

شرح السالكين
إلى

نشر
أدب الخوذة

den
+

Pj

6161

T12

19802

ju2'1



7



3 1924 059 027 163

IR-AR-86-930377

V. 1



شرح التلخيص

« وهي مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص الفتاح للخطيب القزويني »

« ومواهب الفتاح في شرح تلخيص الفتاح لابن يعقوب المغربي »

(وعروس الأفراح في شرح تلخيص الفتاح لبيهاء الدين السبكي)

« وقد وضع بالهامش »

كتاب الإيضاح لمؤلف التلخيص جعله كالشرح له وحاشية الدسوقي على شرح السعد

« تفييد »

« قد بدأنا في صلب الصفحة بشرح السعد * وثبتنا بمواهب الفتاح * وثبتنا بعروس »

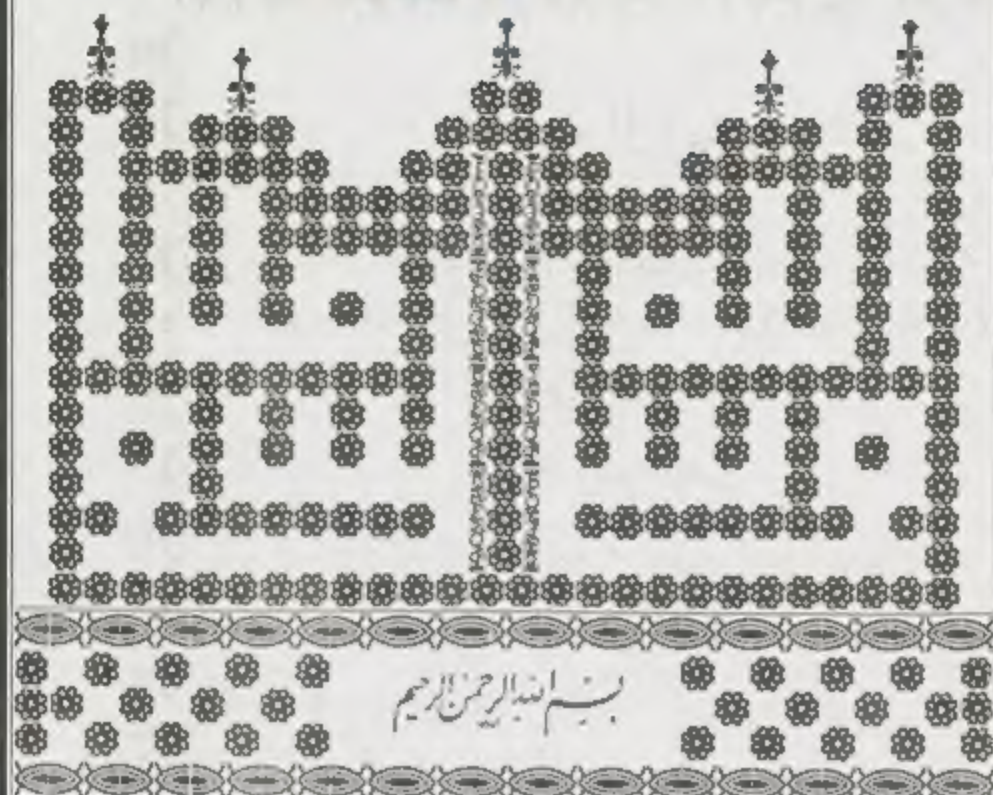
« الأفراح * وصدرنا الهامش بالإيضاح * وبعده حاشية الدسوقي »

« ملاحظة »

لما كانت هذه الشروح من أجل الشروح على تلخيص الفتاح صُرف النفس
والنفس حتى جمعت من أفاصي البلدان وطبعت مرتبة ترتيباً بديعاً لم يسبق له نظير
حيث جمعت كلها في صفحة واحدة مفصلاً بعضها عن بعض بمداول مع اتفاق إحصائها

المجلد الأول

نشر أديب الحوزة



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(حمدا) لمن أبان المعاني بأساليب البيان، وأبدع في مقنض أحوال الوجودات لطائف أبرزت دلائل وحدته إلى العيان، ونزهه عن الحاجة إلى شرح غامض الكلام وتلخيصه، ويده مفتاح العلوم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

قال الشيخ الامام العالم العلامة حجة الاسلام مفتي الانام أوجد القصصاء والبلقاء شيخ النحاة والادباء كثر المحققين وسيف الناظرين بهاء الله والدين أبو حامد أحمد ابن سبينا ومولانا قاضي القضاة بقية المجتهدين ولسان التسكمين تقي الدين السبكي نعمه الله برحمته وأسكنه فسيح جنته: الحمد لله الذي فتق عن يدع المعاني لسان أهل البيان، ورتق الأفواه عن تفسير الثاني إلى أن فتحها بلاغة آل عدنان ومحقق يراعة كتابه العربي وأسنة دينه القوي ماخالفهم من جدال اللسان وجلاد السنان ورزق الفصاحة الحمديّة من الحكمة البالغة ما مرق حكم اليونان، تحمده على نعمتي الانشاء والاعادة، وتشكره

التقدير * محمد بن محمد عرفة السموقي نظر الله بعين لطفه اليه * وغفر له ولوالديه * هذه فوائد شريفة * وتقييدات * شكرا لطيفة * على شرح العلامة الثاني * سهر الله والدين التفتازاني * لتلخيص الفتح * اقتطعت من تقارير مشايخنا المحققين * ومن زيد أرباب الحواشي والشارحين * وإن لم أكن من قرسان هذا الميدان * لكن رجوت العقوبة صالحة من الاخوان * وبالله أستعين وعليه التسكّلان * في سلوك سبيل الرشاد في كل شأن * قال نعمنا الله به * (بسم الله الرحمن الرحيم) ينبغي التسكّلان على هذه الجملة بما يتعلق بها من الفنون الثلاثة التي صنف فيها هذا الكتاب كما هو اللائق بالشارع في كل فن لما قيل ان ترك التسكّل

(بسم الله الرحمن الرحيم)
قال الشيخ الامام العالم العلامة
خطيب الخطباء مفتي
المسلمين جلال الدين أبو
عبد الله محمد بن قاضي
القضاة سعد الدين أبي محمد
عبد الرحمن بن امام الدين
أبي حفص عمر الفزويني
الشافعي متع الله المسلمين
بعمليته وأحسن عقابه الحمد
لله رب العالمين وصلاته على
محمد وعلى آل محمد أجمعين
* أما بعد * فهذا كتاب في
علم البلاغة وتوابعها ترجمته
بالبصاح وجعلته على

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله العلي الأعلى *
موجد الاشياء بعد فناها
فله المجد الأسمى * أحمد
على ما ألهمناه من معاني
البيان * وعلينا من لوازم
النبيان * وأشهد أن لا اله
الا الله وحده لا شريك له
للكل الثاني * وأشهد أن
محمد عبده ورسوله سيد
ولد عدنان * صلى الله
عليه وعلى آله وأصحابه
الذين أعجزوا ببلاغتهم
فرسان البلاغة في كل ميدان
* وبعد فيقول العبد الفقير
* للخطير لاحسان ربه

ترتيب مختصر الذي سميت تلخيص الفتح وبسط فيه القول ليكون كالشرح له فأوضحت مواضع الشبكة وفصلت معانيه
الجملة وعمدت الى ما خلا عنه المختصر مما تضمنه مفتاح العلوم والى ما خلا عنه الفتح من كلام الشيخ الامام عبد القاهر الجرجاني

عليها إما تقصير أو قصور فنقول * يتعلق بها من فن المعاني وهو الباحث عن مقتضيات الاحوال ميخان الاول أن مقتضى الحال
تقدير المتعلق مؤخرًا لإفادة الاهتمام باسمه تعالى لأن المقام مقام استعانة بالله ولا فائدة القصر والقصر إما قصر أفراد وهو مخاطب به من
يعتقد الشركة وقصر قلب ويخاطب به من يعتقد العكس وقصر تعيين ويخاطب به الشاك فالقصر هنا ينظر فيه لاحوال مخاطبين
فهو قصر قلب إن كانوا يعتقدون أن البركة تحصل بالابتداء بغير اسم الله سبحانه (٣) وتعالى وقصر أفراد إن اعتقدوا أنها تحصل

بالابتداء باسم الله واسم غيره

وقصر تعيين إن شكوا في

حصول البركة بأي لكن

هذا الثالث بعيد البحث

الثاني أن مقتضى الحال

قطع الصفات أعني الرحمن

الرحيم لأن المقام مقام ثناء

وقد نصوا على أن النعوت

إذا كان القصود منها المدح

فالاولى قطعها لأن في قطعها

دلالة على أن النعوت متعين

بدونها وإنما أتى بها لجرد

المدح لكن لا يخف أنك أن

الوارد في القرآن والسنة

الاتباع وحيث أنك فتكون

مخالفة مقتضى الحال لما في

الاتباع من الجري على

الاصل إذا الأصل عدم القطع

ثم إذا قطعت تلك الصفات

على تقدير هو وأعني كانت

الجملة مفصلة فيقال ما سبب

الفصل دون الوصل فيقال

سببه أنه لم يقصد

التشريك بين الجملتين

في حكم من الأحكام

اللفظية ذلك لو وصل أو

لتكريم من شاء بنى الجهة عنه وتمحيصه والصلاة والسلام على من ظهر سعد الدين بظهوره سيدنا
ومولانا محمد الذي ببلغة كتابه وفصاحته انبسطت على البسيطة سواطع نوره وعلى آله وصحبه
الوارثين عنه بديع المعاني والالفاظ الذين هم الحقيقة كلامه ومجازة كفاء بالبيان والاحتفاظ
(أما بعد) فإن أمر العلم قبل هذا متضائل الحقيقة متضائق الحقيقة حين معالاه موسومة بالاندراس
ورجوع الحاشية اليه من روحه بادية الاياس لتضاعف أهوال على معاشره تشيب التواصي بشغل
كل عن نفسه بكثرة ما يقاسى ولترادف فاقات كاسرة لزماتهم أشد من كسر الهام العواصي فهي
بحيث تذوب لها الجنادل الصم القواصي حتى صار من هو منهم أهل لاقتناص أزاهره وجدير بنظم
فرائد جواهره مشبودا بالعرا ملزوم أفنية الورى منقطع الدد في تلك الدد لا يأوى له أحد فهم
حزب أهل العلم في ظلمات الافتقار وطال عليهم ليل الالف والاحتقار الى أن تداركهم نعمة من ربهم
بطول طالع السعادة لحزبهم وذلك بظهور الدولة الشريفة الملوية الهاشمية الاسماعيلية فإذا
بدور عزهم طالعة مسفرة وإذا وجوه أفرأهم ضاحكة منبشرة فذهبوا حينئذ في العلوم كل
مذهب وتسموا في الدارك أعلى ما يطلب فعمت مجالس التدريس مساجدهم وغشيت رحمة التعاطي
لفهوم معاهدهم فصارت جميع العلم لديهم تتأيل انصاحا وشبهات الجهل في جانبهم تتضاءل انصاحا
ولم يزلوا في الارتقاء في تلك الدارج وفي التنافس فيها دائما طابا لسواك أعدل المناهج الى أن بلغوا
أعلى مراتب الانشاء والتأليف فصاروا بعد التعلم والتعرف دوس التعليل والتعاريف ثم زادهم
من لا ينجب لآمل أمه ولا يبطل لآمل مؤمن عمله نعمة منه بأن جعل خليفته فيهم هو النصور بالله
تعالى مولانا اسماعيل رأس أملاك العصر وهامة القماغيل وجعله ملاحظا لهم بمن الاجلال

شكرا ورد به الخير السند فنصدر عن مبتداء ينتهي السعادة ونشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك
له شهادة تشتمل على جناح القلب فتسكن بمر النصر لها برى بشر كالقصر وننكس حصون
الشرك بلائكة السبع الطباقي لما شيد لها النقي والاثبات من القصر وتفتح عند موازنة الاعمال
باب التفران بعد الماضيه وتتحف بالجرا إذا بدت من كتاب البينات تخارج القابله ونشهد أن
سيدنا محمدا عبده ورسوله صاحب الفصل والوصل في الواقعة إذا وقف الصف يوم الحشر والسند
اليه الشفاعة إذا التفت الساق بالساق واشتد كرب ذلك الف والتشرع وعلى آل
محمد وصحبه الذين اغتسبوا باستخدامه لهم ملوكا يستعبدون معالي الصفات وأرتدوا ملابس
التقوى بتجر يد قلوب لم يكن لها الى غيره التفات وانقذوا به فهم في التنبيه كالنجوم لأن محاسن الامة

يقال سببه أن بين الجملتين كمال الانقطاع وذلك لأن جملة أوألف باسم الله خبرية بالنظر لصدورها وجملة هو الرحمن مثلا لانشاء المدح
ومتى كان بين الجملتين كمال انقطاع تعين الفصل كما يأتي ان شاء الله تعالى * وأما ما يتعلق بها من علم البيان الباحث عن حال اللفظ من
حيث الحقيقة والمجاز والكتابة فمحة مباحث * الاول الباء حقيقتها الالاق وهو حقيق كما سكنت يزيد إذا قبضت على شيء
من جسمه أو على ما يحبه من يد أو نحوه ومجازي نحو ممرت يزيد أي ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد وهي هنا للاستعانة
وحيث كانت هنا كذلك فتكون استعارة تبعية وتقرر بها أن يقال شبه الارتباط على وجه الاستعانة بالارتباط على وجه
الالاق بجامع مطلق الارتباط في كل فسرى التشبيه للجزيئات فاستعيرت الباء للوضوعة لالاق الجزئي للاستعانة الجزئية
على طريق الاستعارة التبعية ولك أن تجعلها من قبيل المجاز للرسالة علاقته باللاق والتقييد وذلك أن الباء موضوعة للارتباط

رحمه الله في كتابه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة والى ما ينسب النظر فيه من كلام غيرهما فاستخرجت زبدة ذلك كله وهذبته ورتبتها حتى استقر كل شيء منها في محله وأضفت إلى ذلك ما أدى إليه فكري ولم أجده لغيري فإياه بحمد الله جامعاً لأشئاته هذا العلم واليه

المقيد بالأصاق فأطلقت عن ذلك واستعملت في الارتباط على وجه الاستعانة فهو مجاز مرسل بمرتبين علاقته ما ذكره إذا كان استعمال الباء في الاستعانة من حيث خصوصها وأما أن كان الاستعمال فيها من حيث إنها جزئي من جزئيات مطلق ارتباط كان المجاز بمرتبة وهي الإطلاق على ما فيه من الخلاف ثم حيث نقلت الباء من معناه الأصلي وهو الاصاق للاستعانة لحق الاستعانة أن تكون بالذات لا بالاسم وهذا قد جعلها (٤) بالاسم فيكون ذلك مجازاً على مجازاً أما المجاز الذي عليه فقد علمته وأما الذي فنقرره

والتوقيع روي عنهم رافة والدبولده الصغير. حافضاً لهم جناح رحمته. حافظاً لهم من الاهانة بسطوته. ماداً عليهم سرادقات عزته. يزيد لمحنتهم في الاحسان. ويتجاوز عن مسيئتهم بالعفو والامتنان. قد كفاهم مهمات دلياهم. وأنشئ لنيل لهالي قواهم. آمنهم من الخوف بحسن ما أظهره. وفتح لهم منافع الدين والدنيا بصفا ما صوره. خلد الله تعالى ملكه. وأدام حسن سيرته فيما ملكه. ومن قال آمين آمنه الله تعالى في العاجل والآجل. فان هذا دعاء للبرية شامل. ثم إن من بركات هذه الدولة السعيدة. ومن لطائف ميامينها العديدة. أن فتح لي في انشاء عدة من المؤلفات. في فنون وعلوم مختلفات. وذلك بعد أن تساطبت جملة. وافرة من العلوم مع غصن دوحه هذه الدولة الانصر. ونجم أفلاكها الذي هو أبهى وأزهى. عليها المحقق. وفيد أوابه ها الدقيق. مولانا محمد بن اسماعيل. لازال هو وأهله مبلغين جميع القاصد الخيرة بلا تغير ولا تبديل. فأشار الى بالتأليف وإشارته فتح وغنم. وأمثال أمره مساعده وحتم. فكان هذا الشرح من جملة ما يجب التناء به على المولى تبارك وتعالى المدين على انشاءه. فهو الهادي للعبد الى مرآة الدنيبة والدنيوية ليشتغل بها بصدق يقينه واعتناؤه. وبذلك مع سابق الشبهة وإشارة من ذكر أن شرف علم البيان عما لا اختلاف فيه. بحيث لا يصر في تقريره الشبهة لا ينافية. ثم إن من أحكم كتبه للتداولات الكتاب المسمى بتلخيص المفتاح. فان فيه من اللطائف والمعاني ما لا يحيط بتحريره الخواشي والشرح. ثم ان الامام سعد الدين رحمه الله تعالى ممن صرف عنان العناية لشرح معانيه. وتصدى لاستخراج لطائف مبادئه. فوضع عليه مختصراً ومطولاً. وكان المختصر من الشرحين لتعاطيه ملجأ ومعولاً. ولما وفقت بعون الله تعالى لقراءة ذلك الشرح مررت فيه على عوامض ربما تعاض على بعض

منهم استعارة واليهام اضافات صلاة جارية على الخطاب للصف والاسلوب الحكيم. حاوية لتام الانصال بالصرط للستقيم. وسلم تلياً يمان به اللسان الطاهر. ويبطن القلب من اعتباره المناسب ما يساعده مقتضى الظاهر. ما حقت البلاغة راية مجدى بنى غالب بن فهر. وتعلقت بأزمة الفصاحة أهل مصر. لما لم من نسب وصهر. (أما بعد) فان تلخيص المفتاح في علم البلاغة وتوابعها باجماع من وقف عليه واتفاق من صرف العناية اليه أنفع كتاب في هذا العلم صنف. وأجمع مختصر فيه على مقدار حجمه ألف. ولم أزل مشغولاً بهذا الفن وله محبا. مشغول الخاطر بالزم على التبحر داليه وان كنت على غير من العلوم مكباً. منذ أُرزني الارادة الى ان وجود اراتر الهلال. وبشرني حال المولد بالبوغ لهذا العلم براعة الاستهلال. وآذنتني القراءة أن حسن التخلص حيثذ انما كان كناية عن

أن يقال شبه الارتباط الواقع بين مطلق مستعان فيه واسم المستعان به بالارتباط الواقع بين مطلق مستعان فيه وذات المستعان به فمسمى التشبيه للجزئيات فاستعيرت الباء الموضوعه للارتباط بين المستعان فيه ونفس المستعان به الخاصين للارتباط بين المستعان فيه واسم المستعان به الخاصين على طريق الاستعارة التيسية هذا وقد وقع خلاف في بناء المجاز على المجاز فقال بعضهم بمنع لان فيه أخذ الشيء من غير ما لسه لان الحق في اللفظ انما هو للمعنى الحقيقي والمجازي أخذ تطفلاً وقال بعضهم بالمجاز لان اللفظ لما نقل للمعنى المجازي بالعلاقة صار كأنه موضوع له خصوصاً وقد قالوا ان المجاز موضوع بالوضع النوعي وجعل من ذلك قوله تعالى ولكن لاتواعدوهن سراقات

السراقات الجهر ثم أطلق على الوطء مجازاً لأنه لا يكون غالباً الا سرا ثم استعمل اللفظ في سببه وهو المقعد وحيث قد فاستعمال السر في المقعد مجاز مبنى على مجاز ثم اعلم أنه على القول بالجواز تعتبر علاقة المجاز الثاني بينه وبين المجاز الأول لا بينه وبين المعنى الحقيقي في البحث الثاني الجار والمجرور في البسطة متعلق بمحذوف وحيث قد فقهها مجاز بالخذف بناء على قول من يقول ان الخذف مجاز مطلقاً وأما على قول من يقول ليس بمجاز مطلقاً وكذا على قول من يقول انه مجاز اذا تغير بسببه اعراب الباقي كما في قوله تعالى واسأل القرية فليس فيها مجاز وسيأتي أن المجاز بالخذف ليس من قسم المجاز المعروف بأنه الكلمة المستعملة في غير ما وسعت له الخ بل قسم آخر في البحث الثالث اضافة اسم الى الله حقيقية ان أريد من لفظ الجلالة الذات وعليه يأتي ما سر من بناء المجاز على المجاز وأما ان أريد منه اللفظ فهي بيانية والاضافة اليبانية مجاز بالاستعارة عندهم لان الاضافة اليبانية مقابلة للحقيقية والاضافة نسبة جزئية بمنزلة معنى

مقتضى

أرغب أن يجاهدنا فمالين نظريه من أولى الفهم وهو حسي ونعم الوكيل

الحرف والاستمارة في معنى الحرف تبعية فكذلك كان بمنزلة. وتقرر بها أن تقول ان هيئة الاضافة موضوعة لتخصيص الاول بالثاني
أو تعريفه فاستعملت هنا في تعيين الثاني للاول بأن شبه مطلق نسبة شيء لشيء على أن الثاني مبين للاول بمطلق نسبة شيء لشيء على أن
الثاني مخصص أو معرف للاول بجامع مطلق التعاقب في كل فسرى التشبيه للجزئيات فاستمبرصورة الاضافة موضوعة للنسبة الجزئية
القيدة للتعريف والتخصيص للنسبة الجزئية للقيدة للبيان على سبيل الاستعارة (5) التصريحية التبعية * المبحث

الرابع لفظ الجلالة علم على
الذات العلية علم شخصي
لاجنسي وقد اختلف في
الاعلام الشخصية فقبل
انها حقيقة لانها استعمات
فيها وضعت له وقيل انها
واسطة بين الحقيقة والحجاز
لانها ما من خواص الامور
السكية والاعلام الشخصية
موضوعة لبيان جزئية
فعلى القول الأول لفظ
الجلالة حقيقة وعلى الثاني
لاحقيقة ولا يحجز بسل
واسطة بينهما * المبحث
الخامس حقيقة الرحمة رقة
في القلب وانعطاف تقتضى
التفضل والاحسان وهي
مستحيلة عليه سبحانه
وتعالى فبراد منها لازما
وهو التفضل والاحسان
واشتق منها بهذه المعنى
رحمان ورحيم معنى متفضل
ومحسن فهو مجاز مرسل
تبعى لان التجوز فيهما
تابع للتجوز في أصلهما
وذكر بعضهم أنه يصح أن
يكون في الكلام استعارة

الافهام ومحال كثيرة تفنقرا محالة إلى مزيد من الكلام وأكثرها لا يكفي فيه ما في الطول. بل
يحتاج إلى خارج عما في ذلك الشرح من بيان أو زيادة بها يتكامل. فرائت أن أضع عليه شرحا يكون
لذلك المختصر مجازيا بقصد بيان عويصة. مع زيادة قوائد وأبحاث تتعلق بالحل تكميلة لتحقيقه وتلخيصه.
فيكون للشرح شرحا. وللشرح بطلا وفتحنا. فان وجد فيه مطالعة زيادة بط في التعبير. أو تكرارا لبيان
المعنى في أثناء التقرير والتصور. فلا ينبغي له أن يسده من القو الذي لا يخرج عليه. ومن التطويل

مقتضى الحال وتعريف حقيقة ما سيكون من ادراك الآمال

أنا في هواها قبل أن أعرف الهوى * فصادف قلبا خاليا فتمكنا

إلى أن أعربت عن حال التميز. وبلغت ما تنزع اليه النفس من الاشتغال بمسغته ما بين مطلب ووجيز.
فلم أطلع المتأخرين فيه على تصنيف يحكم تفرق تهذيب العين ولا وقت لهم فيه على تأليف محمل أو مفضل
أشاهد صحاح معانيه فلا أطلب أن أربيع عين أما أهل بلادنا فهم مستفنون عن ذلك بما طبعهم الله
تعالى عليه من الذوق السليم. والفهم المستقيم. والأذهان التي هي أرق من النسيم. والطف من ماء
الحياة في المحيا الوسيم أكرمهم النيل تلك الخلاوة. وأشار إليهم بأصبعه فظهرت عليهم هذه الطلاوة.
فهم يدركون بطباعهم ما أنفت في الدماء فضلا عن الأغمار الأعمار. و يرون في مرآة قلوبهم الصقيلة
ما احتجب من الاسرار خلف الاستار.

والسيف ما لم يلف فيه صيقل * من طبعه لم يتفجع بصفال

فيها لها غنيمته لم يوجف عليها من خيل ولا ركاب. ولم يزحف إليها بمذوعة ولا بلعاق لاحق وانسكاب
سكاب. فلذلك صرفوا همهم إلى المعلوم التي هي نتيجة أو مادة علم البيان. كاللغة والنحو والفقه والحديث
وتفسير القرآن. وأما أهل بلاد الشرق الذين لهم اليد الطولى في المعلوم ولا سيما العلوم العقلية والنطق
فاستوفوا همهم الشاغلة في تحصيله. واستولوا بحجهم على جملة وخصاله. ووردوا مناهل هذا العلم
فصدروا من غناها بل مسجلهم. وكيف لا وقد أجلبوا عليه بحيلهم ورجلهم. فذلك عمر وامتة كل دارس.
وعبروا من حصونه الشديدة ما رقد عنه الحارس. وبلغوا عنان السماء في طلبه ولو كان الدين الزريا
لناله رجال من فارس. إلى أن خرج عنهم الفتاح فكان الباب أغلق دونهم وظهر من مشكاة بلاد
الغرب المصباح فكان ما حيل به و بينهم وأدارت المنون على قطعهم الدوائر. فتمطت بوقاته من
علومه أقواء الحبار و بطون الدفاتر. وانقطعت زهراتهم الطيبة عن القنطلق. وتسلط على العضد
لسان من يعرف كيف تؤكل الكف. فلم نظفر بمد هؤلاء الأئمة رحمهم الله تعالى من أهل تلك البلاد
بمن مخض هذا العلم فألقى لاطال زبدته. ومخض التصح فنشر على أعطاف الماري بردته. ولا حملت

تمثيلية بأن يقال شبه حال الله مع عباده في إيصاله لهم جلائل التعمود فافتقها بحال ملك رقى قلبه على رعيته فأوصلهم انعامه بجامع أن
كلا حالة عظيم مستول على ضعف مدحهم بأحسانه واستيعار اللفظ الدال على التشبه بالمشبه * وأورد عليه أن اللفظ المستعار في التمثيلية
لا بد أن يكون مركبا كافي أنى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى وما هنا مفرد وأجيب بأنه يجوز أن يقتصر على بعض الأفراد ويرمز به
إلى المركب على أن الشرط في اللفظ أنها إما هو مطلق تركيب وهو حاصل بالرحمن الرحيم وليس يلزم أن يكون تركيب جملة واعتراض
بأن التشبه شأنه أن يكون أقوى من التشبه وجعل حال الملك أقوى من حال الله لا يتم وأجيب بأنه ليس المراد القوة بحسب الحقيقة
ونفس الامر فقط بل القوة ولو بالاعتبار كما هنا فحال الملك باعتبار مشاهدتها للأقصرين أقوى واعتراض أيضا بأن استعارة اللفظ من

شيء لشيء تقتضي استعمال اللفظي الستمار منه وقد نصوا على أن الرحمن الرحيم مختصان بالله ولم يستعمل في غيره وأجيب بأن الاستعمال في
المستعار منه ليس بالزمن بل يكفي (٦) الوضع للمستعار منه الذي هو المعنى الحقيقي ولذا قال الشارح بجواز وجود

محازات لا حقائق لها
وأما ما يتعلق به من البديع
فاعلم أن فيها التورية وهي
أن يطلق لفظه معنيان
قريب وسيد ويراد البعيد
اعتمادا على قرينة خفية فقد
أطلقت الرحمة وأربد بها
التفضل والاحسان الذي
هو معنى بعيد لانه محازي
اعتمادا على قرينة خفية وهو
استحالة المعنى القريب
الذي هو الرقة وفيها أيضا
القول بالموجب ويقال له
الذهب الكلامي وهو
أن يساق المعنى بدليله كما
في قوله :

لولا تكن نية الجوزاء خدمته
بما رأيت عليها عقد من نطاق
وكما في قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدنا
وبيانه هنا أن قوله بسم الله
الرحمن الرحيم في قوة قولنا
لا ابتدي الا باسم الله لانه
الرحمن الرحيم وفيها
أيضا الاستخدام بناء
على أن المراد من اسم
الجلالة اللفظ وفي الرحمن
ضمير يعود على الله باعتبار
الذات وفيها التفات على
مذهب السكاكي لان
مقتضى الظاهر في التوجه
له تعالى الخطاب بأن يقال

الذي لا يلتفت في الشرح اليه بل بعده من مناسبة. وما يكون مرغوا بالطالب . لانه غير خال من
حكمة اما لصعوبة المعنى فأريد اظهاره في غير ما قال ليتضح على الوجه الاكمل أولنوقف كمال
البيان على ما سبق فأريد كفاية مؤنة المراجعة لان ذلك هو السبيل الأعدل أولنبرد ذلك بما يدركه
اللييب . وبعد النص من القصد الحسن العجيب . وحيث كان هذا هو المقصود من تأليس بنيت
ناسب أن أضيف إلى ذلك أولا شرح خطيته . وعلى مطالعة نسبة صوابه الى الله تعالى الموفق له
قبول القبول الشايعهم بطاقه . ولا حصلت لامتناع من هذا العلم على تلك الأبواب طاقه . ولا رأينا بعد
أن انطمت تلك الشمس المشرقة . واندرست طبقة بحرى الفرقه . ولم يبق الارسوم هي من فضائلهم
مسترقه . من أطلع غم من روض الأذهان زهرة على ورقه . ولا من عاق شنه طبقتهم فيقال وافق
شن طبقه . بل ركبت بينهم في هذا الزمان ربحه . وخبث مصايحه . وناداهم الأدب سواكم أعني
ورب كلمة تقول دعني

وما بهض الإقامة في ديار * يهان بها الفتي الا بلاه

فعد ذلك أزمع هذا العلم الترحل وآذن التحول

وإذا الكريم رأى التحول نزله * في منزل قال رأى أن يتحولا

وفزع إلى مصرف أتي بها عصا التسيار . وأنشد من ناداهم من تلك الديار

أنت بأرض مصرف لا ورائي * تحب في الركاب ولا أمانى

ولقد وصل اليان من تلك البلاد على التخبص شروح رحم الله مصنفها فانهم ما توارهم أخيار وبيض
وجوههم في الآخرة كما سودهم بالمعالي في هذه الدار . لا تشرح لبعضها الصدور الضيقة . ولا تفتح
عندها مغلقة . ولا تشرح فيها زناد الفكر عن مسئلة محققه . يتناولون المعنى الواحد بالطرق المختلفة
ويتناولون الشكل والواضح على أسلوب واحد كلهم قد أله . لا يخالف التأخر منهم للتقدم الابتغير
البار . ولا يجد له على حل ما أشكل على غيره أو استشكل ما اضح جواره . ولا يطمع أن يذوق مافي
الاستدراك من اللذة . ولا تطمع نفسه لأن يقال برز على من سبقه وبذ . بل يسرى خلف من تقدمه
حتى في السكامة القدة . ويسير اثره حذو القدة بالقدة . قصارى أحدهم أن يذوق آيات من الشواهد
لقائلها . ويوسع الدائرة بما لا يقام له وزن من تكميل ناقصها وانشاد ما قبلها وما يليها . وينشر لأrag
مفردات الالفاظ من واضح كلام العرب . ويذكر ما لا حرج على مخالفه من اصطلاحات لبعض أهل
الادب . ولا يزيد في شرح عبارة المصنف على الإيضاح زينا وجد فيه أم شينا . فلونطق التلخيص . اتلا
ما جتم به هذه بضاعت ردت اليها . هذا والشرح بطول . والوقت يتفق ولم يكتب لطاب البيان وصول
قد استفرغوا في ذلك قوى أفكارهم واستنوعوا مادي أعمارهم فليت شعري وقد اقتضى العزم مني
يسبحون في الوجه . ويجنحون الى بياض الوجه . أبعداً يشيب القراب ويرجع الشباب الحائل . أم
يصبرون الى أن تعود الى الدنيا القرون الاوائل

وحتى يؤوب القارطان كلاهما * ويشرفى القنلى كليب لوائل

وفي أية مدة يصلون الى تلك الاطراف . ويحصلون على تلك الحقائق التي طاف بأركان بيتها عن له حجر
سليم ومقام كريم كل طائف

باسمك اللهم فمدل عن مقتضى الظاهر وقيل بسم الله الرحمن الرحيم وفيها أيضا الادماج وهو أن

يضمن الكلام السوق لغرض آخر كما في قوله أقلب فيه أجفاني كأتى * أعد بها على البهر الذنوبيا وبيان ذلك هنا أن
الغرض الاصل من البسملة التبرك والاستعانة باسمه تعالى فيبدأ ذكر هذا الغرض منها أدمج فيها الشاء على أنه يكون رحمانا رحيم

لتعود بركة الحمد عليهم شفقة من عندهم كما قرأنا في تواتر إلى والدك فانه يحصل لك ولهم الثواب غاية الامر أنه من الشريعة في الحمد بركة الشريعة في الثواب فانه لا بد من قلم السب وحتماً أن المراد ما عبر به من أنه فكتة حمل كل حارجه بمنزلة شخص مسهل ادعاءه كمن لا ينبغي أن من حمله كل حارجه موارد الحمد الثلاثة الانسان والجان والاركان ومن المعلوم أن اسناد الفعل لأنه محار ومعاذ حقيقة فيكون اسناد الحمد بنسبكم حقيقة وإلى موارد الثلاثة المذكورة محارهم على ذلك الجمع بين الحقيقة والمحار كما نقض باعتبار ذلك قطع باعتبار اسناد القطع إلى القاطع وإلى آية ولا تصدق على مذهب من حوارجهم بين الحقيقة والمحار وهذا ظاهر على حمل الخلة حرة فان جعلت انشائية في معنى معين أن يكون الثوب لا عظمة لأن شاء الحمد هذه الخلة حرة مع الا من المصعب فلا يتأتى أن تكون لا شاء الحمد ومن غيره الا على سبيل التبريل * واعلم أنه قد جعلت المحار حرة في طواف معنى حملها الحمد في انشاء التأليف لأن الاحبار عن حديثهم يستلزم أن ذلك الحمد هو لأن الحمد وهذا يستلزم انصافه بحمل الذي هو حقيقة الحمد ويقاس هو احبار عن حمد واقع بذلك الاحبار كما دل (٨) في عوار كالم احبار عن نسبكم حصل به * واعلم ان اسم الخلة الذي

ورد التعبير به في الكتاب والسنة في مقام الحمد إلى صبر الخطاب لأن اللاتي بحار الحار من الاخط الممودى حار حمد حاراً مشاهداً يكون حمده من وجه الاحسان بالسر في حديث الاحسان أن نعم الله كأنك تراه في التعبير بالصبر المذكور إشارة إلى أن الحمد يقع مقام الشهادة بمحمود بحيث حمده على وجه الخاصة والشفقة وأما أثر تأخير المفعول مع أن تقدمه يفيد الاختصاص لأن تأخير هو الاصل وللإشارة إلى استعانة

بمن شرح صدور النصيب للبيان

(من) مشهور حور الاطراف من كما يشهد بقوله تعالى أفمن يحسب كفى لا يحسب وقوله ومن عنده علم الكتاب فعمل الخلف مشهور عن صاحب السور في غير من فليس لأرد عبارته كبر مرة حيث (شرح) في فتح (صدور) أي فلو سألهم () لم كعبة () يحسب أي تسع وتسعين (البيان)

وكم شرح نصحي معنى معاً * وجاء شيء من رده انصف حمداني ذلك على أن شديداً لحرم ومذكر كالعزم أي شرح له يحسب معنى من هذا العلم ارباباً وبذلك من ماله ويطلى من ماله أفقها ولا تعادله مرة ولا كبره من أعمال مصدقها الاشهاد. وجمع من شتات يفرق شعر مر ويصم من صدورهم هدية مذهب أيدي من وعاء شعر مر ويقض من أنكاره ما مضى عليه القرون وهدى من حذاه ما طوى على كل ذي يكون. ويخرج على مواليتهم مصلح بحرره ويحوى من القدر ما حذر من دوى وطرب وسكرت عن تبعه أنصار قوم لم يدوقوا حل أومه السكره وقدم بطلاب ممولاً على عهد ماؤله من اسهلين يستعين لادب عام ولا خاص محتسوا بأرباب حدث من القلوب صبح مسرا صبا عن طوق لست لحواص. غنصا صواب من مختار الله ولا ممول وقدم وبعد ممول مهبة للاختصاص ويكون واسطة بين مصباح المشرق ومصباح العرب غلبا من التسمية حرر باندسه أي مصر فها بقعة من عدد الله مباركة طيبة لا شرف ولا عريفة فيسبحان في مصباحها عن اعتدال يكون بين الحق والباطل فيصلا وجعل الشمس مصراً لا خفاء به * بين النهار وبين الليل قد فصلا

وكم لا يدرك المسطاط من هذا العلم أي ذلك في براحة فمراق فندا واستخرج من

ركاه

الاختصاص عن البيان لوضوحه (قوله بمن) أي بما لموضوعه من السعيد مع أنه صريح

البيان من حيث يدل إشارة إلى علو مرتبة المحرم العلية عن الحامد الملائكة كدركات الشريعة من التوب والآثار ولد يقال بعض الافاض المبدع بدوان ناسي * ولولوى مولى وان نزل ولا ينفص هذا من في بكة التعبير بكاف الخطاب لأن المبدع نبي من الحق والحق صاحبه قوة الاقبال والنوحه الله تعالى * واستعمل من في الذات العلية مع أنها من المهمات لو رواد الاذن في اطلاقها عليه كتاباً أو مة نحو سحان الذي أسرى أفمن يحسب كفى لا يحسب وفي الحديث يا من احباه فوق كل احسان يا من لا يصحده شيء يجمع اطلاقاً عليه تعالى فيه نظر (قوله شرح) الشرح في الاصل المتبحر ولم ادره ها التهيئة وقوله صدر جامع صدر بمعنى القلب من اطلاق المثل وارادة الحال وفي الحقيقة المبدأ للعلوم اعلم هو النص بمعنى الروح لا القلب بمعنى الصفة الحالية في الصدر غير ان القلب النفس والمعنى يا من هيأ أرواحنا القائمة بقلوبنا التي محلها منا الصدور ففيه محار عرنيين من اطلاق المثل على الحال فيهما. وتلخيص الكلام تنقيحه أي الايمان بحال من الحشوات والتطويل * والبيان هو الكلام التوضيح المبرم عما في الصمير ثم انه لا بد من حذف في الكلام والمعنى يا من هيأ أرواحنا لم كمية يحسب الكلام التوضيح وتنقيحه وتنقيضه من الحشوات والتطويل والقصور عن افهام المراد وانما احتجنا لذلك لأن الذي تنهى النفس لقبوله العلوم والمعارف

وهو في ايضاح المعاني يحتمل أن تكون في معنى مع على حد قوله تعالى ادخلوا في أمم أي نعمدك يا من هيأ قلوبنا للعلم بكيفية الاتيان
لكلام المصيح منقحا صاحبا لايضاح المعاني أي معاني ذلك البيان وعلى هذا فالبيان لمعنى مع إشارة إلى أن المقصود
بالذات ايضاح المعاني وأما الاتيان بالكلام المصيح منقحا فهو بالتسليم لان مع تدخل على التسليم ويحتمل أن تكون معنى لام التعليل
متعلقة بالتحصيل على حد قوله تعالى لمعكم فيما أفصم فيه أي لاجل ما أفصم فيه أو ما فيه على حالها متعلقة بمحذوف صفة للتحصيل أو
للبيان وفي الكلام حذف والمعنى التحصيل الكائن أو البيان الكائن في وقت ايضاح المعاني وحالته أو أنها معني عند المعنى يا من علمنا
كيفية بلخيص البيان عند قعدنا ايضاح المعاني بذلك البيان ولا تخفى ما في كلام الشارح من الاحتراز اد رعايتهم من تلخيص
البيان عدم ايضاح معانيه ودفع ذلك التوهم بقوله في ايضاح المعاني على حد قوله

ففي ديارك غير مفصلا في صوب الربيع وديعة تهي

ويحتمل أن يراد بالبيان والمعاني خصوص المعاني وحده في معنى مع * ولا يخفى ما في كلام الشارح من المحسنات الدلالية وهي
النسب شرح الصدر وحسن الافتتاح لشرح الصدر وأصل لكل خبر وهي افتتاح الكلام به ادخال السرور على السامع * وفيه أيضا
رأه استهلال لانه شر إلى أن الكلام الآن شرح وهو الرائعة تذكركه بعد بقوله للتحصيل البيان وايضاح المعاني وفي ذكر
التحصيل والايضاح والبيان ودلائل لا عجز وأسرار الملاحة التي هي أمها كتب في هذا (٤)

الطبي والآخران للشيخ عبد
القاهر التوحيد وهو أن
نوحه الكلام إلى أسماء
ملائكة ولواصطلاحا كما في
قول علاء الدين الكندي
من أمهاتكم نوح حوارحه
تروى أحاديث ما أوليت
من من

فأما عن قرعة والكعب عن
صلة * والقب عن حابر
والسمع عن حسن
(قوله وورقوا) التوير
ادخال النور في القلب

في ايضاح المعاني * وورقوا ما بالوامع التيسر

وهو يطلع المصيح العرب عما في العمير (في ايضاح) يتعلق بالتحصيل أي نعمدك يا من علمنا كيف
بلخص البيان عند قصد الايضاح (المعاني) بذلك البيان (ورقوا) هو معنى شرح صدره الآن
الاولى في علم كيفية التحصيل وهذا في العلم مصدقا (الوامع) متعلق بمرور أي نعمدك يا من أذهب
على قلوبنا الطامة استأخذ المعاني نعومة التي هي في قلوبنا كما يحوم الوامع أي الظاهرة الصو
هنا نحن نكون صافيا إلى قوله (التيسر) من اصافه بوصف أي الصفة لان المعلومات موصوفة
ركانه فلاذ لا كد. ويصم من حياته ما شرح في الدلائل. وهو قد افصح من يحوم حواررم أساس
الدلاء وحده أصعها وأعلى أي داود منها ناعه ورفق اليه من ثم الخربة بالاعاني وكفل
ليساو البينة فكان كدليل عليه الخرجير المعاني واقطع من حيد العرب عمدته. ورشق مصدقته
سهم الدلائل أعش عن ابن رشيق العمدة. وشرفلاند عقبانته ونزهر رذاته عن أسماء. واستوى
على الدجوة. واستوى نحاس أهل الخربة. ولذلك رحت أن نخرج طبيعة في هذا المكنى على
اعتبر من العلم فيملا صدورهم ملاء. وأن بردما أحده عمارة ملاء. ثم أحضرت عن سلوك هذا السرى

(٢ - شروح التحصيل - أون)

وامراد بالوامع التيسر والوامع جمع لاسمه وهي الذات انصته كاشميس وانقمر
والنحوم * والبيان هو الكلام المصيح ليقترن بدليل أو رهان فهو أحسن من التيسر * واصافه الوامع للبيان امان قيل اصافه
انصته به لنفسه أي ما سبب الذي هو كالأعم الوامع في الاهتداء بكل وعلى هذا فالق في التيسر للاسراع فيكون جمعا للمعاني والملاءمة
بين الشبه وانصته به الجمعية خاصة وحيث فلا يقال إن فيه تشبيه للمفرد بالجمع وهو موع أو يقال انه قصد الملائكة في تشبهه
بجميع الوامع حيث جعله مقاوما لجمعها وقولهم بالمع محله مالم يقصد انصته فهما حواران الاول باسع والثاني بالتسليم ويحتمل
أن تكون الاصافة على حقيقتها والمراد بالوامع المعاني المفهومة بالنسبة على طريق الاستعارة التي تصير حقيقة وعي هذا فهو من اصافة
الدلول للبيان ومن اصافة الموصوف لصفة أي الوامع الملية من اطلاق المصدر على اسم المفعول لان التيسر في الاصل مصدر بين
وهو بكسر التاء على غير قياس ونظيره في الكسر شذوذا للقاء وغيرهما لفتح على القياس كانه كاد والتكرار واما ما في الشارح بالبيان
في جانب شرح الصدر والبيان في جانب توير القلوب لان التيسر أبلغ من البيان لان مادة التيسر تدل على زيادة المعنى غالبا فهو
بيان مع رهان وقيل مع كد حاطر وأعمال قلب وتوير القلوب أقوى من شرح الصدر لان توير القلب ادخال النور فيه وشرحه فتحه
والأبلغ أولى بالأقوى * واما قدم شرح الصدر على توير القلوب فلهذا وسببها في الوسيلة مقدمة على انقصه وهذا كما يجب الاصل والا
فالمراد بشرح الصدر وتوير القلوب واحد وبدل له ما قالوه في قوله تعالى أقم شراحي صدره للاسلام أي قد في قلبه ويريد منع به
فان هذا يدل على ان شرح الصدر عبارة عن تويره وحيث في العبارة تمن أي ارسكا بفتح السين وتوير عين من التعبير كذا قال بعضهم

(قوله من مطالع الثاني) حال من التبان أو صفته لأن الجار والمحرور الواقع بعد العرف نال الحسية بخوضه الأمران ومن السلية وهذا ترشيع للتشبيه على الاحتمال الأول والمعنى وورقوا سالتبان التشبيه باللوامع كاشد ذلك التبان والكاش يستدير مطالع الثاني وعلى الاحتمال الثاني يكون الجار والمحرور حالاً، وصلة للوامع ترشيعاً للاستعارة والمعنى وورقوا سالتبان التشبيه باللوامع كاشد ذلك التبان والكاش يستدير مطالع الثاني فمن اللائحة وعلى هذا المعنى التبان معان أخر غير معاني القرآن استقيمت من ممارسته والمثاني بالثبات المشقة كافي السعة التي صححها الشارح القرآن لأن الأحكام والنصوص فيه ثبتت أي كربت أو تكررت، وهو جمع شئ كفعول اسم مكان أو معنى بالشد من التشبيه على عير قيس به والمطالع جمع مطيع وهو في الأصل اسم لخل طالع الكواكب وأمراده ههنا لغايد القرآن فشبهت ألقاظ القرآن بمجعل طالع الكواكب بجاءه أن كلاً لخل لطلوع ما يستندى به واستعير اسم التشبيه للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية وإضافة مطالع الثاني على هذا من إضافة الأجزاء للكل أو يبابية ويحمل أن إصافه، طالع الحاشي من صافه المشبه به المشبه كالحسين، ما، وليس في الكلام استعارة (١٥) بين الثاني والثاني من المحذات البدعية الحسب اللائحة لاختلافها، محرفين

متبايعين في المخرج (قوله
وهصلي الخ) لعله لم يأت
بالسلام خطأ اكتبه
يأنيته له لقضا فلا يقال ان
افراد الصلاة على
السلام مكروه أو أنه
ترجح عنه القول بعدم
كرهية الافراد (قوله على
بيك) بالهمز مأخوذ من
السأ وهو الخبر لانه محم
عن الله عما مله املك من
الاسكام أولاخباره الناس
شأنه فيحترم بدون همز
من النبوة وهي الرفعة
لا ترفع رتبة وإنما لم يقل
على رسولك مع أن الرسالة
أشرف لان الوصف بالسبوة
شهر استعمالا (قوله محمد)
بدل أو عطف بيان من بيك
(قوله المؤيد) من التأييد

من نظام الشى وبصلى على سبب محرم، وهد دلالتى على

سبب أي بابها وظهوره (من مطاع شئ) جمل من اللوم مع أي تحميدك يأمور فربما بالوامع
 حار كون ذلك الموضع حاصله ولو سامن مطالع المأشئ وأما جمع شئ فسمى به القرآن
 لأن السور والعصم نفي فيه. ومطالع القرآن كفاية شئت بموضع صلوع النجس لأن منها
 تدويعا وتطلع وتحميد أن يكون مع أي الموضع الخاصة سامن مطاع المأشئ (ووصل على
 ذلك محمد) أي طلبه منك زيادة التبريع والاعظم (أو مد) أي الذي أمد أي فرب (الدلائل
 اعجازه) أي الأمور التي حصص بها اعجازه الخلق عن معرفته في دعوى الرسالة وهي من القرآن
 وعنه فدل على صدقه فاصافه الدلائل إلى الاعجاز من الاصفاء فخره الملائكة لأن تلك الدلائل
 الكائنة من القرآن كالأخبار بمعيوب والاسباب المحيية والكائنة من غيره كاشتقاق القمر ذات
 بواسطة طهارها عجز الخلق على صدقه فالدلائل عليه هو الصدق والاعجاز فلا يسلك الدلائل لأنه
 قصرت أقدم رحلا وأخر أخرى لعل أن الباع قصير والمتاع يسير. والصاععة مراحه. والصاععة
 لأنسب الآدم كل وقت مراحه. هذا موضع سبق الوقت بأعداء الله في بحورهم. وسوذه من
 نبرورهم يعرفون صفة الله ثم يسكرون. وعكرون. ويصدقون عما تنهى الهمم مما فتلوا ذلك من فصل
 الله علينا وعلى الناس ولكن أكثر الناس لا يشكرون

ان يسمعوا رية طاروا بها قريبا * منى وراسموا من صالح دعوا
مثل الصافير أحلاما ومقدرة * لويوزنون بزوال الریش ماوزنوا
صم اذا سمعوا حرا دكرت به * وان دكرت بسوء عندهم أدبوا
يتباهون من العمر لا يام والمالى. ويحولون لوعسر وايس القلب بما يحاوله من المعلوم لمعان لا تصنع

وهو التقوية وهو متحمداً للشيء لا يلزم تقديم غير النعم من التواضع عليه (فهو دلائل) جمع دليل على عريضة المواظ
كوصيد ووصائد لأن شرط جمع فعيل على فعال أن يكون مؤنث كصيد أمم امرأة والأولى أن تكون جمع دلاله بمعنى دليل ولا
شدود ولا شيء قال في الخلاصة ومعاملات محققه وشبهه دانا، وأمر له ثم إن دليل الشيء ما يؤدي إلى معرفه وحيداً فدلائل
اعتباره عليه الصلاة والسلام المعجزات التي يعرف بها اعتباره عليه السلام لمعارضه عن اعتراضه بالآيات مثل ما في به واعتراض
بأن المعجزات إنما يعرف بها صدقه عليه الصلاة والسلام لأنه المقصود من الآيات بها لا الاعتراض الذي هو إثبات عجز الغير وحيداً
فالأولى للشارح أن يقول إن دلائل صدقه الخ وأحجب بأن الاعتراض في الأصل إثبات العجز في الغير ثم نقل لأظهار العجز فيه ثم نقل
لأظهار صدق النبي عليه الصلاة والسلام في دعواه الرسالة فهو محارمسي على محار وحيداً فالمنفي المؤثر بدلائل صدقه وبأن إضافة
لأدبي ملاه وبيان ذلك أن الدلائل لما كانت ملاه لا عجزاً الحق أي إثبات عجزهم عن الآيات عنها وادلت على الصدق بواسطة
أصبحت إليه في كلامه من المحسات البدئية حساس الطباي حيث جمع بين المؤثر والاعتراض معاً من غير اعتبار

(قوله بأسرار البلاغة) أي الأسرار المعتمة في البلاغة وهي مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته وأسرارها الأمور التي يقتضيها الحال كالإكيد عد الاسكار وتركه عند عدمه وغير ذلك مما سياتي وسميت أسراراً لأنها لا يعرفها إلا الأرباب فسميت بالسر الذي بين اثنين لا يعرفه الا هما واستعمل اللفظ للدال على التشبه بالعنسة على طريق الاستعارة المصروفة به فان قلت من حمله دلالة على اعمار ما شقاق القمر وسعى المحر وغيرهما وأسرار البلاغة ليست موجودة فيهما فاعني كونهما مؤيدين لتلك الأسرار. وأجيب بأن المعجرات يؤيد بعضها بعضاً فالأيدونات هي الأسرار بهذا الاعتبار وتوضح ذلك أن القرآن مؤيد لأسرار البلاغة وهو مؤيد لدقيق المعجرات لتسوية بالتوازن وتقائه على الدوام فتسكون الأسرار مؤيدة للمعجرات لأن مؤيداً لمؤيداً كذلك مؤيد بذلك الشيء هذا ان جعلنا صفة دلالة الى اعجازه للاستعراق فان جعلناها للمحسن لم يرد السؤا وكذا ان جعلناها للمعجزة وأردنا بدلالة اعجازه السور القرآنية وكل حجة من القرآن قدر سورة ومعنى تأييد القرآن أسرار البلاغة أن أمارات الاعجاز هي وان كانت كثيرة من الاحبار بالعبث والاسباب المعجبة وغير هذا لكن أقوى تلك الامارات كمال البلاغة الخاصة بتلك الأسرار (قوله المحرر بن) صفة بلا لوالاصحاب مأخوذة من الاحرار وهو الحور والضم أي الذين حرروا وصموا وقوله فص السبق القصب جمع قصبة وهي سم صغير يسمى بالفرسان في آخر ابيد ان يأخذ من سبق اليه أولاً واصفة فص السبق من اضافة الدال بعد الون أي القصب الدال على السبق أي الله ان حور عليه وقوله في مصباح صفة القصب أي المعروفي مصباح الفصاحة والمصباح محسن تسابق الفرسان بالحل وقال له (١١) أصمدان وانما هي مصباح التسابق

الفرسان في ما خيل المصبرة
ثم ان الفصاحة سباني
أمر بها وقد العراة
تصدر ربع الرحل اذ
فاق قراءه والبراعة فوقان
الافران وابرادها هامة
العوقان من الكمال والشرف
ثم لا يخفى أن كلاماً من
الفصاحة والبراعة يسمى
الراد هنا لا مصباح لها
وحيدته في الكلام استعارة
بشيء حيث شبه هيئة
الآل والاصحاب في حورهم

بأسرار البلاغة به وعلى أنه هو فتحاه المحرر بن فص السبق في مصباح الفصاحة والبراعة

سهاصل (أسرار البلاغة) متعلق بمؤيد أي الذي قويته دلالات صدقه عند صدور معجرات الخلق عن معارضة أسرار البلاغة لأنها ظاهرة في الاعجاز بها فتقويتها تلك الأداة واصفة الأسرار أي البلاغة بمحملة أن تكون من اضافة الساب أي بالأسرار التي هي مجموع حركات البلاغة على أن يرد بالبلاغة ما يحصل هو محتمل أن تكون اضافة على ماها أي بالحكم المراءى لتعصب الدلاء التي هي لطائفة يقتضي الحال كمرعاة الأكد عد الاسكار وتركه عند عدمه (و) يعني (على آله) أي أقرب به من سب هاتم (ومعناه) أي أحمده وهم من اقبه وآمن به (المحرر بن) فص السبق أي العائرين باملية عدم اصابه واما درة (في مصباح) جمع مصباح وهو في الأصل موضع احراء الخيل وابرادها مواطن المارة وتلعب في (الفصاحة) وهي ما يمكنه يتفكر بها على الانسان بكلام فصيح والمراد به ما يبراهم استعمال تلك (والبراعة) وهي تفوق الانسان على أقرانه في البلاغة وغيرها المواظف هو هم ويرد عنهم ولا يسميهم الذكر تأييد الله ولو أنهم لم يرد الله عنهم فهم هداة مع عشان العنة لهم في كل عام. وانسان دائره السوء عليهم ما يجرهم كالاصم وان حذامهم لا يصل

أعلى مراتب الفصاحة والبراعة عند المفاورة والتخاطب بهيئة الفرسان في حورهم فص السبق عدد السبق في الخيل في أيديهم واستعمل اللفظ الموضوع للهيئة للتشبه بها للهيئة المشبهة على طريق الاستعارة الخيلية أو استعارة مفردة مصروفة في فص السبق أن شبه ما احتضوا به من تدعيم العبارات الدال على علو مرتبتهم في الفصاحة والبراعة فص السبق واستعمل اسم التشبه المعشبه والمصباح رشح أو مكنية في الآل والاصحاب بأن شهم فرسان أو في الفصاحة والبراعة بأن شهم ما خيل الحيدة أو صله لفراد واناب المصباح على كل من الوحيين تخييل واحرار فص السبق رشح والفصاحة والبراعة على الاول من الوحيين عريذ وأقرب من ذلك أن يقول الاحرار في الأصل هو الصم والبرادة هي التحصيل والفص في الأصل هي السهام المصيرة التي يمر في آخر ابيد ان بحث بعد من أحدها أولاً ساقا وابرادها السكات الدقيقة أي المحصلين لعماني الدقيقة الدالة على سقمهم على عجزهم وقوله في مصباح حال من الآل والاصحاب أي حال كون لآل والاصحاب تسابق أذهانهم في مصباح والمراد بها الكلام اللطيف من كلام الله ورسوله فكما أن المصباح الأصلي ركض وتنافس في الفرسان كذلك الكلام اللطيف ركض فيه أذهان الآل والاصحاب واصفاً بالمصباح معنى الكلام اللطيف له صاحبة والبراعة من حيث انه بعيد أن اراكض فيه دو فصاحته راعة كذا فر شيعه العلامة المدوي ولا يحق ماني كلام الشارح من التصريح وهو الاشارة لشيء من كلام الله أو كلام رسوله أو قصة أو مثل فذكر السبق اشارة لقوله تعالى والسابقون السابقون الآية وذكر البراعة اشارة لقوله عليه الصلاة والسلام لو أنفق أحدكم مثقالاً ذهباً ما سوى مد أحدهم ولا يصيبه

(قوله بعد الخ) هو حرف رمان مدي على الضم لقطع عن الاصناف لانه أي بعد التسمية والحمدية والصلاة ودخول الماء على يدهم
 أما في الكلام والواو عاطفة قصة على قصة أو للاستئناف أما النحوي وهو ظاهر أو الياني فتكون الجملة الواقعة في جواب سؤال
 مفرد أي ماذا تقول بعد التسمية والتخلية والصلاة فأجاب بقوله وبعيد يقول الحج وعلى هذا الاحتمال أعني كون ما متوخمة وبواو
 عاطفة واستئنافية فانظر في مفعول ليقول ويحتمل أن يكون أما مفعولة في نظم الكلام والواو عوض عنها وعن هذا الاحتمال
 بعد ما لم يرد فيه ما جاء عن بعض النحويين أو عن السرخسي لم يرد عنهما يكن من شيء أو حواه وهو يقول (قوله بقية قول) مقتضى الظاهر
 أن يعبر بأقول بكونه التثنية من انتكاه في محمديك إلى الله بوصلا لا توصف بالعبودية التي هي أشرف الأوصاف وهو غير عما يقتضيه
 الظاهر وأني بذلك أوصف بكونه صفة واللاتق بذلك الوصف أن تكون حملته محمداً (قوله الفقرة) فيكون معنى مقتضى وصية
 وبين باقي بقية وصية منسوبة وهي ما تضمنه الدعاء على حوالا استعمل في معناه وحيداً لا في كثير الفقر ودائم وهذا الوصف
 لازم لكل حد لا يملكه قال تعالى (١٣) ثم الناس ثم الفقراء إلى الله وعد معنى البطالة في قول الله لا كل شيء صالح الله بطر *

(قوله تعالى) بالحرص لله أي
 استعمل في كل شيء فهو
 مستعمل منه عن الاحتياج
 وبين الفقر والعلم من
 الحسب انما يدعيه حساس
 الطاهر وفي كلامه اشار إلى
 أن ما عليه الحديث يقتض
 ما عليه القديم وصح قراءته
 بالرفع صفة ثابتة للعدد
 أي لا معنى به تعالى عن كل
 ما سوى الله تعالى وعلى هذا قوله
 تمام العدد (قوله ممدود
 من عمر) بدون سون لأن
 العلم الموصوف بابن يحذف
 سون سواء كان العلم اسماً
 أو كسبة أو أداة وهو يدل من
 العدد الممدود وعطف بين
 لأن من المعرفة إذا قدم
 عاها أعرب بحسب العوامل

و بعد فيقول الفقير أي الله تعالى في مسعود من عمر الله و بعد

والكلام غشيل شبه دل المصنفين على الخلق في الابدن إلى وصف يذهب ما منه يجوز بالعبادة بحره
 بالسبق إليه بحال الصحابة وغلبتهم لما قاوهم في المصاحفة والبلاغة في وجه الطاهر الممدود
 الممدود لمارة فاستعمل كلام الاور في الثاني * ولا يخفى وجه الاستدلال بوجه الصلاة وما التميز
 بالجهة المصغرية فلا حاجة دام الحداد من بعد السمع الممدود عليها والسنون فهم الاشارة إلى أن
 الممدود الصلاة بما ممدود ولا يخفى ما في ذكر التخصيص والاصح والاصح التي هي تمام لكسب
 ونسائي من راعه الاستدلال وما في ذكر التخصيص والاصح والاصح التي هي تمام لكسب
 من الإيهام الذي هو في شار بالله ط أي الممدود من معناه (و بعد) هو ظرف مدي على الضم فطهره عن
 الاصناف والاصل و بعد الممدود الصلاة وهو متعلق بما في قوله فتمت التوهم مقاماً أو بالشرط إلى قامت أما
 مقام حملته وهو ممدود لكن من شيء كان هذا الشرط عاماً بعيداً كدني حو به لا فادته بحقه بكل
 حين فادته أما القائمة مقامه والعرض هنا محذوف بالانتهال من عرض إلى آخر وأما بقية لهذا العرض
 لأن شرط الجواب بكل شيء الممدود بالشرط الممدود الصلاة بعيداً عن ذلك الجواب عندها وارتباطه
 بعد ممدوداً وتدارنه ففان (فيقول بعد الفقرة مسعود من عمر الله و بعد) أي المسمى (بعداً) وفي بعض
 النسخ الممدود بعد ريادة الله وحذف المضاف إليه وهو ليس لأن فيه بعد الله من ذلك حائر
 إلى ما يمتداه فان تحول منه الكرم يستفاد قوله تعالى كل ثوب وسورة بالحرط أظفاه الله
 وأياها مشهورة في علونا * لها عرر معروفة وحجول
 وأنساف أظف رب دفاعه * مع بر الطارف وهو كليل

و أعربت بدلالة وعطف بين وانعكس الأمر وصار الدعاء ممدوداً بخلاف ما في التسمية إذا قدم عليها فلا يصح ممدود

على الحال علة وبقية التسمية على ما هي عليه من الاعراب كما في قوله في تسمية موحش طلال * ومن غير العلة في دعاء التسمية
 مع المعرفة كما في قولك ما مررت بمثلك أحد (قوله الدعاء بعد) أي المسمى بعد وكما أن التسمية تعدى للمفعول الثاني ما جاء كما تعدى
 معها كذلك الدعاء الذي معها تارة تعدى للمفعول الثاني ما جاء قال تعالى وقد لاسم الحسي فدعوه بها أي ممدود وارة تعدى له
 معه قال تعالى أيا ممدوداً في الاسماء الحسي وعلى فرض عدم تعدد ما به يكون ضمن الدعاء معنى الاشهاد بضمها بحو يا أو ياب فدعاه
 باسمه أو صفة بمعنى التسمية بضمها ياب لا نحو بالان الدعاء * ما هو صاف لا معنى لاشهاد به معناه وعلى فرض عدم الضم من عند الدعاء فادته
 للدأ كيداً للتقوية لأن الدعاء تارة في مواضع منها المفعول كما في قوله تعالى ولا تقولوا نبيكم أي انتهاكة * دفع ما نقل عن الشارح من أن
 الأولى لدعوى الدعاء لأن الدعاء بمعنى التسمية اما تعدى لمفعوله معناه والشائع ريدته للتقوية باللام لا الدعاء اه وقد يحسن في رده
 ريادة على ما مر ان ريادة اللام للتقوية اما تعدى في المفعول الاول لأن الثاني فلا يرد بدعوى عمرا الدراهم تأمل ثم ان قوله الدعاء بعد
 أصله بعد الله بن حدي حر العلم احتصاراً انه لم يوساطه الشهرة وتأدياً في كون الله ممدوداً والتصرف في العلم شائع على التحقيق

(قوله التفتازاني) بالحرصة للمعنى بالرفع صفة للمودعية لمتارن قرية من أعمال خراسان ولدرجته الله تعالى ستة اثني عشرة
وسمائه شقيم السين وتوى سنة إحدى وتسعين وسمائة أحسن القطب الرازي وعن العبد سمرقند (قوله هده الله سواء
الطريق) عدى الهداية للمعول الثاني مسهادون الى أو اللام ملاحظة لما قيل ان الهداية إذا تعدت للمفعول الثاني نفسها يراد بها
معنى الاتصال وان تعدت باللام أو الى أرادها معنى الدلالة قال تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم وانك لتهدى الى صراط
مستقيم كذا في الخطابي ويكرر عليه ما في الصباح من أن لغة الحجار بين يديها الى للمعول الثاني بنفسها واحدة غيرهم تعديتها اليه
بالى أو اللام ودعوى أنها تعد الحجار بين دائما بمعنى الاتصال وعند غيرهم دائما معنى الدلالة بعيدة وإضافة سواء إلى الطريق من إضافة
الصفة إلى الموصوف أى الى الطريق سواء أى السوى بمعنى للمستقيم أو الإضافة على معنى من أى السواء معنى السوى من الطريق
والطريق يحتمل أن يراد بها ما هو الموصل للمعصودين بيا كان أو أحرويا ويحتمل أن يراد بها الدليل القطعي على طريق الاستعارة
المصرحة ومن المعلوم أن من هدى للدلائل القطعية صار علما محققا (قوله وأدافه حلالة التحقيق) التحقيق ذكر الشيء على الوجه
الحق وإثبات النسبة بالدليل وحيداً فإضافة الحلالة اليه من إضافة شبهه (١٣) للمشهد والادافة ترشيح للتشبيه أو أنه شبه

التحقيق نسيء، ولو كصل
السجل استعارة بالكناية
وإثبات الحلالة بتحليل ناق

على معناه أو مستعار للذة
أى وأدافه لذة التحقيق
وهي لذة معنوية وأمالدة
الحلج والثني، الحلج كالمحل
فهى حسية والتمتر اللذة
المعنوية وأما الحسية فهى
دفع الآلام ولذا حصر مصهم
اللذة في المعارف والعلوم
وإثبات الادافة ترشيح
إما باق على معناه أو أنها
مستعارة للأعطاء، وفي التعبير
بالادافة إشارة الى أن
التحقيق أمر صعب المراد
لإبطال جميعه وإنما يصح
الإنسان إلى طرف منه كما
يصح الذائق إلى طرف مما

التفتازاني * هده الله سواء الطريق * وأدافه حلالة التحقيق * قد كنت شرحت فيما مضى
تلخيص افتتاح * وأعنيه بالصباح عن الصباح

استعارة (التفتازاني) ستة اعتباران مدخران (هده الله سواء الطريق) أى بين له الطريق
السواء وهو الهدى لا عوج فيه ويحتمل وسط الطريق والمراد بالطريق الدليل الموصل إلى حقيقة
العدم ولذلك عطف عليه بيحة ذلك فقال (وأدافه حلالة التحقيق) لأن التحقيق الذى هو إثبات ما يحاول
علمه في كنهه من غير أن يثبت حملا في عركه بيحة الدليل الواضح ولما شبه التحقيق بشيء له حلالة
كالمحل في استطالة النفوس، أصغر التشبيه في النفس استعارة بالكناية ثم أضاف له الحلالة والادافة
الذين هما من لوازم التشبيه تحجيلا والدعاء بالهداية أمام الشروع في تحقيق العلم لا على مسامحة
(قد شرحت فيما مضى تلخيص الصباح) هذا مقوله والمقصود الإخبار الآن بهذا القول لاحكامية قوله
في المستقبل كما لا يخفى (وأعنيه) أى التلخيص (بالصباح) أى نشرح دى صباح لاه هوى
وصوحه يكون النظر فيه كالدخول في الصباح فالصباح ملائح للشرح لانضافه غائبه (عن
الصباح) أى عن شروح أخر يكون النظر فيها كالشهود بالصباح وفي ذكر اسم الصباح الذى هو
اسم كتاب لاسمك سهام وفي إطلاق الصباح على شرحه إجماعاً، أى أنه يسمى أن يسمى بالصباح ولكن

معوذة نصرنا من الله عاليا * برعلى من كاده ويطول
هو الحمد الفرد الذى يستعجبه * عزيز وطر المصدين ذليل
سلى ان جهلت الناس عنا وعنهم * فليس سواء عالم وجوهول

يدو فتم ان هده الخية وما قبلها ممرتان بين القول ومقوله أعني قد كنت اخ قصدت بهما الدعاء لاسمها حريتان لفظا اثنتان معنى
(قوله فيما مضى) أتى به وان كان المصى مستغدا من شرحت ادهوقل ما ص نأ كيد الدفع توهم التحوير في شرحت وأنه بمعنى أشرح أو
أن شرح وان كان للمصى محتمل للقرب والبعد فإلى سها لا فهم بعد من تأليف الطول
ويؤيد هذا التوجيه التعبير ثم في قوله ثم رأيت الخ المفيدة للتراحى بين المعنيين (قوله تلخيص افتتاح) للعلامة محمد بن عبد الرحمن
القرويسى حطيط جامع دمشق (قوله أعنيه) أى صبرته عنيا والضمير في أغنيته وفي معانيه وأستاره لتلخيص افتتاح وباقي
الضمائر الآتية راجعة للشرح وهدوا وان كان فيه تنبيه في مرجع الضمير لكن أنكل الخارج في ذلك على ظهور المعنى (قوله
بالصباح) هو الدخول في وقت الصباح أو بده لازمه وهو الصبح ثم استعمر لشرح الخارج عما عايناهما كان حيا في كل والصباح
هو السراج أى القتيبة استعارة لسراج هدايات التي ليس الخارج عما عايناهما كان حيا في كل وإنما حينئذ وصبرت ذلك المثل
عيا بالطول التشبه بالصباح عن غيره من الشروح التنبية بالصباح وإتماماً لزعم الصباح على لفظ الصبح لراوحة لفظ الصباح
وفي ذلك إجماع الى أنه يسمى أن يسمى شرحه بالصباح لكن لم يشهر بذلك وإنما علفت عليه التسمية بالطول

(قوله وأودعته) أى وصفت فيه فحسب شرحه بأمير تودع عنده الثعالب على طريق الاستعارة للكناية واختار التعبير بأودعته دون وصفت فيه للإشارة إلى عرة تلك النكات لانه يفهم منه أنه طافت إليها وملاحظ لها كما هو شأن من يودع وللإشارة إلى أن تلك النكات من مستطاته لان الشخص اذا يودع ما كان ملكا له (قوله عرايب سكت) من اضافة الصفة للموصوف أى سكتا عرابة مستندعة. متطرفة الشأن أى تلتفت إليها النفوس لان شأن النفس التفاهل للشيء الغريب بخلاف غير الغريب فانه متدل عند النفس والنكت جمع سكة وهى فى الاصل السمكة فى الأرض يعود ونحوه ومن لارم ذلك ظهور لون فى ذلك المكان فتسبح فيه بخلاف اللون ما أحاط به ثم استعملت السكة فى كل لون بخلاف ما أحاط به على طريق المحار المرص والعلاقة المرومية ثم استعملت للطائف المعاني لمخالفها غيرها عند الدهن فى الحسن فاطلاقها على طائف له فى محار منى على محار ولك أن تقول ان اطلاق السكة على معنى الدهن محار مرسل علاقته بماورد لان الانسان اذا استعمل فكره فى المعنى العامة سكت فى الأرض مود أو باصع بحسب العادة (قوله سمحت) بفتح السين المعجمة واليم مأخوذ من السباحة وهى الخوض حدث بها الاطار وفى بصره سمحت إشارة مرة تلك النكات لان الخوض بالماء فى مقابلة السبح والثانى أن الانسان اذا سجد بانحرار وحيد فلامى حدث بها الاطار مع أنها لغزها مع سجد بها وان سجد بالانحرار سجد بالانحرار والى (١٤) ان الحقة اساد السباحة لا يحجب الاطار وأن الكلام استعارة بالكناية

* وأودعته عرايب سكت سمحت بها الاطار * ووشحته بطائف فقر سكتها يد الافكار

لم يفرغه على هذه التسمية فعملت عليه التسمية بالمطول (وأودعته) أى الشرح المفهوم من شرحته ويحتمل على معنى يعود الصبر على التلخيص أى ودعت التلخيص بواسطة الشرح (عرايب سكت) أى سكتا عرابة سمحت وتسطرى يقال سكت فى الأرض مود اذا عثت فيها ومن لارم ذلك ظهور لون فى ذلك المكان بخلاف ما أحاط به ثم استعملت السكة من هذه المادة فى كل لون بخلاف ما أحاط به ثم استعمل ذلك للطائف المعاني لمخالفها غيرها (سمحت بها الاطار) أى حدث بها الاطار مع أنها لا طوفها مما سجد به وشبه البصر ما كان حاد محمول به فى النفس بايجاد ما يستحسن فأصبر التشبيه فى النفس استعارة بالكناية ثم أضاف إليها السباحة استعارة تشبيهية (ووشحته) أى ربيت الشرح (لطائف فقر) جمع فقرة وهى عظم الظهر فى الاصل ثم استعملت لى بصاع على هيئته ثم استعمل الكلام مخصوص بى أن شاء الله تعالى وهو الرادها (سكتها) أى صاعته تلك المعنى (يد الافكار)

فان رسول الله قطب رحانا به تدور رحانا حوله ونحو

ألم الله كلاما ومهم بركة نفع من الاورار عن الظهور كلا وكما واناهم حساند الأسة وهل يكب الناس فى النار على وجوههم الا وحساد على نعم الله تعالى لاقى نسين ولا تراصون بالاحدى

حيث شبه الاطار بقوم حادوا محمول به بجميع شىء كلام متين بايجاد ما يستحسن على طريق الاستعارة بالكناية وانبات السباحة بحميل وألى الاطار عوض عن المصاف اليه أى أنطاري والطر هو العسكر الذى يعلم ووطن والفكر حركة النفس فى اربعة وولات (قوله ووشحته) مأخوذ من التوشيح وهو الإماس الوشاح والوشاح شىء يتجسد من الجلد يصنع الجواهر تلكه الراة ما بين

الحسين

عاقها وكشحا ويأزم من ذلك التوشيح الربيع فأطلق التوشيح هو أو بدلا منه أى

وريشه ويحتمل أنه شبه الشرح بعروس على طريق الاستعارة للكناية والتوشيح تحمل (قوله بطائف فقر) بما بالاضافة من اضافة الصفة للموصوف فلطائف محرور بالكسرة وإما برك الاضافة بطائف محرور بالفتح وفقر بدل أو عطف بيان والعقر جمع فقرة تكسر الفاء وهى فى الاصل أحد فقر الظهر أى عظمه المتصل المسماة بسلسلة ثم استعملت لى بصاع على هيئته بسمى بالحياة ثم استعمل هذا الكلام المسجع الملقى على سبيل الاستعارة للصرحة فهو محار مى على محرو بصح أن مراد بالفقرها لى المسعى بذلك فعلى الاضافة يكون من اضافة المشبه الى المشبه وان كانت قليلة بخلاف عكسها والمعنى لطائف كالقفر وعلى ترك الاضافة تكون فقر صفة بطائف على تقدير حرف التشبيه أى لطائف كالقفر وعلى هذين الوجهين فالمراد بالطائف الكلام المسجع الملقى فظهر لك عما قلناه أن هذه السجعة صممت مدح الشرح باعتبار ما شتمل عليه من الصارات الزائفة والجل العائقة والسجعة التى قبل هذه صممت مدحها باعتبارها على المعانى اللطيفة الحسنة فماد كل مهماعير مهاد لأخرى (قوله سكتها يد الافكار) أى صاعها ووصفها واصفة بدلالة كار من اضافة المشبه الى المشبه أى الافكار التشبيهية لا بدى بجميع ترتب المعنى على كل وقوله سكتها ريشه التشبيه اما بقا على معاد أو مستعار لأخرجتها ويصح أن يكون فى الكلام استعارة بالكناية بأن شبه الفكر فى النفس صانع على طريق الاستعارة للكناية وانبات اليد بحميل ود كر السك تشيع لان اليمن لوارم المشبه والسبك من ملائحته وأل فى الافكار عوض عن المصاف اليه أى أفكارى

(قوله ثم رأيت) عطف على قوله شرحت وعبر ثم التي للترتيب التراخي بين الفعلين ورأى يحتمل أنها علمية فتكون جملة سألتوني في محل نصب مفعولاً ثانياً ويحتمل أن تكون بصرية فتكون الجملة للذكر كورقة في محل نصب على الحال (قوله من الفصل) جمع فصل بمعنى فاصل ككريم وكرماء. والفصل من الصف بصفة ذكاء كانت أو صلاحاً أو عفاً والمراد به هنا من كثرة علمه والخار والخروج من الكثيرة أو صفة له (قوله والحلم) مأخوذ من الخوم وهو الكثرة والفقير من العمر وهو التراخي والجمع العظيم البار لكثرة وجه الأرض أو ما وراءه والاد كياء جمع ذكي فعل كامل العقل وفيل سريع الفهم والقولان متقاربان لأن كمال العقل يستلزم سرعة الفهم وغيره ولا بد أن هذه الصفات عين مفسها لأن الحلم الغير أبلغ في الكثرة من لفظ الكثير والاد كياء أعم من الفصل سواء على أن المراد بالفصل من نصف نكته العلم (قوله سألتوني) أي علواً وفي هذا إشارة لقوله غيبه الصلاة والسلام ليس من يعصم بالعلم أي يعتقد أن الله عظمه إعطاه نعمه العلم والسؤال أن كان معنى الطلب كماها تعدي للمفعول بنفسه وإن كان معنى الاستفهام تعدي للثاني بمن أو ما بعدها نحو فاشأ به حسيراً ونحو (١٥) قال سألتوني بالباء هي * خبر ما دواء الباء طبيب ولا يكر على هذا قوله تعالى

و يسألونك ماذا ينفقون لأن المراد ويسألونك عن جواب ما الاستفهام (قوله صرف الهدية) هي الهدية الواردة وعرفها حاله للعرض بضمها على اسماء إلى بيل مقصود ما كان علماً فهي عليه والادى دينة وأراد هذا المعنى للمعنى أي سألتوني أن أصرف أراذي وفي الكلام استعارة بالكسبية حيث شبه الهدية بغيرها أي رمائها بصرفها إلى أي جهة تريد والصرف تخيل أما باق على حقيقته أو مستعار للسوادية (قوله نحو احتصاره) أي إلى جهة احتصاره فشه الاشتغال

ثم رأيت الكثير من الفصل * والحلم المصغر من الاد كياء * سألتوني صرف الهدية نحو احتصاره * والاقتصار على بيان معانيه وكشف أثاره

وما شبه الفكر بصواعق في ابتداء ما يشبهه أصغر التفسير في النفس استعارة بالكسبية وأنصف إليه اليه والسمت تخيلاً (ثم رأيت الكثير من الفصل والحلم) أي الكثير من الخوم وهو الكثرة (العمر) أي السار للأرض من كثرة ما هو لزمه الهدية الكثرة (من الاد كياء) أي أهل الذكاء وهو كمال العقل (سألتوني صرف الهدية) أي إرسال قصدي (نحو) أي إلى جهة (احتصاره) أي احتصر الشرح وأراد بالحلم الاستعارة بالاحتصار وأراد بالاحتصار مجرد الالفاظ مع اسماء اصطلاحاً عن ذلك المعنى بدليل قوله (والاقتصار على بيان معانيه) أي معاني التخييل (وكشف أساره) هو معنى ما قبله ولا يخفى ما فيه من شبهة الصغار كل فيها على الظهور أنه من السامع وفي ذكر الرؤية وصفه بالثمين بكثرة الفصل والذكاء تأكيدهم وحال الامتنان حيث كان السؤال عن هو بهذا الوصف مع ما شربهم ووصولهم للمستول ولم يكن بالمراسلة ولا من عزمهم ثم من الحامل لهم الحسنيين لأقول ما جيبهم لي كفايتهم ومبهم وحال الله بين منهم يريدون إطفاء العلم بأفواههم فلا يحصلون إلا على دعاب شفاهم وتوبد حاشهم وفي باب من يحدد الشمس ورها * ويحدد أن يأتي لها نصيب

سأل الله أن يحدد من قوم عرفوا نعمته حمدوا يحسن على ما كان من نعم * لا يترع الله منهم ماله حدوا إلى ما نصير ذلك من فراق ذلك الولد استولى على الحد فهدقوا ورعى العبد سبهم الواحد فضاء وشافه ما صدق أقسام الحزن عملاً على مباشرة سهمي رقيه وملاءة فالصرفت آمال النفس عن

بمكان أي جهة جمع أرباح النفس في كل وقت والحد هو حيل أما ما على حقيقته أو مستعار للاشتغال بالاحتصار وصح أن يكون أصناف الحدود للاحتصار بياض ولا استعاره ولا شيء (قوله والاقتصار على بيان معانيه) هذا الصمير والذي بعده يرجع للتخييل بخلاف الصائر لا سيما ما جاء للشرح والاقتصار عطف على احتصاره أو على مفعول سألتوني الثاني وعلى كل حال فهو تفسير للاحتصار لا يوجب حد من حد نص الشرح على وجه يطلع به النفس وليس أفراداً أن أي معاني الطول كلها في أعقاب قوله إذ هذا محل عاده وقوته على أن ما فيه أي تبيين مدلولات أفعاله للطائفة والنصمية والالزامية (قوله وكشف أساره) أي بوضيح معانيه الصمة وأراده بغيرها فشه ذلك لما على من وس على سبيل الكسبية وإثبات التخييل والكشف ترشيح أو شبه الموص والحفاء بالأسرار واستعار اسم الشبه له لعمته على طريق الاستعارة للصرحة وعطف كشف الأستار على ما قبله من عطف الخاص على العام لأن كشف الأستار صر على تبيين المعاني الصعبة الخفية ثم لا يخفى ما في ذكر الرؤية ووصف السائلين بالكثرة والفصل والذكاء من تأكيدهم بهذا الوصف ووصولهم للمستول ولم يكن بالمراسلة

(قوله لما شهدوا) متعلق سألوني أي لما علموا عما فاشيا كالشاهدة ثم يحتمل أن يقرأ بالتخفيف تعليلا لسألوني وما موصول يسمى
 أو سكرة موصوفة فاعلموا عن خوف ومن يائبة أو مصدرية فلا حذف ومن رائدة على مذهب من يجوز ريادة في الاتساق ويحتمل
 أن يقرأ بالتشديد فتكون طرفا لسألوني ومن وان رائدتان واما كان التقاصر والتقاعد عماد كره والتقليب والملاذ كوران علة
 لطالب الاحتصار لان في احتضاره مع التقاصرين باعطائهم مقدورهم وقمع التحليل باستقناء الناس بذلك المختصر عن مصوعهم
 فيتركون الاتساق واليسر لبيان مرحومهم من ملاحظة الناس لهم واعتنائهم بما يتيسر (قوله المحصيلين) أي المرادين للتحصيل أو
 الذين شأنهم تحصيل هذا الكتاب أو المحصيلين بالفعل لغير هذا الكتاب من في المعاني وليس المراد المحصيلين لهذا الكتاب فاندفع ما يقال
 ان وصعهم بالتحصيل ونقصا لهم فيه تلاف (قوله قد ناقضت) أي ما عيده صيغة الفاعل من التعمي والتكليف غير مراد أي ليس
 المراد أن همهم توحيت ثم أخت في الرجوع والكل واما المراد فصرت من أول الامر ومنه يقال في قوله الآتي وتفاعلت. وقرر
 شيئا العدوى أن تعال بآتي للصلة كما هو وحيد في علمي فصرت قصورا بملال زيادة الساء بدل على زيادة المعنى والهمم جمع هم
 وهي والزم ثمة شيء واحد وهي لارادة على وجه الصميم وحيد في كلامه من حيث عرا ولا الهمم وناسا لمرام واساد القصور
 الذي هو المحرر في الهمم والقعود (١٦) إلى الزمان محار على ان التصرف بها حقيقة الاشخاص (قوله عن استطلاع

لما شاهدوا من أن المحصيل قد ناقضت همهم عن استطلاع طوابع أنواره * وتفاعلت عرائهم
 عن اكتشاف حبيبات أسرار

على الثواب قوله سألوني ذلك (لما شاهدوا من أن المحصيل) أي الذين حصلوا عن هذا الشرح أو من
 شأنهم التحصيل (قد ناقضت) أي فصرت ادلس المراد أنهم قدروا يمكن نقاصروا أي استعملوا
 القصور (همهم) أي عرائهم (عن استطلاع طوابع) أي لم دافع عرائهم أن يستطلعوا طوابع
 أنواره أي علوم ذلك الشرح التي هي كالانوار الجمعية الطائفة فاد كان المحصول في هذه الحالة
 بالنسبة لذلك الشرح فما ضحك بغيرهم ولا ما فاقه من الاستطلاع والطوابع لان تلك الطوابع باعتبارهم
 غائبة في نطاقها تحتاج إلى استطلاع أي إلى طلب طوعها أو إلى اطلاعها على أن السبب والتناء للطلب
 أو التعدية (وتفاعلت عرائهم) هو بمعنى ناقضت همهم (عن استكشاف) أي اظهار (حبيبات
 أسرار) أي لطائف علومه المحليات في لطيفها فاحتاج إلى استكشاف فهو بمعنى استطلاع طوابع

الاماني والمعروف بما كان يعرف عليها من معاني المعاني

قد كنت أشفق من دمع على بصري * فاليوم كل عرر ادمهم هانا
 إلى استراق الزمان يذكر الدروس التي هي لغير هذا العلم موضوعه. والاحد في تصانيف في الفقه
 وأصوله رحو كما قال شافعه تعالى وسكيب مائترع فيه من الحيرة مشرعه. فليت شعري هل

لفظ الانوار استعارة مصرفة والطوابع ترشيح ويصح أن تكون الطوابع مستعارة لما في الشرح والانوار استعارة
 لأعماقه أي عن ادراك معاني الصفة وحيد في الاضافة من اضافة المدلول للدال ثم إن كون معانيه مادة وظاهرة بالنسبة لما عند
 الشارح أو بالنسبة إلى الواقع فلا يبي أنها بالنسبة لهم في غاية الدقة فتحتاج إلى استطلاع (قوله وتفاعلت) يقال فيه ما قبل في تقاضت
 ويقال في السبب والتناء في استكشاف ما عرفها في استطلاع والكشف هو الاظهار (قوله حبيبات أسرار) الاضافة فيه من اضافة
 الصفة للموصوف أي أسرارها المحليات التي شأنها أن يحاطا بقافة الدهر مظموها ولشرفها والاسرار جمع سر وهو صمد الجهر والمراد بها
 هنا السكات فحسب كات الطول ومعانيه الشديدة الصعوبة بالاسرار والجامع الاحتياج لزيادة الاهتمام في كل واستعبرت الاسرار
 للسكات المذكورة استعارة مصرفة ويحتمل أن تكون الاضافة حقيقية بأن أريد بالأسرار مطلق الاسرار وأراد بالحبيبات
 أشرف الاسرار أي أدقها والمعنى عن اظهار أدق الاسرار أي أدق الدقائق ثم إن هذه السحبة متعلقة بالمعاني الشديدة الصعوبة والدقة
 وما قبلها بالدقة الصعوبة فقط فلا يقال ان هذه عين ما قبلها لكن قد يقال إن الاولى الاختصار على السحبة الاولى وحده النائية لانه اذا
 ناقضت همهم وعجزت عن المعاني الصعبة فقصورها عن الشديدة الصعوبة بالطريق الاولى الآن يقال أي هذه الثانية ذهبا يتوهم
 أن همهم وان ناقضت عن ادراك المعاني الصعبة لم تنقص عن ادراك شديدة الصعوبة لكون همهم علية ثم لا يعني حسن التعبير بها

طوابع أنواره) السبب واناء
 إما لطلب أي عن طلب
 طوابع أو رائدتان لتحصيل
 اللفظ والمعنى عن طوابع أي
 ادراك وفهم على طريق
 الاستعارة المصرفة
 وجعلها للطلب أبلغ من
 جعلها رائدتين لافاده
 أنهم عجزوا عن طلب الطوابع
 أي الادراك فصلا عن
 طوابعهم وادركهم بالعمل
 والاضافة في طوابع أنواره
 من اضافة الصفة للموصوف
 أي أنواره الطائفة بمعنى
 الظاهرة والمراد بانوار
 الشرح معانيه استعارتها

يتقاعدت وفيها مر تقاعصرت وذلك لأن طوابع الانوار شأها الملو فياسبها التعبير بالتقاصر وشأن خبثات الاسرار الانخفاض
 فيناسبها التعبير بالتقاعد (قوله وأن المتحليلين) جمع متحل وهو الآخذ بكلام الغير وينسب له نصرة يحاوتوا بحاى وان الآخذين
 لكلام غيرهم مظهر بن أنه لهم (قوله قلوبا أحداق الأخذ) الاضافة لادنى ملاسة أى قلوبا أحداقهم الملائس بقلها للاخذ والالتهاب
 لأن الشأن أن الانسان وقت أخذ كلام غيره يقلب أحداقه أو شبهه للاخذ والالتهاب شحوص طامع كالمع الفصحى كل على طريق
 الاستعارة السكينة واثبات الاحداق تحييل والتقليب ترشيح وهذا كناية عن شدة عنايتهم باحتصار الطول وسدته لأنفسهم والالتهاب
 هو الأحذقها فهو من عطف الخاص على العام لكن الشرح قصده التعبير وتعبير مراد (قوله ومدوا أعناق المسيح) مد العنق
 تطويبه أى وطولوا أعناقهم الملائس مداه المسخ فالإضافة لادنى ملاسة وهذا كناية عن كمال الميل لاختصارهم له أو فى الكلام
 استعارة وتقريرها أن يقاس شبه أحدهما على الطول مع التعبير عنها بعبارة (١٧) أخرى بالمسخ الذى هو تبديل صورة

وأن المسحين قد قلوبا أحداق الاحد والالتهاب * ومدوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب هو كست
 أضرب عن هذا الخطب صفحا

أنواره (و) يشاهدوا أيضا من (أن لتحليل) أى الآخذين بكلام غيرهم مظهر بن أنه لهم (قد قلوبا
 أحداق الاحد والالتهاب) شبه الآخذ لكلام الغير بطحا وهو الالتهاب بان عاصب كالمع ملاسة
 التعمدى فيها هو للغير فأضمر المشبه فى النفس استعارة بالكناية وذكر يقب الاحداق تحييل لأن
 تقليب أحداقهم من لوارم المشبه وبالحدفة يكمل أو يقوم وجه الشبهاد بالطر يحصل التعمدى فى
 الاخذ. ومحمون تكون صفة الاحداق فى الاحد لحد ملاسة أى قلوبا أحداقهم للاخذ فيكون
 الكلام كناية عن الاعناء بالاحذ فتفسهم أحداق لاحد غيره عن اعتنائهم بذلك الاحد (و) أن
 استحلين (مدوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب) شبه أيضا أحدهم الذى هو كالمع وهو تبديل صورة
 ما قبح بها بان مقصد يصع الاشياء فى غير مواضعها كالمع بالنسب بالافساد وغير عن الاحد بالمسخ
 محذرا للإشارة إلى أن المعنى المقول بغيرهم يكون فى تلك العبارة التى هى كالصورة له أفصح منه فى عبارة
 الكتاب ولما شبهه كذلك تسمى التسمية فى النفس كناية وأصلها الاعناق تحييل بالمسخ على هذا
 قد اجتمع فيه كونه محارا حقيقة واستعارة بالكناية وهو من العرب الذى لا يكاد يوجد له مثل وفى التعبير
 بمد العنق على الكتاب المضمن معنى العكوف عليه إشارة إلى شدة الاشتغال به كما تقدم فى تقليب الاحداق
 وهذه الفقرة معنى إلى قلبها وإنما كان استقصا وأحد المتحليلين على طلب اختصار الكتاب لأن فى
 اختصاره مع استقصا من أعظمهم مقدورهم وقع تحليل باطراح الناس بذلك المختصر مصوغهم
 فيقيمون عن الاشياء لا لتحال لاطلاق مرحومهم من ملاحظة الناس أياهم (وكست أضرب عن هذا
 الخطب) أى عن هذا الامر وهو اختصار الكتاب يقال أضرب عن كذا معنى أعرض عنه (صفحة) أى
 تعص من الامر عن هذه الشواغل فيه وهل دون هذه الهام القوا من بقيه. غير أنه قد أسمع
 الاطراف الالهية. وأسمعت العبدية المحمدية حتى وصفت لهذا الكتاب شرحا للس غائب ارسم فأعرفه
 بالحد. ولا تحاب التوسم فأصغى بما يوجب القول أو لارد. بل هو نادى الصفحة. مدرك بالصفحة. وهذا أنا

صورة أدنى من الأولى ثم
 استعمال اسم المشبه وهو
 لهذا المسخ فى المشبه على
 طريق الاستعارة المصروفة
 ثم بعد ذلك شبه الاحد
 المذكور أيضا بانسان
 مقصد تشبيها مصمرا فى
 النفس على طريق
 الاستعارة بالكناية واثبات
 الاعناق تحييل والمد ترشيح
 فقد احتضمت المصروفة
 والكناية والتحيلية على
 حد ما قيل فى قوله تعالى
 فأدغم الله سنن الخويع
 والخوف ولا يحق ما
 التعبير بالمسخ من الإشارة
 إلى أهم لوعر واعن معاني
 الطول بسرائر أخرى
 لكان تفسيرهم بعبارة
 منسقة حد ما عادت
 أن المسخ تبديل صورة
 صورة أدنى من الأولى
 (قوله عن ذلك الكتاب)

(٣ - شروح التحصيل - أول) مسخ مدوا وعلى معنى إلى وتى مباشرة البعيدا إشارة لعدم منة ذلك الكتاب عنهم
 وإنما غير معنى دور إلى للطيفة وهى أن على استعمال صلا ماضيا معنى ارتفع ففى التعبير بها إشارة إلى أنهم حين مدوا الاعناق ارتفع
 عنهم فلم يصلوا إليه ويصح الوقوف على قوله مدوا أعناق المسخ والابتداء بقوله علا ذلك الكتاب أى ارتفع ذلك الكتاب عن مد
 أعناقهم لأجل محهم وهو تحصيل لكتابه (قوله وكست أضرب) أو لا لاجل والضرب يطلق معنى الصرف والامساك أى كست
 أمسك نفسي وأصرفها عن هذا الخطب العظيم وهو احتصار الشرح ومعنى الاعراض أى أعرض عن هذا الامر العظيم فالعمل
 على الأول متعدد حذف معموله وعلى الثانى لارم وعلى كل فصحا معمول مطلق وقيل معمول لأحدهما فالتاى الصصح معنى
 الاعراض وهو عين الضرب بمعنى الصرى فيلزم تبديل التنى بنفسه وهو لا يصح والجواب أن الله أثر الصصح ولارمه وهو جلت
 الراحة من القيل والقال الذين لا يخلو منهما مؤلفولو أبدع فى المنقل فيكون من باب اطلاق المازوم وإرادة التلارم

(قوله وأطوى دون مرهم كسحا) الطي ضد النشر ودون مرهم معنى قدام مطلوبهم أى قبل وصولهم اليه والكسح ما بين أسفل الحاصرة إلى آخر عظم الجنب الكسح هو الوسط وطي الكسح عبارة عن لى الحسب ومن لوازمه عدم تبليغ السائل مقصوده فأطلقها وأريد لازمه والمعنى ولا نطمع مقصودهم من اختصار ذلك التبرج. ويحتمل أن يكون الكلام تشبيها حيث شبه حاله من الامتناع من الشيء المطلوب بحال من طوى كسحه معرضا عن شخص مثلا واستعار اللفظ الدال على المشبه للمشبه (قوله علما متى) علة لقوله أضرب وأطوى على التنازع واعتراض هذا التعليل بأنهم لم يسألوا أن يكون مبدئي به من اختصار المطلوب تستحسسه كل الطباع وكيف يجعل عدم القدرة على ذلك علة لامتناع ويحجب بأن الكلام حذف والاصل علما متى بأن الاختصار الذى طمسه اذا فعلته لا يسم من طعن الناس فيه ولا يخلص من اعتراضهم عليه لأن الايمان بالامر الذى تستحسسه كل الطباع أمر لا تسعه قدرتي فلذا آثرت اراحة (قوله بأن مستحسن) أى بأن الايمان (١٨) بالامر الذى تستحسسه ذوو الطباع (قوله بأسرها) أى بجميعها والاسرى الأصل

القييد الذى يشده الاسير يقال ذهب الاسير بأسره أى بقيده ومن لوازم ذلك ذهابه بجميعه وذلك اللزم مراد هافقد أطلق اسم المروم وهو الاسر وأريد اللزوم وهو الجميع وهذا نأ كيد لما استبعد من أل الاستعراقية (قوله ومقبول الاسماع) أى ولمعنى بأن الايمان بالامر الذى تقبله الاسماع أى دوو الاسماع (قوله عن آخرها) أى إلى آخرها أى من أولها إلى آخرها فمن بمعنى إلى الة ثبوت الكلام حذف السند وهو نأ كيد لأن أل الاستعراقية فى الاسماع تعيد ذلك التمول ويصح حمل عن ما قبله على حالها وهى متعلقة بمحذوف أى قبولا ناشتا عن آخرها واداء نشأ ذلك القول عن الآخر كالناشأ عن غيره

وأطوى دون مرهم كسحا به علما متى بأن مستحسن الطباع بأسرها به ومقبول الاسماع عن آخرها * أمر لانه مقدرة النشر * وأما هو شأن حائق

إعراضا فيكون معولا مطلقا أو ممرضا على أنه حال مؤكدة أو لا أعراض على أنه معقول لاجله ولكن على هذا يجب أن يراد ما يصح علة للأعراض كشمرة الأعراض اذا لا يصح كون الشيء علة لنفسه فبراد به مثلا هه قطعها للجمع القليل والقال لأن التلخيص لا يعود صاحبه من ذلك ولو أبدع فيه وفى الأعراض قطع لذلك أو استجلانا للراحة لأن فى الأعراض استجلاب ذلك فيتأسل (وأطوى دون مرهم) أى مطلوبهم (كسحا) والكسح هو ما من أسفل الحاصرة إلى الضلع الأسفل وطيه معلوم وغيره عن لازمه عرفا وهو عدم وصول صاحبه إلى المطوى عنه ثم استعمل فى مطلق الامتناع من اشيء مجزا مرسل من التعبير عما هو لعدم الوصول لشيء مخصوص عن عدم الوصول مطلقا ويحتمل أن يكون الكلام تشبيها حيث شبه حاله من الامتناع من الشيء المطلوب بحال من طوى كسحه عن بماسة الشيء غير اللفظ الثانى عن الاول والمراد أنه ألقى الطار عن مطلوبهم ثم علل العلة النظر بقوله (علما متى) أن مطلوبهم وهو مخرج بقع الاتفاق عليه فيترك غيره مما لم يستحل كالحال (لأن مستحسن الطباع بأسرها) أى بجميعها والامر فى الأصل حجب برطبه الاسير ويقب ذهب الاسير بأسره أى بحمله واددهب بأسره فقد ذهب بكيته ثم كنى به عن الجميع مطلقا (ومقبول الاسماع) قبولا آتيا (عن آخرها) فيلزم عمومها لجميعها لأن الايمان عن الآخر فرع الايمان عما قبله (أمر) خبر مستحسن أى ترك ذلك لما علمت من أن ما يستحسسه الناس حبيبا أمر (لا يسمه) أى لا يقوم به (مقدور النشر) أى لا يتناول مقدور الخلق (وأما هو) أى مستحسن جميع الناس (شأن حائق

قد أخرجته عن يدي وحملته موقفا فى سوق الاعتراض. مصروفا من يستحق ما منه وهو المرأ من أمراض الاعراض. فمن نظر بعين الانصاف. واعتبر وهو مصاف وله نسخة الذهن انصاف. علم أهو جدير بأن يسند المرء ويهجر هجر واصل المرء. أم هو حقيق بأن تصرب له أيدي العجباء آباط العجائب وتعقد الحناصر على ما فيه من عجائب. انحاسن وبحاسن العجائب. فان تصفح الباطر فيه العلط فليصفح ولا يكن من آتاس بالأعاليط يفرحون. وليصفح ما بعده فاسدا فان اقد تعالى دم رهط اقال فهم

بالاولى فاندفع ما قبل ان نشأ القول عن آخر الاسماع لانشمل جميع الاسماع اذ هو فى الاول وما بين الاول يفقدون والآخر وهو الوسط فلا يصح قوله بعد ذلك أمر لانه الح وأحجب عنه بعضهم بحوايق غير مامر الاول منها أن ذلك التعبير يستلزم حرفا نشأ القول عن الجميع باعتبار أنه أسند القبول أولا إلى الاسماع المحلى بال الاستعراقية ثم قيده بالصدور عن الآخر على سبيل التوكيد دفعلناهم عدم الوصول اليه والثانى منها أن فى الصارة حذف والمعنى عن آخرها إلى أولها وفى هذا الجواب الثانى نظر من وجهين الاول أن إلى ثلاثها. فالسند حوله على الآخر لا على الاول الثانى أن إلى ما نقل من لاسن وأحجب عن الاول بأن فى الكلام قلبا والاصل عن أولها إلى آخرها وعن الثانى بأن عن تأتى بمعنى من قل تعالى وهو الذى يقبل التوبة عن عباده أى منهم (قوله مقدرة النشر) ضم الدال وفتحها مصدر ميمي معنى قدرتهم وأما المقدرة بمعنى اليسار فبالضم لا غير

(قوله القوى) جمع قوة والقدر جمع قدرة وعطف القدر على القوى عطف حاصل على عام ليدق القوي عوة السمع والصبر ومعلوم أن حاشي ما ذكر من القوى والقدر هو الله تعالى (قوله وأن هذا الفن) عطف على قوله أن يستحسن أي ويعاين من هذا الفن الخ أي وحيد فالتعب فيه والاحتصار ليس له كبر فأنه لا يصح لانه وقلة المشتغلين به (قوله ود نص اليوم مؤذ) يقال نص الماء ينصب كقعد يقعد إذا غار شبه ذهب هذا الفن ينصب الماء وعوره يجمع عزم الاقناع واسمير النصب للذهب واشق من النصب نص بمعنى ذهب وأما ترضيح بما يق على حقيقته أو مستعار لمثال هذا الفن أو شبه مثال الفن نفسه بالماء كجامع أن كلاً بسبب الحياة واستمرارهم المشبه بالشمس على طريق الاستعارة المصروفة وتوضيح إمدق على حقيقته أو مستعار لذهب على طريق التسمية أو شبه الفن بهر نشأها مصمرا في الشمس على طريق المسكية والماء كحيل والنصب ترضيح وحاشي بما يقين على حقيقته ما لم يقصد بهما الاستعارة أو الماء مستعار للماء والنصب (١٩) للذهب ومعنى التركيب وأن هذا العلم قد ذهب مساهداً الحان

القوى والقدر * وأن هذا الفن قد ذهب اليوم مؤذ فصر حدالا بلائير * وذهب روائه فصاد خلاه بلائير * حتى طرقت نية آثار السلف

القوى والقدر) ولا يلزم من هذا القول بتأثير قدره الحاشية كقول به من هذه عبارته في الأصل وهو الرعش في حوار التعبير بذلك عند السلي عن الاستطاعة (و) بمعنى أيضا عن مساعدتهم على (أن هذا الفن قد ذهب) أي عر (اليوم مؤذ) ونصب مائه عبارة عن ذهب فأنه شبه حال الفن في انقطاع نتائج أصل يابس لنصب مائه فأنصر الشيء في النفس استعاره بالمسكية وذكر نصوب لذه تحييل (فصار) عند منطقيه (حدالا) أي اختلافا وعظا (بلائير) أي بلا فائدة عديم وقوى متعاطيه على حقائق أسرارها فيتمشددون طواهره (ودهر وروء) وهم الزاء حسن مظهره أو متجهج بمعنى عده وهو عبارة عن ذهب حقيقته (فصاد) أي ذلك الفن (حدالا) أي اسكرا أو احتجاجا (بلائير) أي بلا فائدة وفيه لطاف شبه الكلام فيه شجر الخلاف وهي لائير لها وهي النسبة بالصمصاف (حتى طارت) أي انتهى به الأمر في الاضمحلال إلى أن سارت (نية آثار) أي أبحاث (السلف) من العلماء

يعبدون في الأرض ولا يصحون ون رآه أمثل مخرج الطلاب بحقه من كلام كتبرس فليبه وده بقوله تعالى قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فبهرجوا هو خير مما يجمعون وكثاني عن لا يعرف من التحقيق قبيلا من دبر. ولا هو من التدقيق في القبر ولا في القبر. ولا تلك يده من هذا الدم فطير أو ان سطر دراعيه بوصيه كمب العلم كنه فطير. يحكي كثناني هذا قواعد بحرعه. ومعاقدته في يادي. الرأي هادئة قواعد التقديم وانتهى عبد النامل والتحقيق من كلامهم منعه. وركوب لغة ماركها بالسبحون وسلك محبة ما طرفها الشارحون ولا سلكها العادون والرائحون. أو سطر أول كلامي دون آخره. ويقصر عن درك دقائقه حتى تمضي ساعة حول طواهره. فيظن أنه قد وجد ثمرة الغراب. أو أنه قد سبق المحققين الغراب

قد ذهب مساهداً الحان
ودهاها بذهب أهل هذا
الفن ومراده باليوم زمان
الشرح وما قرب منه مما
فعله (قوله فصار) أي
ذلك الفن حدالا أي
حصوله أي صار الكلام
فيه حدالا أو صدر الفن
بحل حدالا فلا بد من تقدير
في الكلام ولا فاعل ليس
حدالا اللهم إلا أن يكون
حده حدالا فاعدا للمبالغة
وقوله بلائير أي بلا فائدة
وذلك لعدم وقوف
متعاطيه على حقائق
أسرارها فيتمشددون
طواهره (قوله وذهب
روء) وهم الزاء واد
أي مظهره خمس استعارة
الطائفة على طريق
المصرحة أو شبه الفن
بأسان دي مظهر حسن
بجامع اربعة في كل على

طريق المسكية وثبتت برواه تحييل بما يق على حقيقته لم يصده لافوه الاستعارة أو مستعاره مثله اللطافة وأساراه وذهبها بذهب من يعرفها لاسيائها (قوله فصاد) أي فصار ذلك الفن أي صار الكلام فيه حدالا أو صار ذلك الفن أي الكلام من لمة وقوله بلائير أي فائدة ويحتمل أن الكلام فيه شبه تابع بحذف الكاف أي فصار ذلك الفن كخلاف أي كشجر الخلاف وهو المسمى بالصمصاف وهو لائير وعلى هذا فوله بلائير بيان للواقع ثم إن هذه السجعة بمعنى ما قلها سكن الخطب محد أصاب (قوله حتى طارت الخ) أي واسم هذا الفن في الاضمحلال شتاف شتالي أن طارت حتى للانها. ويصح أن نكون دليله والسلف في الأصل من تقدمت من آياتك والمراد بها علماء هذا الفن لأنهم آباء في التليم والمراد نسبة آثارهم ما بقى من فوائدهم وعبرهم أو ما بقى من بلامتهم المقرر بين لقواعد هذا الفن الباشر بن لها بلا فائدة وفي الكلام استعارة مسكية حيث شبه نية آثار أهل هذا الفن بطائر وأنشأت الطير أن تحييل بما يق على حقيقته. ومسار لذهب

(قوله أدرج الرياح) الأدرج جمع درج بفتح الدال وسكون الراء ودرج الكتاب بفتح الكاف بفتح الكاف أي طوائفها والمراد بها الطرق أي ذهبت بقية آثار السلف في طرق الرياح ويلزم من ذلك عدم وجودها بالمرّة لأن عادة الريح أن تزيد ما مرت به في طريقها فبغير الملوم وأراد اللزوم وعلى هذا فالأدرج منصوب على الظرفية ويصح أن يراد بالأدرج الأحوال وحال الرياح طيراتها وذهابها سرعة وعلى هذا فأدرج نصب على الحال على حذف مصاف أي طارت مية آثار السلف في حال كونها مثل طيران الرياح أوعلى المعنوية المطلقة على حذف الموصوف والصفة أي طارت طيرانا مثل طيرين الرياح فالجاء أن أدرج الرياح يجوز فيه الأوجه الثلاثة المنصب على الظرفية والحالية (٢٠) والمعنوية المطلقة لكن في الأول شيء وهو أن اسم المكان لا ينصب على الظرفية

أدرج الرياح * وسالت بأعناق مطايا تلك الأحاديث الطراح

(أدرج الرياح) أي اصمحت فلم يبق منها فائدة ولا أدرج جمع درج وهو الطريق وهو منصوب على أنه معقول مطلق أو ظرفي في طريق الرياح أو طيران طريق الرياح وأراد طريق الرياح حالها وهو سرعة ذهابها بما طارت به ومن لازم ذلك تلصقه وعدم وحدانه وهو المعرّنه هنا مجازا مرسلًا وكثير ما يجرى بأدرج الرياح عن عدم وجدان فائدة الشيء بهذا الوجه ومنه قولهم ذهب دمه أدرج أرياح أي ذهب هدر أولم يترتب على دمه فائدة الأحسن ولا عبرها (و) حتى (سالت بأعناق مطايا تلك الأحاديث الطراح) وهذه عبارة أيضا عن اصمحت بقية السلف ويتوجه في هذه العبارة أن يكون شبه الأحاديث في تلك الأحداث يقوم مسرعين السير حتى عواقب عدم الوجدان والقبية بعد الحضور بسرعة فأصغر الشيء في النفس كناية وكر المطايا والطراح والأعناق تخيل ويحتمل أن يكون الكلام عتيلا وأنه حال الأحداث في دهلها بالركب السريع فاستعمل تركيب الثاني لأول وعلى هذا يكون ذكر الأحاديث تحريدا وهذا مأخوذ من قوله.

أحد بأطراف الأحاديث فيما * وسالت بأعناق الطي الأباطح

والأباطح جمع أبطح وهو المكان المنسطح به دقاق الحصى والطي هي الأبل ولما كان سيرها عند كثرتها يشبه سبل الماء فيه من جهة الاتصال والسرعة والحسن شهوا سير الأبل فيه بالسيلان وسواء للأعناق لأن فيها تظهر السرعة فهذا الكلام محرق أصله ونحوه مائلا بالاستعارة أو التمثيل كما قررنا

عمرت البرزخ هي حاطرتي * فما بالي وبالي بني لسون

هيئات لا يدرك شأوى الصايغ هذا الصالح. ولا تملك ما طمع به وإنما تقطع أعناق الرجال المظالم. فليعلم هذا القصير الباع للطن من مكيدته ما استطاع. ألم لم تق وجبه من فصيح نفسه وصفه. ولأمر ما جدد قصيرا منه. وأنه لا يزال تغلب من كده على الخمر. ويأمر من احتساب هذا الكتاب بالعشاء ولا يطاع قصيرا منه

وكم من غائب قولها صيحجا * وآفته من القهم السقيم

ولكن تأخذ الآدان منه * على قدر القرائع والعلوم

أبحس أن ما فقد من كلام الشارح صار الكتاب منه عقلا. أم بطن أن التقصير أعلق على خزائهم

باطراد إلا إذا كان مبهما والآخر بني وأما قوله * كما عسل الطريق الثعاب أي اضطرب في الطريق الثعاب قصوره (قوله وسالت) أي سارت شبه السير بالسيلان واستعير له اسمه واشتق من السيلان سالت بمعنى سارت وأما عبر سالت دون سارت إشارة إلى أن السير لقوته بمثابة سبل الماء والظراح جمع أبطح على عرف قياس والقياس أبطح والأباطح هو المحل المدع فيه دقاق الحصى وهو ما عرّسات واستاد السير لها محار عقل وصل التركيب وسارت المطايا تلك الأحاديث في الطراح لأن السير حق أن يسد المطايا فعدل عن التعمير بالسير إلى التعمير بالنسب لما قلنا من الإشارة وعدل عن استناد السير إلى المطايا

إلى استادة للأباطح محار عقلا لاستعارة كنه من قوة السير وسرعة سارت أمكنته التي هي الأباطح وقوله بأعناق أي

ملتبسا ذلك السير بالأعناق وأما جعل سبلها عتيلا بالأعناق لأن السرعة والبطاء في سير المطايا يظهران عتافها وسائر الأجزاء تستند إليها في الحركة وتنسجها في الثقل والخفة والمطايا في الأصل الأبل استعير لعلها هذا الفن بجميع الحمل في كل مكان أن المطايا تحمل الانتقال كذلك العشاء تحمل العلم والأعناق ترشيح والمراد بالأحاديث أسرار هذا الفن والبطاح ها متحور به عن إمكانية العلماء كالمدراس وذلك لانه في الأصل اسم المكان المتسع فيه دقاق الحصى أو يده مطلق موضع ثم أريد به موضع العلماء على طريق الجار المرسل وحيث فمعي التركيب وسارت المدارس ملتبة بأعناق العلماء الشبهين بالمطايا الحامدين لأسرار هذا الفن والقصص من هذا التركيب الأحبار بأن أسرار هذا الفن وعلماء قد ذهبوا بل ذهب مواضعهم كذلك

(قوله واما الاخذ بالحق) أما تعصيلة مقابلها محذوف دل عليه مضمون الكلام السابق أعني قوله علما بالحق والواو عاطفة على ذلك المحذوف والاصل أماما كرم من تقاصر المحم فذلك مما يرعب الاختصار ويجعل عليه لولا أني أعلم أن مستحسن الحق وأما الاخذ والانتهاز فليس مما يحتمل على الاختصار لأنه أمر يرتاح اليه والحاصل أنهم عللوا طلب الاختصار منه بأمرين تقاصر عنهم المحصيل والأخذ والانتهاز فأحاطهم بأن ما ذكرتموه من مجموع الأمرين لا يقتضي الاختصار فوقع في ذهن السامع السؤال من ذلك النبي وأجاب بقوله أما التقاصر بالحق وكثيرا ما يحدث الحمل للعقل بأما ومعاد لها ويصح جعلها مجرد التأكيد والواو للاستئناف حيثند وسكت عن المسح الصادر منهم لأنه غير واقع في شرحه بل في عارضهم فلما لم يحتاج للاعتدال عنه (قوله يرتاح) أي يريح ويسقط له اللبيب أي كامل العقل الذي وقع الأخذ من كلامه لا الآخذ وذلك لأن العاقل لا يرضى بالأخذ من كلام الغير ويرضى بكون الغير يأخذ من كلامه لما فيه من الرفعة والثواب وإذا كان أمرا يرتاح له اللبيب (٢١) فلا يطلب قطعه بالاختصار لأن لو وصفت

محضرا لانتفت الناس
أبيه وأعرضوا عن تأليف
المتحليين وأداف المتحليين
مرحوبهم من أفعال الناس
على أنفسهم تركوا الانتحال
(قوله فيلزم من الحق) هذا
شطر بيت مأخوذ من قول
نصصهم

شر سائر أعيان عند طبيب
كذلك شراب الطبيب يطيب
شر دأوه فراقا على الأرض
جرعة

والأرض من كائن
الكرام نصيب

لكل الشارح أمدل الواو
بالقاء لكونه جملة على ما
قوله في الكلام تشبيه
الشارح نفسه بالكرام
وعن المطول بالكاس

والمتحليين بالأرض مفردات
الركيب بآية على حقيقتها
والكلام على التشبيه

وأما الاخذ والانتهاز فأمر يرتاح له اللبيب * فلا يرضى من كائن الكرام نصيب * وكيف يهر
عن الانهار السائلون

فليمهم (وأم الاخذ والانتهاز) هذا معطوف على مقدر إذ كأنه قال أماما كرم من وصح الاختصار
لعله يتفق عليه فيمنع به ذلك عار عب فيه ويجعل على الوصف لولا أني أعلم أن مستحسن الطماع غير
يمكن من حقوق عدة مع عصى ترك الناس لهذا الفن فصار التأليف فيه تمهيدا للوقت آدم وحدثان
المتحليين وأما دفع الاخذ والانتهاز فليس مما يحتمل على الوصف (و) أنه (أمر يرتاح) أي يطمئن
(له اللبيب) ويريح به فلا يطلب قطعه بالاختصار لما فيه من الاجر والرفعة لأن سبب الأخذ من ذلك
الشرح مناسبة شارب وضيع لفظة من هو أعلى كما قال :

شر سائر أعيان على الأرض جرعة * (فلما يرضى من كائن الكرام نصيب)

وقد جعل المصنف القاء مكان الواو للترتيب بين فمهم سببه لأرض من شارب ملا الكائن وهذا
يتم أن الكلام حكاية على وجه الإشارة إلى التخييل ويحتمل أن يكون تمثيلا لجملة مقنونه شبه حاله معهم
في رفعة ودونهم في أحد السمع القابل بحال الأرض مع النار بين فاستعمل فاعل الأول ما للجدل الثاني
إذ انبغى التامعظ من ذلك لأن لهم من فصلا ما للأرض من كائن النار فليتهم ثم قال (وكيف
ينهر) أي يطرد (عن) علوما التي هي ك (الانهار السائلون) ما من ماء يهر

دوني فعلا ولا يدرى أي وردت حياتهم فرشت صفوا وقذفت ثقلا وحت أحادهم وأغوارهم
فتحيرت منها ما يصلح علوا وسفلا أولى له فأولى أن لم يسط القوس بارها لقد كان لآخرى هو الأولى أن
يسطر آخر الكلام أو يرجع من كتب لتقدم ما فيها فلا استيعاب لأطراف الكلام الموطأ برشده
وبوقفه من سنة الكرى والاستدكار لما أسسه السلف من تهديد العوايد بشده

أطرق كرا أطرق كرى * ان النعام في القرى

كأنما صرت بيه وبني العلم سور من الذنائد. وجعل عليه دون هذا الكتاب مد من حد بدوهو

بجدي التشبيه أو أن الكرام والكاس والأرض مستعارات فالكرام مستعار للشارح والكاس للمطول والأرض للمتحليين وبصح
أن يكون المركب استعارة تمثيلية حيث شبه الهيئة الحاصلة من رفعة عليهم وهم دونه وأحدهم من كلامه بالهيئة الحاصلة من الأرض
والنار بين من كائن يدر شي مما فيه عليها واستعمل اللفظ الدال على الهيئة لتشبهها بالهيئة الشبهة (قوله وكيف ينهر) أي يطرد
عن الانهار السائلون أي فكذلك أنا كيف أنهر هؤلاء للمتحليين الذين هم كالسائلين عن المطول الذي هو كالانهار في الكلام تشبيه
صمى أو أنه استعار الانهار للمطول واستعار السائلين للمتحليين استعارة مصرحة ولما كان المطول محتويا على علوم كثيرة بحيث يقوم
مقام كتب عدة شبه بالانهار لا ينهر واحد ثم ان هذا الاستعانة اسكاري بمعنى التي في قوة تعطيل ثا أو أنه تعجبي فيكون ترقيا فيما
أفاده من كونه لا بدعي الالتفات لما طلبوه من الاختصار واختار التعبير بالانهار عن البحر لخصوبتها واختار ينهر على يطرد لمجانسة
الاشتقاق بين ينهر والانهار

(قوله ولئن هذا فليعمل العاملون) هذا اقتباس من الآية لكن الإشارة في الآية للغير العظيم من النعمة والأمن من العذاب. وإنما هذا للإيجاز والانتباه. وأقرب داسم الإشارة لهما معنى واحد أو لتأويلهما باندكوز أي ويعمل العاملون لئن هذا لاخذني ليل نواب مثل هذا الأخذ لما فيه من الرفعة له يونه والنواب الأخرى للاحطوط الحسابية وحيث فلا يسمى قطعه بوضع مختصر والعادى قوله فليعمل رائدة لا تمنع من عمل ما عداها قبلها أو أنها سببه واقعة في جواب شرط مقدر والنقد مهمما يكن من ثنى فليعمل العاملون لئن هذا حذف الشرط مع أدانه اختصارا اعتمادا على انتهاء وقدم العمول لافادة الحصر واستشكل بأن شاء السببية لا يعمل ما عداها فيما قبلها لأن لها الصدارة والحبوب أنه لا يثبت لها هذا الحكم أعني الصدارة إلا إذا وقعت في موضعها من توسطها بين حلتين لفظ فان لم توسط بين (٢٢) الحلتين لم تمنع من العمل اندكوز كما هي على حدس كروى قوله تعالى ورتب فكر

ولئن هذا فليعمل العاملون ثم ما رادهم مدافعتي إلا شعاعا وعرضا ما به وظه في هواجر الطلب وأوما به فاصبحت شرح الكتاب على وفق مقترحهم ثانيا

(ولئن هذا) لاخذ (فليعمل العاملون) لما به من رغبة صاحبه على أدائه ما عداها ولا احتياج استعجاله إلى الإحسان من علوه وأما ذلك فكيفهم بدهار من الأحدث ولم يجمع حسدهم مع صبره على سبهم منه لأنهم يعني ولا يكون ذلك حاملا على التأييد وفي الكاظم بغير الأحدين وتفتيح شأنهم بسببه أي سبهم ولو كان بسببه إلى ما أحوذ من رغبة له (ثم رادتهم مدافعتي) بترك إحسانهم (الاشبه) أي حاشد بدا (وإما) أي ولو عا بدطالوب (وبده) أي عطف على رغبة في مطالوبهم (في هواجر الطلب) شبه الطلب بمر من هواجر جمع هاجرة وهي وقت اشتداد الحر تخامع كقول كل مهمما مطاعة لا شئال على ما طلب دفعه فأصغر أشبه اسماءه بالسكنية ودكر الهواجر تحديلا (وأوام) بصم لهم به وهو العائن (و) ما ريت أريد رادتهم رحمتهم (وانصبت) أي تمت وانتدبت (لشرح الكتاب) شرحا كانا (على وفق مقترحهم) بأن يكون على الحالة التي يتصورون من الاختصار والاقتراح طلب من غير روية وهو ما يدل على كمال (أراءه) ثانيا بهت للشرح لمقدر بهداهه ونجرو رأي شرحا نائب وحتمل أن يكون صرف أي شرحا كاشفي من ثاب باعتبار الأول ويحتمل على مدش يكون حال من صير انصبت ويكون معنى حاشا للشرح أي يوفيه بحور في تعديته ثانيا إلى الشرح نصه به لا فعل لمعدي حاشا ولا واعا قلنا ذلك لأنه لا يقا نبيه صرت له ثانيا لا حضرت له شيئا آخر ثانيا وعلى هذا الاحتمال سيمعدي يكون لفظ ثان في قوله

يصر به يدهه الكاثر الشرد وقيل ارجع وراءك فالتبس بورا عا ما انت بصرف في حديث برد حتى يرجع نحي حبي. وسمى بحده أشمل من ذات الحبيب. ولو أوفى رشده لأنت من يسحر منه الساحر. واعرف من هذا البحر اراجرج. واعرف بأنه يدي يذيق منه حوهر الفجر. وتري الملك فيه شرع العلم مواجر. بقول من تفرغ أسبوعه كم ترك الأول للآخر. وهب أنه ظفر بزلات معدوده. وعز على هفوات ليست أمثالها عن جهالة هذا الأمن مردوده. ألم يعلم أن السعيد من

من أن الفاء واقعة في غير محبها العزم أو وسط ومعمول مقدم لافادة الاختصاص وجمع المعنى في ذلك العمول (قوله) ثم ما رادتهم مدافعتي الخ) غير ثم لافادة تراخي زيادة الشفيع والعرام عن إدناء المدفوعة الذي نصبه قوله وكنت أصرب الخ وفي التعبير بالشفاعة إشارة لتكرار السؤال وتكرار الاعتراض عنهم أي ما رادهم مدافعتي لهم للمرة بعد المرة بركي أحاسنهم الأشعة أي حاشد بدا في مطالوبهم الذي سألوه يدحل ذلك الحطب في شفاف القلب أي جديته التي هو في داخها والعرام الوبوع (قوله وظه) هو العطش استعير للارغبة استعاره مصرحة والهواجر جمع هاجرة وهي أصعب النهار عند اشتداد الحر وإضافتها للطلب من إضافة

الشبهة لأمشيه ثنى ورعه في الطلب الشيء هواجر تخامع الصعوبة على العسر في كل واحد إذا طلب طلب الحصر عدت الطول وأشبه الطلب بالنوم الطويل الذي فيه هواجر تخامع الأشمال في كل على ما يطلب دفعه على طريق السكنية والهواجر تحجيل والأوام بصم لهم به حرارة العطش فمطعة على الظم من عطش الملازم على البروم وللراد ما لا وأما هذا لأرمله وهو للثب والحب (قوله فانتصبت الخ) أي فصار دت رعتهم ولم تمكن مدافعتهم سبب عن ذلك اني انتصبت أي نصبت ونصرت وتفرعت (قوله على وفق مقترحهم) الحار والحر ورصفة لحدوف أي انصبا وأ شرحا كاشا على وفق أي موافقة مقترحهم أي مطالوبهم من كون ذلك الشرح مقتصرافيه على بيان معاني اللث وكشف أسرارها وفي التعبير عقربهم دون مطالوبهم أو مستو لهم شاره إلى أنهم سألوا ذلك من غير روية وفكر لا الاقتراح طلب الشيء من غير روية وفكر وقوله ثانيا صفة لمصدر بعدته بخار والحر ورأي انصبا ثانيا أو شرحا ثانيا ويحتمل أن يكون طرف أي انصبت لشرح ذلك الكتاب في زمن ثان

(قوله ولسان العناية) كان الاولى حذف الواو فيكون ثانيا الثاني حالا من فاعل انتصت لعدم ظهور ما يصلح لفظه عليه لان ثانيا الاول اما صفة لمصدر محدود أو ظرف وعلى كل لا يصلح لفظ ثانيا الثاني عليه لان عطفه عليه يقتضي مشاركتة في اعرابه ولا يصح جعلها واو الحال لان الواو الحالية لا تدخل الاعلى الحجة ولا تدخل على المفرد وقد يحجب بانه يمكن عطف ثانيا الثاني على الاول وجعل ثانيا الثاني صفة للمصدر المحدوف كالاول لكن على سبيل الاسناد المحاري لان ثانيا الثاني بمعنى صارفا ومرجوا وحق السرف والترحيع أن يسند للشخص وأستدلصته وهو الانتصاب على حد جديده. ولتأت جعل ثانيا الاول أيضا حالا من فاعل انتصت أي انتصت في حال كوني حائلا ومصبيا للشرح ثانيا وقوله ثانيا الثاني حال أخرى معطوفة على الاولى مبنية لحيثها حالا وأورد على هذا أن الحال وصف مشتق وثان الذي من أسماء العدلس مشتق وأحب أن ثانيا المذكور اذا كان بمعنى النصير كان اسم فاعل حقيقة له فعل ومصدر تقول ثبته ثيا أي صيرته ثيبا بالصياح اليه لسكن في تعديبه ثان الاول في الشرح على وجه العنوية محار مرسل لعلاقة الاطلاق والتقسلا لما يقا ثناء تعني جعله معه ثانيا لا جعل له شئ غيره (٣٣) ثناء ويقال ثبته بمعنى صرت ثناء ثانيا

فهو موضوع نصير مقيد بحال ذات العائد ثانيا ثم أطلق عن ذلك التقييد ثم نقل الى نصير مقيد بحال ذات المفعول ثانيا أو استعارة نعية بأن شبه نصير الشارح غيره ثانيا نصيره نفسه ثانيا بجامع ترتب الروحية على كل واستعير اللفظ الموضوع للشيء وهو التي نفسه الاول واشتق منه ثانيا على طريق التسع أو تقدر ثانيا الاول حالا يعطف عليها ثانيا الثاني أي انتصت ثانيا عتهما وصال الخ أو تحمل في الكلام فعلا محدودا معطوفا على انتصت فيكون ثانيا الثاني حالا من فاعله أي واحتوت أو

ولسان العناية نحو احتصار الاول ثانيا * مع حمود القريحة نصر الدييات * وحمود العطف

(ولسان العناية نحو احتصاره ثانيا) معطوفا على ثانيا الاول لانهما حالان معا حيث وعلى الاحمالين الاولين يجب اسقاط الواو لعدم ظهور ما يصلح عليه وقوله لسان متعلق ثانيا الثاني وهو من ثبت العرس باللسان صرفته وقد شبه العناية التي هي شدة لاهتمام باشي في التوصل الى الرغوب العرس كناية قد ذكر صفة العنان تخيلا ونحو الاحتصار حيثه وأراد بالحجة استعماله مع شكائنا صاحب هذا الانتصاب بما ياتي حصول المراد قبل (مع حمود القريحة) أي الطبيعة العقيدة وحمودها عدم انسياطها في الدمارك وهو مستعار من حمود الماء في قلة الانشعاع لا بعد التكاثر وأصل القريحة قول ما يستند من الثمر استعير لاول مستند من العلم لئلا كل منهما الحياة لان العلم سبب حياة الروح والماء سبب حياة الجسم ثم استعمل في نفس العقل لانه على أنه نفس العلم محمدا مرسل ثم صار حقيقة عرفية ويتوجه به شبه العقل بالماء كناية وذكر الخلود تخيلا (نصر الدييات) والنصر البرد الشديد الذي يحمد به الماء واصافته الى الدييات من اضافة الشبه الى الشبه كما لا يخفى (وحمود) أي اطعام (العقلة) أي العقل والد كاه بذهاب كثرة مدغمه في مداركه وكأنه شبه العقلة بالنار في انتشارها في الدارك وتحكمها فيها كأنها انتشار النار وعدم قلب شيء من المحترق عنها فأصغر انشده كناية

عنت عطفه. وردت الى استقضاء الاحياء سقاطه

فمن ذا الذي ترعى سبحانه كلها * كفي امره سلا أن تعد معانيه

ولكن لأمر ما يسود من يسود. وعسى أن يكره الانسان من دم الحاسد ما سر غناه عن محمود السمود

شرعت ثانيا لسان العناية. والعناية هي المهمة في الإرادة الصالحة لتصميم أو ارادتها الاعتناء والاهتمام شمهها بداية تشبها مضمر في النفس على سبيل المسكنة وانتات اللسان بمعنى القود تخيل وقوله نحو ظرف ثانيا بدهم معناه الحية (قوله مع حمود القريحة) حال من فاعل انتصت أو من شرح والخلود بالحلم عدم السيلان استعير هذا الضعف القريحة أي عدم انسياطها وعدم توجهها في الدارك بجامع قلة الانتعاع لا بعد التكاثر أو أنه شبه القريحة بماء على طريق للكسنة وانتات الخلود تخيل اما ناق على حقيقته أو مستعار لضعف العقلة والقريحة في الاصل اسم لاول مستند من ماء البئر استعير لاول مستند من العلم أو لما يستند منه مطلقا بجامع أن كلا منهما سبب للحياة فالأولى سبب حياة الجسم والعلم سبب حياة الروح ثم أطلق على العقل لانه محل العلم أو بعضه أي بعض ضروريه على مذهب امام الحرمين محازا مرسل علاقته الحالية أو الكلية واستعارة ثم صار اطلاقا عليه حقيقة عرفية (قوله نصر الدييات) أي سبب الدييات التي كالنص وهو برد شديد يضر بالدييات ويحمد للماء (قوله وحمود العقلة) الخلود بالخاء المعجمة تكون فاعل النار والعقلة في الاصل الفهم والمراد بهاها الذهن محي العقل إما محار مرسل علاقته الحالية أو حقيقة عرفية ولا يخفى ما في الكلام من الاستعارة بالكناية حيث شبه فطنته بالنار بجامع الانتشار في كل لان العقلة تنشر في الدارك كما أن النار تنشر في الحرق والخلود تخيل

(قوله بصرصر النكبات) الصرصر الريح الشديدة العاصفة واصافته للنكبات بمعنى العاصف وحواشي الدهر من اضافة الشبه به للشه أي بالنكبات الشبيهة بالريح العاصفة للريفة للهب النار كما أن النكبات مزيلة لانتشار العظنة في الدارك ولا يحكي ما في جميع هذه الالهام أي الخمود والنصر والحدود والصرصر من الاطافة لما فيه من مراعاة الظير وهو الجمع بين الشيء وما يباينه لا بالتصاد لان البرد يذهب الخمود لان يمحض خمود الماء والريح العاصفة تناسب الخمود لانها لشدتها تذهب النار وفي اضافة الخمود الى القريححة والخمود الى القطعة العصبية الى تشبيه طبيعته العقلية سواء اشارة الى جودتها واعتدالها بأخذها طرفي الحرارة والبرودة ولا يرد أن انقام للنشكي وهو لا يكون بمحمد لان الخمود باعتبار الاصل والنشكي باعتبار ما عرص من الخمود والحدود (قوله وتراعى البلدان) أي ومع تراعى أي رعى كل بلدة في الاخرى وروى البلدة طرده ايده وهو كناية عن تكسر خطره في صيق العنق وعدم استقراره في محل لتلصقه بالاسفار فهو لعدم وجود راحته في ذلك (٢٤) البلاد الخارج منها صار كأن كل بلدة تطرده فلا حرج وفي الكلام استعارة

بالكناية حيث شبه البلدان والاقطار معقلا على طريق الاستعارة بالكناية واثبات التدرج في تحييل أوى الكلام حذفه مضاف أي تراعى أي أحد البلدان . والاقطار جمع قطر وهو مجموع بلاد كثيرة ولما كان لا يرام من تراعى البلاد له تراعى الاقطار عطف الاقطار على البلدان (قوله ونسو) أي ومع نسو أي احد الاوطان عني والاقطار أي ومع نسو الاوطان جمع وطر عني الحاصة ومن لوازم ذلك التناق وعدم المهم واما بعدت اوطانه وأوطانه بسبب سفره المانع من بينهم عادة (قوله حتى طفقت) غاية نسو الاوطان وطفقت عني جعلت أي انه لما بعدت عني الاوطان

بصرصر النكبات * وتراعى البلدان في والاقطار * ونسو الاوطان عني والاقطار * حتى طفقت أجوب كل أغبر قائم الارحاء * وأحرر كل سطر منه في شطر من الغراء يوما بمحزوى ويوما بالعقيق وبالا * هذيب يوما ويوما بالخليصاء ولا وفقت نسو الله قلائم

وسب لها ما هو من لورم المشبه وهو الخمود (صرصر) أي اريح الشديدة (النكبات) أي العاصف واصافته لما عده كاصافه النصر لما عده فيروى تشبيه الطعنة العقبية بالماء والنار ما يدل على جودها واعتدالها وأحدها من طرفي الحرارة والبرودة معا ولم نل لاحدهما عني الخصوص (و) مع (تراعى) البلدان في والاقطار * فالناس بالاسفار الصرورة (و) مع (نسو) أي بعد الاوطان عني في ذلك الاسفار (و) سو (الاقطار) أي الخواص عني فيها لاها سبب لاعتبار المانع عادة من نيل الاوطان (حي) أي (طفقت) أي جعلت (أجوب) أي أقطع (كل) مكان (أعبر) أي كثير العبارة (قائم الارحاء) أي مظلم السواحي * تلك العبارة (و) طفقت (أحرر) أي أذهب وأفجع (كل سطر منه) أي من هذا المختصر (في شطر) أي قطعة وطرف (من الغراء) وهي البراب لتطابق عندناشي أو غيره وصار حالي في هذه الاسفار في شغل من موضع الى آخر حال القدر (يوم) أكون (محزوى) اسم موضع (و) أكون (يوما) بحر (بالحقيق) موضع (و) أكون (بالخليصاء) موضع (ولا وفقت نسو الله قلائم) أي باعته وتقويته (للائم) هذا بدل

واذا أراد الله شرفه فصلة * حوب أتاح لها لسان حسود
لولا اشتعال النار فيها جاورت * ما كان يعرف طيب عرف العود
أعاد الله تعالى من هوى يرى بالحرس لسان الاعتراف . ويعنى أصر الصائر عن حين الاوصاف .
ويصمى الملو فلا يصل إليها نور الاوصاف . ولما أوصلني السرى منه الى صباح قدر صدته فلاح

اتهم في الحال الى أن جعلت أجوب أي قطع . ومحتمل أن حتى مر بعبه على وزاى الخ (قوله كل أعبر) أي كل مكان أعبر أي دى غرة (قوله قائم الارحاء) جمع رحا القصر بمعنى الباحية أي مظلم السواحي تلك العبارة (قوله وأحرر) أي أذهب وأخلص (قوله كل سطر منه) أي من هذا الشرح المختصر (قوله في شطر من الغراء) أي في قطعة من الارض التي تحترق بليس متواليا حتى يكون مستقيما وبين سطر وطر الحساس للمصارع لاختلافهما بحرفين منتقرا في المخرج (قوله يوما بمحزوى) أي وصار حالي في هذه الاسفار من جهة عدم الانتظار بجميع التسلل كحال العائل يوما أكون محزوى وأكون يوما بحر بالعقيق وأكون بالعذيب يوما وأكون يوما بالخليصاء وهذه الاربعة أسماء مواضع بالحجاز والقصد من تشبيه حاله بحال هذا الشاعر الاعتدال به ألف كتابه هذاني حالة متعبة فان حصل منه هفوة فلا نوم عليه (قوله نسو الله) المعنى اسم مصدر بمعنى الاعانة والباء للتصوير لانسبسية لثلا يلزم صيغة الشيء لنفسه اد الاعانة جعل الله فيه قوة وهو عين التوفيق الا أن تكون متعلقة بالانعام ولا يضر تقدم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا على ما احتاره النارج وقوله للاعنام أي انعام هذا المختصر وفيه اشارة الى أن الخطبة متأخرة عن تأليف هذا الشرح المختصر

(قوله وقوضت) بالقاض والواو المشددة من التقويض وهو نقض البناء من غيرهم استعير الازالة في قوضت استعارة تسمية أو محاز
 من نبي لان تقويض البناء يلزمه ازالته (قوله خيام الاختتام) من اضافة السبب الى السبب أي الخيام للصروبة عليه بسبب اختتامه
 أي انتظار انتمائه ولا يخفى على الكلام من تشبيه الشرح قبل ختمه بشئ نعم كروس مستقر في الخيام على طريق التكنية واثبات
 الخيام تحييل والمراد من هذا الكلام ولا وقت لانما وأظهره الناس مدان كان محققا في ذلك الانعام كما هو عادة المؤلفين * واعلم أن
 هذه المصحة هي المصححة بتصحيح الشرح ولو قال خيام الختام لكان أولى لان فيه حساس التصحيح وفي بعض النسخ وقوضت
 عنه خيامه بالاختتام أي بسبب حصول الاختتام بالفعل لان تقويض الخيام وازالة الخفاء مسمية عن الاختتام لان الشرح قبل الاختتام
 كان مستورا فلما حصل الاختتام ظهر لاطالين وفي بعضها وقضت عنه ختامه بالاختتام على تشبيهه قبل الاختتام بمكتوب ختم
 بسحو شمع فأزيل بسبب الاختتام ختامه ليطلع عليه الطالبون (قوله بعدما كشفت الخ) متعلق بقوله وقوضت والخبر جمع حريدة وهي
 الحساء من الذهب استعارها للذهب من الذهب تجمع الحسن والاحسان في كل على (٢٥) طريق الاستعارة المصروفة والتمام

وهو ما يجعل على القم من
 القم وكذلك الوجوه
 ترشيحان للاستعارة ثم ان
 التمام يحور أن يكون باقيا
 على حقيقته م مقصده الا
 تقوية الاستعارة وكذلك
 الوجوه ويحور أن يكون
 استعار التمام للخفاء أو
 استعماله لارتماء وهو الخفاء
 واستعار الوجوه لأعظم
 تلك الدقائق استعارة
 مصروفة وحيد فالحق
 وأرلت عن أدق وأشرف
 مسائله الدقيقة الخفاء
 وألتمها ثوب الإيضاح
 (قوله ووضعت) أي وعد
 ما وضعت كسور فرائده
 المذكور جمع كرم معي
 مكور واصفاته للفرائد
 من اصافه الصفة للموصوف

وقوضت عنه خيام الاختتام * بعدما كشفت عن وجوه خرائده التمام * ووضعت كسور فرائده
 على طرف التمام *

على أحبر الخط من الأخير (وقضت) أي أرلت وقتحت (عنه) عن الكتاب المشروح أو عن
 الشرح (ختمه بالاختتام) أي ختمه وتمامه أما رالة الختام أي الطابع الدار للمشروح باختتام
 الشرح فالمراد به ازالة الخفاء بختمه والمراد بالختم على هذا اسمها محارا عن الختم المحسوس وما رالة
 الختام عن الشرح فلا مستور لا يستعمل الا بعد ختمه ويحمل هذا في المشروح أيضا لانه لا ينضم
 منه الا بعد تمامه وفي بعض النسخ وقوضت بالقاض ثم الواو من التقويض وهو نقض البناء من
 غيرهم وفي وضع الختام في هذه المصحة الخيام بالمشاة أسهل جمع حجمة وهو بمعنى ما قبله لان المراد
 ازالة السائر عن الاشتغال بالشرح بختمه (عدما كشفت عن وجوه خرائده التمام) شبه معاني
 الكتاب في حسنها واحتجاجها على الافهام بالخرائط وهي الخوارى المستحسنة فاستعار لها الخرائد
 وذكر التمام وهو ما يوضع على القم والوجوه ترشيح (و) بعدما (وضعت كسور فرائده) الى محاسن
 علومه التي هي كالكسور في حقائقها والخرائط في الاصل الخواهر المستحسنة ثم استعيرت المحاسن العلم
 (على طرف التمام) متعلق بوضعت أي وضعت تلك العلوم على حد التمام وطريقته وانما يتسهل
 التساؤل وما كان على حده وطريقته في السهولة يسهل التساؤل ومعية التقواص
 وأشرف صفة فأحاط من سمع من مادته حتى على العلاج. وشرح طائفة الميمون سطره الختم مشيرة
 بانقودم محقق صاحب السجاح ووصلت فيه الى احتواء عروس تارها على أمدان العيون مرصعة
 وحصلت منه على احتلاء عروس في حلى الافراح على منتهى جملة الله تعالى على تمام فمضى الانعام

(٤ - شروح التدخيص - أول) أي فرائده المذكور ما في التي شأنها أن تذكر ونحوها ررها كما هو الشأن في الاموال العربية والعراة
 جمع فريدة وهي في الاصل الفريدة الثمرة أي ذات النوى الكثير التي تحفظ في طرف على حدة ولا تخلط بغيرها من الآتي لشرفها والمراد
 بهاها المسائل الدقيقة شبه المسائل الحسان الدقيقة بالفرائد واستعار الفرائد لها استعارة مصروفة (قوله على طرف التمام) متعلق بوضعت
 والمراد بطريقه حده الأعلى وانما يصم التاء فتحها بت لطيف سهل التناول وما كان على طرفه يكون سهل التناول والمراد من
 هذا الكلام أنه أتى بالعلاط سهلة يفهم منها المعنى لا مشتقة فشيء الهيئة المترعة من بيان للراد بالاعلاط السهلة بالهيئة المترعة من حال
 فرائد موضوعة على طرف التمام بجامع سهولة التناول واستعير لتركب الدال على الهيئة المشبه بها للهيئة المشبهة على طريق الاستعارة
 التخييلية أو الكلام كساية عن سهولة أخذها وتبسيطها وتيسر طريق الوصول اليها لانه يلزم من وصفها على طرف التمام ما ذكر من
 سهولة الاخذ والتحصيل ويحور أن يكون للراد طرف التمام حالته بحيث يكون الطرف متعلقا بمحدود حالا أي وضعت وألقت
 فرائده المذكورة موضوعة أو تاليفها آيا على حالة التمام من سهولة التساؤل وعلى هذا الاحتمال فليس في الكلام تحوز ولا استعارة

(قوله سعد الزمان) أي ظهور الخير فيه واسناد السعد الزمان مجاز عقلي أي سمعت في زمانه وهو جوابيلا (قوله ساعد الاقبال) أي وساعدني اقبال الناس على تحصيل أعراسي لان من أعرض الناس عنه نصر عليه تحصيل مطلوبه ومن أقبل الناس عليه يسهل عليه تحصيل مطلوبه واسناد المساعدة للاقبال مجاز عقلي لان حق المساعدة أن تسند الناس للافقاهم (قوله ودنا المني) أي قرب ما أتناه بظهور أمارته بعد أن كان سيدا (قوله وأجاب الآمال) جمع أمل وهو ما يؤمله الشخص ويترجاه أي أن آماله أحابته وحصلت له بعد أن كانت بمنتهى واسناد الاحابة للأمال مجاز عقلي اد الحقيقة أحاسي انتهى آمالي بأن حصل لي ما يؤمله أو أنه شبه الآمال شخص يجب مد الطلب بجامع النفع في كل وأجاب تخييل (قوله ونسم) عطف على سعد والمطالب فأعفه وشبه المطالب بالناس مرغوب فيه العطاء لا يقاس سائله إلا بالنشر والتسم وشبه الرضاء بالناس طالب استعارة بالكناية فيهما واصافة الوجوه الى الرضاء والتسم الى المطالب تخييل ونسم المطالب في (٣٦) ووجه الرضاء كناية عن اقبال المطالب بعد اليأس منها (قوله بأن نوحته) سبب للافعال

الجنة قبله والنسب مع سلبه مرتبان على الشرط وهو التوفيق أي اني لما وفقت للاتمام سعد الزمان وساعد الاقبال ودنا المني الخ بسبب نوحته فاندفع ما يقال انه قد جعل السبب في الافعال الجنة التوفيق المتقدم لعلها به حيث قال ولد وفقت الخ سعد الزمان الخ وهذا قد جعل السبب فيها التوجه اند كرو أو يجاب بأن لما هالبت للتعبق بل لمجرد الزمان بمعنى حين لدخولها عني انما هي أو يقال انها للخلق وحوادثها وما بعد وما قبل قوله بأن نوحته فهو سبب لقوله ونسم الخ وحده ولا يخفى ما في كلام الشارح من حسن التحصيل (قوله تنقذ مدني المآرب) أي

سعد الزمان وساعد الاقبال * ودنا المني وأحبت الآمال

وتسم في وجهه رجلي للمطالب * بأن نوحته تلقاه مدني المآرب * حضرة من نام الانام في محل الامان

عن كشف أسرار الكتاب عما تم ادراكه كما تقدم رفع الحجاب بينه وبين الناس في تمكهم من مطالعته ولا شك أن ذلك يكون بالاختتام الذي هو بعد تفسيره وكشف أساره (سعد الزمان) ظهور الخير فيه وهو جوابيلا (وساعد الاقبال) أي وافقني بعد لامية على كل مطلوب (ودنا المني) أي قرب ما تمني بظهور أمارته (وأحبت الآمال) أي وافقني في الافعال بها مرحواتي بعد الايامه وسعة السعادة الى الزمان والمساعدة للاقبال مجاز عقلي والمراد أهلها ودنو المني بدور مدني فهو على اسقاط المضاف وشبه الآمال بالناس بحب مد الطلب في حصول المراد في اللحظة فأصغر التشبيه في النفس كناية وذكر الاحابة تخيلا (ونسم) عطف على سعد (في وجوهه رجلي للمطالب) شبه المطالب بالناس مرغوب منه تناول وتسم وشبه الرضاء بالناس طالب استعارة بالكناية فيهما واصافته أي لأول الوجه والى الثاني التسم تخيلا والمراد اقبال المطالب حذره ثم بين سبب سعادة الزمان وأقسام المطالب بقوله (١) رب (أن نوحته سقاء) أي حبة (مدني) أي مكان شبيه بمدني وهو مكان شيع عليه السلام في حصول المآرب فيه فهو استعارة من العلم ويأتي وحده ذلك في ما ان شاء الله تعالى واصافته الى (المآرب) اعاد الى وجه الشبه وهذا الكلام مقدس من قوله تعالى فلما نوحه نقض مدني ثم أبدل من المكان الذي هو مدني المآرب قوله (حضرة) أي مكان (من نام الانام) أي جعل الخلق نائمين (في ظل الامان) أي في الامان الذي هو كالظل في وجود الراحة فيه وهذا انخلص لمدرج صاحب

والافتتاح. وسميته عروس الافراح في شرح تجميع المفاتيح وقد احتوى هذا الشرح محمد الله تعالى من المباحث التي هي من سات فكري فلم أسبق اليها. ومن هاتذكري فاعتز أحد فها عمت من أهل هذا الفن عليها. على جملة لا أعقد لها عددا حتى فرغ من عدد النجوم. ولا أعهد لها مدد سوى الهام الحلي القبول. وكان فيه من شاهد يرد على هذا العلم ما يدعيه عن حق ضائع. ويشتبه عرفا يحفظ

جهة مدني التي هي موضع اجتماع لنا رب أي انما صدمت ان مدني في الاصل اسم لقربة شيع على يدنا وعليه أفصل حبيب الصلاة والسلام استعيرت هنا للملك الموصوف بالاوصاف الآتية بجامع أن كلا منهما مكان لحصول للمآرب فالعني تلقاه ملك شبيه بمدني بجامع أن كلا منهما مكان لحصول النفاذ واعترض بأن مدني علم والاعلام لانصح استعارتها فاستعارتها لمدني بعد تأويلها بكل هو موضع اجتماع المطالب كما قاله في حاتم ولا يخفى ما في قوله بأن نوحته الخ من التمهيد لقصة موسى مع شيع حيث نوحه له موسى ناحية مدني وحصل له القصور فيها (قوله حضرة) بدل من مدني والحضرة في الاصل مكان الحضور أطلقت على الملك نفسه مجازا من باب الخلاق المحل على الحال ولا شك أن ذات الملك مكان لحصول المآرب وصورها (قوله من نام الانام) أي الخلق أي جعلهم نائمين (قوله في ظل الامان) أي في الامان الشبيه بالظل في الارتياح بكل أو أنه شبه الامان بستان دى ظل على طريق الكناية والنبات الظل تخييل وأنام ترشيع أو أنه أطلق الظل وآراد به لارمه وهو الراحة لا يقتضيها عادة أي من صبر الخلق نائمين في راحة الامان

(قوله وأفاض) أي أنزل بكثرة من أفاض الماء في الحوض أنزل فيه حتى قاص ونزل من حوانه استعاره لأظهر والسجل جمع سجل اسم للدلو المنقلبه ماء فإن كان الدلو حاليا عن الماء فبذلك غرب واصافة السجل لما عده من اضافة المشبه للمشهد أي وأظهر فيهم العدل والاحسان التشبيه بالدلاء للمتنة بالماء بجامع أن كلا منهما به حياة النفس لأن الدلو المذكور به حياة النفس من حيث الماء الذي فيه وكذا العدل والاحسان بهما حياة النفس الكاملة لأن الناس عند كثرة الظلم يكونون في حكم الاموات وان كانوا أحياء وأفاض ترشيح للنسب مستعار لأظهر كما علفت أو أنه شبه العدل والاحسان عاد بجامع الاحياء شيئا مضمرا في النفس على طريق الاستعارة بالكناية والسجل تخيل أو أنه شبه حال الملك مع رعيته في كثرة عدله واحسانه اليهم بحال السجل للعاص ماء ابرتوى به واستعمل المركب الدال على الثاني في الاول على طريق الاستعارة التمثيلية (قوله سياسته) السياسة التدبير وحسن التصرف في أمور الرعية والقرار بكسر العين المعجمة وبالراء المهملة بمعنى اليوم والاحسان جمع جمع وهو ما يحيط بالعين من أعلى وأسفل وهذا كناية عن كثرة الامن والرفاهية في زمه التي يكون معها اليوم وعدم القاتلة بين الرعية الذي كان معقودا قبل زمانه والحاصل أن الاحسان قبل وجوده كانت حالة عن اليوم ومن لو ارم ذلك حصول اشقة ولما وجد (٢٧) هذا السلطان رد اليوم لامين ومن لو ارم ذلك

حصول اراحة ويطبق
القرار بأعلى حد السيف
والحسن على عمده ويصح
اراده ذلك هـ أي أنه أرحم
السيوف الى أعماها بعد
ما كانت مسئولة زمن
الفتنة بطفائه بآراء بحسن
سياسته في القرار والجهن
على هذا ايهام وما أحسن
قول نصيب
بين السيوف وعيبه
مشاكلة

وأفاض عليهم سجل العدل والاحسان * ورد سياسته القرار الى الاحسان * وسد بهيته دون
يا جوح الفتنة طرق المدوان * وأعد رميم الفضائل والكلمات مشورا

مكانه ووقته (وأفاض عليهم سجل العدل والاحسان) شبه حال الملك في بعضه العام وكثرة عدله بالسجل
جمع سجل وهو الدلو فيه ماء بجامع عموم النفع لاطاسين مطلقا فاستعمل فيه سياسته في الاول (١)
ساق مثلا وذكر العدل تحريده في التمثيل (ورد سياسته) وحسن تدبيره (القرار) كسر العين وهو اليوم
(الى الاحسان) أي الميرون وهذا كناية عن كثرة العافية التي يكون معها اليوم المفقود في وقت الشر
الكائن قبل المدح (وسد بهيته) أي عمدة عبره له (دون يا جوح الفتنة) أي دون الفتنة التي هي
في كثرتها وفسادها كيا جوح (طرق المدوان) مفعول سد وسد طرق المدوان قهره أهل المدوان
فسد طريقه عبارة عن قطع أسبابه لأن سد الطريق يستلزم قطع ما يأتي من فيه وهو محارم ورسول ويحتمل
غير ذلك (وأعد رميم الفضائل مشورا) شبه الفضائل جمع فضيلة وهو ما يمدح به الانسان من الاخلاق
بالموتى في دهاها واضمحلالها سد أرمان كناية فسد اليها العظام الرميمة وهي الدوالي عجيلا ونسب

طبيب النساء يعرف صانع. وبأن من من الاسقاط فاني اسحرحته بالمكره. وعدته مزيكى المقل والنقل
عند قاض من التأمل ليست عده فتره. وأحلت في محال الله. فاشتوا اخره وأطلت الدعوت عنه ولم
أجد في كتاب ولم أسمعه من ذي فطره * واعلم أي مزحت فواعده هذا العلم بقواعد الاصول
والعريه. وسمعت مع هذا الشرح مقسوما بين طائفي العلوم الثلاثة وأكاد أقول بالسوية. وأصفت
اليه من اعراب الآيات الواقعة فيه ما هو محرر وان كان رفيق الحاشية. ومن ضغط انماط أحاديثه
السوية ما كانت خباياها من الجامع الازهر الصحيح في زوايه. وصمته شيئا من الفواعل

من أجاهل فيل لا غماد أجهان
(قوله وسد بهيته) أي
بسبب بهيته والهيبة حال
يقوم باشخص بوجوب
خوف الناس منه ولما ربه
هالازمه وهو الخوف منه
وقوله دون طرفه معنى أمام

(قوله يا جوح الفتنة) من اضافة المشبه للمشهد أي الفتنة التي هي في فسادها وكثرتها شبهة يا جوح وقوله طرق المدوان مفعول سد
والمدوان التعدى والظلم وطرفه أسبابه والمراد بالمدوان الفتنة فهو ظاهر في محال الاصهار أي وسد بهيته أمام الفتنة الشبيهة بيا جوح
طرقها وحاصله أن الفتنة كانت قادمة ومنوحة على الرعية فهدأ السلطان طرق التعدى فدامها فلم يصل للرعية (قوله وأعد رميم
الفضائل) الرميم هو العظم البالي والفضائل جمع فضيلة وهي ما يمدح به الانسان من الاخلاق والكلمات جمع كمال فهو أعم من ذلك
فهو ما يمدح به الانسان من الاخلاق أو غيرها كالعلم فشبه الفضائل والكلمات بالموتى في دهاها واضمحلالها سد أرمان على طريق
الاستعارة بالكناية وأضاف اليها العظام الرميمة أي الدوالي عجيلا ونسب الى المدح أنها أعادها منشورة أي معشوة بدمونها ترشيحا
ويصح أن تكون الاضافة بمعنى من أي الرميم من الفضائل والكلمات وعلى هذا فيكون الرميم استعارة للمحصل من الفضائل
والكلمات من البيت المتحور اليه بالرميم عن العظم البالي فهو محار على محار وهذا أوفق بقوله مشورا فإن النشر للبيت جميعه لالظمه
فقط ويصح أن يكون من اضافة الصفة للموصوف فالرميم استعارة كما مر أو من اضافة المشبه للمشهد على هذا فالرميم حقيقة

(قوله ووقع) التوقيع في الأصل الكتابة أريد بها لارمها وهو التأثير واصافة أفلام الى الخطيات من اصافة التشبه بالمشه أي الخطيات التي كالأفلام في التأثير بها والخطيات تصم الحاء بعدها طاء مثاله ثم ياء مشددة جمع خطية التصغير سهم صغير قدر دراع ليس فيه نصل فان كان فيه نصل قيل له خطوة فتفتح الحاء وقد تصم والصعائج جمع صفيحة بتقديم الفاء سيوف أعدائه العراض واصافة الصعائج جمع صفيحة بتقديم الحاء بمعنى الورقة الى الصعائج من اصافة المشه بالمشه أي الصعائج التي كالصعائج بجمع أن كلا يؤثر فيه غيره وقوله لصرة الاسلام متعلق بوقع والنور في الأصل الكلام المكتوب أريد به لارمه وهو التأثير والمعنى أن هذا المدوح أثر بالسهم الصغيرة التشبه بالأفلام في سيوف أعدائه العريضة (٢٨) التشبه بالأوراق تأثيرات ومكبرات ككتابة كلام منشور واختار

التأثير بالتأثير بالخطيات
دون الخطوات ودون السهام
أشاره لفوة ذلك للثبات حيث
يقع الإعداد بالهوام
الصغيرة التي لا يصل لها
وتخصيص انشور بالذكر
لأنه أعلم من العلم وهذا
الكلام كناية عن اطلاع
آلات أعدائه وإسماها
قواهم وعزمهم وفيه من
المسانة في مدحه ودم أعدائه
ملا يحى حيث حصل
لأصعب آتاته التأثير في
أقوى آلات أعدائه لذلك
أقوى آتاته وأصعب
آلاتهم وبين الصعائج
والصعائج الحساس القلوب
(قوله السلطان) من السلاطة
وهي القهر (قوله الاعظم)
أي لأوربره (قوله ملك)
رقاب الامم أي دولتهم وإعما
عبر بالرقاب لأن أثر الملك
يظهر غالباً فيها لأن المد
غالباً يخضع لسيده بمقتضى

ووقع بأفلام الخطيات على صعائج الصعائج لصرة الاسلام منشورا * وهو السلطان الاعظم *
مالك رقاب الامم * ملاذ سلاطين العرب والمحم * معجاً صايد موك العالم * ظل الله على ربه
وحليفته في حليفته

أي المدوح أنه أعداء منشوره أي معونة أعداءه (ووقع بأفلام الخطيات) أي كتب بالخطيات
وهي الرماح التي هي في التأثير في دى صفيح كالأفلام (على صعائج الصعائج لصرة الاسلام) أي كتب
على الصعائج وهي السيوف العراض التي هي للتأثير بالخطيات كالصعائج القرطاسية للتأثير بالأفلام
(منشورا) أي أثر تأثيراً ككتابة كلام منشور واصافة الأفلام والصعائج بالمدح من اصافة المشه بالمشه
الشيء في قوله وقع استعارة تسمية حيث أطلق التوقيع فيه وهو في العرف الكتب على تأثير الخطيات
في السيوف وذكر النور ترشيح وذلك كناية عن كثرة الجهاد ولذلك قال صرة أي كتب منشورا
بالخطيات على السيوف لاجل لصرة الخطى أي المدوح (وهو السلطان الاعظم) لأوربره أو حليفته
(مالك رقاب الامم) نفوره لهم (ملاذ) أي ملأ (سلاطين العرب والمحم) لدفعه عنهم ولا يطبقون
دفعه ولو كانوا أعماهم عليه (ملحاً) أي مهرب (صايد) جمع صايد بكسر الصاد وهو الشجاع المقدم
(موك العالم) لأن الشجاعة والقوة تنهى إليه فيلجأون إليه ولا يستطيعون (ظل الله على ربه)
أي حليفته وسميه السلطان عللاً لأنه يلجأ إليه من الشدائد كالجأ إلى الظل من الحر واصافته إلى الله
تعالى لأنه هو الباصر له وأتملكه (وحليفته في حليفته) حيث أعطاه قوة يتحكم بها في العاد وأمره فيهم
السطافية والمقاعد الكلامية والحكمة الربانية أو الطيبية. وأنجته من فوائده الوالد وتحقيقه.
ومن فوائده عنه الطارى والتأني وبديقه ما هو باع على هام الكواكب. وسراج اذا ادلهمت
العباب. وطرار على حلة الطالب. وعرة في حمة العلوم رفع عن عين اليقين الحاجب. وهو الذي
نقعت عنه علم البيان. وتكيفته بكل ماسحى الله تعالى من التواهب الحسن. وأنا أسأل الله
تعالى وأنصرع إليه. وأتوسل إليه محمد صلى الله عليه وسلم بما أكرم خلقه عليه. أن يسكنه وإبى
وسائر دربه في الحمة مكانه رفوعاً. وأن يحمل الممول على ظهورها من مقدمات سوء المطلق وغيره
من أشكال للأعمال للشفعة للأصغر والأكبر من الأوزار موضوعاً به واعلم أنني لم أصنع هذا

والمراد بكونه ملكاً لهم أنه أمالهم إليه بالاحسان إليهم والفهر لهم ولا فهم أحرار والامم جمع أمم مطلق على الجمدة الشرح
وعلى المراد (قوله ملاذ) أي مفرغ سلاطين العرب والصيغ في دفع الملائطين في دفع الملائطين والحمم التمدد فالجمع بينهما جاس الطباقي
(قوله ملجأ صايد الخ) أي مهرب الشجعان من الملوك الكائنين في العالم فهو لزيادة شجاعته على شجعانهم يهرون إليه عند اشتداد
الامر عليهم (قوله ظل الله) تسميته ظلالاً لأنه يلجأ إليه كالجأ إلى الظل من الحر فيه استعارة مصرحة حيث شبه السلطان بظل لأن كلا
منهما يلجأ إليه لدفع الضرر فالسلطان يلجأ إليه في دفع حوادث الدهر والظل يلجأ إليه لدفع حر الشمس واستعارة اسم التشبه به للتشبه على
طريق الاستعارة المصرحة واصافة الظل إلى الله لأنه الباري له واعلم أن الظل ظلمة نشأ بخلق الله عند سحب الجرم الكثيف للنور عن
الأرض والظلمة كالنور عرسان قائمان بكرة الهواء (قوله وحليفته في حليفته) الخليفة في الأصل كل من خلف غيره في أمر من الأمور ثم
جعل اسماً لمن خلف غيره في الملك أي أنه أعطاه أقدرة وعدلاً يحكم به في العاد فقد خلف للنولي بحسب الظاهر

(قوله حافظ البلاد) أي أهل البلاد من الشرور ويحتمل أنه حاكي عن البلاد وأنه لولا هو لخربت (قوله وباصر العباد) من تدعى عليهم بالظلم والمراد العباد المؤمنين والباحقين تحت دمه من الكفار (قوله ما حي ظم الظلم) الكرامة الأولى جمع طعمة والثانية معدود بمعنى التصرف في مدد القبر بغير حق والاصافه من قيل اصفاه الله به لأنه أي حاكي الظلم الذي كاظم في القبح وعدم الاهتداء وفي تشبيه الظلم بالظلم اشاره الى أن ذلك الظلم الذي يحياه وأرائه كان كثيرا ويحتمل أنه شبه الظلم بالليل تشبيها مصمرا في النفس والظلم تخييل وبين الظلم والظلم الحساس المصحف شكلا وأما بين حليته وحليته فالحاساس المصحف لفظا ذو المصارع (قوله والعباد) قيل هو ليس عن الحق وعدم الاهتداء اليه وقيل هو الكرامة أي انكار الحق بعد العلم به (قوله رافع مسار الشر به الخ) الشرعة هي الاحكام الشرعية شئت مسجدة على طريق المسكية والشر تخييل وأن رفع مسار الشر به يستلزم اصابه الشر الذي فاعطى اسم الشرور وأريد باللام والمعنى أن الشرعة بعد أن كانت مهملة تقرر أو عملا رفع شأنها وأظهرها ككثرة مبررها (٢٤٩) وحمل الس على العمل بها أو أنه شبه أدله الشرعة

حافظ البلاد * وباصر العباد * ما حي ظم الظلم والعباد * رافع مسار الشر به السوي * ناصب
رايت العلوم الدينية * حافص جناح الرحمة لأهل الحق واليقين * ماد سراق الأمن بالنصر العرير
والفتح المبين *

بما يدل الذي هو وصفه (حافظ البلاد) من الشرور بأسرها (وباصر العباد) على جميع لاعداء (ما حي ظم الظلم والعباد) أي مذهب الظلم والعباد الذين هما كالمصحات في الاعمال عديمها وعدم الوصول معهم الى رشد ومع (رافع مسار الشر به السوي) وبصار الصومعة ورفع مسار الشر به كناية عن اصابه بها لأن رفع مسار الشر به يستلزم ظهور مصاحبه وهو ما رفع له (ناصب) أي رافع (رايات) أي أعلام العلوم الدينية فالكلام كناية كإقامته (حافص جناح الرحمة لأهل الحق واليقين) شبه رحمة بطائر له أفراس تحفص الطحاح و برغبته لحفظ تلك الأفراس وحده شبهه بمصاحبه فاصمرا تشبيه في النفس استعارة بالكناية وذكر الجناح تخييل ويحتمل غير ذلك (ماد سراق الأمن) الحاص (بالنصر) والعرو الفتوح المبين) أي اليقين والسرادات هي أحياء الرؤساء واصافتها الى الأمن من اصفاه الله به الى الله

الشرح حتى استنتج عليه سحر من ثمة تصيب وانه تضمن الخلاصة من مائه تصيب في هذا العلم منها ما وقفت عليه ومنها ما وقفت على كلام من وقف عليه وقال انه جمع بين طريقتيه واني اقتصرت فيه أكثر من حمس مصفا على علم اللاعبة وقفت عليها أترك مساهلا ما هو خارج عن هذا العلم أو فليد الحدود في أهوى غاية الوضوح أو شواهد لاحاجة لها لكثرتها أو ما زاع البصر عنه أو ما ان تأملته علمت أنه فاسد لا ترصيه فمن ذلك دلائل الاعجاز للشيخ عبد القاهر الخرخاني والديع لأن المتر واعجاز القرآن للرماني والواسطة لعلي بن عبد العرير الخرخاني والديع لاس القدوسر الفصاحة لاس سنان الخفاحي والعمدة لابن رشيح القبرواني والعمدة في اختصار العمدة للعقل وكنيات العلماء لأحمد بن محمد الخرخاني والاصف من حلية المحاضرة للعالمي ومنهاج العلماء وسراج الأدباء لحازم والمصاعن للعسكري وسهابة الأنهار في الاعجاز للإمام خراساني الرازي والعيار

عبارة واستعار اسم الله به
لأنه على طريق المصرفة
وحديثه لما راد أن أدله
اسم الله المحفص وهذا
المكشوفها بالعبادات أساس
اليها (قوله ناصب رايات
الخ) أراد اصبها رفوها
والرايات جمع راية أي اعلام
واصفاه رايات لعلوم من
اصفاه الله به لأنه أي
أمر رافع للعلوم الدينية التي
هي كالرايات بحامع أن كلا
سبعة لأهل أوشه العلماء
الدينية عمن عظم تدامع
حصول انقصود لكل
استعارة مكتبة ورايات
تخييل (قوله حافص جناح
الخ) في ضمير حافص
استعارة بالكناية شبه
الملك بطائر يحفص جناحه
على أفراسه بحامع الشفة
والحو تشبها مصمرا في
النفس والجناح تخييل

والخمس ترشيح والاول مستعار للجناح والثاني قلب واصافة جناح الى الرحمة بعد الملاسه اذ الرحمة التي هي سبب حفاص الجناح ملاسة للجناح والمعنى حافص جناحه للملاسه للرحمة لاهل الحق أي لاهلهم أو عليهم والحق على أنه مصدر مطابقة الواقع للكلام وعلى أنه صفة مشبهة للكلام الذي طابقه الواقع واليقين هو الاعتقاد الجارم عن دليل والمعنى أنه حافص جناحه للملاسه للرحمة لاهل العلماء الذين كلامهم مطابق للواقع ومعتقدين ما يقولون اعتقادا حارما عن دليل وأما أهل الكفر والعاصي فينكر عليهم معنى أنه يعرض عنهم وينكر عليهم حالهم وليس المراد أنه يعظم نفسه عليهم (قوله سرادات) جمع سراق وهو الخيمة التي عد فوق حصن الدار لاجل دفع حر الشمس مثلا واصافة السراق الى الأمن من اصفاه الله به لكثرة الجناح اذ دفاع الصر مع كل والد ترشيح أو شبه الأمن بدار يحام الحفظ والدفاع الصر في كل تشبها مصمرا في النفس على طريق المسكية والسراق تخييل وماد ترشيح مستعار لحدود (قوله بالنصر) أي الحاصل ذلك الأمن بالنصر على الاعداء (قوله العرير) الذي لم يحصل نظيره لاحد من البلادين (قوله الدين) أي الدين الواضح لكل أحد وهو من أبان بمعنى بان بمعنى ظهر وانصح والمراد بالفتح فتح بلاد العدو

(قوله كهف الآلام) أي ملجؤهم والكهف في الأصل هو غار الوحش في الحبل شبه السلطان بكهف بجامع الالتجاء إلى كل فالسلطان يلجأ إليه أهل ملكته والكهف يلجأ إليه الوحش واستعبر اسم التشبه بالنسبة (قوله ملجأ) أي ملجأ وقوله قاطبة بمعنى جميعاً (قوله حلال الحق) أي عظمة الحق وقد مر معناه وقوله والدين أي وحلال الدين وعظمة الأحكام الشرعية مبالغة على حد زيد عدل والمراد أن الحق والدين يعطيان اسمه في صدور الخلق وهما بدون ذلك لذلك حقيران (قوله أبو المظفر) كنيته وقوله محمود اسمه وأعاد بهفظ السلطان مع تقديمه في قوله وهو السلطان الأعظم تأدياً لأنه يستفتح عادة أن توفي باسم السلطان من غير أن يلقب بحقه وصفه بالسلطنة (قوله حتى بك حان) لفته ومعناه بالعارسية روح كرهه السلاطين لأن حتى معناه روح وبك بفتح الباء وسكون الكاف معناه كبير وحان معناه السلطان ويراد من بك وخان الجمع كما قلنا (قوله رادق عطمة) أي حبيمة عطمة فبشبه العطمة بمدح تشبيه مصراف في النفس على طريق الكنية (٣٠)

كهف الآلام ملاد الحق قاطبة يظن لاله حلال الحق والدين

أبو المظفر السلطان محمود حتى بك حان مدحه الله سرادق عطمة وحلاله يهودا م رواء بعم الآلام من سحجال إفضاله خافوت بهذا الكتاب التفت بأذبال الألف

ودكر الترشيح للتشبيه ووجه التشبه كون كل منهما ملجأً يدفع ما يكره (كهف الآلام) شبه بالكهف في الالتجاء إليه (ملاد) أي ملجأ (الخلق عطمة) أي حبيمة (طل الآله) للاستعانة من حر التذلل إليه كالطل (جلال الحق والدين) أي به يظم الحق في صدور الخلق وبهظم الدين ولا يتخفى ما في هذا التثناء من سوء المبالغة (أبو المظفر) كنية المدحوح (السلطان محمود) اسمه (حتى بك حان) لقب أعجمي له (حمد الله سرادق عطمة وجلاله) أي دام الله عطمة التي هي كالسرادق في الالتجاء إليها (وأدام رواء) حسن مظهر أو عذب (بعم الآمال) أي سم أرباب الآمال الكاشي (من سحجال إفضاله) أي من إفضاله لدى هوى فيضانه على الدوام كاستعجال في إفراها على العطاش (و) بحيث كان المدحوح مهدد الصفة (خافوت) أي رمت (هذا الكتاب التفت بأذبال الألف) شبه أفعال المدحوح بالعطمة وحل لاس شريف من استمسك بأذياله لمع المراد وبما من كل حاكم في الاستعانة به فصر التشبيه في المعنى كناية وأصاف

للمرئى وقواي البلاعة لمدح الطيف البهادي وافتتاح السكاكي وشرحه بلام قطب الدين الشيرازي وشرحه للتشيع ناصر الدين الترمذي وشرحه للتشيع شمس الدين الخطيب الخليلي وشرحه أيضاً للشيخ عماد الدين الكاشي وشرحه أيضاً للمقاصي حسام الدين قاضي الروم ونسفيح افتتاح للشيخ نوح الدين التبريزي وروى الأدهن للتشيع بدر الدين ابن منان والمصباح أيضاً له وصوه المصباح مختصر المصباح لاس المدحوبة وشرحه والأفصى القرطبي للتشيع زين الدين محمد بن محمد بن محمد بن عمر والنوحي والمثل السائر للمصباح صياء الدين نصر الله بن الأثير والجامع الكبير لأخيه ومختصر المثل السائر لابن السال والمصباح الأول من كبر البلاعة لمهد الدين اسمعيل بن الأثير ومختصر كبر البلاعة للدكتور لولد مصنعه ورؤفة القصاحة لربن الدين اراري الحنفي وألفك الدائر على المثل

السائر

إضافة التشبه به لآله وكذلك إضافة السحجال لآله أي دام الله نعم أهل

الآمال التشبه بالارتواء من إفضاله التشبه بالسحجال أي دلو الماء بجامع القبض في كل وصح أن تكون إضافة بعم لاه الآمال من إضافة الصفة لاوصوف أي دام الله ارتواء أهل الآمال للعمة من سحجال إفضاله هذا كله على كسر الراء ورواؤه قصره يصح فتح الراء مع اللد ومعناه الماء المدب وضم الراء مع المدأ وما ومعناه للنظر الحسن وعليهما تكون إضافة رواء لبعم بمعنى التعم من إضافة التشبه به للتشبه أي دام الله نعم أهل الآمال التشبه بالماء العذب أو بالنظر الحسن بجامع الاشتقاق لكل من إفضاله التشبه بالسحجال والوجه الأول أعني كسر الراء مع القصر أقرب للتشيع بالسحجال (قوله خافوت) ههنا فرع على محدود أي توحدت تلقاه مدين ولما وجدت بتلك الصفات المذكورة حاولت أي رمت وقصدت بسبب هذا الكتاب التفت أي التعلل بأذبال إفضاله شبه أفعال السلطان عليه ثوب اسنان من استمسك بأذياله بنع المراد على طريق الكنية والأذبال تخييل والتفت ترشيح

أضافة التشبه به للتشبه أي
أدام الله عطمة وحلاله
الدين هما كالسرادق في
الارتياح والالتجاء لكل
والحلال مرادف للعظمة
(قوله وأدام رواء الخ) الروا
بالكسر والقصر عني
الارتواء وقوله بعم عني
تعم وفيه استعارة للكناية
حيث شبهه برعاء اسنان
يرتوي وائبات الروي تخييل
وسحجال ترشيح وقوله
الآمال على حذف مضاف
أي نعيم أهل الآمال أو أن
استناد التعم للآمال مجاز
عقل اذ التعم أهلها
وقوله من سحجال متعلق
بروا وفي إفضاله استعارة
بالكناية حيث شبهه ماء
بجامع الأحياء وسحجال
تخييل ويصح أن تكون
إضافة الروا للنعيم من

(قوله والاستظلال) أي وحاولت الاستظلال بظلال الرأفة وهي شدة الرحمة والافضل الاحسان. وازدادة الظلال للرأفة من اضافة
لشبهه بالشبه أي الاستظلال برأفته ورحمته التبيين بالظلال مجامع الالتجاء. والاستظلال ترشيح للتشبه أو أنه شدة الرأفة والافضل
يستأن على طريق الاستعارة بالكناية واثبات الظلال تخييل (قوله جعلته) الغاء للسببية أي فبسبب هذا القصد جعلته أي هذا
الشرح المختصر وقوله خدمة أي داخلة أو خلافاً لخدمة (٣٦) العادة في مراد المخدم (قوله لخدمة) هي

الخدمة في الأصل والمراد
بها هنا الدات فلا حاجة
لتقدير صاحب فيما يأتي
وأما ما بقيت على معناها
الأصل فيحتاج إلى تقدير
صاحبها فيما يأتي وقوله
ملتزم أي محل التمسك
والشفاء جمع شفاة
والأقبال جمع قبل بفتح
الضاد وسكون الياء وهو
في الأصل ملك حمير قبيلة
باليمن والمراد بها مطلق
ملك وإذا كانت ملك السيدة
أي العتبة ملتزم لملك
فهي ملتزم بغيرهم بالأولى
أي أن هذه العتبة شأنها
أن يقام الملك وعمرهم
لعظم صاحبها (قوله
معمول) أي والتي هي
معمول أي معتمد رضاء
الآمال شبه الآمال
أشخاص طالبين استعارة
بالكتابة والرجاء تخييل أي
أن ما ترحوه الآمال
وتطلبه لا يعول في تحصيله
على أحد إلا على هذه السيدة
أو الكلام على حذف
مضاف أي معول رضاء
أهل الآمال وحينئذ فلا
استعارة (قوله ومبوءاً

والاستظلال بظلال الرأفة والافضل * جعلته خدمة لخدمة التي هي ملتزم شعاء الأقبال * ومعول
رجال الآمال * ومبوءاً العظمه والحلال * لارالت محط رجال الافضل * وملاد أرباب الفصائل
* وعون الاسلام * وعون الانام

النسب بالاديل اليه تخيلاً (و) حاولت (الـ) بظلال بظلال الرأفة والافضل) أي رمت تناول افضاله
ورأفته اللذين هما كالظلال في الالتجاء فاصفه بالظلال إلى الرأفة من اضافة التشبه إلى التشبه وذكر
الاستظلال ترشيحاً للتشبه (و) مضاف قصدي لذلك المحاولة والدخول في ملك الرأفة والافضل (جعلت
ثأليه) أي هذا السكتب (خدمة لخدمة التي هي ملتزم شعاء لافضل) السدة عنه السبب والأقبال جمع
قبل وهو مذكور من مذكور والمراد به الملك مطلقاً وإدخاله في العتبة يكونها ملتزم أي تستم شعاء
الملك فاضلك بغيرهم والسدة كتابة عن الممدوح أي جعلت هذا السكتب خدمة للممدوح والخدمة في
الأصل سعاية في مراد المخدم ولما كان هذا الممدوح راعياً للحق والعلم في زعم المادح كان التأليف
خدمة له في الكلام مدح به هذا المعنى وهو كونه راعياً في الحركات أحراراً (و) خدمة للسدة التي هي
(معمول رضاء الآمال) أي على تلك السيدة بمعنى مولاها يعول وينسلك الراحمون في آملهم وفي الكلام
تشبيه الآمال بالطالبين كتابة وذكر الرضاء والتعويل تخييل (و) تلك السيدة أيضاً (مبوءاً) أي منزل
(العظمه والحلال) وهذا كتابة عن صاحبها (لارالت) تلك السيدة (محط) أي محلا لخطبه (رجال
الافضل) عند انتهائهم في أسعيرهم إذ لا يرحلون إلا لطلب افضالها (و) لارالت (ملاد) أي ملجأ
(أرباب) أي أصحاب (الفصائل) وهي ما يطلب تحصيله من الفصل (و) لارالت (عون الاسلام)
يستعينون به على حب كل منهم (و) لارالت (عون الانام) يستعينون بها على دفع كل مل

الشرار الذين من أنى الحديد وقطع لدار عن الملك الدار لمد العرير بن عيسى وعمره التحصير
لأن أنى الأصعب وهو الدار لأن الحسن بن علي بن عدا أوهاب السكتاب ويديع
القرآن والتدبير لاس الملكاني والبرهان له والبيان للشيخ شرف الدين الطبري وشرحه له
والإيضاح لمصنفه وحواشي الإيضاح للحرري شيخ والذي في علم السكتاب وشرح التلخيص للإمام
الرهمدولي الله شمس الدين القنوي وشرحه أيضاً للخطيب وشرحه للشرري وشرحه لبروري
وشرح السديعية لاصفي بن سرايا الحلبي والطريق إلى الفصاحة للشيخ الرئيس علاء الدين بن القيس
شيخ والذي في الطب والمقدمة في علم البيان للشيخ شمس الدين الأصفهاني الموصوفة في أول تفسيره
والمقدمة في البيان والديع الموصوفة في أول تفسير ابن القيم والنظم في علم اليديع لابن معطي
والمواعيد لشيخه عبد الله وأدأرت أن تعلم مقدار ما رادته القريحة من المباحث والقوائد
فراجع هذه الكتب فأنك تعلم أن غالب ما عندك عنها رائد وبالله التوفيق أستعين وهو حسي ودم

العظمه) أي والتي هي منزل العظمه والحلال ومحلها والعظمه والحلال إما بمعنى العظمه والاحلال أو باقيا عن حالها والمعنى أن تلك
السدة محل أقام فيه العظمه والحلال (قوله لارالت) أي تلك السيدة بمعنى ذات الملك أو المراد لارالت صاحبها بناء على أن المراد بالسدة
معناها الأصل وهو العتبة (قوله محط رجال الافضل) أي محلا لخطب رجال الافضل عند انتهائهم أسعيرهم لكونها مقصودهم في ارتحالهم
لطلب افضالها (قوله وملاد) أي ولا زالت ملاداً ومطلحاً لأصحاب الفصائل أي الاخلاق الحميدة التي تمدح بها (قوله وعون الاسلام) أي
ولا زالت معية لأهل الاسلام بأن تحل لهم كل مع (قوله وعون الانام) أي ولا زالت معية للانام من حوادث الدهر وفي دفع الضرر

(قوله بالنبي) متعلق بمخوف أي وأطلب ما ذكر حال كوني متوسلا بالنبي ومن توسل به لم يحجب (قوله بخاء محمد الله) عطف على قوله سابقا فانتصت لشرح هذا الكتاب أي غناء هذا الشرح حال كونه ملتصبا بمحمد (قوله كايروق) نضم الياء (٢) وسكون الراء وكسر الواو أي يعجب أي جاء حال كونه مشاهداً لشيء يروق وإذا كان مثل الشيء الموصوف بهذه الصفات كان متصفاً بما فكأنه قال جاء على حالة تعجب النواظر (قوله صد الأدهان) شبه الأدهان شيء نفيس كذهب عليه صدأ تشبهاً بمضمرة في النفس على طريق الكسبية وإنشأت الصفة تحييل (قوله وبرهف) أي يحد البصائر وهو جمع بصيرة وهي عين في القلب وشبه البصائر بسبب عبر حاد لا يقطع شيئاً على طريق الكسبية وإنشأت برهف بمعنى يحد يحس (قوله وصي) أي سور عقول أرباب البيان بمعنى أنه يذهب ما فيها من الاسوداد والبيان هنا يحتمل أن يراد به الدم لأن في ويحتمل أن يراد به المطبق للصحيح انصرف عن معنى الصبر (قوله ومن الله) التوفيق أي والتوفيق والهداية أحلهم من الله لاس غير (قوله في البداية) أي في أسداده هذا التأنيب وفي انتهائه (قوله سم الله الرحمن الرحيم) هذه الحمد يصح أن تكون خبراً ما عدا صدرها وهو أوامير لأن التأنيب لا يتوقف بحقيقته في الخارج على النطق بها بل يجوز حصوله خارجاً ويكون ذلك اللفظ حكايه عما حقق في الخارج كما هو شأن الخبر الصادق فإن قلنا كلاماً من مصححة الاسم والاستعانة بمن تتمة الخبر لا يندملحظ فيه والتقييد بحط القصد به وإنه وحيد في معنى الظاهر في حيث لا يقيد وهو مستعيب ولا شك أن الاستعانة بتوقف حصولها على الإطلاق وحيد فيكون الخبر استعانة وأحسب أنها ما وإن كان من سمة الخبر لكسما ليس غير أن من من متعلقه بالخارج عن (٣٣) حقيقته وفيدويه وإن توقف مضمون الخبر الطلوع شرعاً عليهم لأن

ذلك التوقف لا يقتضي الجزئية كتوقفه على الحال في نحو قاموا كسالى وما حلقت السموات والأرض وما بينهما إلا عين والحاصل أن القيود وإن كانت محلاً للفصل لا يخرج عن كونها صفات والذي يوصف بالخبر وإنشاء ما هو الوجود لا ينافي كماله والاسناد والافتقار بالذات إنما هو السند والسند إليه يمكن

• بالنبي وآله عليه أفضل الصلاة والسلام • جاء محمد لله كما يروق النواظر • ويجلو صد الأدهان • وبرهف البصائر • وصي البصائر باب البيان • ومن الله التوفيق والهداية • وعليه التوكل في البداية والنهاية • وهو وحسب ونعم الوكيل (سم الله الرحمن الرحيم)

(١) جاء (النبي) محمد (و) جاء آله عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام انتهى شرح الخطوط وشرع بعد في المقصود فقوله ابتدأنا صفت كتابه بعد التوكل بالسمة محملة بالحدة دلالتها على الدوام والثبوت ولكونها فاتحة الكتاب المربر ولورود الأمر بالاستعانة به في أحدث الشريعة مع تصديها إذ شكر بعض ما يجب شكره من العلم إلى تأنيب هذا الكتاب من آثاره فقال :

الوكيل والاحول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وقوس أمرى إلى الله أن الله يصبر بالهدى وحسب الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم وما شاء الله لا قوة الا بالله لا اله الا أنت سبحانك انى كنت من الطالبين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آل محمد وصحبه وسلم قال اصبر رحم الله

يرد على هذا متى صرنا فاعلمنا به تأنيب مع أن أداء الاستعانة به وحيد في معنى الظاهر في حيث لا يقيد وهو مستعيب والاشياء هو الوجود وأحسب أن محل كون الفصل لا يصح الهمالم يكن لها تأثير ومتى ترتب في آخره الاشياء لكونها غير بقية لاستعانة الماني بالخبر بخلاف استعانة مثلاً بالإنسان لا حصار بالتأنيب وأحسب أن أصل الاشياء كان بحواب من وهو أن المتأخرون من كلام المحققين أن المعنى في إثباتية الكلام وحبره إنما هو صدره لا مجرد وأن كان محتمل كافي بداضر به فقلوا إن هذه حجة بحرية نظراً إلى الصدر مع أن صدره مشاهد وعمدة فكيف بالمجرد هاجم كونه غير محتمل ويحتمل أن يكون محله الابدائية شأنية نظراً للمعجز وهو الاستعانة لا يندملحظ حصولها على الإطلاق هالفتان هذا المعجزه والطور له في الاشائية والخبرية إنما هو العمدة قلت قد نظروا هذا إلى أن القيود محط القصد ثم علم أن جعلها ثنية ما عدا صدر المعجز متوقف على جعل إضافة سم الله بانية ويقال إن كل حكم ورد على اسم فهو وارد على مدلوله وأما أن جعلها حقيقة وأن لا يراد بالاسم بلسمى ومن خلاله اللفظ فلا يصح أن تكون ثنائية لأن الاستعانة بالذات لا تتوقف على المطابق بل تحصل بمجرد توحه القلب وحيد فتكون خبرية باعتبار المعجز أيضاً وقد يمكن أن يشوحيه الإنسان نفسه لا سيما الله تعالى ويستعني بها فتكون خبرية حتى على حسن الإضافة بانية ولأظهر أن يقال إنه إن أراد الاستعانة الفعلية كانت خبرية باعتبار المعجز كانت الإضافة بانية أو حقيقة وإن أراد الاستعانة اللفظية كانت إثباتية لا فرق بين أن تكون حقيقية أو بانية هذا يمكن جهة خبرية باعتبار المعجز على أن الإضافة بانية بناء على أنه محبر عن استعانة حاصلة هذا اللفظ كافي فذلك أنكم ما أحضر عن كلام حاصل هذا اللفظ ولا يقال إن الخبر ما تحقق مدلوله بدون اللفظ هو واجب بأنه ليس المراد من ذلك أن الخبر إنما مدلوله متحقق بدون اللفظ بل المراد أن مدلوله لا يتوقف على الإطلاق به ذاته وهذا لا ينافي أنه قد يتحقق مدلوله به

(٢) قوله سم الله الخ كداني الأصل والصواب فتح الياء وسم الله والفعل ثلاثي مع من باب قال كافي كتب الله كنهه مصححه

(قوله الحمد لله) ترك العطف على كون جملة التسمية اشائية ووجه الحمد خبرية أو العكس ظاهر لان بينهما حينئذ كمال الانقطاع وأما على أهم ما متفقان في الخبرية أو الاشائية فترك العطف إشارة إلى أن كلامنا المختص بمقصودنا بالذات وليس أحداهما مائة فلا حرج ثم ان كون هذه الجملة صفة حمد ظاهران قلنا انها اشائية أي لانشاء انشاء على الله بأنه مالك لجميع المحامد الكاتبة من الخلق وأما ان قلنا انها خبرية أي انها لا احوار بأن لله ملك ذلك علمه بجميعه حمد مشكل لان الاحبار بثبوت شيء لا غير لا يستلزم حصول ذلك الشيء من المعرفة ولك العيان لا يدلایزم من ذلك أن يكون قائما وحينئذ فلا يلزم من الاخبار بقوت الحمد أن يكون المصنف حامدا مع أن المطلوب منه أن يحمده الله في الانشاء وأوجب بأخوة من شأن هذه جملة خبرية في الاصل ثم قدت شرعا بالانشاء بمضمونها كما في صبح العقود نحو نعم وآحرت فأما احذر في الاصل ثم فعلت شرعا لا شاء مضمونها فهو حمد شرعي يرتب عليه ما يرتب على حمد الدعوى من الثواب والخروج عن عهد العطف ولا يقال هذا ظاهر ادم بحمل الالاسم اراق ادلايتأي انشاء جميع الحمد لا يقول انما جعل انشاء هو انشاء جميع المحامد له يصح معصية حمد المحمود عنه وأما انشاء الجميع لصيغة واحدة شرعا فلا استحباب فيه لانها انشاء انشاء مضمونها لا لانشاء مضمونها ومنها أن ذلك الاحبار معيب لا يحمده لان الاحبار بأن الله مالك لجميع المحامد وصفه بتحمين فيكون حمدا وعي هذا فيكون كونه خبريا بشي ليس اذ ان ذلك الشيء مما يمكن الاحبار فردا من أفراد الخبر عنه كما هو هذا ظاهران فبما لا احوار بأن الله مالك جميع المحامد وان فسادها موضوعا للاحوار بوقوع الحمد لله من البرهمنون ذلك الاحبار يستلزم انصافه تعالى بالسكان فيكون احدا انصافه تعالى بالسكان بواسطة فيكون حمد هذا الاعتبار (قوله هو انشاء) أي الحمد لله ووجه انشاء على تفسير الحمد للدعوى اشارة إلى أن الحمد الذي طردت الدعاة الحمد الدعوى لا الاصطلاح ووجه ذلك كما قال بعض العلماء أن الحمد الدعوى طارىء بعد الشيء ^{بطلان} وإذا كان كحديث فيحمل الحمد الذي طلب الدعاة به على ما كان موجودا في (٣٣) وهو الحمد الدعوى وقد ثبت

ان هذا التوجيه لا يصح الا لو كان المراد اصطلاح طائفة مخصوصة مع أن المراد المعروف العام فهو أمر قديم فالاولى أن يقال انما حمل على المعنى الدعوى لان خبره مدسنة بالاردو والورد في الحديث الحمد لله بالرفع

(١٠) هو انشاء باللسان
(حمد لله) حمد هو انشاء باللسان على قصد التحميد والشكر فمن فيه تعظيم للمعنى بسبب العظمة لم يفيد الحمد كونه في مقامه العظمة صح أن يكون متعلقه العظمة وأن يكون مجرد استحقاق السكك (الحمد لله على ما نعم) ش الحمد هو انشاء بالقول على جميل الامتلاء والافعال وبن الحمد والشكر عموم وخصوص من وجه فان الشكر يكون على الافعال فقط بالدول أو الفعل أو الاعتقاد وعنده ربح شري وهو بالتعب واللسان والحوارج يريد التوزيع لأن الشكر لا يكون الا بمجموع الثلاثة ثم استدل على ذلك بوجه

(٥) شروح الصحيح - اول
على الحكاية وهو يقتضي أن المراد هذا اللفظ ولو كان المراد الدعوى لم يكن للاقتصار على هذا اللفظ وجه (قوله انما) أي يذكر خبر ما خود من ثبوت اذا ذكرت خبر ولو مرة لا من ثبوت اذا كررت والا يرم أن انشاء مرة واحدة لا يصلح له حمد ومن كذلك وصده انشاء بتقديم اللسان وهو ان ذكر خبره مداعبه الجمهور وقال العز من عبد السلام انشاء حقيقة أي ذكر ما بالخبر والشكر ومثلك حديث من بحارة فأنشوا عليها حمدا ومرنا بحرى فأنشوا عليها شرا وأوجب أن هذا من قبيل انشاء كلة واعتراض أن انشاء بمعنى المذكور لا يكون الا باللسان وحينئذ قد ذكره مستدرك وأوجب أن اللسان وان كان معنويا من انشاء لكنه صرح بالتصحيح على اختصاص الحمد باللسان المقيد به للشكر كما نصصه بظهور الصريح بيان الدسنة بهما أو بحجاب بأنه لما كان محمدا في النحور في انشاء باطلاقة على ما من باللسان كالخبر والاركان ذكره لاخراج انشاء عبر اللسان وعلى هذا الجواب فبعد ذلك من محج ذكره ولابد وأما على الجواب الاول فهو غير محتاج بذكره له من انشاء واعدا ذكر لما مر من أن غير انشاء محاد كرمي على أنه محص باللسان وهو خلاف الراجح والراجح أنه يشمل اعتناء القلب وعمل الحوارج وحينئذ فيفسر بأنه الايمان بتأيد على انصاف الغمود باصعة الخيلة وعلى هذا فاقوله باللسان قيد لا بد منه لاخراج انشاء بغيره كالخبر والاركان واعتراض هذا التعريف بأنه غير جامع لعدم شموله انشاء الله القديم على نفسه أو على خواص خلقه اذ الولي مره عن الحارثة وأوجب أن هذا تعريف لسوء من الحمد وهو الحمد الخاطيء أو يقال المراد باللسان الكلام بخبر امر سلامن اطلاق السبب وارادة السبب والعلاقة يكفي تحقهما في بعض الافراد فلا يقال ان كون الانسان سائق الكلام ظاهر في الحمد الخاطيء دون القديم وأورد على الجواب الثاني أن الخبر لا يدخل التعريف قلنا ما لم يكن مشهورا وهذا قد اشهر ان قلت ان حقيقة القديم

مما يثبت حقيقة الحادث وحيث لا يجوز جمعها في تعريف واحد فليأخذ ذلك إذا أراد بيان حقيقة كل على التفصيل وأما إذا كان المراد بينهما احتمالاً فلا مانع من ذلك (قوله على قصد التعظيم) على معنى مع أي الشاء باللسان حال كونه ماصحاً لقصد التعظيم وأعلم أنك إذا سقطت قولك زيد علم مثلاً نارة تكون قاصداً لذلك التعظيم ونارة تكون مكداً لذلك وقاصداً له الهز والسخرية ونارة لا تقصد شيئاً فهو لم يقصد شيئاً أو قصدت الاستهزاء فظهر أنه لا يكون حمداً لعم مع أنه إذا لم يقصد شيئاً يكون حمداً نفقاً والحوادث أن الشارح أراد أن يبين الحمد للمسمى الأكمل لنفسه ولا يقصد الحمد إلا إذا وجد قصد التعظيم ولا كان غيراً لكل (قوله سواء تعلق بالعمدة) أي سواء وقع في مداهة لعمه أو في مداهة غيرها وهذا تميم في الحمد وعليه واعلم أن الحمد له أركان خمسة حامد ومحمود ومحمود عليه ومحمود به وصيغة الحمد من صدر منه الشاء والمحمود هو من أتى عليه (٣٤)

على قصد التعظيم سواء تعلق بالعمدة أو غيرها

وقد عرفت أن الحمد لا يرد إلا لمسمى معين بعد الشكر بكونه فعل اللسان صح ورود منه ومن سائر الأركان وقد قد كونه في معناه لا إحسان فلا يكون متعلقاً به غيراً لحد على هذا يخص بمورداً إذا لم يرد إلا من اللسان وإنما متعلقاً بصحة كونه متعلقاً بالإحسان وبغيره والشكر أعم بمورداً لو رده من اللسان وبغيره وخصص معناه لأنه لا يكون إلا في مقابلة إحسان فهذا كان بينهما عموم من وجه يتجه معان في الفعل الإنساني في مقابلة الأنعام وبغيره الشكر فيها يكون من اللسان والحمد فيها يكون لا في مقابلة الإحسان وهذا أمر مشهور معلوم **٣٥** والله علم على ذلك وأوجب بوجود الشكر لكل كمال ولذلك عطف به الحمد لا يسهوهم اختصاص استحقاق الحمد لوعلى بوجه كمال راق مثلاً بحقيقة ذلك أوصف فتضمن الكلام لاستحقاق الداني وسببه على الاستحقاق الإحسان قوله بعد على ما تقدم وأن الحمد للإحسان لأنه التادير عند الله وقربة أراد عموم الأفعال والمهد للخرى ومع ذلك لا ينافي الاختصاص لأن التعريف بالاعمال واللام الحسية مع كون المحرر فاصداً بما يبعد الاختصاص كقول السكركم

أهدى لكم الدعاء مني ثلاثة يدي ولساني والصبر المحض

وفيه طرأ الالتماس لآخر من فيه أن يشهد ذلك بحسب شكره أو صلح كل واحد منهم يدل على إطلاق الشكر على أعمال الخواص والعباد قوله صلى الله عليه وسلم وقد آمل على ويسكن كعبته تسكن وقد أمر الله لك ما تقدم من ذلك وما أحرأ فلا تكون عداً شكوراً وقوله تعالى أعملوا آل داود شكراً وأما المصحح فاحتمل الدعاء في أنه مغلوب الحمد أولاً ويرى الأول لاسيما الأخرى وأما المعنى فقال لا يحرى الحمد والمدح أحوان لا يرداً منها من شأنه غير مراد في كونه الطيب بل يرد تاديرها لا يصرح بذلك في الثاني فقال الحمد هو المدح واليه أشار أيضاً في تفسير قوله تعالى ولكن الله يحب اليك الإيمان ويرى في قلوبكم وصريح النسخ عن الدين من عند السلام ولا يفسد فيه أن السكاكي في حظه انفتح عطف أحدهما على الآخر وفصل بين الحمد والمدح فقال حمد الله وحمد مدحه بخاله من المادح أولاً وأنداء ما يحرم في سبكها من الحمد متجدداً لأنه في سببها إعطاء باسمه عطف الشيء على نفسه لعطية محضين والماحل ما ساء متجدداً معطى في سببها إعطاء باسمه أيدوا غار بين اللطيف لا جعل معنى الحمد معطى معنى المدح فيكون موصفاً وحموداً وخصوصاً وقد فرق السهل في سببها

والمحمود به هو مدلول الصيغة وهي اللفظ ثم إن الحمد عليه وبه نارة يتخلفان ذاتاً واعتباراً كما إذا قلت زيد عالم في مقابلة إكرامه لك ونارة يتحدان ذاتاً وبمحضر اعتباراً كقولك زيد كريم في مقابلة إكرامه لك فالكرم من حيث أنه باعث على الحمد محمود عليه ومن حيث أنه مدلول للصيغة محمود به ثم إن الحمد عليه يشترط أن يكون اختيارياً وإن لم يكن صفة بخلاف الحمد به فلا يشترط أن يكون اختيارياً إذا علمت هذا فيعترض على التعريف بأن فيه قصوراً من حيث أنه لم يعتبر فيه أن يكون الحمد عليه جميلاً لأن غير النعمة صادق بماد كان غير حميد مع أنه لا يندبه وأحب محوabin الأول أن هذا أمر يف بالاعم وهو حائر عند الأدباء بل حور قدماه لمباقة في

التعريف الناقص الثاني أن اعتبار قصد التعظيم يستلزم أن يكون الحمد عليه جميلاً لأن المراد الجميل في رعم الحمد أو الحمد في نظر المحمود رعم الحمد لا الحسن في الواقع ادريس شرط وفي هذا الحواش نظر ادلالة الأثرام مفعولة في التعريف واعتراض بأن فيه قصوراً من وجه آخر وهو أن الجمال المحمود على يجب أن يكون اختيارياً أو لم يزد كذلك في التعريف ولم يكن فيه ما يستلزمه والحوادث ما ص من أنه تعريف بالاعم وهو حائر فإن قلت إن الشاء على ذاته وعلى صفاته تعالى حمداً ولا مجال لاعتبار لاختيارها فقلت المراد بالاختيارى ما يشمل الاختيارى حقيقته أو حكمه فذهب تعالى لما كانت منشأً للأفعال الاختيارية عدت اختيارية حكماً بلا واسطة وأما صفاته كانت لا سمك عن الذات وبغيرها عدت اختيارية حكماً بواسطة ملازمها للذات أو يقاس المراد بالاختيارى ما ليس باصطراعى فتدخل ذات الله وصفاته أو المراد بالاختيارى ما كان مدوياً بغيره من المختار سواء كان مختاراً فيه أي مؤثراً فيه بالاختيار أم لا كذا ذكر عند الحكم (قوله سواء تعلق) أي الشاء وليس الضمير للحمد وتعلق الشاء بالعمدة من تعلق الشيء بعمده التامع عليه وقوله بالعمدة أي الأنعام

كما لو قلت زيد عالم في مقابلة اكرامه لك وهذا هو المعرعة بالعوامل في قول بعضهم سواء تعلق بالموصل وقوله أو غيرها كما لو قلت انه فاضل في مقابلة حسن الخط أو حسن الصلاة وهذا هو المعرعة بالمصان وكما تجد على محرد الذات العلية ثم ان قوله سواء الخ جملة مستأنة مصرحة بتعلق الحمد لامن جهة التعريف وذلك لان التعريف يصور بملابيه الحدود لا بيان لمبومه لان التعميم هو الافراد وتعلق في تأويل المصدر وان لم يكن هناك سالك لان السلك بدون حرف مصدري مطرد في باب النسوية شاذ في غير هذا العمل المقدر في المعطوف في تأويل المصدر أيضا وسواء بمعنى متو حرم مقدم والمصدر التأخوذ من الفعل مستدا مؤخر أي تعلقه بالصفة أو تعلقه بغيرها مستو واعتبر في هذا الاعراب ان أول واحد المتعدد والنسوية انما تكون بين المتعدد لا بين واحد وحيث أن أو بمعنى أو لا أحد ما يعصبه معنى الاستواء من التعدد وفي هذا الجواب نظر لانه في حمل سواء بمعنى متو لان مستو لا يخرج به عن الواحد تقول زيد مستو مع عمرو ولا يخرج به عن متعدد فلا تقول زيد و عمرو مستو بل مستويان وأجيب بأن الاحار بحسب الظاهر لان سواء في الاصل مصدر بمعنى الاستواء فيصح الاحار به عن الاثنين لان المصدر يقع على القيد والكثير (٣٥) وان أراد به ما هم المقادير فيصح تمام

والشكر فضل

في العرب والشجاعة في فرنس والطريق في افادته ان التحصيل الحسن من حيث هو يستلزم انشاء كل فرد منه عن غيره بوجود الحسن في ضمن ذلك الفرد ولان عدم الاحتصاص حشد والفرق بين افادة لام الحسن لمبوم الافراد وافادتها بواسطة حصر ما هي في العموم في الافراد عن المر صاهر وهو ان اوجه الاول فيه اشارة باللام الى الخفية في ضمن كل فرد بمبومه العرائش كدونه تعالى ان الانسان ابي حشر والثاني انما فيه اشارة الى الحسن في ضمن فرد واحد لكن ب افاد التعريف والتقديم الاحتصاص استلزم انشاء عامة افراد الحسن عن غير الحسن ثم قال هنا بالعموم أراد حصر افراد الحسن في المختص لاقتضاء الاحتصاص المستلزم من التعريف بغيرها عن غيره ومن قال بالحسية أراد انما للاشارة الى الحسن في ضمن فرد واحد والمآل في الاحتصاص واحد والحصر على المذهب السني ظاهر لان الانشاء انما يستحق بالذات أو بالفعل وإنما على المذهب الاعتزالي فلا غير المستحق بالذات هذا الممود هو الذي يمكن من أسبابه وهو حالي تلك الاسباب وتلك القوى فماد السلك اليه داء ومعلل ولهذا صح من الرخصى ارسكانه معاد الحصر في هذا المعام مع كونه اعرابيا عن بقول على الافعال اذل الله بدعته ومخاها أبدا ثم ان افادة الخ لاشاء الخ لاندى هو المقصود منها ان انشاءها من مادة الاحار الى الانشاء عرفا كما قلت لفاد العقود كمت وعنت من الحار الى الانشاء واما لان اراد الحمد يشترط صدوره عن عم لا عن وأن يكون الصفات المموده صعب كما لو لم يح فديكون عن ظن وصعوبة مستحسنة وان كان فيها نقص ما وقال الحسن الشرطي لا يوجد الحمد بغير الله تعالى وهو المسحق له على الاطلاق وقد برده عليه قول عائشة رضي الله عنها في قصة الافث لا أحمد لانه وقوله أحمد الله لا أحمدك وقوله تعالى عسى أن يثبت لك مقام محمودا وان عاين رضي الله عنها بحمده فيه أهل السموات والارض ولا أدري كيف استخرج السبيل من الشرطي الحسن ذكرهما كونهما كون أحمد لا يستعمل امر الله فان صفات النبي صلى الله عليه وسلم صعب كمال يصدر كثيرا ذكرها عن علم لادن

أو على بابها وصح الاخبار نظرا للمعنى لراد أي أحد التعلقين مستو مع الآخر واما جعلها سواء حصرها ومصدر منه مستو دون العكس لان سواء سكره من غير موع وانقصود الاحار عن العطفين بالاستواء لا العكس ويجوز حمل سواء حصرها مستو بخلاف أي الامران سواء والحمد دليل الجواب والخلة مدعا شرطية على حسن حمرة الاستعظام المدعوة دهممة معنى ان الشرع لا شر اكدها في الدلاء على عدم طرد والتقدير ان تعلق بسمعه أو بغيرها فالامران سواء يجوز ان تكون سواء بمعنى مستو مستدا ومصدر التأخوذ من الفعل فاعل مد المدخر على مذهب

من لم يشترط الاعباد والموع للآلة العمر فالأوجه في هذا التركيب ثلاثة ويجوز وحده رابع وهو حمل سواء بمعنى مستو حصر مقدم والفعل بعده مستدا مؤخر لانه محرد عن المسة أو الرمان حكمكم حكم المصدر والهمزة مقدره بعد سواء وهي محردة عن الاستعظام لمحرد النسوية وكأنه قيل تعلقه بالصفة أو غيرها مستو ويقال على هذا سؤالا وجوابا من ماقبل على الاول (قوله والشكر) أي لعفو ما اصطلاحا فهو صرف الصد جميع ما أنعم الله عليه ممن سمع وصر وغيرهما الى ما خلق لاحد أي صرفها بحسب الطاقة الشريفة لا مطلق صرف ولذا قال تعالى وقيل من عبادي الشكور وانما عرف الشكر مع أنه لم يذكر في القرآن لانه انما يعرف السدح كأنه مراعاة لما قال الرخصى ان المدح والحمد شي واحد (قوله فعل) اعترض بأن الفعل ماقبل القول والاعتقاد كما هو المعارف وحيث فيكون الفعل من كلامه غير شاهد للشكر اللساني والحقاق لان الذي باللسان قول والذي بالحقان كيفية معانية وحشده لا يصح تعميمه في الفعل بذلك بقوله سواء الخ فكأن الأولى أن يصير بأمر تشمل الموارد الثلاث ويجاب بأن ما أراد بالفعل الامر والثاني عن اصطلاح أهل اللغة لا ما قبل القول والاعتقاد كما هو للتعريف والمراد بالفعل ماقبل الافعال ولا شك أن كلاما من القول والاعتقاد ليس بالفعل

(قوله يئى) فيه أن الشكر الجنائي وهو الاعتقاد لا يصح ابتداءً عن التعظيم إذ لا معنى لاسائه بالنية لا كما فيه من تحصيل
الحاصل ولا بالنية بعينه لعدم اطلاع عليه بكونه خفياً وعن فرض أن يطلع عليه لا كما يقول أوفى فالتسبيح حقيقة هو ذلك القول
أو الفعل المطلق لا الاعتقاد وحيد فيكون تعريف الشكر غير جامع لخروج اعتقاد الجنائي لعدم لاسائه فيه مع أنه من أفراد
ويكون قوله الآتي أو الجنائي فاسداً لعدم لاسائه الدلالة لا لاجتماعه ولاست أن الشكر الجنائي وهو اعتقاد الشاكر
أن المنعم متصف بصفات الكمال دال على تعظيم المنعم بالنسبة للشاكر وعبره ولا يقدح في كون الاعتقاد دالاً على تعظيم المنعم بالنسبة
لغير الشاكر جهده وعدم اطلاع عليه لانه (٣٦) لو زال المنع وعلم به علم مدلوله وهو تعظيم المنعم لأن الدليل ما يلزم من

يئى عن تعظيم المنعم لكونه معصياً

بالحمد المحمود به فنص من جهة ثبوت انصاف المحمود جامع ما يحمد به فصيح الشيء بمضمون الحمد ويصح
أن يراد الحمد به وهو يمدح به أي بطريق اللزوم أيضاً أن يصير التقدير حينئذٍ والتسبيح لكل وصف جميل
استحقاقه لله تعالى وقد استحق أن يئى عليه بكل جميل فمدحى عليه ذلك كماله بأنه قد استحق أن
يتصف بكل جميل لا يقدم ذكره على غيره على غير الخلاء وهو كان الوصف بالجميل لا يستلزم الامتناع من
الخراب مع كون الخلاء لهم لشرفه وادعاءه على غير الخلاء من حيث لقيام التسامع كونه غيره عن وصف
مصدق بخلافه وليس غيره كما أنه ليس عسوق الصدوق والاهمية السدة ولو بالبروص تقدم في
ثم لاسمه لم يصح إطلاق الحمد به لأن الكمال قد عده غير الالاس كقول العرب عبد الصباح محمد
القوم البرى ومن ثمانية تعالى الخيد وقد قال لاسم فخره إلى يئى غيره في أوامر القرة وفي كتابه
الانواع أن حمداً يصح أن يكون بمعنى حامداً أي بحمد الفعل الحسنة (١) ومعنى حامداً وقال الشاعر

ومن يئى حبراً يحمد الناس أمره * ومن هو لا يعلم على اليئى لانه

ولا يقدح في الاستدلال به أن البيت لا يرفق الا كبر والالام اما هو في الحوار الشرعى بل في
موضوع الكلمة لعمدة ما يصح من وقف على كلامه وقد عده من فعل حبراً كائناً ما كان كقول تلك
المرأة الحبيبة يا أيها المدح دأوى دوسكا * انى رأيت الناس يحمدون سكا وهذا البيت
ذكره ابن اسحق في السيرة وذكر كلامه من شعر هذه المرأة فكان ابن السجري في أماليه انه
لرؤية وانه في مال لا في ماء قد ذكره في الوحي عند استعارة وعن هذا في حمن كلام ابن اسحق على أن المرأة في
الحمدية أشد منه من كلام غيره وقد سئلت أن الحمد لا يكون لعبد الله تعالى عما ورد في الكتاب
والسنة من أنه تعالى له الحمد وهذه صيغة اختصاص ولا يصح أن يئى هو غير الالاف والالام في قوله
لى الحمد لله فأما قول الرحسرى ان الاسعراق الذى ينوهم كثير من الناس في الحمد وهم قائل اسهارة
انزال الالهم يرون أن فعل العباد بحقوقهم وأنهم يمدحون عساهاى الله عما يقولون علواً كبيراً وكان
هذه القول لم يطرأ سمعه قوله لى وما يكمن بعمقه من الله وهو يئى لله عليه وسلم غير الصبح
الالهم ما تصحى من بعمه مثلك وحدك لا شريك لك وقيل أراد أن الالام يئى بالاسعراق دا
دخلت على اسم الجنس وليس كذلك لانه لا يستمرق عند دعاء أكثر من وقيل ان أراد أن التقدير
أحمد الله حمداً لانه مفسر بقوله اياك تعبد فكان المقصود به حمداً خاصاً ولا يكون للاستعراق

العلم به العلم شئ آخر لانه
يلزم من وجوده العلم شئ
آخر ألا يرى أن المدح دأوى
على الدار بالنسبة للامعى
لانه لو علم به علم بالدار به
وسطة فتحصل من هذا
أن اعتقاد الشاكر انصاف
المنعم بصفات الكمال يدل
على الشاكر وغير الشاكر
من له اطلاع عليه بالنام أو
بروال انصاف واطلاع على
المرارة أو قول أو نعم
من الشاكر على تعظيم
المنعم ولا يقال ان الاطلاع
على ذلك الاعتقاد اذا كان
يقول أو فعل من الشاكر
فالتسبيح عن التعظيم حينئذ
انما هو ذلك لقول والفعل
لا الاعتقاد لا يقول
الوجود من الشاكر حينئذ
شكر ان أحدهما الحسن
والآخر الحسن أو بالاركان
والذى الاركان أو للسند
على الحسن وكل من احسان
وعبره دال على تعظيم المنعم
الاول بواسطة والثاني بدونه

وان

فظهر لك أن حصر المعترض الالاس في القول لى هو الشكر اللابى والفعل يئى هو الشكر ذكر كى مجموع في شئ وان
آخر وهو أن الشكر الجنائي هو اعتقاد عظيمة المنعم وهو لا يصح ابتداءً عن تعظيم المنعم لأن لاراد من تعظيم كور التعظيم عند الشاكر
لا يحسب نفس الامر وهو اعتقاد العظمة أيضاً والثنى لاسي عن نفسه وأوجب أن الشكر الجنائي اعتقاد انصاف المنعم بصفات
الكمال وهو مما يراد لاعتقاد النظمه لانه أعظم منه والنام يئى عن الخاص لى من عليه (قوله (١) بسبب كونه معصياً) متعلق
تعظيم وفيه أن هدامه لوم من قوته عن تعظيم المنعم لأن تطبيق الحكم بمشتق يؤذن بطيه مامه الاشتقاق وأوجب بأن هذا تصريح
بما علم التزامه لكونه دالاً لا لاراد من محو في التعريف وقوله بسبب كونه معصياً لى على الشاكر وغيره

(١) بسبب كونه معصياً عبارة الشرح لكونه معصياً والمعنى وحده (١) ومعنى حمداً الصواب ومعنى محمود ليعبر ما قبله كونه معصياً

واستعمال الشيء، فلذا يجوز فيها التذكير والتأنيث (قوله لدات) أورد للمعرف باللام إشارة إلى أنه اسم لذات للعبة بالشخص فيكون
 عندها محصيا (قوله الواجب الوجود الخ) اعترض ذكر هذين الوصفين بأنه إن كانا لكونهما من جملة الموضوع له لزم عليه أن لفظ
 الجلالة على المحصر في حزنه وهو باطل لأنه يارم عليه عدم إعادة لاله الألف للتوحيد والبقاء بمحمود على أفادتها لذلك وإذا بطل
 اللزم بطل المألوم وإن كان ذكرهما تغيير الموضوع له عن غيره فلاوجه لتحصيلهما له كمن بين الأوصاف للميزة وأجيب باختصار
 الثاني وأما خصاله كراشتهاره فهو اختصاصه بهما لفظا ومعنى فلا يستعمل واحد منهما على غيره وليس أحدهما في الواقع متصفا بواحد
 منهما غيره تعالى وقدم الأول على الثاني لأن الأول أصل لغيره من صفات السكالك لأن كل كمال يتفرع على وجوب الوجود بالذات لأنه
 المفهوم عند الإطلاق فواحد الوجود من حيث هو كذلك أكمل للوجودات وأثرهما فيجب اتصافه بأشرف طرق التقصين من أي
 وصف اعتبر وأخر الوصف الثاني عن الأول لأن استحقاقه جميع المحامد فرع وجوب وجوده والمحامد جمع محمودة بمعنى الحمد أي المستحق
 لكل فرد من أفراد الحمد (قوله والعدل إلى الجملة الاسمية الخ) هداية من أصل هذه الجملة الاسمية التي هي العملية العدول عنها وهو كذلك
 لأمرين أولهما أن الحمد من المصادر الدالة على الأحداث المتعلقة بمحافل من الذوات والتنازع الكثير في بيان الأحداث المتسوية لها
 المتعلقة بها والافعال لدلائها على وقوع تلك الأحداث في أرمسة مخصوصة تاسيها أن ذلك المصدر وهو الحمد في أكثر استعماله
 منصوب على المعولية المطلقة بأفعل معروفة أن يقال حمدته والأصل حمدت حمد الله حمد الفعل مع الفاعل وأقيم المصدر مقامه
 (قوله للدلالة على الدوام والثبات) أي لمصونها والثبات هو الحصول المستمر وحينئذ قطع على الدوام للتفسير بخلاف الثبوت
 فانه أعم من الدوام لأنه مطلق الحصول فيوجد مع التجدد ومع الدوام ثم إن ما ذكره الشارح من دلالة الجملة الاسمية على دوام مضمونها
 وثباته بخلاف الفعلية فانه يدل على تجدد مضمونها (٣٨) وحدوثه أي حصوله بعد أن لم يكن هو ما ذكره صاحب الكشف وصاحب

لذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والعدل إلى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات
 وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظرا إلى كون اللقاع مقام الحمد كما ذهب إليه صاحب الكشف في تقديم
 الفعل في قوله تعالى اقرأ باسم ربك على ما سيحكي

لأن الحاكم بالترجيح في التقديم في باب البلاغة قصد المدح وهو نوع لما يتناسب المقام وقد يزيد
 الدلائل بذلك القصد ألا يرى أن الركن الأعظم في الاسناد وهو استناد قد يزيله قصد السمع أن يبعد
 على الله تعالى أكثر وقد يطلق عليه المدح قال صلى الله عليه وسلم إن الله يحب للمدح ولذلك مدح به
 ويقال مدح الإنسان به ولا يقلل حمدا إلا إذا طلب منها فضيلة وطوعته فقلت وأعط الحديث لأحمد

الفتاح وكلام الشيخ عند
 القاهرة في دلائل الإعجاز
 يقتضي أن الجملة الاسمية
 اعتمد على مجرد الثبوت
 ولادلالة لها على الدوام
 حيث قال لادلالة لقولا
 زبده مطلق على أكثر من
 ثبوت الإطلاق ليدو جمع
 شارحنا بين الكلامين في

شرح الفتح كلام الشيخ عند القاهرة بطر لأصل الوصف وكلام صاحب الكشف وصاحب الفتح بأسطر
 للقرائن كراية المقدم والعدل عن العملية (وقوله وتقديم الحمد) أي على لفظ الجلالة وقوله اعتبار أي بسبب اعتبار وملاحظة أنه أي الحمد
 هاهنا أهم أي من اسم الله حمد أصل عليه لاهم به واعتبر على الشارح بأن الأصل تقديم التقديم بتقديم الحمد على لفظ الجلالة كات
 على الأصل وما كان كذلك لا يحتاج لسكنة التقديم وأجيب بأنه لما كان أصل الحمد لله حمدت الله حمد الفعل كنعاء بدلالة
 مصدره عليه فصار الله حمدا ثم أدخلت لام الجر على الفعل فصار الله حمدا ثم أدخلت أل على حمد لادلالة الاستعراق وتعرية الجنس
 أو العهد ثم رفع ما ذكره الشارح من الدلالة على الدوام والثبات صار أصل الحمد لنا حبر عن لفظ الجلالة فلا بد من سكنة لتقديمه سبحانه
 أصله التقديم لكن قد عارض هذا الأصل عارض وهو أهمية اسم الله فقد تناقضت أصالة التقديم وأهمية الله فلا بد من سكنة مرجحة
 لذلك التقديم (قوله نظرا إلى كون المقام الخ) هنا علة لكون الحمد أهم من اسم الله أي وإنما كان الحمدنا أهم من اسم الله تعالى نظرا إلى
 كون المقام وهو مفتتح التأنيب مقام الحمد لا مقام ذكر لاسمه تعالى فإن قلت الحمد الذي يقتضيه المقام عبارة عن الثناء على الله والثناء على
 الله لا يحصل إلا بمحمود للبند والحمد وحينئذ المقام بما يقتضيه تقديم مجموع الجملة على ما سواء لا تقديم لفظ الحمد على لفظ الجلالة وحينئذ
 تحليل أهمية الحمد على اسمه تعالى يقتضيه تقديم الحمد بكون المقام مقام حمد لا يصح وحاصل الجواب أن اسم الله الذي يقتضيه
 المقام هو الثناء وأن الثناء لا يحصل إلا بمحمود الجملة إلا أن لفظ الحمدنا كان موضوعا للثناء كان تقديمه على لفظ الآخر أهم لاشعاره
 بما يقتضيه المقام وعلم من كلامه أن الأهم المرمى إذا اقتضاء الحال يكون أولى بالرعاية من الأهم الذاتي (قوله في تقديم الفعل في قوله تعالى
 اقرأ الخ) حيث قال قدم الفعل لانه أهم من اسم الله لأن المقام مقام قراءة وهذا معنى على أن قوله باسم ربك متعلق باقرأ الأول وأما إن
 على الثاني وزل الأول منزلة اللازم فلا يرد البحث عن أصله

(قوله وان كان ذكر الله) الواو للعالم وان رتبة أي والخال أن ذكر الله أي ذكر هذا اللفظ أهم من كل شيء نظرا إلى ذاته لكونه ذا أعلى
الذات العلية المقدمة على غيرها وجودا ورتبة فان قلت الاهتمام باسم الله ذاتي لما علت والاهتمام باسمه عرسي أي عارض بالنظر
لخصوص المقام والأول مقدم في الاعتبار على الثاني وعلى تقدير عدم تقديمه عليه في الاعتبار وأنهما متساويان فيه فهما متعارضان
فاما أن يتسافطا وسد إلى أمر آخر أو يرجح اعتبار أحدهما يرجح قلت المرجح لاعتبار الاهتمام العرسي الحاصل بتقديم الحمد
قصدا للتكلم لأن الحكم بالرجح في التقديم باب الملاحة قصد المبلغ أو كون تقديم الحمد هو الأصل لأنه مستداً وساد مسد العامل
بحسب الأصل وأن أهمية الله الداية كفت شهرتها مؤنه ما بدل (٣٩) عنها بخلاف الاهتمام الحمد فانه عارض

والاثنى الاثنان بما يدل
عليه كالقديم لحقائه
(قوله على ما نعم) ليس
مطلقا بل على أن الله
حبر لئلا يلزم الاحبار
عن المصدر قبل تمام عمله
بل هو ما يتعلق بمحذوف
خبر بعد خبر أي كأن على
اسمائه فيكون مشبها إلى
استحقاقه تعالى الحمد على
صماه كما يستحقه لده
أو متعلق بمحذوف خبر
والله صلة الحمد أو متعلق
بمحذوف مستأنف أي
أحمد على ما نعم به وعلى
بمعنى لام التعليل على إنشاء
الحمد أو أنها صلتان للحمد
والخبر محذوف أي واجب
(قوله أي على اسمه) أشار
بذلك إلى أن ما موصول
حرفي لا اسمي واختار ذلك
لأمرس الأول أن الحمد على
الاسم أمكن وأقوى من
الحمد على النعمة لأن الحمد
على الاسم حمد بلا واسطة
وعلى النعمة حمد بواسطة

وان كان ذكر الله أهم نظرا أي ذاته (على ما نعم) أي على اسمائه

بعد اهتمام أن ذكره كاعتد لوحود ما يدل عليه في المقام (على ما نعم) أي على اسمائه وهو متعلق
بأحمد مقدرا وإعالم محمله متعلق الحمد المصريح به لئلا يلزم الاحبار عن الموصول قول كان الصلة وحملها
من مصدرية فلا يجوز جعلها اسميا في تقدير المصدر ولأن الحمد على الاسم الذي هو وصف المحمود واقع
من الحمد على النعمة به إذا يصح على النعمة به لا اعتبار بالاسم وحده فيقولون نعم أي هو السامع فيصور
المرءة عن الاحاطة به وفلا يوجب السامع ومهل لتعقيل قصور العار فولو كان ذلك هو الواقع عند قصد
الاحاطة تفصيل لا لا لا يتحقق التصور لصحة الاحاطة بالاسم كقول الحمد لله على كل نعمه لأن الذي
يسمى عند قصد شكرهم المحمود نعمه فيبقى حمل الشكوك وكرمه عند ذلك بتقدير الاستيفاء فينوبهم
اختصاصها بشيء دون شيء فيحذف بهذا التوهم الواقع بذلك التعميل ثم لما أفاد العموم بالحمد لما
ذكر خصص بوعين بالله كراهية التوهم للحاجة إليها في الإنسان في عاقبة وسلامته ومهاجمة الديان
وعمدة تحقيق العدل أمامة الديان وهو المطلق المصباح العرب في المصدر في الآية العدة لاهمة
أحب إليه المدح من الله ولذلك مدح نفسه ومراد عدا طيف بقوله فبطل المدح على قه تعالى أئك
نقول مدحت الله وما ذكره هو ما فهمه السووي وليس مر محال لئلا أن يكون أراد أن الله تعالى
يحب أن يمدح غيره وهذا مدح نفسه لأن المراد يحب أن يمدح غيره وقيل المدح أهم من الحمد لأن
المدح يحصل للمافل وغيره والحمد لا يحصل إلا للمعالي فانه الحمد لله الذي هو الرزق ويرد عليه ما
سقى وقال الزاغب المدح أهم لأن الحمد يكون على الصفة الاختيارية وانه مدح على أهم من الاختيارية
والحقيقية وقال سيبويه باب ما ينصب على المدح أن الحمد لا يطلق إلا على ما هو لله تعالى وذكرى باب آخر
أنه يقال حمدته إذا خسرته على حقه وهذا الكلام هو التحقيق فتدبر أن الحمد أن أر بده التظيم
اختص به الله سبحانه وتعالى وإن أر بده المحمدا لا يكون حاصلا لردني مما سبق على هذا القول فان الحمد
فيه معنى المعنى الحائر وهو المحمدا والله وحده لجميع من لا نعم فيه يكون في الثروة والحدث من محمدا
فأشبه عليها بشرائر عما في الشكر في الشكر كره الشك عر الدس من عبد السلام في بعض كلامه وقوله
على ما نعم أي لأجبه أن كانت على التعليل وهو ذهب كوني ونقيبها على معاشها من الاستعلاء
فلعله لاحظ فيه من الملاحة الإشارة إلى تفخيم الحمد فلو فيه نظرم وجهين أحدهما أن الحمد من جهة
العم والثاني أن ارادة الاستعلاء على النعمة محل الملاحة في هذا المحل ولهذا كانت النعمة في العالم ادا

انها أثر الاسم لا لا يصح الحمد على اسم به لا عار الاسم الأمر الثاني أن حملها موصولا اسميا يجوز أي تقدير عائدا للعائد المحرور
لا يحدو أطرادا إذا جر مثل ما حر به الوصول وهما الموصول محرور على والعائد محرور باسمه فالحذف حينئذ قليل على أنه لا يظهر
بالسنة للعطوف لأن علم أخذ مفعوله فلا يمكن أن يقدر العائد فيه ولا يجوز عطف الجملة على الصلة إذا خلت عن العائد إلا إذا كان
العطف بالغاء وأما قول بعضهم انه يمكن تقدير عائدا في العطوف بأن يقال وعلمه ويحمل قوله ما لم يعلم بدلا من المصدر أو خبر المبتدأ محذوف
أو مفعول للفعل محذوف تقديره ما أعني فنصب وحرر عن الطريق المستقيم أما الأول فلا يستلزم الإبدال من المحذوف وحذف البدل
منه غير حائر عند الجمهوري غير إنشاء وعندنا في المحاسب مطلقا وأما الأخير فلا يستلزم إيهما الحدف بلا دليل يعتده ولأن الرفع
والنصب على المدح وإن كانا لطيفين في أنفسهما لسكنه لا تطف في بيان ما علم بما لم يعلم

(قوله ولم تعرض للعمه) أي كلاً أو بعضاً تعميلاً أو إجمالاً لأن أقسام التعرض للعمه ثمة الأول أن يكون مذكراً جميع الجرثيات
 تعميلاً بأن يقال الحمد لله على السمع والبصر إلى آخر العم الذي أن يكون مذكراً إجمالاً بأن يقال الحمد لله على جميع العم الثالث
 أن يكون مذكراً بعضاً تعميلاً أن يقال الحمد لله على العم لأن يكون مذكراً بعضاً إجمالاً بأن يقال الحمد لله على بعض العم
 (قوله بهما لقصور العاردين) أي لا حد أن يوهى السامع قصور العاردين عن الاحتاط باسمه على جميع الاحتمالات وإن كانت
 العاردين الواقع لا يقصر إلا عن القسم الأول بل ذلك غير اللازم ويصح أن يراد بالاسم الأيسر في الوهم أي لذهن ولو على سبيل الحرم
 وليس المراد بالاسم التوهم وهو الطرف (٤٠) من رجوع في معنى = بدلاً من أن يوقف في وهم السامع وفي ذهنه أن العاردين

وم تعرض للعمه بهما قصور العاردين لاحتماله وسلب توهم اختصاصه بشئ دون شئ (وعلم)
 تخصصه بالكره الإنسان في عدم الاعتقاد في مدخله في محاطة به حده يستعين بهم على
 التوصل إلى ما ربه الضرورة وغيره وبعد الاستدعاء يخرج كل قسم إلى أن يطاع صاحبه عما في
 صدره يجب فيه والتوصل بالشرع مع دفعه من متفقه الطاء في السمع لا يتم غير البصر والتوصل
 بالسكينة فيه متفقه طاعة فكان التوصل بالمدونة به العمه عمومها وسهوها ككونها كصفات
 تعرض لبعض الضرورية وثما مع العلم من الله به الوقوف عليها بما ألوح الأمانى عادة
 تؤدي عند قصد التوصل إلى ما يقتضيه كل إلى الاحتياط في الشهور ودفع كل صاحبه عما يشتهي لنفسه
 وفيه القوى الصغرى ويدفع الصالح عنه من كل سحر فادفع إلى العدل لرفع لاطم والعدل لا يتم
 إلا بقضايا كليات تحيط بجميع الخرد من ربه من ما يتعلق بغيره ولا يتهدى في أخرى وبذلك
 القواني هي من حركات الشرع فأشهر في العمه ذوي عظم الهنر مداهم كما ذكرنا فقال (وعلم)
 ذكرت مع الحمد في القرآن من الله الحمد لله في خلق السموات والحمد لله فاطر السموات
 والأرض وحيث أشير إلى ذكر العمه في معنى كقوله صلى الله عليه وسلم إذا رى ما يكره الحمد لله
 على كل حال أشير إلى سائر القصة واستملاء الحمد عليها ولذلك جاء الحمد لله على ما ولا لأن فيه القصة
 والعمه فأن يد التعلية لأحد العمه وهو كما قد قلنا على كل حال وقد ذكرت أن الملاحة تقتضي ذكر
 الحمد ودعائه بطاعة في حاشي العمه واحتياط في حاشي العمه فينبغي له لدية لا يقال
 بتقص قوله تعالى ولذكروا الله عني ما هذا لكم فإن نقصودي ذلك الحمد استملاء التكبير رفع
 الذور والذور أن يحمد الحمد لله وعلى ما فهم على محمد وفي القدر محمد على ما فهم إذا أصبح
 ربه الحمد المذكور إذا حسب الحمد لله ولا يحمد مقدر وتكون أن يكون حسراً وقوله ما هي
 مصدره في على إيمانه بأعلى حقيقة أو معنى العمه به أن يكون بحال الاداء والعين مصدر محمدي
 وهو أحرفون وهو أولى من الموصوفين لا من أحد من الله التي به حاشية من العائد فيهم أن
 يكون العائد محذوفاً ويحتاج قوله ما لم يعلم أي تدبر ما يعمل فيه أو يكون من معنى عن العائد بقوله
 ما لم يعلم كقولهم أبو سعيد الذي روى عن الخري وهو صديق أو توسع والى ما يلزم عليه من
 استعمال غير الأكثر من معنى العمه إلى العمه به وصفه من العال مدبته ما به كقولك نعم عليه كذا
 وإنما لم يذكر لا ما بعد العائد محذوفاً لا امتناع حذفه حينئذ لا شك كما وعلى هذه اللغة التي حكاهما
 ابن سيده قوله تعالى ذلك بأن الله يثبت معبراً نعمه أعمه على قوم وقوله تعالى إذا كروا معني التي
 أعمت عليكم لا كما فانه أبو القدر وغيره من أنه توسع فيه بحذف الحرف حذف العائد معه
 منصوباً ويحتمل أن يعود الصبر على المصدر كقوله تعالى لأعنه حداس المايين ص (وعلم)

فأصبره لا يحيط بالعمه به نعم
 من أن يكون الاتع على
 من أن يكون كأي القسم الأول
 ولا كما في بقية الأقسام
 فادفع ما عدا أن التعرض
 للعمه به كلاً على سبيل التعميل
 تقصر عنه العاردين وطما ولا
 وجه للتعديل بالاسم وحده
 فالأولى استدلته (قوله)
 ولذا لا توهم اختصاصه
 أي اسم به أي أو قصر
 في حمده على بعض اسم
 إجمالاً أو تعميلاً لتوهم
 أن اسم به يخص بهذا
 المعنى ويصح رجوع
 صمير اختصاصه بغير الله
 وعلى كل حال فعوله وبلا
 يشوهم الخ علة لعدم
 التعرض لبعضه إجمالاً
 وتعميلاً ويصح أيضاً أن
 يكون علة لعدم التعرض
 للعمه به كلاً إجمالاً
 الخطأ من حيث أنه يمكن
 أن يراد بالعموم الخصوص
 إذ كثر استعمال العام في
 الخاص ولا يقال إن هذا يكره
 علياً في العموم للأحد
 من الخلف إذ لا فرق فلا

تم التمكن التي أبدوها الترجيح حذف على الذكر لا يقول الخلف لا كتاب لا تنه على العموم عقليه كانت قويه من
 فتدفع توهم الخصوص بخلافه كرفان التمويل في دلالة على الاحتاط ودلالة ضعيفة فلا تدفع توهم الخصوص ثم بعد هذا كما
 يقال للذرح أن المصنف قد تعرض للعمه به إجمالاً لأن عموم الأقسام مستند من صدق المصدر إلى العدل مستلزم لعدم العمه به
 استلزاماً عقلياً وحيداً فلا يصح قوله ولم تعرض للعمه به لأن يقال لراد ما لم تعرض له بصر يحا من فتان فنه تعرض لبعض العمه به
 صراحة حيث قال وعم من البيان ما لم يعلم فلا يصح في التعرض بالطر هذا القسم وأحياناً أن المراد لم يتعرض له ذكر العمه به في انتهاء

الكلام عدد ذكر الاسم (قوله من عطف الخاص على العام) أي لأن تعليمه سبحانه وتعالى إيانا البيان الذي لم نكن نعلمه من جملة أنعامه (قوله رعاية الخ) أنه عطف أي وعطف هذا الخاص على العام لأجل رعاية ذي ملاحظة رعاية الاستهلال والبراعة مصدر برع الرجل ادق فأق قرأه والاستهلال أول صباح المولود ثم استعمل في أول كل شيء ومنه الحلق أول الطير ومسهل الشهر أوله وحيث فغني رعاية الاستهلال بحسب الأصل أي لمعنى اللغوي فهو فوق الابتداء أي كونه الابتداء فافقنا حسنا ثم سمي به في الاصطلاح ما هو سلف في تفوق الأسد وهو كونه الابتداء مناسب للصدور وذلك بأن شتم لا تبدأ على ما يشير إلى مقصود الحكم بآثار أو ناطما بإشارة ما ولا شك أن الابتداء هنا قد شتم على البيان الذي هو المطلق المصحيح العرب عما في الصغير وهذا الكتاب في علم المعاني والبيان والتدريج التعاقبة للبيان المذكور في التعبير به إشارة إلى أن مراد النصف الحكم على علمه تعالى بالبيان أي المطلق المصحح أو أن رعاية الاستهلال من حيث أن التعبير بالبيان يشير إلى أن مراد النصف الحكم في هذا الكتاب عن من البيان الآتي يعرفه لأن البيان وإن احتلها معنى فقد اشتركا في الاسم فالإشارة إلى مقصوده خاصة على كل حال في شيء آخر وهو أن رعاية البراعة وملاحظتها يحصل بمجرد كرايها سواء كان معطوفا أو لا كان عطفا من قبل عطف الخاص على العام أولا وحسنه فلا يمنع عليه العطف المذكور بالرعاية المذكورة فكان الأولى أن يقول وعلم تخصيص بعد تميم وذكر ذلك الخاص رعاية الخ وأجيب بأنه يرم من عطف الخاص على العام ذكر ذلك الخاص فالتعليل بالمعطوف والمعطوف عليه أسطر ذلك اللازم ورد هذا الجواب بأنه أي سم بالنسبة للغة الأولى المعطوف عليها ولا يتم بالنسبة للغة الثانية لعدم وفاق لأن النسبة على قصبه نعمه البيان أي بحسب ملاحظة العطف لا بمجرد ذكر الخاص وأجيب بأن ملاحظة العطف أي هي سبب بالنسبة على ريادة النسبة لا لتنبه على أصل النسبة بل لأنها على أصلها يحصل بمجرد ذكر ذلك الخاص محمودا عليه صلواتنا أن النسبة على قصبه نعمه البيان أي بحسب ملاحظة العطف فيقول لا بعد أن يقال معنى (٤١) قوله عطف الخاص على العام ذكره بعد العام طريق العطف

في شيئين الأول ذكر الخاص والثاني ذكره بعد العام طريق العطف وقوله رعاية علة للأمر الأول وقوله ونسبها علة للأمر الثاني والاحسن ما أجاب به العلامة عبد الحكيم عن أصل الاشكال وهو أن

من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال ونسبها على دليله نعمه البيان (من البيان) بيان لقوله (مالم تعلم)

من البيان مالم تعلم أي تحمده تعالى على تعليمه خاصة تعلم من البيان من البيان بيان لما قدم عليه رعاية السجع وراد ما تعلم مع كون السجع مستلزما له لرعاية ولربده الباء كدلالة فيه من الإشارة من البيان مالم تعلم (ش) علم معطوف على نعم لا على الحمد لله فرار من عطف الحمد الفعلية على الحمد الاسمية ولأن المعنى عليه أمكن حينئذ هذه السجعة طارئة على حركمة من السجعة فلهذا هي أهم طارئة ما قبلها وهو غير الأحسن في صيغة البدع أو الاحسن ملاحظة الثانية للأولى حتى

(٦ - شرح النصيب - أول) المعمول له فيكون علمه به مبررة وقد يكون علمه به لا من أعنى قوله رعاية الخ من الأول والثاني وهو قوله ونسبها من الثاني فإن رعاية مبررة على عطف الخاص على العام اشتغال ذلك الخاص على لهط البيان والنسبة ما عطف على العطف المذكور (قوله ونسبها على فصلة نعمه البيان) أي على مربيها وشرفها لأن البيان هو المطلق المصحح كما قال الشارح والاسان لا يتصور أي عظم مآثره إلا به وجه النسبة أن ذكر الخاص بعد العام يؤي إلى أن الخاص تابع في الشرف والشكال مسلما بحيث صار كما ليس من أفراد العام لأن العطف يقتضي معرفة المعطوف بالمعطوف عليه والمعارضة تحصل ولو عظم على طريقة قوله .

فان تفق الانعام وأنت منهم * فان المسك بعض دم الغزال

والخاص أن العطف يشير إلى أن ذلك المعطوف لهظمه أمر آخر مما لم يعطف عليه وأنه أي إفرده بالذكر ولم يكتب بسخوله تحت العام لهظمه فكأنه أمر آخر غيره (قوله بيان لقوله مالم تعلم) أي بيان لما من قوله مالم تعلم لكي لا كانت الصلة والموصول كالشيء الواحد صبح مقالة (قوله مالم تعلم) أي في زمن السابق على التعليم وتعليم ذلك الشأن الذي كان غير معلوم بحسب علم ضروري في أبنا آدم بجميع الاسماء والسميات من كل بقعة واعترض بأنه لا حاجة بذكر قوله مالم تعلم للاستعانة به بقوله علم لأن التعليم لا يتعلق إلا بعلم المعلوم غير تعلم لآدم للتعميم بذكر المأزوم علم اللازم وأجيب بأن غير المعلوم منه ما هو صعب الأخذ لا يقال بقوتنا واجتهادنا ومنه ما هو سهل الأخذ بحيث يقال بقوتنا واجتهادنا بحسب العرف واللازم للتعليم الثاني دون الأول والمراد هنا في كلام النصف الأول بقوله مالم تعلم أي قوى أو جهادنا أو لو حذف قوله مالم تعلم تنوهم أن ذلك العلم أمر سهل لأحد من الأجداد والقوى البشرية وحيثما لا تنصريح بقوله مالم تعلم لدفع ذلك التوهم وهذا الذي ذكره الشارح مأخوذ من قوله تعالى وعلمت منه فمكن تعلم وقد يقال إن هذا التوهم يدفعه قوله من البيان لأنه لا يقال بالقوة والاحقاد عرفا فلو قال وعلمت من الله في دفع ذلك التوهم فعمل الاحسن أن يقال إنما أتى بقوله

قدم رعاية للسمع والبيان المنطق التصحيح العرب عما في الصميم

الى كمال التعمية حيث عصبنا لساننا أهلا لعله سهوله والبيان هو المنطق التصحيح العرب عما في الصميم كما تقدم وفيه الاشارة الى أن هذا العلم المقصود بما يتعلق بالبيان وهو رعاية الاستبصار ثم أشار الى أن يكون كغيره من رهاق وعطف علم على نعم من عطف لاحصاء على الاعم ان كانت ماصدريه ومن عطف الخاص على العام ان كانت موصولة فانها الموصولة عادة وكلاهما خارج عن الاصل والغالب الاستدعاء الاول عطف الشيء على ما يستدعيه الثاني عطف بعض الشيء عليه أو أحد أفراد الكلية عليها الاستدعاء أيضا لعطف الشيء على نفسه غير أن كلاهما يلحق مستحسن كما سنأتي ان شاء الله تعالى وليتنبه لدقيقة وهي أن الأصوى يؤول ما يراد من ذلك حيث صدر عن ارادة ماعدا الخاص بالعلم فرارا من التأكيد حتى ذهب بعضهم الى التبرام ذلك وجمعهم من الخصائص ماها فحسن لانهم من التأكيديين عطف عليه لما فيه من اسلاعه ولا سيما في انعامات الخطايات ثم يحافظ على ادخال نعمة نعم الناس في قوله ما ثم تنحصر رعاية الاستبصار بدكر ما يباب المقصود كقوله

نشرى فقد أنجز الاقبال ما وعدنا به بل قد يقال انها فقط هي الرادة وتكون من العلم الرادة الخصوص " ذكره ويكون الاول على جهة المخرج كقولك أعجبت علم يدوفقه والبيان ينطق على ما لا يطيل بدكره والرادع منها العصاة وهذه العلوم التي سنأتي في هذا المختصر فان ثلاثة تسمى علم ليس وقوله مالم نعلم هو في غير متصرف بالخالص به انما هو علم العلم على انموذج حدل هذا الكلام وهو كقوله تعالى علم الانسان مالم يعلم هو دل من يمكن نعلم كقوله تعالى وعلمت من يمكن نعلم سكان أوصح في هذا الموضع لا دلالة كان عندنا لا قطع وقد نص السجدة على أن لم تحور به حال بعضا من العلم هذا خط الدعوى ولاصولي يحمل ذلك محار من بحار التحصيل وما يدور في آخر باب الفصل ولوم من كلامه لا يبين واس الحاشية توهم أن ذلك حقيقة لا تمويل عليه لما قررنا ثم وقد عجبنا من ابن مالك وابيه حين مثلا ذلك بقوله

وكننت اذ كنت إلى وحدكا * * * كنيء ما يلحق قد كذا

من كون الشيء لم يكن قد بقي موصوف عرص عليها شيئا أو حيان وقد عرفت من أن ذلك ومن شحنا في حيان في علمها لا يطاع في لم بقوله يدعي هل في في الانسان حين من الدهر يمكن شكا مدكور ان الحان ههنا في الحق التقدير لم يكن فيه شكا مدكور اولم يقطع ذلك أصلا كقولك لم يقم زيد تمس والتحقيق أن الشيء الذي نكلم في معطاة هو في الحديث المحكوم بهه وإذا كان مقيدا بطرف فاصلا استغرق الذي الظرف كقولك لم يقم زيد أمس فهذا في متصل ولو قلت لم يقم زيد أمس تر بد أن لم يقم يكرهه ان كان ذلك مجازا وأما القيام فيها فأمس فلا تعرض في اللفظ اليه في في ثلاث بخلاف الشيء الذي لا يتقيد بطرف فانه يسفرق الاوقات الى لاية لها الا من الطاق والمحب من شيعنا أكثر فانه اعرض على أن ذلك في مثال لا وفي مرض به عليه هذا المعنى فان وقت هذا استدلت على عدم اتصال الشيء بقوله علم لان أحدهما أثبت ما به الآخر فبالا علم قد يسرع في اقتضائه لحصول العلم فان العلم اختلعا في أن علمه يستدعي مطالعة أولا ويشهد لاول قوله تعالى من هدائه فهو المهدى فاحرص كل من هداه به مهتد وما قوله تعالى وما يؤود فهداهم وهم وليس مهلا الهدي في تلك الآية هي الدعوة الى ايل فاستحووا المعنى على المهدى وقد يشهد لوجود الفعل دون مطالعة قوله تعالى وما ترسل بالآيات الا تخويفا وقوله ويخوفهم ثمير يدهم الاطبع " كبيرا لان الخويف حصل ولم يحصر لكفار خوف دفع بصرفهم الى الايمان فانه لا طواع لا يجوز ان يراد بالآية

بأنه تعالى نقلنا من ظلمة الجهول الى نور العلم وفيه بحث لان هذه الفائدة مستفادة من التعليم بلا شبهة ثم ان قوله مالم نعلم مالم مدحول ثان لعلم ولاول محووف أي علمنا ان بيس علم من أفعال القلوب حتى لا يحور الاقتصار على أحد مفعولي وكيف وقد وقع لاقتصار عليه في قوله تعالى لا علم لنا الا ما علمنا (قوله قدم رعاية للسمع) ظاهره أن رعاية السمع لا تأتي الا بتقديم ذلك البيان مع أنه يمكن مراعاة السمع دون تقديم له فان يقال وما علم من البيان علم واجب بأن مراد الشارح قدم ذلك على ما بين فقط بعد ذكر العامل في مرتبته ولا شك أن الرعاية المذكورة لا تحصل مع ذكر الدامل في مرتبته الا بذلك التقديم وأما ما أجاب به العلامة القاسمي من انه يلزم من تأخير علم تقديم معمول الصلة عليها لان علم معطوف على نعم الذي هو صفة وما لم نعلم مفعوله وذلك لا يحور مردود لان المصوغ تقديم معمول الصلة على الموصول نحو جاء هذا الذي صرت وأما تقديمه على الصلة وحده فهو جاء الذي زيد صرت فلم يعمه أحد (قوله المنطق)

أي المنطق وهو التصحيح على الظاهر الذي لا يلبس نصه على كافي الحان الطيور وليس المراد بتصحيح الخاص من الكسكة لان المراد بالبيان هنا ما يتميز به نوع الانسان ولا يكون مصيحا للمعنى المذكور (قوله العرب عما في الصميم) أي اظهره

بدلالة وضعية امامن الله او من اهل اللغة على ما بين في موضعه (قوله والصلاة والسلام الخ) الظاهر أن هذه الجملة الثابتة لان المقصود منها الدعاء صلى الله عليه وسلم ويدل لذلك ما ورد كيف صلى عليك فقل قولوا اللهم صل الخ فهذا دليل على أن المراد منها الدعاء فهو من قبيل عطف الانشاء على الانشاء أعني جملة الصلاة أما على أن جملة الحمد خبرية فالاول للاستئناف وقول المعنى واو الاستئناف هي الداحضة على مصارع مرفوع يظهر جرمه ونصبه أعني أوله عطف و يقدر القول أي وأقول الصلاة الخ وأما احتجنا لذلك لتلازم عطف الانشاء على الخبر نعم على ما قاله بعضهم وإن كان بعيدا أن جملة الصلاة يصح أن تكون خبرية لان المقصود بها تعظيمه صلى الله عليه وسلم لان الاحتمار بأن الله صلى الله عليه تعظيم له يكون العطف من قبيل عطف (٤٣) الخبرية على مثلها وأما كان جعل جملة الصلاة

خبرية بعيدا لأنه يقتضي أنه ليس المقصد منها الدعاء بل التعظيم وليس كذلك كما يدل له الحديث السابق ثم إن المقصود بالصلاة عليه طلب رحمة لم تكن حاصلة فانه مأمون وقت الا ويحمل له فيه نوع من الرحمة لم يحصل له قبل فلا يقال الرحمة حاصلة فطلبها طلب لما هو حاصل (قوله على سيدنا محمد) يتنازع كل من الصلاة والسلام ماء على حوار التنازع بين العوامل الحوامد وأما ان قلنا انه لا يكون الا في المشتقات كان متعلقا بواحد وحده من أحدهما لدلالة الآخر أو يقدر الخبر منثنى ولا حذف والسيد هو من ساد في قومه وكان كاملا فيهم أو الذي يلجأ اليه في المهمات (قوله خير من نطق) أما احتار خير من نطق على سائر المعاني الداحضة له عيبه السلام ليناسب ما ذكر في جانب

(والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وأفضل من أوتي الحكمة) هي علم الشرائع على النعمة الثانية بالدعاء لمن ظهرت على يديه لان المدلل لا يستقيم على يد كل أحد اذ لا يعجز في كل فرد حتى يكون بحيث يكون خصوصية ملازمة بها بقل منه ولا يكون له خصوصية حتى يعلم أنه حصصه مظهره من عند حق الكل ولا يظهر ذلك الا ظهورا لرساله المدلول عليها بالمعجرات انتمضة للشرائع الجامعة للعدل وقوانينه فأومأ الى ما ذكر بالدعاء لصاحب المعجرات كإدراكه حال (والصلاة) وهي من الله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم ربه شرع وترفع ومن الحق طلب ذلك (والسلام) وهو الامان من كل خوف والسلامة من كل دى أو كلام السجدة والتسليم (على سيدنا محمد) أى ما يحتشون بالمهمات وفي دفع الحاجات (محمد) اسمه صلى الله عليه وسلم لدلاله على كثرة محامده (خير من نطق بالصواب) أى أعني من تكلم بالصواب وهو صوابا لا بهصل لله عليه وسلم لا يطق عن الهوى وهو بيت الحمد ثم عطف عليه قوله (وأفضل من أوتي) أى أعطى (الحكمة) وهي حقائق العلوم والادراك الدالة

السكرنة وعلى الاول يكون الدعاء في قولك أخرجني من حرجي للعقيد في الرسالة لا في الرمان ولا يصح أخرجني من حرجي لا حارجا وعلى الثاني يكون الدعاء للعقيد في الرمان وتكون حرجته فخرج حرجه حقيقة ورأيت خطأ الوالد ما صبه لعله مما علم ولا يقا كبره ما اكسر والفرق بين العلم في القلب من الله يتوقف على أمور من العلم ومن العلم فكان عنته موضوعا للحرج الذي من العلم فقط لعدم إمكان فعل من الخلق يحصل له العلم ولا بد لحلال السكر فان أثره لا واسطه به وبين الاستكسار اه وقد سطت القول في هذه المسئلة في شرح محصر ان الحاح ومن المريب أن لم استعمات لاسي المنقطع والتصل استعملوا وحدها وقد استعملت ذلك من قوله تعالى وعندهم ما لم يعلموا أنهم ولا تأؤ كم في العلم عنهم مسقط وعن آياتهم منهل والهداية حيث في ذكر المعقول وهو قوله تعالى ما لم تعلموا وإن كان الانسان لا يعلم لا علم ثم التصريح بحالة عقل التي استقلوا عنها ما أوضح في الامتنان خلافا للسبيل ادرى أن عمومهم يدور ولا عمرو من عطف الحمل ولا من مالك حيث ادعى في نحو ما كن أنت ورجلك الخية اه من عطف الحمل فظهر أن يكون التفسير بها ولم يعلم تأؤ كم والذي ذهب اليه مسويه وغيره أن العمل الاول هو الدامل وإن لم يصلح معصوا وسكن لما شره تأؤ كم ورجلك كما تقول تقوم هدي دور يدوان كان ريد لا يصح لشره تقوم فانه من عطف المردات كما صرح به في الحاح وغيره وأما نصريح السبيل في قوله تعالى لا تحده سنة ولا يوم انه من عطف الحمل فليس ذلك لاختلاف التعاطين بالتد كبر والتأنيب بل لتكرار لا كما هو معروفي في الاول (١) في هذه أن يكون موصولة لاقتضاء المقام ذلك ص (والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وأفضل من أوتي الحكمة)

الحمد من النعرص نعمة البيان واحترام التمر بالطوق على السعر بالتكلم لانه ليس أفضل من تكلم بالصواب على الاملاق لصدقه بالمولى سبحانه ونماى فيحتاج الى أن يقال انه عام خص من العصى وهو الله فعبارة قاصرة على الحوادث من أول الامر وهو النطق وفي كلامه تلح على قوله تعالى وما يطق عن الهوى والصواب ضد الخطأ (قوله هي) أى الحكمة علم الشرائع لم يأت بأى التفسيرية بدل هي قيل ليعيد أن ما ذكر معنى الحكمة لا يعيد كونهما الواقعة في الفن وفيه أن الانبان بأى لا يقتضى كون ما ذكر معنى الواقعة في المعنى بخصوصها فليس الا حسن أن يقال حكمة الاتيان هي دون أى فائدة أن الحكمة مقصورة على ما ذكره لا على غيره من المعاني التي ذكرها فالحكمة من الادراك والعم بالنهي على ما يحق مع العمل به فيكون في كلامه إشارة الى ان هذا المعنى هو الرضى من بين معانيها وأما

كان الايمان به مفيدا لذلك لان الجملة حينئذ معرفة الطرفين وهي تقدير الحصر (قوله وكل كلام وافق الحق) للراد بالحق النسبة الواقعية أي كل كلام وافقت سنته واقعية الواقع وبعض الامور أصله حقيق وعطف قوله وكل كلام على ما قبله من عطف العام على الخاص لان قولك الواحد صعب الاثنين كلام وافق الحق وليس بشرعة (قوله لان هذا الفعل الخ) هذا في الحقيقة علة لخدوف وتقدير الكلام ولم يذكر فاعل الايتاء وهو الله لتعبيه وظهوره لان هذا الفعل لا يصلح الا لله وادان كان كذلك فلا يحتاج لاص عليه قيل ان الانسب ان يكون المراد عن لفظ ما صواب الايتاء عليهم الصلاة والسلام (٤٤) وعن أوتى الحكمة وفعل الخطاب ارسل عليهم الصلاة والسلام فان السبي

هو الانسان المبعوث الى الخلق عموما أو خصوصا بملاحظة معنى لاساء عن الله وحكامه والرسول هو الانسان المبعوث للاحظة ارسل الله اليهم مؤيدا للمعجزة ومعه كتاب مشتمل على الحكمة وهذا مسمى على اتحاد النبي والرسول دنا وان احتلفا اعتسارا على اشتراط الكتاب مع الرسول ووقف فيه ان عدد الرسل يريد على عدد الكتب وقامر (قوله وفصل الخطاب) يحتمل انه عطف على أوتى الحكمة بـ على أن فصل من ماض على وزن صرف والخطاب معوله فيكون جملة هامة ويحتمل العطف على الحكمة عطف مفرد على مفرد سواء على أن فصل مصدر وهو الذي انتهى عليه الشارح وحاصل ما نذر اليه الشارح قوله أي الخطاب انه اصول أو الفاعل أن اضافة فصل للخطاب من اضافة الصفة

وكل كلام وافق الحق وورث فاعل الايتاء لان هذا الفعل لا يصلح الا لله تعالى (وفصل الخطاب) أي الخطاب المفصول بين الذي يتسم به يعاتب به ولا يتسم عليه

على تلك الحقائق ويطبق كثيرا على علم التشرائع ومذكر فاعل الايتاء لتعبيه للعلم بالله ليس الا الله تعالى (وفصل الخطاب) أي وفصل من أوتى فصل الخطاب وهو الخطب الفاضل بين الحق والباطل والخطاب المفصول أي التبيين الذي يفهمه سامعه ويعرف مواقع الذكر والخدم والتفريق والتأخير منه وغير ذلك فالعصم فعل بمعنى مفعول ومعنى فاعل وفي ذكر الحكمة الدالة على علم التشرائع وذكر فصل الخطاب الدل على الكلام لقول الذي لا مقال فيه ولا عيب ولا رد لأحد اشارة الى ما يتحقق به ذلك وهو معجرات المنفعة لارساله لتتميمه لقرائن العدل الذي هو أحد المعنيين لمحمود عنهما وفي تعدي الدعاء للرسول الموصوف بعد ذكر على وصفه المذكور اشارة الى أن من حملة ما استحق به الدعاء فهو رتبة الله على يده لان اطلاق الحكم بما يناسب شعر عليه فيصم الشكر لتلك النعمة كما جاء في آياتهم صلى

وفصل الخطاب) ش الصلاة من الله رزقه وطعاما بطون ذكره قد أوعى الكلام عليها في شرح المختصر والصلاة هذه امام الله فتكون بمعنى الرحمة أو من العبد فسكون معصاتها صلاة العبد على النبي صلى الله عليه وسلم وهي قوله اللهم صل عليه وهي على التفسيرين اشارة وكذلك الحمد وقوله سيدنا فيه استعمال السيد في عمر الله سبحانه وتعالى وفدروى نحوه عن ابن مسعود وان عمر رضي الله عنهم ويشهد له قوله صلى الله عليه وسلم يا سيد ولد آدم ولا فخر ان ايها سيد قوموا الى سيدكم وقوله تعالى وسيدا وحورا وقوله تعالى ولتاسد لها لدى الباب وفي المسئلة ثلاثة أقوال حكاه ان المير في اصبى أحدها ان السيد طلق عن الله وعلى غيره والثاني انه لا نطق عن الله تعالى وعراء مالك والثالث انه لا يطاق الاعنى الله يدل ما روى انه صلى الله عليه وسلم قبله يا سيدنا فصل ١٤ السيد الله ولا أدري كيف عرف هذا القدر عما تقدم من الآيات والسنة ونقل في الادكار عن النحاس انه حور اطلاقه على غير الله تعالى الا أن يكون دالفا واللام قال النووي ولا صهر حوار بالالف واللام لمير الله تعالى وقوله خبر من نطق ماش على مذهب أهل الحق من تفصيله صلى الله عليه وسلم على الملائكة وما كان النطق من خواص الالقاء التي تراه الباري عز وجل عنها تم عموم هذا الكلام وأخرجت من الموصولة قوله تعالى هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق وأبصا فهو نطق محذرى به والحكمة علم التشرائع وفصل الخطاب الكلام الذي هو فصل عن مفصول بعضه من بعض أو بمعنى فاصل لانه فاصل بين الخطب والصواب ومعه نصيح لاشارة الى أن فصل الخطاب هو المقصود

للموصوف وأن المصدر بمعنى اسم الفاعل أو سم له ممول على مرفق محرر ارسل وعلاقته الخيرية والتعلق الخاص من ولك أن تجعل الفصل باقيا على مصدر يتهو يعتبر التجوز في اضافته الى الخطب على حد مجرد قطيعة وأخلاق نيب فاصله خطاب فصل نحو رجب عدل ونحوها هي اقبال وادار وهذا أوفق عما عيه تمة للماني حيث رجحوا التحور العقلي على التجوز الاعرائي بخذف المضاف وعنى المحار المعنوي وذلك لتضمن المحار العقلي من اللبالة اللبلة ما لا يضمنه المحار المعنوي ولا الجوار الاعرائي (قوله أي الخطاب الموصول) الراد بالخطاب الكلام المخاطب به وقوله التبيين تفسير للمفصول وقوله الذي يتسم به تفسير للبين أي يحده سا طاهرا ويعلمه كذلك من يخاطب به وقوله ولا يتسم عليه تعبير لقوله يتسم به فظهر لك أن التبيين هنا بمعنى العلم والفهم ولهذا عدى نفسه وأما الذي بمعنى الظهور فهو لازم واعلم أن الراد بفصل الخطاب هما اما الكسب المرفعة على الرسل وما يعينها ويعم سبهم القولية واعترض بأن فصل الخطاب

بهذا المعنى كيف يتناول القرآن وفيه من التشابهات ما لا يفتن بها وتلتبس عليه فالت مراد بكون الخطاب بحده يثاب ولا يلتبس عليه أنه لاصعوبة في فهمه ومن حيث ما يتخلل بالبلاغة بحيث يعرف الخطاب مواضع الحدف والاصحار والفصل والوصل وغير ذلك من الاوصاف الموحدة للبلاغة أو يحاج بأن كلام الشارع منى على مذهب للآخرين من أن الراسخين في العلم يعلمون تناوب التشابهات وهم المخاطبون به لأن الخطاب بوجه الكلام نحو التمر فلا يفهم الخطاب الذي يحاج أن يفهم ما حوسب به وهم يتسوسها ولا تلتبس عليهم أو يحاج بأن الخطاب هو الرسول عليه الصلاة والسلام وهو يشبهها أو بعد أن إتياءه عليه الصلاة والسلام الكلام ليس لا يقتضي أن يكون كل كلام أوتيه كذلك وحيث فلا ترد التشابهات على رأى السلف (قوله أو الخطاب العاقل) أى الكلام المميز بين الحق والباطل وشيع استعمال الحق والباطل في الاعتقادات والخطأ والسواب في الاعمال (قوله وعلى آله) فيه اضافة الآل للصغير وهو حاجر على التحقيق خلافا من قوله من لحن العامة لأن آله اعم اضافة لى شرف والظاهر شرف من الصغير وردش أصغير يعطى حكم مرصحه في الشرف وعدمه وبذلك للحوار قول عبد المطلب وأبصر على آل الصلوات وعائديه اليوم لك

(قوله أصله أهد) أى من قولهم فلان أهل لكدا أى مستحق له ولائش أن ارجل مستحق لآله وآله مستحقون به فأبدل الماء همة فتوالت همران أبدلت المناسبة إنما من قلت ابدال الماء همة مشكل فائدة التصريف الذى هو خوف والى هذا لما هو قول اذ الهمة أثقل من الماء وأجيب بأن هذا التمثيل لم يقصد لانه رأى هو وسيلة للتوصل للتجسيم اطلاق وهو الألف ومقلب الماء أعم من أول الأمر لانه غير معهود في محل آخر حتى يفاس هذا عليه خلاف فلها همة فاقصد به كإى أراق أصله هراق (قوله يدين أهيل) أى بدليل يصيره على أهين والتصغير يراد الاشياء الى صولة واعترض أن في الاستدلال بتصغير دور وذلك لأن الصغر فرع المكبر وحيث فاهين متوقف على آل فاذا استدل بأهل على أن أصبه أهل (٥٥) كان آل متوقفا على أهين وهذا دور متوقف

كل واحد على الآخر وأجيب بأن أخيه صفة لأن يوفى المكبر على المصغر من حيث العلم بأصالة اخروى وتوقف الصغر على المكبر من حيث الوجود واعتراض أيضا بأن أهيل يمكن أن يكون تصغيرا

أو خطاب العاقل بين الحق والباطل (وعلى آله) نصه أهل بدليل أهيل خص استعماله في الانشراح وأوى الخطر (الأظهار)

عنى من هم الصبون للشارع في سبغ الشرائع وتعليمها فقال (وعلى آله) أى أهيه وهم المؤمنون من بنى هاشم وأهل آل أهل أبدلت الماء همة ثم أبدلت أه بدليل قوهم في التصغير أهيل وآل لا يضاف إلا لما فيه شرف وخطر فلا يضاف آل الحدود وآل حار (الأظهار) أى الظاهر من منوصم من هذا العلم وقيل هو قولنا بعد ذلك نوبك لذكرها بعد ذلك من (وعلى آله الأظهار)

لأنه لا لآل وحيث فلا يصح لانه لا راجع تصغيره بأن آل هذا مكبر ولا يندى من مصغر ويرسمع لا أهين دور أى من يكون أصله أول ولا أهين حتى يكون حار أهيل لا يندى حتى يكون أصله أى من قد عني أن أهيل تصغير له وهذا لا يمنع من كونه تصغيرا لأهيه أيضا يمكن مد كره ذلك "أه" من أهيه لسمع أو يرفه يرفى يقول عن الكتب سمعت أربابا فصحا يقول أهل وأهين وآل وأويل فالأولى في الجواب أن أهيل وآل كان يحمل به تصغير لأهله لكن أهيه تصغير له وهو قد عني أن أهيه لآل أيضا لأن قلت أن الآل يختص بأوى الخطر والشرف والتصغير على أهين بدى ذلك دلالة التصغير على التجفد فبمعنى قول الشارع خص استعماله مع أنه لا يدخل لآلى من له شرف والتصغير ائتمعت في مصاف الذى هو الآل وسنذكر في اصاب الله كاشرى فلا يلقى لأعبار كل منهما في غير ما اعتد به الآخر سمعنا كلاما من التصغير والشرف مصير في مصاف السكون وفى سرى من المصاف اليه أى المصاف والى السابق لأن التصغير باعتبار لاساق الشرف باعتبار آخر فاحصاه أوى الشرف ويومى مصير بوجوه والتحقيق من بعض الوجوه وأما الجواب من تصغيره محو أن يكون للتصغير فلامع من اختصاصه بالانشراح وهو أهين فيه بأن تصغير التعظيم فرع عن تصغير التعجير كما صرحوا به (قوله خص استعماله في لاشرف الخ) يريد الشارع أن آل موقع فيه بحسب الاستعمال تخصيصا وان كان عاما باعتبار أصبه وهو أهين الأول أنه لا يضاف بغير العقلاء فلا يقال آل الاسلام ولا آل مصر وأمثالها ويقال أهل الاسلام وأهل مصر والثنى أنه لا يضاف للعدل إلا إذا كان له شرف وخطر فلا يقال آل الحرار ويقال أهين فى والسبب في ذلك اهم لما تركوا في الآل التعجير اللغظي تغيير لفظه اركسوا التحصيص الأول قصدا لعلامه بين اللفظ والمعنى ولا كانت الماء حرا فاقبلا يكون من أقصى الخلق نظرق الى الكرامة سبب قلبها الى الألف الذى هو حرف حقيق بقص قوى فارتكسوا التحصيص الثانى في جبر الهدا النقص (قوله في لاشرف) في العاموس الشرف محركات المعنى واللكان العالى والمحبول لا يكون إلا بالآباء أو عود الحسب اه اذا علمت هذا فقول الشارع وأولى الخطر أى به لدفع توهم تخصيص الانشراح بشرف الآباء أو عود الحسب أفاده عبد الحكم وقوله الخطر يمنع الحاد المعجمة والطاء المهملة معاه المظم أى سوء كان في المرادين والدنيا كآل إلى أو الدنيا فقط كآل فرعون

(قوله جمع طاهر) في القاموس الطهر بالمضم تقيض النجاسة كالطهارة وطهر كتنصر وكرم فهو طاهر وظهور والجمع أظهار
وطهاري وظهر إذا علت هذا علم أن ما ذكره الشارح هنا أن أظهار جمع لظاهر لا يخالف ما قاله في شرح الكشاف من أنه جمع لظهر
تكسر الهاء كسمر وأما لما علت أن المفرد من هذه الثلاثة ثلاثة أعطاء كل واحد منها يجمع على هذه الجموع الثلاثة فيكون أظهار جمعاً
لظاهر لا يقال أنه جمع لظهر نعم ما نقله في شرح الكشاف عن الجوهرى من أن جمع فاعل على أفعال لم يثبت لا يسام كما عرفت من كلام
القاموس وما قاله العلامة الفري من الخواص عن التحالف بين كلامي الشارح هنا وفي شرح الكشاف من أنه قد يقال مراد الشارح هنا
أن الأظهار جمع لظاهر بحسب معنى ولا جماعة بين كلاميه لاحاحه اليه وتجانسه القياس بصاحب واختلاف هذا محصل ما قاله العلامة
عبد الحكيم (قوله وصحاحه لا خيار) أي المختارين والصحابة في الأصل مصدر يقال صحه صححة وصحاحته يطلع على أصحاب خبر الأمام
وسكنها أحص من الأصحاب لا يخالطة استعمالها في أصحاب الرسول صارت كالعلم لهم ولهذا سبب الصحابي إليها اختلاف الأصحاب في صدق
أي أصحاب كانوا ثم اختلف جمهور أهل الحديث أن الصحابي كل من رأى الرسول عليه الصلاة والسلام وقيل صدقات صحبته وقيل
وروى عنه والظاهر أن مرادنا من هذا كل مسلم عمر صحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولو سعة وكان صحبه عنه الصلاة والسلام عدد
وكانه مائة ألف وأربعمائة عشر كما ذكره أهل الكلام أهل (٤٦) رواية عنه وفي قول الأصحاب الأظهار الجمع لقوله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا

عنكم الرجس أهل البيت
وإظهاركم تطهيرا كما أن
في قوله الأحيار التلميح
لقوله تعالى كنتم خير أمة
أخرجت للناس ساء على
الخطاب طلب مشامه
ولقوله عليه السلام
والألام حركتم في وور
نسي عن قلباء من التلميح
للأبي والحديث وجه
تخصيص الآن بالوصف
بالأظهار وتخصيص الأفعال
بالوصف بالأحيار (قوله
جمع خبر مذهبك) أراد
بهذا أن الأحيار صفة
مشبهة واحدناها خبر
للتشديد لا بالنحو

جمع ظاهر كذا وصححه (وصحاحه الأخبار) جمع خبر بفتح خاء (أخباره)
 انشده وهو جمع صاهر على عريفاس وقوله تعالى اعمار الله ليذهب عنكم
 من البهائم والظهوركم ظاهرة (و) على (صحاحه) اسم جمع صاحب (الأخبار) أى الخبر
 وهو جمع خبر بفتح خاء لا خبر لى هو اسم النقص لانه لا يلى ولا يجمع و' راد بـ صاحب
 الصحاح وهو كل من لغة وآمن به صلى الله عليه وسلم وقوله تعالى كسم خبر مة أخرجه
 الناس وقد سعى في شرب البهائم الآسب ووجه النقص الآسب بوصف بالظهور والصحاح بوصف
 بالأخبار (أخباره) أى مهما يكن من شئ بعد الحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فكذلك الخ
 (صحاحه الأخبار) س آ ل النبي صلى الله عليه وسلم هم دودهم و - ونظف وقل جميع الأسماء وقل
 أولاد فحة رضى الله عنها وكان الأحسن اصافها إلى صاهر لأن الصلاة على الآل رويها من طرق
 كثيرة ليس فيها الاضافة إلى مصمر ولأن الكسائي والحياتي وروى معها اضافة الآل إلى مصمر
 سكن برد عليهم قوله وانصر على آل الصلاة * بوعائده اليوم آلا
 وقوله لأظهر جمع صاهر د كراه من سيده وهو بدر كجاهل وأخبر وابتدأ الظاهره من الأدناس
 والنقص والصحاح ذ' كتره فيجوز كراه على مة وهم كل من رآه إلى صلى الله عليه
 وسلم مسما وقل عدد ذلك بما يطورد كراه والأخبار جمع خبر كميت وأموال من الآسب والصحاح بعموم
 وخصوص من وجه لأن الناصبي الذي هو من بني هاشم وبني النطلب من آل وبنس من الصحاحه
 وسلمان الفارسي مثلاً لا يمكن ذلك حسن عطفهم عليهم من (أخباره) ش هي كلمة فصحة وقل بها فصل

في القديس من أن الحجة في الجمال وبسم وتشد في الدين والصلاح كذا قال عبد الحكيم ومحمداً أن
غيراً إذا كان صفة مشبهة - سواء كان متبوعاً أو مخففاً يجمع على أحيار لكن الشرح بما قد تشدد به ما استلزمه من قول القاري
في تشديد احترام عن خبر أن قصور عن خبر أو فعل تفصيل فانه لا يجمع ولا يؤثركونه في التفسير أو فعل من وقول من
لا ينصرف فيه - كونه مشابهاً لمطوعاً لا فعل التعجب غير المنصرف فيه كما قرر في السهو وهذا لا يبي أن خبراً الواقع صفة مشبهة
إذا كان مخففاً يجمع على أحيار كما تشدد وعبر هذا فيقال قول النارج جمع خبر ما تشدد أي في الحال وفي الأصل فادع ما يقال أن
ظاهر كلام الشرح يقتضي أن خبراً المخفف الواقع صفة مشبهة لا يجمع على أحيار وبس كذلك (قوله أما بعد) ثم ما لم يصر شي
لفصل ما بعده عما قبلها مع التأكيدها ووجه افتدائها للتوكيد أنك إذا أردت الإخبار بقيام زيد قلت زيد قائم وإذا أردت التأكيد ذلك
وأنت قائم ولا محالة قلت أما زيد قائم أي مهما يكن من شيء زيد قائم فقد علقته بقيام زيد على وجود شيء في الدين وذلك محقق والعلو على
المحقق محقق فإن قلت أن مصدور الحراء وهو كون علم الالاعة وبواسعها موصوفاً بالأوصاف الآتية محقق لا إشكال فيه ولا شك فيه
والكيد يكون لدفع الأكار أو الشك فتبكي في محبة التأكيده الأكار التمدد على الادعاء على أن التأكيده يكون مجرد الاعتناء
بالحكم وتقريره في النفوس كما سيأتي إن شاء الله

(قوله هو) أي لفظ بعدهما وإنما قيدنا بهما لأجل قوله المبدية والافلظ بعد في حد ذاته فديكون معرما (قوله من الظروف) أي الرمانية نظرا للطلق والاسمية باعتبار الرقم لكن في الثاني بعد وقوله للبدية أي على الصم (قوله انقطاع الخ) هذا إشارة لعله الساء والمراد لانقطاعها لفظا لاسمي والافلظ لانقطاع لا يتبع الساء لان الانقطاع قد يتوابع الاعراب وحاصله انه لما حذف المضاف اليه وبقي مبدية وهو الساء الحزبية وأدى ذلك المعنى بانصاف وهو الطرف صار متساويا للحرف في المعنى فذلك شئ (قوله أي بعد الحمد الخ) أراد بالحمد هنا وفيما يأتي الساء فتدخل السمة فيها من حملة الساء وقد أتى بها المصنف (قوله ليسها عن الفعل) عنة لكونها عاملة في الظرف أي أن عملها ليس من ذاتها بل ليسها عن الفعل وهو يكن الذي هو فعل الشرط وفي هذا إشارة إلى أن العامل في الظرف حقيقة الفعل وإنما هو طريق للعروض وذلك لأن الظرف من مملعات الشرط الذي مات عنه أما فتكون اسمه عنه معنى وعملا (قوله والاصل الخ) هذا في قوة العنة لما فيه أي لأن أصل التركيب الذي مات عنه فيه أماءات الفعل منها الخ وأنه مستأثر بحواب عن سؤال مقدر تقديره أي الفعل الذي مات عنه فأنتم ان الراد بالاصل ماحق الكلام أن يكون عليه وبس المراد أن الكلام كان مطولا ثم اختصر واعتبر أن أنه لا دلالة على هذا الاصل لان انباء ما عني فخصي شرطاً لا خصوصاً ومما وحب بأن غير منها لما كان خاصاً شئ لأن من لمن بعد وما لغيره ومتى للزمان وبني المكان والوجودها التعميم واما ومهما علم الا أن الماس لمقم التوكيد مهما فهذا احتثرت لا يقال ان ين أنباء عامة قلت نعم اذا بها للثب فلا ماسب اقام ثم ان مقتضى هذا الاصل الذي ذكره أن الظرف المتوسط بين أما والفاء من متعلقات الشرط المحذوف وما بعد الفاء حملة مسدده وشرح ذلك قوله حذفت والمعن فيه ما لمات عنها عن الفعل وهو قول بعضهم وقيل ان الواسطة بين أما والفاء من متعلقات

(٤٧)

وقد من ذلك الواسطة عية
سكون كالموص عن فعل
الشرط للترجم حذفه بعد
أما لجره على طريقة
واحدة وعليه مشي الخارج
في الطول في متعلقات
الفعل وقيل ان كانت
الواسطة عما يصح عملها
بعد الفاء فيها بأن كانت
ظرفاً فهي من متعلقات

عوم الظروف السمية انقطاعه عن الاضافة أي بعد الحمد والاصالة والعامل فيه أما ليسها عن الفعل والاصل مهما يكن من شئ بعد الحمد والاصالة ومهما هما مستأثر والاسمية لارمه مستأثر وكن شرط والفاء لارمه مستأثر

فقد ظرف مسمى لفظه عن الاضافة مع بية معنى المصنف اليه والعامل فيه أما الفعل الذي مات عنه فما أوأما بفسها ليسها عن الفعل ولما كانت أم معنى مهما يكن من شئ ومهما هما اسم شرط مستأثر والمتأثر به م الاسم والشرط ملزوم الفاء في بعض الاحيان أرمسها الفائية مقامه اصوق الخطاب الذي وني داود عليه السلام وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكرها في خطبه وكذلك العرب قال سبحانه:

لقد علم الخي المتعاون أني إذا فنت أما بعد أني خطبها

الحراء وان صح عمل ما بعد الفاء فيها فهي من متعلقات الشرط المحذوف والذي عليه المحققون القول الثاني لاهذته تعليق الحواب على تحقيق وهو وجود شئ ما في الدنيا بخلافه على القول الاول فانه يكون معلوما على وجود شئ بمعد يكونه بعد الحمد وسابق الشئ على انطق قرب لتحقيقه في الخارج من التعليق على انقيد وان كان الامر ان النظر في المقام سين (١) ان تحقيق ما علق عليه فيهما (قوله ومهما هما) أي في هذا التقدير الذي قدره الذي هو أصل أماءات قيد ابتدائية مهما هما لانها قد يكون في غير هذا المكان معولا كقولك مهما تعطى من شئ أقبل (قوله والاسمية لارمه مستأثر) اما لم يقل له مع أن انعام مقام اصحاب ثلاثتهم رجوع الصمير الى خصوص هذا المتأثر الذي هو مهما فأشار به إلى أن الاسمية لارمه مستأثر أي مستأثر كان (قوله ويكون شرط) أي من شرط وكان هامة بمعنى بوحظها عليها صمير يعود على مهما وهو الدال على اسميتها ومن شئ بيان لمهام موضع الحال فان قلت لا فائدة لهذا البيان لان مهما عامه فهي نفس الشئ فعية بيان الشئ نفسه ولا فائدة لهذا البيان قلت فائدة التخصيص على عمومها وانها غير خاصة بزمان ولا مكان ولا يبر ذلك فهي ليست واحدة بخصوصه فهذا البيان مقيد لنا كيد العموم ويجوز حين مهما للزمان والشرط وفعل يكن من شئ معنى حمل من رائدة لان الشرط في حكم غير ملو حجب وانما أي زمان بوحظيه شئ (قوله والفاء لارمه له) أي لحوايه وقوله عما أي في أماءات حوال الحواب وذلك فيما اذا كان الحواب لا يصلح لمباشرة الاداءات يحمل شرطا كما لو كان حملة اسمية وطلعية أو فاعلا حامدا أو مفعلي أو مفعول بعد والبيان أو سوف وإنما ادخل في مباشرة الاداة بأن كان ماصيا بغيره مقرون بقدر ومصارعا متفتا أو مفعلا لا يبر من الفاء بل ادراها بها حائر وأما حذفها في حديث والاستدخار بها فبادر وفي قوله

بمن نعم الحساب الله بشكرها في ضروره (١) بيان كذا في الاصل والصواب سين لان تجعل كان شافية كنهه صححه

(قوله فحين تضمنت أمال الخ) المراد بالتضمن القيام والحلول محل للتدأ و فعل الشرط يجعل الابتداء معنى للتدأ وإضافة معنى اليه بيانية ويجعل الشرط معنى فعل الشرط أو في الكلام حذف مصاف أي معنى ما زوم الابتداء وما زوم الشرط وما زومهما هو محمول ويمكن أن عني الابتدأ وفعل الشرط أي فحين قامت أمم مقام التدأ وهو مملأ لرمها الصوق الاسم وحين قامت مقام فعل الشرط وهو يمكن لرمتها الفاء قفي كلام الشارع أنه وبشر مشوش وعاد كرنا من أن المراد بالتضمن القيام والحلول والمراد بالابتداء التدأ وبالشرط الفعل المدفع ما يقال أنه، لو تضمنت ذلك المعنى حقيقة لكاتب اسمها وفلا وهو باطل (قوله لرمتها الفاء) أي لرومها عرفيا أي علنا لا عسويا فلا يباي أنها فدن تحذف قليلا في عبر ضرورة كحديث اما بعد مال أقوام الخ وكثيرا بعد تقدير القول في الخراء كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم أ كفرتم أي فيقال لهم أ كفرتم وعند الضرورة كقول الشاعر:

(قوله ولصوق الاسم) اعترض بأن اللارم المستدا انما هو الاسمية لا لصوق الاسم فكان لو احب أن يكون اللارم لأما الاسمية اللارمة
لها قيامها مقامها لا لصوق الاسم وبهذا بأن لصوق الاسم وإن لم يكن لارما مستدا لأنه أعطيها حكم اللارم وأقيم مقامه لمقتضى
وذلك بأنه ينرم على جعل الاسمية لارما له حروجا عن الحرفية التابعة لها جعل لصوق الاسم أى وقوعه بعدها بلا فصل بدلا عنها ادعالا
يدرك كماله لا يترك كماله والحاصل أن لصوق الاسم قائم مقام لارم المستدا وفي حكمه فهو اسمية حكما وأحب العلامة عبد الحكم بأن
لصوق شئ لشيء أعم من أن يكون باعتبار موهومه وذلك كالصوق الاسم لمستدا أو باعتبار تحقيقه كالصوق لأمافان الملاصق لها فرد من
أفراد الاسم وحيد مستدلا اعتراضا واعترض على روم لصوق الاسم بقوله تعالى فبأن كان من القريب وأحب في الكشف أن التقدير
وأما استوفان كان العج فالاسم ملاصق تقديرا (٤٨) (قوله إقامة اللارم) لى لى هو الفاء والاسمية اعلمية

في مصمت امامه في الاستاء والشرط ارضها القاء واصوق الاسم امة للارم مقدم الخروم وابقاء
لازله الخلة (فلما) هو ظرف

کے

أى لزمتم أيا الفداء إقامة للآدم مقام الزورم في الجنة وأما لا تنزه في الجنة ولم أيا الصوق لاسم إقامة

لأنهم مقام المزوم في الجملة واقفاء لآثره في الجملة وبين ذلك أن العاء وإن قامت مقام الشرط وهو ما قبل الحراء إلا أنها ليست في مقامه حقيقة لأن مقامه حقيقة ما قبل الطرف وهو المحل الذي فيه أما فلما كانت العاء قريبة من ثما فكأنها حدث محل ملزومها فهي حالة محله في الجملة لا في التحقيق وكذا مصوق الاسم لم يرقم في مقام للتدا لأن مقامه حقيقة هو موضع ثما لأنها مات عنه ووقعت في موضعه لكن لما كان الاسم ملاصقا لها فكأن الاسمية حلت محل ملزومها فهي حالة محله في الجملة لا في التحقيق وقوله واقفاء لآثره الخ أثر مجرد مضاف يعم فكأنه قال واقفاء لآثره أي علامته ولولوا رمة في الجملة فآثار للتدا الاسمية والخبر والمحل بينهما فآثاره ثلاثه والاسمية هي الحكمية بمعنى تلك الآثار وقد ثبت آثاره في الجملة من حيث بقاء بعضها وآثار فعل الشرط العاء والجراء والشرط والفاء بعض تلك الآثار فثبت آثاره في الجملة من حيث بقاء بعضها في شيء آخر وهو أن قوله إقامة لا يصح حملها على لارمتها لاختلافهما في العاقل لأن فاعل زمت العاء وفاعل إقامة الواضع وأوجب بأننا نؤول لارمت بأرمت وبهذا انحدا في العاقل وهو الواضع أي ألزم الواضع أمال العاء لأجل إقامته فهو على حد قوله تعالى هو الذي يريكم العرق حوقا وطمعا أي ليحملكم حائنين (قوله هو طرف) أي إذا وقع بعده جملتان والا كانت حرف في كلام نحو سم ريد ولما يفعه التندم أو يحسب الاخوان كل نفس عليها حافظ وما زاد الشارح من طرفيتها أي فيما إذا وليها جملتان هو أحد قواين للنحوين وقال ابن هشام وابن حروف انها حرف شرط لما وقع لوقوع غيره عكس لو فاتها شرط لما يقع لاتعاء غيره واستدل ابن هشام على حرفيتها بقوله تعالى فما قصيبا عليه اللوت الآية وقال لو كانت طرفا لاحتاحت لعامل ولا حائر أن يكون قضينا لاسمها مصافة اليه على جعلها ظرفا والمضاف اليه لا يعمل في المصاف ولا حائر أن يكون دل لأن ما أتت فيه المصافة والصادر له الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله وليس في الكلام ما يعمل فيها غيرها وإذا اتبى العامل انتفت الاسمية ونشت الحرفية إذا لا فائت بغيرهما

وأوجب باختيار كون العامل قضا ونفع كونهما مضافة كذا قال بين لكنه مخالف لكلامهم اد كل من قال نظر فيها قال انها تصاف
 لجهة فعية ماصوية وحوافها لا حسن في الجواب أن يقال أن العامل فيها حواصها وهودل والنظر وفي يتوسع فيها مالا يتوسع في غيرها
 واستدل أن حروف عني حروفها ما لو كان ظرها ما حازلما كرمتي أمس أكرمك اليوم لأنه اذا كان ظرها كان عامه غواب والواقع
 في اليوم لا يكون واقعا أمس وأوجب بأن هذا الشئ مؤول والمعنى لما نلت اليوم أكرمك لي في الامس أكرمك اليوم فهو مثل
 قوله تعالى ان كنت قد علمت فان الشرط لا يكون الامتثالا والمعنى ان امتثالي كنت قلته (قوله عني اد) هذا حسن من
 قول الشارح في الطول انها عني اذا لا في صروف ماصي من زمان و - كذلك بخلاف اذا فاتها يستعمل في الامثلة بها وبين اد أقوى
 وأحسن من قول أي على الفارسي واس عني حين ولد اسديت حنية لانه يرم عليه أن لا يكون لما ظرها عاصا ولا يكون لارمة
 الاضافة لاجده كحين وليس كذلك اد كل من قال طرفية لما هو بحوب اصافها لاجمة بعدها (قوله يستعمل الشرط) أي من
 حيث افادتها للعقيق في الماصي (قوله بله من) أي ولو تعدد ا كما في قوله

قول الله لما سقاؤنا به ونحن بوادي عبد شمس وهاشم

فان سقاؤنا فاعل ومن محدود وعمره هو عني سقط وطوار محدود تقديره قلت بدليل أقول وقوله ثم أمر من شئت نرق اذا نظرت
 اليه والمعنى سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه (قوله ماص لظا) أي في اللفظ كالواقع في ان وفوه أومعي أي وماص في المعنى
 نحو لم يكن رمد فاعنا أكرمك (قوله وعلم توابعها) أي والعلم الذي له معنى توابعها وهي الوجوه الخمسة لا كلام السمع كالخمس
 والتاميم وعمر ذلك وتعالى العلم بذلك او حو من حيث البحث فيه عنها ثم ان الشارح (٤٩) لم يرد تقديره علم ان اصاف هـ مقدر عطفا

على المصنف السابق أعني
 علم البلاغة وان لفظ توابعها
 مرفوع باقامته مقام
 انصاف في الاعراب كما هو
 اشهر او محذور على عو
 سيبويه ابقاءه على اعرابه
 لأن افراد الصم في قوله اد
 به يعرف لا يلائمه بل أراد
 أن توابعها عطف على
 انصاف له الذي أعني

عني اد يستعمل استعمال الشرط بله فعن ماص لظا أومعي (كان علم الاملاء) هو علم
 والبيان (و) علم (توابعها) هو الديق

أكرمك ومعنى كقولك لم عني أهيك تستعمل استعمال الشرط في رط شيء عرجوها وهو
 التحقيق لأن مواد استعمالها في ذلك وفيها حرف ترمد وهو وقع لوقوع غيره عكس ولا سيما
 لم تقع لاسماء غيره وانما في هذا مديس قريب من الآخر وانما اختلف في اعرابها انها فتطلب
 عاملا او حرفا ولا وانما هذا احرازها من لما حسم في هي حرف حرم فانست محلا لهذا الاختلاف
 (كان علم البلاغة وتوابعها)

كان علم البلاغة وتوابعها

(٧ - شروح التحقيق - نور) الاملاء والبر الذي في الاول مسلط عليه ثم انه يرد - كال بان علم البلاغة ان كان
 ارادة ان يعي المعنى كان تفسير الشارح له بقوله هو علم انه في والناس طاهرا الا انه شكل عليه العطف على حرم العلم وعود الصمير
 عليه وهو لا يجوز لانه ليس بمعنى مستقل وان كان المراد به المعنى الاصلي أي العلم الذي به يتعلق بالبلاغة فلا يصح تفسير الشارح لان
 العلم الذي له معنى بالبلاغة يشمل النحو والصرف والاملاء وان صح العطف ونحوه - حيار التي و - راد به البلاغة علم له مادة يعنى
 بالبلاغة بان دون لاحدا - حيث فلا شجر غير المعين المذكورين او بحار الاول ويقال الاعلام الاصافية قد تعامل عجزها حكم كاه
 كما أن صدرها كذلك ولذا معوز عجزها من الصرف في أي هرزة للعلمية والبأس هذا وقال العلامة الخطابي يمكن أن يدعى أن العلم
 هو لفظ البلاغة فقط ثم في العلم وتصيب العلم من اصافه العلم فالحص كعلم النحو وحيث فله علم على العلم لاعنى حرته وعرض عنه
 بأن توابع البلاغة عبارة عن المحسنات النحوية كما مر وهي ايت منه البلاغة عني العلم لتوابع لها بالمعنى المصدرى وهي مطابقة
 الكلام يقتضى الحال وقد محاب بأنه لا مانع من أن يعمد في العبارة استخدام بحيث يقال به ذكر البلاغة أولا عني العلم واعاد عليها
 الصمير عني آخر وهو مطابقة فان العلامة عند الحكم وهذا القول مع ما فيه من التكلف لا يتم ادتمت أن البلاغة علم للذين المعين
 وقول الصمير فيها يأتي وسموها بالبلاغة المراد بالعلمية فيه الاطلاق لا الوضوح في شيء آخر وهو أن السيد في شرح الفتاح نقل عن
 صاحب الكشف أن الديق ليس عما مستغلا بل هو دليل لعلمى البلاغة وكذا الكاكي فلم يده المصنف فيما رآه وحمله مع فني
 البلاغة من أجل العلم ومما لذلك بأن كشف الاسرار عن وجوه الاعجاز بها مع أنه لا مدخل له في الكشف المذكور ولا في معرفة دقائق
 اللغة العربية وأوجب أن الحق مع المصنف في عدله علما اد الديق له موضوع يتميز به عن موضوع علم البلاغة بالحينية العترة في
 موضوعات العلوم وله غاية أيضا حمله علم مستغلا من العلوم الادبية أوجه ولا كان ناسا للمعاني والبيان عما عليه في الحكم

بالأحذية والأدوية وأخرى التعاليل بناء على ذلك (قوله من أصل العلوم) أتى من الإشارة إلى أنه ليس أصل العلوم على الإطلاق بل من الطائفة التي هي من أصل العلوم وهذا لا ينافي أن من تلك الطائفة ما هو أصل من كل علم التوحيد وعلم الشرائع (قوله قدرا) أي مرة ومرة وهو تغيير محول عن الماعل وهو اسم كان أي كان قدر علم اللاعبة وسره من أصل أقدار العلوم ومن أدق أسرارها وقال عند الحكيم أنه تمير من نسبة الأصل إلى العلوم محول عن (٥٠) الفاعل أي وما كان علم اللاعبة من طائفة علوم أصل قدرها من العلوم وكده قوله

(من أصل العلوم قدرا وأدق سره) أي علم اللاعبة وتوابعها لا يحير من العلوم كالأدوية والصرف والدمع (تعرف دقائق العربية وأسرارها) فيكون من أدق العلوم سرا

من أصل العلوم قدرا) أي لما كان العلم الذي يفرق به بين الكلام السليح وغيره وهو يشهد نوعين أحدهم علم المعنى والذي عند الناس أي لما كان هذان العلمان مع العلم الذي تعرف به أحواله المحسوسة للكلام السليح وهو الدواع من أعلى العلوم وأدقها قدرا ولا يحرم من كون هذه العلوم من أصل العلوم كونه أحدهم جمع ودمع كونهما من الطائفة التي هي أصل العلوم فيصح أن يكون من تلك الطائفة ما هو أصل من كل علم التوحيد والشرائع (و) كان من (أدقها) أي العلوم (سره) أي سر هذا العلم مع أنه من أدق أسرار العلوم وراد سر العلم بطريق ذلك لم يتم بينه وبين أدق السر (قوله) أي هذا العلم وتوابعه لا يحير من سر العلوم (تعرف دقائق العربية وأسرارها) والدقائق والأسرار بمعنى وهي المعاني الدقيقة والحكم المعقدة في ركب السعد التي يفتقر إلى السابقة الحكامه العربية والعظمة المتوقعة في علم تلك الأسرار لا لمعاني الأدبية في هذا التأمل لا يدركه حتى للبدء بها كان يعرف دقائق العربية التي هي من أدق الدقائق لأطوارها كان

من أصل العلوم قدرا وأدق سره) أي علم اللاعبة بآلة تطلق على العلوم الثلاثة التي تضمنها هذا المختصر وارة تطلق على علم المعنى والناس وعلم الدواع حسنة ناع والمصاحف علم اللاعبة مجموع التبيين وحسن علم الدواع من توابع اللاعبة والناس واستنوع علما واحدا * وقوله من أصل العلوم قدرا يقع مثله في الكلام كثيرا أي دخول من على أدق السعير وانما يكون ذلك في أحد موضوعين * الأول أن يكون لأفراد مستوية الرتبة في علم ما على غيره ففقد عن كل منها بالأصل لأنه بعض فيصح ما ذكره للصفان كانت علومهم مسوية رتبة وهبته أن علم ذلك ما إذا كانت العلوم متعقبة فلا يصح أن يقال عن علما من غير علم هو غيره ولا قال محمد بن عبد الله من غيرها لأنه ليس شبيهة تقول هذا أفضل الناس ولا يقال من أفضلهم إلا إذا كان له مساو في الشيء أن يكون بعض أنواع الحقيقة فصل أنواعها فيقال حسنة عن ذلك النوع أنه حرمه فيعلم عنه أن يقال عن كل فرد من أفرادها من غيرها أي من النوع الذي هو غيرها ومن هذا القسم قوله تعالى لهذا حكم رسول من * حكم على فرد من هذا النوع لا يحرم ولا يكون من النوع الأول لأنه ليس له من مساو في الدلالة وبما أن ذلك المعنى إذا لم يحكم من فئة بل هذه الدقيقة وعدة السكاكي أن هذا أعظم العلوم وكثيرا ما يصح أن في حلاله وقد بوجه كلام السكاكي أنه قد كانت أحواله اعتبار لا يدرك لا شهد العلم كما أعود صدق أنه أعظم العلوم لأن أدقها علم الأصول الشرعية وقوله وأدق سره سياتي به وأتى المصنف بطريق لمصادرة الأصل للأدق ثم شرع في تبليغ ذلك فقل ص (أدق يعرف دقائق العربية وأسرارها

سره أي من علوم أدق سره من العلوم ولا يلزم عمل اسم التعصيص في ظاهر فإن التقدير مجرد اعتبار لا استيعاب (قوله سرا) أي سكات فسراره وسكاته من جهة له من أسرارها وفي الأصل والأدق صفة انطباع وفي قدرا وسرا من عيوب لغوية لطفة الاختلاف بالجمع والتشديد قوله أدق سره (الح) هذا الدليل على غير ترتيب اللفظ وعدم يسلك ترتيب اللفظ ليكون الكشف عن وجوده لا يحير متوقفا على معرفة دقائق العربية المذكورة في هذا الدليل (قوله لا يحير) إشارة إلى المختصر استناد من تقديم الممول وقوله من العلوم إشارة إلى أن المختصر أصلا والأدق تعرف دقائق اللغة العربية غير علم كالحام أو سابقه كالمرب (قوله دقائق العربية) أي دقائق اللغة العربية وسكاتها (قوله وأسرارها) عطف نصير أن كان الضمير فيه راجعا

إلى العربية أي دقائق العربية وأسرار العربية والمراد بهما المعاني لدلول علمها بخواص العرب كيف من التقدم والتأخير والتأكيد وعدمه وهي مصنفات الأحوال وعطف ما كان الصمير راجعا للدقائق أي دقائق العربية وأسرار تلك الدقائق وعلى هذا فيراد بالدقائق الأحوال وبأسرار السكاكي التي تقتضها تلك الأحوال والأول كالشك وحلوه ذهن والثاني كأنه كيدوعده (قوله فيكون من أدق العلوم سرا) أي فيكون من طائفة أدق العلوم سرا وفيه أن هذا اشترطه مشكل لأن دقة

الاستطراد وسيرة ثبوت النبوة له عليه الصلاة والسلام بخلاف علم البلاغة فإن معرفة الاعجاز بلا فيه فلا ورود للاشكال من أصله (قوله لكونه في أعلى مراتب البلاغة) على كونه معجرا وفيه أن القرآن كله ليس في أعلى مراتب البلاغة لأن بعضه أبلغ من بعض فيكون بعضه في أعلى مراتب البلاغة وبعضه دونه ولكن كله في مرتبة الاعجاز وظاهر التنازع خلافه وأن كله في أعلى مراتب البلاغة وبحسب أن أعلى معنى على وهو صدق على لأعلى وما دون الأعلى لأن على مقول بالتشكيك على سائر مراتب العلو أو أن أعلى باق على حاله ولكن أراد أنه في أعلى مراتب البلاغة بالمتعة بغيره من سائر كلام العلماء وهذا لا ينبغي أن يكون بعضه أعلى من بعض في البلاغة (قوله لاشتغاله على الدقائق والأسرار) هذا على لكون القرآن في أعلى مراتب البلاغة وعطف الأسرار على الدقائق مراد بها خواص التراكيب التي ينص عليها الأحوال ثم إن ما ذكره التنازع من أن اعجاز القرآن لاشتغاله على الدقائق والأسرار التي ليست في صوف الشعر وقد رتبهم هو المحققين منهم وفيه من اعجازهم من خواصهم ومع قدرة الشعر عن الاتيين مثله وفيه لاشتغاله على الاحبار عن انقياد عن انقياد وقيل لسلامته عن الاحلاف والناقض وفيه لخلقه لكلام العرب من الرسائل والخطب والاشعار في الأسلوب ولا سيما في اندماج وانقطاع (قوله وهذا) أي معرفة اعجاز القرآن وسأله (قوله وهو) أي تصديق النبي وسيله إلى القور بجميع المعاديات أي الديونية والأخروية (قوله لكون معجرا) أي مقام من هذا العلم وهو كون القرآن معجرا وقوله وعينه أي وهي القور بالمعاديات وفي الكلام حذف أي وحلله العلم علانية معلومة وعينه وهذا تم التعليل وقد ذكر من أن أراد معلوم العلم ما به من ادفع ما يقدر أن معلوم العلم عباره عن وقوعه بالكيفية ككل حكم مسكوك بحسب توكيده وكل ما من مرفوع وحسنه بمرسئ (٥٣) الشيء سمع لال العلم ليس العلم استعارة الكافة التي هي معلومات النفس وحاصل

الجواب أن مراده معلوم هذا العلم ما به من ادفع ما يقدر أن معلوم العلم عباره عن وقوعه بالكيفية ككل حكم مسكوك بحسب توكيده وكل ما من مرفوع وحسنه بمرسئ (٥٣) الشيء سمع لال العلم ليس العلم استعارة الكافة التي هي معلومات النفس وحاصل

سكوه في أعلى مراتب البلاغة لاشتغاله على الدقائق والأسرار الخارجه عن صوف الشعر وهذا وسيرة إلى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم وهو وسيرة إلى القور بجميع المعاديات وكون من أحد العلوم لكون معلومه وغايته من أجل المعلومات والديونيات وشبه وجوده لا عجزه لاشتغاله بالمتعة تحت الاستعارة بالكتابة والاشارة لوجوده استعارة بحسبه وذكر لوجوده بهم وسيرة لا عجزه بالصور الحسية استعارة بالكتابة والاشارة لوجوده استعارة بحسبه وذكر لوجوده بهم وسيرة لا عجزه بالصور الحسية فوندها وتساها كانت الحجاب الدمية مؤكده الحس البلاغة حين لها مدح في لاجدة لأن تؤكد الشيء لا بأس به على حكم أصله ولا يخفى أن ما به حصة رقية مره هو الآين ما حصلت به المعنى والحدوى وان ذكرها فهو على وجه اجمالي ينصرف فيه اللفظي بصره حصا لا يصل إليه الحدوى وهذا كما أن معظم أصول لغته من علم الله واسجد والحديث وان كان مستقلا به

ولم يقف معلومه بالجمع كما هو المدة (قوله وشبه وجوده الاعجاز) أي أنواع البلاغة وأعم وطرفها التي حصص بها الاعجاز وهي خواص التراكيب وقوله «لا شيء المنة أي معجم الحذف في كل الاعمال العقلية عن يصلح البلاغة على جمالها كشعب شجرها» (قوله استعارة بالكتابة) خبر عن تشبه وحمل التشبيه بمصر في المعنى استعارة بالكتابة بناء على مذهب المصنف وقوله «وأنات الاستعارة بحسب أي على مذهب المصنف والجمهور» (قوله وذكر لوجوده) أي والتشبيه عن هذه السيرة بالوجود أيهم أي نورية وهي أن يطلق لفظه معيان قريب وبعد وراثة المعنى المعيد أي القليل في الاستعارة اعتمادا على قرينة حفيه وذلك كما هنا من اطلاق وجوده على الخارجه ثوب وأكثر اسمها لا خلاف اطلاقه على الطرق ولا نوع فانه بعيد والقرينة على إرادة هذا المعنى المعيد هنا استعارة أن يكون لا عجزه له وجود بمعنى الخارجه (قوله أو تشبه الاعجاز بالصور الحسية) أي معجم ميل الدفوس وشوقه إلى كل (قوله وذكر الاستعارة بترشح) أي لانه من ملائمة التشبيه بما لم يحل اثبات الاستعارة تحيلية على هذا التفريق كالأول لأن الصور المستحسنة من حيث هي ليست الاستعارة من وارهها الخاصة بخلاف الأشياء المستحسنة تحت الستة كما في التفريق الأول ولا يمان الترشيع بحسب أن يقارن لفظ التشبيه به واس في لمكية والتحويل ذكر التشبيه وحيد شذولا ترشح لا ياقون هذا غير لازم فقد صرح العلامة السيدان الترشيع بكون التشبيه كما يكون للتشبيه وللحذر من ترس وتفرقه بما يقترن بلفظ التشبيه من لوازمه ترميم ترشح لمصرحة فقط (قوله تأييد كل) أي حمها على السعة التي ذكرها وحسب كان المراد من نظمه ما ذكر فيكون التصريحه بالنظم لدى هو ادخال اللآلى في السلك استعارة مصرحة أو بالكتابة بأن تشبه القرآن بقدر البرر على طريق السكية وأنات النظم تحيد أو تشبه تأييد كتابات القرآن ما دحل اللآلى في السلك ثم استعارة لفظ النظم له

(قوله مترتبة المعاني) أي حال كون الكلمات مترتبة المعاني بحيث يكون كل معنى في مرتبة التي يليق به فإذا كان أحد المعنيين لازما
أو مستمعا للمعنى الآخر أتى أولا بمعنى الترتيب أو الثاني بالمعنى اللازم أو النسب (٥٣) وكذا إذا أراد الحصر قدم المفعول على عامه

لا بد لفائدة ذلك المترتبة
التي تنسب بالمفعول حيث
القدم والامتنان التأخير
وإذا أراد عدم الحصر عكس
الأمر (قوله مناسفة
الدلالات) المراد بالدلالات
الدلالات الاصطلاحية
وهي المناهية والاصمية
والترسمية والارادية
نشانهم وعنايتهم في
الطريقة لمقتضى الحال أي
حال كون تلك الكلمات
دلالات مناهية في المطابقة
المقتضى الحال فإذا كان
الحسن يقتضي دالة لطيفة
في ما يوهكه ولا يرد
هذا المعنى هو الذي يفسره
ترتيب المعاني فيما رتبهم
عليه التكرار لأن الأول
في المعاني والثاني في
الدلالات وبينهما فرق
(قوله على حسب ما يقتضيه
العقل) أي على قدره
(قوله لا تواليها في الدلو)
أي ولا يقال لذلك نظم
القرآن والحاصل أن عدم
المرتبة لا يطلق على جمع
كلماته كيف اتفق أي من
غير رعاية المناسبة في المعنى
الذي وجوده في المرتبة
محال (قوله وضم بعضها
إلى بعض) مراد لما

مترتبة المعاني مناسفة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا تواليها في الدلو وضم بعضها إلى بعض
كيفية اتفق (وكان القسم الثالث)

أحبيه ولا يعلو الكلام من صرف من المعنى والأكيد ثم إن في كلام الناصب من جهة عاقبه من
الاستعارة تشبيه * إحداهما أن يكون الناصب قسما أو حة الاعجاز وهي أنواع الالفاظ وفيها
التي حصل بها الاعجاز وتجمعها لطافة لمقتضى الحال المذكور والهدف والتعريف والكبير
والطيفه والمجاز والكبر وهو غير ذلك لا يحصر بالاشياء المحسوسة تحت الأستار الخفية لأن القليل
من يطلع للاطلاع على حمالها تكلف استعاره فأمرا انفس استعاره ذلك على ما ينبغي
بحقيقة المعاني فلهذا ويكون حيث ذكر الأستار اللازمة للشيء به استعاره خفية والتعريف عن
هذه الطريق بوجوه * هم وهو البورية وذلك أن طوق اللفظ الذي له معنيين على أحدهم وقلهما
استعمل لا وذلك لأن استعمال لوجه في المخرجه المعنوية فخرت ومثله قوله تعالى واليه يرجعون فأنشد
فإن إطلاق اليد على الفسرة إيهام وتورية لأن إطلاقها على إخراجها قرب من المعنى * ويحتمل
الشيء أن يكون قد شبه موقعه بالأعجاز ونفس الأعجاز على أن الأعجاز تطلق على موقعه وعلى
نفس حقيقة من أطلق صر على اسم المفعول ولا بأصوات تحسن في ميلان النفس وشوقها
لأدراكها فيكون أصغر التشبيه في النفس استعاره بالكناية أيضا ذكر الأستار بترشيح لاشياء لها
مما لا يتم تشبيهه ويكون ذكر بوجوه خفية وأعام حسن لاستعاره خفية في هذه الخفية لأن الصور
بالمتخيلة من حيث هي ليست لاستعار من لارمها الخاص الذي يدعو به وجه التشبيه أو يكمل بخلاف
الاشياء المخلوطة تحت البهركا في التشبيه الأولى ثم عطف على حبه كان قوله (وكان القسم الثالث)
ثم واعلم أن معنى أصول الفقه والذي في علم المدخل فإن الخبر والاشياء اللذين يسكنهم فهم المعاني هي
موضوع غالب لأصول وأن كل ما يسكنهم عليه الأصولي من كون الأمر للوجوب والنهي للتحريم
ومسائل الاحكام والمعموم والخصوص والاسلاف والفساد والاحسان والعصيل والبراحيح كما
ترجع إلى موضوع علم المعاني وأيسر في أصول لفقه ما بمرددة كلام الشارع عن غيره إلا حكم
الشرعي ونقيض وأشياء يسيرة وقوله تكشف فيه ترصيع مع قوله تعرف فيه ترشيحان لاستعارة
بوجوه ترشيح ما في وهو كشف ولاحق وهو أستارها فهي استعارة مرشحة لافتراءها مما لا يتم
لستعار منه وهذه بدخل في عدة الناصب حيث قال في الاستعارة أنها تسمى مرشحة إذا اقترنت
والسكاكي إذا فتراد عقت مما لا يتم المستعار منه فلا بد بدخل فيه ترشيحها قبلها إلا يتأويل كلام
السكاكي كما استراه وأما يكون ذلك استعارة ذات ترشيحين إن كان لوجوه استعارة ويحتمل أن راد
بوجوه الاعجاز ضرورية وأنواعه وندم قوله به ليعيد الاهتمام فإن قلت أن كان هذا العلم في زمن
الصحة الذين يعرفون أسرار العربية وانكشف لهم أوجه الاعجاز قلت كان مركورا في طائفتهم
وقوله أسرارها وأستارها فيه ما من لاحق لاختلاف الكامنين بحرف واحد والنظم ترتيب الكلمات
على حسب ترتيب المعاني في النفس كما ذكره عبد القاهر من (وكان القسم الثالث) ثم لا تترك أن
المفتاح حذر ما ذكره والمراد بترتيب أن يجعل للشيء التعمدية حيث يفتقر بعضها بالغة إلى

فيه (قوله كيمما اتفق) أي على أي وجه وأي حال اتفق سواء كان بين المعاني ترتيب أم لا كان بين الدلالات سابق أم لا (قوله وكان القسم
الثالث) الواو عاده لما دها على قوله كان علم البلاغة لا للحال لا لمرتب أولها أن الأصل في العطف الواو الثاني من حاله صيغ الحامل
له على التأنيف كون علم البلاغة من أحل العلوم المقابلة يكون القسم الثالث غير موصول عن الحشو مع أن الحشو به أمران كون
علم البلاغة من أحل العلوم الثاني كون القسم الثالث غير موصول عن الحشو

(قوله من مفتاح العلوم) من بابية مشوبة بدمع من لا بابية محضة إذ ليس القسم الثالث هو انفتاح بل نصه ثم ان الحار والمحور
 اما حال من القسم الثالث بناء على منهج سيبويه من حوار محض من لئلا أوصفه له فان قلت ان جعله صفة به مشكل لأن الحار
 والمحور اذا وقع صفة فاما أن يكون مطلقا مكررة هي الوصف في الحقيقة فيلزم به العرفه بالكرة واما أن يكون ذلك للمعنى معرفة
 أي الكائن فيلزم حذف الموصول ووصف العمل لأن ال اداحه على اسم الفاعل موصول وذلك لا يجوز قلت بخلاف الأول لكن نقول
 ان تعريف القسم الثالث بظني بناء على أن الداحلة عليه حذسيه والعرف بال الحصة معرفة لفظا مكررة معنى فيحوز في الحار
 والمحور منه أن يكون صفة بطرا للمعنى وأن يكون حالا بطرا للفظ ولك أن تختار الثاني وهو حسن الحار والمحور منسقا بمعرفة ولا رد
 ماسبق لأن الوصف انما يوصف صفة مشبهة لانه لم يرد التحديد والحدوث بل لئلا يوصف بال الداحلة على الصفة المشبهة معرفة على الصحيح
 (قوله السكاكي) نسبة لسكاكة قرية بمصر أو بالبحر أو بالمحرم بقررات والذي ذكره السكاكي أنه نسبة لحده كان سكاكا للذهب
 أو الفضة (قوله أعظم) حرك كان وقوله ماصف فيه لا يصح أن يكون ماصولا حركا لأن القسم الثالث أعظم للمصنفات لا أعظم
 النصف فهي اما مكررة موصوفة أو اسم موصول (٥٤) وقمة على الكتب دليل بين اسمها محمدا على كتب له من التظايف

بين السكاكي وادعى (قوله)
 بيان ماصف في أعظم
 الكتب المشهورة التي
 صفت فيه وفيه أن هذا
 يستلزم أن يكون القسم
 الثالث كتابا لأن أقوال
 التفصيل نصوص ماصف
 اليه مع أنه حرره كتاب
 وأحب أجوبة لأول أن
 حله كتابا باعتبار المعنى
 الاموى إذ الكتب اسم القسم
 والجمع الثاني أنه فرد
 بالسكاكي فان نصهم
 كالعلامة السيد نقل القسم
 الثالث محروفا وسادته عن
 القسمين وشرحه فقد حرج
 بالافراد المذكور عن كونه
 جزء كتاب الى كونه كتابا

من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي (عظم ماصف فيه)
 أي في علم البلاغة وتوابعها (من الكتب المشهورة) بيان ماصف (بمعنا) غير من أعظم (بكونه)
 أي القسم الثالث (أحسها) أي أحسن الكتب المشهورة (رسم)

السكاكي (من) مجموع الكتب السكاكي (مفتاح العلوم الذي صنفه) أي مفتاح العلوم (الذي صنفه)
 العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي (رحمه الله تعالى) (عظم ماصف) هو حرك كان (فيه) أي فيها
 عدم وهو علم البلاغة وتوابعها (من الكتب المشهورة) وهو بين ما أي كان القسم الثالث أعظم
 لمصنفات التي هي الكتب المشهورة في ذلك الفن (بمعنا) غير من قوله أعظم أي يقع ذلك القسم
 أعظم أنواع تلك الكتب المشهورة في هذا الفن وما اعتبر مشهورات لانه قد كان يقع المشهورات
 غيرها أخرى وانما كان أعظمها (بكونه أحسنها) أي أن يكون ذلك القسم أحسن تلك
 الكتب في ترتيب مسانته وقبوله والبريد وضع كل شيء في مرتبه التي ينبغي به ذلك كل مسنة
 وكل كلمة محوارة أن يكون لها مراتب حسب أن توضع فيها ونص تلك المراتب أحسن من بعض حرك
 أن يكون تأليف أحسن من آخر في ترتيب كل ما هو موصوفه ومسانته ومرتبه أن يكون المسائل عررا وحسابا في
 معاهد ولكن توضع كل واحدة فيها معنى لها فيكون كذا في عقد بعضهم فاشترت فيه تفرقا لكان حسنها الى
 نظمها بالترتيب ولقد بوضع أليف الشيخ عبد القاهر مع بلاغة مؤلفه لانه يراعى فيه حسن الترتيب بأنه
 مصنفه بتقديم والآخر والاول فواعده العلم والحدود كما ملاحظه كره وهو قريب من الطويل
 وسلكهم عليه في بناءه واستفاد ما يخص من عدم تهذيب الماروق وقوله معقرا أي لا يصح أي ليرول

بمعنى العرفي أصالة ذلك أن القسم الثالث كان هو المصنف من المصنفات كتابه اسكت كله (قوله غير من أعظم)
 أي لا أعظم أي غير منه أعظم ماصف يحول على القاع أي أعظم بعمه ماصف فيه ولا يقال ان فيه رفع أفعل لانه لا يقول هذا
 مجرد تقدير لاستعمال فان قلت لا شيء من غير من أعظم دون المشهورة مع أنه أشهر لانه على أن يقع القسم الثالث على المشهور بين
 الأقوام ويقرر لدى الخاص والعامة قال لا لا يكون نصافي المقصود حينئذ وهو أن الأعظمة باعتبار الرفع لحوار أن يكون باعتبار
 آخر وانما اعتبر المصنف بوصف مشهورة لأنه اذا كان أعظم مشهورة بعمه غير ما تولى (قوله أحسنها ترتيبا) أي ترتيب الكتب
 المشهورة حسن ومرتبه القسم الثالث أحسن لوضع مسانته في المراتب العليا وذلك لأن كل مسنة من كل كلمة محوارة أن يكون لها
 مراتب تناسب أن توضع فيها ونص تلك المراتب أحسن من بعض وهذا بخلاف أن يكون أليف أحسن من آخر في ترتيب كل ما هو موصوفه
 ومسانته فادفع ما يقدر من الترتيب شيء واحد وهو جعل كل شيء في مرتبه وإذا كانت الكتب المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه فمن
 التفصيل بمعنى حسن م يتصور أن يكون القسم الثالث أحسن ترتيبا ثم ان اشتمال القسم الثالث على الحشو والتظايف كما توضح به
 لا يمكن بحسن الترتيب لحوار أن يقع المسئلة موقعا للاتقي ساهدا ونسكون مع ذلك مشتملة على زيادة لاسيما اذا كان ذلك الحسن
 بالقياس الى كتب آخر

(قوله وضع كل شيء في مرتبته) هذا التعريف مشكل لان الضمير في مرتبته ان عاد على كل لزم أن يكون كل شيء في مرتبة كل شيء فيكون الشيء موضوعا في مرتبته ومرتبته ماسواء وهو لا يصح وان كان عاد على شيء لزم أن تكون جميع الافراد موضوعا في مرتبة شيء واحد وهو لا يصح أيضا وأحيب ما يختار أن الضمير راجع لكل وإضافة المرتبة للمعوم لا به مجرد مضاف ولاراد المراتب الثلاثة بها فاعلم وضع الاشياء في مراتب الثلاثة بها وهو من مقابله الجمع بالجمع فيقتضي القسمة على الآحاد فكأنه قيل وضع هذا الفرد في مرتبته الثلاثة وهكذا هو ظاهر وأجاب العلامة عند الحكم بما حاصله أن الضمير راجع لشيء والعموم المستفاد من كل يعتبر بعد ارجاع ضمير مرتبته الى شيء فالمرتب وضع شيء في مرتبته أي شيء كان (قوله أيها تحرير) هذا يعيد أن غيره من الكتب موصوف بتام التحرير وأن القسم الثالث موصوف بزيادة لتمام ويرد عليه أن تمام التحرير يبقى وقوع الحشو والتطويل والتعقيد فيه وأن التام لا يقل الزيادة لانه ما به الشيء وحده فلا يصح الدليل على أن اسم التتصيل أي يصاغ عما يقل الفصل والزيادة والحواسب عن الامرين أن لمراد بعدم اثبات تلك الكتب القرب اليه بخرا والفرب الى التمام يقل الزيادة ولا يبقى وقوع الامور الثلاثة ولا صوغ اسم التتصيل (قوله وهذا الكلام) أي تحديده من الروائد وكونه (٥٥) أنه بالغة اليها لا في اسمها على الحشو والتطويل في نفسه

كجاء - كروماد كره من أن
تحرير هو مذهب الكلام
فهو معنى اصطلاحى وأما
في اللغة فهو تخصيص
العدد من الرتبة (قوله
متعلق بمحذوف بمرتبته قوله
جمعا) أي والاصول أكثرها
جمعا لاصول جمعا وعرض
هذا بأنه يلزم عليه عمل
المصدر محذوف مع أنه لا يعمل
عنده كما لا يعمل في متقدم
وأما ما لا يعمل لا يفسر
عاملا ويحاج بأنه من باب
حذف العادل لاسم باب
عمل المحذوف وقولهم مالا
يعمل لا يفسر عاملا قاصرا
على باب الاستعمال وما نفعن

هو وضع كل شيء في مرتبته (و) لكونه (أي تحرير) هو تمييز الكلام (و) كرهها
أكثر الكتب (للاصول) هو متعلق بمحذوف بمرتبته قوله (جمعا) لان معمول المصدر لا يعتمد عليه
والحق حواره في الظروف لاها بما يكفه رتبة المدن

كلا في عقدا معصم (وأيها تحرير) عطف على أحسن أي لما كان مع ذلك القسم أعظم لكونه
أحسن من تلك الكتب ولكونه أهم منها في تحرير والتحرير والتهديس والتفصيل بارتقاء وحيات
الضعيف والخلل والسادات في تمام التحرير راعاهو بالنسبة الى مراتب القرب من التمام والاصول من تمام
التحرير فلا تفاوت فيه - أي تصح الأتمية فيه (و) أكثرها لاصول جمعا) أي لما كان مع اسم الثالث
أعظم من مع غيره لكونه كذا ذكر ولكونه أتم أكثر تلك الكتب في جملة لاصول القرب ذكرها
التحرير وارتبب والجمع محرورة (١) بالاء عند التحرير لبيان المعنى بسهولة والافه في الاعراب
تغييرات محولة في الاصل عن العادل وقوله لاصول معناه في محذوف دل عليه جمعا ولم يتصل بالادكور لان
المصدر انما يعمل في مثل هذا التقدير بان والفعل وهو تأويل في الوصول وصانته والوصول لا يعتمد عليه
معمول منه سكن الاصح حواره في الظروف لان له خصوصية التوسع لما يقرر ان كمص الوقع
فيه شدة ارتباطه معنى فصار لا ينفك عن عامله معنى فكأنه لم يتقدم عليه ولقد قيل فيه ان رتبة

عائنه اي من الضعيف وسعد ارادة كنهه الاصح لانه ما عاصه وجاء بالاصح بعد هذا المحصر
ويصو هو يريد ذكر الحاصل على الملخص فلو أراد أن الفتاح محتاج لكتاب الاصح لانا ناسب قوله

فيه بئس منه (قوله لان معمول الخ) على محذوف أي وليس متعلقا بجمعا بل كور لان معمول الخ (قوله لا يتقدم عليه) أي لانه يؤول
بموصول الحرفي وصلته ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لانه كمتقدم حرة الشيء عليه فكذلك ما أول هما لا يتقدم معموله عليه
وهذا مذهب الجمهور (قوله والحق حواره ذلك) أي حواره تقدم معمول المصدر عليه في الظروف كما هنا وهذا مذهب الرضى قال لان
أقول بانه لا يعلى حكمه من كل وجه ولا بد من علم لظرف فيه تكلف وما يدل للحوار قوله تعالى فما بلغ معه السعي وقوله تعالى
ولا تأخذكم فيها رؤفة واعرض الصام بأنه ليس هذا طرف وانما هو معمول له زادت فيه اللام لتقوية العمل قال يس وهو من المعجب
المعجب لانه اشهر كسر على علم أن الطرف والحار والمحرور احوان يطلق كل منهما على الآخر وانما اذا احتجما افتراوا اذا افترقا
اجتمعا كالتقير والسكين عند الفقهاء (قوله يكفيه رتبة العلى) أي ماله أدنى دلالة بالعمل كالمصدر فانه يدل على الحدث وهو أحد
حراي مدلول الفصل هذا هو الراد برتبة العمل فادع اعتراض اس حجة أن قولهم رتبة العمل غير صحيح لان الرتبة عرض والفعل
عرض فيلزم قيم العرض بالعرض وانما كان الطرف يكفيه رتبة العمل لان للطرف شأن ليس لغيره لتبره من الشيء مدله نفسه لوقوع
الشيء فيه وعلم انفسا كاعتنه

(١) قوله بالاء كداني الاصول وصوابه في قاتها الموحودة في تقريره كما ترى كشمه صححه

(قوله ولكن كان الح) هذا استدراك على وصف القسم الثالث بالأوصاف السابقة وذلك أنه لما وصفه بالأوصاف السابقة توهم أنه مصون عن الخش والتطويل والتعقيد فرفع هذا التوهم بقوله ولكن الح (قوله هو الرائد المستعنى عنه) أى للفظ الرائد في الكلام المستعنى عنه في أداء المراد سواء كان إمامة أم لا كان متعبا أم لا كما في قوله كذا ومسا (قوله والتطويل) هو مصدر بمعنى اسم المفعول لأن المراد به الكلام الرائد على أصل المراد المستعنى عنه فلا فائدة وقول الشارح وهو الزيادة المراد بها الرائد أو في الكلام حذف مصنف أى ذو الزيادة ثم إن في كلام الشارح احتدا كما حدث حذف من كل قدا أنه في الآ خر حذف من الخش وقوله على أصل المراد لذكره في التطويل وحذف من التطويل المستعنى عنه كذكره في الخش (قوله وسفر الفرق بينهما) أى الفرق بينهما ولا فالتعسير الذي ذكره يؤيده فرق أيضا لأنه يقتضى أن يكون بينهما العموم والخصوص لطلق وذلك لأنه في التطويل يكون له غير فائدة وأطلق في الخش في حتمه من رائد لافائدة وورد الخش في رائد لفائدة وحاصل الفرق الآتى أن الخش هو اللفظ الرائد التمييز بذكره كمنه

وأعلم علم اليوم والامس قبله * ولكننى عن علم ماى غدى عسى

فقط قلها لئلا قطعها وهو خش والتطويل (٥٦) هو رائد على أصل المراد مع عدم نفسه كما في قوله

صفت (ولكن كان) أى القسم الثالث (غير مصون) أى غير محفوظ (عن الخش) وهو الرائد المستعنى عنه (والتطويل) وهو الرائد على أصل المراد لافائدة وسفر الفرق بينهما أى تحت الاطب (والامس) وهو كقول الكلام مطلقا لا يظهر معناه بكونه (فلا) خبر بعد خبر أى كان فلا (للاختصار) مفعول من التطويل (مفعول) أى محذوف (ي لا يجر) مفعول من المقيد

القسم كفى في عمه (ولكن) ذلك القسم لا شمع كونه موصوف به عدم أنه صى للاستعانة به عن أيبت آخرى مفعول مقيد أى أيبت آخرى مفعول محذوف من ذلك العيوب وهى أن ذلك القسم (كان غير مصون) أى غير محفوظ (من الخش) وهو الرائد المستعنى عنه مع نفسه كقوله * وأعلم علم اليوم والامس قبله * وقوله فقه تمييز الزيادة وهو غير محتاج إليه وأتى من شاء الله تعالى أربعة قسمين مفسود غير مقصد (و) من (التطويل) وهو رائد لافائدة مفعول غير تبيين كقوله * وألقى قولها كذا ومسا * والكذب واليمين معنى واحد فيهما أشعط صبح المعنى مع الآ خر فم تبيين أحدهما لزيادة الفرق بين الخش والتطويل إيمان وعدمه مع كون الخش وقدر يرمى فيه تعبئة إيمان المعنى وسبب ماى ذلك أن شاء الله تعالى (و) من (التعقيد) والتعقيد الذى يصف به الكلام وهو الرائد لها هو كون الكلام مفعول أى مفعول لا يبينهم الاشتكاف وهو عن ماى أن شاء الله تعالى فسان معنوى وعظى وقد لى بتعبه المتكلم وهو كون الكلام كسلا (فلا للاختصار) بارأله ما فى من الطويل (مفتقرا الى التصحيح) أى محذوف أى رله نعتيه يتصح معناه محذورا ووصف الدخيل بكونه محضرا لاسيما محذورا بالتصحيح فقد يحصل من تقصير العبارة وضوح لا يحصل تطويلها وقوله والجزء يعود الى الخش وقوله الاختصار يعود الى التطويل

وقد ب لادم لرهنه وألقى قولها كذا ومسا فالكذب واليمين معنى واحد فأحدهما رائد لانيه وهذا الفرق لآتى يقتضى أن يكون بينهما التامين وما ذكره الشارح هادى بينهما بحسب اللغة وما يأتى فرق بحسب ما وقع عليه اصطلاح أهل هذا الفن (قوله وهو كون الكلام معتدلا) شار بذلك الى أن التعقيد مصدر ماضى للمفعول أى عقد الكلام لأحد أن يكون وصفا للكتاب وأما انعقيد بمعنى جعل الكلام مقيدا الذى هو مصدر ماضى للماعل وهو وصف للماعل ولا تحسن

أرادتها وأورد على الشارح أن التطويل وكذا الخش وليا وصفين لا يكتب إذا حمله مصدرى المسمى للماعل بل إذا حمله مصدرى المسمى للمفعول فكان يسمى الأولين فيهما أنصا يكونا وصفين للكتاب لأن نفس انه ترك التاويل فيهما اشكالا على المقايسة أو ترك ذلك استغناء عن تفسيرهما السابق لانه قد فسر كلامهما باللفظ الرائد وهذا قيد حملهما على الخش والتطويل به من المصدر بمعنى اسم المفعول لأنه ماى عن مصدر به حتى يحتاج الى أن يؤولها بأول التعقيد ثم إن كون الكلام مقيدا ما سبب حلقى للفظ وهو التعقيد الأعظم وحلقى الاستغن وهو التعقيد للمعنى أو سبب ضعف التأليف لأن محذوف الخش فى الكلام توجب صعوبة فهم الرائد بالنسبة لمن تتبع قواعد الأعراب فله تعقيدها فى كلامه مع شائى صعبا فتأليفه بخلافه فبما فى فاه حص الأمرين الأولين بدليل عطف صعب التأليف عليه كما أفاده الحقد (قوله خبر مدحرج) أى داه على حوار بمدح خبر المباح وانما سكت عن حله حالا من صير غير مصون لأن الخبرية أظهر وأقرب لانه يؤهم أن معاربه للمصون مشروطة بملاحظة قوله للاختصار مع انه ليس كذلك فانه في نفسه معاربه مصون وإن لم يلاحظ ذلك فيكون أدعى للقعود عن اختصاره وما قيل فى قابلا من الأعراب يقال فى مقفرا واحترابا الاختصار التعمير نقابلا وفى حباب الإصح والتجريد التعمير معتقرا إشارة الى أن الاهتمام

بالاختصار دون الاهتمام بالإيضاح والتجريد فالتجريد عنهما أهم من التحرر عنه (قوله عما فيه) لم يقل ما فيه على طريقة ما قبله اذ لا يمكن حينئذ أن الجرد عنه ماذا بخلاف ما قبله فلا يلزم فيه مثل ذلك ولم يرتب النشر على نفي الفلاحل السجع (قوله ألفت مختصرا) لم يبدل اختصاره مع أنه اختصار إشارة إلى أنه ليس مطامح نظرا لاختصار القسم الثالث لأمر دعاه إليه بل تأليف مختصر يتضمن ما فيه مما يحتاج إليه ويغلو عما يستحي عنه وأيضا تميره باختصاره يقتضي أن ما في هذا المختصر في القسم الثالث وليس للصف الواحد لاختصاره مع أن له غير الاختصار التحرر بدو الإيضاح ونقص اجتهادنا له مخالفة لمذهب الكاكي (قوله يتضمن ما فيه الخ) إشارة إلى أنه مختصر جامع ثم إن المراد يتضمن في القسم الثالث من القواعد تضمنه معظم ما فيه منها فلا رد عدم تضمنه المساحت المذكورة في علم الحدل والاستدلال وعمى العروض والفواقي ودفع للطاعن عن القرآن لأن المساحت لو اثنى على ما في البيان (قوله وهي حكم) كان الأولى وهو حكم لأن الصبر إذا وقع بين مرجع وجبر مخلفين بالد كبير والثابت فالأولى مراعاة الخبر لا محط العائدة وقوله حكم يطلق الحكم على المحكوم به وعلى النسبة الحكمية وعلى الإقناع والانتزاع (٥٧) أعنى إدراك أن النسبة واقعة أوليست

واقعة المسمى ذلك
عد انماطقة بالتصديق
والمراد بها القضية الدالة
على النسبة الحكمية من
الطلاق اسم المدلول وإرادة
لذلك مساوي قول غيره
قضية كلية ان قلت هذا
خارج وهو لا يدخل العاريف
قلت هذا خارج مشهور أو
أن هذا صاط لا يعرف
على أن مصمم ذكر أن
الحكم يطلق على القضية
نفسها اطلاقا حقيقيا
عرفيا كاطلافة على ماصر
وقولهم كلمة في محكوم
فيها على كل فرد من أفراد
موضوعها أو المراد
موضوعها كلي وقوله
ينطبق الخ هذا القيد على
الثاني ليس لبيان الواقع من
للاحتراز عن القضية

(و) إلى (التجريد) عما فيه من الخشوع (ألفت) جوابا (مختصرا) يتضمن ما فيه (في القسم الثالث من القواعد) جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جميع حركياته ليشرف أحكامها منه كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده (ويشتمل

(و) مقترا إلى (التجريد) بآله ما فيه من الخشوع فقولنا لا يصح أن يحدح وقد سبق أن في كلامه النشر المخطوط ولو أني بالمرتب اتقال معتقرا إلى التجريد فلا للاختصار معتقرا إلى الإيضاح ولكن صبيحة استدلال الإيضاح آله التعقيد والتجريد بآله الخشوع يشتركان في الافتقار إليهما لأن صد كل منهما عيب يجب إزالته فإسبب العدم في حدهما بالافتقار والاختصار بآله التطويل ليس في معرفة الافتقار إليه إذ ليس صدح عيب يجب إزالته ولكونه أقرب من الآخرين فصدح في الذكر كما يقدم الأيسر ليتبرع إلى الأهم وأحرهما مجموعين فبما يشتركان فيه وهو الافتقار إليهما لأن صدحهما من السيوف (ألفت) كنانا (مختصرا) هذا جواب قوله لما كان علم الدلالة الخ أي ما كان علم السلاعة رفيع الرتبة والقسم الثالث أحسن مصغره فيما تقدم وفيه التطويل والتعقيد والخشوع احتيج إلى كتاب بزيل ما فيه وألفت مختصرا (ضمن) ذلك المختصر أي يشتمل إلى (ما فيه) أي في القسم الثالث (من القواعد) جمع قاعدة وهي الصاط والمراد به قضية تتضمن حكما كليا يشتمل بموجبه جميع الحركيات والمراد بالحركيات هنا القضايا التي موضوعاتها مشمولة لموضوع القاعدة الكلية وذلك كقولنا بالنسبة إلى هذا العلم كل حكم منكر يجب توكيده فان هذا يشتمل الحكم الذي هو نوت القيام لريد عددا مكار عمر وفيت له حكم القاعدة وهو أنه يجب توكيده فيقال إن ريدا أهم (ويشتمل) ذلك المختصر

فيه لف ونشر غير مرتب من (ألفت) مختصرا يتضمن ما فيه من القواعد ويشتمل

(٨) شروح التاميم - أون

الطبيعية نحو الإنسان نوع والحيوان خمس فان المحكوم عليه بالانوعية أو الجنسية ماهية الكلية يقطع النظر عن الانطاق على الحركيات بخلافه على الأول فانه ليس الواقع والاحتراز عن الطبيعية بقوله كلية والمراد بالانطاق الاشتغال واعتراض بأن الحركيات إما تصاف للكلية المفرد لا للقضية الكلية والذي يضاف إليها إنما هو الفروع وهي القضايا التي تحت تلك القضية الكلية بأن يحكم بمحمولها على حركيات موضوعها وأحب بأنه استلزام الحركيات للفروع عما في الاندراج في الجملة أو أن في السارة حدى مصاف أي على جميع حركيات موضوعه أو أن في السارة استعداها فأطلق الحكم أولا بمعنى انقصية وأعاد عليه الصبر بمعنى المحكوم عليه ولا شك أن المحكوم عليه وهو الموضوع أمر كلي تحته حركيات وعلى هذا فلاحدى أصلا كذا قالوا قال العلامة عبد الحكم وهذه تكلمات لا تنطبق مقام التعريفات وإن ذهب إليه الحكم الغير فالأولى أن يقال قوله حكم كلي أي على كلي فان كلية الحكم تكون المحكوم عليه كليا والصبر ينطبق وحركياته راجع إلى الكل ومعنى انطباق صدقه عليه وهو احتراز عن القضية الطبيعية (قوله ليشرف الخ) اللام للناية والعاقبة أي إن غاية ذلك الانطاق وثمرته

فذلك المعرفة وليست للتعليل لأن الاطلاق لا يدل بالمعرفة بل الامر بالعكس أى أن الاطلاق يكون على المعرفة وذلك لأن الاطلاق أمر
 دنى للقبية فلا يدل على المعرفة لأحكام الحريات من النصية أمر عارض لها وكيفية معرفة أحكام حريات الموضوع منها أن تأتي
 بقضية مهيئة للحصول لموضوعها حريات موضوع القاعدة وتحمولها نفس موضوع القاعدة وتحمل هذه القضية السهلة
 الحصول صبرى وتحمل القاعدة كبرى لهذه المعنى في نظم قياس من الشكل الاول متبع للطاوب كأن يقال ثبوت القيد لم يحكم منكر
 وكل حكم منكر يجب توكيده فثبوت القيد لم يحكم منكر فثبوت القيد لم يحكم منكر فثبوت القيد لم يحكم منكر
 شيء آخر (١) إليها عبر بقوله لينعرف به جبر يعرف بغيره أى آخر وهو أن القاعدة تعرف من أحكام الحريات والشاهد جبرى من حريات
 القاعدة فيكون متوقفا على الشاهد مثبت لها فتكون متوقفة عليه فيلزم الدور وأجاب بعضهم عن توقف الشاهد على القاعدة وأما
 هو متوقف على المتوقف فيقال التوكيدى جواب للسكري قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا سمعوا من المتوقف وكل ما سمع من المتوقف به فهو
 مستحسن في البلاغة لتوكيدى جواب للسكري هذه الآية مستحسن في البلاغة ورد هذا الجواب بأنه مطلق للعموم في قولهم في
 تعريف القاعدة على جميع حريات (٥٨) فالاولى في الجواب أن يقال ان توقف القواعد على الشواهد بالنسبة لا يحتمل من المستطابق

على ما يحتاج اليه من الامثلة (وهي الحريات المذكورة لايضاح القواعد) (والشواهد) وهي
 الحريات المذكورة لاثبات القواعد فهي أحص من الامثلة (وم آ ل) من الاول وهو التقصير (جهدا)
 (س) ما يحتاج اليه من الامثلة والشواهد) والفرق بين المثال والشاهد ان المثال لا يشترط فيه كونه
 صادرا من مبتدئ كلامه والشاهد يشترط فيه كونه صادرا من توكيدى بعبارة ويستدل بكلامه فلماذا
 كان الاول أهم من الثاني وانما افرقا بما ذكرنا المرص من الامثلة ايصاح القاعدة لتصور فصيح
 بكل كلام والمرص من الشاهد توكيدى بهما ولا يصح الا من كلام من يثبت به ويلزم من التفسير
 التام الا يباح دون العكس (ولم آ ل) فعل مضارع محذوم عن الواو اد هو من الاول وهو التفسير
 فمن معنى اسع فعبه لم أمضك (جهدا) تضم الجيم وتحتها تدى المفعول الاول وذكر الثاني
 على ما يحتاج اليه من الامثلة والشواهد) من بشر الى هذا هو صر وقوله ما فيه أى متى المفتاح
 ويحتاج ان كان صديقا للمعنى فالصبر يعود الى هذا المختصر أو على المفتاح والشواهد ما كان من كلام
 من يستدل به من كتاب وسنة وقول العرب والامثلة نعم من ذلك وأتى بالتضمن في القواعد
 والاشهاد في الامثلة والشواهد لان ما هو في ضمن الشيء كالحقير بالنسبة اليه فقصده أن يحتمل أعظم
 ما في المفتاح وهو قواعد من ضمن كتابه وحمل ما يريد من أمثلة وشواهد مشتتة عليه فحجابه
 أيضا من ضمن جزء من التضمن فقصده ان القواعد متضمنة لأنها أحرار الكتاب والامثلة لما
 تكن ركاس موضوع الكتاب حمل مشتتة عليها فان الشيء قد يشتمل على ما هو رائد على أحراره
 الاصلية من (ولم آ ل جهدا)

للقواعد وتوقف الشاهد
 على القاعدة بالنسبة به يرم
 لأنهم هم الذين يريدون يعرف
 أحكام الحريات وحديث
 فالعموم باق على حاله (قوله)
 على ما يحتاج اليه من الامثلة
 والشواهد) أى لا على
 ما يستعمله من الشواهد الا كان
 حشوا ونطويلا وفي هذا
 اشارة الى أن القسم الثالث
 فيه أمثلة وشواهد مستعمل
 عنها (قوله فهي أحص) أى
 باعتبار الصلاحية أى أن كل
 ما صلح أن يكون شاهدا صلح
 أن يكون مثالا من غير عكس
 وسر ذلك أن الشاهد لا بد
 أن يكون من كلام من يثبت
 صريته بخلاف المثال فيعمم
 العموم والخصوص لمطلق

لأبغض الاندثار والايضاح لأن هذا خارج عن حقيقته لأمثله والشواهد لان الحزب لا يجوز أن يكون مذكورا بعد القاعدة فضلا
 عن كونه مثالا أو شاهدا فكونه مذكورا لا يصح أو للاثبات عارض معارف لا يمكن اعتبارها في حقيقتها أو حديثا ولا ينبغي عليه أحد بالنسبة
 بينهما وثمن ساعد حول ذلك في مفهومه لانه غير من حيث انه حزبي لا يكون الانساب ولا الاصاح داخل في مفهومه ومن حيث
 انه مثال أو شاهد يكون الاندثار والايضاح داخل في مفهومه ولا ينبغي للعموم والخصوص المطلق بل يكون بينهما اما التباين الكلي لانه قد اعتبر في
 كل غير ما اعتبر في الآخر أو التباين الحزبي وهو العموم والخصوص الوجهي بأن يقال الناس ما قصد به الاضاح أو بدممه الاثبات أم لا والشاهد
 ما قصد به الاثبات أو بدممه الاضاح أم لا لان قلت يعمم في الاول دون الثاني بأن يقال الشاهد حزبي بد كر للاثبات ليس لا فلما قال العلامة
 يس التعمم في الاول دون الثاني تحكما لا بد لي عليه (قوله ولم آ ل) عطاف على التوكيد ويجوز أن يكون حالا من فاعله وصل آ ل أو
 همز تين الاولى للسكك والثانية فاعلا الكلمة فقلت الحمزة الثانية ألقاها بقاعدة أنه داخرا في أول كلمة والثانية منها ساكنة في نها
 نقلت مدة من حسن حركة التي قبلها وحذفت الواو والحازم لا يمتثل وما صب الأيائل وأصل الأوكيمص تحركت الواو وفتح ما قبلها فقلت
 ألقا (قوله من الاول) بفتح الحمزة وسكون اللام كالصبر أو تضم الحمزة واللام كالعق على ما في العموم (قوله وهو التقصير) أى
 (١) إليها كذا في الأصل ولعل هنا سقطا فخر ركتبه مصححه

النواني بالتقصير من قصر عن الشيء نواني عنه لا من قصر عن الشيء بمعنى انتهى أو عجز عنه ثم ان تفسيرا للشارح الاول بالتقصير بيان معناه في أصل اللغة وأما كونه بمعنى السمع فمجرد وانما حمل الشارح كلام المصنف على المعنى المجازي حيث قال واستعمل الانواع لأن آل معنى أقصر فعل لازم فلهذا الواقع بعده ما نصب على التخيير أي من جهة الاحتياط أو على الحال أي حال كوني مجتهدا أو على زرع الخافض أي في اجتهدا ولأول ما ظن ان لا الهاء في نسبة التقصير إلى العجز ولا يصح حذوه بخلاف الأصل لأن الأصل في المحول أن يكون الاستناد إليه حقيقيا وهذا مجازي ومما لا ينبغي وثالث فمجرد أن لأن محي المصدر خلاصا على وكذلك المصنف على زرع الخافض وحيد في جعل آل في كلام المصنف بمعنى قصر بعد وقد اعترضه الشارح إلى المعنى المجازي (قوله وقد استعمل الخ) أي على طريق التخصيص فقد ضمن آل معنى سمع ثم عدل لا يبين أو استعمل الأول بمعنى التقصير بجمع بعد تنبيهه واشتق من الأنواع آل بمعنى سمع على طريق الاستعارة التخييلية وقوله وقد استعمل الخ أصرا بضم الصاد ثم عدل إلى الذي هو المعنى الخ في شارة إلى أن المراد من لا الهاء معناه المجازي وهو المنع لما قلناه ولاشتماره فيه واخبر المشهور مقدم على حقيقة المبراهنة (قوله وحذف الخ) عطف على محذوف أي واستعمله نصب هذا كذا وحذف الخ وإراد حذف هذا لزم وهو الترك ولا بد من حذف فتعدي كذا الشيء أولافه تنصيص أن المصنف قد كرر المفعول الأول ثم حذفه بعد ذلك وليس كذلك في (٢٩) المصنف للمفعول الأول وهو الكاف لكونه عر

مقصود بخصوصه حذف
لأنه موم لأن المعنى لم أسمع
أحدًا فإن قلت لم لا يجوز
أن يكون آل في كلام
المصنف متعديا بمفعول
واحد لتخصيصه معنى
ترك أو التحيز بالأول عنه
في تحقيقه ولا يكون في
الكلام حذف على ما هو
الأصل فتباعد المانع من
ذلك أمران الأول شهور
استعمال الأول بمعنى أسمع
وعدم شهور استعماله بمعنى
ترك الثاني أنه لو كان الأول
هو معنى الترك لسكان المعنى
ترك اجتهدا في تحقيقه

أي اجتهد وقد استعمل الأول في قولهم لا أولك جهده متعديا بمفعولين وحذف المفعول الأول هما
والمعنى لم أسمعك جهدا (في تحقيقه) أي المصنف (وتهدية) أي تنبيهه (وربما) أي المصنف (ربما)
أقرب تناولا أي أخذنا (من ترتيبه) أي من ترتيب الكفاكي أو القسم الثالث إرفاق المصدر إلى
الفاعل أو المفعول (ولم أبلغ في اختصار لفظه تقريرا)

وهو جهاد أو اجتهد أن يكون على وجه نصب جهدا بضم الجيم في قصر في جهدي أي
اجتهدا وحذف وقوله (في تحقيقه وتهدية) متعلق بمحذوف أي لم ترك شيئا من اجتهدا في تحقيق
هذا المختصر أي تنبيهه عما لا بد من الاستدلال (وربما) أي هذا المختصر (ترتيب
أقرب ساولا من رتبة) أي وحذف مسائله وفصوله في رتبته فيها أسهل أحد لكونها مسائل
بعضها على فهم بعض ويسمى إدراك بعضها على إدراك بعض من رتبته السكاكي للقسم الثالث
ولاشك أن الترتيب أن كان على الوجه المذكور كان رتبته أسهل أحدا منه كذا كذا (ولم أبلغ
في اختصار لفظه) أي المختصر بذكره في الاختصار طريق لا عدل (تقريرا)

في تحقيقه وتهدية رتبة ترتيبا أقرب ساولا من رتبة (ثم م آل له استعمالا آخرهما لم
قصر والثاني لم أسمع بمعنى جهدا وصح قوله عز وجل لا يأتوكم حديثا ولا على الأول لا يكون
جهدا مفعولا والمصنف في قوله من رتبته يعود على الفصح وفيه عمل عوده عليه وعلى هذا
الكتاب وهو أقرب من (ولم أبلغ في اختصار لفظه تقريرا)

من اجتهد فيه وهذا لا يبعد بل كل اجتهد في ذلك وهذا خلاف المقصود في معصوداته بل كل اجتهد في تحقيقه وهذا إنما يقيد به
حل آل بمعنى أسمع تأخر (قوله أسمعك) الخطاب لغير معين أي لم أسمع أحدًا اجتهدا في تحقيقه بل يداب وسعى رطافي في ذلك (قوله
في تحقيقه) معنى لم آل عجز أن معناه بدت بمعنى لا اجتهدا لعدم جواز المعنى كذا قال بعضهم وتأمله (قوله في تحقيقه) أي المختصر
وفيه أن التحقيق هو ثابت المستند بالدليل والمختصر أهمل لأن في رتبته ما لا يثبت به إنما هو المعاني وأحب أن في الكلام حذف
مضاهي أي في تحقيق مسائله فاشقة من أوصاف المعاني كما أن التهدية من أوصاف اللفظ لأنه تخفيف اللفظ من الحشو (قوله أي
أحد) السائل في الأصل مبالغة لأحد الشيء ثم رتبته هنا لأمره وهو لا أحد فهو من إطلاق اسم المبروم وإرادة اللزم والمراد بالاجتهاد
اجتبار النفس للسائل أي اختيار الشخص للسائل الرتبة من هذا المختصر أقرب من اختياره لها من القسم الثالث بمعنى أنه يبدل
أي أحدها منه كثر لكونه محض مسائله وفصوله في رتبته هي مسائل القسم الثالث لكونها يتصل بعضها على
فهم بعض ويسمى إدراك بعضها على إدراك بعض أو أراد تناول الأجزاء للمعاني من الأنماط الرتبة أي أن أحد الشخص للمعاني من
الأنماط الرتبة من هذا المختصر أقرب من أحد من الأنماط الرتبة من القسم الثالث (قوله إضافة المصدر) أي أصيب إضافة
المصدر وهذه إضافة المصدر فهو ما منصوب على المفعولية المطلقة أو مرفوع خبر محذوف وقسم إضافته إلى الفاعل على

أضافته للمعول لما قرر في كتب النحو من أن الأول أكثر وأولى (قوله لما تضمنه) أي معمول لما تضمنه الخ أي فهو على ذلك المتضمن بالفتح أي وليس علة للمعول لأن المعول له هو ما فعل لا حله الفاعل وعدم المبالغة ليس نفس ولا للمعول وهو ما فعله لأنه يتحمل المعنى أن المبالغة في احتصاره على الأصل التقريب منه (٩٠) ويقتضى أن المبالغة في احتصار لفظه بعد التقريب كسهولة الحفظ خاصة وليس

لما تضمنه معنى لم أبلغ أي تركت المبالغة في الاحتصار تقريبا (لحاطبه) أي تناوله (وطنا لتسهيل فهمه على طالبه)

لتعاطيه) أي اتفقت معي المبالغة في الاحتصار لأجل قصد التقريب إلى الإقحام عند تعاطيه بالمدرسة فالقريب علة للاثمالة الفهوم من قوله لا علة لأبلغ لأنه يصير المعنى حينئذ أن المبالغة الكثيرة لأجل التقريب اتفقت معي ولا ينافي ذلك وجود مبالغة كاثرة بغير التقريب وليس هذا المعنى مرادا هـ (وطنا لتسهيل فهمه على طالبه)

لتعاطيه وطلب لتسهيل فهمه على طالبه) شىء يسمى بذلك أن الكلام إدوولج في احتصاره صعب دركه واستغلت ألفاظه فذلك لم يبالغ في احتصاره بل جعله وسطا بين كلام المصنف بحث وهو أن قوله تقر بما وطلب لا يستقيم أن يكون معمولاً لأن ما أتبع مجردا عن الشيء لعدم ملائمته فهو كقولك لم أضرب يدك أكرامه فهو معمول به بعد تقدير دخول الشيء عليه والشهورى مثل ذلك خلافه كقوله تعالى ولأننا كاهنا أسرا فلا بد أن يكون على ما ذكره المصنف لقال صيانة وحفظا وكذلك ولا تقتضوا ولأنكم حنية إملأق فاعلم أن قول عن هدام أبلغ في احتصاره إملأق له على أن لا أسلوب انتهى فتعمله استعمال الناس كثيرا وهو أحسن من جهة أن فيه بى ذلك بكل تقدير بخلاف اعتبار العمل مقطوع عن الشيء فافهم الذي يفيد وهذا البحث لم يزل يدور في خلدي ثم رأيت ابن الحاجب ذكره في تأليفه فصل في قوله تعالى ما أتت سمعة ريك محزون أدألت ماضيه لتأديت فان أردت بى صرب معال فالألام متعلقة بصربت ولم يصب الأصربا محضوما وان أردت بى الصرب ماضيا فالألام متعلقة بالشيء وإنما أن اسماء الصرب كالمن التأديت لأن بعض الناس قد يؤدب بترك الصرب ولا يستعمل بعلق الحرف بالحرف الذى فيه معنى الذى لحوار فوفهم ما ذكرته لتأديته وماهنته للاجتماع إليه وما يتعلق بعلق الحرف من معنى أتى وقوله تعالى ما أتت سمعة ريك محزون لوعلق به لكان أراد بى حزون من سمعة الله وهو غير مستقيم لأن الحزون ليس من سمعة الله ولأنه أعاد بى بى الحزون مطلقا فتحقق أن المعنى انتهى عكس الحزون مطلقا سمعة الله وعلى هذا يحكم في العلق فان صح تعلقه بانه من والأعلى بالحرف وعلى هذا قوله تعالى ليس عليكم جناح أن تنكروا الزنا منكم معناه أن تنكروا فهمي متعلقه بجناح بمعنى أن الجناح في انشاء التجارة متلف وتلفه ليس بعيدا لأنه لم يرد بى الجناح مطلقا ويحذف انشاء التجارة طرفا الذى فيها بعد أن يكون متعلقا انتهى وحاصله ما قلناه وأن الأصل العلق بالفعل من غير نظر إلى الشيء وقول ابن الحاجب العلق بليس بعيدا لعله يريد بالتعلق العسوى والا فالراجح أن ليس لا يتعلق بها الحار والمحرور لفظا وقيل ابن الحاجب أصاب في شرح حطبة الفصل في قول ابن عسرى (١) لا يعدون مائة ويرى ما هو نص على المعول لأجل لما تضمنه معنى لا يعدون كأنه قيل يقررون منهم لأجل المائة أو اتى منهم لأجل المائة لا يعدون لأنه بنفسه المعنى ثم رأيت للوالد في بعض التعليل بحول كلامه الأول وقال الذى يقتضيه صناعة العربية التعليق بالفعل الصريح ثم ذكر الاحتمال الآخر وذكره ما حدى أحد علماء كره ابن الحاجب من عقبه بفعل دل عليه حرف الذى فان كما جعله بعض النحاة وابن عسرى في معنى اللواضع والثاني أنه قد يؤخذ بالفعل بغير كونه

هذا المعنى مرادا لأن المراد بى المبالغة في الاحتصار مطلقا وإنما كان المعنى ما ذكر على وجه متعلقا بأبلغ لأن الشيء إذا دحج على كلام فيه قيد شبه أن يكون الذى فيه موصفا إلى القيد مع بقاء أصل الفعل ثم إن صاهره أن العمل ما تضمنه المعنى وهو أنكره وليس كذلك وإنما العمل بالفعل لئلا عليه وهو تركت فالكلام على حذف معنى أى معمول لئلا ما تضمنه معنى لم أبلغ ثم أن هذا الكلام يحتمل أن يكون إشارة إلى أن العمل هو ذلك الفعل وأنه إذا جعل العمل معنى حرف الذى وحب تأويل الذى جعل مثبتا يصبح للتعليل وهو الطاهر ويحتمل أن يكون إشارة إلى أن العمل لحرف الذى باعتبار ما يستفاد منه وما ذكره بين العمل حرفى الذى وأن القيد له وتوضيح الحاصل المعنى وإنما أدرج الشارح المعنى للإشارة إلى أن ترك المبالغة ليس عين معنى لم أبلغ لو حووب تقاير المعنى والمسمى ولوم

يدكرامى أصبح أبلغ لأن اللفظ يتضمن معناه فيضمن ما تضمنه لأن يتضمن المتضمن لشيء متمم من ذلك مشفيا الشئ يمكن يصير الكلام حيا عن إفاذه أن ترك المبالغة ليس عين معنى لم أبلغ وإنما كان معنى أبلغ متمما ومستتر ما لا يترك لأن معنى قوله لم أبلغ بى المبالغة ويترجمه تركها (قوله وطنا الخ) يفت هذا عين ما قبله فلا حاجة له

(١) عبارة المصنف لا يعدون عن التسمية بمائة للحرف الألف ورى عن سواء المنهج كتيبه مصححه

قلت أما أولا فقد يمنع ذلك ألا يلزم من قرب ما أوله فهمه إذ قد يقرب ما هو في غاية (٣١) الصعوبة ولا يصل إلى السهولة فإن في مجرد

والضائر المختصر وفي وصفه وأوله بأنه مختصر منفتح سهل للأخذ قريضا

أي اتهمت المتألف في الاحتصار لما تقدم وانتفعت لأجل الطلب والحرص على تسهيل فهم المختصر على الطالبين له فهمه فإن المتألف في الاحتصار عما يوجب صعوبة الفهم وصعوبة الفهم بما يوجب مساهرة الكتب فيترك ساطعه وتداوله وقد وصف المصنف كتابه بأنه مهذب سهل المأخذ مع الاحتصار وفي ذلك تميز بض بأن لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما لا يسلك في الطول ولعمري لقد أفرط المصنف في وصف القسم الثالث بأن فيه حشوا وطويلا وتعقيدا نصريحا ولا يصح في قوله ولكن كان غير مصون الخ وتلويحا ثانيا

مستحبا قلت والذي تلخص في ذلك على التحقيق أنه إذا وردت من تعديلات العمل اللفظية والصورية بعد التي فالأصل ملحقه بالعمل الذي لا يأتي إلا أن يقوم دليل على ملحقه بالي فيشترك على أحد المتألفين السابقين ولدي ترجيح للمأخذ الثاني الذي ذكره الوالد لأماد كره من الخاطب لأن عمل معاني الحروف لا يساعده عليه أكثر الحاجة ثم لينسب إلى أن هذين الاحتجاجين يأتيان في كثير من تعديلات القسم الثاني ذلك في المعول له نقول ما ضررته أهانة إذا أردت أن تعديني ما مع الصرخ وتعقيد الذي ونقول ما ضررته إذا أردت سبب انتهاء الصرب مطلقا ونقول ما ضررته لا كرمه وما ضررته لأهيه ونقول في الحال ما ضررته مضافا إذا أردت وقوع الصرب في عبر حال الصرب وما ضررته مكرها إذا أردت ترك الصرب وتقوى في العاية لأضر به حتى عوت إذا أردت أنك نصر به صر ما لا يموت منه فأنصر بحتى عوت مستغلا مطلقا الصرب ونقول لا أضرب به حتى يسي فأنهاء الصرب مطلقا قد الاسماء حاصل وكذلك إلى أن عوت وإلى أن يسي (١) ونقول في الاستغناء لا يقوم القوم الأريدا والذي أن قيام القوم غير بد مستغنا إما بقيم الجمع أو بقيامه ولا يقوم القوم الأريدا معنى قيامه أي متى قيام غير بد ونقول ما ضررته حقا إذا أردت أنك عدم الصرب وما ضررته حقا إذا أردت بي الصرب أتأكد ونقول في الطرف لأحب بهذا اليوم والذي أن انتهاء المحبة المشمرة ووقع اليوم ولا أحبه اليوم متى أن محبة لك في هذا اليوم هي لتتمة ونقول في المعول معه ما سرت والليل إذا أردت انتهاء مصاحبة الليل ونقول ما سرت والليل إذا أردت انتهاء الصرب مطلقا مصاحبة الكسل ونقول في الجار والمجرور ما ضررته بشر ما عاين اسمه أو كراهته إذا أردت التعليق بالصرب مع وان تردده قلت ما ضررته إذا أردت عن محبة أو من محبته وقد صرته من انقراض انطمع بأمثلة لذلك مع بعض ما نصرفه قطعا إلى العمل ومع بعضها ما نصرفه إلى الانتهاء قال تعالى لاظم اليوم فاليوم طرف للظم وليس الذي أن ذلك اليوم وقع فيه الحكم بانتهاء كل ظلم ذلك اليوم وعنده وعكسه قوله تعالى لا تتريب عليكم اليوم ليس معناه في تريب ذلك اليوم فقط بل أنه وقع في ذلك اليوم انتهاء كل تريب وقول تعالى فإن طلقها فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره فلا شك أن الحل مستغنا من الإطلاق إلى النكاح والمعنى أن انتهاء الحل إلى النكاح حاصل وليس المراد انتهاء الحل إلى غير النكاح بل إلى تلك الآية وكذلك حتى غير الحديث من الطيب وكذلك ولا يقر بوهن حتى يظهر وكذلك حتى تعلموا ما تقولون حتى يسمع الهدى محله هي عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وقد كثرت في حتى دون غيرها وكذلك قوله تعالى وما قتلوه بقدر أي أنتي قتلوه بعد هذا أحسن ما قيل فيه وأما الوارد على الأصل فكثير قال تعالى وما فعلته عن أمري فمن شئني يتبع بعثته لا بالاسماء لأن الواقع أنه فعله وقال تعالى لا يأتون الناس الخافا وقال تعالى وانقوا فتنة لا يصيبكم الدس ظنوا مسكم حاشه وقال تعالى ولا تولوا عنه وأسم سمعون فان قلت تخویر الامر يوقع في الناس قلت سفي أن الأصل أحدهما فلا الناس على أنه يجوز أن تقول ريد لا يقوم بتقديم المصنف على قوم تارة وعلى لا يقوم أخرى وهما معنيين متساويان قال تعالى

تقليل الصعوبة تقريرا لا يقال فكان ينبغي أن يستعملها عما قبله لانا نقول انهاء التأخر عن التقدم لا يصح لأن الأول قد وقع في سريره على أن انعام مقام خطابة وأيضا فقد يكون قصد من الأول تسهيله في نفسه وانه مستحسن مع قطع النظر عن تحقيق الطلاب ومن الثاني الإشارة إلى أن له طابا وأنه راعي حالهم (قوله بأنه مختصر) أحده من قوله ألفت مختصرا ومن قوله ولم أتبع في اختصاره وقوله منفتح أحده من قوله في تحقيقه وأنه يديه وقوله سهل لأحد أحده من قوله وطلب الخ (قوله تميز بض) هو كناية مسوقة بوصف غير مذكور ويسمى تلويحا كقول المتألف المحتاج إليه جئتكم لأسم عليكم فكانه أمل الكلام إلى عرص يدل على المقصود وأما يسمى تلويحا لأن النكاح يلوح به ما يريد وقوله تميز به في ثانيا والا فهو قد عرص بالقسم الثالث أولا بقوله قائلا للاختصار مقتضيا لأصاح والتجريد كما نصرح بذلك أولا في قوله ولكن كان غير مصون الخ قال في الطول لعمري قد أفرط المصنف في وصف القسم الثالث بأن فيه حشوا وطويلا وتعقيدا

وهو يري أولا وتلويحا ثانيا وهو يري ثالثا (١) ونقول في الاستغناء الخ كداني الأصل ولعل في العبارة شيئا فأمثل وحرر مصححه

(قوله بأنه لا يطول فيه) أي لا مختصر وقوله ولا حشو أي لا تعيد أي لا يسهل المأخذ فهو شرعي ترتب الاسم
(قوله اندكور من القواعد وغيرها) أي الامتداد والواحد وأشار الشارع بذلك إلى أن اسم الإشارة ليس راحة المختصر ولا لاقتضي
أن هذه القواعد رتبة على المختصر ومضمومة إليه وليس كذلك وأول القواعد والواحد والآخر لا يحل محله الإشارة
التي ابتدأت مع أفرادها وتلك كبره (قوله غريب) من الغرر وهو لا يطول على الشيء من عرفه وفي تعبير المصنف بعض إشارة إلى غرر تلك
القواعد لأنها لم تكن تسمى كل كتب المتقدمين (قوله ورواها) قال في أطول ولقد عجب المصنف في حمل مقتضات كتب
الائمة فوائده وفي حمل مخترعات حواضر روائده ووجه الإعجاب أن كلامه موجه بحمل له مدح ولاد في حمل أن مخترعات حواضره
رواها الشأن من أن تطرح ولا يصح سميته رتبة (٦٢) تواضع منه بحمل أن يكون رتبة مخترعات حواضره روائده في الفصل

بأنه لا يطول فيه ولا حشو ولا تعيد كما في القسم الثالث (وصفت إلى ذلك) اندكور من القواعد
وعبرها (فوائد غريب) أي أصناف (في مص كتب القوم عنها) أي على كتب القواعد (وروائده) أي
أطراف (أي لم أفر في كلام أحد بالتحريج بها) أي كتب الروايات (ولا الإشارة إليه) بأن يكون
كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه ما سجد وأرم مقصوده (وسميته رتبة) أي
بمعنى قوله لا لا يطول فيه ولا حشو ولا تعيد كما في القسم الثالث (وصفت إلى ذلك) اندكور من القواعد
(إلى ذلك) إلى ما صنف من قواعد القسم الثالث وما ذكره من الأئمة وشيوخهم (فوائد) جمع
الفائدة وهي ما يستخرج من كلام المتقدمين (غريب) أي أصناف من طرقهم بخصوصها (في بعض كتب
القوم) ويعني بالقوم السابقين (عليها) أي على تلك القواعد (وروائده) أي ما أتت به من أصل
وم فر (في كلام أحد) أي من كتب الروايات (ولا الإشارة إليها) وذلك أن بدل علم كلام
أحدهم ولو تناقوا في ذلك أو في كلامهم ولا يصح واحد منهم بوليه فلهذا صاحب هذا الكلام
ولا يدل في ذلك كون أحد مدركها قواعد المتقدمين وقواعد حواضرهم لأن مدركهم من
القواعد ومخترعاتها لا يثبت لأحد (وسميته) أي هذا المختصر (لمدح من المصنف) أي بقرينة
وتهذيبه في الجلة وهذا المختصر المعين تلخيص للفتاح قاداسمي بهذا الاسم طابق اعتبار معناه
الكل هذا المعنى الجزئي أو طابق هذا الاسم باعتبار معناه الجزئي معناه الكل

على القواعد التي تلقتها
من كتب الأئمة وبين فوائده
وروائده لحسن التلاحق
لاختلافها بحرفين
متشابهين المخرج
مخرج القوم من مخرج الراي
وبين اليها وعينها حسن
مصدر لا اختلاف
مخرجين معارف في المخرج
لأن مخرج المخرجة قريب
من مخرج العين ثم رتبة
الروايات مثل اعتراضه
على السكاكي ومن مذهبه
في الاستمارة الساكنة فيه
ميسرة واعتراضه
هذه الروايات كانت
موجودة في كلام أحد
لا طريق التصريح ولا
طريق الاستدلال كانت
باطلة إذ لا مستند إليها على
أنها إذا كانت خارجة
عن كلامهم فلا معنى
لادخالها فيه مع كونها
أجنبية عما قالوه فكيف

تدخل في فهم وصاف إلى ما قوله وحرى عليها حكمه وأحب أن يرد بها نحو في كلام أحد ما
للقواعد وهذا الإتيان إنما يؤخذ لتأمل في القواعد وأحوالها لا لصفات الأئمة وحدهم بل لدرجاتها من أهلها
العلامة يس أن المراد بقوله في كلام أحد أي من أهل هذا الفن المتقدمين له وهو مقرر برهوه لا لاسم أي يؤخذ من كلام نحو
مفسر وأدراجها في كلامهم من حيث مناسبتها له وكونها على طريقته وشأنها في الفائدة (قوله أن يكون الخ) هذا تصوير للمعنى
وهو الإشارة (قوله وسميته الخ) لأنه تلخيص لأعظم أبحاثه هذا وقد اشتهر أن أسماء الكتب من قبل الاعلام الشخصية وأسماء
العلوم من قبل الاعلام الجنسية واعتراضه بأن هذا محكم فالأولى أن يقال أن الشيء يتعدد تعدد محله كان كل من قبيل علم
الحسن وأن يقال أن الشيء لا يتعدد تعدد محله كان كل من قبيل علم الشخص وما يؤيد ذلك أن الكتاب حرر من العلم فاحرى على الكل

إذا لا إنكار ولا تردد فيه من السامع قال بعضهم يمكن أن يكون المصدق هو المصدق المصدق أو التقوى ويوجه الأول أن المصدق من توابعه
 رأى أن إنكاره لا يثبت اليقين عليه ولا يثبت كونه صادقاً إلا مع ما إذا كان كذلك فلا بد أن المصدق به لا هو فكأنه هل وأما أصل السمع به دون
 غيره لا يفصح حقيقة أو أنه أصلي باعتباره الخاصين له من أهل عصره في وثائقه لا غير من الخاضعين ورد الوجه الأول بأن جملة
 قصر الحقيقة إلى ما سلم من مدح محض وهو في حقيقته على القسم الثالث فإن ذلك المدح باقي به يرى أن غيره لا يعتد به ورد الوجه
 الثاني أن الفصير المذكور لا يكون لارد على مقتضى الشركة وليس لها من يقتضيان أهل عصره المصدق كونه في السؤل حتى يرد
 عليه وكونه يدعي أن لها مقتضى الشركة ثم يريد ويوجه الثاني أن قوى الحكم وبأن كيد منكر لا استدللس يلزم أن يكون
 لارد على منكر أن قد يكون لمجرد الاعتناء بالحكم وإظهار الرعية فيه والاستعداد بالحكم وتعميمها للاعتناء بالسؤل والاهتمام به
 أو ظهور الرعية فيه فتوجه إلى الله يتصرع في الإحاطة بحكمها بأقصى وسهولة أي أنه لا يعتمد على ما دلح وفي وصف مؤلفه
 يسأل الله السمع به أو لا سنداده السؤل ولله ما يوليه له وفي الدع به فأصل ذلك (قوله حال من أن يسمع به) في حال من المصدر
 أو قول الواقع معمولاً أي أن الله السمع به حال كونه كأنما من فعل فهو من تعميم الحكم على ما يحاط به من فعله من معمولات أن
 يسمع به حتى يلزم تقديم معمول المصدر على موصول أو تقدم معمول المصدر على موصول (قوله وهو المفتاح والقسم الثالث)
 يجعل القسم الثالث أصلاً له ظاهر وأما جعله مفتاحاً فلهذا لأن القسمين الأولين منه لا يوافقان المحصر بينهما حتى يجعل
 أصلاً له ويحتاج بأن ما كان حرؤه أصلاً له في كل أصلاً لذلك المصداق الاعتناء (قوله له وفي) يسمع المحمرة على حد في لام الجر على

لقوله ثم قال ونكسر هاء عن الاستثناء البيانى حوايا عما يقال لاى شئ مسألته دون غيره وقوله ولى ذلك ولى فعل بمعنى فاعل أى متولى ذلك الجمع ومعطية وله أن يتصرف فيه كيف يشاء (قوله أى محسنى) يشير إلى أن حسب معنى محسب فهو اسم فاعل لا اسم فعل كما هو الصحيح وحاصل ما فى المقدم أن حسب فى الأصل اسم مصدر بمعنى الكفاية ولذا يجبر به عن الواحد وعن التعدد فيقال زيد وعمر وحسبك ثم استعمل اسم فاعل بمعنى محسب وكاف وله حيثما استعمل إلا فى تارة تستعمل استعمال الصفات فتكون مثلا لكثرة كثررت رجل حسبك من رجل وبارة تستعمل استعمال الأسماء الحامدة غير تامة لموصوف نحو حسبهم جهنم فإن حسبك الله محسبك درهم وهذا يرد على من زعم أنها اسم فعل فإن العوامل اللفظية لا تدح على أسماء الأفعال بانفاق وأما قول صاحب الصحاح حسبك درهم أى كفك فهو بيان للمعنى بذلك لأن ما كالمعنى واحدا لبيان أنه اسم فعل (قوله وكافى) عطاه على ما قبله عطفاً غير ثم يحتمل أن المراد كافى فى جميع انبساط حتى إذا (٦٤) الدوال ومحمد الكفاية فى ذلك وعليه فتكون الجملة مستظمة (قوله عطاه الخ) بما جعل

أبو أو عطاه لأن الأصل فيها العطف وله دم صحة جعلها للرجال لأن الجملة الحالية لا تكون انشائية ولا يصح جعلها اعتراضية لأن الاعتراض لا يكون فى آخر الكلام واسم نوصيه سكة حرية (قوله ما على حمة وهو محسنى وإما على محسنى) وما انحصر العطف فى هذين لأن المتقدم لا يحمى لا يصح العطف على الأولى سواء انعدم أو لم يعدم ولا يكون حالا والانشائية لا تكون حالا ولا على الثانية لأنها معطية وهذه لا يصح للتعميل فتعين النشأة فأما أن يكون العطف عليها تناسلاً وعلى جرئها (قوله والمخصوص) أى بالمدح محدوف والأصل ونعم الوكيل الله على هذا فى جمل

نعم المحسنى وكافى (ونعم الوكيل) عطفاً على جملة وهو محسنى والمخصوص محدوف وإما على محسنى أى وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الصبر المتقدم على ما صرح به صاحب المفاتيح وغيره فى محور يد نعم الرجل وعلى كل تقدير قد عطفت الأثناء على الآخر واقفه أعلم

أى كافى عن غيره فى كل شئ فلا تطب مرادى من غيره (ونعم الوكيل) يحتمل أن يعطف على جملة هو محسنى فيكون المخصوص بالمدح محدوفاً أى ونعم الوكيل لمفوض إليه فى جميع الأمور هو أى الله تعالى ويحتمل أن يعطف على الخبر وهو رابط محسنى لأنه فى تأويل العرب فيكون فى تأويل الجملة بماءله اد التقدير وهو محسنى أى يكفى فيكون المخصوص هو الصبر الذى اقتضى العطف وحوده مقدما وكون المخصوص مقدما فيه خلاف قبل محور وفيه تقدم دليل المخصوص المؤخر وعن نص على الأول صاحب المفاتيح وإدراكه حمة وهو محسنى حرا وكافى جملة نعم الوكيل انشاء بدم سواء عطفت على حرا الأولى بالتأويل المتقدم أو على حملها عطفاً على الأثناء على الآخر وهو ممنوع لأن بين الأثناء والآخر كمال الانقطاع على ما بآتى وقد يجب حمل الأولى على الأثناء الساء على الله تعالى بأنه السكاى فى جميع المهمات ولو كان النشاء الجملة الاسمية فإلا لأن أركانها أحسن من تركيب العطف مع كمال لا قطع أو محسن الثانية معطوفة على حرا الأولى فتقدير القول فتكون الجملة حريتين إلا أن وهو قد حمله كثيراً وراد عنه كما حسنى وعده به ومنها أنه حمة فى سبق محصر والاحتصار والتلخيص فتدبر فالاحتصار تقييد للفظ ونكتة اسمى مأخوذ من الخصر وهو المتجمع فوق أو ركب ومنه الخصر فإن الجوهرى ذكره فى مادة خصر فيكون وره فعل لكن ابن سيده ذكره فى المحكم الرامى فيكون وره فعل كرج والمبسوط هو المختصر منه والاحتصار حاصل فى كل منهما وينتدى العمل إلى واحد منهما أيهما كان نفسه وإلى الآخر بحرف مختلف فنقول اختصرت المبسوط فى اللطيف واختصرت اللطيف من المبسوط وعند الإطلاق لا يقع الاعنى المبسوط فنقول اختصرت المبسوط واسم المفعول وهو المختصر حقيقة فى كل منهما بقيد وعند الإطلاق أشهر على اللطيف ومنه

المخصوص أما مستند والجملة قوله حرا أو حرة محدوف أو محسن حرا محدوف (قوله وإما على محسنى) أى وإن لم عليه تسمية عطفاً الجملة على امرئ لأنه محور إذا تضمن المفرد معنى العمل كما هو الحال محسنى محسنى (قوله والمخصوص هو الصبر) أى الواقع مستند لأن ونعم الوكيل عطفاً على الخبر (قوله على ما صرح الخ) إنما صرح بهذا المرو لأن تقدم المخصوص خلاف الشائع إذ الشائع أن المخصوص بدكر مدحاً فحمة حرا أو حرة محدوف أو محسن حرا محدوف وهذا وقع مستنداً مقدماً فلما كان هذا الوجه خلاف الشائع قال الشارح على سبيل التبرى منه على ما صرح به صاحب المفاتيح (قوله وعلى كل تقدير) أى من التقديرين أى على عطفاً حمة ونعم الوكيل على حمة وهو محسنى أو عطفاً على محسنى وحده (قوله قد عطفت الأثناء على الآخر) هذا ظاهر على التقدير الأول لأن على الثانى لأن محسنى بالمعنى الذى ذكره الشارح وهو محسنى مفرد لا يبعد اختصاراً إلا أن يقال (أى تأويل محسنى) ويكفى بئنى ثم ان قول الشارح وعلى كل تقدير قد عطفت الأثناء على الأخبار يحتمل أن المراد هو جاز كما صرح به الشارح فى غير هذا المثل وفقاً للصغار فالقصد بدكر هذا الكلام تحقيق المقام ويحتمل أن المراد هو غير جاز كما ذهب إليه البيهون وجمهور النحاة وحيثما لقصد الاعتراض

(مقدمة) في الكشف عن معنى الفصاحة والبلاغة واخصار علم البلاغة في علم المعاني والبيان في تفسير الفصاحة والبلاغة
على أني وعلى هذا الاحتمال في حد ذاته اختيار البدور الاول أعني عطف الجملة على الجملة لكن مع كونه من عطف لا شاء على الاحرار من
من عطف لا شاء على الا شاء لأن الجملة الاولى لا شاء المدح والكفاية والثانية لا شاء المدح العام أو أن قوله نعم انوكيل انس عطف من
معمول خبر مسند المحذوفين والاصل وهو مقول في جملة نعم انوكيل فانه طوى جملة خبرية اسمية متعاقبة خبرها جملة لا شاء فعلية فيكون
من عطف الاحرار على الاحرار ويختار التقدير الثاني وهو عطف الجملة على الجملة لكن لا شاء من عطف لا شاء على الاحرار لان الجملة
عطف على حسي بدور اعشار والله محسني فهو من عطف لا شاء على الفرد لا على الاحرار مع أنها عطف على حسي وأنه مؤول
بما مر لكن عطف لا شاء على الاحرار لا يتبعه الا عطف لا شاء على الاخبار حار اذا كان المعطوف عليه له محل من الاعراب كما هو
فان قوله حسي خبر عن الصمم ورد الجواب الاول من جملة الاسمية لا شاء اول من القليل فلا يذني حمل الكلام عليه ورد
الجواب الثاني بأن فيه بدور مؤور ثلاثة اذ من علمها وهي مقول في جملة وما سدت الذي وقع الاحرار عنه فقول والا صاف أنه لا يهمل من
قوسا وهو نعم انوكيل معني فهو ولا الاحرار بل محذوف لا شاء مدح ورد الجواب (٦٥) الثالث أن شرط عطف الفعل على الاسم

أن يكون الاسم في معنى
 الفعل كما في قوله تعالى في
 الصباح وجعل الليل سكنا
 أي فاق الصباح فلا يجوز
 مررت برجل طويل
 ويصرف وليس الاسم في
 معنى الفعل وحسب بدون
 اعتبار بحسب اسم ليس
 في معنى الفعل ورد الجواب
 الرابع بأن المور يجوز
 فعله بحال من الأعراب
 بدون تأويل أي لا أولى
 بالإنشاء أو للثانية بالخبر
 عن الجمهور مجموع لانه
 من شذوذاة الشاهد
 لحوازي في قوله تعالى وقالوا
 حسبي الله ونعم الوكيل
 في هذه الواو من الحكاية
 لأن المحسكي أي من كلام

(مقدمہ) ربات مختصر علی مومنین و نیکوکاران

والتي به مقدمة على الشارح فيكون القدر وهو حسي وهو انقول فيه نعم او كل هو ورتكاب
هذا يصح ما فيه من القدر اخرج عن الظاهر قرب من عطف الالف على الاحسن ثم شرع في
شرح ما قصودنا من الالف وهي اربعة مقدمة وثلاثة فتون لان ما يذكر في الداليف إما أن
يكون من القدر في الفن أو لا فممكن من قصد في المقصد على ما في المقصود وهو مقدمة ولا أن
كان من المقصود كان من مصادره لا حول إلى ما في المقصود في الحال ليجوز بذلك عن
الخطأ في تأدية المعنى الذي يراد ان يدعى أصل المراد وهو الفن الاول يسمى معنى وان لم يكن المرص
ما ذكر بل شيء آخر فان كان ذلك الذي الآخر الذي لا حول إلى ما في المقصود عن المقصود انه هو
الفن الثاني يسمى ما في الفن لم يكن المرص وذكر في الفن الثاني ولا في المقصود في الفن الثاني
والخاتمة داحية في الفن الثاني عند المصنف لانه نص في غير هذا اليك على ما في الفن الثاني
لانها راحته في المحطات الامثلة ولا تحتاج إلى جعلها حراً من المقصود كما في المقدمة منها
والاولاد هذه (مقدمة) في الفن الثاني لاداة والاداة ورتكاب في الفن الثاني والاداة وعبر
سمي المصنف هذا مختصراً ما راجع من المصنف غير انه قد راجع من المصنف وليس ذلك شأن
لاختصار وإنما الشرح وهو الشرح كما في الجوهرى وهو عكس الاختصار ومثله كما رجع إلى
المسط فلذلك لا يجتمع مع الاختصار لأن يقال بالمراد اختصاره من المصنف بل انه مختصر في نفسه
وكأنه أراد ما سبق من رة الخطوط والخشونة لا حتى أن في إطلاق التخصيص على المختصر استعمال
المصدر بمعنى المقصود مختصراً (مقدمة) شانه من المقصود من المقصود وهو المقصود وهو المقصود
أن الاسباب تقدمها ومنه مقدمة (مقدمة) والاكسير بمعنى أنها تقدم الاسباب المقصود ومنه مقدمة

(۴ - نروح المخلص - آون)

(٤٩ - خروج النحوص - أون) الله لا من كلام اصحابه ادى حتى الله كلامهم اى وقالوا حسدا الله وقالوا نعم الوكيل لا يقول هذا قابل للبحث بحور ان قدرى العطوف ومن لم يذكره اى قالوا حسدا الله وقالوا نعم الوكيل او متدا اى قالوا حسدا الله وهو نعم نوكد فمع وجوده من الاحتمالين اظهر من اللبس يكون عابها العطوف فى الآيه من عظم الجبر- فى الجبر كيف يكون الآيه شهادا للحوار المهم الا ان يقبل ان القدر خلاف الظاهر (قوله مقدمه) لا يظهر انه حصر لمحدوف اى هذه مقدمه وحمل اهميتها والجبر محدوف اى مقدمه اذكرها و اى كون ايها اولى خلافه ويصح قرأته بالصعب على اهمه محول لفس محدوف اى اذكر لك مقدمه او على روع الخافض لكنه سماعى ويصح الجبر محرف محدوف الا انه شاد وحمل ان تكون متدا وما بعدها جبر او جبر وما بعدها متدا لتاويله للمشروع فيه ويحتمل ان تكون موقوفة لسم تركها مع عامل كائنها العدد ثم هى اما اسم لالاماط او للمعاني والقوش اول ثلاثة والانياس منها احتمالات والاخر ماها اسم لالالظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة (قوله رتب المختصر على مقدمه وثلاثة فنون) اعترض بأن هذا لا يتم وذلك لان الخطوة من جملة المختصر فكان على

أقوال مختلفة لم أحذفها لعمى منها ما يصلح لغيره، وجماعه ولا ما يشير إلى الفرق بين كون الوصف بهما الكلام وكون الوصف بهما
 الشارح أن يردها وأحب أن المراد رتب ما هو المقصود من المختصر في الجملة أي سواء كان مقصودا الذات كالمفرد الثلاثة وما يتعلق
 بهما من الأمثلة والشواهد واعتبرت أصناف الكفاي أو مقصودا سبع كالمقدمة فانها مقصودة باعتبار العلم الذي ألف فيه المختصر
 لا لاسعاف سفيه وحيد في حرج الخطة لانه ليست واحدا منها (قوله على مقدمه) اعترض بأن الترتيب وضع كل شيء في مرتبه
 وهو لا يتعدى إلى وأحب أن رتب ضمن الترتيب معنى الاشياء جميعا نحو ما أتى ضمن المختصر مستملا على مقدمة فاطرف عن هذا هو
 متعلق بترتب أوله ضمن الترتيب معنى الاشياء جميعا بيا وهو ضمن صف فاعل الفعل لتزك حلا من معمول الفعل المذكور وعلى
 هذا يكون انصرف ما تقدمت عليه محدود حال (٦٦) أي رتب أصناف آخره المختصر في جملتها مرتبه بحيث يطلق عليها اسم

أو أحدها كونه مستملا
 على مقدمه ثم إن رتب
 المختصر وأشياءه على هذه
 الأمور الأربع فمقتضى ترتيب
 وأشمل الكل على آخراته
 لأن المختصر في ذلك كماله
 مقدمة والمفرد الثلاثة
 لأن كلامها اسم لها صيا
 الكلية التي هي القواعد
 والصواب ومعلوم أنها
 أقدم لما مر من المقدمة
 قضية كلية (قوله لأن
 المذكور فيه) من ضرورة
 الآخر في الكل لأن
 المذكور فيه قدما وقواعد
 وهي أقدم (قوله ما إن
 يكون الخ) خبر من حذف
 متعلق بجمع لاسم أي لأن
 جان المذكور ومع الخبر
 أي لأن المذكور فيه أقدم
 أن يكون أو على فرق بين
 المصدر الصريح ووثق
 كما ذكره في محله (قوله

لأن المذكور فيه ما إن يكون من شأنه أقدم في هذا الفن أولا الشيء لقدمه ولأول أن كان
 العرض منه لا يحترق عن الخطأ

ذلك بحيث يذهب إليه الكلام ولم يعرف مقدمه مقدم ما شر به فكان إتمام معتم تسكيره وأصل
 التسكير إعادته لأفراد لأن المراد من ما يطلق عليه الذكر وذلك كافي في العرض ما يكون ترتيبها
 للسطم والتعاقب فلا يلو العرض لأن مقدمه كل فن وكل كتاب إليه لا يعقوب عال حتى
 يكون مقامها بالنسبة إليه تارة يوجب كونها عظيمة وتارة يوجب كونها حقيرة فلا يشوب إلا
 لو جودها لا يكون عظيمة أو قسيرة ولهذا يستعمل هذه المقدمة عظيمة لهذا الفن أو قسيرة به ولو كان
 يمكن استكمال وضعها بأقدمه أو أقدمه على خلاف اعتاد من أفعلى وأحل روده هذا المعنى فهو كان
 الخلاف فيه لا معنى أن يقع بين الخصمين وإنما القبول فيما اعترض الكلام في حربه لقدمه إلى ذكرها
 في قوله وما يحجر به عن الخطأ مع سداد كرها خبر عن المعارضات لكن يند كرها باسم الفن وأعد كرها
 مصدوقا لكان العهدما بكى فيه ذكر الصمى وهو ما شر عن حصاره عن الفن به علم كذا خبر
 عنه مقدمه في آخر القسم وقد حسب عنه من الآخر في الثاني والثالث حواره بعد العهد وفي الأول
 عليه ما تقدمه وهو بحث وهو من مقدمة العلم تتوقف عليها أدراك ذلك الفن وهذه الأمور المذكورة
 هم لا يتوقف عليها الفن صاحب الفصح ذكر كرها من القليل وأيضاً مقدمه يعلم كفايته هي حد العلم
 ومن عيشه وموضوعه وهذه الأشياء المذكورة فيها الموضوع بصرح ولا إعادته والخواب أن المراد
 مقدمه هي أقدمه من الكتاب وهي مقدمه من كلامه تقدم تمام المطلوب لا إعادته معناه به واتساع
 ملك المعنى ولا شك أن قدمه ذكر ذلك مقدمه المعنى صدقت على هذه المقدمة المذكورة وأما المطلوب
 لا إعادته معناه ليس هو مسير السلاعة والاصح للذين قصد معرفتهم من وضع هذا الفن إذا هم متشأن
 بعبته التي هي معرفة أخبار العرب أو انحصار العلم في الدلالة التي توقف على معاني القصور في الجملة
 والحق لا يرد ذكر المقصود ومقدمه الذي هو إتمام إلى توقف عليها الفن وقد تكون نفس
 الجنس لأنها مقدمه أي تحضره على المقدمه أو من قدمه معى مقدمه على لا تقدمه من يدي لله وسببه
 ومقدمه الشيء لا يكون صفة فلا إضافة فيها على معنى من ومنه مقدمة الجنس ومقدمه راجل ومقدمة
 خبره التي هي أحد آخره لا يكون حارجه عنه كالإضافة فلا إضافة فيها على معنى اللام وأما

من قبيل المقصد) أي بالذات ولا قدمه مقصود في علم لأن حارجه مقدمه قبل لأدراج الأمثلة والشواهد
 في المقصود ثلاثة ولوقال أن يكون من المقاصد مخرج مدكر لأن المقاصد عبارة عن القواعد فقط والخاص أن الأمثلة والشواهد
 والاعتراضات ليست من المقاصد وإنما هي مكملاتها وحيدتها هي من قديمها ومن حاجتها فإنهم انط فيل لا دخل في المقاصد وسيل في
 الكلام حدة والاصل أن يكون من المقاصد أو من قبيلها بأمثل ثم قول لأن المذكور فيه إنما يكون الخ هذا دليل عقلي على
 عاذا عام من المختصر لأن الرد بين البين والذات عقلي وهذا الدليل العقلي وثبت بالاستقراء (قوله في هذا الفن) أي المقصود وهو من
 البلاغة وتوابعها (قوله ثانياً مقدمه) قدم التي في مختصر الكلام عليه ولأن مفهومه معى وهو مقدم على وجود ثم من حيث الثاني على
 خصوص المقدمة جاء من الاستقراء فادفع ما يقال لا يجوز أن يكون شيئاً آخر وحاصل لدفع أن تقدمها مقصودا لكتاب في مقدمه

للتكلم فالأولى أن تقتصر على تلخيص القول فيهما بالاعتبارين

للمقدمة والموسون الثلاثة ومفيل هنا يقال في الثالث (قوله في مادة المعنى المراد) أي لاسما ولا لمراد بالمعنى لمراد لاسما ما مراد على أصل المعنى من الأحوال التي يصفها السبع كالاسكار وحلو الدهن ولو كان الخطيب يسكر فمرد وأورد للتكلم لاسكلام غيره مؤكداً أن قول ريد قائم فقد خطأ في نفس مادة المعنى المراد لمراد لاسما وهو الواجب وهو الباء كدالة الـ على حال الخطيب وهو الاسكار أي هو معنى مراد لاسما وهذا الخطأ بحرر عنه بالمعنى الأول وقوله عن التعيد المعنوي أي بأن يكون العبارة التي عبر بها يعبر لاسما لا يقال بها أي المعنى المراد لاسما فقصي الحال المحار وأورد للتكلم لكن مع العقد المعنوي من أن في معارده صفة حفية الاوارم كما لو قلت ريت أنكر في الختم مراد به حلا شجاعا كما مع شفته للأند في ذلك فقد أثبت في أصل تأديبه المعنى المراد لاسما مطعنا معصى الحل وكني خطأت في كيمية التأديبه سكوت أثبت بمعارضة الحفية الاوارم وهذا الخطأ بحرر عنه بالنسبة الثاني فهو عبرت عن المقصود ريت أسدا في الختام جامع الحراة لم يكن هناك خطأ في كيمية الأداة لسهولة الانتقال (قوله والافه والافه الثالث) أي ولأن كان العرض من الاحترار أصلا لاسما هو محذور تحيين لاسما وتريسه فهو الثالث (قوله وحسن الخطة الخ) هذا جواب عما يقل حصر ريت الخ صري في الفنون الثلاثة والمقدمة عبر حصر مراد من حصر آخر الكسب الخامة فكان على اسراج ذكرها (قوله وهم) تصح لاسما أي عطف والمراد به الخطأ لأن اللفظ لا يستعمل في خطأ لأن خطأ يدهن كاهلا لا عمل فيه مطعنا خطأ (قوله كسبي) أي في أول لحاقه فضلا عن المصنف في الايصاح أن الخامة من الفنون الثالث قال الكسبي وحده

(٦٧)

المقدمة آخر الكسبي
الموسون الثلاثة وم
لذكر الخامة (قوله إلى
احصر المقصود) أي بالذات
(قوله طريق التعريف
المعنى) أي لا كرى أن
قلت أن الـ التي لتعريف
المعنى لا كرى صاطها أن
تقدم ذكر مصولها وما
هذا ليس كذلك إذ لم يسبق
على الموسون في التراجع
بعض موسون من أول وفن

في مادة المعنى المراد لاسما والافه الأول والافه الثاني كان العرض من الاحترار عن التعيد المعنوي وهو المعنى الثاني والافه الثالث وحسن الخامة خارجة عن الفنون الثلاثة وهم كاسبيين أن شاء الله تعالى ولما أحرر كلامه في آخر هذه المقدمة أي حصر المقصود في الفنون الثلاثة باسم ذكرها طريق التعريف المعنى بخلاف المقدمة

مدول الافه المقدمة التي هي في مقدمة الكتاب وقد يكون غيره مصول على لاسما اشترار التوقف الحقيقي لمراد التوقف الكسبي ولا لاسما اشترار كسبي كمراد موضوع غيره هو الخطة وحده البحث أصلا فتعصر في الفرق بين مقدمة الموم ومقدمة الكتاب أن الأولى مراد بها في المعنى لتوقف عليه كالأدوية حقيقة والثانية مراد بها إلى الافه الثاني على المعنى التي لاسما في مقصود ويصح حينئذ أن يقال إن بين مدلول مقدمة الكتاب ومقدمة الموم عموم من وجه ومع أن الـ على مقدمة الموم ومقدمة الكتاب عموم من وجه وهذا الفرق محقق على كسبي من الناس وفي هذا حال البحث قول المصنف مقدمة لاسما أراد بها مقدمة الكتاب فهي حده مع أن أراد بها مقدمة الموم وهي دراهم

نن وفي ثبات وبما انتهى ذكره في حصر مقدمة سحر ريه عن احد في تأديبه المعنى المراد فهو علم من التعيد المعنوي وهو علم البيان وما يعرف به وجود كسبي الكلام فهو علم الدبع ولا يشك أن هذا عنوان علم الموسون الأول والافه الثاني والافه الثالث وحينئذ لا يصح جعلها للمعنى لا كرى وأوجب أن الـ التي لاسما لا كرى كسبي مع عدم كرم مصولها معادرا كاهها ويصح ذلك أن المصنف لاسما في آخر مقدمة أن علم البلاغة محصور في علم المعاني والدين والدبيع ودكر أن واحدا يحترق به عن الخطأ في تأديبه المعنى المراد واحدا يحترق به عن التعيد المعنوي وواحدا صرفه وجود محسبات الكلام علم بها فنون أي عيوب مختلفة ومعالم ما تقدم من قوله كان علم البلاغة وتوابعها أي قوله الفتح محصرا أن مقصود الكتاب محصور في علم البلاغة وتوابعها حصل لاسما مقصود الكتاب محصور في علم البلاغة وتوابعها وعلم البلاغة محصور في فنون ثلاثة هي مقصود الكتاب محصور في فنون ثلاثة ومعالم أن الموسون الثلاثة المذكورة في الكتاب تكون واحدا من أول وواحد من وواحد من فعمل أن مقصود الكتاب فنون ثلاثة موصوفة بالأولية والثبوتية والثالثة وأما علم المعاني والناس والدبيع إلا أن الـ سبب محمولة ادلائهم أن الفن الأول هو علم المعاني أو البيان أو الدبع فيقال لأداة الفقه الفن الأول أي من الموسون التي علم المحصر مقصود الكتاب في علم المعاني والفن الثاني علم البيان والافه الثالث علم الدبيع فهذه التراكيب الثلاثة من قبيل قولنا السطوف من يد من جهة أن كلاما من طريق الجهة معلوم والمجهول الانساب فتدبر ذلك أهد ذلك العلامة عند الحكم والفسارى وأجاب المحذور غيره عما حاصره أن الـ التي لاسما لا كرى هي التي تقدم مصححها صريحا وكساية كياياني وماها من قبيل الثاني لأن الفن الأول والثاني والثالث قد ذكر سابقا عنوان ما يحترق

به عن الخطأ في تادية المعنى المراد وما يحترق به عن الخطأ في التعقيد المعنوي وما يعرف به وجوه التحسين فان هذه الأمور مشهورة
 الانصاف سواء المذكور في الفن الأول والفن الثاني والفن الثالث إذ مدلول الفن الأول القواعد المخصوصة وكذا مدلول الفن
 الثاني والثالث فيكون من التقديم الكسائي على حذوقه تعالى وليس الذكر كالأشياء فانه إشارة لما سبق ذكره كناية في قوله رباني
 بذرت لك ما في نطلي محررا فان لفظ ما وإن كان مع الله كور والامث لكن البحر به وهو من يعنى الولد الخدمة لله القدس إنما كان لله كور
 دون الامث وكذا ذلك الفن الأول إشارة إلى ما سبق ذكره كناية في قوله وما يحترق به عن الخطأ الخ فان ما كان مع الله الأول وغيره
 ولكن الاحتراز عن الخطأ المذكور إنما هو بان الفن الأول وكذا يقال في الفن الثاني والثالث (قوله فانه لا مقتضى الخ) أي فذكر هالان الأصل
 في الأسماء السكبر والامتنع هي للمدلول عنه إلى التعريف (قوله للنظم) أي كما قال أبو رزيق نظرا ليكون ما فيها من المعاني عظيمة وقوله
 أو التقليل أي كما قال غيره نظرا لفظة العظم وهذا الخلاف لا طائل تحته على أنه صحيح اعسارهما بالاعتدال من المذكورين في شيء آخر وهو
 أن اذلة في كلامه لا تحسن لأن الذي يقابل العظم أعظمه الحقير لا التقليل كما أن الذي يقابل التقليل التكبير لا العظم فكان لأولى
 أن يقول للعظم أو التحقير أو التكبير أو التقليل وأجيب بأن في العبرة احتسا كما حذفت من الأول التكبير بدليل ما انتهى في الثاني ومن
 الثاني التحقير بدليل ما انتهى في الأول أو يقدرا أنه زاد اسفل التحقير نسجها (قوله فلا يسمى) أي لانه لا يتعلق به عرض لأن نسبة
 مقدمة كل في وكل كساليه لا تتفاوت بحيث يكون مقامها نسبة إليه تارة عظيمة وتارة حقيرة فلا ينشوف الا لوحودها لالتكسوها
 عظيمة أو حقيرة وكتب بعضهم قوله فلا يسمى ثم يقع بين المحصلين أي لمحات العلوم مهمهم عن الاشغال عجزاتها وكلامه صالح
 للتمريض فقدر (قوله والمقدمة الخ) اعلم ثم قسم مارة يستعمل لارما وتارة متعديا واسم الفاعل من الأول مقدمة بمعنى ذات متقدمة
 أي ثبت لها التقدم ثم قبل ذلك اللفظ من الوصفية وحمل منها الجماعة المتقدمة من الجنس وحيد فالدلالة على الفعل من الوصفية
 للاسمية ووجه ذلك ان التاء بدل على التأنيث وانوثة (٦٨) فرع ذكر وكذلك لاسمة هاء فرع الوصفية فاني التاء بدل على ذلك

فان قلت ان التاء موجودة
 حال الوصفية قلت يقدر
 رواها ولانها سمعها
 ثم انها قلت معها على سبيل
 الحقيقة العرفية ان هجر
 المعنى الأصلي أو على سبيل
 الاستعارة المصروفة ان لم

فانه لا معنى لارادها بل لفظ المعرفة في هذا العلم والخلاف في أن توضع لها مقدمة أو لا تقدم
 ثم يقع بين المحصلين والاسمة مأخوذة من مقدمه الجنس للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم
 وما ذكر كافي فيه ثم شهد بحرج الصاحبة والاعلاء بهذا أن بين اختلاف كل منهما باختلاف
 الموصولات ليتأتى ثم يقع كل على حدة بدلا يمكن جمع الأسماء المتقدمة في المعنى في تعريض واحد ولو
 اليها دليل أنه مذكور هذه العلوم مستقلة ومخوذة من كون جزء الكل من الثلاثة فذلك قدمها عليها
 بهجر وحملت اسمها للكل مقدم ويتبين بالاصح فيه اللفظ مقدمه علم ومقدمه الدليل ومقدمه
 القياس وهذا موضع ثالث اذ اعلمت هذا فقول النارج وبمقدمة أي ولفظ مقدمه من حيث هي لا يقيد كونها مقدمة هذا المختصر ولذلك
 ظهر مع أن المقام للضمير وقوله مأخوذة أي مقولة من مقدمه الجنس أي من اذلة مقدمة الذي مدلوله الجماعة المتقدمة من الجنس
 أو متعارضة قسم وقوله للجماعة أي الوصوغة للجماعة المتقدمة منها أي من الجنس والاسم به ولكنه أثبت باعتبار أن الجنس مدقة
 وقوله من قدم للارم اما حذر لمدى محذوف أي وهي أي مقدمة الجنس مأخوذة أي مقولة من قدم للارم أي من اسم فاعل قسم الارم
 باعتبار أن مقدمة الجنس مدعوة من مقدمه توصف مأخوذة من قدم للارم أو أنها حال أي حال كون مقدمة الجنس مأخوذة من قسم
 للارم أي مقولة من اسم فاعل قسم للارم وفي كلام الشرح إشارة مراتب الفعل على هذين الاحتمالين أو أنه خبر ثان للمقدمة أي
 وتقدمة مأخوذة أي مقولة من مقدمة الجنس ومشتقة من قدم للارم أي من مصدره وهذا باعتبار الأصل الأصل وهو الوصف لان
 الاشتقاق إنما هو معتز فيه كما قرر شيخنا العلامة المعنوي وذكر العلامة عبد الحكيم أن قوله المقدمة مأخوذة من مقدمة الجنس لم يرد
 به أنها مقولة أو متعارضة من مقدمة الجنس لأنه لا معنى لنقل اللفظ المفرد عن المصنف واستعارته منه إذ لا بد من اتحاد اللفظ فهما أي في
 اسقول عنه واليه ولا يمتد بين معنى خط المقدمة حتى قال انها بذلك المعنى مقولة أو متعارضة بل مراده أن لفظ المقدمة مأخوذة من
 مقدمه الجنس قطع الطر عن الاضافة وحيد فانه لها المقدمة واما من أول الأمر والمقدمة مأخوذة من قدم بمعنى تقدم لان
 التحقيق أن استعمال اشتق منه لا يمكن في أحد مشتق مالم يرد الاستعمال والاطلاق المقدمة على الجماعة المتقدمة من الجنس باعتبار
 معانيها الوصفية وبدل عنه ايرادها في الأساس في الحقيقة حيث قال قدمته (١) فتقدم بمعنى تقدم ومنه مقدمة الجنس بمعنى كلامه
 (قوله بمعنى تقدم) أي هي من قدم للارم لان قدم للارم وأما قولهم ز بدقمة عمرو وهو من الحدف والاصح أي تقدم عليه وهذا
 أي أحدهما من قدم بمعنى تقدم سواء على قراءتها بالكسر أو على قراءتها بالفتح فتعين أنها من قدم المعنوي لأن اسم المفعول إنما يؤخذ
 من المعنوي فان قلت على قراءتها بالكسر لم تحسن مأخوذة من قدم المعنوي فبما لان المباحث المذكورة مقدمة لا مقدمة شذبا آخر
 (١) قدمته الخ كذا في الأصل وعبارة الأساس وقدمته وقدمته وقدمه وقدمه الخ وهذا اللفظ ما سقطها كتبته مصححه

ولانه لو كان كذلك لأضيفت الى مفعولها بأن يقال مقدمة الطالب الذي عرفها على من لم يعرفها من الشارحين لان الصفة التمهيدية للمعول الظاهر اضافتها اليه لا لانه لها نوع تعلق فلما لم تضاف اليه اضيفت للكتاب مع انه غير المعول علم انها من اللازم وانما كان الكتاب غير المعول لان تقدم في الحقيقة الطالب الذي عرفها لا الكتاب معه (قوله يقل مقدمة العلم) أي نفس هذا اللفظ أو يقال هذه الحكمة ادمن المعلوم أن الحكمة اذا أريد لفظها فافها تحكي القول نحو: قال له ابراهيم ويصح أن يجعل القول بمعنى الاطلاق أي أن المقدمة دُعيَت للعلم تطلق على ما يتوقف عليه الشروع في مسائله فاللام في قوله: معنى على والطرف لعموم تعلق يقال على التقديرين وما في قوله: ماسكرة موصوفة واقعة على معان أي معان يتوقف الح وهي المبادئ العشرة وظاهره كانت مقدمة أولا بأن كانت في الانشاء ان قلت أصل الشروع في مسائل العلم اعم يتوقف على تصور العلم بوجه وذلك يحصل بالرسم فيقتضي أن مقدمة العلم اسم للرسم خاصة وهذا ينافي ما ذكره العلامة السيد في شرح الفتح من أن مقدمة العلم اسم ما يتوقف عليه تصور العلم بوجه وذلك كالرسم أو تصويره بالذات والحقيقة وذلك كالحدا والشروع فيه على بصيرة وذلك كالموضوع والعائدة والعالية وغيرها من بقية المبادئ العشرة المشهورة فقلت المراد بالشروع والشروع من حيث هو يشمل أصل الشروع والعشرة وسموا هذه مقدمة العلم لتوقف أصل الشروع وحاصل ما في المقام أن العلامة الادراك ثم يفرق الى معلومات تصورية أو تصديقية هي مسائل كثيرة مضبوطة بجهة واحدة ولا شك أن الشروع في تحصيل تلك المعلومات موقوف على تصورها بوجه وهو التصور الاحتمالي لا امتناع توجه العلم نحو المجهول المطلق فيمتنع الشروع فيها بدونه والشروع فيها على بصيرة يتوقف على تصور هيكلة الحقيقة ويتوقف أيضا على معان أخر خارجة عن تلك المعلومات كعمارة العلية والموضوع والعائدة وغير ذلك من بقية المبادئ العشرة وسموا هذه مقدمة العلم لتوقف أصل الشروع والشروع على وجه البصيرة عندها (قوله ومقدمة الكتاب) عطف على مقدمة العلم وقوله لطائفة أي الجماعة عطف على قوله لما يتوقف من عطف امر دات أي ثلث اعطاء مقدمة اذا نسبت للكتاب تطلق الخ وقوله (٦٩) من كلامه أي من كلام الكتاب واصافة

كلامه يبر من اضافة العلم للخاص فهي للمبين والخصي لطائفة منه واعلم لم يقل هكذا لان ذكر العلم أولا ثم بيانه بالخاص بعد ذلك أوقع في السفس (قوله

يقال مقدمة العلم ما يتوقف عليه الشروع في مسائله ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له بها واتساع بها فيه

ا بعد لادعاهم اشتراكهم في الأصل الذي تتم به عما سواها وبعمادون عرها ولا لم تحقق اختلافها في

فان حجاجها سره على التقديرين خلافا لقول الخطيب أنها ذريعة

قدمت أمام المقصود) أي حطت أمامه فليزد من البحر يدي ودمت عن بعض معناه والا كان فيه ركة استكرر قوله أمام المقصود معه (قوله لا يرتبط له بها) أي لا يرتبط للمقصود بها أي تلك الطائفة أي تصديقه أو يفتل ان طريق الافادة والاستفادة لا كانت هي الافادة لم يحتاج لتقدير كما افاده القاري وي اعتبر الارتباط في حاشي المقصود دون المقدمة نظرا الى أنه موقوف على ما هو الموقوف هو الارتباط وقوله لا يرتبط له بها أي سواء يتوقف الشروع في مسائل العلم على معانها أن كان مدلولها مقدمة علم أم لا (قوله واتساع الخ) عطف سبب على سبب وعلم بمد كرا أن مقدمة العلم ومقدمة الكتاب أعم ولا يقال ان هذه التفرقة تحكم لارجح لها لانا نقول ان مقدمة العلم لما كانت مصصطة غير محللة للفت في حاشيها للماني ولما كانت معاني مقدمة الكتب مختلفة للفت في حاشيها للاعطاء التي هي غير مصصطة واعتراض السيد على الشارح أن انتشار من قوله يقال مقدمة الكتاب لكذا أن اطلاق مقدمه الكتاب في مقابلة مقدمة العلم اصطلاح بين القوم لامن الشارح ونس كذلك اد الوجود في كلام القوم مقدمه العلم وقد يطلقون مقدمه الكتاب على الافاضة الدالة على مقدمة العلم بخلاف امسلا بملافه الداية والدلوية ولا يطلقونها على الافاضة مطافا أعم من أن يكون مدلولها مقدمة علم أم لا على ما رآه الشارح وأجيب أن غاية الدسمية مقدمة هو التقدم وحينئذ فلا وجه لحسن اطلاقها على الاعطاء بخلاف عن اطلاقها على المعاني مع وجود العلم فقوله ولا يطلقونها على الافاضة مطلقا مجموع المعاني من وجود العلة والحاصل أن السبب في اطلاق اعط مقدمة على الاعطاء المقدمة على المقصود لارتباطها بها هو التقدم والاولية لا الارتباط الواقع بين الاعطاء والمشي كالدالية وحينئذ فلا وجه لاحتصاصها في كلامهم بمقدمة العلم ولا يختص اطلاقها على الاعطاء الدال على مقدمة العلم فقوله وم يطبقوا بالمقدمة على الاعطاء مطلقا مجموع واعلم أن الدسة بين مقدمه العلم ومقدمة الكتاب التباين لأن الأولى اسم للمعاني والثانية اسم للاعطاء وأما بين مقدمة العلم ومدلول مقدمة الكتاب فالعموم والخصوص الوحي كما أن دال مقدمة العلم ونس مقدمة الكتاب كذلك أي بينهما العموم والخصوص الوحيي يحتملان فيما يتوقف عليه الشروع اذا ذكر أمام المقصود وتنفرد مقدمة الكتاب فيما لا يتوقف عليه الشروع في انبثاق اذا ذكر أمام المقصود وتنفرد مقدمة العلم فيما يتوقف عليه الشروع اذا ذكر في الانشاء خلافا لمن قال ان الدسة العموم والخصوص المطلق بين الامر من بناء على اعتبار التقدم في مفهوم مقدمة العلم وقد علفت من تعريف الشارح لها عدم اعتبارها فيها وأما النسبة بين دال مقدمة العلم ومدلول مقدمة الكتاب فالتباين كالاولى

فقول كل واحدة منهما تقع صفة لمعينين أحدهما الكلام كما في قولك قصيدة فصيحة أو بليغة ورسالة فصيحة أو بليغة

(قوله وهي) أي المقدمة هي أي في ذلك الكتاب (قوله ليس) أي مد كورة ليس (قوله والمحصار) عطفت على معنى الفصاحة وقوله علم الدلالة أي العلم المتعلق بها (قوله وما يلزم ذلك) عطفت على معنى الفصاحة والبلاغة والمراد بذلك الملازم النسبة بين الفصاحة والبلاغة ومرجع البلاغة (قوله ارتباطا مقاصدا بذلك) أي بما ذكر مما احتوت عليه المقدمة أو بالبيان المذكور وأشار بهذا إلى أن المقدمة المذكورة هي مقدمة كتاب لا مقدمة علم لأن مقدمة العلم ما يتوقف عليه الشروع في مسأله كالحد والموضوع والعيان الخ ولا يصح لم يذكرها كلها فيها وإن كان قد ذكر فيها عبايت العلوم الثلاثة حيث قال في آخرها وما يتقرر به الحق ويصح حملها مقدمة علم أيضا هذا الاعتبار (قوله والفرق الخ) قد علمت محصله وهو أن مقدمة الكتاب اسم لمجموع الطائفة من الكلام اللطفي التي يقدمها المصنف أمام المقصود لارتباطها بها فلم يقدمه وإن حصل به الارتباط والاشدق لا يصدق عليه التعريف ومقدمة العلم معان مخصوصة يتوقف عليها الشروع فيه (قوله في الأصل) أي في اللغة الخ لما كان الواقع في كتب اللغة ذكر معان متعددة للفصاحة وكلها يدل على الظهور وإنما تحقق الشارح من تلك المعاني الحقيقية من الخوازي لما وقع في ذلك من لاختلاف والاشتهار أتى في بعضها أي الفصاحة بجميع معانيها الحقيقية والمخارطة وهو الاساءة عن الظهور والاشتهار فهذا نكتة قول الشارح نبي عن الظهور والاشتهار دون أن يقول هي الظهور والاشتهار وبوصيغ ذلك أن الفصاحة يطلق في اللغة على معان كثيرة فتطلق على ربع الرغوة وذهب اللسان إلى أن يقال سقاهم آب فصيحاً أحدث رغوته وبرعت منه وأذهب لبؤه وحلص منه قال في الأساس إن هذين المعنيين حقيقيان ثم قال ومن الممارس يباحث في فصيح (٧٠) الصبح أي ندا صوته وحقى ندا الصباح الصبح أي الذي لا طمعه وهو هذا يوم يصح

وفصح لا عيم ولا فر وجاء
فصح النصارى أي عبيدهم
وهذا مفصحهم أي مكان
رؤسهم وأفصحوا عبيدا
وأفصح المحمي تكلم بالعرب
وفصح أطلق سبانه
وحلصت لغته عن اللسنة
وأفصح الصبي في منطق
فهم ما يقول في أول ما
يتكلم وأفصح إن كنت
صادق أي بين أنه قد

وهي هما لسان معنى الفصاحة والبلاغة والمحصار عدم البلاغة في علمي البيان والمعاني وما يلزم ذلك ولا تخفى وجه ارتباطها بذلك والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب عما حكي على كثير من الناس (الفصاحة) وهي في الأصل نبي عن الظهور والاشتهار (بوصفها المفرد) مثل كلمة فصيحة (والكلام مثل كلام فصيح وقصيدة فصيحة

انصوب فان المعنى الناصره والفقد والماء الجاري لا يمكن تعريفها باعتبار هذه المعاني تعريف واحد فصل (الفصاحة) وهي في اللغة لا تتعلو عن معنى الظهور فيكون فعلها لا رما كفولهم فصيح لأن إذا ظهر من رغوته وعن معنى الامة فيكون فعلها في المعنى معديا كما أفصح لأعجمي أن من رده وقت عرفا إلى وصف في الكلمة والكلام واللسان لا يحل ذلك الوصف من ملاسة وصوح وظهور وهي حقيقة عرقية (بوصفها المفرد والكلام) فيقال في المفرد كلمة فصيحة وفي الكلام هذا كلام فصيح من (الفصاحة بوصفها المفرد) ثم اعلم أن الفصاحة هي صفة اللسان الذي تؤجده الرغوته ومنه

حمل ما سوى دهاب الرغوته للب معاني محاربه ولا شك أن ذلك المعنى كلها وبن الظهور بالاستمرار لأنها هو فديك الفصح عبر نبي أي يدل ولم يقبل معناها الظهور لأنه وحدها معنى هو الظهور كما عبيد كلام المصاح فعوله نبي يشير إلى أن معناها من هو الظهور أي شيء نبي عنه يدل عليه ومن هذا علم أن مراد الشارح بالأصل اللغة سواء كان المعنى حقيقيا أو محاربا بالحقبة فقط وعلى هذا فإراد يكون الامة أصلا باعتبار المعنى الاصطلاحي لا باعتبار أنه حقيقة وعام أن المراد بالاساء الدلالة الانتمائية لا انطوائية لأن لفظ الفصاحة لم يوضع للظهور حتى يكون دلالة عليه مطابقة ولا انتمائية لأن لفظ فصاحة لم يوجد في كتب اللغة أنه موضوع للظهور وغيره حتى يكون دلالة عليه بسمية ثم إن الفصاحة نقلت عرفا إلى وصف في الكلمة والكلام واللسان ولا يحل ذلك الوصف من ملاسة وصوح وظهور وإنما لم يقتصر الشارح على المعنى الاصطلاحي الآتي في المنى للاشارة إلى أن بين المعنى اللغوي والاصطلاحي مناسبة والملاسة تحمل ولو محب المأل (قوله والاشتهار) عطفت مرادف ان حمت الامة مصدر بيان بمعنى بان أي ظهر وحينئذ فالاشتهار بمعنى البيان وعطفت لارم ان حلت مصدر أن بان بمعنى أظهر وحينئذ فتكون الامة بمعنى الاظهار (قوله مثل كلمة فصيحة) أي محاربا ذلك عن جزء معين من حريات المفرد كقيام فيقول هذه كلمة فصيحة ويصح أن يراد بالكلمة فقط بعدة أدهو بوصف بالفصاحة وكذا يقال في قوله كلام فصيح ور ما يقال ان قوله بعد اللسان يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح دون أن يهول مثل تكلم فصيح مع أن قياس سابقه يعني الاول وأشار بالشأن في قوله مثل كلام الخ إلى أنه لا فرق في الوصف بالفصاحة بين المنظوم وغيره والقصيدة مأخوذة من اقتصدت الكلام بمعنى اقتطعت قبل لا تسمى الايات قصيدة حتى تكون عشرة فما فوقها وقيل حتى تجاوز

سبعة ومادون ذلك بسمى قطعة (قوله قيل الرادخ) حامل ايضا مافي المقام أن المصنف اعترض عليه بأنه قد بقي شيء وليس بكلمة ولا كلام مثل المركبات النافعة فانها ليست بمفردة لان المفرد ما قبل المركب ولا كلاما لانه المركب التام والمركب المذكور ناقص فسكونه عنها يقتضي أن لا يكون صحيحة ولا لينة مع أنها توصف بالفصاحة قطعا فيقال مركب فصحيح وحيث قد في كلام المصنف قصور وأحاط الخاجلي والورقي بأهدا حجة في الكلام في كلام المصنف اذ المراد بالكلام فيه المركب مطلقا على طريق المحر المرسل من باب اطلاق الخاص وإرادة العام فشمول المركب التام والناقص وحيث قد لا قصور في كلامه ورد شارحا هذا الجواب بأنه لا يتم الا بتوكل العرب أطلقوا على المركب المذكور كلاما فصيحاً مع أنهم لم يقولوا فيه ذلك ووصفهم له بالفصاحة في قولهم مركب فصيح يجوز أن يكون من حيث مفرداته لا من حيث ذاته سبحانه بوصف بالفصاحة من حيث ذاته وان الاعتراض بالقصور وارد على المصنف فالاولى ادخال المركب المذكور في المفرد لا في الكلام بل يراد بان مفرد ما قبل الكلام وذلك لانه لم يبعد اطلاق الكلام على ما قبل المفرد بل المجهود اصلاحه على المركب التام كما هو المعنى العربي عند النحاة أو على المعط مطلقا الشامل للمفرد وهو المعنى العمومي وأما اطلاقه على ما قبل المفرد على المركب مطبوع الشامل للتام والناقص فهذا محذور مرسل كما علمت علاقته بخلاف اطلاق المفرد على ما ليس بكلام فانه حقيقة عرفية (قوله ما ليس بكلمة) الا ان ما ليس بمفرد أي وهو المركب مطلقا (قوله وغيره) أي وهو المركب الناقص (قوله فانه قد يكون) الدلالة على الميل والتميز للحال والشأن وهذا قد لا يخل (٧١) مع علمه وقوله قد يكون متعلق أي كما في قوله

ادام العائيت ورر يوما
وزحجن الحواحب والعونا
فان هدا البت غير مفيد
لعدم ذكر حواحب الشرط مع
انه فصيح باجماع ضرورة
فصاحة كلامه (قوله وفيه
نظر) أي في ادخال المركب
الناقص في الكلام نظر
(قوله لانه انما يصح ذلك) أي
دخول المركب الناقص في
الكلام (قوله لو أطلقوا)
أي العرب (قوله ولم يقل
لك عنهم) أي وامتنعوا عنهم
اعما هو وصفه بالفصاحة
دون وصفه بكلام حيث
قالوا مركب فصيح ووصفه

قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة لعدم مركب الاسنادي وغيره فانه قد يكون بيت من القصيدة غير
مشمول على اسناد صحيح الكون عليه مع انه متصف بالفصاحة وفيه نظر اعما يصح ذلك لو أطلقوا على
من هو المركب به كلام فصيح ويريدون بذلك عنهم و تصفه بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة
المفردات على أن الحق قد يدخل في المفرد لانه يقال على ما قبل المركب

اعاد حول امركب في الاسناد اعني في الكلام ولا اشكال فيه وكذا دخول الكلمة الواحدة في المفرد
وأنما لمركب غير المفردة بل داخل في الكلام لا مرعا تكون بيت غير مشتمل على الافادة ومع ذلك
فهو بوصف بالفصاحة قد دخل في الكلام ورد بان وصفه بالفصاحة لا يستلزم تسميته كلاما حتى يدخل
في مقادير مما يقتضي بدخول المركب الغير اعني في الكلام أن يقال فيه مثالا هذا كلام فصيح لا وصفه
بالفصاحة فقط لان وصفه بالفصاحة نعم من التسمية بالكلام والاعم لا يستلزم الاخص فيجوز أن
القصيد وهو هذا لا يفسد ما وجد من الرعدة في الشاعر به وبعت الرعدة التي القصيد به كما
قال اخوه روى في الاسناد نظر فان كلامه يقتضي أن فصاحة التي احد الرعدة عنه وانه اعما سمي
فصيحاً بعد ذلك والى انما يدل على أنه فصيح قبل رجع الرعدة من صاهر ان بقا الرعدة شرط حتى لا يسمى
فصيحاً بعد ذلك لانه ليس به من تحت الرعدة الآن يقال أراد بقوله أحدثت به الرعدة انما استعملت

بالفصاحة لا يستلزم تسميته كلاما حتى يدخل في مقادير وصفه بالفصاحة نعم من التسمية بالكلام ولا اعم لا يستلزم الاخص فيجوز
أن يكون وصفه بالفصاحة لا يكون كلاما فصيحاً لان كونه كلاما مركبا فطلي هذا التأويل وهو ادخال المركب الناقص في الكلام (قوله
ووصفه الخ) ما اطل حواحب الخاجلي وبقى الاعتراض بالقصور وارد على المصنف أشار النارج لدفعه بأنه غير وارد بالسكينة بقوله
وانما وصفه بالفصاحة أي في قولهم مركب فصيح الخ (قوله باعتبار الفصاحة المفردات) أي باعتبار أن مفرداته متصفة بالفصاحة
لا باعتبار أنه مركب وادا كان كذلك فهو داخل في المفرد من غير تأويل في المفرد لسان أن انصافه بالفصاحة لانه أي باعتبار أنه مركب
فيحتاج للتأويل بل سكن الحق في التأويل خلاف ما قلت يا خاجلي (قوله باعتبار الخ) أي فيكون وصفه بالفصاحة من باب وصف الشيء
بوصف آخراته فوصفه بما عرصى لا ذاتي (قوله على أن الحق الخ) على الاستدراك محض لكن فلا يتعلق بشيء فكأنه قال لكن الحق
انه داخل الخ فمدرش أحب بان وصف المركب الناقص بالفصاحة على طريق العرسية ظهر له بعد ذلك أنه بوصفها بالنظر لذاته وانه
لا بد من التأويل في كلام المصنف ليشمله والا كان قصيرا لكن لا يقول عاؤله الخاجلي بحيث أنه يدخل هذا المركب في الكلام بل
يدخل في المفرد بقربه مقابلة له الكلام وفي هذا الجواب بحث ادلو كان داخل فيه لم يسم قوله أو لا يقال كلمة فصيحة الآن تحمل الكلمة
على ما يصح المركب الناقص (قوله لانه) أي المفرد بل أي يحمل على ما يقال المركب وذلك القول في باب الكلام

(قوله وعلى ما يقابل الشيء) أى ويقابل على ما يقابل الشيء أو المجموع أى والحق هذا وهو التام والشمول للخاص وذلك القول فى باب الاعراب أى ويقابل على ما يقابل للخاص والشمول للشمول والمعنى والمجموع وذلك فى باب المبادئ واسم لاوية أى على ما ليس حمله ولا شديها بها وذلك فى باب المبتدأ والخبر (قوله وعلى ما يقابل الكلام) أى الشامل للمركب الناقص وهو المراد بها وأعم أن إطلاق المبرد على هذه الأمور كإطلاقات حقيقة وإذا كان كذلك فمحول المركب الناقص لا يبرم عليه محوور بخلاف دخول المركب الناقص فى الكلام بحيث يراد بالكلام المركب مطلقاً لا يبرم عليه المحوور (قوله ومعاقبه الخ) جواب عما يقابل أن اشتراك لا يفهم منه معنى معين بدون قرينة فما القرينة هنا على أن المراد بالمفرد هنا ما يقابل الكلام فى حجب بقوله ومعاقبه الخ لا يقال قد يعكس فيقتل مقدلة الكلام بالمفرد فتدل على أن المراد بالكلام ما ليس مفرد لا يشول إطلاق الكلام على ما ليس مفرد بخلاف اصطلاح الصحابة ويعوياًين بخلاف إطلاق المبرد على ما ليس كلاماً فاصطلاح والمصادر من الألفاظ حملها على معانيها بحسب الاصطلاح هذا وأعم أنه يبرم على ما قاله الأناج من أن المراد بالمفرد ما يقابل الكلام أمور ثلاثة * الأول أن يكون المركب الناقص الخفى عمياً بحسب مصاحبة المفرد من نفاذ الخروف والعمارة ومخافة القياس فصيحة ما يشبه على ما يحل مصاحبة الكلام من بوز الكليات وضمها لأبواب والتعقيد نحو أن كان قبر قبر بغير وان صرب علامها هذا وان تكسب عسى للموع عجمه لا يصدق عليه أنه خاص من العربية وتناهر الخروف ومخافة القياس وإتزام مصاحبة ماد كرا لا يتيق بحال غاف وإدام يكن فصيحة لا لم أن يكون بغير مصاحبة المفرد غير مانع فيجب أن يرد فيه الخواص عن هذه الأمور ليكون مصاحبة الأمر الخفى أنه يلزمه صيروردها هو فصيح غير فصيح مصححاً فصيحاً اليه وبما به أنه على تقدير تسليم مصاحبة ماد كرم من المركبات الثلاثة يلزمه حر وجها عن المصاحبة مصححاً فصيحاً فصيحاً فصيحاً كقولك فى المثال الأول رحم وفى المثال الثانى أساء وفى المثال الثالث لعت الخى لا يصدق لضم من قد ن المفرد وم بشرط فى مصاحبة الخواص بماد كرم وهذا المضم من قبيل الكلام (٧٢) وهو قد اشترط فى مصاحبة الخواص مدكر والحال أنه مخصوص ولا شئ

وعلى ما قال النبي والمجموع وعلى ما جاء في الكلام ومعناه ان الكلام هو ما قرينة دلالة على انه يريد به ما في الاحكام اعني ما ليس بكلام

يكون وصفاً معاصراً لكون كائن ، وصفاً لالكوه كإله اسم كج مع وصفه الكلمات وقيل داخل
في الأمر لقياسه الكلام الكلام إذا ساق مصروف ، والمفيد فيكون مقابلاً لما من كذلك فيدخل
عليه بعد كانت مفعول في آخره إذا كان مفعولاً به من صيغة ماضية إذا ذهب عنه الرفع وعارة

أن صبرورة ما هو فصيح غير
فصيح بصم كله فصحية اليه
بيد جدار الامر اثبات انه
بامر من يخرج عن الفصاحة
اعتبار مجرد الاسناد فيه
من غير صم الكلمة ولا نقدها

[illegible]

والثاني التكم كافي قولك شاعر فصيح أو بليغ وكاتب فصيح أو بليغ

العلامة عبد الحكيم (قوله والتكم أيضا) اعزاد هذا بصادون ما تقدم لان الكلام والمرد من وداواحد هما كالشيء الواحد وأيضا لا يؤتى بها الا بن شتى (قوله يقال كاتب فصيح الخ) المناسب لما مر أن يقول (٧٤) مثل كاتب فصيح والمراد بالكاتب الناظر أي التكم

تكم مشهور وليس المراد به التصف بالكتابة بدليل مقابلته لشاعر والحاصل أن الشخص متى كانت فيه اللسنة انصف بالفصاحة تكلم بسطو أو سجع أو غيرهما كالشعر ولو لم يتكلم أصلا إلا أن اللسنة لا يعرف قيامها به إلا بالكلام (قوله تنبي عن الوصول الخ) قال في القاموس مع الرجل بلاعة اذا كان يباع بعبارة كنه مراده مع يتكلم بلا احلال أو طالة لا احلال وحيث قد فهم في اللغة تنبي عن الوصول والاسماء لسكونها وصولا محموصا وهي الوصول بالعبارة الى المراد من غير احلال والاطالة عملة وأما في الاصطلاح فهي مطابقة الكلام لمقتضى الحال والاساس بين المعنيين ظاهرة لان الكلام اذا طابق مقتضى الحال وصل للطلاب عند البلغاء ولم يقل وهي في الاصل اكتفاء بما ذكره سابقا وقيل لم يقل في الاصل لان معناها لغة واصطلاحا واحد وفيه أنه مع كونه خلاف الواقع

(و) بوصفها (التكم) أيضا يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح (والبلغة) وهي تنبي عن الوصول والانتها (بوصفها الاخير ان فقط) أي الكلام والتكم دون المفرد

في المفرد المركب الغير البليد وانما حد ما مقابلته بالكلام دليلا على ما ذكرنا ان المفرد يذكر في مقابلته للشيء فيراد به ما ليس غنى وفي مقابلة المركب فيراد به ما ليس مركب وفي مقابلة الكلام وقد تقدم أن الكلام على الاطلاق يصرف الى الغير فيراد به ما ليس بكلام معيد فيدخل فيه المركب الغير المعيد ولكن يتوقف على تسليم هذه المقابلة والمشهور في مقابلته مقابلته بالجملة وهي اعم من المعيد ويرد عليه أيضا لزوم دخول غير الفصيح في المركب الغير المعيد فيرهب فصاحه المفرد وما في لانه قال فيه فصاحه في المفرد حلوصه من تصرف الحروف الخ ولا شك أنه يصدق على مثل قوله في مثل الآتي ان شاء الله تعالى وان قرب فخر حرب أنه حلت من تصرف الحروف الى آخر القيود اذ الموحود فيه تصرف الكلمات لا تصرف الحروف فيكون مفردا فصيح وليس كذلك الا أن نفس تصرف الكلمات يرجع الى تصرف مجموع حروفها ثم على تقدير تعدد الجواب في هذا يدخل في التعريف لم يحصل من التعريف الاطلاقي تأمله (و) بوصف بالفصاحة (التكم) أيضا اذ يقال هذا شاعر فصيح وكاتب فصيح (والبلغة) التي هي عبرانية عن معنى الانتها والوصول لانه اعتبار الله ولا اعتبار ما قبله لانه ما قبله في بلوغ الكلام الى المراد الى حيث مراعاة في المطابقة (بوصفها الاخير ان) وهما الكلام والتكم (فقط) هو اسم فعل بمعنى انتها فكانه يقول هذا وصفها الاخير من شأنه عن وصف الكلمة بها

الرب فانه قال اذا مرى من الرعدة فافصح الا ان زل عنه الفأفصح المعجم اذا حصل من اللسنة وفصح الرجل حادث له فهو فصح تكلم بمرية وقيل بالعكس فلان اراء والاول اصح وقيل انه فصيح الذي يظن به سكر البصر اوضح كما نقله ابن عباد في المحيط وفي البري وأتى هرون هو اوضح من لسانا وهو دليل على أنه من الثلاثي وفصح الفصح اذ لم يعلم اوضح البصري حاء في فصاحته وفي الاصطلاح اختلف فيها عباراتهم والمصنف عدل عن حد الفصاحة باعتبار الحقيقة صادقة على اعم من فصاحة المفرد والكلام والتكم وفرد فصاحة المفرد عن فصاحة الكلام رغم وقد تقدمه لذلك الحصري في كتابه الفصاحة في وقوله المفرد إما يعني به اللفظ بكلمة واحدة كما قصيه ما مر به فصاحة المفرد بعد ذلك فيخرج عنه نحو عبد الله عطا كان أم لم يكن وذلك بوصف بالفصاحة لا جملة أو يعني موضوعه ولا جرحه يدل فيه فيخرج عنه أيضا التناق أو يعني ما يقابل الجملة فيخرج عنه الجملة الموصولة بها كقولك رأيت الذي صرته فاه البيت بكلام فلان دخل حينئذ في المفرد ولا في الكلام وكذلك كل واحدة من معنى الشرط وجوانه وهذه الامور اذا خرجت عن المفرد ولم تدخل في الكلام لانه ليست بكلام هي أين يشرح فصاحتها ولو قال المفرد والمركب اسكان أحسن وقوله والتكم سيأتي ما عني ان شاء الله تعالى من (والبلغة بوصفها الاخير ان فقط) من اعم أن البلغة في اللغة من قولهم بلغ الناصم اذا انتهى ولا يوصف بها الكلمة اذ يوصف بها الكلام والتكم وسيأتي ما على ذلك ان شاء الله تعالى وقد قدم الفصاحة لانها أكثر محلا من البلغة وان يكون الفصاحة

(١٠ - شروح التحصيل - أول)

يلزم أن يكون قوله تنبي عن الوصول والانتها مستتر كما لان المقصد منه ابتداء مناسبة بين المعنى العمومي والاصطلاحي وعذر اتحاد المعنى لاجابة اليه (قوله والانتها) عطف تفسير (قوله فقط) الماء واقعة في جواب شرط مقدر فقط اسم فعل بمعنى انتهاى واذا وصفت بها الاخيرين فقط أي قائمه عن وصف المفرد بها

(قوله ادم يسمع كلمة بليغة) فیه انه أدخل المركب الناقص في المفرد وحيداً فلا ينسب الدليل على الدعوى لان منقح الدليل أخص من منقح المدعى أي أن الذي يعيت عنه البلاغة في الدليل وهو الكلمة أخص من الذي يعيت عنه في المدعى وهو المفرد الشامل للكلمة والمركب الناقص ويترجم من هذا أن يكون الدليل أخص من المدعى وحيداً فلا ينسب له لان بي الاخص لا يستلزم بي الاعم فلا يترجم من عدم سماع انصاف الكلمة بها عدم سماع انصاف المركب المذكور بها فلا دليل مسوي للدعوى أن يقال ادم يسمع كلمة بليغة ولا مركب يسمع الا أن يراد بالكلمة ما ليس بكلام ويشمل المركب الناقص لكن في اطلاق الكلمة على هذا المعنى من المعد ما ليس في اطلاق المفرد عليه فلا حصة وان أدخل المركب (٧٤) النقص في الكلام كما هو رأي الخليلي فلا اشكال في التعليل أصلاً (قوله

ادلم يسمع كلمة بليغة والتعليل بأن البلاغة إنما هي باعتبار الطاقة بمعنى الحال وهي لا تتحقق في مفرد وهم لان ذلك إنما هو في بلاغة الكلام والتكلم وإنما قسم كلام من الفصاحة والبلاغة أولاً لتعذر جمع المعاني المختلفة المباشرة

ادلم يسمع كلمة بليغة وقيل ان المعنى عدم وصف الكلمة بها أن معناه الطاقة بمعنى الحس والمطابقة المذكورة، مما تحصل برعاه لاعتبارات رائدة على أصل المراد كما نأى فلا تتحقق الا في دى الاسناد لمعدود ذلك منصف عن الكلمة ورد أن ذلك إنما ينسب من أن لا بلاغة الاما ذكر فتخصص بذي لا فائدة فادجار أن يكون ثم بلاغة أخرى صح وجوده في الكلمة كما يعقل ذلك في الفصاحة لم يكن ذلك علة في عدم وصف الكلمة بالبلاغة فنقل هذا المعنى لاسمى للبلاغة في كلام العرب لا هذا المعنى وهو محال في الكلمة عاد في نفسه السماع وهو الذي علمناه من محال الفصاحة والبلاغة لا يتحقق اختلاف معاني كل منهما باعتبار ذلك اهل أفرد كلاهما ثم عرف فتعدد باعتبار ذلك اهل لتعذر جمع المعاني المختلفة في تعريف واحد لا يشترك الخصائص في فصل والام عاين وقد تقدمت

كالسرط البلاغة على ما ستره وقال بعض النحويين لكونهم أعم من البلاغة وليس بحقيقة بل في وقال الخطيب الشرح فلا يفك كلمة بليغة فكل ما يوصف بالبلاغة بوصف بالفصاحة من غير عكس وهذا يعيب لاصطلاح الذي ذكره ابن الأثير وباعه أولئك بعضهم يقول الفصاحة والبلاغة مترادفان فكل هذا كل ما يصح بلعاً ما قلت قوله كل ما يوصف بالبلاغة بوصف بالفصاحة صحيح لان شرط التسمي أن يكون فصيحاً كما سيأتي وقوله وغيره يقول مترادفان هو ما صرح به الجوهري حيث قال البلاغة الفصاحة والظاهر أنه يقصد بذلك أن البلاغة تكون في الكلمة كما تكون في الكلام وذلك لا يوجب مترادفاً بل يوجب أن كل من صليح للفصاحة صليح للبلاغة وان اختلفت معانيهما وقد صرح جماعة بأن بين البلاغة والفصاحة تمايزاً وأن كل ما صليح لاحداهما من كلام ومنكلم وكلمة صليح لا أخرى وقوله بعد ذلك فمن هذا كل فصيح يسمع أيضاً سواء كان كلمة أم كلاماً أم منكماً ثم قال بعضهم البلاغة لا توجد في الكلمة فكانت أخص من الفصاحة فبذا قدمت الفصاحة عليها لتقدم العام على الخاص لأن الخاص عام مع شيء آخر يوقلت فيه نظر وليس بين حقيقتي الفصاحة والبلاغة عموم وخصوص بل هما كل واحد فالبلاغة كل ذو أجزاء مترتبة والفصاحة جزء غير محمول كما ستره وعبارة الخطيب التي قد منها قريئة من هذا الكلام وقال ابن الأثير البلاغة

والتعليل) أي لعدم وصف المفرد بالبلاغة (قوله وهو) أي الطاقة المذكورة (قوله لا تتحقق في المفرد) أي لان الطاقة المذكورة إنما تحصل بمراعاة الاعتبارات الرائدة على أصل المعنى المراد وهذا لا يتحقق الا في دى الاسناد المعيد (قوله لان ذلك) أي اعتبار الطاقة المذكورة (قوله في بلاغة الكلام) وتنتكس (أي فيجوز أن يكون هناك بلاغة أخرى ومع وجودها في الكلمة سرط الطاقة وان لم تطلع عليها كما وجد ذلك في الفصاحة) قال ذلك المعنى انه لا معنى للبلاغة في كلام العرب الا هذا المعنى وهو محال في الكلمة عاد الى انتهاء السماع وهو الذي علمناه به (قوله وإنما قسم الخ) هذا توجيه لمصادرة

المصنف بتقسيم أولاً وتعرف كل على كل حدة بعد ذلك مع أن الأصل أن يذكر التعريف أولاً ثم التقسيم ثانياً

فقول الشارح وأقسام كلام من الفصاحة والبلاغة أولاً أي ولم يأت من أول الامر بتعريف واحد شامل لأقسام الفصاحة وكذلك البلاغة ثم يقسمها بعد ذلك كما هو الشأن وقوله قسم أي ضمها لاصراحي حيث قال الفصاحة بوصفها للمفرد والكلام والتكلم والبلاغة بوصفها بالآخران فقط فان هذا يستلزم انقسام الفصاحة الى فصاحة مفرد وفصاحة كلام وفصاحة منكلم واقسام البلاغة الى بلاغة كلام وبلاغة منكلم (قوله لتعذر جمع المعاني المختلفة) كدصاحة للمفرد وفصاحة للتكلم وفصاحة الكلام وبلاغة للتكلم وبلاغة الكلام وقوله الغير المشتركة الخ تفسير له بجملة وأدخل في غير لادولة بالمعيرة فلا يقال انه أدخل في على المعاني التي لم يشابه بفعل وهو لا يجوز

(قوله في أمر يعنها) متعلق «بما شتركة» أي في حقيقة نوعية تصبغ عليها وتصلح لتعريفها فلا يتأتى أن يؤتى لفصاحة تعريف يعها أقسامها الثلاثة ويخرج غيرها وكذا البلاغة لا يتأتى أن يؤتى لها تعريف يعها قسميها ويخرج غيرها وهذا بخلاف الكلمة فإنها لما اشتركت أقسامها في أمر يعها صالح لتعريف الكلمة بحيث تتميز عن الكلام والكلام عرفت أولا بأنها قول مفرد ثم قسمت بعد ذلك إلى اسم وفعل وحرف وكذلك الإنسان «بما شتركة» أقسام من زج وروم وغيرها في أمر يعها صالح لتعريف الإنسان بحيث يتميز عن العرس والحمار وغيرها من الأنواع عرفت أولا بأنها حيوان ناطق ثم قسم بعد ذلك الملكات الأصناف والحاصل أنه لما تعدر لها اشتركت أقسام الفصاحة في أمر يعها صالح لتعريف الفصاحة بحيث يميزها عما عداها وكذلك البلاغة قسم كلاهما ثم عرفت تلك الأقسام وأما الاشتراك في الأمر العام مطلقا فلا شك في وجود المفهومات العامة الكلية كشيء ووجود ومستحسن وأقسام الفصاحة وكذلك في البلاغة مشتركة في هذه المفهومات ولكن لا يصلح شي من التعريف كل من الفصاحة والبلاغة لعدم حصول التميز المذكور وهذا اندفع ما يقال على الشارح مطلقا لأن عدم اشتراكها في أمر يعها لا شك في وجود المفهومات العامة الكلية التي تشارك فيها وتعمها كشيء ووجود ومستحسن وما يقال علم من حيث المهوم (٧٥) أن كلامه يفيد أن مطلق الاشتراك

في الأمر العام يمكن في جميع الأمور المعارة في تعريف وليس كذلك (قوله في تعريف واحد) أي بين حقيقة كل تفصيلا والا فلا تعدر كأن تعرف الإنسان والعرس بالحسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة أو الحيوان فإنه يميزها في الجملة ولكن لا بين حقيقة كل واحد تفصيلا (قوله وهذا) أي الصنيع من التقسيم أولا ثم التعريف ثانيا كما قسم أي كتقسيم ابن الحاجب الخ فإن تقسيمه قبل التعريف لمعد

في أمر يعها في تعريف واحد وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى إلى متصل ومقطع ثم عرفت كلا منهما على حدة (الفصاحة في المفرد)

الإشارة إلى هذا المعنى ونظير ذلك تقسيم الاستثناء إلى متصل ومقطع ثم تعريف كل منهما على أن الاستثناء من يمكن محلهما في التعريف الوقوع بعد الإتيان عما عداها من المصطلات فليس كما ها في التمدد فقال مقدم التعريف الفصاحة على البلاغة لكونها مأخوذة في تعريف البلاغة وفصاحة المفرد على فصاحة الكلام واشتركت لموقف وجودهما على وجودها إن أردت معرفة كل منهما باعتبار محلهما (الفصاحة) الكاتبة (في المفرد) هي

شامية للألفاظ والمعاني فهي أحص من الفصاحة كالإنسان مع الحيوان فسلكت تقول كل كلام بدع فصيح وليس كل كلام فصيح فليما قلت هذا الكلام أي ما ظهر الفساد وليس الفصاحة أعم من البلاغة ولا العكس بل الفصاحة جزء البلاغة وإنما هو مسمى المركب تركيبا غير محلي أحص والمفرد أعم وحصل لفصاحة عامة والبلاغة خاصة لا تشملها على الأمرين ثم عرفت ذلك بأقسام الخاص وأما هو كل وجزء فليس ذلك اصطلاح القوم ثم دخول الفصاحة في الكلام متفرق ما به وقال حارم في مباح اسماء الفصاحة أخص من البلاغة (في تعريفه) عما يوصف به الكلام والكلمة أيضا البراعة وأهمها الجمهور وقد ذكرها القاضي أبو بكرى لا تنصار مع الفصاحة والبلاغة وحدها عما يقرب من حد البلاغة ص (الفصاحة في المفرد)

الاشترائك المذكور وأورد على ذلك أن القسمين اشتركا في أمر يعها صالح لتعريف استثنى وهو المذكور بعد الإخاوتها وفيه نظر بأن هذا لا يصح تعريفه للمشتق لأنه يدخل فيه ما عدا الواصفة صفة نحو لو كان فيهما آلهة إلا الله فسدنا مع أنه ليس مشتق (قوله في الفصاحة) أي، أردت بيان كل من أقسام الفصاحة والبلاغة فأقول لك الفصاحة الخ فالعلاء الفصيحة ويقال لها فاء الفصيحة بإصا والصاد والاصافة في ذلك من أصاوه الموصوف لمفته أي العلاء الفصيحة أو الفصيحة (١) سميت بذلك لأنها أفصححت عن شرط مقدر أو لكونها أفصححت وأظهرته وقيل في الفصيحة هي ما أفصححت عن مقدر مطلق أي سواء كان شرطاً أو غيره كما في قوله تعالى فقلنا اصبر صا لك الحجر فاصحرت أي فضررت فاصحرت (قوله في المفرد) يصح أن يكون صفة لفصاحة كالمتعلق بكرة أو معرفة ولا يلزم على تقديره بكرة وصف للمعرفة بكرة وهو لا يجوز لأن الالفصاحة جسمية ومدحولة أي حكم البكرة ولا يلزم على تقديره معرفة حذف الموصول ونعم الصفة وهو لا يجوز لأن الكائن للقدر يراد به الثبوت والدوام فهو صفة مشبهة وأل الداخلية عليها معرفة لا موصولة على التحقيق ولا يصح أن يكون ذلك الظرف حالاً لها على مذهب سيبويه الفائت محوار محي، الحال من اليبدا لأن الحال مقيدة للعامل مطلقا لفظيا أو معنويا ولا معنى للتقييد بها لأن التقييد بما هو لشيء مختلف حاله كالخبي في قولنا حار بذكرها والابتداء واحد لا تختلف أحواله

وأما المصنفون في تفسير الفصاحة بوصف كونهما في المفرد لا ينفيد تحقيقها في المفرد دليل على التقييد وإن كان لا لآل واحدا لكن
فرق بين التقييد وبين كالأبجى وذلك لأن التقييد يقتضي أن الفصاحة مشتركة اشتراكا مضمونا بالآلة فيبدأ أن الفصاحة أمر كلي تختلف
أحواله تارة يكون في المفرد وتارة يكون في غيره والذي حققه الشارح أنها من قبيل المشترك اللفظي وحول المفرد ورصفة لا يتخالف ذلك
تأمل ويصح أن يكون الطرفان متعلقا بالنسبة التي اشتملت عليها الجملة والمعنى انساب الخلوص المذكور لفصاحة في المفرد أو
الفصاحة التي هي الخلوص مسوقة للمفرد وقصية هذا أن الطرف معمول للنسبة المذكورة وهو معنى قابل للتقييد وهذا يرد على حصر
النسبة العامة المعوى في الابتداء والتجرد (قوله قدم الفصاحة) أي قدم تعريف أقسامها على تعريف أقسام البلاغة مع أن اللفظ
والنشر والشوش أولى (قوله لتوقف معرفة البلاغة) أي ادراكها ونصورها من حيث مفهوم سواء كانت بلاغة متكلم أو كلام وقوله
على معرفة الفصاحة أي على تصورها في الجملة وإنما فسأى الجدال بلاغة الكلام لتوقف على فصاحة المتكلم بل على فصاحة الكلام
والمفرد وكذلك بلاغة المتكلم لتوقف على فصاحته (٧٦) من حيث المفهوم بل على فصاحة الكلام والمفرد دليل على أن ذلك لا ينفيد

يقتدر بها على تأليف فصيح
لأن بلاغة الكلام ولا في
بلاغة المتكلم مهم لتوقف
عليها بلاغة المتكلم بحسب
التحقق إذ لا يقتدر على
تأليف كلام ليع الامس
يفسر على تأليف كلام فصيح
(قوله لتوقفهما عليها) أي
توقف فصاحة الكلام على
فصاحة المفرد فلا واسطة
لكونهما أحود في تعريفه
وأما توقف فصاحة المتكلم
على فصاحة المفرد فلا واسطة
أحد فصاحة الكلام

قدم الفصاحة على البلاغة شوقا لمعرفة الفصاحة على معرفة الفصاحة لكونها أحود في تعريفها ثم
قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والسكلم لتوقفهما معهما (حجوزة) أي خلوص المفرد (من تنافر
الحروف والعرابة ومخالفة القياس المعوى) أي المستطوع من استقرار اللغة وتفسير الفصاحة بالخلوص
(خلوص من تنافر الحروف) (خلوص من (العرابة) (خلوص من (مخالفة القياس المعوى)
أي الصاط المقرر من استقرار استعمال المعوى كقولنا كلما تحركت الياء أو الواو وانفتح ما قبلها
فما ألفا ويحذف ما قبلها في القياس ما ثبت عن الواضع العرابة ولو كان مخالفا للقياس
كأنه ألفا هاء هرة في ماء مثلا ثم الحذف على ما كان نصيبهم من الفصاحة هي كون الكلمة حارة
على الاستعمال المشهور المقرر فمن يوثق تعريفه عليه يكون تفسيرها بالخلوص عن هذه الأمور
التي هو عدم ثبوت الأمور بتفسيرها الخاصة بالعدمية على وجه ما نصح ولو قيل بأنها من الخلوص مما
ذكر لم يعدل هذه الأمور أسماء اصطلاحية لا حصر فيها ولما كان هذا التفسير مرجعه إلى التفسير
حجوزة من تنافر الحروف والعرابة ومخالفة القياس) من كان الأحسن احتسابا لفظ الخلوص لعدة
استعمال في اللغة كالتعريف الذي هو الكون فيه وليس أرادها كذا ولقد عيب على من جادل في أنه
استبعد من المعاداة لفظه عبر الزائدة من استبعاد لم يكن له عامل محدد عنه وكذا قولهم ما عرى من

عامل

التوقف عليها فصاحة المتكلم والتوقف على الشيء المتوقف

على ذلك الشيء كذا قال يس وقد يقال المصنف لم يحدد فصاحة الكلام في تعريف فصاحة المتكلم بل اللفظ الشامل للمفرد كما به
عليه الشارح فيكون توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد بلا واسطة أيضا (قوله خلوص من تنافر الحروف) أي وجه حصر محلات
فصاحة المفرد في الثلاثة أن المفرد له مادة وهي حروفه وصورة وهي صيغته ودلالة على معناه وحيفته فمعناه ما في مادته وهو التفرؤ في
صورته وهي مخالفة القياس الصري في دلالة على معناه وهو العرابة ويمكن أخرا ذلك أيضا الكلام في معناه في مادته تنافر الكلمات
في صورته أي التأليف المتأخر على الكلمات صعب التسبب في دلالة على معناه التقييد (قوله خلوص من تنافر الحروف) أراد
من الخلوص لارمه وهو عدم الاتصاف وليس المراد أنه كان متصفاً أولاً ثم حاصلاً ثم أن كلام المصنف من باب السلب الكلي وهو
المسمى بعموم السلب لأن قبل رفع الإيجاب الكلي وهو المسمى بسلب العموم فالعنى حيفته عدم اتصافه بكل واحد من الثلاثة حينما
وجد واحد من الثلاثة في الكلمة كانت غير فصيحة ولا حل كون المراد من كلام المصنف السلب الكلي كالأولى في الالتيان عن في
العرابة ومخالفة القياس لا حل أن يكون كلامه ظاهراً في ذلك المعنى المراد أو كلامه بدون ذلك يؤهم أن المراد بالخلوص من المجموع
وعليه فلا يضر في فصاحة الكلمة وجود واحد أو اثنين من الثلاثة وهو باطل (قوله القياس) أي الصاط المقرر من استقرار
استعمال العرب كقولنا كلما تحركت الياء أو الواو وانفتح ما قبلها قلت ألفا (قوله أي للسقط الج) أشار بذلك إلى أنه ليس المراد
حقيقة القياس في اللغة الذي هو الحق في شيء من جماع بينهما كالحاق البنية بالحرف في التحريم جماع الاسكار بل المراد القياس الذي
مشقوه واستقرأ اللغة أي تسع الكلمات المعوى وهو القياس الصري كقولنا كلما تحركت الياء أو الواو وانفتح ما قبلها قلت ألفا وأما

فالتأخر منه ما يكون الكلمة بسببه متناهية في الثقل على اللسان وعسر النطق بها كما روى أن أعرابيا سئل عن باقته فقال تركتها
ترعى المصنوع

لم يقل الشارح الصرعى بدل المعوى مع أنه المراد بالإشارة إلى أن متأخرا القياس الصرعى استقرار القامة (قوله لا يتجاوز عن سامع) أي
لأمرين الأول أن الفصاحة هي مكوّن الكلمة حارة على القوايين السدّة من استعراء كلام العرب مناسبه الحروف كثيرة
الاستعمال على ألسنة العرب الموثوق بمرتبهم ويلزم من الكون المذكور الخلوص عما ذكره من الخلوص نفس الكون المذكور
ولا صادقا عليه وجب عندنا صريحه على الفصاحة بحيث يقال الفصاحة الخلوص لأن أدنى درجات التعريف أن يكون صادقا على
المعروف وأن يصح أن يقال انصحيح الخلوص لأن صدق المشتق على المشتق لا يستلزم صدق المأخذ على مأخذ كالتطيق والكاتب والتطيق
والكتابة الأمر الثاني أن الفصاحة وجودية لأن معناها الكون المذكور والخلوص عديمي لأن معناه عدم الأمور المذكورة والعديمي
عمر الوجودي فلا يصح حمله عليه ولا يقال لا يتجاوز عن سامع وم يقرب بطلان الخلوص عن كل من الأمرين أما الخلوص عن الأول
فخاصية لا تدعى يجوزون الإخبار عن الشيء بما يشبهه إذا كان بينهما ملازم قصدا للمادة وأدعى أنه هو ولا يقال إن التعريف يشترط
مجموع ودعوى الادعاء وقصد المتألمة لا يصح لا يقول هذا دعاءه لفظ (٧٧) وما الادعاء فيكتمون بمجرد كون المعروف سلبا لم

لا يتجاوز عن سامع (فالتأخر) ووصف في الكلمة بوجوب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها (بحو)
مستشتررات في قول امرئ القيس

بعدم المصاف وهو ما يعجزهم عمره ما يصف إليه شرعى بيان هذه الأمور نالها الخلوص فعل
أن أردت معرفة هذه الأشياء (فالتأخر) معناها في حروفها بوجوب عسر النطق بها (بحو)
مستشتررات من قوله

عمل يعطى ثم يرد عليه أن الخلوص من هذه الأمور عبارة عن عدمها فهو تعريف بالأمور المدنية
وأما يكون التعريف بالذاتيات أو الخلوص الوجودية فكان يسمى أن يقول الفصاحة التمام الحروف
وكثرة الاستعمال وموافقة القياس الآن هذا عدم مضاف فالمرغ فيه سهل والمراد بالاستعمال استعمال
العرب والقياس قياس التصريف (بشيء) أعلم أن مقصودنا صنف خلوص المفرد من كل واحد من
الثلاثة المذكورة لأمم مجموعها وعبارة لا يدل على ذلك فالتأخر قلت حصلت من يريد وعمره وتكرار
معناه ذلك حصلت من مجموع الثلاثة وذلك صادق خلوصك من أحدهم بخلاف قولك حصلت من
ومن عمرو ومن بكران تكرار حرف الجر مثله يؤد بذلك كأن قولك مررت بزيد وعمرو يقصص
مرور واحد أو يريد وعمرو يقتضى مرورين وأما ما جاءنا هذا في مادة الخلوص لانهائي معنى التي قال
المعنى أن لا يكون شتملا على الأمور الثلاثة وأنت لو قلت الفصحى ما لم يشتمل على الثلاثة لما اقتضى
روال كل منها فيشتمل ونظير ما يقتضيه تكرار حرف الجر في مررت بزيد وعمرو فيما سبق من تكرار
الفعل ما يقتضيه تكرار الحرف ههنا من تعدد المفعول الذي حصل الخلوص منه ص (فالتأخر بحو)

والمرأة ومحدده القياس وأما أن يريد بالوجودي فلا يدل على المدنى في مفهومه وبالعديمي ما يدل على العدمي في مفهومه فلا شك في صحته
حمل العدمي على الوجودي بهذا المعنى دليل على القضايا للعدولة المحمول على الأمر الوجودي بحو يريد هو لا كاتب والقياس هو
لأسواد المحمول على العدمي أي دخل العدم في مفهومه أي ريد شئ ثبت له عدم الكتابة والقياس شئ ثبت له عدم السواد ومن العلوم أن قوله
الفصاحة خصوصاً الجنس باب القصية للعدولة لانه في قوة قولنا الفصاحة عدم الأمور المذكورة أي الفصاحة شئ ثبت له عدم الأمور
المذكورة (قوله بوجوب ثقلها على اللسان) الثقل بكسر التاء وفتح القاف بورن مصدر ثقل الشيء بالصلم خلاف الخفة وأما تكرار التاء
وسكون القاف بوزن علم فهو الشيء الثقل والاول أسب من جهة اللفظ للتشاكل بين المتعاضدين لأن المصدر مصدر أيضاً والثاني أسب
من جهة المعنى بحسب القام لانه يشترط أن السافر لا يحمل بالفصاحة إلا إذا كان حديدا بحيث يصعب على اللسان كالحمل الثقيل وأما أصل
السافر فلا يتخلل الفصاحة ولا شك أن مراعاة التناسب المعنوي أولى وعلى هذا فالمعنى بوجوب شئ عظيم كاشف أي الحمل (قوله وعسر
النطق بها) يحتمل أنه عطف بعسر ويحتمل أنه عطف بسبب على سبب نظرا إلى أن الثقل في الكلمة سبب لعسر النطق بها ويلاحظ
الثقل وصفاً فيها أوجب عسر النطق بها (قوله مستشتررات) أي بحو ووصف هذه الكلمة

ومنه ما هو دون ذلك كلفظ مستشرق في قول امرئ القيس * عدائره مستشررات الى العلى *

(قوله عدائره الخ) هذا البيت من ملحمة امرئ القيس المشهورة التي مطلعها.

قفانك من ذكرى حبيب ومنزل * سقط الاولى بين الدخول وخومل

وقبل هذا البيت

نصد ونسدى عن أسيل وتقي * بناظرة من وحش وحره مطعل

وجيد كجيد الريم ليس بغاش * اذا هي نصسته ولا يمحط

وعرع برين التي أسود فاحم * أثبت كقمو النخلة لتعشك

عدائره الخ (قوله أي ذوانه) جمع ذؤانه بالهمز أمثلت الهمزة الاولى واوا في الجمع لاستتغالهم أم الملح بين هرتين وفي الأساس الذؤانة الشعر الممدل من الرأس الى الظهر أي الذي شأه الاسدال فلا يبقى أنه فيكون فوق وسط الرأس كما هنا وانما سمي ذلك الشعر عذيرة لانه عود وترك حتى حال (قوله في البيت السابق) وهو قوله وعرع برين التي أسود فاحم الخ وعرع بالحر عطف على أسيل أو على حيد في الأبيات السابقة والفرع هو الشعر مطلقا أي كلاً أو ممعاً كما في المهدى فيصدق على العدائر وعلى العلى وعلى المرسل فيقال العدائر فرع أي شعر والشي فرع الخ (٧٨) وعن هذا فإضافة العدائر لعمده من إضافة الحزني بسكلى وفي الصحاح ن الفرع هو

(عدائره) أي ذوائبه جمع عذيرة والصمير عند الفرع في البيت السابق (مشررات) أي مرتفعات أو رفوعات يقال استشرره أي رفعه واستشرر أي ارتفع (الى العلى) نضل العقاص في متى نضل أي تغيب العقاص جمع عقيمة

(عدائره مشررات الى العلى) أصل العقاص في متى ومرسل يعني أن عدائر الشعر أي ذوائبه مشررات أي رفوعات أي رفوعات أن روى فتح إراي أو رفوعات أن روى تكسر ها يقال استشرره أي رفعه واستشرر ارتفع الى العلى أي الى جهة السماء ثم وصف الشعر بما يؤكده الكثرة فقال نضل أي تغيب العقاص جمع عقيمة

عدائره مشررات الى العلى (قسم في الأناج السافر الى ما يكون الكلمة نفسه مشاهدة في النحل وعسر النطق بها كما روى أن امرأ بياض عن بانه فعل تركها رعى المعجم وروى عن الخليل قال سمعنا كلمة شعراء وهي المعجم ماد كرننا ليعلم بقية المعجم والماءو امين لا يكادوا أحدهما يأتى مع الآخر من غير فصل وشد من ذلك قوله مع جمع ادواء وانظروا أنه الخمير وهو ما قال الصمير في العباب أن دريد الخمير مثال همد صرب من الدت وقيل أن شميل الخمير شجرة وقال أبو الدقيس هي كلمة معاية لأصلها وقال ابن سبويه الخمير صرب من الدت حكاة أنور بد وليس شت وقيل عبد اللطيف العدادي في قواين البلاغة وشده قوله الخمير وقيل أنما هو الخمير اه وقال المعاني في كتابه المسمى

الشعر النام أي الشعر بجمعه وعلى هذا فإضافة العدائر الصمير من إضافة الحز إلى الكل والتي الظهر والهم الذي كالفحم في السواد ولأن ثبت الكثير والفتو بالكسر سبابة النحل والنحل تكسر الكاف وفتحها كتبر الفنا كل أي النماريق أي الصيدان التي عليها البسر ففي البيت مبالغة من حيث تشبيه الشعر بالقنواند كورى الكثرة ولا تقصر النحل بذي الشاكيل لئلا تفوت

الصحاح

للدالة ومد كره الشارح من أن الصمير راجع للفرع وكذا ما فسه في الإضافة فهو ماء على أن

العدائر تعني الذوائب للعسرة عامر عن الأساس وهو الذي يسه ما يأتي للشارح في معنى الدت واما على أن المراد بالعدائر الشعر مطلقا على ما في المهدى فيجب أن يكون الصمير راجعا للحبيبة وذكره باعتبار الشخص أو الممدوح ولا يصح أن يكون عائدا على الفرع لئلا يترتب إضافة الشيء الى نفسه لأن كلاما من العدائر والفرع مطلق الشعر اللهم الا أن يقال ان الإضافة بيانية والحق أنها تجري في الصمير خلافا لما صرنا للتقدي أو يقال أن الفرع اسم لشعر مطلقا سواء كان لرجال أو النساء والعدائر الشعر مطلقا فيكون كونه للنساء وعلى هذا يصح كون الصمير راجعا للفرع ويكون من إضافة الحزني للسكلى (قوله يقال استشرره الخ) أشار الشارح بهذا الى أن هذا الوصف مأخوذ إما من فعل متعد أو من فعل لازم وينبى على ذلك كونه اسم فاعل أو اسم مفعول فان كان مأخوذا من متعد صحت كونه اسم مفعول فيقرأ فتح الراي المعجمة وان كان مأخوذا من الفعل اللازم فهو اسم فاعل فيقرأ تكسر الراي (قوله الى العلى) أي الى جهة السماء واللى جمع العلىيا بصم العين تأنيث الاعلى أي مرتفعات للجهات العليا (قوله أي تغيب) إشارة الى أن نضل من الضلال معنى الغياب ونضل فعل مضارع والعقاص فاعله واما جمع العقاص دون النتي والمرسل إشارة الى أن العقاص مع كثرتها تغيب في متى واحد وفي مرسل واحد لكثرة شعرها

(قوله وهي الحزمة المجموعة) أي التي تجمعها للرأفة وتلاها وترانها بحيط وتحتلها في وسط رأسها كالرمانة ليصير محمدا وهي المبنية بالحسرة والعقصة والدؤابة ثم إن عادة مداء العرب بعد أن تمقص حاسا من الشعر على الكيفية التي قلناها ترسل فوقه الشئ والمرسل حلف الظاهر فيصير الشئ والمرسل مرميين على ظهرها وتحتهما المقاص المجموع كالرمانة غائبا ونحيا لا يظهر فظهر لك من هذا أن الدوائر والعقاص بمعنى واحد وحيث فقلوه يصل المقاص الظاهر في محل الأصابع وأن الأصل فصل هي أي الدوائر وأما أنظهر في محل الأصابع للإشارة إلى أن تلك الدوائر تسمى عقصا ومن هذا نعلم أن جملة عمل المقاص خبر ثان عن عدائره والرائط للشد بالجملة الواقعة خبرا إعادة مبتدأ محذوف وأما خبره بأن حمل العقصة والدبرة شئنا واحدا بناء على ما مر من أن الدبرة هي الدؤابة المعسرة عامر عن الأساس وأما على ما ذكر عن المذهب من أن العدد ثلث الشعر مطلقا (٧٩) فلا يكون العقصة هي الدبرة فاصل أفاده

شيعنا العلامة المدوي
(قوله والشئ المقتول)
لأخذه من الشئ وأما المرسل
فمعناه المرسل عن المقص
والشئ أي الخالي عنهما
وليس المراد بالمرسل المرسل
لأن الشئ مسبب أيضا على
العقصة مثله وقد يقال
كونه مسددا لا يباي كون
الشئ مسددا أيضا وأما
وصف هذا القسم بهذا
الوصف لأنه لم يصف غيره
بخلاف الشئ فقد تعلق به
الشئ والارسل تأمل (قوله)
يعني أن ذواته أي
المرع ولرادبها العقاص
(قوله يعني أن ذواته الخ)
أشار إلى تعبير الدوائر
بالذوائب وأن الضمير في
عدائره ففرع كما أسدنه
وقوله وأن شعره عطف على
ذوائبه والضمير للفرع أيضا
والقول بأنه للرأس فيه
تثبتت فاضاير ويؤول
للمرجع لا لمرع إذ المقصود

تسكنة وهي الحزمة المجموعة من الشعر والشئ المقتول يعني أن ذواته مشدودة على الرأس بحيط وأن
شعره ينقسم إلى عقاص ومشي ومرسل والذوائب في الأضراس والعرض بيان كثرة الشعر

وهي الحزمة من الشعر في الشئ وهو نصول وفي المرسل وهو صدى ليعتول ولما كان العرض بيان كثرة
الشعر يعني أن عدائره أي أحراره مشدودة بحيط وهي الذوائب كثيرة وأوجبت تراكمها ارتفاعها إلى
الشيء ثم إن مجموع الشعر قسمه إلى المقاص المعروفة وهي الرقيقة المشدودة وإلى الشئ والمرسل
وأن تلك المقاص هي من كثرة الشعر في حسن التقى والمرسل به يعلم أن المقاص من وضع الظاهر
موضع المعنى وأن القصة ثلاثة لأنواعها وهذا السافر متصوت وقد سمع ما هو أعظم من مستشزرات
كقولهم للمجموع وهو من رعاء الأمل والمحكم في السافر الدوق لأن كل ما يحاول أن يصط به من قرب
المصالح على ما مر عنه أنه المصالح تصمم المصالحين حكاية عن الآية قال قال وسأنا الثقات
فأذكروا أن يكون هذا الاسم في كلام العرب وقال القدماء هي شجرة يتداوى بها ويرفها وقال ابن
الأعرابي إنما هو الخدم معناه معجنتين مصمومتين وعيين مهملتين قال البيت هذا ما هو في قياس
العربية والأيض وفي نهاية الأعراب للإمام عمر الدين يشار إلى المصالح فتخلص في هذه الكلمة حيث
أربعة أقوال أحدها أنه المجموع والثاني المجموع وهو معهما تصمم الماء والخاء كما رأيت مصبوتا عطف
عند اللطيف والثالث أنه لأصل لها ولزاعم أنه المصالح وهذا فيه الغرابة أيضا ومنه ما هو دون ذلك
كأعظ مستشزرات واسمعي المصالح كرهها عن الأول لأنه بدل عليه بطريق أولى ولم يعمل ذلك
في المرأة كما سيأتي وإنما كان التقى في مستشزرات لوسط الشئ وهي مهموسة رحوه بين الشئ وهي
مهموسة شديدة الرأى وهي محورة وقد استعمل ذلك في قول عثمان لعمرو عمار ميعاد كما يوم كذا
حتى أنشرون أي استندود كره في الفائق وهو سليمان بن صرد رضي الله عنه سمي عن أمير المؤمنين قول
نشرن لي به والاشارة بقوله عدائره إلى قول امرئ القيس :

وفرع يري الشئ أسود فاحم به أثبت كقمو السحلة المتشكل

عدائره مستشزرات إلى القلى به فضل للداري في مشي ومرسل

المرع الشعر والاثبت الكثير والقمو المقود والمتشكل التراكم والدوائر الدوائب والمستشزرات
روى بفتح الراء أي مرفوعات وكسرهما أي مرفعات ويقال استشزرت الشعر واستشزرت صاحبه
لأمرها ومتعدا حكاية ابن سيده وعمره روى المقاص جمع عقصة أو عقصة وفيه رجاحة بعض

تقسيم مطلق الشعر فلا وهم في رجوعه للمرجع كما لا يخفى في كلامه يشعار بأن المقاص هي الدوائر بعد أن شئت لا غيرها (قوله)
مشدودة على الرأس) أي في وسطها بحيط ومجموعة كالرمانة وأحد الشئ بحيط من قوله في البيت مستشزرات خصوصا إذا قرئ
على صيغة اسم المفعول ومن المقاص لأن العقصة شعر وعقاص وهو الحيط الذي يرتبط به أطراف الدوائب كما في الحمل (قوله إلى
عقاص) أي وهي الدوائر وحيث فالشعر ينقسم إلى أقسام ثلاثة لأن رمة خلافا لما يورمه ظاهر البيت من أن القصة رباعية عدائره
وعقاص ومشي ومرسل لكن قد علمت أن الدوائر والمقاص والذوائب معنى واحد كما أفاده شيخنا العلامة المدوي وفي حواشي
المطول كلام آخر غير هذا (قوله والعرض الخ) أي فليس المراد بهذا الكلام مجرد الأخبار فهو إما تعريض إن استعمل في حقيقته
وهو الأخبار ملوابة لهذا العرض أعني بيان كثرة الشعر أو كناية أن رأيه الألام

(قوله والصايط هـ) أي انتافر الحروف وحاصله أن الصايط المفعول عليه في صبط انتافر الحروف اندوق وهو قوة يدرك بها لطائف الكلام ووجوه تحسبه فكل ما عده الذوق ثقيلًا متعسر الطق به كان ثقيلاً ومالفاً خلافاً من قال الصايط المفعول عليه في صبط السافر بعد المخارج ولمن قال قربها لأن كلامهما لا يطردها لما بعد عدم التوافر مع قرب المخرج كالخيش والشحني ومع بعده كعم بجلاي ملح أي أسرع فقرب المخارج وبعدها كل منهما غير مطرد فلا يكون واحد منهما صايطاً معولاً عليه ولا يقال إن عدم النقل في علم وإن كانت المخرج فيه متاعدة بخلاف ملح أن الإخراج من الحلق إلى الشفة أي من الرخوة إلى الشدة لا سيما بقول هذا لا يتم ما بعده من حسن حلم وملح وعذب وبلغ (قوله أن كل ما بعده الذوق الصحيح) أي من الحروف وقوله متعسر الطق به لازم لما فيه وقوله سواء كان أي ثقله (قوله أو غير ذلك) أي كوقوع حرف بين حرفين مع ذلك واحد منهما نصفه كوقوع الشين بين التاء والراء كما أنى بانه (قوله في لئلا التاء) (٨٠) هو اسم كتاب في اسمه (قوله ورعهم) هو الخلق كما فيه العبري

(قوله أن مدناً التبع في مستنزرات الخ) أي واما عن الأول فمدناً التبع فيها اجتماع هذه الحروف المخصوصة والحاكم بشقها الذوق (قوله التي هي من المهموسة الخ) اعلم أن الحروف بالنسبة للجهر والمهمس تقسم إلى قسمين مهموسة ومجهورة والنسبة إلى الشدة والرخاوة تقسم إلى ثلاثة أقسام شديدة ورخوة ومتوسطة بينها فالحروف المهموسة عشرة يجمعهم قولك لغة شخص سكت سميت بذلك لأن المهمس لغة الخفاء والنفس يخفى مع هذه الحروف الخفاء معها لضعف الاعتماد عليها في مخارجها والحروف

والصايط هـ أن كل ما عده الذوق الصحيح تعسر الطق به فهو متعسر سواء كان من قرب المخرج أو بعدها أو غير ذلك على ما صرح به ابن الأثير في مثل السائر ورعهم أي أنهم أن مدناً التبع في مستنزرات هو توسط التبع المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والراء المعجمة التي هي من المجهورة

المخرج أو بعدها أو توسط مهموس رخو بين شديد ورخو محمور كقول في مستنزرات هـ الشين فيه توسطت بالوجه المدكور بين ما ذكر وغير ذلك فقد نقض أو التوسط عاد كره أو كان موحاً للسافر لأوجه في مستنزرات لو حوكماد كرفه ولا سافر فيه قطعاً فالسافر وهو كثير مع فصاحة كلف وأما غارب فقد يوصفهم على اختلاف فصاحته لأجل السافر فيه والتميماء الفصاحة عن كلمة ثم عهد في التعديل واحتاج إلى الاعتدال بين اثنين الكلام الطويل على كلمة غير فصيحة لا يوجب كون ذلك الكلام غير فصيح إلا حاصله وصف الكل بوصف اتبع عن حرته وهو صحيح فإن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية لا يوجب عدم وصفه بكونه عربياً وهما الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة على الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية في نفسه ووصف كل منهما بوصف ليس في حرته بجميع الطول ووجود الوصف في أصل وردن القياس من شرطه ووجود الحكم في الأصل والحكم لدى هو صحة وصف الشيء بالنسبة وصفه لحرته لم يوجب في الكلام المر في الذي هو الأصل القياس عليه وما يشوبهم من كون بعض الكلام ليست عربية كالامطاس والشكاه في الآية الكريمة لاسمه ل هي عربية في نوات في المرية مع غيرها أو أراد بوصف الكل لوجوده في الكلام المر في ما يعم جميع الأجزاء وهو كونه عربياً في الظاهر القياس فاسد لانهم وجود الحكم في الأصل وردن أيضاً بعد تسليم وجود الحكم في الأصل لوجوده عارقي وهو أن الكلام الفصيح وتصل المقاص أي يخفى تحت الشعر وفي الشين شاهد للوصف بلجه قبل الوصف بالمرء كقوله تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك ولا تخجل القطع في البيت كما يحتمل في الآية لأن أصوات في البيت غير

المجهورة ما عدا هذه الحروف سميت بمجهورة لأن أجهز لغة لاظهار والهمس عنخ أن يجرى معها مرفوعة لقوة لاعتماد عليها في مخارجها والشديدة حروف ثمانية يجمعها قولك أحذو نكت سميت بذلك لمعها النفس أن يجرى معها لقوتها في مخارجها والرخوة ثلاثة عشر حرفاً وهي ما عدا الحروف التي هي من المجهورة والشدة وأما سميت الأولى رخوة لأن الرخاوة لغة اللين والنفس يجرى معها حتى لات عبد الطق وأما سميت الثانية متوسطة لأن النفس لا يمتدحس معها احساس الشديدة ولم يجر معها حرية مع الرخوة إذا علم أن التبع انصفت بالمهمس والرخاوة والباء قبلها انصفت بالمهمس والشدة فقد اشتركا في المهمس واختلعا في الشدة والرخاوة والضمر جاء من اختلافهما وكذلك شاركت الشين الراء في الرخوة واختلعا في المهمس والضمير جاء من اختلافهما فالخامس أن الشين انصفت بصفتين صارت باحداهما ما قبلها وصارت بالآخرى ما بعدها وبهذا ظهر أنه لا حاجة لوصف الشارح اتناء المهمس فكان الأولى الاقتصار على الشدة لأن الضمر بها كما اقتصر في الراء على الوصف الذي به الضمر وهو الجهر وترك الرخاوة

(قوله) كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة عبرانية عن أن يكون عربيا وذلك كالقرآن فانه عربي قال تعالى انا اترانا
 قرأنا ناعربا وقد اشتمل على كلمات عبرانية كالقطاس فانها كلمة رومية اسم للبراق وكذلك كلمة فارسية اسم للصيغة
 وكالمشكاة فانها كلمة هندية اسم للطائفة التي لا تغد كسدلة القنديل ومع اشتغالها على تلك الكلمات الغير العربية لم يخرج عن كونه عربيا
 كما تشهد له الآية (قوله وفيه نظر) أي في ذلك القيل نظر من حيث ما اشتمل عليه من الدعوة المشار إليها بقوله لكن الكلام الطويل الخ
 والقياس المشار إليه بقوله كما لا يخرج الخ وحاصل ما ذكره من رد الدعوة التي أحب بها عن السؤال المقدّر أن ما دعيت من أن الكلام
 الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن كونه فصيحاً لا يسلم له هو خارج عن كونه فصيحاً لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في
 تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير فمن من اشتغال الأولى انشغال الثانية وحيث قد بدت الدعوة القائلة لكن
 الكلام الطويل الخ (قوله على أن هذا القائل) أي أن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة وهو لا روري
 فذهب الكلام أي في قول المصنف سابقا يوصف بها المفرد والكلام غالباً بكلمة أي وحيث قد لا يقول بوجود كلمة غير فصيحة في كلام
 فصيح على تفسيره أكثر فإدام ذلك القول على تعبير (٨٣) الشارح فلهذا لازم في شئين الراكب التام والمركب الناقص إذا

اشتمل كل منهما على كلمة
 غير فصيحة لأن فصاحة
 الكلمات شرط في فصاحة
 الكلام اتفاقاً وهو قد
 أدخل للمركب الناقص في
 الكلام بخلاف القول
 المذكور على تفسير
 الشارح الكلام بمركب
 التام فإن المصادق يوجد
 في المركب التام المشتمل على
 كلمة غير فصيحة وبما المركب
 الناقص فلا يوجد فيه هذا
 انفساد لأنه لم يشترط في
 فصاحته فصاحة كلماته
 فإذا اشتمل على كلمة غير
 فصيحة صح أن يقال عليه
 أنه فصيح فقد وجد على
 هذا التفسير كلام في المحل
 فصيح بدون فصاحة
 الكلمات بخلافه على الأول

كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة عبرانية عن أن يكون عربياً وفيه نظر لأن فصاحة
 الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير على أن هذا القائل فسر
 الكلام غالباً بكلمة والقياس على الكلام العربي ما هو المصادق ولو لم يرد في السورة عن الفصاحة
 المأخوذة من غير أن يرد أيضاً أن التام وجود كلام غير فصيح ولو لم يرد في السورة وجود كلمة غير
 فصيحة مما يقود إلى سعة ما لا يليق بحلاله تعالى إليه من الجهل أو المعجز إذ لا موجب لترك الفصيح
 إلى غيره عادة لا أحد هذين فالواجب الحرمة لعدم التسامح بتقارب المخرج كما يشهد به الدوق والله أعلم
 عية الخلاف في كون كل من الناصين والناصين لا يجتمع مع الآخر فلا يجتمع لثلاث لثمة تقاربهما
 وكما يقال العداوة في الأقارب ولا الصداق لثمة تباعدهما حيث دار الحال بين الحروف المتساعدة
 وانفارقة فالتساعده أحب حتى جعل جماعة تباعد مخرج الحروف من صفات الحسن ونقبة ابن الأثير
 في كسر الملاحة عن عده البيان وقال الخفاجي أنه شرط لفصاحة ورد عليه في المثل أسأرا بانه لم
 الفصاحة من غير المخرج وهو ضعيف لأنه لم يجعل له العلم بتباعد المخرج من نفس التساعده وذلك
 مدرك لكل سامع ثم قالوا أن كلام العرب ثلاثة أقسام أعلاه مترك من الحروف المتساعدة وبنيه
 تصميف الحرف نفسه وقوله المترك من الحروف المتجاوزة فهو بمنزلة قليل جدا ولا كان أو
 من المتناهي وإن كان فيهما ما في المتناهي من زياده لأن المتناهي يحتمل بالادغام قال ابن جني في آخر
 سر الصناعة التأليف ثلاثة أصرب أحدها تأليف الحروف المتساعدة وهو الأحسن الثاني تصميف
 الحرف نفسه وهو يلى الأول الحسن وتلتهما الحروف للتقاربة فمعارض وإما قل استعمله ولذلك
 لما أرادت سونيم اسكان عن معهم كرهوا ذلك فأبدلوا الحرفين حاءين فقالوا يحتمل أن ذلك أسهل من

فانه لا يوجد ذلك أصلاً (قوله والقياس على الكلام الخ) حاصله أن هذا القائل قاس وقوع كلمة غير فصيحة في كلام فصيح
 على وقوع كلمة عبرانية في القرآن العربي لقوله تعالى ا أولئك قرأنا ناعربا يورد عليه أن هذا القياس فاسد لأن القرآن لم يشتمل على
 كلمات عبرانية والكلمات القرآنية التي قيل فيها انها رومية أو فارسية أو هندية توافق فيها اللغات كالمساويون والصور ولوسلم أنها غير
 عربية فلا سلم أن القرآن كله عربي والصحيح في قوله أن أولئك عائد على القرآن بمعنى أسورة وإطلاق القرآن على البعض شائع كقول
 الحق تعالى يحرم على الحبس قراءة القرآن سلمان الصمير راجع لقرآن تنهيه فلا سلم أنه عربي باعتبار غالب الأجزاء كما رعم هذا القائل
 من عربيته باعتبار الأسلوب والتركيب من تقديم المصنف على المصنف إليه وتقديم الموصوف على الموصوف على أن عربيته باعتبار غالب
 الأجزاء كما قل هذا القائل فلا سلم صحة القياس لأنه قياس مع الفارق لأنه اشترط في فصاحة الكلام فصاحة الكلمات ولم يشترط في
 عربية الكلام عربية الكلمات بل يكفي في سعة المجموع إلى العرب كون أكثره على لسانهم (قوله ولوسلم الخ) هذا تسليم للدعوى أي سلمنا
 ما دعيت من أن السورة لا يخرج عن الفصاحة مع اشتغالها على كلمة غير فصيحة لكن يلزمك شيء آخر وهو وقوع شيء غير فصيح في
 القرآن وهو باطل إذا شتمل القرآن على شيء غير فصيح مما يقود إلى نسبة الجهل أو المعجز إلى الله لكن يستعمل إلى اقتطاعه فبطل اشتغاله

والعرانة أن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها في معرفته إلى أن سفر عنها في كتب اللغة البسيطة كما روى عن عيسى بن عمر النحوي أنه سقط عن حمار فأجمع عليه الناس فقال ما لكم سكا كاتم على تكا كوكم على دى حة افر فواعى اجتماعهم تسدوا

على ما ذكره فطل ما قاله ذلك القائل من قوله لكن اشتباه الخ (قوله فجرد اشتباه القرآن على كلام غير فصيح) أي وإن لم يجرحه ذلك الاشتباه عن الفصاحة على هذا التقدير وقد يقال أن الخصم لا يقول إن القرآن مشتمل على كلام غير فصيح وقد يجاب بأن مراده بالكلام الكسبة أو مجرد اللفظ على ما عليه أهر اللغة وقوله بعد ذلك بل على كلمة هذا ترقى من العام إلى الخاص لا يقال الخصم لم يقل أيضا بشتباهه على كلمات متعددة لا بل قول نحو بزه اشتباه الكلام الطويل على كلمة فصيحة يستلزم تحوير اشتباه القرآن على كلمات عديدة في مواضع مختلفة فكلام طويل في القرآن * واعلم أن القرآن إنما يكون مجردا عن الكلام الغير الفصيح إذا لم يعتبر الصبر في أعهد وأما على اعتباره فيكون قد وقع فيه كلام غير فصيح على قول هذا القائل ويكون قول الشارح فجرد اشتباه القرآن على كلام غير فصيح الخ ظاهرا لا عار عليه (قوله بما يقود) أي يجر إلى سبب الحمل بل المذكور غير فصيح أو بأن الأولى إيراد الفصيح أو إلى سبب المحر عن إيراد الفصيح بدل هذا اللفظ غير الفصيح وبيان ذلك أن اشتباه القرآن على غير الفصيح إما لعدم علمه تعالى بأنه غير فصيح أو لعدم علمه بأن الفصيح أولى من غير الفصيح فيلزم المحرر بعدم قدرته على إبدال غير الفصيح بالفصيح فيلزم المحرر أن كان قد تمكن أنه ورد غير الفصيح مع علمه بذلك وقدرته على الإتيان بالفصيح بدله أو ورد غير الفصيح لكونه أوضح دلالة على المعنى المراد من الفصيح والحكمة لا تنصل بينهما وسأوضح ذلك عند ذكر اشتباه (٨٣) القرآن على غير فصيح فلتل المفرد من القرآن

أنما هو الاعجاز بكامل
الاعتة وفصاحته لأجل
صديق الذي صلى الله
عليه وسلم ووجود كلمة غير
فصيحة فيه موجب لعدم
فصاحته ما اشتبه عليه
من المقدار المعجز لا أنه في
وعدم فصاحة ذلك القدر
موجب لعدم بلاغته
فلا يكون معجزا وحكمة
ذلك المفرد لا مر عارض

فجرد اشتباه القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة بما يقود إلى سبب الحكم أو المعجز في الله تعالى الله عن ذلك عوا كبيرا (والمراد) كون الكلمة وحشية غير ظاهرة للمعنى ولأنما يؤسه لاستعمال (والعرانة) هي كون الكلمة وحشية أي غير مأثومة الاستعمال وإنما كونها غير ظاهرة للمعنى بالنسبة من تلك الكلمة وحشية لأنه وبوحشية فيها فصحة مشككة دون فاعلمتها ودونها في لغة جنس العرب وهم أهل بلاده دون مولدين وهي بحشية بالفصاحة بلغة كحديثي للعرب بدائي بالسد بأمره الذي لا يشور الناس في رأيه وحشية هي غير بحشية بالفصاحة بلغة في العرب الخصص أدلت بالنسبة لهم غير ظاهرة للمعنى ومنها عرب القرآن والحديث وعرباء من جهة إخلالها بالفصاحة الحروف المتعارفين ثم قال والصحيح واحتمل الحروف المكروهة والاعلال أو حروف أولى منها (قوله والعرانة) يسعى أن يعمل على العرانة بالنسبة إلى العرب العرباء لا بالنسبة إلى استعمال الناس ولو أراد الثاني لكان جميع ما كتب العرب غير فصيح والقطع بخلافه والمراد

تعد سبها وحرا عن الحكمه وهو لا ينبغي تخال الحكمه حينئذ فيكون الايمان غير انصحيح مع العلم به والقدرة على تبديله مستلزم ما يلحق به أنه سعاد الحكمه اما بجمع الاشياء في محلها فظهر ذلك من هذا أن الايمان بالنسبة نتيجة لا يحمل بأنه سببه فتكون نسبة النسبة داخلية تحت نسبة الحكمه فبدون ما يدل أن الاحتمالات ثلاثة فكان الأولى للشارح أن يقول ما يقود إلى نسبة الحمل أو النسبة أو المعجز إلى الله هذا وما غير يقود دون يسوق لانه أبلغ في التشجيع على ذلك القائل لأن القود هو الاحتمال من أمم والسوق من حيث فادى حصص المحذور من أمم الذي هو أقوى في إدراك الشيء عادة كان أبلغ في التشجيع فتأمر (قوله غير ظاهرة للمعنى) أي الموضوع له فلا بد من التماسه والحمل فاهما في القرآن فيلزم أن فيه العرب لاسمها غير صاهري الدلالة على المراد لله وأما نسبة المعاني (١) الموضوع لها فهي ظاهرة للمعنى لسهولة انتقال الدهن منها اليها أن قوله غير ظاهرة للمعنى بصيرل كونها وحشية والمراد بعدم ظهور معناها أن لا ينتقل الدهن منها لمعاد الموضوع له بسهولة (قوله ولا مأثومة الاستعمال) أي ولا مأثومة الاستعمال في عرف الأعراب الخالص وذلك لأن المعرر بعدم ظهور المعنى وعدم مأثومته الاستعمال بالنسبة للعرب العرباء سكان البادية لا بالنسبة للولدين والآخر كثير من فصائد العرب بل حله عن الفصاحة فانها الآن لعلة الحمل باللغة على أكثر علماء هذه الأرياف فصاروا مع عدمهم لا يعرفون معرديتها فصلا عن مركباتها وقوله ولا مأثومة الاستعمال عطف سبب على سبب وله طعة غير في قوله غير ظاهرة للمعنى مستعملة في النبي تعني لا تفرسه عطف ولا مأثومة الاستعمال على أنها مستعملة في معانيها الأصلية وهو كونها سببا معي معاني وأما أعاد النبي المستهد من غير كقوله تعالى غير العصبون عليهم ولا الصالحين تنسأ على أن النبي يتعلق بكل من المعطوفين لا بالجميع من حيث هو ثم اعلم أن العرب قسيمان أحدهما ما يتوقف معرفة معناه على البحث والتفتش في كتب اللغة البسيطة لعدم بدوله في لغة حصص

(١) لمعانيها كان الاسباب يسبق تنمية الصبار لكنه أنها باعتبار الكلمات المشابهة والجهة تأمل كتبه مصححه

أى يخرج لها وجه بعيد كأي قول المعاج * وفاحا ومرمنا مسرجا * فإنه لم يعرف ما أراد بقوله مسرجا حتى اختلف في تخريج
فقل هو من قولهم للسيوف سرجية منسوبة إلى قيس يقال له سرج

العرب كسكتا كأنهم وافرقوا فان مثل هذه لمسم تداولها في لغة العرب الخالص لا بد كرها من اللغويين في كتبه الا من قل ومنه
ما لا يرجع في معرفته معناه الى كتب اللغة لكونه غير مستعمل عند العرب فيحتاج الى أن يخرج على وجه بعيد وذلك كسرج كاسياتي
بيده واصفيا مماثل للثاني وقول الشارح عبر ظاهرة الخ صادق بالقسمين ثم اعلم أن القسم الاول من العرب يكون في اخواته
والصادر واشتقاقه باعتبار مادها أي أصله المشتق منه كالسكا كثر والقسم الثاني يكون في المشتقات باعتبار هياتها ووجه
انحصار القريب في القسمين أن اللفظ مجوهره وهيته يدل على المعنى فعدم ظهور دلالة اما اعتبار جوهره فيحتاج الى التفسير
والثقبش واما باعتبار هيته فيحتاج الى السحرج (قوله نحو مسرج) أي نحو عرانة مسرج (قوله في قول المعاج) هو رؤية
عدد الله الصبري أبو محمد المعجج المسمى السعدى هو ونوره احزان مشهوران بشكل واحد مسمى ديوان رحليس فيه حوى
الاراحر سمع عن أبيه المعجج وأبوه سمع أنا هريرة رضى الله عنه وهذا البيت من قصيدة طويلة مطلعها

ما هاج شحنا وشحوا فدهننا * من طين كالا نحمي أنهننا
أسى لنا في الرامات مدرنا * وانكدته الدائمات مشنا
مسارل هيحن من نهجنا * من ليل قد عمق من حرجنا
والحظ قطع رجاء من رجنا * أرمان أدت وصحنا مخرجنا
أعر راقا وطرفا أرجنا * ومهلة وحاحنا مخرجنا
ولا حاحنا الخ

(٨٤)

(نحو) مسرج في قول المعاج * ومهله وحاحنا مخرجنا * أي مدققا مطولا (وفاحا) أي شعرا
أسود كالمعجم (ومرسا) أيها (مسرجا)
سسى يكون باعتبار قومهم المولدون دون قومهم الخالص (نحو) مسرج من قوله ومهله وحاحنا
مرحاجه أي مدققا مطولا وقيل رجح الخاحد دقته واستقواه أي ضروره كالموس (ويحاجا) أي
وشعرا أسود كالمعجم (ومرسا) أيها (مسرجا) أي يسو بالسراج أو يسرجى وهو السيف
المسبوب لقب يسمى مسرجا نظيره قولهم عمته فهو منهم أي بسفته تقيم لكن انعموا في حد فقل
تشديد المعنى للمسه كونه لا على طريق التشبيه وكونه من النذرى كعمته سنة للمعنى ولهذا كان
عربيا لمسم حريانه على الظن في فقر الى تكاف موجب لصورة الفهم والخفائه اذ لمعوا في بحر حبه
وأنما كونه على طريقة فعل بمعنى صار كد كقوس صار كالقوس فلا يصح اد الواحد أن قال حسنة
فه اسم لها ذلك المعنى لانمره ومثل المصنف المرأة بقوله (ويحاجا ومرسا مسرجا) مشيرا الى قول
المعاج
ألم أدت واصحنا مخرجنا * أعر راقا وطرفا أرجنا
ومقالة وحاحنا مخرجنا * وفاحا ومرسا مسرجا

أرمان (١) اسم امرأة
وأدت أظهرت وواضحة
أي ساوا وضحا والفلح ساعد
ما بين الاسنان ولا عر
الابيض والعرب تمدح
ببياض السن والحدود
يتحدون سوادهم والعرب
اللباس والطرف العيين
والأرجح بين الأرجح
ما حرجت وهو عظم العين
وحسبها من ناض أي
وطرفا عظيما حسنا والمقنه
بياض العين مع سوادها
وقد تستعمل في الحسنة

وقوله ومهلة عطف على واصحنا في البيت السابق (قوله مدققا مطولا) إشارة الى تفسير مرحاجا وهذا التفسير
موافق لما في الصحاح والذي في الأساس أن الرجح التدقيق مع الاستقواس وربما يؤيد ذلك قول حسان رضى الله عنه في مدح الرسول
صلى الله عليه وسلم
عيين دحاجا من تحت حاجب * أرج كسنى النول من خط كات
فإن التشبيه بالنول المشوقة بما يحسن باعتبار الاسعواس وأنت حبير بأن هذا الدأيد بما يتم اذا جعل قوله كسنى النول صفة كاشفة
لامقيدة لأرج ولا صفة للحاجب (قوله أي شعرا أسود كالمعجم) أي فاحا للفسة كلاس ونامر والسبه فيه تشبيهة من نسبة الشبه
لشبهه وهو وجه بعيد فيكون فيه عرانة واعلم أن النسبة فهاهنا باره تكون تشبيهة وبارة لا فدا قبل ربه سلطانى أي مسوب
للساطن من حيث انهم من حده فبهه غير تشبيهة وإن أردت يقولك ربه سلطانى أنه مسوب للسلطان بمعنى أنه شبهه كانت النسبة
تشبيهة وهو وجه بعيد (قوله أيها) هو محار مرسل لاب الررس سم لخل ارضن وهو أعف العير فأعنى عن قيده وتر ربه الاع
(١) قول الدسوقي أرمان اسم امرأة تنعنى ذلك صاحب التجر يد وهو عاط فان أرمان ظرف موصوف لا محنة لهده وشهد له رواية فيم
بدل أرمان كأي عروس الافراح واسم المرأة لبي كما صرح به في التفسير من هذا الزجر كتبه مصححه

يريد أنه في الاستواء والدقة كالسيف السريحي وقيل من السراج يريد أنه في البريق كالسراج وهذا بقرب من قولهم سرج وجهه
بكسر الراء أي حسن وسرج الله وجهه أي بهجه وحسنه

(قوله أي كالسيف السريحي أو كالسراج) الغير الأول لاس دريد والثاني لاس سيده وهذا بيان لحاصل المعنى وحاصل ما قيل في
بيان وجه العرافة في هذه الكلمة أي سرج أنه اسم معمول مشتق وكل مشتق لابد له من أصل يرجع إليه يشتق منه ففتش في
كتب اللغة فلم يوجد فيها تسريح وإنما وجد من هذه بلاد سريحي وسراج وحين هذه الكلمة على الخطأ لا يصح لو وقع من عرب في عرف
بالله فاحتيج إلى تحريك هذه الكلمة على وجه تسليم من الخطأ وإن كان أصدا فاحتجوا في تحريكها وحصل ما نشر إليه المصنف أن
فعل في كلام الشاعر للنسبة مثل كرمته نسبه للكرم وفعه نسبه للعسق إلا أن فعل تأتي النسبة الشيء لأصله ولما لم يوجد التسريح
الذي هو النسبة أن تكون إليه صياغة سرجا مدونا للسراج والسريحي نسبة تشبيهية فالمعنى حينئذ ومرسدا مدونا للسراج من
حيث أنه شبهه في البريق واللمعان أو مدونا بالسريحي من حيث أنه شبهه في الدقة والاستواء فاسم معمول في الأصل معناه ذات
وقع عليها الفعل وكونه بمعنى ذات شبهه بذات أخرى كإها بحال لغاعدتهم (٨٥) هذا وجه التحريك ووجه البعد

أي كالسيف السريحي في الدقة والاستواء) وسرج اسم فاعل ينسب إليه السيوف (أو كالسراج في
البريق) واللمعان فإن قلت لم يحذف اسم معمول من سرج الله وجهه أي بهجه

مسرجا بكسر الراء لعدم تعديه والرواية بالفتح ثم فسر مسرجا على الاحتمالين بقوله (أي كالسيف
السريحي في الدقة والاستواء) أو كالسراج في البريق واللمعان) ولا يخفى ما في تشبيه الالف بالسيف
أو السراج من الرودة ومن خلاف المعنى في راكيب البلغاء واعتبر أنهم حتى لو صرح بالتشبيه مع
فكيف يكون الخلل من الزم إلى التشبيه وورد في كتب اللغة صير سرج سرج وحسنه فالسراج
الله أمر كشي بهجه وحسنه ووجه في مسرجا مدونا مدونا عربيا يقال لم يحذف من سرج الدال
على الحس فيخرج عن العرافة وتوجب أنه جعل اسم معمول من سرج بمعنى حسن لا يعني كونه عبر
عرب ووجوده في بعض كتب اللغة لا يدل على عدم عرايته لاحتمال تقرير عرايته بهذا المعنى الذي هو

(قوله أي كالسيف السريحي في الدقة والاستواء أو كالسراج في البريق) يشير إلى أنه لم يرد ما أراد بقوله
مسرجا حتى احتج في تحريكه وقيل من قولهم للسيوف سريحي أي مدونا إلى فاعل يقال له سرج
يريد أنه في الاستواء والدقة كالسيف السريحي فإنه من دريد (١) عبر أنه يوهى أن السريحي مدونا
وأما هو في مؤتة دليل أمام أدب وفن من السراج يريد في البريق من قولهم سرج الله وجهه أي
حسنة قاله ابن سيده وإن قلت لا يصح أنه كالسراج في البريق لأن اسم الداب لا تشق منه أسماء
الفاعلين أو المفعولين ثم التمس فيه أداة تشبيه قلت أماله تشبها من غير أداة التشبيه ولم يرد
تشبيه في المعنى أو تشبيه في الأدوات كما ستره منقولا عن جماعة في قوله

فإن مسرجا ليس اسم معمول بل مصدر بمعنى معنى اسم (فعل) أي مسرج بكسر الراء أي الصائر كالسراج أو السريحي وفي هذا
الجواب نظر لأن معنى الصائر على صيغة اسم المفعول فرع محضة من اسم المفعول والفعل هذا لا يصح منه اسم المفعول فلا يصح منه
مصدر على صيغته وجرحه معصوم على أن فعل بمعنى صيرورة فاعله أصله أو بمعنى صيرورة فاعله أصله فالأول نحو عجزت المرأة
صارت عجورا والثاني نحو ورق الشجر أي صار دنا ورق فسر سرج على الأول بمعنى صار اسراجا أو سريحا على معنى التشبيه أي مثل
أحدما وعلى الثاني الصائر دا سراج ويرد على هذا المحب أن سرج هذا المعنى لارم لا يتأتى منه اسم المفعول فلا يتم هذا الجواب
إلا لو كانت الرواية مسرجا بكسر الراء مع أنها بالفتح (قوله وسرج) أي الذي ينسب إليه السيف السريحي وقوله اسم فاعل أي
حداد تنسب إليه السيوف أي السريحية وهذا مقابل ما يأتي في كلام الرزوقي (قوله فإن قلت الخ) حاصله أنا حمل مسرجا
اسم مفعول من سرج الله وجهه أي بوره فمضى مسرجا مورا وحينئذ فليس فيه نسبة تشبيهية فيكون مسرجا جالبا عن العرافة
فيكون فصيحاً

(١) قوله غير أنه يوهى كذا في الأصل وليس في كلام الخطيب ولا كلام ابن دريد إيهام فاطر أين هو ككتبه مصححه

(قوله وحسه) عطف تفسير (قوله قلت هو) أي سراج بمعنى حسن من هذا القبيل أي عريب أو كونه لم يوحى في الكتب الشهورة فهو من العريب الذي يحتاج للتفتيش عليه وإذا كان سراج عريباً فيمكن مسرحاً عريباً والحاصل أن مسرحاً إذا جعل اسم مفعول من سراج الله وحسه بمعنى حسه وأن لم يكن عريباً بالمعنى المتقدم وهو ما يحتاج لتخريج بعد إلا أنه عريب بالمعنى الثاني وهو ما يحتاج إلى تفتيش عيبه في كتب اللغة لمعونة لعدم وجوده في الكتب الشهورة وأعز من أن سراج الله وجهه بهذا المعنى ورد في الديوان والتاج وغيرهما من كتب اللغة فيكون مشهوراً ولا يكون عريباً وأحب أن أشتاره في كتب اللغة من المتأخرين بعد الحكم من قدماء أهل المعاني بمراعاة مسرح وحشد ذلك الاشتهار لا يخرج مسرحاً عن العراة بالنسبة للتقدمين لاحتياجهم إلى التفتيش عيبه في الكتب الميسورة لعدم غنورهم واطلاعهم عليه في غير الميسورة والحاصل أن قدماء أهل المعاني المحققين مسرحاً عريباً لم يفتروا ولم يطعنوا على استعمال سراج بمعنى حسن وإن كان متحققاً في كلام العرب العرباء فالحكم بالعراة إنما هو لعدم وحدانية في الاستعمال إذ لا طريق للحكم بعدم وجوده لعدم وحدانية فيكون عريباً لعدم وحدانية وإن لم يكن عريباً بعد الواحد (قوله أو ما خود من السراج) أي أو هو ما خود من السراج فهو عطف على قوله من هذا القبيل أي أنه يحتمل أن يكون سراج مولداً ومتحداً من السراج أي أنه لم يولد له مولود واحد وأخوه من السراج واستعملوه بمعنى حسن ولم يكن ذلك اللفظ واقفاً لصفة العرب أصلاً وحيث فلا يمكن جعل مسرحاً في كلام الصحاح الذي هو من شعراء (٨٦) العرب اسم مفعول مأخوذ منه لاستحالة أحد السابق من اللاحق فظهر ذلك

وحسه فت هو أف من هذا القبيل أو مأخوذ من السراج على ما صرح به الأمام المروفي حيث قال السريجي منسوب إلى السراج ويجوز أن يكون وصفه بذلك

الحسن ثم فسره بعض من طبع على معناه مع عراة إذ لا يتسع تفسير العريب بعد الاطلاع عليه ولا يحسن العلم بكونه عريباً ولا التنبه على عراة بعد تفسيره وما يدل على عراة مطلقاً غير أن لغة العرب لا تفرق بين العريب والعراة فإذا كان لا يتحقق حر وجهه في العراة الواحدة كور لم تكن فائدة لحره دون غيره بما يتحقق عراة لكن بردها في الأولى ركة مثل حين عراة ولا يحتمل غيرها الآن هذا بحثي

فأطرب ثوباً من رحس وحقت وردا وعصت على العريب بالرد
الآن التصب ليراد فيصحب الحجاب الأول فله أطلق السراج وهو لا يثبت على المرس من مشهته له ولا مانع من تسمية السيف السريجي مسرحاً من السراج وهو التحسين بحيث صار يشبه السراج فقوله كاسراج في العريب مبين معنى ألا ترى إلى قوله في الإصح وهذا قرب من قولهم سراج وجهه وسراج الله وجهه وبما قاله بطر لا يتقدر ثالث من غير مراعاة السراج لا أن يقل أنه بقرب منه من حيث المعنى (١) وعارة الحكم أي كاسراج وقولهم سراج الله وجهه والمرس مفتوح الهم مع فتح السين وكسر هاء كاهما في سيده وقال الخوهري أنه بكسر الهم وهو وهم وأعلم أن السكاكي ذكر المرس في

ما قلناه أنهما جوانان
وحاصل الأول أن سراج
لفظ متأصل لكنه يحتاج
للتفتيش عيبه في الكتب
الميسورة وحيث أنه
عريب وحاصل الثاني
أنه لفظ مستحدث مأخوذ
من السراج وحيث فلا
يتصف بالعراة إلا أنه لا يصح
أحد مسرحاً في البيت
منه فطال السؤال (قوله
أو مأخوذ من السراج)
أي لا على وجه النسبة
التشبيهية حتى يكون معنى

باب

سراج الله وجهه نسبة للسراج ناشئة لأن سراج الله وجهه لا يقصد بهذا المعنى لأن المصادر منه

تعالى ليس النسبة بل اتحاد وجهه على تلك الصفة بل على معنى أن سراج الله وجهه جعله سراجاً بالمشابهة له سم وهذا عم الفرق بين هذا الوجه والذي أشار إليه التصب بقوله أو كاسراج الخ فإن المعنى فيه على النسبة بخلاف هذا (قوله على ما صرح به الخ) راجع لقوله مأخوذ من السراج والشاهد من نقل كلام المروفي في قوله ومنه ما قبل الخ أي ومن السراج ما قبل الخ فإن هذا يدل على أن سراج بمعنى حسن مأخوذ من السراج لكن لا دلالة على كون هذا الواحد على وجه التوليد والاستحداث فعمل التشرح فهمه من قول المروفي ما قبل أو من غيره (قوله السريجي) أي السيف السريجي منسوب إلى السراج في نسخة منسوب إلى سريجي وعندها يكون قوله وبحور الخ بياناً لوجه آخر في النسبة والوجه الأول موافق لقول الشارح سابقاً وسراج أي الذي يندب إليه السيف السريجي اسم قين وفي نسخة السريجي منسوب إلى السراج وعلى تلك النسخة يكون قوله وبحور الخ بياناً لوجه النسبة لكن كان الأولى على هذه النسخة حذف قوله وبحور ولا حاجة له فكان الأولى أن يقول منسوب إلى سراج ووصفه بذلك أي ونسبه بذلك أي السراج الخ ثم أنه على هذه النسخة الأخيرة نسبة السريجي إلى السراج عبر قياساً إذ حق النسبة إلى سراج أن يقال سراجي (قوله وبحور أن يكون وصفه) أي السريجي بمعنى الذات وقوله بذلك أي لفظ سريجي هذا على نسخة السريجي منسوب إلى سريجي

(١) وعارة الحكم الخ هكذا في أصله ولعل في الكلام نقصاً فخره كتبه مصححه

لكثرة ما تروى ونقته حتى كان فيه سراجا ومعه ما قل سراج الله ثم كأي حسه وبوره

المثل وأحيب أيضا بأن سراج بمعنى حسن يحتمل أن يكون مستحدثا مولدا من السراج ويكون
مسر جاقدا بما يكون الحكم ثمارة مسرجا على استحداث سراج ويمنع أحده منه لامتناع أحد
السابق من اللاحق ثم لو سلم أحده منه على تقدير هذا الاستحداث وتقدرنا حرم سراج من سراج فيكون
عربيا أيضا فيعود إلى الوجه الأول لأن الولد عرب بالنسبة إلى العربية المشهورة التي وضعت لها كتب
التفسير في الأصل وقد صرح بعض الأئمة بما يقتضي استحداث سراج من السراج حيث قال السراجي
نسبة إلى السراج يعني على عرف قيس والنسبة على طريق التشبيه بالسراج في الرواق حتى كأنه فيه سراجا
أو كأنه صار سراجا حال ومعه سراج الله أمره أي مبهمة وحسبه وهو يحتمل وجهين معار ين في أحدهما
أن يكون المعنى من وصف الشيء بالسراج يعني لكثرة ما تروى فكأنه السراج فوهم سراج لله أمره أي صيره
كأنه سراجي أي كالمشبه بالسراج وهو بهذا المعنى المشبه أي حباه شهابا لا معنى أن الله تعالى
شبهه أو نسبة إلى السراج كالأصح والآخر أن يكون المعنى من الأحد من السراج سراج الله وجهه
وبكل تقدير فلا يخفى من الحاجة إلى تكلف التخرج الذي أوجب الاستحداث من السراج كأي حق أن
كلامه لا يدل على الاستحداث وهو أن من الولد المولود فظاهر بأمارة لأن الاستحداث يوجد من
أهل اللغة لكن إذا خرج الاستحداث من الأصل صار لا يفهم لأن تكلف صار عربيا بخلاف ما صاحبه فهذا
التصريح يدل على العرابية لولم يدل على التوليد فيعود في الحقيقة لثقل ما في المتن فأمل والله الموفق قال
قلت إذا كانت العرابية فيها مستحسن ومعه عرب القرآن ومعلوم أن العرابية نحن بالعصاة في الجهة
وحينئذ يلزم أن يتحمل القرآن على غير الفصح قلنا لا نسلم لزومه أما إذا ثبتنا على ما تقدم من أن العرابية
فيه اعتبار المولدين فظاهر لأن فصاحة القرآن باعتبار الخلف من العرب إذ لمعهم رول وعلى تقدير
تسليم أن العرابية باعتبار بعض الخلف دون بعض من يكون الوشني هو ما تقدم قوله عرب فظاهر
أن أصل القرآن مشتق من أنواع من لغات العرب فعرابية فصيح بدله للعرب في الجهة أن العرب
بالمجاورين كمالا توافق عليه وسباني في موضع من شاء الله تعالى وأعلم أن الأصل في سراج العرابية
في الاصطلاح عاد كره وفيه نظر لأن هذا عرابية بمعنى لاعرابية كراه وفيها أيضا يكون الكلمة لا يعرف
معناها إلا بالبحث في كتب اللغة المبسوطة وهذا النوع من العرابية شتم من الذي قد وجد في
لأصعب أن يذكره ليستدل به على أنه من كلامهم في السائر وهو من في الاصطلاح هذا عار وروى عن
عيسى بن عمر السجوي أنه سقط عن حذر فاجتمع الناس عليه فقال بلسكم دكا كأنهم على نكاح كؤؤكم
على ذي حمة فرفعوا عنى فان نكاح كأنهم بمعنى احتبتم واهرقتموا بمعنى مرقوا لا يكاد يطاع عليه
من غير بحث قلت وكذلك حكاه الخوهري وقد حكاه ابن محنري عن أبي علقمة عند قوله تعالى
حتى إذا فرغ من قلوبهم وكذلك حكاه عن الخوهري وقال ابن هذا التركيب أخرجه عن الفصاحة
أمر من ضعف التأنيب في تنكح كانوا وسله بصيغة المذارع والعرابة في افرقتموا وبمعنى غفوله
ضعف التأنيب تدها الحروف وقال ابن محنري افرقتموا مأخوذ من حروف الفرقة مع زيادة العين
وفيه نظر لأن العين ليست من حروف الزيادة وحمله الخوهري مشتقا من فرقه لأصاح فوريه على
هذا الفعل أو على الأول أو سمعوا وحكي أن الخوهري في كتاب الحقيق هذه عن أبي علقمة وقال مالك
تنكح كانوا ثم قال فقال الناس تكلم بالعربية ومصر واقعته إلى أن استعانت وآلى أن لا سجدوا على الخول
وقد اعترض على لأصعب في تفسير العرابية كما ذكرنا العرابية قلة الاستعمال كما يقتضيه
كلام المتنازع وعنده وكون الكلمة ثقيلة نوع آخر مما يحل بالفصاحة ولو سلم هذا باسم العقيد

(قوله لكثرة ما تروى أي
صمانه)

الكلام يقتضي أن مخالفة
الكلمة للقانون التصريبي
يحد بمصاحتها ولو كانت
موفقة لما ثبت عن لواضع
مع أنها إذا وافقت ما ثبت
عن الواضع كانت فصحة
ولو كانت القانون المذكور
بين الشارح المراد من
مخالفة القياس مع
أعني على خلاف الحق
هذا المراد بالقانون هنا ما
ثبت عن الواضع سواء
اقتضاه القانون التصريبي
ولا لا خصوص القانون
التصريبي فالجواب أن
انوافقا لقياس أن يكون
الكلمة على ما ثبت عن
الواضع سواء كانت موفقة
للقانون التصريبي أم لا
من تنوع أمه العرب كقام
بالاعلال ومسد بالادغام
أو مخالفة ما ولكن ثبت
من الواضع كذلك كما
فإن الماه لا تقلب حمزة في
القانون التصريبي ولكن
ثبتت عن الواضع كذلك
فصار في تفرع حكمها عن
لواضع بالاستعمال الكثير
كالاستثناء من القانون
المذكور ومخالفة للقياس
مخالفة ما ثبت عن الواضع
ولا يلزم منه مخالفة
القانون التصريبي لأرى

(ومخالفة) أن تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الالفاظ الموصوعة أعني على خلاف ما ثبت
عن الواضع (محو) الاحتمال على الادغام في قوله

باسمهم في المجلد القرآن العظيم وإن كان غلبه قرشياً وعبه ما فيه أن عربيه لا يكون كبيره في
العصاة وهو مسلم لأن القرن متاوت في بعض البلاغة والعصاة فتحصل من هذا أن العراة الخلة
بالعصاة هي العراة المظنة لا المفسدة ور عراد هذا أن العرب المستقيم هو النوع والشتمل على
الثقل ودوقه بحيث لا أن الثقل بذلك يرجع الى التناثر أو لو حتى على الإطلاق كما أشير الى به وهو
أمر يستبعد جميع العرب مولدهم وغيره فلا يستعمل إلا لاجتماعه فلاحية لزيادة قوله ودوقاً من في هذا
القدم (واحدة) التي هي كون الكلمة عبرانية على القانون الذي يقرر به حكم المفردات اللغوية
والمفردات اللغوية يقرر حكمها بالقانون التصريبي فإذا اقتضى قلب الباء أمثلاً فوردت الكلمة
بمخالفة ذلك فصرحت عن القانون فيكون عبرية ويقرر أيضاً بثبوت الاستعمال الكثير ولو
كان على خلاف القياس اد ذلك كالأستثناء من القانون كقلب الحمزة من الهاء في لفظ ماء وكقلب الواو
من الهاء في لفظ الواو لعل في آل وكقلب الالف من الحمة في ناني مصرع في وكصحيح الواو مع
تحركها وواضح ما فعلها في عور عور فإن هذه تحرك على القياس سكتها ثبتت عن الواضع حكمها
واستعملها هكذا فصار في تفرع حكمها عن الواضع بالاستعمال الكثير كالأستثناء من القانون وكفتح
عين الكلمة وسمها أو كسرهما أو سكوها لثبات مخالفة خلاف بحق بالعصاة ولذلك كانت العارة

سكان حسا وقوله (ومخالفة) نحو مخالفة القلي لأجل) شراري فون في الدجم

المجد قد العلي الأجل * أعطى فلم ييختل ولم ييختل

لن قياس التصريبي لأجل لاجتماع الشليل وتحرك الثاني وذلك بحسب الادغام وأمثل ذلك كثرة
حدوا وثبوتهم مهلاً عادن مدحرت من حقي * أني أحوذ لأقوم وإن سدوا
وقد رد على نصف ما جاء به القياس وكثير استعماله في القرآن فاه أصبح منذ استحوذ قل الخطيبي
أما إذا كانت مخالفة الاستعمال لدليل فلا تخرج عن كونه فصيحاً كما في سرر يريد أن قياس سرر أن
يتجمع على فعله وفعلان مثل أر عهدهور عهده ففتان على بالدايا ورود السماع وذلك شرط لحوار
الاستعمال لا على مخالفة الاستعمال وإن عني دليلاً يصير فصيحاً وإن كان مخالفاً للقياس فلا دليل في سرر على
الفصاحة لا ورود في القرآن فيه عني حيث أن يقال أن مخالفة القياس إنما تكل بمصاحبة حيث تقع
في القرآن الكريم ولعل أن يقول حينئذ لا يسلم أن مخالفة القياس تكل بمصاحبة وسند هذا المع
كثرة ورود منه في القرآن ومخالفة القياس مع فيه لاستعمال مجموعها هو الحد وإن أراد الخطيبي
أن سرر مخالفة القياس لعدم الادغام فليس يصحح فانه ليس قياس الادغام وليس كل مثليين يدعم
أحد هاهنا الآخر * ثم عني أن ما ذكره المصنف ظاهره يقتضي أن كل صرود تركها شاعر فقد أخرج
الكلمة عن المصاحبة * قال حارم في السهاج الصرائر استلغها منها المستقيم وغيره وهو مالا
يستوحش منه النفس كصرف مالا يصرف وقد يستوحش منه النفس في المعص كالامعاء المصولة
وأشده يستوحش النفس سوي فعل من ومالا يستقيم قصر الجمع المدود ومالا الجمع المقصور ويستقيم

أن أي يأتي بكسر الباء مخالفة لما ثبت عن الواضع وموافق للقانون التصريبي كما يأتي بانه (قوله نحو لأجل) مع
شي نحو مخالفة الأحسن واعرض وصف الأجل لعدم المصاحبة بأنه ليس كلمة اد هو غير موضوع والموضوع الأحسن بالادغام وأجيب
بأن تصري بهم أن أصل الأجل الأحسن يقتضي أنه موضوع عاية الأمر أنه انشع استعماله فيكون وصفاً غير مستقر

كما في قول الشاعر * الحمد لله على الأحنل * فإن القياس الأحنل لا يدعم وقد هي خلوصه ، د كرو من الكراهة في السمع بأن
تجمع الكلمة وتقرأ من سماعها كما تقرأ من سماع الأصوات المنكرة فإن اللفظ من قبيل الأصوات والأصوات منها ما يستدل النفس
بسماعه ومنها ما تنكره بسماعه

(قوله الخندق على الأحكام) فإنه الفصل من مقدمة من عند الله المعجى لم يكن ما في اللحم وقد هذا النضر
 أنت تليث الناس ربما فاسد الخرج وبعده الواهب الفصل الوهب المحرل * غطى فلم يحل ولم يحل
 ورأى ما أدى مصاب به التكامل لمصلحة أو ما أدى من حرق البدن ولا يصل إلى على حديد حديد وحمله الخندق معقول أفضل من
 القول وهو يصح الماء كذا في لأطول وفي كلامه عن أن من حال من الصبر (٨٩) في ما لك (قوله والقياس الأحكام) أو رده عليه
 لعدم الادعاء لم لا يجوز أن يكون لضرورة الشعر
 وكذلك (قوله) فصاحة الفرد خاصة بخد كذا (ومن الكراهة في السمع)

الخامسة أن تقل الحاجة كون الكلمة على خلاف ما ثبت فيها عن الواقع بالاعتبار الكثير فان قيل
استعمل العرب وضع فلا يصور المخالفة بالنسبة إليهم والجماعة بالنسبة إلى غيرهم لا بعد الفصاحة
فهو أم لا يدعى لاحتمارها لأن كلام غيرهم لا يوصف بالعدو ولا بالمدح فثبت لا بد من أن مطابق
استعمال العرب كالموضع والكثير الثمر قد صوّر المخالفة باعتبارهم كما أشعرنا إليه في التقرير ولا سلم أن
كلامهم يشبه العرب المولد لا يوصف بالفصاحة ولا بمدحها ولا ينحى بصور المخالفة باعتبارهم نحو الأحاد
فإن ثبات عن الواقع الأحول بالأدغام هكذا فكذلك محام في قوله (الحمد لله الذي لا حول) الواحد
الفرد القديم الأول (فبين) وفصاحة المفرد هي الخلو من الأمور المتقدمة (و) خلوها (من
الكرهية في اللفظ) بأن يحجب طبعا عند سماعه وذلك

منه ما أدى إلى التباس جميع بحكم مثل رد مطاع إلى مطاعهم ورد مطاعهم إلى مطاعهم فانه يؤدي إلى التباس
مطعم عظام وأصبح صرائر الرادة التوبة بالنس أصلا في كلامهم كقوله
* من حوت بطروا ذو ظهور * أي أنظر أول الردة التوبة قبل في الكلام كقول امرئ القيس
في بعض الروايات * طأدت شمالي * أراد شمالي وكذلك يستفح النقص المحض كقول لبيد
* درس الممتلح قناب * أراد الدارل وكذلك العذول عن صيغة أخرى كقول الخطة
فيها الزجاج وفيها كل صائفة * حذلا بحكمة من سجع سلام
أراد سبها عليه السلام * قلت وما ذكره تفصل حسن يلحق اعتباره إلا أن الصرائر المنعفة
بحركة أعراب الكلمة لا ينبغي أن يطرأ بها المسكام في فصاحة الكلمة لأن الحركة رائدة على وضع
الكلمة تحدث عند التركيب وقد قسم السجاء الصرائر إلى المنفحة وغيره وانما كثر كلام حرم
لما فيه من الزيادة وأطلق الحماسي أن صرف المصنف وعكسه في الضرورة محل ما فصاحة فلخص
في ذلك قولان وصرح الحماسي أيضا أن فصاحة الكلمة يعتبر فيها أعراب الكلمة وردعي من عساه
يجمع ذلك وفيه نظر كما سبق نعم اعتبار حركة الأعراب في فصاحة الكلام سأذكره في موضعه إن شاء الله
نعي (قوله قيل ومن الكراهة في السجع

(١٢) شروح البلحيص - قول)
 القياس لأنه ثبت عن الواضع (قوله وأني يأتي) أي يفتح الباء في المصارع والقياس كسر هاءه لأن فعل يفتح العين لا يأتي مصارعه على
 بعض أفعال الواضع (قوله وأني يأتي) أي يفتح الباء في المصارع والقياس كسر هاءه لأن فعل يفتح العين لا يأتي مصارعه على
 الواضع (قوله وأني يأتي) أي يفتح الباء في المصارع والقياس كسر هاءه لأن فعل يفتح العين لا يأتي مصارعه على
 القياس إلا أنه ثبت عن الواضع فقول الشارح لأنه ثبت عن الواضع كذلك راجع للجميع أي وإن كان محذوا للقياس (قوله قبل الخ)
 فإنه بعض معاصري الصنف مدعيًا وجوب زيادة قيد على الشرع الذي استخرجناه الصنف من اعتبارهم وإطلاقهم (قوله في
 السمع) المراد به هنا القوة السامعة لا التي للصغرى

كما حظ الحرنبي في قول أبي الطيب * كريم الحرنبي شريف العقب * أي كريم النفس وفيه نظر * ثم علامة كون الكلمة هيبة
أن يكون اسمها العرب الوثني وعرسهم لها كثرا وأكثروا استعمالهم ما يعاها

(قوله أن تكون لأفظة بحيث) أي ملتصقة بحالها هي مع الجمع لها (قوله ويسمى من معانها) عطف تمثيل على ما قبله (قوله في قول أبي الطيب) أي في مدح لا ممدوح على سيف الدولة بن حمدان صاحب حلب لأن رسول الله كتماناً لطفه من الكوفة فآمان ووسائله السبر إليه فأجابته بهذه القصيدة التي فيها التيب المذكور وهي من المقاربات وعرصتها وضربها بمحذوفاً ومطامها

فهمت الكتاب أبر الكتب * فسمعا لأمر أمير العرب
وماعفى عر حوى الوشاء * وأن الوشاء طريق الكتب
وقد كان ينهرهم سمعه * وينهرنى سمعه والحسب
فيقلق منه البعيد الألى * وينصب منه البطيء العصب
ومن ركب الثور مدالحوا * د أنكر اظلافة والعيب
ولو كنت سمتهم باسمه * لكان الحديد وكانوا الحن
مبارك الاسم أعز العرب * كرم الحرثى شريف العرب
وأبو الطيب المذكور اسمه أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الحنفى السكندى الكوفى التنبى واعدا قيل له التنبى لانه ادعى السوة
في نازيه سماوة وسمعه من كثير من بنى كلب وعبرهم (٩٠) شرح

وحدسه طو الاسم ائنه
وطلقه (قوله مبارک الاسم)
أى اسم هذا المدرج
وهو على مبارک مو فتنه
لاسم أمير المؤمنين
عنى أى طاب ولا شماره
البركة" ووافقتهم اسم الله
تعالى وقوله أعز الالف أى
مشهوره لاشتهاره بسم
الدولة فان قلت الاسم أيضا

١٠ يكون للدمه بحيث يحتمل السمع ويبرأ من سماعها (نحو) الحرنبي في قول أبي الطيب - مائة
الاسم أعز الالب (كرم الحرنبي) في العس (شربف السمسم) ولا عر من الحبل الا يبيض
الحمة ثم استبر لكل واضح معروف (وفي نظره)

(بحر) الحَرْشِيُّ قول في الطيب: سارك الاسم أعرايع: أي مشهور الاسم ولا عرق لأنص هو
 أنص الخصة من الخيل ثم جعل السكل مشهور معروف لاستيفاء العرة للظهور والشهرة بين الناس
 كذلك (كرم الحَرْشِيُّ) أي كرم النفس (شرب السب ووه) أي وهما ذكر هذا أنه ثل (نظر)

تھوکر سے الجھڑی شریعہ الدب) شرعی قول الہی

مبارك الاسم أعز المعبود كريم الخرشبي شريف الدين

والسمع مع الخرضى وانرادهم القصر ورماع السمع الكاهه ويرامها كما تتر من سماع الصوت
السكرور اما اسد سماع بعض الالهظ (قوله وفيه طر) و بدأ الكراهة من جهة الصوت

أعز قلب لوسم بالقلب أكثر شهرة لأن موزك شار إليها ١٠٠ لها دون أمنائها يعطها هو وحللا وهو بشر بم اللب لا

لا يعمى الفلاس (قوله) إلا من الخيل لا يصح فيه) اعلم أن الأعر يطلق لغة على مسمى على الأبيض مطلقا من غير تقييد بالحمة ولا بكونه من الخيل وعلى أخص الحمة من الخيل وهذا هو المشهور وأداعت هذا قول الشارح أن الأعر من الخيل الخ يقتضى أن الأعر لا يعمى من الخيل لأن الخيل والخيل من الأعر أو صفة له فيكون الشارح حاريا على خلاف المشهور لماعت أن المشهور أن الأعر حقيقة لا يكون إلا من الخيل وقد ثبت بأن قوله من الخيل حال من صير الأبيض لأمس الأعر ومن تعصية وجعلها بابية لا يصح لأمرس الأول أن البنية يكون ما عهدا من مطلقها كما في قوله تعالى فاحتموا الرجس من الأوثان وما نهدهاها أعم مما قدما أعنى أخص الحمة إذ الخيل من مذهب أبيض الحمة ومهما عاين كذلك الثاني أن البيان لا ينفرد بالضرورة شرورا على سجع كما تقدم في قول ابن عيسى من الذين علم (قوله متعب) يعنى فعل على طريق الاستعارة أو على طريق الحذف المراد لعلاقة الإطلاق لاه نقل من واضح مقصد كونه أبيض الحمة إلى مطلق واضح واللفظ هدم من أفراد ذلك المطلق (قوله وفي نظر) أى فى اشتراط الخلو من الكراهة فى السمع إلى الدصاحة نظر وحاصل ما فى إتمام أن شارحنا من وجه النظر فى كلام المصنف شىء وبعبارة شىء وحاصل ما قاله شارحنا أن الكراهة فى السمع لأسبابها الأعرارة وقد اشترطها الخلو من العرارة فاشتراط ذلك يعنى عن اشتراط الخلو من الكراهة لانه إذا اتى السبب المساوى اتى السبب وحاصل ما وجه بعبارة النظر أن الكراهة فى السمع وعدمها ليست الامن قبح الصوت وعدم قبحه لأمس ذات اللفظ وحيدته فلو اختلف عنها خرج كثير من الكلمات للنقض على فصاحتها بسبب بطن قبح الصوت هاورد شارحنا هذا التوجيه لما حصله أنا لاسم أن الكراهة فى السمع وعدمها إما يرجع لقبح الصوت وحسنه لأمس اللفظ إذ لو كان كذلك لم أن يكون الحرشى غير مكروه فى السمع إذ إذا سمع من قبح الصوت وليس كذلك لا تقطع بكراهته دون مراده وان بطن به حسن

لان الكراهية في السمع انما هي من جهة العراة

لان استئصال الطبع للمسموع لا يتصور عادة الا بكونه وحشيا سكره الاماع وسبقه الطماع على ما تقدم في تفسير

الصوت وحيث ان المحصر
الكراهية في السمع على فتح
السمع باطل فتمين ما قاله
الشارح من أن الكراهية
انما هي من جهة العراة
(قوله لان الكراهية في السمع
انما هي من جهة العراة)
أي لان العراة سبب فيها
الخلوص من العراة بالسم
الخلوص من الكراهية فان
قلت الخلوص من العراة
كما يستلزم الخلوص من
الكراهية في السمع يستلزم
الخلوص من التفسير
ومخافة القياس ولا حاجة
الى ذكرها أيضا قلت
الاستدلال ممنوع لان
مستدركا وأجل ان
مستدركا ادم احتياجهما
الى التفسير والتفريق على
وجه بعيد مع تناقضهما
على أن هذا الاعتراض غير
متوخ لان الاستدلال
جميع أسباب الاحلال
صريحا ولو كان بعضها
مستلزما لبعض وترك
التصريح ببعضها يحتاج
الى توجيه

لا تعلق لها بالعصاة لان السمع قد يستند بمصر المصيح بحسن الصوت وبالمكس فان كان كراهية
الحرشي لاستمراره فقد وجد فيما سبق قال الخطيب هذا على ما ساء من أن الكراهية في السمع راجعة
الى العموم ويجوز أن تكون راجعة الى اشتراك اللفظ على تركيب بغير الطبع عنه فتكون الكراهية في
السمع حيث شرحت راجعة الى نفس اللفظ قلت هذا القسم الذي فرضه لا يوجد الا في الكلام فان مرة الطبع
عن تركيب الكلمة انما يكون لسافر حروفها وقد تقدم الاحتمار عنه وهو انما يتكلم الآن في
مصاحبة المرد على انما مع الكراهية في لفظ الحرشي وقد ذكر حرم كراهية بلفظ الحرشي وعنه مع
الكسرات وتماثل الحروف وتوهم حوشية (ب) قد ذكر المعاصم أمورا بعضها يمكن أن يقال
ان الخلوص منه شرط بمصاحبة المرد وبعضها لا يمكن ادعاء ذلك فيه لوروده في القرآن الكريم وما
فانه الروزي في شروح التاجين من أن الكلمة غير المصيبة قد يقع في القرآن الكريم منه ومن ذلك
مدون في كلام الخطيب في سورة الاسام وفي كلام ابن عسكور بما يورهم ذلك منها أن تكون متوسطة بين
قوة الحروف وكثرة والتوسطة ثلاثة أحرف فان كانت الكلمة على حرف واحد مثل فقه ولأمري
الوصف فبحت وان كانت على حرفين تم تقسح الا أن يليها مشهاد كره حارم قال حارم لمعرد في المعصر
ما كان على مقطع مقصور وليس لمعرد ما كان على سبب والتوسط ما كان على ونداء على سبب ومدة طبع
مقصور وعلى سببين والديم يعرط في الطول ما كان على وتوسط وللمعرد في الطول ما كان على
وندين أو على وند وسببين اه وفيه مخافة لكلام غيره وقال حارم أيضا ان الطول انة يكون باصل
الوضع وسرة تكون الكلمة متوسطة فتطلبها الصلة وغيرها كقولنا

حلت البلاد في البرية ليلها * وأعصهاك الله كي لا تحرما

وقول أني نعم * ورفض المستشدين وائي * اه فان قلت زيادة الحروف زيادة المعنى كما في
احشوشن بمعنى حشن واقتصر في قوله تعالى فاحذروهم أحد عشر مقتصر وقوله تعالى فككوا فيها
هم والعاوون وغير ذلك فكيف جعلتم كثرة الحروف محلا لمصاحبة مع كثرة المعنى فيه قلت لا مانع من
أن تكون إحدى الكلمتين أقدم معنى من الأخرى وهي أفصح منها ادلا مورا الثلاثة التي بشرط
الخلوص عنها لا معنى لها فانه من ثم كون زيادة الحروف دائما زيادة المعنى المراد ان يكون المعنى
واحد ومادة واحدة ومخرج بالاول نحو علم واستعلم وكسروا وكسروا ثالثا بالثاني بالثاني المستثنى من الاستعمال
يسمى ومن الغريب أن السوحي نقل عن بعض الناس ان صيغة فاعل افع من فعل لكثرة استعمالها
وذكر ما من الاثر في التل السائر وأخوه في الجامع وقال لان اسم الفاعل لا يكون الا بمعنى الفاعل
والفاعل قوى وفعل يكون بمعنى الفاعل والفعول فهو دائر بين قوى وضعيف وما يخص قوى
أبلغ مما دار بين قوى وضعيف ولا فاعل أشمل لشموله لفعلى والقاصر ورده التوحي بأن
المعاصرة انما تكون بين كلمتين ومادة واحدة لا بين الاوران ثم قد رد على هذه القاعدة أمور منها أن
التصغير نقص المعنى وتخفيفه عما يمكن الجواب عنه فانه ما يمكن أن يكون المعنى زيادة حرف لا معنى أما الحرف
المراد المعنى فانه لا يتجاوز معناه كما أن حرف المصارعة لا يريد المعنى في يصرف على صرف بل يعبر انما فقط
أو يقال ان زيادة التصغير زادت المعنى لان مدلول الاسم قبل التصغير مطلق الحقيقة وبعده الحقيقة بعيد
المقدر أو التحبيب ونحو ذلك من أسباب التصغير وبعد ان ذكرت ذلك بخلافات علماء الدين بن

انفسهم بالوحشية مثل نكأ كآثم وافرثعوا ونحو ذلك

الوحشى فيحدث في العراة لمخترعها وذلك كقوله نكأ كآثم على نكأ كؤم على دى حنة فرثعوا
على أى اجتمعتم على اجتماعكم على المحسوس يفرقوا على فالتكأ كؤم والافرثعوا مكرهان في السمع
لهذا المعنى وأصل هذا الكلام أن رجلا سقط من حمار فاجتمع الناس عليه فخطبهم بهذا الكلام وأما
توجيه النظر بأن الكراهة في السمع ليست الا من فتح الصوت فلو اخترعها حرج كثير من الكلمات
التي هي قد سقت اليه في كتابه طريق العصاحة فقال النصارى ان دل على الاحتقار والنقص فذلك لا
محالة يبدى في المعنى وان كان فيه نصر سياسيا في وصفها فوهم لمن مات ميتة الاكابر ومن قارب الموت
مات وان كان مات بطريقا غير من مات فان قيل انما يصيب مختلفين فخواصه ان المعنى الذي في
الغالب الموت اعم من وجودي لست جميعه دور ياديه عليه ومساكن مجموع القلة فيها حروفها افعال وهذه
وهما أكثر حروفها من أشياء من مجموع الكثرة مثل فعل وفعل وفعل لغات مجموع الكثرة لا يتحدور
حسنة حرف وكذلك فعل وأفعله ومما حمده ومجموع السلامة كلها لا ينفك عنها حسنة أحرفه فمن جن
يحدث كثير من المسود جمع هذه حروفه أكثر من نصير من تلك السادة وهو جمع كثره في وصف أن
اسم المفسر من الثلاثي على أربعة افعال هذا أردت سماع لك أن يحوله الى مثله عندا
وهو غير أن وفعله وفعله يحجب عن فعله بأن يدعى العلامة مطردة ممكنة ولا فلان عدم
ربادة الحروف يدل على عدم ريادة المعنى ويحجب عن فعله بأنه حصص فيه معارض وهو أنه على وزن
أفعل السبعة كان اعم من جهة أخرى والحواب السابق أن هذا فعل ترد حروفه على فعل حتى يلزم
أن يكون أبلغ من فعله ومنه حروفه عن فاعل من فاعله هو الأصل واندى ان اللفظ اذا حول الى
أكثر حروفه كان اعم من فاعله اذا حول الى نقص فلا يلزم أن ينقص المعنى بل قد يفسر بما يحمله أبلغ
ويقل ان محشرى هذه القاعدة بعد ان فاعل من رحم الدنيا والآخرة ورحم الدنيا قال المير خاضله أن
الرحمة المسندة من رحم نعم من الرحمة المستندة من رحم والدلالة للعموم على قصور الدلالة
أولى كإن ترأع من صراط وصراط أبلغ منه بخصوصه واستحسنة صاحب الانصاف قد فيه
طرح من وجوده لاور اسمها سبعا على أن مراد المحشرى رحم الدنيا والآخرة أنه راد به ما هو أعم من
كل شيء وهو مجموع لطوار أن يراد من رحم راد به مجموع الرحمن قد يكون مدلول الرحيم حصص
مدلول الرحمن ولا يكون نعم وأخص من كل واحد فيهم فافقه حينئذ الذي ان قوله والدلالة بالعموم
على قصور الدلالة أولى منه نظرا لا نقول حصص الاخص أكثر معنى من الاعم لانه يدل على الاعم
ويربده وسكن ان محشرى لا يعنى ريادة المعنى ههنا ذلك بل المبالغة في المعنى في غير انضمام معنى اليه رائد
ولامبالغة بين كور الاخص أن يدعى معنى والاعم أبلغ منه في الدلالة على أصل المعنى فان معنى الانسان
أكثر من معنى الحيوان والطاهر أن دلالة الحيوان على معناه تسع من دلالة الانسان على الحيوان لان
الاولى بالمطابقة والتبعية بالنسبة وانما صح لنا هذا في ذلك فلسفه الى مقصود وهو أعم وأخص من
ماده واحدة في الثالث ان صراطا وصار ما ليس أحدهما عند التحقيق أعم من الآخر لان صراطا لا يميز
عنه بوصف ذاتي بل صراط عبارة عن دى صروب كثره أودى صروب بوصف دعوة وذلك لا يوجب
له حقيقة الاخص لا يقرر في علم لسطق وليس عدى في الجواب عن ذلك كله الا أن هذه علامات
لا يشترط اطرافها ان قد عدا شمل القرآن على كثير من الرامى والخامسى فيمكن فصيحاً قلت لم
يدعوا أن عبر الثلاثي غير فصيح بل الثلاثي أفصح ومع هذا فمن شرمد ذلك أن تكون كلمتان لمعنى واحد
إحداهما ثلاثية والاخرى رباعية ولا يكون ثم مرجح لاحداهما على الاخرى فيكون المدلول الى

(قوله اعصرة بالوحشية)

أى يكون الكثرة وحشية

(قوله مثل نكأ كآثم)

هو وما بعده من كلام

عيسى بن عمر النحوى حين

سقط من على حمار فاجتمع

الناس عليه فقال لهم

مالك نكأ نكأ كآثم على

نكأ كؤم على دى حنة

افرثعوا كما قال الجوهري

وقال الرحشري في العائق

انه من كلام أبق علقمة

حين مر بعض طريق

البصرة وهاجت به مرة

فأفمن الناس عليه انصرون

اسمهم ويؤدون في أدبه

فأفمن نفسه منهم وفان

ذلك فعل منهم دعوة

فان شفعانه كآثم بصدقة

ومعنى نكأ كآثم اجتماعهم

ومعنى افرثعوا سحقوا

(قوله ونحو ذلك) أى مثل

قولهم اطلعم الليل معنى

أظلم ولا حاجة له لاعتناء

مثل عنه

(قوله وقيل) أي في بيان وجه النظر وقائل ذلك غير الخليلي فقصود الشارح الرد على من قال إن الكراهة نسبت بسبب السمع فقط وإن لم يطلع غير الشارح عليه لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ فلا يقال على الشرح أن ذلك القول وإن كان المقصود الرد على غير الخليلي لأن الخليلي لم يحصر سبب الكراهة في سبب السمع مثل هذا القول بل (٩٣) قال في بيان النظر كور في المسألة لأن الكراهة

وقيل لأن الكراهة في السمع وعدمها

المتفق على فصاحتها بسبب نطاق حسن الصوت هما فهو مردود بأنه لو كان المراد كذلك لم كون الحرشي غير مكر وه في السمع لا عند نطاق حسن الصوت وليس كذلك فاما قطع بكراهته دون مر وه له هو المفسر وإن تطو به جميل الصوت فحصر الكراهة في السمع في فتح السمع ليرد عاد كرهين دون كلام المصنف على غير ذلك حتى هذا نظر بكلام المصنف لكن هذا الاعتراض إن كان على الخليلي فهو البر بعية عدولا عن الأصح وأما في القرآن في وما تحب سطه بدمع في هذا الكتاب كره أنه ليس بكل معنى كامل فصاحبه وعرفا فلا يكون للمعنى الكلمة فصيحة أو غير فصيحة ويحصر في استعمالها ومنها تختص الحركة انفسية على بعض الحروف كاجتماعه على الحميم وأن تختص الاسماء المحمودة أو اله كقولهم العمل في القليل ورد عليه وروده في القرآن تعالى ولا تهن بسكتة وقال تعالى فأنتم تسمعون وتنبهوا إن هذا كونه على فصاحة الكلام لأن الاسباب مجتمع في كلمة واحدة ومنها لا تختص الأفعال المتوالية كقول النبي (١)

عشاق اسمهم من مرارة أسرى * عظام صاعدهم انزعج دلع ان دل وقال حرم ان تنافسي في جمع اقصر كرهه شواله التي على حرفين ويسمى أن يكره في شرط فصاحة الكلام ومنها لا تكون الكلمة مستندة إلى غير العامة لها إلى غير أصل أو اضع كالافعال ولما عدل في النزل إلى قوله وأوقدلى بها ما على الطين لست في لفظ الطوب وما رادفه كما قال الطي ولاستقل جمع الارض لم تجمع في القرآن وحمم السماء وحيث أورد جمعها من ومن الارض منهن وقد قسم حرم في امساج الاستدلال والكراهة وقال ما ملخصه الكلمة على أقسام * الاول ما استعملته العرب دون المحدثين وكان استعمال العرب كثيرا في الاشعار وغيرها فهذا حسن فصيح * الثاني ما استعملته العرب قبلهم ولم يبقه ولا صيغته فهذا لا يحسن إرادته * الثالث ما استعملته العرب وحده المحدثين دون عامهم فهذا حسن لأنه ملخص من حوشية العرب واستدلال العامة * الرابع ما كثر في كلام العرب وخاصة المحسنين وعامهم ولم يكثر في ألسنة العامة فلا بأس به * الخامس ما كان كذلك ولكنه كثر في ألسنة العامة وكان لذلك معنى اسم استعملته الخاصة عن هذا فقد أصبح استعمالها لا يشده * السادس أن يكون ذلك الاسم كثيرا عند الخاصة والعامة وليس له اسم آخر وبقيت العامة أحوح له كره من الخاصة ولم تكن من الاشياء التي هي أسبأ نهي لمن فهذا لا يفتح وليس بعد متدلا مثل رطب الرأس والعين * السابع أن يكون كراهه لأن حاجة العامة به كثر فهو كثر الدوران منهم كاصناف فهذا متدلل به الشمس أن يكون الكلمة كثيرة الاستعمال عند العرب والمحدثين لمعنى وفرد استعماله بعض العرب إدارته أي حرفي حيث أن تختص هذا أيضا في النسخ أن يكون العرب والعامة استعمالها دون الخاصة وكان استعمال العوام لها من غير تميز اسمها على ما تطلق به العرب ليس متدلا وعلى المعير فصيح متدلل أنه ثم اعلم أن الاستدلال في الالفاظ وما يدل عليه ليس وصفا لاسا ولا عرضا لارما بل لاحكام من اللوائح المتعلقة بالاستعمال في زمان دون زمان وصقع دون صقع ومن أسباب الفصاحة أن لا تكون مشتركة بين معنيين أحدهما مكر وكقولك لقيت فلانا صررته الا بقرينة كقوله تعالى فالدس آسونه وعر روه ولأن قول الله لا يندمها لكل اطلاق لفظ مشترك فليس يمكن فرسه

أما راجعه للسمع أو إلى نفس اللفظ لكراته أو إلى نفس اللفظ لاشتتاله على تركيب دهر الطبع منه فعلى الاولين من رجوع الكراهة إلى السمع أو إلى العراة ذكر الخواص من الكراهة مستثنى عنه أما على الاول فلا السكالم في أوصاف اللفظ والكراهة في السمع من أوصاف الصوت على أن ذكره لا يصح لأنه يخرج الفصيح إذا في صوت فصيح ويدخل غير الفصيح إذا في صوت حسن وأما على الثاني فلأن العراة تنفي عنها كاستق وأما على الأخير من أنها ترجع لنفس اللفظ لاشتتاله على تركيب ينفر الطبع منه فلا بد من ذكر كراهة في مريض الفصاحة لا حلالها بانصاحة جرمه ولو كان مراد الشارح الرد على ذلك فوبهم ماقاله من النظر لأنه أراد بالنظر أن الكراهة تكون بالسمع وغيره فالخللي يعترف به أيضا فكيف يعترض عليه شيء يعترف به وإن أراد أنه لا دخل للسمع في الكراهة أصلا فهو مشكل لأن

السمع إذا كان حبيبا كان لفظ مكر وه في السمع لا يحل به م ما ذكره الخليلي في وجه النظر بطلاد صاحب القيل أن يلزم ذكر الكراهة في مريض الفصاحة لأحراج المكر وه في بعض الصور وهو ما كراهته لاشتتاله على تركيب محل مضر للطبع ولا يعبر الخليلي اعترافه بوجود الكراهة في الجملة بالعراة كما هو ظاهر (١) هذا البيت جمع أربعة وعشرين فعل أمر كنهه مصححه

يرجعان الى طيب التعم وعدم الطيب لاني نفس اللفظ

لا يبحر الكراهة فياد كرحنى يتجه عليه النظر بما ذكر بل يحسن الكراهة فندشاً من ترتب بصرمة
الطبع ويستقيح من غير ما عرف في الحروف وفيه يحتاج الى الاحراز عن الكراهة وقد شأ عن فتح السمة
أو العرابة فلا يحتاج الى الاحراز عنها هم عن فهم الحذف الى لا يتجه تظن المصنف في قول القائل يشترط
اتقاء الكراهة لانه يكتفى في الحاجة الى الاشتراط كون دي العريب المهر للطبع لا يخرج الاند كرها

لم يحز ذلك الا لمرض الابهام وان وجدت القرينة فهو فصيح لو روده في العراب السكرم وقد يقل هذا
يتعلق بمصاحفة الكلام لا بالكامة وثى يكون لحروف ليدفعه فوقفه يقال ن غلب ذلك راجع الى
التعارف قد حل في كلام المصنف وحمل من الاحلال، فصاحبة أيضاً تجمع بين ثلاث حركات متوالية
وليس اصحح لو روده في العراب ولو صح فهم ومن السور واصافه في الكامة الواحدة اما الكلمات فقد
تجتمع فيها الحركات المتوالية ونصل الى غاية قال تعالى الى ريت أحد عشر كوكباً وجعل جارد في
اسماح من السمع سماع الكسرات وحروف العلة نحو الكامة (نبيه) ليس من شرط الكامة أن
تكون فلهذه الامور الثلاثة فعد لا نفسها كالكامة التي على حرف واحد ولا تنافر فيها بين
الحروف كالماء فيها سائر حروف (نبيه) قال في لا تصاح ثم علامه كون الكامة فصيحة ن يكون
استعمال العرب للوثوق به بينهم لها كثير أو أكثر من استعمالهم ما يعنها فقت قوله أو أكثر
من استعمالهم بمصاحفة بطر لا سمرانه أن مراتب الفصح لا يماوت لانه اذا كان استعمالهم لها
أكثر من غيرها وحسب دليل الفصاحة فلا يكون غيرها فصيحاً محال لا يفسد قوله كثيراً في هذا بوجه
لانه انما يقصد قوله أن يكون استعمالهم لها كثيراً كون الكامة ليس لها مزيد فيكثر استعمالها
دليل فصاحتها ماداً كان كلاً من مراد فقت فعد شرط في فصاحة اجداً لا كبره ولا شك أن ترتيب
الفصاحة منه وانته ولو كان مراد الكثرة من كامة لم يراد به وأكثر لا أكثر كثيراً (نبيه) قال
ابن السمس في كتاب الطريق الى الفصاحة قد سطر الكامة من صيغة لا حرى أو من وزن لا حراً ومن
مضى لا متفقال وبالعكس فمحسب بعد أن كانت فصيحة وبالعكس فمن ذلك جود معنى أسرع فصيحة فدا
حسبنا جوداً وهي المرآة البعثة في قبحها وكذلك ودع قبح بعبه ناصي لانه لا يستعمل ودع
الاقبلا وبمحسب من أمر وملا مصارعة واطالب معنى العقل يقبح مفرداً ولا يقبح مجموعاً كقوله
تعالى لا ولي الا انفساق ولم يرد لفظ الباطل مفرداً لا مصافاً كقوله صلى الله عليه وسلم ما ريت من
ناقصات عقل ودين اذهب قلب الخازم من احداً كى أو مصافاً اليها كقول جرير

يصرعن ذا اللب حتى لا حراك به * وهن أضف خلق الله أركاناً

وكذلك الارحاء محسن مجموع كقوله تعالى والملك على رجاها ولا محسن مفردة الامصافه كقولنا
رجا البئر وكذلك الاصواف محسن مجموع كقوله تعالى ومن اصوافها ولا نحسن مفردة كقول أنى
تمام * فكأنما ليس الزمان الصوفا * وما محسن مفرداً ويقبح مجموعاً انصافاً كقوله وكذلك طيف
وطبوف وشفة وقناع وانما يحسن جمعها مصافاً مثل قناع الارض (نبيه) رتب الفصاحة
مستفارة وان الكامة تخف وتثقل بحسب الانتقال من حرف الى حرف لا يلائمه قرء أو بعدا فان
كانت الكامة ثلاثية فترا كيب ائد عشر الاول الا بعد من المخرج الاعلى الى الاوسط الى الادنى نحو
ع د ب الثاني الانتقال من الاعلى الى الادنى الى الاوسط نحو ع م د الثالث من الاعلى الى
الادنى الى الاعلى نحو ع م ه الرابع من الاعلى الى الاوسط الى الاعلى نحو ع ل ه الخامس من
الادنى الى الاوسط الى الاعلى نحو م ل ع السادس من الادنى الى الاعلى الى الاوسط نحو ب ع د

(قوله يرجعان الى طيب
النعم) التعم بفتحين جمع
نعمه وهي الصوت يقال
فلان حسن النعمة اذا كان
حسن الصوت في القراءة
كذا في الصحاح هذا ما في
العربى وكتب مصمم أن
النعم بفتحين مصدر هم
الرحمن من باب فروع وبكسر
ثم فتح جمع نعمة وهو حسن
الصوت في نحو القراءة
وهذا أنسب بالمقام لان
النعمه التي هي المرة من
النعم وصف للكامة وأما
النعم بالفتح فهو وصف
للشخص لا للكامة اه
كلامه فان كان ما قاله
مقبولاً قبل والاسمين الصبر
لما نقله العنري عن الصحاح

• وأما فصاحة الكلام فهي خلوصه من ضعف التآليف وتناثر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها

(قوله وفيه طر) أي في هذا التلخيص المحكي بقيد نظر (قوله وفي الكلام) أشار الشارح بقدر فصاحة إلى أن العطف في كلام المصنف من باب عطف الجمل لا المفردات والا لزم عليه العطف على معمولي عاملين مختصين لأن في الكلام عطف على المفرد والعامل فيه الكائنة المحذوفة أو النسة على ما مر وقوله خلوصه عطف على خلوصه الأول (٩٥) والعامل فيه للتأني وهو الفصاحة

وفيه خلاف أصححه الحوار إن كان أحد العاملين حارا متقدما نحو في الدار زيد

والخبره عمر وروماها يس من ذلك الفيل (قوله وتناثر الكلمات) أي كان

الأولى أي تأتي عن هوى قوته والتعقيد للإشارة إلى أنه لا بد في فصاحة الكلام

من الخلو من كل واحد وأنه من السلب الكلي وعدم الإتيان بها بوجه ثم

من سبب العموم أي دفع الالتفات الكلي فيقضي أن للدار في فصاحة الكلام

على الخلو من المجموع وهو يصدق بالخلو من واحد أو من اثنين مع أنه

هذه الحالة لا يكون فصحا • وعلم أن الخلو من ضعف التآليف يحصل

بوزن الكلام حاريا على القانون السجوي المشهور بين السجدة ويحصل الخلو

من التعقيد بظهور الدلالة على المعنى المراد لا انتفاء الخلل الواقع في الأمط أوفي

الاستقال ويحصل الخلو من تناثر الكلمات بعدم ثقل اجتماعها على اللسان

فأدلم ثقل الكلمات ولكن كانت معانيها غير متباعدة كطير وفعل وسيف إذا عطفت كان ذلك محلا لبلاغة لا لفصاحة كما سيعلم ذلك إن شاء الله من بحث الفصل والوصل (قوله مع فصاحتها) أعلم أن مع تأتي عند إصافها لثلاث معان لمكان الاجتماع نحو حلت مع زيد وزمانه نحو حثت مع زيد ومعنى عند نحو حلت مع الدار وبصح الثلاثة هنا ويراد بالموضع التركيب

وفيه نظر للعظم باستكره الحارثي دون العيس مع قطع النظر عن الهم (و) الفصاحة (و) الكلام خلوصه من ضعف التآليف وتناثر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها

وأما معنى الصير الأول للفظه ظاهر غيره لا بدع من أن يدعي أنه لا حصر في الكراهة في السمع في العرابة أو خشية من يحور استقبح الكلمة طبع من غير عناية كما أوما إليه للتحلي فيحتاج إلى الاحتراز عن ذلك الاستقبح بأمر في هذا مقام (و) الفصاحة (و) الكلام خلوصه من ضعف التآليف ويحصل هذا الخلو من كون الكلام حاريا على القانون المشهور (و) خلوصه من (تناثر الكلمات) وذلك بأن لا يثقل في لسان اجتماع كلامه وماش لا يثقل السكيب وسكن معانيها غير متباعدة كطير وفعل وسيف إذا عطفت وذلك عن بلاغة لا لفصاحة وسيعلم إن شاء الله تعالى في الفصل والوصل (و) خلوصه من (التعقيد) وذلك بأن لا يثقل فهم المعنى من الكلام بوجه يرجع إلى العطف ولا بوجه يرجع إلى المعنى ثم يشترط في الخلو من هذه الأمور الثلاثة في فصاحة الكلام أن يكون ذلك الخلو (مع فصاحتها) أي فصاحة السكيب وأما إن حصل الكلام من هذه الثلاثة لكن مع عدم فصاحة بعض كلامه لم يكن فصحا كقولنا شعره مشرر ورثه خذل ونفعه مسرح وقد علم من قولنا ثم

السابع من الأدنى إلى الأعلى أي الأسفل نحو ف ع م التام من الأدنى إلى الأوسط إلى الأدنى نحو ف د م التاسع من الأوسط إلى الأعلى إلى الأدنى نحو د ع م العاشر من الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى نحو د م ع الحادي عشر من الأوسط إلى الأعلى إلى الأوسط نحو ع م الثاني عشر من الأوسط إلى الأدنى إلى الأوسط نحو م م إذا قرر هذا فاعلم أن أحسن هذه التراكيب وأكثرها استعمالا ما انحدر فيه من الأعلى إلى الأوسط إلى الأسفل ثم ما سفل فيه من الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى ثم من الأعلى إلى الأوسط وما اسفل فيه من الأوسط إلى الأدنى إلى الأدنى فهما سريان في الاستعمال وإن كان إلياس تقتضي أن يكون أحدهما ما اسفل فيه من الأوسط إلى الأعلى إلى الأدنى وأول جميع استعمالا ما اسفل فيه من الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط هذا إذا لم ترجع إلى ما انتقل عنه فإن رجعت من كان الاستق من الحرف الأول إلى الثاني في انحدار من غير طمرة والطفرة الاستق من الأعلى إلى الأدنى أو عكسه كان التركيب أحسن وأكثر وإن قلنا أن يكون التقى من الأول في ارتفاع مع طمرة كان أفضل استعمالا وأحسن التراكيب ما نعدمت فيه نقلة الانحدار من غير طمرة فإن سفل من الأعلى إلى الأوسط إلى الأعلى أو من الأوسط إلى الأدنى إلى الأوسط ودون هذين ما نعدمت فيه نقلة الارتفاع من غير طمرة • وأما الرابعي والخمسي فعلى عموما سفل في الثلاثي ويختص ما فوق الثلاثي بكثرته استعماله على حروف اللدافة تنجبر فيها ما فيه من النقل وأكثر ما يقع الحروف الثقبية فيها فوق الثلاثي معصولا بينهما بحرف حقيق وأكثر ما يقع 'ولوا آخر' ويريد فيها شديدا الكلمة لئلا يغيره (وفي الكلام خلوصه من ضعف التآليف وتناثر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها) ثم أي الفصاحة

كانت معانيها غير متباعدة كطير وفعل وسيف إذا عطفت كان ذلك محلا لبلاغة لا لفصاحة كما سيعلم ذلك إن شاء الله من بحث الفصل والوصل (قوله مع فصاحتها) أعلم أن مع تأتي عند إصافها لثلاث معان لمكان الاجتماع نحو حلت مع زيد وزمانه نحو حثت مع زيد ومعنى عند نحو حلت مع الدار وبصح الثلاثة هنا ويراد بالموضع التركيب

(قوله حال من الضمير الخ) أي فيكون مينا لهيئة صاحبه وقبدا لنفس الخلوص بمعنى عدم الكون فهو هاتفيده لشي لا يقي للقييد
 وحيد فاسي والعصاحة في الكلام اتقاء صعب تأليه وتغير كانه وتعقيد حاله كون فصاحة كانه تقارن ذلك الاتقاء فاسي
 معتبر أولا ثم قيد بالظرف فان قلت اذا كان الظرف حالا من الضمير في خلوصه كان العامل فيه الخلوص لان العامل في الحال وصاحبها
 واحد فيكون ظرفا لعلوا مع أنهم صرحوا بأن الظرف المفعول يقع حالا ولا حذرا ولا صفة وأحيب أن اطلاق الحال على نفس الظرف
 مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكس على الجزء لان الحال في الحقيقة متعلقة منه والمعامل في متعلقة هو العامل وصاحب الحال وصدق
 أنه ظرف مستقر وأن العامل في الحال وصاحبها واحد فان قلت أنه يلزم على هذا الطرف حالا من الضمير أن يكون يريد أحدا فصيحاً
 فانه يصدق على هذا التركيب في هذه الحالة أي حاله العكس أنه حاصل من هذه الامور في حالة فصاحة الكلمات أي حالة الادغام فهو كلام
 واحد له حالتان العكس والادغام وصدق عليه في حالة العكس أنه حاصل من الامور الثلاثة في حالة الادغام والقول نعم حذر يريد أحدا
 محابف للاجماع وأحيب أن هذا لا يرد الا لو كان يريد أحدا ولا يريد أحدا كلاما واحدا نه حالا وليس كذلك بل هو كلام من لا أحدهما
 حال بمحابف حال الآخر فلا يصدق على أحدهما أنه كذا في حال يكون للكلام الآخر لاسيما لست حالا بل حال لذلك الآخر مثلا
 لا يصدق على يريد أحدا أنه حاصل من تلك الامور في حال فصاحة الكلمات لان تلك الحالة ليست حالا له بل يريد أحدا ونصح حمل
 الظرف صفة لمصدر محذوف أي خلوصا كانا مع فصاحتها وأن يكون طرفا للخلوص ومع معنى يمسك في قوله تعالى ان مع العسر يسرا
 ولا يصح أن يكون طرفا لهما بالخلوص (٩٦) ومع مصاحبة لانه ينص على معنى الخلوص مصاحبة الكلمات ومعتها إمام

الفاعل أو مع المجرور بمن
 في ضمير المعنى على الاول
 خلوص الكلام مع فصاحة
 الكلمات بما ذكره يصح
 المعنى على الثاني حذر
 الكلام بم ذكر ومن
 فصاحة الكلمات وكلا
 المعنيين باطل أما الاول
 فلان فصاحة الكلمات
 لا يتأتى خلوصها بما ذكره
 وأما الثاني فلان فصاحة
 الكلمات أمر لا يند منه في

هو حال من الضمير في خلوصه وأحترز به عن أجل وشعره مستشعر وأنفهم مخرج وقدر هو
 حال من الكلمات ولود كره محابف الخلوص من سافر الكلمات الموصوفة بالفصاحة فيقتضي أن سافر
 قيد للسافر لا لخلوصه ويلزم أن يكون الكلام اشتغل على سافر الكلمات
 بشرط الخلوص قوله مع فصاحتها معنى قوله خلوصه الخلوص حال من الكلمات الموصولة لسافر كما قيل
 ولا كان المعنى بشرط في الكلام خلوصه من سافر الكلمات الموصوفة بالفصاحة فيقتضي أن سافر
 الكلمات الموصوفة بعد الفصاحة لا بشرط الخلوص منه فيبرم أن الكلام الذي تكون كانه
 متافرة الأنشأ غير فصيحة يكون ذلك لكلام فصيح وهو سافر لان سافر الكلمات مع عدم فصاحتها
 في الكلام خلوصه من ذلك مع فصاحة الكلمات وعليه من القول بعدم في فصاحة الكلمة من
 انحصار كلامه الخلوص من المجموع فقط وعدم ذلك ثم قوله سافر الكلمات فيه نظر لان الكلام قد
 يكون كابين فقط وبمعنى قوله سافر الكلمات مسورة كل واحدة لا أخرى لا سافر أخرى كلمة واحدة فان

ذلك

فصاحة الكلام ولا بشرط الخلوص مع عدم انحصار في معنى وفي

اشتراط صحة اسناد الفعل للمفعول معه كما في حال الامر والحسن انه يصح أن يقال جاءه خيش وعدم اشتراط ذلك قولان الاول للاجتهاد
 والثاني لمجور السجويين فقولنا داخل ظرفا أمرا يقتضي تعلل الخلوص بفصاحة الكلمات ومعتها مع الفعل على مذهب
 المجورين وقولنا يقتضي معنى مع مجرور من معنى على قول الاجتهاد تأمل (قوله) وأحترز به عن مثل بدأجل وشعره مستشعر وأنه
 مخرج) أي قال كل واحد من هذه الثلاثة وان كان كلاما حاليا عن صعب التأليف ومن سافر الكلمات ومن التعقيد الا أن كلامه غير
 فصيح لان الكلام لا يوصف بكلمة غير فصيحة وهي أحد لمصغرها للقياس الصري والكلام الثاني فيه كلمة غير فصيحة وهي مستشعر لان
 حروفها متسافرة والكلام الثالث فيه كلمة غير فصيحة وهي مخرج كونه عريه (قوله ولود كره) أي الحال وقوله محبة أي الكلمات
 وهذه من جملة القيد (قوله ود بها) أي صاحبها واصفها ذي لاداء شدة لاسيما انما تصاف لاسم حسن طاهر وأما قولهم لا يعرف الفصل
 الاذود وفشاد وقوله لا حسي أي وهو التعقيد لانه ليس معمول لامل الخلوص وهو السافر من معمول لاختصاص (قوله لانه حيث) أي لان
 الظرف حين ادخل حال من الكلمات يكون قبدا للسافر الداح تحت النبي وهو الخلوص فيكون النبي داخل على القيد بالقييد
 المذكور والفاء أن النبي اذا دخل على مقيد بقيد توحه للقيد فقط فيكون المقيد في فصاحة الكلام اتقاء فصاحة الكلمات مع
 وجود السافر وهذا عكس المقصود المقصود اتقاء التنازع مع وجود فصاحة الكلمات وحيث فيبرم ذلك القائل أن يدخل في الصحيح
 ما ليس فصيح فيكون التعريف غير مانع بل يلزمه عدم صدق التعريف على شيء من أفراد المعرف فقول الشارح ويلزم الخ الاولى
 الفرع بالماء ثم اعلم أن هذه القاعدة المذكورة كلية عند الشارح والتي يهم الكشف أنها اعلية وأنه لا يجب في النبي اذا

دخل على معيد بعيد أن يتوجه للقيد فقط بل تارة يتوجه للمبدع فقط وهو الغالب ودارة تتوجه للقيد فقط وبارة للقيد والمعاني
هذا المفهوم من الكشف اذا علمت الظرف خلا من الكلمات لا يصح أن يكون الشيء متوجها للقيد والارم عند التعريف على
ما قاله الشارح ولا يصح أيضا أن يكون مصصا على القيد والمفرد معا لقضائه أن العنصر في فصاحة الكلام اسماء كل من التناظر وفصاحة
الكلمات وحينئذ فيكون الكلام المشتمل على الكلمات المعرفية المعبر المتناظرة فصيحاً وناظم هذا المزم الاحتمال الذي فيه من
وإذا التفتت عليه او حتماً و يصح أن يكون الشيء مصصا على المبدع فقط لا يوصف بأنه أن المصدر في فصاحة الكلام استقاء السافر ووجود
فصاحة الكلمات وهذا هو المطلوب إلا أن المعنى وإن كان صحيحاً على هذا الاحتمال لكنه يتعرض عن التعريف من حيث أنه أنى
فيه بعدة محتملة لوجود ثلاثة بمرم المصاد على اثنين منها والحاصل أن اسماء السافر للقيد فصاحة الكلمات ما استقاء السافر مع وجود
قيده بأن تكون الكلمات فصيحة غير مسافرة أو مسافرة فبده مع وجوده بأن تكون مسافرة غير فصيحة أو باستقاء كايها بأن
لا تكون مسافرة ولا فصيحة فادخل الظرف خلا من الكلمات اصدق الحد على الأمور الثلاثة مع أن المصنوع لا يصدق إلا على أولها
وذكر ما هو محتمل لخلاف المصنوع لوجوب الاسم واللاس لا يجوز في التعريف وهذا هو أن الظرف خلا من الكلمات يقبل له
أما أن نعلم أن القاعدة لتقديم كلمة وأعلى من حال كنهها لمرم المصنوع (٩٧) أنه غير مانع بل لا يصدق على شيء

المعبر له فصيحاً فصيحاً لأنه يصدق عليه من عندها الكلمات حرك كونه فصيحة فافهم (فانضف)
أن يكون في بعض الكلام على خلاف ما هو المشهور من الجمهور كالصاحف ومن ذكر لفظاً
ومعنى وحكما

أولى بالخروج عن الكلام المصحح مسافر الكلمات مع فصاحتها فيقهم ولما كان هذا التعريف
كما علم في فصاحة المفرد حاصله التعريف باستقاء أشياء مخصوصة والعدم الصافي أنما يعرف بأدراك
اصناف اليه شرع في شأن ثبت لا تشبه اسميه في فصاحة الكلام ومن (٩٨) منها أن يكون
الكلام حركاً في ركيبه على خلاف القانون المشهور في جمهور النحويين وإن كان مصصاً بخوردت
منه كيب وذلك كالاصحاح من أن يذكر لفظاً حقيقته أو غيراً أو يدكر ما يقتضي معناه ويولد ذكر
اللفظ أو يكون في حكم المذكور ولو يدكر بلفظه ولا بد أن يدكر معاد الصدم أو حده بوجوه كان
ذلك من فصاحة الكلمة (قوله فانضف)

من أفراد العرف وإن
فان بأنها أعلى من فان
ان التي تتوجه للقيد
فقط وأنه وللقيد معارضة
المصاد المتقدم وإن قال
أنه يتوجه للقيد فقط لزمه
وإذا العريف من جهة
ماده من اللسان والايهام
لا سيما العارضة لرد وجره
وشار الشارح بقوله فافهم
لما قلناه من أنه يجوز أن
يكون هذا المثال راعى أن

(١٣ - شروح المبدع ص ١٠١) أنه عدم عيبه وأن الشيء مصص على المبدع فقط وحينئذ لا يتوجه عليه من كرم من النظر
اصحة المعنى لكن قد عيب أنه وإن لم يرد عليه النظر السابق ورد عليه اعتراض آخر وهو المصاد من حيث لا يهمل ولا لاس (قوله المبر
الفصيحة) أي كلاً أو بعضاً (قوله المشهور من الجمهور) ولا بد من الصفتين في التعريف على مقال المشهور وذلك كالاصحاح قبل
الذكر في محو صرب علامه ريدا فهو صيف التالف كما قال المصنف وإن كان مصصاً كالأحفش وإن حتى حوزة لأن قولهم مقال
للمشهور فإن صفت الأتيب كما يكون محذوفة القانون المشهور من الجمهور يكون محذوفة القانون المجمع عليه كتنقديم السند
المحسور فيه بأنه في قولك انما فافهم رداً فإن حذره واجب بالاجماع وكسب الفاعل أو حذره وحينئذ فلا وجه لتقييد المشهور وأجيب
أن الكلام المخالف للقانون المجمع عليه غير معتبر اذ هو فاسد لا يصعب والكلام في تركب له صحة و اعتبار عدم مصص أولى النظر أو يقال
الكلام المخالف للقانون المجمع عليه معبوم بالظن في الأولى أو يقيد ان المشهور من الجمهور يتناول المجمع عليه لانه أشهر
وأحلى من المختص فيه فشهرة عند كل الناس ومن حملهم الجمهور فقوله المشهور من الجمهور أي سواء كان متفقاً عليه أولاً (قوله)
كالاصحاح قبل الذكر) أي قبل ذكر مرجه وقوله اعطاء معنى وحكما هذه أقسام للغة أي كتنقديم المصير على مرجه لفظاً ومعنى وحكما
وهذا مثال لجامعة القانون المشهور ومفهوم كلامه أنه لو تقدم المرحع على المصير لفظاً أو معنى أو حكماً فلا يكون الكلام ضيف
التأليف بالتقدم للفظي أن يتقدم المرحع على المصير لفظاً أو نسة أو لفظاً فقط فالأول نحو صرب رداً والثاني نحو صرب رداً
علامه والتقدم المعنوي أن لا يتقدم المرحع على المصير لفظاً لكن هذا ما يدل على تقدمه معنى كالفعل المتقدم الدال على المرحع تصمما
نحو اعدلوا هو أقرب للتقوى وكسباق الكلام للسننزم له استلزاماً قريباً كقوله تعالى ولا توبه أي المورث لأن الكلام السابق

صرت علامة ريدان رجوع الصمير إلى المفعول المتأخر لفظا تجمع عند الجمهور لثلاثهم رجوعه إلى ما هو متأخر لفظا ورتبة وقبل بحور
لفول الشاعر
جزى ربه عني عدي بن حاتم * جزاء الكلاب الماويات وقد فعل
وحدث عنه أن الصمير لمصدر حرى أي راء الحراء كما في قوله تعالى اعدلوا هو أقرب منه قوى أي العدل

أي من الأثر أو نه - إذا كموله تعالى حتى يوارى بالحجاب فصمير يوارى بالثوب من المداول عليها يد كالعشي ولا يكون المرحع فعلا
انقضى لقدمه على مفعول ومندأ انقضى لقدمه على الخبر ومفعول أول في باب أعطى ها، فعن في معنى فالأول نحو حافر به
عمر والثاني نحو في ريدان كموله تعالى حتى يوارى بالحجاب فصمير يوارى بالثوب من المداول عليها يد كالعشي ولا يكون المرحع فعلا
ما يقتضي ذكره فيه لا حكم بواضع من مرجع محب تقدمه لكن جوب حكم بواضع لأعراس ثانی ان شاء الله في وضع الصمير موضع
المظهر والمرجع المتأخر لمرص مقدم حكما كما أن المحدث في كائنات لا يمنع منها ما حرمه لا لمرص ومثال التقدم الحكمي ثم
رحلا ريدور به رجلا وصمير انشئ نحو قول هو قد أخذ والمرجع وهو النشئ المذكور من حكما من حيث أن الأصل تقدم المرجع
سكن جوب هذا الشكك إلا حسن والمفصيل وكذا بوجه ثم رجلا ريدور به رجلا فظهر لك من هذا أن الفرق بين الأصمير والذكر
بوجه الصمير والأصمير قبل الذكر أي (٩٨) جعل من قبل مقدم المرجع حكما وجود الشكك وعدمها وقد وجدت هذه

(مخصوص بعلامه ريد)

التي صمير (مخصوص بعلامه ريد) هذا كان العلم هو دارب وعدمه الصمير على ريد وقد
ذكر صمير ريد قلد كراهة طارده حقيقة ويعدو لانه في رية التأخير لكونه مفعولا وقيل ذكر
معناه ومع ذلك فادس في حكم اند كور وهذا الشكك مع كل معناه وأما من كان الأصمير بعد
الذكر لفظا حقه كجاء في رجل فأكرمته أو قد برا كصمير علامة ريد على أن ريد على لانه في
قدرا المقدم وكان الأصمير بعد كرمات ضمن معناه كقوله تعالى اعدوا هو أقرب للتقوى فإن الصمير
تأخر على الفعل المقصود من اعدوا أو كان اعدا في حكم اند كور وذلك أن لا تقدم ما يدل على معناه
ولا تقدم لفظا صمير على أو قد برا ولكن المعادة وحرم وجود سكنة في الأصمير ولا كالأهم ثم السن
(مخصوص بعلامه ريد) فان في رجوع الصمير إلى المتأخر لفظا ورتبة وقد اختلف في حوار ذلك
في جمهور على معناه وجوره أو الحسن والطوال وأن حتى من ماله مستدلين بقوله

جزى ربه عني عدي بن حاتم * جزاء الكلاب الماويات وقد فعل

وحدث عنه أن الصمير لمصدر حرى وكذا قوله

جزى بنوه أيا الفيلان عن كبر * وحسن فعل كما يحرى سبار

وأحدث عنه عوار أن يكون الصمير مقدم في متابع * وأعلم أن الصمير والتأخر قالوا أي
كان صمير لأن ذلك تجمع عند الجمهور ولا يجتمع القول بضعفه وكونه غير فصيح مع القول باستماعه

السكنة في مواضع السنة
التي يعود فيها الصمير على
متأخر لفظا ورتبة المجموعة
في قولهم
ومرجع الصمير قد تأخر
لفظ ورتبه وهذا صمير
في باب هم ويذكر العلم
ومصدر النشئ وربو العدل
ومنه ما صمير ما حذر
وباب فاعل خلف فاحر
قال العديمي ويؤخذ ما
ذكرناه من الفرق أن ذلك
السكنة إذا م صمير في
مواضع السنة المقدمه
كانت غير فصيح فأنها أن
قصدت في مثال الصمير
ونحوه كان فصيحاً ولا مانع

منه - لكن الشأن قصدها في مواضع اند كور دون مثال الصمير (قوله مخصوص

علامه ريد) هذا يدل على الصمير بطريق اللبس وللأصمير قبل ذكر لفظا ومعنى وحكما فالصمير هنا قد تقدم على مرجعه لفظا وهو ظاهر
ومتقدم عليه أي معنى لانه لم يتقدم في الكلام ما يدل عليه ومتقدم عليه أيضا حكما لأن المرجع متأخر لمرص حتى يكون متقدما حكما
فهو متأخر بطريق الحكم وأما كان المرجع هنا متأخر حكما كان الصمير المتقدم عليه متقدما حكما فان قلت ان الفاعل والمفعول به
متساويان في تقدم الفعل لهما لانه حول السنة السه في مفهومه فكما حذر الأصمير قبل ذكر في صورة تقدم المفعول المتصل به صمير
الفاعل متأخر نحو حافر ربه عمر محور في صورته تقدم الفاعل المتصل به صمير المفعول المتأخر بخصوص علامه ريد والحواب
أههما وإن ساويا في اقتضاء الفعل أيهما الآن اقتضاه للفعل مقدم في الملاحظة العقلية على اقتضاء المفعول لأن نسبة الوقوع تلاحظ
بمدنية المصور فكان الصمير مقدما في الرتبة فلا يلزم الأصمير قبل الذكر مطلقا بخلاف صورة المفعول وأما ما قيل من أن اقتضاء الفعل
بالتدري للفاعل أشد من اقتضائه للمفعول فلم يظهر وجهه أعاده العلامة عبد الحكيم

(والشاعر) أن تكون الكلمات تهيئة على اللسان وان كان كل منها فصحا (كقوله وليس قرب قمر
حرب) هو امر حذ (قمر) وصدر البيت يوقر حرب بمكان قمر * أي حال عن الماء والكلاب

ليتمكن في ذهن السامع عند اقتضاء المعام ذلك كضمير الثاني نحو هو ر بدقام وصدر ر سقى قوله
ربه فيه دعوت الى ما ي نورن البحر دائما فأنشأوا

ولا ضعف في كل ذلك وقد فهم من قولهم مع ر كنة أن الفرق بين الاضمار الموحى بالصنف والاضمار
الحكمي وجود السكنة وعدمها وانما نحن متقدمون حكما لأن أصل المعنى انقدم ولم نسمع من التقدم
إلا وجود السكنة في الناحية صدى حكم المدكور أولا ففهم (والشاعر) منها اني هو كونه النطق
بالكلمات تهيئة على اللسان مائلا توجه النفا بمجموع كل كلمة من مجموع الاخرى (كقوله) أي
حتى صاح على حرب بن أمية فاشفى قلابة ويسمى نوع هذا الخي هاتما

وقر حرب بمكان قمر * (وليس قرب قمر حرب قمر)

ولا يخفى منه من التسهيل في الشعر وما مائلا توجه جماع بعض حروف كل كلمة مع حروف من
فان أرادوا به حائر ولكنه ديب لان الاكثر على امساعه فلا يرم من النون نحو ر صمعه نحو ر
الاخرى في صمعه قر عاده داهب الى حوار شي وفصاحته مع دهاب غيره الى امتناعه وقد يند لك
وقد وقع في عبارة الخفاحي أن يصرف ما سئل به مصاحبة فان أراد ما ناس كلام فانه بطر لان
المصاحبة من صفات السكامة والكلام لا ليس بكلام لا يسمى غير فصيح فلا بد للمصاحبة عن
القابل ولو خليا وعبارة التلخيص لا تخذ منها جواز ذلك كما اختار ما بين ملأه وعدية اعترض من ان وهو
أن هذا على مدار حوار و صمعه ليس مثالا صحيحا لان هذا ليس مصحفا لكلام فان الكلام هاهو
العمل وفاعله التسميت انما عاها من اضافة لعلام أو من آخر المول بعد مقدم صمعه وذلك مرد ز
بين الفاعل وما أصعب اليه و بين الممول وغيره لاسيما الكلام ونقول المصاحبة اسمبال هذا الصمعه
محل مصاحبة للكلمة لا للكلام وهذا بعض ما قدمت الوعد به وسين في مرده بالكلام مراد على
كامة من الجملة وما ينصق أو يتصل بها ثم دلت المصاحبة على ان كان في الترددون الشعر لا ضرورة الشعر
كما تحرر ليس بخائر وقد نفى ما هو ضعيف في البيان أن شعر ذلك فرعا كان الشيء فصيح في
الشعر غير فصيح في الشعر ولذلك حور حصة صرت علامة ر بداني الشعر فقط ومن شأن الشعر الحداني
الشعر لا يدري هل يوافق على صمعه في الشعر أولا فان قلت المصاحبة صرت علامة ر بداني المصاحبة
من الحركة الاعراض لا من مائة الكلمة وقد قدمت أن صمعه حركة الاعراب لصورة وعبره لا يصح
في المصاحبة قلت ذلك بالنسبة الى فصاحة الكلمة المردة فصمعه حركة اعرابها لا يتخلل مصاحبة
كلمة فيصيح مصاحبة مجموع الكلام الذي فيه تلك الكلمة اذا وحب تنقيدا كما نحن فيه وقد لا يبحر
مصاحبة الكلام ثم تتعلق تلك الصرورة بالشي كصرف المصروف وعكسه فان الالف التي هي
مقصودة من الكلام لا يتخلل بذلك فليتنامل وقد نحص من ذلك أن صرورة حركة الاعراب لا يتخلل
مصاحبة الكلمة أبدا وتخلل مصاحبة الكلام تارة دون أخرى (قوله والشاعر كقوله وليس) يشير
الى قول الشاعر

وقر حرب بمكان قمر * وليس (قرب قمر حرب قمر)

وخط عبد الطيف البغدادي * وما تقر حرب قمر * قال الكرماني ذكرنا أنه من شعر الجن وأنه
لا يهيا لأحد أن يشده ثلاث مرار فلا يتنعم اه وفيه إقواء لان البيت مصرع أوهماستان من مشطور
الحر وحركة الاول الخفص والثاني الرفع ولا نكر أن يكون مصرعا ويكون شتاوا حداه قول بمكان

والشاعر منه ما تكون
الكلمات سنده متناهية
في الشعر على اللسان وعسر
السمع بها متشعبة كما في
البيت الذي أشده في خط
وقر حرب بمكان قمر
وليس قرب قمر حرب قمر

(قوله وليس قرب الحرب)

عسر أن تكون واو لا حال

ويعمل أن تكون عاطفة
ثم ان القرب بمعنى القارب
والاصافة اعطية وكون
اصافة المصدر معنوية فيما
اذا كان مائلا على مائة
الخ في قول قمر حرب
قمر ليس أي ليس قمر حرب
قمر حرب وحده لا
يلزم ما أتت في على عدم وقوعه
في كلام العرب من كون
المصدر على فربس معرفة
لاصافته الى الصافي للعلم
وهو حرب والمصدر اليه
أعني اسمها كدوم ما
الفت الاخبار والمراد
منه المصاحبة والحر على
كون قمر كذلك ووضع
اظهر موضع المصدر في
قوله وليس قرب قمر حرب
مع أن لا عر ر يهون
وليس قرب قمر لريده
ليتمكن حيث اعنى بدكرة
(قوله) وقيل نعت مقطوع

ومنه مادون ذلك كما في قول أني عام
فان في قوله أمدحه نقلا لما بين الحما والحما من التنافر

كريم مني أمدحه وأمدحه والوري • معي وإذا ملته لمته وحدي

وفي أن محل محله قطع البت داعي اندمجت دون ذلك البت وهما ليس كذلك وأجاب الشيخ بس أن هذا ضرورة ويمكن أن يقال
أن فقر حرفي وقوله فكان أي مع مكانه ونحوه فإنه أيضا فقر لا العرف فقط (قوله ذكر) أي المصنف في كتابه عجائب الخبوات (قوله صاح
واحد) (سب صياحه عليه أنه داس بعه على واحد منهم في صورة حية فقتله وذكر أبو عبيدة وأبو عمرو والنباني أن
حرب بن أمية انصرف من حرب فكان هو وأخوه مروا بعينة وأشجار ملتفة ففقدوا مرداس السبي وكان صاحبها له أمري بالحرب
هذا الموضع قال بل نعم المردع فقدره قبل الشئ يكون شريكي فيه وعرق هذه العينة ثم ررعا بعد ذلك فقال نعم فأضرب النار
في تلك العينة فلما استطارت وعلا لها (١٠٠) سمع من العينة أن وصحح كثير ثم صهر منها حبات سب تطير حتى قطعها

وحربتها معها حروف
العرصة سمعوا هاهنا يقول
وبن لحرب فارسا
مطاعا محالما
وبن لحرب فارسا
دوسوا بقودسا
فلم يلبث حرب ومرداس
أن ماتا (قوله وقوله كريم
الح) أي قول أني عام حسب
أن أوس الط في من قصيد
يسمر فيها لمعوجه أي
العبث موسى بن اراهيم
ارافعي ما ناله أنه هجده
فكان في ذلك وقيل أنو عام
انقصيدة معتبرا ومتبر
عائس اليه وقيل البت
بالمكور

ذكر في عجائب الخبوات أن من سخن بوعايمان له الهائف صاح واحد منهم عن حرب بن أمية فبات
وعمل ذلك الحبي هذا البت (وكفهوه كريم مني أمدحه وأمدحه والوري • معي وإذا ملته لمته وحدي)
والواو في ديوري والواو الحول وهو منه أخره قوله معي وإذا ملته لأن الأول متساوي النقل والثاني
دوه ولأن منشأ النقل في الأول نفس احتجاج الكلمات

الأخرى (و) ذلك (وكفهوه كريم مني أمدحه وأمدحه والوري) أي الخلاق (مع) أي أي إذا
مدحته • مدحته • وعال أن وري معي وسعد في الناس حبيما فيه لمعوم احسانه فمهم (وإذا ملته)
وعبر باليوم في مقابلة لئلا يجمع أنه لا ينفك في اليد دائما مع المديح والثناء أي أن دمه دائما هو لوم وعذاب
على نحو بعض العرب على اللازم والافلا دم (منه وحدي) أي إذا ملته لم أخدمه ساعدا وعبر بأذا التي
تسعمل في التحقير أي بما لو جود تحقير له عوى وهو وجود لا يوم مع عدم مساعد ولا شك أن تكرار
أمدحه أو حب نقلا من جهة تكرار الحاء وهاء • • • • • نفس اجتماع الحاء والهاء • • • • • تكرار فلا
يوجب نقلا عن المساعدة • • • • • قد وجد في العرب أنهما محل بالمصاحبة • • • • • قوله تعالى فسبحه
وقر لا يصلح أن يكون عمر وصا أما هو صرنا بمر في عالمه ووص فلا بد من جعله بتمامه مطورا أو
بتمامه صرنا بمر في عالمه ووص بالضرر وسئل بعض أشراف ديث من تدبر الحروف
وس كد مث لا كل كلمة في امراده لا تفرقها وتكلم • • • • • تكرار الحروف فإن فيه هذا السافر
ولا رد قوله تعالى وعلى • • • • • ممن معك لأن في بحر حي المم والتون ومطرف السس والشفة ودلا فها
ونو سطوهم بين السب والقوة ما لا زال في السكرار • • • • • جعل الحاء في نقل هذا البت لتعريف الحروف
بجائبة • • • • • تكرارها • • • • • السكرار • • • • • القسح • • • • • في ما ذكره ابن الأثير في الجامع
وارور من كان له رثر • • • • • وعف على العرف عرفة

(وكفهوه كريم مني أمدحه) وقد جعل في الأصح السافر • • • • • معي وإذا ملته لمته وحدي
أنى عام • • • • • كريم مني أمدحه وأمدحه والوري • • • • • معي وإذا ملته لمته وحدي
قال في الأصح لأن في قوله أمدحه نقلا لما بين الحما والحما من التنافر • • • • • هاهنا حرفان متساويان
لنقارهما فان انما يكون سباسب • • • • • فوذلك حكم على الكلمات التي تكررت فيها الحروف المتماثلة

أني مع الزكائن من طينة
السب لهرشي حبه من
الحمد
وهنتك (١) بالقول الحما
حرمة الملا • • • • • وأما كنت
حر الشرفي مسلك العدد

• • • • • كم من يدك شاكات • • • • • يد العرب أعذب مسها على البعد
وانك أحكمت الذي بن فكرتي • • • • • وبين القواق من زلم ومن عهد
وأصلت شعري فاعني روي الصبحي • • • • • ولولاك لم يظهر رمانا من العمد
أعذك ما زحمن أن تطرد الكرى • • • • • بشك عن عين امرئ • • • • • صادق الود
أألس هجر القول من لو هجرته • • • • • إذا الهجاني عنه معروفه عندي

ومعني البب هو كريم إذا مدحته واقفي الناس على مدحه ونحوه معي لاسماء أحب إليهم كأمه أمالي وإذا ملته لا يوافقني أحد على
لومه لعدم وجود انقضي لوم فيه (قوله والواو في والوري أو الحال) اختار حسن الواو للحل على جعلها عاطفة مع أن المصنف هو
(١) قوله وهنتك الخ سقط في هذا البيت ما يحسن عطفه عليه من كلام أني عام فارجع إلى معاهد النصيب كتيبه مصححه

الاصلي في الواو لانه المتساقي للمعنى ولو وقع في مقابلة وحيد فانه حال ولا جواص مما يلزم على العطف من توقف مدح لوري على مدحه وفيه قصور في مقام المدح ومن اتحاد الشرط والجزاء وبيان لزوم هذين الامرين للعطف ان العطف عليه اما حية امدحه والعطف عليه لوري معي فكون من عطف الحمل او العطف عليه الصبر المستقر امدحه والعطف لوري او حو دشرص العطف وهو هنا الفصل بالمدح على حد يدحاو ومن صلح معي من لوري فيكون من عطف المفردات ولا بد من المصراع لتدويعها لرفع الظاهر لانه تابع واستمر في التابع لا يصح في غير ذلك كان من عطف اذن كان قوله ولوري معي حية مستمرة لان العطف على الجزاء جزاء وحية امدحه جزاء الشرط وجزاء الشرط يتوقف على الشرط وهو هنا معنى الشرط فلهذا الامر ان العطف وان كان من عطف المفرد كان لوري غير مستقل بل متعلق بجملة الاولى ولم يحد الجزاء والشرط اذ الشرط مدحه فقط والجزاء مدحه مع مدح غيره من لوري ولكن يلزم توقف مدح غيره من لوري على مدحه لان مدح لوري من جهة الجزاء يتعلق على الشرط والخاص انه يلزم على الاحتمال الاول ان معنى حية من عطف الحمل يتوقف مدح لوري على مدحه واتحاد الشرط والجزاء ويلزم على الاحتمال الثاني ان معنى حية من عطف المفردات يتوقف مدح لوري على مدحه ولا يلزم عليه اتحاد الشرط والجزاء بخلاف حمل الواو للحال لا لا يلزمه شي ماد البقاء بمرتب امدحه امدحه في حال مشاركة لوري في المدح فالجزاء في مدحه في هذه الحالة وهذا لا يلزم مدحهم به من ذلك كذا في وقته بل لا يلزم ان يلزم على حية من عطف الحمل اتحاد الشرط والجزاء بل لا يلزم مدحهم به من ذلك كذا في وقته بل لا يلزم ان يلزم على حية من عطف المفردات وذلك لانه يمكن ان يراد بالجزاء مدح الكامن على حية شعري شعري او غير (١٠٩) العطف قبل الجزاء ويجعل المدح جزاء

فالجزاء مجموع مدح لوري
ومدح الشاعر والشرط
مدح الشاعر فقط فان قلت
رد على هذا الاجاب وهو
اعتبار العطف في الجزاء
ان مشاركة مدحه مدح
لوري ما حو دشرص العطف
فلا حاجة بقوله معي ويجب
بأن المراد مشاركة مدحه
لمدح لوري المشاركة في
الزمان بحيث لا يتراخي
مدحهم عن مدحه ويكون
قوله معي ا كيد ايد يستعاد

وفي الثاني حروف مدحا وهو في تكرير امدحه دون مجرد الجمع بين المدح والمدح

وهذا المثال حسن، فلهذا قد افرد قول من تشبه به في تكرير امدحه حجة خارجية عن حد الاعتدال ومناصرة كلية ليس المراد بذلك كونه في نهاية عصر النطق بزيادة على المدح من كذا معنوم وما هو من نفس امدحه طرعا احتج المدح والمدح وصح ورود في القرآن ولله تعالى ومن الادب مسجده واعاجبه التعلل بها من تكرار امدحه وسد في التكرار والصرح من كلام حار في امواج بان ما به شعري الحد البت من التعلل امدحه هو من التكرار في امدحه وفي مدحه حرم التعلل في سر به حقة وفيه انما حصل التعلل من اجتماع الحاء والهاء بعد الفتحة وليس ذلك في الآية اسكره وقبل التعلل من الحاء والحاء والمهمزة واعتصر ايضا بان الكلام انما هو في تنافر الكلمات وهذا من تنافر الحروف فليس كذلك بل اسافر على هذا التقدير بين الكلمات لان الحاء كلمة وحدها ثم رد على المصنف في هذا وفيه ان اسافر فيها اسكر في الكلام بل وفيه مع متعلقه الا ان يراد بالكلام حروف الاسد دون متعلق بها كما سبق وكما ساق في الانحر وذكر الخطابي

من معنى المشاركة والخاص ان اللزوم على العطف امور متعددة كلها خلاف الظاهر الاول في خلاف المتساقي للمعنى والثاني توقف مدح لوري على مدحه وذلك قصور في مقام المدح - وادخله من عطف اذن والمفردات والتاثير اعتبار تقدم العطف على اعتبار الجزئية فلا يصح الشرط والجزاء اذ جعل من عطف الحمل وراجع حمل معي على الاجتماع ربما لان المشاركة في المدح مستعدة من العطف كما في (قوله وفي الثاني) أي ومثله في الثاني حروف أي اجتماع حروف من الكلمات والبراد كلمتين فأطلق الجمع على ما فوق الواحد ومجموع الحروف التي في الكلمتين التي حصل التعلل باجتماعها أربعة الحاء والهاء وحمل الحاء من حروفها ظاهر دون الهاء من لانها صمدان فهما اميان لان يقال حملهم من حروفها محورا لكونهما على صورة الحرف (قوله وهو) أي مدحهم من مجموع الحروف التي حصل التعلل باجتماعها حاصل متحقق مع تكرير امدحه في معنى مع أو والتعلل في الثاني اهل بالصحة حاصل بتكرير امدحه في معنى البناء ولو قال الشارح وفي الثاني تكرير حروف منها كان أحصر وأوضح (قوله دون مجرد الجمع) أي دون تكرير الجمع بين الحاء والهاء والحاصل أن مجرد الجمع بين الحاء والهاء وان كان فيه ثقل إلا أنه لا يؤدي للاحلال بالصحة كيف وقد وقع في القرآن نحو مسجده والقول ما شمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يتجاري عليه مؤمن بل دكرت السكامة التي اجتمعا فيها راد التعلل فيجرح الكلام بذلك عن الصراحة فقول المصنف في الاصح موحها لما في البيت من تنافر الكلمات فان في امدحه ثقل ما بين الحاء والهاء من القرب مراده أن فيه شيئا من الثقل والتساوي فاذا انضم اليه امدحه الثاني تصاعف ذلك الثقل وحصل التساوي اهل بالصحة وليس مراده أن مجرد الجمع بين الحاء والهاء موجب للتساوي اهل بالصحة لوروده في القرآن

(قوله لوقوعه) أي مجرد الجمع (قوله فلا يصح القول الخ) أي لانه لا يلزم عليه اشتغال القرآن على غير فصيح (قوله بأن مثل هذا الثقل) أي بأن هذا الثقل الحاصل بمجرد الجمع بين الحاء والخاء وما مثله نحو أعهد ولا راع فلو ساق هذا وإن كان فيه ثقل لكن لا يحل بالصراحة (قوله ذكر صاحب) ساق الشارح هذه الحكاية تأييداً لكون هذا التكرار ثقيلاً مخرجاً عن الصراحة والصاحب اسماعيل صاحب ابن العميد في مدته ووراره ونولى بعده بورارة فمخر الدولة ابن بويه وأما بالصاحب لأن صاحب عبث على كل من صاحب السلطان (قوله محضرة الأستاذ ابن العميد) هو الشيخ اسماعيل بن عباد الذي هو شيخ النسخ عبد القاهر الخرجاني مدون هذا الفن (قوله من المحضة) تضم الخاء وسكون الحيم أي العيب (قوله غير هذا أريد) أي لأن هذه المحضة يمكن الجواب عن الشاعر بالنسخة إليها أن يقال أشد الشاعر ثقله انقلبه إلى أن دمه الذي هو له من الخ في لا ينبغي أن يحظر بل لعل مصمموه على سبيل التعليق ولودع ادعاهما يعرض لوجه دون دمه ويؤيد ذلك أن أورد في حاشي اليوم إذا التي لا ذهن ولا فهم في قوة الحزنية فصدق حصول اليوم مرة واحدة وأورد في حاشي المدح متى إلى هي سور (١٠٢) لا كناية المذاهب على صدور المدح منه في جميع الأمان وكان لا ولي للشاعر أن يأتي بأن

والمضارع الدالين على عدم تحقق الحصول لأن ان التثنية دون إذا والماضى الدالين على تحقق الوقوع وفيه شائبة قصير في مقام المدح وما قيل في الجواب إنما عجز إذا والعين الماضى لتسكنة شعر بلاد في حق المدح وهي كون وجود اليوم مع عدم تسعد محققاً لأن إذا تستعمل في التحقيق دون أن فأنها تستعمل في التثنية به نظر لانه لا يلزم الا لو كان قوله وحدي قبداً الشرط لأن إذا إنما تدل على تحقق مدخولها مع أنه قيد في الجواب (قوله هذا

لوقوعه في لعمري مثل فسحة ولا يصح القول الخ مثل هذا الثقل محل الصراحة ذكر صاحب اسمعيل ابن عباد أنه أشد هذه البصيرة بحضرة الأستاذ ابن العميد ولا يخفى على صاحب السبب قال الأستاذ هل يعرف فيه شيئاً من المحضة قال نعم معناه المدح باليوم ع. يقال بدم أو الهجاء فقال الأستاذ غير هذا أريد فليس لأدري غير ذلك فدل الأستاذ هذا التكرار في أمده أمده مع الجمع بين الحاء والخاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال فكل الشاعر فأنى عليه الصاحب (والتعقيد) أي كون الكلام معقداً لمعنى لو حود ما هو أعسر منه كسب السابق (والتعقيد) معناه أي هو هو مصدر موافق للمنى للمعول أي كون الكلام معقداً لأحده معقداً الذي هو وصف الفعل وقد تقدمت الإشارة إلى هذا النوع من ذلك لأحده بذكرها وهي دحوى في كلام النصب (فائدة) تدعى في المدح كور معناه وأصح غير أن فيه نقد وهو الألياق مدح أي في يوم أداو المعنى على العكس فإن أدالة على ما تحقق أو رجح وجوده رمي لا يدل على ذلك غير أن الذي دعاه إلى مني أحياها بحرم العمل معناه وأما إذا فسكان مستعدين بقول ومضى معناه وكان أولى دوا نفسه الأول لفظاً ومعنى وعدم افتقارها لا يليق من نسبة وقوع اليوم إلى به وقد اعترض بأن المدح لا يعاين باليوم بل الدم فت الالبان باليوم أحسن لانه يبيد الدم من باب أوى على أروى دمه وحدي يعان دمه يدعه أي عابه على أن الحبيب صف في معانية المدح باليوم هل

ومن يلقى خيراً يحمد الناس أمره به ومن ينو لا يعدم على التي لاني

قوله (والتعقيد)

أن

التكرير) مبتدأ وقوله حارج الخ حذر والمراد بكونه ما فإكل السفر أنه ما فإسافر هو

كاملاً وفيه أن هذا باقي ما ساق للشارح من أن المثال الأول متشابه الثقل وهذا الثاني دونه وقد يحتاج أن السفر الكامل مقبول بالتشكيك ولا يبي أن هناك ما هو كمال من هذا (قوله أي كون الكلام معقداً) أشد به إلى أن التعقيد مصدر انتهى للمعول لا مصدر انتهى للماعل وهذا جواب عما يقال التعقيد فعل المتكلم وهو من صفاته يقال عقدر بكلامه فهو معقد وحينئذ فلا يصح حين قوله أن لا يكون الخ عليه لأن عدم ظهور الدلالة على المعنى أراد من صفات الكلام فمصدر التعقيد بذلك ليس صفة للكلام بخلاف تصاحبه مقترناً خلاصه عنه كما أن كونه غير ظاهر الدلالة ضعفه وأما الاعتراض بأن ما ذكره المصنف تفسير للتعقيد لا للتعقيد فغير مدع لانه على تقدير كونه مصدر انتهى للمعول يكون معناه للتعقيد وهي عبارة عن محمولية الكلام غير ظاهر الدلالة لا كونه غير ظاهر الدلالة فأن يقال إن المراد بالمصدر المبني للمعول الحاصل بالمصدر أعني الهيئة الثرية عليه أو يقال هذا مبني على التسامح بناء على ظهور أن المراد به غير ظاهر الدلالة والأولى والأحسن أن يقال قول المصنف أن لا يكون الخ هذا تفسير للتعقيد الاصطلاحي لا الهوى فلا يحتاج إلى جعله مصدر انتهى للمعول ولا إلى تكلف في محبة الخ

وكذا فصل بين حي و يقار به وهو نعت حي بأبوه وهو أجنبي وقدم المستثنى على المستثنى منه فهو كإثراء في غاية التعقيد فالكلام الخالي
 هشام بن أميرة كذا ذكر بعض الحوائج والذي ذكره ابن حزم في المحهرة أن هشام بن اسماعيل بن هشام بن الوليد بن العيرة القرشي الخزرجي
 كان عاملا على المدينة من طرف عبد الملك بن مروان وأن أحد هشام ولد كور وهو هشام بن الوليد أسلم يوم فتح مكة وهو أحوط الدين
 الوليد وكان هشام العامل ولد كور بنت زوجها عبد الملك فولد له هشام بن عبد الملك المشهور وهو الذي مدحه المرردق ومدح
 معه حله إبراهيم بن هشام تقصيدة مهاقولة ومماثلة في الناس البت (قوله لا بن أخيه) أي قهاته الملك المدوح إنا حدثت من قوله بحكم
 الحلال تسع الخال (قوله وتقديم المستثنى الخ) أي ويلزمه تأخير المستثنى منه عن المستثنى لكن الشرح لاحظ التقديم وحمل
 التأخير حاصله عن مقصود ولو عكس الأمر لصح (قوله والمثل منه وهو (١٠٥) مثله) إما أو رد ذلك البديل توطئة لإفادة

في المقاربة الذي هو أعم
 مدني للمائة (قوله مثله
 اسم ما في الناس حبر)
 أي حبرها وهذا لأعراب
 مسمى على القول بخوارطق
 الشاعر بغير لحنه والا
 في المرردق مسمى وهم يملكون
 ما وحصل بعضهم وهو
 التبراري في شرح المعراج
 مثله متداوحي حبره وما
 غير عامة على اللغة التميمية
 أو أن مثله حبر وحى متدا
 واطل عن ما تقدم الخبر
 وكلا لوجهين فيه فاق
 واضطراب في المعنى يظهر
 ذلك التأمل في فوننا ليس
 بمثله في الناس حيا يقار به
 أو ليس حي يقار به بمثله
 له في الناس ووجه
 الاضطراب أن المقصود
 بي أن يماثله يقار به أحد
 والتوجيه الأول يفيد
 في المقاربة عن المماثل
 والتوجيه الثاني يفيد في

الابن أخيه وهو هشام فمبه فصل بين البتدا والخبر أي أبواؤه أبوه بالأجنبي الذي هو حي وبين
 الموصوف والصفة أعني حي يقار به بالأجنبي الذي هو أبوه وتقديم المستثنى أعني ملكا على المستثنى
 منه أي حي وفصل كثير بين الدل وهو حي والبدل ما وهو مثله اسم ما في الناس حبر والا
 ملكا موصوب بتقديمه على المستثنى منه

المدوح لأمثله في الناس الابن أخيه الذي هو اسمك وإما أمل من المثل حي يقار به بمثله إلى
 أن اسمي مقاربة في أمثاله لا مماثلة في معناها في هذا الكلام من التعقيد ما لا ينبغي سبب الفصل
 بين البتدا والخبر وهو أن أباؤه بالأجنبي وهو حي والفصل بين الموصوف وهو حي والصفة وهي
 حية يقار به بأحدي وهو أبوه والفصل الكثير بين البدل وهو حي وبين المثل منه وهو مثله وفيه أيضا
 تقديم المستثنى وهو ملكا على المستثنى منه وهو حي لانه ولو كان حائرا خلاف المطبوع فهو يرداد
 به التعقيد القابل للشدة والصفه وقوله مثله اسم ما وحبره في الناس وحى بدل من اسمها ولا يصح غيره
 بين البتدا والخبر وهو مثله وحى بقوله في الناس إلا ملكا أن أباؤه وفصل بين حي وهو موصوف
 يقار به بأبوه وهو أجنبي وقدم المستثنى على المستثنى منه فذلك كان صعبا منه تعقيد فالخالي من
 التعقيد ما لا يكون فيه ما يخالف الأصل من تقديم أو تأخير أو إظهار أو غير ذلك بلا غريسة صاهرة
 لفظا أو معنى مع سكتة وهذا البت أشده سبوبة في الكتب ونسبه إلى المرردق قال الصماني
 ولم أره في شعره وأما اضطراب كثيرا من شعره فلم أحده واعترض الخطيب أن التعقيد لا يهبط
 يمكن أن يستغنى عنه بصفة التأنيب وعكسه ولا شك أن التأنيب قد يؤدي إلى التعقيد كما في ضرب
 علامه يبدأ لانه يوههم عوده على غير زبد وقد لا يؤدي لذلك والتعقيد قد يكون لاعن صفت تأنيب
 فينبغي محوم وخصوص من وجه وفي البت أعراب منها أن ملكا بدل من حي قدم فاصف وفيه
 مثله اسم ما ولا يصح لانه يلزم نصب الخبر ثم المرردق مسمى لا يبدل ما ولو أنعمها هنا العمل مع انتقاص
 التي إلا أن يكون تبع لمة غيره كما عمل في قوله

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * أدهم فريش واد ما منهم نشر

وأحسن من ذلك كله أن يجعل مثله في الناس مبتدا وخبرا والملك في موضعه وحى خبر ثان وهذا

(١٤ - شروح التمهيد - أول)

عدمه وهذا تدافع وساقص كذا في عبد الحكيم هذا ويمكن أن يخرج البت على وجه لا يعقده به بأن يجعل الملكا مستثنى من
 الضمير المستتر في الحار والحرور الواقع خبر ما وقوله أن أباؤه متداخيرة حي وأبوه خبر بعد خبر والمثله صفة بملكها وكذلك حمده يقار به
 أي لا يملكها موصوفا بالصفة المذكورة وموصوفا بأنه يقار به أي يشبه في الصفات وعلى هذا فإيراد الحياة في قوله حي التشوية لأن
 نسبة التشوية للهرم كنسبة الحياة إلى الموت ومناسبة ذكر الشباب لإفادة أن هذا الملك حصلت له السيادة والحل أن حده شباب
 وحينئذ فتكون السيادة ثبتت في صغره لأنها حصلت له في آخر عمره كما هو القالب وعنه ما يلزم على هذا الوجه أن فيه نصب بملكها
 مع أن المختار رفعه لتأخر المستثنى عن المستثنى منه بعد البت (قوله لتقديمه على المستثنى منه) أي ولو كان مؤخرًا عنه سلك المختار فيه
 الرفع على البدلية من المستثنى منه ولهذا آتى به للصف مرفوعا في تفسير المعنى المراد

من التعقيد اللغطي ما سلم نظامه من الخلل فلم يكن فيه ما يحتاج الأصل من تقديم أو تأخير أو إظهار أو غير ذلك لا وقد قامت عليه قرينة (قوله تعالى عن ذكر التعقيد اللغطي) أي لأن التعقيد اللغطي لا يكون ناشئا إلا عن ضعف التأليف فالخوص عن الضعف نوحب الخوص منه (قوله وفيه نظر) أي في هذا القيل بطر وحاصله مع أن التعقيد اللغطي لا يكون إلا عن ضعف التأليف بل يجوز أن يكون من غير ذلك مع ضعف التأليف ثم اعلم أن (١٠٦) مراد الشارح الإشارة إلى رد قول آخر غير ما ذكره الخصال وهو إساءة ضعف

في رد ذكر ضعف التأليف تعالى عن ذكر التعقيد اللغطي وفيه نظر لحوار أن يحصل التعقيد باختراع عدة أمور موحدة أصوة فهم المراد وإن كان كل منها جازيا على قانون النحو

دون فبق يظهر ذلك ناشئا ولما كان صعوبة الفهم هي سبب التعقيد حار حصوله عن مجموع أشياء كلها حائرة لكن نكروها غير مطبوعة كتقديم المسئني وتقديم المفعول وتأخير المتندا مثلا إذا اجتمعت أو حثت تلك الأصوة مع علم من هذا أنه لا يستعمل عن التعقيد اللغطي بل ذكر ضعف التأليف لحوار حصوله ناشئا كلها حائرة على القانون إلا أنها خلاف المطبوع السهل كما لا يستعمل بالتعقيد عن الضعف لحوار حصوله بدون التعقيد كقولنا بدأ أحسن من غيره تسون أحسن فما يقال من الاستعانة بأحد هاتين الآخر غير صحيح وكما ما يدل من أن ذكر تقديم المسئني في موحدات التعقيد لا يصح لحرية على القانون الحوي لأن ذلك متى على أن ضعف التأليف يرم من فيه أي التعقيد اللغطي وقد تقدم عدم الاستلزام أن تقديم المسئني يجرى به التعقيد فيصح ذكره في موحداه البيت فيه اعتراض لأن أمثاله لا يدرى به لا يهتمان ولا يعترض على ذلك أن ذلك قد قلت ريده من عمرو فأنشده دون اسمه فقد اجتمعت المماثلة والمعارفة لمسا في ولان المقارنة حينئذ أمر فقصاه التسمية ليس مقصودا للكم مقصودا لإحسان بالمثلية والمعارفة فلا يهتمان والمعنى على أن حتى متندا ومثله هو الآخر وبذلك ذلك وصف حتى وعدم تخاصص إضافة مثله غير ما عرفت في بقية بضعة ثمانية مملكا فلم من المصير بين الصفة والموصوف إلا أن يقال أن حتى ما فصل بين أحرار الصفة الاسميه فقد فصل بين الصفة والموصوف وفيه بعض معنوي لصريحه تغرية هشام من الملك له المقتضى لعدم امانة وذلك دم هشام وهو غير مقصوده وهذا السؤال وإن تقدم إرداه على كل تقدير فهو هذا أصرح وأقوى وأشد ابن الطراوة أيانا في التعقيد في باب ما يحتمل الشعر من الكلام على أبيات سبويه

مها قوله (١) لها مقنا عبيد طل حمزة * من يوحش ماسك ترعى عرارها

أي لها مقنا عبيد من الوحش ماسك ترعى حمزة طل عرارها ومثله قول الفلاح

فما من فتى كنتا من الناس واحدا * به تفتنى منهم عديلا تبادله

وقول الآخر وما كنت أحنى الدهر إخلاص مدي من الناس ذبا حاه وهو مسما

أي ما كنت أحنى الدهر إخلاص مدي من الناس ذبا حاه وهو أي حاه معا وأشد الكاكي

لأنني عدم كائنين في كيد السماء ولم يكن * كائنين ناس يدعوا في العر

قال ابن العيس في كتاب الطريق إلى الفصاحة وصف قول المرردق

أي ملك ما أنه من محارب * أبوه ولا كانت كاس تصاهره

التأليف عن التعقيد وإن لم يكن ذلك القوم مشهورا بين ربات الفن لأن الشارح مطبع ومن حفظ حقيقة على من لم يحفظ وليس مراد الشارح إرد على الخلل والخلل وذلك لأنه فإن ذكر أحد الأمرين من الضعف والتعقيد اللغطي يفي عن الآخر أما إساءة الضعف كما سبق وأما إساءة التعقيد فلا أنه لازم للضعف لأن التأليف إذا لم يوافق القانون نوحب صعوبة في الفهم لا محالة والخص من الإلزام نوحب الخلو عن الإلزام ولو كان مراد الشارح بمد كره دفع اعتراض الخصال المذكور والرد عليه لم يحسن منه الإقتصار على بعض السؤال ولا يحسن ما ذكره في الجواب لأن ما ذكره فيه لا يدفع السؤال نهمة وإنما يدفع إساءة ذكر الضعف عن ذكر التعقيد ولا يدفع العكس ودفعه أن يقال لا سلم أن كل ضعف يوجب تعقيدا فإن مثل

حائي أحمد بن تسون مشتمل على الضعف دون التعقيد (قوله لحوار أن يحصل التعقيد باختراع عدة أمور موحدة

أصوة فهم المراد وإن كان كل منها جازيا على قانون النحو) وذلك كتقديم المفعول والمسئني وتأخير المتندا وذلك نحو الأعرار الناس ضارب يدها ليس فيه ضعف تأليف وإما فيه يعقد ويعقد الضعف في جاء أحمد بن تسون فإنه لا تعقيد فيه وتأليفه ضعيف ويجمع الضعف والتعقيد في بيت الفرزدق المذكور وإذا علمت أن بينهما اعتبار التحقق عموما وخصوصا وحما نعلم أن قول القائل

(١) لما قنتا الخ كداني الأصل ولم يحدها البيت في موضع آخر مؤنق وفيه في بيت أبي تمام كائنين في كيد السماء الذي في المفتاح ثابته في كيد السماء الخ فخر كتيبه مصححه

طاهرة لفظية أو معنوية كما سيأتي تفصيل ذلك كله وأما ثلثة اللاتمة به والثاني ما يرجع إلى المعنى وهو أن لا يكون انتقال الدهن من المعنى الأول إلى المعنى الثاني الذي هو لارمه والمراد به ظاهرا

ان صعب التأنيب يعني عن التعقيد لان التعقيد لارم لصعب لا يتم (قوله وبهذا الخ) أي عما ذكر من قوله حوار أن يحصل الخ مع قوله وان كان كل منها الخ وقوله لا بد ذلك الخ علة لقوله لا حاجة الخ وقوله لا بد الخ علة للمعنى أي وأما ظهر فساد ما قبل بسبب هذا لانه لا ينبغي أن تقدم المشتى على المشتى منه بوجوب زيادة التعقيد أي وزيادة التعقيد تعقيد (قوله وهو بما يقبل الخ) علة لعدم تقديره وحصل التعقيد ما يريد صحيح لانه بما قبل الخ والحاصل أن تقديم المشتى على المشتى منه وان كان حائرا شامسا كنه بوجوب التعقيد فإن حصل التعقيد بعده كان موحا ريد به لان التعقيد مما يقبل الشدة والصعب (قوله أي لا يكون طاهرا بالدلالة) الصبر في يكون لا كلام وقوله الخار وقع في اسمال الدهن اعترض بأنه إما أن يراد الخلل الواقع للكلمة في انتقال دهن أو السامع فان كان المراد الأول فلا يصح تعليل الخلل بمراد اللوارم البعيدة بل الأمر بالعكس أي أن مراد اللوارم البعيدة يعمل بالخلل في انتقال الدهن لان المتكلم اذا احتل اسمال دهنه أو رد اللوارم البعيدة لم يفتقره إلى الوسائط الكثيرة وان كان المراد الثاني فلا يصح تعليل عدم ظهور الدلالة بالخس من الأمر بالعكس أي بما قبل حل انتقال الدهن بعدم ظهور الدلالة لان الخلل الذي يحصل للسامع في اسمال دهنه أي هو عدم ظهور دلالة اللفظ على المعنى المراد للمتكلم وأما اختار (١٠٧) الشق الثاني وهو أن المراد بالدهن دهن السامع ولا يرد مدرك لان

و هذا يظهر فساد ما قيل من أنه لا حاجة في بيان التعقيد في البيت الذي ذكر تقدم المشتى على المشتى منه لانه لا بد ذلك حائرا بانفاق النجاة ولا يخفى أنه بوجوب زيادة التعقيد وهو مما يقبل الشدة والصعب (وإما في الاستعمال) عطفت على قوله إسماعيل العظم أي لا يكون طاهر بالدلالة على المراد بالخلل واقع في اسمال الدهن من المعنى الأول المفهوم بحسب اللفظ إلى المعنى الثاني انقصود وذلك

(وإما في الاستعمال) أي يحصل التعقيد بصعوبة فهم الترك الخ واقع في ألباب اللفظ أو الخلل واقع في الانتقال أي في انتقال الدهن من معنى اللفظ الأصلي إلى معنى آخر ملاصق للأصلي قد استعمل اللفظ ليعلمهم به ذلك لئلا ينسى على وجه الكيفية والمخارج شرط فصاحة الكيفية والمخارج أن يكون الفهم سريعا ليسكون المعنى الثاني المراد كتابة أو محار فربما فهمهم من الأصلي تركيب الاستعمال المعنى وما لم يكن كذلك بأن كان فهم اللسان بعيدا عن الفهم عرفا بحيث يفتقر في فهمه إلى معناه إلى ملك أو به ما فهمه من محارب أي ما فهمه منهم (قوله وإما في الاستعمال) حتى أن يكون التعقيد راجعا إلى خلل معصوي وهو أن لا يكون انتقال الدهن من المعنى الذي هو ظاهر اللفظ إلى المراد ظاهرا فان قلت هذا الذي فهمه راجعا إلى المعنى فمحمل الأول له ظاهرا والثاني معصويا قلت لان الأول واقع

ولا شك أن حمل الانتقال الذي هو بطؤه سبب لعدم ظهور الدلالة بالمعنى المذكور وبيان ذلك أن سرعة انتقال الدهن من المعنى الأصلي إلى المعنى المراد سبب في سرعة الفهم المراد من اللفظ مساو له لاسببها مساو ولا شك أنه يلزم من انقضاء السبب المساوي انقضاء السبب فالضرورة تنتهي سرعة الفهم المراد بانتهاء سرعة الانتقال فيكون بطء الاهتمام الذي هو عدم ظهور الدلالة بطء الانتقال الذي هو الخلل ولا شك أن ذلك الخلل سبب لارم المتكلم اللارم البعيد مع حماء القرينة الدالة على المراد فصيح لتبيل عدم ظهور الدلالة بالخلل وتبيل الخلل بمراد اللوارم البعيدة اذا عرفت هذا فقول الشارح لخلل واقع في اسمال الدهن أي لخلل بطء نفس السامع في انتقالها من المعنى الأول أي المعنى الأصلي الحقيقي وقوله إلى المعنى الثاني أي ليس له نوع ملاصقة بالمعنى الأول وهو المعنى الكيفي أو المخاري فالمعنى الأول كالأخبار كثره الرماذي قولك في مقام الدح زيد كثر الرماذ والمعنى الثاني الاحبار كثره وحاصل ما في المقام أن شرط فصاحة الكلام الكيفي أو المخاري أن يكون المعنى الثاني وهو الكيفي أو المخاري قريبا فهمه من الأصلي لم يكن كذلك بأن كان المعنى اللسان بعيدا فهمه من الأصلي عرفا بحيث يفتقر في فهمه إلى وسائط مع حماء القرينة لم يكن الكلام الكيفي أو المخاري فصيحاً لحصول التعقيد وأعم أن المدار في صعوبة الفهم على حماء القرائن كثرت الوسائط أولا على كثرة الوسائط فقط فانها قد سكر ولم يكن هناك صعوبة في فهم المعنى الثاني من الأول كما في قولهم فلان كثر الرماذ كناية عن كثرة الوسائط فيه كثره مع أنه لا تعقيد فيه وخفاء القرائن وعدم حمائها بواسطة حريان الكلام على أسلوب الدعاء واستعمالهم وعدم حريته على أسلوبهم واستعمالهم (قوله وذلك) أي الخلل والبطء

(قوله سب ايراد اللوام) أى التعاقب اللوام أى ايرادها بلفظ اللزومات وانما قلنا ذلك لان مذهب المنعنى الكناية والمخارج
الانتقال من المهمات المبرومة الى اللوام والفرق بالشرائط القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقي في المخار دون الكناية فليس مراد الشارح
ايراد التعاقب للوام بلفظها ولا كان عرأت على طريقة المنعنى في الكناية والمخرج ولو قال سب ايراد اللزومات البعيدة لكان أوضح
هذا وقال العلامة عند الحكم انما لم يرد ايراد اللزومات ويكون المراد اللزوم في الذهب كما ذهب اليه المنعنى ليشمل جميع صور
الانتقال من اللزوم الى اللوام ومن اللوام الى المبروم لان اللزوم لم يكن ملزوما في الذهب لا يمكن الانتقال منه واعلم ان المراد اللوام ما
اصطلح عليه علماء البيان وهو كل شئ بوجوده عن سبيل التسمية لآخر وان كان أحص منه كما في شرح القناع للعلامة السيد (قوله
البعيدة) أى من اللزومات وقوله مقترة بان كونها بعيدة فهو وصف كاشف لها من ان ظاهر الشارح يقتضى أن الخلل المذكور
يتوقف على ثلاثة لوزوم وثلاث وسائط فأكثر وليس كذلك بل يجمع ذلك للزوم واحد واسطة واحدة وأجيب عنه بأجوبة ثلاثة
في الجواب الاول أن اللوام هو الوسائط لا الجنس وأن الحقيقة اذا دخلت على جمع تطلبت منه معنى الحقيقة وفي ذلك الجواب نظر لان
ذلك ساقى وصف الوسائط بالكثرة في الجواب الثاني أن الجمع باعتبار المواد لان مواد الحل متعددة وفي كل مادة لازم واحد واسطة
واحدة وفي هذا الجواب نظر من وجهين الاول أنه ساقى بوصف بالكثرة لانه يقتضى ان في كل مادة أكثر من واسطة واحدة والثاني انه
بعبارة لا توجد اللوام متعددة ووسائط (١٠٨) كذلك في مادة واحدة وليس كذلك وقد يجب عن الاول أن بوصف بالكثرة

سب ايراد اللوام البعيدة، المقترة الى الوسائط الكثيرة مع هذه الفرائض لانه على المقصود (كقول
الآخر)

وسائط المفكرات الكثيرة الحاجة الى كثرة الترددات في المعكر هي ماوحة لعدم سرعة الفهم
فايراد كثرة الوسائط كثرة المفكرات الحاجة في الفهم ويحتمل أن يكون مراد من قال ان سب
الصعوبة الوسائط الكثيرة الوسائط الحسية وحسها بالذكرا لان الصعوبة معها وفيه ضعف
لان مساط الصعوبة ما تقدم كما سببه الآن ويترجم من بعد الفهم هذه الفرائض وقد علم من قولنا بعيدا
عن الفهم عرفان المساط في الصعوبة عدم الخربان على ما تنبأه أهل الذوق السليم لا كثرة الوسائط
الحسية فها قد سكرتم غير صعوبة كما يأتي في قولهم فلان كثير الزماد كناية عن لمصيا في الوسائط
كثيرة وبولكن لا تنفذ ولما كانت الصعوبة مظنة اضطراب الفكر والمكر هي المؤدية الى الفهم
صح حسنها وسائط ووصفها بالكثرة ثم مثل للحل الواحد في الانتقال بقوله (كقول الآخر) ولم يقل
كقوله ثلاثتهم أنه الفرردق

في الحل البسيط وهو عدم الفهم والثاني وقع في الحل المركب وهو فهم الشئ على غير ما هو عليه

باعتبار بعض المواد
وعن الثاني أن قول الجمع
باعتبار المواد لا يفي
ولأنك ان افن ما يحسنه
الحل لازم واحد واسطة
واحدة في الجواب
الذي ان المراد بالجمع ما
فوق الواحد وانما عدد ذلك
مع ان الخلل يتحقق للزوم
واحد واسطة واحدة لانه
المعاد اذا العال ان الخلل
يتحقق بتعدد اللوام
والوسائط كما ذكر

ومثله

العلامة السبكي وفي القبري يجوز أن يكون جمع ما في معنى معناه ويراد غفلة الجمع بالجمع

تقسيم الاحاد على الاحاد فان حوز لا يكون ذلك الانقسام على السواء بل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا اذا قيل باع القوم
دواهم يكون المراد منه كل واحد منهم باع منه من الدواب سواء كانت واحدة أو متعددة وهو الظاهر فكلام الشارح سامع عن المحدث
والاشبه اذا لا ينضم بوحدة اللزوم والواسطة في كل مادة وان لم يجر كون ذلك الانقسام ليس على السواء فكذلك لا يحدور ولا شبهة لانه حينئذ
يكون أحدا بالاف لانه دا علم من المبدأ المذكور وجود الخلل بايراد لازم واحد مقتضى واسطة واحدة مع حفاء القرينة فلا يوجد
في ايراد أكثر من ذلك مع حفاءها بطريق الاولى (قوله الى الوسائط) أى سبها وبين اللزومات (قوله مع حفاء الفرائض) أى عدم الخربان
على أساليب السواء كانت القرينة ظاهرة فلا حلال سواء تعددت الوسائط كما في قولك فلان كثير الزماد مرادنا الاحبار بكماله ولم
تعدد كقوله فلان طول السجاد مرادنا الاحبار طول قامته ولو كان اللزوم قريبا واسطة بينه وبين اللزوم لكن القرينة حفية كان
مصر او محصله الخلل والتفريق خلافا لما يهده كلام الشارح حيث قيد اللوام بالبعدة واعلم يتعرض الشارح لذلك لندرة وقوعه
لان اللزوم الغريب فيما يجري لومه ولما ذهب الامام الرازي الى أن كل لازم قريب فهو بين وان كان لم يسلم في ذلك ولكون المثال الذي
ذكره المنعنى اللزوم فيه بعيد مقتضى لوسائط عدة كما يأتي بيانه يظهر لك أن الاقسام أربعة يحصل الخلل في صورتين أعني ما اذا كانت
القرينة حفية سواء تعددت الوسائط كما يأتي في قوله ونسب عيناي النموع لتحمدا أولم تعددوا لخل في صورتين وهما ما اذا كانت

كقول العباس بن الاحمف ساطب بعد الدار عنكم لتقر بوا * وتكسب عياني الدموع لتجندا
كسب الدموع عما يوحه الفراق من الحزن وأصاب لاني من شأن السكاك أن يكون كساية كقولهم ألكاني وأصحكى أي أساءني
وسرقى كما قال الجاسي ألكاني الدهر وياربما * أصحكى الدهر بما يرضي

الفريفة غير جعية تعددت الإساءات كما في قولك فلان كثير أرماد أولم تعدد كما في قولك فلان كثير السجاد (قوله عباس بن الاحمف) هو
من بني حنيفة كان رقيق الحاشية لطيف الطباع من بداء هارون الرشيد (قوله ساطب الخ) عمر بالين لا وصوعة للاستعداد للإشارة
إلى أن بعد الديار وإن كان لمرص صحيح وهو قرب الاحباب حقيق بأن يسوف به ولا يطلب في الحال لكون الذي دانه أردى من الردي
والحاصل أن بعد وإن كان وسيله القرب الذي هو المقصد الأقصى للعاشق إلا أنه من حيث أنه سدى نفسه حقيق بأن يسوف عليه
ولسكون المدبرية أنه الشاعر لإداره لا بداته لأن العاشق لا يطلب بعد ذاته وأصاف القرب لذات المحبوبين فإن قات هذا الكلام
يفضي أن السنين أصلية وقول الشارح ومعنى البت أي اليوم أطلب الخ يقتضي رايانها لحد التوكيد فتان ما قلناه بالنظر لاصل
وصعها وما ذكره الشارح بالنظر لعمى المراد من البت والحاصل أن إظهار التعذر بالصارة الدالة على التسوية في الجملة يشير لذلك المعنى
وإن كانت للتأكيد أفاده القرمي (قوله عسكم) متعنى بعد الدار ولان القائل لكم والمعنى بعد داري عسكم وفيه إشارة إلى أنه لا يرضى بسنة
طلب السدى دار محبوس فعلا عن نفسه (قوله أرفع) أي عطفها على مجموع ساطب وفرر بهسهم أنه أرفع عطف على أطلب المعنى
وستسبك الخ في هذا الثاني نظر من السكاك شمار الخ من لا يبنى عن شدة (١٠٩) التوق فلا يسعى التسوية إلا أن يقال إن

التسوية لا يهدى الاعتبار
بل باعتبار ما فيه من المشاق
وتسكير عيش العاشق
(قوله وهو الصحيح) أي
لأنه عدو له قال الصحيح
ولان ما ذكره من معنى
البت هو الصحيح عنده
وهو معنى على الرفع (قوله
وهم) أي عطف وذلك لانه
أما عطف على سدى من قبل
عطف الفعل على اسم
حاصل من التأويل بالعمل

وهو عباس بن الاحمف ولم يقل كقوله مثلاً يتوهم عود الصبر إلى المرزوق (ساطب بعد الدار عنكم
لتقر بوا وهو نكسب) بالرفع وهو الصحيح وبالسبب وهم (عياني الدموع لتجندا) جعل سكب الدموع
كساية عما يترم فراق الاحبة من السكاكة والحزن وأصاب

(ساطب بعد الدار عنكم لتقر بوا * وتكسب عياني الدموع لتجندا)
فقد عر سكب الدموع ليتفرق من معناه إلى لازمه الذي هو وجود الحزن الذي يحصل كثيرا عن

ومثله قول العباس بن الاحمف

(ساطب بعد الدار عنكم لتقر بوا * وتكسب عياني الدموع لتجندا)
المعنى أن من عادة الدهر معاكسة القاصد قال في الإيضاح كسب الدموع عما يوحه الفراق من
الحزن وأصاب لأن السكاك يكتسب كقول الجاسي
ألكاني الدهر وياربما * أصحكى الدهر بما يرضي

وهو لا يحسن لأن سكب الدموع حينئذ يدخل تحت الطلب ولا ينبغي أن السكاك والحزن شعار العاشق المهجور غير متعكبين عنه في حال
من الأحوال وحينئذ فلا معنى لطلبها بل هو طلب الحاصل لأن يقال المطلوب استمرار السكاك لأمله وأما عطف على قوله لتقر بوا
وهو لا يصح ذلك لأن أميل طلب بعد الديار بالقرب يدل على أن المقصود من طلب السكاك القرب الإحبة المتقصي للفرح والسرور فكيف
يعاين بعد ذلك الحزن الذي هو المراد من سكب الدموع إذ ينبغي أن المقصود من طلب بعد الديار حصول الحزن والسكاكة له
لأقرب الإحبة فالعليل الثاني بعيد بقبض ما أفاده الأول والساقص الذي هو ما مل ما جاء الأمن عمله عطف على لتقر بوا فطل عطفه
على بعد وعلى لتقر بوا وحينئذ فتعين الرفع (قوله جعل سكب الدموع كساية الخ) أي فليس المراد للشاعر الاحبار سكب عيبي للدموع
بل المقصد الاحبار بلارمه وهو السكاكة والحزن فكانه قال وأوطن معني على مقاساة الاحزان والسكاكة وقوله عما يترم أي عن لازم
يترم فراق الاحبة أي كما يترم سكب العين للدموع فالحزن لازم لفراق الاحبة وسكب العين للدموع ولو قال عما يترمه من السكاكة
والحزن لكان أحسن لأن السكاكة إطلاق الدموع وإرادة اللازم لا تنص عن اللازم لشيء شيء آخر (قوله من السكاكة) بفتح الهمزة
وسكونها يقال كسب الرجل يكتب ككلم يمل كآبة وكآبة مثل رآفة ورآفة وهي سوء الحال والاكسار من أحل الحزن فطفه عنها من
عظم السبب على السبب (قوله وأصاب) أي في ذلك الحمل لسرعة فهم الحزن من سكب الدموع عرف ولهذا يقال ألكاه الدهر
كناية عن كونه أحزته وأصحه كناية عن كونه أسره قال الشاعر

أزلي الدهر على حكمه * من شامخ عال إلى حمض ألكاني الدهر وياربما * أصحكى الدهر بما يرضي

ثم مرد ذلك في بقية فتراد أن يكنى عما يوحى به دوام التلاقي من السرور بالجوهر لظنه أن الجوهر حال العين من السكاء مطلقاً من غير اعتبار شيء آخر وأخطأ لأن الجوهر حال العين من السكاء في حال إرادة السكاء منها فلا يكون كناية عن السرور ولا يكون كناية عن السكاء كما قال الشاعر

أى أسكاني الدهر ما يسخطني وفلماسرني عارضي (قوله لك أخطأ في جعل الخ) أى لئلا يسميهم ذلك للآزم سرعة من جمود العين وقوله أخطأ أى في نظر الدعاء لأنه خلاف موارد استعمالهم وذلك لأن الحري على استعمالهم إنما هو الانتق من جمود العين أى يسبها أى يحكمها بالدفع وقت طمعه منها وهو وقت الحزن على مفارقة الأحباب فهو الذى يفهم من جمودها سرعة لادوام الفرح والسرور كما قصده الشاعر قال الشاعر

أى لسجية الدموع ولها لا يصح في الدعاء لا يحطش يقال لآراءت عيشة حادثة لا بدعاء عليه الحزن فالأمر الذى أراد الشاعر لا يفهم من العذرة سرعة ويذكر فيكون الكلام (١١٠) مقداً ومن المعلوم أن الكلام بلغة بعد صاحبه محطاً فان قلت أنه لا

ملامه بين جمود العين ودوام الفرح والسرور فكيف ينتقل الشاعر منه إليها أفنت استعمال جمود العين الذى هو يسبها في حالها من الدموع وقت الحزن مجازاً مرسلاً والعلاقة اللزومية ثم استعماله في حالها مطلقاً من الدموع مجازاً مرسلاً من باب استعمال التقييد في إطلاق ثم كنى به عن دوام الفرح والسرور لكونه لازماً لذلك عادة وهذا وإن كان يكنى في صحة الكلام واستقامته لكن يحزره عن التعقيد العنوي نظراً أن ذهن السامع العارف بصناعة الكلام

سكاه أخطأ في جعل جمود العين كناية عما يوحى به التلاقي من الفرح والسرور (فان الانتق من جمود العين أى يحكمها بالدموع) حال إرادة السكاء فراق الأحبة وهذا أمر سريع لا يدرك عره ولهذا يقال سكاه الدهر كناية عن تحرره وأصحه كناية عن سره ونداب في هذه الكناية وسكن أخطأ في سره عن مراده قوله لتجدهما أى العين وهو الفرح والسرور بدوام اتفاق الأحبة (فان الانتق) عره أى هو (من جمود العين أى يحكمها بالدموع) عند طمعه منها ومعلوم أنها طلب منها عند شدة الحزن لأن إتمام مقامه حينئذ وذلك كقوله

الا إن عيناً لم تجد يوم واسط • عليك بحارى دمعها بالجوهر

قلت لأحاجة أى كناية بالسكاه وحذف أن يكون أراح حقيقة ويراد أنه قد عن لى الدهر وهو جمود العين إلى السرور بالاحتجاج فأن أراد أن يكنى عما يوحى به التلاقي من السرور بجمود العين لظنه أن الجوهر حال العين من السكاء مطلقاً من غير اعتبار شيء آخر وأخطأ لأن الجوهر حال العين من السكاء حال إرادة السكاء منها فلا يكون كناية عن السرور بل كناية عن السكاء كقول الشاعر وهو أنوع عطاه برنى اس هيرة

ألا إن عيناً لم تجد يوم واسط • عليك بحارى دمعها بالجوهر
وتمنع أن يراد بالجوهر هنا اسم السكاء مع عظم الحزن لأنه يستعمل مع قوله لم تجد كأنه قال إن عيناً لم تجد لم تجد وأيضاً المعنى على أنه يريد أن كل أحد حزين ونص العينون بحت فهو أمدح من قوله أن من الس من لم يفرح ولو كان الجوهر عدم السكاء مطلقاً عن أى يدعى به فعل لآراءت عيشة حادثة كما يعمل لأن كنى الله عينك وهو باطل • فلتوفيه أطيعه لأن الجوهر بالحقيقة إنما يكون لما يقع ووصف العين بالجوهر إما على إرادة دمعها أو إرادة ما على سبيل الاستعارة عن الدمع فلا بد أن تتجلى أن الدمع

لا يتقل إليه سهولة لذلك للآزم مع هذه القرينة سبب عدم هذا الاستعمال على موارد السكاء ومن المعلوم أن ما يوجب صعوبة فهم ما يتراد من أجل من التلاقي بحيث يصاحبه عند البلاء من المحن فالحاصل أن الخطأ في استعمال الجوهر في قصده الشاعر من دوام الفرح والسرور ليس لاشبهه بالسرور بل لكونه تعارف الدعاء على خلافه والاستعمال بخارى على خلاف استعمال الدعاء مع الفات الأدهن بل النصو إليه في استعمالهم أناداً لم تعلم تعارف البلاء فيجوز الانتقال عن الماز ولم لو حود العلاقة للصحة لى أى لازم كان (قوله من الفرح والسرور) الفرح مصدر الفعل الآزم والسرور مصدر التعدي يقال سررتي رؤيتك وحيث فلا مشاكاة بينهما وقد يجب أن السرور ما مصدر للنبي لأفعول فيكون لازماً أيضاً ومصدر للنبي للفاعل وهو عند يكون لازماً يقال سررتي رؤيتك فالتك حصة على كل حال (قوله فان الانتق الخ) علة لجعل البيت مثلاً للخلل في الانتقال أى وإنما كان في البيت تعقيد للخلل في الانتقال لأن لا فعل أى لأن الصواب في الانتقال من جمود العين وهو يسبها إنما هو إلى يحكمها بالدموع عند طمعه منها ومعلوم أنه لا يطلب ذلك منها إلا عند شدة الحزن ويصح أن يكون علة للحدوث أى وقد أخطأ الشاعر في جعله جمود العين كناية عن الفرح والسرور لأن الانتقال الخ ويمكن أن الشارح شار إلى ذلك بقوله سكاه أخطأ الخ

ولو كان الخوارج يصلح أن يراد به عدم السكاء في حال السريرة لحاز أن يدعى به الرجل فيقال لا زالت عينك حامدة كما يقال لا أنسى الله عينك وذلك مما لا يشك في تطلعه وعلى ذلك قول أهل اللغة سنة حماد لا مطرف فيها وناقصة حماد لا لئلا لها وسكالا تحمل السنة والناقصة حماد لا على معنى أن السنة تخيلة بالقطر والناقصة لا تسحق بالدر لا تجعل العين حمودا إلا وهما ما يقتضي إرادة السكاء منها وما يحتملها إذا كنت تحسبه موصوفة بأنها قد حدثت وإدراكك مسيئة موصوفة بأنها قد صحت والكلام الخالي عن التقيد بالصوى ما كان الانتقال من معناه الأول إلى معناه الثاني الذي هو المراد به ظاهر أحيى تخيل إلى السامع أنه فهمه من سياق اللفظ كما سيأتي من الأمثلة المختارة للاستعارة

(قوله وهي) أي حالة إرادته السكاء حاله الحزن (قوله لا في ماقصده) أي التفرغ من السرور الخ لظهور أن الله عز وجل لا يستقل إلى هذا بسهولة لأنه يحتاج في الاستقلال بمقصده أي أو صايط الكثرة مع حقاء الفريضة وهذا اعتلال الإيهام الذي عد من الحسومات للكلام البليغ لأنه لا غاية محسوبة عند موصوح الفريضة عن المراد وهو مقتود في البيت لأن الصراع الأول وإن دل على أن المراد بالخوارج السرور سكن شهرة استعماله في الحزن نمارس كما سبق تخفيفه والاعتراض أن سهولة الاستقلال ليست بشرط في قبول الكليات ولا لزم خروج كثير من الكليات لاعتراضه عند القوم عن غير الاعتراض مردود لأن صعوبة الاستقلال في تلك الكليات المعتبرة أن أدت إلى التقيد فلا سلم اعتبارها عندهم (قوله في اليوم طيب القلب) هذا خبر إلى (١٦١) أن السك في قوله سألني رائدة للتوكيد لأنها

للاستقبال لأن اليوم دال صرحا على أن طلب السك إنما هو في الحال فهو على حد قوله سكت عاقلوا وهي وإن كانت في الأصل للاستقبال والتوكيد إلا أنها حذرت عن بعض معانيها ونحو بدل الكلمة عن بعض معانيها شائع عندهم ولا يقال إن الظاهر من كلام الشارح جعل طلب البعد محارا عن طيب النفس به الإلزام له وجعل سكب الدموع محارا عن سببه وهو الحزن لا أقول بل مرده تقرير معنى البيت وبيان

وهي حاله الحزن (لا في ماقصده من السرور) الخ من ماقصده ومعنى البيت في اليوم طيب القلب والمراد في أو قصدها على مقاساة الاحرار والاشواق وأجمع مصهاواً بحملها حرابه مص الدموع من عني لأنسب بذلك إلى وصل الدموع وسرعة لا تزول من الصبر مع فتح الفرج ولكل بداية مهينة أي محبة ولطفاً لا يقال حمد الله عيبك أي أمرها (لا في ماقصده من السرور) أي أن أراد الاستقلال بسرعة على مقتضى العرف في ماقصده من السرور لقل الاستحسان لأن الصبر كشيء من عن السرور كما عدم كثيرا وفي معنى البيت وجهان أحدهما أن الرمان والأحبة من عندهم عكس إراد فطلب خلاف إراد المعنى أعظمهم فينبون المراد وهذا يحسنه الظاهر أن الفان يطلب معاملة الرمان على وجه الفرافة والتخليع والافلا تحي أن الأحبة والرمان على تقدير تسليم هذا بما أن يوس يحذف المراد في نفس الأمر لا علاق في الظاهر ولهذا قيل إن هذا الكلام فائد وقد علمت أنه محسن بالظاهر عند المأمله

موجود في البيت ولكن حصل له حمود منه من لا سكب وذلك لا في حال السرور لأن الدموع لا توصف بالخوارج وأعلم أن هذا الاعتراض فيه نظر لأن اسمها الخوارج في هذا البيت لم يكن محاراً فليس هذا كلاماً غير صحيح بل هو غير عر في وإن كان يستعمل من ابن جني الاعتراض من كون الاحلال بالمصاحفة هذا من في الكلام ما سبق وأعلم أن المراد في السكام فسر هذا البيت بغير هذا فقال هذا حال فقير يمدح عن أهله ويسافر ليحصل ما يوجب لهم القرب وسكب عساه لدموع في سبب السكب ولا حاجة إلى ارتكاب التجوز وأطيب يصبح أن يكون أجمعيت من طلب ما يدين سكبهم على التخيير أدلو كان بالشديد لقال نفس بالصعب على المعنوية و يصبح أن يكون بالشديد من طيب بدليل عطف وأوطمها عليه لسكن الأول أحسن لأن الثاني يوهم أن المراد نطيب النفس ولو غير نفس التكامل كما يؤخذ من التفسير ومراعاة حال المعنى أولى (قوله وأوطمها) أي أصرها على مقاساة الخ وهذا راجع إلى قوله وسكب عساى الدموع بيان لحاصل معناه وقوله إلى وصل الدموع راجع لقوله لتقرنوا وقوله وسرعة الخ راجع لقوله لتعصدا بين المعنى المراد منه (قوله والاشواق) أحد الاشواق نظريق الإلزام لأنه يرم من الحزن على إمداد الخفيف الاشتياق إليه (قوله وأتجرع عصها) أي الاشواق وفيه استعارة بالكناية وتخييل حيث شبه الاشواق بخروب ومر والتجرع تخييل (قوله لا حلها) علة للتخييل أي وأتجرع لأجل تلك الاشواق حر نفا صمير للاشواق أو راجع للنفس على حذف مضاف أي وأتجرع حر بالحل راحة نفسي ولا يصح رجوعه للأحران لما فيه من الركة (قوله تعصها) أي ذلك الحزن الدموع وفيه أنه قد جعل الحزن سدا في سكب الدموع وهذا ياتي ما تقدم له من أن سكب الدموع كناية عن الحزن فإن مقتضى ذلك أن سكب الدموع ملزوم والحزن لازم واللازم مسبب لا سبب إلا أن يقال إنها متلازمان (روما مساويا فشكل مسهما لازم لا آخر فيصح في كل أن يعتبر لازما أو مازوما وسما أو مسدا (قوله فإن الصبر الخ) التفت الشارح لذلك لا يكون الرمان والاحوان من عاداتهم معاملة الأسان بقبض مظهره

والشكاية وقيل فصاحة الكلام هي خلوصه بماد كرو ومن كثرة التكرار

(قوله ومع كل عسر) عطف على خبر إن ويسر اعطف على اسمها (قوله وللقوم ههنا كلام فاسد الخ) أي في معنى البيت وحاصله أن بعضهم ذكر أن السبي للاستقبال وأن المعنى أني من ساءف الزمان إلى اليوم كنت أطلب القرب والسرور فلم يحصل لي إلا الحزن والفرق فإنا بعد هذا الآن أطلب البعد عنكم والعراق لأحد أن يحصل القرب والوصول وطلب حصول الاحتران والشك لا أجل أن يحصل لي الفرح والسرور لأن عده الزمان والاخوان المعاملة تقيص انقصود هاتك عن طلب خلاف مراده ليماط الزمان والاخوان فيأتون بالمراد ووجه الفساد أمور * لأول أن الاحه والزمان اعتا يأتون بخلاف المراد في الواقع لاني الظاهر والذي طلبه الشاعر مرادى الظاهر لاني الواقع وقد يقال ان من تصرفات الشعراء أنهم يظهرن طلب أمر ويكون مرادهم خلافه قصدا في حصول تقيص ما طلبوا الذي هو مرادهم سواء على ذلك الأمر التحصيلي وهو اتيان الزمان بخلاف المطلوب فلا معنى لذلك الاعتراض بالفساد أو الحسن السحررى (١١٢) ولكم غيت العراق معذب * واحطت في اسفار عرس ودادى

ومع كل عسر يسرا ولى هذا أنشعر عند الفهر في دلائل الاعجاز وللهوم ههنا كلام فاسد
أوردناه في الشرح (قيل) فصاحة الكلام خلوصه بماد كرو (ومن كثرة التكرار

على وجه لطافة * ووجه الثاني أن المراد ما طلب ارمكاف فعل الطالب باسمه ارمكاف الصحر الحاصل
باصرو وتوطيخ الدمس على المكروه تؤدى الى افاضة الدموع ليجتص من ذلك دوام السرور سواء
البلاى فان الصبر مع صاح الفرح (قيل) فصاحة الكلام هي خلوصه بماد كرو (و) خلوصه بماد كرو
التكرار) وإراد لكثرة ههنا ما فوق اواحدة قد ذكر النسيء أيضا تاي تكرر اورد كره * كثرة
سواء كان اندكور صمير * وعبره

بعده عنهم لنحمد عند وصوله لهم وأنشد

تقول سيمى لوانفت بأرمد * ولم تدركنى لاقام أطوف

(نسيء) يجوز في قوله وأنك الدمس عطف على بعد من ساء * للنس عيادة وتقر عيني * أحب
ويؤيده أمور أحدها بصرح جماعة كالخطيبى في معنى اللبب بأنه أراد طلب سكب الدموع الثاني
أنه المطابق للصب لاوان اشأت أنه لا عسر ان قول تستكب عيني الدموع والفرض أنها ساكبة
كما في الدار بعيدة وادى بعدد مدته لهما * في ههنا عيادة وهو أن البيت على كثره المستعدين له قد
يقول فاسد المعنى لانه اذا كان الدهر بيا كده فكيف يحصل من ذلك أن يطلب به الدار ليقررب
واطلب ههنا هو النفسى فان كان مستمر على طلب انقرب من قرب ابدا ولا يتمكن حينئذ جعل طلب
استدوسيلة له وحواله انه الآن يقول سأطلبها لتقرربوا وهو حال طلب البعد لا بطلبه للقرب فقوله
تقرربوا عنة لقوله سأطلب للأطلب او يحتمل معناه ودل المعنى ما سبق ثم تقول من أين لنا انه لم يرد
حققة لمجود ص (قيل ومن كثرة التكرار

وطعت منها اتصال لانا
* تنفى الامور على خلاف
مرادى

وقد يجاب بان الاطلاع
على مراد الشاعر يتوقف
على انكشاف حاله فان كان
الشاعر متعقبا بالارتحال
بقربة حاس او مقال فمعنى
على ما قاله البعض ويكون
قصده الاعتذار لاجلته
في الشعر فاسمروا ان كان
الشاعر من الحكماء التكامين
بالحكم وحقائقه فلا سب
حمله على معنى لدى ذكره
في دلائل الاعجاز وان كان
من الظرفاء المستطرفين
للنواذر والغرائب فمعنى
على ما قال البعض وحينئذ
فالقول بان مراد الشاعر
هو ماد كره ذلك البعض

على الاجل بدون اطلاع على حده لا يحق سمعه فانه القرمي * الامر الثاني أن طلب البعد والعراق يساق حال العراق وسابع
أولى في حال الوصول فالاول بحصيل الحاصل والباقي طلب قطع الوصول لتحصيل الوصول ولا يحق أنه شبيح حد او قد يجاب باختيار
الاول وهو أنه طلب في حاله البعد دوام البعد لأجل حصول دوام القرب او بخيار الثاني وهو أنه اختار البعد حالة القرب لكونه قريبا
محققا رونه فيطلب البعد لأجل ان يحصل قريب عهده دائم وفي ذلك تعذب (قوله فصاحة الكلام الخ) أشار الشرح بذلك الى ان قول
للمصنف ومن كثرة الخ عطف على مقدر في كلام هذا الفائل والمجموع مقول القول (قوله بماد كرو) أي من الامور الثلاثة السابقة في كلام
المصنف (قوله التكرار) بانفتح لانه ليس من ساءفعال الكسر الانلقاء وتبيان (قوله ومن كثرة التكرار) أي للعطف الواحد
اسما كان أو فعلا أو حرفا كان الاسم ظاهرا أو ضميرا واعا شرط هذا الفائل الكثرة لان التكرار بلا كثرة لا يحسن بالفصاحة والا لفسح
التوكيد اللفظي

وتتابع الاصفات كما في قول أئى الطيب * سوح لها منها عليها شواهد *

(قوله وتتابع الاصفات) أى ومن تتابع الاصفات فهو عطف على كثرة لاعلى التكرار وحيث يكون صاحب هذا القيل مشغولاً في فصاحة الكلام خلاصه من تتابع الاصفات وان لم تكثر وعما يشرح ذلك قول الشارح فيما بأتى وتتابع الاصفات مثل قوله ولم يقل وكثرة تتابع الاصفات مثل قوله (قوله الاصفات) المراد بالجمع ما فوق الواحد نحو * يا على بن حمزة بن عمار (قوله كقولك) أى قول أئى الطيب أحمد بن موسى من قصيدة مدح بها سيف الدولة بن حمدان وأولها :

عوادل ذات الخيل فى حواسد * وان ضجيع الخود مى لحد
يرد يدا عن ثوبها وهو قادر * ويمسى الهوى فى طيفها وهو راقد
منى يشتى من لالعج الشوق فى الحنا * محب لها فى قربه متباعد
ألح على السم حتى ألقنه * ومن طيبى حابي والموائد
أهم بشىء واليسالى كأنها * نظاردنى عن كونه وأطارد
وحيد من الخلان فى كل بلدة * اذا عظم الطلوب قل للساعد

وتسعدنى الخ

(قوله وتسعدنى) من الاسماء وهو الاءاء والسعيد من المعنى هدى على أى تسعدنى لانه أراد الاحبار عما صدر منها فى بعض الحروب لكنه عدل الى المضارع مستحضراً للصورة العربية أى صورته لاسعد ولكن الاقرب أن يراد الاستمرار التجدد بقرينة المقام (قوله فى عمره) أى من عمره والعمر ما يبرك من الدهر والمراد هنا الشدة فهو (١١٣) من ذكر المأزوم واردة الألام (قوله أى فرس) أشار الشارح الى أن سبوحاً

صفه لحدوف واعلم بقول
سبوحه مع أن الموصوف
مؤث ولذا أنت الفعل له

وتتابع الاصفات كقوله (وتسعدنى فى عمرة بعد عمرة) سوح (أى فرس حسن الحرى
لاتتعبواكم كما أنها تحرى لاء (لها) صفة سوح (منها) حال من شواهد (عليها) متعلق
شواهد (شواهد)

(و) خلاصه أيضا من (تتابع الاصفات) وسواء كانت متداخلة ولا فكثر التكرار (كقوله)
وتسعدنى فى عمرة بعد عمرة * (سبوح لها منها عليها شواهد)

أى وتسعدنى بالمور بالسائم والنجاة فى شدة شدته فرس سوح أى حنة السوا لاتتعبواكم كما
وتتابع الاصفات) ش أى من الساس من شدة فى فصاحة الكلام ليكون حال من كثرة التكرار
وتتابع الاصفات وأشد على الأول قول أئى الطيب

وتسعدنى فى عمرة بعد عمرة * (سبوح لها منها عليها شواهد)

(١٥) شروح التلخيص - أول

الصغير عليها مؤثا والعبها حقيقى يحب أن يتبع معونه

فى أربعة من عشرة من حملتها التأنيث فكان الواحد أن يقول حسنة الحرى وأحبيب ناه ذكر الوصف له أو بل الفرس بالمركوب
أولاً أو بلها بالخيول وهو اسم جنس فرادى يقع على اند كرواؤث وعلى العليل والكثير سميت بذلك لاحتبالها فى منيها ولا يرد أن اسم
احسن يفرق بينه وبين واحد بالاء لا يقول هذا فى اسم الجنس الحمى وما ذكرناه من أن الخيل اسم جنس فرادى هو الحق خلافاً لمن
قال انه اسم جمع واعتبر بأنه يقع على ثلاثة أو أكثر والمقصود هنا فرس واحد وحيد ولا ياسب أو بين الفرس بالخيول ونوفس فى قوله
حسن الحرى بأن المناسب لقوله وتسعدنى الخ أن يقول شدة الحرى لأن شدة هو الذى يترتب عليه الاقراض من العدو وأحبيب بأن
المراد حسن الحرى لقوة حرسها وسهولة لالهوسه فقط (قوله كأنها تحرى الخ) فيه إشارة الى أن استعمال سوح فى الفرس محذور لأن
السوح فى الأصل كثر السبح أى العموم والاء واستعمله الشاعر فى كثير الحرى على سبيل الاستعارة المصروفة التبعة حيث شبه
الحرى الكثير بالسبح أى العموم والاء، واستعير اسم للشبهه للشبه واشتق من السبح سوح بمعنى حار يجرى يشيد (قوله صفة سوح)
أى مع فاعله لأن لها هو الصفة وحده (قوله حال من شواهد) أى لانه كان فى الأصل متألها وبها التكرة اذا قدم عليها أعرب حالا (قوله
متعلق شواهد) أى الذى هو بمعنى الدلائل كما أشار له الشارح بالمائة فاعلم شير الى أن المراد بالشواهد العلامات الدالة وأن فى الكلام
حذف مصافى وهو النجاة وجعل الشواهد بمعنى العلامات الدالة يدفع ما يعذر أن الشهادة للمادة متى لم ترد الا للصرة والتصددها
للنفقة وهو الشهادة بنجاة الفرس أو يقال ان الشهادة على حالها وعلى معنى اللام أو أن هذه الشهادة لما كان يترتب عليها الدخول فى
الحروب والوقوع فى المهلكات عبر على أن ليس على الفرس أضرار من الشاهد الذى يشهد لها بالنجاة

ولی قول اس، ہٹ * حمامہ جرجا حومة الجبل اسحی *

(قوله فاعل الظرف) أى لاعتقاده على الموصوف وهو سوح واعلم بحمل الطرف حذراً قدما وشواهد مستندة مؤخرًا مع حوار ذلك لاحتياجه لسكتة لتقدم الحصر وليس هنا سكتة لتقدمه (قوله من يمسها) من هند اندائية (قوله قبل الخ) فإنه الشيخ الزوزنى وحاصله أن التكرار ذكر كذا مريض وهو عبارة عن مجموع الذكرى ولا يتحقق تعدده إلا بالترتيب مع ولا يتكرر التكرار إلا بالمستدس وحينئذ فلا يصح الخلط بهذا البيت سكتة التكرار إذ لم يحصل فيه تعدد للتكرار فصلا عن الكثرة والصحاح فيه ثلاثة فقط (قوله يذكره) (أنا) أى من الكثرة لا يحصى لاسمه لأن أصل التكرار يحصل بأشياء وتعددها بأربعة والكثرة بأشياء أخرى (قوله وفيه نظر) حاصله أنا لاسم أن التكرار اسم لمجموع الذكرى (١١٤) بل هو الذكر الثاني المسوق بأشياء وإدراك الكثرة ما راعى الواحد وحينئذ فالكثرة

تخصص بالدكر ثلاثا كما في
البيت أو يقال ان الالف
في كثرة التكرار من قبل
بصفة المذهب أي المذهب
أي كثرة الدكر الحاصلة من
التكرار ولا شك في حصول
كثرة الدكر بتدنيه كداني
الغري (قوله ما يقاس
اوحدة) أي والمراد
بالتكرار الدكر الثاني
المسوق ما حرر بالتكرار
اسم للدكر الأخير والكثرة
تخصص بما راد عليه
حينئذ فيحصل التكرار
وكثرته بمثلث الدكر فقوله
ما يقاس الوحدة أي التي
أوحشت التكرار وهو
الدكر الثاني ولا شك أن
الثالث مقال للثاني قال
الأصم إلى أن الكثرة هي
تعدد التكرار المقابل لوحدة
التكرار لأن الكثرة هي
المقابلة للتعدد فصم لتحديد

فاعلى الطرف أعنى لما يعنى أن الحامض بهسها علامته داله على محاتها قبل التكرار ذكر الشيء مرة بعد أخرى ولا يحق به لا يحصل كثرة يذكره ثالثا وفيه نظر لأن المراد بالسكينة هم ما يفسد من الوحدة ولا يحق حصولها ذكره ثالثا (و) ضامع الاصطفاة مثل (قوله * حمامة حر عاصمة الحدس السحى) وذات برأى من سعاد ومسمع * ففيه اسماحة حمامة الى حر عاصمة الى حومة وحومة الى الحدس والحر عاصمة ثابت الأخرع قصره الصرورة وهى أرض ذات رمل لا تلت شينا والحومة معطم الشيء والحدس أرض ذات حمامة

فكأنها تسمع على اسمها بوصف يسوع اندكروا وثبتم وصف العرس بدلائل تحذيرها بقوله لها من
عليها شواهد أي نثبت العرس شواهد عليها أي نثبت على محامتها حان كون تلك الشواهد كآية منها
لان علامة عكاز العرس يوجد في علمها عكاز واحد فاعل لها أو مستنداً ولها عكاز وعليها متعلق
بشواهد ومنها حال من شواهد (و) تمام الاضافات (كقوله

حماة جرم حومة الجنيدل اسجعي) • فانت بمرأى من سعاد ومسمع
فهمه مصادفه الى جرمه واثبات الاربع وهو المكان ذو الحجارة السود ومكان رمل الذي لا يثبت
شئ وجرم مصادف الى حومة وهي معظم الشئ وحومة مصادف الى الجنيد لسكون اللون وهو الحجر
والمراد به هنا مكان الحجارة فهو تعالى احسن من صنع اللون وكسر الدال وقوله فانت بمرأى من سعاد
ومسمع نى انت حيث تراك سعاد وتسمع كلامك كذا نقل عن الصحاح فلا يصح كما قيل ان يكون المعنى
فانت بحيث ترى سعاد وتسمع كلامها لهذا الدليل القلبي وكذا لا يصح من جهة التصريف القلبي ايضا
وهو ان الأمر ليسمع الذي هوها هدير الخمام وشبهه لما رتب الخمام فيه اسداء والأمر به مازلة العاقص
ان الأمور بالنسبة كان العرض من سماع المعبر لاسماع الأمور للمعبر كذا قيل وفيه أن هذا ما يتبعه في مقام
يكون العرض فيه ترويج السمع وتبريجه ما يسمع من السمع مثلا وأما ان المقام مقام اظهار أن
الأمور في موضع النشاط والطرب برؤيه المصوب وسماع كلامه كان المناسب اسجعي اهرار او طرب (١)

وہی لکھنیل سہدا البتہ طر میاتی وعلی الثانی قول اس بابک

(حماة - عرا حومة الحيدل اسحمي) * فانت عمرأي من سعاد ومسمع

ثالث (قوله مثل قوله) أي قول عبد الصمد بن منصور بن الحسن بن مالك (قوله حمامة حرة) حمامة مادية
مضروب لأصقته لمالهده والمعنى يا حمامة الأرض المستوية ذات الرمل التي لا تسب شئ التي هي معظم الأرض التي فيها الحجارة السحيق
(قوله أرض ذات حجارة الخ) كدأى الأساس والذي في الصحاح أن الحذل يسكون النور الحجارة وأما الأرض ذات الحجارة فيقال لها
حذل فتفتح الجيم والنور وكسر الدال فعلى هذا يكون تفسير الشارح ليس بتفسير انعوي بل بتفسير امرادى أى الكلام منحور من إطلاق
اسم الحذل وإرادة الحذل أو يقال أنه ثبت عند الشارح قراءة بكسر الدال وتسكون النور حينئذ مسكنة للصورة والداعى لما ذكر من
أحد الأمرين إضافة الجرء إلى الحومة والحومة للحذل لأن الأصافة الأولى بيانية والثانية على معنى أى يا حمامة الأرض المستوية
ذات الرمل التي لا تسب شئ التي هي معظم الأرض التي فيها الحجارة لا معظم الحجارة كما لا يخفى

(۱) اہترار او ہرنا۔ کدائی نمک المسح وی نمکھا اہتری طریا وکل صحیح و فاعمل۔ کذبہ مصححہ

وفيه نظر لان ذلك ان أقصى اللفظ الى الثقل على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بما تقدم والا فلا يدخل بالصحة

(قوله والسجع هدير الحمام ونحوه) اعلم أن السجع تصويت الحمام والنافقة على ما في الأساس فهو حقيقة فيها يقال سحجت الحمامة اذا طرقت في صوتها وسحجت الناقة إذا مدت جنبها على جهة واحدة وأما الهدير فهو حقيقة في صوت الحمام يحار في صوت الناقة والحمام ما كان داطوق من القوخت والقماري ونحوهما ادأعت هذا فقول الشارح ونحوه ان كان مرفوعا عطفا على الهدير أي السجع هدير الحمام ونحوه هدير وهو حين الناقة فالظاهر وان كان محرورا عطفا على الحمام أي السجع هدير الحمام وهديره من الناقة وفيه نظر لما علمت أن اطلاق الهدير على صوت الناقة يحار الآن بعد ان اعدل ان الهدير من باب عموم الهدير وهو استعمال الخاص في العام فيراد بالهدير أي هو تصويت الحمام خاصة مطلق بصوت الشامل لتصويت الحمام والنافقة أو من استعمال الكلمة في حقيقة ما يحارها أو يقل براد الحمام نوع مخصوص منه وهو ما يطر بصوته أو ما يلف الديوت ويغديره ويراد سحجه غير ذلك النوع من الحمام (قوله أي بحيث تراك) أي في مكان تراك فيه سعاد وتسمعك منه حيث طرف مكان والدء معنى في (قوله كذا في الصحاح) أي فكلام الصحاح يفيد أن المهرور عن ندم رأي ومسمع هو فاعل الرؤية والسماع (قوله فساد مقبل) أي ماقاله الشارح المهرور في (قوله يشهد به العقل والعقل) أما الثقل فادكره عن الصحاح فانه بعيد أن

(١١٥)

يقضى أن المهرور عن هو المقول وأما العقل ولان الحمامة إذا كانت تسمع صوت المصوبة فلا يحسن في نظر العقل طلب تصويتها لانه يفوت سماعها بل الملائق طلب الامعاء فكان الواجب على المدرس أن يقول اسمي أو اسكني أو امسي فعبث الشاهدان فان قلب شهادة العقل لانه لا يمكن ان يكون العرس

والسجع هدير الحمام ونحوه وقوله فانت ترى أي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان ترى مني ومسمع أي بحيث أراه وأسمع قوله كذا في الصحاح فظهر فساد ما قيل ان معناه انت مسمع من سمع سعاد وتسمع كلامها وفساد ذلك يشهد به العقل والعلم (وفيه نظر) لان كلاما من كثرة التكرار وتنازع الاصناف ان ثقل اللفظ سببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه ما تقدم والا فلا يدخل بالصحة

من شهود سعاد وسجاع كلامها (وفيه) أي وفيها به هذا القائل من أن الخلو من تنازع الاصناف وكثرة التكرار يحتاج إلى زيادة في الحد (نظر) لان كثرة التكرار وتنازع الاصناف وان وحاشا لالابا فان في الایصح (وفيه نظر) لان ذلك ان أقصى اللفظ الى الثقل على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه والا فلا يدخل بالصحة وقال عبد الماهر لاشك في ثقل ذلك في لاكثر ما هو قد يحسن اداسم من الاستكراه قال وما حسن فيه قوله ان للعرس

فظلت تدير الراح أبدى جاذر به عتاق دنائير الوجوه ملاح

و يمكن ان يكون العرس اسجما يظهر نشاطه وطره برؤية المصوبة وسجاع كلامها كما يحصل لللال عند رؤيته لارهدر وسجاع الاوتار فهي شهادة بمجروحة وقد وحده في البيت ما يدل على ان العرس من التصويت مادكر وهو صم الرؤية أي السماع وجهلها من سباب الامر بالتصويت أيضا ولا شك ان الرؤية لسعاد لا تصلح سماع السجع الحمامة وانما تصلح سماع ظهور النشاط والعقل شاهد عليه لاله والمعنى اسجما أي بها الحمامة فان الدواعي للنشاط والطرب موحودة وهي مشاهدة تلك المصوبة التي تفوق الارهاق في البصارة وسجاع صوتها الذي يعلو على صوت الاوتار وأجيب بأن معنى شهادة العقل شهادة أنه يحكم بمسار بوجه مختلف للعقل وعنه مدروحة على أن صم الرؤية الى السماع يصلح لأن يكون سماع الامر سجع الحمامة لاحسن سماع صوتها لان السماع مع الرؤية آلة وثم من السماع بدون الرؤية فقول العرس وقد وحده في البيت الخ مجموع تامل (قوله وفيه نظر الخ) حاصه أن ذلك انقائل يدعى أن كثرة التكرار وتنازع الاصناف محل بالصحة مطلقا فلا بد من الخلو من سماعها وحاصل الرد عليه ان لا بد من ذلك الاطلاق من لحق التفصيل وهو ان حصل لفظ ثقل بسبب مادكر من الامر من كانا محليين بالصحة لكن الاحتراز عنهما حصل بالاحتراز عن اشتراك تقدم ان تدبر الكلمات عارة عن كونها عملة على اللسان عند اجتماعها وان كانت صحيحة وان لم يحصل لللفظ ثقل سببها فلا يحلان بالصحة وذلك لان احلالها انما هو من جهة ما يحصل بهما من الثقل فاذا اتى الاحلال لانه يلزم من في السبب المساوي في السبب وحيث كانا لا يحلان فلا يصح الاحتراز عنهما

كيف وقد وقع في التبريل

وقد وقع الاحرار منهم في بعض من السافر وان لم يوحاه فلا يحزر منهم ما يدلل وحوذهم في القرآن
العزيز من غير اخلاصهما بالصاحبة كما حاهما لهنم التثنية فتتابع الاضافات في قوله تعالى

فست وأن الاضافات هي فصلا عن سائرهما وانما هي اضافتان * وقد اعترض على المصنف في قوله
ان أدى الى التعل على اللسان فقد اجاب عن ذلك بان ما يحزر به عن سافر الكلمات وهذا
ليس كذلك قلب وخلق التعيين فالسافر الخاص من التكرار تقدم لاحترار عنه لان الكلمات
التي هي مسافرة ألا ترى ان السافر في قوله حرب التي هي هو تكرار لها ثلاث والسافر الخاص
من الاضافات لم تقدم ما يحزر به عنه وادعى بعضهم التعبد في تكرار هذه الصائر وفيه نظر لأن
رجوعها الى شيء واحد واضح في فرض ذلك حيث تختلف الصائر اخلاص لا يظن معه انما كان
عنه الصاحبة للتعبد لا للتكرار ثم في الاصح وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الكريم اس
الكريم اس الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم وهذا الحديث رواه ابن حبان في صحيحه في
الدواع الرابع من القسم الثالث وان كان ذكره المصنف في ذكر الكريم اربع مرات وفي
الكريم اس الكريم اس الكريم اس الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم فالتعبد لا يتعلق
له بالاصناف فمن فسدان يستشهد به لعدم كراهية التكرار وفيه نظر لان كل اسم اعني غير الآخر
يخلاف الصائر في ذلك لاسي في بعضها رجوع الشيء واحد ثم قد عن الصاحب بن عباد في كراهية الاضافات
لنداحة وانما لا تستعمل الا في المحاد كقوله

يا علي ابن حمزة بن عماره * أمت والله تلجة في خيابه

قلت وقد حمل المصنف نحو هذا البيت من انواع الدواع كما ستره وسماه بالاطراد وسهل الجمع بين
كلاميه أنه نوعان ثم نقل المصنف ان عبد القاهر قال لاشئ في ثقله في الأكثر إلا اذا لطفقت فيما
قاربه نظر وأن سابع الاضافات هنا وأحسن ما استدلل به على فصاحة سابع الاضافات قوله تعالى
ذكر حمزة بن عبد مكره باوقد يبرع فيه فيعمل ان الاضافات ههنا رجوع الى اضافتين أو اضافة فان
ذكر حمزة بن عبد مكره لله صفة ويؤيد ذلك قول السجاء انه اذا حل من المصنف له اذا كان المصنف
حرأه أو كثره لانه يصير وجود الاضافة كعدمها ثم المصنف اليه صير ومثله ايضا في سابع الاضافات قوله
تعالى فقدموا بين يديكم صدقة وقوله تعالى قل لو أنكم علمون حشر رجح ربي وقوله تعالى
أو تأتي مص آيات ربك يوم تأتي مص آيات ربك وقوله تعالى مثل ذاب قوم نوح وكذلك قوله تعالى
كذب آل فرعون ان حملت الكاف اسمها وقوله تعالى هأنأ لار بكاسك دنان والحديث قال فرس
أحدكم وموضع سوط أحدكم في الجنة حرم من الدنيا وما فيها واذا اعتزل الاضافة ناموه كان في يوم
بأنى خمس اضافات لان تعدد يوم ايمان مص آيات ربك وقوله صلى الله عليه وسلم فيما يحكي عن ربه
أنما عد طين عدي في وفد يستشهد لسابع التكرار بقوله تعالى ربنا وتنا ما وعدنا وقوله تعالى
واعف عاوا عرل اوارحما ويمكن الخواب بأن ذلك في جملة والآيات في حمل السكون بردي حيث نحو
قوله تعالى ومن أصواتها وثوارها وأشعارها وقوله تعالى قل إن كان آسؤكم الآية وقوله تعالى
التاسون المادون الى آخره * وفي قوله تناسع الاضافات م يشي مقصوده فيه وذكره بيت
اس المعبر دليل يمكن في ذلك باصافين وفيه نظر لان القرآن والسنة لا يكاد يحصى من ذلك وودا
ردت بحري العار فستدكره تناسع الاضافات شروط أن تكون ثلاثا وأكثر وان لا يكون
واحد منها حزرا أو كالحزب وأن لا يكون الصافي اليه الا حيزه وان لا يكون فيها اضافة في علم

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم
الكريم ابن الكريم
ابن الكريم ابن الكريم
يوسف بن يعقوب بن اسحق
ابن ابراهيم قال الشيخ
عبد القاهر قال الصاحب
بيك ولاضافات المداخلة
فانها لا يحسن وذكرتها
ستعمل في المحاد كقوله
العين

يا علي بن حمزة بن عماره
أمت والله تلجة في خيابه
(قوله كيف الخ) هذا
استهزاء تفحى أي كيف
يصبح القوم بأنهما بخلان
بالفصاحة مطلقا وقد وقع
أي كل منهما في التبريل

ثم قال الشيخ ولا شك في ثقل ذلك في الأكثرية لكنه إذا سلم من الاستكرام ملاح (١١٧) وأطعمه وحسن فيه قول ابن عمر أيضا

وعلى قدر إخراج يدي حاد
عناق دما برأه حوله ملاح
وعناء فيه حسنا حميلا
قول الخالدي يصف علامة
و يعرف الشعر مثل معرفي
وهو عني أن ير بد محند
وصبري القريصر وران
ديار لمعاني الدفاق متمد
ور وما فصاحة لسكام
فهو مديكة

(قوله مثل دأب) خبر
لحروف أي وذلك مثل الخ
أو مثل من الصمير المسترق
وبع العائد على كل من
كثرة التكرار وتنازع
الاصناف بدل بعض من
كل أفعال يقع أي وقع
هذا اللفظ وحيث لا يمتنع
للكناية وهذا وما بعده
مثل تنازع الاصناف
وأفوه ونفس وما سواها
وهو مثال لكثرة التكرار
وكان لا يرى أن مثل السورة
تأملها كما مثل ابن
مقرب في من رادة
يرد لا أن يقال أنه اقتصر
على هذه الآية ما فيها من
التصريح بأن هذا القائل لهم
المعجزة أي خلاف الصواب

وقد احتل على كثرة التكرار
وتنازع الاصناف قوله
عنه الصلاة والسلام في
وصف يوسف الصديق
الكرام ابن الكريم ابن
الكرام بن الكريم يوسف

مثل دأب قوم بوح ود كرر حمة ريت عدده ونفس وما سواها فأنهما قوراها وغواها (و) الفصاحة
(في التكم ملكة)

مثل دأب قوم بوح وكثرة التكرار في قوله تعالى والنفس وصحاها إلى آخر السورة وفي الحديث في وصف
يوسف علي نبيا وعنه أفصل الصلاة والسلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف
ابن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم وهذا الحديث الشريفة اشتمل على كثرة التكرار وعلى تنازع الاصناف
لان الاصناف تسعة كما تقدم استدلاله بأن يكون الأول مصداقاً للثاني والثاني للثالث كمثل الصنف ويبر
المتداخلة كالحديث (و) الفصاحة الكائنة (في التكم) هي (ملكة)

كقوله في بيان لغز أسرار أي كنهه وليس في مثل ذلك استكرام وإذا اعترض هذه الشروط
حصل الجواب عن الآيات السابقة في نسخة * إذا تأمل ما ذكره انصف علمت أن كل هذه
الأمور غير محالة بالفصاحة في الكلام في الكلمات المتعددة التي لا تعدد فيها وبه بين أن مرده
بالكلام مر دعن الكلمة في نسخة * ذكر غير انصف أمورا تعتبر في فصاحة الكلام * مع عدم
تنازع الأفعال وليس من ذلك قوله تعالى فاعلوا الشركين حيث وجدتموهم وحدثوهم وحضروهم
واقتدوا لهم لتوسط الواو ويعلق كل معمول مع ياد في الأنداء والاشياء * ومنها تنازع الصفات
الترادفية * ومنها كثرة الأفعال المتعددة وكثرة التحسين أو التلطي كذا ذكره الخالدي والسوحي
وان كان القليل من كل من هذه الأمور حسنة * يفي على انصف أنه لا أول في قوله الخواص
من كثرة التكرار وتنازع الاصناف موضوعه الخواص منها معا ومقصوده من كل منها كما
سبق الثاني أن التكرار أو ما يصدق عليه الاسم منه ذكر الشيء مرتين فكثرة التكرار لا يصدق
بذكره ثالثا لكثرة تكرار في نحو لها معها عليها وقد منع ذلك فان الرائد عن الأول وهو ثلاثة يصدق
عليه اسم الكثرة الثالث أن انصف ذكر في باب الفصاح أن التكرار من عيوب الكلام وكلام
السكاكن أيضا يشعر به وذكر انصف في الإيضاح ما لا ينسب ويكذلك في باب الإيضاح ما لا ينسب
حسافاته أحد أنواع الاصناف وحله في باب الإيضاح والجمع بين الجميع أن منه الحسن ومنه القبيح
ونقل حارم عن جماعة أن التكرار يحسن في مواضع الشوق والندح والمجداء ورد في هذه المواضع
وغيرها سواء في اختلاف ذلك باختلاف المقام والحال وذكر من استحسن قول أبي عامر

كريم متى أمدحه أمدحه والورى * معي وإذا مالته لته وحدي

قال فانه لا سبيل إلى التعبير عن هذا المعنى إلا بالتكرار وقال وكذلك كل ما لا يمكن التعبير عنه إلا
بالتكرار فهو حسن قال فهذا است تكررت فيه حروف الخلق وتكررت فيه أفعال وهو محسن فت
ومنه يعلم أن ما قلناه يتجلى فيه من النقل انما هو للتكرار لا لاجتماع الحاء والهاء كما سبق ألا ترى إلى قوله
تكررت فيه حروف الخلق ولم يعد تعدد قال وما لا يمكن التعبير عنه إلا بالتكرار حسن وان طالب
فيه بعضهم قول المتن

وحماد بن حمدون وحمدون حارث * وحارث لقمان ولقمان راشد

فصل مدح وجه كان له قصدي ذكره الأبناء على هذا الترتيب اه وقال الخفاجي أيضا في سر الصناعة
اه حسن لانه لا يتم كرا أعداد المدوح الا به ونازع ابن رشيق في مدحه وقد وقع في هذا البيت فأنده
سأذكرها في باب الإعراد من البدع وشروط الخفاجي أنصاف فصح التكرار عدم فصل كلمة بينهما كقوله
له عناية فلو قلنا عناية لم يفسح ويحل عن فداهه أنكر فصح تكرار الزايط معي الصاهر مثل
* سوح لها منها عليها شواهد * ص (وفي التكم) من أي الفصاحة في التكم (ملكة)

ابن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم وهذا الحديث اشتمل على كثرة التكرار وعلى تنازع الاصناف لان الاصناف تسعة
بأن يكون الأول مصداقاً للثاني والثاني مصداقاً للثالث كمثل الصنف ويبر

كان المدكور ضميرا كمثل للصف أو غير ضمير كأي الحديث (قوله وهي كيفية الخ) اعلم أن للتكاملين حصصا الموحودات الحادثة في الجوهر والعرض وقسم الحكما العرض إلى أقسام ثمة وهي الكم والكيف والاصافة واللى والابن والوضع والملك والقول والافعال وسموا هذه الثمة مع الجوهر المقولات العشرة أى المحمولات العشرة فقولات جمع مقول بمعنى محمول فكل شئ يحمل على شئ لا بد أن يكون واحدا من هذه العشرة لا لهم جعلوا هذه المقولات الأحاس العالية للموحودات الممكنة ثم قسموها إلى قسمين بدنية وغير بدنية فغير البدنية الجوهر والكم والكيف وما عدا هذه الثلاثة فهو نسبة يتوقف تعقنها أى تصورها على تنقل الغير وبصوره الجوهر ما قام بنفسه أو نقول ما شمل قدر من الفراغ والكم عرض يقدر القسمة لذاته وهو ما متصل كالمقادير من الخط والسطح والجسم التعليمية العارضة للطبيعة كالزمان وما متصل كالكم القائم بالعدد والزمان والكيف عرفه الشارح بقوله عرض الخ والاصافة هي البدنية العارضة لاشئ ما يقاس أى نسبة أخرى كالأنوثة والسوة وما لكيه زبدكدا وعلوكة كداليد ولما كان انوقوف عليه في الاصافة البدنية دون نسبة الاعراض البدنية حصت باسم الاصافة وإن كانت كلها اصافات والى هو حصول الشئ في الزمان أى كونه حاصل فيه والأبى حصوله في المكان أى كونه حاصله ككون الصوم حاصل في شهر رمضان وكون يد في الدار والوضع هيئة تعرض لاشئ باعتبار نسبة آخرائه بعضها بعض كالانكسار والاضطجاع أو باعتبار نسبتها إلى آخر كالأيام والاسكاس فانه يتوقف على كون رحليه إلى أعلى ورأسه إلى أسفل في الاسكاس وبالعكس في القيام والملك هيئة تعرض للجسم باعتبار ما يحيط به ويدخل بانتقاله كاستعداد التعمم أى ككون الاساس لا بد للقميص أو العمامة والعص كونه الشئ مؤثرا في غيره مادام مؤثرا ككون المسحس مسحس عن غيره مادام مسحس وكون القاطع يقطع غيره مادام قاطعا وكون الضرب يضرب مادام صار به بالانفعال هو تأثير الشئ عن غيره مادام يتأثر مثل كون الماء مسحوبا مادام مسحوبا وكون ريد مضروبا مادام الضرب بارا عليه وكون الثوب مقطوعا مادام يقطع فلا صافات واللب عندهم أمور وحدوية وإنما مذهب التكاملين فيقولون إنها أمور اعتبارية لا وجود لها فلذلك يقولون للموحودات الحادثة إما حواهر أو اعراض والعرض هو الكيف فقط وأما الكم والأمور (١١٨) الاصافية فليست عندهم من العرض لأن العرض موحود في الخارج وهذه

ليست كذلك وقد جمع بعضهم أسماء القولات

وهي كمية راسحة في النفس والكرامة عرص

لا يتوقف

عدد المقولات في عشر نظمها * في ثمان شمر علا في ربه مالا

الطهور الكرم كبرياضاف في : أن ووصم له أن يفعل فعلا

وقد أشار بعضهم إلى أمثلتها فقال

ريد الطويل الأرق ابن مالك * في يته بالاس كان مسكي
ثم اعلم أن الصفة الحاصلة للعن في أول حصولها تسمى حالا لأن النصف ما يقدر على رانها في زمن الحال أو ما من التحول والانساق
لقدرته على التحول والانتقال عنها فان ثبت في محلها وتقررت بحيث لا يمكن لأنصف ما رانها سميت ملكة اما الملك صاحبها لم يصرفها
في المذكر كيف شاء أولها هي تملك من قامت له لكونها تملك منه وتسمى أيضا كيفية لاحتياجها في جواب كيف ودهك
كالكمالة فانها في ابتدائها تسمى حالا فاذا تفرقت وتوسعت صارت ملكة (قوله وهي كيفية) أي صفة وحدوية وأشار الشارح بذلك
حيث لم يقل صفة الى أن الملكة من مقولة الكيف واسما من أحد أقسام الكيف الأربعة وهي الكيفيات المحسوسة وهي ما يتعلق بها
الادراك وهي اما راسخة كمتلاوة العسل وحرارة النار وصفرة الذهب أو غير راسخة كحمرة الخجل وكيفية الكيمياء كالروحانية
والمردية والاستقامة والأعناء والكيفيات النفسانية أي الخفية بذوات الأفعال وهي الحيوانات دون المحدودات كالحياة والادراكات
والجملات والعلوم والذات والآلام والكيفيات العددية أي للفتية استعدادا ونهيا أقول أثرها اما سهولة كاللبن واما
تصعوبة كالملاحة هذا وكان الأنسب للشارح في هذا المقام الالفاظ التي العرف للملكة والكيفية لانهما أقرب للاهتمام فالكيفية عرفا
صفة وحدوية والملكة عرفا صفة وحدوية راسخة في النفس لان ما ذكره من التعريف لا يتعلق به بغير الدلالة واما هو من دقائق الحكماء
وأهل الشارح انك بذلك تنحيدا للذهن (قوله راسخة) أي فان لم يرسخ كالفرح واللذة والآم كانت حالا واعتبر من أن الرسوخ
معناه الدوام والبقاء والكيف عرس وهو لا يبق رما بين وأجب أن أقول بأنه لا يبق رما بين قول ضعيف والحق نقاؤه أو يقال
ان أراد رسوخها برسوخ أمثالها أي تواليا فردا سافرد (قوله في النفس) أي لا في الجسم كاللباس والا فلا تسمى ملكة والحاصل
ان الكيفية اذا استقرت وثبتت في النفس غير لها ملكة وان احتضت الجسم عرستها بالكيفية والعرض (قوله والكيفية عرس
الح) أي بالاسم الظاهر مع ان المحل للصير إشارة الى أن التعريف لطلق كيفية سواء كانت راسخة أولا ولو أتى بالصير لتوهم عوده على

الكيفية للوصوف بالرسوخ التي هي المصلحة (قوله عرض) هو عند المتكلمين ما لا يقوم بنفسه بل يكون دائما بغيره في التحيز أي
الحصول في الحيز والسكان ومعنى تبعيته لغيره في التحيز هو أن يكون وجوده في نفسه هو وجوده في الوضوع بحيث تكون الإشارة
لاحدهما إشارة إلى الآخر وعند الفلاسفة ما لا يقوم بذاته بل بغيره بأن يكون محتصا بالغير اختصاص الناعت بالمتعوت ومعنى اختصاص
الناعت بالمتعوت أن يكون بحيث يصير الأول نعتا والثاني محتوتا به واعلم أن هذا التعريف الذي ذكره الشرح مشتمل على حسن وعلى أربعة
فصول فقوله عرض شامل لأنواع العرض النعته تلك كونه سابقا عند الحكماء والعقل الأول وهو قوله لا يتوقف تعقله على تعقل الغير
مخرج للأعراض النعته التي يتوقف تعقلها على تعقل الغير وهي سعة كما مر الإضافة للمتي والذين والوضع والملاك والعدل والاعتدال والخراجها
هذا القيد بما يظهر على مذهب الحكماء من أنها وجودية وأنها من حركات العرض وأما على ما قاله المتكلمون من أنها أمور اعتبارية لا
وجود لها في الخارج وأنها ليست من حركات العرض بل ما ينفقه فلا يظهر أحوالها هذا القيد لا يخل في الحسن الذي هو العرض حتى
يخرج ما فصل لكن هذا التعريف للحكماء الغائبين عن السبأ أعراض وأورده الشرح تشجيذا للأدوات والفصل الثاني وهو قوله ولا
يقضي القسمة مخرج للعرض الذي يقس القسمة لذاته وهو الحكم كالمعدود وهو الحكم القديم بالمعدود وكان قد مر من الخط والسطح والحجم
فإن الأول يقتضي القسمة طولا والثاني يقتضي القسمة طولا وعرضا والثالث يقتضي القسمة طولا وعرضا ومحمقا والخاص أن الخط
مقدار يقسم في جهة الطول والسطح مقدر يقسم طولا وعرضا والحجم مقدار يقسم طولا وعرضا ومحمقا ويسمى الجسم التعليمي
والثلاثة أعراض من قبل الحكم وأما الجسم الطبيعي فهو الجوهر والعروض الثلاثة الطول والعرض والعمق التي حوتها
الجسم التعليمي فطبيعي جوهر ولا يسمى عرض عرض له أو كونه الخط والجسم والسطح أعراضا هو مذهب الحكماء وأما عند أهل السنة
فهو من الجواهر فانقسمه عددهم جوهر فرد والخط جوهر يقسم طولا والسطح جوهر يقسم طولا وعرضا والجسم جوهر يقسم
طولا وعرضا وعمما والفصل الثالث وهو قوله واللازمة أي عدم القسمة مخرج للقسمة وبوحدة والقسمة هي نهاية الخط أي أنها
والوحدة كون الشيء لا يقسم وكل منهما عرض يقتضي عدم القسمة لكن إخراج القسمة والوحدة بهذا القيد مسمى على أنها أمران
وجوديان وأنها لسان القولات الشرة كما هو مذهب الحكماء (١١٩) يقولون إن القسمة والوحدة أمران وجوديان ويسا

جنين لشيء وحصرهم
للوجودات في العشرة

لا يتوقف تعقله على تعقل الغير

مرادهم بالوجودات من الاحتمال وما عند المتكلمين بالقسمة أمر اعتدلى لا وجود له وبوحدة أمر عديم وجود فلا يظهر
أحوالها بهذا القيد لعدم دخولها تحت الحسن والفصل الرابع وهو قوله اقتضاء أولي القيد عدم الافتضاء مطلقا وهو معنى قول غيره
من المتقدمين لذاته أي لا يقتضي قسمة ولا عدمها لذاته وأما بالنظر لمتعلقه فقد يقتضي القسمة وقد يقتضي عدمها ولذا كان هذا القيد
محددا لهم لتعريف المعلومات فانه عرض لا يتوقف تعقله على الغير ولا يقتضي القسمة ولا عدم القسمة اقتضاء أولي أي بالنظر لذاته وأما
بالنظر للمعلوم فتارة يقتضي القسمة وتارة يقتضي عدمها فلهذا المتعلق شيء واحد بسيط يقتضي عدم القسمة لكن لذاته بل باعتبار
المتعلق والعلم المتعلق بشئين يتنازع القسمة لكن لذاته بل باعتبار المتعلق والخاص أن العلم لا يصدق عليه التعريف بدون ذلك
القيد لأنه إن علق بمعلوم واحد فانه لعروض الوحدة لا يقتضي عدم القسمة وإن علق بتعدد اقتضي القسمة لعروض التعدد وقد قال
في التعريف إن الكيف لا يقتضي القسمة ولا عدمها فلهذا يرد ذلك القيد في التعريف بدخل فيه العلم لأنه في حد ذاته لا يتنازع القسمة
ولا عدمها وأما الانقسام وعدمه بالنظر للمعلوم فإن كان المعلوم معددا أو مركبا كان العلم مقتضيا للقسمة اقتضاء ثانوي أي عرضيا وإن
كان المعلوم واحدا بسيطاً كان العلم مقتضيا لعدم القسمة اقتضاء عرضيا فلهذا الرابع لا يدخل في الاخراج وإدخال العلم بالمعلومات
هذا القيد سواء على أن العلم من قبيل الكيفيات وأنه عبارة عن الصورة الحاملة في النفس وأما إن قلنا إنه انتقال أي انتقال الصورة
في النفس أو أنه فعل أي نفس صورة الشيء في النفس وإرتسامها فيها فلا وجه لإدخاله في التعريف (قوله لا يتوقف تعقله على
تعقل الغير) اعترض بأنه غير جامع لعدم شموله للكيفية المركبة كعلم الزمان فانه مركب من الخلافة والحركة ولا شك أن المركب
يتوقف تعقله على تعقل أحواله وحاصل الجواب أن المراد بالعرض ما كان معكافا للشيء وأحوال الشيء غير معكافه عنه واعتراض أيضا
بأنه غير جامع لعدم شموله للكيفية النظرية فإن تعقلها يتوقف على الغير وهو النظر أعنى القول الشارح والحجة وذلك كعنى الإنسان
وحدوث العالم وأجيب بأن المراد بالتوقف الذي التوقف الذي لا يمكن إلا معكافه عنه كالأبوة والسوة وأما الكيفيات النظرية فتعقلها
قد يحصل بدون نظر كالحلم أو كنهه واعتراض بأن العرض هو ما قام بغيره فهو متوقف في تعقله على الغير وقد أخذ في تعريف الكيف
فبكون الكيف متوقفا على الغير أدلتنا توقف على التوقف على شيء متوقف على ذلك الشيء وحيثما لا يصح قولهم لا يتوقف تصور الخ
وأجيب بأن التوقف على تصور الغير مفهوم العرض والتأخوذ في تعريف الكيف هو ما علق العرض لأن قولنا الكيف عرض أي فرد

يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح فالملكة قسم من مقولة الكيف التي هي هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة وهو مختص بدوات الانس رأسي موضوعه * وقيل ملكة ولم يقل صفة لتشير بأن الصاحبة من الهيئات الراحة حتى لا يكون للمعر عن من أفراد العرص ولا يبرم من توقف لفهوم توقف ماصدق عليه واعا يبرم ذلك لو كان دانيا لما صدق ومن اجاز أن يكون ذلك لفهوم عارضا لما صدق وحار عن دانه فلا يبرم من توقفه بوقعه (قوله ولا يقتضي القسمة) لراد بالافتضاءها الاستزام أي لا يستبرم القسمة ولا يستبرم عدمها بل تارة كون صفتها كحجرة المحل وتارة يكون غير منقسم كالعلم بالسيط وليس المراد بالافتضاء القول والالزم حلو الشيء عن التبعين مع أنها لا اجتماعان ولا يرتفعان (قوله في محله) حال من الصبري يقتضي ويكون هذا لبيان الواقع لأن العرص لا يقل القسمة ولا عدمها الا وهو في محله اذ لا وجود له الا في محله والمراد بمحله الذات التي قام بها العرص وما قيل انه متعلق بالقسمة من قوه يقتضي القسمة والافتضاء على سبيل التدرع أو من باب الخذف من أحدهما لدلالة الآخر أي أنه لا يقتضي القسمة ولا عدمها لمحله أي لمتعلقه فمدود لا يبرم عليه أن يكون قوله افتضاء أوليا أي دينا لا فائدة فيه لدخول التبرع في التبرع بما قبله ونكون النقطة والوحدة غير حرجين من التبرع بم (١٣٥) (قوله يدخل فيه مثل العلم بالمعلومات) أي المتعلق بحس بالمعلومات فيشمل

المعلوم الواحد والاكثر فالعلم المتعلق بمعلوم واحد يقتضي عدم القسمة باعتبار معلومه والمتعلق بأكثر يقتضي القسمة باعتبار المذكور (قوله المقسمة بالقسمة) أي أن كان المعلوم مركبا أو متعددا وقوله والافتضاء أي اذا كان المعلوم واحدا بسطيا وكان الاولى للشارح أن يقول المقصود أي العلم لانه الحديث عنه أي فهو لا يستبرم بالنظر لدانه قسمة ولا عدمها وأما بالنظر للمعلوم فمدود يستبرم القسمة في ذلك المعلوم وتارة لا استزامها (قوله فقول ملكة) أي دون أن يقول

ولا يقتضي القسمة والافتضاء في محله افتضاء أوليا خرج بالقييد الاول الاعراض السببية مثل الاضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك ونقول ولا يقتضي القسمة الكميات ونقولها والافتضاء النقطة والوحدة وقولنا أولي ليدحر فيه مثل العلم بالمعلومات المقسمة للقسمة والافتضاء فقول ملكة اشعار بأنه هو عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحاً في الاصطلاح ما لم يكن ذلك راسخاً فيه وقوله (يقتدر بها على التعبير عن المقصود) دون أن يقول بمعر

يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح) فملكه كحس في الحد فلا يفهم الا فهمها وهي عرص لا يتوقف نفعه على معر غيره ولا يقتضي القسمة ولا عدمها في محله افتضاء أوليا وخرج بقولنا لا يتوقف نفعه على نفع غيره الاعراض السببية كالآتية والسوة والفعل وهو ككون الشيء مؤثرا في غيره مادام مؤثرا والانفعال وهو ككون الشيء متأثرا بغيره مادام متأثرا وعود ذلك كالآين وهو حصول الشيء في المكان والشيء وهو حصول الشيء في زمان وعود ذلك وخرج بقولنا ولا يقتضي القسمة ما يقتضي القسمة لدانه كالكلمات مثل العدد ونحوه من الطول والعرض والعمق وخرج بقولنا ولا عدم القسمة ما يقتضي عدمها كالنقطة التي هي مبدأ الخط وهو مقدار لا يقل القسمة الا في جهة واحدة وممدوده وهو النقطة لا تقل القسمة لدانها وان وحدة ككون الشيء لا يقل القسمة بوجه لفهوم ككون الشيء لا يبرم القسمة الذي هو الوحدة هو لا يقلها لدانه أنس وقولنا في محله تصور أي لا يقل

يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح) وانما قال ملكة لتشير إلى أنها صفة راسخة فيه فمدود لم يقل صفة فان الملكة كغيره صافية راسخة وفل يقتدر بها ولم يقل بمعر لانه لا يشترط المطلق بالعلم

صفة وهذا تفرع على قوله أوليا بمعر ملكة وهي كغيره راسخة في النفس (قوله ما لم يكن ذلك) أي ماد كرم الملكة وقوله بمعنى الصفة (قوله اشعار) أي مشمرا أو دواشعار أي بخلاف التعبير بصفة فانه لا يبرم بذلك ان قلت ان في التعبير بلفظ آخر صريح بالخارج التكميل عن كونه فصيح وهو ككون اللام المقصود بالاستعراق قلت لا نسلم أنه صريح في ذلك لان اللام في حدودها تحتل الحس بل هو الاصل واما حجتهم على الاستعراق فترية لتمام وقد تحق هذه الترية فيكون له ملكة أقوى اشعار (قوله عن المقصود) أي عن حس مقصوده لا كانه لا يحقق التعبير عن الشكل بدون لرسوخ (قوله يقتدر بها) عبرة يقتدر دون بقدر اشارة الى أنه لا بد من القدرة التامة لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى ويحتمل أنه اشارة الى أنه يكتفي بوجود ملكة القدرة ولو كانت القدرة تكلف فتأمل وقوله يقتدر بها أي اقتدارا فريدا شرح العلم والحياة فانه يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح لكن الاقتدار ليس مباشرة بل بواسطة سليقة عربية أو علم أو عذرة (قوله على التعبير عن المقصود) أخرج للملكة التي يقتدر بها على استحصار المعاني كالعلم بفن وأل في المقصود بالاستعراق أي كل ما وقع عليه قصد التكميل وادانه فان قلت أي حاجة لاجل اللام على الاستعراق مع أن لفظ الملكة يعني عنه لاستزام تلك الملكة الاقتدر على التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح قلت الاستزام موعطو أن يحصل لشخص ملكة بالنظر أي نوع من المعاني كالمدح أو التمدح أو غيرها ولو سلم في الحمل على الاستعراق اشعار صريح بان الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف في كون التكميل فصيحاً

مقصوده بلفظ فصيح فصيحاً إذا كانت الصفة التي اقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح راسخ فيه وقيل يقتدر بها ولم يقتل
بمعناها ليشمل حالتى اسطق وعدمه وقيل بلفظ فصيح ليعلم المفرد والركب

(قوله شعرا الخ) بيان ذلك أن يقال لو قال يعرودون قد لم لا يسمى من (١٢١) له ملكة لتعبر عن مقاصده فصيحاً حال السكوت

لعقد التعبير في تلك الحالة
أدلا دالة لقوله يعبر بها
الا على أنه يوجد من
صاحبها التعبير ومعنى
التعريف حين ذكر يقتدر
ملكته توجد من صاحبها
القدرة على التعبير وهو
صادق على الملكة التي يعبر
بها صاحبها عن مقاصده في
حال سكوته ولو قال يعبر
دون يقتدر لكان ظاهره
شعرا بأنه لابد في أن
يسمى الشخص فصيحاً من
التعبر بالفعل عن كل
مقصود قصده وهذا
التوجيه ظاهر ووجه
بعضه الاشارة أن المصارع
حقيقة في الحال فتقيد
الملكته به رعا يشعر بأن
الفصاحة الملكة في حال
التعبر دون اسكوت
تخالف الاقتدار (قوله
سواء وجد التعبير) أى
عن المقصود أى جميعه أولم
يوجد ذلك التعبير عن جميع
المقصودات لم يوجد التعبير
عنه ملكية أو وجد
التعبر عن بعضه (قوله
ليعم المفرد الخ) أى وقوله
بلفظ دون كلام ليعم الخ
وهذا جواب عما يقال لم لم

اشعر أنه يسمى فصيحاً إذا وحشية تلك الملكة سواء وجد التعبير أو لم يوجد وقوله (بلفظ فصيح)
ليعم المفرد والركب أما المركب فظاهر وإنما المفرد فكما تقول عند التعداد دار علام حارية ثوب
بساط الى غير ذلك

العرض القصة ولا عدها في محله سكن هذا بخلاف قولهم ان المقدار يقلها من غير اعتبار محله فقد القيد
لا فائدة له على هذا لأن العادى في محل فليس لادانه والافلاو يحتل أن يراد محل الذات وعلى هذا يجتزأ به
عن لدى يقتضيه لكن باعتبار منصفه وعلى هذا يكون معيار قولنا اقتضاء أو يبالاه بما يريد اقتضاء
أولى ليدخل في الكيفية عموماً بالمعلومات والارادة المرادات وان العلم باعتباره لا يقتضى قصة
ولا عدها باعتبار معلقاته المتعددة يقتضى القصة واعتبار اتحادها بلفظ يقتضى عدها لا يقتضى
للقصة أو عدها لا أولاً أى بالذات من باب أى بالعرض وما يسمى التثنية ههنا أن وصف به العرض
من اقتضاء القصة وعدها ودخول النسب والاصناف فيه وانقسام العلم باعتبر العرض اصطلاح
فيسوى والا فالعلوم في العرض اختصاصه بالموجود والنسب والاصناف اعتبرت والمعلوم
في العرض مطلقاً أنه لا قبل القصة ومن العلم ثم ان انقسامه على مذهبهم أيضاً اعلم هو سادس محبة
تعمه متعدد وأما ان قد ان كل علم يتعلق به منقسم لم تصور ما ذكر وكان ينبغي تفسير الكيفية
بما فهم عرفاً وهو انصافه وحودية فان احتضت بذوات البعوض الناطقية فهي بمثابة ثم ان
رسمت روح أمثالها أى شواها فهي ملكة فان هذا أقرب واركتت تفسيرها السابق لما فيه من
تشبيهاً المرئى بدونه وهذا كلام عرص في التي فارجع لتبهم حد المصعب لفصاحة التكلم فقوله
يقتدر بها في التعبير حرج به ملكة يقتدر بها على استعاده انما في كماله من من البصير وقال يقتدر
وقوله (بلفظ فصيح) يشمل المفرد والركب وقد اعرض على المصعب أنه يلزم أن لا يكون التكلم هو
الفصيح وأنه يلزم أن لا يسمى فصيحاً حقيقة لاجال الطاق وحواها أن الملكة من قبل التكلم وهو
كالعرض لها طاق أم سكنت فان قلت يلزم عدم إطلاق الفصيح على من تكلم كلام فصيح ولا ملكة عده
قلت ولا امر كذلك من قبل كل محل قام به معنى وحج أن يشتق له منه اسم قلت المعنى هو الملكة
ولم يتم واعتراض بأن ذكر فصاحتى الكلام والكلمة يبنى على عدم كرفصاحة التكلم اعاء حد العلم
عن حد العالم وليس كذلك فإلم حد الفصيح لحد ما فصاحته وفصاحته غير فصاحة كلامه وكلمته
نعم قد ورد على المصنف أمور أحدها أن كرفصاحة الفصيح في حد فصاحة التكلم وأحد لا يد كرفيه
شيء من المحدود ولعل حواها أن فصيحاً المذكور في حد فصاحة التكلم مشتق من فصاحة
الكلام التي عرف لامن فصاحة التكلم التي هو يحددها والثاني أنه يحد فصاحة التكلم والملكة
لا توقف على التكلم بل هو يقعد حدها سواء أداى ثم لا كما سبق والثالث أنه يلزم أن من له ملكة
على التكلم بالملكة المفردة الفصيح ولا ملكة له على الكلام الفصيح لا يسمى فصيحاً وهذا ان عرص
وحوده قد يترجمه فان قلت التعبير عن المقصود لا يكون الا بالمركب اسطق أو تقديراً فلا يمكن الكلمة
قلت ل يمكن اذا كان المقصود التصور كقولك في حد الانسان اسطق (سببه) اعلم أن أكثر الناس

(١٢١ - شروح الشرح - أول) يدل كلام فصيح وحاصل الجواب أنه اعلم بل كلام بل قال بلفظ لئلا يتوهم أنه يجب في فصاحة
التكلم القدرة على التعبير عن كل مقصوده بكلام فصيح وهذا محال لأن من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما إذا أردت أن تأتي
على الحاسد أجاساً مختلفه ليرفع صاحبها أى ليدكر عدها فقول دار الخ فصر بلفظ ليعم المفرد والركب (قوله فظاهر) أى سكتة
أفراده بخلاف المفرد فانه ليس له الا صورة واحدة وهذا مثل لما قوله فكما تقول الخ

(قوله مطابقة لمقتضى الحال) أى فى الجملة أى مطابقتها لأى مقتضى من مقتضيات التى يقتضيهما الحال لا المطابقة التامة وهى مطابقتها لآثار مقتضياتها لا يشترط ذلك فإذا اقتضى الحال شيئاً كالتأكيده والتعريف مثلاً فرعى أحدهما دون الآخر كان الكلام يليق بهذا الوجه وإن لم يكن يليق مطلقاً وحيث قد تحقق البلاغة بمراجعة أحدهما فقط لكن مراعاة ما أراد بلاغة لآثاره لا بد من مطابقة مقتضى الحال كمدى العرى وفى هذا الحكم أى مطابقتها لجميع ما يقتضيه الحال فقدر الطائفة كما صرح به فى التلويح وفيه أنه يخرج عن التعريف بلاغة كلام الدارى تعالى لأن قدرته لا تقف عند حد فهو صالحة لأمرين أحدهما وحدهى كلامه من مقتضيات الآن براد فقدر حافة المشكك أو المخاطب أه كلامه ان قلت ان هذا التعريف غير مانع لصدق على الكلام المشتمل على التأكيده الذى يقتضيه الحال مثلاً ولا فصل لقائه مع أنه ليس يمنع لتعريفهم بوجوب انعقاد إلى الخصوصية فى الكلام الطبع قلت الاضافة فى قوله مطابقة الكلام للكمال أى الطائفة السامعة وهى المقصوده فقوله لمقتضى الحال أى مناسب الحال لا موجه الذى يتبع تخلفه عنه وإنما أطلق عليه مقتضى لأن المستحسن كالمقتضى فى نظر السامع والمراد مناسب الحال خصوصاً التى سمعت عنها فى علم المعاني كما يدل عليه كلام الشارح دون كيفية دلالة اللفظ التى يتكفل (١٢٢) بها علم البيان إذ قد تحقق البلاغة فى الكلام بدون رعاية كيفية الدلالة بأن

يكون انكلام المطابق لمقتضى الحال مؤدياً للمعنى بدلالات وصيغته أى مطابقة غير محدودة بالوضوح والجماء نعم اذا أدى المعنى بدلالات غريبة مختلفة فى الوضوح والجماء لا بد من بلاغة الكلام من رعاية كيفية الدلالة أيضاً كما استعرفه لما قيل ليس مقتضى الحال مخصوصاً بما يبعث عنه فى علم المعاني بل أهم من الخصوصيات التى يمدح عليها علم المعاني وكيفية دلالة اللفظ التى يتكفل بها علم البيان فانه

(والبلاغة فى الكلام مطابقتها لمقتضى الحال مع فصاحتها) أى فصاحة الكلام والحال هو الامر الداعى بتمسككم

ولم يعنى بمراشدة إلى من فيه لاقدار على الصبر فهو فصيح ولو لم يعنى أصلاً والمراد بالقدرة القربة للتأيد والعم والحيد. فقدر سبها على التميز لأن الاقدار مما ليس مباشرة بل توسطاً سليقة عريه أو تعلم وبممارسة وقوله بلطف فصيح إنما لم يقل بكلام فصيح لتلاينهم اختصاص المقصود المعبر عنه بالمعنى الاسادى فالتعريف عن المقصود الاسادى هو الاحراز عن قيام بدقولها زبد قائم وهو ظاهر والتعريف عن المقصود لمدى ليس بالاسادى كمن يتعلق الفرص معرفة التلطف أو السامع عدد أشياء مختلفة وأسماءها ويقال بساط ثوب فرس سيف إلى آخرها فاعرض من ذكرها معرفة عددها وأسمائها ولا يحتاج إلى محدد مدبر مستند وحررها ليلزم كون المقصود ركيكاً اسادياً دائماً وإن كان هو مقتضى الساعة اسحوه لأن امرض حاصل بمحذرة استقصاء أسمائها معددة وهو أن يعرف عددها السامع أو الناطق وأسماءها قد استقصيت مصحوبه بمعرفة عددها وأسمائها ثم عرف البلاغة وقد قدمها بحصص بالكلام والمنسكك فقال (والبلاغة فى الكلام) هى (مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحتها) أى أن الحال الذى هو أمر بمقتضى أن يؤتى بالكلام على صفة مخصوصة ذكر الفصاحة حيث كانت حداً واحداً وذكر واحدوداً كثيرة ترجم إلى ما ذكره المصنف فى فصاحة المنسكك لم أر التطويل يذكرها من (والبلاغة فى الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحتها الخ)

لا بد من البلاغة من رعيتها. نفس شئ. كيف واسم لا يطعنون بمقتضى الحال على كيفية (قوله مع فصاحتها) حال من الصبر المحرورى مطابقته الذى هو طاعل المصدر وإنما اشترط بالصرف هذا الشرط الآخر مع أنه لم يذكره غيره كصاحب المفتاح لأن البلاغة عنه لا تتحقق إلا بتحقيق الامر من وطأه من الفصاحة لا بد منها مطلقاً سواء كانت معنوية وهى الخوص عن المعقيد المعنوى أو لفظية وهى حيوس اللفظ من التفسير والمراة وصعب التأليف ومخالفة القياس وهو كذلك على التحقيق (قوله والحال هو الامر الخ) هذا شروع فى بيان معنى المصاف إليه ثم صد ذلك بين معنى المصاف وهو المقتضى • وأعلم أن المركب الاضافى يحتاج فيه إلى معرفة لاصافة لاسها بمعرفة الجزء الصورى وإنى معرفة المصاف وانصاف إليه لاسها بمعرفة الجزء الاسادى لكن حرت عادهم بأنهم لا يتعرفون لتعريف الاضافة للعم بأن معنى اصافة المشتق وما فى معناه اختصاص المصاف بالمصاف ايه مثلاً مقتضى الحال معناه ما يحصى بالحال باعتباره كونه مقتضى لها ويقدمون تعريف المصاف إليه لأن معرفة المصاف من حيث انه كذلك تتوقف على معرفة المصاف إليه فان قلت معرفة المصاف إليه من حيث انه كذلك تتوقف على معرفة المصاف ولم يستر هذه الحقيقة قلت لأن الاضافة لتقييد المصاف بالمصاف ايه (قوله هو الامر الداعى المنسكك الخ) أى سواء كان ذلك الامر داعياً له فى نفس الامر أو غير داعٍ له فى نفس الامر فالاول كالوركان المخاطب منكرات لقيامه بدحققة فان الاسكار أمر داعٍ فى نفس الامر إلى اعتبار المنسكك فى الكلام الذى يؤدى به أصل المراد خصوصية والثانى كالورل المخاطب غير المنكر منزلة المنكر فان ذلك الاسكار التزيلي

أمر دأع إلى اعتبار التكميم الخصوصية في الكلام الذي يؤدي به أصل المعنى المراد إلا أنه دأع بالنسبة للتكميم الذي حصل منه التبرير لأنه دأع بالنسبة لما في نفس الأمر إلا أنكار في نفس الأمر فظهر لك أن الحال هو الأمر الدأعي للتكميم مطلقاً وهذا خلاف ظاهر الحال فإنه الأمر الدأعي في نفس الأمر لا اعتبار للتكميم الخصوصية فهو أحد من الحال (قوله إلى أن يعتبر) أي يلاحظ ويقصد وشر الشارح بهذا إلى أنه لا بد في بلاغة الكلام من كون النكات والخصوصيات مقصودة للتكميم ولا يكفي في البلاغة حصولها من عرف فدل أن وحدت من غير قصد لم تكن مقتضى حال ولا يقال للكلام حيث أنه مطابق لمقتضى الحال (قوله مع الكلام) أن قلت إن الخصوصية في الكلام ومشتد عليها فالأولى أن يقول في الكلام لأن مقتضى أن الخصوصية خارجة عن الكلام ومصادفة فقط فلتا معار مع لانه قيد الكلام بالمعنى لأصل المعنى ولا شك أن الخصوصية خارجة عن الكلام بهذا المعنى مصممة معه وإما قيد الكلام بهذا المعنى الموجع إلى إظهار مع على في إشارة إلى أن مقتضى الحال يجب أن يكون زائداً على أصل المعنى المراد أن قلت إن الحال قد يقتضي إيراد الكلام مقتصر عليه على أصل المعنى كما إذا كان المخاطب وليداً أو حلياً الدهن فأين الزيادة على أصل المعنى قلت للاقتصر على أصل المعنى والتحرير به خصوصية زائدة على أصل المعنى لأن أصل المعنى يؤدي مع التحريد والاقتصر يؤدي مع عدمه فالنجر به حيث خصوصية زائدة عنهم السامع بلادة المخاطب أو عدم انكاره والحاصل أن الخصوصية لا يجب أن تكون من قبيل اللفظ كعدم التأكيد ولا إطلاق ولهذا أورد الشارح كلمة مع دون في الوجهة التحريية (قوله خصوصية) معصوم (١٢٣) يشتر أن قرى بالساء للعامل وبأن فاعله

إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المراد خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلاً كون المخاطب مسكر للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم والتأكيد مقتضى الحال وقوله أنه إن يريد في الدار وكذا إن كلام مطابق لمقتضى الحال

تسمية كالاسكار مثلاً إذا أخصى أن يورد الكلام مع صاحب ذلك الاسكار مؤكداً للكلام الموصوف بأياً كيد مقتضاه وهو كأي يصدق على قول القائل إن يريد أقام أوريد وأقده قائم أو ما أشبه ذلك فإذا قيل في حال الاسكار أن يريد أقام فهذا كلام حرئي مطابق لذلك الكلام الكلبي لكونه من معردياته وكما صح أن يقال الكلبي مطابق للحرئي يصح عكسه وهو أن الحرئي مطابق للكلبي لأن العلاقة نسبة لا تفصل إلا بين شيئين قطابقة هذا الحرئي لذلك الكلبي الذي هو مقتضى الحال فإن كلاماً حرئياً ش هو عى عن الشرح ولتقديم في البلاغة رسوم وأهية قيل لمة داله وقيل معرفة الوصل من الفصل بقوله عن ابن حنن وفيه في مواد البيان عن الفارسي وقيل لا يحار من عبر حجر والأطباء من عبر حظل وقيل اختيار الكلام وتصحيح الأقسام وقيل قليل فيهم وكثير لا يسأم وقيل الإشارة إلى

أن قرى بالساء لا يعمل وما
أياً كيد العموم والخصوصية
نظم الحد لأن المراد بها
السكة والمزية المخصصة
بال مقام والخصوص بانضم
مصدر حص كالعموم مصدر
عم فألحق به ياء النسب
والصدر إذا ألحق به ياء
النسب صار وصفاً وأما
الخصوص بالفتح فهو صفة
كصروب والصفة إذا ألحقها
بـ ياء النسب صارت مصدراً
كالصارية والصروية

فالأمري أن الخصوصية بالنسبة صفة والمصح مصدر والسبب في الصفة (قوله وهو مقتضى الحال) ليس هذا جزءاً من تعريف الحال حتى يتم الدور من حيث أحد المعرف حرري في التعريف بل هو نفس المصدر للمصنف بعد تعريف المصنف إليه ثم إن الصمير راجع للخصوصية وبذلك ما عتبار الخبر لأن الصمير إذا وقع بين مد كروم وثبت خبره بكونه وأثبتته الأولى مراعاة الخبر ويؤيده قوله وهو بالياً كيد مقتضى الحال إذ لو كان عائداً على الاعتبار لقال واعتبار التأكيد كيد مقتضى الحال أو راجع للاعتبار الأخوذ من ضمير وعلى هذا حمل الاعتبار مقتضى الحال صالحة على حدريه عدل وذلك لأن مقتضى الحال هو الخصوصية للفترة لا نفس اعتبارها لكن لما كان اعتبارها أمراً لا بد منه في البلاغة تولع فيه حتى أنه حمل مقتضى الحال (قوله مثلاً) معقول مطلق إن أراد به التمثيل وعادة محدوف أي مثل ذلك مثلاً أي تمثيلاً ومعقول به أن يريد المثال أي أمثل ذلك مثلاً أي مثلاً (قوله كون المخاطب الخ) الأولى انكار المخاطب للحكم (قوله يقتضي تأكيد الحكم) إنما ظهر في محل الأصابع ولم يقل يقتضي تأكيد خوفه من عود الصمير على الحال وقوله والتأكد كيد مقتضى الحال لم يقل وهو مقتضى الحال مع أن الحمل للصمير لنقسم التأكيد خوفاً من عود الصمير على الحكم (قوله والتأكد) السبب المبرع بانها أي قالتا كيد الذي يقتضيه الانكار مقتضى الحال لا يرد من أفراد الخصوصية المذكورة في قوله خصوصية ما (قوله وقوله الخ) أي للمخاطب للترك (قوله مؤكداً) حال من قولك (قوله مطابق لمقتضى الحال) معني أنه مشتمل عليه إذا لا شك أن قولك إن يريد في الدار يشتمل على التأكيد وليس المراد بكونه مطابفاً لمقتضى الحال أنه من حرثياته إذا لا يصدق عليه أي لا يحمل عليه ضرورة أن مقتضى الحال هو التأكد وهو لا يحمل على قولك إن يريد في الدار فلا يقال إن يريد في الدار تأكيد فقد عرفت أن المراد بالمطابقة على ما ذكره هما الاشتمال

ومقتضى الحال مختلف

لامصطلح المطابقة الذي هو الصدق بخلافه اعلى التحقيق الا في ذات معناه الصدق كما يصريح به (قوله وتحقيق ذلك) أي المطابقة ومقتضى الحال أي بيانه على الوجه الحق وفي هذا اشارة الى أن ما ذكره أولا كلام ظاهرى وحاصل الفرق بين هذا وما تقدم أن مقتضى الحال على ما تقدم الخصوصية وأن معنى مطابقة الكلام لذلك للمقتضى اشتباهه على تلك الخصوصية وأما على هذا التحقيق فمقتضى الحال هو الكلام الكلى الشامل على الخصوصية ومعنى مطابقة الكلام لذلك للمقتضى كون الكلام الحرثى الصادر من المتكلم الذي يلقيه للخطاب الشامل على الخصوصية من أفراد ذلك الكلام الكلى الذي يقتضيه الحال فإن ذلك المقتضى صادق عليه فمعنى المطابقة والمقتضى على هذا التحقيق معيار للمعاملة على ما قبله وأما معنى الحال فلم يختلف فيه بل هو على كليهما الأمر الذي يقتضيه الحال أن يعتبر الخ (قوله أنه) أي المثال المذكور أعني قولك أن زيدا في الدار (قوله الذي يقتضيه الحال) أي لأن الحال عند كور أعني الاسكار يقتضى كلاما مؤكداً مطابقاً تأكيداً كيداً مخصوص كان ومن حيث ذلك أن زيدا في الدار وفي الدار وفي الدار (قوله وهذا) أي المثال المذكور أعني الكلام الحرثى وهو قولك أن زيدا في الدار (قوله مطابقاً) أي للكلام لأن كيداً أي مؤكداً كان وهو الذي يقتضيه الحال أعني الاسكار (قوله أي أنه) أي الكلام الكلى المؤكد الذي هو مقتضى الحال وقوله صادق عليه أي على هذا الحرثى أي محمول عليه أي صحيح حموله عليه لكونه جزئياً من جزئياته والحاصل أن (١٢٤) مطابقة هذا الحرثى لذلك الكلى بمعنى كونه جزئياً من جزئياته هي البلاغة

وتحقيق ذلك أنه حرثى من جزئيات ذلك الكلام الذي يقتضيه الحال فإن الاسكار مثلاً يقتضى كلاماً مؤكداً وهذا مطابق له بمعنى أنه صادق عليه على عكس ما قبل أن الكلى مطابق للجزئيات وأن أردت تحقيق هذا الكلام فارجم أي ما ذكرنا في الشرح في تعريف علم المعاني (وهو) أي مقتضى الحال (مختلف)

مكب خارجاً فكيف به كايه ذهبا من التأكيد مثلاً هي البلاغة وقد يطلق مقتضى الحال على كيفية الكلام التي هي نفس التأكيد مثلاً المناسبة لذلك الحال والخطب في ذلك سهل وهذا المعنى الذي به يدفع ما ينوهم من أن قولهم ان خصوصية هذا الكلام مطابقة لمقتضى الحال مع قولهم ان التأكيد مثلاً مقتضى الحال يلزم منه مطابقة الشيء لنفسه هو ان يقرر في المطول في تفسير علم المعاني ولا ينبغي أن اعتبار الكيفية والحرثية بين الطابق والمطابق بفتح الباء ينشأ به هذا التوهم سواء اعتبر ذلك في الخصوصية أو في الكلام تأمله ثم مهد لبيان مقتضيات الأحوال وتحقيقها على وجه الاجمال الموجب للتشويق الى الوقوف عليها تفصيلاً كما يأتي بعد قوله (وهو) أي مقتضى الحال المناسب لخصوصية فيه أو تلك الخصوصية نفسها (مختلف) باختلاف الأحوال انقتضية له

المعنى بالوجه يدل عليه وقبل الاعراض مع الافهام والتصرف من غير استعجال وقبل ادراك المطالب والافهام

فلى هذا قول المصنف
مطابقة الكلام الخ أي
كون الكلام جزئياً من
جزئيات مقتضى الحال
بحيث يصح حمل مقتضى
الحال عليه (قوله على
عكس الخ) متعلق بمحذوف
أي وقولنا هذا أي
الحرثى مطابق له خارج على
عكس ما قبل أي على عكس
ما يقوله أهل العقول ان
الكلى مطابق للجزئيات
وذلك لانه هذا أسد المطابقة
الى الحرثى وحمل الطابق
بالفتح هو الكلى وأما أهل

العقول حيث قالوا الكلى مطابق للحرثى فقد أسدوا المطابقة للكلى وجعلوا المطابق ما فتح هو الحرثى ثم ان هذا السمع العكس اعناه بالطر لا مطر وأما بالنظر للمعنى فلا عكس لاستواء التعبيرين في أن المراد بمطابقه صدق الكلى على الحرثى وحمله عليه أن تقول ان زيدا في الدار كلام مؤكداً بداهة وكان الحامل للشارح على تلك المخالفة اللفظية طاهر فقول المصنف مطابقة مقتضى الحال حمل الكلام الحرثى مطابقة اسم فاعل ومقتضى الحال مطابقة اسم مفعول (قوله في الشرح في تعريف الخ) لا يقال ان فيه تعاقب حرفي جر متعدي اللفظ والمعنى تام واحد لأن أحدهما متعلق بالرجوع والآخر متعلق بما ذكرنا أو أن أحدهما متعلق بما ذكرنا مطلقاً والآخر متعلق به وهو مفيد وحيد فممتلئاً بمتعلق واحد لأن الشيء الواحد يحتاج بالاطلاق والتفصيل أو يقال ان قوله في تعريف الخ يدل من قوله في الشرح يدل بعض من كل وحيد فهو متعلق بما ذكرنا آخر غير المذكور لأن الدلالة على تكرر العامل وبعدها كما فالتدقيق للشارح في كبره أن مقتضى الحال هو الخصوصية وأن المراد بالمطابقة الاشتباه لامصطلح انطقة الذي هو الصدق والذي حققه هنا خلاف ما حققه هناك (قوله وهو مختلف) هذا تمهيد لمصطلح مقتضيات الأحوال وتحقيقها على وجه الاجمال الموجب للتشويق الى الوقوف عليها تفصيلاً كما يأتي بعد وحاصل ما ذكره أن مقتضيات الأحوال بالفتح مختلفة لأن مقتضياتها بالكر التي هي الأحوال المعرعة بالمقامات المختلفة للحال والمقام متحدان ذاتاً وبما يختلفان اعتباراً كما سيدكره الشارح وبما يعبر في اللغة بالمقامات اشارة الى أنهما متحدان ذاتاً وبهذا ظهر إنتاج العبارة للمعول

(قوله فان مقامات الكلام) أي الأمور للفتحية لا اعتبار خصوصية ما في الكلام (قوله متعاقبة) أي متخلعة وإذا اختلفت المقامات لم اختلف مقتضيات الاحوال لان اختلاف الاسباب في الافتضاء يوجب اختلاف المسلمات فان قلت ان تعديل المصنف المذكور يقتضي أنه يلزم من اختلاف المقامات اختلاف مقتضى معناه ويوجب مختلف المقامات ويحد لتقصي وذلك كالعظيم والتحقيق فان كلامهما مقام يعبر الآخر بالذات ومقتضاهما واحد وهو الحق فان حذف المسد اليه يكون لا يهمل صوته عن لسانك تعطيله أو إهمال صوته لسانك عنه تحقيره كما أتت قلت ليس للراد باختلاف المقامات اختلاف (١) لهما من حيث ذاتها ونسبها وانما لراد اختلاف المقامات باختلاف الافتضاء بان يقتضي أحدهما خلاف ما يقتضيه الآخر ولا شك أن اختلاف الافتضاء يوجب اختلاف المقتضى والعظيم والتحقيق لم يختلفا بحسب الافتضاء بل بحسب ذاتهما وحيد فلا يتوجه القصد (قوله لان الاعتبار) المراد به الشيء المعتبر وهو الخصوصية وهو علة للعلية أي واما أوجب اختلاف المقامات اختلاف مقتضيات الاحوال لان الاعتدال في أي لان الأمر المعتبر أي لان الخصوصية تعتبر لاقتضيهما هذا المقام في نفس الأمر تباين الحال فاما كيد الاعتدال في مقام الاعتدال في عدم التأكيد المعتبر اللاتقوى في حوالتهن فالتأكيد وعدمه وهما مقتضى الحال متباينان والمقام وهو الاعتدال في حوالتهن متباينان أيضا وليس علة للعلية التي هي اختلاف المقامات فلا يلزم الدور (قوله وهذا) أي معبرة بهذا الاعتبار اللاتقوى بهذا المقام لذلك الاعتبار اللاتقوى بمقام آخر (قوله عين ته وتاخ) لو قال عين اختلاف الحال كان أدب مدبرة المصنف (قوله لان التباين الحال) علة لقوله وهذا عين تفاوت مقتضيات الاحوال وفي هذه العلة إشارة إلى دفع ما يرد على ظاهر المصنف من أن الدليل لم يطابق لم يدعي ولم تحصل الطائفة الا بوقال لان الاحوال متعاقبة وحاصل الحوائج أهم ما يتجدد بالذات (١٣٥) لان كلامهما عبارة عن الأمر الداعي أي إيراد الكلام

مكيما بعبارة مخصوصة ويختلفان بالاعتبار والتوهم وباعتبارهما دانا حصل التناقض بين الدليل والمدعى (قوله اعم هو بحسب الاعتبار) أي التوهم أي بحسب اعتبار المعتبر وتوهمه وأما بحسب الذات فهما واحد فاما

فان مقامات الكلام متعاقبة (قوله لان الاعتدال في هذا المقام يعبر الاعتدال في ذلك وهذا عين تفاوت مقتضيات الاحوال لان التباين بين الحال والتقدم اعم هو بحسب الاعتبار وهو أنه يتوهم في الحال كونه زمانا لورود الكلام فيه وفي المقام كونه محالا

(فان مقامات الكلام) أي لاهول المصنعة خصوصيات فيه (متعاقبة) في مقصدها كما جاء في حكايتها وذلك أن نفس الاسباب في الافتضاء يؤذن بنسب المسلمات فان الاعتدال الذي هو الشيء السامع (٢) وفي الصحيح الاقسام واختار الكلام وقبل وصوح لدلائله واسهر الفرصة وحسن الاشارة نقل أ كثر ذلك في وارد المتن وقال محمد بن الحنفية قول منظر المقول إلى فهمه بأسر العارة

كانت مقتضيات المقامات محسنة كانت مقتضيات الاحوال كذلك لان مقتضيات الاحوال عين مقتضيات المقامات لكون المقامات ولاحوال واحدا بالذات (قوله وهو) أي الاعتدال وقوله أنه أي الحال والنسب يتوهم الحال وحاصله أن الأمر الداعي لإيراد الكلام ملتصقا بخصوصية ما يدنوهم فيه كونه زمانا بذلك الكلام يسمى حالا وإذا توهم فيه كونه محالا يسمى مقاما وانما غير الشرح بالتوهم لان المقام والحال أعني الأمر الداعي لورود الكلام منسبا بخصوصية ما لا يسكر الذي هو سبب لورود الكلام مؤكدا ليس في الحقيقة زمانا ولا مكانا وانما ذلك أمر توهمي محلي ومحد وهو كونه ذلك الأمر الداعي للخصوصية زمانا أو مكانا لأنه لا بد لذلك الأمر من زمان ومكان يقع فيها وهو مطبق للزمان الذي يقع فيه وللمكان الذي يقع فيه أي أنه قد رها لا يرد عليها ولا يقص عنها فباعتبار مطابقة الزمان توهم أنه زمان فيسمى حالا باعتبار مطابقة المكان توهم أنه مكان فيسمى مقاما وانما اعتبار مطابقة الزمان دون غيره من أسماء الزمان كالمسفل والباسي لان العلماء كانوا يتكلمون بالكلام السامع من حطب وأشعار وهم لا يؤمنون فأطلق المقام على الأمر الداعي لانهم لا يحاطونه في محسنيهم ولان هذا الكلام انما يؤدي في حال الاعتدال ولا يسهل أو أنهم حصوا الحال من بين الأربعة الثلاثة لأنها أوسطها وحيز الأمور الوسط فاسبب أن يعبر عن ذلك الأمر الذي تنويع عليه السلافة كذا قرر من الفصل في وجه اختيار هذين اللطيفين وهو يعيد أن المراد بالحال الزمان وأن المقام اسم مكان وقال غيره الحال في الأصل ما عليه الانسان من الصفات والمقام عني الزمة وليس الحال أحد الأربعة الثلاثة وليس المراد بالمقام اسم مكان وانما يسمى الأمر الداعي كالاتكاف بالحال لأنه مما لا يتغير ويتبدل كالحال الذي عليه الانسان من عصب أو رما أو لانه صفة وحال من أحوال الانسان وسمى بالمقام لان مراتب الكلام تتفاوت بالاحوال كما أن مراتب

(١) قوله لهما كذا يحط بالواو والمعنى على حدة تأمل (٢) قوله وقبل تصحيح الحال هو مكرر مع ما قبله سطر كتبه بصححه

فمقام التنكير بيان مقام التعريف ومقام الاطلاق بيان مقام التقييد ومقام التقديم بيان مقام التأخير ومقام الذكر بيان مقام الحذف ومقام القصر بيان مقام خلافة

الرجال ودرجاتهم تتفاوت بمقامات (وقوله وفي هذا الكلام) أعني قول النصف لآتي مقام الخاسم الاشارة راجع لما يأتي كما يدل له كلام الشارح في الطول حيث قال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية لوسط مقتضيات الاحوال اه أو يقال ان الاشارة لما سبق باعتبار أنه وسيله وتمهيد لما يأتي تأمل (قوله اشارة اجمالية الى وسط مقتضيات الاحوال) اراد بوسطها احصرها وعدها وذلك لأن النصف حصر مقتضيات الاحوال في اقسام ثلاثة ما يتعلق بأجزاء الجملة وما تيسر من الخبير وما عدا ذلك لا يخص شيء من ذلك لم يتعلق بها ما مر من هذه الاقسام على هذا الترتيب فأشار الى القسم الاول بقوله تمام كل الخ والى الثاني بقوله ومقام الفصل بيان مقام الوعد والى الثالث قوله ومقام الابتعاد الى قوله ولكل كلمة مع صاحبها مقدم وفي كل كلام النصف بشرط الوسط للمقتضيات وليس صريحاً في ذلك لأن مدلوله المطابق لوسط المقامات انتهى الى مقتضيات لاحوال التي هي التنكير والاطلاق وما مره وضبط المصنفات الى أمور يستلزم وسط تلك الأمور احوالها، وإنما كانت تلك الاشارة جملة لا نهى بين محال تلك المقصيات مثلاً التنكير من مقتضيات ولم يصرح النصف هل يحل له (١٣٦) انه لو لم يرد ذلك الاطلاق من محله هو الحكم والمصدر اليه أو السند أو متعلقه وكذلك

وفي هذا الكلام اشارة اجمالية الى وسط مقتضيات الاحوال وتحقيق مقتضى الحذف (تمام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والتأخير بيان مقام خلافة) أي خلاف كل منها

لم يشر الى تمام لكونه مقتضى له كائن كد بعبار مقام الذكر بذكر الاعشار الاطلاق تمام غير الاسكار مثلاً وهو عدم التاكيد فقرر في أن المقام والحال شيء واحد وكذا الاعتناء ومقتضى الحال كما يأتي وأنه لا فرق بين التام والخارجي في الحقيقة بل الفرق بينهما هو في ما هو في ما هو في الكلام بخصوصية ما كونه ما لذلك الكلام معنى حال لتداول الزمان بسرعة وإذا هو في كونه محلاً له معنى مقاما وتختلفان في استعمال المقام استعمال معاً في مقتضيات فيقول مقام التأكيدي مثلاً والحال يستعمل كثيراً في مقتضى فيقال حال الاسكار لاصح في سببية ثم أشار الى تحقيق مقتضيات الاحوال ووسطها اجمالية كما شرنا في هي ثلاثة قسم ما يتعلق بأجزاء الكلام وما يتعلق بالكلامين فأكثر وما يتعلق بها ما مر من هذه الاقسام على هذا الترتيب بقوله (تمام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والتأخير بيان مقام خلافة) أي خلاف كل من تلك الأمور ومقام تنكير المصدر والمصدر

وقال بعض أهل المذهب في النظر بالحجة والمعرفة عوابع العرصة وقد اطاعة اللفظ «شاع المذهب في ذلك معان كثيرة في أفعال قليلة وهي أصناف المصنف وحسن الابتعاد وقول الخليل كلمة لا يكتف عن المعية وقد ابلغ التنكير حاجته بحسن فهم السمع وقد أنعم المذهب بقدر فهمه من غير تعسف عليك

يقال في الباقي منها كلام اجمالي بعده ما يأتي في علم الباقي (قوله وتحقيق مقتضى الحذف) أي وفيه تحقيق أي تعيين وتعيين له حيث قال فيما يأتي في مقتضى الحال الاعتبار المناسب للحال وقول الشارح مقتضى الحال اظهار في محال الاصهار خوفاً من توهم رجوع الصير للاحوال لو قال لها (قوله تمام كل من التنكير الخ) صرح بالتنكير وما بعده لانه الاصل والثبات

في قوله تمام لتفصيل اوله التحليل (قوله بيان مقام خلافة) أي فلا يكون معاً سببية وفي التنكير ومقابله ولا مقام سببية الاطلاق ومقابله وهكذا (قوله أي خلاف كل منها) فيه اشارة الى أن صير خلافة عاد الى كل سكن اعترض بأن هذا التفسير يقتضي أن مقام كل واحد من التنكير وما معه بيان مقام خلاف كل واحد من المذكورات فيكون ما يسمي مقام خلاف نفسه وخلاف غيره مما معه وهذا باطل لانه انما بيان مقام خلاف نفسه فقط ولا بيان مقام خلاف غيره لان من جهة خلاف غيره معه فيترتب مباينة الشيء لنفسه وهو باطل فكان الاولى في التفسير أن يقول أي خلاف معاً ويكون الصير عائد على الواحد مما ذكر في ضمن كل اد التنوين عوض عن المصنف اليه أو يقول أي مخالفة وأجيب بأن المراد بخلاف كل منها الخلاف لموصوف بوصف التقابل والتضاد وجب في صير الكلام لان كلام التنكير وما معه مقامه بيان خلاف مقام كل واحد مما يقابل به وأما خلاف كل مما لا يقابل تقب فلا يباينه وأجيب بحجاب آخر وحاصله أن الصير في قول الشارح أي خلاف كل منها راجع للاربع المذكورة وهو من مقابلة الجمع بالجمع وفيه توزيع فكانه قال أي مقامات هذه المذكورات تباين مقامات خلافتها ومعالجة الجمع بالجمع تقتضي القسمة على الآحاد على حد ركب القوم دواهم أي كل واحد ركب دابته فيؤول الامر الى قول تمام التنكير بيان مقام خلافة من المعرب وهكذا والى هذا أشار الشارح بالعناية كذا أجاب بعضهم ورد عبد الحكيم بأن التوزيع لا يصح في الكل الافرادي وإنما

ومقدم الفصل بيان مقام الوصل ومقام الایجاز بيان مقام الاطبا والساواة وكذا خطاب الذي بيان خطاب العلي

(قوله ومقدم تقديم المسد اليه أو المسد أو متعلقه) يجوز بدقائه وقام بدوز بدا صر ب وصحا حث (قوله وكذا مقام ذكره) أي ذكر أحد الثلاثة وهي السد اليه والسد ومنتقه (قوله بيان مقام حده) أي حدى ذلك الواحد يجوز مرص حوا لمن قال كيف حاله ويجوز بدحوال من في الدار والاصل بكذا ولم يقل ومقام ذكره الخ ثلثا يتوهم عطف مقدم ذكره على مقام تأخيره ان قلت هذا التوهم يدفعه قوله بيان مقام حده قلت المراد دفع التوهم من أن لا مر (قوله شمل لا ذكرنا) أي صاغ وقال لذلك وهو المراد لا ما بهمه ظاهر الالفاظ والمراد بذكره كون مائة مع النسكر لتمام التعريف وكون مائة مقم لاطلاق المقم التقيد وهكذا (قوله واعا فصل قوله الخ) أي ولم يذكر الفصل مع ما تقدم وبسبب عن ذكر لوصول ميسا الخ أي ولان هذا في الاحوال المختصة بأكثر من جهة بخلاف ما مر فانه خاص بأحد الجهة واحدة (قوله ومقام الفصل) أي ولتمام الذي يدايه الفصل الذي هو ترك عطف بعض أحد على بعض (قوله ١٢٨) بيان مقام الوصل أي تمام الذي يدايه لوصول الذي هو عطف بعض

الجل على بعض (قوله على عظم شأن هذا الباب) أي مسحت الفصل والوصل لما قيل انه معطام اللداء (قوله واعا لم يقل الخ) أي لبوافق السوابق أعني قوله لمقام كل الخ والحاصل أن الاصل في الشيء أن يذكر مرعا فترك ذلك الاصل في السوابق حوفا من التطويل وحاشاها السوابق لما ذكره من الاخصرية والظهور ولكن مادكره من الاخصرية فيه نظر لانه ان نظر الى عدد الكلمات كان كل منهما كلمتين لان حده مضاف ومضاف اليه والوصل كلمتان آل المرفعة

ومقام تقديم المسد اليه أو المسد أو متعلقه بيان مقام تأخير وكذا مقدم ذكره بيان مقام حده وقوله حلاوه شمس كرت واعا فصل قوله (ومقام الفصل بيان مقدم الوصل) ميسا على عظم شأن هذا الباب وعلم يقم مقدم حلاوه لانه أحصر وظهور لأن حذو الفصل هو لوصول وللتبعية على عظم الشأن فصل قوله (ومقام الایجاز بيان مقام حذو) أي الاطبا والساواة (وكذا خطاب الذي مع خطاب العلي) فان مقام الاول بيان مقام الثاني الذي يدايه من الاعتبارات الالطبعة

شرط أن ذكر مر بيان حده وفيه يبيده بمقول اما صارت بار او كذا مقدم مقدم مائة كبريد قائم أو متعلقا المسد كقولك يدا صر ب وصحا حث مثل بيان مقدم التأخير في ذلك وكذا مقدم ذكر أحد المسد بيان مقدم حده وهو ظاهر ولا يخفى أن هذه الاشياء تتعاقب أحدها ثم نشر الى ما يتعلق بالكلامين فذكرنا على محاميه مقدم شأنه وهو الفصل والوصل ومن (ومقام الفصل) الذي هو ترك عطف بعض على بعض (بيان مقام الوصل) الذي هو عطف مضافا على بعض ولم يقل حلاوه بدلا عن الوصل كما كان يفهم لان الوصل نفس الخلاف وهو أوضح منه ولانه أيضا أحصر منه أن كونه أوضح وظهور أن كونه أحصر فلان حلاوه فيه كلمتان والوصل كلمة واحدة وحرف التعريف منه كآخره ثم أشار الى ما يتعلق بمقامه فافاض له علم الشئ أيضا فصل (ومقام لاخار) وهو ابدال اللفظ مع كثره لاسي (بيان مقام حلاوه) وهو الاطبا الذي هو أن يرادى الكلام على أصل المراد لعائدة والساواة التي هي أن لا يراد عليه ولا يخفى أن هذه الثلاثة بحرى في الاحراء وفي الحمل (وكذا خطاب الذي مع خطاب العلي) فان مقام الدكا يدايه من الاطبا والدقائق الخفية الحاصلة في البلاغة حسن لا صغره وفان حاله من صغره اللداء أيضا ميسا وقصد الحجة وقال ارفعهم الامام هي الحلة والاطالة وقبل نقص الطويل وتطول انقصه وهل ان لم يره هي النوع لاسي وتبطل

سفر

ومدخلوها وان نظر لعدد الحروف فكل منهما خمسة

أحرف وحاصل الجواب انما شئت لعدد الحروف ولا سلم أن الوصل حروفه خمسة لان هـ رة وصية سقط في الدرج أو نقتت لعدد الكلمات ولا سلم أن الوصل كلمتان بل كلمة واحدة لان حرف التعريف مضافه كالحرف (قوله لان حذو الخ) علة الاطارية وبيان ذلك أن خلاف الفصل ما كان في الواقع محصورا في اوصل كان ذكر الخلاف لفظ الوصل معيبا بحيث لا احتمال معه بخلاف لفظ الخلاف فانه يوجبهم أن خلاف الفصل أهم من الوصل (قوله وللتبعية على عدم الشأن) أي عظم شأن مسحت الایجاز ومقدمه فصل الخ أي أنه اعلم بذكر الایجاز مع ما قبله بل فصله لاجل التبعية على عظم شأنه أي ولكونه ليس خاصا بأحوال أو جهة ولا بالحل بخلاف ما قبله (قوله ومقام الایجاز) أي ولتمام الذي يناسبه الایجاز أي ابدال اللفظ (قوله أي الاطبا) هو الزيادة على أصل المراد لعائدة (قوله والساواة) هي التصرف عن المعنى المراد بلطع غير رائد عليه ولا نقص عنه (قوله وكذا خطاب الذي الخ) أي مثل الایجاز وحذو في كونهما متباينين انقام خطاب الذي مع خطاب العلي في كونهما متباينين لنقام قاسم الاشارة راجع للامور المذكورة التي لها تلك المقامات التقدم ووجه شبه اليبين في المقامات ويحتمل أن المعنى ومثل مقام الایجاز ومقام حلاوه في

وكذا لكل كلمة مع صاحبها مقام إلى غير ذلك كما يأتي تفصيل الجمع

التيان مقام خطاب الذي مع مقام خطاب العبي خاصه تشبيه المقامين بالمقامين في التباين وعلى هذا فلفظ مقام مقدر في كلام المصنف وقد أشار الشارح إلى ذلك الاحتمال بقوله فإن مقام الاول النخ وعلى كلا الاحتمالين فاصافة خطاب للذي والعبي من اضافة المصدر معموله والمراد بالخطاب ما خوطب به سواء أراده الخصوصيات أو الكلام المشتعل عليها والعام الداعي لذلك هو الذكاء والمعاناة وإنما فصل هذا عما قبله تكديلا ليقف ومقام خطاب الذي يبان مقام خطاب العبي مع أن هذا كالأدنى قبله لا يختص بأحدا من الجملة ولا بالمحدثين فصاعدا احتصارا لأن كذا ولفظ مع أحصر من مقام مرتين ولفظ يبان وعلم من هذا أن مقام خطاب الذي ومقام خطاب العبي مثل ما قبلهما في أنهما من متعلقات علم الداعي لأن المقامات إنما يبحث عن مقتضياتها فيه وقول بعضهم إنما فصل تكديلا لأن الاول من متعلقات علم الداعي والثاني من متعلقات علم البيان لأن العبي إنما يخاطب بالحقائق والذي بالبحارات فيه نظرا لأن الذي هو من متعلقات علم البيان كيمية دلالة لا تخط على المعنى انفراد من كونه محمرا أو كساية يقطع النظر عن اقتضاء الحال والمقام لذلك والكلام قد فهم من حيث اقتضاء الحال ولم يبدل على بطلان ذلك القيل قول المصنف بعد ذلك كلمة الخ فان هذا من متعلقات علم الداعي والاصل حريين الكلام على وتيرة واحدة ثم به كان الاولى للمصنف أن يذكر مع العبي العطن بأن يقول وكذا خطب العطن مع خطاب العبي وذلك لأن القوة لمدة لا ككتساب الآراء لمصلحة بلدهن بأسريرة أولا فسرعت عتاده كاه وصاحبها كي وعدم سرعتها بلادة وصاحبها لميلهم ان السريعة بآراء يكون لها جودة وحسن في تهيئتها لحصول ما يريد عليها من العلم وبذلك لا يكون لها ذلك فان كان الاول فهي فطاة وصاحبها عطن أنصاوان كان الثاني فصاوة وصاحبها عبي فعلم أن الصاوة تجمع الذكاء وحيد ولا يحسن انفاة وأحب عن المصنف بأنه عطن العام وهو الذي وأراد الخاص وهو العطن

(١٣٩)

على اصطلاح اللغويين في الذكاء والعطنة من تعارهما لا على المعنى العرفي من اتحدتهما (قوله والمعاني الدقيقة) عطف مرادف لأن المراد بالاعتبارات المتعبرات (قوله ولكل كلمة) أي كاللفعل وقوله

والمعاني الدقيقة الخفية لا بأس بالعبي (ولكل كلمة مع صاحبها) أي كلمة أخرى صاحبة لها (مقام) ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة

من المعاني إرادة أو بالنسبة في المصدر بالبحارات والكسايات والابحارات ما لا يباين مقام المعاناة من المعاني البادية لظهورها في نفسها أو بالاصح بالمعاني الخفية المتداولة (و) كذا (لكل كلمة) ركبت (مع صاحبها مقام) بأسس ذلك التركيب ليس لتلك الكلمة مع صاحبه لها أخرى عما سهر الكلام وقال أن الاعراض في التفرع من اسبغ ودلالة قليل على كثير وقيل يهدد المعنى إلى القلب في أحسن صورة من الماهظ وقيل ما صعب على الساطع وسهل على الفطنة وقيل ضد الكلام ومعانيه

(١٧ - شروع النحوي - أو)

مع صاحبها أي مع الكلمة المصاحبة لها التي ذكرت وجمعت معها في كلام واحد وذلك كان الشرطية قال الشارح في شرح المفتاح ولطف مع متعلق بالطرف أو مع حرامه مدع عليه أي لكل كلمة أو تصاف بمخدوف أي ولو صح كل كلمة مع صاحبها اه قل عدا غسكم والعالم بحده صفة لكلمة أو حالها لا يقع ليس للكلمة الكائنة مع صاحبها أو حال كيوسها معها بل كائن الكلمة وصاحبها فتدبره فانه دقيق (قوله ليس لتلك الكلمة) أي ليس ذلك المقام لتلك الكلمة المصاحبة بالفتح وهي الفعل وقوله مع ما أي مع كلمة مثل اذا تشارك تلك الكلمة الكلمة المصاحبة بالكسر وهي ان في أصل المعنى وهذا الحصر الذي أشار له الشارح بقوله ليس المستبعد من تقديم المصنف للحبر وكأنه قبل المقام مقصور على الكلمة مع صاحبها لا يتجاوزها إلى الكلمة مع غيرها صاحبها وحاصل كلامه أن الفعل الذي قصد اقترانه بأداة الشرط له مع أن مقام ليس ذلك المقام تشاركه مع أداة له مع أن مقام وهو الشك وله مع أداة مقام وهو الحرمان والتحقيق ويوضح لك هذا قوله تعالى فإذا حدثهم الحبسة قالوا لهدوه وان تصحبهم حبسه يطربوا عوسى ومن معه والمراد بالحبسة الحب والبراء وبما كان محي الحبسة محزوما ومحصوله لأن المراد مطلق حبسة بليل التبريع بأل الحبسية حتى في حاشه نادوا كما وقوع البينة مشكوكا فيه لكونه نادرا لمسة للحبسة المطلقة والبادر بما يشك فيه لكونه عبر مقطوع به في الغالب حتى في حاشه بان والحاصل أن إن وإذا اشتركا في أصل المعنى وهو الشرط والتعليق وللفعل مع الاولى مقام ليس تشاركه مع الثانية فان كانت كأن الفعل مع أن مقام ليس له مع أداة كذلك أداة الشرط لها مع الفعل الماضي مثلا مقام ليس له مع الفعل المضارع فكان على المصنف أن يقول ولصاحبها أيضا معها مقام ليس تشاركه مع ما يشارك الكلمة الاولى في أصل المعنى المراد وأجيب بأن المصنف ترك ذلك لضعفه بالانفاة أو يقال إن كلام المصنف صادق بذلك لأن الكلمة لم تبن بكونها الاولى والثانية فكل منهما صادق عليه أنه كلمة مع صاحبها

وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول

(قوله في أصل المعنى) أي لا في جميعه فيكون بين الكلمتين تمازج المعنى في الجملة كان وإذا فانهما اشتراك في أصل المعنى وهو الشرط واحتلها في أن لا يرى للشك والتدقيق للحق وكذا لما في المضارع فانهما اشتراك في الدلالة على الحدث والزمس واحتلها في أن الأول للزمان الماضي والثاني للحال والأسفل وإنما قيد بالمشاركة في أصل المعنى ليخرج المترافين كما لو اشتراك في جميع المعنى كما هو معناه كالأسماء لا يعقل تقدم الفعل مع ما هو على مقامه مع مفعوله (قوله قتراته بالشرط) أي تأداه الشرط فهو على حذف مضاف وقد وقع ما يقال إن الفعل في نحو ان صرت نفس الشرط فيبرم فتر ان الشيء نفسه أو يقال لا حذف وأر بدم من اشتراك أحد معانيه لأن الشرط يقع بالاشتراك في فعل الشرط وتوابعه وعلى التعليق ولا شك أن تغير فعل الشرط شيء ففعل الذي قصد قترانه بفعل الشرط ويراد بذلك الفعل الذي قصد تغيره الحراء ولا شك أن تأداه عند الحكم (قوله في مع ان) خبر الفعل الواقع مبتدأ وانما قرن الخبر بهما مع أن المتدأ ليس عاملاً في معناه وهو ما وصل (قوله وكذا بكل الج) ما تقدم بين مقام الفعل مع تأداه وهذا بيان مقام تأداه مع الفعل وقوله مع الماضي مقدم هو ما صار عليه (١٣٠) وقوعه وأما مقام الشرط مع المضارع فهو اظهار الاستمرار التجدد (قوله وعلى

في أصل المعنى مثلاً ان من يدى قصد اقترانه بالشرط في مع ان مقام ليس له مع اد او كذا لكل من أدوات الشرط مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وعلى هذا القياس (وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول

هي من حسن الصاحبة الأولى مثلاً الفعل مع ان من أدوات الشرط التي هي في الأصل للشك في مدخلها له مقام معها ان مقدمه مع اذا التي الأصل فيها الحزم بوقوع الشرط وكذا أداة الشرط التي هي ان مثلاً لها مقام مع اسمي بيان مقامها مع المضارع وكذا المسند اليه مع المسند الفعلي مقام بيان مقامه مع المسند الاسمي وهكذا كل كلمة مع غيرها لها مقام معها لا يكون له مع غيرها بما يشارك تلك في أصل المعنى ثم أشار الى ما صرف به اتحاد معنى الحال والاعتبار بالنسب وان من غير تأداهما فلا يراد عن المعنى الآخر كما قد يتوهم بقوله (وارتفاع شأن الكلام) الفصحح لأن غير الفصحح لا رفعة له ولا حسن (في الحسن) ابدائي وهو اخلاص بالدلالة الادعية بحسن المحسبات الابدائية الذي هو المرحس بدون البدائي (والقبول) عند السمع

وان قصر وحسن التأنيف وان طال والنظر ان أكثر هذه العبارات انما قصدوا بها كراوصاف للبلاء يوم يقصدوا حقيقة الحدوث ابرسم وانما أورد قوله ومضموم وما بعده لزيادة الاعتناء بذلك لكونه أهم من غيره والكلام فيه أكثر ومثال مقام التكبير والتعريف قوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا فقمى فرعون الرسول ومثال مقامى الاطلاق والتقييد والله يدعو الى دار السلام ويهدى من يشاء لعموم الدعوة وحصوص الهداية على بحث فيه يذكر في غير هذا الموضع والتقديم لاهتمامه (قوله وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول

هذا القيس) مبتدأ وحبر أو القياس مفعول محذوف أى وأخر القياس على هذا بحيث نفول للفعل مع هل الاستعانة بمقدمه مع له مع غيرها من أدوات الاستعانة والمسند اليه مع المسند الفعلي كزبد مقام انوه مقدم ليس له مع المسند الاسمي كزبد انوه قائم لأن مقدمه حينئذ افادة النسب ومقامه مع الأولى افادة التبعيد وكذلك المسند اليه له مقام مع المسند اذا كان حجة فعلية أو اسمية أو شرطية أو ظرفية ليس مع المسند اذا كان مفردا وله أيضا مع المسند الاسمي نحو

مطابقته

زبد مقام انوه مقدم غير المقدم الذي به مع المسند الفعلي نحو زبد مقام من فقت كرم هذا القياس مع

أنه قد قيد بالمشاركة في أصل المعنى ولا مشاركة بين المسند الفعلي والاسمي مثلاً قلت بمقيد بالمشاركة عبارة صورتها واحتياجهما للبيان وانها من ماضواها وما وذلك لانه يتوهم من ذلك القيد الطريق الأولى به من للكلمة هذا المقام مع ما يشارك تلك المصاحبة في أصل المعنى أعاده العلامة السمرقندى والقرمى في حاشيتهما في المطول بقى شيء آخر وهو أن قول المصنف ولكل كلمة مع صاحبها مقام صادق بما ذكره الشارح من الصورتين وما ذكرناه بالقياس عليهما ما إذا أراد المصاحبة الكلمة الحقيقية أو ما في حكمها كاخلة وحينئذ يريد عليه أن قوله ولكل كلمة مع صاحبها لم يقدح في قوله ما قاله تمام كل من التكبير والتحريف وذلك لافادته أن الكلمة لمصاحبة للتكبير مقاماً يبين مقامها اذا كانت مصاحبة للتعريف وكذا الباقي وحينئذ مما العائد في التكرار وحاصل الجواب أن ما تقدم بيان لما يقيد الارباب والخواص لا بمجرد اوصاف وهذا يابى في هذا الموضع فلا تكرار (قوله وارتفاع شأن الكلام) أى حاله وهو عطف على قوله وهو مختلف من عطف الجمل وانعزص منها بيان تعدد مراتب الدلالة وكون بعضها على من بعض ثم تعيين أعلاها وأسفلها وقوله في الحسن أى بالنظر لحسنه البدائي وقوله والقبول أى بالنظر للسمع من السماء وهو عطف لازم على ما زوم واحترر بقوله في الحسن على ارتفاعه في غير ذلك السبب كالتعريف والتهيب فان ارتفاعه فيه بكثره التأثير وقلته

(قوله بمطابقته للاعتبار المناسب) أي ما شمله على الأمر الصريح للمناسب لمحال الخطاب فكما كان الاشتغال ثم وكان المشتمل عليه أليق بمحال الخطاب كان الكلام في مراتب الحسن في نفسه والقبول عند السامع أرفع وأعلى وكل كان نقص كان أشد انحطاطا وأدنى درجة وأقل حنا وقبولا فالقول عند السامع بقدر المطابقة للاعتبار المناسب والانحطاط بقدر عدم المطابقة فالطرف الأسفل من الثلاثة ارتفعه على الكلام الذي تحته وهو المتحقق بأصوات الحيوانات وحصول أصل الحسن له بقدر مطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه والتحقه بالأصوات بعدم ذلك القدر (قوله والمراد بالاعتبار الخ) أشار بذلك إلى أن التصنف أطلق المصدر وأراد اسم المفعول واحترام هذه العارة بديهي على أن الاعتبار للرؤية لذلك الأمر المناسب صار الأمر المناسب كأنه نفس الاعتبار والمراد بالأمر المعتبر الخصوصيات كالتأكيده مثلا وعليه فمع المطابقة للاشتغال وقوله اعترضه التكميل مناسباً أي لمحال الخطاب (قوله بحسب السليقة) أي الطبيعة وهذا إذا كان التكميل من العرب العراء وهو متعلق بغيره (قوله أو بحسب تنوع خواص تراكيب الباء) أي إذا كان التكميل من غيرهم سواء كان التنوع بواسطة أو صير واسطة فالأول كالأحذ من الفواعل المدونة فإن تلك الفواعل معدة مأخوذة من التنوع والاحذ منها أحذ بواسطة والثاني كتبعض أحال كونه غير مدونة (قوله بقول اعترض الخ) هذا دليل من الأمانة لقوله والمراد بالاعتبار الخ وقوله اعترضت الشيء أي كالتأكيده وقوله إذا نظرت إليه أي بأن أنت في الكلام (قوله ورأيت حاله) أي الأمر الداعي إليه وهو الاسكار مثلاً وعطف هذا على ما قبله من عطف السبب على السبب لأن مراعاة الحال كالاسكار سبب للتأكيده مثلاً (قوله وأراد الخ) هذا جواب عما أورد على كل من المقدمتين في قول المصنف وارتفاع الخ وحاصل (١٣١) ما أورد على الأولى أن ارتفاع شأن الكلام

في الحسن والقول إنما هو بمكان المطابقة ويراد بها لا بأصل المطابقة كما هو ظاهره لأن الحاصل بأصل المطابقة إنما هو الحسن لا الارتفاع فيه وحاصل ما أورد على الثانية أن الانحطاط في الحسن يكون بعدم كمال المطابقة لعدمها من أصلها كما هو ظاهره لأن الانحطاط في الحسن يقتضي ثبوت أصل الحسن وهو إنما يكون

مطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه أي عدم مطابقته للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الأمر الذي اعترضه التكميل مناسباً بحسب السليقة أو بحسب تنوع خواص تراكيب الباء يقال اعترضت الشيء إذا نظرت إليه ورأيت حاله وأراد بالكلام الكلام العصيح وبالحسن الحسن الداني

وقوله (بمطابقته) أي الكلام العصيح هو خير ارتفاع (للاعتبار) أي الأمر المعتبر (المناسب) لتمام الذي هو الحال قال اعترضت الشيء مراعيته ونظرت لحالته منها لا لتمامه (وانحطاطه) أي انحطاط شأنه (بعدمها) أي عدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب واختار المناسبة بوجد بحقيقته وبحصل كما ينبغي من السليقة أي الطبيعة العربية أو بالممارسة لتراكيب الباء والتنوع لخواصها ويؤكد ذلك بممارسة هذا الفن وإضافة الارتفاع وهو مصدر إلى معرفة حال كونه مبتدأ عما يعيد المحصر كقولك صر في

مطابقته للاعتبار المناسب) يعني كما إذا كان المقام يستدعي تأكيده أو تأكيده أو أكثر

بمطابقته وإذا نعت المطابقة انبى لحسن تأكيده ولا يسم قوله والانحطاط في الحسن بعدم مطابقته وحاصل ما أحاط به السامع أن المراد بالكلام في قوله وارتفاع شأن الكلام الخ الكلام العصيح فأصل الحسن نفسه فصاحة فارتفاع ذلك الحسن يكون بالمطابقة وانحطاطه بعدمها لكن هذا الجواب لا يوافق كلام المصنف لأن من أن الكلام العصيح مطابق للاعتبار المناسب بالتحقق بأصوات الحيوانات لأن يقال النحافة هاهنا حيث عدم مراعاة الخواص وهذا لا ينافي بقائه من حيث فصاحته ويمكن أن يراد بالكلام في كلام المصنف الكلام السليق وتجميل الإضافة في المطابقة للحسن ولا شك أن ارتفاع الكلام السليق في الحسن يحسن المطابقة الموجود في النوع الكامل كما أن أصل الحسن الموجود في الفرد ناقص بذلك الحسن الموجود في النوع العبر الكامل وكذلك إضافة عدم الجودس والمشي والانحطاط يحسن عدم المطابقة الصادق بالمراد وهو عدم كمال المطابقة ويمكن الجواب أيضاً بأن الإضافة للكمال أي ارتفاع الكلام السليق بالمطابقة الكاملة وانحطاطه بعدم تلك المطابقة الكاملة (قوله وبالحسن الحسن الداني) جواب عما يقال أن قوله وارتفاع شأن الكلام في الحسن مطابق الخ لا يسم لأن ارتفاع شأنه في الحسن إنما هو لا اشتغاله على المحسنات البديعية لا بالمطابقة المذكورة وحاصل الجواب أن المراد بالحسن الحسن الداني الحاصل بالذلاعة ولا شك أن ارتفاعه إنما هو بالمطابقة المذكورة لا بالحسن العرشي الذي يحصل بالمحسنات البديعية وما عدا المحسنات البديعية إنما يكون تحسينها عرساً إذا اعتبرت من حيث إنها محسنة وهي من هذه الجهة يبحث عنها في علم البديع وإنما إذا اعتبرت من حيث إنها مطابقة لمتقضى الحال لكون الحال اقتضاها كانت موجبة للحسن الداني ومن هذه الجهة يبحث عنها في علم المعاني ولهذا ذكر المصنف في الالتفات الذي هو من المحسنات البديعية

فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب وهذا أعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالظن حيث يقول
الظن بأخي معاني السجوف بين الكم على حسب الاعراض التي يصاغ لها الكلام

(قوله الداخل في البلاغة) أي في ما فيها فيشمل الحسن الشيء من الفصاحة والشيء من البلاغة فلا ينافي قوله الداخل في البلاغة ثبوت
أصل الحسن للثبات بالفصاحة كما يفيد جواب الشارح عن الاعراض على مقتضى المصنف كما مر (قوله هو الاعتبار المناسب)
هو غير قصد مفيد للحصر أي هو الاعتبار المناسب لا غير وقوله الاعتبار المناسب للحال والمقام أي كالتأكيد والتكبير والاطلاق
والذكر والحدف الخ أو الكلام الكلي المكيف عاد كقوله من ساء على ما مر للشارح من التقريرين والاول هو صريح كلام افتتاح
(قوله يعني الخ) في هذه العبارة إشارة لشئين الأول منهما أن القاء التعريف على ما سبق في قوله وارفع الخ وعلى مقدمة معلومة فيما
بينهم وليست معلومة من كلام المصنف فخذوها للعلم بها واعلم بحسبها للتعديل بحيث تكون ما بعدها على ما فيها لا مبرين الأول أن
حسبها للتعريف أكثر من حسبها للتعديل الأمر الثاني أن المناسب حينئذ قلب العبارة أن يقول فالاعتبار المناسب هو مقتضى الحال
فيجعل الاعتبار المناسب هو المحكوم عليه ومقتضى الحال هو المحكوم به لأن الاعتبار المناسب هو الحدث عنه ولا أجل أن تكون هذه
العللة ردًا لما ورد على المقدمة الأولى أعني قوله (١٣٢) وارفع شأن الكلام الخ من أنه محال ماد كره القوم من أن الارتفاع

بالطاقة لمقتضى الحال
في الشيء الثاني أن قوله
لمقتضى الحال فيجوز لقياس
من الشكل الثالث مركب
من مقدمتين صغريهما
معلومة من كلام القوم
تركها المصنف للعلم بها
وكبراهما مدكورة في
كلامه ونقرره أن يقال
ارتفاع شأن الكلام
مطابقته لمقتضى الحال
وارتفاع شأن الكلام
مطابقته للاعتبار المناسب
ينتج المطابقة لمقتضى الحال
هي المطابقة للاعتبار
الناسب كذا قيل لكون

الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لحصوله بحسب الدبعية (لمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب)
للحال والمقام يعني ادعاء أن من ارتفع شأن الكلام المصباح في الحسن الداني لا عطايته للاعتبار
المناسب على ما تفيد صافه المصدر

ربداني لدر فبيدها الكلام أن لا ارتفاع لشأن الكلام في الحسن الداني لا عطايته للاعتبار
المناسب وقد علم أنه لا يرتفع إلا بالسلطة التي هي المطابقة لمقتضى الحال فها المحصر الارتفاع في
مطابقة الاعصار وقد حصر في مطابقة مقتضى رما عاودهما ونساو بهما اذ لو تباينما يصح أحد
الحصرين اذ لو قيل لا يكره ريدا الأحمر ولا يكرهه الاخلاط لطل المحصران معا وكذا ان كان منهما
عموم ما يطل أحدهما اذ لو قيل مثلا لا يحصل النفس الابدية ولا يحصل الاطلى الحيوانية لطل
الحصر الاول لصحة حصول النفس على مقتضى الحصر الثاني لعدم حيوانية الابدية معها والحصران
في الارتفاع صدقهما فوجب كون الاعتبار المناسب ومقتضى الحال متحدين أو مساويين بحيث
يصدق أحدهما على الآخر والاطل أحد المحصرين وهذا معنى قوله (لمقتضى الحال هو الاعتبار
المناسب) أي ولا يتوهم أهم شيان وهو ظاهر وقد بينت عاد كرم كون ارتفاع الكلام بدلالته
على الاعتبار المناسب في البلاغة بوصفها للفظ باعتباره المعنى فإشار إلى ترتب ذلك على ما تقدم لدفع
متوهم من التوصل في كلام صاحب دلالة الاعجاز لانه نارة يصف البلاغة بالذات ونارة يصف

هذا لا يتبع عين ادعى وان كان يستلزمه وهو من مقتضى الحال هو عين الاعتبار المناسب والذي يسمى بالظن
كلام الشارح إشارة إلى قياس من الشكل الاول أشير إلى صغريهما بالمقدمة المعلومة لأنها عايدتها وأعطته
مقتضى الحسن شيء يرتفع بمطابقته الكلام وكل شيء يرتفع بمطابقته الكلام باعتبار مناسب للحال وهو الاعتبار المناسب
وهذا هو التعريف السليم على أن مقتضى الحال مع المناسب الحال لا موجه الذي يمنع أن يحدث عنه كما يقتضيه لفظ مقتضى وأما
أطلى عايد لفظ المقصى للتبعية على أن المناسب للمقام في نظر اللغاة كما يقتضيه الذي يمنع انفسا كره (قوله على ما تفيد) أي ساء على
ما تفيد وهذا جواب عما قبل المحصر المذكور غير معلوم من كلام المصنف من المعلوم من أن لا ارتفاع يحصل بالمطابقة وأما حصوله بغيرها
وعدم حصوله فهو مسكوت عنه وحاصل الجواب أن الاسم لا يرفع عن معلوم من كلامه بل هو معلوم منه من إضافة انصاف وهو
ارتفاع ما يند وذلك لانه مفرد مصنف يعرفه فيعم والعموم في هذا المقام يستلزم الحصر لأن ما في كل ارتفاع فهو بمطابقة وإذا كان كل
ارتفاع حاصلًا بالمطابقة فلا يمكن ارتفاع بدونها اذ لو حصل ارتفاع بغيرها لصدق أن كل ارتفاع حاصل بها ثم أعلم أن قاعدة العموم للمحصر
هنا لا تظهر الا اذا كانت البناء في قوة وارتفاع شأن الكلام بمطابقته للسدية القريبة أن يكون مدحها سببا ليس معه سبب آخر
لأن السبب القريب لا يتعدد وأما لو كانت لفظ السدية أن يكون هناك سبب آخر فالحصر حقيقيا بمعنى أن الارتفاع يحصل
بهذا السبب لا بغيره فلا يستلزم العموم للمحصر باطل لأن العرض أن البناء لفظ السدية المقصى لوجود سبب آخر وان كان

الحصر اضافيا على أن الارتفاع يحصل بهذا السبب الذي هو الطاقة لا سنده أي عدا تفتاته فلا ينافي (١) أنها تحصل سبب آخر صح
استدراك العموم للحصر ولكن لا يستلزم الاتحاد ولا المساواة بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب بل يصح الحصران مع التباين بين السديين
من غير تناقض (قوله ومعلوم) أي من كلامهم من خارج وهذه صيرى القياس التي حذفها المصنف للعلم بها وقوله فقد علم جوابا إذا
أي فقد علم من هاتين المقدمتين انعمومة من كلامهم وهي ارتفاع شأن الكلام بمطابقته لمقتضى الحال والتي ذكرها المصنف وهي ارتفاع
شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب فالتمريع عليهما وهذا التمريع هو عين بيحة القياس كما تقدم ثم ان قول الشارح فقد علم
أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال وحده يجهل أن المراد اتحادهما في المصدق وفي المفهوم فمفهوم كل منهما الخصوصيات أو
الكلام الكلي المكيف في الذهن بالخصوصيات وحيث فيكون مترادفين كالإنسان والشر ويجهل أن المراد اتحادهما في المصدق
فقط وحيث فيكونان متساويين كالإنسان والكتاب وعلى كل من الاحتمالين يصدق الحصران نظير قولك لا مطلق لا لا إنسان
ولا مطلق إلا البشر فالحصران صحيحان لو حوذا المترادف بين الإنسان والشر وكذلك اذا قلت لا مطلق إلا الإنسان ولا مطلق إلا الكتاب
فالحصران صحيحان لو حوذا التباين بين الإنسان والكتاب فالخلاف أن صدق المقدمتين يحصل بأحد الأمرين اتحاد الاعتبار المناسب
ومقتضى الحال أو تباينهما فحمل لاتحاد على تعيين واحد بين لازم (قوله ولا المصدق الخ) في قوة قوله ولا ما صدق الحصران
أي والآن لم يكن بينهما اتحاد بل كان بينهما تباين كلي كالإنسان والفرس أو سائر حيوان وهو العموم والخصوص أو حسي كالإنسان
والأبيض أو عموم وخصوص مطلق كالإنسان والحيوان لما صدق الحصران أي قولنا لا ارتفاع إلا بالمطابقة لمقتضى الحال وقولنا
لا ارتفاع إلا بالمطابقة للاعتبار المناسب لا بد من كذب أحدهما على تقدير العموم والخصوص المطلق لأنه يكون الحصر في الأخص
فاسد والحصر في الأعم صادقا بل ذلك أن كل حصر محتو على جزئين احتائي وسبي والاول يجعل في قضية موحدة والثاني قضية
سالبة والجزء الاحتائي في كل حصر مقرر عند انقضاء لا للمعتبر ولا في الحكم واستطوره اشتداء والمرص للاستطال هو الجزء السلبى وهذا
كان بين الحصرين عموم وخصوص مطلق كان الجزء الاحتائي للحصر في الأعم (١٣٣) مضاف للجزء السلبى للحصر في الأخص والجزء

ومعلوم أنه انما مر مع بساطته التي هي عبارة عن مطابقة الكلام الصحيح لمقتضى الحال فقد علم أن
المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد والامصدق أنه لا يرفع المطابقة للاعتبار المناسب
ولا يرفع المطابقة لمقتضى الحال فليتأمل

الاحتائي للحصر في الأخص
لا ينافي الجزء السلبى للحصر
في الأعم حتى تطرق للحصر
في الأعم المطلق فذلك

كان الناس حصر في الأخص على قدر أن يكون بين الحصرين العموم والخصوص لمطلق بوضع ذلك قولك لا يباع إلا الحيوان وهذه
قضية كلية عامة ولا يباع إلا الإنسان فهو في قوة كل فرد فرد من أفراد الإنسان يباع ولا يباع غيره ولا شئ أن هذه السالبة تعني لا يباع
غيره تكديها القضية الكلية العامة فكل فرد من أفراد الحيوان يباع لا يباع غيره إلا إنسان من الحيوان كالفرس والوحمة
المذكورة معلومة المصدق فباعتبارها يكون كاذبا ومسلما للكاذب من حصر الأخص وهو كاذب ويكذب الحصران معا إذا كان
بينهما تباين كلي لأن القضية الموحدة انحدودة من أحدهما تنقص السالبة المأخوذة من الآخر مثلا اذا قلت لا يباع إلا الخمر هذا
في قوة كل فرد فرد من أفراد الخمر يباع ولا يباع الفرس ولا غيره وادعت لا يباع إلا الفرس فهو في قوة كل فرد من أفراد الفرس يباع
ولا يباع الخمر ولا غيره فالموحدة من كل تنافي السالبة من الأخرى ومادى الصادق كاذب لما تضمنه واستلزمه من الحصر كاذب
وكذا يكذب الحصران معا إذا كان بينهما تباين حركي فإن الأخص مادي الأعم وكل منهما أخص من جهة فإن قلت لا يباع إلا الحيوان
كان في قوة كل فرد من أفراد الحيوان يباع ولا يباع غيره ولو كان أبيض وادعت لا يباع إلا الأبيض كان في قوة كل فرد من
أفراد الأبيض يباع وبغير حيوان ولا يباع غيره ولو حيوان فساله الأول سأل موحدة الثاني وكذلك العكس وما نافي الصادق
كاذب فكذلك ما استلزمه من الحصر أنه كذلك شيحة العلامة المدوى عليه صحاح الرحمة والرسوان (قوله لما صدق الحصران) أي
لكن الثاني باطل لأن الفرس صدقهم فبطل لعدم ثبوت اتحادهما فنبت بقياسه وهو ثبوت اتحادهما وهو المطلوب
وفي كلام الشارح تسمع حيث أدخل اللام في جوابان وهي انما مدخل على جوابين فكأنه أعطى أن حكم لو لاها أحدهما في التعليق
وقد وقع له ذلك كثيرا وبغيره من المصنفين (قوله فليتأمل) أمر بالتأمل لا مكان أن يقال ان قوله ولا المصدق الحصران فيه ظر من
قد يصدق الحصران مع عدم اتحادهما كالأبيض كان بينهما عموم وخصوص مطلق لأن الحصر في العام لا يستلزم ثبوت الحكم لجميع
الأفراد بل غاية ما يفيد أن هذا الحكم لا يخرج عن هذا العام وعدم خروج الحكم عن العام لا يقتضي عموم الحكم لجميع الأفراد مثلا
ادقيل لا يباع إلا الحيوان يمكن أن يراد الحيوان الجنس المتحقق في الإنسان والبراد كل فرد من أفراد الحيوان وحيث فلا يكون هذا

(١) أنها تحصل كذا في الأصل والناسب أنه يحصل أي الارتفاع المحدث عنه فلتأمل كنهه مصححه

مما يقال قولنا لا يباع الا الانسان وكذلك لو كان بينهما تسامح في حق فديص الحق الحصران لانه لا يلزم عموم الحكم لجميع الافراد في الحصر
فيحور أن يتحقق الحصران في فرد هو محل الاجتماع بأن يراد من الحيوان في قولنا لا يباع الا الحيوان انسان أيضا ويراد بالانسان
قولنا لا يباع الا الانسان أيضا وليس يلزم أن يراد بالحيوان وبالا انسان جميع أفرادهما وقد يجب أن الملحوظ في الحصرين
وهما لا ارتفاع لشأن الكلام إلا بالمطابقة لمقتضى الحال ولا ارتفاع له إلا بمطابقته للاعتبار المناسب ثبوت الحكم لكل فرد وأن المعنى
كل فرد من أفراد الارتفاع لا يكون إلا بالمطابقة المذكورة لا أن الملحوظ عدم خروج الحكم عن العام وحيداً لم يتحدد الحصران
بعضاً أحدهما أو كلاهما وإنما كان ملحوظاً فيهما ثبوت الحكم لكل فرد من أفراد العام لمعدت سابقاً من أن اسم الجنس المفرد إذا
أضيف لمعرفة ولم تقم قرينة على تخصيصه بعض ما يصدق عليه كان لا يترتب أفراد الجنس ولا ثبت أن كلاماً من الحصرين محتوي على
مصدرين الارتفاع والمطابقة مضافين فيكون المعنى أن كلاماً من الارتفاعين لا يحصل الا بكل من المطابقة للاعتبار والمقتضى
(قوله فاعلة راحة الخ) هذا امر يعر على أمر من فاعلة السابق أي أدعت ما تقدم لك من التعريف صريحاً لك أن الفاعلة صفة
راحة للفظ لاها على ما علم من التعريف مطابقة الكلام لمقتضى الحال وظاهر أن المطابقة صفة انطوائية فتكون المطابقة راحة
للكلام من رجوع الصفة للموصوف لكن رجوعها له ليس مع قطع النظر عن معناه بل رجوعها به باعتبار فاعله المعنى الحاصل من
التركيب وهو المعنى الثاني الذي يشترط البناء (١٣٤) ويصعدوه وهي الخصوصيات التي تقتضيها الحال الرائدة على أصل المراد

لانه لو كانت الفاعلة صفة
راحة له مع قطع النظر
عن المعنى المقصود فاعله
الذي هو المعنى الثاني وهو
مقتضى الحال لتصور معنى
الفاعلة بدون اعتبار
مقتضى الحال وهو محال
وعرض المصنف لهذا
التعريف دفع ما ينوهم من
الساقص في كلام الشيخ
عبد القاهر في دلائل الاعجاز
لانه نارة يصعب اللفظ

(فاعلة) صفة (راحة الى اللفظ) يعنى به بقى كلام بلع لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل
(باعتبار افادته المعنى) أى العرض المصوغ له الكلام

بها المعنى وتارة يعيها عن اللفظ وتارة يعيها عن المعنى فقال (فاعلة راحة الى اللفظ) فيصيح
وصفه بها فيقال هذا اللفظ بلع ولكن وصفه لا باعتبار كونه لفظاً ومجرد صوت ولا باعتبار أنه دل على
المعنى الأول الذى هو مجرد فاعلة النسبة بين الطرفين على أي وجه كانت تلك النسبة فان هذا المعنى
مطروح في الطريق بدولة الاعرابى والاعجمى والندوى والفروى فلا توصف اللفظ من أجل الدلالة
عليه بالفاعلة وإنما توصف بها (باعتبار افادته) أى للفظ (المعنى) الثانى وهو الخصوصية التي تناسب
المقام ويتعلق بها العرض لأف صائمه المقام كذا أكد عليه اللاذكار وكلاهما في السحر وكلاهما

ص (فاعلة راحة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى

بالتعريف

بالفاعلة وبوصف المعنى بها وتارة يعيها عن اللفظ وتارة يعيها عن المعنى وحاصل دفع الساقص أن وصفه

المعنى به مراده المعنى الثانى باعتبار أن المقصود من اللفظ افادته ووصفه للفظ بها باعتبار افادته ذلك المعنى المقصود ويعيها عن اللفظ
مراده اللفظ المحرر عن المعنى والخصوصيات ويعيها عن المعنى مراده المعنى الأول للفظ الذى هو مجرد ثبوت الحكم به للحكم عليه
وحيداً فلا ساقص في كلام الشيخ (قوله يعنى أنه يقال الخ) حمل النسخ كونهما صفة للفظ على معنى كونه محمولة عليه حمل اشتقاق
ولم يحدده على معنى كونه فاعلة له لانهما مطابقة الكلام لمقتضى الحال والمطابقة قائمة بالمطابق لان الحمد على ذلك المعنى لا يوجب قول
المصنف باعتبار الخ لانه لا حاجة مع قولنا ان المطابقة بمعنى الحال معنى قائم بالكلام الى كون قيامه به باعتبار ما ذكر فتأمل (قوله)
لا من حيث انه لفظ (أى ولا من حيث فاعلة المعنى الأول الذى هو مجرد النسبة بين الطرفين على أي وجه كان فان هذا المعنى مطروح في
الطريق يتناول الاعرابى والاعجمى والندوى والفروى فلا يطرأ عليه المبيع وحيداً فلا يوصف اللفظ من أجل الدلالة عليه بالفاعلة
بما يابوصف بها باعتبار افادته المعنى الثانى وهو الخصوصية التي تناسب المقام ويتعلق بها العرض لاقتضاء المقام لها كذا أكد
بالنسبة للاسكار وكلاهما بالنسبة للسحر والاعصاب بالنسبة للمحمويه وكالات الحكم بالنسبة لخلو الذهب وعبر ذلك من الاعتبارات
الرائدة على أصل المراد (قوله وصوت) عطفت عام على خاص فاللفظ أحص لانه صوت معتمد على مخرج (قوله باعتبار) متعنى
براحة والباء للسببية وقوله فاعلة المعنى الثانى (قوله أى العرض المصوغ له الكلام) أى العرض الذى يصح الكلام أى
ذكر لا حل افادته وهو الخصوصيات التي يقتضيها الحال وهذا يعبر للمعنى الثانى واعلمى ذلك العرض معنى ثانياً لان البناء يتطرون
اليه ويعتونه ويقصدونه ثانياً بعد المعنى المراد

(قوله بالتركيب) بين للواقع لا للاحتراز عن شيء، والاستحالة فإذ معنى محسن الكون عليه بدون التركيب (قوله متعلق بإفادته) أي باعتبار إفادته بالتركيب المعنى الثاني (قوله وذلك) أي وبيان ذلك أي كون البلاغة صفة راحة للفظ باعتبار إفادته المعنى بالتركيب وقوله لأن البلاغة راحة للفظ وقوله وصاهر الخ عليه بقوله بسائر المعنى (قوله عبارة عن مطابقة الكلام) أي فقد صيرف المطابقة التي هي البلاغة في الكلام الذي هو اللفظ فثبت أنها راحة للفظ (قوله وصاهر أن اعتبار المطابقة الخ) أما المطابقة فظاهر وأما عدمها فلا بد لا يثبت شيء عن شيء، لا إذا كان الشيء باللوب يصح أن نصفه باللوب عنه إذ لا يقل في الخاطئاتها لا تنصر فظهر أن الكلام لا ينصف بكونه غير مطابق إلا باعتبار المعاني (قوله وعدمه) أي وأن عدمها فهو عطف على اعتبار والصغير راجع لأعبار المطابقة وحيث فكل الظاهر أن يقول وعدمه بتدكير الصغير الآن يقال أنه اكتسب البأس من المنادى إليه مع عدمه وبيح أن يكون عطف على مطابقة فثبت حينئذ ظاهر (قوله باعتبار المعاني) (١٣٥) أي الثاني فهو عطف الأعراس على

(بالتركيب) متعلق بإفادته وذلك لأن البلاغة كما مر عبارة عن مطابقة الكلام الصحيح، بمعنى الحال وصاهر أن اعتبار المطابقة وعدمه، لا يكون، راحة في الأعراس التي تصاغ لها الكلام لا باعتبار الالفاظ المفردة والكلام المحدث

في المحموية وغير ذلك من الأعداد وخصوصاً برتبة على أصل في قوله (بالتركيب) تصوير للأحراج شيء ضرورة احتجابه في معنى محسن الكون عليه دون التركيب الذي هو المراد هنا وهو متعلق بإفادته به على أن البلاغة كانت هي مطابقة الكلام مقتضى الحال أي هو خصوصية رائدة على أصل مراد معنى وجوده فرع وجود التركيب أميدان وجوده والأخص وهو الاعتبار الرائد على أصل مراد فرع وجود الاعم الذي هو أصل المراد وأصل المراد لا يكون إلا بالتركيب أميد فكما الرائد عليه فلكل المفردة واللفظ المفردة عن المعنى الرائد لا توصف بالبلاغة فهو الشرح عند الفاعل بالبلاغة ترجع إلى المعنى لا إلى اللفظ يعني إلى الثاني الخاص لا إلى اللفظ معي باعتبار إفادته المعنى الأول بطاروح في الطريق وقوله رجع إلى اللفظ يعني باعتبار إفادته المعنى الخاص فلا يخصص في كلامه

(بالتركيب) ثم قد احتجبت الدرس في البلاغة والفصاحة من صفات اللفظ والمعنى وهما مترادفان ولا على ما سبق قال حارم نقلاً عن فلاطون الفصاحة لا تكون إلا لموجود والبلاغة تكون لموجود ومفرد ومعنى في اللفظ عن عدد الظاهر كلاماً في ذلك يحلظ السهر وأن حاصل مجموع كلامه أن الفصاحة ليست من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب وميل الإمام غير الدين إلى أن الفصاحة راجعة إلى الالفاظ والمعاني واستدل عليه بما يطول ذكره قال الشيخ في الدرس

مقتضاه مرادى والمراد بالأعراس التي تصاغ الكلام لها مقتضيات الاحوال وهي الخصوصيات الرائدة على أصل مراد وقوله باعتبار المعاني أي وجوده وعدمه ليطلق قوله اعتبار المطابقة وعدمها (قوله المفردة) أي من اعتبار إفادته المعاني وليس المراد التعبير المركبة لأن المطابقة ليست من حيث ذات اللفظ مطلقاً مفرداً كان أو مركباً وقوله المفردة أي عن اعتبار المعنى الثاني الرائد على أصل المراد وهو لا ينفك دلالتها على المعاني الأولية وحاصل كلامه أن الكلام من حيث أنه اللفظ

مفردة أي مفردة عن إفادته المعنى الثاني الخاص عند التركيب لا يجب بكونه مطابقة لمقتضى الحال ولا عدم المطابقة وإنما من حيث اعتبار إفادته لذلك المعنى فينصف بكونه مطابقة وغير مطابق بقول النارج وظاهر أن اعتبار المطابقة وأن اعتبار عدم المطابقة إنما يكون الخ أي فإن اعتبرناه والتفصله من حيث إفادته المعاني والخصوصيات صح وضعه بكونه مطابقة أو غير مطابق وقوله لا اعتبار الخ أي وأما في نظرنا إليه من حيث كونه الفاظاً ولم يثبت له من حيث إفادته للخصوصيات فلا يوصف بالمطابقة ولا بعدمها إن قلت يلزم حينئذ رجع التقييد إلى رجع المطابقة وعدمها وهو محال قلت المراد أنه لا يوصف بالمطابقة ولا بعدمها عما من شأنه ذلك وليس المراد عدم المطابقة مطلقاً ثم اعلم أن ما ذكرناه من أن المعنى الأول هو ثبوت المحكوم للمحكوم عليه وأن المعنى الثاني الذي يكون الكلام باعتبار بلوغه بصاح لاجبه هو مقتضى الحال أي الخصوصيات والمرايا هو ما أفاده من قائم وأن يقول الشيخ وكذلك هو في تحريدها المعنى وقرره استناداً إلى الذي ذكره عبد الحكيم وبعض حواشي المطول أن المعنى الأول هو ما يقفهم من اللفظ بحسب التركيب وهو أصل المعنى مع الخصوصيات من تعريف وتكبير وتقديم وتأخير وحذف وإضافة والمعنى الثاني الأعراس التي يقصدها التركيب ويصوغ الكلام لاجل إفادتها وهي أحوال الخطاب التي يورد للمسامح الخصوصيات لاجلها من إشارة لمهود وتعظيم وتحقير وصحرو ومحمونية وإسكار وشك وغير ذلك هذا بالنسبة إلى المعاني وأما بالنسبة لعلم البيان فإدناي الأول هي

للمدلولات المطابقة مع رعاية مقتضى الحال والمعاني التوافق هي للمعاني المخارية أو الكسائية ودكروا أن دلالة اللفظ على المعنى الأول قد تكون وصية وقد تكون عقلية ودلالته على المعنى الثاني عقلية قطعا وذلك لأن اللفظ دال على مقتضيات والخصوصيات وهي آثار للاعراض والآثار تدل على المؤثر دلالة عقلية والمعاني والمادة فالدال على المعنى الثاني هو اللفظ لكن بتوسط دلالة المعنى الأول وهذا هو المأخوذ من كلام الشيخ في دلائل لاعجار كالمسطرة في المطول ويمكن أن يقرر كلام شارحنا بذلك فيقال قوله بل باعتبار إفادته المعنى أي الثانوي وقوله أي الفرص المصوغ له الكلام أي وهي أحوال الخطاب من إشارة لمعهود وتعظيم وإسكار وشك وقوله بعد إما يكون باعتبار إمعان والاعراض مراده بالمعاني الخصوصيات ومراده بالأعراض الأحوال وقوله إما يكون الخ أي لأنه ينسب عن الأحوال الخصوصيات التوقف عليها المطابقة وقوله بعد ذلك المفردة والمجردة أي عن هذه المعاني الثاني وهي الأعراض السابقة الحاصلة عند التركيب (قوله نص) (١٣٦) أي هو مصوب أو ذو نص أو يقرأ فعلا مسببا للمعول (قوله على الطريقة) أي

(وكثيرا ما) نص على الطريقة لأنه من صفة لأحيان وماذا كيد معنى الكثرة والعامل فيه قوله (يسمى ذلك) الوصف المذكور

ثم أشار إلى أن إطلاق لفظ فصاحة على معنى البلاغة واقع في السنة أهل الفن كثيرا ومن ذلك قولهم إن أعجاز القرآن من جهة كونه في أعلى مراتب الفصاحة ويعنون بالفصاحة هذا المعنى قال (وكثيرا ما يسمى ذلك) المعنى الذي هو مطابقة الكلام لمعنى الحال

الغيبيري أن حصة الفصاحة بالافعال وردت في السنة الإمام غير الدين أو لارم سمية المعنى فصيح وهو عبر مأثور والذي أراه أن الفصيح لفظ حسن مأثور له معنى حسن صحيح وهذا الفيد تدفع أسئلة الأمام والساس في ذلك كلام بطول ذكره (قلت) وأنت ذا تأملت عبارته في مصنف في حدود الفصاحة عمت أن فصاحة المفرد كلها فظية لأنه في هذا المعنى السنة والأمر أنه لعينه فإما تتعاقب إجماع اللفظ وفصاحة الكلام ينقسم إلى معنوي وهو الخالص من التعقيد والتعصب ويطي وهو الخالص من التمايز والتعقيد اللفظي وفصاحة المتكلم معنوية وما نحسن عبارة عند اللطيف العدادي حيث قال في قوايب البلاغة البلاغة شئ، شدي من المعنى وينتهي إلى اللغز والفصاحة شئ، يتبدى من اللفظ وينتهي إلى المعنى فإن فيها جميعا من كلام الناس وهي الحق إن شاء الله تعالى فإن قلت إذا كانت الفصاحة أو البلاغة راجعة إلى اللفظ فكلام الله تعالى ليس بلفظ وهو محتوي على أعظمها قلت المراد اللفظ الدال على ذلك الكلام القديم المعاصر

لأجل الظرفية أي لأجل كونه ظرفا وإنراد زمانيا (قوله لأنه) أي هذا من صفة الأحيان أي الأزمان وكما أن اسم الزمن؛ نص على الضرورية فكذلك صفة ثم لا يبقى عليك شيء ليس المراد أن موصوفه الأحيان مقدرا أي أحيانا كثيرا لأن الثابت حينئذ واجب بل المراد أنه كان في الأصل صفة للأحيان ثم أقيم مقامها بعد حذفها وصار بمضاهيها ونصب نصبها لمعنى وكثيرا وأحيانا كثيرة وكان الظاهر أن يقول من صفة الحين وعلى هذا

ص (لها

فيكون الحين الموصوف مقدرا وتذكر الوصف حينئذ ظاهر والمعنى

وزم كثيرا أي وسمى ذلك الوصف فصاحة في زمن كثير فهو مثل قوله تعالى فليلا ما تشكرون أي تشكرون في زمن قليل ثم إن قوله لأنه من صفة الخ من أراد الاستدلال على مجرد صحة النص على الظرفية فليعلم وإن أراد الاستدلال على وجوده فممنوع لأنه يمكن أن يكون كثيرا نصا على المعنوية المطابقة أي وتسميته كثيرا إن قلت إن التسمية وضع الاسم على المعنى وهو شئ واحد لا تعد فيه ولا تكثر وحينئذ فلا يصح وصفها بالكثرة أوجب بأنه على هذا الوجه يراد بالتسمية الإطلاق والاستعمال وهو بتعدد فصيح الوصف بالكثرة إن قلت على هذا كان مقتضى الظاهر أن يقول كثره فالجواب أن صفة المصدر لا يجب تأنيها لتأنيده لأنه مؤول بأن والعمل أو ما والعمل والفعل لا يؤثرون أو أن التسمية لما كانت بمعنى الإطلاق ذكر الصفة نظرا لذلك ولعل الشارح إنما ترك التسمية على ذلك الوجه ما ورد عليه من أن الانتساب على الوصفية في مثله معروف لا يحتاج إلى تعرض فلهذا أشار إلى وجه آخر من الأعراب (قوله لنا كيد معنى الكثرة) أي فهي رائدة لنا كيد (قوله والسبيل فيه) أي في الطرف (قوله ذلك الوصف المذكور) أي وهو المطابقة لمقتضى الحال

فصاحة لها وهو مراد الشيخ عند القاهر بما تكرره في دلائل الاعجاز من أن الفصاحة صفة راحمة في المعنى دون اللفظ كقوله في
 تشبيهه بصل من ذهب أن الفصاحة واللغة وسائر ما يجري في طريقهما أوصاف راحمة في معانيها وإن ما يبدل عليه باللفظ دون
 اللفظ أنفسهم، وهذا مما مر دد ذلك لانه صرح في مواضع من دلائل الاعجاز بأن تشبيه الكلام للفصاحة تشبيهاً محكي قول من
 ذهب في عكس ذلك فقال كانت براه لا يقدم شعرا حتى يكون قد أودع حكمة أو ذكاء أو شمل على تشبيهه عرب ومعنى "درهم قال
 ولا مراداً حذو في الخلق في معانيه لخصوا لأن لا يرى منه معاني علم اللغة من ربح في شؤنها لا وهو يسكر هذا الرأي ثم نقل
 عن الخاطب في ذلك كلامه قوله وللغاني مطر وحة في الطريق يعرفها الصحن والعربي والروى والدوى وأما الثاني فانه
 الوزن وتخير اللفظ وسهولة الخرج وصحة الطبع وكثرة ما أودع حكمة أو ذكاء أو شمل على تشبيهه عرب ومعنى "درهم قال
 وأن سدل المعنى الذي به تشبيه الشيء الذي يقع التصوير فيه كالفصاحة وذهب بجمع معانيهم وسور كما به محال دُرِدَتِ البطر
 في صوغ الخاتم وجوده المعد ووردانه من سطر في الفصاحة على البيت الصورة وذهب ليدى وقع فيه ذلك العمل كذلك محال دُرِدَتِ
 أن يعرف مكان الفصل وناربه في الكلام من سطر في محرمه، وكما فصله على حتم من يكون فصحة هذا وجوداً وفيه أنفسهم يكن
 ذلك فصله من حيث هو حتم كذلك ينبغي إذا فصلنا يتناهي يستحسن أحل معناه أن لا يكون ذلك فصله من حيث هو شعر
 وكلام هذا قوله وهو صرح في أن الكلام من حيث هو كلام لا توصف بالفصاحة أو تشبهه ولا يشك أن الفصاحة من صفاته
 الفصاحة فلا يكون راحمة في المعنى وقد صرح فيما سبق بأنها راحمة في المعنى دون اللفظ فجمع بينهما عما قدمناه بمحمل كلامه
 حيث نفي أنها من صفات اللفظ على نفي أنها من صفات المفردات من (١٢٧) عبر عن التركيب وحيث أثبت أنها من صفاته

على أنها من صفاته باعتبار
 ألياته المعنى عند التركيب
 * وللإعجاز طرفان أعلى
 إليه انتهى وهو حد الاعجاز

(فصاحة أوصاف) كما يسمى بلغة حيث نقل ابن جحر القرآن من جهة كونه في المعنى بصفات الفصاحة
 يراد بها هذا المعنى (ولها) أي اللغة الكلام (طرفان أعلى وهو حد الاعجاز) وهو أن يرتقي الكلام
 في بلغة إلى أن يخرج عن طوق البشر

(فصاحة أوصاف) وصف كثيرا المعنى المعنوية الطلعة على أن وصفه من المعنى بطرق ذلك الظاهر
 ككثيرا وأما المعنى الطرفية أي رتبة ما كثيرا يسمى ذلك فصاحة ويراد به ما كيد الأكثر ثم أشار إلى
 بصوت اللغة باعتبار عام إرادة الخصائص المناسبة في كل مقام وعدم عام أو انتهى ذلك ثلاث
 مرات بقوله (ولها) أي ولله اللغة الكلام (طرفان) طرف (أعلى وهو حد الاعجاز) أي هو الذي
 إذا روي في الكلام

ص (ولها طرفان أعلى وهو حد الاعجاز

(قوله هذا المعنى) أي
 لغة لا تقتضي الحس
 ولا رد على حد أن مع
 الآيات أعلى طمقات
 من بعض لأن أعلى
 طمقت اللغة أيضا
 بصوت (قوله ولها

(١٨) شروح التخصيص - أول) طرفان) حد شدة أي من اللغة بصوت باعتبار مراعاة عدم الخصائص
 المناسبة في كل مقام وعدم مراعاة عمومها وأن لها هذا الاعتبار مراتب ثلاثة فقوله ولها طرفان أي مراتب أحدها في غاية الكمال
 والآخرى في غاية النقصان والزم من ذلك أن يكون هناك مرتبة متوسطة بينهما والخاصة بالبلغة أمر كفي لها ثلاث مراتب
 مرتبة عديدها طرفان وسعلى وهي فرد واحد ووسطى ولها أفراد وتعتبر النصف بالطرفين لتشبهها الشيء بمقتضى طرفان استعارته بكونه
 وقوله طرفان تحصيل فهم أنه ليس المراد حقيقة الطرفين والزم أن لا يكون الإنسان طبعاً إلا لساناً بالطرفين مع أن ذلك لا يمكن لما
 يلزم عليه من التقص (قوله وهو حد الاعجاز) أي مرتبته وأصافته للبيان ولأنه في الكلام من تقدر مضاف إلى وهو حد الاعجاز
 لأن الأعلى فرد من اللغة التي هي اللطافة لا الاعجاز (قوله وهو) أي الاعجاز عددها اللغة أرقاء الكلام في اللغة الحواسق ألقاها
 عددها اللغة لأن الاعجاز عددهم ارتفاع الكلام باللغة أو غيرها إلى أن يخرج عن طوق البشر (قوله يرتقي الكلام) أي
 يرتفع شأنه وقوله في بلغة أي بلغة إلى أن يخرج عن طوق البشر أي طاقهم وقد رتبهم لأصنافه عن المعاني ولا بأسوا به
 العريب ولا تصرف القول عن معارضة أو تصح أن يكون في ناحية على حالها أو يكون شأنها راعى في اللغة من الخصوصيات مدارج
 يرتقي فيها الكلام فإذا بلغ الحد الأعلى في تلك الدارج كان إعجازاً على طريق المكسب والارتفاع تحصيل والمعنى وهو أن يرتقي الكلام
 في الخصوصيات التي تراعى في اللغة إلى أن يخرج عن طوق البشر ومرتبتهم

ودكر البشر لاهم المشهورون بالبلغة وتصدون للمعارضة والا فاعجز ما يكون خارجا عن طوق جميع المخالقات من الحسن والانس والملائكة (قوله) ويمحروهم عن معارسته (أي يحرمهم عاخر من معارسته فاعجز في الاعجاز للتصير وهو عطف لازم على ما روي من ان قيل ماد كرهوه من أن الكلام يرتقي سلاعه إلى أن يخرج عن طوق البشر ويمحروهم مجموع اد يست البلغة سوى الطاقة لمقتضى الحال مع فصاحة العلم الذي يمر بداختصاص بالبلغة أعني المعاني والبيان متكامل بالبيان هذين الامرين على وجه التمام لان علم المعاني كافي للبيان كافي للحصول من التعبد المعنوي وحيث قد أنفق هذين العلمين وأحاط بهما لم لا يجوز أن يراعى هذين الامرين حق الرعاية فيأتي بكلام هو الطرف الاعلى من البلغة ولو بقدر أقصر سورة من القرآن فكيف يمكن ارتفاع الكلام إلى أن يخرج عن طوق البشر حسب سبله وأحب أن نكمل علم البلغة هذين الامرين مجموع إذ لا يعرف هذا العلم إلا أن هذا الحال يقتضي ذلك الاعتناء مثلا وأما الاطلاع على كمية الاحوال أي معرفة عددها وكيفيات الشدة والعمق ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات التي تنوقف عليها الا بيان الكلام هو الطرف الاعلى وأمر آخر لا يتعلق بعلم البلغة ولا يستبعد منه سبله أن علم البلغة متكامل بالاطلاع لمذكور فلا يعلم أن من علم علم البلغة يحيط به لأن الاطاعة بهذا العلم غير علام العيوب مجموعة سبلها الاطاعة فلا يعلم أن من تعلم علم البلغة وحاط به يحوز أن يراعى هذين الامرين حق الرعاية أكثر من مهارة هذا الفن تراه لا يقدر على تأليف كلام يليق فصلا عما هو الطرف الاعلى كالقرآن (قوله عطف على قوله هو) أي من عطف العبارات (قوله مع ما يقرب منه) جعل الواو عني مع وهو حل محلي لاجل اعراب والاماني كونهما عاطفة في ايراد كلمة مع موقع الواو اشارة إلى اعتبار العطف مقدما على الاحبار اي صير المحكوم عليه عند الاعجاز كايهما لا كل واحد منهما لأن المقصود تبيين مرادة الاعجاز في نفسه لا بيان ما يصدق عليه (قوله كلاما واحدا للاعجاز) أي بقوله كلاما واحدا (١٣٨) عما يقل من حمله ولا يصح الاحبار به عن الاعلى وما يقرب منه

وحاصل الجواب أن قوله حد الاعجاز غير عن محدود تقديره كلامها والجملة خبر عن الاعلى وما يقرب منه (قوله وهذا) أي الاعراب هو الموافق للمعاني المتعاضد من أن

و يحرمهم عن معارسته (وما يقرب منه) عطف على قوله هو والتصير في معناه إلى أعلى يعني أن الأعلى مع ما يقرب منه كلاما واحدا للاعجاز وهذا هو الواو الذي للمعاني

خرج عن طوق البشر ووقع بالاعجاز وهو حد أعلى لأنه توهم ما راعى في البلغة كمدارج يرتقي فيها الكلام فإذا جاز الحد الأعلى من ذلك المدارج كان عجزا وقوله (وما يقرب منه) يحتمل أن يكون وما يقرب منه) ثم طاهره أن حد الاعجاز لا يتفاوت وليس كذلك بل هو لاسانه له وما وقع في كلام

البلغة تراه إلى أن دلح إلى حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه أي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلامها نص حد الاعجاز لا هو وحده كذا في شرحه وموافق أيضا للمعاني به الاعجاز لا يرى من أن الطرف الاعلى وما يقرب منه هو المعجز ولا ينبغي أن نص الآيات أعلى طبقه من العجز وان كان الجميع مشترك في امتناع معارسته ولا شك أن هذا تصريح بما ذكره الشارح من الاعراب الذي ألهمه بين اليوم والبقية كما في الطول واعتصر على هذا الاعراب من جهة اللفظ ومن جهة المعنى أما الاعتراض من جهة اللفظ فبأنه يلزم عليه بوسط المعمول بين حرا، عمله اد الصحيح أن المشتد يعمل في حرة والمبتدأها هو مجموع هو وما يقرب منه والخبر هو حد الاعجاز وقد تقدم وهو وأخر ما يقرب منه وهو حرة أيضا بوسط المعمول وهو حد الاعجاز ويلزم على هذا عند تحمل الخبر للصير عود صير واحد على متقدم ومتأخر في آن واحد وذلك محل اطراف الاقرب أن يحمل قوله وما يقرب منه مبتدأ والخبر محدود أي كذلك أي هو الاعجاز واسمها عطف على الجملة قبلها وحذف الخبر بعد قيام القرينة عامة شائع دافع وأجاب عن هذا الدو بشرى بأنه لا مانع من تقديم المعمول على نص عامه اد هو أهون من تقديمه على عامه بأسره وسهل ذلك كون العامل كائنا في أو كانت متعاضدة وأما عود صير واحد على متقدم ومتأخر فهو أسهل من عوده على متأخر لاسما وهذا الخبر المتأخر في التقديم أما الاعتراض من جهة المعنى خاصة على هذا الاعراب يعوت المقصود من تعريف الاعلى فإن سوق الكلام يدل على أن مراده بقوله وهو حد الاعجاز بيان للطرف الاعلى كما أن قوله في الطرف الأسفل وهو ما اد عبر الخ وبيان الطرف الأسفل وعلى كلام الشارح يعوت هذا المقصود لأنه اعما يفيد أن حد الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه وحسب بأن المراد بالطرف الاعلى الحزني الاعلى حقيقة وهذا لا يحتاج لبيان لأنه انتهاء الحقيقة والمقصود تعيين حد الاعجاز ومرتبته في معناه خلاف الطرف الأسفل فانه يحتاج للبيان والحاصل أن المراد على اعراب الشارح بالاعلى الاعلى الحقيقي وحد الاعجاز مرتبته والاصافة بيانية وأما على رعم بعضهم الآتي فالمراد بالاعلى النوع

الذي يحمل له الاعجاز وان كان تطير الشارح فيه مبني على أن المراد به في كلام هذا البعض الأعلى الحقيقي أي الفرد الذي لا فرد فوقه
وحد الاعجاز هياته والاصافة لامية (قوله وزعم بعضهم) هذا عكس الأول لأن الأول يفيد أن حد الاعجاز نوع له فردان الأعلى
وما يقرب منه وهذا يفيد أن الطرف الأعلى نوع تحته فردان حد الاعجاز وما يقرب منه وهذا الرعم لبعض شراح الايصاح حيث قال ان
قوله وما يقرب منه عطف على حد الاعجاز والمراد بحد الاعجاز السلاعة في أقصر سورة وما يقرب منه السلاعة في مقدارية أو اثنين فكأنه
قال ولها طرفان أعلى وهو السلاعة القرآنية أو المراد بحد الاعجاز كلام يعجز البشر عن الايمان بمثله كما قرآن والقريب من حد الاعجاز
أن لا يعجز الكلام البشر ولكن يعجزهم مقدار أقصر سورة عن الايمان بمثله (قوله لا يكون من الطرف الأعلى) أي ادى تنتهي اليه
السلاعة وذلك لأن ما يقرب من حد الاعجاز من المراتب العلية فقط ولا وجه لحمل تلك المراتب العلية من الطرف الأعلى الذي تنتهي اليه
السلاعة لانه فرد حزن على أنه حيث كان الطرف الأعلى أمرا واحدا شحصيا لا انقسام له في جهة كما هو الأصل في الطرف وذلك كانه نقطة
التي هي طرف الخط فاسما لا انقسام لها في جهة لو كان ما يقرب من حد الاعجاز من ذلك الأعلى لم عليه انقسام ما لا يقل القسمة والاحجار
عن الواحد بتعدد وكلاهما باطل فان قلت يسمي الطرف الأعلى واحدا نوعيا من أنواع السلاعة متعدد الافراد ومن جملة أفراد ذلك
النوع حد الاعجاز وما يقرب منه وحيد فيصيح أن يكون القريب من حد الاعجاز من الطرف الأعلى قلنا هذا لا يصح لأمر به الأمر
الأول أنه لا بد من وجه تتحقق به نوعيته الشاملة لأفراده من صرح جميع الأفراد على النوعية لا عجز يخرج ما يقرب من حد الاعجاز
فلا يصح الاحجار حينئذ والنوعية بعينه م تنسب به الأمر الثاني أن التعبير عن النوع اعما يصح بجميع الأفراد لا بعضها وهذا الفردان
أعلى حد الاعجاز وما يقرب منه بعض أفراد النوع إذا نظر الطرف الأعلى هو مرتبة الاعجاز وحده هياته والقريب من هياته ما يناول
ما هو أقرب من غيره لتلك النهاية فلا يناول مبدأ الاعجاز أي أول مرتبته (١٣٩) ووسط تلك المرتبة مع شمول ذلك النوع الذي هو

وزعم بعضهم أنه عطف على الاعجاز والصحيح في معناه أنه يعني أن الطرف الأعلى هو حد الاعجاز
وما يقرب من حد الاعجاز وفيه نظر لأن القريب من حد الاعجاز لا يكون من الطرف الأعلى وقد
أوضحنا ذلك في الشرح
معطوف على حد وهو الأقرب إلى اللفظ فيكون حيزا عن الأعلى ويرد عليه أن ما يقرب من الأعلى ليس
بأعلى قطعا لأن أن أردنا ما طرف الأعلى الشخص فلا يصح الاحجار عنه بما يقرب منه لانه حلافة وان
بعض شراح الفتح بما يوجبهم خلاف ذلك لاجرة به ثم يرد عليه أن ما يقرب من حد الاعجاز ليس أعلى
لقصانه عن حد الاعجاز

الأعلى لها لأن المراد منه
طبيعة الاعجاز وهي تناول
جميع مراتبه فيكون قد
عبر عن النوع بعض
أفراده مثلا إذا فرضنا أن
الاعجاز مرتبة تحتها أفراد
سبعة فابتدأ هو الأول
والنهاية هو الآخر والوسط
الخلة الباقية والقريب

من النهاية الذي هو بعض أفراد الوسط لا يناول جميعها وإنما يناول بعضها كالحمس والسادس فقولنا أعلى هذا إشارة للنوع الذي هو
طبيعة الاعجاز وقوله حد الاعجاز إشارة للمرد الأعلى وقوله وما يقرب منه إشارة لأفراد الخمس والسادس فقط فيكون قد عبر عن
النوع بعض أفراده لا تحميمها وهذا لا يصح ورد هذا العلامة التي قولي بقوله لك أن نقول ان نوع الأعلى يشمل نوعين حد الاعجاز
وما يقرب منه وحيد فيكون تعبرا عن النوع بجميع أفراده فالاحجار صحيح كما يقال لا سان ربحي وغيره ومقاله ذلك العلامة مسمى على أن
المراد بالحد في كلام الصنف المرتبة وأن الاضافة بيانية أي مرتبة هي الاعجاز كما مر قبل هذا ما يقرب منه ليس معبرا في حد الاعجاز
سائر مراتبه مع ما يقرب منه نفس ذلك النوع وأما فقلنا من لزوم التعبير عن الجنس بعض أفراده فنتى على أن الاضافة حقيقية
وأن المراد بحد الاعجاز هياته أي المرتبة العليا من مراتبه لا المرتبة للصفة الشاملة لعدة مراتب * الأمر الثالث أن التعبير بالأفراد
عن النوع لا يصح هاولا ولما أن هنا تعبرا عن الجنس بجميع أفراده لأن الطرية من الأحكام الخاصة بالطبيعة التي هي الماهية لأن
الطرية امتثلت لطبيعة الاعجاز من حيث هي لأن الوحدة لأرمة للطرف وهي أعما شئت لطبيعته من حيث هي اد عند ملاحظة
الأفراد شئت التعدد لا الطرية نظير ذلك النوعية الخاصة بماهية الانسان فكما أنه لا يصح أن يقال النوع ريدوعمره وغيرهما من
الأفراد لا يصح أن يقال هذا الطرف الأعلى حد الاعجاز وما يقرب منه وهذا بخلاف الحسمية الثابتة للانسان فاما البت من أحكام
الطبيعة بل من أحكام أفرادها فيصيح حمل الأفراد عليها فيقال الجسم زيد وعمره وغيرهما وذلك لأن الأحكام الثابتة للطبيعة فبما الأول
ما ثبت لها في ضمن الأفراد ويسمى ذلك أحكام الأفراد كالحسمية الثابتة للانسان فهذا القسم يصدق على الطبيعة والأفراد جميعا
والثاني ما ثبت لها في نفسها لا في ضمن الأفراد كالنوعية فلا سانية ويسمى أحكام الطبيعة وهذا القسم اعما يصدق على الطبيعة

وأفضل منه تتدبى وهو ما دعي بالكلام عنه إلى ما هو دونه التحقق عند البلغاء بأصوات الحيوانات وإن كان صحيح الأعراب وبين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة * وأدق عرف معنى البلاغة في الكلام وأقسامها ومراتبها

والطريقة من القسم الثاني لاستخراجها الوحده ومساها الكثرة اللازمة فلا يفراد فلا يصح ثبوت الطريقة لأفراد الطرف فتحصل من هذا كأن جعل الطرف واحدا بل نوع المترتب عليه صحة هذا الرعم لم يتم صطل ذلك الرعم (قوله وأسفل) أى وطرف أسفل أى ومرتبة سفل في غاية القصران (قوله وهو ما) أى وهو مرتبة اداء الكلام أى اعطى ورل عهابان لم يراع تلك المرتبة في الكلام فحصل غير معنى رل وأعطى فلهذا دعى (قوله إلى مادونه) أى إلى مرتبة أرب من تلك المرتبة السفل وهى الخلو من الخصوصيات (قوله التحقق) أى ذلك الكلام المبر عن تلك المرتبة السفل بأصوات الخ وأورد على هذا التمره أنه غير صالح لأنه شامل للطرف الأعلى والوسطا فن كل واحد منهما يصدق عليه أنه مرتبة داعر الكلام عنها إلى مادونه التحقق بأصوات الحيوانات لأن ما كان دون الأسفل وأرل منه يصدق عليه أنه دون المرتبة للأعلى والأوسط وأجيب بأن هذا الإراد يدفعه ما فى ما من معنى العموم لأن المعنى وهو ما دعى غير أى مرتبة دونه التحقق الخ شرح الأعلى والأوسط (١٤٠) فلهذا ليس كذلك أدم من جملة دون الأعلى والأوسط ولا سفل ومن جملة ما دون الأوسط

(وأفضل وهو ما دعى) الكلام (عنه إلى مادونه) أى إلى مرتبة هى أدنى منه ورل (التحقق) الكلام وإن كان صحيح الأعراب (عند البلغاء بأصوات الخ وأرب) التى تصدر عن مختلف محس ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الرائدة على أصل التراد (و بينهما) أى بين الطرفين (مراتب كثيرة) متفاوتة بعضها أعلى من بعض بحسب تفاوت أضافات

أردنا النوع فلا بد من وجه يحقق به نوعيه الشبيه لأفرادوه به صار الجميع أعلى وانوعيه بالأعرج تخرج ما يرب من حد الأعرج فلا يصح الأحبار والنوعه بغيره لم يسع وسهلا ردى الشرح على هذا الأعراب وأوصفه فيه ولك أن يقول لم لا يراد أن نوع الأعلى يشمل نوعين حد الأعرج وما يقرب منه فيصح الآخر عن نوع الأعلى نوعيه كما فى الأسفل رضى وبغيره تأمده ويحتمل أن يكون معطوفا على هو ويكون حد الأعرج حرا عنها فيكون التقدير وهو أى الأعلى وما يقرب منه كلامه حد الأعرج وهو صحيح فإن التمره فيه ما هو معناه في البلاغة وما هو دون ذلك وكلاهما وقع به الأعرج (و) طرف (أسفل وهو ما) أى القدر الأدنى (أدا) لم يراع في الكلام بأن (غير الكلام عنه) أى عن ذلك القدر (أى م) أى إلى قدر هو (دونه) أى دون ذلك القدر الأسفل (التحقق) ذلك الكلام المبر عن مراعاة ذلك القدر وإن كان فصيحاً (عند البلغاء بأصوات الحيوانات) أى رل مرتبتها في عدم مراعاة اللطائف المناسة بضافات والخصوصيات الرائدة على أصل التراد لصدورها عن الناطق بها على وجه الاتفاق بلا مراعاة تناسب (و بينهما) أى بين الطرفين الأعلى والأسفل (مراتب كثيرة) فكل مقام وحال فيه مراتب كثيرة بحسب الاعتبارات المناسة له فامس شئ يراعى (قوله وأسفل وهو ما) دعى إلى مادونه التحقق عند البلغاء بأصوات الحيوانات (بمعنى الشبه

الأسفل وتعبيره إلى واحد منها لا يلحقه أصوات الحيوانات ثم إن هذا الاعتراض إنما ردناه على أن المراد بالدون ما كان رل ولو بواسطة وأما لو أردنا به ما كان تحته ملاقا له فلا ردى تأمل وعرف الحيوانات أشاره إلى أن المراد بها غير الإنسان (قوله وإن كان صحيح الأعراب) لو قال وإن كان فصيحاً لكان أحسن ليعلم منه ما ذكره بالطريق الأولى لأنه إذا تحقق بأصوات الحيوانات مع الفصاحة فأنحرى أن يتحقق بها عند عدم الفصاحة مع صحة الأعراب بخلاف ما ذكره

فأمرى بوجه أنه إذا كان فصيحاً لا يتحقق بأصوات الحيوانات لأن الفصاحة أرقى من صفاته عند ذلك يلزم (قوله) فلهذا سفل أى قول المصنف وأرباع شأن الكلام الخ حيث قال وأردنا الكلام الكلام الفصيح فانه يقتضى أن فيه حساساً فلا يتحقق بأصوات الحيوانات قلت المراد بها تحقق الكلام تلك الأصوات من جهة عدم مراعاة اللطائف والخصوصيات وهذا صادق مع ثبوت الحسن بالفصاحة فتأمل (قوله التى تصدر عن محالها) أى تحتها وهى الحيوانات (قوله بحسب ما يتفق) ما صدريه وقوله بحسب متعلق تصدر أى التى تصدر من أمثالها بحسب اتفاق الأصوات وحصوله بلا علة مقتضية لها أو موضوعه أى بحسب ما يتفق معها من الأمور التى لا تقتضيها وقوله من غير اعتبار اللطائف بيان لصدور بحسب الاتفاق فهو على حذف أى التفسيرية وعطف الخواص على صفته مرادف وليس من ذلك أى من الكلام المحقق بأصوات الحيوانات ترك مراعاة اللطائف في محاسبة البدي الذى لا يعنىها بل ذلك التترك مما يجب على السمع مراعاته لأن ترك اللطائف حيث شد من اللطائف (قوله متفاوتة) أى في البلاغة (قوله بعضها أعلى من بعض) بيان للتفاوت وقوله بحسب متعلق بمعاودة ثم إن تفاوت اللغات يتناول التفاوت بحسب الحكم أى الممدح إذا كان لشخص أحوال عشرة وآخر أحوال تسعة وآخر أحوال عاشر وهكذا وكل حال يقتضى خصوصية فالبيان للأول عشر

فاعلم أنه يتبعها وجوه كثيرة غير راحة إلى مطابقة مقتضى الحال ولا إلى الفصاحة نورث الكلام حسنا وقولا

خصوصيات طرف أعلى ولا بيان الأخير بخصوصية طرف أسفل وما بينهما مراتب متوسطة متعاقبة بحسب تفاوت الأحوال في الحكم وكذا يدل على التفاوت بحسب الكيف ولقد اركبنا إذا كان لشخص اسكار شديد القوة ولآخر اسكار قوى غير شديد القوة ولآخر اسكار ضعيف فالعناصر متعاقبة بحسب الكيف فقط لا بيان للاول ثلاث مؤكيدات طرف أعلى وللأخير مؤكيد طرف أسفل ولثالثي مؤكدين مرتبة وسطى فقد صدق في مراتب البلاغة متعاقبة بحسب تفاوت القامات في الكيف (قوله ورعاية الاعتبار) أي قصد الخصوصيات المتغيرات ورعاية خصوصيتين أعلى من رعاية ثلاث أعلى من رعاية اثنين لمقام واحد وفيه اشكال لانه اذا اعتبرت خصوصية واحدة مثلا فان كان رعاية الأكثر يقتضيه الحال فالبلاغة لا توجد بدونه وان كان لا يقتضيه الحال فالبلاغة لا تتوقف عليه ولا تحصل باعتباره فمراده لا تقتضي زيادة البلاغة لانها مطابقة للكلام لجميع مقتضى الحال وهذا ليس بمقتضى حال فكيف تتفاوت البلاغة بحسب رعاية الاعتبارات وأجاب السيد عيسى الصفوي بأن هذا الإراد مبني على أن البلاغة مطابقة للكلام لجميع ما يقتضيه الحال وهو مجموع بل هي مطابقة الكلام مقتضى الحال في الجملة فإذا اقتضى الحال شيئين فروعى أحدهما دون الآخر كان الكلام باعنا من هذا الوجه وادعى يكن بلعا (١٤١) مطاوعا جديدا فادعى اقتضى الحال شيئين تحققت

البلاغة بمراعاة أحدهما فقط لكن مراعاة الآخر بد بلاغة وأعيى قائله بس لكن قد تقدم لنا عن عدم حكيم أن الحق في البلاغة مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال سكن بقدر الطاقة وحيث شد فدا كان المقام يقتضي عشر خصوصيات وثاني واحدة اسكون لم يطلع الاعبيها في لم يلمن لماسد للحال الا تلك الخصوصية كان هذا مرسسة أو اطلع على خصوصيتين كان ذلك مرتبة ثانية وهكذا وكل مرتبة أعلى من الأخرى برعاية الاعتبارات أو كان حال

ورعاية الاعتبارات والعدم من أسباب الاحلال بالفصاحة (ويشعرها) أي بلاغة الكلام (وجوه آخر) سوى المطابقة والفصاحة (نورث الكلام حسنا) وفي قوله نعم، إشارة إلى أن بحسب هذه الوجوه للكلام عرضي

في الخصوصيات أساسيات الأولى مرة في ذلك انعدم من الامتياز لاسكار الاسم إذا أكد فيه تنكير واحد فهذا الاعتبار مرتبة واحدة كدفعه تنكيره وهذا الاعتبار مرتبة هي فوق الأولى وإذا نواع في التأكيد فهذا الاعتبار مرتبة هي أعلى من قبلها فتفاوت مراتب الاعتبارات في انعدم الواحد وتفاوت الرتب في القامات من جهة أن ما راعى مثالي مقام هو أعلى وأصوب مما راعى في مقام آخر كعدم الحقيقة مع مقام الحار فدرجة اعتبار الحار أعلى ولذلك كان التفاوت بتفاوت القامات برعاية الاعتبارات وذلك بالبعد عن أسباب الحد في الفصاحة في كل مقام (وندعها) أي ودع بلاغة الكلام (وجوه آخر) أي أحواض غاربه فالكلام سوى الفصاحة والمطابقة هي الحال (نورث) تلك الوجوه (الكلام حسنا) رائدا على الحسن الذي الحاصل في اللغة ونسب قوله نفع على أن حسن الكلام بهذا الوجه لا يقتضي يحصل منوعة انتهى هو حسن اللغة ولم كانت (قوله وشعرها وجوه آخر نورث الكلام حسنا) قد مر على هذا ما بين الساترين أن هذه الوجوه من البلاغة فلا حاجة لذكرها من قبل هذا يقتضي أن كل كلام باع لا ليس بشي من الكلام بل حقا بأصوات اسماء لم تلتأما بدها ما لو عبر بدونه سحق بأصوات الهانم مع كونه كالأماو لتدافعها ليس

المخاطب يقتضي ثلاث خصوصيات متلازمة خاصة بخصوصية وكونه طمع الاعبيها وأخر خاصة بخصوصيتين لكونه اطلع عليهما وأخر خاصة ثلاث خصوصيات لكونه اطلع عليها والحاصل أن التفاوت بحسب رعاية الاعتبارات اما باعتبار تفاوت الكلامين في الاشتباه على المقصيات في الفهم والكثرة واما باعتبار تفاوت اقتدار السامع في الرعاية فتأمل ذلك وقوله ورعاية الاعتبارات ليس هذا لارماله فيه لانه لا يلزم من تفاوت القامات رعاية الاعتبارات بل انما يقتضي ثلاث مؤكيدات ويؤتى له مؤكيدهم هو عطف مستند على سبب وأن ذلك إشارة إلى أن تفاوت درجات البلاغة ليس بتفاوت القامات بل بتفاوت رعاية الاعتبارات (قوله والمدافع) عطف على تفاوت الكلامين كان كلام مطابق لمقتضى الحال وانتهى عنه الفعل بالكيفية وهاك كلام آخر مطابق لكن فيه شيء يسير من النقل لا يخرج عن الفصاحة فالاول أعلى بلاغة من الثاني (قوله ويشعرها) أي في التحسين وقوله وجوه آخر أي وهي المحسنات البدعية وقوله نورث الكلام حسنا أي حسنا عرضيا رائدا على الحسن الذي الحاصل بالفصاحة والطاقة (قوله سوى الطاقة والفصاحة) هو غير متعارف بالاصافة ولذا وقع صفة للوجوه وفي هذا التعبير إشارة إلى أن آخرية تلك الوجوه وبخبرتها بالنظر للطاقة والفصاحة فان قلت قول المصنف آخر المعسر بما ذكره الشارح مسخى عنه ولا فائدة فيه لان المطابقة مع الفصاحة هي البلاغة ويرم من كون هذه الوجوه تابعة للبلاغة أن تكون سواها لان النسخ غير الموسوع على أنه يوهم أن الطاقة والفصاحة يتبعان البلاغة مع أنها

وأما البلاغة، المتكلم فهي ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ وقد علم ماد كرتا أمران أحدهما أن كل بليغ كلاما كان أو متكلما

أجيب بأن الطائفة مع الفصاحة ليست عين البلاغة بل هما نعم منها من حيث التحقق لهما بوجدان بدون البلاغة فيما إذا لم تراعى الخصوصية للبلاغة عبارة عن الطائفة والفصاحة واعتبار الخصوصيات وحيدته فلا يعلم من كون تلك الوجود ناسئة للبلاغة كونها غير هذين الأمرين لهما تانعا لها أيضا باعتبار أنهما من حملتها فاحتاج إلى إفاضة أنها غيرهما فيكون قوله آخر فائدة وهي أن تلك الوجود ليست لازمة للبلاغة لكونها سوى الأمرين اللذين تحصل بهما البلاغة بل اعتبار تلك الوجود في الكلام إنما يكون بعد البلاغة (قوله خارج عن حد البلاغة) هذا تفسير لقوله عرضي والمراد بمجدها أصلها وحيدته بالإضافة بياية (قوله والفصاحة) أي وبعد الفصاحة فهو عطف على رعاية فحص الكلام بهذه الأوجه لا يتجر حتى تحصل منوعة الذي هو البلاغة ولا تحصل البلاغة إلا إذا حصلت الفصاحة وروعت لاطاقة فتعني الحار (قوله وحملها) أي تلك الوجود وقوله لا، أي تلك الوجود (قوله متصفا بصحة) أي فهي مناسبة لبلاغة الكلام لأنها لا تجعل التكم مصفا بصحة وإنما تجعل الكلام متصفا بصحة بخلاف بلاغة التكم فإنها تجعل التكم متصفا بصحة فيقول له بليغ فلما كانت تلك الوجود مناسبة لبلاغة الكلام جعلت ناسئة لها فقلت كما جعل التكم موصوفا بالبلاغة بحيث يقال له متكلم بليغ باعتبار ما علم به من (١٤٢) ملكة الاعتبار على ذلك لأنهم صرحوا بأن من قام به وصف يجب أن

خارج عن حد البلاغة أي أن هذه الوجودات محسنة بطريق رعاية للطائفة والفصاحة وجعلها ناسئة لبلاغة الكلام دون التكم لأنها بدت في جعل التكم متصفا بصحة (و) البلاغة (في التكم) ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ (ن كل بليغ) كلاما كان أو متكلما

هذه الأوجه لا يوجب للتكم سمية اصطلاحية بل التحسين والترصيع مثلا لا يوجبان عرفا لموجد في الكلام تسميته محب ومرصع ولو جاز ذلك لعلو ما يوجب السمية للكلام عرفا فيقال هذا الكلام مرصع أو محسن من تعينها خاصة لبلاغة الكلام دون التكم (والبلاغة) الكائنة (في التكم) هي (ملكه) أي كيفية راسخة في النفس (يعبر بها) أي تلك الملكة (على تأليف كلام بليغ) متى شاء وعبد متى شاء فلا بد أن الحار صادق على من له ملكة على تأليف الكلام البليغ مرة واحدة والبليغ لا بد أن يكون بحيث يؤلف الكلام البليغ الداحل تحت قصده متى أراد ورما أشعر بهذه الزيادة قوله ممكنة لأن القدرة على التأليف مرصعها أمر عارض لا ملكة راسخة (فهم) من أحد الفصاحين في تأليف البلاغة (أن كل بليغ) سواء كان ذلك البليغ متكلما أو كلاما في كونه غير معيد إلى عرفته عن الحسن من (و) في التكم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ (ن عليه من الأبرار) على حد فصاحة المتكلم (قوله فقام ن كل بليغ

يشترك له منه اسم وحيدته فلا يتم قول التشرع لأنها ليست مما يخص التكم موصوفا بصحة أجيب أن المراد أنها ليست مما يجعل التكم متصفا بصحة معهودة في العرف أو لا يثبت عرفا من يتكلم بما فيه تحسين محسن ولا من يتكلم بما فيه تطبيق أو ترصيع مطلق أو مرصع كما يقال عرفا بليغ وفصيح للتكم بالكلام البليغ أو الفصيح وهذا لا يتناقض أنه يوصف بكونه مجنسا أو مرصعا لعله

فتخصص أن المانع من جعلها ناسئة لبلاغة التكم كونها لا تجعل التكم متصفا بصحة معهودة في العرف كالبلاغة للكلام وهناك مانع آخر وهو أن هذه الوجودات محسنة للكلام لا للتكم فلو جعلت ناسئة لبلاغة الكلام دون التكم (قوله على تأليف كلام بليغ) اعترض بأن كلام مكررة في سياق الإنشاء ولا نعم عموم مشمولها بل عموم ما يندى فيصدق التعريف بما إذا قدر على تأليف كلام بليغ في نوع واحد من المعاني كالمصحح دون آخر كالدم والنسكر والشكاية والضرع والسهى أو على اثنين مثلا دون البقية مع أنه لا يزال البليغ وحيدته لغيره من المعاني وأجاب الامة عند الحكمين بأن المكره هنا وإن كانت في سياق الإنشاء إلا أنها موصوفة وهي تعيد العموم نحو كرم رجلان أي من عالم وحيدته فليس هذا بقدرها على تأليف أي كلام بليغ يقصده فيجرح عن التعريف ملكة الاعتبار على تأليف كلام خاص وما ذكره من أن المكره الموصوفة تعيد العموم مخرج به الحقيقة في أصولهم أو بحجاب أن إضافة ناصر تعيد العموم أو أن التبادر من الملكة هو الكامل منها وهو ما ذكره والتعريف يحمل على التبادر فإن قلت أن العموم مقرر لأنه يلزم على اعتباره في التعريف أن لا يوجد البلاغة في أحسن البشر بل ولا في غيرهم وذلك لأن من حدة الكلام البليغ القرآن فلا يكون الشخص بليغا إلا إذا كان فيه ملكة يقتدر بها على التعبير بمثله إذا قصد ذلك مع أن الاتيان بمثل القرآن ليس في قدرة أحد قلت المراد بالعموم هنا العموم العرفي لا الحقيقي وحيدته فلا يرد ذلك (قوله فقام ن كل بليغ من تعريف البلاغة والفصاحة

(قوله بناء على استعمال المشترك الخ) أى بناء على حواز استعمال المشترك في معيبيه أى على البيع موضوع للكلام وللشكك بوصفين مختلفين فلفظ بليع من قبيل اشتراك اللفظي الذي تعدد فيه الوصف فقوله استعمال لاشترك أى اللفظي (قوله أو على تأويل كل الخ) الاصطلاحية أى أو على تأويل هو كل الخ أو على تأويل البيع غاطي عليه لفظ البليع فالبيع على هذا أمر كاشي تحتفردان فهو من قبيل الكلي المتواضي وهو اشتراك المعنى وهذا الاحتالان بحريان في قوله ليس كل فصيح (قوله مطلقا) أى كانت بلاعة كلام أو متكام لكن أحدها في بلاعة الكلام نظري الصراحة وأما أحدها في بلاعة التكلم فمواضعه وذلك لأنه أحسن بلاعة التكلم قوله على تأويل كلام بليع وقد أحد الفصاحة في تعريف الكلام البليع (قوله ولا عكس بمعنى المعوى) أى وهو عكس الموحدة الكتابية موجه كناية أى لا عكس بمعنى المعوى صحيح وليس المراد ولا عكس ممكن لأنه يمكن أن يقل كل فصيح بليع وإن كان غير صحيح أو المراد ولا عكس بمعنى المعوى متى وقع واحترق بقوله بالمعنى المعوى من العكس بالمعنى الاصطلاحي وهو عكس الموحدة الكتابية موحدة حرية فانه صحيح أن يقال بعض الفصيح بليع (قوله أى ليس كل فصيح بليعا) عتدل أن يكون علة لقوله ولا عكس بمعنى المعوى أى لأنه ليس كل فصيح بليعا ويحتمل أن يكون تعبيرا عن غير البليع وهو لا يفسر بالمعنى وهو العكس (١٤٣)

المعوى بما بعد ليس وقوله أى ليس كل فصيح بليعا بأفعل بد تارة يكون بليعا وارة لا ولد صحيح التعديل بقوله لحوار الخ وليس المراد أنه ليس كل فصيح بليعا بالامكان أو الضرورة والافعل التعديل (قوله لحوار الخ) هذا بيان لمراد فصاحة الكلام عن البلاعة وذلك كما إذا قيل لمكر قيام يز يدز بدقائم من غير توكيد وقوله كذا يجوز الخ بيان لافراد فصاحة التكلم عن البلاعة وذلك أن يكون لسان ملكة يقتدر بها على كلام

بمعنى استعمال المشترك في معيبيه أو على تأويل كل ما يطبق عليه هذا البيع (فصيح) لأن الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاعة مطلقا (ولا عكس) بمعنى المعوى أى ليس كل فصيح بليعا لحوار أن يكون كلام فصيح غير مطا في مقتضى الحال وكذا يجوز أن يكون لاحد مدكة يفسر بها على التفسير عن المقصود لفظ فصيح من غير مطا بقتضى الحال (و) علم أيضا

(فصيح) لأن البلاعة أحسن من الفصاحة وكذا وحده أحسن وحده أعم (ولا عكس) كناية لا يصدق كل فصيح بليع وهذا هو المعنى بالعكس المعوى وذلك لأن الفصاحة أعم ولا يدر من صدق الأعم صدق لاحسن فيجوز وجود كلام فصيح غير بليع ووجود ملكة الفصاحة دون ملكة البلاعة وعموم لفظ البليع للكلام وإنما تكلم بما سكونه من باب المشترك المستعمل في معنييه وكذا الفصيح وأما تأويل أن المراد ما يصدق عليه لفظ البيع فيكون من باب التواطؤ لاشتراك التكلم والكلام في كون كل منهما مصدوق البيع ومثل هذا الاعتدال يحرق في لفظ البيع فيكون المعنى كل مصدوق للبليع مصدوق للفصيح (و) علم أيضا

فصيح ولا عكس) بمعنى سواء كان كلاما أم ملكة لأن البلاعة ذهنية من فصاحة الكلام والملكات قال الخطابي معناه أن البلاعة أحسن من الفصاحة لأن الفصاحة مأخوذة في حد البلاعة كالملك فكأن كالحلوان للسان قلت إذا تأملت ما سبق عمت أن ليس بهما عموم وخصوص وليست كاهل البلاعة كل ذو أحرار مترتبة والفصاحة حرة

فصيح مثلر يدعائم التي لا سكر من غير أن يقتدر على مراعاة الخواص الخاصة بالحال (قوله وعلم أيضا) أى من تعريف الفصاحة والبلاعة أن مرجع البلاعة الخ وحاصل ما في المقام من الفصاحة والبلاعة وقفا على أمور الاحترار عن تباين الحروف وعن العراة وعن مخالفة القياس وعن تباين الكلمات وعن ضعف التأنيب وعن التقيد اللفظي وعن التقيد المعنى وتزيد البلاعة تتوقفها على الاحترار عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فتنى فقد الاحترار عن واحد من الأمور السبعة الأولى انتفت الفصاحة فبقي البلاعة لتوقفها عليها ومتى فقد الاحترار عن الخطأ في تأدية المعنى المراد كالموا كان الكلام غير مطابق لمقتضى الحال كان الكلام غير بليع ولو كان فصيحاً واحترار عن العراة يكون نعم الفصاحة والاحترار عن محو القياس يكون نعم الصرف والاحترار عن ضعف التأنيب وعن التقيد اللفظي يكون نعم النحو والاحترار عن تباين الحروف وعن تباين الكلمات يكون بالدق السليم والاحترار عن التقيد المعنى يكون نعم البيان والاحترار عن الخطأ في تأدية المعنى المراد يكون نعم المعاني وأما الوجه التي تورت الكلام حسا رائدا فتعرف نعم التدبیر اذا علمت ذلك تعلم أن مراح البلاعة أى الأمور التي تتوقف عليها حصول البلاعة شيان الاحترار عن الخطأ في تأدية المعنى المراد والاحترار عن الأسباب الخلة بالفصاحة وهذا الثاني يدرج تحت الاحترار عن الأمور السبعة المذكورة وقصد المصنف بهذا الكلام التمهيد لبيان وجه الحاجة إلى هذين المصنفين لأنه اذا علم ما يحتاج اليه في حصول البلاعة وعلم أن نعمه يدرك معلوم

الثاني أن البلاغة في الكلام مرجع إلى الاحترار عن الخطأ في تأدية المعنى المراد

أحرو بعضه بالحسن وبعضه بهدين العليين عم أن الحاجة ماسة إليهما (قوله أن البلاغة في الكلام) كذا قيد في الاصح ونسبه الشارح
فإن قلت كما أن البلاغة في الكلام مرجع إلى هذين الأمرين وتوقف عليهما كذلك بلاغة للتكم فالاحسن ترك التقييد ليعلم البلاغة في
الكلام وفي التكم قلت إنما قيد بالكلام للإشارة إلى أن رجوع بلاغة للتكم للأمرين إنما هو بالنسبة لرجوع بلاغة الكلام لهما
وتوقف بلاغة التكم عليهما باعتبار توقف بلاغة الكلام عليهما لأن بلاغة للتكم متوقعة على بلاغة الكلام لاحدهما في مفهومها
فإذا كانت بلاغة الكلام موقوفة عليهما كانت بلاغة للتكم كذلك لأن التوقف على الموقف على شيء متوقف على ذلك الشيء ولو
أطلق الشارح في البلاغة وتركه قيد بحيث يكون كلام المصنف متساوياً للبلاغة أو صرح به لم يعلم ذلك لحوار أن يكون توقف
بلاغة للتكم عليهما لا لا يجد توقف بلاغة الكلام عليهما لاجد أمر آخر (قوله أي ما عتد أن يحصل) أي شيء يعني احتراراً وتغييراً
يجب أن يحصل أو الشيء الذي يجب أن يحصل وهو تشديد الصاد وحينئذ فالمراد المرجع الأمر الذي يتوقف حصوله على حصوله وهذا
التفسير يدل على أن المرجع اسم مكان أي ومكان رجوعها الاحترار والتغير ويكون جملتها مكاناً للبلاغة بحسب اعتبار أن توقفها
عليهما كتوقف الحاصل في المكان عليه وأنه مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول أي والأمر المرجوع إليه البلاغة الاحترار والتغير
فعبه عن هذا الاحتمال حذف وإصل فالاصل (١٤٤) المرجوع إليه هي أي البلاغة أي التي رجعت إليه البلاغة حذف الخبر

فانصل المصدر المحرور واستتر وأصل المصدر ميمر البلاغة مصداقاً ليه مصدر فعلاً صمير أن أحدهما انتزعت عند الحذف ولا يصح هو الرابع لأن الموصولة والثانية عند التقدير وثانيهما الدور وهو رابع للبلاغة فإن قلت جعل المرجع اسم مكان مفعول أو اسم بذية انبان المصنف لفظ إلى فإنه يقتضي أن المرجع مصدر ميمي بمعنى الرجوع إذا لو حمل المرجع على مامر

(أن البلاغة) في الكلام (مرجعها) أي ما عتد أن يحصل حتى يمكن حصولها كما يقال مرجع الخوف إلى المعنى (إلى الاحترار عن الخطأ في تأدية المعنى المراد)

(أن البلاغة) في الكلام (مرجعها) أي رجوعها (أي) وجود (الاحترار عن الخطأ) الذي يكون (في) تأدية المعنى المراد) رائد على أصل مراد ومعنى رجوع البلاغة إلى الاحترار المذكور أن الاحترار هو الذي يجب حصوله لتحصيل البلاغة أدلوا في الاحترار وأنى بالكلام انصافاً أمكن أن لا يطابق فتنبى البلاغة بل الأدب حينئذ وجود ذلك الاسماء ومنه هذا المعنى ما يقال مرجع الخوف إلى المعنى أي هو الذي يجب حصوله لتحصيل الخوف وليس بالكلام على معنى قولهم مرجع كذا إلى كذا بمعنى ما له إليه لدى هو الذي لا يستعمل كفو وسامرجع الحدال إلى فساد القلوب أي ما له لأن الاحترار يجب سفة البلاغة وليس علة ثابتة

قوله أن البلاغة مرجعها إلى الاحترار عن الخطأ في تأدية المعنى المراد) هو واضح محسوس لأنه إذا كانت البلاغة المطلوبة مفعولاً يحرر عنه الخطأ وقوله في تأدية المعنى المراد حور فيه أن يكون المعنى الخطأ الواقع في تأدية المعنى وأن يكون حالاً عنه أي من الخطأ حال وقوعه في تأدية المعنى قلت لا يصح أن الخطأ الآن نفس في تأدية المعنى بل في عدمها والذي يظهر أنه متعلق بالاحترار

من (وي)

لكن المعنى مكان رجوع البلاغة منه إلى الاحترار والتغير أو الأمر الذي رجعت إليه البلاغة منه أي الاحترار والتغير وهذا فاسد لا روم تنها الشيء أي نفسه لأن المرجع هو نفس الاحترار والتغير أحب إليه لا يمنع من حمله اسم مكان أو اسم مفعول ومعنى انتهائه إلى الاحترار والتغير تحقيقه فيه مأمور بتحقيق العام في الخاص فأعاد عند الحكم وذكر العلامة ليعيد هذا التفسير الذي ذكره الشارح بيان لمجموع الكلام بحسب أن لا لحد المرجع وذلك لأن ما ذكر رجوع البلاغة إلى الاحترار والتغير أنه لا بد من حصوله إلى تحقيق البلاغة وهذا لا ينافي أن مرجع في كلام المصنف مصدر ميمي بمعنى الرجوع بذلك تغييره إلى (قوله حتى يمكن حصولها) المرادها بالامكان الأمكان الوقوعي وهو الحصول بمعنى لا يمكن الداني وهو الحوار العقلي فكأنه قال لا يجب أن يحصل الفعل وحينئذ فلا يرد أن الأمكان للممكن لا يتوقف على شيء لأن ذلك أي هو في الأمكان الداني (قوله مرجع الخوف إلى المعنى) أي ما يجب أن يحصل حتى يحصل الخوف هو له أي بمعنى أنه لا يحصل الخوف إلا إذا كان المعنى حاصلًا بالفعل وأورد على هذا قول الشاعر

ليس الظاهر مع الفضول مباحة حتى تجود وما لديك قليل

وقد سمي الأخطاء مع قلة المال حدوداً لأنه لا يستعنى وحاصل الجواب أن مراد الشارح بالمعنى وجود الشيء الذي يجوز منه مطلقاً وإن كان قليلاً (قوله إلى الاحترار) أي التباعد عن الخطأ تأدية المعنى المراد قد اختلفت لمسكراً قيام ريد ريد قائم فقد أخطأت في تأدية المعنى المراد عند السواء فلا يكون الكلام بليغاً ولا تكون النأدية المعنى صحيحة عندهم إلا إذا كان الكلام مطابقاً لمقتضى الحال فإذا

كان مطابقا كان مؤديا بمعنى المراد منه السواء ولم يكن فيه خطأ والمعنى المراد هو ان المراد على أصل المراد كالتخصصيات الزائدة على ثبوت الحكموم للمحكوم عليه ولو قال انصف ما يختص به عن الخطأ في تطبيق اللفظ على مقتضى الحال لكان أوضح (قوله والاربع) فيه أن شرطية ولا نهاية والسبب اما للاختصار وإما لتكون الاختصار مرحلة للبلاغة والمعنى على الاول وإن لا يختص عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فلا يكون الكلام سليما لأنه لما أدى المعنى المراد لفظه فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وهذا لا يكون سليما ويعترض على هذا بأن معنى التميز عن الخطأ ليس أن يكون المراد المعنى المطابق لمقتضى الحال لأنه يصح أن يؤدي المعنى المراد بلفظ غير مطابق ويصح أن يؤدي بلفظ مطابق كما يصح قوله ربحا وحيد لا أولى اسقاطها والمعنى على الثاني وإن لا يكون مرجعا للاختصار بل إلى شيء آخر فلا يصح لأنه ربحا ويعترض على هذا بعد صحة التفرع أعني قوله فلا يكون سليما لأن الاختصار إذا لم يكن مرجعا للبلاغة لم يكن متوقفا عليه وعلى غيره فإذا أدى المعنى بلفظ فصيح غير مطابق كان سليما فالنائب في التفرع أن يقول فيكون سليما بمعنى والاربع وهو كونه سليما بلفظ فسطح بلروم وهو عدم كون الاختصار مرجعا فالحاصل أن كلام الشارح لازم له القصد إما في صدره أو في غيره وأجيب بحسب الاول أعني رجوع التميز للاختصار وتعمل ربحا لتحقيق معنى مقاله من الخاطيء قوله تعالى ربحا نودا ليس كغيره والوكانوا مسلمين أي أنهم يهودون ذلك تحقروا وهذا كذلك (١٤٥) وليست للتقليل ولا للتكثير وحيد المعنى هنا

وإن لا يحصل الاختصار من الخطأ في تأدية المعنى المراد كان المعنى المراد مؤدى بلفظ غير مطابق تحقيقا ولا يكون سليما واختار الثاني (٢) وهو كون الاختصار مرجعا للبلاغة وتعمل ربحا ليس بخارا للعبارة بين السلي والقيمة ويكون ذلك السلي معصا على استيعاب معنى قوله فلا يكون سليما وعلى الثاني اثبات فكأنه قال فيكون سليما وفقد الكلام على

والاربع أى أدى معنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون سليما (وحيث) الكلام (الفصيح من غيره)

(و) علم أيضا تقدم أن مرجع البلاغة (الى تمييز) الكلام (الفصيح من غيره) وفي صميم تمييز الكلام الفصيح تمييز الكلمات الفصيحة لا بشرط فداها على الكلام ذلك لأن الفصاحة شرط في البلاغة فلا بد من حصول الشرط ليحصل الشرط فادام تمييز الفصيح وأنى الكلام بلفظ ممكن يتأثر به غير فصيح فلا يحصل البلاغة وإن ثبت مطابقة ذلك الكلام لمقتضى الحال بل العاد عند عدم تمييز عدم الفصاحة ثم إن أن مرجع البلاغة إلى الاختصار وانما يميز المدكورين تمييزا من وجه الحاجة في هذا العلم لا بهاد العلم في حصول البلاغة وعدم أن بعض بفتح اليه مدرك معلوم أخرى ووجه الحسن والظهور من فهم يدرك في علم تحقيق به يكون ذلك العلم فسميت الحاجة اليه وهو هذا المعنى فسميه والى هذا أشار قوله

ص (وحيث) تمييز الفصيح من غيره (س) هو واضح لا يحتاج إلى قول ولا إلى الاختصار عن غير الفصيح لأن السامع ليس عليه غير التميز واستكمال بلاغة ترك (١) غير الفصيح فهو يدل على أنه غير الفصيح والحال

(١٩) شروع التمييز أول) هذا وإن لا يكن الاختصار مرجعا بقوله معنى مراد لفظ فصيح غير مطابق فلا يكون سليما ومحصله وإن لا يكن الاختصار مرجعا أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق وكان سليما مع أن ليس سليما وعارة عند الحكم قوله والاربع أى الذى لا يكن مرجع البلاغة الاختصار المدكور لمراد حصول البلاغة بدون الاختصار أى مع الخطأ في التأدية وحيد فلا يكون مطابقا لمقتضى الحال فلا يكون سليما وهذا حلف فتدبر (قوله والى غير الفصيح الخ) كان الاختصار في المقالة أن يقول وبى الاختصار عن أسباب الخلق الفصاحة لأنه أنسب للتعامل لفظا ومعنى أما الاول فلا للمعانى بعد الاختصار وأما الثاني فلا إن تمييز يشمل التمييز في ذهن فقط بأن يعلم الفصيح من غيره ومن غير الكلام بالفصيح وليس مراد لا لا يلزم من العلم والتدبر بين الفصيح وغيره الاثنان بالفصيح والبلاغة إنما يتوقف على الاثنان بالفصيح فالعلم بخلاف الاختصار عن الأسباب الخلق بالفصاحة فإنه خاص بالإنسان ويمكن الجواب عن عدم أساسية المعصية بأن المراد التمييز بحسب الوجود الخارجى بأن يؤتى بالكلام فصيحاً بحسب العلم أو يقف فونه والى تمييز الفصيح أى يقف به وقوله من غيره أى فلا يؤتى به فأنطق انصف التمييز ورأى به ان يترتب عليه بحسب العادة

(١) ترك غير الفصيح كدأى السجدة ولفظ لفظه غير من زياده النسخ وسقط عطف الاقوال ترك والمخلة فليس في بدايا الا هذه المسجدة القيمة العارفة عن الصحة والله المتعان كتمه مصححه (٢) قوله وهو كون الاختصار الخ الاولى والا صوب أن يقول وهو رجوع إلى كون الاختصار الخ كما يعلم من كلامه سابقا ولحقا تأمل كتمه مصححه

وعلى الشديده القوى (قوله كالفراسة) ظاهره أنه مثال لما يبين وهو تمييز في محل المعنى وتبميز الفصح من غيره بعبارة بعبارة وهو العرابة يبين في علم من اللغة مع أن العرابة ليست بعض التمييز والحواش أن في كلام المصنف حمداً والأصل كتمييز ذي العرابة من غيره أي كتمييز غير العالم من العرابة من غيره وكذا يقال في قوله كتحالفة القياس وما بعده أو يقال أنه تمثيل للتمثيل المعبراً عما قاله والكاف في قوله كالفراسة استقصائية إذ ليس شيء من متعلقات تمييز الفصح بين في اللغة غيرها أو يقال أنها لا تدخل الأفراد لذهنية وكذا يقال في وصف التأليف ومخالفة القياس (قوله وإنما قال في علم من اللغة) أي ولم يقط لفظ من ويقول في علم اللغة (قوله أي معرفة) هذا مفسر لقوله علم وهذا حد إطلاقه الثاني البطل والثالث الملوك ولو حذف الخارج العلم هنا عن المسائل وقال أي مسائل أوضاع المفردات لكان أنسب بقول المصنف يبين في علم الخ وقوله أوضاع المفردات هذا بيان أن اللغة وهو من إضافة الصفة للأوصاف أي معرفة المفردات الموضوعات لمعانيها وإنما يسمى ذلك العلم الباحث عن معاني المفردات للموضوعات علم لأن المنهج هو الشيء ووسطه وقوته وهذا العلم يتعلق بذات اللفظ ومعناه والمعلوم المتعلقة باللغة غير هذا العلم كالحجومات لا تعلق بالألفاظ لأن حيث تلمح الذي وضع له اللفظ وما تعلق بالعلم أقوى لأن الناس إلى إدراك المعنى أحوج (قوله نعم من ذلك) أي نعم من من اللغة لأن علم اللغة قد يطلق على غير معرفة أوضاع المفردات من معرفة أحوال اللفظ العارضة له من جهة وأعمال وأعراب وسماء وغير ذلك وذلك لأنه يشمل اثني عشر علماً نظمها بعضهم بقوله

لغات المعاني محوصرى اشتقاقهم * بين قوافل عروص وقرصهم

وأشياء تاريخ وخط وأسقطوا * يدنياً ووصفاً فرت بالعلم بينهم

وعبداللطيف النابغة يخ من علم اللغة نعم فيه الرخصى والحق أنه (١٤٧) ليس منه لأن التاريخ ليس خاصاً باللغة

العرب فلاوى الله علم
التحويده هذه الانواع
علمها كما تسمى علم اللغة
تسمى علم العربية أي
وإذا كان علم اللغة أعم من
علم اللغة فلو علم به لا يقتضي
أن العرابة يوضح ويبين

كالعرابة وإنما قال في علم من اللغة أي معرفة أوضاع المفردات لأن اللغة أعم من ذلك يعني به يعرف تمييز السالم من العرابة عن غيره بمعنى أن من تنوع الكتب المتداولة وأحاط بمعاني المفردات اللأوسية علم أن ماعداها ما يقتصر إلى نقير أو تحريج فهو غير سالم من العرابة وهذا يبين ما قيل أنه ليس في علم من اللغة

كسكناً كأنهم وافرقوا وإلى غير ما نوس كسرح فهو غير سالم من العرابة لأن ماعداها يبين الأشياء ومعلوم أن كل محرج على غير ما يشتهر يقتصر إلى التفسير في الكتب البسطة وأما المخرج

في الاثنى عشر علماً (قوله لأن اللغة أعم) أي لأن علم اللغة أعم فهو على حذف مضاف فادفع ما يقرب من اللغة هي الأنواع الموضوعات لما بها وهي لا تشمل ما ذكر من العلوم فإن العموم والحاصل أن الذي يشمل هذه الاثنى عشر علماً علم اللغة لا اللغة فلا بد من هذا التقدير (قوله يعني به) أي علم من اللغة أي أن مراد المصنف بكون العرابة تبيين في علم من اللغة أن بذلك العلم يعرف اللفظ السالم من العرابة من غيره وهذا لا يخص علم اللغة بل يخص فيه والصرف والسحو ولعل الشارح ترك التنبيه على ذلك فهمما لعلهما ما يباينة وأتى الشارح بهذه العبارة جوازاً عما إذا ظهر كلام المصنف يقتضي أن علم من اللغة يبين فيه أن هذا اللفظ مثل نكناً كأنهم قريب يحتاج في بيان معناه إلى البحث في الكتب البسطة في اللغة ومثل مخرج عربي يحتاج إلى تحريج على وجهه وبعد وأن هذا اللفظ مثل احتجتم ليس يعرف مع أنه لم يذكر ذلك في علم اللغة أصلاً وحاصل ما أحاط به الشارح أن مراد المصنف بكون العرابة تبيين في من اللغة أن بهذا العلم يعرف السالم من العرابة من غير السالم بمعنى أن من تنوع إلى آخر ما قل وتحرير بأن لم يرد له هذا التقرير أن يقول للمصنف منه ما يستعد من علم من اللغة الخ كما لا يخفى (قوله يعرف تمييز الخ) رآر بد التمييز وهذا هو معرفة السالم من غيره احتجيج لتقدير مضاف أي يعرف متعلق تمييز والا كان للضمي به يعرف معرفة السالم ولا يخفى تهافتة وإن أراد التمييز حرجاً وهو التكلم بالسالم وترك التكلم بغير السالم فالأمر ظاهر (قوله علم أن ماعداها الخ) أي لأن الأشياء تبيين بأعدادها (قوله إلى تمييز) أي زيادة بحث وتفتيش لعدم وجوده في الكتب المتداولة كالقماموس والاساس والصحاح والمختار (قوله أو تحريج) أي على وجه بعيد الأول مثل نكناً كأنهم وافرقوا والثاني مثل مخرج (قوله وهذا) أي عاد كمن قوله بمعنى أن من تنوع الخ (قوله ما قبل) أي اعتراضاً من بعض الشراح وهو الزورنى على المصنف ومثلاً ذلك الاعتراض النظر لظاهر كلام المصنف لأن قوله منه ما يبين في علم من اللغة كالعرابة يقتضي أنه يذكر في كتب علم اللغة أن بعض الكلمات العربية مثل نكناً كأنهم يحتاج في معرفته معناه إلى البحث في الكتب البسطة في اللغة لأنها من مصادقات العرابة التي حكم للمصنف عليها بأنها تبيين في علم اللغة مع أنه لم يقع ذلك في كتاب من كتب اللغة أصلاً

أوالتصريف أو السحو أو يدرك بالحس

(قوله أن بعض الألفاظ) أي لا يقال في بعض معين من الألفاظ انه يحتاج إلخ أي فكيف يقول ان غير العلم من غيره بين في علم من الامة (قوله الى أن يبحث عنه) أي أو يخرج على وجه بعيد (قوله أو في علم التصريف) ظهره أن هذه صلات متعددة لموصول واحد مع اختلاف الموصول هذا الذي بين في متن اللغة معار لما بين في التصريف والحواش أن أول التفسير والمراد عما بين متعانه نوع كلي والمعنى أن هذا النوع ينقسم إلى أقسام قسم بين متطوق في علم متن اللغة وقسم بين متعنه في التصريف إلخ واعتبر بأن المحل بالصحة هو صحة ثابت عن الواضع وهذا لا يتم من الصرف وأجيب بأنهم يدكرون الألفاظ السوداء الثابتة في اللغة ويقولون انها شاذة فيعلم منه أن ما عدا هذه الألفاظ خلاف ثابت (١٤٨) عن الواضع (قوله انه يعرف إلخ) أي لأن من قواعدهم أن التلخيص اذا

اجتمع في كلمة وكان الثاني مهم متحرر كاول يمكن زائد لعرص وحب لادعام (قوله كصعب التأليف) أي مثل الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما (قوله والتعقيد اللفظي) يرد عليه أن التعقيد اللفظي قد يكون سببا اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال جار على القوانين كما سبق وادام عما أن يكون لخاصة القانون النحوي فكيف بين في علم السحو وأجيب أن سبب التعقيد اللفظي عن اجتماع تلك الأمور اعا هو مخالفة الأصل فيها من تقديم وتأخير مثلا ومخالفة الأصل وان حوت نوحب عسر الدلالة والتعقيد والنحويين فيه ماهو الأصل وما هو خلاف الأصل وبين فيه أن الأصل تقديم الفاعل على المفعول

ان بعض الألفاظ يحتاج في معرفته أي أن يبحث عنه في الكتب المبسطة في اللغة (أو) في علم (التصريف) كتحالفة القياس اده يعرف أن الأصل محال للقياس دون الأصل (أو) في علم (السحو) كصعب التأليف والتعقيد اللفظي (أو يدرك بالحس)

على اليهود فهو نوحب عسلا في الكتب المبسطة وقد كرا لخاصة أي التصريف المذكور يعني عن ذكر السحو مع المذكور الأثر ذكره أي لا يستحصر البيان في التخصيص على العرارة مثلا أو ما يربط مرة التخصيص كأن يقال هذا ما يبحث عنه في الكتب المبسطة حتى يرد البحث فبذلك (أو التصريف) أي ومن تلك الأمور المتأخرة للخاصة التي يشوق غير الفصح من غيره على ادراكها ما بين في علم التصريف كتحالفة القياس في بنية الكلمة اده يعرف أن الأصل محال للقياس واما القياس فيه لادعام (أو السحو) أي ومن تلك الأمور ما يعرف بعم السحو كصعب التأليف في خصوص علامات بدا على أن زيدا معول فان الاضمار قد لا كرهها صعب كما قسم وكان تعقيد الاله على كما قسم في قوله وما منه في الناس الا على كمال كذا قيل وفيه نظر لان الأمور الموحدة للتعقيد اللفظي ان كان اجتماعها يوجب صعب التأليف قد كره صعب التأليف يعني عن ذكر التعقيد اللفظي وقد تقدم عدد هذا العائل أنه لا يستعمل به عنه وان لم يوجب اجتماعها صعب التأليف لم يعرف التعقيد بالنحو اذ غاية ما يدرك ما سحو حر بان هذا التركيب مثلا على القانون للشهور أو عدم جريانه وقد يجاب عن هذا أن ما يدرك ما سحو كونه هذا أصلا كقديم الفاعل على المفعول وكون هذا خلافا كالعكس فيكون ذلك در منه أي أن اجتماع أمور هي خلافات الأصل ولو كانت كلها حادثة مما يوجب صعوبة الفهم لان الخروج عن الأصل من أوجه كثيرة غير مطوع فيوجب صعوبة الفهم وهو التعقيد اللفظي لكن العلم بهذا من السحو قد يدعي حفاؤه فلا يعني عن غيره فسه (أو يدرك بالحس) أي ومن تلك الأمور ما يدرك بالحس أي بطبع النطق والاستعمال اللفظي اده بذلك يعرف تاف حروف مستثناة (أو التصريف أو السحو) الثاني مبتدا ومنه ما بين جملة خبرية و محور أن يكون منه خبرا عن الثاني وما بين فاعله كقوله سبحانه أولئك لهم جزاء الصعب بما عملوا وقوله من لامة أي العالم الذي يعلم به معاني المفردات يحترق بقوله متن عن السحو والتصريف فاهما من الامة وليس موضعهما منها والمراد بالثاني هو تميز الفصح من غيره (قوله أو يدرك بالحس)

وأن تقديم المفعول على الفاعل خلاف الأصل وأن الأصل تقديم المستثنى على المستثنى وأن عكس ذلك خلاف الأصل وحينئذ السحو يعرف به التعقيد اللفظي الحاصل بكثرة مخالفة الأصل (قوله أو يدرك بالحس) عطف على قوله بين أي ومنه تميز يدرك متعلقه وهو التمايز بالحس كما يدل عليه قوله اده يعرف إلخ والمراد بالحس الحس الباطني وهو القوة للدركة للفظ الكلام ووجه تسميته المعر عنها فيما مر بالدوق لاجل أن يوافق ما مر من أن ادراك التنافر اعا هو بالتدقيق الصحيح فاعده الدوق ثقيل متعسر البطون وهو متعسر سواء كان من قرب الخارج أو بعدها أو غير ذلك على ما صرح به ابن الاثير وليس لراد بالحس حس السمع والاشعار ما مر ومن كان وصول ذلك للحس الباطني بواسطة السمع

وهو ما عدا التعقيد للمعنى * وما يحتز به عن الاول أعنى الخطأ

(قوله كالسافر) أى سواء كان سافر حروف أو كلمات (قوله ان مستشزرا) هذا فى سافر الحروف (قوله وكذا سافر الكلمات) كقوله وايس قرب قبر حرب قبر (قوله أى ما بين) أى التقدير الذى بين متعلقه (قوله أو يدرك بالحس) - برهنا أو مشاكلة للصنف والا فالظاهر الواو لان الصغير راجع الى السنة بالجميع أعنى بين ويدرك (قوله ففدسها الخ) أى لان قضيته أن كل ما عدا التعقيد المعنوى يدرك بالحس وايس كذلك بل يدرك بالحس بعض ما عدا لاسميته ويحتل أن وجه السهو أنه يوهم أن التعقيد المعنوى يدرك بالاسم المذكور لانه قال ما عدا التعقيد المعنوى يدرك بالحس أى أو ما هو فلا يدرك بالحس (١٤٩)

وهو محتمل لا ذرا كنه
بالاسم السابقة أى
وحينئذ فلا يكون محتاجا
لهم البيان لبيان التعقيد
المعنوى مع أنها تصديان
الحاجة اليه لاجل بيانه (قوله
اد لا يعرف الخ) هذا دليل
لاستثناء التعقيد المعنوى

(قوله تميز السالم) أى متعلق
بميز الاسم (قوله فعلم
أن مرجع السالعة) أى
بمعنى مرجعها وهو تميز
المصباح من غيره وقوله
بمعنى أو بمعنى من
متعقده وهو العبرانية
وحيثما انقيس وصعب
التأليف والتعقيد المأطى
وقوله وبمعنى مدرك بالحس
أى مدرك متعقده وهو
التناقض سواء كان فى الحروف
أو فى الكلمات (قوله ونفى)
أى من المرجح الاحتراز
الخ أى فاهما غيره يمين فى
علم ولا مدركين بالحس
فثبت الخ (قوله ونفى
الاحتراز عن الخطأ) أى

كالسافر اد به يعرف أن مستشزرا متناظر دون مرفوع وكذا تنافر الكلمات (وهو) أى ما بين فى
الاسم المذكور أو يدرك بالحس الصغير عائد الى ما ومنه أنه عائد الى ما يدرك بالحس ففدسها سها
ظاهرا (ما عدا التعقيد المعنوى) - لا يعرف تلك العلوم والحس تميز السالم من التعقيد المعنوى من
غيره فهم أن مرجع السالعة مع معنى فى العلوم المذكورة وبمعنى مدرك بالحس ونفى الاحتراز عن
الخطأ فى تأدية المعنى المراد والاحتراز عن التعقيد المعنوى ثبت الحاجة الى معنى معيّن لذلك
فوجهه علم السالم للاول وعم البيان للثانى والله تبارك وتعالى (وما يحتز به عن الاول أى عن الخطأ فى
تأدية المعنى المراد

وكلمات وقوله فيما تقدم وايس قرب قبر حرب قبر (وهو ما عدا التعقيد المعنوى) أى أن كل ما عدا
بمعنى ما سوى التعقيد المعنوى يدرك بأحد تلك العلوم أو يدرك بالحس وإنما التعقيد المعنوى
وهو بما يكون بالمعنى فلا يدرك ذلك لعلوم ولا بالحس ثبت الحاجة الى معنى يعرفه التعقيد المعنوى
ليكمل العلم بأحد مرجعى السالعة وهو تميز المعنى عن غيره وهو المرجع الآخر وهو الاحتراز عن
الخطأ فلم يدرك منه شئ بالعلوم ولا بالحس ثبت الحاجة الى معنى فإن يعرفه مع ما يحتز به عن الخطأ فى
التأدية وبمعنى ما عدا تلك العلوم لا يعرفه السالعة لان معرفتها وسبب معرفتها أن القرآن ممتحر فى
بلاغة وادراك اعجاز القرآن المعنوى لا ان سببها لامن وعيا بما يستعمل فيه لاسيما الكبرى العمل
فما عدا معنى قوله وهو ما عدا الخ عائد الى ما يدرك بأحد تلك العلوم أو يدرك بالحس وليس عائد الى ما
يدرك بالحس فقط لان ذلك يقتضى أن ما عدا التعقيد المعنوى مما عدا ما عدا مدرك بالحس وذلك
يقتضى أن تلك العلوم لا يحتاج الى ادراك شئ مما عدا التعقيد المعنوى وان الحسن كاف فيه وهو
مما يقتضى فيه الاشارة الى معنى ما عدا التعقيد المعنوى لان ذلك العلوم وهو ما عدا ما عدا مدرك بالحس
ظاهر * ثم اشار الى تسمية المعنى الذى يتبع ما عدا من الحاجة اليه ما يكمل ادراك مرجعى
السالعة فقال (وما يحتز به عن الاول) أى والمعنى الذى يدرك ما يحتز به عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد

وهو ما عدا التعقيد المعنوى) أى من سافر الحروف والكلمات (١) وصعب التأليف وقوته لا يقال
ضعف التأليف انما يعلم من السجود قول المعنى يعقد نود الصبر على متأخر لعل ورتبة الا أنه يرد
عليه حيث أن ذلك من السجود وأنه ليس بحسنى لعل لاسيما ان صرب علامه زيدا تعقيد المعنى
للمعنى فقيه نظر وقوله (وما يحتز به عن الاول) أى عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد

الذى هو المرجح الاول بينهما وقوله والاحتراز عن التعقيد المعنوى أى الذى هو بعض المرجح الثانى (قوله ثبت الحاجة) أى
دعت وحملت (قوله معيّن لذلك) أى لمعرفة ذلك المذكور من الاحتراز بن (قوله والله) أى الى كونهم وصوا علمين معيدين
ذكر من الاحتراز بن أشار بقوله والمراد بالاشارة الذكر والا فهو مصرح لاشارة (قوله وما يحتز به عن الاول) فيه أن الاول هو
الاحتراز عن الخطأ وعلم السالم لا يحتز به عن الاحتراز المذكور بل عن الخطأ والحوادث أن فى كلام الصنف حدى صاف أى عن
متعلق الاول فقوله التارخ أى عن الخطأ تضيير لذلك للقدرة

(١) قوله وصعب التأليف الخ هذه عبارة لا تخلو من جمل فاسل وحرر كتبه مصححه

هو علم المعاني وما يحترق به عن الثاني أعني التعقيد المعنوي هو علم البيان وما يعرف به وجود تحصيل الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال وفصاحته هو علم البديع

(قوله علم المعاني) ان أراد به القوة والظاهر وان أراد به الملازمة والأدراك فيجب ان يتقدم مضاف أي فوصفها متعلق علم المعاني وكذا يقال فيما بعده (قوله لمكان) مصدر من الكسوة وهي التحقق والوجود وان لمصدر بمعنى الزيادة والزيادة لا اختصاص التعلق أي لوجود زيادة المعاني للمعاني والاعراض وانما مصدر الاختصاص التعلق بالاختصاص شيء واحد لا يرد ولا ينقص بخلاف التعلق وأورد على هذا التفسير أن مرجع الالفاظ كما مر شتان الاحترار عن الخلق أي نادية بمعنى المراد ومجرد الفصح من غيره والنهي الأول انما يكون نعم المعاني ولا يشترك فيه غيره من العلوم فلا يظهر ماله اليه المصدر غير بدو النية التي كما توقف على علم البيان فتوقف على اللغة والصرف والنحو فلا زيادة له عن غيره وحجب عن الأول بأن المراد قوله بحد اختصاصهما أي لجموعهما لا لكل منهما وعن الثاني بأن علم البيان المقصود به الذات كما مر بدور (١٥٥) بخلاف الجموع الثلاثة ليس المقصود منه ذات تلك الخبر بل ذلك حاصل

منه تبعاً والمقصود بالذات منه معرفة حال اللفظ اعراضاً وباء وحاصل ما ذكره ذلك رجحان الالفاظ مرجعها لأمرين الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد والاحتراز عن الأسباب الخلة بالفصاحة والأول موقوف على علم المعاني والثاني موقوف على اللغة والصرف والنحو والبيان وحيد فاللغة متعلق بها علوم خمسة وهذا بيان لكون التعلق مشتركاً إلا أن تعلق مجموع علم المعاني وأسبابها أن يريد من نفس غيرها وذلك لأن علم المعاني مرفوع مانه يطابق الكلام مقصبي الحان والالفاظ مطابقة الكلام مقصبي الحال

علم المعاني وما يحترق به عن التعقيد المعنوي علم البيان (وسموا هذين العلمين علم الالفاظ لمكان مراد اختصاصهما بالالفاظ وان كانت الالفاظ موقوفة على غيرها من العلوم ثم احتاجوا لمعرفة توافيق الالفاظ إلى علم آخر فوصفوا له ذلك علم البيان والمعنى والتعريف بقوله (وما يعرف به وجود التحصيل علم البديع) والآن كان هذا مختصراً في علم الالفاظ وتوابعها مختصراً

هو (علم المعاني) وسمي علم المعاني لأن ما به ذلك بمعنى محقق منه على أصل مراد (وما يحترق به عن التعقيد المعنوي) أي والتعريف الذي يترك به ما يقع به لاحقاً عن التعقيد المعنوي هو (علم البيان) وسمي علم البيان لأن المراد من نفس الموضوع وبيان من حيث أن علم البيان به يعرف بخلاف طرق الدلالة في الموضوع والبيان على ما يأتي في معرفة ويسمى العلم على الالفاظ لأنها من اختصاص اختصاص بالالفاظ فما في المعاني فواضح لأن به يعرف مانه في الكلام مقتضى الحال من حيث هو كذلك على ما يأتي في الالفاظ مطابقة الكلام مقصبي الحان وأسباب البيان فلا يكون كماله وثمرته معرفة ما يراد به التعقيد المعنوي وهو ما توقف عليه الالفاظ كوقوفها على مذهب الجموع الثلاثة الذي هو ما زال به صعب التأليف كان العامل على وجهه المكمل ما توقف عليه الالفاظ كان منسجماً بخلاف النحو فالجمل صحيح ما يؤول به أصل المراد وهو غصود متعلق عند غير الالفاظ بخلاف الالفاظ التعقيد المعنوي لا تعرض له إلا من له موضوع بالالفاظ وأما الأحوال انقدر دفعه من فوائدها الكثيرة جعلها من لغة مقصبي الحان كالحق والحق والسكينة وولم يذكر فيه على ذلك وجه بخلاف الأحوال المذكورة في النحو وما يعرف به وجود التحصيل علم البديع أسرار به في فهم فاحتاجوا إلى ما يعرف

علم المعاني وما يحترق به عن التعقيد المعنوي علم البيان وما يعرف به وجود التحصيل علم البديع (بمعنى هذه الاصطلاحات واضحة إلا أن في إطلاقها على علم البديع على غير الله المعاني بطراً لأن لزاماً في كتاب الدرر إلى محسن الشريعة أن لفظ لا بدع لا يستعمل به غير الله تعالى للاحقية والاعتبار وقد يبدش فيه قوله تعالى ورهانية تدعوها

وأما البيان فانه وان كان معاده وثمرته معرفة ما يراد به التعقيد المعنوي وهو ما توقف عليه الالفاظ كوقوفها على (وسموا هذين معاد النحو والصرف واللغة فانه يراد بالاول صعب التأليف والثاني بحقيقة البيان والثالث العراة يمكن انقصود بالذات من البيان تميز السالم من التعقيد المعنوي من لشمع عليه الذي توقف عليه الالفاظ بخلاف النحو والصرف فان انقصود بالذات من الاول البحث عن اللفظ من حيث الاعراب والبناء وما غير السام من صعب التأليف والتعقيد اللفظي من لشمع عليها ما هو ليس مقصوداً بالذات من النحو بل هو أمر عارض به وكذلك المقصود بالذات من الصرف البحث عن اللفظ من حيث الصحة والاعلال وما تمييز اموافي القياس من الخلف له فهو أمر عارض بهما كان المقصود بالذات من السالم توقف عليه الالفاظ دون المقصود بالذات من غيره كان البيان أشد منه فيهما من غيره (قوله وان كانت الالفاظ تتوقف على غيرهما من العلوم) أي من حيث رجوعها إلى تغيير الفصح من غيره وانما كان لها من اختصاص بالالفاظ مع توقفها من هذه الحقيقة على عدة علوم لأن هذين العلمين لا يبحثان الا على ما يتعلق بالالفاظ (قوله لمعرفة الالفاظ) اللام لتحليل مقدمة على الطول لاصلة الاحتياج وقوله إلى علم آخر صفة لا احتاجوا أي ثم احتاجوا لعلم آخر لاجل معرفة الخ (قوله فوصفوا لذلك) أي لما ذكر من المعرفة (قوله وجود التحصيل) أي الطرق والامور التي يحصل بها تحصيل الكلام

وكثير من الناس يسمى الجميع علم البيان وبعضهم سمي الاول علم المعاني والثالث علم البيان والثلاثة علم البديع

﴿ الفن الاول علم المعاني ﴾

(قوله مقصوده) أي مقصود مؤلفه أو أن فيه استعارة بالكناية وتخييل (قوله والثلاثة علم البديع) من تمة الطريقة الثالثة والحاصل أن الطريقة الاولى تسمى الفن الاول علم المعاني والثاني بالبيان والثالث بالبديع والطريقة الثانية تسمى الثلاثة تسمى الاول بالمعاني والاخير بالبيان وتسمى الثلاثة بالبديع وهذا هو ظاهر المصنف وكتب بعضهم قوله والثلاثة أي وبعضهم يسمى الثلاثة علم البديع (قوله ولا تسمى وحده للناس) أما وحده مناسبه تسمية الاول علم المعاني وثلاثة تعرف به المعاني التي يصاغ لها الكلام وهي المدلولات العقلية للنسبة نحو اصل المركب (١٥١) وأما وحده تسمية الثاني علم البيان فلا تسمى تعرف به

بيان ايراد المعنى الواحد

بطرق مختلفة في وضوح

الدلالات وحفاها وأما

وجه تسمية الثالث بالبديع

بما لبداعة ما اشتمل عليه

من الوجود أي حسها وما

لا به ما لم يكن له مدخل في

تأدية المعنى المراد أو وضوح

له أساس الكلام صار أمرا

متعددا رأى رائدا وأما وحده

تسمية الجميع علم البيان

لأن البيان هو المطلق

المصباح العرب عما في

الصبر ولا شك أن العلوم

الثلاثة لها تعلق بالكلام

المصباح المذكور تصحيحا

وتحسينا وأما على الطريقة

الثالثة فوجه تسمية الاول

بالمعاني يعلم مما تقدم ووجه

تسمية الاخير بالبيان

فلمعقوما بالبيان أي

المطلق المصباح أو علم اسم

الثاني عن الثالث وأما

مقصوده في ثلاثة فصول (وكثير من الناس من) يسمى الجميع علم البيان وبعضهم سمي الاول علم المعاني (و) يسمى (الاخير من) يعني الناس والبديع (علم البيان والثلاثة علم البديع) ولا تسمى وحده

النسبة

﴿ الفن الاول علم المعاني ﴾

به أو حده تسمى البيان البلاغة فوضعوا لذلك علما سموه علم البديع لأن مادته بديع الحسن طريق الاستعمال وفي هذا الكلام ما يفهم منه ما يخص فيه مقصود الكتاب وهو ثلاثة فصول لأن وضع الكتاب في علم البلاغة وتوابعها ومجموع ذلك ثلاثة فصول فاختصر فيها مقصود الكتاب (وكثير من الناس من) أي والكثير من الناس يسمى جميع العلوم علم البيان لعلها جميعا بالبيان وهو المطلق المصباح العرب عما في الصبر (وبعضهم) أي وبعض الناس (يسمى الاخير من) وهذا البيان والبديع (علم البيان) عليه لا بيان المتنوع على البديع السام (و) بعضهم (يسمى) العلوم (الثلاثة) من المعاني والبيان والبديع علم (البديع) لأن البديع هو الشيء الذي يستخرج نظافته ودرجته وعدم وجود مثله من حسه وهذه العلوم كذلك فلهذا وجه التسمية وهي لا تسمى على المدخل ولا ذكر مصاديق الفصول الثلاثة وإنما هذا بسبب ذكره في المباحث لطريق المبدأ لأن المهم في فيه الذكر المسمى كما تقدم وأشار إلى الاول منها فقال

﴿ الفن الاول علم المعاني ﴾

والاخبار عنه بأنه علم المعاني وهو كان معلوما قبله بنسبته لبعض بعده والاحكام عليها جميع اطوار الهدى وقدمه على علم الناس لأن معرفة علم المعاني رعية اطاعته لم تكن في الحس ونمرة البيان هي الاختيار (ومفهوم من يسمى الجميع علم البيان) أي كل من مصاديق المعاني وهو الظهور (وبعضهم من يسمى الاخير من علم البيان) وهذا يقع كثيرا في كلام المحدثين في الكشف (والثلاثة علم البديع) وعلى ذلك قول المحدثين عند قوله تعالى أو ثبت أن من اشتروا الله ما لا يلهيهم أنه من الصفة البديعية ص ﴿ الفن الاول علم المعاني ﴾

وجه تسمية الجميع بالبديع فلبداعه مباحثها أي حسها لأن البديع هو الشيء المستحسن لطرافته وعرايته وعدم وجود مثله من حسه ومباحث هذه العلوم كذلك أولاه تعرف بها أمور متدنية بالنسبة إلى تأدية أصل المراد الذي يعرفه الخاص والعالم وتلك الأمور كالخصوصيات والمخار والكناية والحناس والترصيع وغير ذلك

﴿ الفن الاول علم المعاني ﴾

(قوله الفن الاول علم المعاني) أورد عليه أن هذا إحصاء معلوم فلا فائدة فيه وذلك لأنه قال أولا وما يحتقر به عن الاول أي الخطأ في تأدية المعاني أراد علم المعاني وما يحتقر به عن التعقيد للمعاني فهو علم البيان وما يعرف به وجود التحسين فهو علم البديع فقد علم من هذا أن الفن الاول علم المعاني فقوله بعد ذلك الفن الاول علم المعاني حجاب معلوم فلا فائدة فيه وأجاب بعضهم بأنه لما طعن المحدث بالنسبة للمعنيين

الاحبرين أوقع الخجل هناك وأخرى ماهية عليه لتكوين التراحم الثلاثة على سن واحد والأحسن ما قاله بعضهم أنه ليس المراد بالاول
هه الاول في قوله سابقا ومختار به عن الاول الخ بل المراد بقوله الفن الاول أى الواقع في المرة الاولى من اسكتاب وكذا يقال في
الثاني والثالث وما كان مظنة ان يقع اشتباه في الفن الاول والثاني والثالث أى شئ هو وحده علم المعنى على الفن الاول وعلم الدين على
الفن الثاني وعلم المدح على الفن الثالث اذ لا اشتباه فظهر لك أن الخجل مفيد والمدح ماضى الى بعض الاولاهم من عدم صحة
الخجل وأنه يسعى ان يعكس بحيث يحسن الفن الاول على علم المعنى لان علم المعنى قد علم من قوله قد علم من الخجل من الخطأ في تادية
المعنى المراد علم المعنى والاولى علم محكوم عليه ولا يقال ان المعروف علم كونه علم يعرف من المسند اليه قد ذكرته من جعل علم
المعنى حجة خلاف المنعاف لان اعلم الاول من قبل الخجل لوعلم المعنى معرفة به وهو علم أعرف منه لانا نقول استند اليه هما
ما هو للمعنى في غير نفسه لان مدحون العلم به في حكم علم الشخص ولا يصح أن يجعل الفن الاول حجة مقدمات وعلم المعنى مستدام مؤخر
لان الخبر هو واجب الخبر لا خبره الخبر في "مرتب من غير نفسه كما أشار اليه في خلاصة بقوله

* معہ جن یستوی الحزان * عرفا و ذکرا عادی بیان

ثم ان الفن عبارة عن الالهة في أي التصديا الكتابة لانه جزء من المختصر ابدى هو امم بلالاعد المخصوصة على ما سبق في قوله رب المختصر
على مقدمه وثلاثة فصوص والعلم بمحتوى أن رده ا. ك. و. يحمل أن يراد به القواعد كما سأتى ذلك قرب الشرح فعلى أن اراد بالعلم
القواعد و لاصوب التي هي فصوص كتابه الخ صحيح لانه من محمد لالاعد على الامتداد وعلى أن اراد بالعلم انما كذا فالحق غير صحيح لان الخبر
غير متدد وقد صح بان الخ من الامتداد الخرى كما بين الالاعد في القواعد الكتابة التي هي الفن وان يمكنه من العلاقة الشديدة
لخصولها عزوها ولا يرد أن الاسماء الخرى عندنا صحت حاصل به العلم أو ما في معناه من ما هو له شرح اسناد الخبر الحامد لعير
ما هو له ولا يكون محذرا عقدا لان الصحيح خلافه كما تلى (١٥٣) وما ذكره العلامة الحمد مدونه الله حتى من أن العلم عبارة عن انعاني

والله اعلم
الاسناد مجازي أو شهاب كما
ذكره في تقريره
الاول في اول الفن
الاول علم المعاني اولى الاجر
أى الفن الاول در علم
المعاني فهذا يسوعه من

قدمه على البيان بكونه منه عبرة المنفرد من المركب

عن السيد المصطفى ودلائل نسب معرفة اراد اعمى او حذر في محضه مع معرفة المصنف مع اليك
عنه ونعم ان لم يكن في اعانة بر عدد قليل مرة الاول اصرار لا من اعتبار مرجعه ونعم به كالحرف الثاني
باعتبار مرجعه وفائدة في عدم وجود الثانية دون الاولى كما لا يوجد الكمال دون الحرف كما ان السعد من
كلامهم وفيه نظائر اعداد المطابقة في الاعراضها في ب السلاء بدون انشاء التقييد المصطفى

الشارح العلم على تلكه أوعى الأصول والقواعد وقوله بعد ذلك بمحصر في ثمة أبواب من محصر
الكل في ثمراته ادس العلوم من الأبواب الثمانية لعدم ما كانت لأحرارها فاض وقصدا كل شكل وهو علم المعاني كذلك فأسد
نك (قوله قدمه على البيان) ثم هل على عدم البيان مع أنه نسب كلام ابن حيث قال سادة وما يحترمه عن العقيد المعصوم علم
البيان إشارة إلى أن العلم بمعاني والبيان وإضافة العلم في مثل ذلك بعده من صفة العلم إلى الخ من فقد عدل عن مراعاة الدقة
اللاهطية وهي المحاسة بدمية من العلم ملك الدقة لمصوبة (قوله ليكونه مع الخ) جاعلة ثم نمره على المعاني وهي رعاية المطابقة دعتصي
الحال بتوقف عليها ثمره علم البيان وهي إرار المعنى الواحد طرق متعددة بخدمة الدلالات في وصوص والعماء من حيث أنه لا يه
بذلك الإراد إذا حصلت رعاية المعنى الخان كما شمر به يعرف البيان أنه علم يعرف به إراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوصوص
والخفاء بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال لمحا كانت ثمره البيان متوقعة على ثمره المعاني وعدم البيان متوقف على ثمره وهو لا يراد أنه كور
صدر علم البيان متوقف على شئين ثمره وثمره عدم المعاني التي توقف عليها ثمرته لأن التوقف على شئين متوقف على ذلك الشئ
وحيث كان علم البيان متوقفاً على شئين وعلم المعاني متوقفاً على واحد منهما صار علم المعاني بثمرته الحر من عدم البيان والحره مقسم على
الكل طبعاً فقسم علم المعاني لذلك وصفاً والحاصل أن ثمره علم المعاني إلى هي رعاية لطائفة شديدة لأرباطه لاها المقصودة مع حتى كأنها
هو وهي تشبه الحره من علم البيان متوقفة عليهم من حيث اعتبار ثمره والاعتداد بها ويتوقف على غيرها أيضاً كإيراد المعنى الواحد بطرق
تخالف الوصوص والعماء وما يتوقف عليه الشئ يشبه جزاًه فجميع التوقف عليه في الحية فتثبت لرعاية وذلك الإراد يشبه أحرار علم البيان
لوقوعه عليهما فكان علم المعاني بثمره الحره الحره يكون ثمرته للقصودة مع كالحزه وأما قسمها تشبه الحره لاها ليست جزاً حقيقة البيان
لأنه ليس عبارة عنهم مع شئ آخر وأما قسمها من حيث استثار ثمره والاعتداد بها لأن تحقيقه وحصوله لا يتوقف على رعاية المطابقة لأنه يمكن
تحقق حكمه يقتدر بها على إيراد المعنى الواحد بطرق المذكورة من غير رعاية للطائفة ولا شك أن هذه الدقة تسمى علم البيان إذا عشت

هذا فنقول الشارح لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب كإقامة من في الموضوعين ابتدائية إلا أن الاستدعاء باعتبار الاتصال لأنها ابتدائية محضة لأن محرورهما ليس مدأ ومبدأ لنفس ما قبلها بل متصل به والمعنى لكون المعاني حال كونه ناشئاً من البيان أي متصلاً به بمنزلة المفرد حال كونه ناشئاً من المركب أي متصلاً به وملحوظه أن اتصال المعاني بالبيان وسنده إليه كان اتصال المفرد بالمركب وسنده إليه من جهة التوقف على كل وإن كان توقف المركب على المفرد من جهة كونه جزءاً له بخلاف توقف البيان على المعاني وبصح أن تكون كلمة من متعلقة بمحذوف أي لكون قرب المعاني من البيان بمنزلة قرب المفرد من المركب كما ذكر في قوله عليه الصلاة والسلام أنت مني بمنزلة هرون من موسى (قوله لأن رعاية الخ) علة لكون اتصال المعاني بالبيان بمنزلة اتصال المفرد بالمركب وقوله لأن رعاية الطاقة لمقتضى الحال أي التي هي غيرة المعاني لأن المعاني كإفعال المصعب يعرف بأحوال الأفعال المعرف في الخ وغيرة ذلك العلم رعاية الطاقة لمقتضى الحال (قوله وهو مرجع الخ) الصبر للرغبة وذكر الصبر باعتباره الحصر والرد إلى المرجع هنا الفائدة والغيرة لا ما يتوقف حصول الشيء عليه كما سري في قول المصنف فعلم أن مرجع البلاغة الخ وذلك لما عرفت أن تحقق علم المعاني وحصوله لا يتوقف على تحقق الرعاية المذكورة إذ يمكن أن يوجد شخص ملوك يعرف بأحوال الأفعال المعرف في الخ من حيث (١٥٣) أن بها بطابق للأفعال مقتضى الحال ولا يحصل

من ذلك الشخص رعاية الطاقة لمقتضى الحال وهو مرجع علم المعاني معرفة في علم الإنسان مع رده شيء آخر وهو إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة (وهو علم) أي ملكة يقتدر بها الذي لما يقتضي معرفة الإيراد على الوجه المتيقن وإن أريد وجود حاصل الشيء من غير مراعاة باب البلاغة صحيح وجود كل منهما بدون الآخر بل استناداً إلى البيان هو الذي يكون للمعاني كالحرف لأن معاده حرة من أحرار الفصاحة التي هي شرط في البلاغة التي هي الطاقة لمقتضى الحال وعلم المعاني أمس بالطاقة من غيره بمعرفة إيراد المعنى الواحد بالطرق المختلفة بعد استثناء العقيد المعصوي عن جهة تلك الطرق إذا اعتبرت بالوصول أي من حيث معرفة ما يناسب المقام منها فيعتبر ودلاً فلا يستلزم في باب البلاغة معرفة الطاقة في الجهة لمقتضى الحال كاستحرام الكل الحرة ولا تستلزم معرفة الطاقة معرفة هذا الإيراد وهذا كاف في مناسبة التقديم لكن هذا إذا قطع البطار عن معرفة في التفصيل المعصوي والأفهم ملازم لمعرفة الإيراد المذكور ومعرفة الطاقة في باب البلاغة لأنهم لا بد من ذلك فيعود الأول تأمل ثم لما كان الطالب يسأل بمعنى له غيرها بحجة تحدها إيا من من أتبع وقتها فيما لا يبيح قدم التمر من الجامع لئلا يفتقر (وهو علم) أي ملكة يقتدر بها على إدراك أمور حربية وتحقيق ذلك في القواعد المقررة في الفن بوجوب ممارستها وكثرة ممارستها

وهو علم

(٢٠) شروط البلوغ - أول

البيان ليست حرمة ولا فائدة له وإنما هي شرط للاعتداد بفائدته فاعتبرت فيه من تلك الحثية وأما الشيء الآخر الذي هو إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فهو فائدة أهم البيان ومقصود منه فاعتبر فيه من تلك الحثية (قوله المعنى الواحد) أي كشيء الحدود ليريد فائدة تعبر عنه تارة نقولك بدسحى وتارة نقولك يريد حياں الكلب وتارة نقولك يريد كثير الرماذ وتارة نقولك يريد هريد المصيل وتارة نقولك رأيت بحرا في الخمام يعطى والحال أن المرئي في الخمام يريد (قوله في طرق) أي طرق (قوله ملكة) أي كيفية راسخة وأما قيد بالرسوخ لأن الكيفية المصابية كما مر لأن معنى ملكة إلا بعد الرسوخ إذ في ابتدائها حصولها بمعنى حالاً (قوله يقتدر بها) أي على إدراكها أي على استحصار إدراكها واستحصالها والحاصل أن الملكة لا يقال لها علم كما احتار صاحب الوقوف وغيره من المحققين لا إذا كان يستحصر بها ما كان محروراً عنه في الحافظة ومعلومه من الحثيات ويحصل بها ما ليس عنه منها مثلاً واضع هذا الفن وضع عدة أصول مستنبطة من ترايب العلماء يحصل من إدراكها وممارسة قوة النفس يتمكن الإنسان تلك القوة من استحصار حثيات تلك الأصول التي عده متى أراد ويتمكن أيضاً من استحصالها ما كان مجهولاً له من حثياتها وذكر العلامة عبد الحكيم أن المعبر في العلم بمعنى الملكة هو ملكة الاستحصار الخاصة بذكر الماشاهدة وأما يتمكن من استحصال ما في فليس يعتبر

فيها والى هذا يشير كلام الشارح في الطول (فوله على ادراك جريئة) ان قلت الادراك لا يوصف بالكلية ولا بالجزئية والذي يتصف بهما انما هو المدرك كالانسان ورد وجوده مناسب ان يقال يقتدر بها على ادراك الجزئيات وأجيب بان في الكلام حذف مضاف في يقتدر بها على ادراك مدركات جزئية كدافين وقد قيل انه لاحاجة لذلك لان ادراك الجزئيات حيزي حقيقي لان جزئية المدرك بالفتح تستلزم جزئية الادراك ثم ان لراد بالادراك كات الجزئية الادراك بالمتعلقة بالموضوع المستخرجة تلك الملكية من المسائل أي القواعد الكلية مثلاً فوسا كل كلام باقي الى السكر بحسب توكيده أصركلي يستحضر بالملكة وفرعه استمداده بالملكة هذا الكلام الماقى لحد السكر بحسب توكيده وكذلك كل كلام باقي الى الجواب بحسب فيه الاطبات وكل كلام ابقى الى المريض بحسب فيه الايجار وفرعه الكلام باقي في المحسوب بحسب فيه الاطبات الكلام باقي لهذا المريض بحسب فيه الايجار وهكذا فالجزئيات المستخرجة من القواعد بالملكة هي القضايا التي موضوعاتها جزئية وهي مارة لأحوال اللفظ العرفي كانت كيد الواقع في هذا الكلام والايحار واقع في هذا الكلام والاطبات واقع في هذا الكلام وهكذا فقولنا مع يعرفه أحوال اللفظ العرفي يقتضي أن المعروف بالملكة جزئيات الأحوال كلام الشارح يقتضي أن المعروف بها جزئيات القواعد وقد علمت التعديل سببها وهو يجب أن هذه الملكية يعرف بها جزئيات الأحوال (١٥٤) بواسطة معرفة فروع القواعد لان معرفتها وسببها الى التصديق بأحوال اللفظ

فيلزم من التصديق أن هذا الكلام متقاي هذا السكر بحسب توكيده وبما في مقتضى حاله التصديق أن هذا التأكيد مناسب لسكر هذا الشخص الذي هو حاله ومعرفة الجزئيات بأحوال تصورها والتصديق بحالها فالتصديق أن هذا التأكيد مناسب لسكر هذا الخطاب معرفة فصح القول بأن الملكية يعرف بها أحوال اللفظ بهذا الاعتبار

على ادراك كات جزئية ويحوز أن يرد به نفس الأصول والقواعد المعلومه ولاستعمالهم المعرفة في الجزئيات قول

قوة سبحانه فانه أن يدرك بها مدخل بحسب القصد بما ورد عليه من جزئيات ذلك العلم مثلاً يعرف بممارسة هذا الفن أن هذا القسم المخصوص بالاستعداد التأكيد وهذا لذكر أو هذا الحدف ويرى في حق الفقه أن هذا العلم محرم أو مكروه ومباح وغير ذلك ثم لا يجب أن يكون تلك الجزئيات حاصله بعد عارضة الفن مجرد الانساق ولا مجرد الدكر كالمخصوصة ثم عاب بل يحوز أن يكون حصولها بسبب حاصل عن اسمها مقتضى تلك القواعد نفسها أو ما يندرج ويضاف اليها ومنه هـ أن تلك الملكية وبها القوة لا يسمى باعتبار احصاء تلك القواعد بل بدون جزئياتها علمنا ذلك الفن لانه ليسه اليها بسبب حجة ادراكها من جهة استحصائها فلا حتى تلك الملكية باعتبار احصاء تلك القواعد علم لان العلم به الوجود هو حجة ادراكه ولذلك شبه العلم بالحياة والملكية باعتبار جزئيات حجة ادراكه فهي عند باعتبارها ولو ان أهمها علم باعتبار القواعد صامدة من هو واجب لا حجة ادراك الاستحسان ويحوز أن يراد بالعلم القواعد ادراكها يدرك جزئياتها واداعلم أن المراد بحصول

(قوله وبحوار الخ) فقد تحصل من كلامه ان العلم مشتمل ولا يصرف وقوعه على التعريف بصحة رده كل من معانيه يعرف ويحل المنع اذام يصح ارادة ذلك ثم من صدر الشارح بمعنى الأول وامدبر هذا بخور به حتى أن هذا مدارج وراحح الأول مع أن الأمر ليس كذلك درراحح وهو هذا الثاني لان الكثير في استعمالهم اطلاق اللفظ على الأصول واطلاقهم له على الملكية قليل وأما المناسب قوله الآتي ويختصر في ثمانية أبواب المعنى الثاني لان المختصر في الأنواع اذ هو الأصول لا الملكية ولا يقال هذا بوجوب ارادة المعنى الثاني لا بفهم يمكن أن يراد المعنى الأول: ردي في قوله ويختصر الخ لاستخدام أو يجعل في الكلام حذف مضاف أي ويختصر متعلقه وهي المدركات في ثمانية أبواب كداني المسمى والحمد لله الذي ذكره العلامة عند الحكمين أن اطلاق العلم بمعنى الملكية أكثر في المعروف من اطلاقه بمعنى الأصول كما صرح به في التوزيع ضمن لفظه عليه أولى ولهذا قال الشارح ويحوز ولا من العلم على الأصول بخور الى بقدر مضاف في قوله يعرف به أي علمه لان العلم بمعنى الأصول لا يصير سببا في المعرفة إلا بعد حصول الملكية فاحتمل عليه بعيد بنفسه الى انفسه ولم يكرر الشارح حوار من العلم على الادراك مع أنه علم عليه أيضا لفساد المعنى لان الادراك لا يدرك به (قوله والقواعد) عطف بغير (قوله لمعومة) وصف المبرع بكونها معلومة شارة في توجه اطلاق العلم عليها تصفه بها وأنه من باب اطلاق اسم المعلق بالسكر على المقتضى بالفتح على حد حد حوائقه أي مخلوقه وذلك لان العلم في الأصل مصدر بمعنى الادراك وهو غير القواعد فهي معلومة وشار الشارح عا دكره توجه العلاقة (قوله واستعمالهم المعرفة في الجزئيات) أي والعلم في الكليات وهذا جواب عما يقال لاداء غير المعرفة في قوله يعرف به الخ ولم يدر ما علم وهو علة مقدمه على المعول وهو قوله فان يعرف أي ولم يقل يعلم لاستعمالهم الخ في الجزئيات أي وأحوال اللفظ العرفي كذا كيد هذا الكلام وقد تم التسديد وتأخير جزئيات قياسها المعرفة لا العلم (قوله في الجزئيات) أي في ادراكها تصور لها أو تصديقا بحالها أي واستعمالهم العلم في ادراك الكليات تصور لها أو تصديقا بحالها

يعرف به أحوال اللفظ العربي التي هي مطابق مقتضى الحال قيل يعرف دون علم عامة لما اعترضه بعض المتسائلين من تخصيص العلم بالكلمات والمعرفة بالحرفيات كما قال صاحب القانون في تعريف الطب الطبع علم يعرف به أحوال بدن الإنسان وكما قال الشيخ

(قوله يعرف به أحوال اللفظ العربي) اعترض بأن في التعريف دورا وذلك لأن أحوال اللفظ العربي أحدث في تعريف علم المعاني فصار متوقفا عليها وهي لا تعرف إلا منه فهي متوقفة عليه ويحتاج بأن الحجة معك لأن العلم متوقف عليها من حيث تصور ماهيته وهي متوقفة عليه من حيث حصولها في الخارج فلا نحصر معرفتها به وذلك لأن المراد بمعرفة الأحوال التصديق بأن هذه الأحوال هي مطابق اللفظ مقتضى الحال كالتصديق أن هذا التأكيد مثلا في قولنا إن هذا قائم به مطابق هذا الكلام مقتضى الحال ولا شك أن التصديق المذكور لا يحصل بدون علم المعنى لأنه هو الذي يبحث عن أحوال اللفظ التي هي مطابق مقتضى الحال وقوله أحوال اللفظ أعم من أن يكون أحوال مفرد كالمسألة أو أحوال جملة كالعقد والوصل والاعتدال والاطبات والمساواة فأنه قد تكون أحوال اللفظ واحدة لأحوال اللفظ عن علم الحكمة فانه لا يعرف به أحوال اللفظ بل أحوال الموجودات وعن النطق فانه يعرف به حال المعنى وعن العقيدة يعرف به أحوال فعل المكلف وهكذا (قوله بسيط منه) أي يستخرج منه والتعبير بسيط منه مشكل على تفسير العلم بالمسألة لا على تفسيره بالقواعد وذلك لأن المسألة بسيط من لاهم لأن جعل لفظه من اللفظة أي يستخرج منه معنى يفسر العلم بالقواعد فتعمل من للمعنى (قوله كل فرد فرد) في الأولى (١٥٥) حذف فرد الثاني لاستعادة الاستعراق من قوله كل فرد فرد في هذا

(يعرف به أحوال اللفظ العربي) أي هو علم بسيط ما ادراكه حريته هي معرفة كل فرد فرد من حريته لأحوال المذكورة بمعنى أي فرد يوجد معها فكما أن يعرفه ذلك العلم وقوله (التي هي مطابق اللفظ مقتضى الحال) احتراز عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة

العلم حصول قوة يصح معها محققه من الفعل ادراك ما يدخل تحت المقصد من الحريات الواردة لم يرد ما قبل من أن العلم بجميع حريات المسائل محال لم يعرف العلم بالعبودية والعدم معها مطابقا لا يكفي في تسمية صاحب العلم علمانه والا كان من عرف بعض من الفقه فمهما مثلا ولا يقال أن اشتراط عدم كل مسببة في المعنى لا يصح واشتراط البعض المميز لا دليل عليه والبعض المميز الحاشية على حقه لا مانع من المراد واحدا من هذه بل المراد حصول قوة يشأ بها مدكر فيتأمل (يعرف به أحوال اللفظ العربي التي هي مطابق مقتضى الحال) ذلك اللفظ (مقتضى الحال) وعرف يعرف لأن المصدر كما يعرف به أحوال اللفظ العربي التي هي مطابق مقتضى الحال) ش أنما تقدم هذا على علم البيان والبرهان

قوله كل فرد فرد في هذا
الاستعمال شائع في كلام
العرب فيكررون الشيء
مرتين إشارة لاستيعاب
جميع أفرادها فالجموع
غيره نهي واحد يقصد منها
إفادة التعميم أو أنه على
حذف اللفظ العاطفة
أي كل فرد فرد أي كل فرد
يعرفه آخر وهكذا إلى غير
النهاية كما يشهد بذلك
لذوق السامع أفاده السيرامي

وفي كلامه الجديد أن فردا الثاني بمعنى مفرد صفة للأول أي كل فرد مفرد عن الآخر أي معرفة كل فرد على سبيل التخصيص والافراد لا على سبيل الافتراض وما على القبري من أن الثاني يؤكد يعطى للأول فعليه أن يؤكد اللفظ لا بد أن يكون الثاني عين الأول والثاني هنا غير الأول لأن المراد فرد آخر (قوله معنى أن فرد يوجد معها) أي حاشية اتحادها معها أمكنها الخ وليس المراد أن أي فرد يوجد بالفعل ادلائها التمهيد بالامكان كدور بعض الاشاح ويصح أن يكون المراد معنى أن كل فرد يوجد عليها من هذه الأحوال يمكن معرفته بذلك العلم (قوله معنى أن فردا الخ) في هذا إشارة إلى أن الاستعراق عربي وليس المراد امكان المعرفة بالمعرفة بالفعل كما هو ظاهر العبارة واحصل أن المراد من كون علم المعاني يعرف به أحوال اللفظ العربي أن أي فرد من الأحوال حاولا إيجاده أمكن معرفته بذلك العلم وليس المراد أن الأحوال تناسلها توحد في تركيب واحد بالفعل ونعرف بذلك العلم لأن أحوال اللفظ لانهاية لها ويستحيل وجود الماهية ومعرفة ولا أنها غير موحدة بالفعل في تركيب ولكن يعرف جميعها بهذا العلم لاستحالة معرفة جميع الماهيات وهذا المراد اندفع ما قاله اعتراضا على المصنف قوله يعرف به أحوال اللفظ العربي جميع صاف وحكمه حكم الخ لم يعرف في احتمالاته إلا أنه فاما أن يراد به الجنس محاروه وظاهر الظلال لانه يلزم أن يكون من له ملكة يعرف بها حالا واحدا عالما بالمعاني واما أن يراد بالاستعراق فيلزم أن لا يكون أحد علمه بالمعاني لأن أحوال اللفظ لانهاية لها ولا يتسنى يستحيل وجوده فيستحيل معرفته واما أن يريد البعض المطلق فيلزم من علمه على تقدير ارادة الجنس واما أن يريد بها معاني بعينه صفت أو ثبوت أو غير ذلك من الكوثر غير معين في الذكر فيلزم التعريف بالمجهول واما أن يريد البعض المعين في الذكر كالتعريف والتشكيك والتأكيك والتعريف وكأحوال الاسناد أو المسدات أو غيرها فلا دلالة للفظ عليه وحاصل الجواب أن يختار الاستعراق لكون المراد العربي به لا الحقيقي ويريد بالمعرفة بحسب الامكان لا بالفعل كما مر (قوله بذلك العلم) أي تثبت المسألة أو بالاصول والقواعد (قوله مطابق اللفظ) فيه

أو عمرو ورحمة الله التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبيه الكلام * وقال السكاكي علم للمعاني هو تنوع حواصن تراكيب
 إشارة إلى أن الصلة حرت على غير من هي له وكان الواجب الإبرار الآن يقال انه جرى على الذهب السكوى وكان الأولى للشارح أن
 يقول أي المادظ ليكون تفسيراً للصير للستر والافتقار إلى المصنف حذف الفاعل مع أنه لا يجوز حذفه إلا في مواضع معلومة ليس
 ههنا منها (قوله مثل الاعلال والادعاء) ان قلت هذا يقتضي أهم ما سوف يليهما أصل المعنى مع أنه ليس كذلك ألا ترى أن أصل المعنى
 يستعاد عند الفت أيضاً كما في قوله الحمد لله على الأجل وحيد فلاولى استقامهما وقد يدل المراد المعنى في قوله تعالى لا يد منه في نادية أصل
 المعنى المعنى إذا حود من الله الخارى على طريقة الوضع والعائون الأصل والمعنى المستعاد عند الفت ليس مأخوذاً من اللفظ
 الجارى على طريقة الوضع وكذا يقال في الاعلال (قوله وما شبه ذلك لا ندخل) أي وذلك كالجمع والصغير والبدنة فمن هذه الاحوال
 إما تعرف من التصريف أو من النحو والعرض بأن هذا يتناول احوال اسم الإشارة من كونه بالقرب نكرة ولغيره أخرى مع
 أن هذه إذا فتاها الحال كانت من عدم المعاني ومحال بأن المراد بالبدنة في نادية أصل المعنى من حيث أنه يؤدي به أصل المعنى فعلم
 الامة بحث عنها أي عن أحوال اسم الإشارة من حيث أنه يؤدي بها أصل المعنى وعدم المعاني بحث عنها من حيث أنها متداخلة بالمعنى
 الحال فإذا أشار السكك إلى الموضوعات بالقرب استغنى عن السكك فقد القرب لاقتضاء الحال إياه وإذا أشار بذلك إلى الصغير استغنى عن
 السكك فقد القرب لاقتضاء الحال إياه وإذا أشار بذلك إلى الصغير استغنى عن السكك فقد القرب لاقتضاء الحال إياه وإذا أشار بذلك إلى الصغير استغنى عن
 إياها من عدم المعاني وكان يعنى للشارح (١٥٦) أن بقية هذه الحينة سدق مد كرا لا ينقل هي مرادقة

مثل الاعلال والادعاء ورفع والنصب وما شبه ذلك مما لا بد منه في نادية أصل المعنى وكذا المحسات
 البدئية من التحسيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعناية المطابقة والمراد أنه علم يعرف به هذه
 الاحوال من حيث أنها طاق بها اللفظ مقتضى الحال لظهور أن ليس علم للمعاني عبارة عن تصور معنى
 التعريف والتكبير والتقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك

أقدم بالملكة الحريات والمناصب عما يعنى بالحرى المعرفة وإنما كان متعلقاً حرثياً لأن المراد
 بالحرى هما الحرى الأصلى والحرى الأصلى هو ما يدرج تحت كل سواه كان حقيقياً أو لا وخرج
 بقوله أحوال لفظ الحرى أحوال المحمى لأن الصاعقة لم يوضع له وخرج بقوله التي بها يطلق اللفظ
 لا نحصل إطلاقه به أصلاً كالأعلال والتصحیح ولا عراب ونحو ذلك لا يتقرب إليه في نادية أصل
 لأنه منهما كالأصل للمعنى فالخطبى علم للمعنى بحث عما يعرف به كونه نادية المعنى باللفظ وعلم
 البيان يبحث عما يعلم منه كيفية إيراد ذلك المعنى في نفس الطرق دلالة عقلية فبسة علم للمعاني إلى

والمراد بدفع الإيراد على
 ما فيه من خلاف (قوله)
 وكذا المحسات البدئية
 أي أدام بقصدها الحال والا
 فلا تخرج من التعريف
 بل تكون داخله فيه
 بالحينة المرادة لاسها من
 أفراد الصرف (قوله)
 والمراد الفع (هذا جواب
 عما يقال ان قول المصنف
 يعرف به حال اللفظ الحرى

علم

يتبادر منه أن المراد بالمعرفة المعرفة التصورية لأنه أسدأ مدركه بمعدلات وهي الاحوال

فيقتضى أن علم المعاني ملكة أو قواعد يتصور بها أحوال اللفظ كالتمريف والتكبير والتأخير والتقدم والتأخر وغير ذلك
 مع أن عدم المعاني لا يتصور به شيء من تلك الاحوال وحاصل الخواص أن المراد بالمعرفة المعرفة التصديقية وحيث لمعنى كلام المصنف أنه
 علم يصدق ويحكم به بأن هذه الاحوال بها يطلق اللفظ مقتضى الحال هذا يحصل كلام الشارح كما يرشد إليه ما مر من كونه علم
 بالتصديق لكان أصرح في مقصوده بقوله والمراد أنه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث الخ أي يحكم سببه على هذه الاحوال أي على
 جريئتها بأن بها يطلق اللفظ مقتضى الحال وهذا يصدق موضوعه الاحوال ونحوه الحينية أعاد ذلك شيخنا المدوى (قوله من حيث
 الخ) هذه الحينة مأخوذة من قول المصنف التي بها يطلق اللفظ مقتضى الحال وذلك للعدة من أن تعليق الحكم على مشتق يؤذن
 بعلية ما به الاشتقاق فكأنه قال يعرف به أحوال اللفظ من حيث أن بها يطلق اللفظ الخ لأنه يعرف به أحوال اللفظ من حيث دانها
 بأن تصور به فقط فهذه الحينة للتفصيل فنقول أن الحكم هاهو المعرفة غير معطقة بالمشتق حتى يقال ما ذكر من معتقده بأحوال اللفظ
 قلت أموصول وأصله كاشى الواحد وهما بأويل مشتق والصفة والموصوف كالشيء الواحد (قوله ليس علم للمعاني عبارة الخ) أي
 كما هو المنادى من كلام المصنف لئلا يكون فيه أن اللازم على كون المراد بالمعرفة المعرفة التصورية الذى هو متبادر من المصنف أن يكون
 علم للمعاني ملكة يتصور بها المعاني التعريف وغيره من الاحوال لأن يكون نفس تصور المعاني المذكورة واجب بأن في الكلام معنى
 مضاف أي عبارة عن دى تصور أو عن ملكة تصور الخ وإضافة معنى للتعريف للبيان والتعريف كون اللفظ معرفة والتكبير كون

الكلام في الافادة وما يصح منها من الاستحسان وعنده لتجوز الوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره
وقبه نظر اد التمتع ليس علم ولا صادق عليه فلا يصح تعريفه بشيء من العلوم به ثم قال وأعي بالركب السبع ولا شك أن
معرفة السبع من حيث هو سبع متوقعة على معرفة الدلاء وقد عرفها في كتابه بعوله البلاغة هي بلوغ لشككم في ثبوتية المعنى حداله
احصاها سوفيه خواص الراكب حتمها وازاد أنواع القنده والمحر والركابية على وجهها فان أراد بالراكب في حد البلاغة
تراكب السبع وهو الطائر فقد جاء الدور وان أراد غيرها فلم يبق له على أن قوله وغيره مهم لم يبين مراده به

اللفظ بكثرة وكذا الذي (قوله وهذا) أي عاد ذكر من الخيفية (قوله من هذه الخيفية) أي من البحث فيه عن أحوال اللفظ من جهة
كونه حقيقة أو محر والخاصة من علم البيان وان كان يعرف به أحوال اللفظ من حيث كونه حقيقة أو محاراً لكنه لا يعلم به أحواله من
حيث أنها تطابق اللفظ مقتضى الحال وحينئذ فلا يكون من علم الثاني (قوله ومقتضى الحال الخ) حاصله أن الحال هو الانكار
مثلاً ومقتضى الحال هو الكلام الكلي المؤكد واللفظ هو الكلام المخصوص المحتوي على التأكيد المخصوص وعلى هذا فلفظ طائفة ظاهرة
لأن لفظ المخصوص يجب ما احتوى عليه من التأكيد المخصوص مطابق للكلام الكلي بمعنى أنه صار فرداً من أفرادها وعلى هذا فمقتضى
كلام المصنف أنه علم يعرف به أحوال اللفظ من حيث أنها تسمى اللفظ (١٥٧) مطبوعاً أي فرداً من أفراد مقتضى الحال (قوله
للكيف) أي التصرف

وهذا يخرج عن ادعاء علم اياديس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الخيفية والمراد
أحوال لاداء الامور امرضه من التقديم والتأخير والاتياف والحذف وغير ذلك ومقتضى الحال في
التحقيق الكلام السكلي لا كيف بكيفية مخصوصة على ما أشير إليه في المباحث وصرح به في شرحه
لا نفس الكيفيات من التقديم والتأخير

أي بالراكب المراد وكالحركات القديمة لأنه لما تولى بها من حصولها مع غيرها وخرج
بقوله فمقتضى الحال علم البيان لأن الامور المذكورة فيه من تحقيق المحر بأنواعه
والتحريك والكيفية وما يتعلق بذلك لم تذكر فيه من حيث أنه يطابق ما يقتضي حاله وانما خبر من
تلك الخيفية كانت من هذا الفن وما ذكر من حيث ما يقتضيها لا ملائمة بل من حيث تقتضي
تفاصيلها وأصول شروط المحر منها لتجوز بحث عن التقديم والتأخير والاتياف وخرج عاد كرا لاداء
علم البيان سببه انه قد تارك ولذلك قدم عليه فت فيه نظر لحوار أن يكون العلم بذلك *
وتطبيق الكلام شرطه وسبباني تحقيق هذا الموضع وما عني قول علم البيان وقوله من حيث ليس
امراد منه هذا الصفة الواحدة غير لا يتضمن المقتضى بل المراد منه أمور اصطلاحية وتوضيح وصل
بها إلى معرفة غيرها ويشهد له قوة فيما ساءه ويحصر في ثمانية أبواب من المحصر المتكامل لا العلم
وقوله يعرف به أحوال اللفظ أي كمالها وانتقال يعرف ولا نقل يعلم لأن الأحوال التي تسمى العرفان

هو الكلام لا الحذف والتقديم والتأخير وغيرها من الكيفية وأورد عليه أن الذي يدكر انما هو الكلام اخرجني لا الكلي فهو
كالكيفيات لا يدكر ومدعى التارح أن مقتضى الحال هو الكلام الكلي وأجاب بأنه شاع وصف الكلي بوصف جزائيه
كقولهم الماهيات موجودة فان الوجود اثنا هو أفراد الماهيات لكن لما كانت الماهية موجودة في ضمن أفرادها وصفت بوصف
أفرادها وهو الوجود وكقولهم وجه الشئ قد يكون حياً والحي أي هو حريث وجه الشئ الموجودة في هذا الشئ وهذا
الشئ به لكن لما كانت الماهية موجودة في ضمن الافراد وصفت بوصف أفرادها وهي الموسية ولم يشع وصف الكيفيات بوصف
مخلافها من أفراد الكلام كالمذكور به والموسية فانها من أوصاف الكلام فلم نقل الكيفيات المذكورة ومسموعة بهذا الاعتبار
فلهم جعل كلام المصنف إشارة لما ذكر وقد تقدم أن التحقيق أن مقتضى الحال نفس الكيفيات المخصوصة حلالاً للشارح (قوله
وصرح به في شرحه) فقد جعل العلامة الشيرازي في شرح قول صاحب المفتاح واربعاً بشأن الكلام في الحسن والقول واعطاه
في ذلك بحسب مصادقة المقام لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال إن المراد بما يليق به الكلام الذي يليق بذلك المقام
والكلام الذي يليق به هو مقتضى الحال

(قوله والتكبير) أي وعبر ذلك وأما تركه انكالا على ظهور ارادته وعلى القابضة على ماسبق (قوله على ما هو) راجع للمعنى وقوله ظاهر عبارة المفتاح أي في غير تعريفه لعلم المعاني كقوله في بعض الواضع الحال المفتضية للتأكيد لذكر الحذف للتعريف للتكبير الى غير ذلك فان هذا ظاهر في أن مقتضى الحال نفس تلك الكيفيات وأما كان ظاهره ذلك لاصريحه لاحتمال الكلام حذف المضاف أي المفتضية للتأكيد وإذا علمت أن كلام السكاكي في مواضع متعددة غير تعريفه لعلم المعاني ظاهر في أن مقتضى الحال الكيفيات فيقول ان قوله في تعريف علم المعاني على ما تقتضيه الحال ذكره يحتمل أن المراد به ذكر الوجه للمقتضى بالمفتاح على معنى ما يقتضيه الحال إيراد في الكلام فيجوز على الأول لأن المحتمل يحمل على الظاهر قال بعضهم ويدل سكون مقتضى الحال الكيفيات لا الكلام السكاكي أن الباعث على اعتبار الخوص في الكلام فيكون غير الباعث المفتضية لافادة أصل ادسي كما اذا كان المطلب بليدا فان بلادته حال يقتضيه كلاما معيدا لأصل المعنى فإذا كان هناك انكار فإنه يقتضيه تأكيداً فان لم يتحدد ذلك التأكيد فذلك المجدد وهو مقتضى الحال الثاني فلو اقتضى الحال الثاني كلاماً أصح من اتحاد الحائلي لا اتحاد المقتضى معهما متعارفان فمثل كون مقتضى الحال الكلام الكلي كذا قبل وفيه طراد يمكن أن يقال مقتضى الحال الأول الكلام الكلي لانه تصرفه على أصل للمنى ومقتضى الحال الثاني الكلي للمكبي (١٥٨) بالتأكيده (قوله والاصح) أي وان لا يرد مقتضى الحال الكلام الكلي

والعريف والتكبير على ما هو ظاهر عبارة الاصح وعبره والاصح القول بأنها أحوالها يطابق اللفظ مقتضى الحال لا معنى مقتضى الحال وقد حقه بذلك في النسخ وأحوال الاسناد أي من أحوال اللفظ باعتبار أن التأكيد وركه مثلاً من الاعتبارات اراحته الى حسن الجملة وتخصيص اللفظ بالمر في مجرد اصطلاح

أن هذه الأحوال يعرف في هذا الفن من حيث أنها يطابق مقتضى الحال ادلم به (١) فيها يورد تصور معانيها من معنى العريف والتكبير والتقدم والتأخير والحذف والذكر وغير ذلك قد عرفت في فن آخر وأما كرت هاهنا هذه الحجة فخرج بذلك علم البيان كما قررنا ثم انه يدعى أن يفهم الكلام على معنى أن هذه الأحوال هي في الكلام أو وجوده هي فيه حريات كلام كلي هو مقتضى الحال مكيف تلك الكيفية وقد تقدم أن مقتضى الحال كلام كلي مكيف بكيفية كلية ومطابقة هاهنا حريته والعرف تخص به الحريات لسكونها شبه البسيط ولعلم يشمل الكليات لشبهها بالمركات وأعلم يتفق بالاصح والعرفه تتعلق بالدوات ووافق اصعب من سببا في حده لطلب أنه علم يعرف به الخ واشتهر أن المعرفة تستدعي تقدم جهل فلا يوصف بها الباري عز وجل بخلاف العلم وصرح العاصي أبو بكرى لقرئب والارشاد أن المعرفة تستدعي تقدم جهل وفيه لمعرفة تستدعي تدقيقاً وشكاً دون العلم فيعرف فلا والله ولا يقال عنه ولا يقال عام فلا يقال عرف بقدر لادنى

مل أردنا به الكيفيات كما هو ظاهر المفتاح لاصح القول بأنها أي مك الكيفيات أحوال (قوله لا معنى مقتضى الحال) أي وحينئذ فيازم اتحاد اللفظ بالمفتاح وهو مقتضى الحال والمطابق بينهما وهو أحوال اللفظ وأما المطابق بالكسر فهو اللفظ وقوله مثلاً ان زيد قائم للذكر هاتين اسبب ما فيه من التأكيد مقتضى الحال وهو التأكيد أي واتحادها باطل وقد يقال ان المراد

بأحوال اللفظ الخصوصيات الجزئية كالتأكيد المخصوص بان يتلوا ان زيد قائم أو مقتضى الحال المخصوصيات الكلية كالتأكيد المطلق التأكيد من حيث اشتماله على فرد من أفراد العلم اتحاد المطابق بالمفتاح والتأكيده (قوله وأحوال الاسناد الخ) ههنا جواب عما يقدر قول المصنف يعرف به أحوال اللفظ المرني غير شامل لأحوال الاسناد كالتأكيد وعبره والتقصير والمخار ولحقيقة المقليين فان هذه ليست من أحوال اللفظ بل من أحوال الاسناد وهو غير مقتضى أن هذه الأحوال لا يعرف تعلم المعاني وأن البحث عن تلك لأحوال ليس من مسائل ذلك الفن مع أنه منها وحاصل الجواب أن هذه المذكورات وان كانت أحوالاً وأوصافاً بالاسناد الآن الاسناد جزء للحملة فتكون المذكورات أحوالاً للحملة بواسطة كالبياض القائم باليد هاهنا وصف للدات تنبها بواسطة كون اليد جزءاً من الدات ومن ههنا يعلم أن قول المصنف يعرف به أحوال اللفظ أي مباشرة أو بواسطة (قوله الراجحة الى معنى الجملة) أي لأنه يصدق على أحوال الجزئية أنها أحوال نفس الكل (قوله تخصيص اللفظ) أي المسحوث عن أحواله في هذا الفن باللفظ المرني والداء داخلة على المقصور عليه (قوله مجرد اصطلاح) أي اصطلاح من علماء الفن مجرد عن الموجب ولا يصح أن يكون تخصيص اللفظ بالمرني لأخراج غير المرني لأن أحوال اللفظ غير المرني أيضاً يطابق اللفظ مقتضى الحال وبها يرتفع شأنه لكن في كون التخصيص اصطلاحاً نظر لأن الاصطلاح اتفاق طائفة على أمر مهور بينهم في لفظ بحيث اذا أطلق انصرف اليه ولم يوجد اصطلاح على أن اللفظ اذا أطلق

(١) فيها كذا في الأصل ولعل المناسب فيه أي هذا الفن كما هو ظاهر كتبه مصدحه

كلام حزني مكيف بكيفية حزنه يطابق هذا الحزني ذلك الكلي لصدق الكلي عليه عكس ما يقال ان الكلي يطابق حزنه وقد تقدم بحقه وأما من قال ان مقتضى الحال هو تلك الكيفيات ومعلوم أن ما يطابق الكلام مقتضى الحال فيلزم عليه مطابقة تلك الكيفيات لنفسها لأنه اذا كانت تلك الكيفيات نفس امتصى وما عتص التظان لم ماد كركد اقبل وعبه نظر لانا كما جعلنا وجه اختلاف الكلامين المتطابقين كون أحدهما كليا والآخر حزنيا وفيه بذلك مطابقة الشيء لنفسه صرح بذلك لا اعتبار بعينه في الكيفية أن يغير أحدهما كاية والآخرى حزنه فصرح التظان بينهما ثم لم يرد وقد تقدم ما يرددهم من جهة أحوال اللفظ أحوال الاسداد لان الاسداد لما كان معدة طرق في الحيز

في التندب وذكر آدمي في أنكار لأفكار محوه وقال الراغب أيضا بالعرفه شطقي باليسيط والدلم بالمركب ولذلك يقن عرف الله لا علمه اه وهذه الصيغة توهم اطلاق اسم الديبط عليه عرواحل وليس كذلك فكان من حقه أن يقول الدلم تنوي بالمركب والعرفه بعينه سيطا كان أم غيره وقوله يعرف به أحوال اللفظ أخرجه ما يعرف به أحوال اللفظ من أحوال المعنى فقط وعينه واللفظ بعينه لا يدل علم المعنى يعرف به أحوال المعنى كلاساده معني لان الرجوع في ذلك انما هو الى اللفظ وقوله المرفى يخرج غيره فانه انما يكلم في قواعد اللغة العربية وان كانت هذه المعاني يمكن تعريفها في كل امة على قواعد تلك اللغة ولم يذكر هذا المعنى في كتاب أفعى العرب له من التوضيح مائة من أن الصناعة لا تكون لاني كلام العرب والاعية تكور في جميع اللغات كما سبق وفيه نظر لان كل امة فيها سائر الحروف والمراحم ومختلفة قياسها فاما أخلصت الكلمة الاعجمية من ذلك صدق عليها حدود حة الكلمة وفوقه التي بها يطابق مقتضى الحال قل الخطي يخرج علم البيان والدفع قال وفيه نظر لان الصنف فسر مقتضى الحال بالاعتبار بامسب ولا شك ان العلامة الثلاثة داخله في ذلك (قلت) يخرجها قوله يطابق فانه قسم العمول فأفاده الاختصاص والاحوال التي لا طاق في مقتضى الحال إلا المعاني التي في علم المعاني وما في المعاني بعده يحصل تطابقه به ويدويه ثم أقول يحترق بقوله التي بها يطابق عن علم النصر بم والدحو وعمرها وقيل ان الطاق يخرج بقوله اللفظ لان المطلق وان بحث فيه عن اللفظ لكن معظم النظر فيه في المعنى وقيل انه لا تخرج وباله بشر كلام الشيرازي في شرح المفاتيح هو اعلم أن الصنف يدل عن حد التفتاح وهو قوله مع حواص تراكيب الكلام في الالافدة وما يتصل به من الامتصاص وغيره ليحجر بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحد كره وأورد عليه أن التبع ليس بهم وانما قال أعني التراكيب تراكيب الدماء ومعرفة الملبس متوقعة على معرفة الالافدة وقد حدها بقوله هي بلوغ التكم في تأدية المعنى حداله اختصاص توفيه حواص التراكيب حقها فان أراد بالركب في هذا الحد تراكيب الدماء فقد حدها بالدور فانا لا نعرف حد المعاني حتى نعرف تراكيب الدماء ولا نعرف تراكيب الدماء حتى نعرف البلاغة واما علمنا البلاغة فقد وصلنا الى حد تعرف به توفيه حواص التراكيب حقه وان لم يكن أرادها بالحد غير بعيد قلت أما قوله التبع ليس بهم فصحيح فان العلم من مقولة الامتثال لانه ل النفس والتبع من مقوله اصغر مما يستعان به ان ضروره اى التبع من غير واضح العلم ثمرة العلم وأحب عنه بأنه أراد بالتبع العلم فاطلاقه عليه من اطلاق المصنف على المصنف ويشهد له قول السكاكي في آخر علم البيان واذ قد تحققت أن المعاني والبيان معرفة حواص تراكيب الكلام لكن ليس هذا جديدا لانه استعمال محاز في الحد لم تقم عليه قربة واضحة ولذلك أخفان مالك في روض الالافدة هذا الحد وأبدل لفظ للرفة

انصرف للعربي على أنه لو وجد ذلك الاصطلاح لا تغنى عن التقييد كذا بحث الحميد وأحبب بأن معنى كونه اصطلاحا أنهم توافقوا على التعرض للبحث عن أحوال اللفظ العربي دون غيره (قوله لان الصناعة الخ) الاولى ولان الصناعة أى القواعد للمساهمة بهذا العلم فهو غير ثلث وقوله انما وضعت لذلك أى انما أسست للبحث عن ذلك أى عن اللفظ العربي أى عن أحواله لان مقصود مدون هذا الفن انما هو معرفة اسرار القرآن وهو عربي وكون الصناعة وضعت لذلك لا ينافي جريانها في كل لغة

وهي لفظ كانت أحواله من النسخ كيد وغيره مثلاً متعقبة بهذا الاعتبار الختمة التي طرفها من حسن اللفظ بواسطة أن النسخ على طرف الشيء متعاقب بذلك الشيء فلا رد مائة من أن لا يصدق معنى فأحواله أحوال المعنى لأحوال اللفظ المذكورة في أمر بفتح العين فتخرج عن أمر بفتح العين وهي صدمت أشار إلى أن المقصود من العلم محصور في ثمانية ثواب ليقف ظالمه على معانيه من سائر الأنواع في الختمة فإن ذلك مما رداً الحصر فيه والصير في أمور هوله بفتح الشدة ولا أمر بفتح العين اسم كونه من المقاصد

بأنهم قال بعضهم أراد أن يفتح اسم العلم فيكون حذاً للعلم وفيه نظر فإن الاشتغال أيضاً ليس علماً وسؤال الدور لا رد وهو دور دور مثله على المصنف في حد الفصاحة واللغة من الجواب عن هذا الحد هو الجواب عن المصنف كما سبق وهو أن بلاغة الكلام غير بلاغة التكلم ولا يقف العلم بالسلب التكلم على العلم بلاغة الكلام والتجديد ما هو واقع في بلاغة الكلام ولا يقع في العلم في الحد من هذا السؤال لما رد على هذا الجواب كان حد الفصاحة لا اللغة لأن الفصاحة حرة من اللغة ولا يدكر في حدها كلمة من اللغة التي هي مركبة من الفصاحة وغيرها وما نجيء الأرادة على السكاكي والمصنف من جهة اشتغال الحد في اللفظ مشترك ومحذور ذلك نفس في الجسد كما تقرر في علم المطابق الآن يحجب عن هذا الحد وعن أي شيء من هذا ليس بعدد حقيق أو يؤول بحور استعمال مشترك ونحوه في الحد أدل إلى معناه ذلك كما ذكره العربي في المصنف وغيره وأورد عليه أيضاً أن قوله وغيره منهم ولا يجوز استعماله في الحد وجوابه أنهم لم يقفوا على ذكر الاستحسان في أراد الاستحسان ثم عليه أن غيره محمول على الخواص المستحسنة وهي لا لحق بتركيب اللغة والحد دل على أنها بلغة واحدة أن لا يستحسن ولا لحق تركيب اللغة وأنه أمر نفسي فقد يكون التراكم مستحسن استحسننا باعتبارين وأن الاستحسان وإن لم يحق البيع فمواظفة الاستحسان يعرف معناه وهو الاستحسان لا يقال بلغة اللغة بل صرح به فلا دور له مطوى كالمطوى به وقوله تعالى ونصح أن يقرأ بكسر الباء والضمير للفظ وفي بها للأحوال ويجوز أن يقرأ البدء ما فتح أي تناق بها في على المصنف سؤال رأيته بخط الوالد وهو أن التعريف إما يذكر حدس يعرف وفصله أو يذكر فصله أو يخاطبه مع الجنس أو دونه أو بشرح اسمه ويقصد بشرح الاسم معرفة المذكور غيره تصور حقيقة التعريف ليس ذكره ليس فيه تعريف حقيقة ولا مدلول الاسم مكن ما يشاء من تلك الحقيقة مع لغة الحقيقة على جهتها فإلم في كلامه محمول وهو كان يعرفه به معناه فإن ذلك لا ينبغي جهته فإن أراد أن العلم المعرفة كان خلاف مذهب القوم وإن أراد أنه علم بمعلوم يحصل به المعرفة محصور بفتح العين تلك المعلوم الكلي ومن هذا السؤال وارد على من الجاحد في حده البصر بفتح العين علم بأصول يعرف بها أحوال أجنبية لا تكلم وقول من سبقه الطب علم يعرف به أحوال بدن الإنسان وكذلك قول من تصور المعلوم علم مستخرج فانه يعرف العلم المستخرج بل ذكر ما هو مستخرج منه (١) وما هو مستخرج وإدراكه صحيح كلامهم لم يخص ذلك يعرف باسم إحداً مما يحصل بهذا العلم من الجمع من معرفة تلك الأشياء بفتح العين قال بعضهم قد يعرف الشيء بأحدى الطل الأربعة إما بالعلم الهادي كما يقال الكوز إنا حرق أو بالصورة كقول الكوز إنا شككه كذا أو بالعلم عليه كقول بفتح العين الخراف أو العائنة كقولنا إنا بشرت فيه الماء والاحسن في ذلك ما أشعر فيها إلى علمه الأثر مع وحد السكاكي لما في مشتعل على الأثر مع لأن التمتع وهو المعرفة إشارة إلى العائنة أعني المار وخواص تراكم الكلام إشارة إلى الهادية وفي الإفادة إشارة إلى الصورة وليحذر إشارة إلى العائنة ونظيره تعريف علم الإنسان بأه معرفة أراد المعنى الواحد في طرق

(١) قوله وما هو مستخرج
هكذا في الأصل ولعل في
العبارة سقطاً فخر ركتبه
مستخرج

ثم المقصود من علم المعاني منحصر في ثمانية أبواب

(قوله المقصود) يدل من الصريح في منحصر المعاني على علم المعاني لأنه المعاني حتى ينضم المقصود حذف المعاني وراد الشرح ذلك لاخراج التعريف وبيان الانحصار والتنبيه فاعلم من العلم وليست من المقصود منه فلا يزد من المقصود المقصود الانحصار كون هذه الامور الثلاثة ليست من الابواب الثمانية والخاص أن المراد بعلم المعاني هما ما يشمل مسائله وتعاريفه وبيان وجه الانحصار والتنبيه الآتي والمقصود من معانيه التي اشتملت عليها هذه الابواب الثمانية (قوله من علم المعاني) اعرض بأنه لا يصح حمل من معانيه لأنه ينضم على كون المقصود بعض علم المعاني أن انحصار المقصود في الابواب الثمانية من حصر الكل في حريته لا من حصر الكل في آخره كما قال الشارح لأن المنحصر الذي هو المقصود بعض علم المعاني وكل باب من الابواب الثمانية بعض من حقل المقصود والمنحصر على كل واحد من الامور المحصورة فيها صحيح وهذا صابط حصر الكل في حريته ولا يصح جعلها للسان لأنه يضع عليه ثمة بقدر المقصود لأن المقصود اذا كان هو بعض علم المعاني والامور الثلاثة داخله على كل حال ذكر المقصود ولم يذكر فيلزم من انحصار المقصود أنه انما يراد لاجراحي الامور الثلاثة ليست قيم الحصر ولا يصح جعلها له فاقصود (١٦٦) لأن المقصود من الشيء عند ذلك الشيء

اد المقصود من الشيء ثمرته
المقترنة عليه كالحلوس على
اسرر وهو غيره وجبته
فيتم أن الابواب الثمانية
ليست علم المعاني مع أنها
هو ويجب اختيار الاول
وتتم روم كون انحصار من
حصر الكل في حريته
وتبين ذلك من علم المعاني
عدارة عن مجموع أمور
ثمة التعريف ووجه
الحصر والديه وجملة
امثال المذكورة في
الابواب الثمانية والمقصود
من هذه الامور الارصة
جملة امثال وحمل العلم
متبولا لثلاثة الاول مسح
حمن من السعير وحمل
المقصود جملة المسائل مسح

فقال (و منحصر) المقصود من علم المعاني (في ثمانية أبواب)

(و منحصر) المقصود من هذا الفن وهو علم المعاني (في ثمانية أبواب) ولما كان الفن لا يصدق على الباب الواحد من هذه الابواب كان حصره في الابواب من باب حصر الكل في الآخر لأن الكل لا يصدق على محضه وظاهره حد الظرف بأنه مركب أمور حاصله في له من موصول بها الى تحصيل ما ليس حاصله فاشير بالأمور للمعاني بالثمانية والضرورة وبالمرتبة العلول على هذه القريب الى المعاني وبالوصول الى المعاني وظاهره تعريف الطلب بأنه علم يعرف به أحوال بدن الانسان من جهة ما يصح وروى عنها لتحفظ الصحة ويسترد رثته فيعرف اشارة الى المعاني وهي المعارف وأحوال اشارة الى ائديه ومن جهة هي الصورية وتحفظ هذه الثمانية (قلت) ولا شك أن التعريف بالمعاني لثمانية واضح لأنه تعريف بالذاتيات واما بالصفة المعاني والمعاني والصورية فكيف يمكن الاقرار بكون ذلك المقصود وبذلك العينة وتلك الصورة خاصة لازمة غير موجودة غير الحدود فيكون ذلك تعريف حقيقيا وبالعلم أن الترمذي قال ان علم العرب انا حرج بقوله يحصر بها الخ لأن علمهم بطعمهم وكل ما يكون كذلك لا يكون لغرض لأن الاعراض انما تكون في الاعمال الاختيارية لاني لأفعال التي بسبب الطبيعة وفيه نظر لأن الافعال التي لا تضر هي أفعال الطبيعة اندكورة في علم الحكمة وهي مبدأ الافعال الدنية للاجساد من غير شعور كاقوة الحجر والمراد بالطبيعة هنا هي القطرة التي حلت العرب عليها من انتمكس من الكلام من غير احتياج الى تفكير وتدبر في نظر ونظم من (و منحصر الخ) من عبارته الايضاح و منحصر المقصود منه وهو متعارف ثان في المعنى وهذا العلم منحصر في ثمانية أبواب قالوا

(٢١ - شروح التخصيص - أول) حمل الحصر من قبل حصر الكل في الاحراء فلا يصح أن قال الاستاذ الخري المقصود من علم المعاني لأن هذا الباب بعض المسائل والمقصود جميعها فالخصل أن انتمكس فهم أن المراد من المقصود الجنس المحقق في كل فرد ونحن نقول المراد بالمقصود الهيئة الاجتماعية من المسائل وحيدت بعض تلك الهيئة الاجتماعية ليس هو المقصود وقد يختار الثاني وهو حمل من ثمانية لكن على جعل صفة المقصود محدودا والمعنى و منحصر المقصود من الفن الاول الذي هو علم المعاني فقوله من علم المعاني من المقصود ويراد بالفن الاول الالفاظ المفيدة لعلم المعاني الذي هو المسائل وللأمور الثلاثة المقدمة عليه من التعريف ووجه الحصر والتنبيه والمقصود من حملها انما هو العلم وهو المسائل خاصة فالامور الثلاثة داخله في الفن دون المقصود الذي هو علم المعاني فصح الحصر لكن هذا يمنع من الاخبار في قوله أولا الفن الاول علم المعاني الاثنان يقال ان لما كان المقصود بالثمن الفن علم المعاني صار كأنه هو أولى الكلام حذف مصنف أي بعض الفن الاول علم المعاني وقد يختار الثالث وهو جعلها صفة للمقصود لكن يريد بالمقصود ما يتصل بالذات ويلاحظ قصد من العلم لا ما يتصل بالذات وهو الثمرة وحصله أن العلم شامل للمعاني وللأمور الثلاثة السامة لتعلقها بها سكن المقصود بالذات من العلم انما هو المسائل وهي المحصورة في الابواب الثمانية واما عدت الامور الثلاثة الاول من جملة العلم ومدرجة فيه تقليدا لشدة اتصالها به حيث دونت معه فهي مقصودة بما لا يلائم والافعال انما تسمى للمسائل وحدها أو بالذات كما مر

في أولها أحوال الاستناد
الخبري * وثانها أحوال
الاستناد اليه * وثالثها
أحوال الاستناد

احصاء الكل في الاجزاء لا الكل في الخريجات (أحوال الاستناد الخبري) و (أحوال الاستداليه)
و (أحوال الاستد)

كل جزء كحصر السرر في الخشب والسامر مع الهيئة لا من باب حصر الكل في الخريجات كحصر
الكلمة في الاسم والفعل والحرف لأن الكل صادق على كل خريته ثم بين الابواب فقال أول الابواب
(أحوال الاستناد الخبري) وثانها (أحوال الاستداليه) وثالثها (أحوال الاستد)

ودليل الحصر أن الكلام إما خبري وإنشاء لمسبقي وخبر لا بدله من اسناد ومسدود مسد اليه وهذه
ثلاثة أبواب والمسد قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا مثل صرت أو ماني معناه كاسم الفاعل
كقولك أصارب زيد وهذا الأدب الرابع ثم كل من التعلق والاسناد إما مقصور أو غير مقصور وهذا
الخامس والسادس هو الباب السابع ثم لعط الكلام السبع إما راند على أصل المراد
مخطوفة وهما الفصل والوصل فهذا الباب السابع ثم لعط الكلام السبع إما راند على أصل المراد
لهائنه أولا وبداخل قوله أولا قسمان الناقص والمبني وهذا الثامن فاحصر في ثمانية أبواب
على مائتين وقوله يستحضر عائد الى العلم واحصره في ثلاث لا يصح الاستدلال عليه غير الاستدلال
واما ذكرت التقسيم السابق خبري اعلى عدتهم ثم يعتمد أن يكون من حصر الكل في أجزائه ثم يكون
علم (١) البيان عبارة عن مجموع هذه الابواب واحتمل أن يكون من حصر الكل في خريته بأن
يكون من علم ما مصادق عليه ثم علم المعاني والظاهر الاول في هذا الشكل وهو أن حصر الكل
في أجزائه لا يمكن لأن الحصر حمل الشيء في محل محيط به والمحيط حاضر وانما المحصور مطروح
وشأن الكل مع أجزائه على العكس لأن الكل محيط بالأجزاء من حيث المعنى فلا أجزائه محصورة في
الكل فكيف يحتمل الكل محصورا فيها وهذا بخلاف التقسيم فان الكل يقسم الى أجزائه كما يقسم
الكل الى جزئيه وقد مر بهذا البحث في أول شرح المختصر وقد ورد على المختصر أنه يخرج عنه
الاعتبارات الراحمة الى الخبرية من حيث هو هو المجموع المركب معيار لكل من الاسناد
والاستد والاستداليه وأوجب بأن الاعتبارات ارجعه اليه هي الراحمة الى الاسناد لانه جزء خبر
يتدعى جميع الأجزاء وفيه نظر لطوار أن يختص المجموع بمكان لا يكون شيء من أجزائه ثم
لو اعتبرنا ذلك لكان ذكر أحوال الاسناد مبيها عن ذكر أحوال طرفيه ثم من أحوال الخبر استعماله
بمعنى الانشاء وليس ذلك شيئا من الابواب الثلاثة * وقوله أحوال الاسناد الخ لا يصح أن يقر بالخبر
بدلا من انشاءه ولا يرفع على القاطع بتقدير هي لأن هذه المذكورات ليست الابواب لأن أحوال
الاسناد مثلا ليست بابا كما أن قول الطهارة والصلاة والركعة معاني أنفسها ليست باب الطهارة
والصلاة والركعة فلا يصح أن يقال الباب أحوال الاسناد فتعين حيث أن يقدر مصاف محذوف
ويقدر له ما ساسه والاحسن أن يقدر تراجمها الآن يقال أن أبواب العلم قطع متفرقة منه فيكون
أحوال الاسناد مثلا * وقد مر الاستداليه عن الاستد بتقدير الموضوع على المجموع وقوله والاستناد
الخبري يختص بمرتين لاثنائين فانه ذكر في باب الانشاء لانه انما يكمل ههنا في الاسناد اثنان بين الاستد
والخبر مثل أن طابق (فان) هما سستان فلتأمل احدا هاترين بين البتة والخبر ولاخرى نسبة
معنوية مدلول عليها عوله مثلا طابق وحمل طابق على أن عدم مدلول طابق فان قلت وقد ذكر في
أحوال الاسناد الخبري الانشاء كقوله تعالى حكاية عن فرعون يا هامان ابنى صرحا وكذلك السكاكي
فان عن سبيل الاستطراد وليس مقصودا له (قوله وأحوال الاستداليه) انما لم يقيد بالاستداليه ولا
الاستد بكونه خبريا لأن أحوال كل منهما في الانشاء كأحوالها في الخبر غالبا بخلاف الاستد نفسه

(قوله احصاء الكل في
الاجزاء) أي لأن المقصود
من العلم جملة المسائل التي
في الابواب الثمانية لا كل
واحد منها (قوله لا الكل
في الجزئيات) أي ولا
اصدق المقصود من علم
المعاني على كل باب وهو
لا يصح لأن كل باب مع
المقصود وهذا يشعر بأن
العلم المنحصر في الابواب
الثمانية القواعد بمعنى
القضايا الكلية لأن الابواب
المنحصر فيها اذ لا ضرورة
أما تراجم والمختصر في
الالفاظ حصر الكل في
الأجزاء يجب أن يكون
ألفاظا إذا أراد العلم فيما
مراد به فيقدر ههنا
أي وينحصر متعلق العلم
المعاني ومتعلق العلم بمعنى
المسئلة هو القواعد بمعنى
القضايا الكلية أو يرتكز
هنا الاستدحرام بأن يجعل
الضمير في ينحصر راجعا
للمعلم بمعنى القواعد (قوله
أحوال الاسناد الخبري)
هو بالرفع خبر محذوف أي
أولها أحوال ثانها كذا
ثالثها كذا ويدل على تعبيره
في الايضاح الذي هو
كالشرح لهذا المتن والجل
كلها مذكورة

* ورابعها أحوال متعلقات الفعل * وخامسها القصر * وسادسها الانشاء * وسابعها الفصل والوصل * وثامنها الابتجاز والاطناب والمساواة * ووجه الحصر أن الكلام إما خبر أو انشاء لانه

على سبيل التعداد أو بالعصب على أنه مفصول للحدود تقديره أعني أحوال الخ والخر على أنه بدل لبعض من ثمانية أبواب والربط محذوف أي أحوال الاسماء الخرى من جملتها وعلى هذا الوجهين ففي كلام المصنف حذف العاطف وهو حائر اختيار عدد بعضهم وحسن حذفه دفع توهم صيرورة التسمية أحد عشر وصحح أن تكون متبعية للتسمية الإهليل على حد ما قبل لا سيما قبل دخول العوامل فيها ذكرها على سبيل التعداد ليرفع الحساب حسابها كما هو طريقة معرفة قمرية الحدود في شيء وهو أن الأمور المذكورة في مقام التعداد متبعية على السكون فكيف يتكلم بأحوال الاسماء الخرى (١٦٣) وكذا الأمران بعده من سكر الأول

وتقطع ههنا أساساً أو يفتح

الاول ينقل حركة همزة

الثاني له ويكرر الاول

قال المصنف وفي ظني أنه

يتكلم بكسر اللام في الأحوال

لاجل التخلص من اللفظ

الساكنين لأم أحوال واللام

لتعريف مذهبهم أن وقف

على الاول اضطراراً سكن

وهذا يعلم أنه يعني اسكان

اللام في أصناف كالقصر أو

كان مصافاً لما قبله متحرك

كذا حول متعلقات الفعل

وأصناف الاول وأعراب

الشيء لا يبيح في الاول

لم يركب مع غيره كما صرح

بذلك شراح لكافية وهذا

الوجه الأخير مشكل إذ

لا يظهر عليه وجه للعطف

توصل على التوصل ولا

عطف الاطناب والمساواة

على الابتجاز وقد يقال

و (أحوال متعلقات الفعل) و (القصر) و (الانشاء) و (الفصل والوصل) و (الابتجاز والاطناب والمساواة) و (لأن الكلام إما خبر أو انشاء لانه) لا يخفى ينتمون

وراسها (أحوال متعلقات الفعل) وخامسها (القصر) وسادسها (الانشاء) وسابعها (الفصل والوصل) وثامنها (الابتجاز والاطناب والمساواة) ثم أشار إلى وجه الحصر وهو استمراري فقف (لانه) أي الكلام

فإن أحواله إذا كان خبرياً سبقت فيها التسمية لأحواله إذا كان انشائياً * ثم يعلم أن المراد بأحوال اسند إليه وأحوال لمسه أحوالهما من حيث كونهما مسند إليه ومسنداً والافضل ما بين من علم البيان من استعارة وكناية وغيرهما من أحوال لمسه إليه ولمسها لهما يستبين أحواله من حيث كونهما كذلك وإنما كرر ربط الأحوال في الثلاثة لانه لو قلنا اسند إليه ما كان يكون من غير تقدير أحوال مضافة محذوفة أولاً فإن كان من غير تقديرها لزم أن يكون الثاني من اسند إليه لا في أحواله وذلك وطبيعة السجوى ثم لو أراد ذلك لقال اسند إليهم ينقل أحوال الاسماء وإن كان مع تقدير امساف للحدود أو هم العطف على الاسماء ولا يصح لأنه يلزم أن يكون أحوال الاسماء اسند إليه ولمس إليه واحدة * وقوله القصر هو وما بعده معطوف على أحوال في رده أو حرة ولا يصح عطفه بالخبر على اسناد ولا على متعلقات ولا على الفعل لأن المصنف عدد كونه يقول القصر ويقول الانشاء ولا يقول حول القصر كما سيجعل في أحوال الاسماء بدل عليه أص د كره الأحوال في الثلاثة دون ما بعدها ولو أراد هذا سكرها في الجميع أو تركها في غير الاول وإنما القصر نفسه حال من أحوال اللفظ فمحتاج أن يقول حال القصر وكذلك ما بعده * وقوله وأحوال متعلقات الفعل هي بكسر اللام لأن مفعول متعلق بفعل لا متعلق به وهذا من جهة اللفظ والتركيب أما من جهة المعنى فمتعلق متعلق بمفعوله والمفعول متعلقه لأعني من حيث المعنوية من حيث الذات من هذه الحيزية يصح أن يقرأ متعلقات بالفتح ويعني الفعل وما في معناه كاد كره بعدوى الأصح إذ كان فلا يؤيد بدلالة أو ما

لا إشكال لأن الذي قصد عدة مجموع المعطوف والمعطوف عليه لانه صار كلمة واحدة وحمل اسمها من المسائل (فونه متعلقات الفعل) أي أو ما في معناه وإنما أفصح عليه لانه الأصل (قوله القصر) مما لم يقل أحوال القصر وكذا ما بعده لا ما في معناه أحوال فلا غير بالأحوال لم إضافة الشيء إلى نفسه وهي مجموعة عند المصنفين كذا قبل وهو مستقص بالانشاء (قوله الفصل والوصل) إنما أتى بالواو هنا وفيما بعده إشارة إلى أنه باب واحد وإنما تركها بما تقدم للتأنيدهم أنها أحد عشر وكذا يقال فيما إذا تركها من الكل (قوله وإنما يحصر الخ) إنما قدر ذلك إشارة إلى أن قول المصنف لأن الكلام الخ علة للحدود معلوم مما سبق (قوله أو انشاء) أي فيكون لأحواله المختصة به ما (قوله لانه) أي الكلام وقوله لا محالة مصدر ميمي بمعنى التحول وهو اسم لاو حره والمحدود والخلة منه فرصة بين اسمين وخبرها وهو يشتمل عليه لتأكيده الحكم أي لأن الكلام يشتمل على ستة ولا تحول عن ذلك وهو حود أي لا يمتنع ذلك واشتغال الكلام على السمة من اشتغال الكل على الحز لا أن السبب جزم من الكلام لأن أجزائه ثلاثة المسند إليه والمسند

والاسناد وهو الدبة (قوله على نسبة تامة) خرجت النسبة النافضة كالنقييضية والتوصيفية كغلام زيد والحيوان الناطق فلا
يشتمل عليها الكلام ولا يدل عليها (قوله قائمة بنفس للتكلم) اعلم أن السب ثلاثة كلامية وذهية وخارجية فالاولى تعلق أحد
الطرفين بالآخر المفهوم من الكلام وتصورها وحصولها في ذهن التكلم هو النسبة الذهنية وتعلق أحد الطرفين بالآخر في الخارج
خارجية فإذا قلت زيد قائم فثبوت القيام لا يدل على نسبة كلامية باعتبار فهمه من الكلام وذهية باعتبار ارتسامه في ذهن وحصوله
فيه ونسبة خارجية باعتبار حصوله في نفس الامر فالاولى والثانية قائمة بأحد الطرفين والثالثة قائمة بذهن التكلم إذا علمت هذا فقول
الشارح قائمة في غير بطر لا فتمثاله قيام الكلامية بنفس للتكلم أي ذهبه مع أنه ليس كذلك كما علمت وقد يجب أن المراد بقيام
النسبة الكلامية بنفس التكلم ادراكها لها لأنها صفة لها محققة فيها هو قيام علم وادراك لا قيام تحقق كقيام الياض زيد مثلا
وهذا يدفع أيضا ما يترامى من الذي بين فونه قائمة بنفس للتكلم القنصى لقيامها بنفسه وقوله وهي تعلق الخ يقتضي لقيامها بأحد
الطرفين كما قرر في شعبها الدعوى وهو يحصل ما في الحيد والذي فيه الغنى عن الشارح أن قيام النسبة التي يشتمل عليها الكلام بالذهن
من قيام العرض محلله كقيام العلم والارادة معهما وهو النفس القائمة بالذهن هو نفس النسبة الكلامية لاعتبارها في صفة موجودة
في ذهن التكلم وجودا متاملا كصفت النفس كالمعلم والارادة وهذا محمول على أن المراد بالنسبة الكلامية في الخارج ايقاع العلق
أي ادراك أن ذلك التعلق مطابق للواقع وانراعه أي ادراك أنه غير مطابق للواقع وأما في الاشياء فالمراد بها الطلب ولا شك أن الإيقاع
والانزعاع والطلب أمور موجودة في النفس قائمة بها على أنها صفات ملا على أنها محققة لها خاصة صورتها في الفطوح بأنه لا يحتاج في
التصديق إلى تصور الإيقاع والانزعاع وأن الواحد في نفس من قال أصرت طلب اتحاد الصبر لا محذور وهو لا يبقى ما قرر في شعبها
لأن مراد شيخنا بالنسبة الكلامية القائمة بالذهن صورتها وعلها الصنف والمراد الشارح بالنسبة الكلامية القائمة بالنفس بذاتها لا علمها
الصلب ولا إيقاع والانزعاع وهو (١٦٤) المسمى بالتصديق عند الحكماء وعلى ما نقل عن الشارح فلا بد من تدويل

كلامه هنا أعني قوله وهي
تعلق أحد الشئيين بالآخر
بأن يقال وهي ذو تعلق الخ
ثم إن دلالة الكلام على

على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس التكلم وهي تعلق أحد الشئيين بالآخر بحيث يفسح الكون
عليه سواء كان إيجابا أو سلبا أو غيرهما كما في الاثبات وتفسيرها بإيقاع المحكوم به على المحكوم عليه
أوسمه عنه خطأ في هذا المقام لأنه لا يشمل النسبة في الكلام الاثباتي

٥٨
النسبة القائمة بالنفس على ما نقل عن الشارح لا بد من قيامها بها
في الواقع لأن الدلالة المذكورة وصية يحور عنها فلا بد أن كلام الشاك والمصور ومن يفتن خلاف ما يتكلم به كما أخبر مع
عدم قيام النسبة بأنفسهم (قوله وهي) أي النسبة التامة التي يشتمل عليها الكلام تعلق أحد الشئيين أي أحد الطرفين وهما السلب
اليه والسلب الآخر والرداد تعلقهما ما يشتمل النسبة الحكمية أعني ثبوت المحمول للموضوع وما يشمل النسبة الاثباتية كما سيد كره
الشارح وليس المراد ما هو موضوع النسبة الحكمية ادليس في الاشياء ثبوت المحمول للموضوع لأن النسبة في أصرت بإيد عمرا تعلق
الصبر زيد على وجه طلبه منه وفي هل قام زيد تعلق القيام زيد على وجه الاستعانة عن صدور منه فإن قلت قوله تعلق أحد
الطرفين بالآخر يقتضي أنها وصف لأحد الطرفين وهذا لا يلائم فونه ساقيا بين الطرفين فت لا مانع من أن يراد بتعلق أحد الطرفين
بالآخر التعلق والارتباط بين الطرفين بمعنى مطلق (قوله عليه) أي التعلق (قوله سواء كان) أي ذلك التعلق إيجابا محوز بقائه أو
سلبا محوز بغيره قائم وهذا إما يكون في الخبر بخلاف الاشياء لأنه لا يصف بإيجاب ولا سلب لأن إيجاب والسلب من أنواع الحكم
والاشياء ليس بحكم بل هو اتحاد معنى بلفظ يقاربه في الوجود (قوله إيجابا أو سلبا) أي متعلق إيجاب ومتعلق سلب أو إيجاب
أو سلب وإما احتجنا لذلك لأن التعلق المذكور ليس إيجابا ولا سلبا لأن الإيجاب ادراك الثبوت أي ادراك أنه مطابق للواقع أو غير
مطابق له والسلب ادراك الانعفاء أي ادراك أنه مطابق أو غير مطابق للواقع ومثلهم الإيقاع والانزعاع والإيقاع ادراك الوقوع والانزعاع
ادراك اللا وقوع (قوله كما في الاثبات) الكاف استقصائية أي فانه لا إيجاب ولا سلب فيها يجب معناها الوضعي وإن لزمه
الإيجاب والسلب فإن أصرت مثلاً أمر معناه طلب الصبر من الغاطب ويلزمه أن الصبر مطلوب وهو إيجاب أي دوا إيجاب على ما مر
والحاصل أن ذلك قد قلت ضرب زيد قدسسته طلب صبر زيد من المحاطب وليس هذا متعلقا بالإيجاب ولا للسلب بحسب ذاته وإن
كان يلزمه أن الصبر مطلوب وهذا إيجاب (قوله بإيقاع المحكوم به) أي المحكوم به بوقوع المحكوم به على المحكوم عليه أي ادراك أن
النسبة التي بينهما واقعة أي مطابقة للواقع وقوله أو سلبه أي ادراك أن النسبة ليست بواقعة أي ليست مطابقة للواقع (قوله في هذا
المقام) أي مقدم تقسيم الكلام إلى خبر وإثبات (قوله لأنه) أي هذا التفسير لا يشمل الخ أي لأن نسبة الاشياء لا يتأتى فيها إيقاع أي

إما أن يكون لسنه خارج تطاقه أو لا تطاقه أو لا يكون لها خارج الأول الخبر

ادراك أنها مطابقة للواقع أو ليست مطابقة للواقع لان هذا لا يتأتى الا بسبب الخبر كما سيأتي (قوله فلا يصح) تعريض على التقييد وقوله التقسيم أي تقسيم الكلام باعتبار نسبتته الى الخير والاشاء واعلم يصح التقسيم حيث لا يعدم النسبة لهذا التفسير من الانشاء فلم يوجد فيه ما للتقسيم باعتباره (قوله فالكلام) أي مطلقا كان خيرا أو اشاء (قوله لسنه) أي للنسبة الموهومة منه الحاصلة في الدهن (قوله خارج) أي نسبة خارجية حاصلة بين الطرفين في الخارج أي في الواقع ونفس الامر مع قطع النظر عما يهيم من الكلام وذلك كما في قولك زيد قائم فان ثبوت القيام لا يدين باله نسبة كلامية باعتبار فهمه من الكلام وذهنية باعتبار ارتباطه في الدهن وخارجية باعتبار الحصول في نفس الامر والخارجية لا يلزمها سواء كان هناك كلامية تحكيها أولا لأنه لا بد في الواقع من أن يكون زيد قائما أو غير قائم واعلم المصنف النسبة الخارجية حارحا لوقوعها في الخارج بمعنى نفس الامر والواقع (قوله في أحد) أي واقع ذلك الخارج بمعنى النسبة الخارجية في أحد الازمنة الثلاثة وأحد الشارح بهذا دفع ما يثبوتهم من أن الأحرار للوحدة الاستثنائية فهو سيقوم زيد كما كاد أن لا نسبة لها خارجية في الحال تطاقها وأن الأحرار بالنسبة الاستثنائية كلها صادقة لموافقة نسبتها للموهومة منها للخارجية وحاصل ما ذكره الشارح من الدفع أن المعتبر (١٦٥) ثبوت النسبة الخارجية في أحد

الازمنة الثلاثة على حسب اعتبار النسبة الكلامية فان كانت ماضوية اعتبر ثبوت الخارجية في الماضي وان كانت حالية اعتبر ثبوتها في الحال وان كانت استثنائية اعتبر ثبوتها في الاستقبال فالنسبة الخارجية تشير بحسب اعتبار النسبة الكلامية (قوله أي يكون بين الطرفين في الخارج) للشارح بالخارج هما الواقع ونفس

فلا يصح التقسيم فالكلام (ان كان لسنه خارج) في أحد الازمنة الثلاثة أي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثنوية أو سلبية (تطاقه) أي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بأن يكونا ثنويتين أو سلبيتين (أو لا تطاقه) بأن تكون النسبة الموهومة من الكلام ثنوية والى بينهما في الخارج وواقع سلبية أو بالعكس (خبر)

(ان كان لسنه) التي هي تعلق أحد الطرفين ومما المسد والمسد اليه بالآخر على وجه التمام وذلك بأن يكون بحسن الكون عليه معنى (خارج) فاعل لكن والمعنى الخارج هو نسبة بين الطرفين تتحقق في الخارج في أحد الازمنة الثلاثة من حال ومضى واستقبال (تطاقه) أي تطابق تلك النسبة الخارجية للنسبة الموهومة من الكلام بأن تكون في الخارج كادل عليها الا هنا (أو لا تطاقه) بأن تكون على خلاف ما دل عليه الكلام (خبر) أي ههنا الكلام الذي له تلك النسبة خبر وذاك كقولنا زيد قائم فهذا كلام له نسبة موهومة هي انصاف زيد ما اقيام في الخارج ثم التقييد بالنسبة الى ذات زيد حارحا في معناه فقولنا أو ما في معناه يريد كالمفعول كاسبق وقوله أو متصلا بالمفعول لا يرى ما يريد من الآن يريد عمل المصدر وماه متصلا بالفعل لأنه أشد تطاقا لأنه مرؤ فحينظر الآن الرخصى في العمل معنى

الامر فهو غير الخارج في كلام المصنف لان المراد بالنسبة الخارجية كما عرفت وأشار الشارح بهذا التفسير الى أن المصنف أطلق الخارج وأراد به الواقع فيه وهو النسبة الخارجية وقوله أي يكون تفسيره لقول المصنف ان كان لسنه الخ وحيد دفعك الاوى أن يقول أي يكن لانه تعبير للمحروم محلا أو يقول أي كان (قوله أي تطابق تلك النسبة) أي للموهومة من الكلام وقوله ذلك الخارج وهو النسبة الخارجية به واعلم أنه يلزم من مطابقة النسبة الكلامية للخارجية مطابقة الكلامية لان المطابقة لا تتحقق الا بين أمرين فيكل منهما مطابق للآخر الا أن الاولى أن يحمل الاصل مطاقا بالفتح فإذا أسند المطابقة للكلامية وجعل الخارجية مطابقة بالفتح لكونها الاصل (قوله بأن يكونا ثنويتين) نحو زيد قائم وكان زيد قائما في الواقع وقوله أو سلبيتين أي يحوليس زيد قائما والحال أنه غير قائم في الواقع (قوله بأن تكون النسبة الخ) أي نحو زيد قائم والحال أنه غير قائم في الواقع (قوله أو بالعكس) أي كقولك ليس زيد قائما وكان زيد في الواقع قائما وقد علم من كلام الشارح أن النسبة الكلامية في القضية الموحدة ثبوتية وهي في السالبة انتفاء شيء عن شيء وهذا مذهب المتقدمين من الناطقة والذي عليه المحققون من المتأخرين أن النسبة بين الطرفين دائما ثنوية بمعنى أنها دائما تعلق أحد الطرفين بالآخر ولا تكون عدم التعلق قالوا وهذا لا يباي أنها تكون سلبية لانه ليس معنى كونها سلبية أنها سلب شيء عن شيء كما يقول المتقدمون بل معنى أنها تلط عليها السلب كما في التي المحصل يحوليس زيد قائم أو دحل السلب في مفهومها كما في التي للدول نحو زيد هو ليس بقائم والاولى أن يجعل قول الشارح أو سلبية على هذا المعنى لوافق ما عليه المحققون من المتأخرين وليوافق قوله سابقا وهي تعلق أحد الشئتين بالآخر فان ظاهره أنها لا تكون عدم التعلق

(قوله بالكلام خبر) أي من حيث احتماله للصدق والكذب لما يقرر أن المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى حراماً من حيث احتماله لها ومن حيث احتماله على الحكم قضية ومن حيث إقازنه الحكم احكاماً ومن حيث كونه حراً من الدليل يسمى مقدمة ومن حيث كونه يطلب بالدليل مطروح ومن حيث كونه يحصل من الدليل بديحة ومن حيث أنه يقع في العلم ويثبت عنه مثله فالذات واحدة واختلاف العبارات بحسب الاعتبارات وإنما فسر الشارح بالكلام لأن حواش الشرط لا يكون الاحتمال (قوله أي وإن لم يكن له سببه خارج كذلك) أي تطرعه ثابت النسبة ولا تطارقه فهو إنشاء به إعلان الكلام لبي إذا كان فيه قيد أو قيد كان الذي متوجهاً للقيد أو القيد في انما به ومن غير ذلك قد يتوجه القيد معاً فاعتبر في كلام المصنف مبيداً وهو النسبة وقيد من وهما الخارج والمطابقة وعدمها فإن جعلت الذي مصداً على القيد والقيد انتهى ذلك أن لا إنشاء له ولا سببه له ولا خارج يطابق أو لا يطابق وهذا لا يصح لأن إنشاءه نسبة قطعية لأنها عر حكيمة كما تقدمت ذلك عن قرب وإن جعلت الذي مصداً على القيد دون القيد كما هو الحال انتهى أن لا إنشاء له نسبة ولا خارج أصلاً يطابق أو لا يطابق وهذا خلاف التحقيق والتحقيق في كلام الشارح أن إنشاءه نسبة كلامية ونسبة خارجة تزد في تطابق ولا تطابق ثم أعرض في حواش عن يدق فم ومن النسبة الكلامية للأول طلب العلم من الخطأ ولا في عدم القسام منه والذات الخارجة لها الطلب المسمى للمهم في الأول والقسام في الثاني فإن كان الطلب المسمى ثابتاً للمكالم في الواقع كان الحارج من هذه النسبة الكلامية وإن كان الطلب المسمى ليس ثابتاً للمكالم في الواقع كان الخارج غير مطابق ويحتمل لاثني (١٦٦) نسبة الكلامية اتحاداً مع انه هو من لفظ والخارجية لاتحاد القام

ممن للمكالم فإن كان الاتحاد ثابتاً للمكالم في الواقع كان مطابقاً والأول وما يدل على أن الانشاء له نسبة خارجية تطارقه أو لا تطارقه أن النسبة بين كل أمرين في الواقع إما تدويه أو سببه على طريق الحصر العقلي والارتماع التقيضي أو اجتماعهما والتقيضان لا يتحتمان ولا يرتفعان والنسبة بين

أي بالكلام خبر (والا) أي وإن لم يكن نسبته خارج كذلك فانشاء

إيمان يسمى له على وجه لا ينافي به ويكون النسبة مطابقة لما فهم من أنه لا يكون الكلام صدقاً أو تكوفاً به بين القيد ومورد بدسته الانشاء لأن لا تصبر مداعبه ويكون الكلام كذا فقد ظهر أن هذا الكلام به نسبة دل على وقوعها خارجاً وفي نفس الامر نسبة يصح في الخارج تطابقاً فيصدق الكلام أو لا صدق فيكذب فهذا الكلام حينئذ حراً (ولا) يكن ذلك النسبة انعمومة من الكلام مسمى خارج في أحد الاراسة الثلاثة بأن لا يصدر بالكلام حصول نسبة خارجية بل قصده كونه نسبة توحيد باللفظ (فان شاء) أي بالكلام اوصوف بما ذكر إنشاء كقولك أنت عند قصد اسم الفاعل مثلاً بالعلم في هذا محتمل أن يراد عما هو في معنى الفعل المصدر العامل مشاركة العلم له في معناه لذي هو الحدث ويكون اسم الفاعل متصلاً بكونه فرع الفعل بخلاف مصدر فاعله لكنه الصحيح أن كلاماً من الفعل واسم الفاعل مشتق من المصدر

الامر بين في الواقع نسبة خارجية وهي لا تطارقه نسبته لمعومه من الكلام أولاً فعلم من هذا أن النسبة الكلامية إنشاء والخارجية والمطابقة وعدمها أمور لا بد منها في الخبر والانشاء والمعارق بينهما انما هو القصد وعدم القصد فالخبر لا يندفع من قصد المطابقة أو قصد عدمها والانشاء ليس فيه قصد للمطابقة ولا لعدمها وهذا يحصل بأشهر الشارح بقوله وتحقق ذلك الخ وعكس تشية كلام المصنف عليه أن محتمل في قوله في جانب الخبر أن كان له نسبة خارج تطارقه أي بقصد مطابقته له ويقصد عدم مطابقته له فخر وقوله ولا فانشاء أي والا يكن نسبته خارج بقصد مطابقته أو عدم مطابقته فانشاء ويعمل الذي مصد عن القيد الآخر على تعينه مطابقته فكأنه قيد وإن كان نسبته خارج مطابقة ولا تطابقه يمكن لم يقصد فانشاء وفيه بحث لأنه لا حيز بقصد عدم مطابقة نسبته لأن الخبر وضع للمطابقة وما عداها وهو الكذب فلا دلالة للفظ عليه وانما هو احتياط على كماله في بقى شيء آخر وهو المراد بقصد مطابقة النسبة الكلامية للخارجية أن يقصد للمكالم بالكلام حكايه بمعنى حاصل في الخارج بدونه ومؤدى الحكاية هو مؤدى لفظه فقولنا إن بقام قصده به حكايه ثبوت القيام لرب في الواقع بمعنى أن في الواقع شيئاً هو فيم يدر حكيته بقولنا إن بقام بخلاف الصرب ويحتمل من صبح الانشاء فانه لم يقصد به حكايه شيء بل القصد به أحداث مدلوله وهو طلب الصرب واتحاده بذلك للفظ بحث لا يحصل ذلك المعنى بدون اللفظ فإن قصدت بصيغة الانشاء لمطابقة أي حكايه ما في الواقع وهو النسبة الخارجية وهو الطلب القائم بنفس مثلاً كان حراماً محروصاً معنى اصرب أنا طاب للصرب والخاص أن النسبة التي لها خارج هي التي تكون حاكية عن نسبة أي حالة بين الطرفين في نفس الامر ونسب الانشاء ليست حاكية بل محصورة ليزنرب عليها وجود أو عدم أو معرفة أو غير ذلك وحيد ذلك

الاشائية لا يخرج لها وهذا اختار ارباب حوائج الطول كالصاري والفرمى وعند الحكم رجوع الشيء في كلام المنصف للقيدين كما هو المتأثر منه وأن النسبة لا تحال موحودة في الاشياء دون الخارج ودون قيده وامتلوا على أنه لو كان له خارج لم أن يصور فيه الصدق والكسب لانهما من لوازم الخارجية واللام باطل فكذلك المتزوم (قوله وتحقيق ذلك) أي الفرق بين الاشياء والخبر وقوله أن الكلام يعني مطلقا وحاصله أن الاشياء أيضا نسبة خارجية تطهره أولا بطاقتهم والفرق بينهما وبين الخبر قصد المطابقة في الخبر وعدم قصد ذلك في الاشياء وفي قوله وتحقيق الخ اشترى إلى أن ما يقصده ظاهر الشيء من أن الفرق بينهما أن الخبر له خارج لا خارج له كلام ماهرى خلاف التحقيق وقد علمت على ذلك التحقيق وأن الحق خلافه (قوله حيث تحصل) الباء للملازمة أي ملازمة محالة وهي أن تحصل من اللفظ أي فهم منه فلفظ مخرج أو توجد فلفظ تفسيرى ومسمى ايحد اللفظ لها أن لا يحصل بدونه فادقت اصبريز يدا فادقت المصنوعة منه طلب الصبر ولا شك أن ذلك لا يحصل الا بهذا اللفظ ولم يقصد بذلك اللفظ حكاية شيء وحاصل في الواقع كالطلب القائم بالعين ثم لا يخفى أن الفعل المتعدي للمفعول فيه يستلزم نسبة الفعل للمفعول ويستلزم لفعل الشارح اما أن يكون نسبه الخ يصح أن يراد بها كل منهما لأن كلا منهما يحصل باللفظ بحيث يكون موحد لها (قوله من غير قصد إلى كونه ملازمة على نسبة حاصلة في الواقع) هذا لا بد أن الاشياء نسبة خارجية لان نسبة الفعل إلى كونه دالا على النسبة او ايجابية لا بد من حصول تلك النسبة ثم أن الأولى للشرح أن يقول من غير قصد إلى كونه ملازمة لواقع وهو الاشياء وذلك لان ظاهره يقتضي أن الفرق بين الاشياء والخبر قصد الدلالة على نسبة في الواقع بين شيئين وعدم قصد تلك الدلالة مع أن (١٦٧) الفرق قصد المطابقة بين الشيئين وعدم قصد ذلك وان كان

و تحقيق ذلك أن الكلام ان يكون نسبه بحيث تحصل من اللفظ ويكون الله واحد الماهن غير قصد إلى كونه دالا على نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين وهو الاشياء أو تكون نسبه بحيث قصد أن لها نسبة خارجية مطابقة ولا يطاقت وهو الخبر لان الدلالة الموهومة من الكلام الخاصة بهي الذهن لا بد أن يكون بين الشيئين ومع قطع النظر عن الذهن لا بد أن يكون بين هذين الشيئين في الواقع

اشياء البيع وقم مثلا فان نسبة اشياء إلى الماهل اما وجدت اللفظ وكذا نسبة الله لا يطاقت على وجه الامرا لما وجدت نفس التلطف من غير قصد إلى أن إحدى النسبتين حاصلة الآن أولى المضي أو الاستقار وقصر النسبة بتعلق الخ بغيره الا حارم سواء كان احيا أو سلبا شرطا كان أو محليا وايهم الاشياء مطلقا وما عسرها ما يقع المحكوم به على المحكوم عليه ومصلحة عنه فلا يصح لان ذلك

وعدم قصد ذلك وان كان يمكن أن يقال انه يلزم من عدم قصد الدلالة على نسبة حاصلة في الواقع عدم قصد المطابقة (قوله بحيث تقدم) الأساس أن يقول أو يكون نسبة تقصد مطاقتها للنسبة الخارجية أو عدم مطاقتها لها (قوله

لأن النسبة الموهومة الخ) على ذلك نسبة قوله أو تكون نسبة بحيث الخ من أن في الخبر شيئين لأنه متعلق بجميع التحقيق على أنه على ما صمم من أن في الكلام مطلقا شيئين لانه وان كان صحيحا فانه من نسبة في الاشياء أيضا خارجا لا لا يصح قوله فذلك اذا قلت الخ لا لا تعرض فيه للاشياء وقد يقال ان قوله الموهومة من الكلام دون أن قول من الخبر راجع إلى الاحتياج الثاني ونتميل الشارح عما ادعت ريد قائم لا يخصص مع قول الشارح أن يكون هذا داك وقوله أن لا يكون هذا دال على الاحتياج الأول لان كون هذين شيئين أو غيرهما يخص الخبر الدلالة في اصبره لا يمتنع المطابقة عن وجه تطهره منه وحاصل ما أفاده هذا التعليل أن هناك نسبة موهومة من الكلام حاصلة في ذهنه بقطع النظر عن الخارج ونسبة في الخارج بقطع النظر عن الذهن (قوله الخاصة في الذهن) إشارة إلى أن النسبة الكلامية والذهنية متحدان بالذات بخلاف الاحتياج من حيث دلالة الكلام عليها يقال لها نسبة كلامية ومن حيث ادراكها في الذهن وتصورها فيه يقال لها ذهنية وقوله الخاصة في الذهن يشهد الكوادر عمدا لان الذهن يتصور النسبة الكاذبة ولو كانت منسحبة (قوله لا بد أن يكون بين الشيئين) هما الموضوع والمحمول أي لهما من المعاني الخيرية ولا تتعلق الا بتعلق هذين شيئين وقوله لا بد حرام (قوله ومع قطع النظر عن الذهن لا بد الخ) لا بد عطاف على لا بد المطابقة وفي الكلام تقديم وتأخير ولا اصل ولا بد مع قطع النظر عن الذهن أي يكون الخ والواو في قوله وأن يكون رائدة في تعلق اسم لا ولاصل لا بد أن يكون أي لا بد من أن يكون أي لا غنى عن أن يكون فلما وهدت كهي في قول الشاعر

فابل من أسعى لا خير كـسـرـه * حفاظا وسوى من صفاته كسرى

فان الواو في قوله يسوى رائدة دخولها في الكلام كجرحها وخبر لا محذور أي حاصل وهب لتعليل قوله ولا بد أن يكون بين هذين الشيئين الخ في شيء آخر وهو أن في كلام الشارح أمورهما أن كون النسبة الموهومة من الكلام لا بد أن تكون بين شيئين هذا أمر معلوم لا يتوهم انكاره ولا فائدة في الاخبار به فالأولى أن يقول لان النسبة الموهومة من الكلام حاصلة في الذهن فطما ومع قطع النظر

عن الدهن نجد نسبة بين جزأى الكلام حاصله في الخارج فقد تحقق وجود السبب في الكلام وتحقق الفرق بينهما وذلك لأن الكلامية طرفها الدهن والخارجية طرفها الخارج فلهذا شيعنا الدهن ومنها أن قوله ولا يدمع قطع النظر عن الدهن أن يكون الخ ظاهره اختصاص النسبة الخارجية بالقضايا الخارجية التي حكم فيها على أفراد الوصوع المحققة الوجود في الخارج كقولنا الإنسان حيوان فإن الحيوانية ناسبه لأفراد الإنسان في الخارج مع قطع النظر عن الدهن دون الدهنية التي حكم فيها على أفراد الوصوع التي لا تحقق لها في الخارج بأن كانت كإلهاديه أو بعداهي واحدا خارجيا فالأولى كقولنا شريك الباري معص والذانية كقولنا ما سوى الواحد تعالى ممكن لأن أفراد ما سوى الواحد يشتمل المسجل العادي كغير من رفق ولا وجود له إلا في الدهن لأن القضايا لذهنية لا يصح فيها قطع النظر عن الدهن ولا وجود لها إلا فيه ولا وجود لها في خارج الأعيان مع أن القضايا مطبقا لها نسبة خارجية وقد بحثنا بأن أفراد بقطع النظر عن (١٦٨) الدهن قطع النظر عن فهم الدهن النسبة الكلامية من الكلام والواقع نفس

الامر لا خارج الاعيان
فدخلت ثلاث القضايا
المذكورة أو يقال ان قوله
ومع قطع النظر الى معنى
الامامه وكأنه لا يلازم ان
يكون بين هذين القسمين
سمة في الواقع حتى ولو قطع
النظر عن الدهن أى هذا
ادامه تمام النظر عن الدهن
بل طرأ اليه كما في الدنيا
الدهنية بل وطلع النظر
عنه كما في القضا الخارجية
وليس قوله مع قطع النظر
شرطاً لو حرد السمة
الخارجية وجب شفاهاً من
كلامه على القسمين
المذكورين (قوله سمة
ثبوتية) أى وهي السمة
الخارجية وقوله بأن يكون
هذا فى الموضوع ذلك
الاعمال كما في مدعاهم

بـه نوسه نأں بكون هدا ذاك اوسده نأں لا بكون هـ ذاك . لا ترى أنت ذاك فنترب به قائم من القيام
حاصل ان يذ قطعاً سواء قلنا ان النسبة

المتغير نحو حيث حدثتها بالخارج حتى دون الاشياء والآخر لسطحي، وقد قدود اعم من ذلك، وما يبريدك
تجربة في اهتمام الكلام الى الخير الذي يوصف بالصدق والكذب والى الاشياء من الكلام الذي
يكنس النكوت عليه لا يحسنه من اسمه السند الى السند اليه من كان نقصه له لاله على من ملك
لله مفهومه من الكلام حصلت في الواقع و وقعت في الخارج، ومن معنى السند والسند اليه فذلك
الكلام حين ومن كان انقصه له لانه حتى أن القاطع حدث به ملك لله فالكلام اشياء ومهمة الخير
المفهومة من القاطع، دل القاطع على أنها كذب فيما بين معنى السند اليه والمصدقها لكن لما كانت
الدلالة وصعبه تمكن تحديدها بأن لا تكون كذلك فيما بين المعنى في نفس الامر ويكون الكلام كذا
وأن يكون كذب فيكون الكلام صدقاً، فليس صدقاً فانه مفهوم منه ثبوت القيام لربوبي الخارج
وقد أردت تحقيق ذلك أو عدمه، فاطمطط الطريق على القاطع، ومهما يذهب وانظر نسبة القيام
لربوبيه خارجاً فلا يحسنه محاسبهما بمسألة الثبوت، أن يكون هذا ذلك أعني أن يكون ريداً فاما وإما
بمنه البت بأن لا يكون هذا ك ومن كان الاول حصل الطابق بين المفهوم وموقع في نفس الامر
فيستصدق ومن كان الثاني لم يحصل الطابق فيثبت الكذب وانما تأتي هذه الماطقة بعد قطع الطريق
عن المفهوم فثبت توافق اليه لاسمها حيث حيث الطابق بينهما وما من طرقت الى المفهوم
وهو حصول النسبة في الخارج فلا بد للنسبة والباطن ان لا يطاق الشيء منه لان ما في الخارج
باعتبار دلالة القاطع عليه هو هو وما احسن الكذب فهو عتق لا مفهوم للقاطع قد سمعت في
تحقيق المطابقة أنها تكون متحدة في وقوع تلك النسبة للمفهومة من القاطع خارجاً بما توهم أن
ذلك ينال القول المشهور وهو أن النسبة بين الموضوع والمحمول من الاعتبارات التي لا وجود لها
خارجاً ويجب أن نعلم أن ذلك لا، فبمنه لان المعنى بالتحقق خارجاً حصول تلك النسبة في

الخارج.

ہیں افراد من الذہن ہم نفس و دھویہ مان لا نکون ہدائی الموصوع داتے

أى المحمول كما في رد الناس بغيره على أن يرد على أن يقع وقوله بأن يكون هذا ذلك أى مثلاً لا محل لدخول القضايا الشرطية في النسبة فهذا الزوم لأن هذا ذلك ادّعاء يظهر في الخلية (قوله لا ترى الخ) هذا استدلال على النسبة الخارجية (قوله فان القيم حاصل لرب) يحتمل أن لرب دعاء له في الواقع إذا كان الكلام صادقا وفي الكلام حذف شيء مهم به اليمين والتقدير حاصل لرب قطعا أو ليس يحصل له قطعا وحصوله وعدم حصوله في الواقع هو النسبة الخارجية التي تسر لطائفة منهم وبين النسبة ادمومة من الكلام وقوله فمما أى وإن قطعت النظر عن ادراك الذهب فليس القطع عمى، حرم وهذا لاحتمال هو انما سبب استباق الكلام ويحتمل أن الرد فان القيم حاصل لرب أى يقتضى دلالة الكلام لا النظر للواقع من كونه صادقا أو كاذبا لأن الكلام يدل على تحقق النسبة وحصولها في الخرج وأما احتمال الأكس فهو عتق لاصح لفظ (قوله سواء فلا يخ) هذا تعمم في قوله فان القيام حاصل لرب قطعا وهذا التعمم زيادة فائدة ولا دخل له في الاستدلال المشار إليه بقوله ألا ترى الخ

(قوله من الأمور الخارجية) أي بناء على مذهب الحكماء من أن الأعراض النسبية لها وجود أي تحقق في الخارج أي خارج الأعيان يمكن رؤيتها وقوله أولست منها أي من الأمور الخارجية بل من الأمور الاعتبارية كما يقوله أهل السنة فهم يقولون إن الأعراض النسبية أمور اعتبارية لا تحقق لها في خارج الأعيان بل في خارج الاعتبارية لأن لها تحققاً في نفسها لكنها لم تصل لمرتبة الشاهدة بالبصر بل ذكر بعضهم أنها لا تنوت لها في نفسها بل في الذهن فقط فإن قلت حيث كانت الأمور الاعتبارية لا وجود لها في خارج الأعيان بل ولا في خارج الأذهان على هذا القول فما الفرق بين الصادق فيها والكاذب قلت الفرق أن الاعتبار الكاذب لا يستند له بل هو أمر يتزعه الذهن كحل الكريم وكرم الحبل والاعتبار الصادق يستند للأشياء الخارجية كأمرة زيد لم يرو فان قلت

من الأمور الخارجية أولست منها وهذا معنى وجود النسبة الخارجية

الخارج عن العقل وانصاف انصوح بها لا كونهما من الأمور الوجودية التي تحقق وجودها خارجاً في العيان وقرق بين قولنا هذا الامكان أو هذه النسبة حاصلة في الخارج عن الذهن بمعنى الانصاف بذلك في نفس الأمر فانه صحيح لصحة انصاف الوجوديات بالاعتبارات كالايمان وعدم الوجوب و بين قولنا هذا أمر محقق وجوده في الخارج والبيان كيبص الجسم مثلاً فالمراد بوقوع في الخارج الانصاف بالشيء فيه وهذا المعنى صحيح على كلا القولين أعني القول بأن النسبة وجودية خارجية وهو صعب أو اعتبارية فيه وهو الحق لا ترى أنك إذا قلت زيد قائم وصدق هذا القول لم أن زيدا انصف بالقيام وحصل له في الواقع على كل حال ولا يصح أحداً سكاره بعد ثبوت الصدق والا كان كذبا سواء قلنا ان النسبة وجودية أو اعتبارية وهذا المعنى الذي هو وقوع الانصاف الخارجى على كل قول هو الذى نعى بوجود النسبة أي حصولها خارجاً فيجوز على كل قول لا كونهما من الأمور الوجودية خارجاً حتى يختص بالقول بأنها من الأمور المحققة الوجود خارجاً كالقيام مثلاً فانه قد اطلت فيه مع صرب من السكرار لاستصحاب الناس فهمه من بعض الشروح * ثم انك قد سمعت أيضاً أن الاشياء هو الكلام الواحد لسنه فيحان يعم أن نسبة النسبة الى السد الى السد اليه لا يوجد هذا الكلام اذ لا يوجد الكلام انصافاً أحد صفة حقيقية كالقيام أو القمود في قم أو اقامه مثلاً أو البيع الذى هو لا بدال المخصوص في ثبوت مثلاً وانما الذى يوحى به الكلام وبه ضيه أن تلك النسبة دل على كيفية كيفية عائدة الى حصولها الى اللفظ فيوحى بمواقف مثلاً نسبة القيام والقمود للمخاطب مكين كونهما مأموراً بهما وكون الشيء مأموراً به كيفية يرجع الى وجودها الى وجود صفة الكلام وكذا البيع الذى هو لا بدال يصعد بتهته الى الداعل مكيناً بكونه وحدت صفة اشياء بها اعتباره شرعاً لثباته على الرضا به فتأمل فانه من دقائق هذا المحل واقع لوقوع عنه هذا تحقق أن الكلام به خبراً وشاهداً يستج الى وضع ما لا يشاء وهو كاف فيه من حيث هو وأما الخبر فله باعتبار ما يرضى لثبته وأخبرائه أنوار أعنى عن ذكر ما يصح اعتباره منها في الاشياء كره فيها الى أنوار الاخبار أشار بقوله

إذا كانت النسبة أمراً اعتبارياً يعنى ما يقوله أهل السنة فما معنى نسبتها للخارج وقولهم خارجية ووضعهم لها بالوجود في قولهم انها موجودة في الخارج وهذا الانصاف قلت المراد بوجودها ثبوتها وتحققها والمراد بالخارج الذى استدل به خارج الأذهان وهو نفس الأمر لا خارج الأعيان وإلى هذا أشار الشارح بقوله وهذا معنى الخ (قوله وهذا معنى الخ) أي وما ذكرناه من ثبوت النسبة في الواقع بين الشئ وبين المدكورين مع قطع النظر عن الذهن معنى وجود الخ فاسم لاشارة راجع لوجود النسبة في الواقع بين الشئ وبين المدكورين مع قطع النظر عن الحاصل في الذهن أي ان معنى وجود النسبة

(٢٢ - شروح الملخص - أول)

الخارجية عهدها في الواقع أي تحققها في ذاتها بين الشئ وبين قطع النظر عن اعتبارها مقترن وفرض فرض وليس المراد بوجوده تحققها في خارج الاعيان بحيث يمكن رؤيتها كيبص الجسم فمعنى الخارج الذى نسبت اليه النسبة خارج لذهن وهو الواقع ونفس الأمر وليس المراده خارج الاعيان لان الخارج يطبق بمعنى الواقع ونفس الأمر أي نفس الشيء و بمعنى الاعيان أي الاشياء النسبية الشاهدة ومعنى وجود الشيء فيها أنه مرد من أمرادها ومعدودها إذا عمت هذا فقولهم النسبة موجودة في نفس الأمر معناه أنها متحققة في نفسها بقطع النظر عن اعتبار العتد وفرض العارض فهو اظهر في محل الاضمار واذا قيل لابد من وجوده في خارج الاعيان فمعناه أنه من جهة الأمور النسبية للشاهدة التي يمكن رؤيتها * واعلم أن الموجود أي المتحقق في خارج الأذهان أعم من الموجود في خارج الاعيان لان الأول اما أن يصل لمرتبة الشاهدة فيكون موجوداً في خارج الاعيان أيضاً أو لا فيكون موجوداً في خارج الأذهان فقط فزيد يصدق عليه أنه موجود في خارج الأذهان والاعيان والنسبة

ثم الخمر لا بد له من اسناد ومسد إليه ومسد وأحوال هذه الثلاثة هي الأبواب الثلاثة الأولى ثم السند قد يكون له متعلقات اذا كان
فعلا أو متصلا به أو في معناه كاسم الفاعل وعوؤه وهذا هو الباب الرابع

الخارجية يصدق عليها أنها موجودة في خارج الأذهان لا في خارج الأعيان لأن لها تحققا في نفسها لكن لم تصل لمرتبة المشاهدة وأن
الاعتبارات قسمان قسم لا تحقق له في نفسه بل هو أمر توهم محض يحصل بمجرد اعتبار المتعبر وفرض الفارض وقد لا تحقق له لاق
خارج الأذهان ولا في خارج الأعيان ومنها ما لا تحقق في نفسه بقطع النظر عن اعتبار المتعبر وفرض الفارض وهذا الثاني هو الموجود
من الاعتبارات خارج الأذهان قرر ذلك كله شيئا بالعلامة المدونة عليه بحثنا الرحمة والرصون (قوله لا بد من مسد إليه ومسد
واسناد) أي وحيدته فلا بد له من أبواب ثلاثة تبيين أحوالها فإذا ضمنت هذه الثلاثة لباب الاشياء انبسط لأحواله كانت الأبواب
أربعة وكان الأولى للمصنف أن يقول من اسناد ومسد إليه ومسد ليوافق ما مر من قوله ويحصر في ثمانية أبواب أحوال الاسناد الخ
ومرأى في ترتيب الأبواب وليصل للسند ما يتعلق به إلا أن يقال أنه لاحظ أن الاسناد رابطة بين شيئين لا ينفصل إلا بعد تعقلاهما
فترتبة التأخير سكن فيه ما يأتي (قوله وللسند قد يكون الخ) وذلك نحو صرصر يد عمر فاحتجج لسند حامس بين أحواله وقضية كلامه
أن السند اليه لا يكون له متعلق وليس كذلك إذا السند اليه قد يكون له متعلقات حيث كان مشتقا نحو المطلق يوم الجمعة ريد والصارف
زيد أقامهم ولم يزد عمر شاحصا حاصر ويحاط بأن (١٧٠) للسند اليه في الأولى في الحقيقة أي هو ال والمسمى المذكور للصحة

(والخمر لا بد له من مسد إليه ومسد واسناد والسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا أو في معناه)

كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وما أشبه ذلك ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر

(والخمر لا بد له من مسد إليه ومسد) فاحتجج إلى ما بين جمع أحواله ما (و) لا بد له من (اسناد) فاحتجج
إلى باب يشتمل على أحواله (وللسند قد يكون له متعلقات) كالمفعول والخاص والمحرور والطرف وما
تكون له متعلقات (إذا كان فعلا أو في معناه) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وما أشبه
ذلك كالصفة المشبهة واسم التخصيص فاحتجج إلى وضع باب لعلقات الفعل وهذا الكلام يروم اختصاص
أحوال السند اليه والمسد إلى آخرها بالخبر وليس كذلك ضرورة وجودها في الاشياء غير أن
غالب اطراف هذه الأحوال إنما هو في الخمر خص بذكرها فيه وما يوجد في الاشياء من الاعتبارات
الراجعة لهذه الاشياء يستبعد من ذكرها في الخمر

(قوله وللسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا أو في معناه) ظاهره أن الفعل لا يزم أن يكون له
متعلقات وليس كذلك لأن لكل من وما أشبه متعلقات من المفعول به إن كان متصلا ومن مفعوله

للاسناد اليه وأما في الثالث
فالمصوب فيه ليس بصفة
وأما هو عمدة بدليل
الاضمار في السارعة أو يحاط
بأن المصنف إنما اقتصر
على السند لأن الغالب في
السند أن يكون له متعلق
دون السند اليه وأما كان
الغالب في السند أن يكون
له متعلقات دون السند
إليه لأن اسناد في الغالب
يكون مشتقا والمسد إليه

جديد وما كان الغالب عليه أن يكون مشتقا يكون له

للمطلق

متعلقات أكثر بقى شيء آخر وهو أن السند إذا كان فعلا أو في معناه فلا بد له من متعلقات لا يهوان أن يكون متعديا سكن لا بد له من
مفعول مطلق ومفعول فيه نعم قد يحذف وكلام المصنف أعظم من الذكر والخدع بدليل أنه سيقول أم أحده فكذا وظاهر قول المصنف
هو أن السند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا أو في معناه وليس كذلك كما علمت والحواس أن في
كلام المصنف حذفا والتعريف قد يكون له متعلقات وقد لا يكون له ذلك أي كما إذا كان حامدا نحو زيد أخوك وأما يكون له ذلك إذا كان
فعلا الخ (قوله أو في معناه) أي أو كان في معناه أي ملتبس بمعناه التضمني من الناس الدال بالمدلول بأن كان اسما دالا على الحدث
(قوله كالمصدر الخ) التمثيل بالمصدر وما معه لما هو في معنى الفعل إنما يستقيم على تقدير أن يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي فيكون
ما فيه معنى الفعل أعظم تضمن حروفه كالمصدر ويوصف أولا كحروف النيبه وسماء الإشارة ونحوها وما على تقدير أن يراد بالفعل
الفعلية في أعظم من أن يبر عنه بالمصدر وغيره بما يتضمن حروفه فيكون المراد ما في معناه لا يتضمن حروفه كالطرف واسم الفعل
واسم الإشارة ونحوها (قوله ولا وجه لتخصيص الخ) أي لأن الاشياء لا بد له أيضا مما ذكر فكان على المصنف أن يقول وكل من الخمر
والاشياء لا بد له من مسند الخ وقد بحث أنه بما يخص الخمر بالذكر لكونه أعظم شأنه وأكثر فائدة واشتغال على السكات والخصوصيات
التي هي الفاعل وكونه أصلا في الكلام لحصول الاشتاتية إما فعل كما في لغة أو زيادة أداة كما في تصرف ولا تصرف
ووجه في تصرف فإن أصله تصرف وبالحلة فالخمر هو الجزء الأعظم فهذا أفرد المصنف الأبحاث عن أحوال أجزائه من مسد

ثم الاستاد والتعلق كل واحد منهما ما يكون إما بقصر أو بغير قصر وهذا هو الباب الخامس والاشاء هو الباب السادس ثم الحمد اذا قرئت بأخرى فتكون الثانية إما معطوفة على الاولى أو غير معطوفة وهذا هو الباب السابع ونلفظ الكلام بالبيع إما رائد على أصل المراد لفائدة

اليه وسند واستدلالين وحمل للبحث عن حل كل واحد منهما بابا - إلى حدة وحال معرفة أحول أجزاها معناه عليه فيما يأتي حيث يقول في آخر أحوال السند بعبه ما تقدم من الاعتبار في أحوال السند اليه أو السند أو الاسناد كما يحري في الخبر نحري في الاشاء (قوله الاسناد) أي بين السند والسند اليه اما بقصر نحو ما يدا لا قائم أو بدونه نحو ريد قائم وقوله والتعلق أي بين السند والعصا (قوله اما المشار اليه بقوله قد يكون له منعنا اما بقصر نحو زيدا ما ضربت الا عمرا (١٧١) وقد يكون بدون قصر نحو زيدا ضربت عمرا (قوله اما

بقصر الخ) أي وحيد فلا بد من باب سادس للبحث عن القصر وأدواه (قوله إما معطوفة) أي نكتة الجملة

(وكل من الاسناد والتعلق إما أن يكون (مصر) لاحد السندين وأحد المتعلقين على الآخر (أو) يكون (غير قصر) لأحدهما على الآخر فاحتج باب القصر ولا يخفى أن القصر من أحوال أحد السندين وأحد المتعلقين ولم يستفد من الكلام وجه افراده بل لا يخفى لم يحمى في أحوال السندين ومتعلقات المعنى ووجهه في الافراد صعوبة أمره بكثرة مباحثه بخلاف نحو العرب والتكبير والتقديم والتأخير مثلا (وكل جملة قرئت بأخرى إما معطوفة عليها وغير معطوفة) فاحتج الى باب الفصل والوصل ولا يخفى أيضا أن الفصل والوصل من أحوال الحمل ولم يبين وجه افراده بالباب ولا وجه افراد الاستناد مع أن المناسب لكوسهما من أحوال الجملة وجههما والوجه الصعوبة فيها وكثرة المباحث كما تقدم في القصر وكذا الآتية فانه من أحوال الجملة أيضا وجه افراده مذكور (والكلام بالبيع إما رائد على أصل المراد لفائدة

القروية وهو المسمى بالوصل وقوله أو غير معطوفة أي نكتة الجملة انقروية وهو المسمى بالفصل فلا بد من باب سابع يبين فيه ذلك لأن هذا حال للكلام بالقياس لكلام آخر ثم ان المراد بقوله وكل جملة قرئت بأخرى أي ما يشمل المعطف في أداء أصل المعنى وحيد ولا يتناول الحمل الحامية المتدحج به نحو جاء زيد يركب يسرع فادفع ما يقرب منها داخل في قوله أو غير معطوفة مع أنها ليست من الفصل والوصل بل من متعلقات الفعل وإنما ذكر المصنف التذييل في باب الفصل والوصل لمزيد مناسبة له ولو قال بدل قوله أو غير معطوفة أو متروكة المعطف لأن أولى لان الترك يشمر

(وكل من الاسناد والتعلق إما أن يكون (مصر) لاحد السندين وأحد المتعلقين على الآخر (أو) يكون (غير قصر) لأحدهما على الآخر فاحتج باب القصر ولا يخفى أن القصر من أحوال أحد السندين وأحد المتعلقين ولم يستفد من الكلام وجه افراده بل لا يخفى لم يحمى في أحوال السندين ومتعلقات المعنى ووجهه في الافراد صعوبة أمره بكثرة مباحثه بخلاف نحو العرب والتكبير والتقديم والتأخير مثلا (وكل جملة قرئت بأخرى إما معطوفة عليها وغير معطوفة) فاحتج الى باب الفصل والوصل ولا يخفى أيضا أن الفصل والوصل من أحوال الحمل ولم يبين وجه افراده بالباب ولا وجه افراد الاستناد مع أن المناسب لكوسهما من أحوال الجملة وجههما والوجه الصعوبة فيها وكثرة المباحث كما تقدم في القصر وكذا الآتية فانه من أحوال الجملة أيضا وجه افراده مذكور (والكلام بالبيع إما رائد على أصل المراد لفائدة

المطلق وطرفه لأنها تارة تذكر وتارة تحذف كما بينا عنه قوله في الكلام على متممات الفعل أما حذف المفعول به وأما ذكره فاعلم السندى لمفعول به يتعلق به حذف ثم ذكر وكل فعل له مصدر وندري ومن ومكان بذكر تارة ويترك أخرى ومن كما يسمى ترك للمفعول به حذف ولا يسمى ترك المصدر والظرف مثلا حذف على بحث سذكركه في باب الإيجاز ان شاء الله تعالى ثم قول المصنف أحوال متعلقات الفعل ينص على أن لكل فعل متممات فان قلت انما دل كلامه على أن المسند قد يكون له متعلقات وقد لا يكون فاجابة الى يكون له فيها متممات هي اذا كان فعلا أو في معناه والحال الى لا يكون له فيها متعلقات اذا كان اسما نحو زيد أحوك قلت لا يصح ذلك لانك جعلت اذا شرطية وقدره اذا كان فعلا فقد يكون له متعلقات لان الجواب طبق مفسره السابق ولا يصح أن يراد المتعلقات المذكورة وقد لا يكون للفعل متعلقات مذكورة لانه ما يكلم على متعلقات مطلقا لانه يقول أما حذفه وأما ذكره وان جعلتها ظرفية ولهظ يكون عاملا فيها فمعناه قد يكون له في هذا الوقت متممات وقد لا يكون فصلا كقوله قد يقدم زيد عدا فلا يصح ذلك الانتقير عامل في اذا التقدير ذلك اذا كان فعلا أو في معناه وقوله والكلام بالبيع إما رائد على أصل المراد لفائدة

بقول المتروكة المعطف (قوله ما رائد على أصل المراد) أي وهو الاعصاب وقوله أو غير رائد صادق بان لا يكون ناقصا أيضا وهو المساواة أو كان ناقصا وهو لا يخفى وحيد فلا بد من باب ثامن يبين فيه ذلك وهو باب الإيجاز والاعصاب والمساواة (قوله احتجز به) أي قوله لفائدة عن التطويل وهو الزيادة على أصل المراد لفائدة وكذا احتجز به عن الحشو فانه يضار مادة على أصل المراد لفائدة لكسها في الثاني متعبدة دون الاول على ما يأتي (قوله على أنه لاجاه اليه) على الاستدراك أي سكن لاجاه اليه أي الى ذلك القيد وهو قوله لفائدة وذلك لان الكلام بالبيع هو لاطابق لمقتضى الحال متى كان مطابقا لمقتضى الحال فلا بد فيه من فائدة ومتى كان رائدا لفائدة فلا يكون بيما هه كلامه وفيه أن هذا لا يميم لالو فها ان كل كلمة من الكلام البدع لابد أن يكون يقتضيها الحال فاما كانت فيه

كلمة لا يقصدها الخ لأن كانت زائدة كان الكلام غير طليع كما إذا قلت لخالي الذهب زبد قائم في الدار فان قولك في الدار غير محتاج اليه والحق أنه يقال له طليع ولا يشترط ذلك الشرط وأن القيد محتاج اليه لاخراج ما ذكره سلسا أن قيد البدع بقى عن قوله بزيادة فيقال ان قصد المصنف تحقيق معنى الاطباة وايضا هو بيان أن الزيادة لعائدة مأخوذة فيه ولو لم يقيد الزيادة بالعائدة لم يأتواهم أن الاطباة هو الزيادة مطلقا لاطلاقها عن قيد العائدة مع أنه مقيد بها في الواقع (قوله أو غير رائد) استأد منه أن المراد أو غير رائد على أصل المراد لعائدة فيدخل فيه التطويل والخشولان عبر الرائد لعائدة صادق عبر الرائد أصلا والرائد لعائدة فكان لاولى أن يقول أو غير زائد على أصل المراد أصلا ويقيد بكونه بزيادة لان عدم الزيادة في الإيجار والمساواة لا بد أن يكون بزيادة (قوله هذا كله الخ) اعلم أن التقديم والتأخير والدكر والحذف مثلا من أحوال كل من استند اليه والسند ومتعلقات السند فلذا ذكرت في كل من باب أحوال السند اليه وأحوال السند وأحوال المتعلقات ومثل التقديم والتأخير والدكر والحذف في أنها أحوال الثلاثة العنصر وهو تارة تتعلق بالسند اليه وتارة بالسند وتارة بالمتعلقات فكان الأساس أن لا يخص باب لا يدكر في باب السند اليه والسند والمتعلقات مثل التقديم والتأخير والدكر والحذف والعنصر الوصل (١٧٣) من أحوال الخطة الحرية فالسند أن يدكر في أحوال الاسناد كالأيد

والحقيقة العقلية والحرر العقل ولا يخصهما باب وكل واحد من الإيجار والاضباب والمساواة تارة يتعلق بالخطة وتارة يتعلق بالسند اليه وتارة يتعلق بالسند فالسند كرهه الثلاثة في باب الاسناد وفي باب السند اليه والسند ولا يخصها باب اذا علمت هذا فيقال كان الأولى للمصنف أن لا يلتفت لبيان الحصر لانه معلوم بالاستقراء بل الأولى له أن يهتم لتحصيل كل من هذه الامور الثلاثة سبب على حدته والى هذا أشار

(أو غير رائد) هذا كله صاهر لكن لا طائل تحت لان جميع ما ذكر من العنصر والعنصر والوصل والإيجار ومقابله اما هو من أحوال الخطة أو السند اليه أو السند مثل التأيد والسند والى غير ذلك فلو اوجع في هذا المقام بيان سبب إفرادها

(أو غير رائد) يسمى لعائدة ايضا احتيج الى باب الاطباة الذي هو أن يراد الكلام على أصل المراد لعائدة والإيجار ابدى هو تغليل للمطلقات والعائدة والمساواة التي هي عدم الزيادة والقليل المعنوية ومتى لم تكن الزيادة لعائدة كان تطويلا ولم يكن الكلام بليغا فبالإضافة استلزم العائدة ولكن رادهم بعد ذكر ما ع لزيادة البيان وكذا الإيجار والمساواة متى لم يكن اسقاط الزيادة فيهما لعائدة خرجا عن معنى الملاعة

أو غير رائد دخل في غير رائد الفاص والمساوي والمراد أو غير رائد بزيادة واعا قدم الحد لانه أكثر محنا ولان كثير من الاشياء فرع عن الحد كالحلقة التي يدخل عليها ليت ولعل والاستفهام قد ذكرنا صفت الاسناد والسند اليه والسند ثم المتعقب ثم العنصر ابدى بعم الاسناد والتعلق ثم ذكر الاشياء وكان يدعى تأخير العنصر عنه لان العنصر يدخل في الاشياء كما يدخل في الحد ثم ذكر الفصل والوصل لان اغتبار المطلب بعد تكميل أحراء الحلقة ثم ذكر الإيجار والاضباب والمساواة لانهما تشمل جميع مسبق وذكروا المصنف حصر الكلام في الحد والاشياء وهو كذلك الا أن منهم من يخص الاشياء بما لا يطلب فيه ويقسمه الى جبر وطلب واشياء ومهم من يجبه ثلاثة أقسام جبر واشياء وهو مدلل على الطلب دلالة أولية وثنية ويدخل فيه الاستفهام والتمني والترجي والقسم والنداء وهو اصطلاح الامام غير الدين

(قلت)

الشارح بقوله وهذا أي دليل الحصر أعني قول المصنف لان الكلام

إما خبر أو اشياء الى آخر ما ذكره في دليل الحصر (قوله لكن لا طائل تحت) أي لا ثمرة له قوله لان جميع الخ علة لحدود أي والأولى الالتفات لما تحت طائل وهو بيان تخصيص بعض الاحوال كالعنصر والفصل والوصل والاضباب ومقابله بأبواب وذلك لان اشخ (قوله ومقابله) أي الإيجار والمساواة (قوله اما هو) أي جميع ما ذكر (قوله من أحوال الخطة) هذا باسطر للعنصر والوصل والإيجار والاضباب والمساواة إذا تعلق حملها وقوله أول السند اليه أو السند هذا باسطر للعنصر والاضباب ومقابله اذا تعلق بمعرد وكان عليه أن يز يد والتعلق (قوله مثل التأيد) هو من أحوال الخطة فهو يناسب الفصل والوصل والإيجار ومقابله اذا تعلق بمعرد وقوله التقديم والتأخير هما من أحوال الطرفين فهو مناسب للعنصر والإيجار ومقابله اذا تعلق بمعرد فظهر لك بما قلناه أن قول الشارح لان جميع الخ علة لحدود وأن في كلام الشارح توزيعا (قوله في هذا المقام) أي مقام حصر المقصود من علم السند في الابواب الثمانية (قوله بيان سبب إفرادها) أي عن غير هامن الاحوال وعدم ذكرها في باب أحوال الاسناد الخبري والسند والمتعلقات

﴿تنبية﴾ احتاف الناس في انحصار الخبر في المصدق والكاذب فذهب الجمهور الى أنه مستحصر فيهما

(قوله وجعلها أبواباً) تمييزاً لقوله والحاصل أن الثمرة في بيان وجه افراد هذه الثلاثة أبواب وعدم ذكرها مع غيرها من الأحوال في باب الاسناد الخبري باسمه لاهل الوصل وكذا بالنسبة للاعجاز ومقابلته وفي باب المسد اليه والمسد ولتعلقات بالنسبة للقصر وكذا بالنسبة للاعجاز ومقابلته وأما مجرد تعدادها وبيان الحصر فيها فهذا لا يلزم تحته لأن هذا معلوم باستقراء كلامه (قوله وقد احصاها ذلك) أي بيان السبب في افرادها أي ذكر السبب بمسألة ما خصه وجعله ماد كره التارخ في كبره أنها إما افرادها بأبواب كثيرة تشعبها وصعوبة أمورها كثيرة مدحها بحلال عورها من الأحوال كالتعريف والكبر والتقديم والتأخير وغيرها من الأحوال فبدا لم يفردها بأبواب فتأمل (قوله تنبيه) هو محذور محذور أي هذا تنبيه وهو انه لا يقيد واصطلاحاً اسم الكلام معصّل لاحق بهم معناه اجمالاً من الكلام السابق (قوله على تنبيه) معقول تنبيه ان أراد منه المعنى الذي لا يحد منه مصدر وان أراد به المعنى الاصطلاحي فهو كغيره من التراجم حامد ليس فيه معنى الفعل فيجوز على معنى في متعلقه محذور أي كاش في تفسير أو على حاله متعلقة بمشتمل أي مشتمل على معبرها كذا قيل وقد يقال انه يتبع الثاني لانه وان كان في لاصل (١٧٣) صدر الآية اسلمح عن المصدر يتوحد عمل

اسمها للإلتفات المخصوصة (قوله الذي قد سبق إشارة ما اليه) ملاحظة ما كيد التقليل أي الذي قد سبق في الإشارة اليه إشارة حتمية ووجه تلك الإشارة أنه قال أولاً نطاقه أولاً نطاقه فافاد أن الكلام الخبري إما أن توحد فيه النطاق أولاً ولا شك أن النطاق هو الصدق وعدمها هو الكذب فقد علمنا تقدم دائرة الصدق ودائرة الكذب وإن لم يعلم تسمية هاتين الدائرتين هذين الاسمين فقد سبق ذكرهما في الجمل في اعتبار دلتيهما لا باعتبار

وجعلها أبواباً برأسها وقد احصاها ذلك في الشرح ﴿تنبية﴾ على تفسير المصدق والكذب الذي قد سبق إشارة ما اليه في قوله نطاقه أولاً نطاقه

ولذلك ذهب عن التبيين بها فيهما ومعلوم أيضاً أن هذه الثلاثة مدح في ما عرفت أو بالخرق من أحوالها ولم يبين وجه الخلط الى افرادها عن أحوال كل من افرادات والمحل والوجه ما تقدم من كثرة المباحث ولما كان حاصل هذا الكلام حصر الأبواب من غير بيان وجه افراد بعض لأحوال بالتبويب عن بعض وحصر الأبواب استقرائي لم يعد إلا مبيده عنده وقد تقدم كان لا بد من نحتهم ظهوره وقد أشرنا إلى وجه الافراد وذلك هو الأهم وادكر الخبر ومن وصفه الجمهور بالصدق والكذب مع الإشارة إلى معانيها قوله نطاقه أولاً نطاقه وفي ذلك ذكر المصدق والكذب اجمالاً وضع لدكرهما تفصيلاً سيها فيقال هذا ﴿تنبية﴾ في تفسير المصدق والكذب وفي ذكر ما يتعلق به من الاستدلال

(فت) ومنهم من يحمل الكلام خبراً أو طناً وهو انما يتصل في انكافية ومنهم من ربح الافعال فيقول خبر واستخبار وطلب وشاء واستدل المصنف على الحصر بأن الكلام إما أن يكون له ستة خارج نطاقه أو لا نطاقه ولا يكون له خارج فالأول والثاني والخبر والثالث لا شأن وقد يقل برد على ظاهر عبارتهم الاحراز عن المستفادات نحو سيقوم ز يدافه عن ادعى ما من به خارج نطاقه أولاً نطاقه فلا يمكن وضعه بذلك ولا صدق ولا كذب وعند وجود الخبر به ليس الخبر موجوداً حتى يصح

اسمها ولذا كانت تلك لاشارة حتمية وأشار التارخ بقوله الذي قد سبق أي وجه انه بهذه السحت سببها لأن التنبية أعماد يترجم بها عما أثير اليه في الكلام السابق فان قلت الكلام السابق فيه الإشارة إلى مسد هذا الخبر الذي ذكره في التنبية ادلمد منه الانطاقة وعدمها وأما المسد اليه وهو صدق الخبر وكذبها والنسبة بينهما فلم يلحقها مسد ولما عرفت جعل التنبية عنواناً لتفصيل شيء علم من الكلام بداهة أو قرياً من الداهة ولا يكون الخبر اند كونه معلوماً بما سبق كذلك الادعاء علم سائر أحواله ولم يعلم هذا الاستدلال فقط وحينئذ فلا يصح تسمية هذا المدح بالنسبة قلت قد أحيط بأن المعارف ستمت التنبية في مقامين الأول ماسبق وهو الانطاط التي يعنون بها عن تفصيل شيء علم اجمالاً من الكلام السابق بداهة أو قرياً من الداهة الثاني أن يكون السحت اللاحق معلوماً من الكلام السابق اجمالاً ولو نظرياً وما ذكرها من هذا القليل فان قلت ان الذي عرفت في تقدم انما هو مذهب الجمهور وأما مذهب المخاطط والظام ودليل كل واحد منهما والزد عليه فلم يعم بما تقدم لاحتمالاً ولا تفصيلاً وحينئذ فجميع ما ذكره في هذا المدح لم يعلم تقدم فلا وجه لتسميته سببها وأجيب بأن مسمى التنبية تفسير المصدق والكذب عن مذهب الجمهور الذي هو معلوم بما مر وأما ما ذكره فهو مذهب كور استطراداً زيادة على الترجمة وهي لا تضر وإلى هذا الجواب يشير قول التارخ تنبيه على تفسير المصدق والكذب فانه يشير إلى خروج الأدلة والاعتراضات عليها عن مسمى التنبية

اختلف القائلون بحصر الخبر في الصدق والكذب في تفسيرهما

والرد والخلاف والتبني اصطلاحاً اسم لتفصيل ما تقدم اجمالاً وهو يحتمل أن يراد به الثاني أو اللفظ الدال على ذلك الذي لا يقال فيه شيء لا يباح إطلاق التنبية الاصطلاحية على هذا البحث لأن المذكور فيما تقدم اجمالاً بعد التحمل السابق انما هو مجرد الصدق والكذب لا الخلاف في التفسير والاحتلال والرد ولو اسطة لا يقول لا يجب الاعتراض في الترجمة على مدلولها بل يجوز أن يصدق اليه ما ياسبه وقد اختلف الناس في الخبر فبين من حصر في الصدق والكذب وقول لا يحصر بل منه ما ليس بصدق

بصدق ولا شك أن الاخبار عن بساطات توصف بالصدق والكذب هل هي ولو ردوا بعدوا ما نهوا عنه وانهم لكادون فيها بسنن أن يقال ان كان محكوماً فيه بسنة خارجية فهو الخبر كما فعل ابن الحارث ولا فرق في ورود ذلك عليهم بين أن يكون الخبر محقق لوقوعه مثل ستطيع الشمس عما أولا في قول كلامهم على أن مورد التقسيم منه خارج بالقوة أو الفعل وقيل الكلام لا يخفى إما أن يمكن أن يحصل لمخاطب من غير أن يستعاض من التكلم مثل زيد مسطوق فإنه يمكن عنه شهادة أولاً يمكن أن يحصل الاستعاضة من التكلم بحواضرت أولاً بغيره فلا والخبر والثاني الاشياء وهو فاسد لأن الكلام ليس هو لشيء يقال فيه يمكن حصوله ولا في نفسه التي تضمنها الكلام هي التقسمة لذلك وأيضاً يرد عليه بخوارث اعيانها لا يمكن الأمن اشكك فان قلت يرد على عبارة الصادق أيضاً بل ليس له خارج فنت الذي بالخارج ما كان خارجاً عن كلام الله كما ذكره ابن الحارث وغيره ويمكن الجواب بأن اراد الامكان العقلي وبخوارث العياني يمكن عدلان يظلم عليه من غير استعاضة من التكلم ويمكن عادة سقران وحلق العلم الضروري وغير ذلك بخلاف اضرب زيدا واظهاره مرادهم إما أن يحصل في الوجود بكلام أو بغيره فلاول الاشياء والثاني الخبر وقد خرج من تقسيم لصف حد الاشياء والخبر على أنه فالتكلم كمن ادته خارج نطاقه والخبر ما يصدق خارج نطاقه أولاً نظامه وقد اختلف الناس في حد الخبر فبين لا محذور وقيل لا ضرورة لان قواً يريد وجوده من الضروري وهذا كان الاخص ضروري بالاعلم كذلك لان الانسان يفرق بين الات والخبر ضرورة واجب ان الحصول غير المتصور ول في هذين الوجهين صاحب ذكرنا في شرح المحصور ذهب الاكثرين الى أنه بخلاف انفاضي أو تكرار الخبر والكلام الذي يستلزم الصدق والكذب فأورد عليه أنه يستلزم اجتماعهما في كل خبر وخبر الله تعالى لا يكون الاصدقا وأن كل خبر لا يجتمع عليه الصدق والكذب وأجاب عنه القاصي بأنه صح دحولة وأورد عليه أنه دور لأن الصدق هو الواقع لا خبره والكذب بغيره فتعريفه بدور وقيل الذي يدخله التصديق أو التكذيب فورد عليه سؤال الدور واستعمال أو في الحدود وجواب الثاني أن انتردي في أقسام الحدود لا في الحدود قال الكاكي ان صاحب هذا الحد ما راد على أن وسع الدائرة قلت بل رد لانه سلم عن السؤال الاول وقال أبو الحسين البصري كلامه يمد بسنة وسنة وقال بسنة ليخرج محققاً فان الكلمة عنده كلام وهي تعيد بسنة مع الموضوع وأورد عليه محققاً بأنه يدخل في الحد لأن القيم مذهب وانطلب منسوب وقيل الكلام للفيد بنفسه اضافة أمر من الأمور الى أمر من الأمور فنياً أو زماناً ثم قل هذا انما قل ان الكلام المعلوم من الحروف المسموعة المستمرة فورد عليه محققاً كلام زيد فانه كلام عنده وهو بغيره اضافة أمر الى أمر وهذا القريب من حد أبي الحسين وقيل القول يقتضي بصريه بسنة معلوم الى معلوم بالشيء أو لا يثبت وأورد عليه الكاكي محققاً لما لا يعلم بوجه من الوجوه لا يثبت ولا يبقى فانه يلزم أن لا يكون خرافة وحواله أن غير المعلوم بوجه من الوجوه معلوم بعض الوجوه

(قوله اختلف القائلون بالخبر)

حاصله أن العلماء اختلفوا في الخبر هل ينحصر في الصادق والكذب أو لا ينحصر بل منه ما ليس بصدق ولا كاذب وبه قال الجاحظ واقتاضون بالاعتصار اختلفوا في تفسير الصدق والكذب في الجمهور فسرهما بتفسير والنظام فسرهما بتفسير (قوله في الصدق) أي في ذي الصدق وذي الكذب وهو الصادق والكاذب وانما قدر بذلك لان الخبر ينقسم للصادق والكاذب لا للصدق والكذب لانهما من أوصافه

ثم اختلفوا فقال الأكثر منهم صدقه مطابقة حكمه للواقع وكذبه عدم مطابقة حكمه له هذا هو المشهور وعليه التحويل

(قوله صدق الخبر مطابقة للواقع) لم يذكر المصنف دليلا كما صنع في القولين سده إماما لسكثرة أدلته واشتبارها بحيث لا يحتاج لذكرها ولأنه بلغ من الظهور إلى حالة بحيث لا يحتاج إلى الدليل (قوله أي مطابقة حكمه) أشار الشارح بذلك إلى أن في كلام المصنف حذف مصافح وإحاطة له على ذلك أن الخبر عبارة عن المظهر هو لا يوصف بمطابقة للحارج حقيقة والذي يوصف بها إنما هو النسبة الكلامية المفهومة منه وهي ثبوت المحكوم للمحكوم عليه وأنه مؤد عنه وهي المعبر عنها بالوقوع أو اللاوقوع في كلامهم وهي المرادة بالحكم في كلام الشارح وبس المرادة الانقاع ولا يراد (قوله للواقع) إلا لزمنة لا لزمانا لأن مادة المطابقة تنمى بعسها والمراد بالواقع النسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين في الخارج أي في الواقع وبس الأمر قطع النظر عن الكلام وليس المراد بالواقع هنا نفس الأمر وحاصل كلامه أن صدق الخبر مطابقة بسمة الكلامية النسبة الخارجية سواء طبقت الاعتقاد أيضا كما لو قال السني العالم حادث أولم تطابق الاعتقاد كما لو قال ذلك المذنب (قوله وهو الخرج الذي يكون الخ) صاف الخارج إلى نسبة الكلام الخبري لأنه متحد معها بالذات إن كان هناك مطابقة وبعضها لم يكن مطابقة وأشار الشارح بهذا إلى أن الواقع هنا نفس بمعنى من الأمر بل المراد به الخارج المذكور في قول المصنف سابقا أن كان لصدقه خارج أي نسبة خارجية وإدعى من الواقع على الخرج بمعنى النسبة الخارجية لا على نفس الأمر لأن المطابقة ليست بين حكم الخبر ونفس الأمر بل بين حكم الخبر وما في نفس الأمر (١٧٥)

وهو حال الطرفين في الواقع مع قطع النظر عن النسبة المفهومة من الكلام وهو النسبة الخارجية (قوله أي عدم مطابقة) أي عدم مطابقة حكمه بمعنى النسبة المفهومة منه للواقع أي النسبة الخارجية وذلك كما في قول المذنب العالم قديم فهو خبر كاذب وإن طابق حكمه اعتقاده وكذلك إذا قاله السني وإن حالف اعتقاده ثم إنه على هذا

فحين (صدق الخبر مطابقة) أي مطابقة حكمه (للاواقع) وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري (وكذبه) أي كذب الخبر (عدمها) أي عدم مطابقة الواقع بمعنى أن التبيين الأدبي أوقع بينهما نسبة في الخبر لا بد وأن يكون بينهما نسبة في الواقع أي مع قطع النظر

ولا كذب به وهو الواضح ثم العناون لا يحتمل اجتماعا مع الصدق والكذب اللذين أحصى الكلام فيهما فقال الجمهور (صدق الخبر مطابقة) بس (١) لايقاعية أو الاسراعية (٢) النسبة الكائنة بين الطرفين في (الواقع) وما في من الأمر وذلك أنك إن قطعت النظر عما يهمهم من الامط من النسبة الحكمية فأنك تعد بين الطرفين في الخارج وفي نفس الأمر نسبة ثبوت أحدهما للآخر أو نسبة السلب فان كانت تلك النسبة مطابقة لغيرهم من اللطط فمطابقة تلك النسبة الخارجية المفهومة من اللفظ صدق وهو معنى قوله الصدق مطابقة الخبر للواقع وعدم مطابقة تلك النسبة للواقع كذب واليه أشار قوله (وكذبه) أي وكذب الخبر (عدمها) أي عدم مطابقة تلك النسبة للواقع وإنما قدرنا نسبة وهو موقع به حمله محكوما عليه في هذه القضية وأورد عليه أيضا ما ورد على الأول فيلزم أن يكون خبرا وليس كذلك من (١) (نسبة صدق الخبر إلى آخره) من اعترض الخطيبي عليه بأن النسبة

التمريض لا يخرج حركاته عن الصدق والكاذب لأن مدلوله على النسبة بمعنى الوقوع واللاوقوع إن طبقت الواقع فهو صادق والافساد فهو لا يخرج عنها على هذا التعبير بخلافه على التفسير الثاني (قوله بمعنى الخ) هذا ما يذهب إليه في صريح الكلام السابق وقرر شيخنا المدوني أنه إنما أتى بالعناية لأن المنادى من المصنف أن المطابقة معتبرة بين ذات الخبر ونفس الأمر مع أنها اعتبرت أولا وبالذات بين حكم الخبر وما في من الأمر لكن أنت حذر بأن هذه العناية لا يحتاج إليها في تقدير الشارح حكم وتفسيره الواقع بالخارج بمعنى النسبة الخارجية والمراد بالتبيين المحكوم عليه والمحكوم به كزبد القيام (قوله وأن يكون) الواو زائدة أي لا بد من أن يكون ومعنى لا بد لا فرار وبداسم لا والخارج المحدود بطراد مع محروره متعلق باسم لا وجرها محذوف (قوله في الواقع) أي في من الأمر ولما كان هذا يخرج ما لا يثبت له في الواقع قال أي مع قطع النظر عما في الدهن فيكون هذا نصيرا لقوله في الواقع نصير مراد لا تقييدا له وبما كان هذا أي قوله مع قطع النظر عما في الدهن قد يخرج نسب الفضل الذهبية المحضة التي لا يثبت لها إلا في الدهن لا في الخارج كقول أصحاب الصدق ثابت فان هذه لا تأتي قطع النظر عنها عن الدهن لأنه لا تنعقد لها إلا في الدهن لا في الخارج قال وعما يدل عليه الكلام إشارة إلى أن المراد بقطع النظر عما في الدهن قطع النظر عما يدل عليه الكلام لا مطلقا وحيث قد تدخل الدهنيات المحضة فكان الشارح قال أي مع قطع النظر عما في الدهن من حيث يدل عليه الكلام ولا شك أنه إذا قطع النظر عما في الدهن من تلك الحثية كان صادقا بما إذا كانت النسبة في الدهن وفي الخارج كما في النصايا الخارجية وقرر شيخنا المدوني أن قوله أي مع قطع النظر يجوز أن يكون

في معنى البلية أي أن النسبة الخارجية لا بد منها حتى ولو قطع النظر عما في الدهن أي هذا إذا لم يقطع النظر عما في الدهن بنظر إليه كما في القضايا الذهبية التي لا تنوت لها خارجا حاد ولو قطع النظر عما في الدهن كما في القضايا الخارجية محوز بد قائم وعلى كل حال ليس قوله أي مع قطع النظر الخ قيد الوجود الخارجية وعلى هذا التعريف وقوله بعد ذلك وعمّا يدل عليه الكلام عطف تعبير أي أن المراد بما في الدهن هو ما يدل عليه الكلام (قوله عما في الدهن) أي النسبة الذهبية وقوله وعمّا يدل عليه الكلام أي النسبة الكلامية وعمامة عدان ذاتا محتمل اعتبار الالاف أن اعتبر تقريرها في الدهن قبل النطق بها فهي ذهنية وإن اعتبر فهمها من الكلام بعد النطق به فكلامية (قوله فطامة الخ) فيه إشارة إلى أن المراد بالحكم في قوله مطابقة حكمه النسبة الكلامية والواقع في قول المنس للواقع النسبة الخارجية وقد علم من هذا أن الظهور في الصدق والكذب على هذا القول النسبة الكلامية والخارجية فقط بخلاف قول النظام الآتي فإنه يطر لا الكلامية والذهبية و بخلاف الحافظ فإنه يطر فهمها للنسب الثلاث كما يأتي بيانه (قوله بأن تكون) أي مصورة بأن تكون ثبوتيتين كما في ر بد قائم وقد حصل القيد له في الواقع وقوله أو سلبتين كما في قولك زيد ليس بقائم وكان لم يحصل له قيام في الواقع ثم أن هذا الكلام أعني قوله بأن تكونا الخ يشير إلى تسمية سابقة وعدمها لمطابقة هي الموافقة في السكيب وعدمها المخالفة في السكيب وأنه ليس المراد بها الموافقة من سائر أوجه وهذا على أن المراد بالنسبة المفهومة من الكلام الإيقاع والانزع والتي في الخارج الوقوع وعدم الوقوع كما هو مذهب العلامة السيد وأما هذا (١٧٦) لاردنسة لكلام المفهومة من الوقوع وعدمه كما في الخارجية كذلك كما

هو مختار الشارح لمطابقة هي الموافقة بينهما من حيث ذاتهما من سائر الوجوه ويكتفي في التباين بين الطابق بالحدس والباطن بالفتح اختلافهما بالاعتبار فارتباط أحد الشئيين بالآخر من حيث فهمه من الكلام ودلالة الكلام عليه غير نفسه

عما في الدهن وعمّا يدل عليه الكلام فطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التي في الخارج بأن تكون ثبوتية أو سلبتين صدق وعدمها بأن تكون احدهما ثبوتية والآخرى سلبية كدب (وقيل)

لأن الخبر لا مطابقة فيه باعتبار كونه ادعاء ولا باعتبار مفرداته وإنما تنحصر في المطابقة أو عدمها باعتبار النسبة التضمنية وقد تقدم هذا المعنى في الفرق بين الحجر والانشاء (وقيل)

في الاصطلاح ما شمل على حكم يكفي في إثباته خبر به مسدود ومسدايه من الواضح أو اسطر فيه سبقه من الكلام وهو لم يستغنى به يكون الظرفية كافية في ثبات الأحكام أي ذكره وليس جميع ما ذكر يكفي في إثباته خبر به المسدود فيجوز أن يشترط فيه أي معناه اللامع (فت) وقوله أن النسبة

في الاصطلاح

من حيث حصوله في الخارج قطع النظر

من فهمه من الكلام فلا يدل أن في مطابقة إحدى المستبين للآخرى مطابقة الشيء نفسه (قوله بأن تكون احدهما ثبوتية الخ) أي كما إذا قيل زيد قائم ولم يحصل له قيم في الواقع أو قلت زيد ليس بقائم وقد حصل له القيم في الواقع فللكذب صورة من كما أن صدق صورتهما في شيء آخر وهو أن تعريف الصدق عاذا كره معترض بالزوم الدور وذلك لا فقد خبر في تعريف الصدق فيكون صدق الخبر موقوف على تصور الخبر وقد عرفوا الخبر بأنه ما حمل الصدق والكذب لثباته فقد أخذ في تعريف الخبر فيكون تصور الخبر موقوفا على تصور خبره وهذا دور واجب بأن الصدق والكذب للأخود في تعريف الخبر هما صف التكامل وهما الإعلام بالشيء على ما هو عليه أو على خلافه والصدق والكذب للأخود في تعريفهما الخبر صدق الخبر على أنه ليس بالزم ساء التعريف بصفا على بعض فأنه يعرف الصدق عاذا كره لا يعرف الخبر بما تضمن الصدق والكذب بل بما يتوقف مدلوله على النطق به أو ما حصل مدلوله في الخارج بدونه وكان كفاية عنه وأورد على التعريف أي بما له المعاني كحتم اليوم ألف مرة فإنه صدق عليه حد الكذب دون حد الصدق وليس يكذب حد الصدق غير مع وحد الكذب غير مانع وأجيب أن المانع من قصد ظاهر الكلام فهو كذب وإن قصد معنى محاربا كاستكثرة في المثال فهو صدق لمطابقة النسبة الكلامية بحسب المعنى المراد للواقع والمراد مطابقة النسبة الكلامية بحسب المعنى المراد لا الواسع (قوله وقيل) فإنه النظام وهو من المعركة وقد أشار للمصنف إلى كمال سحافة هذا المذهب بحديثه فإنه يغيره معجولته مع العلم بأنه النظام وإلى رحمان مذهب الحافظ عليه من كراهته لوجه كمال سحافته ما يترجم عليه من تصديق اليهودي أدقل الإسلام باطل ومكذبه إذا قلنا الإسلام حق وإجماع المسلمين ينادي على ذلك بالطلان والصادق بطلان الا لازم يقتضي بطلان للزوم واعتقد المصنف هذا المذهب على مذهب الحافظ لكامل اتصاله بالمذهب الأول حيث انفق عن إجماع العرفي الصادق والكاذب

صدقه مطابقة حكمه لاعتقاد المخبر سواء كان أَوْحطاً وكذبه عدم مطابقة حكمه واحتج له بوجهين أحدهما أن من اعتقد أمراً
وأخبر به ثم ظهر خبره بخلاف الواقع يقال ما كذب ولكنه أخطأ كما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت فيمن شأه كذب ما كذب
ولكنه وهم ورد بأن المنقبي يعمدون الكذب لا الكذب بغير دليل

(قوله مطابقته) أي مطابقة حكمه وقوله لاعتقاد المخبر لعل المراد لما في اعتقاد المخبر أو لاعتقاده بأشياء ما فيه أو لاعتقاده وحاصله
أن الصدق عدم مطابقة السببة الكلامية للسببة المتقدمة للمخبر وهي التي في ذهنه (قوله ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ) ولو لم يلطف على
مخدوف أي سواء كان ذلك الاعتقاد غير خطأ بل ولو كان خطأ أو أن لو لم يماثل أي هذا إذا كان الاعتقاد سواء بل ولو كان خطأ بل قبل
السببة ولي بالحكم وذلك لكون كل من السببة الكلامية والاعتقاد صواباً كما في قولك السماء فوقك كقولك معتقداً ذلك وما بعد
السببة كقولك السماء تحتك معتقداً ذلك فإن السببة الكلامية وافقت الاعتقاد والاعتقاد خطأ (قوله غير مطابق) تفسيره قوله خطأ
فكان المناسب التعبير بأي التصيرية (قوله أي عدم مطابقته) أي عدم مطابقة سببته للمعقولة منه (قوله ولو كان خطأ) أي هذا
إذا كان لا اعتماد غير خطأ بل ولو كان خطأ وأحد الشارح ذلك من رجوع التصير في قول المصنف عدمها للمطابقة العبدية بالسببة
فهو غير رائد على المصنف (قوله معتقداً ذلك) أي ما ذكر من التحية (١٧٧) (قوله غير معتقداً ذلك) أي ما ذكر من الغفوية
والأولى أن يقول معتقداً

خلاف ذلك لأن ما قاله
صادق بصورتين ما إذا اعتقد
عدم ذلك وما إذا لم يوجد
منه اعتقاد أصلاً وهو
النكاح فيكون خبر النكاح
دائلاً في الكذب فلا
يتأني له الاشكال الآتي له
بعد ذلك ولو قال مثل ما قلنا
لسكان فاصراً على الضرورة
الأولى وتكون المنورة
الثانية واسطة فينتأني
حينئذ الاشكال وقد يقال
أيما غير بقوله غير معتقد
ذلك لانه المطابق للتعريف
عدم مطابقة الاعتقاد
الصادق ما صورتين كما

صدق الخبر (مطابقته لاعتقاده المخبر ولو) كان ذلك الاعتماد (خطأ) غير مطابق للواقع (و) كذب الخبر
(عدمها) أي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتك معتقداً ذلك صدق
وقوله السماء فوقك غير معتقد ذلك كذب وإيراد الاعتقاد الحكم لدهي الحارم أو الراحح وبهم العلم
والظن وهذا يشكل بخبر النكاح لعدم الاعتماد فيه قياساً بالواسطة ولا يتحقق الاحتصار اللهم إلا أن يقال
انه كاذب لانه إذا اتقى الاعتقاد

صدق الخبر هو (مطابقته) أي مطابقته لسببته المدلولة به (لاعتقاد المخبر) أي السببة المتقدمة للمخبر (ولو)
كان ذلك الاعتماد (خطأ) وحيلام بطاق الواقع (وكذبه) أي وكذب الخبر (عدمها) أي عدم مطابقته
للسببة له فمقتضاه كانت تلك السببة كذلك في نفس الأمر أو لا هذا خبر الإنسان بما يدر كل أحد إلى
تكذيبه فيه للعلم بخلافه ضرورة وفرض الاعتقاد مطابقه كان خبره صدقاً كقوله السماء تحتك معتقداً
مطابقه وهذا خبر عما ظاهره صدق حتى عند الصبيان واليه مقتضاه خلاف ظاهره خبره كذب كقوله
السماء فوقك ولا يحصر الاعتقاد في هذا الباب الحزم يشمل الظن وهذا الخبر للصدق والكذب
يقضي وجود الواسطة وهو خبر النكاح فلا اعتقاده حتى مطابقه حكم الخبر ولا يطابقه والقائل به من
يقول بالاحتصار ولكن لا يبرر دليلاً أن كان معنى كلام النكاح خبراً عن أن السببة معقولة كسائر
الأخبار وأما أن كان لا يسميه خبراً باعتبار أن لا سببة في الاعتقاد لم يبرر وت الواسطة وقد يحجب
لاصطلاح ذلك أن أراد به اصطلاح من المعنى فموضوع رادعهم ولا عيباً دام سلككم الذي

(٢٣ - شروح التنجيص - أول) قال عدد الحكم وقال المصنف قوله غير معتقد ذلك محمول على اعتقاد خلافه لأن
موضوع المسألة أن لشكك عدم اعتقاد بمادة الخبر أو خلافها وأما إذا اتقى لاعتقاده كما في النكاح ولا خبر أصلاً أو هو كذب على
ما سيأتي (قوله والراد الخ) لما كان الاعتقاد يطلق عند الأصوليين معنى الإدراك الحريم لا الدليل فيخرج البقي أعني العلم وهو الإدراك
الحريم لدليل والظن وهو الإدراك غير الحارم بين أن أراد به هنا ما يشمل الإدراك كقول المصنف (قوله الحكم لدهي الخ) أي السببة
المتقدمة اعتقاداً حارماً أو راححاً وقوله وبهم العلم والظن بشرط على ترتيب المصنف (قوله وهذا) أي تفسير المصنف الذي حكاه المصنف
عن النظام بقوله وقيل الخ (قوله لعدم الاعتقاد فيه) هذا بيان لوجه الاشكال وحاصله أن النكاح في قيامه لا يبرر عدم قيامه إذا قال قام
زيد لا يصدق على خبره هذا أنه صادق لعدم صدق تعريف الصدق عليه ولا كاذب لعدم صدق تعريف الكذب عليه وذلك لانه لا اعتقاد
له حتى يطابقه حكم الخبر أو لا يطابقه فيلزم على هذا التعبير ثبوت الواسطة بين الصدق والكذب مع أن النظام المفسر هذا التعبير
لا يقول بالواسطة بينهما بل يقول يحصر الخبر في الصادق والكاذب (قوله اللهم إلا أن يقال الخ) قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في
نحوه ضعف وكأنه يستعان في إثباته بقوله تعالى ووجه الضعف ههنا أنه خلاف التبادر وهو خبر خبر الكذب في الإنشاءات وهو
محمول للاجماع كدفعي الهري وقال عبد الحكيم وجه الضعف أن ما سدر من تعميم الاعتقاد بقولك ولو خطأ ووجود الاعتقاد (قوله انه)
في خبر النكاح كاذب (قوله لانه إذا اتقى الاعتقاد) أي في خبر النكاح

تكذيب الكافر كاليهودى اذا قال الاسلام باطل وتصديقه اذا قال الاسلام حق فقولها ما كذب متأول بما كذب عمدا الذي قوله تعالى والله يشهد ان السابقين سكاذبون

(قوله صدق عدم مطابقه الاعتقاد) أى لان الشك صدق مع نفي الموضوع وعدم قيام ربه يصدق مع عدم ربه فقول للصدق والكذب عدم مطابقته الاعتقاد فى معنى قولك ليس الاعتقاد مطابق الحكم الخبر وهو المتصادق بأن يكون اعتقاد ولا يكون حكم الكلام مطابق له وبأن لا يكون اعتقاد أصلا حينئذ يعرف الكذب مثل خبر الشك (قوله والكلام الخ) أشار بهذا إلى أن هذا الاشكال مبنى على أن كلام الشك يفل له خبر باعتبار أنه سنة معهومة كسائر الأخبار مطابقة لما فى الواقع أو غير مطابقة له ولا يشترط أن تكون سنة كائنه فى ذهن الله كالكلام ولا يصدق على حكم وهو ذلك وقوع السنة أو لا وقوعها وان لم يكن ذلك الحكم قائما بالمنكلم فى الواقع وعينه ما فيه تحلف لدلول عن الدليل وتخلعه حيز فى الدلالة الواسية كما فى الخبر الكاذب بخلاف الدلالة العقبيه فلا يجوز فيها تحلف المدلول عن الدليل كما فى التعبير الدال على حدوث العلم وهو القول هو الحقيقى لانه اذا كان كلام المنكلم للكذب يقين له خبر بالاعتقاد كدور فأولى الشك (١٧٨) وقبل انه لا يهال له خبر باعتبار انه لا سنة فى الاعتقاد وحيدته

صدق عدم مطابقته الاعتقاد والكلام فى أن الشكوك خبر أوليس بخبر مدكور فى التشرح فيه صالح ثمة (مدلى) قوله معنى داجاك انما يقولوا شاهدك رسول الله والله يعلم بشكركه والله يشهد (ان السابقون لكاذبون)

عنه بأن الشك ما كان لا معصية له صدق على خبره ثم يثبت من متعده دلا معصية له يبطى فى الاعتقاد يستلزم عدم مطابقه السنة لا معتقدا لأن أطا منه للمعتقد فرع وجود اعتقاد فان سبى الاعتقاد انتهت مطابقة وهذا الجواب محل وادبر على لا مفهوم من الاسم لعرفا فى سمية كلام الشك خبرا احتمالا لعدم بوجهه وأظهر محله وعرف التسمية لانه اذا كان كلام معصية لبطى يسمى خبرا فخرى كلام الشك والقائل بأن صدق الخبر مطا منه لا اعتقاد وكذبه عدمه وهو النظام من المعرلة انما هل ذلك (مدلى) قوله معنى راجعك انما يقولوا شاهدك رسول الله والله يعلم بشكركه والله يشهد (ان السابقين سكاذبون) فقد كذبهم الله تعالى فى قولهم انك رسول الله وهو خبر مطا فى الواقع ومعهم حيز الشك كذب لصدقه مطا فى الاعتقاد فلهذا القصد وقد على أن كذب الخبر عدم مطا منه لا اعتقاد فادى كان الخبر قد كذب لصدقه مطا منه لا اعتقاد مع مطابقته للواقع فخرى اذ لم يبطى فى الواقع ولا اعتقاد مع كذب خبره وادعى على أن الكذب محذور عدم مطا فى الاعتقاد كان الصدق مطا له لانه لا واسطة بالاتفاق من الخصم فكأن الصدق هو لك انطباعه فلا بد أن يقال بعد اصطلاح على ذلك كما قال الامام غير المدعى هو سبى الاشارة وسبى الخطا بى بما أحدهما من كلامه وهو صدق الخبر مطا فى الواقع أى فى الخارج وكذبه عدمها أى عدم مطابقته للواقع فى الخارج ومع ذلك أن الخبر يحصر فى الصادق والكاذب ولا واسطة بينهما وهذا هو المحذور فى المسئلة

فهو خارج من المقسم وهو الخبر فلا رد الاشكال أصلا (قوله ثمة) يوقف عليه بالهاء (قوله دليل الخ) متعلق بمحدود أى وتمسك فى اثبات مذهب اليه من تعبير الصدق والكذب بدليل قوله تعالى أى دليل هو قوله تعالى فلا صفة للبيان لأن العرف للمدكور يمس الدليل واعتراض بأن مدعى التعريف وقد تقرر فى موضعه أن المحدود لا يتوجه عليها مع ولا قام عليها البراهين لأن مرجع المسع لطلب الدليل وإقامة الدليل بمسئلة التعريف

أقوال

من قيس التصورات والمعرف مصور عمره النقاش يمش

لك فى ذهبك صورة مفهوم وليس بى الحد والمحدود حكم مع أو يستدل عليه وبما حجة من استماع الدليل على الحدود ولا شبهة فيه على ما هو مقرر فكيف يتمسك هنا على اثبات هذا التعريف بدليل وأجيب بأن محل استماع الدليل على التعريف اذ لم يكن ما كلف التصديق بأن حاولوا إعادة تصور ذلك فيما اذا كان التعريف عمره لطفى فان كان التعريف ما كلف الى التصديق بأن كان المقصود منه إعادة أن هذا المعنى مدلول لذلك للفظ لغة وأصطلاحا وذلك فيما اذا كان التعريف لطفى كما هو فى المسئلة فى إقامة الدليل عليه فخرى اذ يقول اليه من التصديق الحاصل من حمل التعريف على المعرف اذ كانه قيل الصدق موضوع لمطافه الخبر للاعتقاد كذا ذكر ربه الحواشى وقال عدم الحكم ان الدليل الذى تمسكه النظام على الحكم مدعى يتمسكه التعريف وهو "صحیح" (قوله والله يعلم بشكركه رسول الله) الظاهر أن هذا ليس من كلامهم بل من كلام المولى قدم احراما إلى لوفيل لو اشهد انك رسول الله والله يشهد ان السابقين سكاذبون لتوهم أن قولهم هذا كذب غير مطابق للواقع فوسط بينهما قوله والله يعلم بشكركه رسول الله ليجت ذلك لايهام (قوله والله يشهد ان السابقين) أى يعلم ذلك وعبر عن العلم بالشهادة مشاكلة

و ثانياً أن التكذيب في تسميتهم أحبارهم شهادة لأن الأخبار إذا خلا عن الواحدة لم تكن شهادة في الحقيقة

قوله كذب لا بموافقة (قوله من صميم القلب) صميم الشيء حاله واصافه صميم القلب من اصافه الصفة للموصوف أي هذه الشهادة صادرة من قلب الخالص وقوله وحلوص الاعتقاد كذلك من اصافه الصفة للموصوف وهو تعبير مراد بكلمة (قوله شهادة ان واللام الخ) أي وانما كانت شهادتهم هذه من صميم القلب شهادة ان واللام والخلة الاسمية للقيادات للتأكيد ومعلوم أن تأكيد الشيء يدل على اعتقاده ان قلت ان هذه التأكيدات اعماهي في الشهوده وهو انه رسول الله لا في لفظ الشهادة الذي هو قوله شهد حتى يقال تأكيد الشهادة بعيد ثم من صميم القلب وأحب أن الشهادة والشهوده كاشية الواحد فالتأكيد في أحدهما تأكيد في الآخر إذا الشهادة لا ترد لها من مراد للشهوده معنى التأكيد إلا به للشهوده أمر متيقن وهذا يستلزم كون الشهادة عن اعتقاد وتحقيق أو يقال ان هذه التأكيدات باطنية لا لارمادها وهو علمه أنه رسول الله لما سأل في الخبر يجوز تأكيد ما ينظر للارماد العائدة إذا كان مخاطب عن الحاكم ومكره على المخبر عنه وإذا كان المخبر مؤكداً بالنظر في ذكر رجع قولهم شهد انك رسول الله إلى قولهم شهد انك رسول الله ثابت بحقيقة فكون الشهادة بذلك من صميم القلب فاعمل (قوله أو تسميتها الخ) حاصله أنا لاسم أن التكذيب راجع للشهوده لم لا يجوز (١٨٠) أن يكون راجعاً لتسمية ذلك الخبر الخالي عن موافقة الاعتقاد

من صميم القلب وحلوص الاعتقاد شهادة ان واللام والخلة الاسمية (أو) انمي لكادون (في تسميتها) أي تسمية هذا الاحبار شهادة لان الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد وقوله تسميتها مصدر متعلق بالمفعول الثاني

التكذيب له ولهذا يقال الشهادة ضمن الاحبار وعليه يكون انمي في الآية الكريمة لكادون في الشهادة باعتبار استلزام حال الصق بها عرفاً منهم عن حلوص الاعتقاد وصميم القلب فالكذب فيه هو هذا انمي لا في قولهم انك رسول الله وانما كذبوا فيه لاسم ما يقولون بأفواههم ويظهرون من حالهم ما ليس في قلوبهم (أو) تنوين أن انمي لكادون (في تسميتها) أي تسمية هذا الاطهار لهذا الاحبار شهادة وانما أرموا تسمية هذا الاحبار شهادة لان من وقع منه معنى لرم محبة الاحبار عنه أنه يسمى باسمه فيصح أن كان ذلك لمعنى على غير ما هو أو رل معمله ما هو على غير ما هو أن يكذب الواقع منه ذلك انمي في تلك التسمية لا لارمادها ويحتمل أن يكون انمي لكادون في تسمية منه ان شهد وهو الخبر الشهود تسمونه شهادة أي مشهودا به لان من شهد بأن أظهر الامتثال على أن مشهوده محقق فقد أرم من ذلك الاحبار عن ذلك مشهوده أنه يدعي شهادة لا به معنى كونه مشهودا به فيصح

لا يعتد لشك أو غيره وهذا القول هو الذي أراد من الخاف بقوله وقيل ان كان معتقداً صدق والا فكذب على ما فهم الشراح كما هم وان كان طاهر عارته فيه لا يقتضي اشتراط الطائفة الثانية أن الصدق مطابقة الخبر لا اعتقاد الخبر ولو كان خطأ أي ولو كان غير مطابق لما في الخارج وكده عدمها

شهادة وفيه أن التسمية وضع الاسم وهو لا يوصف بصدق ولا كذب لان تسمية شيء شيء ليست من باب الاحبار وحيد فيكون من هذا عاطي اطلاق الادلا لا كذا وأحب أن تسميتهم ذلك الخبر شهادة تضمن دعوى فائدة حرم ما هذا يسمى شهادة بالتكذيب راجع الى التسمية باعتبار ما تضمنته تلك التسمية من دعواهم أن خبرهم هذا يسمى شهادة فكأنهم كانوا احباراً هذا يسمى شهادة فقبل لهم

كذلك تم ليس حركم هذا يسمى شهادة لان الشهادة انما تكون

ولو على وفق الاعتقاد فظهر لك بما قررناه الفرق بين الوجه الاول والثاني وذلك لان التكذيب في الوجه الاول راجع للشهادة باعتبار ما تضمنته من الكلام الخبرى وهو أن شهادتنا هذه من صميم القلب فكأنه قيل لهم دعواكم أن هذه الشهادة من صميم القلب كذب فانهم نكس من صميم القلب والتكذيب في الوجه الثاني راجع لتسمية خبرهم شهادة باعتبار ما تضمنته تلك التسمية من دعواهم أن احبارهم هذا مطلق عليه شهادة فكأنه قيل لهم كذبتم في تلك الدعوى ليس حركم هذا مطلق عليه شهادة لان شرط ما يطلق عليه الشهادة أن يكون موافق للاعتقاد وهذا ليس كذلك (قوله أي تسمية هذا الاحبار) أي الخالي عن موافقة الاعتقاد شهادة قال سم فان قلت كونه احباراً ساق كونه شهادة لان الشهادة انشاء على التحقيق عندهم قبل لامنا فله لان الاحبار أيضاً انشاء فالتسمية للشهادة انما هو الخبر لا الاحبار (قوله لان الشهادة انما تكون على وفق الاعتقاد) اعترض بأن اشتراط الموافقة للاعتقاد في مطلق الشهادة ممنوع بدليل قولهم شهادة الزور وأحب أن اطلاق الشهادة على الزور محار اذ حقيقة الشهادة أن تكون عن علم بالشهوده واعتراض به ولك أن تقول هذا الاعتراض غير وارد لان الكلام على سبيل المنع وحاصله لانك أن التكذيب راجع لقولهم انك رسول الله لا يجوز أن يكون راجعاً الى تسمية هذا الاخبار شهادة وممكن الشهادة معتبرا فيها موافقة الاعتقاد والمانع يكفيه الاحتمال

* وثالثهم أن المعنى لكاذبون في قولهم انك رسول الله عند أنفسهم لا اعتقادهم أنه خير على خلاف ما عليه حال المخبر عنه

واسم لا يجمع (قوله والأول محذوف) أي مع العادل أيضا والأصل وفي سميتهم هذا الاحتمار شهادة (قوله أو لمعنى أنهم لكاذبون في الشهوده الخ) حاصره أي سلم أن الكذب راجع للشهوده لكن لا سلم أن كذب هذا الخبر لعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم لم لا يجوز أن يكون كذبه لعدم مطابقة الواقع بحسب اعتقادهم وإن كان مطابقا للواقع في نفس الأمر وتوضيح ذلك أن قولهم انك رسول الله سببه الكلامية ثموت برساله به عليه السلام وهم يزعمون أن الواقع أنه ليس رسول فهذا الخبر لم يطابق الواقع بحسب رعايتهم وإن طابق الواقع في نفسه فاسطفا يقول ان هذا الخبر وهو قولهم انك رسول الله كذب لانه لم يطابق الاعتقاد فيقال له هذا الخبر وان لم يطابق الاعتقاد لم يطابق الواقع في رعايتهم واعتقادهم فلا سلم أن كذبه لعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم لا يجوز أن يكون لعدم مطابقة الواقع في رعايتهم واعتقادهم وحيد بمعنى وثقه شاهد ان المعاني كاذبون أي يعلم أن خبرهم غير مطابق للواقع بحسب ما عندهم فبسبب الكذب لا باعتبار عدم المطابقة للواقع (قوله لكن لا في الواقع) أي لكن (١٨٩) كذبهم ليس له حقيقة بل واقع يعني في نفس الأمر

والأول محذوف (و) المعنى أنهم لكاذبون (في الشهوده) أي قولهم انك رسول الله لكن لا في الواقع (في رعايتهم) القاصد واعتقادهم بالناس لا أنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم وإن كان صادقا في نفس الأمر فكأنه قيل لهم يزعمون أنهم كاذبون في هذا الخبر الصادق وحيد لا يكون الكذب إلا بمعنى عدم المطابقة للواقع فليتأمل لئلا ينوهم أن هذا الاعتراض يكون الصدق والمكذب

تسميته شهادة بمعنى أنه مشهوده فكذبوا باعتبار هذه التسمية اللازمة لكن الكذب في ادعاء وحده بمعنى الشهادة الحقيقية وسرها الدعي وهو الأول ويل الأول يستلزم الكذب في وجود التسمية الحقيقية المتعارفة لخاصة الناس الأول يعني هذا على ما لا سلم أن التسمية تنوهم على كون الشهادة مطابقة فصح مع غير المطابقة فلا يصح التأكيد في التسمية وحمله على الكذب في التسمية الحقيقية كما قسم تأويل في ضمن تأويل وذلك يصح ذلك التأويل وفي المعنى لكاذبون في قولهم شهدانه حار عن الحال وهو ضعيف لان الشهادة على الصحيح إنشاء (أو) بسبب أن الكذب عائد للمشهود به ولا يدل على الدعي وذلك تأويل ان المعنى لكاذبون (في الشهوده) وهو قولهم انك رسول الله لكن لا بمعنى أنهم كاذبون فيه لعدم مطابقة الاعتقادهم بل بمعنى لكاذبون فيه باعتبار الواقع يمكن لا باعتبار الواقع في نفسه وحقيقته لانه اعتبار منه وحقيقته صدق بل باعتبار الواقع (في رعايتهم) القاصد ووعدهم الكاذب بمعنى أنهم صير واربعهم واعتقادهم هذا الكلام الصدق كذب في الواقع ولو كان غير اعتبار رعايتهم صدق في الواقع فكأنه قيل لهم يزعمون أنهم كاذبون في هذا الكلام الصدق أي

ولو صوابا وهذه العبارة ظاهرة في أنه لا واسطة بينهما أيضا لا بد من قوله عدمها الخبر الذي لا اعتقاد معه أو مع اعتقاد عدمه وكلامه اصعب في الايضاح أظهر في عدم الواسطة على هذا القول وعلى هذا خبر الشك كذب ولم أر من صرح بهذا القول غير المصنف وهو ظاهر عبارة ابن الحارث عبر أن الشراح حاولوا على غيرها كما سبق في الثالث وهو الذي به ناصب لا يحافظ

نفس الأمر في ذاته لان الواقع في نفس الأمر في ذاته أي فكأن الله قال لهم يزعمون أي يعتقدون أنهم كاذبون في هذا الخبر لكونه لم يطابق الواقع في اعتقادهم مع أنه غير صادق لكونه مطابقا للواقع في نفس الأمر (قوله وحيد) أي وحيد اد كان المشهود به كاذبا لانه لم يطابق الواقع في رعايتهم (قوله لا يكون الكذب) أي للدكتور في هذه الآية (قوله لا معنى لعدم المطابقة للواقع) أي بحسب رعايتهم واعتقادهم (قوله لئلا ينوهم أن هذا) أي قول المصنف في رعايتهم اعتراف الخ وهذا على التأمل أي تأمل كلام المصنف واعرف حقيقة هذا الرد الثالث خوفا من أن تنوهم أن هذا الثالث تأييد لما صحت ذلك القول الردود عليه فتنرض على المصنف بأن القصد الرد عليه لا تأييده ومنشأ ذلك اتوهم قول المصنف والمعنى لكاذبون في الشهوده في رعايتهم فانه يزعمون أن الكذب لعدم المطابقة لرعايتهم واعتقادهم وحاصل الجواب أن المراد أن الكذب لعدم المطابقة للواقع لكن بحسب رعايتهم واعتقادهم فذلك الخبر غير مطابق لاعتقادهم وغير مطابق للواقع بحسب اعتقادهم فكذب انما هو لحالته في الواقع في اعتقادهم لا لحالته لاعتقادهم كما يقوله النظام وفرق

(قوله بل في رعايتهم) أي ل كذبه لحالته في الواقع بحسب رعايتهم أي اعتقادهم (قوله واعتقادهم الباطل) عطف بمسرح (قوله لا لهم يعتقدون أنه) أي ذلك الخبر وهو انك رسول الله غير مطابق للواقع لان الواقع بالنظر لاعتقادهم أنه غير رسول الله لا لهم أي لتألفين من مشركي العرب والذي يعرف بيوته أهل الكتاب كما يدل عليه القرآن (قوله فيكون كاذبا باعتقادهم) أي فيكون ذلك الخبر كاذبا بالنظر لاعتقادهم أنه في الواقع غير رسول الله لعدم المطابقة لذلك الواقع (قوله وإن كان صادقا الخ) الوالا لحال أي والحال أن ذلك الخبر صادق لمطابقته للواقع في

* وشكر الخاطف اعصار الحجر في القسمين ورغم أنه ثلاثة أقسام صادق وكاذب وغير صادق ولا كاذب لأن الحكم إما مطابق للواقع مع اعتقاد الحجر له أو عدمه وإما غير مطابق مع الاعتقاد أو عدمه فالأول أي المطابق مع الاعتقاد هو الصادق

بين محالة الاعتقاد ومحالة الواقع بحسب الاعتقاد وحيد فكلام المصنف رد عليه لا تأييد له (قوله راجع إلى الاعتقاد) أي فيكون كلام المصنف هذا مؤيداً لكلام الظاهر مع أنه يصدق عليه (قوله الخاطف) هذا لقوله واسمه عمرو بن عبد الصمغاني وكنت أنوعين وأما لقب الخاطف لأن عيبه كان حاداً حتى أي بارزاً وهو أحد شيوخ المعتزلة وبالله التوفيق وله التعاليف في كل فن وكان فيسح الشكل حد فساداً أحضره له وكل ليعلم أولاده استسحق مطر في منزله عشرة آلاف درهم وصرفه وقال مصنفه

لو مسح الحجر بمسحاً ثانياً ما كان إلا دون مسح الخاطف راجعاً عن المحرم بوجهه * وهو العدي في عين كل ملاحظ من جهة شعره
أترجوا أن تكون وأنت شيخ * كما قد كنت أيام الشباب
لقد كنتك عكك أي ثوب * حبيص كالخديد من الثياب

وكان موته بوقوع محلات العلم عليه وهو ضعيف باسصرة سنة خمس وخمسين ومائتين وقد حاور السمين (قوله شكر الخ) أشار بهذا إلى أن الخاطف مستأجره محدود وأما عمله فاعل للعلل بعد وف فلا يصح لأن هذا الموضع ليس من المواضع التي يحدث فيها الفعل وهي أربعة أن يقع الفعل في جواب نفي واسمها (١٨٢) كقولك يدحو من قبل من حادو بعدد أو الشرطتين نحو إذا

السبب انقضى ومن أشد من المشركين استجارك وبعد فعل يستمره نحو ليسكريد بفتح ياء معجمة أي يكفيه صارع لكن الحدف في الثالث واجب وفيما عداه جائز وأعلم أنه كما يحدث الفعل في مواضع أربعة كذا في الحدف التفاعل في مواضع أربعة وقد نظم الجميع بعض الأفاضل عند النياحة مصدر ونعجب ومفرع يقاس حدف الفعل

راجع إلى الاعتقاد (الخاطف) شكر اعصار الحجر في الصدق والكذب وثبت بواسطة ورغم أن صدق الحجر (مطابقته) للواقع (مع الاعتقاد) أنه مطابق برغم أن هذا الكلام لم يطبق في الواقع فمذهب الكذب هو الذي على عدم صدقه الواقع بواسطة الزعم وكثيراً ما يقال هذا الكلام المطابق للواقع في رعم ولا يه كذب أي مطابق للواقع في رعم لا يكون على هذا الزعمون ثم كذبوا في هذا الحجر الصادق وإطلاق الكذب على رعم أن الحجر كذب شائع عرفاً فقد تصح هذا التأويل وأنه ليس اعتقاد الكذب هو مذهب معتزلة عدم مطابقة الزعم والاعتقاد وذلك للمفرق الظاهر بين قولنا هذا الكلام لم يطبق في رعم ولا في هذا الكلام لم يطبق في الواقع في رعم ولا في الأول يصدق في الكلام الذي يصدق به ولا يصدق به ولا في الثاني لا يصدق في الكلام المشعور به واعتقاده ليس كذلك وفي المعنى الأول المطابقة فيه بسبب وبغيره يلقى إلى الاعتقاد وفي الثاني يتم انقياس إلى الواقع ولكن في المطابقة بالرغم لا بما في نفس الأمر مع معناه وقد أطنبت في تقرير هذا الفصل لعمومه على نفس الأذهان ثم أشار إلى تفسير الصدق والكذب على مذهب من يثبت بواسطة فثبت (الخاطف) من المعتزلة عن ثبت بواسطة قال في تفسير الصدق والكذب بواسطة صدق الحجر (مطابقة) فثبت (للسبب الخارجية) (مع الاعتقاد)

وقوله الخاطف أي قال الخاطف صدق الحجر مطابقة له أي للخارج

والفعل بعداً وان مستلزم * وجواب نفي أوجوب السائل
فإن قلت من المقرر أن حدف المفرد أسهل من حدف الجملة فلا حرج في قول الخاطف فاعلاً للحدف قلت هذا إما يظهر إذا كان الموضع مما يطرد فيه حدف الرفع المقدر كأن يكون من الأماكن الآتية ككثرة وثاني غيرها فلا يجوز حدف الرفع المقدر في سعة الكلام عند البصريين (قوله وثبت بواسطة) عطف مذهب على سبب أولادهم على مذهبهم (قوله وزعم أن صدق الحجر الخ) ظاهره أن قول المصنف مطابقة حجر لأن الحدوفة مع اسمها وفيه أسهل لم يصوغ في حواره ذلك اللهم إلا أن يقال هذا محل معنى لأجل إعراب فلا يقال ما يأتي من أنه حجر محدوف وهو المحدث عنه أول التسمية (قوله مطابقة) حجر لم يتد محدوف وهو المحدث عنه أو التسمية أي صدق الحجر مطابقة وهو من إضافة المصدر لفعله وفي الكلام - حدف - أي مطابقة حكمه أي سببه انقضية منه ومفعوله محدوف أي مطابقة حكم الحجر الواقع أي السبب الخارجية الحاصلة بين الطرفين في نفس الأمر وأدعى الشارح الامام على المفعول لنقوبة العامل (قوله مطابقة للواقع مع الاعتقاد أنه مطابق) كما إذا قلت الله واحد مع اعتقادك أنه مطابق للواقع وقوله وكذا عدم مطابقة للواقع أي عدم مطابقة سببه المصنوعة من السبب الخارجية الحاصلة بين الطرفين في نفس الأمر مع اعتقاد عدم المطابقة كأن تقول السماء تحتنا مع اعتقادك أنه غير مطابق فالاعتقاد للعتبر في الصدق اعتقاد متعلق بالمطابقة والاعتقاد للغير في الكذب

والثالث أي غير المطابق مع الاعتقاد هو الكذب والثاني والرابع أي المطابق مع عدم الاعتقاد وغير المطابق مع عدم الاعتقاد كل منهما
اعتقاد متعق بعدم المطابقة (قوله مع الاعتقاد بأنه مطابق) الطرف مستقر وقع حالا من ضمير مطابقة أي صدق الخبر مطابقته
للواقع حال كون الخبر مصاحبا للاعتقاد بصاحبه وليس حالا من المطابقة (١٨٣) لئلا يلزم وقوع الحال من خبر المستند والجمهور

(و) كذب الخبر (عدمها) أي عدم مطابقته للواقع (معه) أي مع اعتدائه غير مطابق (وغيرها)
أي غير هذين القسمين

أي مع اعتقاد أن مدلوله كذلك في حين الأمر فقد شرط في الصدق مرور المطابقة ولاعتقاد (و)
كذب الخبر (عدمها) أي عدم المطابقة في نفس الأمر مع اعتدائه غير مطابق لما في نفس
الأمر فقد اعتبر في الكذب والصدق مع الاعتقاد الآن لا اعتقاد في الصدق يتعلق بالمطابقة للواقع
وفي الكذب يتعلق بعدمها والأقسام المتصورة ههنا في المطابقة وعدمها ستة لأن مطابقة الكلام
لواقع إما مع وجود اعتقاد موافق أو مع وجود اعتداد بخلافه أو بدون وجود اعتقاد أصلا وعدم
مطابقته للواقع إما مع وجود اعتقاد موافق أو مع وجود اعتداد بخلافه أو بدون اعتقاد أصلا فهذه
ستة ثلاثة في وجود مطابقة الكلام للواقع وثلاثة في عدم وجود تلك المطابقة وقد استمر في الصدق
وجود المطابقة مع اعتقادها وهو الأول من ثمرته قيام المطابقة في الكذب عدم المطابقة مع اعتقاد
ذلك لعدم وهو لا من ثمرته قسم عدم المطابقة وبقيت أربعة أقسام عدم المطابقة وهي
من أقسام عدمها وهي بواسطة أولى ذلك أمر قوله (وغيرها) أي وغير هذين القسمين وهي
الأربعة السابقة

مع اعتقاد مطابقة وعدمها أي وكذا عدم مطابقة مع اعتقاد غير عدم مطابقة مع عدمها
لا بد من ذلك من شذوذه لا يوافق عدمها مع وطائرها أنه عدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة ونسب هذا
إلى الراد من الاعتقاد ذلك وهو عدم المطابقة مع عدمها من جهة واحدة لا كذا قد دخل فيه ما
كان مطابقا وهو غير مطابقة أي أو عدم المطابقة مع عدم المطابقة وعدمها من جهة واحدة وهو اعتقاد المطابقة
أو غير مطابق ولا اعتقاد شذوذه لا بد من ذلك لا صدق ولا كذب في رابع أن الصدق المطابقة للخارج ولا اعتقاد
مع عدمه فقد يمكن صدق فقط بل قد لا يكون صدق وقد يوصف بالصدق والكذب نظريين محتملين
إذا كان من جهة واحدة غير مطابق للاعتقاد مثل قول الكفار أنهم رأوا رسول الله صلى الله عليه وآله
النجاشي وهو الذي قدمه نصف وهو الصحيح وعليه جمهور أن الصدق المطابقة للخارج سواء كان
معتقدا أم لا والكذب عدمه وقد علم من هذه الأقوال أن قولنا الخبر إنا صدق وكذب متصلة حقيقة
على قول ومادة الخبر لا تمتد على قول ومادة الجمع فقط على قولنا الخبر إنا صدق وكذب متصلة حقيقة
دلته ثم لا يجمع على أن من قال محمدا ليس بنبي كاذب ومن قال الإسلام حق صادق ويقول النبي صلى
الله عليه وسلم لا نبي بعده من قال بعد أني سيقار اليوم تسبح الكعبة وقولنا من
كذب يوفى حين قال يوفى الكافي ليس صاحب الخضر موسى بن إسرائيل (قلت) وفيه رد على من
جعل الصدق ناسبا للاعتقاد فقط أولها ويقول بينهما واسطة ولا رديقه على من جعله ناسبا لها معا وبطل
له أيضا قوله صلى الله عليه وسلم من كذب على محمد دلالة على انقسام الكذب إلى متعمد وغيره وقد
استدل من القرآن الكريم بدلائل أصرح من الجمع وهو قوله تعالى ولله أكبر من أن يضلوا وهم كانوا
كاذبين وقد ذكر النصف الثاني أن المرفة بالاعتقاد فقط ولا نظر إلى المطابقة الخارجية وهو
قوله تعالى والله يشهد أن الذين كذبوا فلا يكاد يكونون في العبرة بالمطابقة لكانوا صادقين لأنهم شهدوا أنه
رسول الله صلى الله عليه وآله ثلاثا أمورا أحدها أن لم يكد يكون في الشاهد لآل صحن التصديق بالقلب

يجمعونه وفي كلام الشارح
إشارة إلى أن متعلق الاعتقاد
محدود بمرتبة تقدم لأن
اللام فيه للعهد والمراد
منه اعتقاد أنه مطابق
كذا في عبد الحكيم وقال
غيره قوله مع الاعتقاد حال
من المطابقة وهو قيد
وقوله بأنه مطابق قيد آخر
خرج بالأول المطابقة
مع عدم الاعتقاد أصلا
كخبر النساك وبالثاني
المطابقة مع اعتقاد عدمها
وهذان الصورتان من صور
الواسطة فاصدق صورة
واحدة وهي المطابقة مع
اعتقادها وقوة معه
حال من العدم أي مع
اعتقاد أنه غير مطابق
فقولا مع اعتقاد يخرج
عدم المطابقة مع عدم
الاعتقاد أصلا وقولنا أنه
غير مطابق يخرج عدمها
مع اعتقادها من هذين
الصورتين من صور واسطة
أيضا فالكذب صورة
وحدة وهي عدم المطابقة
مع اعتقاد عدمها (قوله
أي مع اعتقاد أنه غير
مطابق) فيه أن المرجع
إما هو اعتقاد أنه مطابق
كما هو الاعتقاد أنه غير
مطابق فقد احتاج

الراجع والمرجع يمكن أن يحمل من باب الاستحسان بأن يحمل الضمير في معه راجعا للاعتقاد بدول في إضافته إلى المطابقة من
بقيد صدقته أي عدم المطابقة وأجاب عبد الحكيم بحجاب آخر وحاصله أن الضمير في معه راجع لطلق الاعتقاد أنه كاذب ويكون

ليس صادق ولا كاذب فالصدق عنده مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده والكذب عدم مطابقته مع اعتقاده وغيرهما ضربان مطابقتهم مع عدم اعتقاده وعدم مطابقته مع عدم اعتقاده

متفقة في جانب الصدق مطابقة الواقع وفي جانب الكذب عدم مطابقة الواقع (قوله وهي) أي العبر واما أنت الصمير مراعاة للخبر (قوله أعني المطابقة مع اعتقاد الخ) هذا (١٨٤) وما دعه محتر رفوله مع الاعتقاد أنه مطابق وقوله وعدم المطابقة مع اعتقاد الخ هذا وما دعه

محتر رفوله معه في جانب الكذب (قوله بتفسيره) أي الجاحظ وقوله أحص منه أي من نفسه وقوله لانه أي احاط (قوله بالتصيرين السابقين) أي تفسير الجمهور وتفسير النظام (قوله والاعتقاد) أي ومطابقة الاعتقاد (قوله بناء) أي واعتباره هذين الأمرين سواء الخ وهذا جواب عما يقال ان الجاحظ انما اعتبر في الصدق المطابقة للواقع واعتقاد المطابقة كما قال المصنف لا مطابقة الاعتقاد كما قال الشارح وكذلك الكذب انما اعتبر فيه على ما قال المصنف عدم المطابقة للواقع واعتقاد عدم المطابقة لعدم المطابقة للاعتقاد كما قال الشارح فكان الاولى للشارح أن يدل مطابقة الاعتقاد في جانب الصدق باعتقاد المطابقة وبسبب عدم مطابقة الاعتقاد في جانب الكذب باعتقاد عدم المطابقة ليكون كلامه وافيا

وهي أربعة أعني المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة وبدون الاعتقاد أصلا وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة أو بدون الاعتقاد أصلا (ليس صدق ولا كذب) فكل من الصدق والكذب بتفسيره أحص منه بالتصيرين السابقين لانه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم مطابقتها جميعا بناء على أن اعتقاد المطابقة يستلزم (ليس صدق ولا كذب) بل هو واسطة فبين هذين تفسير الجاحظ بالصدق أحص من تفسير الجمهور لأن مقتضى تفسيره أن الصدق لا يندفع من مطابقة الواقع والاعتقاد معا والجمهور قد اعتبروا مطابقة الواقع لا غير وانما قلنا ان مقتضى تفسيره ما ذكرناه من مطابقة الواقع والاعتقاد مع الكذب قوله مع اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد فان من اعتقاد أن ما فهم من الكلام صحيح وهو كون مدلوله كذلك في نفس الامر فقد قطع مفهوم الكلام باعتقاده واما يمكن كذلك في نفس الامر فأجرى اذا اتحد الواقع والاعتقاد وانما اذا اتحد الواقع والاعتقاد لمطابقته لاحدهما يستلزم مطابقة الآخر وان تفسير الكذب أيضا أحص من تفسيرهم لانه اعتبر عدم المطابقة للواقع والاعتقاد معا وهم اعتبروا عدم المطابقة للواقع لا غير واعتادوا كذلك لانه لم يصرح بتفسيره كذلك لكن لم يصرح بكلامه لان ما ذكر من اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد الذي ذكرنا وذلك لأن الواقع حينئذ والاعتقاد متحدان فمفهوم اللفظ اذا لم يطابق أحدهما فبازم أن لا يطابق الآخر

فهو اخبار عن اعتقادهم وهو غير موجود فهو تكذيب بقولهم انك لرسول الله بالنسبة الى ما تضمنه الاعتقاد القلبي وعم من تصديرهم بالحلة الاسمية ومن تصديرهم بالشهادة ومن التأكيد بان واللام الثاني أنه عائد الى تسمية ذلك شهادة لان الاخبار اذا جازع انوطاء لم يكن ذلك حقيقة وهذا الجواب مخالف للاول في الصورة لان المسمى لا يرجع الى التكذيب في ادعاء موطاه القلب اللسان بل لدلول عليها بشهد والاول يرجع الى موطاه القلب اللسان لدلول عليها بالحلة الاسمية وان واللام فان قلت اذا كان ذلك بالنسبة الى التسمية فقد تحجروا بقولهم شهدوا بالخبر ليس تكذب فلما يكون محجرا حيث قصد اطلاق الشهادة على القول وهم لم يطبقوا ذلك انما أرادوا حقيقة الشهادة على سبيل الكذب الثالث أن الكذب النسبة الى زعمهم أي هذا الخبر وان كان صادقا فكيف عدهم كاذب ويخجلش في هذا أمران أحدهما أن فيه تحجورا لا يحكي والثاني أن السابقين كانوا يعلمون سوء النبي صلى الله عليه وسلم انما يسكروا بها بالسفهم وهذا وارد على الاوجه الثلاثة ويؤيد اعلم أن هذه النسبة تصلح أن تكون من هذا القول كما فعل المصنف وأن تكون من المثال ان الصدق راجع الى الاعتقاد والمطابقة معا ولا واسطة بينهما كما فعل من الخاف على ما نسب اليه الشارح وان كان ظاهر عبارته وعدارة المصنف واحدا ولا تدري من أين للشارح حين حمله على ما حملوه عليه وقوله في زعمهم أي اعتقادهم الفاسد والزعيم في الغالب قول قام الدليل على بطلانه ولم يبق الدليل عليه وسيأتي تحقيق معناه في باب الفصل

لما قاله المصنف وحاصل الجواب الذي ذكره الشارح أن اعتقاد المطابقة الذي ذكره المصنف في جانب الصدق يستلزم ولوصل مطابقة الاعتقاد لدى حكمنا عليه ههنا الجاحظ يستلزم وذلك لان الخبر اذا طابق الواقع واعتقاد الخبر مطابقته له فقد توافق الواقع والاعتقاد فطابق أحدهما مطابق للآخر وكذلك اعتقاد عدم المطابقة للواقع الذي ذكره المصنف في جانب الكذب يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد للواقع الذي حكمنا عليه ههنا الجاحظ يستلزم وذلك لان الخبر اذا كان غير مطابق للواقع واعتقاد الخبر عدم مطابقته له فقد توافق الواقع والاعتقاد فطابق أحدهما غير مطابق للآخر وحديثه لا يخالف بين ما نسب المصنف للجاحظ وما نسب اليه

واحتمج بقوله تعالى أفترى على الله كذبا

لتلزمهما فإن قلت لاحاجة في إثبات الاختصاصية إلى إثباته اعترض في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم مطابقتها جميعا ثبات أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حيث لا يكفى في إثبات الاختصاصية أنه اعتبر مع مطابقتها للواقع اعتقاد المطابقة ولا يحكي أن المطابقة للواقع مع اعتقاد المطابقة أحص من مجرد المطابقة للواقع أول الاعتقاد وأن عدم المطابقة للواقع مع اعتقاد عدم المطابقة أحص من مجرد عدم المطابقة للواقع أول الاعتقاد فالحامل للشرح على ما فعله قلت الحامل للشرح عن ما فعله أنه هو المقول عن الجاحظ لكن تفسير المصنف يستلزمه فلا يعترض عليه بالخلاف لما نقل عنه (قوله مطابقة الاعتقاد) أي مطابقة الخبر للاعتقاد توصيحه أنك إذا قلت العالم حادث كان الخبر مطابقة للواقع فإذا اعتقدت مطابقتها له كان الواقع والاعتقاد متوافقين وحيث يكون ذلك الخبر المطابق للواقع مطابقا للاعتقاد أيضا وإذا قلت العالم قديم فالخبر غير مطابق للواقع فإذا اعتقدت عدم مطابقتها للواقع كان الواقع والاعتقاد متوافقين وحيث يكون ذلك الخبر المطابق للواقع غير مطابق للاعتقاد أيضا (قوله ضرورة توافق الخ) معقول لأنه لا يخلو عنه لعمومه يستلزم أي ضرورة توافق الخ أي لتوافق الواقع والاعتقاد حيث ضرورة وقوعه حيث تدعى حين ادعتد مطابقتها أي الخبر للواقع والحال أن الخبر مطابق للواقع وهم أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقة أو مخالفة لأن العالم قد لا يتقدم مطابقة الحكم للواقع إلا بعد أن يتقدم ذلك الحكم الذي يتقدم به مطابق للواقع سواء ما في توافق أو لا فالأول كأن يخبر شخص بأن السماء فوق معتد ذلك فيلزم أو عدم الاعتقاد هما موافقة واعتقاده مطابقة الخبر للواقع يستلزم مطابقة الخبر للاعتقاد وهذا هو الثاني كأن يخبر شخص بأن العالم قديم وهو يعتقد ذلك فاعتقاده مطابقة ذلك الخبر للاعتقاد يستلزم مطابقة الخبر للاعتقاد (١٨٥) وإن كان ليس بين الواقع واعتقاده توافق لأن الواقع

أن العالم حادث واعتقاده أنه قديم وظاهر قول الشارح ضرورة توافق الخ بمعنى أن استلزام اعتقاد مطابقة الخبر للواقع لمطابقة الخبر للاعتقاد متوقف على موافقة الواقع والاعتقاد

مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حيث وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد وهذا يقتضي في التفسير من السابقين على أحدهما (مدخل أفترى على الله كذبا) وأثبت الحافظ الوسطة في الآية (مدخل) قوله تعالى حكاية عن الكفار إذا مرهم كل مرق السكم لي خلق جديد (أفترى على الله كذبا) والواصل * وذكر المصنف شبه الحافظ وهو قوله تعالى أفترى على الله كذبا

(٢٤ - شروح الساجي - أول)

وقد عرفت أن الأمر ينس كذا ذلك ومثل ما قبل في جانب الصدق يقاس في جانب الكذب ويقاس اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقة أو مخالفة لأن الماقل إذا اعتقد أن الحكم غير مطابق للواقع اعتقد خلافه سواء كان الخبر مطابقا للواقع أولا فالأول كأن يخبر شخص بأن السماء تحتها غير معتقد ذلك فيلزم الواقع والاعتقاد هما موافقة واعتقاده عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الخبر للاعتقاد وهذا هو الثاني كأن يخبر الشخص بأن العالم حادث غير معتقد ذلك فيلزم الواقع والاعتقاد هما مخالفة واعتقاده عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الخبر للاعتقاد أيضا فظهر لك من هذا أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الخبر للاعتقاد وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الخبر للاعتقاد سواء كان بين الواقع والاعتقاد مطابقة أولا وحيث فلا وجه لقول الشارح ضرورة توافق الواقع والاعتقاد للقضي توقف الاستلزام على التوافق وأجيب بأن التعليل الذي ذكره الشارح إنما هو بالظن لما عمن صدده وهو صورة الصدق عند الحافظ والخبر فيها مطابق للواقع إذ لا بد في الصدق من المطابقة للواقع عنده ولا شك أنه إذا اعتقد المطابقة في تلك الحالة كان الاعتقاد مطابقا للواقع وهذا لا ينافي أن استلزام اعتقاد المطابقة مطابقة الاعتقاد حاصل مطلقا أي كان بين الواقع والاعتقاد موافقة أو مخالفة يقطع النظر عما نحن صدده (قوله) وقد اختصر الخ) عطف على قوله اعتبر الخ وأن الجملة حال من ضمير اعتبر (قوله على أحدهما) فالجمهور اقتصر على تفسيرهم على اعتبار المطابقة للواقع والظاهر اقتصر في تسميته على اعتبار المطابقة للاعتقاد وحيث فقد ظهرت الاختصاصية لأن الأنصاف ما كان أزيد قيدا (قوله بدليل أفترى) الإضافة بيانية وهو متعلق بحال مخدوفه أي الحافظ أسكر اعصار الخ مستدلا بدليل هو قوله أفترى وأصله أفترى مشدداً أفترى به مزبني الأولى استعظامية والثانية الوصل خدعت الثانية استغناء عنها بهمزة الاستعظام ومعنى أفترى أكذب فقوله كذا مفعول مطلق وعامله من معناه وهو أفترى أو من لفظه محذوف أي وكذب كذبا

أم به جنة فأنهم حصروا دعوى النبي صلى الله عليه وسلم الرسالة في الافتراء والاحبار حال الحيون بمعنى امتناع الحلو

(قوله أم به جنة) أم متصلة بدليل سبق حمزة الاستفهام عليها ولا يقل من شرط المتصلة أن تقع بين حملتين متساويتين في العمية أو الاسمية وهذا ليس كذلك لا ما تقول أم به جنة في تأويل أم لم يتر أو أم أحبر حال كونه به جنة ويحور أن يكون جنة مرفوعة بفعل محذوف أي حصل فأنشد أم جنة فعليه بالفعل على هذا أو مؤول به على الأول على أنه صرح ابن مالك ومن نعه محوار وقوع المتصلة بين غير المتساويتين في الاسمية أو الفعلية (قوله لأن الكفار الخ) علة لسكون ماد كدليل على الدعوى وهو عدم انحصار الخبر في الصادق والكاذب ونسوت الواسطة بينهما وإرادتهما الكفار كعار فر يش وقوله الخبر متعلق بالاحبار فالمحذور في الافتراء والاحبار حالة الخبة أعادوا احبارهم بالخبر والنشر لا لهم ما استمدوا النشر الذي هو الاحياء بعد الموت والخبر الذي هو سوق الخلق للحساب ثم يهرهم حصروا احبار النبي سهما في الافتراء والاحبار حال الحيون لا جمع احبار ولا احبار به بذكر ذلك كالرسانه كما يدل له الآية فقوله على ما يدل متعلق بالاحبار والنشر فان قلت اثبات الواسطة بالدليل المذكور على تقدير عدم المحصر أظهر لكثرة أفراد الاحبار واحتمال أن ماعدا هذين الفردين من الواسطة فكثرة الأفراد أنصح لاستبدال التثنية بالواسطة فلا أولى للشارح أن يقول رخصوا أن احبارهم بالخبر الخ بدل قوله وأحب أن (١٨٦) تعبر الشارح بحصروا لموافقة الآية المستدل بها لا لتوقف الاستدلال

أم به جنة) لأن الكفار حصروا إحصار النبي صلى الله عليه وسلم بالخبر والنشر على ما يدل عليه قوله سألوا إذا مرقم كل مرقى لكم في حق جديد في الافتراء والاحبار حال الخبة على سبيل منع الحلو

ثم به جنة) فأنهم حصروا إحصار النبي صلى الله عليه وسلم بالخبر والنشر كما دل عليه ما قبل فترى في الافتراء وهو الكذب وفي الاحبار حال الحيون وانقلب في الاحبار حال الحيون لا في أم به جنة لأن الانصاف بوجود الحيون الذي هو مدلول به جنة لا يصدق عليه الاحبار حتى يمحصر فيه وفي مقابلة مثلا بل نقول هو انشاء باعتبار الأصل اد اعني هل افترى على كذا أم هل به حيون فأحبر حال الحيون فان روي الأصل لم يصح وضعه بأوصاف الخبر من الصدق أو غيره وان روي أن المعنى إما أنه معتبر وإما أن به حيون لم يصح صدق الخبر عليه بهذا المعنى أيضا حتى يوصف بأوصافه فتعين إرادة لارمه وهو الاحبار حال الحيون وهو الموصوف بالصدق أو غيره فالمراد أن أمر دائر بين كونه افترى

أم به جنة فأنهم حصروا دعوى النبي صلى الله عليه وسلم الرسالة في الافتراء والاحبار حال الحيون بمعنى أنه لا يحلوا الحار عن أحدهما وليس الاحبار حال الحيون كذا لانه حصل قسيمه ولا صدق لا لهم لا يصدقونه فثبت الواسطة قلت وهذا لا يدل لهذا القول فقط بل يدل لأن المطابقة ليست هي معيار الصدق ووراء هذا أمران إما اشتراط الأمرين ونسوت الواسطة كما ذكرنا واشتراط الاعتقاد فقط في كل من الطرفين ليكون حرجا عن المتقدم واسطة لكن هذا القول لم يثبت عن أحدنا ما هو احتمال ذكره الخطابي في كلامه "الصف" وأجاب الصف بأن المعنى افترى أم لم يعترف وعن الثاني بالخبة لأن

على المحصر ووجه المحصر في الآية التعداد في مقام البيان فانه يبيد المحصر (قوله في الافتراء) متعلق بحصروا كما أن قوله على سبيل ذلك متعلق به (قوله على سبيل منع الحلو) فيه أن المقصود اثبات الواسطة وبما علة المحلو تحوز الجمع فلو كان الخبر حال الخبة كذا لم تثبت الواسطة مع أن انشاء هو المراد فكان الأولى أن يقول على سبيل منع الحلو والجمع إلا أن يقال ان في الكلام اكتفاء وحيث أنه فقولهم افترى على الله

المحور

كذا أم به جنة معصية حقيقه مائة جمع وحلو كقولك العدد اماروج

أو فرد أو يقال انه أراد مع الحلو بالمعنى الأعم لتساؤل الانفصال الخفي في الامامي "الاحص" ونوصيخ ذلك أن مع الحلو بالمعنى الأخص الحكم بالنسبة في الكذب فقط أي في حال كذب الطرفين وارتفاعهما فقط كقولنا يد في البحر وأما أن لا يرق وهذا المعنى هو المشهور ومع الحلو بالمعنى الأعم هو الحكم بالنسبة في الكذب فقط سواء حكم بالنسبة في حال صدق الطرفين واحتمالهما أيضا أو حكم بعدمه أو لم يحكم بشيء وهو بهذا معنى يشمل الاعمال الحقيقية بخلافه بالمعنى الأخص فلا تشملها فإذا أريد مع الحلو بالمعنى الأعم صح وجود الواسطة لأن من صور منع الحلو عدم حوار الاحتمال فلا يمتنع الكذب والخبر حال الخبة وهم من أهل اللسان فتعين أن يكون الخبر حال الخبة عبر الكذب لانه قسيمه وعبر الصدق لانهم يستفدون عدم صدق فتدو الواسطة وحيث وحدت فلا يصح أن يكون الصدق عبارة عن مطابقة الواقع أو الاعتقاد والكذب عدم مطابقة الواقع أو الاعتقاد والا لا تفت الواسطة فتعين أن يكون الصدق عبارة عن المطابقة لتمامها والكذب عدم المطابقة لتمامها وهو المطلوب فان ثبت لم عبر بقوله على سبيل منع الحلو ولم يقل على سبيل الاعمال الحقيقية مع أن القضية من قبيله في نفس الامر قلت انما عبر بمع الحلو لانه لا عرص لهم في مع الاجتماع بين الامرين وانما

وليس اخباره حال الحسنون كذباً لحملهم الافتراء في مقالته ولا صدقاً لأنهم لم يعتقدوا صدقه

مطمح بطرهم مع الخلو فتأمل (قوله ولا شك أن المراد) أي مراد الكفر (قوله أي الاخبار الخ) أي الذي كور في قوله أم بهجنة لان
المعنى أم أجب حالة كونه بهجنة (قوله لا قوله أم بهجنة) أي الواقع في الآية وذلك لانه استفهام لا يوصف بالصدق ولا بالكذب لانه
تصور وفي الشيء فرع عن صحة نبوته (قوله لأنه قسيمه) أي مقابله وكان الاولى أن سر بذلك لان التقسيم من باب التصورات ولا معنا
هنا في التصديقات لان قولهم أنفري على الله كذا أم بهجنة قصية لا مفرد وكلام المصنف إشارة لقياس من الشكل الاول ونقري به
الاخبار حال الحجة قسم الكذب وكل ما كان قسماً لشيء فهو غيره ويتبع الاخبار حال الحجة غير الكذب (قوله اذ المعنى الخ) فيه إشارة الى
أن أم في الآية منصبة (قوله يحس أن يكون غيره) أي في التحقق (١٨٧) فيحس أن يكون حده حال الحسنون غير الكذب

فتصح المقالة على سبيل

الانفصال الحقيقي (قوله

وغير الصدق) عطف على

قوله غير الكذب أي ولا شك

أن مرادهم بالثاني وهو

الاخبار حال الحجة غير

الصدق لأنهم لم يعتقدوا

صدقهم صلى الله عليه وسلم

لكونه عدواً لهم وحيث

فلا يصح أن يريدوا بالثاني

صدقهم واعترض على

المصنف بأن قولهم لأنهم

لم يعتقدوا لا يصح أن يكون

دليلاً لا دعي وهو أن المراد

بالثاني غير الصدق وبيان

ذلك أن عدم اعتقادهم

الصدق صادق باعتقادهم

عدم صدقه ويتحور بهم

الصدق وبحل ذنبهم عن

ذلك وحيث يصح أن يراد

بالثاني الصدق بناء على

ولا شك أن (المراد الثاني) أي الاخبار حال الحجة لا قوله أم بهجنة على ما سبق الى بعض الاوهام (غير
الكذب لانه قسيمه) أي لان الثاني قسيم الكذب والمعنى كذبهم أم أجب حال الحجة وقسيم الشيء يجب
أن يكون غيره (وغير الصدق لأنهم لم يعتقدوا صدقه) أي لان الكفار لم يعتقدوا صدقه فلا يريدون في هذا
المقام الصدق الذي هو مرادهم عن اعتقادهم ولو قال لأنهم اعتقدوا عدم صدقه

أو أجب حال الحسنون صورته صورة استفهام يطلب التعيين لا اعتقاد أن الواقع أحدهما والمراد
المحصر على وجه مع الخلو والاحتجاج معاً وإنما دل هذا الكلام على ثبوت الواسطة (لان المراد
بالثاني) وهو لاخبار حال الحسنون (غير الكذب) وإنما كان المراد غير الكذب (لانه) أي لان الثاني
(قسيمه) أي قسم الافتراء الذي هو الكذب وقسيم الشيء على وجه مع الجمع لا يصدق عليه وهذا
أن المحصر على وجه مع الجمع والخلو معاً (و المراد بالثاني) أي ما هو لاخبار حال الحسنون (غير الصدق)
وأما فننا مرادهم به غير الصدق أيضاً (لأنهم لم يعتقدوا صدقه) أي لم يعتقدوا الصدق في اخبار النبي صلى الله
عليه وسلم لأنهم كفار أعداء لا يعتقدون الصدق أصلاً بل هو غاية التمدن عن اعتقادهم لكفرهم
لا يقال عدم اعتقاد الصدق لعدم الاعتقاد أصلاً فيتصور منهم التسليم بأن يكون غير معتقدين
صدقاً ولا عدمه فيصح أن يكون الحاصل في نفس الامر عندهم الصدق لا نأقول أنهم أعداء كفار
معتقدون لعدم الصدق فمرادهم عن اعتقاد عدم الصدق عدم اعتقاد الصدق بل بصادقهم ولو عر

الحسنون لا افتراء له وحاصله أن الافتراء ليس مطلق الكذب بل الكذب عن محمدي يكون خبر الحسنون
كذباً لا عديمه أو لا يكون صدقاً ولا كذباً لا باعتبار أن ثم واسطة بل باعتبار أن ما يصدق به ليس مقصوداً
فليس كلام وهذا من حواش دكرها من الحاشي المختصر ولك فيها طريق أحدهما أن يكون
الحسنون أريد به لا مره بخلاف الثاني أن يكون أريد به كذبهم به أو أنه أجوبة واستدل بالحاشي أيضاً
بقول عائشة رضي الله عنها ما كذب ولكنه وهم وأجاب بأن ما كذب عدواً وهو محار نصيب
هو أعلم أن قوله تعالى والله يشهد أن لا إله إلا الله فكذلك لا يكون قد رد على الحاشي فانه تعالى سمي قولهم كذباً مع
أنه لم تحصل عدم المطابقة لعدم الاعتقاد لكان لا يرد عليه على الجواب السابق لأنهم أخبروا أنهم

تجوزهم صدقه وحيث فلا يصح الدليل فكان الاولى أن يقول لأنهم يعتقدون عدم صدقه وذلك لان اعتقاد عدم الصدق لا يصدق
على تجوزهم بل إنما يصدق بغيره وحيث فلا تصح ارادته لان العامل إنما يرد بما يستقده أو يجوز به الدليل الصحيح باعتقادهم عدم
صدقهم وأجيب بأن المراد عدم اعتقادهم صدقه أنهم سعدون عن تصديق غاية البعد بحيث لا يجوزونه أصلاً ولا يحظر بهم كما
أشاره النارج بقوله الذي هو مرادهم عن اعتقادهم ولا معنى لكونه بعيداً عن اعتقادهم غاية البعد لا اعتقاد عدمه فقد وجع ذلك الى
قولنا لا اعتقادهم عدم صدقه ولا مكان الجواب عن المصنف عما ذكر قال الشارح أظهر (قوله فلا يريدون الخ) من عطف للخلو على
العله وقوله في هذا للمقام أي مقام الاسكار عليه (قوله الذي هو مرادهم الخ) في معنى التعليل لقوله فلا يريدون الخ لان للوصول
وصفته في حكم المشتق المؤذن لتطبيق الحكم به بالملية وفي هذا التعليل إشارة الى أن المراد بقوله لأنهم لم يعتقدوا صدقه في اعتقادهم الصدق على
الوجه الا بطلان فيقدم علم تجوزهم لصدقهم وعدم خطور صدقه ببالهم

(قوله لكان أظهر) أى فى الدلالة على المدعى وهو أن المراد بالثانى غير الصدق وهذا يفيد أن هذا أظهر مما ذكره المصنف وما ذكره المصنف ظاهر أيضاً الأول فببانه أن اعتقاد عدم الصدق مستلزم لذلك المدعى من غير واسطة لان اعتقاد عدم الصدق بما يصدق سبب الصدق ولا يصدق تنحويه وحيد فيوجب أن يراد بالثانى غير الصدق بخلاف ما ذكره المصنف وهو عدم اعتقاد الصدق بأنه صادق باعتقاد عدمه وتنحويه وحيد فلا يوجب أن يراد بالثانى غير الصدق أصح ارادة الصدق سواء على نحو ذكره كما مر وأما الثانى فلما علمت أن مراد المصنف بقوله لعدم اعتقادهم صدقه أن الصدق بعيد عن اعتقادهم غاية البعد بحيث لا يجوز وثقه وحيد ولا يصح أن يراد بالثانى من شق التردد بالصدق فكلام المصنف وإن أفاد المدعى بهذه المعونة إلا أن الذى قاله الشارح أظهر فى إفادة المدعى لأن أخذ هذا المعنى الذى فناء من عبارة المصنف فيه نوع حياء قال العلامة عبد الحكم لك أن تقول ان قول المصنف لاهم لم يفتقدوه قضية مسدولة أى أنهم موصوفون بعدم اعتقاد صدقه لا اعتقادهم عدمه وحيد فيقول لى الاظهر الذى قاله الشارح وإن كان المصادر منه السالبة (قوله ثم اراههم الحج) هذا حاصل الكلام المصنف السابق (قوله وهم عقلاء الحج) جواب عما يقال انما أشرت بواسطة من قول هؤلاء وهم كهار ولا اعتبار بهم فأجاب بأن المتول فى من هذا على الناس والأمة لا على الاحبار وهؤلاء من أهل اللسان واللغة فيعمون عليهم فى مثله لانهم لا يخشون فيه (قوله اللسان) أى اللغة (١٨٨) فقوله عارفون باللغة معر فبانه (قوله معصوب الحج) هذا نمر يع

على قوله فإراهم الخ (قوله حتى يكون الخ) حتى فعلية وقوله هذا أى الأخبار حال الجنة وقوله منه أى ما ليس صادق ولا كاذب وقوله رعمهم أى وإن كانت جميع أخباره على الله عليه وسلم صادقة فى نفس الامر ولا جنة وقديقال هذا الدليل وإن بقى المحصر وأثبت الوساطة إلا أنه إما أثبت فسما واحدا من أقسام الوساطة الأربعة وحيثشك فلا يكون منتحا بنعم المدعى وقديجاب بأن مراد المحاظ

لأنهم فرادى هم كونه أحدهم حال الحجة غير المصدق وغير الكتب بهم عقلا من أهل اللسان عارفين
بالنقطة فيجب أن يكون من الخبر مائس صادق ولا كاذب حتى يكون معاهد معهم ولى الله الا يوجهه
ما قبل انه لا يلزم من عدم اعتقاد المصدق وعدم التصديق

به كان أظهر فاد كان لاحرار حال الحيون لم يردوا عصفه ولا كد بالماذ كرفد ارادوا بدلات عرهما
وهم عرب يستدلونهم وارادتهم لم أن مرادهم بالاحرار حال الحيون ماهو ووسطه وقد جعل
عدم اعتقادهم للصدق انصافا لاعتقادهم عدم الصدق دلالة على ارادة غير الصدق وهو عر الكذب
ايضا لما ذكرتم الدليل ولم يجعل عدم الاعتقاد للصدق دلالة على عدم وجود الصدق حتى يرد أن عدم
اعتقاد الصدق لا يلزم عدم وجوده وهو ظاهر وأنت حير أن هذا التسليم لا يفتح الاثبات

معقدون لذلك وحارهم غير معقدون ولا هم معقدون **فإن** يصدق الكذب على عدم الطاعة
والصدق في الطاعة في غير الحرجة فإنه **يتوقف** وكذب ناطق أحيث وقول الانصار بالصدق
عدم اللقاء وقوله حتى لقد صدق بقدر سوله الرؤيا بالحق وقال تعالى في معقد صدق وقال تعالى بل لهم
قسم صدق قال الرابع يصر عن كل فعل فاصل ماضيا كان أم باطيا بالصدق اهـ ومنه صدق الظن
ورفع الكذب في عدم الطاعة في الاشياء وذلك في قوله تعالى ولو ترى ذو قفا على النار قالوا يا ليتنا
ردوا لكذب الى قوله وانهم لا كانوا أي في قولهم ولا لكذب وذلك يجوز أن يكون انشاء لانه يجوز
أن يكون معطوفا على حرج ليت كما قاله الزمخشري وأجاب عن دخول الكذب في التي بأنه تضمن معنى

أبطال مذهبه غيره واثبات مذهبه في الحق (قوله وعلى هذا) أي ولا حل هذا الذي قررناه بعد قول المصنف وغير
الصدق الخ وهو قوله فلا يريدون في هذا المقام الصدق الحق وقوله بمد ذلك فإرادهم كونه أجبر حال الحق غير الصدق وغير الكذب فإن
هذا يقتضي أن قول المصنف لاهم لم يتقدوه علة لكون المراد بالتالي غير الصدق وأن قول المصنف وغير الصدق عطف على قوله غير
الكذب فيجعل المعنى ولا شك أن مراد الكفار بالتالي غير الكذب ومرادهم به بأصعب الصدق وإنما كان مرادهم بالتالي غير الصدق
لاهم لم يتقدوه (قوله لا يتوجه ما قيل) أي ما لا له الخلل على اعتراضه على المصنف وحاصله أنه فهم أن قول المصنف وغير الصدق حيز لمبتدا
محدود والتقدير وهو أي الثاني غير الصدق في الواقع وإنما كان الثاني غير الصدق لاهم لم يتقدوا صدق جعل عدم اعتقاد الصدق
علة لكون الثاني غير الصدق واعتراض بأنه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق الذي قاله المصنف عدم الصدق في الواقع طوإز أن ثبت
الصدق مع عدم اعتقاد الصدق ألا ترى أن الكفار لا يعتقدون صدق النبي وهو صادق في نفس الأمر وحيث فلا يتم هذا التعليل
وحاصل الرد عليه أن هذا الاعتراض لا يتوجه على المصنف إلا لو كان جعل قوله لاهم لم يتقدوه علة لعدم الصدق أي لسكون الثاني غير
الصدق والمصنف إنما جعله علة لعدم إرادتهم بإثبات الصدق والحاصل أن الاعتراض مبني على أن العمل بعدم الصدق ونحن نجعل
التعليل بعدم إرادة الصدق ولا شك أنه يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم إرادة الصدق فم التعليل أن ذلك شيخنا العلامة العدوي

فثبت أن من الغيبة ليس صادق ولا كاذب * وأجيب عنه بأن الافتراء هو الكذب عن عمد وهو نوع من الكذب فلا يمتنع أن يكون
 الأخبار حال الجنون كذا أيضا لجوار أن يكون نوعا آخر من الكذب وهو الكذب لا عن عمد فيكون التقسيم للخبير الكاذب لا للخبير
 مطلقا والمعنى أفترى أو لم يفتري وعبر عن الثاني بقوله أم بهجة لأن المحسوس لا افتراء له * وبه آخر * وهو يجب أن يكون على ذكر
 الطالب لهذا العلم قال السكاكي ليس من الواجب في صناعة وإن كان للرجوع في أصولها ونفاذها إلى محرد العقل أن يكون الدخيل فيها
 كالشئ عيبا في استعادة الذوق منها فكيف إذا كانت الصناعة مستعدة إلى تحركات وصوية واعتبارات إيفية فلا على الدخيل في
 صناعة علم المعاني أن يقلد صاحبها في بعض فتواه إن فاه الذوق هناك إلى أن يكامله على مهل موحات ذلك الذوق * وكثيرا ما يشهر
 الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز إلى هذا كما ذكر في موضع ما تدعيه هذا اعلم أنه لا يصادف القول في هذا الباب موقفا من السامع
 ولا يجب لديه قبوله حتى يكون من أهل الذوق والعرفه ومن تحفته عنه بأن لما تولى إليه من الحس أصلا فيختلف الحال عليه عند
 تأمل الكلام ويحدأر بحية تارة وعري * بها أخرى واداعيته تعجب واداسيته لموضع الرية اسم فأما من كانت الحالات عنده على
 سواء وكان لا يتقدم من الرظم إلا الصحة المطلقة والأعرا ما ظهرا فليكن عندك عمله من عدم الطمع الذي يدرك به وزن الشعر
 ويميز به مرادحه من سله في أنك لا تصدى لتعريفه لعمرك أنه قد عدم إذا ما إلى ما يعرف * واعلم أن هؤلاء وإن كانوا هم الآفة
 العظمى في هذا الباب فإن من الآفة أيضا من رعم أنه لا سبيل إلى معرفة (١٨٩) العلة في شئ * يخفى رية فيه ولا يعلم إلا أن له

لأنه لم يحمله دليلا على عدم الصدق بل على عدم إرادة الصدق فليتأمل (ورد) هذا الاستدلال (بأن
 المعنى) أي معنى أم بهجة (أم يفتري عنه) أي عن عدم الافتراء (بالحة لأن المحسوس لا افتراء له)
 لأنه الكذب عن عمد ولا عمد للجنون الثاني ليس قسما للكذب بل هو أخص منه أعني الافتراء
 بواسطة في أصله لا توسعها على نوحته كقول عبد الحافظ (ورد) هذا الاستدلال (بأن المعنى) أي
 معنى قولهم أم بهجة (أم لم يفتري) فيكون مرادهم لعمدة الله عليهم أن أحبارهم ليست من الله تعالى على كل
 حال بل إمامه أحاط ذلك بالقصد أو وقع القصد فمراد الافتراء الذي هو الاحتراق عن قصد عن معناه
 وعبر عن مقارنه وهو عدم الافتراء بوجود الحجة لاستلزامه عدم الافتراء على وجه الكناية وهو معنى قوله
 (فمرعه) أي عن عدم الافتراء (بالحة لأن المحسوس لا افتراء له) فبني هذا يكون حصرا للاحتراق في
 الافتراء وعدمه من حصص الكذب في نوعيه وهما الكذب عمد أو هو الافتراء والكذب لا عمد أو هو
 المراد بعدم الافتراء وهذا ظهرا أن سلم أن الافتراء هو الكذب عن عمد وهو الأنظر في أكثر
 القعدة وهاهنا عبارته أنه مع ذلك يبق على الاستدلال * وقد ذكر ذلك في رد المحتار إن شاء الله وفصيل
 في الآية عبر ذلك عما يطول ذكره وأشد في دخول الكذب في المعنى
 وقد كدنتك بهلك فأكدها به لنا منك تعريرا فقام

موقفا من النفس وحظا
 من القول فهذا تنوابعه
 في حكم القائل الأول
 * واعلم أنه ليس إذا
 لم يمكن معرفة الكل وحسب
 ترك النظر في الكل ولأن
 تعرف العلة في بعض الصور
 فتدبرها هادي عبرة أخرى
 من أن نسبنا المعرفة على
 نفسك وتعودها انكسار
 والحيوية * قال الحافظ
 وكلام كثير جرى على
 ألسنة الناس وله مضرة
 (قوله لأنه) أي المصنف
 لم يحمله أي لم يحمله قوله

لأنهم لم يعتقدوه دليلا على عدم الصدق أي كما فهم المترص (قوله فليتأمل) أمر بالمأمور للإشارة إلى أنه يمكن أن يقال إن عدم
 الاعتقاد أي الحرم لا يستلزم عدم الإرادة لأن التناك لتعدد ليس عنده اعتقاد وحزم وعنده إرادة للامر الشكوك فيه لتعدد بينه وبين
 غيره وحديث فلا يصح حصول عدم اعتقاد الصدق دليلا لعدم الإرادة والحوادث أن المراد بقوله لأنهم لم يعتقدوه نفي اعتقادهم صدقه من
 حيث ذاته وإمكانه والتناك معتقد لا مكان الشئ وإن كان غير معتقد له من حيث ذاته (قوله ورد) حاصله على ما يشير إليه الشارح منع أن
 المراد بالتناك غير الكذب ومع أنه قسيم للكذب به ما يختار أن المراد بالتناك الكذب وقوله أنه قسيمه أن أراد أنه قسيم مطلق الكذب
 كما هو المتبادر فمع ذلك بل هو قسيم الكذب العمدة خاصة وإن أراد أنه قسيم الكذب عن عمد فليس ولكن لا يلزم منه أن يكون المراد
 من الثاني غير الكذب إذ لا يلزم من كون الشئ قسما للاخص أن يكون قسما للأعم (قوله فمرعه الخ) أي على طريق المطار
 المرسل من إطلاق اسم المترص على اللزم لأن من لوازم الأخبار حال الحجة عدم الافتراء وحاصل هذا الرد أن لا يلزم أن الأخبار حال اللجنة
 واسطة بل المراد منه عدم الافتراء وهو من أفراد الكذب فقصدهم حصص خبر النبي الكاذب بزعمهم في نوعيه الافتراء وعدمه وليس
 قصدهم حصص خبره من حيث هو في الكذب وغيره (قوله فمرعه الخ) أي حاصل المعنى على هذا الحجاب أفصد الكذب على الله أم
 لم يقصده لكونه حصل منه ذلك حال الجنون السابق فقصده فرادهم لعمدة الله عليهم أن أحبارهم ليست من الله تعالى على كل حال بل إمامه احتلق
 ذلك بالقصد أو وقع منه ذلك بالقصد (قوله فالتناك) أي وهو الأخبار حال اللجنة (قوله ليس قسما للكذب) أي لمطلق الكذب (قوله
 بل هو الخ) أي بل هو قسيم ما هو أخص من الكذب وهو الافتراء وذلك لأن الافتراء هو الكذب عن عمد وهو أخص من مطلق كذب

شديدة وثمرة فمن أضر ذلك قولهم لم يدع الأول للآخر شيئا ولو أن علماء كل عصر مدجرت هذه الكامة في أسماهم تركوا الاستنباط لما لم ينته اليهم ممن قبلهم رأيت العلم مختلا

(قوله فيكون حصرا الخ) وحينئذ فالتأني كذب أي ما فلا واسطة

﴿ أحوال الاستناد الخبري ﴾

خبر لمبدأ محدوف أي الباب الأول أحوال (١٩٠) الاستناد الخبري وفيه أن أحوال الاستناد عبارة عن الأمور

فيكون حصرا للخبر المكذب ومعه في نوعيه أي الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد

﴿ أحوال الاستناد الخبري ﴾

وهو ضم كلمة

الاستعمال لا يقال مقابلة لافتراء لعدمه لا تدل على أن المراد بعدمه كذب لا عن عمد لصديق عدم الافتراء بصدق ولا تعين مقابلة الشيء إلا بما يصادف صدقا لا ما يحول كقولهم كرهنا مقربين غير المصدق يعني أن المراد بعدم الافتراء المكذب لا عن عمد فكأنهم يقولون ليس ثم الاحتمال الواقع فاما أنه لعدمه ولم تعد له حجة فاستقامت المقابلة وقد رد الله تبارك وتعالى عليهم لعنة الله عليهم عذرا بدلائلهم وأهم الكاذبون متوعدا عليهم بقوله وهو أصدق العالين في الدين لا يؤمنون بالآخرة في العذاب والعذاب الشديد ثم شرع في الأبواب الثمانية وقدم منها أحوال الخبر عن الاشياء لأن مباحثه أكثر ولطائفه كما يعلم من منع التراكيب بعد ذلك لأنشاء فرع الخبر لأنه ما يستعمل كعدم وعسى أو بآية كحل أو ما شئت في كتم وقسم من أحوال الخبر أحوال الاستناد عن أحوال المستدين لأن البحث عنهما من حيث وضعهما بالاستناد ولا يتفرق ما اعتبر الأوصاف بالاستناد الأمهات بالاستناد وأما كون الاستناد من السبب التي لا يفسد إلا ببرائتين فإلزام بأحراز اعتباره عن الطرفين فذلك باعتبار ذات المستدين ومخاض في هذا المعنى عنهما من حيث كونهما مسيرين ومهما من تلك الحقيقة متأخران لأن من حيث ذاتهما فقال

﴿ أحوال الاستناد الخبري ﴾

وهو ضم كلمة

ومن وقوع التكذيب في الاشياء بظنا سكتة خبر في المعنى قوله تعالى ولا تجعل خطاياكم أي وأهم لكاذبون

﴿ أحوال الاستناد الخبري ﴾

ثم استعمل قوله فيما سبق أنها ثمانية أبواب عن شئ يسمى هذا ما ناولنا ذكره في هذا الباب ما هو الاستناد اشائي وهو قوله تعالى يا هاهنا من لي صرحا لا يقدسه على أن ذلك اشياء وذكره عن سيد الاستطراد

والإلحاق

الامتنال قيل له اضربين بالآ كيد بالنون المشددة وإذا كان غير شديد

البعد قيل له اضربين بالنون الخفيفة وحينئذ فلا وجه لتقيد الاستناد بالخبري وأحيب أن وجه التقيد أن الخبر أصل للاشياء إما باشتقاق كالاسم فانه مشتق من الماضي عند الكوفيين وكذلك الصارع أو بغير كسب العهود وعموم نفس أو بزيادة كالاستقبال والتفني والترجي وكما في التصرب والتصرب ولأن المراد بالخواص العترة عند العلماء حصولها فيه أكثر من الاشياء وبخفة الخبر هو لنقص الاعظم في نظر العلماء فداقيد به وهذا لا ينافي أن أحوال المعارضة للاستناد الذي فيه تعرض للاستناد الذي في الاشياء ثم إن الاستناد من أوصاف الشخص لأنه مصدر فيؤول بالاستناد الذي هو وصف للطرفين أي انضمام أحدهما للآخر (قوله وهو ضم كلمة) أي انضمام كلمة فأطلق المصدر وأراد الأثر النائي عنه وهو الانضمام لأنه الذي يتصف به اللفظ كذا في خبره والمراد بالكامة السند

المارصلة من التأ كيد وعدمه وكونه حقيقة عقلية أو محارا عقليا وهذه غير الباب الأول لأنه انفاذ وحينئذ فالخبر غير صحيح لعدم المطابقة بين المبدأ والخبر والحواب أن في الكلام حذف مضى أي صاحب أو عبارات أحوال الاستناد وأورد على المصنف أن الأمور المعارضة للاستناد المسماة بأحواله من الحقيقة العقلية والخبر العقلي والتأ كيد وعدمه يمكن احرازها في الاشياء كما اد قلت لشخص اسألني فصرا فان كان ذلك الشخص أهلا للمساءلة بنفسه فالاستناد حقيقة عقلية والا فمحار عقل كما سيأتي من أن المجاز العقلي لا يختص بالخبر وإذا كان المخاطب قريب الامتنال قيل له اضربين غير تأ كيد وان كان شديد البعد عن

(قوله أو ما يجري مجراها) أي كالجملة الخالة محل مفرد نحوريد قائم بأوجه والركبات الاصافية والتقييدية (قوله إلى أخرى) لم يقل أو ما يجري مجراها ظاهره أن السند إليه دائم لا يكون إلا كلمة مبردة وينقض هذا بمنزلة لاجول ولا قوة إلا بالله كثير من كسور الجملة وقوله تعالى أولم يكفهم أذا نزل القرآن يقال حذوه من الثاني لدلالة الأول ومثل هذا شاع أو يقال إمام يزد ذلك لفظة وقوعه في السند إليه كدوايل وقد تكرر لاحقة بذلك كالإسكامة في قوله صم كنه شامبه للسند والسداليه فالسد فمجان كلمة وما جرى مجراها والسند إليه كذلك فالأقسام أربعة فمجان للسند والسداليه إذا كان كل بين ريدانهم (١٩١) ومثل السداليه الجارى مجرى الكلمة

فولهم تسمع بالعبدى حبر
من أن تراه ومثال السند
الحارى بحراء زيد قام
أبوه ومثال ماذا كان كل
سهما حار يا بحرى الكامة
لا اله الا الله يحوقائلها
من النار ولا يأتى ورود
الاعراض على الشارح الا
لوقال ضم كلمة مسندة أو
ما حرى مجراها الى أخرى
(قوله بحيث الخ) الباء
للإبابة مشقة بمحذوف
وفاعل يفيد صير يعود
على الضم أى ضما ملتصبا
بحالته وهى أن يفيدك ذلك
الضم الحكم بأن الخ أى
يدل على أن التمسك حكم
بأن الخ وعلى هذا فامراد
بالحكم الحكم بالمعنى
الأموى وهو القضاء وهذا
الفيد مخرج لضم اسم
الفاعل إمامه ويصح أن
يراد به الوقوع أو اللاقوع
وعلى هذا فوله بأن الخ
متعلق بالحكم على أنه تصدير
له قاله للتصوير وللمعى
ضما ملتصبا بحالته وهى أن

أوما يجرى مجراها إلى أخرى بحيث يصح الحكم من مفهوم أحد المضافات لمفهوم الأخرى أو من غير
أوما يجرى مجراها إلى أخرى عن وجه يميز مفهوم أحد المضافات لمفهوم الأخرى
وأيضا فسرنا بصحة كلمة الأناثبات مفهوم مفهوم كقولنا لعظمنا أن الأسد من عوارض الالفاظ لأن
عوارض معناها والمراد ما يجرى مجرى الكلمة ما يؤول ما أولو كان محمداً في مع كقولنا يريد أن
والخلق من قبله والله كذا الأسد المجري وما يتعلق بالسد والسد إليه ولم يذكر الأسد لأن
بن اقتصر على قوله في آخره أن الأناثبات كالخبر في كثير مما في الأناثبات الخفية قلت قد
ذكر الخطابي ما لا بد من بحثه والذي عدى في ذلك أن حقيقة الأسد في الأناثبات كالمخرج للأسد
في الخبر بل الأسد في الأناثبات لا يتحقق إلا بتوسع وذلك لأن الأسد نسبة دائرة من النسب
وهي تنقسم إلى طاب وعرة فالطلب مثل أصرب السد فيه هو الصرب والسد إليه الخطاب
والمتحقق الآن هو طلب هذا السد فما أسد الصرب حقيقة فهو بوجه ما لم يتحقق إنما هو طلب السد
وكلامنا إنما هو في الأسد المعنوي أما الأسد الذي اصطلاح عليه السادة فهو بخلق حرم من غير علة أو طلب
مطلوب منه فهو مطلق على ما نحن فيه وإنما عبر الطلب بالرحى والتي كقولنا لعظمنا أن الأسد من عوارض الالفاظ
فإن السد فيه هو قائم والسكلام فيه كالكلام في ما منه والاشتهام كذلك وأما نحو فسمت ونادي
القدر بن مع وثقه ويريدون طاعت مثلاً للأسد في ما وقع من السكام ومن شرط الأسد تقديم النسب
والإطلاق أو المسمى أو البدء بالسد مثلاً لكن لم يتحقق من إطلاقه وإنما صح أسداه لتقديمه في
الأسد في العقل والأسد الحقيقي لا بد من حارحي حقيقى يستحب الأسد وفي ذلك ما يشرح
صدره لتخصص الكلام في الأسد المجري فطرح التوسيع للأسد لأنثاني والذي يحتاج إليه في
الأسد لأنثاني يعلم من أصله وهو الأسد المجري وذلك لأن الصفات كثير من الأسد المجري ومن
أنواعه مجرى في الأناثبات فإن قلت هذا أقدم الكلام على السد والسد إليه على الأسد وهما متقدمان
قلت طرهما للأسد من حيث هما طرفاه لا يتصور تقدمهما عليه ولا تأخرهما عنه فلهذا كانا معاً في
رمن واحد كان الأسد دأجدر ما تقدم لانه محب الفائدة ولأن مدار الصدق والكذب انتقديين
عليه ولا بد من اشتقاق عليه من الأسد وقولهم نسبة السد على تقدمه بنفسها صحيح باعتبار تقدم دأبها
لأنها ما يتقدمان من حيث النسبة لأن حقيقة الصرب وأصروب لا تقدم عن الصرب ولا تأخر عنه
وهذا يعلم أن نحو قوله صلى الله عليه وسلم من قتل فتلاً حقيقته وأن ما ذكره من لأخصيه عدد من
الأئمة أنه يرمى فتلاً باعتباره من القتل لا يتحقق له وأن معنى قولهم اسم القاعل واسم المفعول
حقيقته في الحال إنما يعنون به حال السد في الحدث لا حال التعلق فيبأنزل والله أعلم

يبيد ذلك الصم الحكم تصور ثبوت مفهوم احدها لمفهوم الاخرى وذلك في النقصية الوحيدة وقوله اومضى عنه أى اؤتمت بعبارة
وذلك في النقصية السابقة فان المحكوم به في الاسماء ولا يصح أن يراد الحكم الاتماع والاتماع لان ذلك الصم لا يدل على أن التكامل أدرك
أن ثبوت مفهوم احدها لمفهوم الاخرى مطابق وغير مطابق ولوله التارخ وهو صم كله أو ما يحرى محررها الى أخرى بحيث
يعيد ثبوت مفهوم احدها لا أخرى كان أوضح (قوله مفهوم احدها) أى المحكوم به والمراد المفهوم المطابق أو النقصية لقطع
أن التناقض في صر ب ز يدوز به صارت انه هو الحدث الذي هو حرر المفهوم والتناقض في قولك الانسان حيوان ناطق المفهوم المطابق
(قوله لمفهوم الاخرى) أى السند اليه واعتراض بأن الأولى أن يقول المصدق لاخرى لان الموضوع برادته المصدق والمحدول يراد

منه المفهوم أعني الوصف الكلي وأحب أن ما عر به أولى لأنه لو عر بالمصادق لخرحت القضايا الطبيعية فالمراد من الموضوع فيها للمفهوم الكلي أعني الحقيقة فمراد الشارح بالمفهوم ما فهم من اللفظ كان حقيقة أو أفراداً وليس المراد بالمفهوم ما قابل الذات والمصادق حتى يرد الاعتراض ثم إن ما ذكره الشارح من أن الاسناد عبارة عن الصم للد كور طريقة يصحهم فالسكاكي الاسناد هو الحكم أعني الدسة ولذا عر فقه بقوله الحكم شوت مفهوم مفهوم أو انشائه عنه وكل من الطرفين صحيح وذلك لأن الأمور المتغيرة في الاسناد من التأكيذ والحر يدعه والحقيقة الثابتة والمحر العقل كما يوصف بها الحكم يوصف بها صم إحدى الكلمتين للأخرى عني وجه يفيد الحكم بالترجيح لأنهما مختلفان من جهة أنه إذا أطلق الاسناد على الحكم كان السند والسنداليه من صفات المعاني و يوصف بها الالفاظ الدالة على تلك المعاني وما إذا أطلق الاسناد على الصم لم يوصف بالامر بالمعس كساد كره القرمي نعم تعريف الاسناد عا فقه الشارح أولى ما عر به السكاكي من جهة أن السند والسنداليه في عرفهم من أوصاف الالفاظ لأن أحوال المتحدث عنها إنما تعرض للابتهاد كالتد كرو الحذف وكونه معرفة صمير أو اسم إشارة أو عا أو كره وكذلك كون السند اسمياً أو فعلاً ووجه اسمية أو فعلية أو ظرفية وقوله الفصل لتخصيص السنداليه بالسند من باب إخراج المدلول عني الدل فالمراد بالسنداليه والسند هو اللفظ وقول السكاكي في التعريف الحكم شوت مفهوم مفهوم صي أن السند والسنداليه من أوصاف المعاني ولا يصح أن الخواص والزوايا إنما تنسب أولاً للمعاني فاللغى اصطلاح أهل المعاني أن يعتبر السند اليه والسند من أوصاف المعاني لا أن يكون هذا اللفظ لاستزائه أن لا يكون علم المعاني (١٩٢) باحثان أحوال الالفاظ فتأمل (قوله وانما قسم بحث المحرر) أي المذكور في هذا الباب

وانما قسم بحث الخبر لمعظم شأنه وذكره مباحثته ثم قدم أحوال الاسناد على أحوال السند اليه والسند مع بأحر الدسة عن الطرفين لأن البحث في علم المعاني إنما هو عن أحوال الالفاظ المدعوى بكونه مسند اليه أو مسند وهذا الوصف انما تحقق بعد تحقق الاسناد ويتقدم على الدسة عا هو ذات الطرفين ولا بحث ان عا لا شك أن قصد المحرر (١٩٣) فأن وعمر وصحت صاحبه ثم قدم به أحوال الاسناد خبري قوله (لا شك أن قصد المحرر) ص (لا شك أن قصد المحرر

والانواب الأربعة بعده على بحث الانشاء مع أن تلك الابحات لا تخص بالمحرر (قوله عظم شأنه) أي شرعا لأن الاعتقادات كلها أخبار ولغة فإن أكثر المحاورات أخبار (قوله وكثرة مباحثه) عطفه مسبب على سبب

وانما كثرت مباحثه سبب أن أحوال الخواص أكثر من أحوال العامة وأكثر وقوعه فيه (قوله ثم قدم أحوال الاسناد) أي ثم قدم من مباحث الخبر أحوال الاسناد وثم للترتيب الاخباري (قوله مع آخر الدسة) أي التي هي مرادة بالاسناد على ما من من الطرفين وفيه أن لكل للاصمير فكان السند أن يقول مع تأخره أي لاسناد الآن يقال أنه في محل الاضطرر إشارة إلى أن مراد المصنف بالاسناد الدسة كذا قرر بعضهم لكن تأخير أن هذا الكلام اعيايم على طريقة السكاكي من أن مراد بالاسناد الحكم لأعلى طريقة الشارح من أن الاسناد صم كلمة لاخرى الصم عبر الدسة فالأولى للشارح أن يقول مع آخر الاسناد لأن الكلام فيه لا في الدسة اللهم إلا أن يقدر أنه أراد بالدسة الاسناد من إطلاق اسم اللازم على المعلوم أو بقدره صي في قوله ساغصم كلمة الخ أي أن صم الخ أولاً ثم ضم ولأثر هو الدسة وكذلك اللازم ويراد بالحكم في قوله بحيث يفيد الحكم الخ الحكم المعنى وهو القضاء وحينئذ فيمكن كون كلام الشارح موافقاً للسكاكي في أن لاسناد هو الدسة الكلامية فردد ذلك شيخنا العدوي (قوله لأن البحث في علم المعاني إنما هو الخ) انما هو الخبر والتوكيد أو يقال أن الحصر أصابي أي أن البحث في علم المعاني إنما هو عن الطرفين من حيث وصفها بالسند اليه والسند لا من حيث دنتهما وحينئذ فلا ينافي أنه يبحث في علم المعاني عن متعلقات الصم وعن أنقص وعن الفصل وانوصل (قوله الموصوف الخ) أي فالبحث عنه من حيث وصفه بالاسناد (قوله وهذا الوصف) أي كونه مسنداً اليه أو مسنداً (قوله وهذا الوصف انما يتحقق) أي يتقل في ذهن (قوله بعد تحقق الاسناد) أي لأنه عالم بسند أحد الطرفين لا آخر لم يصح أحدهما مسنداً اليه والآخر مسنداً والحاصل أن المقترص يلاحظ ذات الطرفين ويقول إن الاسناد متأخر عهدهما الوجود طبعاً فالناسب تأخير الكلام على أحواله وضه وحاصل الرد عليه أنه ليس بمتطور له ذات الطرفين حتى يرد ما قلت بل المتطور له وصفهما بالاسناد ولا يعقل الوصف إلا بعد وجود الاسناد فهو تقدم طبعاً وممتد فيدعي أن يقدم الكلام على أحواله وصفاً ليوافق الطبع (قوله لا شك الخ) من هنا لقوله فيدعي الخ تمهيداً لبان أحوال الاسناد (قوله أن قصد الخ) أي مقصود في الكلام حتى حرف الجر أي في أن المقصود

(قوله أي من يكون قصد الاخبار) أي من يكون قصد الاخبار والاعلام لا الآتي بالجملة الخبرية مطلقا بدليل قوله والافاجلة الخ وهذا إشارة للجنون عن اغتراف خطيب الجن على الصنف حين ألف هذا الكتاب وراه الخطيب المذكور فدل معترض عليه قوله لاشك الخ في حصر قصد الخبر بما ذكر بطر اذ يرد عليه قول أم مريم رباني وضعها أنشأ فانه ليس قصد لها اعلام الله بأعائده ولا بلازمها ادلولي عالم بها وضعت أنشأ وعلم بأنها تعلم أنها وضعت أنشأ وحاصل الجواب أن قول المصنف ان قصد الخبر بكسر الباء من الاخبار وهوله معيان اموى واصطلاحى فالاول الاعلام والثاني اللفظ بالجملة الخبرية مرادها اعادة معناها وان لم يحصل بها العلم ولذا يقتضيه كل المعيد فيما قال كل من أحرق في قدوم زيد فهو محرر فاجبروه على التعاقب والخبر هنا المعنى اللغوي أي العلم بقول الشارح والاعلام عطف تفصيل لا بالامنى المرقى أي الآتي بالجملة الخبرية لأنه ليس المراد بالخبر العلم باسمه والاصح الردد الآتي بقوله فان كان الخاطب حالي الذهن استعنى عن التذكيرات لانه حينئذ علمه بالفعل كيف يكون حالي الذهن فتعنى أن يكون المراد بالخبر من كان قصد الاخبار والاعلام (قوله والافاجلة الخ) أي والافاجلة المراد بالخبر من ذكر بل المراد به الآتي بالجملة الخبرية مرادها مصادها ولا يصح حصر مقصوده في الامر من اللذين ذكرهما المصنف لان الجملة الخبرية الخ (قوله مثل السحرة) مما دخن تحت مثل اظهار المصنف كما في قوله تعالى حكايه عن امرأة عمران رباني وضعها أنشأ وما أشبهه

أي من يكون قصد الاخبار والاعلام والافاجلة خبرية كثيرة ما تورد لأغراض أخر عرادة الحكم أولارمه مثل السحرة والتحرز في قوله تعالى حكايه عن امرأة عمران رباني وضعها أنشأ وما أشبهه ذلك (بخبره) متعلق بقصد

أي العام مصممون الخبر لا من يأتي الجملة الخبرية ويبلغها في الجملة فلا يتبين ان يكون قصد ما ذكر لانه قد يلحق الجملة الخبرية مجرد التحسر والسحر كما قال تعالى حكايه عن امرأة عمران رباني وضعها أنشأ ثم ارادها اظهار السحر على صفات من رجاها وهو كونها في بطها كراوا ويرد ذلك كقوله تعالى حكايه عن ركبها على مباد عليه أفضل الصلاة والسلام رباني وهن العظيم مى وليس مراده الاقادة وإنما مراده التحصن واظهار المصنف ومثله كثير (بحره) أي مقصود بحره فهو متعلق بقصد بحره الخ) ش. عدم على شرح كلام المصنف فواحد: يحدهن أن يفقد من الكلام اعما هو اعادة المعاني فانه اء. وضع للافهام وليس المرض من وضع الالفاظ للأعادة معاني بل ولا يجوز لاسيما

وحضر في الافاضل وتذكر كبير ما بين المراتب من التفاوت العظيم كما في قوله تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين الخ فان اللفظ مستعمل في معناه لكن لا الاعلام بالحكم أولارمه لان السى وأصحابه عالمون بالحكم وهو عدم الاستواء ويعلمون بأن الولي عالم بالحكم ذلك بل تذكر ما

(٢٥ - شروح التلخيص - اول) بين (سبب من التفاوت العظيم لاحد أن يشاء الله ان يرفع نفسه عن اصطفاط مرتبته (قوله في قوله تعالى حكايه الخ) أي فان اللفظ مستعمل في معناه لكن لا الاعلام بالحكم أولارمه لان الخاطب وهو المولى عالم بكل منهما بل لاظهار التحسر على حيرة رجاها والسحر ان رجاها لاسيما كانت رجاها وتقدر أنها تلذذ كرا فاحترت، أنها ولدت أنشأ ولاشك أن اظهار خلاف ما يرجوه لاسان يلزمه التحسر وظهورك من هذا أن استفادة التحسر من الآية طريق الإشارة والتأويل على ما هو معاد عد الحكيم وأما قول بعضهم استعمال الكلام في اظهار التحسر والسحر والمصنف محاز مركب وتحقيقه أن الحديث التركيبية في منه موضوع للاخبار فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له قل كانت العلاقة المشبهة فاستعارة والافاجلة مرسل والآية من قبيل الثاني لان الانسان اذا أخبر عن نفسه بوقوع ضلما يرحوه يلزمه اظهار التحسر فهو من قبيل ذكر انهم واردة للآزم انه كلامه فيه نظر اذ يلزم عليه أن الآية انشاء معنى وحيث لا تصلح شاهد للندرج اذ هو قصد التثليل لما اذا كان خبر المحر لم يفد العدا ب الحكم ولا لارمه (قوله وما أشبه ذلك) أي من أفراد أمثلة التحسر كقوله

هو اى مع الركب المجاني مصعد * جنيب وجسماني عكة موثق وكما في قوله خطا بالامرأة اسمها أيمية بلومه على عدم الانتقام والأحد شارأ حيه

قومي هم قتلوا أمم أحمى * فاذا رميت بصيبي سهي قلن عفت لأعفون حللا * واتن سطوت لأوهن عظمي

أي قومي يا أيمية هم الذين عصفوني بقتل أخي فلو حاولت الانتقام منهم عاد ذلك على المصرفة لان عر الرجل عشرته فان عفت عنهم بالصبر والتجاوز عفت عن أمر عظيم وخطب جريل وأظهرت الاحسان الكامل لهم وان قهرتهم بالانتقام عاد الامر الى توهين حالي فلما

افادة المخاطب اما نفس الحكم كقوله ز يدقائم ان لا يدع افعاشه و يسمى هذا افادة الخبر و إما كون الخبر علما بالحكم كقوله لن ز يد
عنده ولا يدع ألت تعلم ذلك زيد عندك

تركبت الانتقام فأقيمة المحاطة عالمه بأن القائل لا حية قومه وتعم بأنه عالم بذلك وحيثما قصد اظهار التعجب والتعجب على موت أخيه
فقوله وما أشبه ذلك ليس مستدر كأمع قوله أولا مثل التحسر لأن لا بيان عن لادخال الانواع كالصنف والفرع وقوله وما أشبه ذلك
لادخال أمر دأمنه التحسر كما علمت (قوله افادة مخاطب) بوقال افاده اما الحكم وحذف المخاطب مكان أحضر وشاملا له ادأوجه
الكلام الى شخص وأرى افادة غيره (قوله اما الحكم) أى سوء كان مدلوله لا حقيقيا للخبر أو محمرا بأوكسائيا (قوله بمفعول الافادة) أى
الثاني والاول قوله المخاطب والعرض محذوف (١٩٢) افادة لمخاطب بالحكم (قوله أو كونه الخ) ورد على الصنف

افادة الحكم بالزوم وافادة
كون الخبر عالما بالزوم ولا
يصدق الانفصال بينهما
لا حقيقيا ولا مانع جمع
وهو ظاهر ولا مانع حلو
لأنهم صرحوا بأن نقيض
كل من الطرفين في مائة
الحق يجب أن يستلزم معنى
الآخر ونقيض اللزوم
لا يستلزم معنى اللزوم بل
نقيضه نعم لو كانت أداء
الانفصال داخلية على نفس
القصد كأن يقال الثابت
في الخبر إما قصد افادة
الحكم أو قصد افادة لارمه
لم يرد ذلك اذ لا تلزم بين
القصدتين ولا يجوز
انتفاؤهما من يمكن
بصد الاخبار وأوجب
بأن ما ذكر من وجوب
الامتياز المذكور في
مادة الخلو اذا كانت
القضية بمفعول (زوميه

(افادة لمخاطب) خبر أن (إما الحكم) مفعول الافادة (أو كونه) أى كون خبر (علما به) أى بالحكم
(افادة المخاطب) خبر أن أى افادة الخبر المخاطب أحد أمرين (بالحكم) وهو وقوع النسبة
أولا ووقوعها لاقاعها وإبراعها والالامطرق اليه لا سكال والتكذيب وإما كان المقصود مد كرامة
مدلول الكلام وكونه مدلول الكلام مع قصد افادته لا بد من وقوعه حرما لأن بدلالة وصمية
يصح علمها ومن قال الكلام لا يدل على وقوع النسبة أراد أنه لا بد من وقوعها حرما كما لا بد
لا يقيم الوقوع من ذلك هو مفهوم الكلام قطع ولا يصح سكاله فاداد فكلما يدقائم فمفهومه
ومدلوله ثبوت القيام به وأما احتمال عدم السوت فليس مدلوله أصلا بل احتمال عفى
من جهة محتمل البدالة لكونها وصية مرفوعة تقدم اليه عن هذا (أو كونه) أى الخبر (علما
بالحكم) لأن أصل الاخبار اعتقاد الخبر لمعنى ما أخبر به فلا يرد أن قال خبر التاك لا يرد ما لا يرد

سكون حيثما معلوم فيبرم لدور هذا ماد كره في الحصول وحاشا غيره محتجا لا يبرم من حصول
أمر ضرورة وفيه نظر لأن الحصول دون التصور ليس كقيا في حاشا القصد الى الوضع للمعنى ولا يرد
الدور الذى قاله الامام تركبت لأن لوضع لهذا كان موضوعا لا يوقف على العلم بها الثانية
مدلول الخبر الحكم ليس له لا تنويعاته لامام خبر الدين وعند ذلك قوله ولا يمكن التكذيب خبرا
واعترض عليه بأنه بوجه أن يكون الكذب متحججه ولا مدعى نظرية وتوقع على هذا التقدير اتقاء
الكذب وتوهم جماعة أن هذا انقلب على الامام وعمره في التحصيل فكل وان لم يكن خبر كذبنا وهى
أيضا عدم فائدة تلك توهم من أن كل خبر كذب والصواب في المارة أن يقول والالم يمكن شئ من
الخبر كذبنا ماد كره الامام وفيما فقه نظر أما الدليل الذى ذكره فقد قل لا يبرم لأن القصد دليل على
وجود النسبة وقد لا يكون موجودا لأن الخبر دليل على امرى وقد تنأخر العرف عن العرف
لا يبرم من مائة قد يعكس فليس وكان مدلول النسبة الحكم يمكن خبر كذبنا لأن كل من قال قام
ر بدفع حكم نفسه ويكون خبره مطا فمساواة كان في الخارج ثم لا ولا سها والامام فائس أن لا يظ
وصف باراء المعنى الذهبية ثم تقول لو كان المدلول بالحكم النسبة لكان الخبر اشياء وإنما يمكن له خارج
يطبقه والمستلزم حدوده والطر فبها محل * الثالثة مورد صدق والكذب المحكوم به على ما ذكره

والهبة فيما يحس فيه بماقية فلا يشترط فيه ما ذكره فاعلم أن نصيبها ما فيه ما حلو ويجوز الجمع أهل

(قوله أى كون) خبر علما به المراد بالعلم بها الصدق بالنسبة حرما أو طبا لا مجرد التصور ان قلت المكون المذكور حكم مسن
الأحكام اللارمة للحكم لأصلى الذى هو وقوع أو اللادوقع المسمومة من القضية نظر من الخبر لأن دلالة الاقط على لارم معناه محر
وهذه الاحكام اللازمة كثرة ككون فكذلك حيا أو موجودا فلو حاشا بعض هذا الحكم اللارم بالاد كدور غيره من الاحكام
اللازمة فثبتنا كان هذا الحكم اللارم مقصودا بالخبر لأن الخبر يقصد بيقاعه فى بعض الأحيان وذلك فيما اذا كان المخاطب عالما بأصل
الحكم دون غيره من الاحكام اللارمة حص لا كرامة لا لا يوجد هذا المعنى في غير ذلك اللارم وان قصد ذلك الغير كما اذا قال شخص توهمه
المخاطب ميت السماء فوقنا ليفيد حياته فهو بادر ولا ينافى هذا أن المقصود هو الحكم الذى هو الوقوع أو اللادوقع لانه المقصود الاصل

(قوله والمراد بالحكم هنا) أى فى كلام المصنف اعلم أنه قد تقرر أن الحكم يطلق على النسبة الكلامية أى المفهومة من الكلام وهى ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه أو انتفاءه عنه فى الواقع وهو انتفاءه بين أمرنا بالمرى وهذا المعنى هو الذى يوقع النسبة أولا وقوعها أى النسبة الواقعة أى المحققة فى الخارج أو عبر المحققة فيه ويطلق على المحكوم به ويطلق على ادعاء النسبة أى ادراك أنها واقعة أو ليست بواقعة وهو المرعى فيها بين أمرنا بالاعتقالات بالافتقار والانتزاع ويطلق على خطاب الله تعالى بآفعل المكلفين بالافتقار والتخيير على ما هو معروف الأصوليين وعلى مائت الخطأ كالحوادث ونحوه على ما هو عرف الفقهاء ولا حصة أن المقصود بالاعلام هو إعادة وقوع النسبة أى تحققها أولا وقوعها فى الخارج فادفان لك شخص فمريد كان قصده ادراك أن ثبوت القيام به يحصل وتحقق فى الخارج وليس قصده ادراك أنه أدرك أن ثبوت القيام مطابق للواقع وحيث كان المقصود بالاعلام هو إعادة وقوع النسبة فيكون هو المراد بالحكم هنا فعول الشارح وقوع النسبة أى النسبة الواقعة أى المنعقدة فى واقع والخارج وهذا فى القضية الموجبة وقوله "ولا وقوعها أى والنسبة المراد الواقعة أى المراد المنعقدة فى الواقع وهذا فى القضية السالبة فالشارح فى الطول ولا يصح أن يراد بالحكم هنا لا يقع والانتزاع ظهور أنه ليس قصد الخبر إعادة أنه وقوع النسبة أى أدرك أنها مطابقة للواقع أولا ولأنه علم بأنه أوقعها وأيضا الإدراك من أوصاف الشخص فمريد ما كان لا يكتفى بالحكم معنى ادراكه بل يقول مخاطباً للنكاح "تسلم توقع النسبة فان قلت حسن المقصود الأصلي من الخبر إعادة الخطأ وقوع النسبة أولا وقوعها لا لا يقع والانتزاع هذا يظهر على القول بأن مدلول الخبر النسبة لا الادعاء فهو هذا خلاف ما عليه الأكبر ادعى عنه ذلك كراهة لا يراهى وأن السكينة والعلامة السببية وغيرهم أن مدلول الخبر ادعاء النسبة أى لا يقع ولا يقع قلت حاشى العلامة عبدالحكم (١٩٥) أن الانتزاع والانتزاع وإن كان مدلولاً

للخبر على قول الآخر
الأولى ليس مقصوداً لإعادة
ن وسببه ما قصد إعادة الخبر
وهو وقوع النسبة أولاً
وقوعاً وذلك لأن الخطاب
يستعيد الانتزاع والانتزاع
من الخبر ثم ينفصل منه إلى
متعلقه الذى هو المقصود
بالاعلام وهو وقوع
النسبة أولاً وقوعها وبذلك
ذلك ما هو الحق عندهم

والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة أولاً وقوعها وكونه مقصوداً للخبر بخبره لا يستلزم تحممه فى الواقع وهذا مراد من قال إن الخبر لا يدل على ثبوت معنى أو انتفاءه والأولى يحكى أن مدلول قولنا "يد قائم ومفهومة أن القيام ثابتاً له وعدم ثبوته احتمالاً على الاستدلال ولا مفهوم للخطأ ولهم

الخبر علم الخبر لأن ادعاء العلم بالنسبة على الأعداء ومحتمل أن يراد بالعلم صور النسبة فلا يثبت عنهما

أهل هذا العلم هو النسبة التى سمى الخبر وقد قدر يدعى عمر وقائم والصدق والكسب راجعان إلى التقييم لا إلى سورة يدعى إليه أشار فى المفتاح قلت ويرد عليهم ما حاشى الجارى مرفوعاً إلى "أى صلى الله عليه وسلم يقول للصدى يوم القيامة ما كنتم تعدون وقولون كما مد المسيح ن الله فيقال كدتم ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد وسدكم على هذه الآية فى باب الحال خبرنا بالعدل والوصل وكذلك استدلل على صحة أنكحة الكفار بقوله تعالى وفات امرأه فرعون وضرب الله مثلاً للذين آمنوا امرأة

من أن الانتزاع لا دلالة له على معنى ما فى الخارج بل دلالة على الصور الذهنية أولاً وبالذات بواسطة على ما فى الخارج لما بينهما من الارتباط فظهر لك أن كون الخبر مدلولاً للانتزاع والانتزاع لا ينافى أن المقصود بالاعلام إعادة وقوع النسبة أولاً وقوعها فتأمل ذلك (قوله وكونه) أى الحكم بمعنى وقوع النسبة أولاً وقوعها مقصود بالخبر خبره الخ وهذا بوطئة لقوله وهذا مراد الخ (قوله لا يستلزم) أى ذلك السكون تحققة وثبوته فى الواقع وصبر تحممه للحكم بمعنى النسبة وحاصله أن قصد الخبر خبره إعادة وقوع النسبة أى كون النسبة واقعة لا يستلزم تحققة فى الواقع لأن دلالة الأدلة على معيها وصحة يجوز تحملها وليست عقيدة حتى استلزام الدليل للمدلول استلزام عقيدته كدلالة الأثر على المؤثر فادفان تريد قائم دل على ثبوت التقييم بذكر فى الواقع ودلالته على ذلك لا يستلزم أن يكون ثبوت القيام متحققاً فى الواقع لحوار أن يكون الخبر كذا (قوله وهذا) أى كونه لا يستلزم تحققة فى الواقع (قوله مراد من قال إن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى) أى الحكم أو شعاعه أى عيسى مراد ذلك القائل فى دلالته الخبر على ثبوت الحكم كالقيام أو شعاعه كما هو ظاهر بل مراده أنه لا يستلزم تحققة وثبوته فى الواقع لحوار أن يكون كذا والحاصل أن الخبر يدل على ثبوت المعنى أى الحكم أو شعاعه فى الواقع قطعاً فكيف يقول هذا القائل إن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفاءه فى الواقع فأجاب الشارح بأن مراده من الدلالة على الثبوت أو الانتفاء أنه لا يستلزم تحققة فى الواقع أو انتفاءه فيه وهذا لا ينافى أن يقول بدلالة الخبر على ثبوت المعنى الذى هو الحكم أو شعاعه فى الواقع (قوله والأولى الخ) أى والأقل هذا مراده من هذا الكلام أن الخبر لا يدل على أصل ثبوت المعنى ولا على انتفاءه فلا يصح كلامه لأنه لا يحكى الخ (قوله إن مدلول قول الخ) أى مدلوله الرسمى (قوله ومفهومة) عطف على مدلول مرادفه وقوله أن القيام ثابت ليريد أن نسب ثبوت القيام ليدى الواقع (قوله وعدم ثبوته) أى فى الواقع وقوله احتمالاً على شأن كون دلالة الخبر وصية بخبرها

ويسمى هذا الارم فائدة الخبر * قال السكاكي والاولى بدون هذه تمتع وهذه بدون الاولى لا تمتنع كما هو حكم الارم المجهول المساواة أى يمتنع أن لا يحصل العلم الثانى من الخبر بقصه عند حصول الاول منه لامتناع حصول الثانى قبل حصول الاول مع أن سماع الخبر من الخبر كافى فى حصول الثانى منه ولا يمتنع أن لا يحصل الاول من الخبر بقصه عند حصول الثانى منه لحواز حصول الاول قبل حصول الثانى وامتناع حصول الحاصل

تختلف المدلول عن الدال (قوله ويسمى الأول فائدة الجذر) أشار لمعنى التسمية الى أنه اصطلاح لاهل الفن ولا مشاحة في الاصطلاح فلا يرده عليه أن فائدة الشيء ما يترتب عليه ولترتب على الجذر علم المخاطب بالحكم لانه الحكم (قوله أى الحكم) أى لا إعادة الحكم وقوله الذى يقصد بالحرف أى الذى يقصد بالتكلم إعادة للمخاطب بالجذر فلا يأتى به قد لا يقصد فادته كما في صورة قصد إعادة الإزالة (قوله لانه) أى الحال والشأن وهذا دليل على كون الثاني لازما للعائنه (قوله كل منقاد) أى كل خير فإذ المخاطب بالحكم أعاد انه أى الجذر عالم به أى بذلك الحكم وأشار النارجع بهذا الى أن الروم ليس باعتبار ذات العلم ودان الحكم لانه لا يلزم منهم، إذ قد يتحقق الحكم ولا يعتمد التكلم باعتبار الإعادة معنيان (١٩٦) إعادة الأول لازمة لإعادة الثاني لامن حيث داهما إذ لا يلزم منهما

(ويعني الأول) في الحكم الذي يعصده الخبير فدية (فدية الخير والثاني) أي كونه محرمًا عليه (لأمره)
أي لأمر فدية الخير لأنه كل ما فاد الحكم فاد به عالمه وإيس كل ما فاد به عالم بالحكم أي قدس الحكم
لحوارن يكون الحكم معلوماً قبل لا حصار كما في قولنا لمن حفظ التوراة قد حفظ التوراة

(و يسمى الأول) وهو الحكم (فائدة الخبر) لأنه مدلول القاطع ومن شأنه أن يقصد إعادته لوضع القاطع له لأن من شأن وضع القاطع ما وضع له فلا يصح في تسمية فائدة كونه قاطعاً ولا (و) يسمى (الثاني) وهو كون الخبر علماً بالحكم (لأمرها) أي لأمر فائدة الخبر لأن فائدة ذلك القاطع التي هي الحكم - أمره - كونه الخبر علماً بأنه إذا قلنا القائلين بدمهم بالسحب فقد أضاف السهم وصحبه بدمه السحب

فروع والحق أن الدلالة على سبب المحمول للموضوع اصطفاة وعلى غيره بالانزاع وبمعنى أن يستثنى من ذلك ما كانت صفة المسدالية فيه مقصودة بالحكم بأن يكون المحكوم عليه في المعنى الهيئته الحاصلة من المسدالية وصفته كقوله عليه الصلاة والسلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف ابن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم **هذا لا ينحى عن الدقيق السليم** أن المراد ان الذي جمع كرم معه وآبائه هو يوسف وليس المراد الاحبار عن الكريم الذي اتفق له صفة الكريم كما في قولنا **له الله** قائم وكذلك الصفات الواقعة في الحدود كقوله ان الانسان حيوان ناطق فان المقصود الصفة والموصوف مما يلي فصدت الاحبار بالموصوف فقط لعدم الجذب ومن ههنا ينشأ بغضه شديدة كلية وهي أن الصفات المذكورة في الحدود لا يجوز أن تعرض أحراراً نوانى بل تبين امرها صفة حيزهم على الاول من استقلال كل خبر بالحدود ومن ههنا مع جماعة أن يكون **الوجود** من حيزهم وأوجب الاحتشاش أن يعرب **حدهم** صفة والمحذور انه ثلوث ان كلامهم ما حيز لا يلائمهم القبول مثله في نحو الانسان حيوان ناطق لان **حدهم** امض صدان فلهذا في تصرف عن توهم أن يكونا مقصودين بالذات وأن يكون كل منهما قصد معه فلا يوقع

بقی شیء آخر وهو انہ قد یعم الاروم فلذا لان الخطیہ قد یعمل عن کون اسکام عند تو بخر بالحکم وهو شاک

أو جاهد فيمكن إعادته لأنه عالم لأزمة لأفاده نفس الحكم والحوار أن الراد اللزوم في الحجة أي أن ذلك اللزوم بالنظر للعالم والمحاري على العرف لأنه عند سماع الخبر الشاخص حصوله فهو في حكم العلوم بالضرورة (قوله وليس كل ما أفاد الخ) أي ليس كل خبر فإد أن التسليم عالم بالحكم وفي هذا إشارة إلى أن اللزوم ليس من الجانبين وحيث أنه هو لازم أعم كل زوم الضوء للشمس فيبرم من وجود اللزوم ووجوده ولا يبرم من وجوده وجود اللزوم وهذا بخلاف الملازم الشاوي كقول العلم وصحة الكساية (قوله لحوار أن يكون الحكم معلوما قبل الاحراز) أي فالخبر حيث أنما أفاد لازم العائدة ولم يعد العائدة أن ففت أن العائدة تنحصر في دهي الماطب حال إعادة الملازم فأفاده الملازم تستلزم إعادة العائدة أيضا أحيث بأن حصولها حال إعادة الملازم المحلول ليس يعلم حديثا من هويد كار فلا يعتبر (قوله كما في قولنا لمن حفظ التوراة) أي وإحال أنه اسم أن ما حفظه هو التوراة فلا بد من هذا يصححه بتحديد هذا المثال ولا فيمكن أن يحفظها من لا يسم أنها التوراة وصل الشارح لم يقيد بقوله لمن علم أن ما حفظه هو التوراة لانهما بأن حفظها لا يعكس عادة عن العلم بها من حيث أنه توراة وإن

وأورد على هذه السكابة
أهم مقروعة بحمد الله تعالى
فانه يفيد الحكم ولا يبعد
أنه عالم به لان كونه علما
معلوم لنا قبل الخبر فلم
يستعده من الخبر وحواله
ان المعلوم لنا قبل الخبر هو
العلم الذي يسمى مثله عددا
تصورا وليس هو المقصود
بل المقصود افادته بالخبر
العلم الذي يسمى نظيره
عند تصديقا ولا يستد
الا من الخبر لانه تعالى
لا يعلم جميع الاشياء على
الوجه الذي سمي به
تصديقا بدليل الكواذب
فانه يعلمها وليست على
هذا الوجه قطعا فعلمه
بالشيء على وجه تسجيله
تصديقا لعلمه الامن حصره

والمراد نكوه عام بالحكم

نكون معلومه قبل كقولنا لرحل حفظ القرآن أنت حفظت القرآن لانه علم محطه واعدا العرص
إفادته أنعمون محطه وأما حصول الفائدة حالة إعادة اللزم المجهول بعد العلم فليس بتم جديد بل هو
تذكر فلا يعتبر حتى يقال اللزم يستلزم الفائدة أيضا فليعلم ماذا كان الحكم يلزم من العلم به العلم يكون
الخبر به عالما دون المكس تقرر بينهما ما يقرر بين اللزم والبروم فاستأن يسمى كون الخبر عا
لارما وهو ظاهر ثم لما بين المصنفان مدلول الكلام يسمى قائدهو يسمى علم الخبر بذلك المدلول لارما
ومعوم أن العالم هما لا يستفيد ههنا من الكلام والكلام الذي لا يستفاد منه ما يقصده ليس من شأن
المقالة لخصه به بين أنه قد باقى الكلام للعالم ههنا سريلا مخرجه الجدل ولا يكون إيراد الكلام حينئذ

هو ما يسمى لارما فائدة الخبر وهو يستفاد منه كون الخبر عا بالحكم كقولك لمن ريد عده ولا يعلم
أنت تعلم ذلك زيد عندك كوسى لازما لا يلزم من استفادة الجاهل بالحكم من الخبر أن يستد علم الخبر
به قال السكاكي والاولى بدون عده تنتموه ههنا بدون الاولى لاتسع وانه أن العلم بالحكم من الخبر
يلزم به العلم بعلم الخبر به فمن وجود اللزوم وهو استفادة الحكم من الخبر وحده اللزم وهو استفادة علم
الخبر به لانه يلزم من وجود اللزوم وجود اللزم ومتى وحده اللزم وهو علم الخبر بعلم الخبر لا يلزم
وجود اللزوم وهو استفادة لمخاطب الحكم كما اذا كان لمخاطب علم به بدواعيم أن اللزم بما هو بين
العلم بالحكم والعلم بعلم الخبر ما بالحكم وعلم الخبر أعني به مجرد الاعتقاد فلان العلم بهما وهو واضح
وكذلك قصد إعادة الحكم وقصد العلم به الخبر ولا لارما بهما بل لمخاطب أن يعلم ويقول لا يلزم من
استفادة العلم بالحكم استفادة علم بالحكم به وان كان لارما على علم الامر والاعمال بالحكم لارما بحاله
لاعلم لمخاطب بذلك لافترض أن يقول فاعلم لاسان انتهى حرا بحصول العلم ولا يكون معتقدا صحة
ما أخبر به بأن يصب معه دليلا يصبى صحة ما أخبر به وهو لا يثبت صحة فان قلت هذا التقييم إنما
هو للخبر الصادق قلت بل والكاذب لأن قصد الإعلام موحود فيه سلككم عليه فان قلت إنما يقصد في
الكاذب اعتقاد الحكم على غير ما هو عليه وذلك حمل قلت السؤال صحيح ولستكم سموه علما على
ما يتوقعه السلك من اعتقاد المخاطب ثم الظاهر أن مرادهم بالعلم ما هو أعم من النظر ولاورد عليه
أن غالب الأحكام إنما قصد بها النظر والابصار تفيد في هذا الحمل لاحاجة إليه وهو كلام صحيح في
نفسه ولا يرد على السكاكي ما قل من أنه لا يلزم امتناع حصول شيء قبل شيء كون الممتنع حصوله قبل
لارما ولا يلزم من امتناع حصول لثاني قبل الأول أن يكون لازما لانه لم يتمسك بذلك فقط وإنما حاده
هذان من حصول ههنا لانه لا يأتى إذا امتنع أن يحصل قبل والخبر كافي في حصول اشياء فلا تتدخل
استعادته عنه ويلزم من ذلك أن لا تتدخل استعادته لثاني عن استعادة الأول وأورد أنه هلا كنى اللزم
الفائدة عنها وجوابه أنه نظر إلى قصد السلك وقصد الفائدة ولا يقصد اللزم وإن كان يلزم من وجود
الفائدة وجود لارما ولكن لا يلزم من قصد ما قصد فائدتها وقد يورد عليه أنه ينبغي أن يقول أو قصد ههنا
وجوابه أن قصد كل واحد منهما أعم من قصد الآخر فيدخل قصد ههنا في محرم لصورتين ههنا فليس فيه
قول لمصنف قصد الخبر المصروفه بمعنى القول وقوله أو كون الحكم على حدى مصاف تقديره
أو إعادة كون الحكم أد لا يرد أن لتكلم بقصد إعادة أيهما كان وقوله إعادة خبر أن أى لاشت
أن مقصود لتكلم إعادة المخاطب والحكم معقول إعادة وقوله ويسمى الأول المراد بالاول هو إعادة
المخاطب وذكره لأن معنى مقصود الأول ويوجد في بعض النسخ الأولى وهو أحسن لعوده على
مؤيد ورجوعه إلى المخاطب والثاني لارما أى يسمى الثاني وهو إعادة علم المخبر لارما وقد ذكر الخبر وقوله

(قوله والمراد بكونه) أى
المخبر المذكور في قوله كل
ما أعاد الحكم أفاد أنه علم به
ولو قال والمراد بعلمه كان
أنسب قوله حصول
صورة الخ وهذا جواب عن
المنع الوارد على الملازمة
في قوله كل ما أعاد الحكم
أفاد أنه عالم به وتقرير المنع
لا نسلم الملازمة أى لا نسلم
أنه كل ما أعاد الحكم أفاد
أنه عالم به لجواز أن يكون
المخبر أخبر بشيء علما
بخلافه أو شاكافيه متريدا
أو ظاننا أو متوهما
وحاصل الجواب أن هذا
المنع لا يرد إلا إذا قلنا المراد
بالعلم الاعتقاد الجازم
المطابق وليس كذلك بل
المراد بالعلم حصول صورة
هذا الحكم في ذهن المخبر
وهذا ضرورى في كل
عقل تصدى للأخبار سواء
كان معتقدا له اعتقاد حارما
أو غير جازم أو غير
معتقد أصلا أو معتقدا
بخلافه فكل خبر بخبر
تحصل صورة الحكم في
ذهنه وإن كانت تلك
الصورة قد لا تطابق الواقع
وهذه الصورة تسمى علما
والمطابق العلم عليها اصطلاح
الحكام ومشتهر بين الناس
(قوله والمراد بكونه علما)
أى في قولك كل ما أعاد
الحكم أفاد أنه عالم بالحكم

وقد يرسل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته مرة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم فيبقى اليه الخبر كما يبقى الى الجاهل بأحد ههما قال
السكاكي وان شئت فعليك تكلام رب العزة ولقد علموا من اشتراء ماله في الآخرة من خلاق ولئن ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون
كيف تحصد ماله يصيب أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسري وآخره يصيبه عنهم حيث لم يعملوا عليهم وظهروا في النبي والانبيا

(قوله حصول صورة الحكم) أي صورة الحكم الخاصة في ذهنه وحيدته فإما كل حرام إذا حكم أهذا صورة ذلك الحكم خاصة في
ذهن الخبر فعم أن المراد بالعلم هنا العلم بالمعنى المصطلح عليه عند الساطفة وهو الصورة الخاصة في الذهن سواء كانت موافقة للواقع أو لا
كانت متفقة لتكامل اعتقاد حراما وغير حرام أو غير متفقه لا اعتداده الحرام المطابق للواقع كما هو المعنى المصطلح عليه عند الأصوليين
والثالث كما بين وعلى الأول فالعلم على غيره على الثاني وأما قول الشارح حصول صورة الحكم ولم نقا الصورة الخاصة ليفيد أن
العلم هو الصورة من حيث حصولها في ذهن (قوله سمعنا سبأ في الشرح) (١٤٩) أي حديثها فيه والبراد كرها فيه

ولا يخفى على السكاكي من
الاستعارة التسمية (قوله
وقد يرسل الخ) أي وقد

يرسل لتكامل الخطاب العالم

ههما مرة الجاهل لعدم

جري الخطاب على مقتضى

علمه واعتراض على المصنف

بأنه لا يخرج للسلام

على خلاف مقتضى

الظاهر والسلام هنا في

إخراج السلام على مقتضى

الظاهر وحيدته فالأولى

عدم ذكر ذلك هو اود كره

في أي في السلام على

إخراج على خلاف

مقتضى الظاهر الشارح

بقوله وكثيرا ما يخرج

السلام على خلافه

وأحب أنه يحد كره

حوال عن سؤال وارد على

السلام السابق وحاصله

أنه لو كان قصد المحرر

محصري في الأمرين ما صح

إلقاء الخبر للعالم ههما

حصول صور الحكم في ذهنه وهما بحثا شريفة مستحسنة في الشرح (وقد يرسل) الخطاب (العالم
ههما) أي قد يرسل الخبر ولازمها (مرة الجاهل) فيبقى اليه الخبر ومن كان عالما بالعائدين (لعدم جريه
على موجب العلم) قال من لا يخفى على موجب علمه

حاجب عن الفائدة المقصودة لاعتقاده (وقد يرسل العلم) أي وقد يرسل التكامل خاصة العالم (ههما)
أي بفائدة الخبر أي هي مدلوله ولازمها الذي هو كون السلام علما بذلك الفائدة (مرة الجاهل)
ههما فيبقى اليه الكلام كما يبقى لجاهل المستعبد بها على أنه هو والجاهل سوءه (لعدم جريه على
موجب العلم) بالفائتين من فائدة العلم العلم بمقتضى هو بذلك يكون له مرة على الجهل ويكون ذلك
الأنه كصرح المصنف وأما ما وقع على عدم العمل بموجب العلم فيقال مثلا لترك الصلاة الصلاة واحدة
يهما وان كان عالما بوجوبها إنا على أنه لا تصور تركها لامن الجاهل بالوجوب وانارة الى أنه هو
والجاهل سواء في ذلك من استوعب ما لا يخفى في يرسل العلم يافتة مرة الجاهل بها وهو الأكثر
استعمالا وقد يرسل العلم بالالزام مرة الجاهل كما إذا ذكر آفاق إذ ترى أنه لا يباشر به الا من يعتقد
مؤدبه كرهه ولا يعلم الله ورسوله فيقول يرسله مرة من اعتد به ذلك الله ورسوله الله ورسوله محمد
صلى الله عليه وسلم رسوا لعدم جريه على موجب علمه أنت عام أن الله رب العالمين ومحمد صلى

الخطاب فيه نظر ويدل على أن قول المصنف لانه أعم ص (وقد يرسل العلم مرة الجاهل لعدم جريه
على موجب العلم) من يرسل الخبر كثيرا الا في حد من هذين فأراد أن يرسله فقل قد يرسل العلم
مرة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم وهو العمل بمقتضى العلم بوجوبها وانارة الى أنه هو
أبو كرهه وأحسن الله معاملة من يحول أوتونه ولعمري هما يرجع الى استغاده الحكم وقد
علم من قوله العلم ههما أنه يرسل العلم بأحدهما أيضا كذلك فيقول السلطان من هاهنا وهو لا يعلم أن
السلطان يعلم أنه أوتوه فلا توك يقصده بذلك اظهار اعلامه بذلك تشر لاله مرة الجاهل هو يحصل بذلك
اعلامه أن السلطان يعلم ذلك ولا يتصور العكس لما عدم من الالزام ههما في ذلك السكاكي
وان شئت فعليك تكلام رب العزة سبحانه وتعالى ولقد علموا من اشتراء ماله في الآخرة من

تذكر وحاصله انما صح إلقاء الخبر للعالم ههما يرسله مرة الجاهل فالاول لاصل ودفع ما رد عليه ثم تكلم بعد ذلك على المخرج أعني
التجريح على خلاف مقتضى الظاهر (قوله العلم ههما) اعلم أن اليرسل المذكور يكون فيما ادعى الخطاب الفائدة ولازمها معا وأحدهما
وكلام المصنف ظاهر في الأول ويمكن تأويله بحيث يكون محتملا لوجوه الثلاثة علم الفائدة وعلم الالزام وعدم الفائدة والالزام
نأن يرجع الصبر في قوله ههما لمجموع الأمرين وهو يصدق بالصلح والجميع فالأولى كقولك لتارك الصلاة العالم بوجوبها الصلاة
واحدة وانما هو الخطاب لعدم الالزام قولك صبر يترد لمن يعلم أنك تعرف أنه صبر يترد لكه يباحي عرك بصره عندك
كما ينبغي ملكك كقولك لسان مؤمن يعلم أنك تعلم أنه مؤمن الا أنه آذاك أدبه لا يباشر بها الا من يستقد مؤدبه كرهه ولا يعلم
الله ورسوله الله رسولا (قوله وان كان عالما) لو اطلع على وقوله أعانته بين فيه تليق (قوله على موجب) فتح الحليم أي على مقتضى

هو والجاهل سواء كما يقال العالم الساركة للصلاة

الله عليه وسلم رسول الله ولو قسيت في هذا لنقيم ما سلم كان مثالا لتبرير العالم بالعائدة مرة الجاهل كما لا يخفى وقد ورد كثير من أهل العالم بالشئ مرة الجاهل به ولو لم يكن ذلك الشئ فائدة الخبر ولا لارها الاعتبارات خطاب مرجعها إلى النسوية بغيره وبين الجاهل تغييره وتبديله لعله وذلك كقوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ففي هذا الكلام إثبات العلم لأهل الكتاب بأن لا نوابلن اشتراه ولما ارتكبه برلوا مرة من جهل وفي عدم العلة مطلعا أو معهم الخصوص في قوله تعالى ولشئ ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون تغييرا لهم وليس في هذا الخطاب القاء كلام مضمونه أن لا ثواب لشتره إلى من لم يعمل أو حجب علمه أو من لم يعمل أو حجب علمه تعليم الخطاب بكسر الطاء حتى يكون من باب الله - لكلام لعائدة الخبر - ولا لارها برلوا للعالم بها مرة الجاهل بل لارل عالمهم مرة الجاهل في عدم العلم لا - والجاهل سواء - فرجع إلى من من باب برل الشئ مرة عدمه فيبقى لاس باب تنزيل علم الفائدة ولا لارها مرة الجاهل بها في ذلك البرل كلام يصيد بها وعقبة ذلك أن الخطاب لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه ليس هذا ما يقتضي عدم علمهم أو حجب علمهم به مع أنه لا دليل على علمهم بمضمون الخطاب حل وجهه لهم فتعين كونه من تنزيل الشئ مرة عدمه في الجملة ومثل هذا التبريل الأخير أعني برل الشئ مرة عدمه في قوله تعالى وما رميت إذ رميت ولكن الله يحصى بوم بدر مما رميت عليه من الأمر القريب وهو وقوع الحصى في عين كل واحد من الكفرة مرة عدمه لانه بالنسبة لما قرب عليه كالعدم علما بأنهم خصائص القادر المختبر كبر المنة ونسبها على المحروية الكائن القدرة وإشارة إلى أن هذا الواقع محض القدرة

خلاف ولشئ ما شروا به أنفسهم وكانوا يعلمون كيف عدده بصف أهل الكتاب ما علم على سبيل التوكيد القسمي وآخرة به علمهم حيث لم يعلموا علمهم وصدروا إلى والآيات وما رميت إذ رميت وقوله وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطموحوا إلى دسكم فقلوا إنما الكفر أنهم لا يؤمن لهم فإني الإصحاح وفيه إيهام أن الآية الأولى من أمثلة تنزيل العالم فائدة الخبر ولا لار فائدة مرة الجاهل بها وليست مسايل هي من أمثلة تنزيل العالم بالشئ مرة الجاهل به (قلت) ويمكن حواه بأن قل هذا تمثيل تنزيل العالم مرة الجاهل مطلقا لعمدة أي ما نحن فيه لاس ما نحن فيه فرد من أفراد ذلك وذا نزل العالم بالشئ مرة الجاهل به صح تنزيل العالم سواء رلة الجاهل وبما يدل لهذا تمثيله بقوله تعالى وما رميت إذ رميت وليس فيه الاتبرين الموحود مرة عدمه ويمكن أن يقال هو مثال ما نحن فيه لان قوله تعالى لمن اشتراه ماله في الآخرة حذر لم يصد به العلم الكفر تصمونه ولا علمهم أن الله تعالى عام به لاسهم يعلمون الأمرين أما لأول فلقوله تعالى ولقد علموا وأما الثاني فواضح وما رلوا مرة الجاهل ورشح هذا الأمر من قوله لو كانوا يعلمون لكن رد عليه أن الخطاب مع النبي صلى الله عليه وسلم وقد يكون اتعاظم علمهم من هذه الآية فالخبر به لمن اشتراه هو أيضا علمهم لان علموا معلقا عن الجملة إذا أن يقال كان الكلام يتعلق بهم وكان الخطاب معهم وعلى هذا الثاني من الأخير يحسب احتساب بطل الجاهل ناد كما فعل السكاكي في علم البديع (نسيه) في تفسيرهم بقوله تعالى وإن نكثوا أيمانهم فيسه نظر لاند كور من معلقات فعل الشرط لا يكون مخبر بوقوعه كالمذكور في حيز الذي فإذا قلت لا يبي زيدا بما لا يكون فيه حصار بأن به أيما لاسهالة محتملة وكذلك إذا قلت إن نكثوا أيمانهم ليس فيه إثبات أيمان لهم لان العمل بعد إن غير محقق الوقوع فعلقه كذلك وكذلك المذكور في حيز الجواب فان مدلول الجملة الشرطية إنما هو الارتباط فلي أمل (نسيه) قد يجرح عن هاتين

وما رميت إذ رميت وقوله تعالى وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطموحوا في دينكم فقلوا إنما الكفر أنهم لا يؤمن لهم فإني الإصحاح وفيه إيهام أن الآية الأولى من أمثلة تنزيل العالم فائدة الخبر ولا لار فائدة مرة الجاهل بها وليست مسايل هي من أمثلة تنزيل العالم بالشئ مرة الجاهل به (قلت) ويمكن حواه بأن قل هذا تمثيل تنزيل العالم مرة الجاهل مطلقا لعمدة أي ما نحن فيه لاس ما نحن فيه فرد من أفراد ذلك وذا نزل العالم بالشئ مرة الجاهل به صح تنزيل العالم سواء رلة الجاهل وبما يدل لهذا تمثيله بقوله تعالى وما رميت إذ رميت وليس فيه الاتبرين الموحود مرة عدمه ويمكن أن يقال هو مثال ما نحن فيه لان قوله تعالى لمن اشتراه ماله في الآخرة حذر لم يصد به العلم الكفر تصمونه ولا علمهم أن الله تعالى عام به لاسهم يعلمون الأمرين أما لأول فلقوله تعالى ولقد علموا وأما الثاني فواضح وما رلوا مرة الجاهل ورشح هذا الأمر من قوله لو كانوا يعلمون لكن رد عليه أن الخطاب مع النبي صلى الله عليه وسلم وقد يكون اتعاظم علمهم من هذه الآية فالخبر به لمن اشتراه هو أيضا علمهم لان علموا معلقا عن الجملة إذا أن يقال كان الكلام يتعلق بهم وكان الخطاب معهم وعلى هذا الثاني من الأخير يحسب احتساب بطل الجاهل ناد كما فعل السكاكي في علم البديع (نسيه) في تفسيرهم بقوله تعالى وإن نكثوا أيمانهم فيسه نظر لاند كور من معلقات فعل الشرط لا يكون مخبر بوقوعه كالمذكور في حيز الذي فإذا قلت لا يبي زيدا بما لا يكون فيه حصار بأن به أيما لاسهالة محتملة وكذلك إذا قلت إن نكثوا أيمانهم ليس فيه إثبات أيمان لهم لان العمل بعد إن غير محقق الوقوع فعلقه كذلك وكذلك المذكور في حيز الجواب فان مدلول الجملة الشرطية إنما هو الارتباط فلي أمل (نسيه) قد يجرح عن هاتين

(قوله الصلاة واحدة) أي فانه لما ترك الصلاة مع علمه بوجودها بل مرحلة الجاهل الخالي للذهن فألقى له الخطاب من غير تأكيد (قوله) ونزيل العالم بالشيء أي سواء كان حكماً أو لازماً أو غيرهما فهو أعم بما قبله فهذا ريق مما ذكره المصنف لان ذلك في نزيل العالم بقائمة الخبر أو لارمها مرحلة الجاهل بها وهذا في نزيل العالم مطلقاً وان كان علمه غير قائمة الخبر ولا رماها مرحلة الجاهل كما في الآية على ما يأتي بيانه (قوله لا اعتبارات خطابية) أي لأجل أمور اقباضة يتبرها للتكلم حال محطته تعيدظ غير الخطاب أن الخطاب غير عالم كعدم الحرية على مقتضى العلم كذا قرر شيخنا العدوي (قوله ولقد علموا الخ) الا انهم في قدس موطنة للقسم أي اسما واقعه في جواب قسم محذوف والصحيح في علم اليهود واللام في لى اشتراء ابتدائية وصمير اشتراء عند على كتب السحر والشعوذة والاراد الشراء الاستبدال والاختيار أي اختياره على كتاب الله وهو التوراة ومن مستداً وحمله اشتراء صله وقوله بالله في الآخرة من حلاق في حمة مركبة من مبتدا وحرفي محل رفع خبر من ومن في قوله من حلاق لتأكيد النبي وحمله من اشتراء الخ في محل تصديقه مستدعوى علموا بتعليقه بالام الاتداء وحمة وبس الخ معطوفة بما على حمة القسم والحوار فيفسر فيها قسم ويكون لام ليس موطنة له وإنما معطوفة على حمة الجواب وحده فلا يقدر فيها قسم ويكون للام موطنة للقسم لأول (٣٠١) كاللام الأولى ولو شرطية ومعقول يلهون محذوف أو أنه منزل مرة للام أي لو كانوا يعلمون مذمومة الشراء ورداته أو لو كانوا

الصلاة واجبة ونزيل العالم بالشيء منزله الجاهل لا اعتبارات عطية كثير في الكلام منه قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراء ماله في الآخرة من خلاق وليس ما شروا أنفسهم لو كانوا يعلمون

سنة بالنسبة اليه كأنهم ادلایة قومه وأما حمله على معنى وامریت حقيقه ان الله يرى فبس من الذين في شيء لان النبي كقول الربي بالنأثير وعلى الحقيقة وهو صحيح على ظاهره ولما بين العرص الأصلي في الكلام وما يور أن الزيادة على المحتج في كل شيء بما لا يدعى ربي على ذلك أنه ينبغي أن يقتصر من الكلام العائد بين أمور منها الخبر الكاذب كما سبق لا يقال ان قصد فاده العلم بالحكم فيه موجود لان للوجود فيه اعماء وقصد الاعتقاد القاصد لا قصد العلم الا ان يقال ان الكاسية أفاد اعتقاد الجمع علم بالتكلم الا أنه اعتقاد فاسد ومنها كلام العاصم مع الله تعالى لا يقل شئاً منهم لانه علم بجميع الكائنات وحواله أنه ليس من شرط الاقادة أن تكون من الخطاب مع من تكون له مرة كذا قيل وله جواب بتحقيق يصدق الحال عن ذكره ومن ذلك قوله تعالى رب اني طعت نفسي وحواله جواب ما عده ونحوه الهى عندك العاصي أ. ك. * وقوله تعالى فأتى رب اني وصفتي نبي وقوله تعالى واني سميتها صريم وقوله تعالى حكاية عن موسى صلى الله عليه وسلم اني قد أتيت من غير فقر وقديمت بان في قصد الانشاء في اني وصفتها اني معنى تفاسها نبي وكذلك الخ ومع ذلك ومما أن النقص قد يقصد اعطى السامع بذلك الخبر وحواله أنه يرجع الى لارم القافدة

(٣٦ - شروح المصحف - أول) كانوا يعلمون رداه ذلك الشراء لا يسمعوا منه وعن الشاهد من الآية قوله لو كانوا يعلمون فان العلم الواقع بعد لومسي بمقتضاه لا يحرف امتناع لا مشاع وقد أنت ذلك العلم لهم في صدر الآية وهذا نافي والجواب أنهم لما لم يعلموا بمقتضى العلم بل ذلك العلم مرحلة عدمه فصاروا مرحلة الجاهلين فانسان الله لم لهم أولاً هو موافق للواقع وبعبه عنهم نايما مظهر لتبر بلهم مرحلة الجاهلين بذلك الشيء لعدم حرهم على موجب علمهم ثم ان المقصود من الآية التنظير لاسها ليست من قبيل تبريل التام ما حدى الدائتين مرحلة الجاهل لعدم حرابه على مقتضى العلم فيلقى له الخبر لان اليهود غير مخاطبين بالآية ولم يقصد اعلامهم بها حتى تكون خبر امتني لهم ومقصودا اعلامهم بمصوبه وهم يعلمونه ويرلوا مرحلة الجاهلين اذ الخطاب بالآية اما هو الذي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وليسوا عابدين بقائمة هذا الخبر والحاصل أن المقصود بالآية التنظير لان فيها نزيل العلم بالشيء مرحلة الجاهل به كما أن في السحت المذكور قبلها كذلك وان افترقا من جهة أن العالم نازل مرحلة الجاهل في الآية ليس محالاً وليس علماً بقائمة الخبر بخلاف للسحت السابق فان قست هذا التكلم في الآية بحملها بطرا اما يحتاج اليه اذا كان العلم الذي لا متعقاً عما سبق به العلم للثب وهو عدم الخلاق والثواب لانه يلزم على ذلك التناقض في الآية واما يدفع بذلك التكلم وأما لو كان العلم الذي متعلق بالدم المأخوذ من نفس والعلم للثب متعقاً لعدم الخلاق وهما متمايزان لوجود عدم الخلاق في الأمر المساج بخلاف الدم ولا تناقض لان شرطه اتحاد للموضوع والمحمول والموضوع هنا قد اختلف وإذا احتملت الآية هذين الأمرين سقطت الاستشهاد عن النظر أيضاً فلا يصح أن يكون

شاهدا لما ادعاه المصنف لافلتاء سابقا ولا شاهدا على البطر فلا حرج السابق والدليل اذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال قلت هذا الاحتمال منافي لسبب الآيه لان سوق الآيه يدل على اتحاد الدم وانتفاء الخلاق ما صدق في الآيه على ما ذكره المفسرون وذلك لان اختيار ما لا يقع ولا ثواب فيه في الآخرة كالسحر على السامع من كل الوجوه وهو كتاب الله رديء ومذموم فلا آيه على هذا الاحتمال بناء على الاتحاد المذكور ترجع الى الاحتمال الأول فلتنقص باقي محاله وعلى تقدير عدم الاتحاد بين الأمرين يجب أن يكون العلم للشيء متعلقا بمتعلقه المثلث وهو عدم الخلاق فيرجع قوله لو كانوا يعلمون الى صدر الآيه لانه الأنسب بسلاعة القرآن من جهة أن فيه إشارة الى أن علمهم بعدم الثواب كاف في الامتناع فكيف العلم بالدم وحمل الآيات على الامتناع واجب (قوله بل تنزيل الخ) هذا ترقى آخر وهو يدل وجود الشيء نعم من أن يكون علما أو غيره معلة عدمه كما في الآيه فان وجود امرى اللول معلة عدمه ليس بعلم والحاصل أن الآيه السابعة برل فيها مطلق العلم أي أعم من كونه متعلقا بفائدة الخبر أو غيره معلة عدمه ومنها برل وجود الشيء مطلقا كان علما أو غيره معلة عدمه (قوله وما رميت إلا رميت) اذا طرف لرميت الأول أولي المأخوذ من ماوي الرمي عنه عليه الصلاة والسلام باعتبار أنه بالنسبة لما ترتب عليه من آثار المعجبة كصناعة جمع الكفار بالتراب في أعينهم كالعدم والحاصل أنه لما ترتب على رميه آثار معجبة لم ترتب على فعل غيره من النثر عادة برل ذلك رمي معلة لعدم لقلته بالنسبة ما ترتب عليه واثبات الرمي له ثانيا بطرا لا ظاهرا فلا تنافي في الآيه وهذا المحل أحسن من قول بعضهم ان رمي الرمي من جهة الحقيقة أو التأثير والاثبات من جهة الصورة الظاهرية والكسب وذلك لانه لا تنزيل في الآيه حيث (قوله فيسمى) أي بحسب صاعه فلو لم يقتصر على قدر الحاجة عند محطنا (قوله أي اذا كان قصدا للخبر الخ) هذا إشارة (٢٠٢) أي أن المقادير في قوله فيسمى للتعريف وقوله حذر اعني الله وإشارة الى

من ترمي بوجود الشيء معلة عدمه كغيره من قوله تعالى وما رميت إلا رميت (فيسمى) أي اذا كان قصدا
الخبر بخبره اذ هو المحاط به (أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة)

على ما يبعد ذلك التقدير فقال (فيسمى) اذا كان الرمي الأصلي من الكلام ما تقدم (أن يقتصر من
التركيب على قدر الحاجة) أي أن يقتصر من ألتام التركيب على ما يبعد الرمي المذكور اذ هو
انقذار المحاط حيث لا تنافي الرمي بالرائد في المقام والا كان المراد بالذوالله والمطل محل بسلاعة
من (فيسمى) أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة

وجه الترمي واطلم ترك
الشارح الغاء عند إعادة
يدعى وتوصيح المعنى
أن قصدا للخبر اذا كان إعادة
المخاطب أحد الأمرين
فيديني له أن يقتصر من
التركيب على قدر ما تحصل
به افادته لا أنقص منه ولا

فان

ر يذ حذرا من اللغو فانه اذا كان غير مفيدا صلا كان حوا محضا وان كان بافصاح

إعادة ما قصده كان حكم الغلو وادا كان انما عليها كان مشتغلا على الغلو وسداه تلك تفرع هذا الكلام أعني قوله فيسمى الخ على ما قبله ولم يحتاج أورده معهم بقوله ان حوا الشرط مسببه وهذا المذكور لا يحد من قول لمحتشأ على قوله فيسمى الخ لا يظهر كونه مسددا عن الشرط المحدوف الذي قدره الشرح بقوله أي دا كان الخ بل ما ذكره اصنف قاعدة مستقلة بسببها لا تفرع على ما سبق والذي يظهر كونه مسببا عما سبق قوله بعد ذلك فان كان المخاطب الخ وأجاب عن ذلك بأن قوله فيسمى الخ كلام محمل بمصلحة قوله فان كان الخ والمحمل والمصل شيء واحد وان اختلف بالاعتبار وقد حكم ما بأن ذلك انفصل يظهر كونه مسددا عن الشرط فيصح أن يكون محملا كذلك بالحاصل لا لاشك في صحة تفرع قوله فيسمى الخ على ما تقدم من أن قصدا للخبر الخ ولا يحتاج في توجيه التفرع الى أن يقال ان ما ذكره من الاقتصار حكم محمل قد قصص قوله من كان المخاطب الخ في شيء آخر وهو أن اعتبار هذه الأحوال أعني حوا الدهن والردد والاسكار ظاهر بالنسبة الى فائدة الخبر بمعنى الحكم وأما بالنسبة الى لارمها فيمكن اعتبار الخلو والحريه عن أو كدات وأما اعتبار التردد والاسكار فلا يصح لان التردد في علم المخاطب أو اسكاره تنصي بأ كيد ولا أ كيد الحكم هذا أ كيد وقبل ان يتم قيام ريد مثلا انقلب اللارم فائدة لان انقصود حيث ثبت انه لم يقيم لا ثبت القيام والكلام في لارم القائده لا يقيم فلا يتصور اعتبار التردد أو الاسكار في اللارم مع بقائه على حاله على أنه لا يتصور ولوم سبق على حاله أن ريد لم لتسكاه حصول صورة الحكم لان القاء الخبر للمخاطب يستلزم افادته المخاطب أنه عالم بالحكم كما عدم بياه أما ان أر بد بالحكم التصديق مطلقا أو تفيد الحرم وحده أو به مع الطائفة لتصور فيه التردد والاسكار بعد القاء الخبر لاحتمال أن يكون المخبر شاكا أو واهما فصيح النأ كيد حيث أفاذه البرامى (قوله من التركيب) من عيسى في أول المعنى فيقتصر على قدر الحاجة من المركبات (قوله على قدر الحاجة) أي على مقدار حاجة الخبر في إعادة الحكم ولازمه أو حاجة المخاطب في استعادتهما فلا يزيد ولا ينقص عن مقدارها

فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر والتردد فيه

(قوله حذرا عن اللغو) أي لأجل التباعد عنه وهو علمه يقتصر لاقوله فيدعي لاختلافه في العاقل لأن فاعله ينبغي أن يقتصر أي الافتصار وفاعله الحد هو تنكلم من قلت اللغو هو الكلام ان أراد الذي لا فائدة فيه فالتعليل حيث قد قاصر على عدم الزيادة وليس شاملا لعدم التقصان مع أن المدعى التمول لها لأن قوله على قدر الحاجة أي بحيث لا يزيد ولا ينقص فالتعليل فيه قصور أجيب بأنه ترك تعليل عدم النقص لبعضه بطريق المقايضة وكذلك قال حذرا من اللغو ومن التهور أو المراد باللغو ما يشغل الأمر حقيقة وهو الزائد على قدر الحاجة وحكماء وهو الكلام الناقص عن قدر الحاجة لأن الكلام إذا غص عن قدر الحاجة كان غير مفيد فيكون في حكم اللغو لعدم الاعتدال به لكونه غير مفيد المقصود وهذا الجواب قد تقرر ما قبله سابقا (قوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم الخ) مقتضاها أنه اذا كان خالي الذهن من لازم الحكم وقصد الحكم فإذنه أنه يؤكده وليس كذلك من هو مثل خالي الذهن من الحكم ولم يتركه لئلا يلم به بالمقايضة وقد علمت الكلام في ذلك والمراد بالحكم الاعتقاد ولو غير حارم كما في سائر (قوله أي لا يكون الخ) تفسير لقوله خالي الذهن وقوله غالبا بوقوع النسبة أولا وقوعها نصير للحكم فالمراد بحكمه العلم بوقوع النسبة ولا وقوعها أي ادراك أنها واقعة أو ليست بواقعة وهو المسمى بالتصديق والابقاع والاسراع والادعان (قوله ولا يتردد في أن النسبة الخ) يشير به إلى أن التثنية في قوله والتردد فيه للحكم بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها في الكلام استجرام لأن التردد ليس في الحكم بمعنى التصديق بل في الحكم بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها فذكر الحكم أولا بمعنى التصديق أعاد التمهيد على معنى وقوع (٣٠٣) أو لا وقوع وهو المعنى بالنسبة الكلامية ويجوز أن يراد بالحكم في

حذرا عن اللغو (فان كان) المخاطب (خالي الذهن من الحكم والتردد فيه) أي لا يكون عند وقوع النسبة أولا وقوعها ولا يتردد في النسبة هل هي واقعة أم لا

(و) حين وجب الافتصار على قدر المحتاج (ان كان) ملقى إليه الكلام (خالي الذهن من الحكم) والمراد بالحكم الاعتقاد ولو كان غير حارم وهو الظن (و) كان مع ذلك خالي لذهن من (التردد فيه) أي الحكم بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها فهو شبه ما عدى درهم ونصفه ومعنى الخلو من الاعتقاد والتردد أنه لم يخطر بالحكم سواه على وجه التردد ولا حذر على وجه الاعتقاد ومفهوم أن التردد ولا اعتقاد متساويين فلا يتردد من بين أحدهما إلى الآخر حتى يستقر في ذلك الآخر كما قيل نعم لو أراد بالعلم بالحكم تصويره لم من في تصويره في التردد فيه وليس ذلك هو المراد ههنا الذي في إليه الكلام على الوجه الآتي لا يشترط فيه عدم التصور أصلا بل عدم الاعتقاد وعدم التردد الكافي في عدم التصور

فان كان خالي الذهن من الحكم والتردد فيه

ولا حجة في قوة ولا ولا شئ من وجه الخبر بغيره اداء الخطاب إلى الحكم الخ لا يراد به وقوع النسبة ولا وقوعها وكذا قوله والتردد فيه فان التردد ولا شك انما هو في الحكم بمعنى وقوع النسبة ولا وقوعها ومعنى خالي الذهن عنه أن لا يكون حاصله فيه وحصوله فيه انما هو الاذعان به فيكون المعنى خالي من الادعاء به والخلو عن الادعاء به لا يستلزم الخلو عن التردد لأن الادعاء والتردد متساويان فلا يستلزم الخلو عن أحدهما الخلو عن الآخر ولما كان الخلو عن الأول لا يستلزم الخلو عن الثاني عظمه المصعب عنه يقال والتردد فيه فليس قوله والتردد فيه مستغنى عنه كما قيل اه كلامه وقول الشارح لا يكون غالبا بخلاف هذا لأن في معنى مأخوذ من خلو الذهن عن الحكم وقوله بوقوع النسبة أولا وقوعها هذا بيان للحكم فمما يد (قوله هل هي واقعة أم لا) قد تكرر في كتب الجوامع أن يؤتى لها بمقابل لها مختصة بطلب التصديق والابتنان لها بمقابل يعصى حر وجها عن ذلك انطباق الصور كما سيأتي ذلك ان شاء الله في أوائل الانشاء فهذا التركيب من الشارح إيماء على ما ذهب إليه من مالكة من أن هل تقع موقع المدة في مؤتى لها بمقابل مثلها مستدلا بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت تكرا أم نيا أو يقال أن أم هامقطة معنى ال التي للأصرب لا متصلة فان السائل إذا قال هل تريد عندك أم لا كان المعنى هل تريد عندك بل ليس عندك فهو اشتغال من استغنى عن الاستفهام آخر غير الأول فليسائل من أولئك إذا بدا عندا مخاطب يستغنى عنه ثم ذكره ظن آخر أنه ليس عندا يستغنى عنه ثم أم المقطعة بحور استعمالها مع هل ومع غيرها من أدوات الاستفهام

استثنى عن مؤكديات الحكم كقولك جاء زيد وعمر وذهب فتممكن في ذهبه لمعادونه اياه حالاً

(قوله وهذا) أى الثغر الذى ذكرناه من أن المراد بحول الدهن عن الحكم والتردد فيه أن لا يكون عادى وقوع النسبة (قوله يتبين فساد ما قبل) أى اعتراضاً على الصنف وذلك القائل هو العلامة علاء الدين بن حسان الدين أستاذ الشرح وحاصل ما قاله أنه يستثنى عن قوله والتردد فيه عاقبه لأن حلول الدهن عن الحكم يستلزم عدم التردد فيه وهذا الاعتراض بناء على ما فهمه من أن المراد بالحكم أولاً وثانياً وقوع النسبة أولاً ووقوعها والمراد بحل الدهن عن ذلك عدمه وانقضاءه وليس ذلك أن حلول الدهن عن النسبة يوافق أو غير الموافقة يتناول ما ينافيه عدم التصديق بها وعدم تصوره لها ومن المعلوم أنه إذا كان حالى الدهن عن التصور لها ولا يتأق التردد فيها لأن التردد في وقوعها وعدمه فرع عن تصورها وحصولها في الدهن وحاصل الرد عليه أن المراد بالحكم الادعاء والتصديق بوقوع النسبة والمراد بحل الدهن عن ذلك عدم الادعاء والتصديق به ولا شك أن حلول الدهن عنه لا يستلزم حلوله عن التردد فيه فقد يوجد التردد في الشيء مع حلول الدهن عنه التصديق به ولا شك أن حلول الدهن عنه لا يستلزم حلوله عن التردد فيه فقد يحصل الحكم التصوري (قوله فلا حاجة إلى ذكره) أى التردد (قوله من التحقيق الخ) أى وجوده فلا حاجة إلى الحكم لا يستلزم الحلول عن التردد فيه لأن الخلو عن أحد المتألفين لا يستلزم الخلو عن الآخر وهذا الاصرار لا يسقط والترقي من افساد ما قبل من كتاب الاستخدام أو تقدير المصاف وتحقق معنى الخلو (٣٠٤) عن الحكم على اختلاف المصادر السابقة في صده بوجه آخر وهو

وهذا يتبين فساد ما قبل أن الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه فلا حاجة إلى ذكره من التحقيق أن الحكم والتردد فيه متباينان (استثنى) على ما قد السبق للمفسرين (عن مؤكديات الحكم) لم تكن الحكم في الدهن حيث وجدته خالياً

(استثنى) جواب أن (عن مؤكديات الحكم) لم يحل المرص وهو قلوب معنى الخبر لا مؤكديات لأن الدهن الخالي يمكن من الحكم بلا مؤكديات فلو كان خالياً فتممكن

استثنى عن مؤكديات الحكم) ثم متى إذا كان قصد الحكم خبر أحد هذين الأمرين فاستثنى أن يتصور من التركيب على وجه الحاجة فإن كان المحاط حالى الدهن عن الحكم فاستثنى الخبر على الآخر والتردد فيه استثنى عن مؤكديات الحكم كقولك زيد قائم لم يوافق الدهن عن ذلك يستمكن من ذهبه عدمه حالى وذلك لأن حلوله عن الشيء يوجب استقراره فيه واشتدوا في هذا أناني هو ما قبل أن أعرف المهورى فصادف قلباً خالياً فتجسنا

وفيه نظر لأن موقع البت أنه كان حالى الدهن من هو هو وهو غير مراد بالهوى الثاني الحسن لا الأول على ما يظهر وإن كانا معرفتين وسأقي هذه القاعدة قريناً بأن شاء الله تعالى فطره بما نحن فيه أن يكون المحاط حالى الدهن من مطلق الاسم بالنسبة إلى زيد وعمر فقولهم زيد قائم وليس هو المقصود

تأني الحكم والتردد فيه من غير احتياج إلى استخدام أو تقدير مصاف أو ملاحظة معنى الخلو عن الحكم وفيه أى ذلك الاصرار إشارة إلى أن ما انتضاء ما قبل من عدم تمايزها غير تحقيق (قوله متباينان) أى لا يمتثلان حصولاً فقط (قوله على ادنى الذى له معمول) أى والفعل مستند إلى ضمير المصدر بالأوّل للشهور أى حصل لاستعمال أو أن

ها

نائب الفاعل جار والمحرور أى قوله عن مؤكديات الحكم ثم ما ذكره الشارح من أن الفعل مبنى

للمفعول مبنى على أنه الرواية ولكونه المناسب لقوله بعد حسن تقويمه حيث لم يتعرض فيه للمتكلم ولا للمحطوب ولا قالوا لفساد فيه وفي قوله أن يقتصر سائر ما يوافق استثنى أى وحوا كما نقله عنهم عن الشارح (قوله عن مؤكديات الحكم) أحرازاً عن مؤكديات الطرفين كما أكيد لا نظى وأصوى ما يهاجزة مع الخلو بخور يدر يد قائم وز يد قائم وجه القوم كما هم ان قلت ان الاحباط أمر مستحسن عند العلماء اعبروه في مواضع كالنكاح الاحمال سهو أو سيب أو عدم فهم فلا حوزوا بل استحسنوا التأكيد لحالى الدهن من الحكم لضعاحمال تردد أو اسكار عدد حيث أن احتمال ذلك أمر صميم لا يعارضه ماسة عقلية واعلم أن مؤكديات الحكم إن السكورة الحمرة والقسم وبها التوكيد ولا م لا تشاء واسمية الجملة ونكر به ولو حكاها أو ما الشرطية وحروف الدية وحروف الزيادة على ما اتصل في النحو وصمير اتصل وتقدم الفاعل المصوى لنقوية الحكم والسبب إذا دخلت على من محبوب أو مكروه لاها تقيده أو العود أو الوعيد بحصول الفعل ودحوها على ما يفيد الوعد أو الوعيد بفتن لتوكيده وتثبت معناه وقد اتى للتحقيق وكأنه يمكن وأما وليد ولعل وتكرير التثنية ولم يعدوا أن يفتوحه لأن ما بهداهى حكم القدر ليس عده ان هشام من مؤكديات النسبة فأنظر مع ذلك (قوله حيث وجدته خالياً) أى لو حوّل الحكم الدهن خالياً فالحقيقة لها للتعليل

وان كان متصورا لطرفيه مترددا في اسناد أحدهما الى الآخر طالبا له حسن تقويته مؤكدا كقولك لربد عارف أو ان زيدا عارف وان كان حاكما بخلافه وجب توكيده بحسب الاسكار فقول ان صادق لم ينسأ صدقك ولا سأل في اسكاره وان صادق لم ينسأ في اسكاره (قوله وان كان مترددا فيه) أي في الحكم بمعنى وقوع النسبة أولا ووقوعها طالبا له أي للحكم بمعنى العلم بوقوع النسبة أولا ووقوعها أي التصديق بذلك وفيه استخدام كذا قال سيم وانظر هل ذكر الصبر أولا بمعنى وذ كره نائيا بمعنى آخر بمعنى استخدام كذا قال سيم أو من قبله استخدام والطاهر الثاني واما في ذلك (قوله طالبا له) أي لسان الحال أو النفس وهذا لازم لتردد فيه لأنه محذور عن شيء لان التوقف لا يطعن أن لسانه يردد في شيء صار منشوقا اليه وحالنا لا لا اطلاع على شأنه والا كان مديبا عزم مترددا فيه وسكت المصنف عما اذا كان مخاطبا طالبا بالحكم أو طالبا له أو متوجها (٣٠٥) والطاهر أن لا يولي لا باقي اليهم الخبر الاسناد العريق

(وان كان) مخاطب (مترددا فيه) أي في الحكم (طالبا له) من حصر في دهنه طرفا الحكم ونعبري أن الحكم بينهما وقوع النسبة أولا ووقوعها (حسن تقويته) أي قوة الحكم (مؤكد) لربد ذلك المؤكد كد ردد و يتمكن الحكم لكن في دلائل الاعجاز أنه انما يحسن التأكد اذا كان للمخاطب من على خلاف حكمك (وان كان) المخاطب (مكررا) للحكم (وجب توكيده) أي يؤكد الحكم (بحسب الاسكار) أي بقدره قوة وضعفا

(وان كان) انتهى الى الكلام (مترددا فيه) أي في الحكم بمعنى أنه يردد في النسبة بعد تصور الموضوع والمحمول هل تلك النسبة تحقق في الواقع بين الطرفين أم لا (طالبا له) أي بذلك الحكم منشوقا لحالته في حسن الامر ولم يحذر مخاطب عن شيء لان الحارري طعن أن التردد في الشيء منشوقا له طالب للاطلاع على شأنه والا كان معنى مديبا عزم مترددا فيه (حسن تقويته) يؤكد (أي ان كان السماع طالبا للحكم حسن في سبب الدلاء قوته) يؤكد دولا الاستفراء أحد التردد بين وانما كان حسن لان من يؤكده وطالبا هذه لا يكون في درجة سئل عن الدلاء كحال من لم يؤكد في الاسكار بل حال من لم يؤكد في الاسكار بل وان كان كل منهما قدالة مبراني في سبب الدلاء وهذا الذي ذكر المصنف من أن لا يؤكد بحسب عدم التردد والمطلب يلزم منه حسنة عدم وجود الطعن في خلاف الحكم المؤكد من باب أخرى يمكن بحسب كلام الشيخ في دلائل الاعجاز فانه انما يحكم بحسب التأكد اذا كان المخاطب له من في خلاف الحكم أو كد لاعد الطلبي بالارم لا يحسن قولنا فرح مثلا حونا لقول البائل كيد ردد ليقع على مقياس حسن الداء كد عند الطلب ان فرح (وان كان) الذي ار يد خطاه بحكم (مكررا) لذلك الحكم (وجب توكيده) أي كد ذلك الحكم وبقاوت التأكد حفيظا (بحسب) بصوت (الاسكار) قوة وضعفا في وقع الاسكار في الخبر كفي فيه ما كيد بضمه في رايه وان يوقع في هائل المقصود أن يكون حال الدهن من واد ردد سواء كان مستحضرا لقيام غيره أم لا ويرد على المصنف أنه يعني أن يقول من الحكم ومن التردد لان هذه المسألة هي العطية المقصود من حالو الدهن من كل منهما لامن مجموعهما في تأمل ص (ان كان مترددا الخ) ش أي اذا كان المخاطب مترددا في الخبر به حسن أن يقرى يؤكد واحد كقولك لربد عارف أو ان زيدا عارف وان كان مكررا وجب توكيده بحسب الاسكار فقول ان صادق لم ينسأ صدقك ولا سأل في اسكاره وان صادق لم ينسأ في اسكاره

الانقوش الثالث كالتردد في استحسان التوكيد به وكذلك الطان اذا كان طه مديبا جدا في عريضة لربد ويمكن دخولها في كلام المصنف بأن يراد بمرددا ما كان تردده مستويا أو براحعية أحد الطرفين أو مرحوحية وراد بالراحعية الراحعية غير القوية جدا وعلم من هذا أن حتى الدهن أقرب للاه من الثالث وهو التردد ومن التوهم ومن الطان طنا مديبا (قوله ان حصر الخ) تصور لقوله مترددا فيه (قوله طرفا الحكم) أي الوقوع أو للاوقوع وطرفا الحكم كونه والمحكم عليه (قوله أي تقويته الحكم) التردد فيه بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها (قوله يؤكد) أي واحد فلو زاد أول لم يؤكد يستحسن أي حسن تقويته بأداء يؤكد سببها يؤكد

حقيقه عريضة فلا يصل أن يؤكد هو الحكم (قوله وان كان الحكم) أي من دهنه وهذا عطف لازم (قوله لكن المذكور في دلائل الاعجاز الخ) أي يكون انه كونه مديبا كد كره القوم لان ما في دلائل الاعجاز يقتضي أن التأكد للتردد لا يجوز كحالي الدهن وكلام القوم يقتضي أن التأكد كد حار من هو مستحسن وجمع مديبا بين كلام القوم وما في دلائل الاعجاز بان الطان في كلام الشيخ عند القاهر شرط في التأكد من حاشه لانها كالدري التأكد بخلاف غيرها ولا يشترط في التأكد من الخلاف وعليه يعمل كلام القوم وحيد فلا ينافي ورد هذا الجمع سواء في مديبا فقول فانه يؤكد مع أن بوحال يمكن طانا لعدم عرفهم بل مترددا فالحق أنها طريق من متفانين (قوله مكررا للحكم) أي وقوع النسبة

وعليه قوله تعالى واصرب لهم مثلاً أصحاب القرية اذ جاءها الرسلون اذ ارسلنا اليهم انبيى فكدوبها فعززنا ثلث فقالوا اما اليكم
مرسلون قالوا ما ائتم الا بشر مثلاً وما نزل الرحمن من شيء ان اتم الا نكدوبون قالوا ربنا يعلم اما اليكم لرسولون حيث قال في المرة الاولى
انا اليكم مرسلون وفي الثانية اما اليكم لرسولون وثوب بعد ما ذكرناه جواب في العاص لا نكدوب عن قوله انى احدى كلام العرب حسوا
يقولون عبد الله قائم وان عبد الله قائم ومن عبد الله قائم والمعنى واحد بان قال بل المعاني مخ لمة فبعد الله قائم اخبار عن قيامه وان
عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وان عبد الله قائم جواب عن ادكار منكر

(قوله يعني يجب الخ) أشار بذلك الى أن قول المصنف يجب متعلق بمحدوف أي وجب زيادة الوعيد بحسب الخ وليس متعلقا بنحوه لأن النحو لا يسمو بتعارف الاسكار وتعارف تعاونهما هو الزيادة لكن قد يقال ان تعلقه بالزيادة معروفة بقصى أن أصل التأكيد عبر واجب والنواجب اعما هو الزائد ومن الاحسن تعلقه بالأكيد الآن في لوجوب أصل التأكيد متباد من أصل الاسكار أو يقال وجوب أصل التوكيد (٢٠٦) متباد من وجوب يادته لانه يلزم من وجوب يادته وجوب أصله

يعني بحسب المادة الثامنة كيد بحسب اردباد الاسكار رفته (كما قال الله تعالى حكاية عن رسول عبدي عبه
السلام اد كيد وافي المرة الأولى) باليكم مرسلون) مؤكدا بان واسمية الحجة (روى) مرة
(الثانية) رسام (ايا اليكم مرسلون)

الاسكار بوع في التأ كيد لارسه وذلك (كما هو تعالى حكاية عن رسل عيسى) عني نبي و عليه أفضل
الصلاة والسلام) اد كد بواي المرة الأولى انا اليكم مرسلون وفي المرة (الثانية) ر سايعلم (انا اليكم
مرسلون) ولا شك ان التأ كيد في قول الانبيى الأولين في المرة الأولى انا اليكم مرسلون أدنى من
التأ كيد في قول الثلاثة في الكيد الثاني ر سايعلم انا اليكم مرسلون لان الاول ايس فيه الا التأ كيد
ما والخطه الاسمية لعدم مسالعة الرسل اليهم في الاسكار والثاني فيه التأ كيد بانقسم ما ضمن الخطه ر سا
يعلم لاهل أو بانقسم يعلم ر سا و برسا المليم وما و اياهم والخطه الاسمية ما مع الخطه في الاسكار
حيث قالوا ما أنتم الا شركاء في هذا الكلام اسكار الرساله بطريق الكداية التي هي أشبع من
الخطه لان العشرية في زعمهم تستلزم في الرسالة فوا واما قول الرحمن من شيء انهم الاسكندون فبالع
المرسلون في التأ كيد ر ل هذا الاسكار البدع ولا يلزم كون التأ كيد على قدر الاسكار في العدد بل
أن بقوى قوته ونصف صفة فلا رد أن يفرضها راد التأ كيد على عدد الاسكار والمرسل الاول
فما الا مؤ كد واحد وقد مثل به الخطاب بالردد فيلزم استواءهما فلتسكن أو كد الواحد في الصورة
الاولى حسن في النايبة واجب الا أنه يلزم استواء الاتدائي والنايبي حيث ترك أسلوب الحسن
وعلى هذا الموضع سؤال وله نتيجه تحقيق مذ كرفي باب الوصل والاصل * قل وتقول لمن يبالغ
الاسكار اني لصديق ومن ذلك قوله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه الصلاة والسلام حين أرسلهم الى
أهل بعلبك كد بواي مرة الأولى انا اليكم مرسلون وفي النايبة لاسكار رسالهم لاسكار ر سايعلم
انا اليكم مرسلون ونقل المصنف هذا الارتيب عن اللرد

بقي شيء آخر وهو ما الفرق
بين التأكيد الواجب
والاستحسان مع أن المستحسن
عند البهاء واجب إلا أن
يقال إن ترك المستحسن
يلازم عليه لو ما أحسن
القوم على ترك الواجب
فرر شيخنا القدوي (قوله
قوة وصفا) أي لا عدا
فقد بطل للانسكار الواحد
تأكيدا مثلا لقوته
ولانسكارين ثلاث مثلا
لقوتهما وللثلاث أربع
قوة الثلاث كما في الآية
الآتية فإن التأكيدات
فيها أربع والانسكارات ثلاث
لقوتها (قوله كما قال الله
تعالى الخ) وهذا تمثيل
للقسم الثالث ثم انه يحتمل
أن ما هو محل حرق أي
كقول الله تعالى وعلى هذا

فلا بد من تقدير أي كائن كيدى هو الله تعالى ويحمل أنها سم موصوف والدند محدود أى ويسمى
كائناً كيد الذى قاله تعالى ثم انزل به تمثيل كما هو للتأثير فهو ظاهر وإن أراد الاستدلال على وجوب فقيه أنه لا دلالة في الآية
على وجوب التأكيذ وعلى وجوب كونه قدر الاسكر بل محتمل أن كلا من التأكيذ وكونه قدر الاسكر استحسانى (قوله عن رسل
عيسى الخ) أى وهم يواش ينفع الوحدة وسكون نواو وضع اللام و بعد هذين معجمة ويحيى وشمعون وهو الثالث الذى عززهما بعد
تكذيبهما هده هو الاصح وما قبلهم يحيى وشمعون والثالث الذى عززهما يوش أو حبيب النجار فهو مؤثوق به (قوله اذ كذبوا)
ظرف مقصود محدود أى حكاية عن الرسل قولهم اذ كذبوا أو ظرف لضاف محدود أى حكاية عن قول الرسل اذ كذبوا أو خبر
محدود والمخلة مستأنة أى وهذا المحكى صادر اذ كذبوا ولاصح أن يكون ظرفاً نقلاً أو لحكاية لان القوم والحكاية لساقوت
التكذيب بل متأخران عنه (قوله و كذا بان واسمية الخ) أى كوسها اسمية لاصعورتها اسمية لانه لا يشترط في التأكيذ بها

كوهام مدولة عن العلية كما وهم كذا في عدد الحكم (قوله مؤكدا بالقسم) أي وهو رسا يعلم فقد ذكر في الكشف أن رنا يعلم جار مجرى القسم في التأكيد كيد كشهد الله فادفع ما يفرضه لا قسم هذا ويقال مراده بالقسم القسم الحكمي لأن قولهم رنا يعلم في قوة قسم يعلم سائو رنا يعلم (قوله حيث قالوا الخ) فيه أن هذه ثلاث أسكات فكيف يؤكد لها أربع تأكيدات مع أنه يجب أن يكون التأكيد بقدر الأسكار والحوار أن المراد أنه يجب أن يكون التأكيد بقدر الأسكار في القوة والصف لافي العدد كما قال الشارح هذه الأسكات الثلاثة الواقعة منهم مساوية في القوة للتأكيدات الأربع أو أن الحصر في الموضوعين بمنزلة أسكار أربع كما قاله سم أرأى قوله وما أرسل الرحمن من شيء ينضم من أسكارين أحدهما صريح وهو بي رول شئ من الرحمن والآخر استلزامي وهو بي الرسالة فادع البيرامي (قوله ما أنتم لا تشر مثلنا) أن قلت قول المسكرين ذلك أسكار برسالة من الله لاسها هي التي يرون مسافاتها البشرية مع أن الرسل من عند عيسى لا من عند الله وحيد فلا يكون قولهم ما أنتم لا تشر مثلنا أسكارا شئ. يجب أن المعنى ما مرسلكم الاشر مثلنا لرسول لا يكون شرا ويحتمل أنهم هم موان لرسول من عند الله أو يقال أنهم لدعواهم إلى رسالة رسول الله بادن الله رولوا رسالة رسول الرسول كرسالة الرسول لأن التصديق بهذه تصديق تلك (٢٠٧) خاطبوا الاصل بواسطة العرض عما يقتضي نفى أصل الرسالة في زعمهم

مؤكد بالقسم وإلى اللام واسميه الحلة سابعة الله طبع في الأسكار حيث قالوا ما أنتم لا تشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء أنتم لا تكذبون وقوله ادكذبوا معنى على أن تكذيب الاثنين تكذيب للثلاثة والافسكذب أولا تبا (ويسمى الصرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا)

انسان لكن الاثنين تكذيب للثلاثة لأن المرسل والمرسل به واحد فاسكاره مع الاثنين كاسكاره مع الثلاثة ولهذا صرح صمير الجمع في قوله كذبوا والتقرية بهذا كيدوا وارسلا الاولان شمعون ويحيى عليهما السلام والثالث المعر به أي المقوى به الانسان قيد نوح عليه السلام وقيل حسب البحار رضى الله عنه فان قيد ان قول المسكرين ما أنتم لا تشر مثلنا أسكارا لرسالة من الله تعالى لاسها هي التي يرون مسافاتها البشرية والواقع أن (رسالة من عيسى عليه السلام ورسول عيسى لا يكر المرسل اليهم مجمعة رسالتهم من غيره للبشرية قد تأويل هذا الكلام فاحوا بهم لدعواهم أي رسالة رسول الله بادن رولوا رسالة رسول رسول كرسالة الرسول لأن التصديق بهذه تصديق تلك خاطبوا الاصل بواسطة خطاب العرض بما يقتضي نفى أصل الرسالة في زعمهم تأمله (ويسمى العرض الأول) وهو جنو الكلام عن عدم مؤكده عدم الأسكار (ابتدائيا) لأنه هو الواقع في الابتداء الاصل حواله من (و) يسمى (الثاني) وهو كونه مؤكدا استحسانا مع لمردد الطال (طلب) لا لا طال

ويسمى الاول من الخبر ابتدائيا وكونه وقع استدعاء والثاني طلبيا

بقوله ادكذبوا ولك أن يقول المراد بقوله ادكذبوا أي مجموع الثلاثة من حيث هو مجموع ولا شك أن الثلاثة المركبة من اثنين قد كذبوا واحدا لم يكذب يصدق على مجموعها أنه قد كذب لأن المركب من مكذب وعمره مكذب ثم ان هذا التأويل مسمى على أن قوله في المرة الاولى متعلق بكذبوا كما هو الظاهر ومعنى ادكذبوا بقرينة كأمروا أن لمعنى قال الله تعالى حكاية عن الرسل ادكذبوا في المرة الاولى وأما الوجه منعقا يقال كاذب عليه الاصح أو بحكاية فلا رد ذلك لأن المعنى كما قال الله تعالى حكاية عن قول الرسل في المرة الاولى كذا وفي المرة الثانية كذا ولا شك أن هذا المعنى لا دلالة له على أن الثلاثة كذبوا في المرة الاولى (قوله فامسكذب أولا انسان) أي وهما وارسلا أولا وهما نوح وعليهما السلام والثالث المعر به أي المقوى به لانيان شمعون (قوله ويسمى الصرب الاول) أي الخلو عن التأكيد كيدوا عما كان هذا ولأنه كره في كلام المصنف ولا صوابا والثاني هو التأ كيد استحسانا هو التأ كيد وحويا (قوله ابتدائيا) أي ضربا ابتدائيا لكونه غير مسبوق بطلب ولا أسكار (قوله والثاني) وهو التأ كيد استحسانا عند التردد والطلب للحكم وإنما كان هذا الصرب تابيا لذكره صمير في كلام المصنف (قوله طلبيا) أي ضربا طلبيا لأنه مسبوق بالطلب أو لكونه مخاطب طلبا به

أصل الرسالة في زعمهم (قوله وقوله) أي المصنف ادكذبوا بصيغة الجمع ولم يقل ادكذبا بصيغة التثنية مع أن المكذب في المرة الاولى اثنان فقط (قوله معنى على أن يكذب الاثنين مكذب للثلاثة) أي لأن ما جاء به الثالث عين ما جاء به الاثنان فالحكم على ما جاء به الاثنان بأنه كذب حكم على ما جاء به الثالث أيضا بأنه كذب لانه عيسى (قوله ولا فامسكذب الخ) أي والا قل ذلك فلا يصح لأن المكذب أولا انسان فكيف يصح لأصاف صمير الجمع

والثالث انكار يا واخراج الكلام على هذه الوجوه احراجا على مقتضى الظاهر

(قوله والثالث) أي ويسمى الضرب الثالث أي المذكور في المتن ضمنا ثالثا وهو الثالث كد وحوبا عن الانكار (قوله انكاريا) أي صرنا انكاريا لانه مسوق بالانكار أول كون الخطاب بالكلام المشتمل عليه مسكرا فالتسمية بالظن لحاله أو خال الخطاب (قوله واخراج الكلام عليها) أي تطبيق الكلام عليها بمعنى انبائه متكيها تلك الأوجه ومشتملا عليها ومتصفا بها (قوله على الوجوه المذكورة) الأنسب أن يقول على الصواب المذكورة إلا أن يقال عمرها بالوجوه اشارة الى أن المراد بالصواب في كلام النصف الوجوه (قوله في الأول) أي في الالتقاء الأول لأن لقاء الكلام حاله عن التأكيد يقل له الفاء أول امسية لاعتائه مؤكدا بحسب الترتيب الطبيعي وليس المراد في الضرب (٢٠٨) الأول لانه لا يرم طرفية الشيء في نفسه لأن الصواب الأول نفس الحال عن التأكيد

وكذا يقال في قوله في الثاني وفي قوله في الثالث لأن تجمع في معنى الفاء في النسبة للصواب الأول وكذا يقال بها بعده (قوله والتفوية) يؤكد الخ (الأولي) أن يقول وثالثا كيد استعدنا والتأكيد وجوبا لتظهر المداهة لأن المقام للحال على التأكيد نفس التأكيد استعدنا أو وجوبا لا التفوية (قوله احراجا على مقتضى الظاهر) أي لقاء حراجا على مقتضى الظاهر أو لقاء لأجل مقتضى ظاهر الحال * وأعم أن الحال هو الأمر الذي امر ايراد الكلام مكيها كقيمة ما سواه كان ذلك الأمر الداعي ناشئ الواقع أو كان ثبوته بالنظر لما عند التكلم كتزليل الخطاب غير الثالث مرة السائل

والثالث انكار يا (بسمي احراجا الكلام عليها) أي على الوجوه المذكورة وهي الحال عن التأكيد في الأول والتفوية مؤكدا استعدنا في الثاني ووجوب التأكيد عن الانكار في الثالث (اخراجا على مقتضى الظاهر) وهو أحسن مطلق من مقتضى الحال لأن معناه مقتضى ظاهر الحال

(و) بسمي (الثالث) وهو كون الكلام مؤكدا وحوبا مع انكار (انكاريا) لوقوعه في مقامه لا انكار (و) بسمي (اخراجا الكلام عليها) أي على هذه الوجوه وهو الحال عن التأكيد في الالتقاء الأول والانصاف سأكيد الاستحسان في الالتقاء الثاني وبأ كيد وجوب في الالتقاء الثالث (اخراجا على مقتضى الظاهر) معناه الكلام باعتبار تلك القامات تسمى بالنسبة الأول والأيمان به باعتبار انصافه بما يقتضي تلك القامات بسمي احراجا على مقتضى الظاهر أي مقتضى ظاهر الحال واحترازه عن احراجا على مقتضى نفي غير انكار كالسكر فيؤكد أو الذكر كعبه فلا يؤكدها هذا احراجا على مقتضى الحال لا على مقتضى ظاهر الحال مقتضى ظاهر الحال أحسن من مقتضى الحال لأن مقتضى

والثالث انكار يا وفي عار النصف تاسع حيث قال عن الرسل أنهم كذبوا في المرة الأولى وما كذب فيها انسان وعدهر يدان القائلين اما اليكم مرسلون فثبته سكتيد الذي وسهواه ثبته في الأول تكذيب في المعنى لثلاث فكان الثلاثة كذبوا فمالوا اليكم مرسلون والتكذيب الثاني كان طبع لكونه تكذيبا لثلاثة بانصرح ولسكونه تكذيبا ثانيا ولسكونه تكذيبا بعدا فالدليل لكونه وقع بعد تكرار الامر وكان ينبغي أن يقول النصف ان في سابعهم كيدا بما لا في معنى القسم كقوله هو ولم علمت ثابته مني فعم الله خبر بذلك ونص عليه يسوي مع ما كيدان واللام فيها حينئذ ثلاث ما كيدان قال (عندئذ) ان الأول استدعاء خبر بذلك مؤكدا لأن وفدي يترض عليه فيه ويقال ان التكذيب وقع صرحا اذ هو على كذبهم ويمكن حواه بأمرين أحدهما أن يقال تكذيب الثلاثة لم يقع قبل ذلك واما وقع تكذيب اثنين فوالله في أن يقال انه لم يصر أن الخطاب ابتدائي بل بدأ به خبر أول لذلك لم يحتاج لكثرة التأكيد ولا شك أنه أول خبر صدر من الثلاثة (واخراج الكلام عليها احراجا على مقتضى الظاهر) ش أي ويسمى احراجا على مقتضى الظاهر ويسمى مقتضى الظاهر ما يقتضيه المقام وهو أحسن من مقتضى الحال لأن الحال قد يقتضي الاخراج على خلاف الظاهر كذا قيل وفيه طر فان الظاهر أن بين مقتضى الحال ومقتضى الظاهر عمومًا وخصوصًا

وظاهر الحال هو الأمر الذي امر ايراد الكلام مكيها كقيمة مخصوصه بشرط أن يكون ذلك الأمر الداعي ناشئ الواقع من قلدا كان ظاهر الحال أحسن من الحال مطلقا فالتطبيق على الثاني اخراجا للكلام على مقتضى ظاهر الحال وعلى مقتضى الحال وعلى الأول اخراجا على خلاف ظاهر الحال وعلى مقتضى الحال ثم ان تلك الكمية هي لمقتضى الحال وأظهره فكل كمية اقصادها ظاهر الحال اقصادها خال وليس كل كمية اقصادها الحال اقصادها باهر فعموم المقصي بالسكر يقتضي عموم المقصي (قوله لأن معناه) أي معنى مقتضى الظاهر مقتضى ظاهر الحال أي مقتضى الحال الظاهر فالحال تحت فردان ظاهر وحق الظاهر ما كان ناشئ في نفس الأمر والحال ما كان ثالثا باعتبار ما عند التكلم وادا كان تحت فردان كان ظاهر الحال أحسن من مطلق الحال (قوله لأن معناه الخ) أي وليس المراد بمقتضى ظاهر الأمر أي الأمر الظاهر كان حالا أو غيره والا كان بينه وبين مقتضى الحال العموم والخصوص الوجداني لاجتماعهما فيما

وكثيرا ما يخرج على خلافه فيقول غير السائل منزلة السائل

إذا كان الداعي هو الأمر الظاهر أي التات في الواقع وانفراد مقتضى الأمر الظاهر دون مقتضى الحال فيما إذا كان الكلام على وفق الظاهر أي التات في الواقع دون الحال لدى عدلتكم كالو رات للمكر كعب المكر وأكدت الكلام نظرا لظاهر وانفراد مقتضى الحال بدون مقتضى الأمر الظاهر فيما إذا كان الكلام على وفق مقتضى الحال الأمر الظاهر بأن كان الحد غير ثابت في الواقع كما في نزيل عن المكر منزلة المكر وتأيد الكلام له أفاده عند الحكميم (قوله من غير عكس) أي بمعنى وأما العكس ليطبق فثابت وهو بعض مقتضى الحال مقتضى ظاهر الحال (قوله كما في صور اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر) أي المذكورة في قول النصف وكثيرا ما الخ وذلك كالقول غير السائل منزلة السائل وفي آية الكلام مؤكدا قالنا كيد مقتضى الحد الذي هو السؤال نرا لا لكنه خلاف مقتضى ظاهر الحال الذي هو عدم السؤال حقيقة (قوله وكثيرا) بمعنى الظرفية أو المصدرية وما رتدته كيد الكثرة أي ويخرج الكلام يخرج كثيرا أو جبا كثيرا أو أراد أن يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كثيرا في نفسه لا بالإضافة إلى مقابله حتى يكون لا يخرج على مقتضى الظاهر فضلا أو يقال به كثير بالمعنى إلى مقابله قليل (٣٠٩) بالنسبة إليه باعتبار أن نواع خلاف مقتضى الظاهر كثيرا من

فشكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صور اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فإنه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر (وكثيرا ما يخرج) الكلام (على خلافه) أي على خلاف مقتضى الظاهر (فيجوز غير السائل كالسائل

الحال في الجهة يصدق نوعين مقتضى ظاهره بأن لا يكون ثم نزيل شيء كغيره ومقتضى بطله بأن يكون ثم نزيل حال كغيره فظهر أن مقتضى الحد أعم مطلقا من مقتضى الظاهر فلو فرض تنزيل عن المكر كما ذكر ومع ذلك ترك التأكيدهم بكون مقتضى الحال في شيء لأنه بعد السائل رال اعتبار الظاهر فلا يكون ترك التأكيدهم مقتضى الحد أصلا وهذا يعلم من ظاهر الحال مقتضى إنما يكون مقتضى الحال أنه يمكن تم نزيل وأما أن كان تم نزيل لم تكن موافقة الظاهر مقتضى الحال إذا لا يعرف ذلك النزيل الاخراج السكزيم على مقتضاه فتدقق بهذا العموم لاطلاق بين مقتضى الظاهر والحال كما هو م والى هذا السائل أشار بقوله (وكثيرا ما) أي وربما كثيرا (مخرج) الكلام (على خلافه) أي خلاف مقتضى ظاهر الحال (فيجوز غير السائل كالسائل) ويؤكد الكلام معه من وجه ثم أن مقتضى الظاهر قد يكون أعسار أحده هذه الأساليب وقد يكون أعسار غيرها من اعتبارات المعاني من (وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه الخ) شى معنى خلاف الظاهر (فيجوز غير السائل) بمعنى حالى الدهن (كالسائل

أنواع مقتضى الظاهر كثيرا من أنواع مقتضى الظاهر اد نواع لا أول نعمة وأنواع التي ثلاثة كما يأتي بيانه ويخرج في كلام النصف تشديدا لراه كما هو الرواية ومصدره التخرج لكون أساس لقوله ساقوا بمعنى اخرج الكلام عليها الخ عمن تشديدا لراه ومصدره الاخراج هذا وقد كرر معهم أن يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر من باب الكناية لأن الخبر إذا أورد في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر دل على أن للتكلم

(٢٧) شروح النجاشي - ول) رل هذا المقام الغير المناسب مدرته مقام المناسب الذي يطابق ظاهر الكلام واعتبر فيه الاعتبارات الالاقية بذلك لعدم مثلا الخبر المخرج عن التأكيدهم على حاله بدل بالدلالة الخطابية فادنا إلى المكر ولتردد دس على تزييله منزلة حالى الدهن ضرورة بحسب عرف اللغاة هو بلا على ما بين الاسكار من الأدلة التي معه دانا من معناه ويكون ذلك كناية لانه ذكر الا لازم الذى هو مدلول الكلام يشتمل على الخصوصية وهو انما الذى لا يناسبه بحسب الظاهر مع قرينة غير ماسة من ارادته واستعمل اللفظ فيه وقصد منه إلى منزله الذى هو نزيل انعم الغير يناسب مدرته انعم المناسب وهذا السائل هو المقصود الأصلي وفص على ذلك القاء الخبر المذكور نأ كيد قوى إلى غير المكر فانه لما كان فيه دلالة خطابية على اسكار الخطاب ولم يوجد الاسكار في الخطاب دل ضرورة على تزييله منزلة المكر هو بلا على ما ينزعه روماعرفيا وهو أن يكون الخطاب ملاك لشيء من الاسكار ويكون ذلك كناية كما بينا وهكذا وقبل انه من قبيل الاستعارة بالكناية والخييل والحق أنه لا يقال فيه شى من ذلك لأن الخبر والكناية اعما هو باعتبار المعاني التي يوضع لها اللفظ وهذا خلاف ذلك ادم يستعمل اللفظ فيه لانها معان عرصية (قوله فيجعل غير السائل) أي كحالى الدهن وقوله كالسائل هو التردد في الحكم الطائفة للتقدم في قول الناصب وان كان مرددا الخ وهو المسم الثاني ويقدم أنه يؤكد كيد استحضارنا أن ابتداء أن القاء في قوله فيجعل الخ للتفريع على قوله يخرج الكلام وأنه واقع عقبه مع أن الحد المذكور ليس واقعا عقب التخرج ييج بل صاحب له بل داعطرت لتحقيق تحدد المقدم اعما هو جعل غير السائل كالسائل أي تزييله منزله ثم يخرج الكلام على خلاف

إذا قدم اليه ما يلوح له بحكم الخبر فيستشرفه

مقتضى الظاهر بعد ذلك بأن يؤكد والخواب أن العداء هنا للخطب المجرى عن السببية أو أنها التبريع ومعنى قوله وكثيرا ما يجرى أي يقصد التبريع ولا شك أن التبريل يعقب قصد التخريج أو أن قوله فيجعل الخ تعصلا لما أجمله في قوله وكثيرا الخ واعلم أن حال الخطاب بالجزء الخبرية منحصري العلم بالحكم والخالو منه والسؤال له والانسكار له فاسم لا يتصور معه اخراج الكلام على مقتضى الظاهر لأن مقتضاه أن لا يخاطب بما يعلمه خطابه أي يكون بعد تدريله مرة غيره من الثلاثة ويكون الكلام حينئذ مخرجا على خلاف مقتضى الظاهر وكل من الخالي والسائل والمكر يتصوره الوجهان فادطر في خطابه إلى حال نفسه القائم به كان القاء الخبر إليه اخراجا على مقتضى الظاهر وإن رل في ذلك مرة أحد الآخر من ادلعي لدريله في الخطاب مرة العالم كان اخراجا على خلاف مقتضاه فانه يحصر اخراج الكلام في اثني عشر قسما ثلاثة منها في اخراج الكلام على مقتضى الظاهر ونسبة في اخراجه على خلافه ثلاثة منها في العالم وسنة في غيره واداصرت هذه الاثني عشر في لاثان والتي صارت أربعة وعشرين اذا علمت هذا فقول الصنف فيجعل غير السائل يتناول على الذهن والمكر والعالم لأن التقصود الأول لأن تقديم ما يلوح لحس الخبر إنما يعتبر بالدلة للحالي وقديقل هذا لا ينافي التساؤل لأن قوله إذا قدم الخ هذا بالنسبة لحالي الدهن ولا يرد أن الصنف أهمل بقية الأقسام بقى شيء آخر وهو أن اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر قد ينسب بخراجه على مة من الظاهر فلا يظهر الفائدة وذلك كجعل السائل كالحالي لأن ترك التأكيد للسائل حائر ولا يحل بالاعادة فلا يعم به تدريله مرة الخالي وأحيب بأنه عدل لالاس يحتاج إلى قرينة تعين المقصود أو ترجمه فان لم توجد قرينة صح الكلام على كل من الآخر من وكذا نعم صور اخراج الكلام على مة من الظاهر قد ينسب لبعض كما في التأكيد مع السائل فإنه ينسب بانما كيد مع المكر (٢١٥) اذا انوحوب والاستحسان لا مهمان من اللفظ وكذا بعض صور اخراجه على خلافه ينسب بعض كما في جعل الخالي بمرة السائل فإنه ينسب بحمله كالمكر فان كان هناك قرينة عمل بها أو الإصح الحل على كل أفاده يس قلا عن شرح الفوائد (قوله إذا قدم اليه) ظرف يجعل فيقتضى أن جعل غير السائل بمرلة السائل مفيد بالتقديم المذكور مع انه قد يرل منزله لأعراض أخر كالأهواء شأن الخبر لكونه ممدود والسبب في عدمه السامع ونحيب بأن هذا التقييد يراد بالظرف لا هو شأنه في الاستعانة كذا في عدم الحكيم (قوله ما يلوح له الخبر) أي بحسبه وذلك بأن يذكر له كلام يشير إلى حدس الخبر بحيث يكاد صاحب العطفه والله كاه أن يتردد في الخبر واطل من حيث انه قد رمى آخر ذلك الحس الذي دل عليه الكلام المتقدم كقوله تعالى ولا تحملي إلى الدين طاموا فإنه كلام قدم يلوح لحس الخبر وهو أنهم مستحقون للمعاد والثأن أن صاحب العطفه اذا سمعه ترددي عين الخبر وهو هل هؤلاء القوم يحكمون عليهم بالأعراق أو غيره كالأحراق أو التهم أو الحسف فان كان ذلك الكلام المتقدم يفهم منه شخص الخبر أو حدسه وتردديه بالفعل خرج عن السائل (قوله بالخبر) أي بحس الخبر أي ما يشير إلى حدس الخبر الذي سيذكر (قوله فيستشرفه) أي فيسكاد أن يستشرفه لأنه بصير مستشرفا وطالبا له بالفعل ولا لكان الكلام معه مؤكدا على مقتضى الظاهر ولا سري وأورد على الصنف أن استشرفه يتعدى به كما يشير له قول الشارح يقال استشرف الشيء الخ وللصنف قد عدها باللام ولا يصح حمل اللام بقوة الفعل لأنه يجب تقديم اللام لقوية الفعل عليه كما في قوله تعالى ان كنتم تارثوا ميراثا فلا يفتقر إلى اللام اما زيادة مثلها في قوله تعالى ردكم أي ردكم أو أن الفعل منزل مرة اللام والذلل للزل منزلة اللام بعدى باللام أي يقع منه الاستشراف والطلب له أو صنف يستشرف معنى فعل يتعدى باللام وهو تهيأ أو يطر ويطلب ثم ان الاعتراض متى على رجوع صمير له للخبر كما قال الشارح ولو جعل صمير له للماوح ومفعول يستشرف محذوف والتقدير يستشرف الخبر لا أجل ما لوح لم يرد شيء (قوله يعني بظرف اليه) عبر بمعنى إشارة أي أن معنى الاستشراف ليس هو النظر فقط بل هو مجموع أمور ثلاثة رفع الرأس والنظر وسط الكف فوق الحاجب مجرد عن اثنين منها وأرى يديه النظر ثم بعد ذلك استعمال النظرها في لارمه العرق وهو التأمل (قوله كالمتأمل من الشمس)

إذا قدم اليه أي إلى غير السائل (ما يلوح) أي يشير (له) أي إلى السائل (الخبر فيستشرف) عبر السائل (له) أي لا خبر يعني بظرف اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع رأسه يظرف اليه وسط كفه فوق الحاجب كالمتأمل من الشمس

أدع حاشا ما وانما يخرج الكلام معه كذلك تدريله كالسائل (إذا قدم اليه) أي إلى غير السائل (ما يلوح) أي يشير (له) أي بحس (الخبر) وذلك بأن يذكر له شيء من شأن صاحب الدكا والعهدة التسارع منه إلى فهم حدس الكلام أو يوجهه عن تسارع اليه وتردديه بالفعل خرج عن التدريل والا (له) هو بحيث (يستشرفه) أي

إذا قدم له ما يلوح بالخبر فيستشرفه أي تطلع له مأخوذ من المستشرف وهو الواقف بالشرف وهو المكان العالي وقوله يترل غير السائل يقتضي أن الخبر الظاهري من شرطه السؤال وليس كذلك الآن

حلافه ينسب بعض كما في جعل الخالي بمرة السائل فإنه ينسب بحمله كالمكر فان كان هناك قرينة عمل بها أو الإصح الحل على كل أفاده يس قلا عن شرح الفوائد (قوله إذا قدم اليه) ظرف يجعل فيقتضى أن جعل غير السائل بمرلة السائل مفيد بالتقديم المذكور مع

انه قد يرل منزله لأعراض أخر كالأهواء شأن الخبر لكونه ممدود والسبب في عدمه السامع ونحيب بأن هذا التقييد يراد بالظرف لا هو شأنه في الاستعانة كذا في عدم الحكيم (قوله ما يلوح له الخبر) أي بحسبه وذلك بأن يذكر له كلام يشير إلى حدس الخبر بحيث يكاد صاحب العطفه والله كاه أن يتردد في الخبر واطل من حيث انه قد رمى آخر ذلك الحس الذي دل عليه الكلام المتقدم كقوله تعالى ولا تحملي إلى الدين طاموا فإنه كلام قدم يلوح لحس الخبر وهو أنهم مستحقون للمعاد والثأن أن صاحب العطفه اذا سمعه ترددي عين الخبر وهو هل هؤلاء القوم يحكمون عليهم بالأعراق أو غيره كالأحراق أو التهم أو الحسف فان كان ذلك الكلام المتقدم يفهم منه شخص الخبر أو حدسه وتردديه بالفعل خرج عن السائل (قوله بالخبر) أي بحس الخبر أي ما يشير إلى حدس الخبر الذي سيذكر (قوله فيستشرفه) أي فيسكاد أن يستشرفه لأنه بصير مستشرفا وطالبا له بالفعل ولا لكان الكلام معه مؤكدا على مقتضى الظاهر ولا سري وأورد على الصنف أن استشرفه يتعدى به كما يشير له قول الشارح يقال استشرف الشيء الخ وللصنف قد عدها باللام ولا يصح حمل اللام بقوة الفعل لأنه يجب تقديم اللام لقوية الفعل عليه كما في قوله تعالى ان كنتم تارثوا ميراثا فلا يفتقر إلى اللام اما زيادة مثلها في قوله تعالى ردكم أي ردكم أو أن الفعل منزل مرة اللام والذلل للزل منزلة اللام بعدى باللام أي يقع منه الاستشراف والطلب له أو صنف يستشرف معنى فعل يتعدى باللام وهو تهيأ أو يطر ويطلب ثم ان الاعتراض متى على رجوع صمير له للخبر كما قال الشارح ولو جعل صمير له للماوح ومفعول يستشرف محذوف والتقدير يستشرف الخبر لا أجل ما لوح لم يرد شيء (قوله يعني بظرف اليه) عبر بمعنى إشارة أي أن معنى الاستشراف ليس هو النظر فقط بل هو مجموع أمور ثلاثة رفع الرأس والنظر وسط الكف فوق الحاجب مجرد عن اثنين منها وأرى يديه النظر ثم بعد ذلك استعمال النظرها في لارمه العرق وهو التأمل (قوله كالمتأمل من الشمس)

استشرف المتردد الطالب كقولہ نمائی ولا تحاطبني فی الدین ظلموا سہم مرقون وقولہ وما یرى نفسی ان النفس لا مارة بالسوء وقولہ
فصحا وهي لك العشاء * ان عاء الاس الحلاء
حضرت العرب

وسلك هذه الطريقة شعبة من السلافة فيها دقة وعموم * روى عن الأصمعي أنه قال كان أبو عمرو بن العلاء وخلق الأحمر يأتیان
بشارا فيسألان عليه رعاية الأعظم ثم يقولان يا أبا معاذ ما حدثت فيخبرهما ويشرحهما ويكتمان عنهما وأصعب له حتى يأتى وقت الزوال
ثم ينصرفان فأتياه يومافا الاماهة الفصيذة الى أحد نسائها فتسعه قال هي التي لم تشككها الا لبعادك أ كثر فيها من الترييب قال
نعم ابن ابن قتيبة يتناصر بالثريب فأحييت أن أورد عليه الا يعرف قال أفتدنا ها يا أبا معاذ فأنشدهما
تكررا صاحبي قل المجير * ان ذاك النجاح في الكير

أى من شعاعها أى كاستقى لشعاعها (قوله استشراف الطلب التردد) أى استشرافاً كاستشراف الطلاب التردد وتأتى المصنف بذلك إشارة إلى أن عبر البائل المراد منه التردد لا طلب الفعل ولا كان يخرج الكلام ليس على خلاف مقتضى الظاهر بل المراد منه من حيث الكلام الذى أتى إليه عطى التردد والطلب (قوله أى لا تدعى) شار بذلك إلى أن المراد منه من الخطأ شأهم النهى عن الدعاء والشفاعة لهم من قبل إطلاق العام وإرادته الخ من هو محار من رسل (٣١١) أو من إهلاك المخروم وإرادة اللازم لأنه يلزم من النهى عن العام

(استشرف الطالب للبردد نحو ولا تخاطبني في الدين ظلموا) أي لا تدعي يا وحي في شأن قومك واستدفع العذاب عنهم شهاعتك فهذا كلام بلوح بالحمر نلوا بحمدو يشعرونهم فحق عليهم العذاب فصار المقام مقام ان يتردد الطالب في هل اثم صاروا يحكموا عليهم بالاعراق ثم لا تقين (اهم معرقون) مؤكدا أي يحكموا عليهم بالاعراق

استغفراني ان اردد العذاب (والارادة ترادف في الشيء . ان طرأ اليه لاسان روماء سطا كمنه على عينه كاذن في اشاع الشتم وذاك نحو قوله تعالى (ولا تخاصني في الدين ظهروا) والخطاب لروح أي لا اكلمني يا نوح في شأن قومك ولا تنزع في دفع العذاب عنهم وقد تقدم قوله أيما واصنع العلاك بأعيننا فكان ان قدم مقام الرد في ان القوم هل حكم عليهم بالاعراف أم لا قيل (١٣١ هم مرفون) أن الجملة الاسمية وقد علم من قولنا فكل المقام مقام الرد لان المراد قوله واستغفر

يراد بالسؤال السؤال المصوب للملزم في معنى للردود وليس يوضح بالخبر هو كقولنا تعالى ولا تخاطبي في الذين ظلموا فإنه يوضح باهلاكهم وفي عمارته ناسمخ فإنه يوضح بأنهم من خير وحاصله أن الماحصل التلويح بقوله تعالى ولا تخاطبي صار الخطاب قوله لهم معرفون طلبيا فكذلك قلت التلويح هو تقديم ما يدل على الشيء والأنياء صفوات الله وسلامه عليهم لا تردود في حركاته تعالى المارلول عليه بالتلويح قلت أحيب عنه بأن التلويح ليس دلالة ولا يدل بهم أنه قد يكون المراد ذلك وفيه بعد

فهذا أي قوله ولا تخاطبني لح و علم أن قوله ولا تخاطبني الح يشير إلى حسن الخبر وأنه عذاب وأما قوله وصنع الملك الخ فإنه يشير إلى خصوصية أنه العرق فقوله الشارح بلوح بالخبر أي يشير إلى حسبه وهو كونهم محكوموا عليهم بالعذاب وقوله ويشر الخ عطف على على معلول وليس في قوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا اشعار بخصوص الخبر نعم يشير به مع صميمية قوله قبل وأصع الملك سكن المصنف والشارح لم يظن أن ذلك أصلا وقوله مصدر المقام أي مسبب المألوح إلى حسن الخبر مقام أن يتردد أي صار مظنة للتردد والطلب وإن لم يتردد المخاطب ولم يطلب بالفعل وذلك لأنه تكاد نفس الذي إذا قدم لها ما يشير إلى حسن الخبر أن يتردد في شخص الخبر واطلب من حيث أنها تعلم أن الجنس لا يوجد إلا في فرد من أفرادها فبكرن نظر إليه بخصوصه كأنه مردد فيه كسائر الأئمة وعاد كذا السمع ما يقال إن سبق المألوح إلى حسن الخبر فاستترافه يقضي تأكيده لاثبات كيد العذر المخصوص كذا قرر شيخنا العبدى وقرر مصنف كلام الشارح بوجه آخر وحاصله أن قوله فهذا كلام أي قوله لا تخاطبني في الذين ظلموا مع صميمية قوله وأصع الملك وقوله بلوح ما خبر أي شخصه وجذبه وقوله قد حق عليهم العذاب الأولى العرق وقوله بل صاروا محكوموا عليهم بالأعراق أي كما شرع به المألوح أو المحكوم به عليهم غيره (قوله في اسم الخ) أي في جواب اسم الخ (قوله محكوموا عليهم) أي مقدار عليهم العرق وقوله أم لا أي أو أنه شر عليهم غيره من أنواع العذاب وليس المراد أنهم مفرقون بالفعل لأن أعراقهم متأخر ولم يكن حاصلًا وقت خطاب بلوح وبه عن الدعاء والثناء عليهم

حتى فرع منها فقال احصل لو قلت يا انا معاذ بذكرنا فالجراح في التكبير يكون احسن فقال شارحنا بيتها اعرابية وحشية فقات
ان ذاك الجراح كما يقول الاعراب الدويون ولو قلت بذكرنا فالجراح كان هداما من كلام اللولدين ولا ينبغي ذلك الكلام ولا يدخل في معنى
القصيدة قال فقام حلف فقل بن عبيد فهل كان ماجرى بن حلف وشار محضر من ابي عمرو بن العلاء وهم من محولة هذا الفن الا
لأطاف المعنى في ذلك وحفاته * وكذلك يدل على السكر مرة للسكر اذا ظهر عليه شيء من امارات الاسكار كقوله

(قوله ويجعل غير السكر) أي حالي الدهن والسائل والعالم وان كان مثل من تزيل العام مرة للسكر فان قلت أي مرة تزيل السائل
مرة للسكر مع أنه يؤكده من غير (٣١٣) : ان قلت فائدة التمريل زيادة التأكد من السائل وتوفي في الكلام الملقى اليه

(و) يحمل (غير السكر) كالسكر (ادلاج) أي غير (عليه) أي على غير السكر (شيء من امارات الاسكار
بحو جاء شقيق) اسم رجل (عزصر محه) أي واصعاه على العرص

كون انقام مقام الاستشراق كما قررنا لا وقوع الاستشراق بالفعل والا كان انقام طاهرا لا لاسر بيا
وعلم من قولنا حذبه ونوعه انه محب أن يكون بحيث يتردد في شخص الحمر ونوعه سواء كانت نوعية
الحمر أو شخصيته باعتبار دانه أو باعتبار الحمر عه من يكتفي كونه بحيث يتردد في الحمر في محبة الحبوب
بشخصه * وكذا صفة الحمر كقوله تعالى يا أيها الناس انقوا ربكم من ربه الساعة شيء عظيم فان
خطاب الناس باسمهم بقوى رهم يشعر بان ذلك الامر محو وكان انقام مقام التردد هل تمامهم
شيء عظيم فمع لهم انهم يتفوا من غير تعيين ذلك الشيء فقبل ان يراد به الساعة شيء عظيم مؤكدا مع تعيين
شخص الحمر عنه باسمه (و) يحمل (غير السكر) يودح في حالي الدهن والطالب (كسكر) فينفي
أي الكلام مؤكدا على سبل الوجوب اما حو حالي فواضح وإنما الطالب فلا التأكيدي جمع
لا يترك ويرداد درجته وجوب محله كالسكر والمراد بالوجوب شدة التأكيدي واما يحمل غير السكر
كالسكر (ادلاج) أي بان (عليه شيء من امارات الاسكار) والمراد بامارات الاسكار ههنا ما
يذهب باعتبار حال من ظهرت تلك الامارات عليه كونه مكر في رعم لشكاه لا لامارات الوجوه
لأن الاسكار والا كان تأكيدي الكلام طاهرا لا لاسر بيا وذلك (نحو) قوله

لان هذا هو مخ فوي صارت الصراحة ولا محس الحواب بان التردد في ان ذلك لما يدعي رواه فيرون
أولانا اذ حصاه حمرهم لا كهم فخير الله لا تخلف وعدا كان أم عمره على رأي جمهور أهل السقوف من
عني عنه من الصاهم يشح في عموم بوعيد ولا محس الحواب أنه حورهم ساهون كذلك أيضا
فتعين أن قال ولا تخلفني دل على مطلق الاهلاك فحصل التردد في كونه من اهالك وغيره وجاء
الخطاب طلبيا ومن ذلك وما أرى نفسي ان الهمس لامارة بالسوء وقول الشاعر

فصها وهي لك العداء * ن عدا الاذل الحداء

ومنه بشار نكر اصاحي قبل لمحجر * ان ذاك الجراح في السكر
وقد قال له حلف الاحمر لو قلت * نكر فالجراح في السكر * ثم رجع اليه وذلك محصر من أبي
عمرو بن العلاء ص (وغير السكر) كالسكر (ادلاج) عليه شيء من امارات الاسكار (ش) يعني ان
ما حرت العدة انه ما يصدر مع الاسكار مرة للسكر الاسكار كقوله

بتأكيده واحد والسكر
يؤتى في الكلام الملقى اليه
يا كثر وهذا احسن مما
احاط به بصهم من ان
فائدة التمرين صيرورة
التأكيده واحدا بعد ان كان
مستعصنا لان هذا امر
خفي لا اطلاع عليه (قوله
كالسكر) أي قبلي اليه
الكلام مؤكدا على طريق
الوجوب تأكيدي قوي أو
صحيح على حسب ما
يقصده الحمر اذا راعاه
الشكاه (قوله ادلاج الخ)
أي وان كان الحكم بعيدا
والخطاب سبي الظن
بالشكاه أو يعرف منه انه
لا يقبله (قوله نحو جاء
شقيق) أي نحو قول سعد
بفتح الحاء المهملة وسكون
الحكم (١) ابن سله بفتح
الميم واما صاعدا المعجمة اسم
امه وحجل لقبه واسمه محمد
ابن عمرو بن عبد القيس بن

معن فهو غير رجل بن عبد الطالب عم الذي يتبعه خلافا ذكره عبد الحكم فان ذلك اسمه اميرة وأمه
هالة بنت وهيب وهما البيت المذكور
هالة بنت وهيب وهما البيت المذكور

والشاعر المذكور أحد أولادهم شقيق الذي جاء لخصار تهم وقوله هل أحدث لدهرك سكة أي بحيث اساسا أصلها حتى ان شقيقا يأتي
للا حرب عار صرحه وقوله أم هل رقت أم شقيق سلاح أي سلاحا بحيث صار ذلك السلاح لا يطع شيئا لما قرأه ثم شقيق عليه من الرقية
(قوله جاء شقيق) أي للحرب (قوله اسم رجل) أي وليس المراد شقيق النعمان الذي هو نوع من أنواع الرياحين (قوله على الرص)
أي على عرض الرمح أن جعله وهو راكب على فحده بحيث تكون عرض الرمح في حبة الاعداء ولا شك أن الوضع على هذه الهيئة

(١) وسكون الميم : يؤخذ من القاموس فتحها وان سا كها حجب عم النبي صلى الله عليه وسلم كنهه مصححه

حاء شقيق عارضا رمح * إن بني عمك فيهم رماح

فإن محبة هكذا مدلا شجاعة قد وضع رمح عمر ماذيل على اعجاب شديد منه واعتقاده أنه لا يقوم إليه من بني عمه أحد كما أنهم كلهم عرل ليس مع أحد منهم رمح

علامة على اسكار وجود السلاح معهم وموضع الرمح على طوله بحيث يكون سانه جهة الاعداء فهو علامة على التصدي للحرارة الشائبة ذلك من الاعتراف بوجود السلاح معهم (قوله فهو لا يترك رماح) أي بل هو عالم بذلك لكونهم متلبسين بالحرب فهو من تزييل العالم معركة السكر لاس تزييل الحلي منزله لسكر كما قال بعضهم ادليس من شأن العرف أن لا يعلم بوجود السلاح مع أعدائه حال القتال مع شيوع ذلك في العرب ولا من اداس لسبق الكلام للتو بيج حبه من تزييل العالم معركة السكر (قوله لكن محبة) أي للحرب (قوله من غير الثقات) أي لبي عمه وقوله وهو أي ومن غير ته ولما ربتهم (قوله أمانة أنه يعتقد) أي علامة على اعتقاده أنه لا رمح فيهم لانه على عاده من ليس منه في الحرب ان فانت يجوز أن يكون (٣١٣) شقيق فقل ذلك لا اعتقاده انه

ليس فيهم من يقاومه وإن علم أن فيهم رماحا وحينئذ فلا يكون ذلك العمل الواقع منه علامة

على الاعتقاد الذي كور حتى يرل معركة السكر قلت حيث علم بأن فيهم سلاحا فلا ينبغي له أن يفعل ذلك العمل الحاصل منه ولو علم أنه ليس في أعدائه من يقاومه لأن شأن العاقل أن لا يأمن اذا علم بوجود السلاح لاحتمال الضرر واذا كان كذلك كان فعله دالا على اعتقاده أنه لا رمح فيهم (قوله لا سلاح معهم) تفسير بقوله عزل وهو بالعين المهملة والراء للجمعة جمع أعزل وهو

فهو لا يسكر أن في بني عمه رماحا لكن محبة موايد الرمح على العرض من غير الثقات ونهوا مارة أنه يعتقد أن لا رمح معهم بل كلهم عرل لا سلاح معهم فقل معركة السكر وحوط حطاب الثقات بقوله (إن بني عمك فيهم رماح)

(حاء شقيق عارضا رمح * إن بني عمك فيهم رماح) فإن مسمى شقيق لما جاء وقد وضع رمح على عرض أي حارب يقال عرض السيف على محبيه وعرض العود على اياه ادا وضع كلاهما في يد كرك على حاسب ولم يحس على هيئة التهيء لجرد الفرار أو لدفع مع الفرار لحوفه من بني عمه لأن جب وقوله فاندته وصف بيته في رعم الشاعر يقتضي له هيئة لدفع مع الفرار لاهيته من لاساي باعدائه من بني عمه حتى يصح رمح على تلك الهيئة يرل من من السكر في أعدائه من بني عمه رماحا جمع رماح على أن تكون في عمى عند وجمع رماح ويرل معركة السكر لانه ساسب الاسكار باعتباره موضعه وهو عرض رمح حوط على وجه التأكيد بقوله إن بني عمك فيهم رماح وهو لا يسكر أن في بني عمه رماحا في الكلام البتة من العسة الى الخطاب لأن شعبه اسم صهر علم وهو من قبيل لينة والكاف في بني عمك حطاب ثم ان قال ذلك في حصة شقيق فعه البتة من خطابه أي البتة التي في الاسم الطاهر

حاء شقيق عارضا رمح * إن بني عمك فيهم رماح

يمى بقوله عرل مظهرا وحميه عرل على كنهه من قوله عليه الصلاة والسلام ولو أن نهر صوا عليه عودا حتى أن يهدم حائه من يدعي الشجاعة وأن حصة ادليس عده ما يقال به رمح وأه غير مدعت له وقوله فيهم رماح الذي ذكره أنه جمع رماح ولو قل أنه صدارة إشارة من رمح الدابة رملها لكان أليق بقوله فيهم من الجمع قلت وفيما قاله تصف نظر لان هذا الخبر ليس فيه الاؤكد

الذي لا سلاح له وما لا عرل بالعين المعجمة والراء المهملة فهو ادى بقلعه ومن ذلك قوله في الحديث يحشر الناس يوم القيامة عرلا (قوله وحوط حطاب الثقات) أي حطاب مدعت من العيسة الى الخطاب لان الاسم الطاهر من قبيل العيسة وفيه الثقات آخر على مذهب السكاكي من الخطاب أي العيسة في قوله حاء شقيق ان كان شقيق حاصر اوف اتقاء هذا الكلام ادمقتضي الطاهر أن يقول حنت ان قلت الالتفات لانه فيه من الارتباط بين التعبيرين نحو عظم والارتباط هابين الخطين وحينئذ فلا الثقات أصلا أحيب أن جملة ان بني عمك معونة مخذوف معطوف على الجملة الأولى والتقدير فقاتله ان بني عمك الخ وقد يقال لاحاجة لتقدير القول لانه قد يحمل الشخص بذلك أو صافه حاصر مخاطبا الأثرى الى قوله ما في ذلك تعدد وإياك يستعين فيحصل الارتباط بذكر الاوصاف (قوله فيهم رماح) نسكون الحاء لانه من السريع الوقوف الصرب وعروصه مطوية كالصرب ومكشوفة فالعروض مطوية مكشوفة والصرب مطوي موقوف والرمح جمع رماح في بني عمه ويحتمل أنه جمع رماح وأن في رمية على حالها لكان للناسبق لقول السارح أمانة أنه يعتقد أنه لا رمح فيهم الاحتمال الاول

(قوله مؤكدا) حار من خطاب ولم يقل واسمية الخلة لما استعرفه من انها انما تكون مؤكدة عند قصد التأكيدها ولم يتحقق هناك
(قوله وفي البيت) أي في عجزه وقوله تهكم أي من الشاعر شقيق واستهزاء به وذلك لان مثل هذه العبارة أعني قوله ان بني عمك الخ
اعمالا لمن يستهزؤ به لكونه لا قدرته على الحرب بل عند سماعه به يخاف ولا يقدر على حمل الرماح ولا عبره ان آله لحسه وضعفه
واعترض على الشارح بان التهكم شقيق يقتضي أنه لا يعترف بأن فيهم رماحا فيبقى النبريل الذي كورادوا يعرف بذلك لما صح التهكم
به لا فادته قيام الصعب بنى عمه وأجيب بأن التهكم بالطرل للوضع من الاعتراف بان فيهم رماحا وما نظر لانس بل الذي كور أيضا على
أن ذلك التهكم من باب السكابة (٢١٤) أطلق ليردم وأر بد اللارم وبيان ذلك هو ان علم أن فيهم رماحا الا أن وضعه الرمح

مؤكد ان في البيت على ما أشار اليه الامام الزروقي تهكم واستهزاء كأنه يرميه من الضعف والحين
حيث لو علم ان فيهم رماحا لما التفت لفت الكناح ولم يقو به على حمل الرماح على طريقة قوله
فقلت لحرر لما القيا * نك لا يطررك الرماح يرميه بأنه سافر الشدائد ولم يدفع الى مصايق
الجامع كأنه يخاف عليه أن يفسد بالقوائم كما يخاف على الصبيان والساء لعله عدته وتصفه سبته
(و) يحمل (النكر)

فيكون في الكلام القنان وفي البيت التهكم شقيق وأنه لو عدم رماحا في بني عمه لم يكن الانصاف
التم وللعرار عبد الله والنري من أمرات الشجاعة وأمارات فية لالة بالكناح في جامع الرماح
ويحتمل أن يكون المسمى أنه لو عدم بني بني عمه رماحا ما قويت يده على حمل الرماح لحسه وضعفه
ولكن للسبب حيث حاشته في رعد لان المراد أنه لا يسهل تصعب الرمح أصلا كراهه ويحتمل
أنه غير موضع الرمح على استصحا به وهذا التهكم في شقيق حار على طريقة قوله
فقلت لحرر لما القيا * نك لا يطررك الرماح

يرميه بالضعف وقه العائد وعدم حصوره مجامع الحروب بحيث تخشى عليه أن يداس أي يوطأ
بالأقدام ويقطري أن تلقى على قهاده عند الرماح فأن كند الذي كان الأصل فيه عرفا أن يدل على
الاستكبار حيث استعمل في غير ذلك يفتل منه الى يدرله مدله السكر كالاسلة من المألوم أي اللازم
ولذلك قيل ان الدلالة ههنا من باب السكابة التي هي أن يستعمل المألوم لينقل منه الى الألوم ولما كان
وضع الرمح عرضا عما جعل أمارة في الاستكبار من جهة كون شقيق مرميا بالحين في زعم الشاعر كان
من لطيفة هذا النبريل اظهار التهكم والاستهزاء كما ذكرنا حين ذلك الكلام وبلغ فيه للرام ولولا
رميه بالحين كان وضع الرمح كذلك أمارة على انه المبالاة الدالة على الشجاعة تأمله (و) يحمل (النكر)
واحدا من أن لانه استكاري حازن يكون طلبيا ويكون من القسم السابق ويكون هذا التأكيد
الواحد فيه استحيانا لا واحدا (و) والنكر

على عرصة أمارة على
الاستكبار لمافية من الحين
بزعم الشاعر ولم من ذلك
التهكم (قوله كأنه يرميه)
أي كأن الشاعر يرميه
وكان للتحقيق أي لانه
ومن في قوله من الضعف
بمعنى الساء (قوله والحين)
عطفت تفسير (قوله حيث
الخ) بدل اشجان عما قبله
(قوله لما التفت) أي
انصرف وقوته قبل
بكسر اللام معناه الجانب
واصبه بزعم الخافض
والكنافح للقتالة والمهارة
أي لما انصرف الى جهة
القتال أي لما ذهب اليه
(قوله على طريقة) متعلق
بمحذوف صفة التهكم أي
في البيت تهكم أت على
طريقة قوله أي على طريقة
التهكم في قوله أي قول أبي

كبير

ثممة الغراء بن عارب الأصارى (قوله لحرر) هو اسم رجل من بني سبي وهو لاصد لدى يحمل

الناس في حمايته وعطفه (قوله ما القيا) أي في حال المهاراة (قوله نك) معوله محذوف تقديره نكبت القتال مثلا أي نخنه ونسج
وانصرف عنه ولا يقبى هذا المحس (قوله لا يطررك الرماح) محرم يطرر في جواب الأمر والتقطيع الالتقاء على الأرض على البطن أو على
أحد الجانبين والمراد ههنا الالتقاء عليها أي على أي حال والرحام مصدر عني للزاحمة أي مراحة الحيوش يحيلها عند القتال (قوله يرميه)
أي يسهل الشاعر الى عدم مباشرة الشدائد (قوله ولم يدفع اي مصايق الجامع) جمع مجمع بمعنى محل الاحتجاج أي ولم يدفع الى المواضع
الصعبة التي يجتمع فيها الناس كمواضع الحروب وهذا لارم لما فيه (قوله أن يفس) تشديد السنين من غير ألف مأخوذ من الدس وهو
الاحياء تحت التراب وفي بعض النسخ أن يداس بالاص مأخوذ من الدوس وهو حمل الشيء تحت الأقدام وهذه النسخة أسب بقوله
بالقوائم (قوله لعله عدته) دعج المين المعجمة أي نفحه (قوله بانه) بفتح الواحدة (١) أي نيته ودانه وفي بعض النسخ ثباته (قوله
ويحمل للنكر) أي ينزل وكذلك الطالب للتردد

(١) بفتح الواحدة: هكذا في الأصل والذي في كتب اللغة كسر الباء فقط وهو المعروف كنبه مصححا

منزلة غير المشكر اذا كان معه ما نأمله ارتدع عن الانكسار كما يقال لشكر الاسلام الاسلام حق

(قوله كبير المشكر) هو وان صدق بحال الذهب والعالم بالحكم والمتردد فيه الا ان المراد خصوص الاول فاذا نزل للمشكر أو المتردد منزلة أتى الخبر لها غير مؤكد ولا يدخل فيه المتردد الطالب ادلة لاخرة لحمل المشكر مثله لان كلامهما يلقى اليه الخبر مؤكدا ووجهه على معنى جعل المشكر كاطالب فيستحسن التأكيده فقط بعد أن كان واجبا في غاية العداد الوحوب وعنده أمر حتى لا اطلاع عليه الا أن يقال تظهر ثمرة التزويل بالعدة لغير التأكيده ان كان كثيرا ولا يدخل أيضا العالم بالحكم ادلا معنى لتزويل المشكر منزلة العالم في القاء الخبر اليه لان تزويله منزلة العالم يقضى عدم خطاه (قوله ان تأمله) نى تأمل فيه لان التأمل الطريق الشئ (قوله أى شئ من الدلائل) أى ولو واحدا منها (قوله والشواهد) تفسير لما قبله وكان سكتة التفسير الاشارة الى (٢١٥) أن المراد بالدلائل ما يشمل القرائن وبحوها

وليس المراد بها خصوص الأدلة الاصطلاحية فانها تخص غير القرائن فتأمل (قوله ان تأمل المشكر ذلك

كبير المشكر اذا كان معه) أى مع المشكر (ما نأمله) نى شئ من الدلائل والشواهد ان تأمل المشكر ذلك الشئ (ارتفع) عن اسكائه ومعنى كونه معه أن يكون معلوما له مشاهدا عنه كما تقول لمشكر الاسلام الاسلام حق من غير تأكيده لان مع ذلك المشكر

ويجوز محراء المتردد الطالب (كبير المشكر) وهو الحالى لذهب ولا يدخل فيه الطالب ادلا معنى لقولنا يجعل كاطالب فلا يؤكده الكلام بل الطالب أيضا يرسل منزلة الحالى الذهب فلا يؤكده معه ووجهه على معنى جعل المشكر كاطالب فيستحسن التأكيده ولا يحصى غاية العداد الوحوب وعنده أمر حتى ليس ما يكفى عنه عوارض المظن وقد تقدم أن التزويل دلالة من السكينة مفهوم وانما يرسل المشكر كغيره (اذا كان معه) نى مع المشكر (ب) أى دلائل وشواهد (ان تأمله) أى ان تشكر في تلك الدلائل معه (ارتفع) أى رجع عن اسكائه والمراد به حود الدلائل منه تصورها وشهودها بالحس الطاهر أو بالظن لا بوجودها في نفس الأمر ولو عانت عن علمه لان ذلك لا يكفى في التزويل على ما سطره وما واقعة على الدلائل كما قررنا على العقل كما قيل ولا كان الماسد أن يقول ان تأمله وان أراد الثبات بأقل الدلائل المعقولة عدل للشواهد وبإبصار العرض من هذا التزويل بيان وصوح تلك الدلائل وقيام الحقيقة بها وان المحمود معها كالدعم لا يقوم به الاعتدال صاحبها ومحدود وجود العقل لا يكفى في العرض حتى تحصر الدلائل فوجب الحمل على ما ذكر وذلك كقولك لحاجد حقيقة الاسلام دين الاسلام حتى يناء الى أن حدوده قد تناهت الأدلة المربطة في الوصوح والظهور على أن المحمود معها كالدعم فلا ينتهت الى مقتضه وفى ذلك من توهم حجة الخصم لا يحصى وذلك من لطائف هذا التزويل

كبير المشكر (الح) ش اشارة الى أن هذا الذى أسكره واضح الأدلة لا يحتاج الى تأكيد كقوله تعالى لا ريب فيه وفى مثل نظر لأن هذا معنى وسمرده بالكلام بل معنى أن مثل مقول الانسان الاسلام

وهذا بالنظر للأدلة الحسية ثم ان سبيل التارخ بعينه المعلومة والمحموسة ونسبها ما الوصوفة بالدليل بصير المعنى عليه اذا كان عالما بالدليل الذى اذا تأمله ارتدع فينوجه عليه أشكال وعاصمه أن الانسان متى لم بالدليل علم بالدلول وحيد فلا يتوقف لارتداع على التأمل وحاصل الجواب أنه ليس المراد بالدلائل المطلق وهو ما يلزم من العلم به العلم الشئ آخر حتى رد ما ذكر بل المراد به الأصول وهو ما يمكن التوصل صحيح النظر فيه الى مطلوب حبرى والمراد بالتأمل فيه أن يستدق مقدمات صحيحة من وجه صحيح من أوجه الدليل توصله الى الارتداع (قوله كما تقول) مامصدرية أى قولك أى كالتزويل الذى قولك فى الكلام عدل لان المقصود التزويل المذكور فى المتن وقوله الاسلام حق مقول القول (قوله من غير تأكيده) اعترض أن اسمية المحل نفسه التأكيده وأجيب بأنها اما تقيده اذا اعتبر نحوها عن الفعلية لأن ساء مؤكديتها على اعادة الثبات والدوام وهى اتمان على ذلك فى مقام اعتبارية التحويل المذكور أو انها اما تقيده اذا اصبحت لغيرها من المؤكديات والأحس فى الجواب أن يقال مرادهم بقولهم اسمية المحل من المؤكديات انها مما يصح أن يقصد بها التأكيده عند مناسبة للقيام فليست التأكيده مطلقا بل اذا اعتبر مؤكدها ما انصاف الصفة وفى شرح الفوائد ورد الجواب الاول من الجوابين لئذ كور بن بأنه يعمل عن التحقيق لان كلاما من مقدمتى دليله ممنوع وبسبب التسليم لا مانع من أن يقصد من المدول الدوام دون التأكيده فلا يلزم اعادة التأكيده فى مقام المدول مطلقا كما هو ظاهر كلام المجيب اه وقد

وعليه قوله تعالى في حق القرآن لا رب فيه وما يترعرع على هذين الاعتسارين قوله تعالى ثم اذكركم بعد ذلك مايتون ثم اذكركم يوم القيامة تبعثون كدائبات الموت تأكدين وان كان لا يشكر ليرسل المخططين مرة من يسبح في انكار الموت لادبهم بالعدة والاعراس عن العمل لابعده ولقد قيل ميتون دون تمويين كما سيأتي الفرق بينهما كدائبات البعث تأكيدا واحدا وان كان ما يكر لانه لا كانت أدلته ظاهرة كان حذرا بان لا يشكر بل ياتى بصرفه أو يتردد فيه يرسل المخططين مرة ليردد في تنبيهها لهم على ظهور أدلته وحشا على الظرفها ولهذا جاء تبشرون على الاحل

أسلفنا عن عبد الحكيم أنه لا يشترط في كون الخلة الاسم بمؤكدة مدونة عن الدعوية ورد الجواب الثاني أنها مخالفة لتصریح
الايصح بأن في قوله تعالى ثم اسكنهم بعد ذلك مدوناً كذبي ولعنهم الكلام الظاهري بأن ربدا قائم وانه مؤكداً كيدوا واحداً
واصرح الفاضل الأهرى وغيره بأن في قوله تعالى ثم اسكنهم يوم القيمة مدوناً كيد واحداً (قوله دلالة على حقية الاسلام) أي
كاعتراف القرآن وغيره بذلك على صدق النبي صلى الله عليه وآله وهذا وجه ثان في معنى معه وقوله بعد وقيل معنى ما الخ
وجه ثان في معنى ما فالحاصل أن في معه (٢١٦) وجهين في ما وجهين (قوله لا محذور ووجهه) أي في معنى الامر وقوله لا يكتفي

لأن الداع على مقبلة الاسلام وقبل مضي كونه ان يكون موحد في نفس الامر وفيه نظر لان مجرد وجوده لا يكفي في الاربع مام يكن حاصله عدمه وقبل مضي ما ان تأمل شي من المقص وفيه نظر لأن المناسب حقيقه ان قال ما ان تأمل به لا لا يثبت له العقل بل ان تأمل به (نحو لاريب فيه) ظاهر هذا الكلام انه مثال لحل مسكر الحكم كغيره وركب الباء كيدلث

وقوله (بحول الله) نظير لنعمين النبي معرفة عدمه في كل من الاسكار، بوله عدمه في مقتضاه وهو الـ كبروا عاقب نظير لا تمسك لوجهين أحدهما أن ظهره بدون التعديل لا يرب معرفة عدمه في لا يصح لوقوع الرب من الكامرة وما يكون مثالا ان كان المجد طمسكرا ليل الرب

حق لمن يسكره كالمثل في الصباح ثم من وعيه قوله تعالى لا ريب فيه وعني ههنا الاعتبار في
قوله تعالى ثم اسكنهم بعد ذلك ليلتيون كدنا كيد من وان لم يسكره أحد لنريد المحاطين لتقديهم
في الآية نريد من يسكر الموت وكذا ثبت البعث كيدا واحدا من كان كثر ليلته كانت
أدلة ظاهرة كان حديرا من لا يسكر ويرد عليه من المحاطين مرله المردين فيه حشلم على النظر
في أدلة الواضحة **باب** اعلم أن أقسام هذا الفصل متعددة وقد حاول السكاني والخطبي في
شرح المفتاح تعدادها ذكرها على وجه فاصر وها أنا أذكرها على التحري برأسه الله تعالى فاعول
المحاطب بما علم بضادة الحجر ولا رمها معا وحال صمها أو طاب لها أو مسكر لها أو عام بانه ثمة

في الارتداع لاولى أن يقول
لا يمكن في التنزيل لأن
الارتداع مرتب على
التأمل لا على مجرد الوجود
ويمكن تصحيح عبارة بأن
يقال مراده أن مجرد
الوجود لا يمكن في الارتداع
بل لا ريبه من التأمل
والتأمل إنما يكون في
معلوم فلا بد أن يكون
ما يقع فيه التأمل معلوما
له وقد ورد هذا الظاهر بعد
تصحيحه بما قلنا بأن مراد
المصنف فرض التأمل
وتقديره لا التأمل بالفعل
ولا شك أن مجرد الوجود

في نفس الأمر كاف في ذلك فقول: بعد ص والنساء أي يكون في معلوم من علم في النساء، اعمل كن

بمس الكلام فيه فلا يردده لا اعتراض على هذا القيل والحصل انه على كلام الشارح لا يندى السريل من علم الدلائل بان يفعل وعلى هذا القيل يكفي فيه وجودها في نفس الامر وان لم يكن معلومة (قوله لان المناسب حدث) أي حين إدوسر ما شيء من العقل لا بالادلة كما هو القول الاول وفي قوله لان المناسب اشارة الى صحة هذا القيل بالحمل على الحذف والابصار والاصل تأمل به حتى انهاء ووص الصمير بالفعل أو يقال مراده بالفعل الادلة العقلية وحيد فيرجع لم قاله الشارح أولا تأمل (قوله ظهر هذا الكلام انه مثال الخ) أي لا يظهر وجه كون ذلك طاهرا من الكلام ان السادر من ذكره ذلك بعد القاعدة أعني حمل السكر كغير السكر وتعبيره بنحو أنه مثال لها (قوله وترك التأكيد لذلك) أي لذلك الجمل وكان مقتضى الطهران يقال انه لا ريب فيه واعتصر بأن لا تسر ان لا ريب فيه حال عن التأكيد لان التأكيد المعنى كيد وكذا اسمية الحجة كما صرحوا واسمك وأحيب بأن لا السابعة لتأكيد المحكوم عليه لانهما بعيدا عن رافى النفي وهو واضح للمحكوم عليه بمعنى انه لا يخرج شيء من أمر دوليس الكلام فيه إذ كلامنا في تأكيد الحكم وهي لا تبيد ذلك وأن اسمية الحجة ليست لنا كيد مطعون اذا اعتبرت مؤكدا بان قصد التأكيد كيدها وم يتحقق ذلك هما وان تأكيدها ليس على سبيل الاستقلال بل على سبيل النسخة فان كان هناك مؤكدا آخر جعلت اسمية الحجة من التأكيدات والإفلا

(قوله وبيانه) أي بيان كونه مثالا لحمل النكر كغير النكر وحاصله أن جعله مثالا لذلك لا يحتاج لتأويل لاريب فيه بمعنى ليس القرآن عطية للرب ولا ينبغي أن يرتب فيه وهذا مطابق للواقع وينكره كثير من المخاطبين وكان مقتضى الظاهر أن يؤكد فيقال انه لاريب فيه لكن نزل اسكارهم منزلة عدمه للمعهم من الدلائل والامارات التي لو تأملوها ارتدعوا عن الاسكار عدلك التي لهم الكلام مجردا عن التأكيذ وما احتاج جعله مثالا لحمل النكر كغير النكر لتأويل لا لا لو أقمنا الآية على ظاهرها من نبي الرب أي لم يقع فيه ريب من أحد لم يكن مطابقا للواقع لكثرة الرتابين فيه فلا يكون من حمل النكر كغير النكر لان الحكم الذي يجعل فيه الاسكار كلاسكار يجب أن يكون مطابقا للواقع عليه أمارات ودلائل لو تأملها السكار ارتدع عن اسكاره وهذا الحكم أعني نبي الرب على سبيل الاستراق الذي هو معنى لاريب فيه لو أخرى على ظاهره ليس كذلك (٣١٧) ثبوت الرب في الواقع (قوله ليس القرآن

عطية) أي ليس محلا يظن فيه الرب أي الشك في أنه من عند الله فالحق كونه محلا للرب والشك (قوله ولا ينبغي الخ) عطف تفسير أي ولا ينبغي أن يكون محلا للارتباب فيه وانما كان المعنى ما ذكر وليس المراد ظاهر الآية من نبي الرب فيه من أصله لان الرب فيه قد وقع من الكفار وحينئذ فلا يصح نفيه عنه (قوله وهذا الحكم) أي كون القرآن ليس مظنة للرب (قوله بما ينكره كثير الخ) أي فالاسكار انما هو لكونه ليس بما ينبغي أن يرتب فيه لان نبي الرب عنه واعترض بأن المخاطب بالآية النبي وصحابه ولا ينكر هذا الحكم أحد منهم فقول النارج بما ينكره كثير من المخاطبين لا يسم وأجيب

وبيانه أن معنى لاريب فيه ليس القرآن عطية للرب ولا ينبغي أن يرتب فيه وهذا الحكم بما ينكره كثير من المخاطبين لكن نزل اسكارهم منزلة عدمه للمعهم من الدلائل الدالة على أنه ليس بما ينبغي أن يرتب فيه

ايحق ما كيد سلب لرب ثم يترك لأن ثم دلائل على سلب الرب وهذا لا يصح لو حوده من الكثرة كما ذكر ما فكيف يكون مقامات عليه الأدلة الواضحة والآخرة إلى تقدير تأويله بما يصح جعله مثله لتزويل النكر منزلة غيره فترك تأكيده بأن يكون المعنى لاريب فيه أي ليس بما ينبغي أن يرتب فيه وهذا الحكم وهو كونه لا ينبغي أن يرتب فيه بما ينكره كثير من الناس فوجود ما يدل على أنه لا يدمي أن يرتب فيه كونه ليس محلا للرب نزل اسكار النكر كعدمه فأنفي اليه الكلام غيره وأكد بانه أو يعكر عليه قوله به وهكذا اعتبارات النبي فانه يدل على أنه لم يمتنع فيما تقدم بالحق بل نظر به وأضا لا يسم أن لاريب

حال من اللازم أو عالم بالعائدة طالب اللازم أو عالم بالعائدة منكر اللازم أو عالم باللازم حال من العائدة أو عالم به طالب للعائدة أو عالم به مسكر للعائدة أو حال من اللازم طالب للعائدة أو حال من اللازم مسكر للعائدة أو حال من العائدة طالب للارم أو طالب للعائدة مسكر للارم أو مسكر للعائدة طالب للارم يطل منها عالم باللازم حال من العائدة أو حال من العائدة مسكر للارم أو حال من العائدة طالب للارم فالثلاثة مستحيلة ومنها ثلاثة ممكنة ان حملنا اللازم على الاعتقاد مطابقا كان أول بكر وهو عالم باللازم متردد في العائدة أو عالم به مسكر للعائدة أو مسكر للعائدة طالب للارم وان حملنا اللازم على الاعتقاد لطابق للحارج سقط الثلاثة أيضا في الأول تبقى الاقسام اتمكنة ثلاثة عشر كل منها اما أن تأخذه على كل واحد من الأوجه العشرة السابقة ولا تأخذه على كل شيء من الستة التي قلنا ان ثلاثة منها مستحيلة قطعا وثلاثة مستحيلة على أحد الاحتمالين لان الستة هما مستحيلة على الاحتمالين معا فتصرب ثلاثة عشر في عشرة تسع مائة وثلاثين يسقط منها ثلاثة عشر وهو كل مخاطب من هؤلاء الثلاثة عشر فرضناه عالما بالعائدة واللازم فاما لان مخاطبه لا يقال قد تكرر الاخبار تأكيذا فيكون الخبر الثاني واقعا بعد العلم بالعائدة ولازمها لانا نقول لا نؤكد به حتى منزله بالاخبار الثاني كأنه لم يعلم بالخبر الأول شيئا فالباقى من الاقسام مائة وستة عشر وان شئت سرد الاقسام فهي هذه الأول عالم بهما أحدهما خاليا منهما أو طاسا لهما أوه نكرا

(٢٨ - شروح النجاشي - أول)

بأن المراد بالمخاطب ههنا من يلاحظ حاله وتنهيمه الكلام أعني مطلق السامع بدليل أن المقصود من الآية تبيين الكفار باعتبار انكارهم لهذا الحكم وليس المراد بالمخاطب من يأتي اليه الكلام خاصة وادا كان المراد بالمخاطب مطلق السامع كان شاملا للكفار والكثير من السامعين الذكر لهذا الحكم هم الكفار (قوله لكن نزل اسكارهم الخ) أي فذلك أنفي الخبر غرمؤكد وكان للناسب لأصل للبحث أعني تزيل للنكر منزلة غيره أن يقول لكن نزل للنكر منزلة غيره للنكر وان كان لا يترتب من تزيل اسكارهم منزلة عدمه تزيل للنكر كغيره (قوله لاهم الخ) وهو انه كلام معزأ في به من دل على بونه بالمعجزات الباهرة فان قلت بصير ما مهم عاد كرى يقتضى أن ما مهم عبارة عن الدليل المطلق عليه عند اللاطقة وهو مخالف ما مر من أن المراد به الأصولي قلت المراد أن اعجازه دليل وكون من أتى به حادقا مصدوقا بالمعجزات دليل آخر مستقل على

الاسكاري وقد يراد به السكر كالمسكر أيضا فيؤكده مع النبي فيقال فيمن ظهر عليه آثاره اسكار
 اخلة يكون لأعراض كثيرة من حملها الاسكار وعبره عما كان الشخص حالي الدهن وأكده من
 واللام ورما كان مسكرا ولم يؤكده لعرض ما أو أكده لغير ذلك فان كان مدكروه من التأكيد
 للخطاب والسكر أن واللام على سبيل نشان حسن وان كانوا يحصرون التأكيد في خطاهما
 ويحصرون خطاهما في صيغة التأكيد فهو في غاية البعد ويحتاج الى تأويل على الاستعانة
 ولا يتنص له دليل ولا اعتقاد أن المبرد أراد ذلك أصلا فإنه تعجيز واسع **الرابعة** هذه التأكيدات
 التي ذكرها انما هي للحملة الاسمية وأعرضوا عن تأكيد الجملة الفعلية وعن ذكر التباين بين
 الخطاب الاسمية والخطبة وكان ينبغي ذكر كل منهما ثم حملوا الخطاب بحور يدقائم حالي عن التأكيد
 وكان يمكن أن يقال به ينصم اليه كيد تصببه الدلالة على الثبوت والاستقرار ولم ير ذلك في نبي
 الى أن وقف على كلام السوحي فوجدته في أقصى العرب اذ قصدوا محردا لغيره في الجملة الفعلية
 فإن أكدها الاسمية ثم ثمها باللام وقدنا كد الفعلية قد وان احسب لا كثيرا في انقسم مع كل
 من الملتين وقد يؤكده الاسمية باللام فقط نحو ليدقائم وقد يحكى فدمع الفعلية مصدرة بعد اللام قل
 امرؤ الفيس **ب** لناموا قارب من حديث ولا حالي **هـ** ومقتضاه أن الخطاب على درجات قام
 ريد ثم لقد قام ثم واقفه قد قام **هـ** جعل الفعلية كلها دون الاسمية ثم قل انها وكده بانقسم
 وقد فصلنا انها بجميع درجاتها دون الفعلية **(١)** ثم ان ريدا قائم ولريد قائم وبرتيل من كلامه **بها**
 كد وظهر أن التأكيد ان قوى لوصفها لذلك ثم ان ريدا قائم ثم والله لريد قائم والله ان ريدا
 قائم ثم واقفه ان ريدا قائم وقد يقبل عليه ان قوله اذ أرادوا محردا لغيره أو ما ملحه فيه بطرلان الفعلية
 بقصد ما التحدد وتعيين زمان لمحردا لغيره الآن ريدا محردا لغيره **ب** ستة المتحددة في بقم ان عبر
 فمصدر يادة التأكيد وان قوله ان الجملة الاسمية **ل** كيد فيه نظر عن الاسم وان ذلك على الثبوت
 والاستقرار **هـ** بدل على استقرار مصدره الذي اشتق منه **ل** كيد في ريدا قائم للقيام المفرد لا للحملة
 الى كلامنا الآن **هـ** بما يؤكدها كما انقسم في التأكيد بأن الفتوحة فان ثم هذا الجواب صهر عذر
 الدياليين في كونهم لم يعدوا الجملة الاسمية خطا طدا ولا اسكاريا ومن القريب أن ابن السمعاني قال في
 طريق القضاة اخلة الاسمية كقولنا ريدا قائم يدل على ثبوت القيام بالمطابقة فهي أدل من الفعلية
 مثل قام ريدا قائم يدل على القيام بالتضمن فذلك كانت الاسمية أقوى من الفعلية قلت وهذا خطأ
 سري اليه من قول السجاء ان الفعل يدل على الحدث والتضمن ولم يلم أن دلالة الفعل على كل من حدثه
 ورمائه وان كان بالتضمن لكن دلالة حملة الكلام على كل من حدث الفعل وزمانه بالمطابقة فقام زيد
 يدل على وقوع القيام في زمان ما من بالمطابقة **هـ** الخامسة **هـ** لم يتعرضوا لنا كيد الجملة الاشائية لان
 هذا الباب معقود للاسناد الجبري وسنستكمل عليه في باب الاشياء ان شاء الله تعالى **هـ** السادسة **هـ** من
 موكدات الجملة أيضا ضمير الفصل **هـ** نأ كيد كاسية في وليس نأ كيد المستند فقط ولا المستداليه فقط
 كاسية في تفرير في موضعه ومن المؤكدات أيضا الجملة تقديم الماعل العنوي يجوز ان يقوم وأنت
 لانكسب وأنت اذا لم تجعلها للاختصاص فانها **ل** كيد الحكم **ل** كيد المحكوم عليه كما صرح به
 الجرحاني وعبره أما ان ثبت اذ جعلها للاختصاص وقدنا مقدم من نأ حير عن أن أصل يدل فيحتمل أن
 يقال انما يعيد الاختصاص فلا يعيد تقوية الحكم ويحتمل أن يقال يعيد مع الاختصاص التقوية كما قالوا
 مثله في تقديم المفعول وعلى هذا فيحتمل أن يقال يعيد تقوية الحكم كقوله المفعول للاختصاص ويحتمل
 أن يقال انما يعيد تقوية المحكوم عليه رعاية لحالة قبل التقديم حين كان بدلا فان البدل انما يؤكد المدل

(١) دون الفعلية: كد
 في الأصل، ولعل الصواب
 دون الاسمية كما هو ظاهر
 كلامه سابقا لاحقا فامل
 كتبه ورحمه

عدم حاول البدن أعدائه بني فلان مثلاً حيث شبه الآمن والله ما خلا البدن من بني فلان والمسكر
كعبه ادا كان معه ما ان تأمله ارتدع فيبقى اليه الكلام حلوا من التأكيد كقولك لمسكر كون دين
منه وهو في هذا المثال هو المسد اليه وعلى كل تقدير فلا شك أن يحور بد يقوم وأنت لا تكذب وأما قلت
حيث كانت لا تعيد الاحتصاص للعوية والتأكيد ولعلمهم العلم بدكروءه بالان السند اليه وان كان
مؤكد لا حملة كعبه حر من حملة الكلام وانما يتكلمون هناك التأكيد بما ليس من أحرار الكلام كما
سيأتي ندمه نصف عليه والخبر في هذه الامثلة وان كان جملة فهو في حكم الفرد ومن مؤكدات الجملة
أيضاً ما فاهم من أنما ظلت التأكيد قال الرخشري في قوله تعالى فأما الذين آمنوا فليملكون أنه الحق من
رسم فائدة أماني الكلام أن تعطيه فصل تؤكد نقول يدها ذهب فاذا قصت تؤكد ذلك وأنه لا محالة
ذهب وأنه صدق الله تعالى ما عر به قلت ماز يدها ذهب ولذلك قال سدو به في نصير مهما يكن
من شيء فذهب وهذا التعبير يدل فائدين بيان كونه تأكيداً وأنه في معنى الشرط اه كلامه
ومن مؤكدات الجملة ألا التي هي حرف استفتاح فها للتأكيد كما صرح به الرخشري في قوله تعالى
الا انهم هم الصدوق وبدل عليه قولهم انها التحقيق أي تحقيق الجملة بعدها وهذا معنى التأكيد
قال الرخشري ويحكموها بهذا المص من التحقيق لا تكاد الجملة تقع بعدها الامتدرة بحو
ما يدني به الفهم بحو لا ان أول الله لا خوف عليهم ومنها السنين التي لتفتيس على رأى الرخشري
فانه قال في قوله تعالى أولئك سيرهم الله السنين مبيدة وجود الرحمة لا محالة فهي تؤكد الوعد كما
تؤكد الوعيد في قولك سأنتقم منك يوم أسي انك لا تعوتني وان تباطأ ذلك ونحوه سبحانه لهم الرحمن
وداؤل سوف يعطيك ربك فمرسى سوف يؤتيم أحورهم اه وقال في قوله تعالى وسوف يعطيك
ربك فان قلت ما معنى الجمع بين حرفي التأكيد والتأخير فقلت معناه ان المطا كائن لا محالة وان تأخر
اه ير بد أن حرف التأكيد لازم وحرف التأخير السنين وان كونه المطا وانما لا محالة مستعاد من
اللام وان التأخير مستعاد من السنين وظاهره يخالف ما ذكره في سورة التوبة ونقل الطيبي عن
صاحب التقرير ان ما قاله الرخشري فيه نظر وهو حدير بالظر لانه كالمتردد به ثم احاب الطيبي
عنه بان المقصود بالتأكيد ان السنين في الانات مقالة لن في النبي وليس كما قال لانه لو أراد ذلك لم
يقف السنين تؤكد الوعد بل كانت حيث تؤكد الوعد كما ان لن لا يعيد زيادة عن لاقى تأكيد
الجملة بل تنقيداً كيد للنبي سهاول الرخشري يريد ان السنين يحصل بها تربية الفائدة لانها تعيد
أمر من أحدهما الوعد والثاني الاحار ظرفه وانما تراخ فهو كالاخبار بالنبي مرينين ولا شك
ان الاخبار بالنبي وتعيين ظرفه مؤدس بتحقيقه عند الخبر به لكن لو تم له ذلك وجب أن كل فعل ذكر معه
ظرف فيه تأكيد ومن مؤكدات الجملة العملية قد فاهم حرف تحقيق وهو معنى التأكيد واليه أشار
الرخشري بقوله في قوله تعالى ومن يتصم بالله فقد هدى الى صراط مستقيم معناه هدى لا محالة
بالله لا فرق في كون ان لتأكيد الجملة بين أن تلحقها ما ولا فقولك انما زيد قائم بعيد مع
المحصر التحقيق كما صرح به القاضي عبد الوهاب المالكي وهو حق (الثامن) من فوائد الوارد
الله وهي زيد قائم فيه ثلاث تصورات زيد قائم بالنسبة وفيها اذا حكمت أمر رابع وهو ايقاع تلك
النسبة انبأنا أو يعا فلم ان يحور زيد قائم ليس فيه اثبات ولا نفي بل هو محتمل لما على السواء فاذا
حكمت فقلت زيد قائم فالاثبات مستعاد منه مع تحر يدك اياه عن حرف النبي فاذا قلت ان زيد قائم
كان آكدى الانات لان دلالة ان أقوى من دلالة التحد ولا نقول اهادحات عليها وأكدها لان

(قوله ماز يد بقاءم أي)
قاله الزائدة في خبر ليس
من المؤكدات للحكم ولعلم
أنه لا يحصل تأكيد التني
الاذا سبق المؤكد ما يدل
على أصل النبي من الحروف
أو الأفعال للوضوعة للنبي
بخلاف تأكيد الاثبات
لان الجملة دالة عليه إما
الوضع أو بالتحديد وعلى هذا
فيكفي في أصل التأكيد
دخول حرف واحد فقامل

(قوله ثم الاسناد) ثم للاسناد المعنى الدعوى أو أنها الترتيب الذي كرى فهي لعل المحل (قوله مطلقا سواء كان الخ) أي ولاجل هذا التعميم أي الصف بالاسم الظاهر دون الصبر وان كان المحرلة لثلاثتهم يعود على الاسناد المقيد بالخرى وان كانت الاسناد استخدام في الكلام خلاف الاصل ولا يرد أن المعرفة اذا أعيدت لفظ المعرفة كانت عين الاولى فما لم على الايمان بالصبر لازم للذي ان بالاسم الظاهر لأنما قول ليس هذا كايا بل مقيد بما اذا خلا عن قرينة المعارضة كما نص عليه في التلويح وما يدل على أن المراد الاسناد مطلقا الأمثلة الآتية نحو يا هاهنا إلى (٢٢٤) صرحا وليس المراد خصوص الخرى كما قد يشبههم من كون البحث في خرى

(قوله انشائيا أو اخباريا) هذا يقتضي اختصاص الحقيقة العقلية والمجاز العقلي بالاسناد التام لأن الانشاء والاخبار وصفا له مع أن الحقيقة والمجاز لا يختصان بالاسناد التام بل يكونان في الاسناد الناقص كما في اسناد المصدر للقول تقول عجني صرب زيد وجرى النهر وأعشى انبات الله البقل وأعشى إنداد الربيع البقل وأجاب الحفيد بأن المراد بالانشائي والاخباري ما في الجملة الانشائية والاخبارية سواء كان باما أو نائما فيناول ماد كرى (قوله لم يقل إما حقيقة الخ) كلامه يشعر بأنه لو قال كذلك لأفاد الحصر في التبيين فلذا قال منه ومنه لأفاد عدم الحصر وفيه طراد لو عبر بقوله إما حقيقة وإما مجاز

(ثم الاسناد) مطلقا سواء كان انشائيا أو اخباريا (منه حقيقة عقلية) لم يقل إما حقيقة وإما مجاز لأن بعض الاسناد عدله حقيقة ولا يحار كقولنا الحيوان جسم ولاسان حيوان وحمل الحقيقة والمجاز صفتي الاسناد

ثم أشار إلى تفصيل في الاسناد وان منه الحقيقي والمجازي فقال (ثم الاسناد) سواء كان انشائيا أو اخباريا ولم يقل ثم منه حقيقة الخ لثلاثتهم احصاها هذا الكلام بالاسناد الخرى (منه حقيقة عقلية) ولم يقل ثم الكلام منه حقيقة عقلية لأن من حمل الكلام هو الموصوف نكونه حقيقة عقلية إما حمله

حورا أن يكون خبر حرفي معانوا بالله فتعقروا كرى يوسف ونال الله ببقى على الايام وتلقاه روح قائما وسوا بعضهم في هذا الفصل صدماء معوه في عموم الاحوال على أن كل واحد من الهمي والانشاء محتاج الى علامة واسم تارة يحملون علامه هذا وحودية وعلامة الآخر عدمية وتارة يعكسون الامر والا فلو كان قولك زيد قائم دالا على الانبات سبعة د م كن قسم فاقسم لا يريد اننا كيد افلائي معنى اشترط فيه الاثبات بحرف الانبات ولو كان قولك قوم زيد غير القسم دالا على الانبات سبعة لكان اذا حذف حرف النفي في باب القسم اننا لكونه دالا نفسه وليس هناك ما يمارسه ولا ما يجمع دلالة فان قلت لا سلم ان ليس هناك ما يمارسه فان حرف الهمي محذوف مراد ففت الاصل عدم الحذف والتدوير (الوجه الرابع) ان قولك صرب زيد لو كان دالا على الانبات سبعة كانت تلك الدلالة مستفادة من م رديه ومن أحدهما أو من النسبة بينهما أو من المجموع وكل واحد منهما موجود مع حرف النفي وحرف الاستعظام وهو غير دل على الانبات معها فان قلت الحرف مانع من دلالة على الانبات قلت لو كان الحرف مانعا لكان شرط الدلالة التحريف بدوقه قدس في الوجه الثاني أن كون التحريف بدعا لامة أولى من كونه شرطاً والله سبحانه ونه على أعلم (بالنسخة) قد يكون الخطاب انذاريا وطلبيا أو اسكاريا بأن تقول لمن لا يستحضر قيام زيد وتردد في قيام عمرو ويسكر قيام بكر زيد وعمرو وبكر قائمون فمادنا نفع ولم يبق الا التعليل والذي يظهر أن تعامل الجميع معاملة الاسكارى فان تأ كيد الابتدائي لا يدع فيه بخلاف ترك تأ كيد الاسكارى فانه لا يجوز من (ثم الاسناد الخ) شاع من ذلك في علم المعاني وحمل السكاكي في لم السان لأن السكاكي كان يشكر هذه الحقيقة وهذه المحز

فذلك

لاحتتمل أن تكون القضية مانعة جمع في حور الخو وحيد من حيث الواسطة فمادنا نفع من سار لماعر

وأجيب بأن هذا اللقاع مقام تقسيم والتشاور في منه الاتصال مانع من الخو سواء كان مع منهم الجمع أو بدونه لأنه هو الذي يصبط الاقسام ويجمع الخلو عنها على أنه يمكن في العدول توهم منع الخلو لا يجب أن تكون إما نافية (قوله لأن بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز) أعني نسبة الخبر للبتدال لاسيما اذا كان الخبر جامدا كما في مثل الترحج وادله ما يأتي في كلام الصف من أن اسناد البعض أو ما في معناه الى المعامل أو بأنه حقيقة دون غيرها فاساد قائم الى ريد في قولك زيد قائم ليس حقيقة ولا مجاز أو ما اسناده الى ضميره فهو حقيقة وقوله عنده أي واما عبد السكاكي فلا سناد متحصر في الحقيقة والمجاز ولذا قال الحقيقة هي اسناد الشيء الى ماهوله عند التسكاه في الظاهر والمجاز اسناد الشيء الى غير ماهوله عند التسكاه في الظاهر وتأول والشيء أعم من أن يكون فعلا أو مفعلا أو خيرا جامدا أو متصفا (قوله صفتي الاسناد) مراده الوصف الضموي لأن الخبر وصف في الهمي للبتدال

(قوله دون الكلام) أي كأي الفتح حيث قال ثم الكلام منه حقيقة عقلية ومنه محار عقل (قوله لأن انصاف الكلام بهما إنما هو باعتبار الاسناد) حاصله أن النصف بالحقيقة والمحر في الواقع هو ما نسلط عليه التصرف العقلي وهو الاسناد وانصاف الكلام بهما باعتبار ما شتمل عليه من الاسناد فانصاف الكلام بالحقيقة العقلية والمحرز العقلي بالتبعية للاسناد وهو الاسناد وانصاف الاسناد بهما نظر في اتصاله بهما معروضا لهما كما قبل المصنف أولى لكون (٢٢٥) ذلك الاتصال من جعل الكلام معروضا لهما لأن

ذلك بطريق التبعية (قوله) وأوردتها في علم المعاني أي ولم يوردتها في علم البيان (قوله من أحوال اللفظ) أي بواسطة إيهما من أحوال الاسناد كما صرحت لا يدرى من كونهما من أحوال اللفظ ذكرهما في علم المعاني إذ ليس كل ما كان من أحوال اللفظ يذكر في علم المعاني لانه لا يبحث عن جميع أحوال اللفظ بل عن بعضها اعني الاحوال التي بها يطابق اللفظ لمقتضى الحال وأما الاحوال التي ايدت كذلك كالادغم والاندال فلا يبحث عنها في أحبابنا إضافة أحوال اللفظ للعلم أي من أحوال اللفظ الموهودة في هذا العلم اعني الاحوال التي بها يطابق اللفظ لمقتضى الحال التي لم يذكر المصنف الحال التي تقتضي الحقيقة والمحر كما ذكر في غيره من المباحث الآتية فالجواب أن المصنف

دون الكلام لأن انصاف الكلام بهما إنما هو باعتبار الاسناد وأوردتها في علم المعاني لانهما من أحوال اللفظ فيعلم ذلك في علم المعاني (وهي) أي الحقيقة العقلية (اسناد الفعل أو معناه)

كذلك باعتبار اشتباهه على ما نسلط عليه التصرف العقلي منه وهو الاسناد لأن من أدرك الأوضاع الفردية أمكنه بالعقل به أحد مدلولي اللفظ مدلول الآخر من غير توقف على أمر موضوع لذلك فكان انصاف الكلام بالحقيقة العقلية والمحرزة العقلية بالتبعية للاسناد وهو الاسناد وانصاف الاسناد بهما هو بالاتصال بلفظه معروضا لهما أولى لكون ذلك بالاتصال من جعل الكلام معروضا لهما لأن ذلك لا يتبع به ولم يأت نصيبه المحصر بأن يقول اما حقيقة واما محرز لأن الاسناد لا يحصر فيهما عند المصنف لأن به التمدد إلى الحقيقة وليس بحقيقة ولا محرز وهو محرم بذلك لاسيما كان المحرزا كما كقولنا الحيوان خمس والاسنان نوع ثم إن المحار العقلي والحقيقة العقلية أوردتهما باعتبار المصنف في علم البيان الموضوع لسان ما يعرف به كيفية اراد العلم الواحد بطرق مختلفة في وضح الدلالة لأن اختلاف الطرق يكون بالحقيقة والمحرزة في الجملة وأوردتها المصنف في علم المعاني لانهما من أحوال الكلام المفيد باعتبار عروضا لهما لاسناد الذي به صار مفيدا والكلام المفيد فيه تراعى المعاني الزائدة على أصل المراد ليطابق بها الكلام لمقتضى الحال بخلاف الحقيقة والمحرز اللعوبين فيبسام أحوال الكلام المفيد من أحوال أخرى والمفيد من حيث أنه مفيد بالاسناد وهو المعروض للمعاني الزائدة على أصل المراد ليطابق بها معنى الحال كما تقدم لكن يرد على هذا أنها إما يكونان من علم المعاني إن ذكرافية من حيث لاطاقها لمقتضى الحال ولا يذكرافية من تلك الخبئية بل من حيث تعبيرهما وذكرافتهما وقد يجاب عن هذا بأن صورتهما لا يدرى معهما بسهولة بل يذكر في علم المعاني كيفية الاستعمال لاطاقها لمقتضى الحال لأنه ادعى علم أن المحار يفيد تأكيد الدلالة علم لا يعمل إليه الاعتراف به القام لذلك أن كيد مثلاً فكأنه أراد كروولم يصرح به لوضوحه (وهي) أي الاسناد المسمى بالحقيقة العقلية ولذلك أتى المصنف (اسناد العلم أو معناه) يعني اسناد لفظ العلم أو اسناد لفظ دال على معنى الفعل الأصلي وهو الحدث لانه هو الذي دل

فان ذلك ذكرهما ثم مسميا على عدمهما وقوله ثم أي ثم يقول وقسم المصنف الاسناد إلى حقيقة ومحرز ثم وأعلم أن لفظ الحقيقة والمحرزارة يقصد بهما الانعام وذلك مسمى في علم البيان وهو مصابها الاصطلاحي وتارة يستعملان في المعاني وعليه عبارة من يقول في المحار الفرد هو استعمال اللفظ في غير موضوعه ولا يقول اللفظ يستعمل غير أن كثيرا من الأصوليين أطلق أن المحار استعمال اللفظ في غير موضوعه وأراد المحار اللفظي وهي عبارة مدخولة ومراد المصنف بها الحقيقة والمحرز في الاسناد نفسه وهو عقلي فلذلك جعلهما حقيقة ومحرزا عقليين وجعل الحقيقة اسنادا لفعل أو معناه من اسم الفاعل والمحرز اسنادا إلى ما هو له عند التكلم في الظاهر فدخل في ذلك أقسام أحدها اسناد

(٢٩ - شروح التلخيص - أول) اسناد كالحقيقة والمحرز على طريق الاستطراد (قوله اسناد الفعل) أي لفظ الفعل الاصطلاحي والمراد من الاسناد النسبة الحاصلة من صفة لما هو له كانت النسبة اشائية أو خبرية (قوله أو معناه) أي أو اسناد دال بمعناه والمراد بمعناه التصني وهو الحدث لالطابق لأن ما ذكر من المصدر ومعناه لا يدل على حرم معنى الفعل لاعلى تمام معناه والا كانت أفعالا ثم ان التعريف شامل لافيه سلب لانه يقدر فيه أن الانبات كان قبل النبي فيصدق على قولنا ما زيد قائم أن فيه اسناد القيام في التقدير لمن هو له وهو زيد

(قوله كالصدر الخ) ان أحدا أمتنه (٢٢٦) المعلقة في اسم الفاعل والخار والمحروري الطرف وهو لاظهر كانت الكاف لادخال

اسم الفعل والنسب في نحو أجي أبوك على ما في الأول والا كانت لادخال الاربعة والطرف انما يكون فيه معنى الفعل اذا كان مستقرا لاستقرار معنى العامل فيه لأن كان لغوا (قوله أي شيء) أي الى لفظ (قوله هولة) أي لمعنى ذلك اللفظ أي ان مدلول الفعل ومدلول اللفظ الدال على معنى الفعل ثابت لمدلول ذلك اللفظ (قوله أي الفعل أو معناه) ظاهره حيث لم يؤدل امراد الصبر عاد كر مع كون الضمير عائدا على متعمد انه مع العطف بأو لا يحتاج لذلك سواء كانت للاهم أو للتنوع كما هو ذلك لان أو لاحد الشيئين أو الاشياء والاحد مفرد لكن صرح في المفتي بأن الابدئي نص على ان حكم أو التي للتنوع حكم الواو في وجوب الطائفة قال وهو الحق وحيث فكان الأولى للترجيح ان يقول هو أي مدكر من الفعل أو معناه (قوله كالفاعل الخ) تمثيل الشيء والكاف استقصائية لان الشيء السد اليه الذي ثبت له الفعل أو معناه محصور في الفاعل والمفعول

كالصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم المفعول والطرف (أي ما) أي الى شيء (هو) أي الفعل أو معناه (له) أي لذلك الشيء كالفعل فيما يلي له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول عليه جوهر الله ط دون لزمان وذلك كالصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم المفعول والطرف والخار والمحرور واسم الفاعل واسم المفعول لان معروض الاسد كما تقدم هو اللفظ لا الشيء الاتوسع (الى ماهولة) أي الى شيء ذلك الفعل أو معناه ذلك الشيء أي ان اسد لفظ الفعل أو لفظ دل على معناه الى لفظ له أي معنى ذلك اللفظ مدلول ذلك الفعل ومدلول ذلك اللفظ الدال على معنى الفعل هو حقيقة باس شرط الآتي فادالما صرت بهذا فقد أسدما الى الفاعل لفظ صرت ادال على الشيء الذي هو وصف الفاعل ويكون حقيقة وكذا قد ضرب عمرو بكسر الراء على أن عمرا مصروب فقد أسدما الى المفعول لفظ الفعل الذي هو صرت لدال على وصف المفعول فيكون حقيقة وظاهر عموم ما أن المبدأ داخل اذا أسداليه ما يدونه وصف مدلول المبدأ كدونه أي أي حقيقة اقبل وادار لان الاقبال والادار وصف النافه فيكون حقيقة وقد صرحوا على أن صافي الاقبال والادار على النافه محذور ايس اراد تنبيهها بالافصح يكون تنبيهها بالمعاول لان اردادات قبل وادار ولو كان صحيح لمعنى لانه تمت النافه بقصود الشاعر وهي كونه اسكندر في وقوع الاقبال والادار منها صارت من كل منهما وهذا النوع من الخار لمحمد بعيد المشابهة في كثرة الانصاف ولوم يكن على طريق التسمية ولا يحتاج أن الاسد أي التنداعد المصعب سواء كان فيه اطلاق اسد على السد اليه أو ين أو لا لا يسمى محذورا عقلا ولا حقيقة عفاة لان التماريم لا يسكل فيهما على مخرج عفاة لحوب بالاسم ان اسد الاقبال والادار هما لهما هولة لانه قطع من اسد الخار أي اسد انما يكون اسد الماهولة ان كان على معنى انه من صدوقته ومن مسمياته الاصلية ومعلوم أن النافه ليست من مسميات الاقبال والادار في الاصل ولو كانا وصفين لادال بالجملان عفاة من هذا من الاشتقاق ولا يكون اطلاقهما عليهم حقيقة الا ان كانا أصليا لا أو يل فيه ولا يصح ذلك فيهما لا أو ين ويكون اطلاقهما واسداهما محذورا لكن يرد على هذا أن المصعب يدخل في حيزه لآتي في الخار ما يراد حار عامه وهو لا يصح ان ينداد في أمه والمراد يكون السد للسد اليه كونه مصدرا وحقق أن ينداد اليه بالانصاف سواء كان صادرا عنه بالاحتير كصرب أو عصاره عنه كذلك كانت وسواء كان ينداد عليه عفاة الله تعالى كالحياه أو ينداد عليه عفاة أنه فعل لغيره كالصرب ولو كان كل فعل لله تعالى في نفس الامر وما كان المتبادر من كون الشيء لهما هولة كونه له في الواقع وفي نفس الامر وذلك يخرج نحو قول الماهل أنت أي ماهولة عدللكام وفي الخارج كقول المؤمن أنت الله النقل الثاني ماهولة عدللكام كقول الكافر أنت تر مع النقل ومعقول الكفار وما يهيكلا الالهة ولا يكون محذورا لانه تعالى قال ان هم الايطون الثالث ماهولة في الخارج فقد كقول المغترى الله تعالى حاق الافعال كلها يريد اظهار خلاف ما عدها انه يفتري الكذب لربيع اسداه الى ما ليس له عدللكام ولا في الخارج ولكن السامع يتوهم انه عده كذلك وعلم بذلك ان قوله اسد الفاعل أو معناه حسن وقوله ماهولة له خرج به المحز العقلي مثل وأحرحت الارض نقالها وصمير هو يعود على الفعل ومعناه وفي له يعود على ما ودخل القبان الأولان في قوته عدللكام ولآخران بقوله في الظاهر فان السامع يتوهم انه له عدللكام وخرج احذر الانسان محلا في ما في ذهنه والسامع يعلم ذلك وفيه نظر لانه اسد عقلي

به عند المصعب ولا يصح أن تكون مدحبه لا ينداد كما في ما عفاة قبل وادار هذا تقرير ان الاسد اليه من الواسطة عند المصعب

عدلتكم في الظاهر والمراد من الفعل نحو صادر واسم الفعل وقول في الظاهر ليشمل ما لا يطابق اعتقاده مما يطابق الواقع وما لا يطابقه
فهى أربعة أضرب أحدها ما يطابق الواقع واعتقاده

(قوله وما يبنى له) أى فى فعل يبنى له أى كالفاعل المصاحب للفعل الذى يبنى أى صيغ وأسناده فى معنى مع وكذا يقال فيما بعد (قوله من الصاربية)
أى وإنما كان الاسناد للمعادى فى المثال الأول وللأفعال فى المثال الثانى حقيقة لأن الصاربية الخ وقوله لرب يد أى تامة لرب يد فهو
حيران أى بخلاف سائر صائمه فان الصوم يبنى ثباتا للهار واعماله ونات للشخص فبذلك كان الاسناد فيه بخلاف الكونه لغير من هو
له (قوله متعلق بقوله) أى متعلق بعامية المسند الذى هو احتقر ولا ردان الطرف لا يبعث مثله كذا قيل، فديقل لا مانع من تعمله به حيث
كان مستقرا لاستقرار معنى العامل فيه عند حذف لفظه من (قوله فى الظاهر) أى فى ظاهر حال التكلم كما أشار له الشارح
(قوله وهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد) أى سواء طابق (٢٢٧) الواقع أم لا بأن كان غير مطابق أو أحدهما

وتوصيح المقام أن قوله ما هو
له يتهدر منه الى ما هو له
بحسب الواقع فيناول
ما يطابق الواقع أو الاعتقاد
وما يطابق الواقع فقط
ولا يساوي ما يطابق الاعتقاد
دون الواقع وما لم يطابق
ثبت منه ما ذكره أو بقوله
عدد كتم دخل ما يطابق
الاعتقاد فقط وكان مطابقا
لها بقى على حده داخل
الحد ويخرج به ما يطابق
الواقع فقط بعد أن كان
داخل دار يد فى الظاهر
دخل به فى الحد ما يطابق
الواقع وما يطابق الاعتقاد
ودخل أيضا ما لم يطابق
شيء منه وما صار التعريف
مما لا للاقسام الأربعة
ما يطابق الواقع والاعتقاد
وما لم يطابق شيئا منهما وما
يطابق الواقع دون الاعتقاد
وما يطابق الاعتقاد دون

فما يبنى به نحو صرب عمرو بن الصاربية ليد ويد وصدروية عمرو (عدلتكم) متعلق بقوله وهذا
دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع (فى الظاهر) هو متعلق بقوله وهذا يدخل فيه ما لا
يطابق الواقع وللمعنى اسناد الفعل وما يبنى به يكون قوله عدلتكم وما يبنى به من ظاهر حاشه
وذلك أن لا يصح قوله عن أنه غير ما هو به فى اعتقاده ومعنى كونه له من معناه ثم

الربيع الذى كان يأتى ردوه (عدلتكم) لأدخله ولا كان قوله عدلتكم من معناه أن المراد
عنده فى اعتقاده لأن قول الله تعالى هذا الذى عند فلان أى صادر منه أن معنى هذا فى اعتقاده
وذلك يخرج قول القائل حذر يدوهو لم أنهم حتى حيث لم يصعب القرينة لأن يصدق عليه وليس
فى اعتقاد المتكلم وسيأتى أنه حقيقة إذ قوله (فى الظاهر) لأدخله لأنه هو له عدلتكم فيما
يظهر من حاله فلم يخرج عن التعريف لا ما فيه ساد غير ما هو له عدلتكم غيرا بحسب الظاهر
لا غير فى معنى الأمر ولا فى الاعتقاد وإنما يكون غيرا عند المتكلم بحسب الظاهر لا بحسب التكلم
قرينة على إرادته غير الظاهر كما أتى فى تعريف الحار فدخل فى الحقيقة وهو ممتنع فى القرينة
سكة كد - وليس فيه اسناد بخارى فحينئذ يكون ساد حقيقيا كد وقد نص عليه أنهم يخرج
فان كلام السكاك فيه اسنادا من ما هو له عدلتكم فى الظاهر بحسب وضع اللغة لأنه كلام
من شأنه أن يدل مدبره على ذلك وان تحتمل الدلالة مع اعتقاد الكاتب (قوله المصنف (١)
خرج بقوله اسناد المصنف ومعناه اسناد غيرهما الى شيء فليس حقيقة ولا حارا من الاسان حسم
وليس كما قال بل كل خبر فيه الاسناد وما ذكره يؤدى الى أن لا ادان من أثبت الحقيقة
والحار المقولين فبعبارة اسناد اليهم ما معناه حقيقة ما معناه الجمع والخلاف بكل اسناد ليس حقيقة
ولا حار لا وجود له ومن وقف على حدى الاسناد الحقيقى والحارى عرف ذلك ثم نفى الاسان حسم
فيه معنى القصد باعتبار رجوعه الى الاسناد لصوى وقد قدروا فى ريد أسدر يد حرى وكذلك
يقدر فى الجمع ولا يلزم من ذلك أن يتحمل صير بل هذا ما يدل معصوى لا لفظي ولولا نقل شئ منه عشتق
والاشتى حصول الاسناد كما هو ظاهر غير الشرح عند الفاهر والسكاكى على تنبيهه هذا التفسير
مبنى على ثبوت الحقيقة والحار المقولين وقد أنكره ابن الحاجب نصر بحافى أماليه ومختصره الكبير

الواقع (قوله أو معناه) أى وما يبنى على معناه (قوله ذلك) أى الفهم من مدبر حاله حاصل لسبب لا يصح قوله أى سبب أن لا يلاحظ قرينة
على أنه غير ما هو له فان لاحظا كان حارا فأراد مصنفنا ملاحظة دلالتها على أن لا يسأل من قرأ الشرح الا حوالا فادفع ما يقال الأولى أن يقول
بأن لا يلاحظ قرينة لأن القرينة فى الحار العقلى ليست حاشية بالمقابلة بل تكون حاشية وتعتبر بالنصب بشرخصتها بالمقابلة وبصير المصنف
بملاحظة أحسن من قول بعضهم بأن لا يكون هناك قرينة لأنه بعيد أن الحار يتحقق بوجود القرينة من غير ملاحظة دلالتها على المراد
وليس كذلك إذ هو فى هذه الحالة يكون الاسناد حقيقة فدار الحقيقة والحار على صلب التكلم للمريضة وملاحظتها بها وعدم ذلك إلا أنه
لما كانت الملاحظة أمرا حاشيا أدرك الأمر بوجودها فدارا بقرينة وتارة بوجودها كما سيأتى فى قوله لو حودا لقرينة

(قوله ووصفه) تفسير لما قبله فأراد تقييده بملحق انصافه وانتسابه اليه وليس المراد القيام الحقيقي حتى يكون فاصرا على المعنى
الموجود ولا يشمل الاعتباري (قوله وحقق أن يسد إليه) عطف مسبب على سبب والمراد بإساده اليه بسببه وسواء صلح حمل
عليه أم لا وأنى مدفع لمسايتهم من أن المراد من كونه قائما به ووصفاته أنه لا بد أن يحمل عليه حمل مواظمة أي حمل هو هو فلا يشمل
ما إذا كان بسند مصدر لا لا يحمل كذلك (قوله سواء كان مخلوقا الخ) أي سواء كان معنى ذلك الفعل مخلوقا لله نحو جن زيد
(قوله أول غيره) أي غير الله أي على طريق الكسب فأراد الخلق ما ينسب الكسب وذلك نحو ضرب زيد عمرا أو يقال قوله سواء كان
مخلوقا لله يعني عن قول أهل السنة وقوله أول غيره (٢٢٨) يعني على قول المعتزلة لا يدفع ما قبل أن هذه العبارة أصلها للمعتزلة

ووصفه وحقق أن يسد إليه سواء كان مخلوقا لله أول غيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب أولا
كرض ومات فاقسم الحقيقة العنصرية على ما يشمله التعريف بأربعة الأول ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا
(كقول المؤمن أنت الله القدير)

أربعة أقسام ولها ما يطابق الواقع والاعتقاد (كقول المؤمن أنت الله القدير) فإن أبات العقل في
أول قسمه تعالى وهو كذلك في اعتقاد المؤمن

واستبعد أن يحصره الضمير في الأصول وسيأتي الكلام عليه في المحارر الأساوي أن شاء الله تعالى
على وجه ما أعلم أن لاساد الحق في نفس باعتبار التأثير من لأعم من ذلك كقولك حتى الله السماء وقام
زيد بعد غير مؤثر القيام بل هو واقع بحاق الله تعالى ولكن نسبة القيام إليه حقيقة بمعنى أن العرب
أما وصفتهم أهمل الصد الواقع بحاق الله تعالى فإن قلت إذا كان الله تعالى هو الفاعل فالمدعي غير فاعل
حقيقة قلت الحقيقة تطابق على الأمر الحقيقي لفاعل للمسمى وكلامه عليه واطلاق على ما هو محمل
الأوصاف للعوية وكلامه عليه فالمرسل ملاحظ في قام زيد غير نسبة القيام إليه وإن كان الله تعالى حاقها
ولذلك لا يصح سلبه عنه فلا نقول ما قام زيد بمعنى أن الله تعالى هو الفاعل وأما قوله صلى الله عليه وسلم
حين حلف أنه لا يحمل قوما ثم حملهم ما حملكم ولكن الله حملكم فهو مني محملي مثل وما رميت
فإن قيل فهل يصح عليه عن الله تعالى أعني فعل المصدق أم أنتم عاواذو ماله فمهم وكيف لا وقد لاحظت
العرب في ذلك ما لا يثبت إلا في العدد من الحركات بل لا يسوغ شرعا إسناد الفعل إلى الله سبحانه وتعالى
إذا كان غير لائق وإن كان حاقها كالقيام والعمود مساو لأفعال المحرمة وحاصله أن الاساد الحقيقي
أقسام الأول ما يرد وقوعه من فاعله حقيقة بمعنى التأثير وذلك يخص الله تعالى كقولنا حتى الله وورق
الله الثاني ما يرد وقوعه حكما مثل قام زيد الثالث ما يرد به مجرد الانصاف مثل مرض زيد وكل ما لا كسب
فيه من رداد ما إذا تصح ذلك فقد ظهر أن قول المصدق ما هو له معاملة لغة ومن العرب أن ابن
زينة قال فيما تقيه عن ابن رشي في العمدة وصاحب مواد البيان لو كان الحار كذا لكان أكثر كلاما
ما لا لا نقول من القول وطائفة الشجرة وأبعت النقرة وأقام الحبل ورخص السعر وكان العمل في وقت
كذا وهو لم يكن وإنما يكون فيه اه ولا يخفى ما فيه من الطرأ أن زيد تكون هذه الأمور محارا
أنه ليس في واحد منها فحق الوجود من فاعله ومن العريضا أن الراعب قال في كتاب الذريعة
إلى محاسن الشريعة أكثر الأساليب التي يحتاج العقل في وجودها إليها عشرة أشياء فاعل مصدر عنه

وقعت من الشارح سهوا
(قوله وسواء كان) أي ذلك
الفعل معنى مداولة صادر
عنه أي عن غير الله (قوله
أولا) أي ولا يكون
صادرا عنه باختياره (قوله
كرض ومات) ظاهره أن
المرض والموت صادران
عن غير الله غير اختياره
مع أنها لاسادان من عن
غير الله أصلا فالأولى أن
يحمل نحو تحريك المرتضى
وأجيب بأن قوله أولا معناه
أوليس صادرا عن غير الله
باختياره وهذا صدق
بصورته الأولى أن يكون
صادرا عنه بغير اختياره
كحركة المرتضى والثانية
أن يكون غير صادر عنه
أصلا كالمرض والموت
لأنها نسبة تصديق سبي
الموضوع والمثال الذي ذكره
الشارح للصورة الثانية
أو أن المراد بالصدور عنه
الظهور منه لا الوقوع
وحيث أنه فيتحقق الصدور

هذا المعنى في المرض والموت (قوله أنت الله القدير) أي فإن أساب المعنى الواقع لله وهو كذلك في اعتقاد المؤمن كالسحر

سكن محل كونه الاسادي مثل المدكور حقيقة إذا كان الخطاب بقدر إيمان المتكلم وأنه يثبت الآثار كلها لله وعدم التكلم بذلك
الاعتقاد سواء كان الخطاب مؤمنا أو كافرا لأن المعهوم من حال المتكلم في هذه الحالة كونه الاساد لما هو له وأما لو كان الخطاب مؤمنا
أو كافرا أو كان يعتقد أن المتكلم ممن يصعب الالزام بالاعتقاد كان الاساد محارا لأن الاعتقاد بالخطاب يجعل
قريبة صرفة عن كونه الاساد لما هو له ويطربو كان الخطاب مترددا في اعتقاد المتكلم هل هو ممن يصعب الالزام بالله وألغيره وعلم المتكلم
تردده هو يكون الاساد حقيقة أو محارا والظاهر أن يقال أنه حقيقة إذ ليس هناك قريبة صرفة عن كونه الاساد من هوله

• والثاني ما يطابق الواقع دون اعتقاده كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خالق الأفعال كلها هو الله تعالى * والثالث ما يطابق اعتقاده دون الواقع كقول الجاهل شي الطيب للريض معتقدا شفاء الرريض من الطيب ومعه قوله تعالى حكاية عن بعض الكفار وما يهلكك إلا الدهر ولا يجوز أن يكون محاربا والانسكار عليهم من جهة صاهر الله لمأفاه من إيهام الخطأ بدليل قوله تعالى عقيسه وما لهم بذلك من علم إن هم إلا يبطون والسحور المخطي في العارة لا يوصف بانظن وأما الطان من يعتقد أن الأمر على ما قاله

وظاهر حاله أن لاساد لمن هو له فامل اه مم (قوله وقول الجاهل) المراد الكافر الذي يعتقد نسبة التأثير إلى الربيع كما يؤخذ من مقابله ما يؤمن بالمراد الجاهل ما يؤثر العذر وهو الكافر (قوله أنت الربيع القد) أي فان أسات البقل في الواقع لله تعالى وفي اعتقاد الجاهل للربيع لكن محل كون هذا الاستناد حقيقيا إذا كان المخاطب يعلم حاله وأنه يسبب الآثار لغير الله والتكليم عالم بذلك الاعتقاد سواء كان المخاطب مؤمنا أو كافرا منه أمالو كان المخاطب يعتقد خلاف حال التكليم بأن اعتقده أنه مؤمن وأنه ممن يضيف الامت لله وعلم التكليم بذلك الاعتقاد كان لاساد محاربا لا اعتقاد (٢٢٩) المخاطب يجعل قرينة صارفة عن كون الاستناد

لما هو له فان تردد المخاطب في اعتقاد التكليم ففيه ما تقدم وقوله أنت الربيع محتمل أن يراد منه المطر وأن يراد منه ربيع وهو المتبادر (قوله فقط) أي لا الاعتقاد لكن يكون مطابقا في الظاهر كما يشهد له آخر كلامه اه عبد الحكيم (قوله لمن لا يعرف حاله) أي للمخاطب لا يعرف ذلك المخاطب حال ذلك المعتزلي وهو أي المعتزلي يخفيها منه أي عن الخ أمالو عرف المخاطب حال التكليم وكان التكليم يعلم أن المخاطب عارف بحاله كان الاساد حينئذ محاربا عقيبه من الاستناد إلى السبب

(و) الثاني ما يطابق الاعتقاد فقط نحو (قول الجاهل أنت الربيع البقل) والثالث ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها عنه حتى الله الأفعال كلها وهذا المثال

(و) تأنيها ما يطابق الاعتقاد دون الواقع (كقول الجاهل) وهو من يعتقد نسبة التأثير إلى الربيع بواسطة الأمطار (أنت الربيع البقل) فان أسات البقل في الواقع لله تعالى وفي اعتقاد الجاهل للربيع ويحتمل أن يراد بالربيع لظرونها ما يطابق الواقع دون الاعتقاد كقول المعتزلي حاق الله أفعال الله الاختيارية اذ لم يعرف أنه يعتقد خلافه فعد مطابقا هذا الاستناد الواقع لأن حق الأفعال كلها لله تعالى ولم يطابق اعتقاد المعتزلي لاعتقاده أن حاق الأفعال الاختيارية هو الله تعالى ولم يثبت الصدق عليه أنه اساد لمن هو له بحسب ظاهر حال التكليم وهو من الحقيقة ولم يثبت الصدق كالجبار وعصر يعمل فيه كالخشب وعمل كالبحر ومكان و زمان يعمل فيهما وإلى آلة يعمل بها كالبحر وإلى عرض قريب كالجدار الحجر الباب وإلى عرض بعيد كتحصيل البيت وإلى مثال يعمل عليه ويهتدى به وإلى مرشد يرشده وكل ذلك قد بسبب العمل إليه فقول أعطاني رب بدو أعطاني الله قال تعالى الله يتولى الأنفس حين موتها وقال تعالى فمن توفاهم ملك الموت الذي وكل بكم فأفسدهم إلى الآمر وإلى الممطر وقال الشاعر * وألبيه المالكى * وقال * كساهم محرق * فبسبب العمل لعامله وأبى الثاني لمستعملها وقبل يدك * وكنا وفوك * مع فمسبب إلى الآلة كما يقال سيف قاطع ويقال ضرب فيصل فمسبب إلى الحدث وعيشة راضية فمسبب إلى المفعول وقال تعالى حرما أما فمسبب إلى انكان وقبل يوم صائم وليل صاهر فلما كانت أفعالنا كذلك صح في العمل الواحد أن يثبت لأحد الأسباب مرة ويسمى أخرى مطر من محملين وعنه قول الشاعر

وهو الله في رعيه لأن تلك رعيه فربية صارفة عن كون لاساد لما هو له (قوله وهو يخفيها) أي تلك الحالة منه وأمالو قال حاق الله الأفعال كلها لمن يظهر له حاله كان الاساد محاربا لأن الاظهار فربية صارفة عن كون الاستناد لما هو له بل للسبب وهو الله تعالى في رعيه وأورد عليه أن القيد الثاني يكفي في كون الكلام الذي كور حقيقة لأن المعتزلي إذا أخفى حاله من المخاطب وقال حاق الله الأفعال لم ينصب قرينة على عدم ارادته الطاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب حال التكليم في نفس الأمر أم لا وحينئذ فالأولى الاقتصار على القيد الثاني إذا لاجبة لا أول الآن يقال مراد السارح بقوله لمن لا يعرف حاله أي في اعتقاده وليس المراد لمن لا يعرف حاله في نفس الأمر قاله القدرى وقال العلامة عبد الحكم ان بين عدم المرقن والاحياء عموما من وجه اذ عدم عرفان المخاطب بجميع اظهار التكليم واحياء التكليم بجميع عرفان المخاطب فأحد القيدين لا يثنى عن الآخر كما توهم في شيء آخر وهو ما إذا قال المعتزلي ذلك من يعرف حاله ولم لا يعرفها فيلزم أن يكون الكلام الواحد حقيقة ومحاربا في حالة واحدة ولا مانع من النظر لشخص (قوله حاق الله الأفعال كلها) أي الاختيارية والاضطرارية فقد تطابق هذا الاستناد الواقع لأن خالق الأفعال كلها لله تعالى ولم يطابق اعتقاد المعتزلي لاعتقاده أن خالق الأفعال

وإبراهيم ملا يطابق شذوذهما كاذب قول الكاذبة التي تكون الفل عند مخالفا دون المخاطب

الاحسب به هو العبد (قوله مبروك) أي غير مدكور في شيء أي في مقام التمثيل لقلة وجوده ولا يدرهم من عدم ذكره ان الحقيقة العقلية مستحصرة في الأقسام الثلاثة لتكون انعام مقام الناس من الصف صرح في الإصحاح بالحقيقة العقلية أربعة أصربت وأورد لأشعة الأربعة المذكورة هي وما في أي في مقام التمثيل بحسب التعريف المذكور في شيء هذا المثال قول العلامة عند الحكم وعندى ن هذا المثال مبروك في مثال الثالث بأن يكون المراد من قوله وأنت تعلم أنه لم يحى أنت تعتقد أنه لم يحى مسوا كان ذلك الاعتقاد مدعاه للواقع ولا فيكون مدعاه للعدمين ملاطفت من حيث هو وما في من واقع دون الاعتقاد والشارح تبع الإصحاح حيث صرح فيه أن الرابع الأقوال الكاذبة التي على حط مدعاه دون اعتقاد وتسمى الثلاث الأولى من الإصحاح (قوله) وأنت تعلم أنه لم يحى أي مدعاه للعدم من جهة (٢٣٠) وهو ملاطفت من جهة مدعاه لانه قوله فيما يظهر من حال التمسك ولا ينافي

ذلك كونه كذا لأن الكذب لا ينافي الحقيقة (قوله خاصة) أحده من مقدم العدم إليه على المصدر أنه على لانه بعد الإحصاء نحو أنا سمعت في حاجتك (قوله أدلوعه المخاطب) أي وكان التمسك يعلم أن المخاطب يعلم بذلك واللام يحرم أن يكون محرم لعدم ثاني جمل التمسك علم السامع قريبة والضامير في عنه راجع لعدم المحي وقوله أيضا أي كما عنه التمسك (قوله الحوار أن يكون المحي) أي فيكون محيا عقليا ان كان الاسناد إلى يدى هذا المثال للملاسة كأن كان يريد مدعاه على المحي حقيقة أي ويحوز أن التمسك لم يجعل علم السامع قريبة على أنه م رد ظاهره فيكون في الحقيقة العقلية

مدعاه في شيء (و) رجع ملاطفت في وقوعه لا عدد نحو (قوله خاصة ر بدو) أي وخال أثباته (عنه لم يحى) دون اعتقاد مدعاه للعدمين كونه حقيقه الحوار أن يكون التمسك مدعاه للسامع بأنه لم يحى مبروك على مبروك

في شيء عند القسم لقوله وجوده (و) رجع ملاطفت في وقوعه ولا الاعتقاد كذا ولا حصار مدعاه (و) فقط دون اعتقاد (و) رجع ملاطفت في وقوعه الكذب أو الداراه فهو من الحقيقة ولو لم يطق واحد مدعاه لانه لاهوله فيما ظهر من حال التمسك وتسمى أي دون المخاطب كما قررناه لانه لو علم المخاطب أيضا حرم أن يصح عنه مبروك في إرادته غير الظاهر أملافة ولا تسمى كونه حقيقة لكن رد على هذا القدر أن لا يصح مدعاه أن يصح التمسك مبروك لم يحى المخاطب على مبروك غير ظاهره ولو انحصر مدعاه من مبروك في العلم عن المخاطب حدا وما لا وديك مدعاه القرينة مطعنا م بدأت كونه محورا لمرص أن لا يربى وذلك باطل ثم انه على ذلك القدر انما يكون مدعاه القرينة مدعاه التمسك عن المخاطب لعدم المحي والا فلا فرق بين علم المخاطب وعدمه في أن يظهر الحقيقة سواء كان على وجه الكذب المحض أو الداراه لأن الكذب من باب الحقيقة ان كان مبروكا وأما ان علم كل علم الآخر ولا علاقة ولا قرينة فهو مدعاه لا يسمي أن مدعاه الحقيقة ولو كانت هي الأصلية ولا من المحر و يدعى في الحقيقة ما يستلزم مبروكه أن الأناب كان من الذي يفيد في قولنا مبروك

أعطيت من لم تطفه ولو انقصي حسن اللقاء حرم من لم تحرم

فأنت له العلم ومعه سطرين وتقول هذا الحب قطعه أيا السكين وقطعه السكين لأنا و العلم انه من أجل ما قدمناه قل قوم من المحدثين لا يسمي من الأقص فاعله واحد على الحقيقة إلا الله تعالى لاستعاضة قطعه عن بر من وان كان والده وآله وغيرها ولقد لا يصح أن يسمي الأبداع أي غيره تعالى لاحقيقه ولا محاراه وطهر كلامه أن هذه الاطلاعت واسعة العلم ملح ماسبق حقيقة وهو وما سقى عن أن قنية قولنا عري أن أحدا من طرق الإفراط والتعريف والحق بينهما ان شاء الله تعالى ولا يحى ما في كلام الزمان من الاعتراك في سببه الحجة وأما التمسك من هم يعون أولا

وذلك

الكاذبة كافي صورة عدم علم المخاطب أن يريد مدعاه لانه وجوده العربية مدون

ملاحظتها لا يكتفي في المحر ويحوز أن يكون التمسك حمله قريبة واسم ملاسة فهو ما لا يمدد ولا يمد من الحقيقة لهذا المحل ولا من المحر لعدم العلاقة ثم ان ظاهر قول الصنف وأنت تعلم أنه لم يحى يقتضى انه اذا فقد علم المخاطب لعدم المحي أي أن يكون الاسناد في المثال حقيقة وليس كذلك بل هو محتمل كذا كان عالما وذلك لأن المخاطب اذا لم يكن عالما به لم يحى ويحوز أن يكون عند أن التمسك اعتقد أنه لم يحى وحينئذ فان لاحظ التمسك اعتقاد المخاطب قريبة على أنه مبروك ظاهره كان محورا وان لم يلاحظ ذلك كان حقيقة فظهر لك أن القرينة لا تنوقف على موافقة المخاطب للتمسك على اعتقاد عدم المحي كما بهم من كلام الله والشارح من تتحقق القرينة تكون للتمسك عالما بعدم المحي والمخاطب عالم باعتقاد التمسك ذلك وظهر ذلك الاعتقاد عند التمسك ولو كان المخاطب عالما بالمحيي الآن يقال هذه الصورة نادرة فلا تنقدح في معنى الحقيقة

وَأَمَّا الْجَائِزُ فَهُوَ اسْتِدَادُ الْعَمَلِ أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى مَلَأْسِهِ

(قوله فلا يكون الاسناد الخ) أى وحيداً فيكون محاراً إن كان الاسناد بالاسم (قوله محار) أصله محوور من حار المحاكاة تعداه لان الاسناد تعنى مكانه الاصلى علت حركة الواو لئلا تكن فيها فعلت لئلا تحركها بحسب الاصل واضعاف ما قبله بحسب الآن (قوله عقل) نسبة للعقل لان التجوز والتصرف فيه فى أمر معقول يدرك لعقل وهو الاسناد بخلاف المحار لا معنى فان التصرف فيه فى أمر عقل وهو أن هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى ولا يقبل مقتضى هذا الوجه أنه كان يسمى محاراً معقولاً لا عقلياً لان الذممة تأتي لأدنى ملائمة (قوله محار حكماً) أى مسمى بالحكم بمعنى الادراك لتعلقه به فهو من نسبة المتعلق بالمتعلق الكسر أو أنه نسبة للحكم بمعنى المسمى والاسناد تعلقه بها قلنا ان المحار هو غير الاسناد والاسناد وحيداً فيكون تعنى الذى به نسبة التى عنه قلنا المراد بالحكم المنسوب والتعنى بغير الاسناد والمراد بالحكم المنسوب اليه والتعنى به مطابق نسبة سواء كانت اسنادية أو اصافية أو جماعية وحيداً فهو من نسبة الخاص للعلم أو من تعلق الخاص بالعام وهذا الجواب يدفع ما يقال ان المحار المعنى كما يكون فى الحكم وهو النسبة التى يكون فى النسبة الاصافية ككسر دليل والابداعية كدومت اللين أى أوقفت الدوم عليه وحيداً ولا وجه لذلك التسمية مقتضى أنها بما تكون متعلقات بالحكم (٢٣١) أعنى النسبة التامة وحاصل الدفع به ليس المراد بالحكم الذى تعنى به

المحار خصوص النسبة التامة بل يطلق نسبة وحيداً فالجائز اذا كان فى الاصافية أو الاصلية يصدق عليه انه متعلق بالحكم بمعنى مطلق نسبة من تعلق الخاص بالعام وعلى تقدير ان المراد بالحكم الذى تعنى به المحار النسبة التامة فالنسبة المذكورة اعتباراً أن كل محار عقل يرجع للحكم بمعنى النسبة التامة والاسناد اما ظاهر أو مقدر أو باعتبار أن المحار وإن كان فى الاصافية والافعية

فلا يكون الاسناد الى موهوله عند الحكم فى الظاهر (ومنه) أى من الاسناد (محار بمعنى) أى سمي محاراً حكماً ومحاراً فى الائنات وسناد محارياً (وهو اسناده) أى اسناد العمل أو معناه (الى ملاس له) أى للفعل أو معناه

فانم أن فيه اسناد القيام فى التعريف يرد على انه هوله وهذا به التكلف وحدها على التعريف كسر الخلل علة لادخل ما فيه النسبة من الحقيقة أولى من المحر على معنى ان المراد بالاسناد الحقيقى الاصل بالائنات أو السلب على وجه الاصل والحقيقة لا بد من قولنا ما صم نهارك لأن سلب الصيام عن النهار فى ناسى نفس الامر مع انه محار قطعاً (ومنه) أى ومن الاسناد مطاقاً (محار عقل) لان حصوله بالتصرف العقلى ويسمى محاراً حكماً لوقوعه فى الحكم بالمسند على السند اليه ويسمى أحد محاراً فى الائنات لخصوله فى أحد الطرفين لا آخر والسلب حقيقة ومحركة تامة لما يلقى فى الائنات كما تقدم وسمى أيضاً سناداً محاراً نسبة الى المحار بمعنى المصدر لان الاسناد حاور به المتكلم حقيقة وأصله فى عهده (وهو) أى المحار المعنى (اسناده) أى الفعل أو معناه أى سبق ما تقدم فى الحقيقة (الى ملاس) بفتح الباء (له) أى للعمل أو معناه

وذلك مبنى على أن المركبات موضوعه أولاً لا قلنا بالاول فنعلم والا فلا وقد أوعت الكلام على هذه المسألة فى شرح المحصر فليطلب منه من (ومنه) محار بمعنى وهو اسناده الى ملاس له

لكن يحتمل شىء مهم ما عدا ما عدا فى النسبة فهو هذا أى أنه لا يكون فى غير الحكم كالأصافية (قوله ومحار فى الائنات) ان قلنا التقييد بالائنات يقتضى عدم جريان النسبة كذا لا يرى الى قوله تعالى محار تحت محارهم أحب بان القيد بالائنات لأشرفيته ولأنه الاصل لان المحر فى النسبة بمعنى أن النسبة لا يكون محاراً إلا اذا كان لائنات كذا لا أى النسبة يرجع للائنات باللامزة فقره تعالى محار تحت محارهم جعل من قوله المحر لكونه اسناداً يرجع الى المحار اسناداً الى عهده هوله وأن محار تحت محارهم معنى حسرت أو أن المراد بالائنات الاسناد والاصافية فثبت لا يحتاج والنسبة التى لكل منهما اسناد وانما (قوله واسناداً محارياً) أى اسناداً مسمى الى المحار واعترض أن فيه نسبة التى هى نسبة لان المحار هو لاسناداً واجباً به من نسبة الخاص للعلم لان المحار يشتمل للعلم أيضاً أى يسمى اسناداً مسمى بالاطاق محار من حيث هو فرد من أفرادها أو أن المراد بالمحار المنسوب اليه المصدر أعنى المحوور والمحاررة وحيداً بمعنى يسمى اسناداً مسمى بالمحاور لان ذلك الاسناد حاور به المتكلم أصلاً وحقيقته وأصله الى غيره فان ثبت ان هذا المحار على ما أتى لا يختص بالاسناد أى النسبة التامة بل يرجع الى الاصافية والافعية واقترانهم على الاسناد يرههم الاختصاص أجيب بأن اقتصرهم فى التسمية على الاسناد لأشرفيته أو أن المراد بالاسناد مطاق النسبة من المطلق الخاص وإرادة العام (قوله الى ملاس له) أى الى شىء مسمى به ملاسة وارتبط ونسباً ثم انه يصح فتح الباب وكسرها

قول المصنف ملاس لأن الملاسة معاملة من الطرفين فكل واحد من الفعل وما أسند اليه ملاس بالكسر وملاس بالفتح إلا أن المناسب لقوله ملاس الفاعل أن يقرأ بفتح الباء وكذا في قوله الآتي وله ملاسات شتى (قوله غير ماهوله) ملح على الصفة أو بالصب على الحال ولا يقال على الأول فيه وصف الكرة بل معرفة لأن غير لا تعرف إلا صافه (قوله مسي له) أي مسند له حقيقة (قوله يعني غير الفاعل الخ) حاصل ذلك أنه إذا أسند الفعل أو ما دل على معناه للفاعل النحوي فإن كان مدلول ذلك الفاعل النحوي الذي أسند اليه الفعل أو معناه هو الفاعل الحقيقي كان لا ساد حقيقة والا كان محمداً كما دل على الفاعل النحوي مصدراً أو ظرفاً أو مستنداً ومفعولاً نحو عيشة راضية وكذلك إذا أسند لفعل أو ما دل على معناه لثابت الفاعل فإن كان ذلك الثابت النحوي مدلوله هو المفعول الحقيقي كان ذلك الاساد حقيقة والا كان محمداً كما لو كان ثابت الفاعل مصدراً أو ظرفاً أو مستنداً أو مفعولاً فيكون السيل في السيل هو الفاعل الحقيقي في الواقع لا معناه لأنه هو الذي يلا الأرض فقوله غير الفاعل أي الحقيقي وقوله في السيل أي النحوي وقوله وغير المفعول أي في الواقع وقوله في السيل للمفعول أي النحوي وذلك لما قرر من أن ماهوله في السيل للمعلوم هو الداع لكون النسبة بطريق القيام مأخوذة في مفهومه وإن ماهوله في السيل للمجهول هو المفعول لكون النسبة بطريق وقوعه عليه مأخوذة في مفهومه ثم اعلم أن ظاهر المصنف ما أسند ذلك لأن المصنف المحرر يرى قوله (٢٣٢) وهو أساده في ملاس له وكذا قوله غير ماهوله راجع للفعل أو معناه أي لا أحد

(غير ماهول) أي غير الملاس الذي دلث الفعل أو معناه متى لم يعنى غير الفاعل في السيل للفاعل وغير المفعول في السيل للمفعول به سواء كان ذلك المعبر عن في الواقع أو عند انتظام الكلام في الظاهر وهذا سقط ما قيل أنه إن أراد غير ماهول عند التكميل في الظاهر

(غير ما) أي غير الملاس الذي (هو) أي الفعل أو معناه () أي بذلك الملاس يعني أن الفعل السيل للفاعل حقه أن يسند إلى الفاعل وهذا أسند إلى غير الفاعل من مفعول أو مصدر أو ظرف مطلقا لكونه ملاسا له فمما دلث المعبر في سبه به كالفعل في مطلق التمس يكون اساد دلث الفعل بذلك المعبر للملاسة محمداً وكذا الفعل السيل للمفعول حقه أن يسند للمفعول وما يحرم محمداً إذا أسند لغير ذلك كما فعل لشيء في الملاسة يكون اساده له محمداً وقوله شبه في الموصفين ليس المراد بذلك التشبيه

غير ماهوله

الامر ين كما هو قضية أو فالمنى حينئذ استاد أحد الامر ين الى ملاس لا أحدهما وذلك الملاس غير الملاس الذي أحد الامر ين له وهذا صادق على الاساد في ضرب ريد بالساء للفاعل إذ يصدق عليه أنه أسد أحد الامر ين وهو الفعل الى ملاس لأحد الامر ين وهو زيد

تأول

غير الملاس الذي له أحد الامر ين وهو معنى الفعل في قولنا أمصرت عمرو فمزم أن يكون محمداً ولا فاش ذلك ونشر الشارح الى الحداد بقوله يعني الخ وحاصله أن كلام المصنف فيه اجمال وتعميمه أن يقال المراد اساد أحد الامر ين الى ملاس لذلك الاحد غير الملاس الذي له ذلك الاحد شرخ ضرب ريد فاعل ضرب أسد ملاس له وهو زيد وذلك الملاس هو الذي به دلث الفعل ولما كان في كلام المصنف حماء وإسهاب قال الشارح يعني الخ (قوله سواء كان الخ) أشير بذلك الى أن الأقسام لأربعة التي مرت في الحقيقة تأتي هنا في اعراض ممول التعريف لها أعني ما يصدق الواقع والاعتقاد مما ومطابق الواقع فقط وما مطابق الاعتقاد فقط وما لم يطابق واحدهما أو الأمثلة السابقة للحقيقة العقلية تصلح بعضها أمثلة لافساح الفهم العقلي باعتبار حال المخاطب فمثال ما يصدق الواقع والاعتقاد مع قول المؤمن أنت الله الفعل مع ما يعتقده أن التكليم يصيب الالامات لا ريب وعلم التكليم بذلك الاعتقاد فيكون محمداً لأن علمه باعتقاد المخاطب فرقة صارفة للاساده عن ظاهره ومثال الثاني أعني ما يصدق الواقع فقط قول المتكلم حق الله لا فقال كما لم يعرف حاله وهو يعتقده أن المخاطب عالم بحاله فيكون ذلك فرقة صارفة للاساده عن ظاهره ومثال الثالث أعني ما يصدق الاعتقاد فقط قول المخاطب أنت الربيع النقل لمن يعتقده أن ذلك الله ثم يصيب الالامات الله وعلم ذلك القائل باعتقاده ومثال الرابع أعني ما لم يطابق واحدهما قولك حاضر يدوان سلم لم يحى وأظهرت للمخاطب الكذب وصفت قرية على ارادة الكذب (قوله وبهد) أي التعميم في قوله غير ماهوله السقام من قوله سواء الخ (قوله سقط ما قيل) أي اعتراض على المصنف ووجه السقوط أنه حينئذ عظمى دلث المعبر بأن زيد به ما يعبر في الواقع والمعبر عند التكليم في الظاهر صار قوله يدأول أي قرية محتاجا اليه بالنسبة الى بعض الافراد وهو المعبر في الواقع ودخل فيه مثل قول الجاهل المذكور عما كان للسند اليه فيه غير أعد التكليم في الظاهر

(قوله ولا حاجة إلى قوله يتأول) أي لا يسلد غير ما هو له في الظاهر إلا إذا كان هناك قرينة تدل على أن ذلك المسند إليه غير قوله إلى غير ما هو له يتصمن اعتبار القرينة (قوله وهو) أي عدم الاحتياج بظاهر لكن قد يقال يمكن اختيار الشق الأول ولا سلم عدم الاحتياج إذ دلالة الأثرام مهيورة في العاريف (قوله مخرج عنه مثل قول الجاهل الخ) أي لأنه ليس ما هو له وحيث خرج عنه ذلك فيكون التعريف غير جامع (قوله محاربا) حال من قول (قوله باعتبار الاسناد إلى السب) أي لأن الله سب في الآيات عبد الجاهل والملت حقيقة عدوم هو الربيع (قوله تأول) الباء للمصاحبة أي اسناده اسنادا مباحا لتأول ويصح أن تكون الباء للاسناد أو السببية أي اسنادا ملاسا لتأول أو اسناده للاسناد بسبب التأول والتأول يفعل من آل إلى كذا رجع إليه فعليه بطلب ما آل الذي هو حقيقة الكلام التي يؤول المحاربا أو الموضع الثاني من العقل والمراد تطلبهما الالتفات إليهما ليسبب قرينة على إرادة خلاف الظاهر واعلم أن المحاربا العقل عند الشيخ عند الظاهر تارة يكون له حقيقة أي فاعل يكون الاسناد له حقيقة نحو أنت الربيع العقل فان حقيقته أنت الله العقل وتارة لا يكون له حقيقة أي فاعل حقيقي نحو أقدمني بذلك (٣٣٣) حق على فلا فالأقدام ليس له فاعل حقيقي يكون لاسناد

ولا حاجة إلى قوله يتأول وهو ظاهر وإن أراد غير ما هو له في الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل أنت الله القر محاربا باعتبار الاسناد إلى السبب (تأول) متعلق باسمه ومعنى الأول طلب ما يؤول إليه من الحقيقة

بأي أصله أن يكون بالكاف فيكون هذا محاربا الاستعارة على ما سيجيء بل المراد أن ذلك هو المعنى في تحقق علاقة التحوز في الاسناد من غير مراعاة شروط أصل التشبيه لا في تدبر التركيب قبل التحوز ولا في حصول محسنات التشبيه في أصل المعنى وإدخاله في ذلك لم يقدّر نفس معط المسند إليه لغير معناه فلا يكون استعارة فتأمل فلا يكون هذا مذهب الكاكي ليردود فيما يأتي إن شاء الله تعالى وقوله غير ما هو له صادق بكونه غير في الواقع فقط وغيره عند التكلم فيما يظهر من حاله فأخرج الأول قوله (تأول) والتأول التمسك من آل إلى كذا رجع إليه ومعناه بطلب ما آل وهو الموضع الذي يؤول إليه الكلام من حقيقته الأصلية وذلك التطلب يكون من جهة العقل ومعناه أن يطلب العقل لشيء إنما يكون بالدليل والامارة وتوالت نصب القرينة على أن المراد غير الظاهر فعاد حاصل معنى التأول إلى الجمل

(تأول) شق قوله اسناد حسن والصبر لأحد من من الفعل أو معناه وقوله إلى ملاس له أي الفعل أو معناه وصبر هو كذلك أي غير ما الفعل له أو معناه وقوله تأول تعلق باسمه وخرج به قول الجاهل أنت

(٣٠ - شروح التحصيل - تأول) يستدل من الحقيقة إليه بواسطة العلاقة فهو من رجوع العرع لأصله مثلا المؤمن الذي يصف الآيات لله يقبضه عن اسناد الآيات الربيع وتلقت إلى حقيقة الكلام وطلبها فادعت حقيقة ذلك وإن الأصل أنت الله العقل باربع وإن الربيع سبب عادي فإنها تبتدئ الآيات إليه ونصب القرينة على إرادة خلاف الظاهر وكذلك إذا سمع المؤمن أنبت الربيع العقل فانه تفهم نفسه ولا ترضى بذلك فادعت الحقيقة بعد طلبها رضى بذلك فقوله تطلب أي طلب التمسك أو الطلب الحقيقة التي يرجع إليها المحاربا وانما غير بالتطلب دون الطلب لا شعاع بأن الطالب لا يلزم أن يكون واقفا بل مجرد الالتفات لدلالته على التكلف وقوله أو الموضع إشارة للقسم الثاني وهو عطف على ما وقوله من العقل من فيه لا ابتداء حال من الموضع والمعنى أو طلب الموضع الذي يرجع المحاربا إليه حال كون ذلك الموضع ماثلا من جهة العقل محضا وإن لم يكن لذلك الموضع تحقق في نفس الأمر بأن يكون ذلك الموضع قريبا من لفظ الفعل الذي لا فاعله حقيقي ويلاحظ العقل أنه أصله كأن يلاحظ العقل أن الأقدام رابع للقدم وانه أصله وإن لم يكن ذلك ثابتا في الواقع فمصدق الموضع في المثال المذكور قدمت وتوضيح ذلك أن المحاربا الذي لا حقيقة له كما في أقدمي بذلك حق لي على فلا إذا سمعت النفس ذلك لا ترضى بالاستناد لسكون الحق ليس فاعلا للأقدام لانه أمر متوهم لافاعله فطلب النفس الحقيقة فيلاحظ العقل أن القدم أصل للأقدام وإن الأصل قدمت لحق لي على فلا وإن لم يكن ذلك ثابتا في الواقع فالأقدام محل من جهة العقل وهو القدم هذا ويصح أن يكون قوله من العقل لا ابتداء الطلب والمعنى حينئذ تطلب للموضع الذي يرجع المحاربا إليه حال كون ذلك الطلب مبتدأ من العقل فالطلب فعل ممتد وما بعدها ابتداء هو العقل

(قوله أو الموضع) أي أو تطلب الموضع الذي الخ والمراد بالموضع المعنى المناسب لما أساده مجازي الذي يؤل الاساد المجازي اليه من جهة العقل أي يرجع اليه ويكون هو المقصود منه كالفردوم المناسب لافهم في قولك أقدمني بذلك حق لي على ريد وهكذا كل اسناد مجازي لاحقيقة أنه لعدم تحقق الفاعل أي لعدم تحقق استعماله وقصد على ما سياتي قريبا (قوله وحاصله الخ) عطف على قوله ومعنى الخ أي أن معنى التأويل الحقيقي ماد كره وحاصل معناه نصب قرية وفيه أن نصب القرية ليس حاصله بل هو نصيب القرية والحجاب أن المراد حاصله باعتباره لازمه أي أن نصب القرية لازم لما ذكره فالمصنف أطلق اسم الفردوم وهو التأويل (٢٣٤) أعني طلب الحقيقة والموضع وأراد اللازم وهو نصب القرية على طريق

السكينة ان قلت لا نسلم أن نصب القرية لازمة للاحاطة الحقيقة أو الموضع لحواجز أن يلاحظ الحقيقة أو الموضع ولا ينصب قرية قلت المراد ملازمة الحقيقة أو الموضع ملاحظة يعتقد بها وهي انما تكون مع القرية وبيان ذلك أن التطلب من جهة العقل ومعلوم ان تطلب العقل لشيء انما يكون كاملا اذا كان بالدليل والامارة وذلك هو نصب القرية على أن المراد عبر الظاهر فان قلت حيث حمل التأويل على نصب القرية يتم يكن اقول ان نصب القرية لا بد للجار من قرية فائدة له من ها ويكون قوله فيما مر غير ما هو له مستعنى به إذ لا قرية

أو الموضع الذي يؤل اليه من العقل وحاصله أن نصب قرية صادقة عن أن يكون الاساد الى ما هو له (وله) أي للعقل

نصب القرية على خلاف الظاهر ويسمى أن ينسب لكون التأويل الذي هو التطلب للدكور يحتمل أن يكون من التكلم فيكون معنى التطلب في حقه أنه تطلب الجار قبل التماق بما يتحقق به ذلك المحار من شرطه وهو العلاقة والقرية إذا المحار بالشرط باطل وعلى هذا لم يدكر العلاقة فلا يستغناء عنها بالقرية وعليه تكون من في قولنا من الحقيقة ابتداءه ويكون معنى التطلب لصحح المحار ودليله لا طلب الحقيقة بالدليل ويحتمل أن يكون مع السامع فيكون معناه أنه أسد الى الغير مع كون السامع ما حاصله كونه تطلب السامع فيه حقيقة ظهور القرية الدالة على خلافها وهو الواثق لما ذكرنا أولا ونصب القرية يعبر في الواقع فقط والقرية في ظاهر الحال فقط والقرية في الاعتقاد فقط والقرية في الواقع وظاهر الحال أو الاعتقاد والقرية في الاعتقاد والظاهر وذلك لأن مراد ذلك مطلق الغير فيكون ذكر الغير أو لا كفصل الجنس ويكون ذكره تأويل الذي يعبر في ظاهر الحال كمنع النوع بر القول بانه ان أراد الغير في الواقع خرج قول الماهل ثبت الربع العقل عند قدمه الاساد الى السبب في رعيه وان أراد الغير في الظاهر لم يخرج لي قوله تأويل وذلك لأن المراد من ذلك أن القرية المشتركة بين العيرين وغيرهما أي لا دليل على المعين احتيج الى بيان المراد من ذلك بخصوصه أي أن هذه الاعتراض فيه التحصن بالواقع وظاهر الحال بلا تحصن وقد يجب أن انحصر ما ان قطعنا النظر عن القرية فالنصار العبر في الواقع وان نظر الى القرية فهم منها الغير بحسب الظاهر لانه هو الذي كور في تعريف الحقيقة فلهذا حصصا بترديد لهما ولكن لا ينبغي أن التفسير بالعموم يحاج الى التقييد لانه انما يتجه ان سلم أن أحد الاحتمالات السابقة لا يندرج فيه وان ادعى أن التناذر من غير ما هو له انما هو الغير عند التكلم فيما يظهر من حاله أو يعبر في الواقع فقط أو الماهل في الاعتقاد فقط أو فيهما معاً بوجه ولم يتم تأويلهم أشار الى تحقيق وتوصل في التمرين فقال (وله) أي وللفعل أو معناه

الرابع العقل كما سياتي فقد تكمل احوال أقسام الحقيقة بمجموع النصيب من (وله)

ملاحظات

لهو له وأحسب بأن فائدة قوله الآتي ولا يدخل النوطه الى تقسيم القرية الى عطفية ومعنوية ولم يكتب بقوله تأويل عن قوله لغير ما هو له لان دلالة على المعنى المذكور الرامية وهي محصورة في التعريف فان قلت ان من لوازم المحار العلاقة كما أن القرية من لوازمه وحيتد فكان الأولى للشارح ادراجها في التأويل بأن يقول وحاصله أن ينسب علاقة ويصنف قرية صادقة الخ بل الا صار على العلاقة أولى لان المصنف تعرض لقرية فيما بعد بقوله ولا بد من قرية قلت انما لم يدرج الشارح العلاقة في التأويل لتقدم الاشارة اليها في قول المصنف للاسود ذكر القرية فيما مدعا هو لأجل التوضيح لتقسيمها الى لفظية وغير لفظية (قوله صادقة الخ) ليس المراد بكون القرية صادقة عن الحقيقة أن الاساد لما هو له وجود والقرية صرف ذلك بل المراد ان ظاهر الكلام مع قطع النظر عما يعيدان الاساد في القبط ناسب له وبالنظر اليها بعيداً عن ما هو له (قوله أي للعقل) أي أو معناه فعليه اكتفاء وانما اقتصر على الفعل مع ان الأمثلة الآتية بعضها للفعل نحو سي الأمير المديسة ومنها لما في معناه نحو عبثه راضية لانه الاصل وبعد أن يكون المصنف أراد بفعل العموي وهو الحدث لانه لم يفته لما مر من قوله اسناد الفعل أو معناه لانه صريح

في أن المراد بالفعل العمل الاصطلاحي واللازم استدراك قوله أو معناه فإن قلت ان المصنف عد من جملة ملاسات المصدر والمفعول به ومن جهة معنى الفعل المصدر والصفة المشبهة واسم المفعول والظرف فيلزم ملاسة المصدر للمصدر وهو باطل لانه ملاسبة الشيء نفسه ويلزم عليه ملاسة الصفة المشبهة واسم المفعول والظرف للمفعول به وهو باطل لانه لا تنصب قلت ذلك الزوم ممنوع لحوار أن يكون الكلام على التوزيع فقوله والمصدر أى في غير المصدر وقوله والمفعول به أى في غير الصفة المشبهة واسم المفعول والظرف فالخاصل أنه لا يلزم من القول غلاسة الفعل ومعهام للأمر المذكورة ملاسة كل منهما لكل واحد منها بل التفضيل فيه موكول الى السامع العالم بالقواعد على أنه لا يلزم من ملاسة المصدر للمصدر ملاسة الشيء لنفسه (٢٣٥) حوار أن يكونا متعارين وان كانا

مصدرين كما في أعجبي قتل

الضرب فان القتل ملاس

للضرب لكونه مسببه إذ

لا بد من الملاسبة بين العامل

ومعموله (قوله وهذا) أى

قول المصنف وله ملاسات

(قوله اشارة) أى ذو اشارة

أو مشبه (قوله الى تفصيل)

أى تعيين (قوله وتحقيق)

المراد به الذكر على الوجه

الحق فهو معاير له قبله

والتحقيق من قوله بعد

فسياده للفاعل الخ (قوله

للتعريفين) أى تعريف

الحقيقة العقلية وتعريف

الحق العقلي لذكره في الاول

املاسن الذي له وفي الثاني

املاسن الذي ليس هو له

(قوله أى محذوفة) هذا

تفسير باللازم اذ الشئ

معناه التمرق كما يشهد له

قول الشاعر

وهذا اشارة الى تفصيل وتحقيق للتعريفين (ملاسات شتى) أى مختلفة جمع شئت كريض ومرضى

(يلاسن الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان

(ملاسات شتى) جمع شئت كريض ومرضى بمعنى معترقة مختلفة ثم أشار الى تسمية تلك الملاسات

بقال (يلاسن الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان

ملاسات شتى الخ) شئ أى للفعل أو معناه ملاسات متعددة فهو يلاسن الفاعل والمفعول به ولا يلاسن

المصدر وظرفى زمان والمكان والسبب واعلم أن الاسنادها ما أن يراد به الحكم الدائر بين السند

والاستداليه أو مجرد النسبة الصادقة على سبب معمول أو غيره من متعلقات الفعل أما الاول فاعلم أن

الاسناد لا بد له من مسند اليه كما سبق وذلك للسند اليه إما فاعل أو مفعول أو حكم الفاعل مثل

البيتا واسمى كان وان وعبر ذلك من المحكوم عبه فهو هذا كل اسناد محار يا كان أو حقيقة باقولة اذا

وقع الاسناد فالحكم عبه إما أن يكون هو الفاعل في نفس الأمر أو المصدر أو الزمان أو المكان أو

المفعول أو السبب فالاول وهو اسناد الفعل الى فاعله لا يكون إلا حقيقة ومعنى فاعله ليدى هو له مثل قام

زيد فقد أسد الفعل لفظا ومعنى الى فاعله هذا مضمون كلامهم الثاني اسناده الى المفعول معناه أن يحمل

ما هو له في المعنى معمول فعلا أو حكم الفاعل كقوله تعالى فهو راضية راضية فان راضية

مسندة الى سبب العينة فقد حملت العينة فاعلا واما معنى معمول في المعنى لانها مرضى بها وكذلك ما

دافق فقد حمل المرضي به راضيا والمدفوق دافقا ومنه سر كاتم أى مكتوم حكاه ابن الكيت والذي

في حكم الفاعل سبل معهم لأن المعنى هو المعلوم والسبل في الحقيقة مالى أو ادى لا معناه وقد أسد الفعل

الى الفاعل معناه انه جعل ما هو الفاعل في المعنى أى في الاصل وهو السبل بانواع الفاعل لفظا وبالناب

عن الفاعل لانه معمول معنى فقد أسد الافعال الى المعنى الى الوادى الذي كان معمولاً فصدر السبل

مفعولاً في الفعل ونظر (١) المصنف في الاصح ما في عينة راضية جعل المفعول معنى فاعلا لفظا

وفي سبل معهم حمل الفاعل معنى بانواع الفاعل وهو المفعول في الاصل فقال ان هذا عكس الذي قبله

وليس كذلك بل سبل معهم مثل عينة راضية فان العينة كانت معمولاً جعلت فاعلا والوادى كان

وقل الحديد الثوب لا بد من يلا • وقل لا يجتمع الشئ لا بد من شئ

أى لا بد من تفرق والاختلاف لازم للتمرق (قوله جمع شئت) أى قطاقت الصفة اموصوى (قوله يلاسن الفاعل) • • • • •

يباياتى به تفصيل الملاسن وقوله يلاسن الفاعل أى الحقيقي لصورته وقيامه به والمراد أنه يلاسنه مطلقا سواء كان بلا واسطة أو

بواسطة الحرف نحو كفى بالله (قوله والمفعول به) أى لوقوعه عليه والمراد به يلاسنه مطلقا سواء كان بلا واسطة أو بواسطة حرف نحو مرت

زيد وضربت في الدار وفي يوم الجمعة ولا حل التأديب ولا يثقل لهذه مفعول فيه ولا مفعول له لانهما يطلقان على المصوب بتقديرى واللام

على أقول المشهور خلافا لابن الجاحظ ومما ذكر من التعميم ظهر وجه ترك المصنف للجار والمجرور (قوله والمصدر) كونه جره

معنومه فيلابة بدلالته عليه تصمنا وكذا يقال في الزمان أو ان ملاسته للزمان لكونه لازما لوجوده

(١) قوله ونظر : حرر هذه الكلمة فان الاصل الذى بيدها سقيم كسبه مصححه

والمكان والسبب فاساده الى الفاعل اذا كان مبنيا له حقيقة

(قوله والمكان) أى سبب دلالة عليه اثراما باعتبار أنه لا بد له من محل يقع فيه (قوله والسبب) أى لخصوله به وسواء كان السبب معصولا له أولا كما فى الامير المديبة (قوله ولم يتعرض للمفعول معه) نحو جاء الامير والحيش (قوله والحال) نحو جاهد بدرًا كما (قوله ونحوهما) أى كالتجيز نحو طاب ربه ونفسا والمستثنى نحو قام القوم الا ربدا (قوله لاسد اليها) أى بخلاف ما ذكره فان الفعل يسند اليه فان قلت هذه الامور يسند اليها (٢٣٦) أيضا فيصح أن يقال فى جاء الامير والحيش جاء الحيش وفى الحال جاء الزا ك

والمكان والسبب) ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها (فاساده الى الفاعل أو المفعول به اذا كان مبنيا له) أى بمفعول أو للمفعول به يبنى ان اساده الى الفاعل اذا كان مبنيا للفاعل والى المفعول به اذا كان مبنيا للمفعول به (حقيقة

والمكان والسبب) سواء كان عيبا أو عادية أو شرعا أو ما عبر مد كرم من متعلقات الفعل فلا يسند لها الفعل ولو كان ملابا به المفعول كالمفعول معه والحال والتميز هم يتعرض له لان المراد بالملابسات التى يسند الفعل لها (فاساده) أى الفعل (للفاعل) اذا كان مبنيا له كقولنا قام به حقيقة (و) اساده (للمفعول به اذا كان مبنيا له) كقولنا صرب تكسر الراء ر بد (حقيقة) أيضا

معصولا صار فاعلا ولذلك انقلب السيد الذى كان فاعلا معصولا فسمى له الفاعل فقبل معهم وكذلك لو سبب المفعول من عيشة راضية بعلت عيشة مرسية * الثالث اساده الى المصدر وهو أن تحمل ما هو فى المعنى مصدر فاعلا نظيا وفى حكمه مثل شمر شعر فان شاعرا أسد الى صمير الشعر قلب وليس مثالا صحيحا لان شمر اى قولنا شعر شاعر امراده بالمشعر وهو بمنى المظوم لا الشعر الذى هو المصدر والمثال الصحيح

سند كرى قوى اذا جددهم * وفى الثانية الطهارة يعتقد الدبر

وكذلك قوله تعالى فادعهم الى الصور * رابع اساده الى اسم الزمان مثل سهاره صائم فقام أسد صائم الى النهار معناه انما عمل اسم الزمان فاعلا فاسد الصوم اليه ويسمى تقييده ذلك بارادة هذا المعنى * ويصح أن تقول نهاره صائم حقيقة أى قائم الطهارة يقال صام النهار اذا قام قائم الطهارة ولا بد من ارادة الحقيقة الشرعية فان الصوم فى اللغة مطلق الابدك فيصح اساده للنهار حقيقة ومن هذا الباب قولهم ولله ثلاثون عاما وصيد عليه يومان وليلة ماطرة وليل ساهر وقوله تعالى والنهار مضى * الخامس اسم المكان مثل مخرج وهو كطرف الزمان وهذا المثال انما يصح اذا كان النهار اسمًا لشيء فان كان اسما لغاء وحده فهو حقيقة ولاهل اللغة فى ذلك عبارات مختلفة تشبه ذلك من الاحتمالين * السادس السبب وهو أن تحمل ما هو سبب الفعل فى المعنى فاعلا أو فى حكمه من يدبى الامير المديبة لكونه سبب فى شأنها قال الخطيبى يريدون بيت المديبة للامير * صهم بحمل هذا المثال لانه سبب وكلاهما صحيح * قد * ليس معناه ما ذكره وانما يكون معناه بيت للامير تقدير أن يكون للسبب فيكون من القسم الذى ذكره حد وقوله وكلاهما صحيح فيه نظر لانه على المسند به جمع فى معنى الى المفعول من

الحق قلت المراد ان هذه الامور لا يصح اسناد الفعل اليها مع نقاشها على معانيها المقسودة منها كالمصاحبة فى المفعول معه والتقييد فى الحال والبيان فى التميز فان هذه المعنى لانهم فيها اذا رفع الاسم وأسند اليه الفعل (قوله فاساده الى الفاعل) أى الحقيقي لا الاصطلاحي فالمراد بالفاعل الفاعل الحقيقي وهو ماحق الاسناد ان يكون اليه وهو ما يقوم به الفعل حقيقة عند المسامحة فى الظاهر وقوله اذا كان مبنيا له أى للفاعل النحوى وحينئذ فى الكلام استخدام وكذا يقال فى المفعول به وانما قلنا المراد بالفاعل الفاعل الحقيقي لا محل ارجاع قول المؤمن أنت الربيع البقل من الحقيقة لانه وان أسد الفعل المنى للفاعل له ولكن ذلك

الفاعل الذى أسدله الفاعل النحوى لا الحقيقي وكذا يخرج قول الجاهل لمعلوم حمله أنت الله الفعل عن الحقيقة

لان الفعل المنى للفاعل لم يسند لفاعل الحقيقي فى الظاهر فهو وما قبله داخل فى المراكبه اسادا الى غير الفاعل الحقيقي لاحال الملازمة (قوله أى للفاعل أو المفعول به) أى فالصمير راجع لهما وأمرد الصمير لان العطف بأو (قوله يعنى ان اساد الخ) لما كان ظاهر كلام المصنف فاسدا لانه يعيد أن الفعل اذا كان مبنيا للفاعل وأسند للفاعل أو للمفعول به يكون حقيقة واذا كان مبنيا للمفعول وأسند للفاعل أو المفعول به يكون كذلك حقيقة مع انه ليس كذلك لانه اذا كان مبنيا للفاعل وأسند للمفعول يكون محذرا كما فى عيشة راضية وكذا اذا كان مبنيا للمفعول وأسند للفاعل يكون محذرا كما فى سيل مغمم أشار التارخ بالعناية الى أن فى كلام المصنف توزيعا وان الأصل واساده الى الفاعل اذا كان مبنيا له واساده الى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة

كأمر وكذا إلى المفعول إذا كان مبنيا له وقولنا مأهولة بشملها واسنادها إلى غيرهما المأهولة في ملاسة الفعل

(قوله كأمر من الأمثلة) أي للحقيقة لا للاسناد إلى الفاعل أو للمفعول حتى يرد عليه أنه لم يذكر سابقا مثالا لاسناد المبنى للمفعول (قوله وأي غيرهما الخ) فقد كرر المصنف أمثلة الجار لاسناد الفعل المبنى للفاعل ولم يذكر من أمثلة الجار لاسناد الفعل المبنى للمفعول الا واحدا أعني سيل معصم فانه أسد فيه معنى الفعل المبنى للمفعول إلى الفاعل فيقول أساده إلى المصدر لا يكون إلا محارا صرب ضرب شديد واساده إلى المكان والزمان أن كان يتوسط في مفعولة أو مقدره فهو حقيقة محصورب في الدار وفي يوم الجمعة وإن كان على أناس باحراثهما محرى المفعول به في عسار وقوع الفعل عليهما كان محارا محصورب يوم الجمعة وضرب الدار والمفعول له لا يسد إليه الفعل المحمول مالم يحرم باللام محصورب للتأديب والا كان مثل جلس في الدار واسناده إلى السبب الغير المفعول له محارولا حل أحراج اسناد المحمول إلى المكان والزمان يتوسط في قيد قوله وإلى غيرهما (٢٣٧) بقوله للملاسة لأن الاسناد لم يلبس

لأجل الملاسة بالمبنى المذكور هنا ولم يتعرض النارج لدخول ذلك في الحقيقة لظهوره على أنه قد يقال إن في صورة الاسناد يتوسط في مفعولة أو مقدره الاسناد إلى مصدر الفعل حقيقة فإن معنى قولنا ضرب في يوم الجمعة أوفى الدار أوقع الضرب فيه (قوله أي غير الفاعل) أي من المفعول والأثرعة بعده وقوله وغير المفعول به أي من الفاعل والأثرعة الأخيرة فصور المحار عشرة مثل المصنف ستة منها (قوله يعني غير الفاعل في المبنى للفاعل الخ) أعلم أن ظاهر كلام المصنف أن الفعل المبنى للفاعل إذا أسند إليه الفاعل والمفعول

كأمر من الأمثلة (و) أساده (إلى غيرهما) أي غير الفاعل أو للمفعول به يعني غير الفاعل في المبنى للفاعل وغير المفعول به في المبنى للمفعول (للملاسة)

(كأمر) من الأمثلة في قولنا أسد الله العمل إلى آخرها وهذا في أمثلة الفاعل وأمثلة الاسناد للمفعول به أو شبهة ظاهرة وقد تقدم بعضها في الشرح (و) أساده (إلى غيرهما) أي إلى غير الفاعل في المبنى له ويدخل في الغير المفعول به وإلى غير المفعول به في المبنى له ويدخل في الغير الفاعل كما يدخل في المفعول المحرور والظرف (للملاسة) أي أساد الفعل لغير ما يبنى له لأجل مشابهة ما يبنى له بغيره في ملاسة الفعل لهما

أجله فيمكن دخوله في قسم عيشة راضية لأن مرادهم بالمفعول في عيشة راضية للمفعول به فقط هذا كله على تقدير أن أراد بالاسناد ذلك فقولاك ثبت الدية لإبطان على نائب الأمير ولا يفهم منه لا حقيقة ولا محارا وأما قولك للأمير فليس مسدا إليه وأما على التقدير الآخر أن المراد بالاسناد المسد ولا تسد فسيأتي عن سبويه والمكاكي مثله في الكلام على أسباب المعية فالحكم على ما سبق واضح لانه يكون نفاق الصفة بالموصوف كراضية عيشة وغيره محار من غير نظر إلى صجره المستتر فيه ويكون في ضرب بدعمر اسد باعتبار الفاعلية واساد باعتبار المفعولية وبعد أن تحررت هذه القاعدة على التحقيق فيقول الاسناد إلى الفاعل المعوى قد يكون والفعل مسي له لفظ مثل قام زيد يريد فاعل لفظ ومعنى حقيقة ولا يكون إلى نائبه لأنك إذا قلت صرب زيد لم تسد الضرب باعتبار الفاعلية إلى أحداء أسدته باعتبار المفعولية فالفاعل المعوى ليس للمفعول الذي هو نائبه نائباً في المعنى بل في اللفظ فقط والاسناد إلى المفعول به المعوى قد يكون مع الماء للفاعل كما يقول رصيت العيشة وإن سبته للمفعول ليس بالحقيقة كقولك رصيت العيشة نعم الرأى وعلى هذا القياس إلا أنه قد يقال لا يلزم من حمل للمفعول فاعلا أن يحمل كذلك الفاعل معولا بل يستعمل منه القاصر

به يكون محارا وما إذا أسد إليهما يكون حقيقة وكذلك الفعل المبنى للمفعول إذا أسد إليه الفاعل والمفعول به يكون محارا محار عيشة راضية كما أن المبنى للمفعول إذا أسند إليهما يكون حقيقة وليس كذلك بل المبنى للفاعل إذا أسد إليه المفعول به يكون محارا محار عيشة راضية كما أن المبنى للمفعول إذا أسند إلى الفاعل يكون كذلك محار عيشة راضية فاعدا في الشرح بالعبارة تبين المراد وإشارة إلى أن في كلام المصنف توزيما (قوله للملاسة) أي ملاحظها كما أشار له الشارح بقوله لأجل الخ وأعلم أن هذا المحار لا بد له من علاقة كما أن المعوى كذلك وظهر كلام المصنف أن العلاقة المعتبرة هنا هي الملاسة فقط وأنه لا بد منها في كل محار عيشة من حيث أنها محار عيشة دون غيرها دليل الاختصار عليها في مقام البيان قال الشيخ يس لكن يبقى هاشيء وهو أنه هل يكفي في جميع أفراد هذا المحار كون العلاقة للملاسة ولا بد أن تبين حجتها بأن يقال العلاقة ملاسة الفعل لذلك الفاعل المحار من جهة وقوعه عليه أوفيه أو به كما قالوا في المحار المعوى أنه لا يكفي أن يحمل الزوم أو يتعلق علاقة بل فرد منه لأن ذلك قد مشترك بين جميع أفراد هذا المحار بين أنه من أي وجه وسيأتي في كلام بعض الفضلاء إشارة إلى هذا الثاني

مجاز كقولهم في المفعول به عيشة راضية وما دافق وفي عكسه سيل معمم

(قوله يعني لأجل الخ) لما كان ظاهر المصنف هنا أن العلاقة هي الملازمة بمعنى التعلق والارتباط بين الفعل والسند اليه المجازي وكذا على ما هو للتأخر من التعريف ومن قوله وله ملاسات شتى وكان هذا غير مراد وإنما المراد أن العلاقة هي المشابهة بين السند اليه الحقيقي والسند اليه المجازي في الملازمة أي في تعلق الفعل بكل منهما وإن كانت جهة التعلق مختلفة أي الشارح بالمشابهة إشارة إلى أنه ليس المراد بالملازمة في كلام المصنف التعلق بين الفعل والسند اليه المجازي كما مر بل المراد بها هما المشابهة والمحاكاة والمناظرة بين السند اليه المجازي والحقيقي في التعلق بقول الشارح يعني لأجل أن ذلك المير أي السند اليه المجازي كالنهر في قولك جرى النهر يشبه ما هو له أي يشابه السند اليه الحق في كماله في قولك جرى الماء وقوله في ملازمة الفعل أي وهو أخرى فالجرى يلاسن الماء من جهة قيامه به ويلاسن النهر من جهة كونه واقفا فيه ولا يلقح حيث كانت علاقته بهذا النهر المشابهة كان من الاستعارة لا ما يقول الاستعارة لفظ استعمال في غير موضع له علاقة المشابهة والاسناد ليس بلفظ وما وقع في تسميته استعارة فليس المراد منه الاستعارة الاصطلاحية بل ذلك على سبيل النقل والاشتراك اللفظي والحاصل أن العلاقة في هذا المير المشابهة بين السند اليه المجازي والسند اليه الحقيقي في تعلق الفعل بكل لأجل صحة اسناده لذلك المجازي والعلاقة في الاستعارة المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي لا سبيل صحة نقل اللفظ من المعنى الحقيقي (٢٣٨) للمعنى المجازي قال القمري إن قلت لا شيء يحول الشارح العبرة وقصر الملازمة

بمعنى لا نجد أن ذلك المير يشابه ما هو له في ملازمة الفعل (مجاز كقولهم عيشة راضية) فيما سبى للفعل وأسند إلى المفعول به أذا لينة مرصبة (وسيل معمم) في عكسه أي فيما سبى للمفعول وأسند إلى الفاعل لأن السيل هو الذي يعمم أي يملأ

(مجاز كقولهم) فيما سبى للفعل وأسند للمفعول مجازا (عيشة راضية) فإن العيشة مرصبة وإنما الراضية صاحبها (و) كقولهم فيما سبى للمفعول وأسند للفاعل مجازا (سيل معمم) فإن السيل معمم فإن دقق في الأصل متدرفعا أسندناه إلى الماء فتدقيقه صدق فصار معنى مدقق وفيه نظر وقد قيل هو متعمد أي دافق نفسه والظاهر أن إذا حملت المفعول فاعلا انقلب الفاعل مفعولا وبوصفه ما تقدم في سيل معمم لأننا ما قمنا معمم بالماء للمفعول لا بالفاعل لأن المفعول هو الفاعل فقلنا ملا الوادي السيل فذلك صح ما الفاعل السيل فقلنا أهم السيل فتعنه قولنا سيل معمم وهو يرجع حينئذ إلى عبارة المصنف بقوله أسنده إلى الفاعل حقيقة لا بـ بذلك الفاعل اللفظي والأورد عليه أن الاسناد المجازي أيضا لا يكون

بمشابهة ذلك المير له وله ولم يفسرها بارتباط الفعل بالسند اليه الذي ليس هو لعمم أن ذلك كاف في اسناد الفعل اليه قلت التاعت له على اختيار ذلك أن ملاحظة المشابهة المذكورة أدخل وأن في صرف الاسناد الذي هو حق ما هو له إلى غيره وإن كفى فيه مجرد الملازمة المذكورة (قوله كقولهم) أي

كالاسناد في قولهم (قوله عيشة راضية) في حاشيته شيخنا الحنفى أصله رضى المؤمن عيشته ثم فعم عيشة معام المؤمن للمشابهة بينهما في تعلق الفعل وهو الرضى بكل فصار رضى عيشة وهو فعل مسمى للفاعل فاشتق اسم الفاعل منه وأسند إلى ضمير المفعول وهو عيشة بعد تقديمه وجعله مبتدأ ثم حذف المضاف اليه اكتفاء بالمتدا في مثل قوله عيشة راضية وقرر شيخنا العدوي أن أصل هذا التركيب عيشة رضى صاحبها فالرضا كان بحسب الأصل مسندا للفاعل الحقيقي وهو صاحب ثم حذف الفاعل وأسند الرضا إلى ضمير العيشة وقيل عيشة رضى لا بين صاحب والعيشة من المشابهة في تعلق الرضا بكل وإن اخذنا من جهة التعلق لأن تعلقه بالصاحب من حيث الحصول منه وبالعيشة من حيث وقوعه عليها فصار ضمير العيشة فاعلا نحويا لاحقيقيا ثم اشتق من رضى راضية فعليه معنى الفعل وأسند إلى المفعول قال القمري مذهب الخليل أنه لا مجاز في هذا التركيب بل الراضية بمعنى ذاترضا حتى تكون معنى مرصبة فهو نظير لأن وتامر وهو مشكل بدخول التاء لأن هذا البناء يستوي فيه المد كروا المؤث ويمكن الجواب بحواز جعلها للمادة لا للتأنيث كلامة (قوله فيما سبى للفاعل وأسند إلى المفعول به) أشار بذلك إلى أن الشاهد في اسناد راضية لضمير المستتر أعني ضمير العيشة لأن الشاهد في اسناد راضية إلى العيشة لأن الاسناد إلى المتدا واسطة عند المصنف بين الحقيقة والمجاز وكذا يقال فيما سبى من الأمثلة وقوله فيما سبى للفاعل حال من قولهم المدكور على حذف والتقدير كأننا فيما سبى مستنده للفاعل على أن الظرفية من مدرفية الخاص في العام وقوله وأسند إلى المفعول به أي الحقيقي والألف السند اليه هنا فاعل محوى (قوله وسيل معمم) أصله كما قال السيرامي أهم السيل الوادي بمعنى ملا ثم سبى أهم للمفعول واشتق منه أهم المفعول وأسند لضمير الفاعل الحقيقي وهو السيل بعد تقديمه وجعله مبتدأ بقول الشارح وأسند إلى الفاعل أي الحقيقي والألف السند اليه هنا نائب فاعل

وفي المصدر شعر شاعر وفي الرمان نهاره صائم وليس له قائم وفي النخيل طريق صائر ونهر حار وفي السبب بنى الأمير المدينة وقال
 * إذا ردتنا في القدر من يستعيرها *

(قوله من أقمعت لاءه) راجع لقوله ومعهم قال الحفيد الأولي أن يقول من أقمع الماء الأناة بدليل قول الشارح لأن السيل هو الذي يغم
 والسيل والماء معني وأجبب من الحامل له على ذلك أن ذلك التعبير هو النافع في عباراتهم وقال عبد الحكم لم يقل من أقمع الماء
 الأناة لأن الماء ليس معهم للأناة بل آلة للاغتمام بخلاف السيل فإنه معهم للوادي (قوله وشعر شاعر) أي فقد أسند ما هو معنى الشعر
 أعني شاعر إلى ضمير المصدر وحقه أن يستلزم الفعل أعني الشخص لانه الفاعل الحقيقي بحيث يقبل شعر شاعر صاحبه لكن لما كان
 الشعر شبيهاً بالفاعل من جهة تعلق الفعل بكل منهما صح الاستناد إليه محمداً (قوله في المصدر) أي فيما بيني للفاعل وأسند المصدر وكذا
 يقال فيما بيني (قوله جده) أي جدها جده وأسند جده أي جدها لأن (٢٣٩) حق الحداد بينه للفاعل الحقيقي وهو

الشخص لا للجد منه
 لكن أسند إليه لمشايشه
 له في تعلق الفعل بكل منهما
 لأن ذلك الفعل صادر من
 الشخص والمصدر جره
 معنى ذلك الفعل (قوله
 لأن الشعر هاء) أي الذي
 هو مصدوق الصبر في
 شاعر بمعنى المفعول أي
 الكلام المؤنف أي وحيد
 فهو من باب عيشة راسية
 أي من قبيل المنى للفاعل
 المستند للمفعول وليس من
 قبيل ما بيني للفاعل وأسند
 المصدر الذي كلاً فيه
 بخلاف جده جده فانه من
 ذلك القبيل ان قلت حيث
 كان كذلك فالمشيل بجد
 جده هو الصواب لا الأولى
 فقط قلت ان الشعر يحتمل

من أقمعت الأناة ملائته (وشعر شاعر) في المصدر والأولى التخييل نحو جده لانه الشعر هاء
 بمعنى المفعول (وسهر صائم) في الرمان (وسهر حار) في المكان لأن الشخص صائم في النهار والماء
 حار في النهار (ونى الأمير المدينة) في السبب

تكسر العين أي مالى لا مقوم ما فتح أي مملوء يقال أقمعت لاءه ملائعاه (و) كقولهم فيما بيني للفاعل
 وأسند المصدر محار (شعر شاعر) فان الشاعر صاحب الشعر لا الشعر الأناة يحتل أن يراد بالشعر
 المشهور ولا المصدر الذي هو نفس الشعر فيكون من باب عيشة راسية فالأولى التخييل نحو جده
 لأن الجدمصدر أسند إليه فعل الفاعل (و) كقولهم فيما بيني للفاعل وأسند لرمان محار (سهر صائم)
 فان النهار مصوم فيه وإنما الصائم الإنسان فيه (و) كقولهم فيما بيني للفاعل وأسند للمكان محار
 (سهر حار) فان الحار هو الماء لا النهر الذي هو مكان حاره (و) قولهم فيما بيني للفاعل وأسند
 للسبب محار (بنى الأمير المدينة) فان الثاني حقيقة هو العمل والأمير مدح أمره وكذا السبب الما لى يند
 إليه أي محار كقوله تعالى يوم يقوم الحساب فان القيام في الحقيقة لأهل الحساب ولكن لأحده
 فكان الحساب علة ثانية وسبباً آتياً وقد فهم من ذكره في فصل الاسماء أن المسند يكون فعلاً
 أو مفعلاً مستنداً لمجرى ما به معنى له من فاعل أو مفعول أو مجرى مجرى المفعول فيكون الفعل بحق للفاعل
 وعدله عن الفاعل إليه للملاسة وان الملاسة هي ما ذكر وأن الاسماء ليس على طريق ما يكون إلى

الفاعل لعل كما استراه في الجميع وإنما أراد المسوى ويعنى به ما هو له عد المتكلم في الظاهر ولا يريد
 لما هو له حقيقة أو تأويل لأن كل اسما كذلك وقوله أو المفعول اذا كان متبياً له معنى اسما الفعل
 في محو صرت رند عمرا لى الفاعل الحق في اذا كان الفعل أو مفعلاً متبياً له أو إلى المفعول اذا كان
 الفعل أو مفعلاً متبياً له وفيه ناه بالحقيقى احتراز عن اسما الفعل لما عطاءه مفعلاً محار ان الاسماء

أن يكون ما بيني على مصدر يته معنى تأنيب الكلام فيكون من ذلك القبيل فالجاء ان جده جده من قبيل المنى للفاعل المستند للمصدر
 قطما واما شعر شاعر فيحتمل أن يكون من ذلك القبيل ويحتمل أن يكون من باب عيشة راسية وما لا احتمال فيه أولى بما فيه احتمال ومن
 هذا نعم أن قول الشارح لأن الشعر هاء معنى المفعول أي محسب المصادر لأنهم وان حاز أن يكون معنى التأنيب (قوله في الرمان) أي
 فيما بيني للفاعل وأسند للرمان لمشايشه للفاعل الحق في ملاسة الفعل لكل منهما (قوله في السبب) أي فيما بيني للفاعل وأسند
 للمكان (قوله حار في النهر) أي في الحمرة التي يكون ماء فيها (قوله في السبب) أي فيما بيني للفاعل وأسند للسبب الأمر ونحو
 صرت التأنيب فيما أسند للسبب في لأن السبب وعان وان لم أن القرية في جميع ما ذكر من الأمثلة الاستحالة التامة الا في
 الاسماء الى آلات الأمر فاهما الاستحالة العادية والملافة في الجميع الملاسة بمعنى مشابة الفاعل المجازي للفاعل الحقيقي في تعلق
 الفعل بكل منهما وان اختلفت جهة اتع ولان تعلقه بالفاعل الحقيقي سبب صدور منه وتعلقه بالفاعل المجازي من جهة وقوعه عليه
 أو فيه أو من جهة كونه جزءاً الى آخر ما مر ومن هذا وجهه لا بد من المحار المعنى من مابين جهة الملاسة بين الفاعل الحقيقي والمجازي
 كما ذكره بعضهم

(قوله وينبغي أن يعلم الخ) الفصل من هذا الكلام الاعتراض على المصنف بأن تعريفه للحار غير جامع وتقرير الاعتراض أن تقول أن المصنف جعل المجلس في تعريف الحار الاستناد والسبب الإضافية والاقناعية ليست من الاساد لانه عبارة عن النسبة التامة وحينئذ فلا يشملها التعريف مع أن الحار المعنى المجري فيها أيضا وحينئذ فالتعريف غير جامع وأشار بقوله اللهم الخ للحواب عنه (قوله إن الحار المعنى) أي وكذلك الحقيقة العقلية المجري في الإضافة كقولك أعطني حري لاء في النهار وفي الاقناعية نحو نومت اني في الليل ولا تخصص الحقيقة ولا الحار بالنسبة الاسادية كما توهمه كلام المصنف وحينئذ في كل من تعريف الحقيقة والحار غير جامع وحواب الشرح الآتي بأسطر لم يعرف الحار و يعلم منه الحواب عن تعريف الحقيقة بطريق العباس (قوله أيضا) أي كما يجري في الاسادية وقوله من الإضافية بيان للغير واليراد بالإضافية النسبة الواقفة بين المضاف والمضاف اليه والاقناعية هي نسبة الفعل للمفعول فإن الفعل المتعدي واقع على المفعول أي متعلق به ثم ان ظاهر الشرح يقتضي أن الاقناعية عبرتامة مع أن نسبة الفعل للمفعول إنما تعتبر بعد التمام فكان الأولى الاقتصار على (٣٤٠) الإضافة لأنه يقال انما العت الى نسبة الفعل للمفعول في حد ذاته بقطع النظر

عن نسبة الفعل ولا شك أنها غير تامة (قوله نحو أعجبني الخ) مثال للإضافية وقوله ونحو نومت الخ مثال للاقناعية ولذا فصل سحو (قوله ويجري النهار) جعل هداوما بعده من المثالي من المجاز في النسبة الإضافية اذا جعلت الإضافة بمعنى اللام وأما لو جعلت بمعنى في فلا يكون مجازا بل حقيقة والحاصل أنه لا بد من المطرقة قصد المتكلم ومن الامر فإن كان مقصده ماسا محسب من الامر حقيقة والامتحان وحرد مناسبة نوع من الإضافة لا يقتضي أن تكون حقيقة ما لم يقصده (قوله شقاق بينهما) الشقاق هو النزاع

و يسعى أن يعلم أن لاساد المعنى المجري في النسبة المعر الاسادية اي من الإضافية والاقناعية نحو أعطني ايت الربع العقل ويجري النهار قال الله تعالى وان حقت شقاق بينهما وهم كثر الليل والنهار ونحو نومت الليل وأحرقت النهار قال الله تعالى ولا تطيعوا أمر السرفين والتعريف المذكور إنما هو للاسادي اللهم الآن يراد بالاساد مطلق الله

الابتداء فما تقدم في قوله * انتهى اقبال وادار به ليس من الحار كما أنه ليس من الحقيقة وقد تقدم ان التعريف يدخله وان الاسكال في الاخراج عن التعريف على ما ذكرنا حار حار لا يسمى وما يسمى ادخله في المفعول ليسكون اسادا ما هو له اعل به محررا ما لا يتوصل اليه ذلك المستند لا يعرف فيكون المراد بالمفعول ما يتوصل اليه فعل الماعل نفسه أو يعرف بمحذوقه اسم الو حكيما أسديا الى المفعول بواسطة الحرف اذ الاصل ان الشخص حكيم في سلوكه وكذا اذلال انبياءه لاصل الكافر بعيد في صلاته ثم ان ظاهر كلام المصنف ان لمحار العقل لا يجري في لاساد ولا يجري في تعلق الفعل فان يعدل به عن اتعنى بالمفعول الى حمله متعديا غيره ولا في ان فتعديا للماعل لغيره وليس كذلك بل نصوا على ان قول انما نومت الليل وأحرقت النهار لان فيه ايقاع الفعل كما توقع على المفعول بمعنى ما ليس بمفعول به فكان محذورا ومنه قوله تعالى ولا تطيعوا أمر السرفين لان الطاعة في الاصل انما تقع على السرفين لان السرفين هو المفعول به فكان ايقاعها على أمرهم محذورا وكذا قولنا فيه محاربي كما سبق في سيره معهم ولا يصح اطلاق لاساد الى المفعول وانما سني له حقيقة ومصحح الكلام يقال اساد الفعل الى مفعوله الحقيقي والفعل معنى له حقيقة مثل صرب ريد وكذلك اساده الى الماعل الحقيقي والفعل معنى له مثل صرب ريد عمرا فالاول اساد اصارية والثاني اساد المبصورية ولا يكون الاساد في هذين الاحتيقة والاقسام الآيتوس صح سواء للمفعول فالمفعول

الذي

والخلاف وأصل الكلام وان جمع شقاق وروحين في حاله الواقعة بينهما ومكر اساس في الليل والنهار

فأصيف المصدر في الاول للسكان لان البين اسم مكان وفي الثاني لزمان فهو من اصافة المصدر للماعل المسكاني في الاول والرامي في الثاني (قوله نومت الليل) أي أوقعت النوم على الليل والاصل نوم الشخص في الليل (قوله وأحرقت النهار) أي أوقعت الاحراء عليه والاصل أحرقت لاء في النهار (قوله ولا تطيعوا أمر السرفين) أي قصد أوقع الطاعة على الامر وحققا الايقاع على ذي الامر لانه هو المفعول به حقيقة فالاصل ولا تطيعوا السرفين في أمرهم فقد خذف في هذه الامثلة ما حق ان فعل أن يوقع عليه وتوقع على غيره تأمل (قوله والتعريف المذكور إنما هو للاسادي) هذا مصد الاعتراض أي وحينئذ فالتعريف غير جامع (قوله اللهم الآن يراد الخ) أي فيكون مجازا مرسلا من باب اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق الرسن على الالف فان الاستاد هو النسبة التامة واستعمل في مطلق النسبة سواء كانت النسبة تامة كالاسنادية أو غير تامة كالإضافية والاقناعية وغير بقوله اللهم اشارة الى استبعاد هذا الحواب اد المعنى أرجى من الله أن يكون هدا جوابا ووجه منه ما رد عليه ان اطلاق المقيد على المطلق مجاز وهو لا يدخل التعريف اللهم الان يدعى ان هذا الحار مشهور فيما بينهم وأجاب في المطلق عن أصل الاعتراض بأن المراد بالاساد أعني من أن يكون صريحا بأن

* قولنا تناول يخرج نحو قول الجاهل شئ الطبيب الرض فان اسناده الشفاء الى الطبيب ليس تناول

بدل عليه الكلام بصريحه أو مستلزما أن يكون الكلام مستلزما له فالحاراب المذكورة (٣٤٦) وان لم تكن اسادات صريحة لكنها

مستلزما لحاقه قوله شفاق

ببهما مستلزم لقولنا البين

مشافق ومكر الليل والنهار

يستلزم الليل والنهار ما كان

وقوله لا تطيعوا أمر

المسرفين يستلزم الأمر

مطاع (قوله وشعنا الخ)

من التوشيح وهو الباس

الوشاح أريد لازمه وهو

الترين أي ريناه بها (قوله

وقولنا الخ) اعترض بأن

هذا بيان لفائدة قيود الحد

وحينئذ فكان الواجب

عدم فصله عن الحد وتقديمه

على قوله ملاسات الخ

في صفة سوء ترتيب

وأحب بأن قوله وله

ملاسات الخ تعيين للحد

وتحقيق لاساءه فيمنى أن

لا يتحمل بينه وبين الحد

كلام آخر فلو لم يؤخر ذكر

فائدة قيود الحد لمصل سوء

الترتيب (قوله الجاهل)

أي بالتأثر القادر (قوله

رائيا) أي معتقدا وهذا

بيان لتكونه جاهلا لأنه

قدر رائد عليه (قوله لكن

لا تناول فيه) أي لأنه لم

ينصب قرينة صارفة عن

كون الاسناد لما هو له

وحينئذ فهو حقيقة لا محذور

(قوله لأنه) أي الاسناد

وهما ما بحث شريفة وشحنا الشرح (وقولنا) في العربي (تناول يخرج) نحو (ما من من قول الجاهل)

أنت الربيع العقل رائد الشق الاسات من الربع فان هذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له في الواقع

لكن لا تأول فيه لانه مراده وكذا شئ الطبيب للررض ونحو ذلك فقوله تناول يخرج ذلك

أعجى انبات الربع لان اضافة الانبات الى الربيع اعلمى طريقة الاضافة الى الماعل وليس فاعلا

حقيقة ومعه قوله تعالى شفاق بينهما دليل البين فاعلا وكذا قوله تعالى مكر الليل والنهار ولكن اعلمنا

هذا ان نوى بالاضافة الوجه المذكور وانما أريد بها إطلاق الملاسة كانت حقيقة لان البين بلاس

الشفاق بالطريقة واللين بلاس لمكر كذلك والاضافة تكون بأدنى سبب فكلام المصنف لا يشمل

ما ذكره التأويل الاسناد معطى النسبة الشامة للإيقاع والاضافة والاسناد وهو بعيد عما جعلت

النسبة الإيقاعية والاضافية محذرة لانه تحوز بها عم يسمى لها من كون الوقوع على المفعول

الحقيقي في الأولى وكون الاضافة الى الفاعل الحقيقي في الثانية الى غيرهما كما تحوز بالاسناد عما

يسعى له الى غير ذلك كانت النسبة فباد كرمجازية الانها قد تكون مع ذلك كناية عن المحار الاسادي

كقولهم سل المموم فان ايقاع النسبة على المموم محار لانها للشخص المموم ثم فيه الكناية عن

كون المموم حرينة ادلا على الاحرار في هذه الايقاعية كناية عن نسبة المموم الى المموم

انوص اليه بواسطة الحرف اذ يقل حرر فلان في همومه أو لعمومه كما تقدم وهذا يعلم أن هذا

المحار لا يجب أن يكون بالصراحة بل يحوز حصوله بالكناية كهدا (وقولنا) أي في تعريف المحار

(تناول يخرج ما من من) نحو (قول الجاهل) بالتأثر القادر أنت الربيع العقل معتقدا

الذي بي القفل له فيها لس معولا حقيقيا وقوله الى غيرهما للالسة محذرة سواء كان مسببا للماعل

مثل عبثه راضية أو للمفعول مثل سبل مغم على أنه قد في عبثه راضية غير ذلك فقال المصنفون هو

على ارادة النسب أي عبثه دت رصا وعبثه الماعل كما هو في قولك رحل هدى وقال الكوفيون

أصله مرضية فقيم راضية مقام مرضية قال الفارسي على هذا ليس السمع المستر فاعلا بل هو قائم

مقامه على الوجهين هو محار افرادى لا عقلى وقيل الأصل راض صاحبها خدش لنفسه وأقيم

المصاف اليه مقامه فارتفع مستترا وأنت لاسناده مؤثت وقيل راضية معناه كاملة وقوله وسيل معصم

الكلام فيه كعبثه راضية فتطرق هذه الأقوال وكذلك الجميع وقوله شعر شاعر تقدم الكلام عليه

(تنبيه) عرف بما يسمى أن الاسناد الى الماعل والمفعول أحكام أربعة أحدها أن يسد الى

الماعل والمفعول معنى له مثل قاهر يد والثاني أن يسد الى الفاعل والمفعول معنى للمفعول مثل رضى

صاحب العينة الثالث أن يسد الى المفعول والمفعول معنى للماعل مثل عبثه راضية الرابع أن

يسد الى المفعول وهو معنى له مثل صرير يد (تنبيه) المراد بقولنا الاسناد الى المفعول وما معه هو

الذى كان مفعولا وكذلك في الجمع ولا نعى انا يسد اليه حال كونه مفعولا فلا نقول ان راضية معنى

مرضية والسمع للماعل ولو قلنا ذلك لتهاقت بل الصيغة فاعل لفظا صاعيا ومعنى محار يا (تنبيه)

لك أن تقول الملاسة لا تخص بالنسبة بل جميع العلاقات المذكورات في المحار المعطى يسمى

أن تأتى في المحار الاسادي (قوله وقولنا تناول يخرج ما من من قول الجاهل) يعنى قوله أنت الربيع

(٣١) شروح التلخيص - أول (لربيع (قوله ومعتقده) عطف عليه على معن (قوله وكذا شق الخ) بيان لسوء ما من

أي وكذا قول الجاهل شق الخ (قوله ومعتقده) أي بمطابق الاعتقاد دون الواقع كما في اسناد الفعل للاسباب العادية اذا كان

يقتضيه تأثيرها نحو أحمرت النار الحطب وخرق السمار الثوب وقطع الكيل الحبل فالاسناد في الجميع اذا صدر من الجاهل حقيقة

عقلية لا انتفاء الأول فيها كما بينه التارخ (قوله يخرج ذلك) أي يخرج قول الجاهل أنت الربيع العقل ونحو ذلك أقول

ولهذا لم يحمل نحو قول الشاعر الحماسي

أشباب الصعر وأفي الكبر * كره العداة ومر العشي

(قوله كما يخرج الأقوال الكاذبة) أي كقولك حمار يدوأنت تعلم أنه لم يحكى ظان أساد الفعل فيه وإن كان لغير ما هو له لكن لا تؤن فيه أي
أيه لم يصب فيه صراحة عن أن يكون الأساد إلى ما هو له ثم إن ما هو الشارح أن قول الجاهل لا كور ليس من الأقوال الكاذبة مع
أنه منها واجب أن المراد بالأقوال الكاذبة (٢٤٣) التي يعتقد أنكم كذبها فاصدقوا بها بقدر الامكان وقول الجاهل ليس بها

بهذا الاعتبار لأنه يعتقد
صدقها (قوله وهذا)
أي قول المصنف وقولنا الخ
(قوله للتبعية على هذا)
أي التعريض وهو علة
لقوله تعرض الخ مقدمة

على السعول (قوله وانصهر
الخ) عطف على قوله تعرض
فمنهما واحدة (قوله أي
ولأن مثل الخ) أي ولا حل
إن قول الجاهل وما مثله
خارج عن المحار أي وداحش
في الحقيقة لم يحمل الخ
وقوله لا شرط الأول فيه
أي لا محار ولا يؤول في قول
الجاهل ولا فيما مثله (قوله
بحرف قوله) أي الصلتان
العبدى الحماسي كما في
المطلول سنة بعد النفس
وسب الحافظ في كتاب
الحيوان هذه الآيات
للعبدى الصلى وقال هو
عبد الصلتان العبدى
والصلتان أهمى والصلتان
في الأصل الماضي في مره
وشأنه ومنه سيف صلتان
والصلتان العبدى اسمه فتم

كما يخرج الأقوال الكاذبة وهذا يعرض بالكاذبة التي حيث حمل التأويل لأخراج الأقوال الكاذبة فقط
وللتبعية على هذا تعرض المصنف في المتن لبيان فائدة هذا القيد مع أنه ليس ذلك من دأبه في هذا
الكتاب وانصهر على بيان أحواله لحقوق قول الجاهل مع أنه يخرج الأقوال الكاذبة أيضا (ولهذا)
أي ولأن مثل قول الجاهل خارج عن المحار لا شرط الأول فيه (لم يحمل نحو قوله)

أشباب الصعر وأفي الكبر * كره العداة ومر العشي

إن لآيات حجة على أن هذا الأساد يعرض عليه لغير من هو له لأن الذي هو له إنما هو الله
تعالى وقد تقدم أن هذا الأساد من الجاهل حقيقته فلا يرد التأويل الذي حاصره صب القرينة على
إرادة خلاف الظاهر لدخول في تعريف المحار مع أنه من الحقيقة فينظر بطرد التعريف وإنما دخل
قول الجاهل لأن لا بد فيه من القرينة وقول الجاهل لا قرينة فيه لا اعتقاده ظاهره ومتى أظهر
القرينة على إرادته خلاف الظاهر عاد محار وليس موصوفا حينئذ تأويل الجاهل لأنه في الظاهر
قول المؤمن وكما خرج قول الجاهل يخرج كل ما يصدق عليه لغير من هو له لكن لا يحب القرينة بل
بحسب الواقع والآراء قد دعي كالأقوال الكاذبة التي مقصود صاحبها ترويح ظاهرها بحسب الاعتقاد
دون ما في نفس الأمر حيث لا يصيب القرينة كقول المبرلي من لا يعلم حاله وهو يحسبها أنه إن الله
حاشي لأفعل كلها وإنما حصص المصنف المخرج الأول وهو ما يوافق الاعتقاد دون الواقع بلا قرينة
لأن الكاذبة كذا ذكر أن الخارج ما يؤول الأقوال الكاذبة كاذبة المصنف على إخراج هذا القسم أصلا
قول الجاهل حيث لا يصيب الأمر به فله على خروج ما يوافق الواقع دون الاعتقاد كما تقدم في قول
المبرلي لمخفى لحاله ولا على خروج الأقوال الكاذبة لتسيم الثاني من هذين القسمين بالصراحة والأول
مهما بطريق الأخرى والظهور ولهذا أبى على إخراج بقيد التعريف مع أنه ليس من دأبه
(ولهذا) أي ولأن ما لا يوافق الواقع لا يكون محار إلا بالتأويل الحاصل من القرينة كما مر
في قول الجاهل العبد الصلى للقرينة (لم يحمل نحو قوله أشباب الصعر) أي أوجده الشيب
في الصعر (وأفي الكبر) أي أوجده الغناء في الكبر (كره العداة) أي أشباب وأفي وكره العداة
رجوعها بعد هاء باللام (ومر العشي) معطوف على العداة ومر العشي ذهابها بعد حصورها

استدروا عبي الجاهل بالله أي وهو الكافر فله فوبه ولهذا لم يحمل على المحار قول الصلتان العبدى
وقيل العبدى أشباب الصعر وأفي الكبر * كره العداة ومر العشي
روح ونفوس الحاسيات * وحاجة من عاش لا تنقضي

توت

إن حسنة عبد النفس والبيت المذكور من استغفر بخدود العروص والصبر والعشي بحسب البقاء

إذا ليلة أهرمت يومها * أتى بعد ذلك يوم فتى

زوح وتندو لحاجتنا * وحاجة من عاش لا تنقضي

توت مع للره حاجته * وتبقى له حاجة ما بقي

ومعنى البيت أن كرور الأيام ومرور الليالي تحمل الممر كبيرا والفضل شامًا والشيخ فيا

على المجاز ما لم يعلم أو يظن أن قائله لم يرد ظاهره

(قوله على المحار) أي لم يحمل على الحقيقة التي هي الأصل في الكلام وإن كانت كادنة (قوله أي على أن اسناد الخ) فيه إشارة إلى أن الكلام محمول على الحذف أي لم يحمل اسناد محموله أو أن قوله على المحار أي على الاسناد المحار أي على المحر من آخره وصف الحذف على الشكل (قوله ما دام الخ) زيادة لفظة دام عبر ضرورة لأن المصدرية الطرفية يصح وصلها بالمتصرف النقي ويمكن أن يقال إنما رادها لأن فهم كونه مصدرية ظرفية مع دام أقرب منه مع عبرها فانه سم لكى قد يقال إن حذف الأفعال النافعة لا يجوز سوى كان سببا حذف الصفة فالأولى ما ذكره عبد الحكيم من أن الشارح ليس مراده أن لفظة دام مقدره بل مراده بيان حاصل النقي بحمل ما مصدرية مائة عن ظرف زمان النصف للمصدر المؤول صلتها به أي لم يحمل على المحار مده اسماء العلم والظن حتى أنه إذا تحقق أحدهما حمل على الآخر (قوله ما لم يعلم أو يظن الخ) أي أنه ينبغي الحمل على المحار مده اسماء العلم والظن باعتدائه خلاف الظاهر بأن عدم أن قائله يعتقد الظاهر أو من ذلك أو شك فيه في الأحوال الثلاثة يحمل على الحقيقة لأنها الأصل وقول الشارح لاحتمال الخ تعميل قاصر عن صورة الشك وله ترك تعليلي صورة العلم والظن ظهورهما وخرج بقوله ما لم يعلم أو يظن ما ادعاه أنه لا يعتد بالظاهر أو ظن ذلك لأنه في هاتين الحالتين يحتمل على المحار ويكون حاله للعلوم أو الظن مربية صارفة للاسناد عن ظاهره والحاصل أن صور الحقيقة ثلاث علم أو ظن اعتقاد أو شك للظاهر والثالثة الشك في ذلك وصور المحار اثنتان ما ادعاه عدم اعتدائه بالظاهر ومن ذلك أنه طوق الفيد في كلام المصنف صور الحقيقة الثلاث ومفهومه صور المحار (قوله أو يظن) إذا قل بل العلم بالظن (٣٤٣) يراد ما ظن ما دعا العلم ويشمل الحرم العبر الراسخ أن قائله يعتقد

على المحار) أي على أن اسناد أشاب وأفي إلى كرم المدة ومرة الشئ محار (ما) دام (لم يعلم أو) لم (يظن أن قائله) أي قائل هذا القول (لم يعتقد ما هره) أي ما هره الاسناد

وهذا عبارة عن تعاقب الأركان (على المحار) أي لم يحمل اسناد أشاب وأفي إلى كرم المدة ومرة الشئ على المحار لاحتمال أن قائله ذهري أنه قد تأثر الرمان ويكون الاسناد عده حقيقة كما تقدم في قول الخامل (ما لم يعلم أو يظن أن قائله لم يعتقد ما هره) أي لا يحمل على المحار ما دام لم يعلم أو يظن أن قائله مؤمن لا يعتقد الظاهر ولو أن سقط لم يعلم كان أحصر لأن الظن كاف عن العلم فإن كان مؤمنا كان ظهور إيمانه قربة على إرادته حلال الظاهر فيكون محاراً والأصل حقيقة لعدم التأويل

تمت مع بلر حذانه وتبقى له حذانه ما في

يعني كل محار اسنادي لا يحمل على المحار حتى يظن أنه لم يرد ظاهره فإن شك في الأصل الحقيقة وعن

أحسن هذا ولم يمد نصف حرف النقي في نص إشارته إلى أن التركيب من قسمين نصف نقي على ما في لامن قبيل العطف على النقي إذا المعنى على عموم النقي للعلم والظن وهذا المصوم إما يتحقق بذلك لأن أو النقي لأحد الشئيين وأما في حذر النقي فاستعداد المصوم الذي هو المقصود لأن استثناء أحد الشئيين لا يتحقق إلا باستثناء الأمرين جميعاً ولو أعاد نصف حرف النقي لم يمتدحهم أن مجموع المحار والمحرور عطف على مثله وأن المعنى على أحد الشئيين وإن اسماء أحدهما يكنى في الحمل على المحار مع أنه لا يندفع من كلا الاستثناءين ومتى وجد أحدهما بدون الآخر معين الحمل على الحقيقة وأعاد الشارح حرف النقي تسيماً لمراد المصنف وهو أن يظن معطوف على نفس المحزوم لا مرفوع عطف على مجموع المحار والمحرور ولا منصوب بأن مضرة على حد حديث السبعين بالخير ما لم يعرف أو يكون أحدهما فلا حرجاً احتراقاً العلامة القبري ويصح أن يكون أول قوله أو يظن معني الأكل في لأقتلن الكافر ويسلم أو معني إلى كافي لا لارمك أو تقصيصي حتى والمعنى حينئذ أن الحمل على المحار متبعا لمراد اسماء العلم لأن يتحقق الظن أو إلى أن يتحقق الظن أن قائله لم يرد ظاهره فإن الحمل على المحار بوجه حيث (قوله لم يعتقد ما هره) الأولى لم يرد ظاهره لأن عدم الاعتقاد في نفس الأمر لا يكنى في الحمل على المحار بل لا بد من عدم الإرادة بسبب القرينة والخاص لا يلد في الحمل على المحار من العلم أو الظن لعدم إرادة الظاهر بسبب القرينة (قوله أي ظاهر الاسناد) هو مع قوله أي قائل هذا القول يقتضي تشتت الصائر فكان الأولى أن يرجع ضمير ظاهره لقول كرا جمع إليه صير قائله قال شيخنا القدوي ويمكن أن يقال إن الخامل للشارح على جميع الصير الثاني للاسناد كونه الحقيقة والجزء صفتين للاسناد لا لقول كرا أو التخصيص على عدم اعتماد ظاهر الاسناد إذ لو رجع الصير الثاني إلى القول لم يكن فيه تعرض لها للاسناد لحواز إرادة ظاهر هذا القول دون استلاده فيقول للقصور كما أتاده مع

كما استدل على أن اسناد مير إلى جذب الليالي في قول أبي النجم

قد أصبحت أم الخيار تدعى * على دناءة كاهل أصنع

(قوله لاتعاء التأول) أي لاتعاء نصب القرينة العارفة عن كون الاساد مأهو المشروط في تعريف المجر وهذا علة لعلية قوله ولهذا أي وإنما كان علة لاتعاء التأول وقوله حيثئذ أي حين اذ عدم العلم والظن باعتقاده فأنه خلاف الظاهر (قوله لاحتمال أن يكون الخ) علة لاتشفء التأول فهو علة للعبة واعتراض سم هذا التحليل بأن اتعاء التأول لا يترتب على هذا الاحتمال لأن التأول نصب القرينة ومع نصبها يحتمل أن يكون ذلك القائل معتقدا للظاهر لأن نصب القرينة ليس دليلا قطعيا على إرادة خلاف الظاهر حتى يتبقى الاحتمال منها أن نصب القرينة العارفة عن كون الاساد لما هو له دليل قطعي على إرادة خلاف الظاهر فيقول إن اتعاء التأول لا يصحصر في هذا الاحتمال بل يمكن مع احتمال عدم اعتقاد الظاهر لأنه قد لا يعتقد الظاهر ولا يصح قرينة وأجيب عن الأول بأن المراد احتمال ذلك احتمالا معتبرا ومع نصب القرينة لا اعتبار بالاحتمال أو المراد احتمال ذلك من الاعطال في حد ذاته بل مع ملاحظة الأمور الخارجية وما علمه من أحوال التكلم ولا يكون ذلك الاعتد اتفاء القرينة وأجيب عن الثاني بأن المعتد اعماهو الاعتقاد بحسب ظاهر الحال لا نفس الأمر فلا أثر لذلك الاحتمال (قوله يعني ما لم يعلم ولم يستدل) فيه نظر لأنه يقتضي أنه متى فقد العلم كان محازا ولو وجد الظن بأن قائله يعتقد ظاهره مع أنه لا بد من عجزه من انتعانهما كما مر فكان الأولى أن يريد أو يظن كما مر والحواس أن المراد العلم هامطلق الإدراك فيناول الظن أو في الكلام اكتفاء بغير شيء آخر وهو أن الصلتان قد ذكر بعد عدة أبيات كلاما يدل على أنه لم يرد ظاهر الاساد وأنه موحد من حيثته ألم تر لقمان أوصى به * وأوصيت عمر أوصى الوصي ومراده توصية لقمان قوله بآبي لا تشرك (٢٤٤) بالله الخ ومن حيثته قلنا أنا للسلعون * على دين صديقا والتي

فإن هذا كله صريح في أنه موحد بل دلالة على ذلك أظهر من دلالة قول أبي النجم أقام قيل الله الخ لأن المنجمين يقولون كما في الحميد على المطول أن الله خلق الكواكب وهي مؤثرة في العالم السفلي وإذا كان في كلامه ما يدل

لانتفاء التأول حيث لا احتمال أن يكون هو معتقدا للظاهر فيكون من قبيل قول الجاهل أبتأربع النقل (كما استدل) حتى ما لم يعلم ولم يستدل شيء على أنه يرد ظاهره مثل الاستدلال (على أن اساد من) إلى جذب الليالي (في قول أبي النجم

(كما استدل) أي مادام لم يعلم بالاستدلال أن المراد خلاف الظاهر مثل ما استدل (على أن اساد مير) إلى جذب الليالي (في قول أبي النجم) لما رأيت رشي كراش الأضلع

انصف في هذا المثال اعتراض سبأتي وقوله كما استدل مثال لما إذا ظن أن قائله لم يرد ظاهره فإن أما النجم لو أقصر على قوله

منزعه قبرا عن فزع * جذب الليالي أظني أو اسرعي

على أنه موحد وأنه لم يرد ظاهر الاساد فكيف يقول المصنف ما لم يعلم الخ الآن يقول ليس في كلام المصنف ما يقتضي أنه قاطع بعدم علمه بأن الصلتان غير موحد وإنما عرجه اهتمام يعلم أو يظن أنه لم يرد ظاهره لا يحمل على المحار وهذا لا ينافي العلم بأنه لم يرد ظاهره (قوله ولم يستدل) من عطش اللارم على اللزوم لأنه يلزم من بي العلم والظن في الاستدلال وأتى الشارح بذلك اللارم للإشارة إلى أن التشبيه باعتبار لا محل أن يلتم التشبيه لأنما في المشه والمشه به حيث قد وظهر للمتن تشبيه العلم والظن للمشي كل منهما بالاستدلال وهو غير مناسب لعدم الالتئام بينهما وبين الشارح بالعناية لعدم ذكر ذلك اللارم في كلام المصنف والحاصل أن قوله كما استدل تشبيه بانعاء العلم والظن باعتبار ما يلزمهما من بي الاستدلال والمناسبة بين المشه والمشه به حاصلة نظرا لذلك اللارم كما ذكر العلامة يس وحصل ما أفاده العلامة عبد الحكيم أن الشارح أتى تلك العناية إشارة إلى أن في كلام المصنف حذف المشه والأصل ما لم يعلم أو يظن أن قائله لم يعتقد ظاهره ولم يستدل شيء على ذلك استدلالا كالاتدلال الخ فقوله كما استدل معقول مطابق لعل محذوف دل عليه لم يعلم وعلى هذا فيكون التشبيه أظهر لكون المشه والمشه به متعدين له ظاهريا ومعنى لكن هذا الاحتمال فيه تكلف لاحاجة إليه على أنه يوجب أن يتوقف الحمل على المحار على الاستدلال مع أنه كثيرا ما يحمل على المحار لظهور استحالة قيام السند بالمسألة عقلا إلا أن يقال أنه لا يلزم من توقف الحمل على الاستدلال فهدا كرتوفعه عليه مطلقا ويقال المراد بالاستدلال المعنى العموي لا الاصطلاحي المقابل للديه فلا يرد حيث أن عدم إرادة الظاهر قد يكون مبدية كاستحالة قيام السند بالسند إليه والحواس الأول العلامة يس والثاني لعدم الحكيم وهذا يصبح قطع النظر عما فاته الشارح حمل قول المصنف كما استدل الخ مشبهات اتعاء العلم والظن بدون اعتبار لآزمهما من عدم الاستدلال كما هو ظاهر المتن وذلك لأن كلاما لاتعاء المذكور والاستدلال مصحح لتحجوز وعلى هذا فأنه لم يحمل على الجواز ما لم يحصل العلم المصحح لتحجوز كما حصل في قول أبي النجم الاستدلال المصحح لتحجوز وعلى هذا فأنه كما استدل

من أن رأيت رأسي كراش الأصابع * ميرعه قزعاً عن قزع * جنب الليالي أطفي أو أسري محاز بقوله عقيب

منطقاً بتقاء انعم ولك أن تجعله متعلقاً بدم الجمل والمعنى ولكون التأويل يخرج الاسماء إلى المحاز تحقيق عدم حمل الاسناد فيما ذكر
عن المحاز لعدم ظهور التأويل كالأستدلال في شعر أي النجم إذ لا اشتراط التأويل يستدل على محاربه واداعلت صحة التشبيه في
كلام المصنف بدون اعتبار الاستدلال الذي ذكره الشارح بطلان اعتبارها كما قال الشارح ليس صروياً بل حسن التشبيه فقط لا به صير
المشبه والمشبه به الاستدلال (قوله ميرعه) أي فصل في الرأس قزعاً عن قزع مسبباً لها بضمها من الأولى بمعنى ويحتمل أن المعنى أزال
عن الرأس قزعاً عن قزع فصل الثانية معني صد كأي قوله مالي تركن طقاعن طق فلا يلزم تعلق حرفي جزمته على اللفظ والمعنى حامل
واحد (قوله أي عن الرأس) أي المتقدم في قوله (٢٤٥) قد أصححت أم الحبار ندمي * على ذنبا كعلم أصع

من أن رأيت رأسي كراش
الأصابع * مزاح وقوله ذبا
بمعنى دبو ما يدل التأكيد
بكل فهو من إقامة المفرد
مقام الجمع أو المراد الحسن
لتحقق في متعدد وحيد
فالتسوية فيه للتكثير
والمعنى أن هذه المرأة أصبحت
تدعى على ذنوبها م أن تكتب
شئاً مما لا رؤيتها رأسي حالة
من الشعر كراش الأصابع
فإن النساء بعضهن
ويطلقن الشباب وجملة
ميرعه الخ مفسرة لرؤية
رأسه كراش الأصابع صيغة
لوجه الشبه (قوله قزعاً)
بضم القاف وسكون
النون وضمها رأيت أو فتحها
لتناس (قوله جنب الليالي)
الجنب صفة المدح وصي
الاستكثار يقال جنب الشعر
يدمضي أكثره والمراد هنا

ميرعه) أي عن الرأس (قزعاً عن قزع) هو الشعر المحتشم في بواحي (جنب الليالي) أي مصيها
واختلافها (أطفي أو أسري) حال من اللبني على تقدير القول أي مقولاً فيها ويجوز أن يكون الأمر
بمعنى الحذر (محاز) خبر أن استدل على أن اسناد ميرالي جنب الليالي محاز (بقوله) متعلق باستدل
أي قول أي النجم (عقبه) أي عقبه قوله * ميرعه قزعاً عن قزع

(مزعاً) أي عن رأس أي النجم (قزعاً عن قزع) والعبر كالعبر هو الشعر المحتشم في بواحي
الرأس مع تحلل بياض حد الرأس من ذلك البواحي (جنب الليالي) فاعل مير وجنب الليالي عبارة عن
مصيها واختلافها ذهاباً وإياباً يقال جنب الليل ذهب غائمه وذهب الكل مصم من لذهب العامة وقوله
(أطفي أو أسري) يحتمل أن يكون حالاً على تقدير القول أي مقولاً فيها حال حدتها ودهاها أطفي
أو أسري أي تجعل في حدتها طيبة أو سريفة ويحتمل أن يكون حالاً تأويل من صيغة الانشاء بمعنى
الخبر أي جنب الليالي حال كونه طيبة أو سريفة ويحتمل أن يكون من كلام في النجم فيكون مقطوعاً
عما قبله ويكون المعنى أطفي أيها الليالي أو أسري فلا تألي حدتها أي وهري كيف كنت (محاز) أي
كما استدل على أن اسناد ميرالي الحذب محذر فهو حذر (بقوله) أي كما استدل على مدد كر بقوله أي أي
النجم (عقبه) أي بآخر قوله مير الخ

بمعناها محار لي أن قال * أقام قيل الله الشمس أطفي * وعكس قولهم وما يهيكنا إلا الدهر
استدل على إرادة الحقيقة بقوله تعالى أن هم لا يظنون * نبيه * أشد في الإصحح للاسناد السب
قول عوف بن الأحوص فلان سبي وأسأني عن حلقتي * ادر دعائي القدر من ينصيرها
أراد أنه أطلق على القدر على الرق الذي يسحر فيها وأما حقيقته في التنصير لأن عافى القدر هو
الاستيلاء (قلت) كدهاها الجوهرى يقال عوت القدر ادر كدها فيها شئاً لكن قال ابن سيده في
الحكم عافى القدر ما يقبضها لتنصير من الرق وأشد البت * نبيه * عرف صاحب الفتحاح

الثاني وأرد الليالي مطلق الرمان الشمس فلا يلزم ولا يصح أنه لا وجه للتنصير بالليالي بل مطلق الرمان أي مصي أكثر الشعر وأما غير عن أيام
العمر بالليالي نسيها على شدتها لا سها على تواردها فهو في شدتها سوداء كالألوان ولأن من عادة العرب تاريخ الشهور بالليالي لأن عرة
الشهر من وقت رؤية الهلال (قوله أي مصيها) أي مصي أكثرها (قوله واختلافها) أي ما قبله لأن مصيها يختلف بضمها ويأتي عقبه (قوله)
على تقدير القول) أي لأن الحلة الطلية اذ وقعت حالاً لا مدتها من تقدير القول لا سها وصف المعنى وحيداً فالحق مقولاً في حقها من الناس
حين البسر والرفاهية أطفي وحين العسر والاضيق أسري ومن الشاعر لا ليالي سها للتمييز للذكر كيف كانت فأوعى الأول
للتنوين وعلى الثاني للتخفيف (قوله ويجوز أن يكون الأمر الخ) أي مع كونه حالاً والمعنى حال كونه نبطي أو تسرع وأما غير صيغة الأمر
للدلالة على أن الليالي في سرعتها وطشها أموراً تأمر تعالى مسحرات الكلمة كن وعلى هذا المعنى بتحقيق دليل آخر على كونه موحداً
قاله عبيد الحكيم هذا ويجوز أن يكون الأمر بمعنى الخبر والجملة مستقلة تشافياً ياباً على وجه الالتفات كأن الرمان قال له ما تقول
فيما حدث لك فأجاب بأنه راض بما يفعل أسرع أو أبطأ أي لا يبالى بعد فاته وهو بالليالي كيف كانت (قوله عقبه) هو بالياء

أفناء قبل الله للشمس اطلعي * حتى اذا وراك أفق فارجى

وسمى الاساد في هذين التفسيرين من الكلام غفيا لاستداده الى العفود دون الوضوح لان اساد الكلمة الى الكلمة شئ . يحصل بقصد المتكلم دون واضح اللفظ فلا يصير صرب حبرا عن زيد بوضوح اللفظ من قصد انات الصرب فملا له وانما الذي يعود الى واضح اللفظ ان صرب لاثبات الصرب للاثبات الخروج وانه لاثباته في زمان ماض وليس لاثباته في زمان مستقبل فاما تعيين من ثبت له فاعا يتعلق عن اراد ذلك من الخبرين ولو كان لمويا لكان حكما بانه محار في مثل قولنا حظ أحسن مما وثى الربع من حبة أن الفعل لا يصح الا من الحى القادر حكما بأن اللفظ هو الذى أوحى أن يختص الفعل بالحى القادر دون غيره وذلك مما لا يشك في إطلاقه * وقال السكاكي الحقيقة العقلية هي الكلام المقادة ماعدا المتكلم من الحكم فيه قال وانما اقت ماعدا المتكلم دون أن أقول ماعدا الفعل ليقول كلام الحاضر اذا قال شئ الطبيب المرئى راتيا شعاه ان يرض من الطب حيث عدمه حقيقة مع أنه غير مفرد لمضى الفعل من الحكم فيه وفيه نظر لانه غير مطرد لصدقه على ما لم يكن المصدق به صلا ولا متعللا كقوسا الانسان حيوان مع أنه لا يسمى حقيقة ولا محارا ولا معكس لخروج ما يطابق الواقع دون اعتقاد له كلام ولا يطابق شئ منهما مع كونهما حقيقتين عقليتين كما سبق وقال المحار له فليته والأكثر عقه بدور به (قوله أفناء) أى جعله قاب والضمير يعود على شئ النجم لغيره بغير ان المتكلم في قوله أولا على دنا فيكون فيه التفات من التكلم الى العبة (٢٤٦) وعلى هذا فلا يدل الكلام من بقدر مضاف أى أفنى شأنا أى النجم أو المراد أفناءه

حده مشرفا على العناء أى القدم وحينئذ فلا يقال انه حال النطق بهذا الكلام لم يكن قابا أى معدوما ويصح عود صمير أفناء على شعر الرأس لانه موم من معنى الكلام انما فى وأشار انا شرح لكل من ابوجهين بقوله أى أنا النجم أو شعر رأسه (قوله قيد الله) أى أفناء الله بقيله فعبه معازر عقل (قوله أى أمره وارادته) فسر القيل أولا بالأمر لقوله اطلعي

(قوله) أى أنا النجم أو شعر رأسه (قيد الله) أى أمره وارادته (للشمس اطلعي) فانه يدل على أنه فعل الله

(قوله) أى شعر أى النجم أو أنا النجم لأن فى الشعر من الأمر شعاب أى النجم (قوله أى أى أمره وارادته) أى أمره وارادته (للشمس اطلعي) حتى اذا وراك أفق فارجى * وانما لم يفسر القول بالارادة ولو كان هو الدهر ويكون ماعده في ثبوت الخبر على معنى ارادة الله طلوع الشمس

الحقيقة المعية بقوله هو الكلام المقادة ماعدا المتكلم من الحكم فيه وعرف المحار العقلي بقوله هو الكلام المقادة خلاف ماعدا المتكلم من الحكم فيه لصرب من الأول اداة للحال لا بواسطة وضع وقال انما قلت ماعدا متكلم من الحكم دون أن أقول ماعدا الفعل وفى ذلك خلاف ماعدا المتكلم دون أن أقول خلاف ماعدا فعل يقول الأول كلام المحار حيث عدمه حقيقة مع أنه غير مفيد ما فى الفعل من الحكم فيه ولا بد من هذا الكلام فى الثانى فانه لا يسمى كلام ذلك محارا وان كان خلاف العقلي نفس الأمر ولان لا يمنع عكس الثانى مثل كما الخلية الكسكة فانه لا يمنع أن يكون الحقيقة بعبه الكلمة ولا بد من ذلك في كونها من محار العقل قال تصعب في كلامه هذا نظر أمانى الأول

ولا

فانه مفعول شئ ان كان القيل مصدر أو هو بغيره أو عطف بيان ان كان الفعل

اسما بمعنى المفعول فكذلك الأمر يحتمل أن يكون مصدرا ان كان القيل مصدرا وأن يكون امما بمعنى الصيغة ان كان المراد القيل انقول ثم لما كان الأمر الذى هو طيب الفعل أو الصيغة ليس مراد لم الأمر بالحداد شئ حقيقة عند المحققين القائلين إن قوله تعالى انما أمرنا لشيء اذا أردناه أن نقول له كن هذا تمثيل لحصول الشئ بسرعة وليس هناك أمر أصلا عطف الارادة عليه عطف تفسير فلم من هذا أن المراد قين الله ارادته وانما لم يبق أى ارادته من أول الأمر لان المسادر من القيل الأمر كما علمت وانما عند انقائين بخطاب كن حقيقة من الارادة فالأمر معناه الحقيقى لان اطلعي بمعنى كوفى طاعة وعلى كل حال المراد بالأمر الأمر التكويني لا الأمر بمعنى الحكم إذ لا معنى لها واعتراض على الشارح أن الارادة من صفات الذات لا تؤثر وانما يختص بالذى يتوقف عليه الفعل القدرة فالأولى بتفسير الأمر بالقدرة أو بالتكوين وقد يقال صحة كلامه من جهة أن التحصيل مقصود للتأثير وبقوله اطلعي * حتى إذا وراك أفق فارجى * وحتى فيه تفرعية بمعنى العماء والمرع عليه محذوف أى اطلعي وتحركى عادوار الكالخ (قوله فانه يدل) أى فان اساد الافاء الى ارادته تعالى يدل على أن التمييز فعل الله ووجه الدلالة أن هذا الاسناد شأن للوجود ان كان هذا الاسناد ايضا محارا كما علمت فان قلت أى مرفى صرف الاسناد الأول عن ظاهره وجعله محارا وجعل الاسناد الثانى أعنى اساد الافاء لقييل الله قرينة ولم يعكس بحيث يحمل اسناد ميز حقيقة واسناد أفناء محارا مع أن الشخص الواحد اذا صدر منه كلامان وأحد همد يدل على خلاف ما يدل عليه

العقل هو الكلام المعاده خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لصرب من التأول افادة للحلاف لا بواسطة وضع كقولك أنت لم تبع النفس
 وشفي الطبيب لم يصب وكذا الخليفة الكعبة قال واما قلت حلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه دون أن أقول حلاف ما عند العقل
 لئلا يمتنع طرده مما إذا قال الدهري عن اعتنا وجهه أو جاهر غيره أنت الربيع النفس رايا ما منه من الربيع فانه لا يسمى كلامه ذلك محارا
 وان كان حلاف العقل في نفس الامر واحتج بيت الحماسة وقول أبي النجم على ما تقدم ثم قال وشلا يمتنع عكسه مثل كسا الخليفة
 الكعبة وهرم الأمير الجند فليس في النفس امتناع أن يكسو الخليفة نفسه الكعبة ولأن يهرم الأمير وحده الجند ولا يمتنع ذلك في
 كونهما من المحر العقلي واما قلت نصرت من الأول يستحق به عن الكعبه لا يسمى محارا مع كونه كلاما معدا حلاف ما عند
 المتكلم واما قلت افادة للحلاف لا بواسطة وضع يستحق به عن المحر الهوى في صورة وهي اذا ادعى أنت موضوع لاستعماله في
 القادر المحار أو وضع بذلك وفيه نظرا لا لا سلم لطلان طرده عند كثر خروجه بقوله نصرت من التأول ولا لطلان عكسه بما ذكره المراد
 بحلاف ما عند العقل حلاف ما في نفس الأمر وفي كلام الشيخ عبد القاهر إشارة الى ذلك حيث عرف الحقيقة العقلية بقوله كل
 حكمة وصفتها عن أن الحكم بقادها على ما هو عليه في العقل واقع موقفه فان قوله واقع موقفه معناه في نفس الامر وهو بيان لما
 قبله وكذا في كلام الرمحشري حيث عرف المحر العقلي بقوله أن يصدق الفعل الى شيء بنسب بالهوى هو في الحقيقة فان قوله في الحقيقة
 معناه في نفس الامر وعوكب الحقيقة الكعبة اذا كان الاسناد فيه محارا كحديث ثم القول بأن الفعل موضوع لاستعماله في القادر
 صعب وهو معترف بصدقه وقد ردد في كونه بوجهه معناه ان وضع الفعل لاستعماله في القادر لم يقل عن واحد من رواة الامم وترك
 القيد دليل في التعرف على الاطلاق بقوله افادة للحلاف لا بواسطة وضع لاحاطة اليه (٣٤٧) وان ذكر فمدى أن لا يذكر الاسناد كمر الحاد

على انه ذهب المختار على ان
 تمثله بقول الخليل أنت
 الربيع النفس يبقى هذا
 الاحتراز بوجه تنبيه قد
 بين بما ذكرنا أن المعنى
 بالحقيقة العقلية والمجاز
 العقلي على ما ذكره السكاكي
 هو الكلام لا الاسناد وهذا
 يوافق ظاهر كلام الشيخ
 عبد القاهر في مواضع من

ونه لمدى وأبعد ولا شيء وأما فيكون الاسناد في حد ذاته لا يبي سؤايل ساء عني في زمان
 لا احتمال أن يكون ثم امر لا شيء من الطوع عني امر حرة باللائحة القائلين بها ووجه الاستدلال على
 أن الاسناد ميراثي حد ذاته لا يبي محاراً به سبب آخر فافهم الشعراني الارادة قد دل على أن القائل لا يعتقد
 التأثير في الشعر انما هو ومضيه فان قيل معناه في الارادة في كلامه اما هو موضوع الشمس والدليل مبني
 على جعل متعلقها الضياء فانه يكون لاسناد الاخر عده هو المحر بدليل ما ذكر من حبس الارادة
 فانه غير مطرد اصدفه على ما يمكن المسد فيه فعلا ولا ممصلا به مثل الاسناد حيوان مع كونه لا يسمى
 حقيقة ولا محاراً ولا معكس لخروج ما يطابق الواقع دون اعتناء المتكلم وما لا يوافق شيئاً منهم ما مع
 كونهما حقيقة عقليتين (فان) ما الأول موضوع ولا شك ان الاسناد يريد حيوان حقيقة

دلائل الاعتدال وعني ما ذكرناه هو الاسناد لا الكلام وهذا ظاهر ما به الذبح نوعمرو من الخاطر رحمه الله عن الشيخ عبد القاهر وهو يقول
 الرمحشري في الكشف وقول غيره وبما احبره لان نسبة المعنى حقيقة أو محاراً الى العقل على هذا لهه لا بواسطة شيء وعلى الاول
 لاستعماله على ما نسب الى العقيد أعني الاسناد

الآخر ولم يتم حال القائل صحيح مع كل منهما فربما يقع على صرف الآحر أحب من صدق أحد الكلامين ومطابقته للواقع مرجع وفريفة
 قائمه على صرف الآحر عني أن جملة أقواله قبل الله سبحانه لقوله مير عه وحينئذ فلا يجوز أن يكون اسناد ضياء محاراً واسناد مير حقيقة
 (قوله) أنه مدى الخ) فيه ان الاسناد المذكور انما يصدق على ما على هو المعنى ولا دلالة له على انه المعنى والدي الان يقال للدلالة على
 ذلك من جهة نه لا فائق بالبرق ومن جهة ان طلوع الشمس بان ستخرج طلوع النهار وهو انشاء وانشاء له أو يقال وجه الدلالة ان
 من قال تأمر الله وارده وان طلوع الشمس وعروضها كل يوم تأمره يكون مسلماً والسم قائم بان الانشاء والاعادة والانشاء والافناء
 من الله تعالى وهذا كله اذا جعل صير قوله فانه يدل على اسناد الافناء لصل الله ما ان جعل الصير واحداً فتكون الدلالة على أنه
 تعالى مدى ومعيد من قوله بحد حتى د. وراك أوفى فارحمي بانه يدل على الاعادة ومن كان يعمل الاعادة يعمل صدها وهو الداية
 فالبداية مأخوذة من الاعادة ولو ما كان الانشاء مأخوذة من الاعادة لربو ما بالدلالة على أنه معن مأخوذة من قوله افناء الخ كذا قرر
 بعض سكون يقال عليه المناسب للتأخر حينئذ تقديم المعنى على ما قبله الا ان يقال انه لاحظ ان الضياء بعد الانشاء (قوله) بناء على
 انه زمان) فيه أنه اذا كان المسد اليه حسب اللغوي لا يكون زماً. لان الحديث عني المعنى وهو ليس زماناً والجواب أنه من اصافة الصفة
 الى الموصوف والتقدير اليبالي الجادة فالمسد اليه في الحقيقة اليبالي وهي زمان

ثم المأز العقل باعتبار طرفيه أعني السد والسند اليه أربعة أقسام لا غير لاحدا اما حقيقتان

(قوله أو سب) أي عاى أى شاء على أن الاضافة حقيقة (قوله أى أقسام المأز العقل الخ) اعلم أنه لا اختصاص للمأز العقل بهذه الأقسام الأربعة بل الحقيقة العقلية كذلك تنقسم لهذه الأقسام الأربعة وأمثالها هي تلك الأشكال التي مثل ما المصنف للمأز عليها لكن تختلف الحال، لظن من صدرت منه من كونه مؤمدا أو جاهلا واعتراك للمصنف بين أقسام الحقيقة بعضها بالمقايضة ولقبة الاهتمام بمحالها وما ذكره المصنف من تقسيم المأز العقل لهذه الأقسام مبنى على مذهب الجمهور من عدم رد المأز العقل فلاستعارة السكية وأما على مذهب السكاكي من رده لم يطرأ عليه حينئذ لا يكونان لا محالين ان كان التحصيل محارا أو محارا وحقيقة ان كان التحصيل حقيقة فان قلت حيث (٢٤٨) كانت الامثلة الآتية صحيح أن يكون مثله للحقيقة أي ما يحتمل الصدور في قول المصنف

وأقسامه راجعا لما ذكر
من الحقيقة والاحراز لا لاجز
فقط كما منع الشارع قلت
يمنع من ذلك أمرا الأول
نصريحه في الاصحاح
الذي هو كاشر لهذا
المأز بقوله وأقسام المأز
أربعة الأمر الثاني قوله
فيما يأتي وهو في القرآن
كثير فان المصنف راجع
للمأز فينبى أن يكون
المصنف في أقسامه راجعا
للمأز أيضا ليكون الكلام
على وتيرة واحدة (قوله
باعتبار حقيقة الطرفين)
أي كلاً أو بعضا وقوله
ومأز بينهما أي كلاً وليس
المأز باعتبار حقيقتيهما
معاً ومأز بينهما معاً وسبب
اندفع ما يقال هذا التقسيم
بالاعتبار المذكور لا يشمل
ما أحد طرفيه حقيقة

أوسب (وأقسامه) أي أقسام المأز العقل باعتبار حقيقته الطرفين ومأز بينهما (أربعة لأن طرفيه) وهي السد اليه والسند (أما حقيقتان) لمؤيدتان
متعنه اطلع الشمس فيكون سد السماء إلى الارادة من الاسناد إلى السبب وهو محار فلما أخذ من
نسبة الاقسام إلى ارادته ولونصفت في كلامه بطلوع الشمس أنه تعالى بوصف باسمه المعنى لأن الاقسام
للذات ولو كان حصوله بالصفة وبؤخذ من قوله أيضا حتى إذا واركأ أفق فارحى في ان رجوع
الشمس بآرادته واعتدتها بقوته فيستدغمه وصفه باسمه المعيد فإذا كان في اعتقاد امتكام هذا
الكلام ان الله تعالى هو المعنى والمعيد ومن يتعرف بالاعادة يتعرف بالانتهاء والانشاء فيكون هو المعنى
والمعنى في اعتقاده لم يكن من الدهر بين الدرس يتصور التأثير إلى الزمان بل هو اقسامه والحق ان هذا الجواب
تكلف والمنادى من كلام أي النظم هو مقتضى السؤال ثم لم يشر إلى تقسيم المأز العقل باعتبار
طرفيه فقال (وأقسامه) أي المأز العقل (أربعة) باعتبار حقيقته الطرفين ومأز بينهما أو أحدهما
وذلك (لأن طرفيه) وهي السد والسند اليه (أما حقيقتان) باعتبار الوضع للمعنى

محال ما قاله المصنف وهو مقتضى كلام عبد القاهر حيث حدها بما يقتضى دخول مثل ذلك كما تقدم
والثاني صحيح لأن يحمل على ان مراده بما عدا التكلم ما يدل عليه مع عدم القرينة الصارفة عنه
وقد ذكر في الاصحاح اعتراضات على هذا الحد ثم أبى ذكرها وقد تبين ما ذكرناه ان السبب بالحقيقة
والمأز العقل عند المصنف هو الاسناد فيه وعيه عبارة ان الحجب في العقل عن عبد القاهر وقول
المرحوم في الكشاف وعنه وعلى عبارة السكاكي يكون المأز من الكلام قال المصنف وأما احرازنا
هذا لأن نسبة المسمى حقيقة أو محار اعلى هذا لنعمة بلا واسطة شيء وعلى الاول لاشبهه على ما ياسب
إلى العقل قلت بل لا يصح من جهة المعنى الا ذلك والسكاكي في جميع الباب يقول اسناد حقيقة واسناد
محار كما قال غيره من (وأقسامه أربعة لأن طرفيه إلى قوله وغير مختص) ش أي أقسام المأز العقل
أربعة لأن طرفيه هما السد والسند اليه فاما ان يكونا حقيقتين أي كل منهما حقيقة لمؤيدة مثل

والآخر محار من ما طرأ حقيقتان أو محاران وحيد فلا يكون الاقسام أربعة أو يقال المراد انه يلاحظ
في التقسيم المذكور اعتبار حقيقته مجموع الطرفين واعتبار محارية مجموعهما سواء وحينئذ من الجزئين من الاعتبار الأول بأن كان
الطرفان حقيقتين وهو القسم الأول أو كل تمام الجزئين من الاعتبار الثاني بأن كان الطرفان محارين وهو القسم الثاني أو كان بعض
الجزئين من الاعتبار الأول وبعضهما من الاعتبار الثاني وهو القسم الثالث والرابع وقصد الشارع بهذا أعني قوله باعتبار الخ
دفع ما يرد على المصنف من أن الكتابية عنده ليست حقيقة ولا محار وإذا التفت اليها كانت الأقسام أكثر من ثمانية وحينئذ فلا
يصح حصره الاقسام في أربعة وحاصل ما أشار له الشارع من الجواب أن حصره الاقسام في الأربعة اعناه بالظن لهذا الاعتبار
فلا ينافي زيادة الاقسام بزيادة الاعتبار المذكور وهذا الاعتراض لا يرد على السكاكي لأن السكاكية عنده من قبيل الحقيقة (قوله
لمؤيدتان) أي كلاً مستعملتان فيما وصفتاه لعل في اصطلاح المتحاطب وقيد بقوله لمؤيدتان مع أن كلا من السد والسند اليه قد
يكون حقيقة عبرتو به بل شرعية أو أحدهما حقيقة لثبوتية والآخر شرعية نحو صلى زيد الظهر ونحو أدخلته الصلاة الجنة لأن

أنت
الآن
في التقسيم المذكور اعتبار حقيقته مجموع الطرفين واعتبار محارية مجموعهما سواء وحينئذ من الجزئين من الاعتبار الأول بأن كان
الطرفان حقيقتين وهو القسم الأول أو كل تمام الجزئين من الاعتبار الثاني بأن كان الطرفان محارين وهو القسم الثاني أو كان بعض
الجزئين من الاعتبار الأول وبعضهما من الاعتبار الثاني وهو القسم الثالث والرابع وقصد الشارع بهذا أعني قوله باعتبار الخ
دفع ما يرد على المصنف من أن الكتابية عنده ليست حقيقة ولا محار وإذا التفت اليها كانت الأقسام أكثر من ثمانية وحينئذ فلا
يصح حصره الاقسام في أربعة وحاصل ما أشار له الشارع من الجواب أن حصره الاقسام في الأربعة اعناه بالظن لهذا الاعتبار
فلا ينافي زيادة الاقسام بزيادة الاعتبار المذكور وهذا الاعتراض لا يرد على السكاكي لأن السكاكية عنده من قبيل الحقيقة (قوله
لمؤيدتان) أي كلاً مستعملتان فيما وصفتاه لعل في اصطلاح المتحاطب وقيد بقوله لمؤيدتان مع أن كلا من السد والسند اليه قد
يكون حقيقة عبرتو به بل شرعية أو أحدهما حقيقة لثبوتية والآخر شرعية نحو صلى زيد الظهر ونحو أدخلته الصلاة الجنة لأن

كقولنا أنت الربع البقل وعليه قوله * فنام ليل ونحلى هي * وقوله * وشب أيام العراق معارق * وقوله
* وعت وماليل المطى سائم * وأما محار ان كقولنا أحياء الأرض شب الزمان

الحقيقة الشرعية بحار لموى فلو اعتبر مطلق الحقيقة لزم بداخل الأقسام يصدق على محو أدخلته الصلاة الحية قسم كون الطرفين
حقيقيين ود الصلاة بمعنى الأقوال والأفعال حقيقة شرعية كما أن الإدخال حقيقة لموية ويصدق عليه أيضاً قسم كونهما حقيقة
ومحار فإن الصلاة بذلك المعنى محار يعنى في شيء آخر وهو أنه يجوز أن يكون الطرفان حقيقتين عقليتين محو خلق الله فصل الربيع
ومحار من عقدين محو أخرى النهار اطاعة أمر فلان ومحتلمين محو أخرى النهار اطاعة فلان وأخرى الماء اطاعة أمره في كل من الأمثلة
الثلاثة الأخيرة محار في النسبة الإيقاعية أو الإضافة أو فهمما والنوحية السابق للتقييد بالعوتين لا يتأتى هذا فتقييد الشارح
بالعوتين لا يظهر بالنسبة لما ذكره إلا أن يقال المعنى بذلك لكون الأمثلة التي (٣٤٩) ذكرها انصف من هذا القبول كما

أجاب القمى قال سم
وفي هذا الجواب نظر لأن
كون الأمثلة التي ذكرها
انصف من هذا القبول
لا يقتضى التقييد به بل
التعميم فتأمله (قوله محو
أنت الربع البقل) أى
فكل من الطرفين مستعمل
فيها وسم له ولا محار إلا في
الاسداد أصداً من الموضع
(قوله أو محار ان لموى ان)
أى كائناً مستعملتان
في غير موضعهما الأصلي
(قوله فان المراد) أى للتكلم
(قوله تهيج القوى) مصدر
مصاف للمعول أى تهيج
الله القوى وقوله البامية
الأولى أن يقول للتمية
غيرها من النباتات لأنها
التي في الأرض وقوله فيها
متعلق تهيج أى أن تهيج

(محو أنت الربع البقل أو محار ان) لموى ان (محو أحياء الأرض شب الزمان) فان المراد ما حياه
الأرض تهيج القوى البامية فيها واحداث تمارتها بأنواع النبات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحياة
وهي صفة تقتضى الحسن والحركة الارادية

(محو أنت الربع البقل) فانما البقل الذى هو السعد حقيقى لاستعماله في معناه القموى والرابع
الذى هو السعد اليه معناه كذلك فهم حقيقة فان (أو محار ان) لموى ان (محو أحياء الأرض شب الزمان)
فالأحياء الذى هو اتحاد الحياة قد استعمل في غير معناه وهو اتحاد نصرة الأرض واحداث حصرتها
وذلك ان في الأرض أصولاً ودوات القوى بمعنى أن لها قوة هي قولها القوى وحديث رهرتها تهيج تلك
الأصول ويحصرها بحدود رهرتها وحصرها ونصرتها هي المراد بالأحياء فقوله حال استعارة تنعية
وذلك انه شبه اتحاد الخصرة وأنواع الأزهار باعطاء الأحياء واتحادها ووجه التشبه كون كل منهما احداث
ما هو منشأ الساق والمحاسن ادلا منصفة ولا حسن في الموت وكذا النبات الذى هو السعد اليه معناه
الأصل كون الحيوان في زمن اريد قوته وانما سمي هذا للمشي شباً لأن الحرارة المرورية حينئذ
تكون مشمومة مشتملة من شب النار أوقدها وقد استعمل بكون ارماني في ابتداء حرارته الملازمة له
وفي ابتداء اريد قوته أى لأصول ودوات القوى السالبة لانها بما ينقوى عموه فيه ووجه التشبه كون كل
من الابتداءين مشحوباً ما يترتب عليه من نشأة الأفراس والمحاسن عكس الحرمان الذى يكون في آخر
زمن الحيوان وآخر زمان الأزهار والسبب محمود ذلك والمحاسن واصححاً لها فقد ظهر أن الطرفين
محار ان لموى ان والاسداد مع ذلك محو عقلى ولا مصادفة بينهما

أنت الربع البقل فالاسات والتم حقيقة ان استعمالها في موضوعها وسمه
* وشب أيام العراق معارق * وكذلك قول الشاعر * وعت وماليل المطى سائم *
أو محار ان مثلاً أحياء الأرض شب الزمان فان الأحياء والنبات مستعملان محار ان لاسات والرابع

(٣٢ - شروح التلخيص - أول) الله فيها القوى للتمية للساب (قوله واحداث) عطف على تهيج عطف لارم على ملزوم * الأحياء
مجموع الأمرين لكن مصب القصد هو هذا الثاني وهو التمار له لتهيج القوى وحشد فكان الأولى الافتصار عليه بأن يقول والمراد
ما حياه الأرض احداث النصرة والحصره فيها الناشئة عن تهيج القوى للتمية فيها كذا فرره شيخنا القموى (قوله والأحياء في الحقيقة)
أى في اللغة اعطاء الحياة أى إيجاد الحياة أى إيجاد الله الحياة فهو مصدر مصاف لمعوله أى وإذا كان الأحياء في اللغة إيجاد الحياة وكان
مراد لتكلم بأحياء الأرض احداث النصرة والحصره فيها فيكون في قوله أحياء الأرض استعارة نصرة بحجة تنعية ونقر برهان تقول
شبه احداث الخصرة وأنواع الأزهار بإيجاد الحياة مما مع أن كلا منهما احداث لما هو منشأ الساق والمحاسن واستبراسم التشبه للتشبه
واشتق من الأحياء أحياء بمعنى أحدث الخصرة (قوله وهي) أى الحياة الخادنه (قوله تقتضى الحسن) أى الاحساس بمعنى
الادراك بالحواس الخمس الظاهرة وقوله والحركة الارادية عطف لارم على ملزوم قال العلامة التناصر اللغوي والحق عندهم ان
الروح ليست شرطاً للحياة بل للعامل المختار أن يوجد الحياة في أى جسم أراد سواء كان فيه روح أو لا وسواء كان في صورة الانسان

واما محتلعان كقولنا أمت البقل شباب الزمان وكقولنا أحياء الارض الربيع وعليه قول الرجل 'احيه أحيئي رؤيتك أي أنسى
وسرتني فقد جعل الحاصل بالرؤية من الانس وللسريرة حياة ثم جعل الرؤية علة له ومثله قول أي الطيب:
ونحي له لال السوارم والقما ^ج ويقتل ما نحي التسمم والحداد ^ج جعن الزيادة والوفور حياه لال وتعر يفه
في العطاء قتلا له ثم أمت الأحياء فعلا للسوارم والقتل فعلا للتسمم مع أن الفعل لا يصح منه أو نحوه قولهم أهلك الناس الديار والدرهم
حملت الغنة اهلا كما ثم أمت الأهلك فعلا للديار والدرهم

أولا كما وقع في الحسع الذي حن لني صلى الله عليه وسلم قال بعض بلادته ولك أن تقول يجوز أن الله تعالى أوحى الروح في الحسع
ثم انصف بالحياة وتأمله (قوله وكذا المراد) حاصله أن الشاب الذي هو المسند اليه معناه الأصلي كون الحيوان في زمن ازدياد
قوته وأما سمى هذا المعنى شابا لأن الحرارة المرربة حسنة تكون مشوبة أي مشتعلة وقد استعير لكون الزمان في ابتداء
حرارته اللابسة له وفي ابتداء ازدياد قواه بجامع الحسن في كل من الاسماء لما يرتب عليه من شأه الأفراس والمحسن واستعير
اسم الشاب له للشبه على طريق الاستعارة (٢٥٠) التبريحية الأصلية كذا أفاد ابن يعقوب اذ علمت هـ (١) فقول الشارح

وكذا المراد شباب الزمان زمان ازدياد قواها التامة وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في
زمان تكون حرارته المرربة مشوبة أي قوه مشتعلة (أو محتضنة) بأن يكون أحد الطرفين
حقيقة والآخر محارا (عنوان البقل شباب الزمان) فيما اسند حقيقة واسند اليه محار
(وأحياء الارض الربيع) في عكسه

(أو محتضن) بأن يكون أحد المسندين محاربا والآخر حقيقيا فاما أن يكون المسند حقيقة
والمسند اليه محارا (عنوان البقل شباب الزمان) فالمسند الذي هو اسات البقل حقيقي والمسند
اليه الذي هو شباب الزمان محري (و) أما عكسه نحو (أحياء الارض الربيع) فالمسند الذي
هو أحياء الارض محار والمسند اليه الذي هو الربيع حقيقة وأما نسبة على التقسيم لثلاثتهم
عدم صحة تعدد المحار في كلام واحد من نوعين ووجه المحصر على مذهب انصف واضح لأنه جعل
المحار العقلي في اسناد الفعل أو معناه الى العاقل أو غيره مما ليس متدا كما تقدم فاحصر فيها بين
الكامنين والكامنان لا يتخلوان من هذه الأقسام فبحوز زيد هاره صائم المحار عبد للصفاء هو في
اسناد صائم الى صمبر النهار وأما على مذهب السكاكي الذي يحمل المحار فيها بين اسناد حمله هاره صائم الى
زيد لأنه يصير المحار العقلي بالكلام بعد اسناده خلاف ما عند المتكلم تناول فهو مشكل لأن مجموع
هواره صائم وهو أحد طرق الجملة المقاد باسنادها الخلاف لا يسمى محارا بحوي لأن المحار الاعوى
فسره السكاكي بالسكامة المستعملة في غير ما وصفت له ومجموع نهاره صائم ليس بكامة فكان المحصر
أو يكون اسند حقيقة والسند اليه محار امثل أمت البقل شباب الزمان أو عكسه نحو أحياء الارض الربيع البقل

وكذا المراد أي مراد
التكلم شباب الزمان
وقوله ازدياد قواها التامة
الاولى قواه للتنمية للنبات
لأن الصمبر راجع للزمان
وهو مذكر الا أن يقال
أمت الصمبر نظرا لكون
الزمان مدة وفي الشيخ
يس نبعا للمعنى أن صمبر
قواها راجع للأرض
وأوردا على ذلك أن شباب
الزمان يقوم به وازدياد
القوى إنما يقوم بها بالزمان
وحينئذ فلا يصح تفسير
شباب الزمان بازدياد قوى
الارض وأحب الشيخ
يس بان في الكلام حذف

مضاف أي وقت ازدياد قواها ورد هذا الجواب بأن الوقت لا يعوم بالزمان بل هو معه فكيف يفسر به شباب
الزمان الذي هو وصف قائم به وأحب المعري جواب غير هذا بأن يحمل الازدياد على التمدد لا على التدبير متعبدا ويجعل مصافا للمعول
والأصل ازدياد الزمان لقواها وعلى هذا فمعى قولك أحياء الارض شباب الزمان أحدث بضرته ازدياد الزمان لقواها التسمية للنبات ولا ينبغي
ما في هذا كله من التكلف فالأحسن أن يفسر شباب الزمان بازدياد قوه الارض بسبب لطافة الهواء واعتداله وانصب القطر من
السماء في هذا الزمان وحينئذ فليس للزمان شيء من تلك الصفات ويكون مضافه شباب الزمان لا بد من ملاسة لحصول الكائنات فيه وعلى
هذا فمعى أحياء الارض شباب الزمان هيج قوى الارض وأحدث المحصرة والنصرة فيها ازدياد قواها التامة الحاصلة في الزمان وهذا
ملخص ما أفاده عبد الحكيم والقري (قوله وهو) أي الشاب في الحقيقة أي الله (قوله المرزبة) أي للمرزبة فيه (قوله أي
قوية مشتعلة) إنما فسر مشوبة بذلك لأنه من قولهم شب النار اذا قواها وأشعلها (قوله أمت البقل شباب الزمان) أي

(١) قول المحشي اذ علمت هـ الى قوه وأحب الشيخ يس الخ لعل هذا مسمى على أن لفظ زمان ساقط من عبارة الشارح وهو ثابت في النسخ
التي بيدنا وعلى ثبوته لا اعتراض ولا جواب كتبه مصححه

وهو في القرآن كثير كقوله تعالى وإذا نلت عليهم آياته رادتهم إيماناً سميت الزيادة التي هي فعل الله أي الآيات لكونها سبباً فيها وكذا قوله تعالى وذلك ظنكم الذي ظننتم بربكم أرداكم

ازدياد قوة الأرض السموية الخاصة في الزمان (قوله ظاهر) أي لانه حمل المحار العقلي في أساء الفعل أو معناه إلى غير ما هو له من فاعل أو غيره مما ليس مستنداً وحيداً فلا يكون الاقبا بين الكامتين والكامان لا يجوز ان من هذه الاحوال الاربعه فيجوز بهما صائم المحار عند المصنف انما هو في اساء صائم الى صميم النهار وقوله على ما ذهب اليه المصنف أي وأما على رأي السكاكي فلا وجه للحصر في الاربعه لانه عرف المحار العقلي بأنه الكلام المعاده خلاف ما عد التكلم من الحكم تأول فيجوز أن يكون السند عنده جملة أسندت للمستند نحو ز ينصام نهاره ونهاره صائم وخمسة لا توصف بالحقيقة ولا بالمحار اللغويين لا خد الكامة في تعريفهما هذا مراد الشارح وفيه نظر لان الكلمة انما أخذت في تعريف الحقيقة والمحار للفرد لا في تعريفه مما مطلقاً لا يرى سهم قسموا المحار اللغوي الى الاستعارة وغيرها والاستعارة الى التمثيل وغيرها ومثلوا للتمثيل بما هو مركب قطعاً ما دلت وصف الحجة بالمحار ثبت وصفاً بالحقيقة لان كل ما يوصف بالمحار باعتبار الاستعمال في غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاستعمال فيما وضع له وحيداً فالخصر في الاربعه ظاهر عن مذهب السكاكي أيضاً لكن على تقدير عدم رده (٢٥١)

الذي كثر لها فطره اما محازان أو محاز وحقيقة فقط كما مر نعم يشكل الحصر في الاقسام الاربعه حتى على مذهب المصنف سحوق قولك مرنى ليلي وقد أردت هذه اللفظة حين سمعته فان الذي سرك من تلفظ بها واللفظ اذا رده به من قبل قوله لنعنه لا يوصف بحقيقة ولا محار كما صرح به الشارح في حواشي الكشاف فهذا المثال من المحار العقلي لان الاسناد فيه

وجه الاختصار في الاربعه على ما ذهب اليه المصنف ظاهر لانه اشترط في السند أن يكون فعلاً أو في معناه فيكون مفعولاً أو كل مفعول مستعمل إما حقيقة أو محار (وهو) أي المحار العقلي (في القرآن كثير) أي كثير في معناه لا بالاصافه الى مقابله حتى تكون الحقيقة العقبية قليلة وتقديم في القرآن على كثير لمجرد الاهتمام كقوله تعالى (وإذا نلت عليهم آياته) أي آياته الله (رادتهم إيماناً)

في الاقسام الاربعه على مذهب السكاكي مشكلاً بهذا الوجه ولا يطال الحصر على مذهب المصنف بالسكاكي لانها لا يخرج عن الحقيقة والمحار على ما سبق ان شاء الله تعالى (وهو) أي المحار العقلي (في القرآن كثير) وقد تقدم في القرآن على متعلقه وهو كثير للاهتمام ومعلوم أن كثرة في القرآن لا تستلزم كونه أكثر من الحقيقة والعرض من بين كثرة في القرآن الرد على من يؤولهم انفاء عنه وسكن القرآن بذلك لا يخص المسمى بالمحار العقلي بل يعمه في كل محار لاهتمام المحار بالكذب لانه خلاف الظاهر والقرآن مره عن ذلك ورد بأنه لاهتمام مع القرينة وأما حمله على أن المصدر الرد على من بين وجود المحار العقلي دون اللغوي فلا يتم الا رد ما يؤوله الامثلة دون مجرد ذكر الامثلة ثم أشار الى أمثله وجوده في القرآن فقال وذلك كما في قوله تعالى (وإذا نلت عليهم آياته رادتهم إيماناً) فان اسناد زيادة وقوع المحار العقلي كثير في القرآن كقوله تعالى وإذا نلت عليهم آياته رادتهم إيماناً

ليبر من هوله عدائكم وأحد طرفيه حقيقة وهو السند والسند اليه ليس حقيقة ولا محاراً وأجاب عبد الحكيم بأن السرور انما هو من سماع هذا اللفظ من حيث دلالة على معناه لا من حيث هو ولا سلم أن السر (١) من تلفظ به وحيداً فلا سناد في هذا المثال حقيقة (قوله لانه اشترط الخ) ان قلت حيث كان الحصر في الاربعه على ما ذهب اليه المصنف ظاهراً فلا يحتاج لدليل قلت هذا من باب التنبية والامور الضرورية قد بينه عليها اشارة لمسا في بعض الادها من الحناء (قوله مستعمل) بالحرصه مفرداً ما اذا وضع للمعنى ولم يستعمل فيه فلا يتصف بحقيقة ولا محار لقولهم في تعريف كل منهما كلمة مستعملة الخ (قوله وهو في القرآن كثير) رده على الظاهرية الزاعمين عدم وقوع المحار العقلي كاللغوي في القرآن لاهتمام المحار بالكذب والقرآن مره عنه ووجه الرد أنه لاهتمام مع القرينة (قوله لمجرد الاهتمام) أي الاهتمام لمجرد عن التخصيص والافهوكثير في غير القرآن أيضاً كالسنة وكلام العرب (قوله كقوله تعالى) ان قلت لم يقل المصنف كقوله تعالى أو نحو قوله تعالى وإذا الخ لاجل أن يظهر أنه تمثيل بل أوردته بطريق التعداد قلت انما رك المصنف ذلك لاهتمام أن المعنى وإذا نلت على منكري المحار في القرآن آياته زادتهم إيماناً بوجوده فيه فيكون في الكلام اهتمام للاقتباس فكماله حمل الآية على الاستدلال على مدعاه وان كان الفرض الحقيقي انما هو التمثيل كما أشار الشارح بتقديره لقوله

(١) السر هكذا في الاصل وصوابه السار لان الفعل سره لا أسره كما في كتب اللغة كتبه مصححه

يحمل الولد ان شيئا سب الفعل الى الطرف لوقوعه فيه كقولهم نهار مصائم

فكيف لكم بالقوى في يوم يحمل الخ ان كثرتم في الدنيا وانما احسن الشارح الوجه الاول لقصة التقدير والتأويل بخلاف نفيه الاوجه
واما كيف معمول مطلق على الصحيح وعمله تنقون أي سقون أي اتقاء (قوله يوم القيامة) في ذكره نظرا لانه يؤدي الى التكرار للاسعاء
عنه بقوله في الآخر يوما فالأولى حذفه أو ذكره على وجه التعبير في آخر الآية بأن يقول وهو يوم القيامة وأجب بأن هذا مبني على
أن يوم القيامة معمول نقون و يوما بدل منه وليس كذلك فقد ذكر العلامة عبد الحكيم أن يوم القيامة نصب على الظرفية ويوما
يحمل اولادان معمول به على حذف الناصب أي عذاب يوم ويس بدل من يوم القيامة كما وهم إذا دخل في تفسير معنى المعمول به للإبدال
بخلاف الظرفية فانه يباين للاسعاء الذي في سقون اه وهذا هو الأقوى فنقول الشارح نصب على أنه معمول به لتقون (قوله ان
نقيم على الكفر) وسر من كثرتم بقوله ان نقيم على الكفر ليكون الخطاب بهذا الكلام الكفار وكفرهم مقطوع به وان لا تدخل
على المقطوع به وانما تدخل على المشكوك فيه ولئلا يجحجح كثرتم الى معمول به (قوله يحمل الولدان) أي يصبرهم شيئا جمع أثبت
والاصل في شئ شئ الصم وكثرت بحاسة البيا (قوله سب الفعل) أي وهو (٢٥٣) الحمل اسكور وقوله الى الرمان أي

لوقوعه فيه (قوله وهذا)
أي تصوير الولدان شيئا
(قوله كناية) يحتمل أن
المراد الكناية العموية أي
عاردة ويحتمل أن المراد
الكناية لاصلاحية وهذا
هو الشايد من قوله بعد
ذلك لان الشئ الخ لانه
ظاهر في كونه كناية
على مذهب الكاكي
القائل انها اللفظ المستعمل
في مرسوم معناه وذلك لان
قوله تعالى يحمل الولدان
شيئا موضوع للازم الذي
هو تسارع الشئ وقد
استعمل اسم ذلك اللازم

يوم القيامة ان نقيم على الكفر يوما (يحمل الولدان شيئا) سب الفعل أي رمان وهو قد حقه حقيقة وهذا
كناية عن شدته وكثرة الهموم والآخر ان فيه لان الشئ مما يتسارع عند مقام الشدائد والمخن أو عن طوله
وأن الاطمان

يحمل الولدان شيئا) سب فعل الولدان شيئا جمع أثبت الى اليوم محارا لان الصبر في يحتمل له من باب
الاسان الى الرمان والحمل في الحقيقة لله تعالى ويوم مصوب على أنه معمول به لسقون أي كيف
سقون يوما يحمل الولدان شيئا وهو يوم القيامة ان كثرتم أي ان قسم على الكفر لان الخطاب
للكفار من ويصح أن يكون معمول لا كثرتم فيكون لمي فكيف تنقون عذاب الله الذي كثرتم
بما نقته ان كثرتم يوما يحمل الولدان شيئا وهو ان شئتم على ذلك العذاب على ان يكون يوم مصوبا على
اسقاط الخافض وهو الباء أو نصب على العمولية تصديق كثرتم نكرتم وحججهم أي دتم على
حججهم وانكارهم وحمل ولدان شيئا كناية عن مقام أهوال يوم القيامة لان الشئ مما يتسارع ويلزم
وجوده عند مقامه لآخر والهموم فصيح لاسفال من الشئ الى التعاقب بالقرائن ويحتمل أن يكون
كناية عن طوله طولا يبلغ فيه الصبيان أو ان الشئ والشيخوخة ولكن على هدار مما ينشئ هذا الص
لاقتضائه قرب طوله بالسه الى الصريح ان مقدار حسون ألف سنة

يحمل الولدان شيئا

في المزموم وهو شدة اليوم وكثرة الهموم والآخر ان فيه وفي قوله وهذا كناية بشاره الى أن الكناية لاسا في الحجاز العقلي (قوله عن شدته)
أي اليوم وقوله لان الشئ أي الحقيقي وهو بياض الشعر وقوله مما يتسارع أي مما يتسارع وقوله عند مقام الشدائد أي عند رآكها
وتكاثرها والحاصل أن تراكم الشدائد ملازم بزمه سرعة الشئ فأطلق اسم اللازم وأر يد المزموم (قوله أو عن طوله) أي أو انه
كناية عن طوله طولا يبلغ فيه الصبيان أو ان الشئ والشيخوخة ثم يحتمل أن المراد الكناية العموية ويحتمل الاصطلاحية أيضا على
مذهب الكاكي وذلك لان قوله كما اولدان شيئا موضوع للازم طول الرمان وهو الشيخوخة والشئ فاستعمل في المزموم وهو
طول الرمان الذي بلغ فيه الصبيان أو ان الشئ والشيخوخة أو على مذهب المصنف القائل انها استعمال اسم المزموم في اللازم لان
الشئ والشيخوخة يلزمهما طول الرمان عادة والحاصل أن الشئ وطول الرمان متلازمان يصح أن يعتبر كل منهما لارما والآخر ملازوما
فان قلت حمله كناية عن الطول بياض الشعر من عدم الاتقاء فان منشا التعجب كثرة الهموم في ذلك اليوم لا مجرد الطول لان اليوم
الطويل قد يشتمل على نحو السرور فلا يقتضي التعجب فلا بد من اعتبار كثرة الهموم مع حجب التعجب على أن طوله أز يد من أو ان
الشيخوخة لأن أو ان الشيخوخة بعد الأثر معين ويوم القيامة قال الله تعالى فيه وان يوما عذرك كأي سنة مما تدون فاطول المخصوص
ليس لازما لأن الشيخوخة قلت ليس المراد أنه كناية عن مطلق الطول بل الطول للعبود ولا شك أنه من أكثر الهموم والملافة يكنى
فيها بالزموم الواقع بين أو ان الشيخوخة ومطلق الطول ذكره التميمي

وكقوله تعالى وأخرجت الأرض أنعامها وهو غير مختص بالخبر

(قوله يعلمون فيه أو أن استبحوه) أي عتسبون (قوله أنعامها) جمع ثمن شتح لثلاثة والقاف وهو متاع البيت فقول الشارح أي ما فيها الخ تفسير مراد وقوله من الدفائن أي ما كان مدفونا ومحروبا فيها كالسكور والموتى وقوله والخراش عطف تفسير (قوله إلى مكانه) أي إلى الأرض التي هي مكان متعقه وهو الخراج أعني الشيء الذي دفنوا في المكان فمن الأخراج لأنه معنى من المعاني والحاصل أن الأسد في هذه الآية للمعول بواسطة من لا نظرى للسكان لأن الأرض ليست بمكان للمعول فلا يقال لها أخرج فيها أو أخرج منها لأن الانتقال محرقة منها لا فيها والسكان الملائكة لا يعملون في الأرض (قوله وغير مختص بالخبر) فيه دخول البناء بعد الاحتصاص على المقصور عليه وهو (٢٥٤) عرى وإن كان الأكثرى الاستعمال دخولها بعد على المقصور كما حققه الشارح

وطن صاحب عروس
الأخراج وحول لا خبر
فاعترض على المصنف
وقال السواب أن يقول
وهو غير مختص به الخبر
(قوله عطف على قوله كثير)
أن قلت هذا يقتضى أن
قوله في القرآن مسطو عليه
لا يقتضى المعطوف عليه
فيجوز في المعطوف فيكون
العمى حينئذ أنه غير مختص
بالخبر في القرآن فقط
فيستدل به مختص بالخبر في
غير القرآن مع أن المراد
أنه غير مختص بالخبر مطافا
في القرآن وفي غيره أوجب
بأن ما كان في المعطوف
عليه لا يجب أن يكون في
المعطوف على التحقيق
عندهم فقوله عطف على
قوله كثير أي يقطع النظر
عن تقييده بقوله في القرآن

يعلمون فيه وإن استبحوه (وأخرجت الأرض أنعامها) أي ما فيها من الدفائن والخزائن سب
الأخراج إلى مكانه وهو الله حقيقة (وعبر مختص بالخبر) عطف على قوله كثير أي وهو غير مختص بالخبر
وأما قول ذلك لأن سمته بالخبر في الآيات وأما في أحوال الأسد الخبر في يومهم اختصاصه بالخبر
وكما في قوله تعالى (وأخرجت الأرض أنعامها) فإن فيه أسدا الأخراج إلى الأرض محارا والأخراج في
الحقيقة لله تعالى من باب الأساد إلى الملائكة الذي هو المكان في الأرض ولو كانت لا تحسها أن
يقال أخرج فيها يعتبر أن الأخراج منها قد ظهر متعلقه فيها فهي كالحرف بهذا الاعتبار والانتقال
دفائن الأرض وحرائرها ودخل في ذلك ما هو كسورها ثم عطف على قوله كثير فقال (وعبر مختص
بالخبر) أي وهو كثير وغير مختص بالخبر وبه على هذا الثلاثيهم من تسميته محارا في الآيات في عبارة
غير المصنف كما تقدم ومن سوي في باب لأساد الخبر في يومهم مختص بالخبر في يومهم اختصاصه بالخبر

وكذلك أخرجت الأرض أنعامها (نبيه) هذه الأقسام أربعة تأتي في الأسد الحقيقي وهو يكون
طرفاه حقيقتين مثل خلق الله ربها وقد يكونان محاربا كقولك أحياء البحر ربها تربد أعطى
الكريم زيد أو قد يكون للسند عازا والسند الية حقيقة مثل أحياء الله النمل وعكسه مثل ماء فلان يربد
علامه وانما يحور ذلك فربما ترشد إلى النسي (نبيه) هذه الأقسام ثمانية هي دائرة بين الفعل وفاعله
ولاشك أن الفعل بلاس فعلات باعسار المعول والحل وغيرهما وذلك باعتبار الحقيقة أو المحار ومفعول كل
واحد منهم ما قد يكون في الفاعل والمعول والمعول بلاس الفعل حقيقة أو محاربا وكل واحد منهما قد
يكون في نفسه محاربا أفراديا وقد يكون حقيقيا فهذه أربعة أحوال تصرف في التسمية أعني الأقسام
الأربعة الحقيقية والأقسام الأربعة المحاربا بثلثين وثلاثين قسمين وثاني في المعول الثاني أن لها
وستين وفي الثالث مائة وثمينة وعشرين وتتصاعف بالنواع والحال والمصدر والطرف وبحوزة فعليك
باعتبار ذلك وأما ما تقتضيه القواعد السبعة ويسمى أن يسمى هذا محاربا الملائكة ولا يقال محار
أسد لعل استعمال الأسد بين الفعل وفاعله أو ما قام مقامه فقط ص (وعبر مختص بالخبر

(قوله لأن تسمية) أي عدم العوم لا في كلام المصنف لأن هذه التسمية لم يتركها (قوله يومهم الخ) أفرد باعتبار كل واحد من
الأمريين والأناظرين يومهم ومنشأ الأقسام بالتسمية المذكورة هو أن الآيات لا تحقق في الأشياء إذا كانت يقابل الأسماء
وكل من محاربا ولا يحكم في الأشياء إلا من قبل التصورات فإن قلت قد علم من هذا أن الآيات لا يمكن في الأشياء فكان موافق
لذلك تخصيصه بالخبر بدل قوله يومهم بأن يقول يخصه بالخبر أو يوجب اختصاصه بالخبر إذا التسمية بالآيات لا يمكن شمولها للأشياء على أن
ذكره في بحث أحوال الأسد بالخبر يصرح في الاحتصاص لا موهم فالجواب أنه إما أن يوجب اختصاصه بالخبر لا يمكن التسمية بذلك والاراد في
أحوال الأسد باعتبار تحقيقه في بعض المواضع وهو الخبر لا سيما وهو الخبر الأعظم وهذا لا ينافي أنه لا ينافي في الأشياء أو أن المراد بقوله
يومهم أي يوقع في الوهم أي الله وإن كان حراما كما قدره شيخنا المعنوي (قوله يومهم اختصاصه بالخبر) أي تأتي المصنف بقوله وغير
مختص بالخبر دفن ذلك التوهم

(من يعزى في الإنشاء نحو يا هاهنا ان لي صريحاً) فان الاء فعل التعملة وهاهنا سبب أمر وكذلك قولك ليبيت الربيع مشاء وليصم هاروك وليجد حدك وما أشبه ذلك بمأسده الأمر

بل يحرم في الإنشاء كقوله
 تعالى وقال فرعون يا هامان
 ابن لي صرحا وقوه فأوقد لي
 يا هامان على الطين فاحمل
 لي صرحا وقوله فلا يخرجكم
 من الجنة فتشقى

(بل بحري في الانشاء) أيضا (نحو) قوله تعالى حكاية عن أمر هرون (يا هامان ابن لي صرحا) فإن فيه اسنادا لامر بإنشاء لي هامان بحر الكونه سما أمرا والامر في الحقيقة للحملة لان الأمر في المقصد هو الذي يصدر منه المأمور به ومن وجوده في الانشاء وجود الاستعظام عن أمر الصلاة في قوله تعالى أصواتك تسمع فان الاستعظام الذي هو على وجه الهكم من الكافرين ليس المراد منه أن الصلاة هل هي الآمرة أم لا بل المراد أي تأمرك في صلاتك أي في تلتك بها ولا رمتك لا مرها فأوحى لك الحظوة والاحتصاص بأن تأمرك بك أن تترك عن أمرا عظيما هو عادة الآباء والمقصود منهم لعل الله عليهم الاستعزاء به وبالصلاة وأنه لا يستحق مهايشناس الخصوصية التي ادعى وليس عند منة أخرى في رعمهم العاصد سواها فهو من الاسناد الانشائي الذي حقه أن يكون للعامل وحول إلى المتعلق بالحرف محذرا ويحتمل أن يكون أوقات صلاتك بأمرك التي تلام الصلاة فيها ومن هذا القبيل قولك مثلا لجد جديك أي لمطم عظمك بمعنى لجد أنت أي لتعظم عظمه وليصم هارك أي ولتصم أنت أي هارك لروما وغير هذا مما ليس العرض منه أمر المذكور لعدم صحة وقوع الفعل منه بل العرض ملا به وكذا نحو قولنا لا يصم لك ولا يصم هارك وغيره مما لا ينبغي فيه لعير ما وجه لعدم صحة صدور ترك للهبي عنه من وجهه للهبي وكذا في التي كقولك ليت الهرجا فإن المتسمى حريه هو

البحرى الى الاشياء كقوله تعالى يا همارا بنى صرحا) بنى لان همارا ليس مأمورا ان بنى نفسه وقوله عبر محض معطوف على كثير ولكنه لا يشاركه في طرفه الذى هو فى القرآن وهذا مثال لمار السمية وبأنى ذلك فى الجميع كقولك لمن العيشة رضى والهار بصوم والهر بحرى والحد بحد وفى القسم تقول أقسم بالله حيفه فإذا أردت الاسناد الحارى لا سكاك تقدر عليه ولا تقدر عليه أيضا فى اسداء ولا الاستعظام لا يعال فببأنى فى القسم فى نحو

حلف الرمان لياثين غملمه • حنت بمبٹ یارمان وکمر

فانك يصح أن تقول على هذا قال الزمان أقمت لأبي بمنه لأن الاسناد حيث في قول الزمان أقمت حقيقة وفي قولك قال الزمان هو اجماع على ما عدها أول مواطن ذكرها لانه باللفظ لما فقد علما فيها من لا أحصيه من عداس الأئمة في الاختصاص والتخصيص معهما الأفراد والأفراد قادت اختصاص زيد بالمال فمما أنه بعد ذلك لم يشارك أحد من الناس فيه وخصه به أي أفردته من دون سائر الناس بالمال كما صرح به أهل اللغة وقال الرابع التخصيص (١) والاختصاص والتخصيص يفرق بين الشيء وبين الأشياء فيه الجملة اهـ وهذا واضح ولذلك قال تعالى يختص برحمته من يشاء أي يفرق بين شأ برحمته أو يفرق بين يشاء برحمته فمما على التقديرين أفراد من يشاء بالرحمة فادلت اختصاص زيد بالمال فمما أن زيداً مفرد عن غيره بالمال فهو المختص بمعنى اسم الفاعل ولال مختص به والمختص أبداً هو للمفرد والمختص على الشيء، وهو كالمطرف له والمختص به أبداً هو المأخوذ حكما لمطرف وهو قلت اختصاص انال زيداً مفرداً بالمال انال السابق لم يصح لذلك في انال الأول حصرت انال في زيد وفي الثاني حصرت زيداً في انال فلا يكون به صفة غير الاحتواء على انال وهو غير المراد فان زيداً قد يكون له صفات من دين وعلم وغير ذلك فان تحيد تحيل محبة ذلك قال معنى اختصاص زيد بالمال ان المال لا يخرج عن ملكه ومعنى اختصاص المال بزيد أن زيداً لا يخرج عن أن يكون مالكاً ولا ينبغي ذلك أن يكون به صفات أخرى لا تأتي ملكه لئال قلنا له فما صرح بقولهم التخصيص أفراد من الشيء، ما

(قوله لا يعزى اليه) نصريح
عاطف التزاما أتى به للايضاح
وتوطئة لقوله نحو الخ (قوله
ان لي صرحا) أي قصرا
أي مكانا عاب وماد كره
الشارح في هذه الآية من
الجاز العقل غير متعين
بل يجوز أن يكون ابن
متحوراه عن أومر بالنساء
بحارا لغويا (قوله وكذلك
فولك ليست الخ) أشار
بذلك الى أنه لا فرق بين
الطلب بالصيغة أو باللام
وأصل هذا المثال ليست
الله بالربيع ماشاء (قوله
وليهم نهارك) أصله
ولنصم أنت في نهارك
(قوله وليجد) منع الياء
وكسر الجيم وجدك بكسر
الجيم وضم الدال وأصله
وليجد جدا أي ولتجدد
احتادا فها كان المصدر
مساها للفاعل الحقيقي
وهو الشخص في أعلق
الفعل بكل منهما الصدوره
من الفاعل والمصدر جزء
معه صرح إقامة المصدر
مقام الفاعل في استناد
الفعل اليه

(١) التحصيل: كما في الأصل ولا يستقيم الأخبار عنه ما تنقرد له من زيادة الماسخ وسقط بعض العبارة كتبه مصححه

ولا بد له من قرينة ما لفظية كما سبق في قول أني النجم أو غير لفظية كاستحالة صدور السند من السند اليه المذكور أو قيامه به عقلا (قوله أو النهي) نحو لا يقيم بيك ولا يصم بهارك (قوله إلى ما ليس الخ) أي أي مسداليه ليس الخ وقوله صدور العبد أي في الأمر وقوله أو الترك أي في النهي (قوله وكذا قولك الخ) فصلهما عما قبلهما لانهما نوعان من الانشاء غير الأمر والنهي (قوله بسبب النهي) أصله ليت الماء حار في النهار الذي يمتدح به هؤلاء لا النهار فأسد الحري للتمتع في النهار بحار ملاسته لأنه بالخلقة فالحار في اسناد حار أي سمير النهار (قوله أصلاك تأمرك) (٣٥٦) الأصل أي تأمر لك في صلاتك أي في حال نفسك بها أن ترك أمرا عظيمًا هو عادة

ما كان يسده تأويلهم من الاسناد للمعول به بواسطة الحرف فالخار في اسناد تأمر إلى صير الصلاة لا في سعة الخ لانه لا بد له من قرينة (قوله ولا بد له من قرينة) مختصص لمدا مع استعاضة من قيد التأويل ونوطة تقسيمها إلى عطية ومعوية فهو منزلة بيان أقوله تأويل وكان ينبغي أن يذكره متصلا بما يتبع ولا يوصل بينهما بيان الأقسام وما عده من الأحكام وقرينة معينة بمعنى معولة أي مقرونة أو بمعنى فاعله أي مقاربة (قوله صارفة عن ارادة طاهره) أي من كور الاسناد لما هو له ولا يشترط أن تكون معينة لما هو الحقيقة ولذا احتجوا أنهم لم يرم أن يكون له حقيقة أم لا ولا معينة لما هو الحار في مخصوصه من كونه اسنادا للسبب أو المعول مثلا (قوله لأن التناذر

أو النهي إلى ما ليس المطلوب صدور الفعل والرد عنه وكذا قولك ليت النهار حار وقوله تعالى أصلاك تأمرك (ولا بد له) أي للحار العقل (من قرينة) صارفة عن ارادة طاهره لأن التناذر إلى أنهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة (عطية كاسر) في قول أني النجم أقام قيل الله (و معوية كاستحالة قيام المسد المذكور) أي مسد اليه المذكور مع المسد (عقلا)

لأنه لا النهار وأسد التمني إلى ملاسه بخار (ولا بد له) أي للحار العقل (من قرينة) يدل على ارادة حلال الطاهر وهذا تحقيق لما يستبعد من نهي يوم الحار لأن ارادة الخلاف متى على ما يظهر من حال التكلم لا على ما في الباطن كما تقدم ومعلوم أن فهم خلاف الطاهر عما يكون بانقرضة الصارفة عن الطاهر لأن التناذر عند انتفاءها هي الحقيقة (لغة) استقرية (كاسر) في قول أني النجم أقام قيل الله الشمس اطلعي (و معوية كاستحالة قيام المسد) مسد اليه (بند كور) مع المسد (عقلا) أي استحالة من محدد العقل معنى الدلالة لكون الاستحالة ضرورية لا بدعي خلافها محقق ولا مبطل

لا يشاركه فيه الخ لانه إذا قلت حصة المال يريد كان معاه افراد المال بالانشار كد فيه غير ان يشارك من ذلك في غير المال من صفات يريد ثم ان يشارك أن يكون مدلول احد من النوب يريد ان يشاركه أو فلا يران مال كاله وهذا وان كان صحيحا في نفسه فلا شك أنه معنى آخر غير قولك احد من النوب وانما انتهت عن ذلك لانه وقع السامع في عذرات كثير من الاكار عن عرفة وقد كثرت كرهه العارة مقولة في كلام ابن الجاحظ وابن مالك والكاكي والمصنف حتى في عذرة سبويه وهذا أول موطن ذكرها فيه مقولة فانه قال غير محض بالخبر وصوابه غير محض به الخبر وسرى في عبارة المصنف كثيرا منه فليكن باعتبارها وتذكر المصنف في ذلك حتى رأيت بعض الصميين في هذا العلم اذا وحدوا العارة على السداد يتوهمون أنها مقولة وأشكل على شرح المصاحح مواضع وانما شأنهم ذلك عن قب العارة فليتنامل من (ولا بد من قرينة الخ) من أي لا بد لاجار الاسادي من قرينة إما لفظية كما تقدم من قول أني النجم أقام قيل الله طاهره قرينة صرقت اللفظ أي بخاره أو قرينة معوية كاستحالة قيام السند المذكور عقلا أي بالسند اليه ودخل فيه الصفات الحقيقية كاسم والجمل والاصافيه كاتقرب والعدد ونحو الملوث أيضا وكذلك ذكر في الإصحاح كاستحالة صدوره من السند اليه أو قيامه به ليدخل ذلك كله

الخ) عنه قوله ولا بد الخ (قوله عطية) به لفظ الطوبى من سبب الحري لا يمكن وكذا يقضى في قوله معوية (قوله كاسر) أي كالتقرينة وقوله التي مرت في قول أني النجم ثم لا يخفى أن قوله أقام قيل الله الخ يصرف ما قبله عن طاهره لدلالت على أنه حكاية موحدا شعاعه قوله أو صدوره عن الوجه لا يقتضي ان يقيد الصدور عن الموحدا اذ لم يعلم منه لفظ مقرر بالكلام (قوله كاستحالة قيام السند باند كور) أي انصافه أو صدوره عنه وحل قيام السند للمعول نائب الماعل اذ معنى صررت زيد اصغر يد بانصروية فسقط قول بعضهم كان الأولى للمصنف أن يقول كاستحالة سمة السند للسند اليه اند كور لتناول سمة الفعل المحمول للسند اليه الذي هو نائب الماعل وقوله بالمدكور أي في عبارة التكلم لفظا أو تقديرا وليس المراد المذكور في عبارة للمصنف سابقا وانما قيد المذكور لأن قيام السند بالسند اليه لاستحالة فيه فلو لم يقيد بذلك لم يذهب الوهم لاستحالة مطلما اه قرى

كقولك محنتك جاءت في اليك أو عادة كقولك هرم الامر الحد وكما الخليفة الكعبة وني الوزر القصر

(قوله أي من جهة العقل الخ) قياس فيه اشعاراً بأن انتصاب عقلاً وعادة على التخيير وفيه نظر لانه لو كان كذلك فاعلم ان يكون تخيير معدد أو سببه لا سبيل الى لا ولا لا يقتضي ان يكون ذات الامر د مهمة متساولة لادوات متعدده كقشر من من قولك ملكك عشر من ديناراً والمفرد بها وهو الاستحالة ذاته متعبدة لاهتمامها لاهمالها الخ وح عن الاستعانة للاعوجاج وانقسامها الى العقلية والعادية ايما يوجب الاهتمام في صحتها ولا يقتضي ان تكون الاستحالة من أفراد العقل كقصر را وهو ناطق ولا سبيل الى الثاني لعدم الاهتمام بالنسبة لان الاهتمام فيها سبب ان تكون في الظاهر متعلقة بشيء ويحور تعلم ان شيء آخر متعلق بمتعلق في الظاهر كمتعلق بمتعلق في طب ريدر يندى الظاهر ويحور علمها بالنسبة ان يقول طابت نفس ريد والنفس متعقبة بنفوسها قد سبق نسبة الاستحالة بالقيام في الظاهر والمتعلق بالقيام الذي ذكرها هو العقل والعادة ولا يحور نطق بنسبة الاستحالة هيما يظهر وانهم لم يستعملوا بل لم يستعملوا ايما هو نفس الصام وحيداً ولا اهتمام في النسبة وانما يحور ان يكون عقلاً وعادة غير النسبة لاستحالة القيام محولا عن الماعل الكائن لمعدى الاستحالة وهو الاحالة أي كاحالة العقل اهتمام اند كور لان الماعل المحول عن الماعل لا يبرز ان يكون ماعلا لفعل المذكور بل تارة يكون ماعلا لمتعبديه وتارة للارادة الاول محو سبب الاما ماء فاما ليس ماعلا لاسلا من سببه وهو ماعلا لاداء الاما والثاني محو قوله تعالى وحر بالارض عيو وناياه على انه محو عن الماعل فاعلم ان سبب ماعلا (٢٥٧) امحر من الارادة وهو معد الذي هو

لارم امحر لان مطاوع
المدى لواحد لارم ثم ان
معد تميز بنسبة هذا الاعمار
معنى على ان تميز النسبة لا
مدى يكون محولا وانما على
القول بعدم الوجوب ان
ذلك هو العلة ولا يحتاج
لذلك التأكيد على ان
اعراب عقلاً وعادة تميز
ليس بمعنى فيصح انصب
بترج الخافض أي في العقل
أو على أنه معلول مطلق

أي من جهة العقل يعني أن يكون بحيث لا يدعي أحد من المصلين والطمع في محو ريبه . لأن العلة
اذا حيز به علة بعدة محالا (كقولك محنتك جاءت في اليك) لظهور استحالة قيام المحي . بالحنة (أو عادة) أي
من جهة العادة (محور م لامر واحد) لاستحالة قيام هرم الحد بالامر وحده عاده ومن كان محنتك عملا
(كقولك محنتك جاءت في اليك) فادراك استحالة قيام المحي الذي هو الشيء بالاراد ما علة ضروري
لكل عقل هذا ان لم يكن المعنى صريحا كما هو مذهب عرسد ويه في نحو هذا التركيب والاولا
استحالة عمله (أو عادة) أي وكما استحالة قيام المسد بالمد اليه اند كور مع من جهة العادة (محور م
الامر واحد) فان العادة حكمت باستحالة اصاب الامر هرم الحد ومن أمكن عقلا ان سبب الحد
وقوله كقولك محنتك جاءت في اليك الباء والاعدية أي محنتك احضرني وانما أنت به علة كذا في
الابصاح ويصح أن يقال بما في الله تعالى وقوله "وعددي" سبحانه علة محو هرم الامر الحسن
ويستدعيه لان العادة أنه لا يعمل ذلك وحده

(٣٣ - شرح الملح ص ١٠٧) أي استحالة فعل ثم حذف انصاف وأقيم انصاف ليه مقامه فاصب انصافه على المعنوية
انطاقة أو انه حال وعقلا وعادة بمعنى علة وناديه وقول الشرح أي من جهة العقل لا يعني ان يكون اشارة الى شيء غير من يصح ان
يكون بيانا لحاصل المعنى فبأن ذلك (قوله يعني ان يكون) أي لست وقوله فقامه يعني المستدالي اند كور وهذا جواب عما يقاب
اذا كانت الاستحالة عقلا فربما صرفة عن ارادة الظاهر ولم كان قول لدهري الذي علة محلة أنت ل مع الفعل حقيقة مع أن الفعل الصحيح
يحمله وحاصل الجواب أن المراد بالاستحالة التي تكون مربة الاستحالة الضرورية وهي التي لو حل العقل مع نفسه أي من غير اعتبار أمر
آخر معه من نظر أو غيره لحكم بها واستحالة امتار مع الدفول لست كذلك بل يحتاج العقل في الحكم بها لدليل (قوله المحققين) أي
كأن النسبة وقوله والمطلبين أي كالدهرية (قوله لان الدفن) أي كل عقل يحتمل أن استمرافاة أو عسر العرفين من المحققين والمطلبين
اذا نظري ذلك وتأميد نفسه أي من غير اعتبار أمر آخر من نظر أو عادة أو احساس ثم ان هذا دليل لقوله لا يدعي الخ أي لا يدعي أحد
حوار ذلك القيام لأن العقل اذا حل ونسبة شيء من غير اعتبار أمر آخر من نظر أو عادة أو احساس أو بحرة بعدة محالا وهذا التعبير على
نسبة لأن العقل الخوق بعض النسخ لأن العقل يحرف النقي عطف على قوله يعني ان يكون الخ أي ان الاستحالة العقلية التي تكون
قريبة للمحار ما تقدم لا كون العقل اذا حل ونسبة أي حلي من مبارعة الوهم وعلية الشيطان بعدة محالا لا يرد قول لدهري ثبت
الربيع البق فان عقل الواحد بعدة محالا مع أنه حقيقة وللا يكون قول للصب الآتي وصدره عن الواحد داخل في الاستحالة العقلية
على ارادة حسن العقل فامل (قوله بعده) أي فقامه به (قوله محنتك جاءت في اليك) انصافه بنفسه جاءت في اليك لأجل الحمة فالحنة سبب
داع الى المحي لا فاعله فاما كانت الحمة مشابهة للنسبة من حيث يعلق المحي بكل منهما صحيح الاستدلال بحجة على جهة المحار والعربية

وكصدور الكلام من الواحد في مثل قوله أشاب الصغير البت * واعلم أنه ليس كل شيء يصلح لأن تتعاطى فيه المحاز العقلية بسهولة بل تحذف في كثير من الأمر محتاج إلى أن تهى الشيء وتصلح له حتى تتوفاه في النظم كقول من نصف حملا تحوله الظهاء على كأنها * راحة شرب غير ملائ ولا صغر

يريد أنه يهتدى سور عيشه في الظهاء ويكنهها في بحر قها ويصفي فيها ولولاها لكات الظهاء كالد الذي لا يتحد السائر شفا بمرحبه ويجعل نفسه في سبيلها فلا أنقل تحوله فعلى له تحوله من جهة التحور في حمل الحوب فعلا العين كما ينبغي لأنه لم يكن حيث في الكلام دليل على أن اهتمام صاحبها في الظهاء وخصه فيها سورها وكذلك لو قال تحوله الظهاء عنه لم يكن له هذا الموقع ولا يقطع السالك من حيث كان به حيث أن صف العين موصفها

الاستحالة لكن الاستحالة ظاهرة بناء على مذهبنا من الدقائق أن ما لا يتحد به نفسى مصاحبة الفاعل للعقول في حصول الفعل فمضى ذهبت يريد صاحبنا ز ساق لذهب وعلى هذا المعنى قولك محذوف في البت أن محذوف صاحب في المحي والبت ولا شك أن محي المحبة محذوف أما على ما قاله سبويه من أن ما لا يتحد به معنى هجرة النقل وأن معنى ذهبت يريد أذهنت أي جعلته ذهبا معنى كست سدا في ذهانه من غير مشاركة في لذهب ادلاعى بالسب (٢٥٨) إلا الحامل على الشيء فلا شك في صحة إسناد مثل ذلك إلى المحبة لاسهاتر المحي

وتعمل عليه فلا يكون اسنادا للمحي إليها محارا فاعل محذوف معنى على مذهب السرداه سم (قوله) وأما قال قيامه به هذا حكمه الكلام المصنف المعنى والا فاصعب غير بالاسم الظاهر وقصد الشارح بذلك التنبيه على أن ما ذكره المصنف في الإصحاح من جعله جهة صدور عنه فيما لقيامه به حيث قال كاستحاله

وأما قال قيامه به لعم الصدور عنه مثل صرب وهرم وغيره مثل قرب وبعد (وصدوره) عطف على استحالة أي وكصدور الكلام (عن الواحد في مثل أشاب الصغير) وأقوى الكبر البت فإنه يكون قريبة معنوية على أن اسناد أشاب وأقوى إلى كرا المدافعة والعشى محار

وحده وقوله فقام السند أي إعمال السند إليه بأدنى بدل فيه ما صدر عن الفاعل لا اختيار كصرب وقيل وما لا صدر كذلك كعظم وشجع لا شترامه كل ذلك في إعمال السند إليه (وصدوره) عن الواحد معطوف على مدحول الكاف وهو الاستحالة أي ومن جهة الفرائض لغوية صدور الاسناد عن الواحد (في مثل أشاب الصغير) وأقوى الكبر غير كرا المدافعة والعشى فإن اسنادا لاشابة والافاء أي وقوله وصدور عن الواحد في مثل أشاب الصغير يعني أن العلم بأن فاعل ذلك البت موحدة قريبة صرف لاسناد إلى محار (فب) وهذا القديم هو الأول لأن العقل يقضى باستحالة صدور الاشابة والافاء من غير مدحول فأي فرق بين هذا وبين الأول ثم لا سلم أن القرينة هنا غير ادعية لأن ملك القصيدة في بعض أبياتها ذكر النبي ﷺ فهو قريبة ادعية كبت في العلم تشد صاحب التهمة في أولها

صدور السند من السند إليه وفيه به عملا إحدى فائدة بعدد والاولى ما ركبها به فري (قوله الصدور

عنه) أي عن اختيار (قوله مثل صرب وهرم) مثالا للصدور عنه (قوله وغيره) أي غير الصدور كالانصاف (قوله مثل قرب وبعد) وقول قرب من الدار ونعت الدار مثالا فاقرب والسند فاقرب الدار لكن لا على سبيل الصدور بل على سبيل الانصاف (قوله عطف على استحالة) به هذا إرادة المعنى أن يتوهم في نادي أن أي عطفه على قيام السند وفصاده طاهر اد يصير المعنى حيث كاستحالة صدور عن الواحد في مثل الخ وليس هذا ما تحبه العقل واللامذهب إليه كثير من العقلاء كما قرره الشارح (قوله أي وكصدور الكلام) أشار بذلك إلى أن الصمير راجع للكلام العلام من المقام والذي أحوج الشارح لذلك موافقة عبارة الإصحاح والاولى رجوع الصمير للمحذر لتكون الصمير على سبق واحد أن قلت أنه على هذا التقدير يصير المعنى من فرائض المحاز صدور انحصار عن الواحد بل م معرفة أنه محار فل قريبة أنه محار قلت لمراد ما يحار الانصاف إليه في قوله صدور المحذر عن الواحد ما يؤل إلى كونه محذرا أي أن من حمله قرائن انحصار صدور ما يؤل إلى كونه محذرا عن الواحد ولعل عدول الشارح عن إرجاع الصمير إلى انحصار الفرائض من هذا التكلف (قوله عن الواحد) أي محي اعتقد أن الله واحد وفيه أنه لا يبرم من كونه قائلا بالوحدانية ومعتقدا لها أنه لا يقول بتأثير الأسباب العادية الأثرى للمعترى ويحوي عن يعتقد صدور بعض الافعال عن غيره تعالى وحيث فلا يكون ذلك قريبة لأن يقابل للراد صدور عن الواحد الكامل (قوله في مثل الخ) أي على فرض علم حال فائله وانه مؤمن والافق دمر للمصنف أنه لم يعلم حاله كذا قرر بعضهم والحق أنه ليس فيما تقدم نصريح بأن فائد هذا البت لم يعلم حاله كما ذكرناه فيما مضى (قوله فانه) أي الصدور يكون في معنى الخ

واعلم أن الفعل المسمى للفاعل في المحار العقلي واجب أن يكون له فاعل في التعبير إذا أسد إليه صار الاساد حقيقة لما بشر بذلك نعر به
 كما سبق وذلك قد يكون ظاهرا كما في قوله تعالى فاعل تحت محارهم أي فاعل محارهم وقد يكون حقيقيا لا يظهر إلا بعد نظر وتأمل
 (قوله هذا) أي المصور عن الواحد في مثل أشاب الصغار الخ داخل في الاستحالة العقلية لأن الواحد يحيل قيام الاشابة والافاء بالسد إليه
 المذكور أي وحيدته فلا يصح أن يمثل به المصور عن الواحد الذي هو مقابل للاستحالة (قوله لا سلم ذلك) أي دحوله في الاستحالة العقلية
 لأن المراد بها الاستحالة الدينية بحيث يحكم بها كل عاقل من غير نظر واستدلال على ما علم من تعبير الحاسات وهذا وإن كان
 مستحيلا لكن حاله ليست عند كل العقلاء بل على واحد منه بطريق (قوله كيف وقد ذهب الخ) أي فهو من أعمال الغير الصوري
 الذي الكلام فيه (قوله واحتجنا في بطلانه) أي اطل مذهب إليه ذلك المص إلى الدليل (قوله ومعرفة حقيقته الخ) من المعلوم أن
 الحقيقة في هذا الباب هي اساد اعين أو معاد إلى ما هو له ثم ما الصعب أن ذلك (٣٥٩) الاساد معرفة به يكون ظاهرا وبارة

يكون حقيقته مع ثبوت الحقيقة
 بهذا المعنى دائما ظاهرا
 لأن الاساد ما هو له لا حقيقته
 فيه وأشب النارج بعوله
 يعني الخ وحاصل ما أجاب به
 أن مراد الصنف بالحقيقة
 الموصوفة يكون معرفتها
 ظاهرة أو حقيقته القابل أو
 المعقول الذي أسد إليه
 الفعل كان لا اساد حقيقة
 ثم بعد هذا الجواب يرد عليه
 أن الظهور والحقا ١٢
 بيان أي ما يعرف كالصنف
 أو المعقول الذي يكون
 الاساد إليه حقيقة لا ليس
 المعرفة وحيدته فكان
 الأولى للصنف أن يقول
 وحقيقته إما ظاهرة أو
 حقيقته ويحدد المعرفة إلا

لا يصح هذا إذا كان في الاستحالة لا يقول لا سلم ذلك كيف وقد ذهب إليه كثير من ذوي العقول وحب
 في بطلانه إلى الدليل (ومعرفة حقيقته) يعني أن الفعل في المحار العقلي يجب أن يكون له فاعل أو معقول
 به إذا أسد إليه يكون الاساد حقيقة معرفة به عنه ومعوله الذي إذا أسد إليه يكون الاساد حقيقة
 (بما ظهرة كما في قوله تعالى فاعل تحت محارهم أي فاعل محارهم ومعرفة) لا تظهر إلا بعد نظر

كر العادة ليس محلا لضرورة المعقول حتى يكون من قسم الفعل بالعدل لأن المراد كما تقدم بالمحس
 المعلى المحل له ووجه القول وهذا الحكم وهو ثبوت الاشابة للزمان ووكان محلا للاستدلال العقلي
 سكن ليس محلا بالضرورة التي هي المراد بالاستحالة العقلية فيما تقدم فلهذا احتج في استل نسة
 الاقناع لمعر لله تعالى أي الدليل فلا يكون هذا بمعنى عدمه (ومعرفة حقيقته) ومعرفة قد يكون
 اساد الفعل المحررى إليه حقيقته (إما ظهرة) أي إما أن يكون ذلك المعرفه ظاهرة ظهور ما يكون
 بالاساد إليه حقيقة ولا ينبغي ما في سببه الظهور إلى معرفته من السامح وذلك (قوله تعالى فاعل تحت
 محارهم) فإن ما ذكره من ح إلى التجارة محار والاساد إليه في الحقيقة ظاهر وهم أهلها (أي فاعل محارهم
 محارهم) فالتجارة لما كانت سببا في ح أسد إليها محار من باب الاساد إلى السبب والربح في الحقيقة
 أربابها (وإما حقيقته) لعدم ظهور الفاعل الحقيقي

فلما استدلوا بمسألة على دس صديقا وإلى

فإن قلت قد تقدم من المصنف أن ذلك الاسم يحتمل على المحار فليس كذلك بل الذي تقدم أن محو
 ذلك ثبت لا يحكم عليه بالتحجور عالم يعلم أن فاعله أراد معناه وقد علم من (ومعرفة حقيقته الخ)
 من معرفة حقيقته أي حقيقة المحار الاساد أي إما أن يرد معرفة وجوده أو معرفته كيفية

أن يقال انه وصف المعرفة بالظهور والحقا باعتبار متعلمها الذي هو اسد إليه حقيقة فلهذا في عند الحكم أن ما بين وحقيقته
 للتصميم على أن المراد الظهور والحقا بحسب العلم لا بحسب الوجود أي بحسب كثرة العلم بالحقيقة وقوله وحاصل مراد المصنف أن المحار
 العقلي لا يخلو من فاعل أو معقول به يكون اساد الفعل له حقيقة ثم إن ذلك الفاعل أو المعقول برة يكون ظاهرا وتارة يكون حقيقته (قوله يعني
 أن الفعل الخ) اقتصر على الفعل لأنه الأصل والافاء بمعنى مثله (قوله يجب أن يكون له فاعل) محو أن يربح الفعل وقوله أو معقول
 به نحو ضرب عمرو وقوله إذا أسد إليه أفرد الصبر لأن العطف أو (قوله أي فاعل محارهم) أي فاعل التجارة لما كانت سببا في ح
 أسد إليها محار من باب الاساد للسبب والربح حقيقة أربابها وإنما كان الفاعل الحقيقي لها ظاهرا حسب عرف الاستعمال لأن عرف
 أهل اللغة إذا قصدوا الاستعمال الحقيقي أضافوا الربح للتجارة لا للتجارة (قوله وإما حقيقته) أي لكثرة الاساد إلى الفاعل المحررى وترك
 الاساد إلى الفاعل الحقيقي (قوله لا بعد نظر) يحتمل وهو الأقرب أن المراد به ما في النظر المصطلح عليه الذي هو بأمور
 معروفة للتأدي إلى محمول لأن الحقيقة قد تعرف من غير أن يكون هناك رتب على هذا عطف التأمل على النظر للتفسير ويحتمل أن
 المراد بالنظر المعنى المصطلح عليه وعليه فيكون عطف التأمل من قبيل عطف الكلام على المأزوم

كان قولك سرى رؤيتك أى سرى الله وفشرو بك كما تقول أصل الحكم فى أئمة الراسع النفل أئمة الله النفل وقت الراسع وفى شىء الطبيب الراسع شىء الله الراسع عند علاج الطب وكما فى قولك أقدمى بلك حولى على فلان أى أقدمتى بى بلك لا حل حولى على فلان أى أقدمت بلك وظنره محمك جاءت فى اليك أى جاءت فى بى اليك لمحتت أى حشك لمحتت وأقاما أن الحكم فبهما محمرا لأن المعين فبهما مسدان الى الداعى والداعى لا يكون ماعلا * وكما فى قول الشاعر

وصيرنى هواك ونى * لخبى بصرب النل

أى وصيرنى الله هواك وحالى هذه أى أهديكى الله ابتلاء بسب هواك وكما فى قول الآخر وهو أبو نواس

يزيدك وجهه حسنا * اذا ماردته نظرا
أى يزيدك الله حسنا

(قوله سرى رؤيتك) أى فرحتى رؤيتك فارؤية لا تصح حقيقته بحمل التكلم موصوفا بالسرور وإنما بمع ذلك الحمل المولى سمعناه ونعنى بالاسناد اليه هو الحقيقة ولذا أشار المصنف لبيانها بقوله سرى الله عدرو بكت أن قلب أن التجور هيا يستمر أن الرؤية التى أسد إليها مائة للعن (٣٦٠) وهو السرور وأنى مائة هنا قست بمكن أن يضل المائة من جهة حصول

السرور عنده فهو من الاسناد للطرف الرمانى وجماء الحقيقة فى هذا المثال وما بعده من جهة عرب الاستعمال لأن الحقيقة قد لا تستعمل فى عرف اللغة فصار يجرله المحمر القومى الذى لم يستعمل له حقيقة كما فى فى الرحمن * واعلم أن هذا القول لا يكون محمرا اذا أريد منه السرور عند الرؤية كقولنا أمان أريد منه أن الرؤية موجبة للسرور كان حقيقة كذا فى عبد الحكيم (قوله يزيدك وجهه حسنا الخ) نسبة فى

وتأمل (كما فى قولك سرى رؤيتك أى سرى الله عدرو بكت وقوله

يزيدك وجهه حسنا * اذا ماردته نظرا

أى يزيدك الله حسنا

(كما فى قولك سرى رؤيتك) فان الرؤية لا تصح حقيقة بحمل التكلم موصوفا بالسرور وإنما بمع ذلك الحمل المولى سمعناه ونعنى بالاسناد اليه هو الحقيقة (أى سرى الله عدرو بكت) كما فى (قوله) أما (يزيدك وجهه حسنا) أى علما بحسن (اذا ماردته نظرا) أى ديدت فى الطريق وجهه وأمعنت فيه اردت فيه ادراك محاسن أخرى لم يكن يدرك بظاهر البصر لأن وجهه مودوع بالحاسن ظاهرة وباطنة فالوجه لا يصح بحمل التكلم موصوفا بدارك الحسن زادت فكان الاسناد اليه محمرا وإنما تصح بذلك الحمل الله تعالى بالاسناد اليه هو الحقيقة (أى يزيدك الله حسنا

ملاسة ماهرة أى واضحة أو حمية والمعرفة لا توصف بالظهور والخفاء باعتبار بساطة باعتراف سهولة تحصيلها وعسرة فها قد يدرك بالبدنه أو بآدى تأمل فسمى ظاهرة وقد تحتاج أطول نظر فكون حقه ومثالا ظاهرة وقوله تعالى فإرحت بحسبهم أى دار كحوى بحسبهم والخفية كقولك سرى رؤيتك أى سرى الله عندها وهو من الاسناد الى الطرف المحمرا أو من الاسناد ملاسة السبب لأن الرؤية سبب السرور وكذلك قول أبو نواس

يزيدك وجهه حسنا * اذا ماردته نظرا
أى يزيدك الله حسنا

في

الايضاح لأنى نواس ودسه فى الطول لأن المعدل يصمم اسم وفتح العين وشديد الدل المصحة عن صفة اسم للقول وذكر قوله بيتا وهو

يرينا صفحتي قمر * يفوق سنهما القمرا

قال القمارى أشار الشاعر بسمة البيت لأن المعدل اردى الايضاح من بسمة لأنى نواس وقيل أبو نواس كنية لأن المعدل فلا محالة وأراد به حتى القمر حدى المحبوب والسبا بالمصر المصنوع والشماع شبه الشاعر وجهه الخصب فى الاسدارة بالمعنى فى بآدى رأى ثم ظهر له بعد معان النظر أن تشبهه به وقع غلطا فأعرض عنه وقال * يفوق سنهما القمرا * وفى شرح الشواهد لمعد الرحيم الصامى أن البيت لأنى نواس من قصيده من محروا نوافر ينم فيها العرب ولا عراب فى نصيحتهم بسادون العمان وأولها.

وكن رجلا أصاع الممرى الملمات والخطرا
لو من مرفشا حى * تعلق قلبه دكرا
ومر به بدبران السحراج مصحح عطرا
يزيدك وجهه حسنا * اذا ماردته نظرا
ولاسيا وبعضهم * اذا حبيته اتعرا

دع الرسم الذى ذكرنا * يقامى لريج والطرا
الى ان قال أما والله لا أشرا * خلعت به ولا نظرا
كأن تياه أطمعن من زرارته قسرا
بعبين خالط التفتير فى أجمانها حورا
لايقن أن حب السر * د يلقى سهله وعرا

ف قوله يريدك وجهه حسا من الزيادة التعدي لمفعولين أحدهما كاف الخطاب للوجه لغير معنى للتعدي وناسبه احسا وهذا بيان لكون
سما عا بوقى سنا القمر فان قلت للمفعول الثاني زاد شرطه أن تصح اضافة للمفعول الاول كما في قوله تعالى رادهم الله مرصافا به يصح
أن يقال راد الله مرصهم ولا يصح اضافة الحسن هذا الى الكاف فلا يقال يريد وجهه حسا لان الحسن ليس وصفا للمصطب بل
للمحسوب اي عا عليه الصبر في وجهه قلت الكلام على تقدير مصاف أي يريدك وجهه علم حسن أي علم بالحسن في وجهه اذا مررته
بطرا أي اذا دقت النظر في وجهه وأمعنه فيه وذلك لان وجهه مشتمل على دقائق حس متعددة فيطهر في كل مرة من البطر والتأمل
دقيقة لم تظهر في المرة التي سقت وتقدر المصاف الذي طلبه يدفع أصا ما يقال ان الحسن موحود في الوجه على وجه معلوم فلا يرداد
تكرار البطر وحينئذ فظهر البت مشكل ثم ان من المعلوم أن الوجه لا يصف بمفعول التكلم موصوفا نادرك الحسن الزائد فلذا كان
الاسناد اليه محارا واعلم ان صف بذلك العمل المولى سبحانه وتعالى فالاسناد اليه حقيقة ولذا أثر المصنف لبيانها بقوله أي يريدك الله حسا
أي علم بالحسن في وجهه من حيث ظهوره لا من حيث وجوده فانه في غاية الكمال في نفسه لكن لدقته يظهر بعد التأمل والنظر (قوله في
وجهه) أشار الى أن وجهه مفعول ثالث ليريد بواسطة الحرف وأن الاسناد في الكلام المذكور الى للمفعول بواسطة (قوله لما أودعه
الخ) هذا دفع لما عسى أن يترأى من المحامه بين ما في البت وما اشهر من المثل وهو كثره (٣٦١) الشاهدات في الحرمة في العادات

ووجهه أن كل نظر يرى
حسا تحرم بحسن جماله
ودقيقة أخرى من دقائق
كلامه أخرى (قوله
نظير) هو بالنسبة
من فوق في نفس السمع
أي تلك الدقائق المودعة
فيه وفي بعضها ناياء المناء
من تحت أي الحسن المريد
(قوله وفي هذا ترميض)
أي في قوله ومعرفة حقيقته
الح حيث شرط في المحار
العقل أن يكون له فاعل
حقيق الا أنه يكون
ظاهرا وتارة يكون خفيا
(قوله ورد عليه) عطف

في وجهه) لما أودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التأمل والتمعن وفي هذا ترميض ناشع عند
القاهر ورد عليه حيث رعم أنه لا يحب في المحار العقلي أن يكون للمصنف في عين يكون لاسناد اليه حقيقة
فانه ليس لسرني في سرني و ثبت ولا ليريدك في يريدك وجهه حسا فان كان الاسناد اليه حقيقة
في وجهه) فالاسناد في الماثل الى السب محار وهو في الاصل لله تعالى وجهه هذه الحقيقة من
جهة عرف لاسعمال لأنه لا يقصد لاسعمال الحقيقي في عرف الله فصار عبره المحار المعوي الذي لم
يسمى له حقيقة كما قبل في الرحمن وانما هو المصنف على أن الحقيقة للمحار قد تكون حقيقة للرد على
الشيخ عبد القاهر في قوله ان محو الماثل من المحار في الاسناد الذي لا حقيقة له في عين الله حقيقة حقيقة
على الشيخ وهي ما بين من أن الاسناد في الاصل لله تعالى وقد سبق في هذا الرد المحار الزاري حيث قال كل
فعل لا بد له من فاعل لاستحالة صدور فلا فاعل فان كان ذلك الفاعل هو ما أسند اليه العمل فلا محار
والا فيمكن تقديره فعقد المصنف صحة هذا الكلام فقدر الفاعل في الماثل الله تعالى لأنه الفاعل
الحقيقي وهذا الرد تنح ان كان مراد الشيخ أن ثم أقصا لا يصح بهائي على وجه الحقيقة ولا يمكن
هرص موصوف لها أصلا وليس ذلك مراده بالردن محو سرني و ثبت وقد سبق في ذلك حوى على
في وجهه كذا قاله المصنف (قلت) سكن يرم منه محو حسا على استبعادا فان الذي رداد
حسا هو الوجه لا الناظر ويحتمل أن يقال فيه انه على النسبة أي نسب وجهه وملاسة هذا

تفسير (قوله حيث رعم) المراد بالرعم القول أي حيث قال انه لا يحب في المحار العقلي أن يكون للمصنف فاعل محقق في الخارج يكون
الاسناد له حقيقة ونحوه انما هو ان المحار العقلي هو بشرط في تحقيقه أن يكون للمصنف السند فيه فاعل محقق في الخارج أسند له ذلك
العمل قبل المجاز اسنادا حقيقيا معتداه بأن يقصد في العرف والاسعمال اسناد ذلك العمل لملك الفاعل ولا يشترط فذهب المصنف
والسكاكي اشتراط ذلك لاجل أن يعمل الاسناد من ذلك الفاعل الحقيقي للفاعل المحار ومذهب الشيخ عبد القاهر لا يحب ذلك الا اذا كان
العمل موحودا فان كان غير موحود بأن كان أصرا عساريا فلا يصح أن يكون له فاعل حقيق بل توهمهم ويرص له فاعل أسند اليه ويقل
الاسناد منه لفاعله المحار في الماثل ليس محققا في الخارج بل متوهم معروف ولا يعتد بالاسناد للمتوهم المعروف (قوله يكون
الاسناد اليه) أي على جهة القيام والاتصاف به لا على جهة الاتحاد له لانه لا يصح (قوله فانه ليس لسرني ولا ليريدك فاعل) أي في
الاستعمال يكون الاسناد اليه حقيقة لعدم وجود تلك الافعال التعدي في الاستعمال والبراد باسقاء وجودها في الاستعمال أن التكلم
لم يقصد الاحراز بها بل استعمالها في لازمها فانتهاؤها بالنظر لقصد التكلم وملاحظته لا بالنظر لواقع وقوله يكون أي حتى يكون
والحاصل أن الشيخ عبد القاهر ذكر أن هذين الماثلين ونحوهما من المحار في الاسناد الذي لا حقيقة له في عين المصنف أن له حقيقة حقيقة
على الشيخ لان حس الاسناد في ذلك لله تعالى

(قوله وكذا أقدمي الخ) أي أن الأقدام ليس له فاعل حقيق وأساس الأقدام فيه الحق محذور عقلي وتوجه المحذور العقلي في هذا التركيب على مذهب الشيخ أن قال أنه يولع في كون الحق له مدخل في تحقق القديم ففرص أقدام صادر من فاعل متوهم ثم نقل عنه وأُسند إلى الحق من أنه في ملائمة القدم كما ينقل أساس الفعل من الفاعل الحقيقي إلى الفاعل المحاذي من أنه ملائمة الفاعل المحاذي للفعل فالحار حيث تدل الاستناد إلى الفعل فالفاعل الحقيقي ليس موجودا محققا خارجا عن متوهم مفروض ولا يعتد بأسناد الفاعل للفاعل لمتوهم المفروض وكذا يقال في سريته رؤيتك ويريدك وجهه حسانه يولع في كون الرؤية له مدخل في السرور والوجه به مدخل في زيادة العلم بالحسن ففرض سرور وازدياد صادران من فاعل متوهم ثم نقل عنه وأُسند للفاعل المحاذي وهو الوجه والرؤية للمالعة في ملائمة الفاعل المحاذي للفعل فقول الشيخ عند الفاهر ليس لهذه الأفعال فاعل أي محذور في الخارج بقدر أساسها إليه هذا وما ذكر من أن الأساس في أقدمي لذلك حق في على فلا من قيس المحذور العقلي غير متعين من يحوز أن يراد بالأقدام الخلق على القدم على جهة المحذور المرسل فيكون المعنى حلي على القدم حق الحق ويصح أن يكون في الكلام أسدرة أسكناه بأن شبه الحق بقدم يشبهها صمرا في النفس وطوى ذكر الله وهو مقدم ومر له بذكر لارمه وهو الأول ثم تحسلا وعلى هذا الاحتياط لا يكون في الكلام محذور عقلي هذا ما يخص ما في القرى وأسبراجي (قوله بل الموجود هو السرور والزيادة والقدم) أي التي هي معاني لأفعال اللارمه يعني والكلام هنا في فاعل العمل المتعدي لاق فاعل الفاعل اللازم والفاعل المتعدي غير موجود هاتين تكون له فاعل حقيق بل الموجود هو اللازم وسواء الفاعل الحقيقي أي فاعل المتعدي لعدم وجود العمل المتعدي والخاص أن تلك الأفعال كونه يستعمل متعديه فيها وهو الأسرار والأقدام والزيادة أمر اختاري (٣٦٢) لا وجود له ولا فاعل لها حتى يستعمل لارمه ومعها وهو السرور والقدم

وكذا أقدمي لذلك حق في على فلا بل الموجود هو السرور والزيادة والقدم وما عرخص عليه الأمام خرابدين الزاري رحمه الله بأن الفعل لا بد أن يكون له فاعل حقيق لا متعدي صدور الفعل لا عن فاعل فهو أن كان ما أسدسه العمل فلا محذور فلا من يريدك وجهه حسالا بقصد الاستعمال العرفي فيها على الأقدام ولا فاعل السرور والمتعدي ولا فاعل الزيادة المتعدي ولذلك لم يوجب ذلك الاستعمال أسدسا لها لما يحق أن يتصف بها لأنها لا تكونها باعتبار أن أي عرفا اسمها لما موصوفها الذي يضر به ولو صح أن لم يوصف لأن العرض من ذلك التركيب ما وجد حار من القدم والسرور اللازمين والزيادة اللازمه فصار هذا التركيب في أساسه بالطريقة كالتدلي فيه

والازدياد أمر موجود فلها فاعل حقيق وإذا ذكرت تلك الأفعال المتعدي كان قصد المتكلم بها معاني الأفعال اللازمة فإن قيل حيث كان معنى المتعدي غير موجود وإن انقصود منه معنى اللازم لم أن يكون سريته ونحوه من الأفعال المذكورة محازا

لعمري لا تتحور بها عن معنى الفعل اللازم ولا محارها في الأساس في الأطراف والجواب أن محاربه لا سريته قوله لاتفاق محاربه الأساس ألا يرى ما من أحياء الأرض شباب الزمان من سمعان فانت كعب صبح القول بأسداس المتعدي مع أنه متحقق قطعا ما نعلم تحقق الأسرار وغيره من تلك الأفعال المتعدي في الوجود فالجواب أن المراد أن المتكلم بهذه الأفعال المتعدي لم يقصد معانيها ولا حار عنها وإن كان محققا الواقع الأعلى سبيل التحيين والاهتمام وما كان على سبيل التحيين لا يحتاج إلى فاعل فالحكم بأسداس معنى المتعدي بأسطر المقصود من الكلام لا بطر الواقع اه ومراده شحه ما في الوجود الوجود الذهني وكذا محققا الواقع لا الوجود في خارج الأعيان لأنها أمور اعتبارية لا محققا لها فيه (قوله لا بد أن يكون له فاعل) أي موجد وفيه أن هذا يسلمه الشيخ وليس مراده بغيره بل مراده بقوله لا يجب المحذور العقلي أن يكون للفعل فاعل في الذي قام به الفعل وهو الفاعل الحقيقي بالوجه المذكور الذي ينقل الأساس إلى الفاعل المحاذي ويحصل في لزوم الحقيقة للمحذور وليس مراده في الفاعل الموجد إذ لا يسع عاقلا أن يسي الفاعل الموجد عن العمل الموجود قال العلامة ابن عثيمين وهذا الرد الذي ذكره الزاري أعني شحه أن كان مراد الشيخ أن لم أقصلا لا يتصف بها شيء على وجه الحقيقة ولا يمكن فرض موصوف بها أصلا وليس ذلك مراده بل مراده أن نحو سريته رؤيتك وأقدمي لذلك حق في على فلا ويريدك وجهه حسالا بقصد الاستعمال العرفي فيها فاعل الأقدام ولا فاعل السرور والمتعدي ولا فاعل الزيادة متعدي ولذلك لم يوجب ذلك الاستعمال أساسا لها لما يحق أن يتصف بها لأنها لا تكونها أمور اعتبارية التي عرف استعمالها لموصوفها الذي يضر به ولو صح أن لها موصوفها لأن العرض من ذلك التركيب ما وجد حار من القدم والسرور اللازمين والزيادة اللازمه فصار هذا التركيب في أساسه كالحار الذي لم يستعمل حقيقة ومرد الشيخ أن هذه الأفعال الاعتبارية لا موصوف لها نفس الأمر بكون الأساس إليه حقيقة بل المراد أنه لم يستعمل لعدم نطق العرض به ولهذا كان ما ذهب إليه المصنف تكلفا وتطلبا لا يقصد

وأشكر السكاكي وجود المجاز العقلي في الكلام

في الاستعمال ولا يتعلق به العرض في التراكيب فأقبل ذلك فأنصف فهمه على كثير أه كلامه (قوله والا يمكن تقديره) الأولى
أن يقول والأفعال من تقديره ليكون مناسباً للدعوى (قوله وإن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى) أن قلت صاحب المعاصح من العقلة
والفاعل عندهم هو النفس لأن العبد يوجد عندهم الأفعال بطريق المباشرة أو التوليد كما في حركة الأصبع وحركة الحاتم حركة
الأصبع بخلافه للعبد عندهم مباشرة وحركة الحاتم بخلافه له نظر من التوليد عن حركة الأصبع فالمعين أن يكون فاعل السرور والعلم
بريادة الحسن العبد بطريق التوليد عن النظر الحسي في توجه بذلك أن السكاكي جعل النفس فاعلاً في أقدمه بل ذلك حق لي على
فلان قلت أراد أن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى على رأي الأمام ولا يلزم من أحبار السكاكي عنه بذلك اعتقاده (قوله لم يعرف
حقيقتها) أي الأفعال أي حقيقتها متعلمها وهو المسد إليه (قوله فسمه) أي سمع صاحب امتناع (قوله وفي ظني أن هذا) أي الذي قاله
النصف ساعداً للراي والسكاكي سكتاً وذلك لأن تقدير الفاعل الواحد وهو الله تعالى في مثل هذه الأفعال السابقة بقدر لما لا يقصد في
الاستعمال ولا يتعلق به العرض في التراكيب كما يؤخذ من كلام ابن عقوب الساسي وعبارته مع أنما كان تكلفاً لأن الفاعل من قام
به الفعل ولا يقال إنه تعالى قام به السرور وغيره عند ذكر (قوله والحق ما ذكره الشيخ) وذلك لأنه ليس مراده من الفاعل رأساً
مراده من وجوب فاعل أسد إليه الفعل قبل أساده في تحريه ويحصى أنه لا يشترط في التحارن يكون المسد قد أسد قبل إلى الفاعل
الحقيقي بل يجوز أن يكون من أول الأمر أي آخره لم يسد ذلك أسد (٢٦٣) الإلالي الفاعل المحاري أه سم وحاصل

ما في المقام أنه لا نزاع بين
القوم في أن الفعل الموجود
في الخارج لا بد من فاعل
يقوم به في نفس الأمر
لاستحالة وجود الفعل
بدونه لأنه من الأعراف
ومعاني هذه الأفعال
المتعدية في هذه الصور من
السيرة والأقدام والريادة
ليست موجودة في الخارج
أصلاً لكونها أموراً

والا يمكن تقديره في عدم صاحب المعاصح أن يعترض الإمام حق وفي عدم هذه الأفعال هو الله تعالى
وإن الشيخ لم يعرف حقيقتها الخفاها فيه أنصف وفي ظني أن هذا كلام والحق ما ذكره الشيخ
(وأشكره) أي المحار العقلي (السكاكي)

كالنار الذي لم يعمل له حقيقة يوم رد الشيخ أن هذه الأفعال لا اعتبار به لا موصوف لها في نفس الأمر
يكون الأساد إليه حقيقة بل المراد أنه لم يستعمل بعدم عاق العرض به ولقد كان ما ذهب إليه المصنف
سكتاً ولم يسل لا يمسد في الاستعمال ولا يتعلق به العرض في التراكيب وهذا أن لم يدفع به الرد على
الشيخ والأفرد وردت من هذا المعام عصب فهمه على كثير وأما وفق عنه ذكره (وأشكره)
أي المحار العقلي الذي هو أسد الفعل ومعناه لم يمهوله تأول (السكاكي) وحصل الأساد في أمثله
(قوله وأشكره السكاكي)

اعتبار به فلا يصح أن يكون لها فاعل حقيقي بحيث يمكن لأساده إلى الفاعل المحاري بل بوجوده محقق التكليم هو
معاني الأفعال اللازمة من السرور والقنوم والارتياد وغيره عن القنوم مثلاً لا أقدم لأجل المعاني ملاسة الفعل للفاعل فإذا وجد
القنوم لأجل الحق والسرور لأجل رؤية وزيادة العلم بالحسن لأجل رؤيته توجه وأر بدا للمعاني ملاسة هذه المعاني لا داعي لها
عرض هناك فاعل لتلك الأفعال المتعدية ثم يدقل أساده من ذلك الفاعل أسوهم إلى الداعي بل كور لتحصيل أسادة المذكورة فإن
نفس الأساد من الفاعل المتوهم كقوله من الفاعل المحقق في تحصيل أساده فصح القول بأن هذه الأفعال المتعدية لا فاعل لها في الخارج
لعدم وجودها فيه والفاعل المتوهم عمره عدم وهذا ذهب الشيخ وأما الأمام الراي فيرى أن معاني الأفعال اللازمة ممكنة وقد اعتقد
الإجماع على أن كل يمكن لا بد من فاعل موجد وحيد فيجب أن يكون لهذه الأفعال فاعل موجود يكون أساد الأفعال المتعدية
اللازمة لها إلى ذلك الفاعل حقيقة وهو الله تعالى وأما المصنف في هذا المقام فاعل الأفعال اللازمة
لأفعال الأفعال المتعدية ولو سلم نفس المراد بالفاعل الموجود وأما المراد به من قام به الفعل كما مر وقه سبحانه وتعالى ليس فاعلاً لهذه
الأفعال بالمعنى المذكور ادلایل أنه تعالى قام به السرور ولزيادة العلم بالحسن على أن الشيخ ليس مراده من الفاعل رأساً
مراده من وجوب فاعل أسد إليه المسد قبل أساده إلى المحاري ومحصله أنه لا يشترط في المحار أن يكون المسد قد أسد قبل إلى
الفاعل الحقيقي بل يجوز أن يكون من أول الأمر أي آخره لم يسد ذلك المسد الإلالي الفاعل المحاري (قوله وأشكره السكاكي) أي قال
ليس في كلام العرب محار عقلي ووجه الأسكار أن المحار خلاف الأصل وقد ثبت في الطرف قطعاً وإثباته في الاستناد وإن كان
لأفاد فيه لكن يمكن رده إلى المحار في الطرف الواقع قطعاً والأصل رد ما تردد فيه إلى اليقين والحامل له على ذلك

وقال الذي عدى نظمه في سلك الاستعارة بالكناية جعل الر بيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه على ما عليه مبنى الاستعارة كإسائي وجعل نسبة الانات اليه قرينة للاستعارة

الانكار تغليب الانتار وتقريب الصط لاعتبارات العلماء باحتمال أمثله المحر العقلي للاستعارة بالكناية وورد عليه أن ذلك ليس بأولى من العكس (قوله أي المحر العقلي) أي ما يسمونه بذلك (قوله وقال) أي في الفتح الذي عدى الخ ولما لم يحك المصنف صورة استعاره ذكرها الشارح وحكاها المعنى والافعال نهكدا والذي عدى هو نظم هذا النوع في سلك الاستعارة بالكناية جعل الر بيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه على ما عليه مبنى الاستعارة بالكناية وجعل نسبة الانات اليه قرينة للاستعارة (قوله الذي عدى الخ) الذي مسدداً صله الطرف وقوله نظمه أي دخوله حيزه أي دخوله أمثله اد لامعنى ليكون المحر العقلي الواقع في الاسناد من أفراد الاستعارة بالكناية الواقعة في الطرف وقوله في سلك الاستعارة أي في بابها ولا ينبغي ما في هذا التركيب من الاستعارة بالكناية حيث شبه أفراد الاستعارة المذكورة بذرر وانات السلك بحسن والنظم ر شيوخ والباء في قوله بالكناية للنسبة أو لامية (قوله (٣٦٤) جعل الر بيع) أي مثلاً والباء للنصور أي نظمه في سلك الاستعارة مصور

جعل الر بيع أي جعل هذا اللفظ استعارة بالكناية عن الفاعل الخ وبوصبح المقام انه لا بد من الاستعارة المذكورة من مستعار منه ومستعار ومستعار له فإذا قلت أشبهت النية بغيرها بملان المستعار منه معنى السبع وهو الحيوان المفترس حقيقة والمستعار به لفظ السبع والمستعار له معنى النية ومعنى قولهم بالكناية انك كيت عن استعار شيء من لوازم معناه ولم تصرح به أعنى الافعال وهذا على طريق المحذور فيحملون مدلول لفظ استعارة بالكناية

وقال الذي عدى نظمه في سلك الاستعارة بالكناية جعل الر بيع استعارة بالكناية عن الفاعل الخ في بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله (داهي أي أن ممر) من الأمثلة (ومحوه استعارة بالكناية) وهي عبد الكاكي

حقيق وذلك أنه قال الذي عدى نظمه في سلك الاستعارة بالكناية ودخله في بابها أن جعل الر بيع في سلك الر بيع العقل مثلاً استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي ويكون نسبة الانات اليه مرساة للاستعارة وبه تحمل الاستعارة التحليلية التي هي أن يؤتى شيء من لوازم المشبه به ويدكر مع المشبه به في هذا يكون انات الاسباب الذي هو المراد به حقيقة فلا يكون المحر في الاسناد فهمها مستعار منه وهو المشبه الذي هو الفاعل الحقيقي في هذا المثال ومستعار له وهو معنى الر بيع ومستعار وهو اللفظ المخصص للمعنى الحقيقي وهذه أصول الاستعارة سكن الاستعارة بالكناية لا يطلق فيه لفظ استعارة على استعاره وسكن كشيء من لوازم المشبه به ويطلق لفظ المستعار له وهو الر بيع على الفاعل الحقيقي والذليل على اطلاقه عليه الاتيان بشيء من لوازمه مع المشبه وانات تلك لاوارم له حقيقة ومعنى هذا الكلام كله على المبالغة في التشبيه بحمل المشبه من جنس المشبه به فأنطبق لفظ المشبه وأريد به المشبه وحصل الكناية عن ذلك بالورم السمي اطلاقها استعارة مجيدة وإلى هذا أشار بقوله حال كون السكاكي (داهي أي أن ممر) من الأمثلة (ومحوه) كقوله شيء الطيب المار يص (استعارة بالكناية) وهي عبد الكاكي كما تقدم

قال السكاكي الذي عدى نظمه في سلك الاستعارة بالكناية في قولهم أنت الر بيع العقل الخ

المستعار أعنى اللفظ الدال على المشبه به المصمر والسكاكي يجعل مدلوله اللفظ الدال على المشبه فيقال عدده في تقريرها شئت النية بالسبع وأدعيها أنها فرد من أفرادها ثم أوردنا اللفظ الدال على المشبه مراداً منه المشبه به بواسطة قرينة دالة على ذلك كلفظ الأفعار وأما على طريق المصنف فمدلوله نفس التشبيه المصدر في النفس وسبباً في ذلك مسبوها وأن نسبية التشبيه استعارة محردة نسبية (قوله بواسطة الخ) متعلق بجعل الر بيع أي أن جعل هذا اللفظ استعارة حاصل توسط المبالغة في التشبيه وإيراد المبالغة فيه ادخال للمشبه في جنس المشبه به وحله فرداً من أفرادها كما يرشد لذلك قول الشارح الآتي والجواب أن مبنى هذه الاعتراضات إلى آخر ما يأتي له (قوله وجعل نسبة الانات الخ) عطف على بواسطة وقوله اليه أي إلى الر بيع ثم لا ينبغي أن هذا يخالف لما اشهر من أن قرينة الاستعارة بالكناية عبد السكاكي انات الصورة الوهمية المسماة بالاستعارة التحليلية فيجب أن يؤول على أن المراد وجعل نسبة ما هو شبيه بالانسان اليه قرينة وأحيب بأن ما اشهر عنه محمول على الاستعارة بالكناية في غير الكناية في الحجاز العقلي وأما الواقعة فيه فالقرينة قد تكون أمراً محققاً ما اشهر عنه عبر كلتيه ويدل على ذلك أنه نفسه صرح في بحث المحر العقلي بأن القرينة قد تكون أمراً محققاً كما في أنت الر بيع العقل فتأمل (قوله وهي عبد الكاكي) أي بحسب اعتقاد المصنف بدليل الجواب الآتي في آخر الكلام

و يحمل الاسم للدر لأسباب هريئة العدو استعارة بالكناية عن الخد الحارم وحمل نسبة الحرم اليه قريئة للاستعارة

(قوله أن تدكر المشه) أي دكر المشه واعتصر بأنواع الكاكي بلفظ المشه لادكره وأجيب بأن إضافة دكر المؤول به قوله أن تدكر من إضافة الصفة للموصوف أي أنشه المذكور الخ (قوله ويريد المشه) أي حقيقته في اعتقاد الصنف (قوله بواسطة) متعلق بغيره وقوله أن نسب اليه المشه الذي أراده المشه به (قوله من اللورم) أي الروادف والتوابع (قوله المساوية للمشبه به) أي التي تصدق حيث صدق وتكذب حيث كذب كالآيات فانه يصدق بصدق القاعد (٣٦٥) الحقيقى ويتبنى باتمائه واعتصر

بأن الآيات في المثال ليس لارامساويا لهذا المعنى لأن الله تعالى موجود قبل الآيات لكونه قديما والآيات حادث فستحق الفاعل المضارع أن الآيات قد لا يتحقق وأن المساواة وأجاب بعضهم بأن المراد بالآيات الآيات بالقوة ولا شك أنه لازم مساو لكن قد يقل يلزم على هذا أن يكون معنى أنت الربيع العقل على كلام السكاكي قدر على الآيات والظاهر أن هذا عبر مراد من هذا التركيب وخاصة أنه أن أريد الآيات بمعنى ورد عليه أنه لازم غير مساو وإن أريد الآيات بالقوة ورد ما علمته والأحسن أن يقل المراد بالآيات الآيات بالفعل وليس المراد بالمساواة عدم الاعكاك بحيث أنها أي اللوازم توجد دون حد المشه

أن يدكر المشه ويريد المشه بواسطة هريئة وهي أن نسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل أن يشبهه بالسبع ثم نفرد بها بالادكر وتصيب اليها شيئا من اللوازم السبع فتقول محالب للبيه اشتغلان (باء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقي) والآيات بمعنى القادر المختار (قريئة نسبة الاسباب) الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي (الله) أي إلى (سبع

أن يدكر لفظ المشه وهو الربيع في المثال ويراده المشه وهو الفاعل الحقيقي بقريئة نسبة شيء من اللوازم المساوية للمشبه به كالآيات في المثال ونطوره نسبة المشبه بالسبع ثم يطلق لفظ البية على السبع بقريئة نسبة اللورم المساوية للسبع له وهي الخبال وقال مثلا ثبت المشبه بظهورها بعلان ثم مساووه اللورم الذي هو الآيات للفاعل الحقيقي فظاهر لأن المراد به الاسباب بالقوة وهو مساو وأما الظاهر في السبع فالمراد بها الأظفار المختصة لا مطلق الأظفار وهي مساوية له لأن عمر أظفار الأسد لا يلبس لها فمن نسب على التحققي وحمل أن يكون المراد بالمشاواة الاسفال مساوي السكاكي عنه عرفا كما يصدق من المساوي للشيء فلهذا تحقق الاستعارة بالكناية فيما عدم (باء) على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقي بقريئة نسبة الآيات اليه (الذي هو من اللوازم وأورد عليه انصاف ما أورده وفيه نظر أما قوله أنه يدرم أن يكون المراد بعينه في قوله عينه راضية صاحبها فليس كذلك بل في نصحيح كلامه طريقان * أحدهما أن راضية في معنى الصفة الخارجية على غير من هي في المعنى لامن حيث الصناعة ككأنه قال راض صاحبها لا على أحد القادر السابقة فان ذلك تقدير بطلي وهذا معصوى فاما حمل الاسد الى صفة المشه وهي صفة خارجية في لفظ على العينة وفي المعنى على صاحبها والمعنى في عينة رضى صاحبها فصر راضية يعود على العينة وهو استعارة بالكناية والسد وهو اسم الفاعل استعارة بحسنة قارب السكاكية فان قلت كان السكاكي مستعيا عن هذا بأن يحمل الاسد الى صاحبها الحق في كما هو أحد التقدير السابقة ولا حاجة الى الاستعارة بالسكاكية قلت تموت بالمعنى انقصودة * الثانية أنه يلزم ما ذكره المصنف وأن المراد بعينه صاحبها ولا يلزم أن يكون الشيء في نفسه وحمل العينة وصهرها المنع في راضية أريد منها صاحب العينة فتكون العينة استعارة بالكناية والسد في راضية استعارة بحسنة ولا بدع أن يكون صاحب العينة الحقيقي في صاحبها الخارجي على سبيل الاستعارة للمعنى فان قلت المصنف لا يرى أن الاستعارة بالكناية أريد بها غير موضوع اللفظ فكيف يقول يلزم السكاكي أن يكون المراد

(٣٤ - شروح التلخيص - أول) هو مبتنى إذا استعمل المراد كونه مساوية لأنها لا يوجد إلا مشه لكونها خاصة باماطة أو بالنسبة للمشبه ولا شك أن الآيات لا يوجد إلا مشه تعالى وهذا لا ينافي تحققه تعالى قبل تحقق الآيات (قوله أن نشه المشبه بالسبع) أي في اعتبار النفوس وقوله ثم نفرد بها بالادكر أي مرادها المشبه به وهو السبع لقوله سابقا ويريد المشبه به (قوله فتقول محالب الخ) اعتصر بأن الخبال ليست لارامساويا لوجودها في بعض الطيور وأجيب بأن المراد بالسبع المشبه به كل ما ينسج أو المراد بالخبال الخبال الثامة وهي التي تحصل بها اعتيال النفوس والافاق بقريئة المقام كذا ذكر بعضهم لكن الذي ذكره المولى عبدالحكم أن المراد باللورم المساوية للمشبه بها كانت محنصة به باماطة وإما بالنسبة للمشبه ولا شك أن الخبال يخص بها السبع بالنسبة للمية وحيث أنه مساوية للمشبه به بهذا الاعتبار فلا حاجة لذلك الإراد من أصله (قوله شاء على أن الخ) علة لقوله ذاهبا (قوله يعني) أي السكاكي بالفاعل الحقيقي (قوله القادر المختار) أي هذا للقبول لامن حيث خصوص ذاته تعالى فلا يرد أن

وفما ذهب إليه نظر لانه يستلزم أن يكون المراد عبثة في قوله تعالى فهو في عبثة راضية صاحب العبثة لا العبثة و بناء في قوله خلق من ماء دافق فاعل الدفق لا المني لما سيأتي من تفسيره بالاستعارة بالكناية

ادعاء كون المربع دانه على ركبته حدا اه عبد الحكيم (قوله وعلى هذا القياس) متعلق بمحدود أي ويحصر على هذا القياس أي الطريق أعني تقرير الاستعارة بالكناية في هذا المثال غيره هذا المثال أي أن غير هذا المثال خارج عن قياسه وطريقته في نحو شي الطبيب المريض شبه الطبيب بالفاعل الحقيقي وادعيا أنه فرد من أفراد نم أفراد الطبيب نالذ كمراداه القاعد الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء الذي هو من لوازم الفاعل الحقيقي له وكذا في هزم الأمر الجندشه الأمر بالجيش وادعيا أنه فرد من أفراد ثم أفراد الأمر نالذ كمراداه الجيش بقرينة نسبة الحرم اليه الذي هو من لوازم الجيش (قوله وحاصله) أي حاصل حريان غير هذا المثال على قياسه أي طريقته والمراد يحصل ما مر من (٢٦٦) تقرير الاستعارة بالكناية في جميع الأمثلة (قوله في تعلق وجود الفعل به) أي بكل من القاعدين وإن كان مطلقا

(وعلى هذا القياس غيره) أي غير هذا المثال وحاصله أن يشبه القاعد المحاري بالفعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرق القاعد المحاري نالذ كمراداه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي (وفيه) أي فيما ذهب اليه السكاكي (نظر لانه يستلزم أن يكون المراد عبثة في قوله تعالى فهو في عبثة راضية صاحبها صياني) في السكاكي من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه

الفاعل الحقيقي لما لا يؤوله لان إمكان الالاسات ليس الاله فلا يمارفه (وعلى هذا تقيس غيره) أي غير هذا المثال فثبت أثر الأمثلة هذا العمل فمحو شي الطبيب المريض يراد طبيب الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وهو الشفاء اليه والحاصل من هذه الاستعارة أن يشبه القاعد المحاري بالفاعل الحقيقي في تعلق الفعل بكل منهما ثم يفرق المحاري نالذ كمراداه الحقيقي وبدل على راداه الا بيان معه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي ولا ينبغي أن هذا التشبيه متضمن للعلم في نفس الفاعل المحاري بالفعل حي صار كأنه مؤثر فيه الذي هو الفاعل الحقيقي ولا ينبغي مدغم هذا ما في نفس الفعل المصدر كالا ينبغي أيضا في ارتكاب هذا التشبيه بالنسبة الى الله تعالى من سوء الأدب وقد أسما في بيان الاستعارة السككية لطهر المراد منها عند السكاكي كل الظهور وظهور ورود الاعتراض والحوار (وفيه) أي وفيما ذهب اليه السكاكي من حمل المعنى على من باب الاستعارة بالكناية (نظر) وذلك (لانه يستلزم) حيث (أن يكون المراد عبثة في قوله تعالى في عبثة راضية صاحبها) لانه هو الفاعل في الأمر والفاعل المحاري بحسب أن يراد به الفاعل الحقيقي (لما سيأتي) في تفسير الاستعارة بالكناية عند السكاكي وقد تقدم

عبثة صاحبها قلت أرمه ربه لان السكاكي يرى أن الاستعارة بالكناية محار باطلاق لفظ عبثة وإرادة للشبه مدعيا أن المشبه به فرد من أفراد المشبه وقد حط كثير من الناس في هذا المكان

بأحدهما على جهة الاتحاد والآخر على جهة التسبب مثلا أي ويدعي أن الفاعل المحاري من أفراد الفاعل الحقيقي (قوله ثم يفرق الفاعل المحاري نالذ كمراداه) أي مراداه الفاعل الحقيقي (قوله ويدعي اليه شيء) أي لأجل الدلالة على أن المراد من الفعل المحاري القاعد الحقيقي (قوله أي فيما ذهب اليه السكاكي) من رد المحار الفعلي للاستعارة بالكناية (قوله لانه) أي لان رده لها يستلزم الخ واعلم أن استلزام كون المراد بالعبثة صاحبها ليس مقابلا لعدم

محبة الإضافة وأحويه كإحويه ظاهر المصنف من استلزام مثل ذلك موجود في الجميع اد يستلزم أن يكون المراد بالنهار والانعسة وأن يكون المراد صمد هاتان العملة والمربع هو الله تعالى ومدار القصد عليه وانما المقابل لعدم محبة الإضافة وأحويه عدم محبة أن تكون العبثة طرفا لصاحبها فكان الأولى للمصنف أن يقول يستلزم أن لا يصح حمل العبثة في قوله تعالى فهو في عبثة راضية طرفا لصاحبها (قوله لانه يستلزم أن يكون المراد عبثة في قوله تعالى فهو في عبثة راضية صاحبها) اما أن يراد صير عبثة أي المصير الراجع اليها المستقر في راضية أي وإذا كان هذا المصير بمعنى صاحب العبثة كان مرجعه هو عبثة المحرور يعني صاحبها أيضا بناء على اتحاد معنى المصير ومرجعه كإسناد كره التشارح بقوله وهذا الخ فيلزم طريقة الشيء في نفسه وانما أن يراد عبثة المحرور يعني لان مذهب السكاكي عدم اختصاص المحار المقنى باسم الفعل أو معناه الى مرفوعه فيلزم ما ذكر أيضا ولا رد على هذا الاحتمال أن مدغم أن يذكّر الفاعل المحاري ويراد الفاعل الحقيقي والمحرور يعني نفس فاعلا لانه فاعل في النفس كالمتدا في سهاره صائم اه يس وقول التشارح وهذا ينبغي الخ أن يحتاج اليه على الاحتمال الأول اد كون القاعد المصير مأثر مد مرجعه على الثاني أمر لازم قطعا لا يحتاج الى نسبة عليه فالزوم طريقة الشيء في نفسه لا يحتاج الى واسطة (قوله صاحبها) لانه هو الفاعل الحقيقي والفاعل المحاري بحسب أن يراد

هو الفاعل الحقيقي أى وحيث كان المراد بالعبئة صاحبها فيلزم ظرفية الشيء في نفسه لأن صميم هو راجع إلى من في قوله تعالى فأما من ثقلت الآفة فهو نفس صاحب العبئة (قوله وهو) أى ما ذكرناه يقتضى الخ وذلك لأن حاصل ما ذكرناه أن يشبه الفاعل المحاذى بالفاعل الحقيقي ويدعى أنه فرد من أفراد ثم يفرد الفاعل المحاذى بالذكر مراداً بالفاعل الحقيقي فردية نسبة ما هو من لوازم الفاعل الحقيقي إليه ولا شك أن هذا يقتضى أن المراد بالعبئة صاحبها لا أنها فاعل محاذى فيجب أن يراد بها الحقيقي وهو صاحبها وهذا لا يصح إذ لا معنى لقولنا فهو صاحب عبئة راض صاحبها لما فيه من ظرفية الشيء (٢٦٧) في نفسه وأجاب بعض الخواشي بأنه

يمكن أن يصح ذلك القول بأن يراد بالصاحب الحسن المتحقق في أفراد أى أنه

كائن ومستقر في أصحاب العبئة الراضين وبه نظر لأنه إذا أريد الحسن خرج عن فاعل الحقيقي إذ ليس المراد الحسن على أن عبئة بكرة فلا يصح إطلاقها على الجمع تأمّن (قوله وهذا) أى الاستلزام المتقدم الدائى عنه الصادق على الخ يعنى أن محل كون ما ذهب إليه أسكاكى يستلزم أن يكون المراد بالعبئة صاحبها المستلزم لصادق المسمى بالشي على أن المراد من الصمير والمرجع واحد وإن الصمير في

وهو يقتضى أن يكون المراد بالفاعل المحاذى هو الفاعل الحقيقي فيلزم أن يكون المراد بالعبئة صاحبها واللام باطل إذ لا معنى لقولنا فهو في صاحب عبئة وهذا معنى على أن المراد بالعبئة وصمير راضية

أن حاصله تشبيه الفاعل المحاذى الحقيقي ثم يفرد المحاذى بالذكر مراداً به الحقيقي بقرينة نسبة ما هو من لوازم الفاعل الحقيقي له وهذا يقتضى أن يكون المراد بالعبئة صاحبها لاها من الفاعل المحاذى فيجب أن يراد بها الحقيقي وهو صاحبها وهذا لا يصح إذ لا معنى لقولنا فهو صاحب عبئة راض ذلك الصاحب أو له معنى هو مستقر في أصحاب العبئة الرضى وكائن بهم خلاف للتقدير بل لا يصح لأن عبئة بكرة ولا يصح إطلاقها على الجمع وبما مثل هذا الكلام لا يستعمل في مثل هذا المعنى ولو كان من لوازم معناه وهذا الأثر ما هو أن يراد بالعبئة والصمير في راضية تنى واحد أو ما أن أريد بالعبئة معناه الحقيقي وأراد بالصمير الذى وقع فيه المحاذى العبئة التى هى صاحبها محاذاً على طريق الاستدلال فلا يتحقق هذا الأثر إذ يصير المعنى حينئذ هو عبئة راض صاحبها هو ولكن على تسليم صحة الاستخدام المذكور لا يتخلو عن ضعف لخوا الوصف حيثئذ عن الرابطة لأن عود الصمير على ملاس الصمير الرابطة لا يكتفى إلى الرابطة على المشهور وفى المثال مضافة من وجه آخر يرجع إلى هذا المعنى هو مكمل له وهو أنه إن أراد أن المحاذى لفظ العبئة فليس من المحاذى العقلى لأنه عند معنى على تشبيه الفاعل المحاذى الحقيقي والعبئة محرور لا فاعل بل يكون حينئذ من المحاذى المرسل أو غيره ويلزم أن يكون أساساً راضية إلى صمير لفظ العبئة حقيقة لأن الصمير العائد على المحاذى لا يقال فيه به محاذ لأن المحاذى معاده لافيه إذ لا معنى لاعتبار التشبيه في مصدوق الصمير عند كون معاده قد أطلق على نفسه به طريق المحاذى التكاثر بالتشبيه أو غيره وإن أراد أن التحورى الصمير والعبئة على حقيقتها كان

والتحقيق ما قلناه والله تعالى أعلم على أن الحررى اعترض عليه في الزامه أن المراد بالعبئة صاحبها بأن كان يلزم ذلك فإن الرخصى ذكره وهو وهم لأن الزام ذلك الزام للمحال إذ يلزم أن يكون الشيء في نفسه ولا يصح الزام ذلك لما بطريق الذى ذكرناها وترخصى لم يذكر أن المراد بالعبئة صاحبها بل أن المراد راضية صاحبها وبهم مفرق وأما قوله لا يلزم أن يكون المراد معاده فاعل المدعى فلا يلزم بل يحتمل مسبق وأما قوله لا يلزم عدم صحة الإضافة في نحو همار صائم إذ يصير من باب إضافة الشيء إلى نفسه فمضوع ولا يلزم أن يلزم التحورى همار بل في صائم على ما سبق وأما الزامه سبحانه بحواها مان إلى صرحاً بأن لا يكون الأمر بالسامع مع أن البداهة له أنه أن يلزم أن للمأمور بالسامع الثاني نفسه

راضية بالعبئة بمعنى صاحب فتكون العبئة بمعنى صاحب ولا معنى للظرفية حيثئذ وأما إذا رتبك الاستخدام بأن أريد بالعبئة أو لا المعنى الحقيقي وهو التمشى أى ما يتشبه به الإنسان وأريد بها في

الصمير انصاحب وأن المعنى فهو عبئة راض صاحبها فلا يلزم ذلك ولا اعتراض على السكاكى فإن قلت إذا انتهى الاستلزام المذكور في أساس راضية إلى الصمير بالاستخدام المذكور لا يتحقق أساس راضية والصمير معاً إلى العبئة على سبيل الوصفية فإن ذلك الأساس محرر عن عدد السكاكى اتصاله اشتراط في المسند أن يكون مفرداً مفلاً أو معصاً وفرد كل محاذ على الاستعارة فيلزم أن يكون المراد بالعبئة صاحبها قطعاً لأن الصفة هي الصمير الموصوف فالاعتراض محال وأجاب مصمم بأنه إذا كان الصمير بمعنى صاحب كان أساس الوصف مع الصمير إلى العبئة حقيقة لأنه وصف سببى وأساس الوصف السببى لوصفه حقيقة نحو مررت برجل فأنعمت أمه قال العلامة القيسى وفى هذا الجواب نظر لأن الوصف السببى هو الراجع للإسم الظاهر بنسب الصمير الموصوف والوصف هارفع للصمير فالأولى أن يجاب بأن الصمير لم يرد به صاحب الحقيقي وإنما أريد به صاحب الادعائى على ما يأتى في شرح وهو العبئة التى ادعى أنها عين صاحبها وحينئذ

وأن لا يصح الاضافة في نحو قولهم فلان صائم وليه قائم لأن المراد بالنهار على هذا فلان صومه واماعة الشيء الى نفسه لا تصح وأن لا يكون الامر بالايقاد على الطين في إحدى الآتين والساء فهم ما لها من مع أن النداء له

فالارام من أصبه لا يرد (قوله واحد) أي (٣٦٨) وهو صاحب العشرة (قوله في كل ما) أي في كل تركيب والاراط محدود أي في

واحد (و) يستلزم (أن لا يصح الاضافة في) كل ما أصيب الفاعل المجاري الى الفاعل الحقيقي (نحو ساء صائم لطلال ان اضافة الشيء الى نفسه) الارام من مذهبه لأن المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شئ في صحة هذه الاضافة ووقوعها كقوله تعالى فما رأت تحت نهارهم وهذا أولى في التبيين (و) يستلزم (أن لا يكون الامر بالساء) في قوله ساء صائم اس الى صرحا (لها مان)

استخداما وهو من الضم مع تقدم مع انها من حريان المحرر النسب في الضمير (و) يستلزم (أيضا ما ذهب اليه السكاكي) (أن لا يصح الاضافة في نحو ساء صائم) من كل ما أصيب به الفاعل المجاري الى الحقيقة في لأن المراد عن متفرع الفاعل المجري هو الحقيقي فيكون المراد منه الذي هو الفاعل المجري هو ريد الصائم نفسه ويريد كور هو معد الضمير وفي ذلك اضافة الشيء الى نفسه وحمده على نفسه انه قد انتهى الى الاسم لا يلتصق اليه لئلا يحد هذا الكلام وكثرة فاعله من اضافة الشيء الى نفسه بذلك التأويل ولا يحد لئلا يحد وكثرة وقوعه واصله الذي الى نفسه نادى غير طبع ولا يخرج هذا التأويل عن الدقة وقد وقعت هذه الاضافة في الكلام المحرر كقوله تعالى فما رأت تحت نهارهم فقد أصيب النجاسة وهي فاعل محار الى الضمير وهو الفاعل الحقيقي وهذا مثل في الارام لأن قول ساء صائم يمكن الجواب عنه بادعاء جعل النهار للضمير الحقيقي ثم جعل الضمير في صائم الذي هو محو النجورة عاذا على النهار تعناء المجاري على طريق الاستخدام كما قدم في هذه من اضافة مثل ما تقدم من لزوم النجور عبر هذا المحار ان كان النجور في ساء لان النجور مفروض من الفاعل دون الساء اللهم لان بر دال الفاعل هاتم هو ويلزم فيه حينئذ تحقق اضافة الشيء الى نفسه ومن لزوم الاستخدام ان كان النجور في الضمير فيجوز السد عن (١) (و) يستلزم ما ذهب اليه السكاكي (أن لا يكون الامر بالساء) في قوله تعالى حكاية عن فرعون يا هامان اس لي صرحا (لها مان) بل الله لا اله الا هو مان من ادعى الضمير الذي وقع فيه النجور فيكون فاعلا محار يا فاعل على ما تقدم أن يراد به الحقيقي وهم العتية والارام باطل لما علم من أن الخطاب معه والنداء اليه لان فرعون لما ولد لا يباشر العتية

بعد اعداد حول هامان نفسه في مرة من بني ساء محار ام دلولا على خطابه يا هامان وعلى أن المراد الساء مولد اس وأصابعه بزموم توفع أمت الربع القفل على القفل الشرعي فهو حسن الاسوة وأجاب عنه المحرر بأن السكاكي لم يرد أن الربع أطلق على الله تعالى إنما أراد ان الاساد الى هذه الاشياء جعل كتابة عن الاساد الى الفاعل وأسند الى الربع ليعلم أن المقصود منه الاساد الى الله سبحانه وتعالى كما علم من قولك يركب كثير الرماد المقصود الكرم وهذا الكلام يمكن سلوكه في كل ما سبق الا أنه لا يصح الجواب عنه عن السكاكي فان جملة كناية يخرجها عن أن يكون استعارة بالكناية لكن الجواب أن يقال أسند الى الربع على أنه فاعل حقيقي لا معني للتأويل معني أنه حقيقة في الفعل المصورى كقولك قام بديك أن معني كونه حقيقيا أن العرب وصفت الفظ له وان كان الفاعل الحقيقي هو الله تعالى فكذلك لا ينبغي أن يصح العرب أن ساء لوجود صورة الاسات

كل ما أضيف فيه الفاعل الخ (قوله فلان نفسه) أي الذي هو معاد الضمير في ساء وفي ذلك اضافة الشيء الى نفسه وحمده على أنه من اضافة المسمى الى الاسم مما لا يلتصق اليه لئلا يحد هذا الكلام وكثرة وقوعه في كلام الله وكلام العرب اه يقوي (قوله) ولا شئ في صحة هذه الاضافة (أي اضافة الفاعل المجري للفاعل الحقيقي وهذا في قوة قوله اللازم باطل (قوله) تعالى الخ) هذا استدلال على صحة هذه الاضافة ووقوعها (قوله وهذا أولى) أي لانه نص في الرد عليه وهو ادفع للجدال بخلاف مثال المتن فانه قد يناقش فيه بأن اضافة الشيء الى نفسه إنما توجد اذا كان المراد بالنهار وصمير صائم واحدا وأما اذا ارتكب الاستخدام وجعل الضمير صائم رجعا للنهار لا بالمعني الاول وهو الزمان بل بمعنى الشخص فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه لأن الاستعارة عامية في الضمير

استمر في صائم لاقى ساءه (قوله لها مان) خبر يكون فهو متعلق بالاستقرار محدود لا بالامر فيل ان هذا الارام اعني توجهه على السكاكي اذا كان المستعمل في معناه الحقيقي وله أن يجمع ذلك مدعيا أن معني ان أوامر بالساء وأوفد لي يا هامان أوامر بالايقاد فصح أن النداء له والخطاب معه وفيه أن هذا آخر وجعها نحن بعده لأنه حينئذ يكون المجاري الطرف فيجرع عن المحار العقل كما يقول المصنف وغيره وعن الاستعارة بالكناية كما يقول السكاكي (١) محروور عن سافط من لاصد، قوله «الراية»

وأن يتوقف جواز التركيب في نحو قولهم أنت الربيع العسل وسرنتي رؤيتك على الاذن لأن أسماء الله تعالى توقيفية وكل ذلك مسبق ظاهر الاتصاف

(٣٦٩)

لأن المراده حينئذ هو العملة * منهم واللازم بطلان الدلالة والخطاب معه (و) يستلزم (أن يتوقف نحو أنت الربيع العسل) وشي الطيب للربيع وسرنتي رؤيتك مما يكون العاقل الحقيقي هو الله تعالى (على السمع) من التذرع لأن أسماء الله تعالى توقيفية واللازم على أن مثل هذا التركيب صحيح شائع رائج عند القائلين بأن أسماء الله تعالى توقيفية وعمرهم سمع من الشارع أولم يجمع (واللوارم كلها متفية)

(و) استلزم مذهب اليه السكاكي أيضا (أن يتوقف) اسمها (نحو أنت الربيع العسل) وشي الطيب للربيع وسرنتي رؤيتك ويكفي ذلك وجه حساب يكون العاقل الحقيقي فيه هو الله تعالى (على السمع) أي يتوقف مثل هذا الاستعمال على سماع الشارع لأن أسماء الله تعالى توقيفية لا يسمي الله تعالى باسم سمع منه في الكتاب ولا في السنة سواء كان محمدا أو حقيقته لكن توقف هذا الاستعمال على السماع غير صحيح لأنه شاع استعماله من غير اختصاص عن لا يحمل أسماء الله تعالى توقيفه من العرب الإسلامية وعمرهم أقبائهم وعمرهم حتى كاد أن يكون اجتماعا سكونيا وقد عرفت أن هذا مما يتم إن سلم ماد كرمه والافهم أن يدعى أنه لا يقع الأمن لا يحترى الأمور الشرعية ويسمع الاطلاق الجاهل وهو بعيد ولا يجب عن هذا الإجماع أن مذهب السكاكي أن أسماء الله تعالى غير توقيفية لأن الرد عليه ليس باستعماله هو بل استعمال غيره من يذهب إلى عدم ذلك مع عدم إقرار عمره فصار استعماله لا يحجب ولو كان كما ذكر السكاكي لتركه من رايها توقيفية أو لأمر عليه (واللوارم كلها متفية) ما قرر ما فيهم اتصافهم بالروم وهو حمل ما فيه المحار القليل من باب الاستعمال ككناه حتى يعود الاسناد حقيقيا ومتنى النبي اللازم انتي الروم لأن اللازم أعم أو مساوي ومتنى النبي الأعم أو مساوي انتي الاحص ومساويه وقد علم أن هذه الاعتراضات كلها مسندة على أن العاقل المحاري أريد به العاقل الحقيقي حقيقته فإذا كان المراد بالعبارة صاحبها حقيقة لم يكون المتنى هو في صاحب العبارة ولا يصح وإذا كان المراد بالنهار ربه حقيقة كان من إضافة الشيء إلى نفسه معنى وإذا كان المراد بها ما من العملة حقيقة كان الخطاب مع العملة والأمر لهم ولم يصح وإذا كان المراد بالربيع العسل المختار حقيقته كان مسمى عالم ربه السمع وإذا كان المراد بالعاقل المحاري العاقل الحقيقي ادعاء بمعنى أنه يدعى أن العبارة نسبت لها المصاحبة بالادعاء وأطلقا السنة على صاحب الادعاء لا الحقيقي فلا يبرم العباد لا مع السكون في العبارة الحقيقية لا يدعى أنها ملازمة الفعل لها صارت صاحبها بدعوى الملقى التسمية وأن النهار نسبت له الصائبة ادعاء لو أطلقا النهار على الصائم الادعاء لا الحقيقي فلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه معنى بل إضافة النهار الذي هو الزمان حقيقة وادعى فيه أنه هو الصائم الحقيقي أي ذلك الصائم الحقيقي ولا إشاع فيه وإن أراد بها ما من العملة بالادعاء لا الحقيقة فالخطاب حينئذ لها ما يدعى أنه نفس العملة لا العملة حقيقة وهو صحيح وإن المراد بالربيع العسل الحقيقي بالادعاء بمعنى أن الربيع هو الزمان إلا أن المتكلم ادعى أن هذا الزمان عام حقيقي ولا يتوقف إطلاق لفظ العاقل المحاري على العاقل الحقيقي بالادعاء

فيه وعن السكاكي جواب آخر حقيقي يصح الحمل عنه وأما قول الخطيب أن السكاكي لا يرى أن أسماء الله تعالى توقيفية وأخذ ذلك من كلامه على نحو أنت الربيع العسل على ما يقتضيه لفظه وضعيف لأن مثل ذلك كلام مستطرد لا يؤخذ منه قاعدة كلية تقتضي بأن مذهبه أن أسماء الله تعالى اصطلاحية إلا أن يكون أراد أن السكاكي يرى أن الأسماء اصطلاحية لكونه معتزليا والظاهر أن المعتزلة

(قوله لأن المراد به) أي في صمبر ابن هو العملة وذلك لأنه شبه العاقل المحاري وهو همامان بالعاقل الحقيقي الذي هو العملة ثم أورد المشبه بالذكر مرادا به المشبه حقيقة فصار الكلام يا همامان ابن باعلة قائدا لشخص والخطاب مع غيره وهذا فاسد إذ لا يجوز تعدد الخطاب في كلام واحد من غير تنبيه أو جمع أو عطف (قوله لأن الدلالة الخ) أي فيكون الأمر له أيضا إذ لا يجوز تعدد الخطاب في كلام واحد من غير تنبيه أو جمع أو عطف (قوله أنت الربيع العسل الخ) أي إن ما قاله السكاكي يستلزم أن يتوقف استعمال نحو أنت الربيع العسل على السمع أي على السماع من الشارع (قوله لأن أسماء الله الخ) المراد بها ما أطلق عليه تعالى (قوله توقيفية) أي تعديمية أي ولا أطلق عليه تعالى اسم لا حقيقة ولا محارام بل براد من الشارع كالرحمن فإنه محار أي ولم يرد إطلاق الربيع والطيب والرؤية على الله تعالى (قوله صحيح) أي له وشرا وعرفا (قوله عند القائلين الخ) هذا

جواب عما يقال لعل الأصح والنسبوع عند من لا يشترط التوقيف في أسماء الله تعالى (قوله شائع الخ) أي فيسوغه بدل على أن المراد بالربيع غيره ولو كان المراد به المولى لتوقف على السماع من الشارع عند القائل بالتوقف على الاذن

(قوله كما ذكرنا) حيث يبين بعد كل ملزمة تطلبا لزمها (قوله فينتهي كونه) أي الحجاز العقلي من باب الاستعارة بالكناية أي لانه
 مازوم وإذا انتفى ذلك للزوم ثبت للطلب وهو تقيده (قوله ويراد للتشبه حقيقة) أي كما فهمه المصنف (قوله بل للتشبه ادعاء)
 أي وهو نفس التشبه الذي ادعينا أنه فرد من أفراد التشبه فهو يقول شبه الر بيع بالفاعل المختار وادعينا أن الر بيع فرد من أفراد
 الفاعل المختار بحيث صار للفاعل المختار فردان أحدهما متعارف وهو المولى والآخر غير متعارف ثم ذكر اسم التشبه مراداً به التشبه
 ادعاءً وحيث فلا يبرم إطلاق الر بيع على الله وكذا نقول في قوله في عيشة راضية شبه الفاعل المختار وهو العيشة بالفاعل الحقيقي وهو
 المصاحب وادعى أنه فرد من أفراد الله ثم ذكر لفظ التشبه مراداً به التشبه ادعاءً وهو العيشة بمعنى العيش فلم يبرم طريقة الشيء في تشبه
 وكذا نقول في بهاء صائم شبه النهار بالصائم وادعينا أنه فرد من أفراد الله ثم ذكر اسم التشبه وهو النهار مراداً به التشبه ادعاءً وحيث
 فلم يلزم إضافة الشيء إلى نفسه هنا محمله (٢٧٠) وهذا الجواب مردود وذلك لأن التشبه ادعاءً هو نفس التشبه فيكون اسناد ما هو

من لوازم التشبه به حقيقة
 كالاسناد لشيء التشبه به
 للشيء غير ما هو له وهو مختار
 عقلي مثلاً الر بيع في قولك
 أنت الر بيع أنت نفس تشبه
 بالفاعل المختار وادعى أنه
 فرد من أفراد تشبه
 الر بيع مراداً به الفاعل
 المختار ادعاءً لاشتراك الفاعل
 المختار ادعاءً هو الر بيع
 بمعنى الزمان والمطر وهو
 التشبه الذي ادعى له القدرة
 ولا شك أن حواش الأسانيد
 لا يسند إليه لأنه ليس قائماً
 به وإنما حقه أن يسند
 للفاعل المختار الحقيقي
 واسناد الشيء لغير ما هو له
 محاز عقلي وكذا نقول في
 باقي الأمثلة ففقد اصط
 السكاكي إلى القول بالحجاز
 العقلي والحاصل أنه إن
 أراد بالسند إليه في أمثلة

كما ذكرنا بمعنى كونه من باب الاستعارة بالكناية لأن اتهمه باللام بوجوب اسناد الزوم والجواب أن
 معنى هذه الاعترافات على أن مدعاه في استعارته بالكناية أن يذكر التشبه ويراد التشبه به حقيقة
 وليس كذلك بل التشبه به ادعاءً ومالعة لظهور أن نفس المراد بالتشبه في قولنا محال لمية ثبت ذلك
 هو السمع حقيقة والسكاكي موضح بذلك في كتابه

على السمع وإنما شوقف على السمع في الإطلاق على الفاعل الحقيقي حقيقة لا في الإطلاق على الفاعل
 الادعائي وادعينا هذا وعلم أن الاعترافات لاسم لا تكون المراد بالفاعل المختار هو الفاعل الحقيقي
 حقيقة وأما أن يراد بالفاعل الحقيقي بالادعاء سقطت الاعترافات لأن المراد بالمختار تشبه التشبه به ادعاءً
 فيه أنه غير ما هو فاللام على ذلك في نفس الأمر كاللام على عدم الادعاء اندفعت هذه الاعترافات عن
 مذهب السكاكي إذ حقق أنه مدعاه فيما ذكر الإطلاق على الفاعل الادعائي لا الحقيقي وهذا المذهب
 صرح به فقدمه مدعاه الاعترافات حيث قال المراد بالتشبه في قولك أنت اسمية فعارها بل لأن السمع
 بادعاء السعية لها وليس المراد بالسمعة السمع الحقيقي قط ما لم يراد نفس المية الأنواع دحوله
 في نفس السمع فصار للسمع فسمان متعارف وهو الحقيقي وغير متعارف وهو اسمية الحقيقية لأنها
 ادعت لها السمية ولكن مدعاه الاعترافات ثم ذكر موقع السكاكي فيما مره وهو كون الاسناد لغير
 من هو له في نفس الأمر للقطع بأن كون الاسماء حقيقياً لا يتحقق إذا كان المصاحب الحقيقي الادعائي
 لأنه نفس التشبه الحقيقي والاسناد لها محاز ولا يخرجها الادعائي عن معناه حتى يكون الاسناد لها
 حقيقة وكذا يدل في بهاء صائم والأمر للزمان وفي اسناد الأسانيد لاسمع فافهم السكاكي وقع
 يرون ذلك ولو ذهب إليه فهو مذهب فاسد مردود وأما قوله في كونه في التشبه بمعنى من حمل الكلام
 على الاستعارة فليس كذلك لأن مراد ذكر الطرفين على جهة التشبه وأوجب أنه التشبه في هذا
 المثل شخص ما إذا في موصوف بالصوم وهو أعظم من أن يكون فيكون غير ولا يكون الكلام مشتملاً
 على طرفي التشبه وفيه نظر لأنك لو فترت بكسرها صائم كان تشبهها بالانفاق مع وجود هذا التخالف وأما

الالزام

المحاز العقلي المفاعل الحقيقي لزمه ما ذكرنا في باب الاستعارة العقلية وهو

اشكال صعب لا يحصى عنه ويرد على هذا الجواب بحث آخر وهو أن تشبهه مستعمل في وصفه تحقفاً وحسب ولا يبرح في
 الاستعارة التي هي محاز وادعاء السعية مثلاً لاسم لا يحصى معاً لأن ذلك لا يخرجها عن كون اللفظ وصع لها حقيقة سكن قد أحاط
 العلامة السيدي شرح الفتح عن هذا بأن ما هو خارج عن الموضوع له إذا اعتبره صيره عن الموضوع له وحسب فيكون لفظ للبية
 مستعملاً في غير ما وضع له حيث أراد بها المية ناوت مع وضع السعية لكن بادعاء السعية له أي وجعل لفظ المية مراداً باللفظ السمع
 ادعاءً ومثل ما قبله يقال المراد بالبية صاعداً بادعاء صاحبه لها بالنهار الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يسند المعنى
 وتبطل الاساقفة ويكون الأمر بالنهار الصائم كأن الداء له لكن بادعاء أنه من وجه من جهة العمدة بمرط المباشرة ولا يكون الر بيع
 مطلقاً على أنه تعالى حتى يتوقف على السمع إذ المراد به حقيقة الر بيع لكن بادعاء أنه قادر مختار من أجل المناسبة في التشبه

ثم ما ذكره مفوض محو قولهم فلان ماره صائم فان الاستدلال بحار ولا يجوز ان يكون النهار استعارة بالكناية عن فلان لا ذكر طرفي
التشبيه مع من حمل الكلام على الاستعارة و يوجب حمل على التشبيه ولهذا استدعوا قولهم رأيت فلان أسدا ولقيته منه أسدا تشبيها
(قوله والمصنف لم يطلع عليه) هذا في غاية العدل بطلع عليه ولم يرتبه وأشار الى رده بقوله داهاني أن ماهر الخ فانه يشير الى قوله تعالى
فأين تذهبون (قوله ولا ينفق الخ) الخاصل أن السكاكي ادعى أن كل محار على استعارة بالكناية ودليله على ذلك كما أشار اليه الشارح
بقوله والخاصل الخ أن كل محار عقي فقد ذكر فيه تشبهه بآدم في المشبه بواسطة القرينة وكل ما هذا شأنه فهو استعارة بالكناية فما مر
من قول المصنف وفيه نظر لا يستلزم الخ مع لصعري الدليل وسد النعم استلزام الناطق من طرفية الشيء في نفسه واصافة الشيء لنفسه الى
آخر ماهر ومذكره انصاف هذا بقص للدليل بالتحلف وذلك لأن دلالة هذا محري في المحار العقلي الذي ذكر فيه الطرفين والاستعارة
بالكناية لا يجمع فيها بينهما لا شراطين فاطمة عدم كونه تشبهه به (قوله بما يشتمل على ذكر الماعل الحقيقي) أي وهو الصمير في هذه
ولييه لأن ارادته الشخص والصمير صائم وقائم هو الماعل المحاري وهو المشبه (قوله لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه) أي وهو
الشيء وهو الماعل المحاري أي هو صمير الصمير وقائم التشبه الذي (٢٧١) هو الماعل الحقيقي وهو الصمير في ماره

ولييه لأن ارادته الشخص
ان قلت هذا خلاف ماهر
للمصنف من لزوم اضافة
الشيء لنفسه في ماره صائم
فان ما تقدم بهيدان المراد
بالنهار والصمير المصاف
الشيء واحد وما بعد
أنهما شيان وأن الصمير
في صائم راجع للنهار
آخر أحب أن هذا من
باب التردد في الاعتراض
فاللزم للسكاكي أحدهما
فما سبق من لزوم اضافة
الشيء الى نفسه معنى على
أن المراد بالنهار الماعل
الحقيقي وأن ضمير صائم

والمصنف لم يطلع عليه (ولاه) أي مذهب اليه السكاكي (يستقص بحوار صائم) وليه قائم وما تشبه
ذلك بما شتم على ذكر الماعل الحقيقي (لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه) وهو مانع من حمل الكلام
على الاستعارة كما صرح به السكاكي والحوار أنه إما يكون ما اذا كان ذكرهما على وجه يسمى
عن التشبيه
فيه أمل (ولاه) أي ولأن مذهب اليه السكاكي من كون ذلك الامثلة جميعا من الاستعارة بالكناية
(يستقص بحوار صائم) وليه قائم و يومه ساكت وليه قائم وبحو ذلك بما يشتمل على ذكر الماعل
الحقيقي مع المحاري (لاشتماله) أي لاشتمال ما ذكر من الامثلة (على ذكر طرفي التشبيه) وما
شتم على ذكر المشبه والمشبه به يتبع حمله على الاستعارة كما صرح به السكاكي وعنده ولكن بحسب عن
هذا أن امتنع من ما وجد فيه الطرفان على الاستعارة إنما هو فيما أرى فيه التركيب عن التشبيه
لأنه لا يكون استعارة في بحوار صائم فوائده ما سبق من حمل المحار في الخبر وهو صائم (نسيه)
اعلم أن مصنف في باب الاستعارة بالكناية جعلها كلها محرا عقليا وذلك مافصل لما ذكره من
اثبات ماهر العقلي في هذه الامثلة وانكار أن يكون استعارة بالكناية وبصر بوجه شعارها وهذا
الاعتراض أقوى من جميع ما اعترض به على السكاكي (نسيه) نلخص في بحوار البيع العقل
اذ لم يكن من كافر ولا كذا في بحو حمل زيد الخيل العظيم أو ان أحد هذين لبحار في أنت وهو رأي ان

راجع له هذا المعنى وما هامني على أن اراد بالنهار حقيقة وأن ضمير صائم راجع له معنى آخر وهو الصائم فلا مفر له من لزوم واحد من
أمرين كل منهما مسموع (قوله والحوار الخ) هذا مع وسد حاصله لان أن ذكر طرفي التشبيه مانع من الحمل على الاستعارة مطلقا بل إنما
يجمع من الحمل عليها اذا كان ذكرهما يعني عن التشبيه والا فلا يجمع كما هو (قوله يبنى عن التشبيه) أي بدل عاينه أن يكون معنى لا يصح الا
بلا حطة التشبيه وذلك اد وقع المشبه به حرا عن المشبه حقيقة أو حكما أن وقع صفة له أو حاله محو بد أسد أو آيت بدا أسد أو مرت
برح أسد حمل الاسد الحقيقي على ربه بد أو راجع بموع لتدبيره مافعين الحمل على التشبيه تقدير راداه وان المعنى أنه كالأسد أو ما اذا كان
الجمع بينهما لا يبنى عن التشبيه فلا يجمع من الحمل على الاستعارة كقولك سيمر يدي يد أسد ود القبي ز يد رأيت السيمر يدي يد أسد وكما
في قولك ماره صائم وليه قائم فان الاضافة فيه لامة لتعين المشبه المتعار لان المشبه بالشخص ماره محصور لا مطلق ماره وانما يكون
طرفا التشبيه مذكورين على وجه يبنى عن التشبيه لو كانت الاضافة نهاية فانه معنى الحمل لا يتعلق بالتشبيه كما في حين الماء وهذا
ادفع ما قيل أي فرق بين عين الماء وماره صائم حيث حمل الاول من باب التشبيه دون الثاني بل حورتم كونه من باب الاستعارة مع أن
في كل منهما اضافة عاينه الامر ان ماره صائم اضافة المشبه الى المشبه وفي حين الماء اضافة المشبه به الى المشبه وهن هذه التفرقة الا
محض تحكم واعلم أن ما ذكره الشارح من الجواب معنى على تسليم كون المثال المذكور فيه جميع بين الطرفين ولك أن تجمع ذلك وذلك لأن
المراد بالنهار ماعل الحقيقي والمشبه بالشخص الصائم مطلقا لا قيد كونه فلانا وهو غير مذكور اد هو غير الصمير انصاف اليه النهار لانه

لاستعارة السكاكي أيضا بذلك في كنهانه ﴿مسيه﴾ انما لم نورد الكلام في الحقيقه والحيز العقليين في علم البيان كما فعل السكاكي ومن تبعه لدخوله في تعريف علم المعاني دون تعريف علم البيان

عند على فلان نقطع النظر عن كونه صائما أو غير صائم فأصل (قوله بدليل أنه) أي السكاكي (قوله قد رر أراره على القمر) أوله * لا نسحوا من بلى علانته * إلى تكسر الاء والقصر مصدر بلى الثوب يبل بلى أي صار حلقا وإذا فتحت باء المصدر مددت قال المحاح والمره ببلية بلاه السربال * كرا ليلالي واختلاف الأحوال

والغلاة شعار بلس عت الثوب (٢٧٢) وعت الدرع أيضا ورر يصم الزاى كما هو اسموع من الأشاح معنى شد من

ندوت القميص أزره رر
أدا شدت أراره عليه
والاررار جمع رر «فتح (١)
كأواب جمع ثوب أو جمع
زر بالصم كقراء جمع قره
وزر القميص معروف
(قوله مع ذكر الطرفين)
وهما القه ووصبر أراره
الراح للنحص المشه
بالقمر ومع ذلك فالقمر
مستعار لذات المحبوب
استعاره رحة فان قلت
اجمع بين الطرفين عما يظهر
على ما قلنا من أن صم أراره
للمحبوب ويمكن أن يكون
رحة لعلاله وذكر الصم
باعتبار أنها ثوب أو قميص
وحيد فلا يكون فيه جمع
بين الطرفين في قلت وفيه
جمع أيضا وذلك لأن صم
علانته راح للمحبوب
فذكر الطرفين حاصل
باعتباره (قوله وبعضهم

بدليل أنه حال قوله في قدر رر أراره على القمر * من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين وبعدهم لما لم يقع على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية، حاب عن هذه الاعتراضات بما هو يرى عنه ورأيا تركه أولى

﴿أحوال المسند إليه﴾

أي الأمور العارضة به من حيث إنه مسند إليه

كقولنا زيد أسد لأن حمل الأسد الحقيقي على زيد يمنع فعين حمل على طريق التشبيه يكون ادعى أنه كالأسد وقوله على الحب الماء فان اضافة الشيء إلى نفسه موعوك يكون للحيث من أحوال تلك الصادقة عليه موع وتعين الحمل على التشبيه أي على الماء الذي هو كاللحم وهو القصة فيكون من اضافة المشبه إلى المشبه لأن الاضافة تقع بأدنى سبب وشاملا لا يبي عن التشبيه فلا يمنع حمله على الاستعارة فقد حمل السكاكي قوله في قدر رر أراره على القمر * من باب الاستعارة مع اشتباهه على الطرفين وهما القمر والصمير المأخذ على النحص المشه بقمر لكن لما كان التركيب لا يبي عن التشبيه ولا شعر به حمل من باب الاستعارة فيكون من هذا القليل هاره صائم لكن رد عليه أن الحب الماء ادعومول من باب التشبيه على حده ولا يصرف في الاق أن حب الماء من اضافة المشبه إلى نفسه وهاره صائم عكسه فان كانت الاضافة على التشبيه ففهما أولا ففهما والاشاء عن التشبيه لم يصطوبه تفصيل لتحقق به موارد وولم بمعاده بل أحواله في ركب هو سمع ينشئ وبعده فتأمله

﴿أحوال المسند إليه﴾

أي الأحوال العارضة للمسند إليه من حيث إنه مسند إليه بمعنى أنها تعرض في حال كونه مسندا إليه المحاب الثاني أنه في الرمع وهو رر السكاكي الثالث أنه في الاساد وهو رأي عند الظاهر والاصعب الرابع أنه تخمين فلا محار فيه في الاساد ولا في الافراد بل هو كلام أورد ليتصور معاه فينقل الدهن منه إلى إنبات الله تعالى وهو خيار الامام خرا الذين ص * (أحوال المسند إليه

الح) أي وهو الشارح الخلق (قوله ما لم يصف الخ) لأنهم لم أن مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية أن يدكر اما التشبه ويراد به التشبه بحقيقه كما اعتقده المصنف على ما قلناه الشارح وكان الظاهر أن يقدم الشارح هذا الكلام عند قول المصنف ولانه ينفص الخ لكونه أحوة عن الإلزامات السابقة في قوله وفيه نظرا لا يسيرم الخ لكن آخره الشارح إشارة إلى عدم الإهتمام بشأه وأنها أحوة لا يفتدسها (قوله ورأيا تركه أولى) أي رأيا تركه وعدم ذكره في المختصر أولى وإن أردت الاطلاع عليه فملك بالمطوون

﴿أحوال المسند إليه﴾

(قوله من حيث إنه مسند إليه) هذه حينية تقييد واحتراز بذلك عن الأمور العارضة له لامن هذه الحينية ككونه حقيقة أو محار فاهما عارضا له لامن هذه الحينية بل من حيث الوصف وككونه كايأ أو حريتا فاهما عارضا من حيث كونه لفظا وككونه جوهر

(١) بالفتح الخ كداني الاصل والمعروف في الزر الكسر فخط كما في كتب اللغة كتبه مصححه

أو عرضاً فمما عارضه من حيث دانه وككوه ثلاثياً أو ما عارضه من حيث عدد حروفه فلا بد كرهه العوارض
في هذا الحديث وإنما لم يحمل الحجية للتعليل لصيرورة المسمى الأمور المعارضة له من أجل كونه مسداً اليه فيعيد أن الحذف والتدكير
والتعريف والتشكيك وعبر ذلك من الأحوال عارضة له من أجل كونه مسداً اليه مع أنه ليس كذلك بل الحذف إنما عارضه لأجل
الاحتراز عن العتب ولتحصيل المدلول إلى أقوى الدلائل أي آخر مقال المسمى وكذا التدكير إنما عارضه لكونه الأصل إلى آخر مقال
المصنف أيضاً وأيضاً جعله للتعليل بردعيه أن الملة ككوه مسداً اليه لا يقتضي أمرين متنافيين كالتدكير والحذف أن قلت من حمله
الأمور المعارضة له من حيث كونه مسداً اليه الرفع فتقتضاه أن يدكر همامع أن محله كتب التحذير قلت إضافة أحوال المسد اليه للمصنف
أي الأحوال المعهودة للمسد اليه وهي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وحديث فقول الشارح أي الأمور المعارضة له أي التي بها يطابق
اللفظ مقتضى الحال خرج الرفع في قامر بدور بدقائم فانه وإن كان عارضا له من حيث انه مسد اليه لكن لا يطابق به اللفظ مقتضى
الحال وحديث فلا بد كرهها كداد كره مصمهم فان عدداً الحكيم ولا حجة لذلك لأن المقصود أن لا يورد التدكير في هذا الباب عارضة
للمسد اليه لأنه لا أن كل بهو عارض له لدانه فهو مدكور في هذا الباب (قوله وقدم المسد اليه) أي من حيث أحواله وقوله على المسد
أي من حيث أحواله (قوله ماسأني) أي من أنه أركن الأعظم (٢٧٣) في قوله سبهم على أن المسد اليه هو الركن الأعظم

وقدم المسد اليه على المسد لما سألني (أما حذفه) قدمه على سائر لأحوال لكوه عارضة عن عدم
الانسان وعدم الحادث سابق على وجوده

لأجل كونه مسداً اليه فان الحذف والتدكير مثلاً من شأنه من أجل كونه مسداً اليه بل الثالثه
مثلاً لأجل كونه مسداً اليه الحكم عليه بالمسد وبأنه حكمه مثلاً أو عدمه وأما الحذف والتدكير
وتحومهما فهي أمور عارضت له في حال كونه مسداً اليه لا لأن كونه مسداً اليه فتأمله وقدم
أحوال المسد اليه أي أحوال المسد لأن المسد اليه هو الركن الأعظم للتدبير الخاصة اليه على
ما سطره (أما حذفه) بدأن من أحواله بالحذف لأن سائر الأحوال متفرعة على دكره والحذف عدم
ذلك لدكره والعدم سابق لوجود الممكن وعبر عن هذا العدم بالحذف في حجب المسد اليه وعبر عنه
أما حذفه أي قوله (أما حذفه) من المسد اليه قد تقدم ذكره

(قوله أما حذفه الخ) قاعدة
المصنف أن توافق بعد أما
هو مقتضى الحال والواقع
بعد لام التعديل هو الحال
فلا احتراز عن العتب وكذا
ما عارضه أحوال تقتضي
الحذف وهذا كالصريح
في أن مقتضى الحال هو
الخصوصية فظهر لك أن
أحوال المسد اليه مثلاً
مقتضيات للأحوال أي

(٣٥ - شروح المصنف - أول) لا أمور الله عية لا يراد الكلام منكها بكفه بخصوصه ثم ان المعلوم أن حذف ففن
الفاعل لانه مصدر وحديث فهو من أوصاف الشخص لامي أوصاف المسد اليه المعارضة له وأوجب بأن المصنف أطلق الحذف وأراد
به الخاص بالمصدر وهو الاعتداف وكذا يقال فيما عده أو تحمل هذه الأمور مصدر المسمى لا يفعل بناء على مذهب من محور محي
المصدر من المسمى للفعل وحديث فيكون هذه الأمور أحوالاً للمسد اليه ثم ان أراد حذفه لقربة معينة من غير إقامه شيء فانه
وحديث يكون عرض معسوي كما هو الملائق بالحق لا مجرد أمر معطى وهذا يظهر وجه اقتضار المصنف على حذف المسد من المسد
اليه لأن القاعدة ادعى بأن يقوم شيء مقامه كما في باب النيابة وباب الاستدعاء فخرج وباب المصدر ولا يحتاج الحذف حيث تقر به
بل الحذف للأمر الذي له وإما عرض له على كالتقاء الساكنين في محو أصرو (يافوم وأصر بوا الرحل) (قوله لكوه عارضة عن
عدم الاتيان به) هذا تفسير له بحسب الاصطلاح وإن كان لفظه من حيث معنونه المعنوي أعني الاستدعاء متعزاً به لعدم بعد
الايين وإتمام يعبر الحذف بالعدم اللاحق المتأخر عن التدكير مع أن الحذف استقاة شبيهة بالعدم اللاحق أقوى لأن توافقها
في نفس الأمر هو العدم السابق لانه لم يؤت بالمسد اليه أصلاً لأنه في نفسه ثم أسقط (قوله وعدم الحادث سابق على وجوده) أي وحديث
فالحذف مقدم على التدكير واعترض بأن هذه العلة اعتمدت بعدمه على التدكير خاصة دون سائر الأحوال لأن الحذف قبله دون غيره
الأحوال كالتعريف والتشكيك إذ ليس مغايراً لما حاشي يقال عدم الحادث سابق على وجوده وأوجب بأن هذه الأحوال متفرعة على
التدكير لأنها معصية له والمعدم على الأصل يستحق التقديم على الفرع واعترض بأن التعريف والتشكيك يمكن اعتباره كإلى
المحدوف (١) وأوجب بأنه وإن كان كذلك الآتية بالقياس على التدكير

(١) قوله يمكن اعتباره كإلى المحدوف كذا في الأصل ولعل في العبارة سقطوا تحريماً فأمم كنهه مصححه

والاحتراز عن العتب بناء على الظاهر وأما ذلك مع ضيق المقام

(قوله ود كرهها) أي ود كره عدم الاتيان به ويجوز أن يرجع الضمير للحدث ويكون الكلام على حذف مصروف تسامحا أي معنى الحذف (قوله وفي المسند) أي وفي أحوال المسند (قوله الشديد الحاجة اليه) بيان لكونه أعظم واعتبر أن كلاما من المسند والمسند اليه يتوقف عليه الاحراز وحينه فلا معنى لاعتبار كون أحدهما ركبا أعظم دون الآخر وأجيب بأن المسند اليه كما يتوقف عليه الاحراز يتوقف عليه المسند لاصفة له لأن المراد من المسند اليه الذات ومن المسند المصنف والصفة تتوقف على الموصوف بخلاف المسند فانه وان توقف عليه الاحراز لا يتوقف عليه المسند اليه (قوله حتى الخ) حتى التعريض عملة الغاء أي لاداء لم يذكر فكأنه أتى الخ أي يتجمل انه أتى به ثم حذف وان كل الواقع ليس كذلك وإذا جيل كذلك علم أنه ملحوظ في القصد (قوله فانه ليس بهذه المثابة) أي الترتيب أي ليس بركن أعظم وقوله فكأنه ترك أي لاداء لم يذكر فحذف ترك من أصله أي من أول الأمر واعتبر بأن تركه عدم كرهه وهو محقق وحينه فلا بأس بتركه لأن ما تركه تركه مطلقا أي حقيقة وحكما بحيث لا يكون مقدرًا ومراد ما مع أنه مدكور حكما ثم ان هذا الكلام يقتضي ان الحذف عبارة عن العدم الملاحق والسكنة التي ذكرها لتقديم الحذف على غيره تقتضي أن الحذف عبارة عن العدم السابق بينهما وبين دفع التنقيح بأن سكة تقديم الحذف باعتبار الواقع لأن الواقع ان المسند اليه لم يذكر في الكلام أصلا وسكة التعبير بالحذف دون الترك باعتبار الحجب والوهوم بطرا إلى شوع استعمال الحذف في العدم الملاحق وهو عدم الشيء بعد ذكره (قوله ٢٧٤) فللاحتراز عن العتب اعلم أن الحذف يتوقف على أمرين أحدهما

وجود ما يدل على المحذوف من العرائس والثاني وجود المرجح للحذف على الذكر أما الأول فهو مدكور في غيرها من كالمحذوف وما الثاني فقد شرع المصنف في نصه بقوله فللاحتراز الخ وحاصله أن من حمله مرجحات الحذف على الذكر قصد التحرر والتساعده عن العتب وذلك أن مقامات عليه القرينة وظاهر عند مخاطب قد كره بعد عشا أي خليا عن القائة فيحذفه الجليح للتأنيب

ود كرهها بلفظ الحذف وفي المسند لفظ الترك سببا على أن المسند اليه هو الركن الأعظم الشديد الحاجة اليه حتى انه اذا لم يذكر فكأنه أتى به ثم حذف بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة فكأنه ترك من أصله (فللاحتراز عن العتب بناء على الظاهر) لدلالة القرينة عليه وان كان في الحقيقة هو ركبا من الكلام

في جانب المسند كما أتى بان ترك ايماء أي أن العدم هنا يستحق اسم الحذف الذي هو المسمى الطاري على الوجود لسكون الوجود الأصلي للمسند اليه لانه هو الركن الأعظم لانه عبارة عن الذات والمسند كالوصف له والذات أقوى في الثبوت من الوصف فالمسند اليه والمسند ولو اقتصرت في الافة الى كل مهمالكن الدال مهمال على الذات أشد في الحاجة عند قصد الافة من الدال على الوصف لأن الحاجة الى انصاف اليه المروء من أشد من الحاجة الى انصاف العارض فذلك عمر عن عدم الاتيان بهذا بالحذف وعن عدم انصاف ذلك ما ترك للاشارة إلى أن وجود هذا الركن حتى كأن عدمه طاري فكأنه أتى به ثم حذف والآخر عدمه أصل على ما قدمه تركه من أصله (فللاحتراز عن العتب بناء على الظاهر) أي من الأحوال للوجه للحذف الاحتراز اندكور والحذف يتوقف على أمرين أحدهما وجود ما يدل

وأما عدمه على المسند لأن المسند اليه كالموصوف والمسند كالمصنف

أي العتب أي الاتيان شيء راد عن الحاجة لا يمانه بما هو ظاهر معلوم والعتب لا يلبث الى كلامه ولا يلبث

والموصوف

منه بافصول فقول المصنف فللاحتراز أي فلقصد التحرر والتساعده عن العتب أي لود كره (قوله بناء على الظاهر) حال من العتب أي حال كون العتب سببا على ما هو الظاهر من اعناء القرينة عنه وقوله وان كان في الحقيقة أي والحال انه بالظن للحقيقة وبمعنى الأمر ركن من الكلام فيسعى الدلائل والبرهان به فلا يكون كره عشا وان قامت القرينة لأن الاكتفاء بالقرينة ليس كالد كره في التصحيح على ما هو انقصود الأهم اه عند الحكم وكسب مصمم مائة واحترز بقوله بناء على الظاهر عن الحقيقة وبمعنى الأمر وأورد عليه أن هذا يقتضي أن العتب في ذكره اما يكون اذا قطع الطر عن الحقيقة وأما مع النظر الى الحقيقة من أنه ركن للاسناد فلا عتب في ذكره وليس كذلك لانه لا يمانه بين كونه ركبا في الكلام بكونه عشا ألا ترى أن الكلام اذا علم بآثار أخراته يكون كره عشا لا ولي حرؤه فالباقى للعتب بما هو عدم علمه بالقرينة فحق العارة بناء على القرينة لانه اذا قطع الطر عن القرينة اتى العتب وأجيب بأن قوله بناء على الظاهر احتراز عن عدم علمه بالقرينة لانه الحقيقة من كونه ركبا للاسناد ولا شك أنه بالنظر الى كونه غير معلوم بالقرينة لا عتب في ذكره لانه اتيان على ما لا يمانه عنه ويدل لذلك قول الشارح لدلالة القرينة عليه فانه ينبغي أن المحترز عنه عدم علمه بالقرينة وعبارة سم حاصل المراد من كلام المصنف أن المسند اليه اعتبار بين أحدهما كونه ركبا والثاني كونه معلوما فبالاعتبار الأول مع

وإما لتخييل أن في تركه تعويلا على شهادة العقل وفي ذكره تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر وكما بين الشهادتين

قطع النظر عن الذي لا يكون ذكره عشا ولا عن الثاني مع قطع النظر عن الاعتبار الأول يكون ذكره عشا لانه آتيان عما يستعمل
عن الآتيان به وقد اعترض أصحاب الحواشي بأن كونه ركبا لا ينافي العينية فمعها يدفع بذلك فتأمل اهـ (قوله أو تخييل المدول الخ)
عطف على الاحترار والتخييل بمعنى الاهتمام وهو مصدر مضاف للمعولة الثاني أي تخييل للتكلم للسامع المدول إلى أقوى الدليلين أي
أن من جهة الأمور التي مراعاتها ترجح الحذف قصد التكلم أن يحيل (٢٧٥) السامع أن يوقع في خياله وفي وجهه

بذلك الحذف انه عدل

إلى أقوى الدليلين اللذين

هما العقل واللفظ وأقوامهما

هو العقل لأن الإدراك

به يحصل من اللفظ ومن

غيره فمصدري اللفظ

اليه يتبادر للذهن أن

ادراكه بالعقل خاصة

وعند ذكره يتبادر للذهن

أن ادراكه باللفظ وذلك

التخييل يوجب نشاط

السامع ويوجه عقله نحو

المصدر اليه رتبة توجه

(قوله من العقل واللفظ)

سار للدليلين لأقوامهما

وفي الحقيقة العقل ليس

بدل فاصلا عن كونه

أقوى وأما الدال اللفظ

والعقل آلة الإدراك منه

فوصفه بالدلالة على

طريق الحوز من حيث

إن النفس يدرك بسببه

(قوله فان الاعتدال أي

من اعتدال السامع في فهم

(أو تخييل المدول أي أقوى الدليلين من العقل واللفظ) فان الاعتماد عدد المذكور على دلالة اللفظ من
حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو أقوى لافتقار اللفظ اليه

على المحذوف من قرية وآخرة وجود الرجح للحذف على الذكر أما الأول فهو مدكور في غير هذا
المس كالحق وأما الثاني فشرع في تفصيله من جهة الاحترار عن العت وذلك أن ما كانت عليه
القرية وظهر عند المحذف ذكره بعد عشا والسبع بهيمة فيحذفه لتلايسه إلى العت لاسانه
عما يستقضى عن ذكره لظهوره والغائب لا يلتفت إلى كلامه وينتقل منه بالنقول وقوله ساء إلى
الاعتدال منه في ما كانت واعا قال كذلك لأن ذكره ليس عشا في الحقيقة لانه ركبي فلا يبعد وما كان
عشا بحسب الظاهر والنظر إلى القرية بالنسبة لتكون الحذف داهيا للعت الموجود بحسب الظاهر
هو مرجع مقتضى البلاغة في هذا الحذف وكون الحذف حائرا للقرية هو مرجع تأدية أصل المراد
عما يحور في فهمهم (أو تخييل المدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ) أي ومن جهة الأمور التي

والموصوف أحد عشر بالنفس لانه لم يوصف بالصفة هي الموصول وأحواله أقسام أحدها أن يكون محذوفا
والإضافة في قوله حذفه إلى الموصول لأن الحذف فعل التكلم وكذلك ما بعده من قوله ذكره وغير ذلك
وقسم ذكر الحذف على الذكر لأن الذكر هو الأصل فلا ينشرف النفس إلى ذكر الموصوله بخلاف
الحذف وحده لا أحد أمور عني أن الاعتبار المناسب حذفه عند وجود واحد من هذه الأمور فان
حذف لا يوجب حذفها كان حذفه على غير الوجه مناسب الأول الاحتراز عن العت ساء على الظاهر
بمعنى قوله في الظاهر أن ذكره يكون في الظاهر عشا لاعتداله القرية عنه وإن كان في الحقيقة غير عت
كقوله لمن يشرف الهلال الهلال والله أي هذا الهلال فلو صرح بذكر التثنية كان ذكره عشا
في الظاهر عني لا يظهر له فائدة * واعلم أن النصف جعل في الإصحاح حرة على وأصافه إلى
الاحتصار وإنما اقتصر على هذا لانه لا يهاجم من شيء واحد والظاهر أن الاحتصار هاهنا هو الحذف
والانحصار على الخبر يرتب على حذف من كان كذلك فكيف يعزل الحذف منه وإن كان الاحتصار
هو حصص معاني اللفظ الكثير في لفظ قليل فلا تأتيها لأن معنى السد إليه ليس محمولا في السد بل
حذف ودل عليه لقراءن وقد يحتاج بأن مراده بقصد الاحتصار أن يقصد التكلم بالاحتصار في الجملة
ولم يرد بالحذف حذف شيء محض وهو السد إليه في الثاني أن يقصد تخييل المدول إلى أقوى الدليلين

السد إليه وهذا على تخييل المدول (قوله عند الذكر) أي للسد إليه (قوله من حيث الظاهر) أي وفي الحقيقة الاعتدال على
العقل واللفظ معا وهذا جواب عما يقال كيف يعتمد على اللفظ مع أنه لا بد من دلالة العقل بأن يعلم أن هذا اللفظ موضوعا كذا وحاصل
الجواب أن الاعتدال على اللفظ إنما هو بحسب الظاهر وإن كان في الحقيقة وعلى الأمر معتددا على العقل واللفظ معا لأن الاعتدال
ليس إلا آلا وتصحها الواضع ولا دلالة لها بحسب ذاتها (قوله وعند الحذف على دلالة العقل) أي من حيث الظاهر بتدبير قوله
وأما قال تخييل لأن الدال حقيقة الخ وإنما لم يذكر هذا الفيد أعني قوله من حيث الظاهر هاهنا إشارة إلى كثرة مدحلية العقل فكأنه
مستقل اهـ فنأري (قوله لافتقار اللفظ إليه) أي لافتقار اللفظ دائما إليه في الدلالة لأن اللفظ لا يمكن أن يفهم منه شيء بدون واسطة

العقل بخلاف العقل فإنه يمكن أن يدرك بدون توسط لفظ كما في المقولات الصرفة وكما في دلالة الأثر على المؤثر والخاص باللفظ لا يمكن أن يفهم منه شيء بدون واسطة العقل بخلاف العقل فإنه يمكن أن يدرك بدون توسط لفظ وإن كان بحسب العادة لا بد من تخييل الالفاظ حتى كأن الفكر يباين معه باللفظ مخيلة (قوله) وإنما قال الخ (هذا جواب عما يقال من زائد المصنف تخييل وهما قل أول المدلول إلى أقوى الدليلين الخ وحاصل الجواب أنه إما زاد لفظ تخييل لأن المدلول ليس بمحققا بل أمر متخيّل متوهم لأن كونه محققا يتوقف على كون كل من العقل واللفظ مستقلا في الدلالة على السند إليه عند حده وليس كذلك لأن لفظ المدلول على المدلول مدخل في الدلالة عليه عند الحدى ، ما على أن المدلول عليه بالقرائن هو اللفظ المدبر دون ذات السند إليه وحاصل ما في انقضاء أن الدليل لا يكون دليلا إلا إذا كان مستقلا بالدلالة وقد علمت أن كلاما من العقل واللفظ لا استقلال له بالدلالة على السند إليه لا عند الذكر ولا عند الحدى والدليل (٢٧٦) مجموعهما في الحالتين فليس عدما دليلا من فضاء عن وجود أقوى بهما إذا

وأما قال تخييل لأن الدال حقيقة عند الخلف هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن

مراعاة ما توجه الحدى أن يحمل التكلم السامع بذلك الحدى أنه عدل إلى أقوى الدليلين الماديين هما العقل واللفظ وأقوى هو العقل لأن الإدراك به يحصل من ذلك اللفظ أو من غيره بعد الحدى ينشأ من الإدراك بالعقل خاصة وعند الذكر ينشأ من الإدراك باللفظ وأما قال تخييل إشارة إلى أن كون الإدراك عند الحدى بالأقوى وهو العقل وعند الذكر بالاصح وهو اللفظ إنما ذلك أمر وهمي خيالي باسناد الحدى وأما عند التحقيق فلا يقع إدراك معنى السند إليه من التركيب للعقل باللفظ مذكورا أو مقدرا كما لا ينشأ الإدراك من اللفظ بدون العقل وهما شيء واحد وهو التخيل المدكور إن كان وجه ارتباط الحدى لاحدهما فيه من الطرافة في إيهام أن تم شئنا مستحسنا وهو المدلول إلى أقوى الدليلين مع أنه ليس كذلك في بعض الأمثلة فإنه أن يكون من الحسنة الدبمية لمؤنه إذ ليس في ذلك تطبيق الكلام اللفظي لمقتضى الحدى الذى هو التبليغة وإن كان الوجه أن ذلك التخيل طابق به الكلام مقتضى الحدى فلم يظهر بعد وقد يجب أن من مقتضيات الأحوال تأكيد تقرير الحكموم عليه مع الانحصار والمدلول إلى الأقوى التخيل بهما يحقق ذلك فإذا تعلق المرص بهذا التقرير لا فضاء لمقتضى إيهام الترخيل المدلول وفيه شكك ونقص أو يقال مقام إيهام آخر الكلام في الخلف بانه يقع ذلك الإيهام بالأقوى كيم أمكن ولو تخيلا تأمله

من العمل واللفظ كقولك قائم في جواب كسر بدو وإنما أقوى الدليلين لا مث لو قلت بد قائم وهو قائم كان الكلام مفيدا للسند إليه بمضه ولو قلت قائم لكان يدل عليه دلالة العقل العاصية بأن السؤال كالمعاد في الجواب لا لدليلان هما العقل والادب وأقوىهما المعنى فامتنع بدل على السند إليه واللفظ لو ذكر دل عليه إلا أن الدلالة المسموية أقوى وقال الخطيب لأن اللفظ لا يهيد لا الظن والدلالة العقلية بعيد القطع قلت فيه نظر لأنه لا شيء من العقل إلا دلالة القرائن التي لا بعيد بمجرد في العال لا الظن وفي عبارته أيضا أن العقل دليل على الترك واللفظ دليل على الذكر فهي عبارة وفهه وصواب العقل دليل على الترك واللفظ دليل على الذكر

حذف للتكلم السند إليه وقد قيل لا سامع أن هناك دليلين وأنه عدل عن الاصح منهما إلى الأقوى وهو العقل وحصل أقوى باعتبار ما عرفت عما مر * وأعلم أن تقرير السؤال والجواب اللذين أشار لهما الشارح على الوجه الذى قبلناه هو ما يؤخذ من كلام ابن العربي وعدد الحكميم وغيره من حواشي الطول فلا تمتع لما ذكره معهم في تقريرهما واغترص على الشارح بما هو غير وارد عليه (قوله) لأن الدال حقيقة عند الخلف هو اللفظ أى المدلول المدلول عليه بالقرائن لا ذات السند إليه واعتصر بأنه إذا كان اللفظ عند الحدى هو الدال حقيقة كان هذا مناقضا لقوله السابق والاعتناء عند الحدى

على دلالة العقل وهو أقوى وأيسر لا يتأتى إدراك

قال

السند إليه من التركيب بدون العقل كما لا يتأتى إدراكه بالعمل بدون اللفظ فلا وجه لخصر الدلالة عند الحدى في اللفظ القدر وقد يجب أن انحصار الاستفادة من ضمير الفصل أصح أى ليس الدال عند الحدى العمل وحده وهذا لا ينافى أن الدلالة لهما معا وحيث أنه يباين قوله ما عاود الاعتناء بالحدى على دلالة العقل لأن المراد من حيث الظاهر كما قلنا قلنا لخصر غير صحيح في نفسه لجواب أن بدل بالقرائن على ذات السند إليه مع قطع النظر عن اللفظ فلهذا وإن كان أمر متعكفا في نفسه الآن ماد ذكرناه على ما استمر في العادة من أن فهم المعنى فمما يفك عن تخييل الالفاظ وقال العلامة عند الحكم صير الفصل هنا مجرد التأكيد لا للخصر فإنه باطل لمعارضته من من قوله من حيث الظاهر أى ولقوله والاعتماد عند الحدى على دلالة العقل

وإلا اختار تنبيه السامع عند القرينة أو مقدار نسبته وإلا لا يهتدئ في تركه يظهر له عن لسانك أو يظهر السامع عنه وإما ليكون
 لك سبيل إلى الاسكار أن تستألف به حاجة وإلا أن الجبر لا يصلح إلا حقيقة أو ادعاء وإلا لا اعتبار آخر مناسب لا يهتدئ إلى مثله إلا العقل
 السليم والطبع المستقيم • كقول الشاعر
 قال في كيف أنت قلت عليل • سهر دأتم وحزن طويل
 سأشكر همرا إن تراحت حنيتي • أي أدنى تمن وإن هي حلت
 وقوله

(قوله كقوله قال في الخ) عنده • سهر دأتم وحزن طويل • أي حال سهر دأتم قال العباسي في الشواهد ولم أعم فأنه (قوله والتحصيل
 المذكورين) فيه إشارة إلى أن أو في قول الأصم أو يحيل مائة خلوة فتحوّل الجمع وقوله لا احتراز الخ عليه لقوله لم يقل الخ وهذا البيت
 يصلح مثالا لادعاء التمني وصيق للقيام بسبب صحر حاصل من شدائد الرمان ومصاب الهوى بحيث جعلته لا يقدر على التكلم بأمر بما
 بعد العزم ويصلح مثالا للتعاضد على الوزن أيضا فيصح التحيل بذلك البيت للكل (قوله هل ينسبه أم لا) أي أم لا ينسبه إلا الصراحة
 وذلك كالوجه صرح عندك رحلان أحدهما قدمته محبة دون الآخر فتقول للخطاب الذي هو غيرهما عذر تر يد صاحب عذر أي من قدمته
 محبة عذر فتجدي السداليه اختار السامع هل ينسبه أم لا للسداليه هو (٢٧٧) صاحب نقر به ذكر العذر اد لا بأس بالاصحاب

أو لا ينسبه بذلك (قوله هل
 ينسبه أم لا) اعترض بأن
 هل اطلب التصور وأم

لطلب التصديق وحيد
 فلا يصح أن تكون أم
 مدالة لمسل فالصواب

أبسه أم لا وأجيب بأن
 في الكلام حذف همزة
 الاستفهام والأصل أهمل
 ينسبه لأن أم للتصلة لازمة
 للهمزة فأم إنما عادت
 للهمزة لأهل ولا يقال يلزم
 على كون الأصل ما ذكر
 دخول الاستفهام على
 مثله وهو موع لأن هل
 ها محي قد عني حد قوله
 تعالى هل أي على الإنسان
 حين من الدهر وحينئذ
 ولم يلزم ما ذكر كذا قال
 أرباب الخواشي وعادة
 عد الحكيم أم هامة قطعة
 وما قيل إن الصواب في
 التعبير أبسه أم لا ليس

(كقوله قال في كيف أنت قلت عليل) لم يقل أنا عليل للاحتراز والتحصيل المذكورين (أو اختار
 تنسبه السامع عند القرينة) هل ينسبه أم لا (أو) اختار (مقدار نسبته) هل ينسبه بالقرائن الخفية أم لا

ثم مثل ما يصح أن يكون الحذف للاحتراز والتحصيل المذكورين فعلى (كقوله
 قال في كيف أنت قلت عليل) • سهر دأتم وحزن طويل

لم يقل أنا عليل للاحتراز والتحصيل لقرين أولهما معالان لكل امرئ في باب الالاعة مأنوى (أو
 احتسرت تنسبه السامع عند القرينة) هل ينسبه أم لا ينسبه إلا الصراحة كما إذا صرح رجلان أحدهما
 تقدمت له محبة دون صاحبه وقول للخطاب عذر تر يد صاحب عذر اختار السامع هل ينسبه أم لا
 السداليه هو اصحاب بقرينة نسبة العذر اد لا بأس بالاصحاب (أو) لا اختار (مقدار نسبته)
 ومسعد كأنه هل ينسبه بالقرائن الخفية أم لا كما إذا صرح شخصان أحدهما أقدم محبة من الآخر
 فتقول أحسن للأحسن والله وتر يد أقدمهما وهو ير يد اختار له كاه الخطاب هل ينسبه لهذا
 المحدث هذه القرينة التي بها خفاء وهي أن أهل الاحسان ذوي الصدقة القديمة دون حادتها أم لا

قال الأصم (كقوله قال في كيف أنت قلت عليل) • سهر دأتم وحزن طويل

تقديره أنا عليل وهذا يصلح أن يكون مثالا لهذا وأن يكون مثالا للذي قبله وأن يكون مثالا للحذف
 لصيق للقيام كما سيأتي والذي الأول هو لما يلزم عليه من عدم الفائدة في الذكر والمعنى الثاني فيه نقص
 الفائدة وضعفها فالأول أعم من الثاني لأن في الثاني يحصل الصيانة عن المثل فان ساوكت أصم
 الدليلين عت وعارة لأصم التحصيل ويسمى أن يقول للوصول فاعرف حقيقة لا يحيل هذا على
 ما نقصاه كلامهم وقد تنصاهم فيه ولك أن تقول ليست القرائن أقوى من اللفظ بل مراد الصنف أن
 التكلم إذا حذف فقد حيل السامع أن السداليه ملول عليه بالعقل فلا يحتاج إلى ذكر وعلى هذا
 نميز ذكر التحصيل • الثالث أن يفهم محذوفه اختار تنسبه السامع عند القرينة أنه ينسبه أم لا وإنما قلنا
 عدم القرينة لأن الفهم عند عدم القرينة لا سبيل إليه ولا يجوز الحذف حينئذ أو يعلم أن له تنسبه ولكن
 يريد أن يختار مقدار نسبته وهل يكنى بقرينة بعدة أو يحتاج إلى قرينة أو لقرائن

بصواب على أن أم المصيبة قد عني بمعادله لم على فيه كما في رضى اه كلامه وقول التارح أم لا ليس فيه حذف المعطوف وإبقاء
 المعطوف لأن المحذوف حرر المعطوف لا يكمله لأن لا للذكورة من محذوفه والمحكوم عليه بالنسب عند تحقيق الحاجة حذف المعطوف بتمامه مع
 بقاء المعاطف (قوله أو اختار مقدار نسبته) أي مبلغ دكانه هل ينسبه بالقرائن الخفية أم لا وذلك كما إذا صرح عندك شخصان أحدهما
 أقدم محبة من الآخر فتقول لحاصلك والله حقيق بالاحسان تر يد أقدمهما محبة وهو ير يد مثالا حقيق بالاحسان فتجذف ذلك للسد
 إليه اختيار المدح ذكره هل ينسبه لهذا المحذوف هذه القرينة التي بها خفاء وهي أن أهل الاحسان ذوي الصدقة القديمة دون حادتها
 أو لا ينسبه له وقد حكى عن بعض الخلفاء من بني العباس أنه ركب سفينة مع واحد من مدماه فأنال الخليفة ذلك الواحد أي طعام أشهى
 عندك فقال مع البيض السارق فاتفق عودهما هناك في القابل فقال له الخليفة مع أي شيء فأجاب القديم مع الملح فتعجب من استحصاره

وقوله

فني غير محبوب القبي عن صديقه * ولا مظهر الشكوى اذا الفعل زلت
أصابت لهم أحاسهم ووجوههم * دعي اللئلى حتى نظم الخرع ثافه
بحوم سماء كلما انقض كوكب * بدا كوكب تأوى اليه كوا كره

وقول بعض العرب في ابن عمه مؤسراً له فنه وقال كم أعطيتك مالي وأنت تنفقه فيما لا يسبيك والله لا أعطيتك فتركه حتى اجتمع القوم
في نادهم وهو فيهم فشكاه الى القوم ودمه فوثب اليه ابن عمه فطعمه فأت يقول

سريع الى ابن العم باطم ووجهه * وليس الى داعي النداء سريع حريص على الدنيا مضيق لذيقه * وليس لما في شته عصيب

وكمال تنبه ونظرة * ثم اعلم أن الفرائض (٢٧٨) عبد الحدي وقد تكون في غاية الوضوح بحيث لا يرد كرا لا عظ معها على

أركه وقد يكون حمية

فإذا كانت القرية في

ذلك لموضوع شأنها

الحمة حدي السد اليه

حينئذ لا حصار مقدار

التمه بخلاف ما إذا كانت

واضحة حدي فالجدي

حينئذ يمر له الذكر ولا

يناسب حينئذ تلك السكنة

ولذا قيد الشارح الفرائض

في هذا الموضع بالحمة

والمشكل أن الخطاب

أن كان عالماً بالقرية

فلا معنى للحد في الاحتار

وإن لم يكن عالماً فلا يجوز

الحد في الخواب أن

القرية يكن فيها من

المتكلم أن الخطاب عالم

بالقرية فإن قلت حيث

كان يكن في القرية من

المتكلم علم الخطاب بها

معنى قوله مقدار أحيب

بأنه إذا أتى به ليكون

المقصود بقول التنبيه

(أوابهم صوته) أي السنداليه (عن لسانك) نظماً له

(١) ومن مشهد من الوجهين إلى الصعوبة ولادعاء الظهور وما ذكرناه كاف في التصور فتأمل (و

لأبهم (صوته عن لسانك) نظماً له كما عدى عبد الله الفاعل لا المفعول فيقال ررماً ومطراً نظماً لذكر

اسم الرارق وصوته عن ردة لسانك فتقول عبد حدي السنداليه من عبرانية مقرر للشرائح وموضح

للدليل فصح الانساع بدرسول الله صلى الله عليه وسلم ولم تذكره نظماً وسواله عن لسانك وعاقلاً أبهم

الصوت لانه إذا كان يكن في الحدي قد صابهم الصوت فأحرى عند قصد الصوت بالاعمال كما في المثال

* الرابع أبهم صوته عن لسانك تعظيمه أو صول لسانك عنه وتعظيمه وقول المصنف أبهم كقوله في

الساني عيس ولا يأتي فيه ذلك الخواب ولو قال لا صوت لكان حدي وقد عذب عنه بأن الصدين ليس

هو البرك بل قصده بالعبارة وهو لم يوجد بل وجد ما يوحى ومثال الأول

سأشكر عمر إن زاحمت بيني * أيادي لم عن وإن هي حلت

فني غير محبوب القبي عن صديقه * ولا مظهر الشكوى اذا الفعل زلت

عما لا في الأسود الذي يمدح عمرو بن سعيد بن العاصي وكذلك قول الآخر

أصابت لهم أحاسهم ووجوههم * دعي القلى حتى نظم الخرع ثافه

بحوم سماء كلما انقض كوكب * بدا كوكب تأوى اليه كوا كره

ولو عذر الله بقوله لقد اتعظمت مثلاً ذلك بقوله تعالى سورة أزلها وفي هذا المعنى يقول بريد

واياك واسم العاصرية ابني * أعار عليها من قم للتسك

ومثال الثاني قوله تعالى صم بكم عمي وقوله وما أدراك ما هيه بارحمة وأما يصح التخييل بين الآيتين

الذكر بين لصون اللسان عن السنداليه باعتبار لسان العاري لما لا ينبغي وكقوله

سريع الى ابن العم باطم ووجهه * وليس الى داعي النداء سريع

يقول عن ابن عمه لطمه الأصل هو سريع خفة تحقير له وسباً في ذكره البيت في الديق مثلاً رد

الحجر على المدر وجماد كره من الشواهد لهذا والذي قبله بل الخوار أن يراد أبهم التعيين أو الاختصار

وعر ذلك وفي معنى صوت اللسان يقول الشاعر وقد علمت بأنهم بحس * وأداد كرههم عسلت في

والظن لا يستلزم اليقين كداني بحر بدوحة شيخ الحمي (قوله أو أبهم صوته الخ) يحومرر للشرائح موضح للدلائل وقوله

فيجب التنبيه بدرسول الله صلى الله عليه وسلم وعبر هذا لأبهم وقياساً بالتجسس عن اللسان الأول من الصور الخيالية والثاني

من اللغوي بوجهية وقديراً أراد قوله أو أبهم الخ أن الصوت المذكور أمر وهمي محض لا يتحقق له أصلاً بخلاف المبدول الى أقوى

الدليلين فالله شاة ثبوت في الجملة فانه العاري واعترض على المصنف بأن حدي فيه صوت له حقيقة عن محالطة اللسان وحينئذ فلا

وجه لذكر الأبهم وأعيب بأن المراد صوته عن تعجبه بواسطة المرور على اللسان ولا شك أن صوته عن التجسس أمر موهوم لا يتحقق

أو المراد لأبهم ابتغاء شيء في وهم السامع أي في ذهنه ولو كان على سبيل التحقيق قاله الشارح في شرح المفاتيح وما ينبغي أن يعلم أنه كما

يجوز أن يعتبر من مقتضيات حدي السنداليه أبهم صوته عن لسانك أو عكسه يجوز أن يعتبر أبهم صوته عن سماع الخطاب أو عكسه

(١) قوله أو من مثل الخ هكذا في النسخ ولتحذر المارة فقل فيها تحريماً كنه مصححه

وعليه قوله تعالى صم بكم عني وقوله تعالى وما أدراك ما هي نار حامية وقيام القرية شرطا للخرج

(قوله أو عكسه) نحو موسوس ساع في العاد فتجب محالته ترد الشيطان (قوله أي نيسره) أي للكلام (قوله لدى الحاجة) متعلق بتأني (قوله يحو فاجر) أي يحو قولك عند حضور جماعة فيهم عند فاجر فاسق وترد يد الذي هو العدو ولا فتحد فلهذا تأني في الانكار عندلومه بك على سه أو تشكيه منك فنقول ماسميتك ما عنذك (قوله عند ٢٧٩) قيام القرية) ظرف لحدوف أي يقال ذلك

عند قيام القرينة (قوله
ليأتى الخ) علة لعدم
أى فتحه لياتى الخ
(قوله تبيينه) أى إما
لأن السند لا يصح إلا به
أو لكانه هو تحت

لا يسبق الذهب إلى غيره أو
لكونه متعباً بين المسك
والمخاطب (قوله نفسى
عن ذلك) أى عن تعبيه
لأن العث يذكره
لا يكون إلا بعد تعبيه
فالنفسى داخل فى الاحتراز
الذكر ففى تعين المسد
إليه كان حذوه احترازاً
عن العث وإذا كان
كذلك فلا يصح حذوه
فيه (قوله فيما ذكرنا
له) أى للنفسى (قوله حالى
ما يشاء الخ) أى فقد
منها بعد الحذف المسد
إليه تعبيه لطهور أنه لا
خالق سواء ولا يقال إن
الحذف منه للاحتراز
للمذكور لما فيه من سوء
الأدب وإن كان محبى
نفسه وقد يقال هذا
البحث ساقط من أصله
لأن المقصد إلى التعيين
مقابر للمقصد للاحتراز عن

(أو عكسه) أي أنهم صوروا له شجرة الخوارق (أو ثباتي الإسكار) أي تسره (لدى الحاجة) نحو
 ظاهر فاسق عظيم المزية على أن المراد به لينائي أن يقول ما أردت بهذا بل غيره (أو بعبارة)
 والظاهر أن ذكر الاحتراز عن العيش يعني عن ذلك لكن ذكره لأمرين أحدهما الاحتراز عن سوء
 الأدب فيما ذكره من المثال وهو حائق لما يشاء فاعمل لما يريد أي الله تعالى والثاني التواضع والتعبد
 بقوله (أو أودعه التعبد) له

(و) لا بهاء. (عكسه) وهو صول الله عنه تخفيرا له فقول موسوس وساعى العباد فيما مضى وما مضى
 من حيث يخافه زيد الشيطان خذته لقصد صول الناس أو لانهم صول الناس عنه (و) (لثاني
 الانكار) أي تبسره لانكلمه (لدى الحاجة) أي عند الحاجة الى الانكار فقول عدد شعور جماعة فهم
 عدوهم من فاسق فاحر لثيم والله تريد بذلك الذي هو العدو ومثلا بتأني لك الانكار عدوهم أو تشكيه
 فقول ما سميتك ما عرفت (أو) (ل) تعبيه أي المسد اليه وهذا لو كان ممكن أن يدعى دخوله في
 الاحترار لكن ذكر لان حجب الخلال لا يخل فيه الاحترار المذكور لما فيه من سوء الأدب فنقول
 متلاحق كل شيء في ارق كل شيء يومه يوم أن هذا الوصف ليس الاقنع وحده فعليه حد المسد اليه
 هذا تعبيه يظهر أن لاحس ولا رارق سواء ذكره أيضا لكونه بوطنة بقوة (أو لادعاء) أي النعم

وقوله أو عكسه معطوف على إيهام أي أو إيهام صور لسانك عنه ولا يصح عطفه على صوته لأنه يكون
لا إيهام أحد الأمرين وإيهام هو المراد في الخامس لأنني الاستكثار عند الحاجة لأنه قد يدعو الحاجة إلى
التكلم بشيء ثم يدعو الحاجة لاستكثار مثله ثم يذكر شحوص فتقول فاسق ثم تحشى من غائله ذلك فسكره
في وقت ريد فاسق فقامت البيه بذلك ولم يستطع الاستكثار لا يقال كبرياء مع الاستكثار مع القرية لا
يقول القرية رجع أحد الظرفين ترجيعه لا يسوع الشهادة لا يقال وهذا حينئذ مدعاه إلى الكذب
المحرم لا يقول نحن نسلككم على أساس الخدع التي لا حظها الحرب سواء كان ذلك شرعا أم لا ثم يقول
قد نكحوا الأكار والكذب كما إذا كان فيه مصلحة شرعية ثم أعتدنا في ذلك إذا لم يكن استعهم فلو قيل لك
ما يصدق قول فاسق مع الاستكثار بعد ذلك ولم يصدق منك حتى لو قال له ما حدث روحك فقال طلاق
لم يصدق إذا ادعى عدم رادها في السادس النوع فيه أي أن ذلك المسد معين للسد إليه محصور فيه فلا
حاجة لذكره كقولك حالي لما يشاء أي الله فيقول الاستكثار لما يشاء لا حاجة لذكره وإنما ذكره
اعترا لا أنهم يرون أن السد حائق ولكن الاستكثار لما يشاء وفيما قبل نظر لأن هذا الشأن هو الطابق لقوله
سبحانه وسعالي يحسن الله ما يشاء أن الله على كل شيء قدير وقوله تعالى وربك يخلق ما يشاء ويختار
فليس الكافي لم يصدق قوله لما يشاء الاحتمار بل قصد التأني بالآلة الكرمية قلت وهذه العائده
داخلية الأولى الآن يقال المقصود بالاعلام بالتصديق أو احضاره في ذهن السامع وهذا التقسيم قد
لما هو الخبير بأن يقل فيه ترك السد إليه لدلالة الفعل ويسمى الأول دلالة المعنى وقوله أو ادعاء
السمين فهو كقول يعطى بدرجة يعني السلطان ولو قال المصنف ادعاء التهم إما ادعاء مطابقا

العت وحار أن يقصد كل منهما ما عدا هـول عن الآخر وأن يقصد اعا وحيد فلا يبيد كراهة عن العت عن ذلك اذ قد يكون سكة الحذف المقصودة للبيع التمين دون الاحرار وان كان ذلك حاصلًا من غير قصد وكذا يقال في سائر انكث التي يمكن اجتماعها ويقال ان الحذف الاحترار عن العت ملحوظ فيه العت بسبب دلالة القرينة على المراد والحذف للتمين ملحوظ فيه العت من حيث عدم صلاحية للسند لغير السند اليه المحذوف فتأمل (قوله أو ادعاء التمين) أظهر في محذوف الاصهار لثلاثتهم عود

الصبر على الاسكار من قوله أو ثانی الاسكار كذا قيل ويصلح الاصطلاح في تبيينه مع أنه أقرب الى الانكار فلهذا الأولى أن يقال إنما ظهره
لتوهم رجوع الصبر للسند اليه كفية الضائر للتقدمة (قوله نحو وهاب الألوف الخ) أي في حذف السند اليه لادعاء تبيينه وأنه
لا يتصف بذلك غيره من رعيته وإنما كان تبيينه بذلك ادعائيا لأنه يمكن أن غيره من رعيته يخطئ ذلك (قوله سبب صجرو سامة) هما
عمى واحدا فالطاف مرادف أو تعبيرى وذلك كما في قوله قلت عليل فلم يقل أنا لصيق اللقاص عن اطالة الكلام بسبب الصحر الحاصل له
من الصي (قوله أو فوات فرصة) عطاف على صحر وفي الكلام حذف مضاف أى خوف فوات فرصة لأن مقتضى الحذف خوف
الفوات لأنفس الموات والفرصة بهم الغاء ما يعتصم بناؤه وقرر به سهم أنها قطعة من الزمان يحصل فيها التقصود وانظره (قوله أو محافظة
على وزن) أي كما في قولك قلت عليل فلم يقل أنا عليل لصيق اللقاص عن اطالة الكلام بسبب المحافظة على الوزن لأن ذكر السند اليه يفسد
ذلك الوزن (قوله أو سجع) أي في النثر وهو كالروى في الشعر أي كما في قولهم من طاب سريره حمدت سيرته لم يقل حمد الناس سيرته
لصيق اللقاص عن اطالة الكلام بسبب المحافظة على السجع ادلود كركات الأولى مرفوعة والثانية منصوبة قال الحميد محل حذف
السند اليه لصيق اللقاص عن الاطالة بسبب المحافظة على السجع والقافية إذا كان تقديم السند الذي يحصل به السجع واحدا كأن كان
من أدوات الاستعظام مثل قولك طلب الحبيب ألقى فقلت له أين فالسند اليه محذوف لاجل المحافظة على

(٢٨٠)

من أدوات الاستعظام مثل قولك طلب

نحو وهاب الألوف أي السلطان (أو نحو ذلك) كصيق اللقاص عن اطالة الكلام بسبب صحر وسامة
أو فوات فرصة أو محافظة على وزن أو سجع أو قافية أو ما أشبه ذلك كقول الصياد عزال أي هذا عزال
فتدول وهاب الألوف قيم العدل تريد السلطان وتعدده لادعاء تبيينه وأنه لا يتصف بذلك غيره من رعيته
(أو لـ) (محو ذلك) كصيق اللقاص عن اطالة الكلام بسبب السند اليه بسبب صحر وسامة اليه من ملته
فصاح صدره عن ذكر السند اليه وكحرف فوات فرصة وهي ما يعتصم بناؤه بسبب الاطالة بذكر السند
اليه كقول الصياد عند عروض اصار العزال عزال أي هذا عزال فاصطادوه فحذف هذا
لأن ذكره بحسب رعيته في التنازع اليه وتوهمه ان فيه طولاً كثيراً بهيته بزعمه ومحافظة على
وزن في البيت لأن ذكر السند اليه يفسد ذلك الوزن ويصح التخييل له بقوله قلت عليل ادلود كره
لم يستقم الوزن أو المحافظة على قافية في آخر البيت لأن ذكره يبطئها أو سجع في النثر وهو كالروى في
أو غير مطابق لكان أحسن وسيأتي عن قريب ما قد يورد على هذا (سبب) يعني أن يلحق هذا
عنا يحصل به التقصير ويدكر في ما هو قوله أو نحو ذلك كرى الاساح بعد كرهانه يترك إذا كان ذكره
عنا أنه يحذف أما لذلك وأما لذلك مع صيق اللقاص ومقتضاه ان صيق اللقاص قد يقصد مصحبا الى
غيره لاستغلا والسكا كى حط فائدة مستقلة قيمة للعت ثم كيف يحسن أن يكون ذلك علة
مستقلة وجزء علة أخرى وهذا القسم يصلح أن يمثل له بقوله قال لي كيف أت قلت عليل *

السجع تقديره أين هما
والخر واحد التقديم لأنه
اسم استفهام فلو كان
السند حائز التقديم
حصلت المحافظة على
السجع متأخيرة من غير
حاجة لحذف السند اليه
كما إذا قيل طلب الحبيب
الذين فقلت له على العيين
فانه لو قيل هما على العيين
صح وحصل السجع ورد
ذلك بأنه لا يتم الا لو شرط في
النكات أن لا يحصل الشيء
الامن عدة الخصوصية وهو
مجموع كما حقق في محله اه

لان

ابن قاسم (قوله وقافية) أي في آخر البيت وذلك كما في قوله:

وما ناره الا كاشهاب وصونه * يحور رمادا بعد يدهو ساطع

وما قال والأهلون الا ودائع * ولا بد يوما أن ترد الودائع

فهو قول أن يرد الناس الودائع لاحتب القافية لصيرورتها مرفوعة في الأولى منصوبة في الثانية وكما في قوله:

قد قال عنول منك آتى * فأنجبت وقلت كذبت متى

فقال حبيبك ذو خفسر * وكبير السن فقلت غنى

فالسند محذوف لاجل المحافظة على القافية تقديره متى الاتيان وهو غنى ثم ان العرص من الحذف المحافظة على القافية وإن كان
فيه أيضا محافظة على الوزن الا انه غير مقصود وقرئ بين الحاصل فصد والحاصل من غير قصد فأندهع ما يقال ان مقابلة المحافظة على
الوزن بالمحافظة على القافية تعيد تباينهما وعدم اجتماعهما وليس الامر كذلك (قوله وما أشبه ذلك) عطاف على صجر (قوله
كقول الصياد) مثال لعوات العرصة وحينئذ الأولى انما له مدحها لاجلهم وقوله كقول الصياد أي مخاطبا للجوارح عند اصار طعيرال
عزال أي هذا عزال فاصطادوه فحذف هذا لأن رغبته في التنازع اليه توهمه أن في ذكره طولاً كثيراً بهيته بحسب زعمه وفي بعض

السبح كقولك الصياد وهي ظاهرة (قوله وكالاته) عن غير السامع قال سم الظاهر أنه عطف على قوله كصيق القمام وعلى هذا لم يكن الشارح ميبداً لما أشبه ذلك الواقع في كلامه وبينه بعضهم بقوله كسرعه التنبه كأن يقال حطب الدال لمن وضع ماله قريباً منه أي المختلص حطب طلال وكتعجيل السرة المسند نحو دسار أي هدا ديار وكأخوف منه وأعليه فكل هدا من حمله أساب صيق الكلام عن الطول وفي ابن نعوت أن الاحفاء لا تذكر بيان لذلك لأنه عليه وهو عطف على قول المائدة ويكون من جهة أساب صيق المقام عن الطول (قوله مثل جاء) أي وتر يد زيد لقام القرينة عليه (٢٨١) عدد الخطب دون غيره فلو قيل جاز يدا نظره كل

من كان حاله السالحي للطلب منه مثلاً ثم إن قوله كالاته عن غير السامع الأولى أن يقول بده عن غير الخطب وذلك لأن الحاضر بن إن كانوا سامعين كان الاحفاء عن غيرهم ممن لم يسمع ولا يصح قوله من الحاضر بن وإن كانوا غير سامعين فلا حاجة للاحفاء عنهم وحيث أن أراد بقوله عن غير السامع أي عن غير من كان مقصوداً سماع ذلك الخبر وحيث أنه هو مقصود سماع غير الخطب (قوله مثل رمية من غير رام) أي هذه رمية مصيبة من غير رام مصيب بل من رام محطى. حذف المسد إليه ولم يقل هذه اتساعاً للاستعمال الوارد على تركه لأن هذا مثل بصرب لمن صدر منه فعل حسن وليس أهلاً لصدوره منه والأمثال لا تغير وأول من قال هذا ابن الحكم بن عبد عوث المصري حين يدرأ يدع

وكالاته عن غير السامع من الحاضر بن مثل جاء وكاتع الاستعمال الوارد على تركه مشددة من غير رام أو ترك نظائره مثل الرقع على المدح أو التهم

الشعر لأن ذكره يفسده وأما ما ذكره كثرة وما أشبه ذلك كالاته عن غير المقصود سماعه من الحاضر بن فتقول جاء وتر يد زيد لقيام القرينة عند المقصود سماعه دون غيره كقول ابن أساب أرسل رسولاً أتى بالمرسل إليه فقل له اذهب إليه فإن وجدته فلا تقل له وإن لم تجده فقل له تمذهب الرسول وما دولم يأتى به فقال يا سيدي ذهبت إليه ولم أحده فقلت له تم جاء فم عني ومعنى الكلام الأول إن وجدت أرفق ولا تقل للمعوث إليه وإن لم تجد أرفق فعل للمعوث التومعني الثاني ذهبت إلى المعوث له فم أحده أرفق فقلت للرسول إليه تم جاء أرفق لم عني للرسول إليه وهذا الكلام لم يكن من غير هذا السبب لكن فيه من جهة الاحفاء عن غير المقصود سماعه بحس النظر ليعلمهم أراد وكاتع الاستعمال على تركه لكونه متلاً لا يصح كقولهم رمية من غير رام بصرب متلاً من صدره ما ليس أهلاً لصدوره منه وذكره في نظائره مثل ما فيه الرقع على المدح كقولنا الحمد لله الحمد لله أي هو أهل الحمد أو الرقع على التهم كقولنا أعود بالله من الشيطان الرجيم بالرفع أي هو الرجيم أو الرقع على التهم كقولنا اللهم أرحم عبدك المكين بالرفع أي هو المكين فالرفع على هذه الأوجه بوجه الحمد فإن قلت هذا وظيفة تعوي لا ياتي إذ ليس بهاد كرمطه مصحى الحال بل غاية ما لها أن الحرف مدرم لأفشاء التهم به ذلك قلنا التمه لكون هذا الكلام لا يبدل فيه عن الحمد لأن فيه طرح عن حكمه فيما يوضع فيه من المقامات حتى أنه لو لا ذلك لرفع إلى أصله المذكور وأنه على مطلق وجوب حذف في التهم به

لأن الاستعمال قد يكون مع حيي المقام عن طول الاحياء وهي حالة القليل وقد يكون مع اتساعه كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام قال هي عصي ودكر الكاكي من أساب الحذف تكون الاستعمال وارداً على تركه أو ترك نظائره كقولهم رمية من غير رام وكقولك نعم الرجل يد على قول من يرى أن التقدير هو زيد ومن عكسه وقيل يريد مستداحره نعم الرجل وهذا السبب يدخل فيه جميع المواضع التي ذكر السبعة وجوب حذف نداء فيها وهي إذا أخرجته سحت مفاوع مدح أو دم أو رحم أو مصدر يدل من اللطع بعبارة محوسم وطاعة أو بصريح قسم وبدلاً منها إذا رفع الاسم بعدها في المصدر الذي انتصب نوكتها للحمية بها إذا رفعت محوصع اقود كرايرد نحو قولهم دار فلانة أي هذه دار فلانة وفي قولهم من أنتريد أي كورك ريد وقولهم لا سواء وقد حذف سرورا بالمسد كقولك عز ال أي هدا عز ال مخاطب من يريد صدقه (سبب) اقتصر المصنف على البتة من السد إليه لأن الله عز لا يحذف عند المصربين وما من من ذلك في قام الناس لا يكون ريدا ونحوه على رأي ابن مالك لا عدة فهو لا يقدح في حذف وتذكير مواضع بيرة فإن جوزاً بعده كاهو ذهب

(٣٦ - شروح التلخيص أول) مها أي برة وحش على الصب يعين معجزة فها موحدة ثم عين معجزة أي بها موحدة وهو حذف محي وكان من أرى الناس قصار كلامي مها لا يصيبها رمية وم عكس ذلك يماحتي كأدان فقد بعته ثم إن الله مطعها حرج معه إلى الصيغ في الحكمه يدين فأخطأها فلما عرفت الثالثة رماها مطعها فأصاها وكان ذلك لا يحسن الرمي فقال الحكم رمية من غير رام (قوله أو ترك نظائره) عطف على تركه أي وكاتع الاستعمال الوارد على تركه (قوله مثل الرقع) أي مثل ما فيه الرقع على المدح أي لاجله كقوله الحمد لله الحمد لله أي هو أهل الحمد (قوله أو التهم) أي ومثل ما فيه الرقع على التهم أي لاجله نحو أعود بالله

من الشيطان الرجيم بالرفع أي هو الرحيم (قوله أو الترحم) أي ومثل ما فيه الرفع على الترحم أي لأجل إسنائه كقولك اللهم ارحم عبدك
السكين بالرفع أي هو للسكين بالرفع في هذه الأوجه اتباعاً لتركه في نظره أعني قول العرب اللهم ارحم عبدك الفقير ومثله يريد
الحذف أو الكريم والحاصل أنه ورد عن العرب الحمد لله الكريم بالرفع مثلاً فلو ثبت الحمد لله أهل الحمد بالرفع فقد تركت المسند إليه
اتباعاً للاستعمال الوارد في نظره وهو الحمد لله الكريم الذي ترك فيه المسند إليه لأفاده إسنائه المدح وكذا يقال في التسمي والترحم * وأعلم
أن الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد على تركه وإسراع الاستعمال الوارد على تركه في النظر أنه في الأول يكون الكلام في الاستعمالين
واحداً سواء كان الاستعمال مباسياً ولا في الثاني (٢٨٢) الكلام الثاني غير الأول ولا بدأً يكون الأول مباسياً (قوله فليكونه

الأصل) أي الكثير أو ما
يسمى عليه غيره وحيد
فلا يبدل عنه الاختصاص
بمقتضى الحذف (قوله
ولامقتضى الخ) الجملة
حالية أي بها سقيده كون
الاصالة مقتضية للذكر
ومرارة أي أن محل
ذلك إذا لم يكن هناك سكتة
تقتضي الحذف وأما إذا
وجدت فلا تكون الاصالة
من التخصيصات للذكر بل
تراعى سكتة الحذف وهذا
مخلاف بقية السكتات فإن
كلامها يصلح بمجرد سكتة
حتى إذا وجد معه سكتة
للحذف فلا بد من مرجح
لأحدهما ولهذا قيد
ما هنا بقوله ولا مقتضى
للعُدول عنه دون بقية
السكتات ثم إن مرادنا بص
بقوله ولا مقتضى أي في
قصد التكميل وحيداً يدفع
ما يقال أن الكلام فيما

أو الترحم (وأما ذكره) أي ذكر المسند إليه (فليكونه) أي الذكر (الأصل) ولا مقتضى للعُدول عنه
ذكره طابق الكلام مقتضى حال استعماره وهذا طبيعة بياني والفرق بين إسراع الاستعمال وإسراع
الترك في النظر أن الأول يحور أن رد على خلاف القياس ولا يتصور فيه من ينكاهه غيره ويكون
قصية عيبه كمثل محصور والثاني لا يكون الامتصاص (١) وجود شكك فيه ثم الحذف والله
أعلم ثم أشار إلى سكتة الذكر فقال (وأما ذكره) أي المسند إليه (فليكونه) أي الذكر (الأصل)
ولا مقتضى للعُدول عنه بأن لم يحصر سكتة ترجح الحذف والاحتراز عن العتب ولو كان يمكن دائماً مع
وجود القرينة لكن لا نلزم مراعاة واستحصاءه فقد يكون الخطاب مع من لا يمدحه عائداً والوحد
للحذف وقوع نفس الاحتراز لا إمكانه

الكسائي كان حذوفاً يثنى فيه من الأعراب السابقة في حذف أسداً دون ما يأتى مثل
السرور بالمسند فله حصل حذف الفاعل أم ذكر لأن المسند إلى الفاعل مقدم عليه (وأما ذكره
إلى آخره) شى ذكر المسند إليه يكون لأحد أمور ١ الأول أنه الأصل ولك أن تقول هذا المعنى
يعارض كلاماً من مقتضيات الحذف فما تصنع حينئذ بتعارض للمقتضيين فيبقى أن يراد فيه ولا مقتضى
للحذف كما فعل في الإباح بدد على أن الأصل إنما راعى حيث لا مقتضى له ما رتب وقولاً ولا مقتضى
سواء شرط لتعليل لآخره أو من التعليل بالعدم ٢ الثاني أن ضعف التحويل على القرينة هذه
عارنه ولك أن تقول إن كان المراد أن القرينة ضعيفة في نفسها لا يطلب على الظن إفادتها فلا مقتضى
للحذف فإن القرينة لا تعلق على المحسوس شرط الحذف وإن كان المراد ضعف اعتماد السمع عليها بعدم
نسبه فلا يسوع الحذف حينئذ أو أراد ضعف تحويل التكميل عليها بذلك عارضة عن عدم الحذف وإن
أراد أن الاعتماد على القرينة في نفسه ضعيف أو أن التكميل بقرينة ضعيفة كان مباحاً لقوله فيما سبق
بحذف للاعتماد على أقوى الدلائل العقل واللفظ وفرض التكميل القوي صميحاً لا موجب له
٣ الثالث أن بقصد التسمية على عاوة السامع حتى أنه لا يفهم إلا بالصريح ويسمى أن يقول إلهام
عياونه لأن التسمية على عاوة أعيا يكون عداوته وحشد لا يسوع الحذف وأدلى بسبع وحيداً ذكر
لأنه لا أصل ولا مقتضى للحذف ٤ الرابع أن يفهم باده الإصح والتفريق من قبل قد تقدم أن الدلالة

قامت القرينة المعينة للحذف كما يدل عليه سابق كلامه ولا حقه والاحتراز عن العتب وحيداً للعُدول متحقق في
جميع صور الذكر ولازم لها كيف يقول ولا مقتضى للعُدول عنه مع أن مقتضى للعُدول عنه موجود دائماً وحاصل الجواب أن الدار
على قصد التكميل لمقتضى للعُدول وإن كان موجوداً لكن فلا يتقدم التكميل عليه (قوله للعُدول) متعلق بمقتضى
وغيره لا محذور تقديره حاصل هذا هو الظاهر أن مقتضى هذا الأعراب تنوي الاسم لأنه شبه بالمصاف على حد ما مراريد عندما
قلت تنوي الشيء بالمصاف المصريين وذهب القناديون إلى حوار ترك تنويته الخفاة في ذلك بالمصاف كما ألحق في الأعراب
وحرص عليه حديث الأهم لا مانع مما أعطيت ويصح أن تكون اللام رائدة في المصاف إليه كما حورر مسبوقة في الأعلامي لك ولا اشكال
حينئذ في ترك التنوين لأنه مضاف أو أن اللام غير رائدة والمحرور معمول لحذف أي لا مقتضى مقتضى للعُدول عنه وحديث فترك

وإلا احتياطاً لصعوبة التعميل على القرينة وإما للتنبيه على غاوة السامع وإما لزيادة الإيضاح والتقرير

التنوير لأنه مفرد مسمى (قوله لصعوبة التعميل على القرينة) أي إما لحمايتها في نفسها وإما لاشتمالها فيها وأورد عليه أن هذا يقتضي أن اللفظ أقوى من القرينة العقلية فيجانب ما سبق من أن القرينة العقلية أقوى حيث قال هناك أول تخيل العدول إلى أقوى الدليلين الخ فانه صريح في أن القرينة أقوى من اللفظ وأصل التارخ في شرح المفتاح بأن هذا بالنسبة إلى قوم آخرين فقد تكون دلالة اللفظ أقوى بالنسبة إلى قوم وأصل السيد عيسى الصفوي بأن حسن القرينة العقلية أقوى من حسن اللفظ وعليه يستلزم ما تقدم وهو لا ينافي أن يكون بعض أفراد اللفظ أقوى من القرينة العقلية وعليه يسمى ماها (قوله أول تنبيه على غاوة السامع) أي تنبيه الحاضر على غاوة السامع أي العبودية بالسامع وحاصله أن يذكر المنذرية مع العلم بأن السامع فهم له بالقرينة لأجل تنبيه الحاضر على غاوة السامع إما المقصد لإفادة أنها وصفاً أو قصد إيهامه فيقول في جواب ما إذا قال عمرو وعمر وقل كذا ولو كان لا يجوز على ذلك السامع غفلة عن سماع السؤال ولا عدم الفهم منه (٢٨٣) تنبيهها على أنه لا ينبغي أن يكون الخطأ معهما

إلا هكذا (قوله أو زيادة الإيضاح) أي الإيضاح المسد إليه بمعنى إركشافه بهم السامع أي لنهيه وقوله والتقرير أي التثبيت للسد إليه في نفس السامع ثم إن لفظ الزيادة بهم أن في القرينة أيضاً تقريراً للسد إليه وفي ذكره معها ريدتها وليس كذلك لأن السد إليه إذا دل عليه بالفراش عند الحذف فكأنه ذكرها إذا صرح به فكأنه ذكرها في بعض حيث ريدته لا إكشاف وأصل التقرير الذي هو التثبيت مع التكرار لا يادنه وأجيب بأن قوله والتقرير عطفاً على زيادة أو أنه

(أولاً احتياطاً لصعوبة التعميل على القرينة) أي الاعتماد (على القرينة) أولاً تنبيه على غاوة السامع أو زيادة الإيضاح والتقرير (وعليه قوله تعالى) أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون

(أولاً احتياطاً لصعوبة التعميل على القرينة) أي يكون له كلاً احتياطاً لأن فهم السامع من اللفظ أقرب من فهمه من القرينة إما لحمايتها ولعدم الوثوق بساغة السامع ولا بد من هذا ما تقدم من أن العقل أقوى الدليلين لأن ما تقدم بحسب السحبيل والنظر إلى ما أحد المعنى مع دات اللفظ وماها بحسب الحقيقة وبالنظر إلى العقل من القرينة واللفظ (١) فالقارب بينهما جعل اللفظ في أحد المعنى منه أقوى من القرينة لا بوجوب تعيين قرن اللفظ في الجملة على العقل في الجملة حتى ينافي التخييل السابق لحوار عدم التبادر كذلك فينبأ عدم مضي هذا يقال مثلاً عند قول السائل ما إذا قال عمرو وعمر وقل كذا وكذا الصعوبة التعميل على قرينة السؤال لأن بعض السامعين مثلاً تصور عيبه العمية عن السامع لها والنسبة بينهم معها وبوكل الفهم منها وأصلها (أو) علم أن السامع فهم للسد إليه ما ألفه ينفذ وتكون ذكره (للتنبيه على غاوة) ذلك (السامع) بالأمثلة وصفه أولئك صفاً هاهنا فيقال في ما إذا قال عمرو وعمر وقل كذا وكذا ولو كان لا يجوز على السامع غفلة عن سماع السؤال ولا عدم الفهم منه تنبيهها على أنه لا ينبغي أن يكون الخطأ معهما لا هكذا (أو) (رأى الإيضاح) للسد إليه (والتقرير) والتقرير رور بأدلة الإيضاح مقارناً

مع الحذف أقوى فتسكتها عن احتجاجة إلى فكر ونظر بخلاف المصراحة * الخامس إظهار تعظيمه بالذكر كقولك أقهار بصون عهده لفظ هذا الاسم أو أواشته به بدل منه اسمه من الحفارة كقولك لا معني المس * السادس البرك باسمه كقولك محمد رسول الله خير الخلق * السابع الاستناد إذ ذكره كقولك الله خالق كل شيء ورازق كل حي وعد السالك في هدى شئ واحد إلا أن يسمها

عطف على الإيضاح ويراد بالتقرير مطلقاً لا نسباً لأن التسميع التكرار وفقر به أي تنبيه في ذهن السامع حاصل عند الحذف لو حود القرينة العينية له وفي ذلك كسر زيادة لأن الدلالة اللفظية اجتمعت مع الدلالة العقلية (قوله وعيه) أي على ذكره زيادة الإيضاح والتقرير جاء قوله تعالى أولئك على هدى أي حيث لم يحد في السد إليه أي اسم الإشارة الثاني ويجعلهم المفلحون جراً عن اسم الإشارة الأول طريق العطف لأجل زيادة الإيضاح أي الإكشاف والتقرير وتنبيه على اختصاصهم بالإصلاح في الأحكام كما احتصوا بالهدى في الماحل فحصل كل من الأمرين في غيرهم به عن غيرهم بمثابة ما لو انفرد أحدهما على حدة في كفاية التمييز والحاصل أن تكرار أولئك أفراد اختصاصهم بكل واحد من الفلاح والهدى غيراً لهم عن عداهم ولو لم يكرر وعطف قوله هم المفلحون على قوله على هدى من ربهم لأجل ذلك باعتبار تسلط اسم الإشارة على المظوف واحتمل اختصاصهم بالمجموع لأن مع الحذف لا يتصح التكرار كمال الإيضاح فيكون المجموع هو المميز لا كل واحد فيفوت المعنى المقصود الذي أفاده التكرار وإعالم بقدر كموله تعالى لأنه ليس من قبيل ما لو لم يذكر لكان السد إليه محذوفاً لأنهم المفلحون إذا لم يذكر السد إليه يكون معطوفاً على الخبر أعني على هدى أو على جملة أولئك على هدى من ربهم فيكون من عطف الجملة على الإحاليين لا حذف للسد إليه فتأمل

(١) قوله فاعلم أن قوله قرن اللفظ كذا في الأصل وأصل في العبارة محمداً فاعلم أن كنهه مصححه

واما الاظهار عظيمه أو اهانته كما في امص الاسامي المحموده أو المدمومة وإما لتترك ذكره وإما لاستداده وإما لسط الكلام حيث الاصعاء مطلوب

(قوله أو اظهار عظيمه) أي نظم مدونه هاد قبل أمير المؤمنين حاصر أو عالم الدنيا يكلمك أو شريف أهل وقتك مخاطبك وقد ذكر للسيد إليه بعد أن ذلك الذاب المصون عناه عظيمه حيث عبر عنها بأمير المؤمنين وعم الدنيا وشريف أهل وقتك وكذا يقال في اهانته لانه أراد السارق اللثم حاصر فاد أن مدلوله وهي الذات المصون عنها مهانه واعتصم على الصنف في زياده لفظ الاظهار بأن لفظ السداليه انما قصد أصل التعظيم أو الاهانته لكونه يبدل على التعظيم أو الاهانته وتجب أن لفظ السداليه يقيد التعظيم في حاله الحذف من حيث دلالة القرينة عنه فيكون ذكره لاصهار التعظيم (قوله نحو أمير المؤمنين حاصر) أي في جواب من قال هل حصر أمير المؤمنين وكذا ما بعده لأن الكلام (٢٨٤) في ذكر السداليه مع ضمير مبدل عنه لو حذف ولا كان ذكره متعيبا

لا يحتاج الى سكتة (قوله أي اهانته السداليه) طر لم ذكر هداها دون سابقه ولا حقه وعله لدفع توهم عود الصبر هنا على عظيمه فأمس (قوله مثل السارق الخ) أي في جواب من قال هل حصر ريد أو السارق (قوله أو الذرك تذكره) أي سكونه مجمع الراكات ثم ان قوله أو الذرك أي اسمره أو حقيقته وكذا يقال في الاستداده بمعنى أنه عند ذكره تحت الاده المعوية أو انه مذكر لأجل أن يظهر أنه حصل له لذة حية فالحاصل على ذكر السداليه حصول اللذة المعوية أو الإيقاع في الوهم بحصول اللذة الحسية (قوله مثل النبي الخ) أي جوابا لمن قال هل قال هذا القول

(أو اظهار عظيمه) سكون اسمه بما يدل على التعظيم نحو أمير المؤمنين حاصر (أو اهانته أي اهانته السداليه لكون اسمه مبدل على لاهنه مثل السارق اللثم حاصر) (والذرك تذكره) مثل النبي صلى الله عليه وسلم فأن هذا القول (أو استداده) مثل الحب حاصر (أو سطر الكلام حيث الاصعاء مطلوب)

ويحتمل أن يكون التقدير أن يذره السداليه من غير أن يكون في النشوت الحاصل بالقرينة وعند الذكر يردد ذلك الذكر به والخطب في هذا من غير أن يردد الاصح والقرار قوله تعالى وثبت على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون ومن السري في سري السداليه هاتك كره أن اسم الإشارة يكون قصد التعبير لا اختصاص السداليه بحكم يدع فحصول العزم من بشرية بذلك اعظم في اذهاب السمعين حيث قررهما بانكر برأه أن كلا من الحكيمين وهو الهدى في الله حل والافلاح في الآجل كاف في إجماله قصد ليعبر لشره ووجهه ولولم يكن مع الآخر اللازم له بخلاف ما لم يقرر اسم الإشارة ثانيا وأخر بالحكمين معا فلا يحصل المعنى الذي فاده التقرير بأن عيش مجموع الحكمين هو العيش لقصد التعبير لا كل على حده فأملة فانه من السداليه المصع (أو اظهار عظيمه) لكون اسمه مبدل على عظيمه نحو أمير المؤمنين حاصر وعالم الدنيا يكلمك وشريف أهل وقتك مخاطبك (أو اهانته أي اهانته السداليه لكون اسمه مبدل على لاهنه فاد قيل هل حصر ريد أو السارق (قوله أو الذرك تذكره) أي سكونه مجمع الراكات ثم ان قوله أو الذرك أي اسمره أو حقيقته وكذا يقال في الاستداده بمعنى أنه عند ذكره تحت الاده المعوية أو انه مذكر لأجل أن يظهر أنه حصل له لذة حية فالحاصل على ذكر السداليه حصول اللذة المعوية أو الإيقاع في الوهم بحصول اللذة الحسية (قوله مثل النبي الخ) أي جوابا لمن قال هل قال هذا القول

أجواب

رسول الله (قوله أو استداده) أي وحده لانه كذا في لاجل (قوله حيث الاصعاء مطلوب)

أي في زمان أو مكان يكون اصعاء السامع في مطلوبه للسكوت ومحموله لفظه ذلك السامع واعتصم التعبير بالاصعاء لانه للامثال الذي ذكره لأن الاصعاء محال في حقه تعالى لانه امالة الأذن لسامع الكلام وأجيب بأن المراد بالاصعاء لارمه وهو السماع مع الانصات والاقبال على التكلم فيكون محازا مرسلا وليس محازا عن مجرد السماع اذ لا يكتفي به قد وجد مع كراهية السامع للسمع فلا يكون سكتة وأورد أن هذا القيد أعني قيد الحجب يمكن أن يعتبر في غير هذه السكتة من السكات السابقة كالاستداده فيقال حيث الاستداده مطلوب فتواجه التعيين بذكره في هذه السكتة دون غيرها وأجيب أن مجرد سطر الكلام ليس سكتة لانه قد يكون فيبها وأما

كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام هي عصاى ولهذا اراد على الجواب وما نحو ذلك * قال الكاكي واما لكون الخبر عام
النسبة الى كل مسند اليه وان اراد تخصيصه بعمين كقولك زيدا وعمرو دهب وحالني الدار وقوله

الله آمحج ما طلبت به * والبرخير حقيقة الرحل

النفس راحة دار عتيا * واذا ترد الى قليل نفع

وقوله

وفيه نظر لانه ان قامت قريته تدل عليه ان حذف عموم الخبر وإرادة تخصيصه بعمين وحدهما لا يفيدان ذكره والا فيكون
ذكره واجبا

يكون سكتة بهذا القيد فلا بد من ذكره لتحقيق السكتة بخلاف نفية السكات فلا سوف يحققها على ذلك (قوله أي في مقام الخ)
أشار بذلك الى أن حيث طرف مكان وقد فهم أنه صح حملها طرف زمان (قوله لا لكلام) متعلق بمطلوب معنى محسوبا وقوله لظمنه
أي السامع (قوله ولهذا) أي لاحد من اصحاء السامع المطلوب للتكلم لظمنه وشرفه (قوله وعليه) أي وأتى عليه أي على ما ذكر
من الوسط أي وأتى على طريقته من ابلان الحرفي على الكلي بمعنى محققه وبه واعتبر من الاجمل في آخر الآية في قوله ولي فيها
ما رتب أخرى باقي حمل الآية على ما ذكر من الوسط لان لماسد لذلك نصيب (٢٨٥) المآرب بالاستدعاء من الترتيب وانزال الترتيب

من الشجر ومقابلة السماع

لأنه عن عمنه وأحب

بأن موسى عليه السلام

أما أحمد في الدق وان

كان المقام مقام سماع

لترقه السؤال منه تعالى

عن تخصيصه فيتلد بخطابه

تعالى أو أنه امت أجمل

لانه لم يكن علما بتعصيل

ما رتب لرب لان موسى

لما سأل المولى عن العنا

استشعر أن الله يريه فيها

عجائب وحواري ولم يعلم

تفصيلها أو أنه كان عالما

بها لكن غلب عليه الخفاء

لمريد الماهية والحلال

(قوله حكاية عن موسى)

أي في مقام يكون اصحاء السامع مطالبون بالسكك مظمنة وشرفه ولهذا بطل الكلام مع الاحياء وعينه
(نحو) قوله تعالى حكاية عن موسى قال (هي عصاى) "توكا" عليها وقد يكون التكرار للتوبيخ

بفتح السبع الحطاب ونوع ع عكامة مفتح لاساب ومن هذا المعنى بطل الكلام مع الاحياء وان شراف
القدر بمطمة كلامهم ونشر فاعطاهم ونشروا منهم وعلى هذا نحو قوله تعالى حكاية عن موسى
نبيا وعليه أقصر الصلاة والسلام (هي عصاى) أو كما عليها حتى قال له تعالى وما لك بيمينك يا موسى
وكان يكفي في غير هذا المقام عصا لان ما السؤال عن الجنس لانه راد المسد أو أحب بالنسبة المضمن
للجنس فان قبل فهم راد الوصف فبالان السؤال ع قد يكون عن الوصف فله حور أن يكون السؤال
عن الوصف والجنس معا فأجاب بما ذكر مع ما قصده من كون السماع مطلوبا ولا يقرب في هذا المحل
اصحاء كما علم ونوعه بالسباع لياساس لئلا كان أولى وقد يكون الله ذكر لأمر أخرى كالتهويل كما في
قول القائل أمير المؤمنين بأمرك بكدا فهو يلا على الخطب يذكر لأمر باسم الامارة للمؤمنين ليمثل
أمره وكأظهر التعجب منه كما في قول القائل يذيقناوم الاسد ولا شك في مثل التعجب بمقاومة الاسد
لكن في ذكر المسند اليه اظهار التعجب منه وكنتمين ابدى قصد الفسحل عليه أي كثرة الحكم عليه

الجواب قوله أنوكا عليها وما بعده واعما أحمد المآرب لان تعليلها بطول وقد يهصى الطول الى
الخروج عن الصراحة قلت وقولهم حيث الاصحاء مطلوب فيه نظر لان المطلوب هو الكلام
استدعى من موسى عليه السلام لا الاصحاء وان أحدا الاصحاء من جانبه عز وجل فذلك لا يسمى إصفاء

أي حكاية بقول موسى ما قال الله له وما ذلك سميت يا موسى وكان يكفي في الجواب أن يقول عصا لكنه ذكر السند اليه لاجل
سط الكلام في هذا المقام الذي اصحاء السامع فيه مطلوب للسكك (قوله فان هي عصاى) أي فكان يكفي لولا ذلك أن يقول عصا
لان السؤال عن الجنس فراد المسد أو الاضافة والأوصاف لذلك قال ابن قاسم وفي قوله هي عصاى اشكال وذلك لان السؤال عما عن
الجنس فكيف أجاب الشخص والجواب أنه أحب عن نفس الجنس والمناهية سكن في ضمن هذا الفرد كما أنه قال هي جنس هذا الفرد
وفيه انه اذا كان السؤال عن الجنس فلم عبر بقوله أنوكا عليها وأهش بها الخ مع أن هذه صفات ولا يصح أن يجاب بالصفة عن السؤال
عن الجنس لانها غير مسئول عنها والجواب أن ما عدا الكاكي تركون السؤال عن الجنس كما قد تكون للسؤال عن الصفة فلعن السيد
موسى عليه السلام حوز أن يكون السؤال بها عن الجنس فأجاب بقوله هي عصاى أي هي جنس هذا الفرد ثم حوز ثانيا أن يكون
السؤال بها عن الوصف فأجاب بالصفة بقوله أنوكا عليها الخ فجمع بين الجواب عن السؤال عن الجنس والجواب عن السؤال عن الصفة
احتياضا لاحتمال السؤال لان يكون عن الجنس وعن الصفة (قوله للتهويل) أي التحوير كما في قول القائل أمير المؤمنين بأمرك
بكدا فهو يلا للخطاب يذكر لأمر باسم الامارة للمؤمنين ليمثل أمره

أوالمعجب والأشهاد في قضية

بن يدي الحاكم فادعوا الحاكم هل أقر هذا على نفسه بكذا فيقولون الشاهد نعم أقر يدها على نفسه
كذا ثلاثا مع السبل إلى أن يقول لها كم عبد الجليل اعافهم الشاهد أنت أشرت إلى عيري
فأجاب ولذلك لم تكرر ولم أطلب الاعتذار فيه وقد يكون الله كره للتدجيل أي التقرير لئلا
يسكر السماع كان يقول الولي ولا يفر وحتكها عمع معها وقد قيل هدر وحتها لئلا يتطرق السكارها
وانها ما سمعت اسمها حين تدفع الشهادة عليها بالسماع والرحا بالاشبهة وقد يكون السمع عند
الأشهاد لا معنى للاشهاد كان يقول شاهد واقعة ليس من عدم ما وقع لصاحب الواقعة عند قصده اشهاد
الناقل من يدع هذا كذا فيقول اشهد على شهادته الذي قصده اشهاد الناقل يدع كذا ليتبين زبدي
قلب الشاهد ولا يقع فيه التباس ولا يجد المشهود عليه سبباً للاسكار والعلية وكذا يقول الحاكم
عند قصده يتبين من قد سجد عليه الحكم أي فرقه عنه وقد كره وقد قيل هدر حكمت على
هذه بد حكمت عليه بكذا مسدداً للشاهد على الحكم بوجه لا يتأتى فيه تعليل وادعى أن

ولو سمي عاماً كان المقصود كلام الله تعالى وإن يسمى هوله وذلك لا يحصل بسط الخواب وم يكن
المقصود سماع الله تعالى ما حاصل لا يزال الآن يقول قصده طوبى للمكذبة والراشعة ومن هذا أيضاً
قالوا بعد أصابا فطال لها كما كره هدايا كره المصنف قال السكاكي وقد كره قصده تخصيص
السند بالسند إليه هدايا كان عاماً كقولك زيد جاء وعمر وذهب وقوله

الله أنجح ما طلبت به • والبر خير حقيقة الرجل

وقوله والذين راعوا أديعتهم • وإذا تردى قليل نفع

قال المصنف في الإصحاح وفيه طرأ له أن قامت قرينة بدل عليه أن حذف عموم الخبر وأردت تخصيصه
بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره والافيهكون ذكره واحداً وأجيب على هدايا لا مانع من اجتماع
الاسماء فيكون ذكره لعدم القرينة ولا تخصيصه فان وجود ذكره لعدم القرينة لا ينافي ذلك
وفيه طرأ له أن المصنف يقول هدايا لا ينافي ما في مسند في عموم الخبر وإرادة تخصيصه يقتضي له ذكرها
أشار بقوله لا يقتضيان ذكره وأجيب عنه بأن إرادة التخصيص موحدة النصير مع وهو لا يحصل
الابالذ كرم هدايا على الجميع وهو أن قولهم بقصده تخصيص السند بالسند إليه كلام بعيد عن
الصواب لأن تخصيص السند بالسند إليه معناه ما الله إلا أن يجمع وما العس الاطاعة لأن تخصيص الشيء
بالشيء أن يجعل له شيئاً لا يحل به كذا في تخصيص السند وهو الطمع بالعس معناه أن لا يكون
للعس صفة الاطمع وهذا لا يصح لأمر منها أن القطع حاصل به غير مقصودهم ولا هو مبيح في نفسه
أد لا يقول أحدان قوسار بقصده معناه ما يريد الاقام واعاقيل بذلك في نحو صديق زيد ومنها أن قولهم في
الخبر بعد أن كان عام النسبة لا يوافقهم لا هم يريدون مد أن كان الخبر عام النسبة كما صرح به في الفتح ولو
أرادوا هذا القبول بعد أن كان السند إليه عاماً ولا شك أن هدايا ليس مرادهم وإن أرادوا أن معناه ما
طمع الا العس فذلك تخصيص للسند إليه بالخبر العملي ولا يصح لأمر من أحدهما أن العبارة مقبولة
لأن التصريح عن مثله أن يقال تخصيص السند إليه بالسند • الثاني أنه يخالف لقاعدة السكاكي فإنه
يقول متى كان السند انما ظاهراً لا يبعد التخصيص ولا جواب عن هذا السؤال إلا أن يقال لعل أراد
بالتخصيص ذكره سنداً إليه خاص أي معين فان قلت كيف يجمع هذا مع قوله قبل ذلك أنه يترك للسند
إليه التبيين أو ادعاء التبعين مثل أعطى بذرة يعنى السلطان فكيف يكون التخصيص علة الدكر والتكر
والشيء لا يكون عليه العدى قلت لم يحمل الحديث سنداً حصص بل حسن العلم بالخبر سنداً لحديث والمراد

(قوله أو المعجب) أي
إظهار المعجب من السند
إليه إذ نفس المعجب لا
يتوقف على الدكر وذلك
كأن قولك صبي قاوم الأسد
فلا شك أن منشا المعجب
مقاومة الأسد لكن في ذكر
السند إليه إظهار للمعجب
من ثم إن تقدير هدايا صاف
وهو إظهار عاماً يحتاج له على
النسخة التي فيها المعجب
وأما على نسخة أو المعجب
بزيادة الياء المناسة فلا يحتاج
له لأن المعجب من الشيء
هو إظهار المعجب منه
(قوله والأشهاد في قضية)
أي أو لأجل أن يتبين عند
الأشهاد لا معنى للاشهاد
كان يقال لشاهد واقعة عند
قصده النقل عنه ما وقع
لصاحب الواقعة هل باع
هذا كذا مثلاً فيقول ذلك
الشاهد الذي قصده النقل
هذه زيد باع كذا بكذا لعل أن
لاجل أن يكون زيد متعيناً
في قلب الناقل على الشاهد
ولا يقع فيه التباس ولا يجد
المشهود عليه سبباً
للاسكار والتعليل للناقل

وأما تعريفه فليكون العائدة أم لان احتمال تحقق الحكم متى كان أسد كانت العائدة في الاعلام به أقوى ومنى كان أقرب كانت أضعف وبعد محسب تخصيص السند اليه والسند كما ارداد تخصيصا ارداد الحكم بعدا وكما ارداد عموما ارداد الحكم قريبا وان شئت فاعبر حال الحكم في قولنا شيء ماموجود وفي قولنا فلان فلا يحفظ الكتاب والتخصيص كاله بالتعريف ثم التعريف يختلف (قوله أو التسهيل على السامع) أي كتابة الحكم عليه بين يدي الحاكم (٢٨٧) كما اذا قال الحاكم لنا هذه واقعة هذا فرددنا على نفسه

أو التسهيل على السمع حتى لا يكون له ميل إلى الاستكثار (وأما معرفة) أي إيراد المسند إليه معرفة
وإعناهم بها التعريف وفي المسند التكثير لأن الأصل في المسند إليه التعريف وفي المسند التكثير
مثان الشهادة والدخيل لصورة صورته ثم أشار إلى سكت كل تعريف خاص في المسند إليه وأما
السكت العامة الموحدة للعدول عن التكثير في اللغة فهي ما في التعريف من اتبع الفائدة فإن فائدة
الحر أو لزمها كما إرداد متعلقها معرفة رادعراة وأتية للفائدة فادق، ثوب، عيس، اشترى في الووق
لم يكن كقول ثوب من حرير في طرار دراع طوله ثوب شرا اشتراه فلان ابن فلان تألف دينار في مكان
كذا والأصل في التبعين الموجب لارتياد الفائدة المعارف لأنها تزيد البصيرة بالوضع والتكرار لأنك
بها يمكن تعيينها بالوصف الخاص كقول الله تعالى كل شيء هو رضاء كل حديد لكن ليس ذلك بأصل
الوضع فهو عرض قليل فالمعارف في ذلك هي الأصل وقد تم التعريف في المسند إليه عن التكثير لأن
التعريف فيه هو الأصل وقدمي المسند التكثير لأنه في الأصل وقدرنا إلى سكتة الصبر وقدمه على
سائر المعارف لأنه عند السجويين أعزها في الحمد والثناء (وأما معرفة) أي جعل المسند إليه معرفة
بإرادته كذلك

وأما كان الأصل في السند اليه التعريف لانه محكوم عليه والحكم على المجهول غير مفيد وكان الأصل في السند النكر لانه محكوم به والحكم بالمعلوم لا يفيد فالتقدم اثنان حالة محمولة لذات معية واعتراض بأن المتوقف عليه الافادة حمل ثوبه للحكم عليه لاحمله في نفسه فانقول بأن الحكم بالمعلوم لا يفيد مجموع وأحب ان المراد لا يفيد افادة ثامة وذلك لان كمال الافادة يتوقف على جهله في نفسه كما يتوقف على جهن ثبوت المحكوم عليه فاذا كان محمولا في نفسه أيضا كانت الافادة أكثر اه سم ووجه التبيح عند الحكم أصالة التعريف في السند اليه بأن المقصود الحكم على شيء معين عند السامع وأصالة النكر في السند بأن المقصود ثبوت مفهومه لشيء وأما التعريف فامر زائد على المقصود يحتاج لداع (قوله لان الأصل) أي الراجح في نظر الواقع أو الغالب الكثير

فان كان بالاحصار فاما لان المقام مقام التكلم كقول شار
 وما لان المقام مقام الخطاب كقول الخليل
 واما لان المقام مقام العينة لكون السيد اليه مد كورا اولى حكمه كور لقريه كقوله
 من اليس الوحوه بي سان * لو انك نصى هم اناؤا هم حوا من الشرف لعل * ومن حسب العشرة حيث شاؤا
 وقوله تعالى اعدوا هو اقرب للتقوى أى العدل وقوله تعالى ولا تؤموا الكلى واحدهما السيد أى ولا تؤموا الميت

(قوله فبالاحصار لان الخ) لم يذكر سكتة ترخيص مطلق التعريف ولا يندمها ولهذا ذكره في الافتتاح والابصار وكان نصف ظن هذا
 ان سكتة الخاص تكفي لايراد العام لان العام لا يتحقق الا في من الحس وليس كذلك لان على الخاص انما يكون بعد طلب
 العام وتحصيله من حيث هو من غير ملاحظة الخاص وان كان لا يحصل الا صفة ونسبة كما في الابصار فبعد التكلم فبالاحصار
 الامة كاملة اه يس واعتصم الحفيد على قوله واما امر به فبالاحصار بان الله تعالى انما يدخل على الخواص وبالأصهار لا يصح
 للخواص لانه مقرر في محل الحال فالاولى ان ندخل على قوله لان المقام لاه الخواص في الحقيقة على قياس ما سبق لان المراد بيان الاسباب
 المختصة للتعريف وهي مدحول الامم واحب (٢٨٨) بان الله تعالى منة من تأخير والاصل واما امر به فبالاحصار فيكون

(فبالاحصار لان عدم تكلم) نحو انما صرت (والخطاب) نحو انما صرت (والعينة) نحو هو
 صرت لعدم ذكره بانها حقيقة وتقدر او إمامي لاداءه على أوقر به حال

(و) يكون (بالاحصار) أى لا يبين مضمرا (لان المقام التكلم) ولا يشعر بالتكلم بخصوصه لان التعبير
 من التعريف كقولك انما عرفت صديقك (أو) لان المقام (الخطاب) ولا يشعر بالتكلم بخصوص الخطاب
 الا الصبر كقولك انما عرفت صديقك (أو) لان المقام (العينة) ولا يشعر بالتكلم بخصوص العينة
 الا الصبر ولهذا يقال في الصبر ما يشعر بكلم أو طلب أو عينة ثم انما لا يدعها من تقدم ذكر المقام
 اما لفظا تحقيقا نحو جاء في زيد وهو بضمتك أو مستديرا ان يكون اما في تقدير التقديم لان
 ص (فبالاحصار لان المقام للتكلم أو الخطاب أو العينة) ش الذي يظهر ان قوله لان المقام هو حصر
 تعريفه والله اعلم عليه وفصل بينهما قوله بالاحصار وهو حال لانه لا يدخل تحت خبر بان التعريف يكون
 بالاحصار وعبره فان ذلك خط المدحوى يريد ذكر اسباب التعريفات غير ان فيه الفصل بين الله
 والمعطوف بالحال فاذا كان التعريف بالاحصار فذلك يكون لاحداث اسباب * الاول ان يكون اعم
 يحتاج التعبير بين المقصود وقارة يكون باعتبار التكلم كقوله :

أنا لم أرت لا أخفى على أحد * ذرت في الشمس للقاصي وللداني

المقام للتكلم أو ان الحار
 والمحرور حصر متدا
 محذوف والمخلة هي الخواص
 والتقدير وأما تعريفه
 فهو حاصل بالأصهار
 وقوله لان المقام عينة المدحوى
 ما حود عما قبله تقديره
 وتعرفه بذلك لان المقام
 الخ كذا أحاب منهم
 والاحسن ما ذكره عند
 الحكمين من ان الله عطفه
 على محذوف من عطف المعص
 على المحمل والاصل وأما
 تعريفه فلاادة الخطاب
 أم فائدة فبالاحصار لكذا

وبالعامة لكذا الخ وحيث يندفع لاعتراض (قوله لان المقام للتكلم) فادفيل من كرم به وكنت اباسكم به
 فتقول أما ولا تقول فلان وان كان المكرم له المخاطب قلت وان كان عمرا العائب وكان تقديم له كرفت هو وقوله لان المقام
 للتكلم أى ولا يشعر بخصوص التكلم وكذا الخطاب والعينة لا الصبر وهذا لا ينافي أن الاسم الظاهر يشعر بالتكلم والعينة والخطاب
 الا أنه ليس بصافي ذلك فتقول الخليفة أمير المؤمنين فعل كذا يحتمل التكلم ويحتمل الاحبار عن غيره فليس بصافي التكلم بخلاف أنا
 صرت فانه صافي ذلك كذا قرر شيخنا المدحوى وعبره عن الحكم فوله لان المقام للتكلم أى لكون المقام مقام التعبير عن التكلم
 من حيث انه متكلم وعن المخاطب من حيث انه مخاطب وعن العائب من حيث انه عائب فلا بد ان مقام التكلم متحقق في قول الخليفة
 أمير المؤمنين بأمر كذا مع عدم الاصهار وأن الخطاب أعني بوجه الكلام الى الخا صر لا يقتضي التعبير بصبر مخاطب كما هو قول
 حصرة جماعة كلاما لا مخاطبة واحدا منها وان العينة وهي كون الشيء غير مستعمل ولا مخاطب لاستدعى الاصهار فان الاسماء الطواهر
 كلها عينة (قوله نحو انما صرت) الشاهد في أواله وجمع بينهما إشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون الصبر متصلا أو مفصلا وكذا يقال فيما
 بعد (قوله لتقدم ذكره) عليه لكون المقام مقام عينة أى واعا كان المقام للعينة لتقدم ذكره أى كرم به (قوله تحقيقا) نحو
 زيد بصبر وجار يدهو يصحك (قوله أو تقديرا) نحو في داره يدهو بدستما ورسته التقدم وحيث قد رجع متقدما تقديرا ونحو
 صبر علامه به (قوله لدلالة لفظا عينة) نحو اعدوا هو اقرب للتقوى والصبر راجع للعدل الدلول عليه بامط الفعل وهو اعدوا
 (قوله أو قرينه حال) كما في قوله تعالى فاهن ثلثا ما ترك أى التي تقرينه أن الكلام في الارث

وأصل الخطاب أن يكون لمعين

(قوله وإما حكما) كما في ر ه قتي وهو ز بقا ثم وضيم الشأن فالمرجع متأخر لكن في حكم التقديم لأن وضع الضمير أن يرجع للتقدم فإن أخر لفرض التعديل بعد الاجمال كان في حكم التقديم واعلم أن الضمير إذا عاد على متقدم فتارة يعود عليه من كل وجه وهو انما بال وتارة يعود عليه باعتبار افظه لا باعتبار معناه نحو عدى درهم ونصه أي ونصف درهم آخر لا الاول الذي أحضرت أنه عندك ونحو باب الاستخدام والعرق بين الاستخدام وما قبله أن اللفظ للتقدم والاستخدام له معنيان فأكثر محلا ذلك وتارة يعود عليه من أحد وجهيه كقوله تعالى وما يعمر من معمر ولا يقص من عمره فالهاء لا تعود على معمر للذكر لأن المعمر غير الذي يقص من عمره ولا باعتبار افظه لا يصح أن يقال ولا يقص من عمر معمر آخر لأن العادياق ولكن المعمر يدل على الصفة التي هي التعمر وعلى الذات فالضمير عائد عليه باعتبار ما بهم من الذات والمعنى ولا يقص من عمر شخص آخر فهو مثل اعدلوا هو أقرب للتقوى اه يس (قوله وأصل الخطاب) أي ضمير الخطاب أي اللائق به والواحد فيه بحكم الوصف أن يكون (٢٨٩) للشخص معين واحدا كان أو أكثر فالواحد

بحكم الوصف أن يكون ضمير الخطاب نصيغة التثنية لاثني معينين و نصيغة الجمع لجماعة معينة أو للجمع على سبيل الشمول كما في قوله تعالى يا أيها الناس اعدوا لكم وفي قوله عليه الصلاة والسلام كما كنتم وكما كنتم مسئولون عن رعيتهم فان الشمول الاستعرافي من قبيل التبعي ثم ان قول نصف وأصل الخطاب الخ بوجه لقوله وقد يترك الخ وذلك أنه لما ذكر أن من موصيات الاوصياء كون المقام مقام الخطاب ومعلوم أن الخطاب نوحية الكلام الحاصر وأن المعارف في الجملة الاصل فيها الوصف لتستعمل في معنى خاص أن يتوهم أن ضمير الخطاب

و إما حكما (وأصل الخطاب أن يكون لمعين) واحدا كان أو أكثر لان وضع المعارف على أن تستعمل لمعين

التقديم رتبته نحو دارم يدان السند أي صدر التقديم وانما معنى أن يتقدم بقط بدل عليه نحو قوله تعالى اعدلوا هو أقرب لا قوى فالضمير لا يعدل وقد تقدم معناه في لفظ اعدلوا أو بأن يوجد قرينة دالة عليه نحو قوله تعالى حتى توارث بالخطاب فان قرينة ذكر العشي والتواري بالخطاب مع سياق الكلام الدال على فوات الوقت فدل على أن العادياق ليس وانما حكما أن لا يدل عليه نبي مما ذكر لكن قسم لا يمكن كونه بمرتب والشأن في التقديم فيها ذم للضمير لكنه هو الشأن بعد الاهتمام لكن حكم الضمير انما هو ما دعى حكم التقديم كذا قيل في التقديم الحكمي ثم لما ذكر أن من موصيات الاوصياء كون مقام مقام الخطاب ومعلوم أن الخطاب نوحية الكلام الحاصر مع أن المعارف في الجملة الاصل فيها الوصف لتستعمل في معنى خاص أن يتوهم أن الخطاب لا يدل على غير معين فأنشأ الى أنه قد يدل به عن المعين ومما دلل على ذلك ان هذا الاصل في ل (وأصل الخطاب أن يكون لمعين) سواء كان جماعة أو لا لا يقال قوبكم أصلا لمعارف الوصف للتبعي بالاستعمال بما فيه وضع المعارف بلام الجنس لانه يستعمل والتمت لشار ومارعت القرط وكان شار يلعب بمارعت لرغته كانت في صمرة والرغنة القرط واما أن يكون مكان خطاب كقوله

وأت الذي كنهني دح السرى *

وأت الذي أحلفني ما وعدني * ونسخت في من كان فيث يلوم

واما أن يكون مقام عينة لندم ما يرجع اليه المسند اليه لفظا كقوله

من البيض الوحوه بي سان * لو اك تضي بهم أضاءوا

هم حلاوا من الشرف للمل * ومن حسب العشرة حيث شاءوا

أولى حكم المعهود به كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى ص (وأصل الخطاب أن يكون لمعين

(٣٧ - شروح الحديث - أول) لا يدل به عن المعين أي غيره فأنشأ الى أنه قد يدل به عن المعين ومما دلل على ذلك ان هذا الاصل (قوله لأن وضع المعارف) أي لأن المعارف طبقا وصفت وقوله على أن تستعمل على معنى اللام أي لتستعمل في معنى الشخص أي وضمير الخطاب من المعارف واد كان كذلك نعت المدعى وهو قول النصف وأصل الخطاب أن يكون لمعين وهذا التعديل أعم من المدعى وأورد عليه المعارف بلام العهد الذي فاعلم من المعارف مع أنه لا يستعمل في معنى والحوال أنه في حكم النكرة والكلام في معرفة ليست كذلك وهي انفرقة بظرف لفظ والمبني أو يقال ان المعارف بلام العهد الذي مستعمل في الجنس وهو معنى في نفسه وان كان باعتبار وجوده في ضمن فرد معين ولا يرد على هذا الجواب الثاني النكرة بما على أنها موصوفة للجنس لا لفرد معين كما هو القول الآخر لان نعين الجنس معتبر في المعارف بلام العهد الذي غير معتبر في النكرة وان كان الجنس في كل منهما متحققا فرد غير معين ثم ان هذا التعليل لنبي ذكره الشارح يقتضي أن المعارف وصفت لأمر كلي عام واستعملت في كل جرمي من حريسات ذلك العام وهي طريقة لجماعة منهم الشارح قال العصام ويلزمهم كون المعارف محارات لاحداثي لما ورد بأنه ان كان استعمال اسم السككي في ذلك

وقد يترك أي غير معين كما تقول فلان لئلا نأكرمه أهانك وإن تحدث إليه أساء إليك فلا يريد مخاطبته بل تريد أن أكرم أو أحسن إليه فتحركه في صورة الخطاب ليعيد العموم أي سوء معاملته غير محض بواحد دون واحد وهو القرآن كثير

آخر في من حيث به فرد من أفرادها حقيقة وإن كان استعمال اسم الكل في ذلك الحر في من حيث أنه مشتمل على التعيين كان ذلك محاراً لكن له حقيقة بـ أي أنه مكتفي بالحقيقة مجرد الوضع وإن لم يوجد استعمال على أن المحار لا يستلزم الحقيقة عند الشارح بناء على اشتراط الاستعمال في الحقيقة (قوله مع أن الخطاب) أي ولأن الخطاب المح هو علة منه وهي قاصرة على المعنى (قوله توجه الكلام) أي أنه (قوله إلى حاضر) أي من حيث أنه حاضر أن يكون فيه إشارة إلى مفعوله أي والمخاطب كذلك لا يكون لامعياً قول المصنف وأصل الخطاب أن يكون معيناً والمصنف يقول كذلك ما أورده بعضهم بأنه كيف لا يكون المخاطب المعين مع أنه يمكن أن يعصر جماعه وتوجه الخطاب لأحدهم منهما (قوله وقد يترك الخطاب مع معين) الظاهر أن الطرف متعلق بالخطاب وفيه نظر لأن الخطاب متعدد بـ فالأولى أن يقول معين بلام التقوية لأنه يقل خطابه والخطاب له ولا يقال خطب معه وأجيب بأن الطرف حال من الخطاب أي كأنه مع معين وفي ذلك الجواب نظر لأن الخطاب في حال كونه كائناً مع معين لا يفي أن يكون له مفعول له بل هو ما يمكن الجواب بأن المحسوس الكائن بمعنى ما من شأنه أن يكون واجباً فلا نظر وحده الشرح الصميري يترك الخطاب دون لاص مع أنه الظاهر بعرب المراجع (قوله إلى غيره) جار والمحرور متعلق بقوله يترك وفيه نظر لأن الترك لا يتعدى إلى واجب بأنه ضمن الترك معنى الأمانة والتوجيه والمصدر وقد عني بتوجه الخطاب إلى من شأنه أن يكون معيناً إلى غيره أن يريد المعنى الضمير في قوله يترك الخطاب مع معين لا يفي غيره أن يترك الخطاب إلى من شأنه أن يكون معيناً وهو أن يعمل الوصف بالحدود من الفعل المبروك خلافاً من مفعول الفعل المذكور وحاصل ما قاله المصنف أن الخطاب الذي شأنه أن توجه لمعين بالتحديد قد توجه به معين بالتحديد ويراد منه مطلق الخطاب على طريق المحار المرسل والملافة لاطلاق ذلك لأن

(٢٩٠)

مع أن الخطاب هو توجه الكلام إلى حاضر (دور ترك) الخطاب مع معين (إلى غيره) أي غير معين (لعم) الخطاب (كل مخاطب)

في غير معين لأنه يقول ذلك في غيره أو لأصل فيه هو أيضاً البين لكن لما كان ما قصد تعيينه وهو الجنس أصبح وجوده في متعدد شأن ذلك العموم باعتبار وجود ما عينه في كثير من خلاف الذكره فأصلها عدم التعيين (وقد يترك) الخطاب لمعين (إلى غيره) أي غير معين (لعم) الخطاب (كل مخاطب) وقد يترك أي غير معين كل مخاطب) أن أصل الخطاب أن يكون معيناً مفعولاً أو جمعاً ومثني وقد لا يعصده مع كما تقول فلان لئلا نأكرمه أهانك وإن تحدث إليه أساء إليك فلا يريد مخاطبته بل يريد أن أكرم أو أحسن إليه فتحركه في صورة الخطاب ليعيد العموم أي سوء معاملته لا تختص بواحد دون آخر

حين راد به على ما هو المحار أو موضوعه معين كلي لكن بشرط استعماله في حقيقته الحقيقية والخطاب إذا لم يقصده لمعين يكون محاراً على كلا التقديرين ثم يقول الشارح في غير معين يشير إلى أن الصميري غيره عائداً على المعين وهو غير معين إذ أصبح أن يعود إلى الخطاب مع معين وغيره

ومنه

هو الخطاب لغير معين بل ذلك هو الأولى لأن الخطاب هو محدث عنه ولا به يتم نسب الصميري على

ماد كره الشارح لأن الصميري مما قبله وما به عائداً على الخطاب كما ذكره الشارح وقد يقال بل ماد كره الشارح أو يشار إليه من قرب لمراجع بل يقال حين الصميري غيره راجعاً إلى مخاطب بوجه أن المعنى قد يترك الخطاب في غير الخطاب كالصفة (١) مع أن المقصود قد يترك أضافه الخطاب مع إلى غير المعين في أن ترك الخطاب لغير معين من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر بل هو عدم التحقيق من وضع المصدر موضع الظاهر فإن قوله ولو يرى الظاهر فيه ولو يرى كل أحد ادعاء هذا قد كره المصنف ذلك الكلام هذا يحل بقوله فيما ذهبوا إليه من مقتضى الظاهر والحواش بالاسم أن توجه الخطاب لغير معين من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر لأنه ليس هاتين داع إلى إيراد الخطاب لمعين فأحرى الكلام على خلاف ذلك الداعي الظاهر وروعي مطابقة الداعي الغير الظاهر بل ليس هذا لا مجرد استعمال اللفظ في غير موضع له ادعاء وهو تعميم الخطاب فهو مقتضى الظاهر ولو كفي هذا القدر للوجودها في كونه خلاف مقتضى الظاهر لم نأكون جميع المحركات العموية خلاف مقتضى الظاهر ولا نسلم أن التوجيه المذكور من وضع المصدر موضع الظاهر ادليس وضع المصدر موضع الظاهر مجرد دمج أقامته مقفلة إذ كل مصدر يصلح لذلك بل أن يكون المقام مقام الظاهر فأنعم الظاهر (١) قوله مع أن المقصود قد يترك أصله الخطاب هكذا في الأصل وعادة الحر يد والقصد دالة الخطاب المع وقوله أن ترك الخطاب لغير معين أصل الصواب حتى عطف غير ولو لفظ ترك أو ابتدائه لفظ توجيه دليل قوله بعد والحواش الح كنهه مصححه

كقوله تعالى ولو ترى اذ المرمون ما كسورهم وسهمهم عند ربهم اخرج في صورة الخطاب لما أراد العموم للقصد الى نهطع حالهم وأنها
تناهت في الظهور حتى امتنع حماؤها فلا تخص بها رؤية راء بل كل من يتأني من الرؤية داخل في هذا الخطاب

مقاهم وليس ههنا مقام المظهر بل مقام الخطاب (قوله على سبيل الدل) أي على سبيل التناول دفعه وانما كان عمومهم في تلك الحالة بدليا
لاشموليا لشارة الى أن ذلك الخطاب لم يخرج عن أصل وضعه من كل وجه حتى يكون كالسكرات في العموم بل صاحبه لا يراد بالناس بل يعين
ثم ان العموم البدلي في الضمير انفراد والشيء ظاهر وأما في ضمير الجمع نحو يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فاعلموا انه شمولي لا بدلي ويمكن
اعتبار البدلي فيه بالنظر لكل جمع جمع قوله ابن عقوب والقاري قال بس أقول ولا يشك أن ذلك يجعل الضمير شائعا لان هذا أمر
عارض في الاستعمال ليس بحسب الوصف وظاهره كثرة عمالا حتى (٢٩١) (قوله ولو ترى الخ) فيه أن والتعلق في الماضي واد

طرفه مع أن تلك الحالة
في الحشر وأجيب بأنه
زلت تلك الحالة لمحقق
وقوعها منزلة الماضي
فاستعمل فيها لو واذا على
سبيل المحر أي لو ترى

على سبيل الدل (نحو ولو ترى اذ المرمون ما كسورهم وسهمهم عند ربهم) لا ير بد قوله ولو ترى
مخاطبا معينا قصدا الى نهطع حالهم (أي تناهت حالهم في الظهور) لأهل الحشر في حيث يسمع حماؤها
والأنح من سها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك (فلا يختص به) أي بهذا الخطاب (مخاطب) دون
مخاطب بل كل من يتأني منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها أي
رؤية حالهم بمخاطب أو بمخاطب رؤية مخاطب على حذف النافي

من تتأني منه الرؤية وقت
كون المرمين كسي
رهمهم أي لو ترى ما حل
هم في ذلك الوقت من الحالة
الشدة وحوالو محدود
أي رأيت أمرا عظيما
(قوله لا ير بد) الايق
بالأدب ليس اراد أولا يراد
بقوله الخ وقوله مخاطبا
معينا أي بل اراد مطلق
مخاطب (قوله صدأ) عله
معله لا ير بد وقوله الى
تفطع حالهم أي بيان
فطاعة حالهم من قطع الأمر
بالصم اشتدت شاعته
وقبحه (قوله أي تناهت
حالتهم الخ) هذا بيان لما
قوله ليعم الخطاب

على سبيل الدل لا على سبيل التناول دفعه وانما قصدي سبيل الدل لشارة الى أن الخطاب لا يخرج عن
أصل وضعه من كل وجه حتى يكون كالسكرات في العموم بل صاحبه لا يراد بالناس بل يعين
ولا لشارة الى أن العموم فيه هو العموم الذي كان في أصل وضعه فان الضمير كما قيل انما وضع وصف عاما
بدليا ويتعين بعض ما صح استعماله فيه بعض ذلك لاستعمال والعموم البدلي في الضمير انفراد والشيء
ظاهر وأما ضمير الجمع ان صور فيه هذا العموم فاعلموا انه شمولي لا بدلي ويمكن اعتبار البدلي
فيه بالنظر لكل جمع جمع قوله ابن عقوب والقاري قال بس أقول ولا يشك أن ذلك يجعل الضمير شائعا لان هذا أمر
عارض في الاستعمال ليس بحسب الوصف وظاهره كثرة عمالا حتى (٢٩١) (قوله ولو ترى الخ) فيه أن والتعلق في الماضي واد
طرفه مع أن تلك الحالة
في الحشر وأجيب بأنه
زلت تلك الحالة لمحقق
وقوعها منزلة الماضي
فاستعمل فيها لو واذا على
سبيل المحر أي لو ترى

ومنه قوله تعالى ولو ترى اذ المرمون ما كسورهم وسهمهم عند ربهم اخرج في صورة الخطاب لما أراد العموم
ير بدش حالهم تناهت في الظهور بحيث لا يختص سها راء دون راء بل كل من يتأني من الرؤية داخل
في ذلك الخطاب (نبيه) مثل هذا الخطاب هو يقول انه عام عموم الملاحية أو عموم الاستعراق
و تختل أن قال بالأول ويكون الخطاب مع شخص لا يميزه كمن فيه شك من جهة أن ذلك ير من
تخصيص الضمير وتجعله شائعا وذلك على السبيل وصفا لثنا الخطاب لا يكون المعرفة وان كان ضمير

كل مخاطب وهو كون الخطاب عاما لا يختص به واحد وانما يراد بحالهم ما يطرأ عليهم في وقت سكس الرؤوس لأجل الخوف والتخل من أهوال
القيامة من رثانة الهيئة واسوداد الوجه وغيره وصعبرته وعبر ذلك بما هو في عاه الشاعة (قوله لأهل الحشر) تكسر الشين موضع
حشر الناس أي اجتماعها كافي المختار (قوله الى حيث) معاني تناهت أي الى حالة يتمتع حماؤها لسبب الانصاح (قوله فلا يختص بها)
أي تلك الحالة (قوله واذا كان) أي حالهم كذلك أي لا يختص برؤية راء (قوله فله مدخل) أي حظ ومصيب (قوله على حذف
النافي) أي انه على سبحة بها الضمير لثناهم ولا بد على هذه المسحة من تقدير مصاف اما قبل ضمير سها أو قبل مخاطب وانما احتيج لتقدير
هذا النافي لان حالهم ليست وصفا قائما بالمخاطب حتى يصح أن يختص بها بخلاف الرؤية فانها وصف قائم به فيصح اختصاصه بها

(قوله بآراء علماء) أشار بهذا إلى أن العبية مصدر متعدي ومعناه جعله علما والحل بالآراء قاله عدد الحكماء وحاصله أن العمل بالآراء علم بانهم معناه صار علما والتعدي عنه بان شديدا معناه جعله علما والعبية مصدر متعدي لعداها الحل علما وحينئذ فقول المصنف وبالعبية معناه وتعميره بجعله علما والمراد بجعله علما بآراء علماء لانه هو الذي يصنع البيع لا وضعه علما لان هذا من وظيفة الواضع فقول الخارج بآراء علماء بالنسبة لأي شيء تصوير للعبية أي الصورة بما ذكر لا بوضعها (قوله من جمع مشخصاته) أي أن العلم وضع لشيء وهو الذات مثلا ولمشخصاته فهي جزء من الموضوع له لأنها أمر زائد على الموضوع له بحيث يكون الموضوع له الشيء ومشخصاته حاصلة بطريق السبع واعتبر هذا التعريف بأنه يقتضي أن يكون استعمال العلم بخارج عدد تبدل الشخصيات لأن صفات الطولية الحاصلة عند الوصف تزول عدد (٢٩٢) الشمولية والشمولية كصغر لا أعزاء وعدم الإطلاق وعدم التمييز

(وبالعبية) أي تعريف المبدأ بآراء علماء وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته

الخطاب دحل فيه ووجد في بعض النسخ فلا يختص بها مخاطب يعني فلا يختص برؤية عالم مخاطب أو فلا يختص بمخاطب رؤية مخاطب فيكون الخطاب في صله مضافا إليه ثم حذف المضاف وهو الرؤية وأتم المضاف إليه مقامه ولذلك ذكر الدمل ثم أشار إلى سكت التعريف بالعبية وأنتم بما صير لها تلبه في التعريف فقول (و) يكون تعريفه (بالعبية) أي بآراء علماء وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته التي يلازمه ويرفع بها عنه تعدد وجوده في أفراد كثيرة ومنها وجوده الخارج في فلا يرد صحة سدر بعض مشخصات فيكون اللفظ بعدد لها بخارجا وأما أكتف فان قلنا أنها وصفت كلبه لغير المشترك بين النسخ أو ما وجد فيها خرج عن العبوية وان قلنا أنها للنقوش الأولى وهي نسخة المصنف كان الإطلاق على غيرها من باب تعدد الوصف فتدخل في الاعلام المشتركة وكل ما

السكره وبذلك أنه سكرة كما هو أحد القولين لكن ذلك في صميم العبوية فلو جسد ذلك الشخص لا يعبى لهما في تكبير الاعلام والمصنرات لا سكر كما يسكر العلم ويحتمل أن يقال ان مراد أنه خطاب مع كل من يقبل أن يخاطب وعلى هذا فيكون عاما للشمول ويحتمل أن يقال أنه استعمال صير امره دمرادا بالمعنى فيكون بخارجا ان حورنا التحور في المصنرات وفيه بحث ويحتمل أن يقال أنه جمع بين الحقيقة والخارج على معنى أنه حوطة الجميع ليكون لواحد منهما حقيقة ولغيره بخارجا وأما فرصته فيه حقيقة كان في غيره بخارجا لكنه لا يبين في الخارج فلم يقع جسد الاعلى بمعنى قيد التبيين المطلق الذي لا يتميز في الخارج ويحتمل أن يقال أنه حقيقة يدل على كل فرد بالمطابقة كدلالة الدم على أفرادده والمشارك على معناه ولا يلزم عليه أن يصير مدلوله جمعا من يصب على كل فرد فردا فصلا واحدا وهذا هو الظاهر ولم أر من تكلم على ذلك فيما مل به نبيه كما انبأني ذلك حيث كان الخطاب مضافا إلى مخاطب به كل أحد فان لم يكن فلا كقوله تعالى كذلك نوحى إليك * واعلم أن خطاب القرآن ثلاثة أقسام قسم لا يصلح إلا للشيء صلى الله عليه وسلم وقسم لا يصلح إلا لغيره وقسم يصلح لهما وقد تكلمنا على ذلك في شرح مختصر ابن الخطاب من (وبالعبية)

فان هذه كلها تزول عند الشمولية والشمولية مع أن استعمال العلم بعد روائها حقيقة إجماعا وأجيب أن المراد بالمشخصات المشتركة بين جميع أحواله التي تتحقق بها حرثته وجمع من وقوع الحركة فيه كالوجود الخارجى واعزاء والاول المخصوص ولا شك أنها أحوال لازمة له في سائر الأحوال مشخصه له فهي المقترنة في الوصف دون غيرها بما يتبدل والمباين أن المراد بالمشخصات المقترنة جزأ من الموضوع له العوارض اللازمة للذات من حيث هي ذات وهي التي لا تقوم للذات بدونها وبعبارة عند الحكم المراد بالمشخصات آثار الشخص لا موصفات له لأن الشخص هو الموجود

لا حصره

على النحو الخاص أو على حالة تقاربه أو تنفقه والأعراض والصفات كاسم والكيف

أما ان يعرفها الشخص كما تقرر في محله فتبدل الشخصيات لا يوجب تبدل الشخص واعتبر أيضا بأنه لا يأتى في معنى ولده الذي لم يره فانه لم يطلع على جميع مشخصاته والذي يتعقله حين التسمية من أوصافه وأحواله أمور كلية لا يبعد شخصه لان صم كلى وهو ما تعقله من الأوصاف إلى كلى آخر وهو الذات لا يبعد تشخصه وأجيب بأنه لا يتعين في الوصف لشيء مع مشخصاته ملاحظة الشخصيات بالوجه الحرثى من كفى ملاحظتها نوحه كلى يحصر في ذلك الجزئى وحاصله أن معرفة الشخصيات ولو اجمالا نوحه عام فكفى في وضع العلم واعتبر أيضا بأن هذا التعريف غير صادق على علم الجنس لانه موضوع للمساهية ولا مشخصات لها اذ لا وجود لها في الخارج حتى يكون لها مشخصات وحينئذ فلا يصدق عليه أنه وضع لشيء مع جميع مشخصاته وأجاب العلامة السيد في حوائش المطول بأن هذا تعريف لما علميته حقيقية وهو علم الشخص بخلاف علم الجنس فان علميته حكمية حتى صرح النجاة بأن علمية الجنس انما يتقرر

عند الضرورة ولك أن تحمل العرف شامله بأن يراد بالمتخصصات المتخصصة الخارجية بالنسبة لعلم الشخص والذهنية بالنسبة لعلم
الحس ولا تقصرها على الذهنية ولا على الخارجية ولا يرد بها جميع التخصصات (قوله لاحصاره أي السد إليه) أت حير بأن
السد والسد إليه قد سبق أنهما من أوصاف اللفظ وقوله وأمر به بالعناية الصمير للسد إليه بمعنى اللفظ ولا شك أن المحصر في ذهن
السامع هو المعنى لانه هو المحكوم عليه فقوله لاحصاره محمول على الاستخدام لذكر السد إليه أولا بمعنى اللفظ واعادة الصمير عليه
بمعنى المدلول أو على حذف المضاف أي لاحصار مدلوله (قوله بعينه) الخار والمجرور حال من معقول المصدر أي حال كون السد
إليه ملتصا به أي بعينه وتشخصه وأورد على هذا التعليل الذي قاله المصنف أنه لا يظهر فيه إذا كان المخاطب لا يحيط بالمعنى
كما في المثال الآتي من المعنى الذي وضعه له افظ الخلقة لا يتأتى حضوره عند السامع بعينه لعدم العلم بداته والاطاعة بجميع صفاته
وأجيب بأن المراد بالاحصار بمعنى ما يسأل احصار الموضوع له بوجه حزني كاحصار بداته وصفاته أو بوجه كلي يستحضر
فيه فالأول كريد والثاني كلفظ الخلقة فان مدلوله يستحضر بوجه عام مستحضر فيه في الواقع ككونه واجب الوجود حائقا للعالم
وقد شارح الشرح لذلك الجواب بقوله بحيث كون متحيزا للمداري حضوره في النفس بعينه على صيرورته ممبرا عند السامع عن جميع
ماعداه ولو بلا حلة خاصة مساوية له بحيث يمنع اشتراكه بين كثيرين في الدهن وهذا هو رأيه على احصاره فعلى بعينه في الدهن
ثم ان المراد بالاحصار في ذهن السامع التفتت به إليه ونوجها إليها ولا شك أن النفس اداسعت اللفظ تدفع الى المعنى وان كان
حاصرا فيها فلا يرد أنه اذا قيل جاء ريد حال حضور السد إليه في (٢٩٣) ذهن السامع لم يوجد احصار وأورد على التعليل

(لاحصاره) أي السد إليه (بعينه) أي شخصه بحيث يكون شميرا عن جميع ماعداه واحترر هذا
عن احصاره باسم جسمه محو رجل عالم جاء في (في ذهن السامع ابتداء)

يقدر في أسماء السكب من عمر هذا وهو متحمل لاحصائه بانه (لاحصاره) أي التعريف بالعناية
يكون نعرض احصارا سد إليه (بعينه) أي شخصه ولو ما يرفع عنه العدد كوجود الهوية وإما
قلنا كذلك لان ظاهره لا يشمل ما لا تعرفه متخصصات كمدلول الخلقة واحترر هذا من احصاره
باسم الحس لأنه مشعر باعتبار أصل الوصف بالعموم ولو عيبت القرينة الهوية كقولنا رجل عالم
جاء في فان هذا لم يحضره من جهة الهوية وإنما أحصره من جهة الجنسية لما فيه من حيث هي
للشخصية (في ذهن السامع ابتداء) أي في أول مرة واحترر به عن احصاره ثانيا بواسطة وجود العلم
لاحصاره بعينه في ذهن السامع ابتداء

لاحصار السد إليه بعينه وبيان لمراديه ووضيح ما فيه الشارح أنك لو عرفت عن ريد شيخ الفاضل أو رجل عالم لم يتحيز عن جميع
ماعداه اد لا يفهم من الشيخ الفاضل أو من رجل عالم الا رجل منصف بالعلم أو الفاضل ومحمول لان يكون هو ريد أو غيره نعم هو غيره
محمول لافاده أن الخاطئ رجل منصف بالعلم أو الفاضل ما اذا قلت ريد حاد في فانه حيث يدعيه عن جميع ماعداه (قوله
واحترر هذا) أي الفيد وهو قوله بعينه (قوله باسم حسنه) اعترض بأن المقابل للمعنى الحس لا اسم الحس فالأولى أن يقال عن
احصاره بحس في ذهن السامع ابتداء وأجيب بأن لفظ اسم مقحم على حد قوله تعالى سبحانه اسم ربك واعترض بأن الاحصار في
ذهن السامع ابتداء يحصل باسم الحس فلا خصوصية للعلم بذلك كما في رجيد حاكم في البلد حاكم ولم يكن في البلد الا حاكم واحد
وأجيب بأنه ليس في كلامه ما يفيد احصار الاحصار المذكور في العلم بل المفهوم منه أن الاحصار المذكور يكون بالعلم فلا ينافي أنه
يحصل بعينه لانه لا يشترط في النكته أن تختص بذلك الطريق ولا أن تكون أولى به بل يكفي وجود المناسبة بينهما وحصولها وان
أمكن حصولها بعينه أو يقال للمراد بالاحصار في كلام المصنف الاحصار من حيث الوصف والاحصار في المثال المذكور عارض من
حيث انحصار الوصف المذكور لامن حيث الوصف (قوله محو رجل عالم جاء في) الشاهد في قوله رجل وإما أني نعلم لأجل صحة الابتداء
بالسكرة فالتعريف عن ذات السد إليه برجل وان تعين بالقرينة أنه ريد لا يفيد حضوره في ذهن السامع الا من جهة الجنسية لما فيه
من حيث هي للشخصية

(قوله أي أول مرة) فيه اشعار بأن نصب ابتداء على الطرفية ويجوز أن يكون منصوباً على المصدرية أي احصار ابتداء وورد على كلام المصنف أنه منقوص مثل جاء زيد وورد تحقيق بالا كرام فإن العلم الثاني بعيد الاحضار ثانيا لا ابتداء فيكون مسبويا للمصير وأجيب بأن كلامه لا يقتضي أن العلم لا يبعد إلا الاحضار بل كور بر معناه أنه إذا أريد الاحضار ابتداء لا يؤتى إلا بالعلم وهذا لا يسأل أنه يؤتى به إلا - صار ثانيا ولا يرد ما ذكرنا لوقال التعريف بالعمية لا يكون إلا للاحضار بل كور (قوله عن نحو جاءني الخ) أي عما فيه الاحضار ضمير عائشة عائشة إلى العلم وانظر لم لم يقل عن - صار - ضمير الثالث نحو جاءني الخ كما صرح في سابقه ولاحقه هذا (قوله وهو راكب) أي فالصغير أحضر الذات ملزمة بالتميز في ذهن السامع ولكن هذا الاحضار ثانوي لأن الصغير متوقف على المرحح فالمرحح مفيدان تميزين أولا والصغير مفيد له ثانياً فإن قلت ما معنى احضار الذات ثانياً مع أنها أحضرت أولا والخاص لا يحصر لأنه تحصيل الحاصل وهو محال وأجيب بأن المراد (٢٩٤) بالاحضار الالتفات والتوجه وحضوره أولا لا ساق - صورة ثانياً بمعنى

أي أول مرة واحترق به عن نحو جاءني زيد وهو راكب (باسم مختص به) أي باسمه إليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره واحترق به

أولا لنحو جاءني زيد وهو راكب فإن الصغير عيبه بواسطة مادة الذي عيبه أولا فكل احضار به ثانيا والمراد بالاحضار الاحضار بالصفة بمعنى أنه ان أحضر به يكون ذلك الاحضار ثانياً فلا رد أن يقال قد حضر بالمعاد فالاحضار بالصغير مع قوة العهد بالمعاد تحصيل الحاصل لا ما قول إذا أحضر به كما هو عمل عه إثر الحضور يكون الاحضار ثانياً أو لمراد الدلالة وهي محالة الأولى في محله وهي ثانياً باعتبار هاتم أن المراد أيضا الاحضار باللفظ بعد الاحضار بالمرجع فلا يرد أن يعرف بلام العهد بالمعنى والاصافة ذات العهد الخارج حتى قد حضرت تلك الأمور فاحضارها باللفظ يكون ثانياً لأنها لم تحضر أولا فقط معين ثم أحضرت ثانياً ولا يرد أيضا نحو جاءني في رجل وأكرمته الرجل لأن الأول لم يعبه كما في جاءني زيد وهو راكب مثلاً (باسم مختص به) أي مختص بالاسم إليه والمراد بالاسم الذي هو معاد الصغار في هذا الكلام اسمي لا لفظاً كما ظهر ما دنى النعت والمراد بتخصيصه أن لا يطلق باعتبار ذلك الوضع على غيره فلا رد الاعلام المشتركة أن يقال أنها اعلام ولا يمكن لا ما قول تعين شخص مدلولها باعتبار كل وضع مخصوص وخرج بهذا الاحضار من أثار المعارف كالصغير للتكلم أو الخطاب واسم الإشارة والموصول وأمر بالالام والاصافة العهدية الخارجية لأنها كلها غير معينة في أصل الوضع بل بالاستعانة واعاد كذا فيوداد كورة ولو كان يعني عه في آخر غير العلم قوله باسم مختص به لأن المراد تحقيق فيود كونه العمية تفصيلاً لأن ذلك أوضح وأبين لما راعى في العمية عند قصد استيفاء عرض إرادتها في مقامها فإن الشيء المنسب بالمطابقة والتفصيل أظهر من المنسب إجمالاً كما في التعريف فإن المطابقة فيه بين من الصغر لا يقل حاصل ما ذكر في الصغير والدم أنه يؤتى بهما عند قصد الدلالة على باسم مختص به

التوجه إليه أو المراد أنه احضار ثانوي على تقدير ذهاب الحضور الأول أو يقال إن الاحضار بعيد كونه مدلولاً بدمعاً يسكو به مدلولاً للصغير فلم يلزم تحصيل الحاصل تأمل (قوله مختص به) أي باسم مقصور على السيد إليه لا يتجاوز إلى غيره بمعنى أنه لا يطلق على غيره فقول الشارح بحيث الخ المقصد من الخيرية التمييز (قوله بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع) أي وضعه لهذه الذات المخصوصة ومن أطلق على غيرها باعتبار وضع آخر كما في الاعلام المشتركة كريد للمسمى به جماعة وبهذه الخيرية اندفع ما

أورد على المصنف من أن الاعلام المشتركة يصدق عليها أنها اعلام ولا تعين شخص مدلولها وخاص الجواب أنها معاد تعين شخص مدلولها باعتبار كل وضع مخصوصه واعتبر بأن الوضع العام قد يدخل الاعلام الشخصية كما في أسماء الكتب سواء على المختار من أنها اعلام أشخاص لاعلام أحاسيس وذلك أنه لو كان موضع شخصاً لزم أن لا يطلق ذلك العلم على غير نسخة المصنف حقيقة بل محراً وهو بعيد وجبته فاسم كل كتاب كالسجاري علم شخص مع أن الاسم غير مختص بواحد بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره بل يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره من تلك الافراد لأن الوضع واحد لا أنه وضع عام لا خاص بأن نقل الوضع المعنى العام ووضع اللفظ لكل واحد مخصوصه المهم إلا أن يحمل معنى الكتاب الأعط لا القوش في دفع الإرادة لأن للوضع له وإن كان لفظ المصنف إلا أن لفظ غيره لا يند في العرف غير أنه يند في العرف في تلك الالفاظ الصادرة من المصنف ومن غيره أنها أضافه لأن الشيء لا يتعدد بتعدد محله على القول الحق أما على القول بأنه يتعدد بتعدد محله فالاشكال باقي اه سم

(قوله عن احصار مصير السكك والمخاطب) نحو انصر من زيدا وانت خربت عمرا فان احصار السد اليه في ذهن السامع با
وانت وان كان ابتداء الا انه ليس باسم مختص به لان الموضوع لكل مشكك وانت موضوعة لكل محط (قوله واسم الاشارة)
نحو هذا صر زيدا فان هذا وان احصر السد اليه في ذهن السامع ابتداء الا انه ليس باسم مختص به لان الموضوع لكل مشار اليه
(قوله والموصول) نحو الذي بكرم العبد احصر فان الذي وان احصر السد اليه في ذهن السامع ابتداء الا انه ليس باسم مختص به
لان الذي موضوع لكل مفرد مذكر (قوله وللعرف بلام العهد) أي الخارجى نحو وليس له ذكر كالاتى فان الذكر وان احصر السد
اليه في ذهن السامع ابتداء الا انه ليس باسم مختص به لان المعرفة بلام العهد موضوع لكل فرد وخرج انعرف بلام الحقيقة وللعرف
بلام العهد الذي فاسمها حكم السكر (قوله والاصافه) أي التهذيبه الخارجيه نحو جاء على اى ادا لم يكن له الاعلام لان المعرفة بالاصافه
صالح لكل فرد واعتبر على الشرح بأن للعرف بلام العهد الخارجى والمعرف بالاصافه يحتاج الى العلم باليهود وكذا
الموصول يحتاج الى علم باليهود وحينئذ لا احصار في هذه الثلاثة يكون ابتداء كانه اشارة الى ان كان كذلك فتكون هذه
الثلاثة خارجة قوله ابتداء لان قوله مختص به وأحيى بأن اراد لا احصار بالاصافه والاصافه ذول الذي في العهد الخارجى والموصول
ليس بالاصافه لان العلم باليهود والاصافه وحينئذ لا احصار بالاصافه لا يكون الا في العلم باليهود الخارجى قد يكون احصاره
أولا بالاصافه بأن يذكر اسم الجنس أولا ثم في لأم العهد نحو جاء في (٣٩٥) حن فأكبرت (حن الان يقال لأم يكن المعتبر

فيه قسم الاحتمار بالاصافه
ان يقدم الا- احصار مطلقا
و لا لفظ كان جنس
احصاره ليس من شرطه
أن يكون بالاصافه على أن
يقال احصاره أولا ليس
بالاصافه بهذا الاعتبار
وهذا بخلاف صير
المائب فان جنس احصاره
أولا بالاصافه لانه اعتبر فيه
تقدم كونه عايدة لأمره ثم

عن احصار مصير السكك أو المصير واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاصافه وهذه
القيود المحقق مقام العلية والافاقيد الآخر معنى عما سبق وقيل احصر بوجه ابتداء عن لا احصار
يشترط كما في الصير العائب والمعرف بلام العهد في بشرط تقدم ذكره والموصول فانه بشرط تقدم
العلم باليهود وبه نظر لان جميع طرق الامر بكذلك حتى الدرة في مشروط تقدم العلم بالوضع
مما عدا هذا ثم يمكن في النحو والاصافه كل لفظ لا يؤتى به للدلالة على معنى لا يحول
المراد مراعاة الاستعمال لهذا المعنى بحيث لا يبعد عنه الى غيره اما تعرض مبتدأ عنه مسبب للعلم كما في
العلم بانه من مقام التوحيد بسببه فاصافه ولا لانه لا معنى للمدول فجميع ذلك المدول لا لا بسبب
لما قام الا ذلك المدول به كفى الصير وهذا أمر باني لانه التزام بالاصافه ولو كان ذلكا وقت تقدم نحو
هذا وما ذكر من لا احتراز ولا حراج بعيدا لانه هو احصار ذلك أنه هو احصاء كما قيل على اخراج

في يد كرفار بدلت كرمه بقاء ووجها هـ هـ (قوله وهذه السود) أي الثلاثة وهي احصاره بعبه وكونه ابتداء وكونه باسم مختص به
وقصد الشرح بهذا دفع ما يبالر البدي لا خبر معنى عن القيدس فيه لانه معنى احصر باسم مختص به كان ذلك الاحصار له بعبه
ابتداء (قوله نتيجة في) أي يصح مقام العلية والمراد عدمها لأمر ما ينفى اراد اسد اليه عاما كاحصاره في ذهن السامع
ابتداء وقوله لا احصر مقام الح لا لا لا احتراز أي لا مقصود منها يصح لمقام لا لا احصر فلا يباي أن الاحتراز حاصل لكن ليس
مقصودا (قوله والافاقيد الخ) أي والاخر بها لا يحقق مقام العلية بل فاسمها لا حراج ولا يصح لأن القيد لا خبر معنى عن القيدس
التي يقين فيه في الاخراج فخرج هو ما خرج به لان احصار الشيء بعبه احصر به احصاره بعبه أول مرة فلا يكون له احصار فقلت
لا اسم يعني عهده في الاخراج ألا ترى أن الرحمن يحصر به سبحانه وسألي ولا بعيد احضر له العلية ابتداء فقلت هذا الاحتصاص
عارض لا يحسب لوضع لا فيس نعم ان صفة (قوله وقيل احصر الخ) هذا مقابله لقوله أي أول مرة في تعبير قول لصف ابتداء
وليس حوا عن قوله ولا القيد لا خبر معنى عما سبق وحينئذ كان اسبابي لمقابله أن يقول وقيل معنى قوله ابتداء أي بلا شرط
وهو احتراز عن الاحصار الخ (قوله كما في الصير العائب الخ) أي وكاسم الاشارة فانه بشرط الاشارة الحسية معه والمعرف بالاصافه
العهدية فانه بشرط تقدم العهد فأم (قوله لان جميع طرفي التعريف كذلك) أي مشروطه تقدم شيء (قوله حتى العلم) أي ولو كان
ما قاله هذا القائل مراد لصف الخرج العلم يصح أنه المقصود وهذا الرد على ايراد بشرط أي شرط كان ليعلم العلم بالوضع
فلو اريد ما عدا العلم بالوضع بأن يكون معنى قوله ابتداء أي من غير توقف بعد العلم بالوضع على شيء آخر كان الرد على هذا القائل أن
يقال هذا بعبه معنى قوله باسم مختص به فيلزم استبعاد قوله باسم مختص به لان ما خرج به من بعبه المعارف خرج بقوله ابتداء على
أن معناه ما ذكره لصاحب هذا القيل أن يجب نظير قول الخارج وهذه القيود التي أن يقول أن القيد لا كور وهو قوله باسم مختص
به ذكر لتجقيق مقام العلية لا لا احتراز والافاقيد معنى عنه

كقوله تعالى قل هو الله أحد وقول الشاعر
وقوله

أبو مالك قاصر فقره * على نفسه ومشيح مجاه
أقديلم ما تركت فقلهم * حتى علا فرسى بأشقر مزبد

(قوله قل هو الله أحد) يحتمل أن يكون هو مبتدأ والله خبراً أولاً وأخيراً ثانياً أو بدلاً من الله بناء على حسن إبدال النكرة النكير
الموصوفة من المعرفة إذا استعيد منها لم يستعمل لئلا يتعدى كذا كره الرضى ويحتمل أن يكون هو ضمير الشأن مبتدأ أول والله
مبتدأ ثانٍ والخبر خبره وبغير الألفية بحسب الوصف بمعنى أنه أحد في وصفه كالوجوب واستحقاق العبادة أو بحسب الذات أي أنه
لا تركب فيه أصلاً وعلى الوجهين يظهر فائدة حمل الأحد عليه تعالى ولا يكون مثل رب أحد والشاهد ما هو على الأعراب الثاني في
إيراد مبتدأه علماً لأحد أحصاه في ذهن السامع ابتداء بجميع شخصه التي قام عليها الدليل كالقدرة وعووه باسم خاص به تعالى
ووجه كونه عام أنه وضع من أول الأمر للذات كما عساه ثمة ليس وما عساه الأعراب الأول فلا شاهد فيه لأن لفظ الحلالة لم يقع
مبتدأ اليه بل مبتدأ (قوله حدث الممطرة) أي تخفيفاً لكن إن كان الحدف بعد ألفاء حركتها على اللام كان الحدف قياساً
لأنه قبل ذلك متعصية بالحركة ويكون الادغام عبر قياسه لحرك أول اللين مع وجود حار بينهما وهو الممطرة لأن الحدف قياس
في قوله المذكور وإن كان حذفها مع حركتها كان الحدف عبر قياسه ويكون الادغام جبهته قياساً لكون أول اللين وعدم الحذف
فيها أصلاً (قوله وعوض عساه حرف النحر) (٣٩٦) فيه نظرم من وجهين الأول أن معنى التعويض الإتيان بشيء عوضاً

عن شيء آخر موحود
في السكامة والألم تحصيل
الحصول مع أن حرف
النحر مع موحود فصل
العوض الثاني أنه تليق
الحكم بين الموضع
والعوض قبل حذف
الممطرة في قولها الإله
واللام من وجهين أحدهما
أن المراد من عوض في
قوله وعوض عساه الخ قصد
العوضية أي ثم بعد حذف
الممطرة قصد واعتبر حمل
حرف النحر بعوض عساه

(عوض هو الله أحد) فاقه أصله الإله حدث الممطرة وعوض عساه حرف النحر بمتم حمل علماً

الأحرف بشرم رم كونه معنى الاشتداء أن الإحصار دأى من كان معناه حينئذ أنه شيء لا توقف
على شيء أصلاً حرج من الممطرة على العلم بالوضع وإن كان معناه لا توقف إلا على الوصف حرجت
أطراف الوقوع بعد العلم بالوضع على مورد أخرى كقوله المذكور في ضمير الممطرة والممطرة في المعرفة
بلام العهد والعلم بأصله في الموصول وحصول المنسار إليه في ضمير الإشارة وتحقق العهد في اللفظ فلا
يحق إلا العلم فيكون قوله باسم محض به تعاضداً به (عوض هو الله أحد) أي الشأن الله أحد فهذا
إتمام مقام التوحيد والعصية أنسب به من سائر المعارف لما ذكر في معناه التوحيد لقطع مادة توهم
محو قوله تعالى قل هو الله أحد) ش أن أراد ما عساه علم الشخص لأعم الجس لأن ماد كره لا يتطابق
عساه أي التعريف به كان بالعلمية يكون لأحد أسباب منها أن يقصد أحصاه في ذهن السامع
وقوله بمسح احتراز من اسم الجس سكره كان أو معرفة وقوله ابتداء احتراز عن المصروفين يعني إلا
واسطة فإن كلاً من المعارف أعلاه بواسطة كاسلة والمنسار إليه والتسليم والخطاب والتبعية وقوله
بسم محض به احتراز عن اسم الإشارة والموصول وقيل الخطيب قوله بمسح يخرج النكرة وليس كما قال

بل

أي ثم ادعيتهم ثم وعظمتهم جعل عساه في الكلام حذف ثم ثم اعلم أن هذا التعريف أعلاه ما طر لا اعتبار

لا اعتبار بالحقيقة والوجود الخارجي وبصم أحب نحو سائر وهو أن في قوله أصله الإله من الحكاية لأمس الحكاية فمراده أن
ضميراته مسكر وإنما أدخل حرف التعريف في خبر الشدة لأفاده الحصر كما يريد الأمير رداً على من يقول أصله لاه (قوله ثم جعل عساه)
أي شخصيتهم لا يعبروا بشيء يبدأنه علم بالوضع أو بالعلمية التحقيقية أو التقديرية من أراد الأول صح على القول بأن الواضع هو الله
وشكل على القول بأن الواضع النشتر لأن الواضع يستلزم العلم بالوضع له وأنه تعالى غير معلومة ما كنهه لغيره وأحب بأن الواضع
يتوقف على العلم بالوضع له ولومن بعض الوجوه وذلك حاصلها ولا يتوقف على العلم بالكنه والحقيقة وإن أراد أنه علم بالعلمية
الحقيقية شكل من جهة أن العلم بالعلمية الحقيقية لا بد أن يسبق له استعمال في غير ما عساه عليه ولفظ الحلالة لم يستعمل في غيره تعالى
ولا يصح فيه دعوى علم الاستعمال وأحب بأن الحكم عليه بالعلمية لا يطر لأصله وهو الله والشئ مع أصله غير مرة لفظ واحد يصح أن
يحكم على أحد من الحكم الآخر وفي الأصل اسم لكل معبود ثم علم مسكراً أو بعد ادخال أل عليه على الخلاف في ذلك على الذات
بالعلمية وإن أراد أن العلم بالعلمية الحقيقية لا بد أن يسبق له استعمال في غير ما عساه عليه ولفظ الحلالة لم يستعمل في غيره تعالى
بأنه التقديرية والأول مشكل على القول بأن الواضع النشتر وتقدم الجواب عنه والثاني مشكل أيضاً وتقدم الجواب عنه والثالث
هو لا عبرة عليه ثم إن ما ذكره النازح من أن أصله كذا وتصرف فيه بما ذكرتم جعل عساه الخ حلال ما عليه الآية لا تر من أن لفظ
الله وضع للذات العلمية من أول الأمر من غير سبق تصرف فيه ومن غير اشتقاق له من شيء كما نقل عن سيبويه

(قوله لذات) أي المعلومة لكل أحد للعينة تكونها واجبة الوجود الخ فقوله الواجب الخ بيان لذات السمة وليس معتبرا في السمي
والا كان السمي مجموع الذات والصفة وأنه ليس كذلك لانه يقتضي أن يكون لفظ الحلالة كليا وسيأتي رده بل السمي الذات وحدها
قوله سم ان قلت هذا يعارض ما مر من أن العلم ما وضع الشيء مع جميع مشخصاته قلت قد سبق أن المراد ما مشخصات ما كان لازما
للذات من حيث هي ذات المقتضى لجزئيتها وتعيها يقطع النظر عن كونها قدمة أو حادثة وحينئذ يلفظ الحلالة اسم للذات وما كان
لأمرائها من حيثها ذات كالوجود وأما وجوب الوجود والخلق للعالم وعبر ذلك من الصفات فأمر زائدة على الذات غير لازمة لها
من حيثها ذات وحينئذ فلا تكون من جملة الموضوع له (قوله الواجب الوجود) أي التي وجودها واجب لا يقبل الانتفاء
لأزلا ولأبدا (قوله ورغم سمهم) هو الشارح الختصا (قوله اسم) أي وليس يعلم لأن مفهوم العلم جرتى وهذا مفهومه كل
كما قال (قوله لمفهوم الواحد لذاته) الإضافية بياية والواحد لذاته هو الذي لا يحتاج لغيره في وجوده وقوله للعبودية له أي لكون
الغير بسببه (قوله وكل منهما) أي من هذين الأمرين، اللذين وضع لهما (٢٩٧) لفظ كل (قوله فلا يكون) أي لفظ الحلالة

علما أي بالوضع فلا ينافي
أنه على هذا القول قد
يحمل علما بالعبودية (قوله
أنه) أي لفظ الحلالة
(قوله كيف) أي كيف
يكون اسما للمفهوم السككي
والحال اهم قد أجمعوا الخ
أي انه لا يصح ذلك فهو
استفهام نصحي بمعنى الثاني
(قوله كلمة توحيد) أي
كلمة توحيد التوحيد وبطل
عليه (قوله لما أفادت
التوحيد) أي لكن
الثاني وهو عدم أفادتها
للتوحيد بطل مطلق المقدم
وهو كون لفظ الحلالة
اسما للمفهوم السككي وقوله
لأن السككي الخ هذا دليل
لشرطية وقوله من حيث

لذات الواحد الوجود الخ لفظ العلم ورغم سمهم انه اسم لمفهوم الواحد لذاته أو المستحق للعبودية له
وكل منهما كل ما يحصر في فرد فلا يكون علما لأن مفهوم العلم جرتى وفيه نظر لا بالاسم انه اسم لهذا
لمفهوم السككي كيف وقد سمعوا على أن قول لا اله الا الله كلمة توحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كل ما
أفادت التوحيد لأن السككي من حيث هو كل ما يحتمل الكثرة

الاشتراك والله علم معلوم من إياه بعد نقط المهمة ورادة لام التبريد عوضا عنها على ذات واحد
الوجود الخ لفظ العلم من غير أن يكون مفهومه هذه الأوصاف بل مدلوله هو ذة الواحد الأعظم
وحقيقة ذلك الأقدم فهم وجامع للذات والصفات وليس مدلوله مفهوم الاله الذي هو المبود بالحق كما قيل
والالم يكن قول لا اله الا الله مفيدا للتوحيد لانه يكون المعنى لا اله الا المبود بالحق وحصر الأنوية في
المبود بالحق لا يفي وحدها لانه كل شيء وجوده باعتبار نفس مفهومه في ضمن أفراد الإجماع
على إفادته التوحيد فبطل هذا التقرير وأما لو كان كذلك لزم أن كان المسمى به المبود بالحق
استثناء الشيء من نفسه وأن كان المبود بالباطل لم يصح هذا الكلام أصلا لوجود المبود بالباطل

من يخرج امرأه إذا أراد بها الخس لأن ير يد السكرة ما هو أعم منه ثم قال وفي كون الاسم صراحا كور
يقضي أن يكون بالعبودية نظر لأن الاسم صراحا كور قد حصل بعض المعارف وقد علمت
عاقبة ما أنه ليس كذلك وقد مر أن لفظة واحدة نفس هو قد أحد بمعنى بالعلم لفظ الحلالة الشرع به وهذا
على القول أنها علم وهو المشهور قال الخطيب في حله علما نظرا لأن ما وضع له هو المستحق للعبودية
أو الواحد لذاته (١) وكل واحد منهما وأن يحصر في الخارج في فرد واحد بل بدل عليه وذلك لا يمنع

(٣٨ - شروح النسخ - أول)

وقوله يحتمل الكثرة أي وهي تعالى التوحيد والمراد باحتماله الكثرة قوله الخ في الخارج وليس المراد ما قال الحرم فادفع ما يقال
كان الأولى أن يقول يفيد الكثرة لأن السككي من حيث هو كل ما يفيد الكثرة قطعا لا احتمالا ثم ان قوله لو كان لفظ الحلالة اسما
للمفهوم السككي لما أفاد التوحيد في نظر لانه على تقدير وضعه للمفهوم السككي يفيد التوحيد بواسطة القرينة المعينة الدالة على إحصار
ذلك المفهوم في الفرد المخصوص وحينئذ فالمرارة مجموعة وأجيب بأن المراد لما أفاد التوحيد بذاته أي باعتبار معناه لمة بدون القرينة
المعينة واللازم باطل لانه يفيد التوحيد بذاته بدليل أن أهل اللغة يعرفون بين لاله الا الله ولا اله الا الرحمن من حيث أفادة التوحيد
فيحملون الأول مفيدا للتوحيد دون الثاني فدل ذلك العرف على أن الأول يفيد التوحيد بذاته والا فالقرائن توحد مع كل مفهوم وهذا
يشيخ لك فساد ما قيل ان أفادة لاله الا الله التوحيد بما هي بحسب الشرع لا بحسب اللغة

(١) قوله وكل واحد منهما الخ هكذا في الأصل وبطل الخ مسقط من قلم الناسخ وحق الكلام وكل واحد منهما كل الخ كما يؤخذ من عبارة
المختصر كتبه

وإما تنظيم أولاهاته فكأن الكنى والألقاب المحموده والدمومة وإما الكناية حيث الاسم صالح لها وما ورد صالحا للكناية من غير باب المسد إليه قوله تعالى فتبدا أي لم يبدأ أي لم يسم

(قوله أو تعظم أو أهانة) لم يقل تنظيم أولاهاته لأنه قد يقصد بإزاده عنها تنظيم غير المسد إليه أو أهاته كأنه الفصل صديقك و أبو جهل رفيقك فإن في إزاده عنها تعظم اسم المسد في الأول وأهانة المضاف للمسد في الثاني (قوله كنى الألقاب) أي كنى كنعظيم وأهانة التي في الألقاب أي وكالأسماء الصالحة لذلك كنى على ومعاوية إذا اعتزلا اسمين وكنى الكنى الصالحة لذلك أيضا نحو أبو الخير وأبو الشر وأبعد عن على الألقاب لأنها واضحة في ذلك لأن العرص من وضع الألقاب بالمدح أو الذم وقد يصح منها الأسماء وإن لم يقصد بالوضع إلا تغيير الذات فكأنها مقولة عن هان شريعة أو حبيسة كعبدوك ولا تشهر منيها نصفه مخدوعة أو مدمومة كحاتم وما در وبعد الألقاب في ذلك الكنى كنى الفصل وأن الجهل (قوله الصالحة لذلك) أي لتنظيم أو الأهانة أي المنعرة بذلك من حيث اسمها موصوغة لذلك المعنى في الأصل وهذا (٢٩٨) وصف كاشف للنوصح لا لا حذر عن غير الصالحة لعدم وجودها لأن

(أو تعظم أو أهانة) كنى الألقاب الصالحة لذلك مشرك على وهرب معاوية (أو كناية) عن معنى يصلح العلم نحو أبو طه فعل كذا كناية عن كونه جهميا بالنظر إلى الوضع الأول

كثيرا ويكون الأسماء فيه حشدا مقطعا (أو تعظم أو أهانة) أي وعرف بالمدح إليه بالعلمية ليعيد عظمها لأشعاره الكونية من الألقاب لأنه على ذلك أول عهد أهانة لأشعاره بها كما دققت في التعميم عند على حصر وفي أهانة هذا ثم التافة حصر (أو كناية) أي يعرف اسم المسد إليه أهانة يكون كناية عن معنى يستلزمه باعتدال أصل وضعه عند الفضل فيقتضيه مثلا أبو طه قال كذا يدل على أنه إلى كونه جهميا لأن أبو طه باعتدال أصل بوضع يشعر بالإسبة لمبالغة كذا يقال أبو الشر وأبو الخير وأحوال الحرب ملائمة هذه الأسماء فإطلاقها على ما يمكن معه الشعور بالأصل مع القرون والشعور بالأصل يمكن معه الشعور بالإسبة البار المخصوصة مع العرائن وهو جهمي وفي هذا الاستعمال أصل من المألوف أي اللام في الخلق وهذا القدر كاف في هذا المقام في تسمية هذا الاسم الذي قدبة كناية من غير اشتراط شروط الكناية المخصوصة المألوفة وما القول أن المراد الكناية هنا أن يطلق لأهانة ويراد به كناية قال حاتم ويراد به لأهانة لدى شهرته وهو الخوذة ولم يشهر به كناية أبو طه ويراد به لأهانة في الخلق وهو كونه جهميا ولا يراد بالشخص السمي بحاتم ولا في لقب فقهه نظر وذلك أن هن القن منبأ في هذا المقام فتبدا أي لم يبدأ أي لم يسم وأن المراد بالشخص لأهانة وأبعدا لو كان كذلك فإن أراد أنه يطلق على غير اسمه نصرت من إشابة كناية ومعروف العلم جرتى قلت ليس كذا من الكنى هو الاله وأما لفظ الله فله علم حقيق على الراجح ص (أو تعظم أو أهانة أو كناية)

اللقب ما أشعر بمنح أو ذم فلا يكون إلا صالحا للتنظيم أو الأهانة (قوله مثل مركب على الخ) أي فالتيين المسد إليه على لأجل دلالة على تعظم معناه فالله تعظم مأخوذ من يظن على لأحد من الملوك والأهانة مأخوذة من لهو معاوية لأنه مأخوذ من العوا (أو هو صريح الدت فنذكر الركوب والإسهم ليس لتوهم الإشعار به والآن يمكن العلم بهيد لتنظيم أو الأهانة من الأفادة من عبرتهم من التمسر على ومعاوية على اعتبار أنهما لقنان قاهما كما صرح اعتبارهما اسمي أصبح

واعتبار

أي أنه توفي بالمسد إليه علما لأجل كونه كناية عن معنى يصلح العلم

أي لذلك المعنى بحسب معناه الأصلي قبل التسمية (قوله نحو أبو طه فعل كذا كناية الخ) أي فقولك أبو طه فعل كذا في معنى قولك جهمي فعل كذا وتوحيه الكناية في ذلك أنشأ أن ألقب بحسب الأصل مركب أصلي معناه ملائمة للقب أي البار ملائمة شديدة كما أن معنى أبو الخير وأبو الشر وأبو الفصل وأحوال الحرب ملائمة ذلك ومن لإرم كونه الشخص ملائمة للقب كونه جهميا أي من أهل جهم من أهل الحب الحقيقي للقب كونه جهمي فطلق أبو طه وأريد له كونه جهميا فادقت في شأن كافر مسعى بأبي طه أبو طه فعل كذا مرادنا تلك جهميا فعل كذا كان كناية من إطلاق اسم اللزوم وهو لهات اللزوم للقب وإرادة اللزوم وهو الجهمي والحاصل أنك أدقت في شأن كافر اسمه أبو طه أبو طه فعل كذا فالسكتة في إيراد المسد إليه علم الكناية عن كونه جهميا ووجه الكناية أن معنى أبو طه بالنظر للوضع الأول ذاته ملائمة للبار ويتم من ملائمة للبار كونه جهميا فقد أطنقت اسم اللزوم وهو أبو طه وأردت اللزوم وهو كونه جهميا للأفادة عداه بالبار وغيرها مما جهمي (قوله بالنظر الخ) أي والكناية في هذا العلم إنما تكون

(١) قوله من العوا: كذا في الأصل وليس العوا بالواو من مصادر عوى المد كورة في كتب اللغة كتبه مصححه

بالنظر إلى الوضع الأول أي بالنظر إلى معناه بحسب الوضع الأول وهو الأصلي لا بالنظر إلى معناه بحسب الوضع الثاني وهو العلمي (قوله أعني الأصلي) غير ناعية إشارة لدفع ما يتوهم من أن المراد بالوضع الأول الوضع العلمي قولهم ما وضع أولاهو العلم وموضع ثانيا أن أشهر من أودم فقف وإن صدر بأن أو لم فكيف (قوله لأن معناه) أي لفظ أبو لهب بالنظر للوضع الأول (قوله ملازم السار) أي الكاملة وهي جهنم لأن الشيء إذا أطلق بصرف اللغز الكامل منه ما دفع ما يقبل أن المراد من ملازم السار مع أنه ليس جهنميا والأولى كما قال الصام أن يقبل أن معناه الوضع الأول من تولد معناه لا لأنه وقود لها إذ لا شك في لزوم كونه جهنميا لذلك المعنى بخلاف ما قال الشارح فإنه يحتاج إلى ادعاء أن المراد بالهبة الحقيقي أعني ما رجعهم لاجل أن يستلزم السكون جهنميا (قوله ويلزمه) أي يلزم الشخص الملازم للسار الكاملة أنه جهنمي أي لا وما عرفناه لا به يكفي عند علماء اللغز لانه يكفون بالملازمة في أخلة وهو أن يكون أحد الأمرين بحيث يصلح للانتقال منه للأحر وإن لم يكن هناك روم على ما دفع ما يقبل لا سلم أنه يلزم من ملازمة الشخص للسار الحقيقية أن يكون جهنمي لم لا يجوز أن يكون ملازم لها وهو غير جهنمي لا يرى باللائكة الرادية هاهم ملازمون لها ومع ذلك هم غير جهنمية (قوله فيسكون) أي الانتقال إلى كونه جهنميا انتدالا من لزوم أعني أدات الملازمة للسار الحقيقية وقوله إلى اللازم أعني كونه جهنميا (قوله وهذا القدر) أي الانتقال من المعنى الموضوع له أولا ولم يكن هو المستعمل فيه اللفظ إلى لازمه كاف في الكفاية ولا تتوقف على إرادته لازم ما يستعمل فيه اللفظ وهو القدر المعينة وهذا جواب عما قيل أن الكفاية يجب فيها أن يكون المراد من اللفظ لازم معناه كما في كثير الزاد فإنه يستعمل في كثرة الرموز مراد منه لازم معناه وهو الكرم وهذا ليس كذلك لأن المعنى الذي استعمل فيه اللفظ أدات والسكون جهنمي ليس من لوازمها وحاصل الجواب أن قولهم بحسب الكفاية لا يكون مستعملا في لازم معناه يعني إذا كانت الكفاية باعتبار المعنى هذا الاسم وما إذا كانت الكفاية باعتبار (٣٩٩) اسمي الأصلي كما هو ولا يجب فيها أن يكون المراد من اللفظ لازم معناه

أعني الأصلي لأن معناه ملازم السار وملازمها ويلزمه أنه جهنمي فيكون اسقلا من المزوم إلى اللازم باعتبار الوضع لأول وهذا القدر كاف في الكفاية وعلى هذا المعنى أن الكفاية كما بهل حاتم ويراد به لازم أي جواد لا الشخص المسمى بحاتم ونقد رأيت أبا لهب

واعتبار نسب المعصية وحده كفا كما يطلق حاتم ويراد به جواد في معناه هذا لا اعتبار كان اعتبارا على ما ينبغي أن شاء الله تعالى لا كما بهل من أراد الإطلاق عن القدر باعتبار المزوم العربي من باب إطلاق المقيد على المطلق لا باعتبار اشتباهه كإطلاق أي جهنم اللازم معناه الذي أشهر به وهو كونه جهنميا

بقى شيء وهو أن الكفاية لا تنقل من المعنى المستعمل فيه اللفظ اللازم بواسطته أو بواسطة فإن كان اسمي الأصلي لازما للمعنى العلمي فلا تكافؤ في معنى الكفاية حتى ينقل وهذا القدر كاف وإن لم يكن لازما ولا أمالا فلا كفاية أصلا والظاهر أنه غير لازم فإن الملازم للسار ليس لازما للشخص المعين من حيث هو شخص معين الذي هو دليل العلم الآن قال أنه بهم عند استعمال اللفظ في المعنى العلمي المعنى الأصلي لأنه ينتقل من المعنى الأصلي عند استعمال في المعنى الخالية ثم ينقل عن المعنى الأصلي إلى لازمه وهذا القدر كاف (قوله وقيل الخ) حاصله أن الكفاية على هذا القول في قولك أبو لهب ومن كذا بالنظر للوضع الثاني وهو المعنى العلمي أن الكفاية فيه مثل الكفاية في حاتم وبين ذلك أن حاتم موضوع للذات المعينة لموصوفة بالسكرم ويرمى كونه جوادا فإذا وثق في شأن شخص كرم غير الشخص المسمى بحاتم وأردت حاتم جوادا فقد استعملت اللفظ في نفس لازم المعنى العلمي وهو جواد وكذا لو لم يكن معناه العلمي الذات المعينة الكافرة ويلزمها أن تكون جهنمية وإذا قلت في شأن كافر غير أبي لهب جوادا ولو لم يكن جوهي فقد استعملت اللفظ في نفس اللازم للمعنى العلمي وأما على القول الأول فالعلم مستعمل في معناه الأصلي لينقل منه إلى لازمه والحاصل أنه على الأول اللفظ مستعمل في معناه الأصلي لينقل منه اللازم معناه وأما على القول الثاني فاللفظ لم يستعمل في المعنى الأصلي ولا في المعنى الثاني وهو أدات لمعة أصلا وأما استعمال في لازمها انتدالا فمستعمل انتدالا في الجواد اللازم للذات المخصوصة السماه بحاتم لافي الشخص المعروف وهو الطائي لينقل منه إلى كونه جوادا وكذا أبو لهب استعمل انتدالا في المعنى اللازم للذات المخصوصة السماه أبي لهب ولم يستعمل في الشخص المعروف وهو عبد البري لينقل منه إلى كونه جهنميا (قوله كما يقال الخ) أي مثل الكفاية في القول الذي يقال لأبي كرم غير حاتم الطائي حاتم (قوله ويراد به لازم معناه) أي لازم معناه بأن يستعمل اللفظ انتدالا في ذلك اللازم الذي أشهر اتصاف معناه (قوله لا الشخص) أي ولا يراد به الشخص المعين المسمى بحاتم وهو الطائي لينقل منه إلى لازمه أعني كونه جوادا (قوله ويقال) عطف على قوله يقال سابقا

(قوله أي جهسيا) أي لا الشخص المعنى بأني لم في كلامه كنعاء وحاصله أن يطلق أو لم مراداه جهمي على أي كافر كان
غير معني بأني لم بأن كان اسمه يدا من لا مراداه الشخص المعنى بأني لم لينقل من لا مراداه (قوله وفيه نظر) قد رد الشارح
هذا القول بثلاثة أمور ذكر الأول قوله لا اله إلا الله والآخر قوله ولو كان الخ والثالث قوله وما يدل الخ (قوله لانه حينئذ يكون استعارة)
أي لأنه قد استعمل لفظ حاتم في غير ما وضع له وهو رجل آخر حواد لعلاقة المشابهة في الخواص وكذا أن لم مستعمل في غير ما وضع له
وهو رجل آخر جهمي للعلاقة للمناسبة في الكفر والجهمية والقريبة هاتهما من إرادة المعنى الأصلي لاستحالة أن يكون حاتم
الطائي أو عبد العري حاكك قلم عونهما وذلك معنى الاستعارة ثم لا بدعي أن يكون المراد على هذا الفصل أن لفظ حاتم مستعمل في الشخص
المسمى بحاتم لينقل من لا مراداه وهو الخواص لانه حلال للصادر من قول الشارح و مراداه لا مراداه أي حواد لا الشخص المعنى بالمسمى بحاتم
ومن قوله الآتي ولا شك أن المراداه الشخص المعنى بأني لم لا كافر آخر ولأن هذا معنى الكناية على مذهب المذهب فلا يصح قوله
لانه حينئذ استعاره لا كناية وكذا لا بدعي أن يكون المراد على هذا الفصل أن حاتم مستعمل في الخواص لينقل إلى مذكوره وهو الشخص
المعلوم وأن أبا لم استعمل في الجهمي لينقل إلى مذكوره وهو الكافر المعلوم لانه حلال للصادر من قول الشارح ولأن هذا معنى الكناية على
مذهب السكاكي فلا يصح قول الشارح أنه حينئذ يكون استعارة لا كناية فليتأمل كذا ينبغي تقرير هذا المقام خلافا في حواشي
سم الله يس (قوله يكون استعارة) أي إن اعتبر أن العلاقة للمناسبة وإن اعتبر أن العلاقة غير هذا كالاتفاق والتفريق كان محارا
مرسلا وذلك أنه يصح أن يكون من قبل إطلاق اسم العهد وهو أن لم فانه اسم الكافر المخصوص لدى رتبة الآية على المطلق
وهو مطلق الكافر ثم أر بدله الكافر المخصوص المعنى بمراداه فيكون محارا مرسلا غير متين بالوجه الاتصاف والتفريق والتفريق كالاتفاق
الشعر الذي هو اسم له المعنى على مطلق (٣٠٠) التفتة ثم أر بدله المعنى الأساسي (قوله على ما سيجيء) أي في مسحة الكناية من

أن الكناية استعمال اللفظ
في معناه اشتداء لينقل
منه للارمه على مذهب
المذهب وعلى مذهب
السكاكي استعمال اللفظ
في لارمه معناه اشتداء لينقل
منه إلى المذموم وهو معنى

أي جهسيا وفيه نظر لانه حينئذ يكون استعارة لا كناية على ما سيجيء ولو كان المراد ما ذكره لكان
قولنا فعل هذا الرجل كذا مشيرا إلى كافر وقوله أنو حويل من كذا كناية عن الجهمي ولم يقل به أحد
وما يدل على ذلك أنه مثل صاحب اعتصاف وغيره في هذه الكناية بقوله تعالى يت بدا أي لم
كان محارا مرسلا وإن أراد الإطلاق على لارم المعنى معنوه في الشخص ولو لم ينسهر بمراداه حتى
يكون تشبيها أو إرساليا كان قولنا هذا الرجل مشيرا إلى كافر من كذا كناية عن الجهمي ولم يقل به
أحد فتأمل

أو

اللفظ الموصوع له وهذا قد استعمل اللفظ اشتداء في المذموم لينقل من لا مراداه المعنى على ما مر

(قوله ولو كان المراد ما ذكره) أي لو كان المراد في تقرير الكناية ما ذكره هذا القائل من أن اللفظ مستعمل في لارم الذات لازم عليه
أنك إذا أشرت لكافر وقت عمل كذا هذا الرجل والعقد أن العمل صدر من غير هذا الرجل المشار إليه وقت في شأن كافر لا يسمى
بأي جهن أو حويل من كذا يكون كناية عن الجهمي لانه أطلق اسم المذموم وهو أنو حويل في الإشارة للكافر وأردت اللارم وهو
الجهمي وعمل هذا من الكناية لم يقل به أحد ووجه الاستدلال أن هذا القائل جعل منشأ الانتفال للجهمي كون الذات الكافرة مستنزمة
له وهذا الإلزام لا يتوجه على القول الأول من أن اللفظ مستعمل في معناه الأصلي وهو الأصلي لينقل من لا مراداه الذي هو الجهمي
لأن المعنى الإضافي في أي جهل ليس من لوارمه الجهمي (قوله ولم يقل به أحد) أي لم يقل بأنه كناية أحد وقد يجب أنه لا يلزم من فهم
الجهمي من أي لم فهمه من أي جهل ولا من قولك هذا لعدم اشتراك المعنى الذي وضع له اللفظ بذلك الإلزام وهو الجهمي والحاصل
أن المعنى الذي وضع له اللفظ تارة بشهر بصفة وتارة لا يشتر بها وإن كانت تلك الصفة ثابتة له فإن كان مشتركا في أي لم فانه
اشتهر بأنه جهمي فيصح استعمال اللفظ في تلك الصفة الإلزامية على طريق الاستعارة أو الكناية وإن كان غير مشتهر كريد وعمرو
الكافرين لم يقل به أحد لصحة استعمال اللفظ في ذلك للوصف كناية أو استعارة فأبو لم اشتهر بأنه جهمي دون أي جهل فقياس هذا
على هذا فينس مع العاري (قوله في هذه الكناية) أي لهذه الكناية في معنى اللام (قوله تب بدا أي لم) أن قلت الكلام في الهم المسند
إليه وأبو لم في الآية مضاف إليه لا مسد إليه فكيف يمثل صاحب المحتاج بهذه الآية أجيب بأن اللفظ في الآية مقحمة لأن غالب
الأعمال بها فإذا هلك فقد هلك صاحبها وحينئذ فأبو لم مسد إليه في الحقيقة وقيل إنها غير رائدة لما روى أن سبب النزول أنه
أخذ حجرا بيده فرمى به النبي ﷺ وعليه فيكون ذكر الآية في باب المستناليات تسميا للعائدة كما هو دأب السكاكي

وان كان بالموصولية فالعلم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة

(قوله نحو الله الهادي) أي عند ذكر الله تعالى وقوله ونحو التميع أي عند ذكر المصطفى صلى الله عليه وسلم (قوله كالتماثل) هو بالهمز وذلك نحو سعد في دارك (قوله والتطير) أي الشاؤم كالتساع في داره بفتح (قوله والتسجيل) أي ضبط الحكم وكتابته عليه كالأول قال الحاكم لعمر وهل أقرر يدتك فاقول عمرور يدأقر نكدا فلم يقل هو أقر نكدا لاجل تسجيل الحكم عليه ووسطه بحث لا يقدر على انكار الشهادة عليه بعد (قوله وعمره) استأجره الخ) كما سببه على عبوه السامع كالأول قال لك عمر وهل ريد فم كذا فتقول له ريد فعل كذا ما أراد اسد اليه عندهم كون المحل للتسمي للتنبية على لادة المخاطب وأنه لا يهمل الاسم المظهر ولا يهمل مع اختصار الكلام وكالتح على الرحم نحو الفخر يأنك (قوله لعدم علم المخاطب) أي فقط بدين قول الشارح بعد ولم يتعرض المصنف لما لا يكون للتكلم (قوله بالاحوال) (٣٠٣) المختصة به (الذي) أن يقول بالأمور المختصة به اشتمل عدم العلم بالاسم ثم ان

المراد بالاحوال المختصة به عدم عمومها بمخاطبات الناس لعدم وجودها في غيره (قوله سوى الصلة) فيه أن عدم الصلة بسوى الصلة لا يستلزم أيان السند اليه موصولا لأنه اذا علم بالصلة أمكن أن يعرفه بطريق غير الموصولة كالصفة نحو صاحبها بالاسم كذا وكذا وأجيب بأن النكتة لا يشترط فيها أن تكون مختصة بتلك الطريق ولا أن تكون أولى بها بل يكفي وجود مناسبة بينهما وحصولها وان أمكن حصولها بغيرها أيضا فليس المراد بالاحوال المختصة بالاحوال المختصة من غير اطراد وانعكاس فالعلم بالاحوال المختصة كما حصل

نحو الله الهادي ونحو التميع (ويعود لك) كالتماثل والتطير والتسجيل على السمع وغيره مما يثبت اعتبار في الاعلام (والموصولية) أي تعريف السند اليه بأمره اسم موصول (لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة)

هل الله الهادي أو هل محمد التميع (ويعود لك) كالتماثل والتطير والتسجيل على قول الفاضل سعد في دارك والتطير في قولك السفايح في دار صديقك والتسجيل على السمع أي السجدة والذنوب عليه كما يحقق الشيء بالكيفية أي لا يحد أي انكار السمع سدا لا يحد من حيث هذا وأهنته فيقول ريد سبته وأهنته مع ما هو لا يحد في قول مالك الأتي منه يحدث عن غيره وعمر ذلك مما يثبت الاعلام كذا في لا يحد أي المختصة حيث يكون العلم مشترك بين الخاصين (والموصولية) أي تعريف السند اليه بأمره اسم موصول وقدمه على اسم الإشارة مع أن اسم الإشارة تعرف لأن فيه شبه الالتفات وإداه وصف الرفعة وعكسها وأما تعريف بالعمدة فهو مع تعريف بالموصولية في رتبة واحدة وذلك صحيح وصف التعريف بالموصول كافي فوجه إلى الخناس الذي يوسوس وليس يمكن قدم الموصول عنه لما ذكرنا وما وصفه بغيره من غير ما وصف به في دواب الرتب استب ومحل التعريف بالموصولية أن يكون السامع عارفا بغيره في مفهومه وهذا أصليا فإذا قيل مثلا من أحببت إليه بالاسم قد شكرت كان ينبغي ذلك العمود لك أنت أحببت إليه قد شكرت ولو قلت بغيره إنسان أحببت إليه بالاسم قد شكرت بغيره هذا المعنى أصل السمع كما أفاده الموصول ولو كان قد تعرض له المصنف لاختصاص الوصف وهذا إذا أراد التبيين كان استعمال الموصول هو الأصل لأنه يبين السمعين بالموضع فترجح عن استعمال السند الموصولة لأن التبيين بها اتفاق عرسي (لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة)

من (والموصولية الخ) أن التعريف بالموصولية يكون لاحد أسبابه الأول أن لا يكون المخاطب يعلم من أحوال السند اليه غير الصلة

كمولات

بالموصولية يحصل بالاصافة وهذا محال أيضا عمدا أورد على قوته أو سهوا عن الخ من أن محرد

استبعدان التصريح بالاسم لا يبعدا حيز الموصولية لحوار أن يعرفه بطريق آخر من عرق التعريف بالاسم بعدان فيه فلا بد من تصام شيء إلى الاستبعاد ليرجح اختيار الموصولية على ما سواها من الطرق وعلم أن مدكرها من أن النكتة لا يشترط فيها الاختصاص بتلك الطريق بل يكفي كونها مناسبة للمعنى كالتسمية أو مرحلة أول سكن كذلك والترحيل من قصد الكلام هذه طريقة القبح وهذه الشرح أن النكتة لا بد أن تكون موحدة أو مرحلة أول سكن كالتسمية والترحيل من قصد الكلام هذه الصلة نكتة موحدة لا يراد موصولا لأنه ادم يكن معلوما للمخاطب شيء من الاحوال المختصة بالصلة لا يمكن إرادته شيء من طرق التعريف سوى الموصولة وإرادته مكررة خروج عما نحن فيه اد كالمصنف إرادته معرفة ولا يقص قوله صاحبها أمس رحل فاصل أو الرجل الذي كان معا بالاسم فاصل لأن طريق الاصافة احصاء للمهود بمسوان المصاف اليه وطريق أدلة التعريف احصاء للمهود

كقولك الذي كان معنا أمس رحل عالم

يعنون آل و طريق الموصولة احصاء له دعوان السمة الحرية لعدة لانصاف الموصولة بها وهذه الطرق متعارضة اه وأما وأورده بعضهم على النصف من أن عدم العلم بسوى الصلة لا يستدعي إثبات السند اليه موصولا للاستعانة عن الموصول بحمل تلك الحالة المختصة بالعلامة للمخاطب معه للسكره وأجاب عنه بأن تعيين الموصول وضمي بخلاف تعيين السكره فانه يجب الخارج دون اوصع لان الموصول موضوع لكل معين وصفا واحدا بعسر أمر عام أو موضوع للمفهوم الكلي المستعمل في جريانه المبيدة على الاختلاف الواقع بين الشارح والعضد في ذلك والد كره الموصوفة موضوعة للمفهوم الكلي مستعملة فيه وان كانت محصورة في معين بحسب الخارج وما كان تعيينه بحسب الوصف أقوى مما كان به بحسب الخارج فهو جزا السقوط لان الكلام في ترجيح تعريف على تعريف بعد كون المقام للتعريف والسكره الموصوفة تعزل عنه بعدم رده على النصف نبي آخر وهو أن قوله سوى الصلة يقتضي أن الخبر غير معلوم للمخاطب لانه من الاحوال احصاء بالمسألة وردت في منها لا العلة مع أنه قد يكون معلوما للمخاطب وذلك في احوال كان المقصود من الخبر لارام المسألة فكان لاوى في قول سوى الصلة والخبر وأجيب بأن خبر لا ثبت أن يكون من الاحوال المختصة بالمسألة بل قد يكون من الاحوال العامة كأي مثال الشارح وقد يكون من الاحوال الخاصة كأي بقوله سكنت فلم يدع الخبر حينئذ في الثاني منه فلا وجه لاحراجها وبما المسألة يجب أن يكون محصورة بالمر (٣٠٣) اليه لانه معينة بل دليل أنه صار

كقولك الذي كان معنا أمس رحل عالم (وله من النصف من لا يكون له مسئلة) وسكنتمهم علم به الصلة نحو الذين في بلاد المشرق لا يعرفهم ولا يعرفهم له حدوى مثل هذا الكلام

كقولك الذي كان معنا أمس رحل عالم) أي تعريف الموصولة يكون عدم علم الخ لا يقال لا يبين الموصول فيما كرامته أن من صاحبنا لا من رحل صاحبنا بالأمس لانا قول أثاره انتميين بالسكره الموصوفة فلا في تعريف الموصولة في نحو هذا أرجح لافادته انتميين بالوصف كما تقدم وأما ما كان الخبر انصاف لافاده ماد كره لان الانصاف أصلا العهد فلا وجه سقوط الموصول لان ما محصور للذبح بمحقق سكة الخاتم يكتفي في ادعاءه دلالة احصاء من السكة ما استعمل لها تأمله ولم يترخص النصف من لا يعلم فيه لمسكنهم فقط أو المتكلم والمخاطب معا سوى الصلة كقول القائل الذين في بلاد المشرق لا يعرفهم قد كان هو الماهل سوى هذه الصلة ولا يعرفهم د كانهما جاهلين بغيره فائدة هذا الكلام لانه اذا لم يعرف الا انهم قد علموا ذلك لادى حال يعرفه الا عدم المعرفة وبني معرفة في الاحصاء لا بقدرها

كقولك الذي كان معنا أمس رحل عالم

معرفة بواسطة انصافها (قوله الذي كان معنا أمس الخ) أي فالمخاطب لم يعلم شائش احوال السند اليه لا كونه كان معنا بالأمس ولم يعلم كونه علما ولا (قوله بالأمس) يكون انتمكنم الخ) ما مصدرية أي لم يترخص بعدم كونه انتمكنم له علم سوى الصلة والاعدام كقول كل من المتكلم والمخاطب له علم سوى الصلة أو موصولة وانما قد يحذف أي لما لا يكون

فيه منكم الخ (قوله نحو الذين في بلاد المشرق الخ) أي فالمسكن واحد أو مع المخاطب ليس له علم الا انصافه وهي اسكون في بلاد المشرق (قوله الذين الخ) فيه مع مفعله لف وشر محرمات ولاوى أن عند عدم علم المتكلم بقوله الله اسكون كما لو امكك أمس لا يعرفهم لانه أدنى على معرفة المخاطب من مثال الشارح (قوله نقله حدوى مثل هذا الكلام) أي لقوله المائدة في هذا الكلام وبما لم يقبل لعدم فائدة هذا الكلام لانه لا يخلو عن فائدة وهي افادته للمخاطب عدم معرفته انتمكنم لهم وادى كانت تلك الفائدة فلهذا الذبح بحيث لا يلتفت اليها البليغ لان المعروف أن المتكلم لا يعلم شئ من الاحوال المختصة سوى الصلة فلا يمكن الحكم عليه من المتكلم لانا الاحوال العامة والحكم بالاحوال العامة قبل حدوى لان اغلب العلم بها بخلاف ما دام يكن للمخاطب علم بما سوى الصلة فان المتكلم يجوز أن يكون عاب بالاحوال المختصة فيحكم بها عليه ويكون الكلام كثير الحدوى ثم ان قوله نقله حدوى الخ يقتضي أنه لا يكون في الكلام فائدة عظيمة عند انتهاء علم المتكلم بغير الصلة وليس كذلك بل قد يكون فيه ذلك كقول الذي منكم الروم يعظم الملهة فان معرفة أنه يعظم اسماء فائدة معتد بها وكذلك قولك الذين في بلاد المشرق رهاذ فان معرفة أنهم رهاذ فائدة بعددتها وأجب بان ماد كره الشارح هو الغالب فلا يرد المثال اساق لان من غير لعاب وأما ما أحب به بعضهم من أن الكلام فيما لا يمكن للمتكلم علم سوى الصلة وهذا المنال للمتكلم فيه علم سوى الصلة وهو أنه يتردد في الاول ان مثال الشارح كذلك أيضا فان المتكلم عالم بسوى الصلة وهو أنه لا يعرفهم الثاني أن المراد بسوى الصلة ما هو من الاحوال المختصة والخبر ليس منها كما تقدم

التي هو في بيتها عن نفسه فانه مسوق لتزويجه يوسف عليه السلام عن المعشاء وللدكتور أدل عليه من امرأة العزيز وغيره

(قوله ويؤخضه) بصير لما قبله (قوله وهي الخ) لما كانت الخادعة عامة بين المراد منها بقوله وهي أي الخادعة هنا عبارة عن التحل أي الاحتيال على جماعة يوسف زليخا فاللام في قوله لموافقته بمعنى على (قوله متعلق برأوده) أي وعن بمعنى لام التعليل أي رأوده لا قبل داته لما احتوت عليه من الحسن والحمال (قوله فالعرض الخ) أي ادأعلت ما قبله لك في معنى الراودة فالعرض الخ (قوله وطهارة ذيله) شبه عدم ارتفاع القبل للراودة بالعدم تلونه بالسجاسة على طريق الاستمارة المصروفة ثم جعل ذلك كناية عن عدم ملاسة صاحبه للعاصي (قوله والدكتور) أي وهو قوله التي هو في بيتها وقوله أدل عليه أي على العرض السوقة الكلام وهو راحة يوسف عن المعاصي والحاصل أن العرض السوقة الكلام يدل عليه كل من الموصول واسم الجنس الذي هو امرأة العزيز والعلم الذي هو زليخا إلا أن الموصول يدل على ذلك أكثر من غيره لانه يقتضي أنه يمكن منها (٣٠٥) ولم يفعل بخلاف غيره فانه لا يدل على التمكن

(قوله زليخا) متبع لراي وكسر اللام كما في القاموس وضم الراء وفتح اللام كما في البصاوي (قوله وتتمكن من بين المراد منها) ان قيل هو بي معصوم فكيف عر بالتمكن قلت المراد بالتتمكن

بحسب الصورة الظاهرية والا فهو بي معصوم وقوله من قبل المراد أي مرادها لامراده (قوله تقرير للرودة) أي أنها وقعت وتثبت وقوله تقرير للرودة أي التي هي للسند وقوله لما فيه أي في السكون في بيتها كما يدل عليه قوله قل لانه اذا كان في بيتها الخ (قوله من شرط) أي من شدة الاحتياط والالفة

وحاصل ما ذكره من تقرير السند انه اذا كان معوكا لماعلى رعمها بحسب الصورة

وبأحده من وهو عبارة عن التحل لموافقته ايها والسند اليه وهو قوله (التي هو في بيتها عن نفسه) متعلق برأوده فالعرض السوقة الكلام راحة يوسف عليه السلام وطهارة ذيله والدكتور أدل عليه من امرأة العزيز أورليخا لانه اذا كان في بيتها وتتمكن من بين المراد منها وقيل تقرر للسند اليه لا مكان وقوع الاسهام والاشتراك في امرأة العزيز أورليخا وللشهور أن الآية مثال زيادة التقرر فقط وظنى أنها مثل لها ولاستهجان التصریح بالاسم

(التي هو في بيتها عن نفسه) فالعرض السوقة الكلام راحة يوسف عليه السلام ومطبة المعشاء وما ذكر أشد تحقيقا وتقريراً لتثبت الترافة بما قيل ورأوده امرأة العزيز لانه اذا امتنع مع كونه في بيتها متمكنا في حلوة معها كان غاية في الراحة وسهية في الطهارة باطنا وظاهرا عن المعشاء وفيه أيضا تقرير للرودة التي هي السند لما يده كونه في بيتها من شرط الالفة والاحتياط في حلوة فيتمكن منها على أم وجه فقد أفاد تقريرها ووجودها أم وجهه ماد كرم لموصول وصلته وفيه أيضا تقرير للسند اليه وبقي احتمال التشابه والاشتراك اللذين يمكن حصولهما لوفين مثلا امرأة العزيز أورليخا ومعنى رأوده احتمال ما أمكن لها في التوصل اليه وهو ما علت من رادود ذهب عنها فهو استمارة تمثيلية على حد قولهم في التردد في أمراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى كذا قيل ولا يبعد أن يقال نقلت الراودة عرفا الى طلب التوصل الى الشيء العزيز على من كان يده تحت وعمل أي يحجب ثم ان المشهور عندهم ان الآية مثال زيادة التقرر والمفهوم من كلام السكاكي انها مثال زيادة التقرر والاستهجان لان زليخا من استفتح في تركيب الحروف ومن السرد في كراهة اللسان وبقرة السمع

التي هو في بيتها عن نفسه فانه لو قيل زليخا م يمدأفاده ههنا ذكر السند أي هو في بيتها في تقرير للرودة وهي كونه في بيتها وهذا مثال للسند اليه وهو ما علت اذا لفرق بين السند والماعل

(٣٩ - شروح النجاشي - أول) وعندها في بها صارت متمكة منه غاية التمكن حتى ادأعلت منه شيئا لا يمكنه أن يحالها فقوله التي هو في بيتها تقرير للرودة واما حصلت ولابد لما فيه من الدلالة على زيادة الاحتياط فيفيد حينئذ صدور الاحتيال منها على وجه أم وعظم من غيره (قوله في امرأة العزيز) راجع للاسهام وقوله أورليخا راجع للاشتراك وعبر في الأول بالاسهام وفي الثاني بالاشتراك لان الأول اسم جنس من قبيل التواطى فيه اسهام والثاني علم يقع فيه الاشتراك اللطفي ويحتمل أن امرأة العزيز أورليخا راجعان للاسهام وللاشتراك والاشتراك في امرأة العزيز معنوي وفي زليخا ظني وحاصل ما ذكره في تقرير السند اليه أنه لو قال ورأوده زليخا لم يعلم أنها التي هو في بيتها اذ يمكن أن يكون هناك امرأة اسمها زليخا غير التي هو في بيتها لانه علم مشترك وكذا لو قيل رأوده امرأة العزيز بخلاف ورأوده التي هو في بيتها فانه لا احتمال فيه لانه اشارة الى معهودة ويعلم منه نفس ذلك المرأة التي هي زليخا امرأة العزيز لانه معلوم من خارج أن التي هو في بيتها زليخا امرأة العزيز تأمل (قوله والمشهور) أي عند شراح المتن

على خطأ كقول الآخر ان الذين تروهم احوالكم * يشي عليل صدورهم ان تصرعوا وإما الإيماء الى وجه ساء الخبر

(قوله على الخطأ) في بعض النسخ على خطأ أي سواء كان خطأ المخاطب أو خطأ غيره ومثال الثاني ان الذي يظهر بدأخاه يصرح لخره (قوله تروهم) هو نصب النار واية ودراية أما الاول فظاهر وأما الثاني فلما اشهر عندهم من استعمال الازاء بمعنى الظن بصورة التي للمجهول وان كان دال على الساء للفاعل فهي هذا الواو فاعل والماء مفعول أول وحواسكم مفعول ثان وأما فتحها على أن ترى بمعنى تصرع فلا يصح إذ ليس الاصار مراداً هاهنا يصح الصبح نظر الاسراية على جعل الرؤية قلبه بمعنى الاعتقاد لكن الرواية تنحصر كذا قرر بعض الأصحاب وقرر شيخنا العلامة العدوي أن رأي هذا من الازاء التي تنعدي الى ثلاثة معان فهو مسمى للمجهول حقيقة والواو نائب فاعل والماء مفعول ثان وحواسكم مفعول ثالث وثالث المعنى ان الذين يرونكم الناس فهم احوالكم أي بصبر وكم رائيل لهم وطيب لهم أنهم احوالكم وعلى هذا فقول الشارح أي يظنونهم ليس تصحيحاً حقيقياً بل مبرحاً لخاصة المعنى وهذا البيت من كلام عدة يكون البناء الطامس قد صيد يعظ فيها منه (قوله عند الخ) العليل بمعنى المعجمة (٣٠٧) الحقد ويطلق على حرارة العطش والاراد هنا الاول (قوله أي يصرعوا) أي يصرعوا أو يصابوا بالحوادث فمعنى النسبة على خطئهم هذا الظن ما ليس في قولك من انعم الله على (أو الإيماء) أي الإشارة (الى وجه ساء الخبر)

على الخطأ يحوان الذين تروهم) أي تظنهم (احوالكم) * يشي عليل صدورهم ان تصرعوا) أي يصرعوا أو يصابوا بالحوادث فمعنى النسبة على خطئهم هذا الظن ما ليس في قولك من انعم الله على (أو الإيماء) أي الإشارة (الى وجه ساء الخبر)

على خطأ أي التمر يب بالوصولية يكون لنسبة المخاطب على خطأ (عقوله) في وجهه فيه (ان الذين تروهم) أي تظنهم (احوالكم) * يشي عليل صدورهم) أي يصرعوا أو يصابوا بالحوادث ولا يخفى ما في هذا من التنبيه على خطئهم في هذا الظن بخلاف ما هو أي يصابون ويهلكون بالحوادث ولا يخفى ما في هذا من التنبيه على خطئهم في هذا الظن بخلاف ما هو قال ان القوم العباسيين يشي عليل صدورهم ان تصرعوا لا يبال بممكن التنبيه على الخطأ صاناً يقال ان ساء يظنهم احوالكم وهم سوفلان يشي عليل صدورهم فينبى هذه مخصوصة بالوصول ولا ينبغي ذكرها هنا لا بقول لا يجب حصرها في السكة بل ذكر (١) وهو اسم حذر التنصير مع معنى فيه اسم آخر أيضاً ومع ذلك ذكر من سكة وقد عديم النسبة على هذا (أو الإيماء) أي وجه ساء الخبر) أي يعرف اسماً اليه بالوصولية لما في صلاته من الإيماء أي الإشارة الى وجه ساء الخبر

* الخامس أن قصد تنبيه المخاطب على غلطه كقوله

ان الذين تروهم احوالكم * يشي عليل صدورهم ان تصرعوا

فان الصيغة هي نسبة على الخطأ في اعتقاده وهذا البيت ساء ان لم ير في الدرع حرر وأشده ان الذين تروهم احوالكم * يشي عليل صدورهم ان تصرعوا * السادس أن قصد الإيماء الى وجه ساء الساء على الساء والارادته حذره به مسداً بأن يذكر

كذلك بل الظاهر به نسبة على خطئهم لا حذره بل ساء كما هو في وقت كان قدس هذه قوم معسول ساء الصبر عنهم باقوم الملاقي كذا ذكر شيخنا الحنفى (قوله الى وجه) أي نوع وقوله ساء الخبر يفظ ساء متدرك والأصل أو الإيماء الى وجهه الخبر وذلك لأن الخبر على وجوه وأنواع مختلفة في رتبته واليه موصولاً واحداً منها أو ساءاً فهو شئ واحد لا يندرجه كذا في قوله وقال د كان لا حذر وجوه وأنواع كان ساء كذا ما عتارها لان ساء العقاب عن ساء غيره وحسنه فليس لفظ الساء مستنداً كقولك ان ساء الساء بمعنى الساء واصافته للحذر من صافة الصفة للموصوف وحسنه فالعنى أنه يؤتى بالساء اليه اسم موصول للإشارة الى نوع الخبر المعنى على الوصول من كونه مدحاً أو مذماً أو عقاباً الخ ومعنى كون الخبر مدحاً على الوصول أنه محكوم عليه وهذا الوجه شرله قول الشارح في يأتي وقول المصنف والإيماء الى وجه ساء الخبر أي والخال ان ذلك الإيماء مناسب للقائد ان كان انعام يقتضى التأكيد وما كان الإيماء المذكور مناسباً لذلك المقام لأن فيه شبه البيان بما الاحمال وهو مقيد للتوكيد فان لم يكن ذلك الإيماء مناسباً للمقام كان من الحسنات الدلالية لأنه شبهه بالارصاد من جهة أن فائدة الكلام نسبة العطن على حذره ولا سيما عند دعاء الساء أن يحسن قدس العجر من المقرة أو البيت ما يدل عليه اذا عرف لروى بحقوقه تعالى وما ظنهم وبسكن كانوا أنفسهم يظنون

(١) قوله عن ذكرت هكذا في الاصول والسبب في ذلك لا يخفى كونه مصححه

نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين

(قوله أي إلى طريقه) لمراد طريقه بوجه وصفته (قوله أي على طرره وطر بقتسه) أي على صفته (قوله يعني ثاني الخ) أي بالعبادة
إشارة إلى أن ما أفاده كلام المصنف من أن السند إليه للوصول هو الشير إلى وجهه سواء الخرج غير ظاهر أو الشير إلى ذلك إنما هو الصلة وقد
يجاب بأن قول المصنف أو الإيحاء الخ معناه أنه يؤتى بالسند إليه إما موصولا للأعلاء صفته (قوله من أي وجهه) أي من أي نوع ومن
أي جنس وفي الكلام حذف أي من جواب أي وجهه وكذا يقال فيما بعده (قوله أي أن الخمر التي عليه) هذا يشير إلى أن الساء بمعنى
اسم المفعول واصطفه للحر من إضافة الصفة للموصوف وقوله فان فيه إيحاء الخ أي بخلاف ما ذكرنا أسماؤهم الأعلام (قوله
داخرين) أي صاعرين أي متأسفين بالدل والصدار (قوله ومن الخطأ في هذا المقام نصير الوجه) أي في كلام المصنف والذي فسره
بذلك التفسير هو الشارح العلامة الحلبي في العلامة (٣٠٨) الشراري في شرح الفتح ووجه الخطأ في ذلك التفسير ان الإشارة

للمنة لا تظرد في جميع الأمثلة
بل هو ظاهر في الآيتين
فان الاستكبار عن العبادة
علة في دخول جهنم
وتكذيب شعيب عليه
السلام علة في الخمران
ومشكلى التبيين فان
التمسك بالسواء ليس علة
لإساءة البيت وصرب البيت
ليس علة لوال المحنة وقد
يقال ما ذكره الشارح من
خطأ النصير المذكور أي
بتم لو كان هذا القول يرجع
النصير في قوله ثم انه ربما
الخ إلى الإيحاء كما فصل
الشارح وهو أنما رجع
لحمل الساء إليه موصولا
وحيد فلا تخطئة فيما
ذكره من التفسير لان التبيين
حينئذ ليس من أمثلة
الإيحاء إلى وجهه الخ بل
من أمثلة حمل الموصول

أي إلى طريقه نقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته أي على طرزه وطر بقتته يعني ثاني
بالموصول والصلة للإشارة إلى أن ساء الخمر عليه من أي وجهه وأي طريق من الثواب والعقاب والمدح
والدموع وذلك (نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي) فان فيه إيحاء إلى أن الخمر التي عليه أمر من
حسن العقاب والاذلال وهو قوله (سيدخلون جهنم داخرين) ومن الخطأ في هذا المقام نصير الوجه في
قوله أي وجهه ساء الخمر بانه وبالسبب وقد استوفى ذلك في الشرح (ثم انه) أي الإيحاء إلى وجهه ساء الخمر
أي طريقه ونوعه من ثواب أو عقاب أو مدح أو دم من الأفعول ساء على هذا مستندرك لأن المراد بالوجه
نوع الخمر فلا فائدة لمادة الساء وحينئذ أن يكون المصدر والمعنى الإيحاء إلى وجهه إيراد الخمر فيراد
بالسواء الإيحاء وإيراده ويراد بالوجه الطريق الذي يسلك ويرتكب في اتحاد الخمر من مدح وغيره
فيظهر المعنى لزيادة الساء بانه يعني وذلك الإيحاء مناسب للمقام لأن فيه شبه التبيين بعد الإيحاء والمقام
يقتضي التأكيد وان لم يكن هكذا كان من التبعييات تأمل ذلك (نحو) قوله ساني (ان الذين
يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين) أي مضمون الصلة الذي هو الاستكبار عن عبادة
أرب إيماء إلى أن الخمر التي على الوصول وصفته أمر من حسن الاذلال والعقوبة وهو قوله تعالى
سيدخلون جهنم داخرين أي صاعرين فلما راد بالوجه كما تقدم طريق الخمر ونوعه الذي يأتي عليه وأما
نصيره بانه لان الاستكبار عن العبادة علة شرعية لدخول جهنم فعايد لا تنقصه بقوله ان الذي
سلك الساء سى لنا • بيتا على ما يأتي اذ ليس سلك الساء علة لبيت شرعهم ومحمدهم وقوله
ان الذين تزومهم أحواكم • يشق عييل مدورهم فان ظهم أحواهم ليس عنه لفاء عليل
مدورهم (ثم انه) أي الإيحاء إلى وجهه ساء الخمر

في الصلة ما يماسه كقوله تعالى ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان الاستكبار
الذي نصمته المسألة كان ماسا لاسباب سيدخلون جهنم داخرين أي دليلين إلى الموصول ولك أن
تقول هذا كاقسم الذي مثله بقوله وراوده بل هو ياء

السابع

وسيله إلى التعظيم أو التحقيق وحينئذ فلا يوجه فيه ذلك الاعراض

وقد يقال جمع الصمير راجع لحمل السند إليه موصولا بخلاف ما يدل عليه الباق من عود الصمير على الإيحاء فهو خطأ والذي على
الخطأ خطأ وأما كان رجوع الصمير لحمل السند إليه موصولا بخلاف ما يدل عليه الباق لانه قال ثم انه ولو كان الصمير عائدا على
الإنسان بالموصول لقل أو حمه ذريعة على قياس ما قبله من قوله أو استهجنان التصريح بالاسم أو التفعيض أو نسيه المخاطب الخ أو
الإيحاء الخ وتأن للعبد تعظيم شأن الخمر وعمره إنما هو الإيحاء لا نفس الوصول بل يد أنه لو نسي عليه غير الموصي إليه بأن نسي عليه غير
الحسرة بانه لا ية الثانية لم تعد تعظيم شعيب فظهر أنه لا مدخل للموصول في أداة التعظيم (قوله ثم انه) راجع إلى
النمر يض بالتعظيم الخ) حاصل ما في المقام ان المسح الذي مرع منه كونه للوصول يشير إلى حسن الخبر وكونه الخمر عظيم الشأن
مرتفع الرتبة أو لا فني آخر والبحث الذي شرع فيه الآن كونه للوصول يشير إلى جنس الخبر وملك الإشارة قد تكون ذريعة

ثم انه ر بما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم لشأن الخبر كقوله ان الذي سمك السماء بي لنا * يتادعائه أعز وأطول

وطر يقا التعريض بالتعظيم شأنه أو شأن غيره أو ذريعة الى تحقيق الخبر (قوله لا محذور) أي لان سياق الكلام يتأني له لو كان كذلك اقرار أو جعله ذريعة على نسق ما قبله ولا بهم أن ما ذكره مدح من غير الإيحاء وهو فاسد كما مر (قوله الى بعض الأوهام) أي وهم التدرج الخ (قوله) (٣٠٩) أي فيكون المقصود من الإيحاء التعريض بالتعظيم

مثلا ونفس الإيحاء غير مقصود بالذات كذا في عند الحكميم (قوله الى التعريض) هو الإشارة من عرض الكلام أي دلالة الكلام على معنى ليس له في الكلام ذكر نحو ما أفصح السجل زبدته بحيل واما ذكر التعريض في هذه الاعراض لانه ليست مستعمل فيها الكلام بل المستعمل فيه أمر آخر ثبت في صفة هذه الاعراض لاستلزامه إيحاء عقلا أو عادة قاله السيرامي (قوله أراد به الكعبة) الاوى أن يقول أراد به بيت المقدس والشرف لا الكعبة لان القصيدة تأتي أن يكون المراد به الكعبة لان قصد المرادق بها افتحار على حرير بان اياه أما جده وأشرف لكونهم من قريش بخلاف آباءه حرير قريش من أرادل بني عيم ومعنى كونه بي لم بيت المقدس والشرف جعل الحد والشرف فيه أي ان الذي سمك السماء جعل فينا محذورا شرفا وحل قبلنا من أعظم القبائل محلا فث

لا محذور جعل المسد اليه موصولا كما سقى الى بعض الأوهام (ر بما جعل ذريعة) أي وسيلة (الى التعريض بالتعظيم لشأنه) أي لشأن الخبر (عنوان الذي سمك) أي رفع (السماء بي لنا * يتادعائه) أراد به الكعبة أو بيت المقدس والشرف والمجد (دعائه أعز وأطول)

لا محذور جعل المسد اليه موصولا كما قيل لان سياق الكلام يتأني له لو كان كذلك اقرار أو جعله ذريعة على نسق ما قبله ولا بهم أن ما ذكره مدح من غير الإيحاء وهو فاسد كما يظهر (ر بما جعل ذريعة) أي الإيحاء ر بما جعل ذريعة أي وسيلة (الى التعريض بالتعظيم) أي الى الإشارة من عرض أي حاشي الكلام الى التعظيم (لشأنه) أي لشأن الخبر (كقوله) أي المرادق (ان الذي سمك السماء) أي رفعها (بي لنا * يتادعائه) أي بيت المقدس والشرف والمجد لا بيت الكعبة فان ما تضمنته القصيدة بعده (دعائه) أي قوائم ذلك البيت (أعز وأطول) من كل بيت أو من بيتك يا حرير فقوله ان الذي سمك السماء في الإشارة الى أن الخبر ليس عليه أمر من حسن الرقة والسماء والدوق شاهد صدق على ذلك الإيحاء فانه اذا قيل ان الذي صنع هذه الصفة العربية فهم يعرفون ما ينشئ عليه أمر من حسن الصفة والافتقار فاذا قيل صنع لي كذا كان التأكيديا أشار الى أول الكلام ثم في هذا الإيحاء تعريض لتعظيم ساء بينهم من حيث انه فعل من رفع السماء وصنع من أرفع وأرفع ذلك القمر الذي لاساء أعز ولا أرفع منه في مرأى العين لا يقلل إعما فيه التعريض تعظيم البيت وهو معمول لا تعظيم السماء الذي هو الخبر لا يقول تعظيم البيت لتعلق ساء من بي السماء بها فلا محذور عن اعتبار البناء في التعظيم وهو الخبر وهذا التقدير يقتضي ان حمل الوصول مع صلاته ذريعة لا يفت عن الإيحاء في هذا المثال والخبر ولو كان كما قيل محذور جعل المسد اليه موصولا هو المعمول ذريعة لا يفت عن الإيحاء في هذا المثال وشبه وقد تقدم ان الدوق شاهد بوجود الإيحاء في هذا كما وحشي كل ما حمل ذريعة وهذا ظهر غير أنه يرد عليه أن الإيحاء ليس هو الموحى لتعظيم بدليل وجود التعظيم مع انتفاء الإيحاء المذكور تقديم المسد على المسد اليه فان الإيحاء انما يتحقق عند حمل الوصول مستندا وأما عند حمل فاعلا فلا إيحاء ومع ذلك فالعظيم موحود فانه لو قيل بي لنا من سمك السماء يتادعائه تعظيم ساء البيت من حيث يعظم ان فعل الصانع الواحد مثله فالإيحاء الذي يحصل تقديم المسد اليه لا محذور

* السامع أن يحمل ذريعة الى التعريض شأنه أي شأن الخبر كقول المرادق

ان الذي سمك السماء بي لنا * يتادعائه أعز وأطول

أي أعز وأطول من كل شيء وقيل من يسحر حرير وقيل يعنى عريضة طويلة وقال الجعافى في سر الصالحة ان المراد أعز وأطول من السماء المذكورة في البيت مباهة وان جعله أطول من بيت حرير أو بمعنى طويلة فيه نصف والبيت قبل الكعبة وقيل بمعنى المرة فلا شك أن الوصول كان ذريعة الى ذكر صلاته وذكره هاد ذريعة الى تعظيم الخبر الذي هو ساء البيت وذلك تدرج بالدوق فان سمك

يا حرير فان آباءه ليس فهم محذورا شرف وحيث كان قصد المرادق بذلك الافتحار على حرير فبمعنى حمل البيت على بيت المقدس لان جرير اسم فلامعنى لا افتحار عليه بالكعبة إذ لكل مؤمن فيها حق وأجاب بعضهم بأنه يمكن أن بيت المرادق كان قريبا من الكعبة والقرى من النبي له ارتباط وتعلق به أكثر من غيره أو أن أهله كانوا ممن يتعاطون أمورها بخلاف أقارب جرير (قوله أو بيت الشرف والمجد) الاضافة نيابة أو المراد بيت الشرف بسببه ودعائه الرجال الذين فيه (قوله دعائه) جمع دعامة تكسر الدال وهي عماد البيت أي

أولئك ان عبره نحو الذين كذبوا شعبيا كانوا هم الحاسرين

قوائمه وعواميده (١) (قوله من دعائم كل بيت) أي أو من دعائم بيتك وقيل من السما وقيل عريضة طوبى (قوله في قوله ان الذي سمك السما ايماء) أي خلاف ما دأقيل ان افقوا الرحمن أو عبر ذلك في لساننا (قوله ليس عليه) أي المحكوم به عليه (قوله عدم من له دوق الف) متعلق بقوله ايماء وأفاد بذلك ان الدوق شاهد على ذلك الايماء فانه اذا قيل الذي صنع هذه الصفة العريضة فهم مع عرافة ان ما بيني عليه أمر من حسن الصفة والاقبال فادقيل صنع لي كذا كان كذا كيدنا أشار إليه أول الكلام (قوله ثم فيه) أي في ذلك الايماء بواسطة الصفة بخلاف ما لو قيل ان الذي بيني وبينك لساننا فانه لا يكون فيه أمر يصنع تعظيم ساءيته وان أشار إلى حسن الخبر وقوله تعظيم بيني وبينك انما هو من رفع السماء أي وقيل المؤثر الواحد متشابه لا يختلف والخاص أن شأن الصانع المقتن للصفة أن تكون صفة متفقه (٣٩٠) حيث كان السماء لذلك البت فعل من سمك السماء فلا يكون ذلك السماء الا

من دعائم كل بيت في قوله ان الذي سمك السماء الآية الى ان الحجر ليس عليه أمر من حسن ارفعة والسماء عدم من له دوق سليم ثم فيه أمر يصنع تعظيم ساءيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا ساء أعظم منها ورفع (أو) ذريعة الى تعظيم (شأن غيره) أي عبر الحجر (نحو الذين كذبوا شعبيا كانوا هم الحاسرين) ثم في التوصل الى تعظيم شأن الحجر ولا غيره والحوار عن هذا بأن المقيد لتعظيم عدم المقيد من بعض الوصول أوصله لمقام من الايماء الى حسن الحجر الدال على التعظيم كما في تعظيم شعيب فانه لو لم يعبه غير الموما اليه ما كان عليه غير الحسرة ان لم يعد تعظيم شعيب وعند التأخر نفس الكلام فاستعادة التعظيم من بعض الوصول وصلته تكون طريق الايماء ولو كان يمكن بعده أيضا فلا إيماء دخل في الافادة وما يبعد السكة بسالة ولو أمكنت بعده غير محض من التكذيب لشعيب ولو أوما الى الحسرة ان لكن تعظيمه مستفاد من سعة الحسرة ان لم يكتب عدم أو تأخر فيكون التقديم بعيد الآية الى الحسرة ان المقيد لتعظيم لا يقتضي أن التعظيم بعيد نفس الايماء من حيث هو وكذا المقيد لتعظيم عدم المقيد في البت قطعا كون السماء من سمك السماء وهو المقيد عند التأخر فلامدخل لخصوص الايماء من حيث هو في الافادة بأمر (أو) جعل ذريعة لتعظيم (شأن غيره) أي عبر الحجر (نحو الذين كذبوا شعبيا) في فيه الايماء الى ان الحجر ليس عليه أمر من حسن الحسرة ان والاهلاك لان تكذيب شعيب تكذيب معلوم السوء مشهور الرسالة فلا يرتب عليه لا الحسرة ان واهلاك وشهد ذلك فذلك قال (كانوا هم الحاسرين) وفيه مع ذلك تعظيم شأن شعيب حيث أوجب تكذيبه الحسرة ان في الدنيا والآخرة ورمد دخل الايماء المذكور ذريعة الى عكس هذا أن يكون درسه الى الافادة بشأن الحجر نحو قول القائل ان الذي لا طاقة له على شيء أعدت كحقيرا السماء فيه أمر يصنع أن السدالة من شأنه ثم رفع السماء فهو دأقيل على الخبر به وبارة يقصد به تعظيم شأن غير الحجر كقوله تعالى الذين كذبوا شعبيا كانوا هم الحاسرين في قوله قصد به تعظيم شأن شعيب صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يقال انه لبناء الخبر عليه فان تكذيبهم شعيبا صلى الله عليه وسلم

عطيا لما عمت أن أفعال المؤثر الواحد متشابهة لا تختلف لا يقال ان الايماء المذكوراء فيه التعمير يصنع تعظيم البت وهو معمول لا تعظيم السماء الذي هو الحجر لا يقول تعظيم البت استعطاق ساء من بين السماء به وحيث فلا يجب عن اعتبار السماء في التعظيم وهو الخبر قاله اس يعقوب واعتراض العلامة السيد على الشارح بأنه لا راع في كون هذا الكلام مشتملا على الايماء سوع الحجر وعلى التمرير يصنع تعظيم شأن الحجر الا أن ذلك الايماء لا مدخله في تعظيم الحجر أصلا فكيف يجعل ذريعة الى التمرير يصنع به وانما نشأ التعظيم من نفس الصلة بناء على تشابه آثار المؤثر الواحد ومما

مناسب

يدل على أن الايماء لا مدخله في ذلك وجود التمرير يصنع تعظيم السماء بدون الايماء سوع الحجر في قولك ي لسان من

سمك السماء تقديم للسدالة ان هذا المقيد للتمرير يصنع تعظيم شأن الحجر ولا ايماء فيه سوع الحجر لان الايماء انما يحصل عند جعل الوصول مقاما وأجيب بأن الكلام في التعظيم المستفاد من الوصول وصلته فقط ولا شك انه يحتاج الى التوصل اليه بالايماء المذكور لان تعظيم شعيب في الآفة انما استفيد من الصلة ما فيها من الايماء الى حسن الحجر الدال على التعظيم إذ لو لم يعبه غير الموما اليه ما كان عليه غير الحسرة ان لم يستفد من تعظيمه والخاص عدم عدم مستفاد من مجموع الكلام ولا شك انه لا يحتاج الى الايماء ان ذكر واستعادة التعظيم من الصلة بواسطة الايماء لا تنافي استفادته من مجموع الكلام لان ما يبعد السكة نسب اليه وان أمكنت بعده (قوله لا ساء أعظم منها ورفع) أي في رأي العين (قوله) وذريعة الى تعظيم شأن غيره أي حال غيره والأولى أن يقول أو ذريعة الى التمرير يصنع تعظيم شأن غيره

(١) وعواميده كذا في الاصل وهذا الجمع عبر عن فان لم يعد محمود والجمع أعمدة ومحمد كعب وكتب كما في القاموس كتيب مصححه

قال السكاكي ور بما حمل ذر بعة الى تحقيق الخبر كقوله

ان التي ضربت يتناهاجرة * بكوفة الجندى التودهاغول

ور بما حمل ذر بعة الى التنبية للمخاطب على خطأ كقوله ان الدين تزوهم اليك وفيه نظر اذ لا يظهر بين الائمة الى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر فرق فكيف يحمل الأول ذر بعة الى الثاني والسبب اليه في البيت الثاني ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر عليه بل لا يبعد أن يكون فيه ايماء الى بناء قصيه عليه

(قوله فعليه) أي للوصول يعني مع الصلة (قوله عما ينسب) عن الحجة (أي لان شيئا نبي فتكذبه يوجب الحجة والحسرة) وكان الأولى أن يقول الى أن الخبر المسمى عليه من حسن الحجة والحسرة لان هذا هو المناسب لما قدم له وعطف الحسرة ان على ما قبله عطف تصير (قوله وتعتظم لشأن شعيب) طاهره أن ذلك من الوصول مع أنه من الائمة بواسطة الصلة لانهم اذا كانوا يحمل لهم الحجة بسبب تكذيبه يعلم منه أنه عظيم وكان الأولى للشارح أن يقول ثم في هذا الائمة تعرض بشأن شعيب الذي هو معمول به (قوله ور بما يحمل) أي الائمة المذكورة وقوله ذر بعة الى الاهانة الأولى أن يقول ذر بعة لتعرض باهانة شأن الخبر (قوله ان الذي لا يحسن معرفة الفقه الخ) أي في الوصول مع الصلة ايماء الى أن الخبر من نوع ما يتعلق بامته (٣١١) كالتصنيف وفي ذلك الائمة تعرض

بان مصنفه مبتذل مهان لانه اذا كان لا يحسن ما ذكر كان جهلا فتصنيفه حينئذ قبيح لا يسأله لان المتى على المحدث شيء صريح (قوله ان الذي يتبع الشيطان خاسر) أي فالوصول يشير الى أن الخبر المسمى عليه من حسن الحجة والحسرة وفي ذلك الائمة تعرض بمقارنة الشيطان لانه اذا كان اتاعه يرتب عليه الحسرة كان محقرا مهانا وقد يقال ان اهانة تفهم من العلم بقباحة اتاعه مع قطع النظر عن حسن الخبر الا

فعليه ايماء الى أن الخبر المسمى عليه عما ينسب عن الحجة والحسرة وتعتظم لشأن شعيب عليه السلام ور بما يحمل ذر بعة الى الاهانة شأن الخبر نحو ان الذي لا يحسن معرفة الفقه قد صنف فيه أولشأن غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان خاسر وقد يحمل ذر بعة الى تعرض الخبر أي حمله بحقائقنا نحو

ان التي ضربت يتناهاجرة * بكوفة الجندى التودهاغول

فان في ضرب البيت بكوفة الجند

شأن اهانة وهي الخبر وكذا قول القائل ان الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه أو الى الاهانة شأن غير الخبر نحو ان الذي يتبع الشيطان الخاسر محقرا لشأن الشيطان وقد يحمل الائمة ذر بعة الى تحقيق الخبر أي شأنته في الخارج وبيان تحقيق وقوعه في نفس الأمر لكون ما كان الائمة كالدليل عليه وذلك محقق وقوله

ان التي ضربت يتناهاجرة * بكوفة الجندى التودهاغول

مناسب لحسرةهم قال في الاصحاح قال السكاكي ور بما حمل ذر بعة الى تحقيق الخبر كقوله

ان التي ضربت يتناهاجرة * بكوفة الجندى التودهاغول

ور بما حمل ذر بعة الى تنبيه المخاطب على خطأ كقوله ان الدين تزوهم اليك وفيه نظر لانه لا يظهر بين الائمة الى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر فرق (قوله) العرق بينهما واضح من الائمة الى وجه

ان يقال انه يحصل بواسطة ايماء لحسن الخبر اهانة ثم مما حصله أولا اه سم (قوله وقد يحمل) أي الائمة المذكورة ذر بعة الى تحقيق الخبر أي تقريره وتنبيهه أي جعله مقررًا وثبات في ذهن السامع حتى كأن الائمة المذكورة برهان عليه وذلك فيما اذا كانت الصلة تصلح لان يكون دليلا لوجود الخبر كما في البيت المذكور فانه يصلح أن يقال أن كل القول ودهاورات محبتها لأنها ضربت الخ ثم ان طاهره أن المحقق للخبر عن الائمة وليس كذلك اذا المحقق له الحقيقة انما هو الصلة التي حصل بها الائمة لا نفس الائمة (قوله ان التي ضربت الخ) أي ان الحجة التي ضربت يتناهاضرب البيت في الاصل شد أطباعه ويزعمه الإقامة فيه المرادة فتكون كتابة عن الإقامة فيه من باب الانتقال من المألوم للآزم وقوله مهاجرة حال من فاعل ضربت أفادت أن الكوفة التي أقامت بها ليست محبتها الاصل وقوله بكوفة متعلق بضربت والسبب محس في واصاتها للجدد لاقامة حند كسرى بها وقوله عات أي كسرت وودها أي محبتها لي معمول مقدم وغول فاعل مؤخر أي انها أقامت بالكوفة بعد الهجرة اليها لكون القول أكل ودها إلى وأن محبتها لي رالت ووجهه اذ خال التاء في الفعل أن القول مؤث مائة وان كان محس المهلك ثم ان لفظ البيت خبر والمعنى على التأسف كما كان الحفيد على الطول

(قوله والمهاجرة اليها) عطف على ضرب (قوله الى أن طريق بناء الخبر) أي الى جنس الخبر للنبي عليه وكان الاولى أن يقول الى أن طريق بناء الخبر أمر من جنس زوال المحبة وانقطاع المودة ليوافق ما مر والراد أنه مقرر من أفراد ذلك الجنس وإنما كان الوصول يوصي للموع المذكور لأن الشأن أن الانسان لا يقيم في محل خلاف محله الا اذا كان كاره لا أهل محله (قوله ثم انه) أي الايمان المذكور بواسطة الصلة وقرر شيخنا العدوي أن قوله ثم انه أي ما ذكر من الضرب والمهاجرة يحقق الخ أي من تحقيق السبب للسبب وذلك لأن كل القول ودها سبب في الواقع للضرب والمهاجرة ووجود السبب دليل على وجود سببه وظهر لك بما قلنا أن قوله ثم انه يحقق يحتمل رجوع صيغته للايمان حرا على ما مر من التسامح (٣١٣) ولما ذكر من الضرب والمهاجرة نظرا للحقيقة من أن المومني إنما هو الصلة

(قوله روال المودة) أي مها وقوله ويقرره أي في ذهن السامع (قوله حتى كأنه) أي الايمان بواسطة الضرب أو ضرب البيت بكوفة الحد والمهاجرة اليها وقوله برهان عليه أي على زوال المحبة لانه دليل عليه * واعلم أن الاستدلال بالسبب على السبب يسمى برهانه أيا والاستدلال بالسبب على السبب يسمى برهانا بالان وجود السبب خارجا على وجود السبب بمعنى أنك اذا رأيت السبب متحققا في الخارج استدللت به على وجود السبب بالمسبب حيث قد يقع في جواب السؤال لم عن وجود السبب وماها من قيل الاستدلال بالسبب على السبب فهو من قبيل البرهان القبي اذا عمت هذا نعم أن قول الشارح كأنه برهان عليه لا وجه للكأنية اذ هو برهان عليه حقيقة فالأولى

والمهاجرة اليها اعلم الى أن طريق بناء الخبر بما يبي عن روال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق روال المودة ويقرره حتى كأنه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر وهو معقود في مثل ان الذي سمك السماء اذ ليس في رفع الله السماء تحقيق وثبتت أسانه لم يثبتا

أي ان التي انقطعت بكوفة الحد وما حرت اليها فقد أحبت القول ودها وأهل سكنته في ذكر ضرب البيت بكوفة الحد وسميت بكوفة الحد لان حد كسرى بها وذكر حجرها بها ايماء الى أن الخبر للنبي عليه بما يحاس انقطاع المحبة ودهاب الوصول لان الانقطاع اليها كالدليل عليه مع كونه فيه ايماء لما ذكر فيه دلالة على تحققه فليس الايمان لوحده بالخبر نفس الايمان الى تحقيقه حتى يستغنى بذلك عنه كما قيل بل الايمان أسم لحصوله فلا تحقق في محققه * ان الذي سمك السماء نبي لنا * يتناهي فيه الايمان من غير دلالة على تحققه اذ لا يدل سمك السماء على بناء سببه (١) لا حصوله مع في نحو ان يكون ما أشير فيه الى الوجه كالدليل على ذلك الوجه فتحقق عاد كمر أمران * أحدهما ان التوابع لا يجب أن يكون علة لا وما اليه كما في هذا المثال فان ضرب البيت بكوفة الحد ليس علة لانقطاع المودة بل الامر بالعكس * والاخر ان الايمان قد يحصل بلا تحقق كما في سمك السماء فهذا تحقيق هذا المثل فليتأمل

الخبر أن يذكر ما يأسسه وتحقق الخبر ان تذكر ما يحتمل وقوعه بأي نوع كان والفرق بين بناء الشيء على غيره وتحقيقه واضح ثم قال في الايضاح وكيف يعمل الاول ذريعة الى الثاني والسند اليه في البيت الثاني ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر عليه بل لا يبعد أن يكون فيه ايماء الى بناء نفسه عليه (قلت) وهو اعتراض فاسد فان السكاكي اعلم استشهاده على ما قصد في التنبه على الخطأ ولم يعمل الاول ذريعة للثاني بل هما كلامان متماثلان ثم قوله لا يبعد أن يكون فيه ايماء عجيب فان فيه التصريح بذلك قطعا قال السكاكي ربما كان ذريعة لمعنى آخر كقوله

ان الذي الوحشة في داره * تؤسه الرحمة في لحده

وهذا يمكن جعله من وجه بناء الخبر ويمكن أن يعمل ذريعة لخبر خواهر العقراء قال ور بما قصد توجيه ذهن السامع الى ما قد يجبره كقول للمري

والذي حارت البرية فيه * حيولن مستحدث من جلد

قيل أراد ان آدم لاه من تراب وقد أراد مناقحة صالح عليه السلام وسنكلم عليه عند الكلام على تقديم المسند اليه

أن يقول لانه برهان عليه لأن يقول ان المعنى حتى كأنه برهان اني فحشه النعمي بالاني أو أن كان لا يحقق قرر ذلك شيخنا العدوي أو يقال أن كأن لانه لم يبق ماق البراهين المتبادرة (قوله وهذا معنى تحقيق الخبر) يعني أن المراد بتحقيق الخبر تثبته وتقريره حتى كان الصلة دليل عليه وليس المراد بتحقيق الخبر تحصيله وإيجاده أن تكون الصلة علة للخبر في الواقع والارم أن ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها علة لانقطاع المودة والمحبة في نفس الامر وهو غير صحيح اذ الامر بالعكس وهو أن العلة في ضرب البيت هو زوال المحبة والحاصل أن الضرب والمهاجرة علة لري زوال المحبة وزوال المحبة علة اليها (قوله اذ ليس في رفع الله السماء الخ) أي

(١) قوله لحصوله معه هكذا في الاصل لول لانه من الناس فتأمل كنهه مصححه

وان كان بالاشارة فاما تغييره اكل تغيير

لان رفع الله السماء ليس عنة ساء التثنية والالية (قوله فظهر الفرق الخ) أي لان حاصل الایمان الى وجه الخبر أن يتشعر السامع بحس الخبر ولا يلزم من ذلك أن يتفق عليه بحيث يزول عنه الشك والاسكار له وأما تحقيق الخبر فهو أن يتشعر السامع بحس الخبر ويتفق عليه ويتقرر عنده بحيث يزول ما عده من الشك فيه والاسكار له ولا يلزم عادة من المبالغة والكوفة وضرب اليأس بها والانتقاع فيها زول المحنة والموءة بخلاف أن الذي سمك السماء الخ اذا يلزم عادة ولا عقلا من سمك السماء ساء البت المدكور فقد وجد الایمان فيه بدون التحقيق وظهورك من هذا أن الایمان الى وجه ساء الخبر أعظم من الایمان الى تحقيق الخبر بالمطرح للحل فكلا وحده تحقيق الخبر وجد الایمان ولا عكس لحصول الایمان لوحه الخبر من غير الایمان الى تحقيقه في نحو أن الذي سمك السماء بنى لنا بيتا الخ فان فيه الایمان لوحه الخبر وليس فيه الایمان بنى نعم في الخبر اذا دلالة لسمك السماء على ساء سهم ولحصول الایمان الى التحقيق مع الایمان لوحه الخبر في نحو أن الذي سمك السماء بنى لنا بيتا الخ لكون لوحه الذي أخبر اليه كالدليل على ذلك الخبر وادع علم الفرق بينهما وأن بينهما الموم والخصوص المطلق باعتبار أهل نعم أن الایمان لوحه ساء الخبر غير الایمان الى تحقيق الخبر وحيد فلا يمتنع تكرار الایمان لوحه الخبر عن الایمان الى التحقيق فقط اعتراض المصنف لا يصحح على (٣١٣) القوم بأنه لم يظفر فرق بينهما فكيف يحمل الایمان لوحه ساء الخبر ذريعة الى التحقيق مع أنه عيبه

وظهر الفرق بين الایمان وتحقيق الخبر (و بالاشارة) أي تعريف المسد اليه بإرادة اسم اشارة (بتغييره) أي السند اليه (أكل تغيير)

(و بالاشارة) أي وأما تعريف المسد اليه فيكون بالاشارة أي بإرادة اسم اشارة (بتغييره) أي تغيير معنى المسد اليه (أكل تغيير) لمرص من الأعراس كان يكون في مقام المدح وفي حال احراء ووصف الرفعة وبعوث الاثره فكون خبره حيث أنه أعون على كمال المدح لان ذكر المدح مع ص (و بالاشارة لتغييره) ككل خبر الخ ش في المسد اليه سم اشارة لاحد أمور * الأول أن يحدد خبره لاحصائه في ذهن السامع حس بالاشارة ككل ما يكون من الخبر كقول من الروى هذا أبو الصفر فردا في محاسنه * من شيبان بين الصل والسلام

وقول الثاني

ولئك قوم من - و أحسنوا السبا * وان عاهدوا ووفوا وان عقدوا شدوا

وقول مادح حاتم الطائي

وإذا دأمل شخص صفت مقدر * منسرك سر بال ليل أعمر

وما لي الكوماء هذا طارق * يحترني الاعداء ان لم تحجري

لوحه ساء الخبر ذريعة الى التحقيق مع أنه عيبه (قوله أي تعريف السند اليه) أي يعطيه لانه الذي يعرف وقوله لتغييره أي المسد اليه أي معنى المسد اليه في الكلام استخدام حيث كراسد اليه أولا مراداه الالهط وأعيد عليه التغيير مرادا * المعنى أو حلق مضاف أي لم يزل معناه (قوله لتغييره) أي ككل تغيير أي لكون المقصود بميزة تغييرا أكل وهو من اصافة الصفة

(٤٠ - شروح المصنف - أول) للموصوف والتغيير الاكل هو ما كان، ليس والقلب فانه لا تغيير أكل منه ولا يحسن ذلك التغيير الاسم الاشارة فان قلت ان كلام المصنف يقتضي أن اسم الاشارة أعرف المعارف وليس كذلك أحب أن المراد أنه أكل تغييرا بالصفة لا محتمة من المعارف لانه لا يسمو له فوقع أيضا ويكون الكلام في مقام لا يمكن فيه التغيير ما فوقه من المعارف أو يقرب ان دلالة اسم الاشارة على أكلية التغيير انما هو من حيث ان معه اشارة حية ولا ينافي معها اشتباه أصلا بخلاف العلم فان مدلوله وان كان حريا ما معام الشركة بكونه يكون مشتركا اشرا كما هو ظاهرا ويكون متباين غير مفهوم للسامع فلا يحصل التمييز فصلا عن كماله وهذا لا ينافي أن غير اسم الاشارة أعرف منه من جهة أخرى وذلك لان من الضمرات ضمير التكلم الذي لا يتصور فيه اشتباه أصلا من حيث ذاته ومدلول العلم متعين مشخص بحسب الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله متعين بحسب الاستعمال لا غير والمجلة فدلالة اسم الاشارة على أكلية التغيير لا تقتضي أعرفيته فلا يكون كلام المصنف مخالفا للقول الصحيح وهو قول سيمويه من أن أعرف المعارف الضمرات ثم الاعلام ثم النعمات كذا قرر شيخنا العدوي وعارة اليعقوبي كون المعارف فيها ما هو أعرف من اسم الاشارة لا ينافي أن يكون فيه خصوصية يعوقها ما سواه لان المراد بكون المعرفة أعرف من غيرها أنها أكثر بعدا من عروس الالباس وهذا لا ينافي أن يكون ما هو أدنى من أقوى منه في هذا المعنى بعض الصور فان اسم الاشارة اذا كان المشار اليه حاصرا محسوسا للسامع بحاسة البصر أو برل تلك لانه أدنى من العلم للترك في احالة الراحة

أصحه أحصاه في ذهن السامع بواسطة الإشارة حسا كقوله * هذا أبو الصقر فردا في محاسنه *
 وقوله أو ثلث قوم ان بنوا أحسنوا البنيا * وان عاهدوا أو فوا وان عقدوا شدوا
 وقوله ودا تأمل شخص صيف مقبل * متسريل سربال ليل أغبر
 أو ما إلى الكوماء هذا طارق * نحرني الاعياء ان لم تنحري
 وقوله ولا يقيم على ضم يراد به * الا الأذلان غير الخي والوند
 هذا على الحذف مربوط برمته * وذا يشج فلا يرى له أحد

(قوله لمصر من الأعراص) غله لانه أي وإنما قصد تمييزه بغيره أن كان مصر كان يكون المقام مقدم مدح أو معصم آخره أو صاف
 ارفعه عليه فان تمييزه حيث تمييزا كاملا أعون على كان مدح دون كرا مدح أو اصاحه حياء كان قصورا في الاعشاء بأمره
 (قوله أبو الصقر) حذر عن اسم الإشارة أو بدل منه (٣١٤) وانه وجه الاستدلال من شتان (قوله نصب على المدح) أي

لمصر من الأعراص (نحو هذا أبو الصقر فردا) نصب على المدح أو على الحال (في محسنة) من سن
 شتان بين الضم والسلم

اصاحه حياء وهو في لاختصاصه بأمره (نحو) قوله (هذا أبو الصقر فردا) أي في حال كونه فردا أو مدح
 فردا فهو منصوب وما على الحال أو على تقدير الناصب (في محسنة) جمع حسن معنى لا ينفك (من بدل
 شتان) حذر بعدد (بين الضم والسلم) حال من سن شتان أي حال كون سن شتان مستقرا بين
 الضم والسلم وهو الضم والسلم وهو شجر له شوك ومن شجر الوادي وأشار بذلك إلى ما مدح به العرب
 من سكي البادية لان العرب تعود في الحضر بقوله هذا اشارة إلى تمييز أي الصقر كمال تمييز ليكون
 مدحه في الأذهان كالنذر على علوه وطوره ورعته عند الناس كطهور النذر لا عم ولا حسوف وإنما أراد
 اسم الإشارة أن كان تمييزا لمرله في المحسوس انتهى أصله أن يعمل فيه مرله وضع اليد ويكون في
 المعارف ما هو أعرف منه فان ذلك لا ينافي أن يكون فيه خصوصية هو تمييزا ما سواه لان أراد
 يكون المعرفة أعرف من غيرها انها أكثر بعدد من عروض الناس وديك لا ينافي أن يكون ما هو
 دونه أقوى منه في هذا المعنى في بعض الصور فان اسم الإشارة اذا كان اشارة إليه حاصرا حسبا مع
 كون السامع رايا أو رل شئ المعرفة أقوى من العلم اشترك في حاله اراهة فلا بد أن يقال ان تمييزه
 فعونه عرفه بعض أدنى والمصوب أن يقول بحسب أو توهم ولك أن تقول كون أكن التمييز يحصل
 باسم الإشارة دون غيره صاهر ان قصدا أعرف المعارف والافقية بطر * الثاني التعريض بمودة
 السامع حتى انه لا يميز له الشيء الا بإشارة الحسن كقول الفرزدق

أو ثلث آتاني غني غلهم * اذا حشمتا باحرير الجامع

* الثالث أن يقصد ان حاله في العرب والبعد والتوسط كقولك هذا أو ذاك أو ذاك بذاتي كقولك

نصب بعض محدود لا محل
 إعادة المدح على التعليل
 تقدير ذلك الفعل مدح أو
 غني اد لا يشترط في
 منصوب المدح ما يدل على
 المدح وهو رعه تقدير
 ما يدل على انهم فقط (قوله
 أو في الحضر) أي من الحضر
 ان وقت الحال لا تأتي من
 الحضر كما لا تأتي من المتدا
 عند ظهور وقت سوع
 ذلك هو كون ذلك الحضر
 معقولا في المعنى بمعنى
 اسم لإشارة أو هذا التسمية
 لخص كل منهما معنى
 الفعل وهو اشارة أو أنه أي
 اشارة إليه في حال كونه
 منفردا بالخاص أو أئبه
 عليه في تلك الحالة وهذا
 على حد قوله تعالى هذا

على شتان (قوله في محسنة) جمع محسن بمعنى حسن أي معصدا بحسنه ومكارم صفاته (قوله من سن شتان) هذا

حال تسمية من صاحب الأوى فيكون من قبل المترادفة أي متولدا من سئل شتان أو حذر نان كرا يبالسه بعدد كرحسنة ولا يصح
 أن يكون حاله من الصقر مستتر في فردا ما من القصور لان الحال قبل في العامل فغير تمييزا لا مراد في الحسن مقيدا لكونه من بدل
 شتان وانما سمى مدح الاطلاق وعلى تقدير حوار ذلك يكون من قبيل الحال لانه حاله فيكون العامل فيه فردا ويكون متعلقة
 بمحدود وأما حياء فرفقاوا متعلقا فردا أي غارا مهم فحسن بحسن لان مقام المدح يقتضي أن ينته للممدوح الفردية في الحسن
 ما يسهل إلى كافة الناس لا بقياس إلى سئل شتان فقط الآن يدعي أن سئل شتان يمتدرون بالحسن عن سواهم والفعل الولد وشبان
 يختص الشبان اسم لا في القبيلة المسماة باسمه (قوله بين الضم والسلم) حال من سئل شتان وهو الأوجه أي حال كونهم مقيمين بين الضم والسلم
 أو من شتان أو من أبو الصقر والضام جمع صاله لا مهر وهو شجر الدر الذي والسلم جمع سمنه وهو شجر ذو شوك من
 شجر البادية يقال له شجر الغضا

وإما لفقد إلى أن السامع على لا يتميز الشيء عدة الأبحاث كقول الفردق
أولئك آتائي جثتي يمثلهم * إذا جمعنا يا جبرير الجامع
وإما لبيان حاله في القرب أو البعد أو التوسط كقولك هذا زيد وذلك عمرو وذلك بشر

(قوله وهما شجران) الأولى شجران بدون ناء لهما نوعان من الشجر لا فردان لأن الاء لا حذو النوعية لا الشخصية
ويحتمل أن المراد منهما في هذا البيت الفردان لا النوعان بناء على أن أقاتهم كانت بين فردين من النوعين فأشار الشارح إلى بيان المعنى
المراد بالمعنى الأصلي (قوله يعني قيمون الخ) أي فقوله بين الصال والسلم كناية عن أقاتهم بالبادية (قوله لأن فقد العز في الحصر)
وذلك لأن من كان في الحصر تماله الأحكام بخلاف من كان في البادية فهو آمن (٣١٥) محبسه وأشار الشارح بذلك إلى أن مراد

الشاعر بوصفهم بسكنى
البادية بين الصال والسلم
وصفهم بالمر والشاهد في
إيراد السند إليه اسم إشارة
لفقد تميزا كاملا
لفرض مدحه بالافراد
في المحاسن والعر ويحتمل
أن يكون المراد بالوصف
بسكنى البادية وصفهم
بكمال البلاغة ونهاية
المصاحبة لكونهم
لا يخالطون في الحضر
طوائف المعجم فيكون
لعتهم سائلة عما يحل
بالفصاحة وكأن الشارح
احتار الأول تأسيسا كلام
أبي العلاء المعري حيث قال
المفردون سعداء بادية
لا يحصرون وفقد العري
الحضر

(قوله جثتي كأنه لا يدرك عبر
المحسوس) أي عبر المارك
بحاسة البصر أي الذي
وصح له اسم الإشارة (قوله

وهما شجران بالبادية يعني قيمون بالبادية لأن فقد العز في الحصر (أو العز نص مساواة السامع)
حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس (كقوله

أولئك آتائي جثتي يمثلهم * إذا جمعنا يا جبرير الجامع
أو بيان حاله) أي السد إليه (في القرب أو البعد أو التوسط كقولك هذا أودك أودك ريد) وآخر
ذكر التوسط لأنه إنما يتحقق بعد تحقق الطرفين

أكل تميز يتوقف على معرفتهم تنبت (أو العز نص مساواة السامع) بأنه لا يدرك عبر المحسوس
لأن اسم الإشارة الأصل فيه أن يستعمل في المحسوس الشاهد فيقع التعريض به كما يقع نفس
الإشارة الحسية وليس وضع المدعى الشيء فإنه لو سألك إنسان بحضرة فاعل لفعل ما فعل من
هو وقت تصعب ذلك على ذلك الفاعل ولو أحت باسمه لعرفه كان في ذلك من التعريض مساواة
ملا يحق لاسمها عند وجود القرائن الدالة على السؤل عنه فاسم الإشارة يعمم العز نص بالمساواة
كلاشارة حب كقوله أولئك آتائي جثتي يمثلهم * إذا جمعنا يا جبرير الجامع

في قوله أولئك آتائي عر نص مساواة جبرير وأنه لا يدرك عبر المحسوس بخلاف ما لو قال فلان وفلان
وفلان آتائي وقوله جثتي يمثلهم أمر نهج أي لا تقدر أن تأتي مثلهم في منافعهم إذا جمعنا جميع الاقتحار
والإشاد يومنا (أو بيان حاله في القرب أو البعد أو التوسط) أي يكون تعريف السد إليه باسم
الإشارة لبيان حال معنى السد إليه من قرب أو حد أو توسط وآخر ذكر التوسط لأنه لا يدرك إلا
بعد إدراك طرفي القرب والبعد (كقوله) في بيان حال القرب (هذا) زيد (أو ذلك) أي
وقوله في بيان حال البعد ذلك ريد (وداك) أي وقوله في بيان حال التوسط ذلك (ريد) وهما
نحت تفصيلا للإشارة أي مثله وهو أن حاصل ما ذكر أن اسم الإشارة يستعمل لبيان لدى هو المشار
إليه القريب والمشير إليه البعيد والمشار إليه المتوسط وهذا أمر معلوم لمة وليس من وظائف هذا
العين وأحيب بأن المعنى بين معاني هذه الألفاظ والبياني بين أنه إذا أريد المشار إليه القريب مثلا أتى
باللفظ الدال عليه وهذا رائد على أصل المراد الذي هو أن صرح عن السد إليه ليتصور بأي لفظ يحكموا

هذا زيد للقرب أو ذاك عمرو ومتوسط أو ذلك بكر للبعد وهذا تفريع على أن رتب اسم الإشارة ثلاث
وأما من جعل المتوسط والبعد سواء فهو لا يحمل اسم الإشارة تميزا للمتوسط عن البعيد ولا عكسه

أولئك آتائي الخ) هذان كلام الفردق يهجو جرير والشاهد في إيراد السد إليه اسم إشارة لتسميه على مساواة جبرير جثتي أنه لا يدرك عبر
المحسوس ولو قال فلان وفلان وآتائي لم يحصل التعريض بذلك وقوله جثتي يمثلهم أمر نهج على حد قوله تعالى فأتوا سورة
من مثله أي لا تقدر على الإنسان مثلهم في مناقبهم إذا جمعنا جميع الاقتحار يوما (قوله جثتي يمثلهم) أي إذا كرر لي مثلهم من آتائك (قوله)
أو بيان حاله) أي أنه يؤتى بالسد إليه اسم إشارة لبيان حال معادن القرب والبعد والتوسط قوله في القرب في معنى من البادية
(قوله كقوله هذا ريد) مثال لما إذا أريد ببيان حاله من القرب وقوله ذلك زيد مثال لما إذا أريد ببيان حاله من البعد وقوله ذلك ريد مثال
لما إذا أريد ببيان حاله من المتوسط (قوله وآخر ذكر التوسط) أي في قوله في القرب الخ أي مع أن الترتيب الطبيعي يقتضي توسطه (قوله)
لأنه إنما يتحقق بعد تحقق الطرفين) أي لأنه لا يسهل بين شيئين يتوقف تعقله على تمقلهما

ور عاجل القرب در بعة الى التحقير كقوله تعالى واذا رآك الدين كفروا إن يتخذوك الا هزا وهذا الذي يذكر آلهنكم
 (قوله وأمنان هذه المناجاة) أي وهذه المناجاة وأمنانها كالتسليم والخطب والعبادة بالنسبة للصغير واحتصاره بعبادة بالنسبة للصغير وهذا
 جواب عما قيل إن كون ذا القرب ودلك للبعد وذلك للتوسط بما بينه أهل الله لأنه موضوع ولا بدعي أن يتفق به علم المعاني لانه
 اعابحت عن الزائد على أصل الراد وماها غير زائد عليه وحاصل الجواب أن القويين اعابسون معاني هذه الالفاظ فينبون أن لفظ
 ذا موضوع للقرب وذلك للتوسط وذلك للبعد والذي بينه أهل المعاني هو أنه إذا كان لشار اليه قريبا أو أوصى المقام بأن حاله فيه
 يؤتي هذا وهكذا إذا أراد الاحتراز عن ذلك العلم فيتحقق ذلك الاحتراز بالنسبة عن الذات بالعلم بأن يقول بدهم و بالوصف بأن يقول
 الذي قام أبو عالم ولا يشترط أن يقول (٣١٦) هذا علم لكن الادس بالاشارة بعد المراد وهو ثوب العلم لتلك الذات ور يادوهو

بيان حالها من كونها
 قريبة لقول الشارح وهو
 رائد أي قرب المسد اليه
 الذي في هذا لبيته وقوله
 زائد على أصل الراد أي
 عن المعنى الذي أراد المسك
 وهو ثوب المسد للبعد
 اليه فهو كالتأكيدهم
 عليه بأن في قولك إن ريدا
 قائم فانه زائد على المعنى
 الوصفي للتركيب أعني
 ثوب القيم لريد وقوله
 الذي هو الحكم صفة للراد
 وقوله المعبر عنه أي عن
 المسد اليه أي الذي يمكن
 أن يعبر عنه وقوله شيء
 أي طريق من الطرق التي
 توجب تصوره على أي
 وجه كان وهي الموصول
 واللم والاشارة وقوله
 على أي وجه كان أي سواء
 أفادت حاله من قرب أو بعد وأولا خلاص أن اسداليه يمكن أن
 يعبر عنه بالموصول والعلم لكن البليغ يدل عنهما لاسم الاشارة لبيان حاله وهذا الحان رائد على أصل الراد واعتراض بأن بيان الحان
 من ثمة الامة لأنه إذا علم أن هذا موضوع للقرب علم أنه إذا قصد قرب المثلر اليه يؤتي به وهكذا وأحيب بأن معرفة أنه إذا قصد الخ من
 علم المعاني بما يقصد به الذات وما يعرفه ذلك من اللغة فالدس فالعور اللهو به قد يتعلق بها عرض البيع إذا لم تكن المقام مقتضا
 لا يريد منها فيبحث عنها أهل اللغة من حيث الوضع وأهل المعاني بحثون عما من حيث انها مطابقة لمقتضى الحال فهما مختلفان بهذا
 الاعتبار (قوله أو تحقيره ما مر) أي أنه يؤتي بالمستداليه اسم اشارة قصد التحقير معناه سب دلالة على القرب ووجه ذلك أن القرب
 من لوازمه التحقير يقال هذا أقرب أي هي السهل السائل وما كان كذلك يرميه أن يكون حقيرا لا بشئ به لكونه مستذلا فادعبر باسم
 الاشارة الدال على القرب أفاد الاحتقار والازم للقرب وفي سم القرب هنا عذارة عن ديو الرتبة وسعالة الدرجة ووجه أن الشخص
 كلما كان أعلى قدر أو أشرف درجة احتاج الوصول اليه الى الوسائط أكثر وأشد عرقا وعادة فإن تفاع الوسائط والاستثناء عباد دليل ظاهر
 على ديو قدره كما لا يخفى (قوله أهدا الذي) قاله أو جعل مشيرا للشي صلى الله عليه وسلم وأول الآية وإذ رآك الذين كفروا وإن يتخذوك
 الا هزا وهذا الذي الح أي قائلين أهدا الذي (قوله أهدا الذي الح) أي فقد أورد السداليه اسم اشارة موضوعا للقرب قصدا لاهاته

وأمثال هذه المناجاة حيث سطر فيها الله من حيث انها بين أن هذا مثلا للقرب وذلك للتوسط وذلك
 للبعد وعلم المعاني من حيث انه إذا أراد بيان قرب السداليه يؤتي بهذا وهو رائد على أصل الراد الذي
 هو الحكم على السداليه المذكور للمعبر عنه شيء توجب تصوره على أي وجه كان (أو تحقيره) أي تحقير
 السداليه (بالعرب عوا هذا الذي يذكر آلهنكم
 عليه بالمسد وردها بأن الزائد على أصل المراد لا يمكن في مطابقة الكلام مقتضى الحال التي هي
 مراعاة الزائد على أصل الوضع وانما قد لا لأن مطابق الزائد على أصل المراد مدد كما نمر هذا لأن
 لأنه إذا عرفت معنى الالفاظ فقد علم بانه ريد أنه إذا أراد بذلك المعنى في الالفاظ الدال عليه الخصوص
 وهذا حاصل الزيادة على أصل الراد فقد ريم على هذا الاحتقار قصد الحقوى والمناجاة ولو احتجاب العبر
 والجواب أن المعنى انه إذا أراد بمعنى الالفاظ تعرض من الأعراس إما كون مدلول ذلك الالفاظ لا يثبت
 المقام غيره فيكون القرب من ذات الالفاظ والاصل ولا مقتضى للدول عنه وإنما كونه بشيء عنه معنى آخر
 يناسب المقام كالاسماء القرب في اسم الاشارة مثلا عن المحبة لأن المحبوب قريب في ذلك الالفاظ لا يثبت
 هذا يكون مسيأى تفصيلا للعرض الشئ ومثل هذا المذكور في اسم الاشارة يقال فيما كان بيان
 سر اسعاله مثل هذا البيان كما تقدم في العلم والصبر وسباني في غيرهما لبيان (أو تحقيره) بالقرب
 أي يعبر عنه بالاسم باسم الاشارة لدل على القرب ليعبر عنه بمسمى السداليه سب القرب لأن
 بعد القرب بعد ذلك كما يقال هذا أقرب أي هي السهل السائل الاسمان وكذلك اسم الاشارة
 الدال على القرب (عوا) قوله تعالى حكاية عن الكفرة (أهدا الذي يذكر آلهنكم) فقد صودهم
 الرابع أن يقصد تحقيره بالعرب في فاني لا يصح ور محاذ من القرب در بعة الى التحقير وكلامه فيه
 ظاهره أن هذا ليس سدا آخر بل هو من فاني هذا الرابع وهو العوا ومثله بقوله تعالى واذا رآك
 الدين كفروا إن يتخذوك الا هزا وهذا الذي يذكر آلهنكم هذا الذي يذكر آلهنكم هذا الذي يذكر آلهنكم
 وما هذه الحياء الله الا هو ولم وعيه من عبر باب المسد اليه قونه تعالى ماذا أراد الله بها مثلا

وقوله
 يعبر عنه بالموصول والعلم لكن البليغ يدل عنهما لاسم الاشارة لبيان حاله وهذا الحان رائد على أصل الراد واعتراض بأن بيان الحان
 من ثمة الامة لأنه إذا علم أن هذا موضوع للقرب علم أنه إذا قصد قرب المثلر اليه يؤتي به وهكذا وأحيب بأن معرفة أنه إذا قصد الخ من
 علم المعاني بما يقصد به الذات وما يعرفه ذلك من اللغة فالدس فالعور اللهو به قد يتعلق بها عرض البيع إذا لم تكن المقام مقتضا
 لا يريد منها فيبحث عنها أهل اللغة من حيث الوضع وأهل المعاني بحثون عما من حيث انها مطابقة لمقتضى الحال فهما مختلفان بهذا
 الاعتبار (قوله أو تحقيره ما مر) أي أنه يؤتي بالمستداليه اسم اشارة قصد التحقير معناه سب دلالة على القرب ووجه ذلك أن القرب
 من لوازمه التحقير يقال هذا أقرب أي هي السهل السائل وما كان كذلك يرميه أن يكون حقيرا لا بشئ به لكونه مستذلا فادعبر باسم
 الاشارة الدال على القرب أفاد الاحتقار والازم للقرب وفي سم القرب هنا عذارة عن ديو الرتبة وسعالة الدرجة ووجه أن الشخص
 كلما كان أعلى قدر أو أشرف درجة احتاج الوصول اليه الى الوسائط أكثر وأشد عرقا وعادة فإن تفاع الوسائط والاستثناء عباد دليل ظاهر
 على ديو قدره كما لا يخفى (قوله أهدا الذي) قاله أو جعل مشيرا للشي صلى الله عليه وسلم وأول الآية وإذ رآك الذين كفروا وإن يتخذوك
 الا هزا وهذا الذي الح أي قائلين أهدا الذي (قوله أهدا الذي الح) أي فقد أورد السداليه اسم اشارة موضوعا للقرب قصدا لاهاته

وقوله تعالى وإذا رأيوك إن تتحدونك الأهروا أهذا الذي بعث الله رسولا وقوله تعالى وما هذه الحياة الدنيا الا لهو ولهو وعليه من عبر
هذا الب قول تعالى ماذا أراد الله بهذا مثلا وقول عائشة رضي الله عنها لعدي بن عمرو بن العاص يا عجيل ابن عمرو وهذا وقول الشاعر
تمول ودقت نحرها يمينها * أبلى هذا بالرجا للنفاس

ورعا جعل المدد رتبة الى العظيم كقوله تعالى ألم ذلك الكتاب دهانا الى بدرجته ونحوه وبك الحجة التي أورثتموها ولذلك
فذلك الذي انتهى فيه لم تقل عهدا وهو حاصر رصا لمزسه في الحس وعهدا للمدر في الافتتان به وقد يجعل در رتبة الى التحقير كما يقال
ذلك المعبى من كذا

فإن الكثرة قبحهم الله يقولون أهذا الحقير بذكر الحكم المستعظمه نبي الألوهية بها واعلم أن إشارة القريب كما تعمل لقصد
الاهانة كما قالوا تستعمل لقصد اهانة العظيم طرا لا عسار محاطة القريب لا عس واه (٣١٧) حاصر عددها لا يعيب بها اذا عمت

هذا فقول المستنصف أو
تعظيمه بالبعد فيه اكتفاء
أى أو بالقرب (قوله أو
تعظيمه بالبعد) أى يؤتى

بالمد الى اسم إشارة
لقصد تعظيم معناه سب
دلاله على البعد نظرا الى
أن البعيد شأنه العظمة
اذ لا يدل بالأيدي (قوله
نريلا لمددرجته الخ)
جواب عما يقال أن الكتاب
المشار اليه حاصر فواحه
استعمال إشارة البعيد فيه
بقوله نريلا معمولا لحدوف
أى استعمال إشارة البعيد
هنا نريلا الخ وقوله بعد
درجته أى عظم درجته
(قوله أو تحقيره بالبعد)
أى يؤتى بالمد الى اسم
إشارة قصد التحقير معناه
سبب الدلالة على البعد
نظرا الى أن البعيد شأنه

أو تعظيمه بالمد نحو ألم ذلك الكتاب) نريلا لمددرجته ورفعة محله مرة بعد الافة (وتحقيره
بأنه كإيهال ذلك المعبى من كذا) نريلا لمددرجته عن ساحة عز الحضور والخطاب مرة بعد الافة
واضاح ذلك صالح للإشارة

باسم الإشارة الفهم للقرب لعنة الله عليهم تحقير النار اليه كأنهم يقولون أهذا الحقير بذكر الحكم
للمستعظمه نبي الهيته وتحقير شأنها ولا عراة في انقلاب الحقائق عند الكافر لانه أقفر من أن يعظم
من الاقرار بعظمته عمو وادراك أن اساع ما يقول حتم حتم الله له بالحسنى وأوحى لنا بحسنة صلى الله
عليه وسلم لقرا لاسي (أو تعظيمه بالبعد) أى يرمى للسبب اليه باسم الإشارة لقصد تعظيم معناه
سبب دلالة على البعد فيل لمددرجته ونحوه مرة بعد الافة فيستعمل له اسم الإشارة للدال
في الأصل على البعد فان لفظ البعد فيه يعيد التعظيم كما يقال هذا أمر بعيد عن فلان أى عزيز
الساوول لبعيد الادراك لا مثال فلان لشرفه ورفعته فكذا اسم الإشارة الدال في الأصل على البعد
الحسنى وذلك (نحو) قوله تعالى (ألم ذلك الكتاب) أى ذلك الرفيع بالمرلة في السلاعة المربز
المرتبة في عظمته وسلاطه هو الكتاب الكامل الذي يستعنى أن يسمى كتابا معنى كأنه لا كتاب سواه
وهذا في تعظيم المشار اليه وقد يكون لتعظيم الشجر كقول الأمير لخص الحاصر بن من عبر قصد حقارته
ذلك قال كداه طيبا شأنه عن ذكر الاثبات الدالة على التكافؤ في الخطاب والذادى في المحاورات
والجواب (أو تحقيره) بالبعد كما كان يظن البعد بعد ذلك فيقول هذا سيد عن هذه المحصرة لجزها عن
حقير هو ذلك (نحو) قوله (ذلك المعبى من كذا) أى ذلك الحقير البعيد لحقارته عن عر الخطاب

وقوله أو تعظيمه بالبعد قال في الايضاح ورعا جعل المدد رتبة الى العظيم كقوله تعالى ألم ذلك
الكتاب دهانا الى بدرجته وقد قيل فيه انه على ما في الكتاب لم يكن كل راله وقيل الإشارة الى
ألم ولكنها ما قصت صارت في حيز البعد ومن مثال ما نحن فيه قوله تعالى وبك الجنة التي أورثتموها
وقوله تعالى فذلك الذي انتهى فيه وقوله أو تحقيره أى فدية صد تحقير ما البعد كقولك ذلك المعبى من كذا

عدم الاعتناء اليه لعدم محاطته للعس (قوله كما يقال) أى لا حاصر في الحس ذلك المعبى من كذا فقد عر عن السبب اليه باسم الإشارة
الموصوع للبعد قصد الحقارته لأن شأن البعيد عدم الالتفات اليه (قوله نريلا لمددرجته الخ) جواب عما يقال كيف يصح استعمال اشارته
البعيد في الحاصر في الحس فهو معمول لحدوف أى واستعمل إشارة البعيد في الحاضر نريلا وقوله لمددرجته أى حقارته (قوله عن ساحة عر
الحضور) اضافة عر لما بعده من اضافة الصفة للموصوف أى عن ساحة الحضور والخطاب المربر بن وفي الكلام استعارة بالكناية حيث
شبه الحضور بدار عريرة تشبها بصمرا في العس وطوى ذكر الشبه واثبات الساحة تخييل والمزترشيع أو بالعكس (قوله ولفظ ذلك
الخ) قصد الشارح هذا محمدا فائدة وحاصلها أن لفظ ذلك قد يشار به للعائب عن حاسة البصر مطبقا سواء كان ذا نأو معنى وللحاضر
العبر المحسوس وهذا الاستعمال محمدا لانها موصوعة للبعد المحسوس بحاسة البصر لا للعائب عن الحس للذكور ولا للحاضر عبر المحسوس

وإما للتنبيه إذا ذكر قبل السداليه مذكور وعقب بأوصاف

(قوله أي كل غائب) أي عن حسن البصر وهذا الصريح محار كما عرفنا لأن أسماء الإشارة مطلقا وصفت لأن يشار بها إلى المحسوس
الناظر فخرج بالمحسوس المقولات والمشاهد وهو ما أدرك بالبصر ما أدرك غير البصر من باقي الحواس فإذا قلت سمعت هذا الصوت
أو شممت هذا الريح أو ذقت هذا الطعام كان محارا كما يفهمه كلام عبد الحكيم (قوله عينا) المراد به الذات سواء كانت تلك الذات القائية
عن الحسن مما يستجيب إحساسها بخودكم أو كانت محسوسة لكن غير مشاهدة بخوبك الحجة وكما في قولك جاءني رجل فقال
لي ذلك الرجل كذا تحكي أمره بعد عينه (قوله أو بمعنى) المراد به ما ليس بذات أي ما ظاهمه غيره فيصدق باللفظ كقولك قل لي إنسان
كذا فسر في ذلك القول وضرب به دغما فسر في ذلك البصر فإن القول والبصر بمعنى عيب وقد استعمل فيه ذلك محارا (قوله وكثيرا الخ)
فصده هدايا بيان ما في الآية السابعة (٣١٨) (قوله وكثيرا الخ) كقوله تعالى كذا كذا نصرت الله لئلا يأس أمثالهم فإن ذلك إشارة إلى ضرب

المثل الخاص المتقدم ذكره
قريباً في قوله ذلك الذي الذين
كفروا ونبغوا الباطل لم
يكافي قولك بالله الطالب
العالم وذلك قسم عظيم
لأفعلن ومعه ذلك الكتاب
لما تقدم أن المراد بالمعنى
ما يشمل اللفظ والمراد
بالخاص ما بعده العرف
خاصراً كالقسم المذكور
فإن حضوره ليس الالتفات
وعدم انحصاره عن بعده
وقوه المتقدم أي على اسم
الإشارة (قوله غير مدرك
بالحسن) أراد به حسن البصر
دون السمع لما مر ولأن
المراد بالمعنى هنا ما يشمل
اللفظ فإنه المراد بالمعنى
بالنسبة لقوله ألم ذلك
الكتاب والمعظ مدرك

أي كل غائب عينا كان أو بمعنى وكثيرا ما يدكر للمعنى الخاص المتقدم لفظ ذلك لأن المعنى غير مدرك
بالحسن فكأنه بعيد (أو بالنسبة) أي نمر بـ السداليه بالإشارة لنفسه (عند تعقيب المشار إليه
بأوصاف) أي عند إيراد الأوصاف على عقب المشار إليه يقال عنه ولأن إحصاءه على عقبه ثم تعديه
بالإشارة إلى المفعول الثاني وهو قول عقبه ناشيء إذا جعل الشيء على عقبه وهذا ظهر فساد ما قبل
والخصرة فعل كذا ثم به كثيره شار سقط ذلك إلى التعقيب كان كقولك جاءني رجل فقال لي
ذلك الرجل كذا تحكي أمره بعد عينه أو بمعنى كقولك قل لي إنسان كذا فسر في ذلك المفعول
واستعمل لفظ هذا في مثل ما ذكر فليس وندكر كثيره لفظ ذلك للمعنى الخاص لأن المعنى لعدم إدراكه
بحسن البصر كالعبد كقولك فيما بينه لقد كان كذا وإن ذلك قسم عظيم وقد يقال وإن هذا قسم
عظيم (أو بالنسبة) أي يكون نمر بـ السداليه باسم الإشارة لنفسه (عند تعقيب المشار إليه بأوصاف)
أي عند إيراد أوصاف على عقب المشار إليه بمعنى أن الأوصاف ذكرت إثر ذكر المشار إليه
فالتعقيب مصدر عقبه ولأن إحصاءه على عقبه ثم يعدي بالإشارة إلى المفعول ثم فيقول عقبه بالشيء إذا
في بالشيء على عقبه وحسن ذلك الشيء إزاه وإدخاله مدلول التعقيب مع نفي أن يعبره هنا بحمل
اسم الإشارة على أوصاف غير لا يطابق المعنى الأصلي فهو فاسد له ولو كان هذا المعنى حاصل في
الأمثال لأن اسم الإشارة أي به عقب أوصاف قد عقب بها المشار إليه اللهم إلا أن يكون ساهلاً يدكر
كذلك وجهه أنك ستحفره عن أن يقرب منك كما يعظم في الوجه الثاني أن يدور منك ومن هنا
يعلم أنه قد قصد تعظيم المشار إليه بالقرب منه قوله تعالى إن هذا القرآن يهدي للذي هي أقوم وأمنه
في القرآن كثير وكان ينبغي للصفت أن يدكر التعظيم بالقرب كإدراك التعظيم والتحقير في العدد
الخامس التنبيه بعد ذكر المشار إليه بأوصاف قوله

بحسن السمع ولا يصح بي الإدراك به عنه (قوله فكأنه بعيد) أي قد شغبه غير المدرك ما بعيد لعدم إدراك كل عبارة (على
البصر واستعمل اسم التشبه في أمته (قوله بالنسبة) أي يكون النسبة أي تشبه المتكلم السامع وأعاد الصبغ المحار للبعد (قوله المشار إليه)
هو الموصوف فكأنه قال عند تعقيب الموصوف بأوصاف وليس المراد بالأوصاف خصوص الموصوفية (قوله أي عند إيراد الأوصاف
الخ) بمعنى أن الأوصاف ذكرت إثر ذكر المشار إليه (قوله يعال عقبه) أي تشديد العاقب (قوله ونقول عقبه الخ) لما صاب فقول بالماء
كما في نسخة (قوله إذا جعلت الشيء على عقبه) أي قاله في غير التعقيب تدخّل على التأخر (قوله وهذا ظهر فساد الخ) أي عاد كراهه
من بيان مدلول التعقيب لمة من أن الباء في خبره أعاد تدخّل على التأخر ولا وجه لذلك تأويل المشار إليه باسم الإشارة ظهر فساد ما قبل
أي ظهر فساد بحسب اللغة وإن كان المعنى حاصل لأن اسم الإشارة وقع عقب الأوصاف التي تعقب أشار إليه لكن ذلك ليس
مقصوداً والحاصل أن مقتضى اللغة أن الباء بعد التعقيب تدخّل على التأخر وعلى كلام ذلك القائل داخلة على المتقدم فهو أي مقالة
ذلك القائل فساد بحسب ما تقتضيه اللغة وإن كان محتملاً بالنظر للمعنى كما بينا ولغاده وجه آخر من جهة جهة المشار إليه على اسم الإشارة
مع أن المشار إليه الذات واسم الإشارة اللفظ

على ان يارد بعد اسم الإشارة فالد كور حدير با كنياس من أجل تلك الأوصاف كقول حاتم الطائي

و لله صعلوك يساور همه * ويغشى على الأحداث والدهر مقدما
فني طلبات لا يرى الخوص ترحة * ولا شعبة ان نالها عد معيا
اذا ما رأى يوما مكارم أعرضت * تيمم كبراهن تمت صمها
وترى ربحه ونبله * وحنه * وذا شطب غضب الضريبة مخنما
واحناء سرج فاطر ولبامه * عتاد أخى هيجا وطرفا مسوما
فعدله كما ترى حصالا فاصلة من اللصاء على الأحداث مقدما والصبر على أم الحروع والامعة من أن يعد الشيعة معيا وتيمم كبري
للكرمات والتأهب للحرب بأدواتها ثم عقب ذلك بقوله فادأه حدير بانصافه بما ذكر بعده وكذا قوله تعالى أو شئت على هدى
من رسمهم وأوشك هم لمعدون فادأه اسم الإشارة فيه زيادة الدلالة على المقصود من اختصاص

(٣١٩)

المدكور من قبله باستحقاق

المدكور من قبله باستحقاق

المدكور من قبله باستحقاق

المدكور من قبله باستحقاق

المدكور من قبله باستحقاق

المدكور من قبله باستحقاق

المدكور من قبله باستحقاق

المدكور من قبله باستحقاق

المدكور من قبله باستحقاق

المدكور من قبله باستحقاق

المدكور من قبله باستحقاق

المدكور من قبله باستحقاق

المدكور من قبله باستحقاق

المدكور من قبله باستحقاق

المدكور من قبله باستحقاق

المدكور من قبله باستحقاق

المدكور من قبله باستحقاق

المدكور من قبله باستحقاق

المدكور من قبله باستحقاق

المدكور من قبله باستحقاق

المدكور من قبله باستحقاق

المدكور من قبله باستحقاق

المدكور من قبله باستحقاق

المدكور من قبله باستحقاق

المدكور من قبله باستحقاق

المدكور من قبله باستحقاق

المدكور من قبله باستحقاق

المدكور من قبله باستحقاق

المدكور من قبله باستحقاق

المدكور من قبله باستحقاق

المدكور من قبله باستحقاق

ان معناه عند حمل اسم الإشارة عقب أوصاف (على أنه) متعلق بالنسبة على أن المشار اليه (حدير عا
برد بعده) أي بعد اسم الإشارة (من حدير) متعلق بحدير أي حقيق بذلك لأجل الأوصاف التي ذكرت
بعد ذلك اليه (بحو) الذين يؤمنون بالعب وبقيمون الصلاة إلى قوله (وأوشك على هدى من رسمهم
وأوشك هم الفلاحون) عقب المشار اليه

الاسم في الجملة ولو كان غير مطابق لموضوعه (على أنه) هو متعلق بالنسبة أي النسبة عند ما ذكر
على أن المشار اليه (حدير) أي حقيق (عبر عنه) أي بعد اسم الإشارة من الحكم المطلوب (من
أحلم) متعلق بحدير أي حقيق بذلك الحكم من أجل الأوصاف التي ذكرت بعد ذكر المشار اليه
(بحو) قوله تعالى الذين يؤمنون بالعب وبقيمون الصلاة والذين يؤمنون بما
أرسل إليهم وما آتاهم من قبله وما آتاهم من قبله وما آتاهم من قبله وما آتاهم من قبله
فقر عقب المشار اليه وهو ممدوق في التبيين بأوصاف هي الايمان بالعب وبقيمون الصلاة والذين يؤمنون بما
أرسل إليهم وما آتاهم من قبله وما آتاهم من قبله وما آتاهم من قبله وما آتاهم من قبله
والايمان بما أرسل وما آتاهم من قبله وما آتاهم من قبله وما آتاهم من قبله وما آتاهم من قبله
الذين نبيه على أن المشار اليه كان حديرا ما رد بعد اسم الإشارة من الحكم الذي هو الهدى
(على أنه) أي المشار اليه (حدير عا) حدير عا من أجلها بحو أو شئت على هدى من رسمهم وأوشك هم
الفلاحون) وقد ذكر لأوصاف بعد الذين وسه باسم الإشارة على أن المشار اليه وهو الدس حدير بذلك
ولك أن تقول أي مناسبة في اسم الإشارة فاستدل ذلك وبأن في اسم الإشارة من المعارف لحصل هذا
ومن هذا قول حاتم الطائي

و لله صعلوك يساور همه * ويغشى على الأحداث والدهر مقدما
فني طلبات لا يرى الخوص ترحة * ولا شعبة ان نالها عد معيا
اذا ما رأى يوما مكارم أعرضت * تيمم كبراهن تمت صمها
وترى ربحه ونبله * وحنه * وذا شطب غضب الضريبة مخنما
واحناء سرج فاطر ولبامه * عتاد أخى هيجا وطرفا مسوما
فعدله أن يهلك غنى ثأؤه * وان عاش لم يقعد ضعيفا مذما

و بقي من الاسماء ان لا يكون طريق الى معرفة السد اليه الاسم الإشارة كما في الصراح وكان سمي

اليه حدير بما أسند لاسم الإشارة من أجل كونه موصوفا (قوله أو شئت على هدى الخ) أي فقد أورد السد اليه اسم الإشارة مع أن المثل
للمصير لأجل تشبيه السامع على أن المشار اليه حقيق بالحكم المذكور بعد اسم الإشارة من أجل ما انصف به من الصفات فبما ان قلت ان
المصير يدل على استحقاق الموصوفين بالحكم بعده قلت نعم هو وان دل على أنهم حقيقون به إلا أنه لا يدل على أن الأوصاف السابقة هي
العلية في الاستحقاق بخلاف اسم الإشارة فإنه يدل على ذلك وذلك لأن اسم الإشارة موضوع للدلالة على المشار اليه والمشار اليه الذات
الموصوفة بالأوصاف السابقة وتطبيق الحكم على موصوف يؤذن ان الية الوصف بخلاف ما لو أتى بالمصير فإنه لا يهيد ملاحظة الأوصاف
في العلية وان كانت موجودة لان المصير موضوع لاداءات فقط كذا قرر شيخنا المدوي

فان كان باللام فالإشارة الى معهودينك وبين مخاطبك كما اذا قال لك القائل جاء في رجل من قبيلة كذا فتقول ما فعل الرجل

(قوله وهو الذين يؤمنون الخ) فيه نظر من وجهين الاول أن هذا البيان يقتضي أن الإيمان من المشار اليه لامن الاوصاف والبيان الآتي بعد ذلك يقتضي أنه من الاوصاف فأول الكلام ينافي آخره الثاني أن المشار اليه هو المتقين لانه الموصوف بالذين يؤمنون فلا يرى أن يقول وهو المتقين الذين يؤمنون وأجيب عن الاول بأن المراد بالذين يؤمنون السوات المحردة عن الإيمان فتكون صفة الإيمان خارجة من المشار اليه بقرينة عددها من الاوصاف فيما أتى واعلم بغير عن تلك الدوات نفس الاوصاف لقبح ذكره بدون العلة وأجيب عن الثاني بأن أهل التفسير على أن الذين يؤمنون مقطوع عما قبله على أنه محرم متراً محدوف أو معمول فعل محدوف وجبذ لا يكون هو المشار اليه اعني في الصري ان الذين يؤمنون يمكن ان يحذف مقطوع عن المتقين على سبيل الاستئناف مرفوعاً بالابتداء محمراً عنه وأولئك على هدى وأن يحمل جارياً عليه كما ذكر في الكشف على التقدير الثاني بحسن أن يحمل الإشارة الى أحدهما إشارة للآخر من غير تكلف لان الصفة والموصوف في حكم شئ واحد وأما على التقدير الاول فليس بذلك الحسن لان المراد بالمشار اليه المعنى الذي أشير باسم الإشارة الى اعطه كما ينبغي عنه قوله (٣٣٠) عقب المشار اليه اوصاف وذلك المعنى هو معنى الذين يؤمنون لافني المتقين

وان اتحدنا في الواقع دنا (قوله وغير ذلك) أي كالاماق عمار قوا (قوله تنبيه على أن الخ) أي تنبيه بالإشارة في أولئك الاول والثاني وهذا في حقي أن المشار اليه في كلاهما اموصولان بقطع النظر عن الكون على هدى واختار الصام ان أولئك الاول إشارة لما ذكر من الموصولين وفيه تنبيه على أهم حديثون بان يكونوا على هدى لاجل الاوصاف المتقدمة وان أولئك الثاني إشارة لما ذكر أيضا لكن مع زيادة كونهم على هدى

وهو ان يؤمنوا باوصاف متعددة من الإيمان باميب ونظام الصلاة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بالإشارة تنبيه على أن المشار اليهم حقاً ما يرد بعد أولئك وهو كونه على الهدى عاجلاً والفور بالصلاح آخراً من أجل انصافهم بالاوصاف المذكورة (و باللام) أي يعرف المسند اليه باللام (للاشارة الى معهود)

عاجلاً والصلاح وهو البقاء الابدي في النعيم آخراً من أجل ذلك الاوصاف فان الدوق شاهد صدق على أنه ادخل الذي يحسن للسائد وبحث الملهوف وبحث الضعيف وقيم حق الصيب وحبس على السوارل ويوحى الشدائد ذلك هو أهل النعيم عدا ويري واللاحق أن يتلقى بالقول اذا يرى كان ذلك دالا على ان استحقاقه للنعيم والعدل من أجل تلك الاوصاف لان سبيل الحكم بوصف مناسب كما أسأعه ه اسم الإشارة الى الموصوف بشرح حليته ثم بشأن ذلك عرص آخر وهو اعراب في تحصيل تلك الاوصاف (و باللام) أي يعرف المسند اليه باللام يكون (للاشارة) بها (اي معهود) أي الى شئ من أفراد الحقيقة واحدا كان أو أكثر معهود بين المتكلم والمخاطب وأصل العهد الادراك واللقاء حسا فاستعمل في مطلق الادراك المتقدم لاستمرار اللقاء فلا ادراك في الحيلة يقال عهدت فلانا اذا أدركته ولفيته فالحمد للمعاد باللام يكون لتقدم اشارته صريحاً وتقدمه كناية للصف ذكره كما ذكر نحوه في الموصول (و باللام للإشارة الى معهود الخ) ش التبريع بالإداة وهي اللام على مذهب والالف واللام على مذهب تكون لاحد أمور الاول أن يشار به الى معهود قال في الاصاح للإشارة الى معهود ينك وبين مخاطبك كما اذا قال لك قائل جاء في رجل فتقول ما فعل الرجل

وفيه تنبيه على أهم حديثون باستحقاق الفلاح لاجل الاوصاف المتقدمة مع ما يرد بعد أولئك الاول من كونهم على هدى (قوله عاجلاً) أي في الدنيا (قوله بالصلاح آخراً) أي في الآخرة والمراد به البقاء الابدي في النعيم (قوله من أجل انصافهم بالاوصاف المذكورة) أي بخلاف ما لو أنى الضمير به لا يبعد ملاحظة هذه الاوصاف وان كانت موحودة لان اسم الإشارة لسكمان التمييز فيلاحظ معه الوصف بخلاف الضمير فانه موضوع لاداء فقط (قوله و باللام) أي على أحد الأقوال من انها المعرفة ومقابلها ان المعروف ال (قوله للإشارة الى معهود) أي للدلالة على معنى في الخارج فلا يقال انه أطلق للمعهود مع أن نفس الحقيقة في المعروف بالام الحسن معبودة أيضا كما يشير اليه قوله وقد أتى لواحد باعتبار عهدته وحينئذ فلا تصح المقالة وحاصل الجواب أن المراد بالمعهود هاهنا المعين في الخارج وما الحقيقة فهي وان كانت معبودة ومعينة لكن في الدهن وحاصل ما ذكره المصنف أن لام التعريف على قسمين الاول لام العهد الخارجي وتحت أقسام ثلاثة صريح وكسائي وعلمي وذلك لان مدحولها ان تقدم له ذكر صراحة كانت للعهد الصريح وان تقدم له ذكر كناية كانت للعهد الكسائي وان لم تقدم له ذكر أصلاً لكنه معلوم عند المخاطب سواء كان حاضراً أو لا فهي للعهد العلمي والنجويون يسمون ماددا كان مدحولها معلوماً حاضر بالام العهد المحسوس وان كان غير حاضر بلام العهد الذهني التقسم الثاني لام الحقيقة وتحت أقسام أربعة لام الحقيقة من حيث هي وسمى بلام الحسن ولام العهد الذهني ولام الاستغراق الحقيقي ولام

وعليه قوله تعالى وليس الذم كالاتى أى وليس الذم الذى طلست كالانى التى وهبت لها

الاستغراق العرفى وذلك لأن اللام إيماناً بشار بها للحقيقة من حيث هى وتسمى بلام الحقيقة ولام الجنس أو بشار بها للحقيقة فى ضمن فرد مهم وتسمى بلام العهد الذهبى أو بشار بها للحقيقة فى ضمن جميع الأفراد وتسمى بلام الاستغراق وهو قسمان إما حقيقى أو عرفى لانه أن أشير بها للحقيقة فى ضمن جميع الأفراد التى يتناولها اللفظ بحسب المعنى للاستغراق الحقيقى وإن أشير بها للحقيقة فى ضمن جميع الأفراد التى يتناولها اللفظ بحسب العرف فهى للاستغراق العرفى فظهر لك أن الأقسام سبعة وإن لام العهد الذهبى عند السبابين غير هاتئى وسنأتى هذه الأقسام كلها واحتلف فى الأصل والحقيقة فقل لأم الحقيقة أصل ولام العهد الخارجى أصل آخر وهو الذى أشار له المصنف والشارح وقيل الأصل لأم العهد الخارجى قال الحفيد وهو المعلوم من الكشف وسأثر كتب القوم وقيل لأم الاستغراق وقيل الجميع أصول وقسم المصنف لأم العهد الخارجى على لأم الحقيقة لأن العرف بها أعرف من العرف بلام الحقيقة ولستكرافبحاث لأم الحقيقة فلام العهد الخارجى كاسيوط بالنسبة للأخرى ولو أخر العرف بلام العهد الخارجى لكثر الفصل بين القسمين (قوله أى أى حصة) أشار بهذا إلى أن المراد بالمعهد الحصة اليهودية لانه كماله فى اليهودية بوقوعه فى مقابلة نفس الحقيقة والحصة والفرد عندهم معنى واحد أعنى الطبيعة الكلية مع ما انضم اليها من الشخص والتفرقة بينهما أن الفرد عبارة عن المركب من الطبيعة والشخص والحصة الطبيعية المروسة للشخص إنما هو اصطلاح اساطفة وإنما اختر لفظ الحصة دون الفرد لأن المناسبات من الفرد الشخص الواحد والعهد الخارجى قد يكون (٣٢١) أكثر من واحد فقلت كون المراد بالحصة

الفرد بما فيه ما بعده من التعميم أعنى قوله واحداً كان أو أكثر قلت ليس المراد بالمراد الواحد الشخص بل المراد به مقابل الحقيقة أعنى الفرد والجملة من الأفراد سواء كان واحداً أو أكثر فقوله إلى حصة أى إلى قدر وحصة وقوله من الحقيقة أى من أفراد الحقيقة والا للحقيقة لا تنفص وقوله معهود

أى أى حصة من الحقيقة معهودة بين التكلم والمطاب واحداً كان أو اثنين أو جماعة يقال عهدت فلاناً وأدركته ولقيته وذلك لتقديم كره صريحاً وكسابة (بحسب وليس الذم كالاتى أى ليس) الذم كراتى طلست امرأة عمران (كالاتى) أى كالاتى التى (وهبت) تلك الانى (لها) أى لامرأة عمران

(بحسب) قوله تعالى (وليس الذم كالاتى أى ليس) الذم كراتى طلست امرأة عمران ليسكون من سدة بنت العديس (ك) كالاتى (أى وهبت لها) أى لامرأة عمران فإذئال مشتمل على المشارية التقدم فاللام فى الانى ولو كان ليس من باب السدالية لانه محذور للإشارة إلى معهود تقدم صريحاً بقوله

ومعه قوله تعالى وليس الذم كالاتى أى وليس الذم كراتى طلست كالاتى التى وهبت والإشارة للمعهود سابق وهو قولها انى بذرت لك مائى بطي محراً وقولها انى وسنتها نبي عمران المعهود السابق فى الذم كراتى عهدت تقديري اذ لم تقدم صريحاً وإنما تقدم مائى بطي محراً والمراد به الذم كراتى لم يكونوا يندرون محراً لانى لانى لعريف عهدت تقديري صريحاً لتقديم وصحبها نبي كد فالقوله وقبه نظر

(٤٦ - شروح الساجيس أو) أى تلك الحصة أى معبده (قوله واحداً كان) أى تلك الحصة فهذا فصل لها وذ كر بعشر أمتها قدر ويحتمل أن المراد واحداً كان ذلك المعهود وهو الحصة وحيث فهو تميم فى المعهودى كلام المصنف وذلك كما اذا قلت مائى رجل أو رجلان أو رجل فقلت لك أكرم الرجل أو الرجلين أو الرجل (قوله يقبل عهدت الخ) أى يقال لامة وهذا استدلال على أن المراد بالمعهود العيين كما يفهمه تعبيره بالحصة فإن قلت ما ذكر من الدليل ليس فيه ذكر التعيين قلت هو استدلال باعتبار اللام لا يبرم من ادراكه وملاقاه كونه معبداً قرره شيخنا العدوى (قوله ولقيته) عطف مبد على مبد (قوله وذلك) أى العهد والعين فى الحصة ويحتمل أن المراد وذلك أى كون اللام للإشارة إلى معهود (قوله لتقديم الخ) اعلم أن هذا التقديم شرط نصحة استعمال العرف فى الحصة كما فى المصنف العتب لأنه قريبة لإرادة الحصة على ما فهم لانه يلزم أن يكون استعمال العرف فيه مجازاً مع كمال التعريف فيه (قوله أى ليس الذم كراتى) إنما نعرض المصنف لتفسير الآية بخلاف الواقع بين المفسرين فيها فقل انه من كلام امرأة عمران وفى الكلام قلب أى ليس الانى كالد كراتى التحريم وهو من تمة محسرها المعنى أعسر عى وصحبها نبي وعم مساواتها لذكرى التحريم فيما بينها كانت كراتى كانت مساوية لى التحريم وعلى هذا فاللام فيها للجنس ولا يصلح أن مائى لأم العهد وقيل انه من كلام الله تعالى تسليتها والمعنى ليس الذم كراتى طلست كالاتى التى وهبت لها بل الانى التى وهبت لها أعظم رتبة من الذم كراتى طلست وعلى هذا فاللام فيها للعهد ولما حرى الخلاف بين المفسرين فى الآية احتاج المصنف إلى تفسيرها بالعول الثانى حتى يتضح كونهما مثليين فاله شيخنا العدوى (قوله الذى طلست) أى قولها انى بذرت لك مائى بطي محراً لان هذا الكلام يتضمن طلبها

أن يكون ما يظهد كرا وتحمده من خدم بيت المقدس لان خدمة بيت المقدس اذذاك لاتصلح الا للذ كور دون الاناث اله نوبى
(قوله هلاشى) أى فان المسألة على الاثنى اشارة أى مشارها وكذا يقال فى قوله بعد والد كرا اشارة الخ واعاقل ذلك لان الشير انما هو
اللام لا الذ كرا ولا الاثنى (قوله الى ماسق د كره) أى ولد كور معهود معين (قوله فى قوله تعالى قالت رب انى وضعتها أنثى) أنت الضمير
مع كونه راجعا لما لا يدور الامر بين مراعاة المرحوم والمحال التى هى عملة الخدراعى أنثى وراية الخدراوى لانه يحط العائدة وأما التأنيث
فى قوله فلما وصفت لمرأته لاسى لان ماى نظها فى الواقع أنثى وراية ما قالوا الاولى مراعاة لفظ ما وهذا لا ينافى أن مراعاة المعنى جائزة قرر
ذلك شيخنا الممدوى (قوله لكنه ليس بمسألة) أى لانه محذور بالكاف حرم ليس فهو مسد لكه نظير مناسب من حيث العمود
الصريح (قوله كساية) يحتمل كما قاله عبد الحكيم أن المراد الكساية بمعنى المعوى وهو الحفاء لان فهم الذ كرا من لفظ ما الصادق
بالذ كرا والاثنى فيه حفاء لعدم التصريح وان كان ذ كرا الوصف بعد ذلك أعني محررا ميبا للمردود حيث قد فصول الشرح الى ماسق د كره
كساية أى الى ماسق د كره على وجه الكساية (٣٢٢) أى على طريقه حياء ويحتمل كما قال العزنى ان المراد الكساية باصطلاح

عليها عدد علماء الديان
فتكون من أفراد الكساية
المطلوب منها غير صفة
ولا نسبة وهو أن يتعين
فى صفة من الصفات
احتصاص بموصوف
معين عند ذكر تلك الصفة
لبنوصفها الى الموصوف
فالتحجير من الصفات
الاحتصاص بالذ كور فقط
ماى نظى باعتبار بقية
محررا ممدوى للذ كرا والذ كرا
لارم له فقد أطلق اسم
المردوم وأراد اللارم فاند كرا
ثم يذ كرا صراحة بل كساية
والذ كور صراحة مازومه
وهو ماى الطن الموصوف
بالحرير وجعل ذلك كساية
ظاهر على مذهب المصنف
انك تدان الكساية أن

فالاثنى اشارة الى ماسق د كره صرحنا فى قوله تعالى قالت رب انى وضعتها أنثى لكنه ليس بمسألة
والذ كرا اشارة الى ماسق د كره كساية فى قوله تعالى رب انى بذرت لك ماى نظى محررا فان لفظ ما ولو
كان بمعنى الذ كور والاناث لكن التحجير وهو أن يتعين اولد الخدمة مت ادهس انما كان للذ كور
دون الاناث وهو مسد اليه وقد ينسج عن ذ كره لندم علم الخطاب به نحو حرج الامر

تعالى قالت رب انى وضعتها أنثى فهو نظير مناسب واللام الى الذ كرا وهو المسد اليه للاشارة الى معهود
بقدم كساية فى قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب انى بذرت لك ماى نظى محررا فان لفظ ما ولو
كان يتعمل فى عموم الذ كور والاناث لكن ذ كرا الحر الذى لا يصح الا للذ كور بدل على انها
أرادت الذ كرا بالان التحجير وهو أن يتعين اولد الخدمة مت ادهس انما يكون للذ كور دون
الاناث لانه عورة لا يباحسها الا بكشاف الحاصل للخدمة وبس المراد بكساية ها الكساية المعلومة
بالمراد استمال اسمهم فى معنى قرينه فأشبه الكساية وقد يقوم مقدم كرا المشار اليه باللام علم الخطاب
به نحو حرج الامر اذام يكن فى البلد الامير واحد وكقولك لاد احد اعلو الباب وقد يشار باللام الى
حاصر لان حصوره كمنه كى وصف للبادى كى بها رحل ووصف الاشارة كقام هذا الرحل

لان قولهم ليس الذ كرا الذى طلت بدل على أنه قد وقع طب الذ كرا حقيقة فيكون اللام فيه لمررب
عهدى حقيقى والذى أحوج لاجرا حها عن الحسية انه لو كانت للجنس اصيل ليست الاثنى كالد كرا
وليس هذا مقام قب التشبيه والمعمود قد يتكون حاضرا لفظا كقوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون
رسولا فعصى فرعون الرسول أوحدا وهو مصير كقولك الفرطاس لمن سدد سهم أو علما كقوله
تعالى اذهباى العار وقوله نواذى المقدس اذى ياموتك تحت الشجرة هذا هو المعمود الشخصى
وأما الحسى فسيأتى

بالتانى

يد كرا اسم المردوم واد اللارم ما على طريقة السكاكى من أنها اللفظ المراد

مردوم ما وضع له فلا ينافى هالان التحجير ليس لازما للذ كرا ذ كرا كثير من الذ كور غير محرر (قوله وان كان بمعنى الذ كور والاناث)
أى محبت وصمها (قوله لكن التحجير الخ) فيه نظر لان اختصاص الحرير بالذ كرا كفى نفس الامر لا ينافى عموم مالد كرا والاثنى
بحسب الوصف وحينه فلا يكون الذ كرا مخصوصه مذ كورا وأوجب بأن العموم فى ما عاها هو محبت أصل الوصف واحتصاصه بالذ كرا
فى الآله بواسطة القرينة وهو الوصف بالحرير فصح أن يكون الذ كرا مذ كورا كساية بنظر تلك القرينة اه قرينى ان الاناث بقوله
محررا أن يكون التحجير فى كلام الشارح مصدر حرر للمعول فقولته يتقضى للمعول (قوله وهو) أى الذ كرا مسد اليه لانه اسم
ليس (قوله وقد يسعى الخ) هذا مقابل لقوله وذلك لتقديم كره صريحاً وكساية (قوله لتقديم علم الخطاب به) أى بالقرائن سواء كان
ذلك المعلوم للخطاب غير حاصر بالمجلس كما مثل الشارح أو حاضرا فيه كقولك لاد اخل البيت اعلو الباب وكقولك لمن فوق سهمه
الفرطاس فالله اله المعنى والصورى من أقسام العهد الخارجى لتحقيق لشار اليه باللام خراجا

والمالارادة نفس الحقيقة كقولك الرجل خير من المرأة والديار خير من الدرهم ومنه قول أبي العلاء المعري
والحل كالماء يبدى لى ضائره * مع الصفاء ويخفيها مع الكثر

وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شئ حتى اى جعلنا مبدأ كل شئ حتى هذا الجنس الذى هو الماء روى أنه تعالى
خلق الملائكة من ریح حنقا من ماء والخن من نار حنقا منه وآدم من تراب خلفه منه ونحوه أولئك الذين آتاهم الكتاب
والحكم والسوة

(قوله اذا لم يكن الخ) أى المعربة حالية وهى المرادة فى البدن (قوله ومفهوم المسمى) هذا تفسیر للحقيقة اشارة الى أنه ليس المراد منها
معناها المشهور وهى ماهية المتحدفة أى الموحودة فى الخارج وتوضيح ذلك أن الأمر الكلى باعتبار تحققه ووجوده فى الخارج يقال
له حقيقة باعتبار اعتباره فى الدهن سواء كان له وجود فى الخارج أم لا يقال له مفهوم فهو شامل للماهيات الغير الموحودة فأشار الشارح
بالتفسير الى أن المراد بالحقيقة المفهوم ليس قولك الصفاء والمول فان فى فهمها حسية واصفة مفهوم للمسمى بناية أى ومفهوم هو
مسمى الاسم لان المفهوم قد يكون مسمى أن يكون وضع له اسم والمسمى فلا يكون مفهوما كما اذا كان الموضوع له الاسم صادقا
وقد يكون لمفهوم غير مسمى بأن كانت تلك الحقيقة المتقدمة لها لم يوضع لها لفظ فحين المفهوم واسمى محوم وخصوصا وجهى كحاتم
فص (قوله من غير اعتبار الخ) بيان لنفس الحقيقة أى من غير ملاحظة لما صدق عليه ذلك المفهوم من الافراد ومن ذلك لادم الداخلة
على المعرفات نحو ان حيوان باطق والكامة لفظ وضع مسمى مجردا عن العريف (٣٢٣) للماهية والادم الداخلة على موضوع

الفصية الطبيعية نحو
الحيوان حنق والانسان
نوع وفى كلام الشارح
نظر لان لام العهد الذهبى
ولام الاستمراق بقسميه
اعتبر فهما الافراد مع
اهما من أقسام لام الحقيقة
واعتبار الافراد ينافى عدم
اعتبارها فلا يصح جعلها
من فروع لام الحقيقة
وأحب أن المراد من

اد لم يكن فى البدن الأمر واحد (أو) لا اشارة (الى نفس الحقيقة) ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما
صدق عليه من الافراد (كقولك الرجل خير من المرأة

(أو) لا اشارة (الى نفس الحقيقة) أى عريف اسمى باللام يكون لا اشارة بها الى نفس الحقيقة
ومفهوم مسمى للفظ من غير اعتبار لصدق ذلك اللفظ ولذات الحقيقة فى الخارج وفى الافراد وذلك
(كقولك الرجل خير من المرأة) فان المراد بلفظ الرجل مفهومه الذهني وهو الذكر الانسانى لا مصدق من
صادقاه وكذا المراد بلفظ امرأة ولذا صرح الاخبار بالخبر بانه على الإطلاق من غير حاجة الى بيان وجهها
هو الثانى أن يراد نفس الحقيقة كقولك الرجل خير من المرأة أى حقيقة الرجل من حيث هى خير
من حقيقة المرأة من حيث هى خير وقول المعري

والحل كالماء يبدى لى ضائره * مع الصفاء ويخفيها مع الكثر

غير اعتبار الافراد بالنظر فى الكلام وقطع النظر عن المراتب وذلك صادق بأن لا يمتنع الافراد أصلا كما فى لام الحقيقة وتعتبر
بواسطة الفرائد كما فى لام العهد الذهبى ولام الاستمراق وبدل على هذا الجواب قول الشارح فيما يأتى فاللام التى تعريف العهد الذهبى
أولا لا تستغرق هى لام الحقيقة حمل على ما ذكرنا بحسب المقام والقربة ويمكن الجواب أيضا بأن قول الشارح من غير اعتبار الخ دخول
على المتن اشارة الى أن المثال المذكور من القسم الذى لا يمتنع فيه الافراد وأن المقسم هو اللام التى اشار بها الى الحقيقة لا هذا القيد
وأما هذا القيد فهو القسم الأول وقد أشار المصنف الى القسم الثانى بقوله وقد يأتى لواحد والى الثالث بقوله وقد يقيد الاستمراق ومسمى
الاشكال على أن قوله من غير اعتبار تقيد للقسم (قوله كقولك الخ) أى ومنه الكل أعظم من الجزء والديار خير من الدرهم (قوله
الرجل خير من المرأة) أى حقيقة الرجل المدخولة دها غير من حقيقة المرأة الملاحظة ذهابا ولا ينافى هذا كون بعض أفراد جنس المرأة
خير من بعض أفراد جنس الرجل لان الدوايق قد تسمع عما يستحقه الجنس قال ابن بقوب الأولى للمصنف أن يثقل بقولنا فى التعريف
الكامة لفظ مفرد مستعمل والانسان الحيوان الباطق لان الحكم فى العريف حقيقى مفهوم لا فردى عملى الحكم بالحكمة بالخبرة فان الفصل
بين الذكور والاثنية انما تحقق من خصال الافراد لا من تصور كل منها لكن لما كان مآل التصور الى الأفضلية فى الخارج ثبتت
الأفضلية للحقيقة لذاتها لا من جهة التصور فان الشئ الذى هو فى قوة الحصول يثبت له حكم الحصول ويصح أن يراعى فى الخبرة
خبرة مجردة كدورية على نفس الاثنية من غير رعاية خصالها فيكون الحكم حقيقيا لا فرديا فلا يحتاج الى التأويل فتأمل ومن
تعريف الجنس من غير هذا الباب قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شئ حتى اى جعلنا مبدأ كل شئ حتى هذا الجنس الذى هو الماء روى
أنه تعالى خلق الملائكة من ریح خلقها من الماء والخن من نار خلقها منه وآدم من تراب خلقه منه

والعرف باللام قديماً لو اُخذ باعتبار عهديته في الدهن لمطابقته الحقيقة

(قوله وقديماً للعرف باللام الحقيقة لو اُخذ) فقد تحقق لاقتضائهما وهذا إشارة إلى القسم الثاني من الأقسام الأربعة للام الحقيقة ولم يقل وقديماً صدم العرف باللام الحقيقة واحداً لأن الوحدة المهمة مستعادة من القرينة الخارجية ولم تصدم العرف باللام وعبر هنا بقوله وقديماً وفيما سأتى بقوله وقديماً بالاعتناء وأما لأن دلالة اللام في الأول قوة لأنها مصحوبة بالقرينة الدالة على العصبية وفي الثاني صيغة لأنها بكى فيها القرينة الصارفة عن إرادة الحقيقة من حيث هي ولا يحتاج إلى القرينة الدالة على الاستفراق (قوله لو اُخذ) أي منهم (قوله من الأفراد) أي من أفراد الحقيقة (قوله باعتبار عهديته) أي بعينه واستحصاره في الدهن تبعاً لتعين الحقيقة واستحصاره فيه فالمعهوداتدها هو الحقيقة ولما كان استحصار الماهية يتضمن استحصار أفرادها كان كل واحد من الأفراد معهوداً دها وهذا اندفع ما يقال أن الواحد (٣٣٤) من الأفراد غير معين وحيد فلا عهد فيه لأدها ولا حرج على هو منهم

فكيف يقول المصنف باعتبار عهديته في الدهن وحاصل الجواب أنه مبهم في ذاته وعهديته إنما هي تبع لعمدية الماهية التي اشتمل عليها فصح نسبة العهدية إليه بهذا الاعتبار وقوله لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة أي المعهودة عنه لعهديته ومعنى مطابقة الواحد للحقيقة اشتراكه عليها عند ابن الحاجب أو صدق الحقيقة عليه عند الشارح وعلى الوجهين فالعهد اسم باعتبار مطابقته للحقيقة المعروفة صار كأنه معهود أي معلوم فله عهدية بهذا الاعتبار فسمى معهوداً دهاً كما في رسم عن الناصر الملقب ومثله في عهد الحكيم وقيل في قوله عهديته حذف مصاف أي باعتبار

وقديماً (العرف باللام الحقيقة (الواحد) من الأفراد (باعتبار عهديته في الدهن) لمطابقة ذلك الواحد الحقيقى بمعنى يطلق العرف باللام الحقيقة الذى هو موضوع للحقيقة المتحددة في الدهن على فرد ما موجود من الحقيقة

لأن الحسن والحقيقة خبر من الحسن ولو قصفت المراد به احتياج إلى بيان الوجه والأولى في التمثيل قولاً في التعريف الكاملة لفظ مفرد مستعمل والأسان الحيوان الناطق لأن الحكم في التعريف حقيقى مفهوم لا فردى بخلاف الحكم بالخبرة فإن الفصل بين الذكورية والأنثوية إنما يتحقق من خصال الأفراد لا من أمور كل منها لكونها كأن ما لا تصور إلى الأفعلية في الخارج تمت الأفعلية للحقيقة لأنها لا من جهة الصور فإن الشيء الذى هو في قوة الحصول يشتمل على الحصول ألا ترى إلى فصل زبد على عمره وأنه يصح باستعداده للمع ولوم يقع بالعمل ويصح أن يرعى في الخبرة خبرية مجرد الذكورية الثابتة على نفس الأنثوية من غير رعاية حاصلها فيكون الحكم حقيقياً لا فردياً فلا يحتاج إلى التأويل تأمله (وقديماً) العرف باللام الحقيقة (الفرد (واحد) من أفراد الحقيقة (باعتبار عهديته في الدهن) وفي هذه الصارفة سامح لأن ظاهرها أن الفرد الواحد الذى استعمل فيه اللفظ له عهدية في الدهن) معناه فاستعمل له اللفظ باعتباره لكن المراد ظاهر العلم بأن العهدية الذهبية من حيث هي للحقيقة فمستلهاً لمعناها فسمى الكلام أنه قد تقرر أن الكلى الطبعي وهو اللفظ الموضوع للطبيعة أي نفس الحقيقة للشمكة بين الأفراد قد يطلق على فرد من تلك الأفراد لو حودها فيه فيكون استعماله حقيقياً لا تخارفاً إذا صح هذا في الكلى الغير العرف فالعرف باللام المشر بها إلى الحقيقة كذلك يصح فيه الإطلاق على فرد توحيد فيه تلك الحقيقة لأن تعيينها باللام دها لا يمنع وجودها في الأفراد فينم وجودها في الفرد صحة الإطلاق كالكلى الغير العرف فإذا أطلق اللفظ المثل بال الحقيقة على ذلك الفرد كان ذلك الإطلاق باعتبار عهديته حقه وحقيقته في الدهن لا باعتبار فلا يدل هذا حينئذ على وحدة ولا عدمه ثم قال المصنف وقديماً لو اُخذ باعتبار عهديته في الدهن

كعولك

عهدية حقيقته فالوصف بالعهد إنما هو الحقيقة واليه مال المصنف والصعوى وإذا

عهدت حقيقته عهد هو لمطابقة ذلك الواحد لها (قوله صدى يطلق الخ) أشار به إلى أن قول المصنف يأتى بمعنى يطلق وأن اللام في قوله لو اُخذ معنى على (قوله العرف باللام الحقيقة) صفة لتحذوف تقديره بمعنى أن اسم الحسن العرف باللام الحقيقة وقوله الذى هو موضوع للحقيقة صفة للعرف أى الذى هو موضوع للحقيقة من غير نظر إلى فرد لأن النظر إلى فرد ما أو لجميع الأفراد بالقرينة لا بالصحة (قوله للمتحدة في الدهن) أي العصبية في الدهن أو للوصوفة بالوحدة في الدهن وبإزائها التبيين فالوحدة على كل حال حارحة عن الموضوع له وفائدة هذا التقييد الإشارة إلى صدق تعريف المعرفة على العرف باللام الحقيقة أعنى ما وضع ليستعمل في شيء بعينه فاللهية الحاصلة في الدهن أمر واحد لا تعدد فيه في الدهن إنما يلحقه التعدد بحسب الوجود (قوله على فرد ما موجود) متعلق بيطبق (قوله من الحقيقة) صفة لفرد أى على فرد من أفراد الحقيقة واللام الحقيقة لا تجزأ

كقولك ادخل السوق وليس يبك وبين محاطك سوق معهود في الخارج وعليه قول الشاعر * ولقد أمر على التميم يسبي *

(قوله باعتبار) متعلق بقوله معهود أي معلوما ومعيضا في الدهن أي لاعتباره بخصوصه والا لكان محارا من اطلاق المطلق على اللقيد من حيث انه مقيد قاله عبد الحكيم وقوله وحزنا عطف على معهودا من عطف العلة على العلول أي ان عهديته باعتبار أنه جزئي من جزئيات الحقيقة التي هي مستحصرة في الدهن ومعهوده فيه وقوله مطاهاياها أي وباعتبار كونه مطاهاياها أي شتملا عليها ثم ان ظاهر قول الشاعر يعني بطلق المرف بالام الحقيقة على فرد باعتبار كونه معهودا في الدهن انه يستعمل في المرد فيه يمكن حقق في الطول ما حاصله انه يستعمل في الفرد باعتبار وجود الحقيقة فيه فهو الحقيقة أي أطلق على الحقيقة في ضمن المرد لقريضة والبسبب في قوله لا في وهذا معناه من الحقيقة التي وعار في الطول وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الدهن وإنما أطلق على المرد للوجود منها باعتبار الحقيقة موجودة فيه جاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوصف اه وقد يقدر ان قوله هنا باعتبار كونه معهودا في الدهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطاهاياها عبارة عنه قوله في الطول باعتبار وجود الحقيقة فيه ادعى اعتبار كونه جزئيا من جزئياتها اعتبار وجوده فيه فتعبد عبارة هنا أيضا أن الاستعمال في الحقيقة اء هو الحقيقة في ضمن المرد فتأمل (قوله كما يطلق) راجع لقوله يطلق أي يطلق احلا كما ساق الكلبي الطبعي (٣٣٥) أي الذي يراد منه الحقيقة والطبيعة والبراد بالاطلاق هنا الحن وذلك

باعتبار كونه معهودا في الدهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطاهاياها كما يطلق الكلبي الطبعي على كل جزئي من جزئياته وذلك عند قيام قريضة له على أن ليس القصد في نفس الحقيقة من حيث هي بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها (كقولك ادخل السوق حيث لا عهد) في الخارج

خصوص الفرد ولذلك كان الاطلاق حقيقيا لا محاريا (١) وإنما يحمل على هذا حيث لا يصح اراده حصة معينة من الحقيقة ولا ارادة الحقيقة نفسها كما في قولنا الانسان نوع ولا ارادها في ضمن جميع الافراد كما يأتي بل يراد من فرد المدم محصة عند ذلك فاد اقبس مثلاً طعام المسكين زكاه فطرك يوم العيد كان انعمي انعم فردا من افراد الحقيقة السكينة المعهودة لديك المروقة في دهنتك فالتسكيرها ولو وحسب ما بار فرينة قصد المرد في الجهة وهي الاعمام لكن لا بد من ان الاعلام مبهمة حقيقة ولذلك يقال ان هذا النوع من التشار به الى الحقيقة مكرمة باعتبار القريضة مساو للكر الذي وضع لمرد غير معين ومعرفة باعتبار به لاشارته الى معهود هو حقيقة ذلك الفرد وذلك (كقولك ادخل السوق حيث لا عهد) أي لا معهود في الخارج يشار اليه باللام كما ادارت اسما بالاجمع للقيام بأمر التوكل

كقولك ادخل السوق حيث لا عهد يعني ان الدحول اما يكون في سوق معين قال وعليه قول الشاعر وهو عمرة بن حابر الحنقي ولقد أمر على التميم يسبي * لمصبت تمت قلت لا يسبي

فيه الدكر وفي المشبهه ناراد بالاطلاق محل قرر وشيخا المدوى (قوله وذلك) أي اطلاق اسم الجنس للمرد على فرد معين في الدهن (قوله على أنه ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي) أي كما في لام الحقيقة وقوله بل من حيث الوجود أي وجود الحقيقة (قوله من حيث هي) أي من حيث هي نفسها مقصودة لا الافراد فهي الثانية تأكيد والخبر محدود (قوله من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد) أي كما في لام الاستعراق الآتية (قوله بل بعضها) أي بل من حيث وجودها في بعضها (قوله ادخل السوق) أي فقولك ادخل قريضة على أنه ليس المراد حقيقة السوق من حيث هي لاستحالة الدحول في الحقيقة ولا الحقيقة في ضمن جميع الافراد لاستحالة دخول الشخص الواحد جميع أفراد السوق فلم من هذا أن المراد الحقيقة في ضمن بعض الافراد (قوله حيث لا عهد) بأن تتمدد أسواق البلدان تعيين لواحد منها بين التكام والمحاط (قوله في الخارج) أي لا مطلقا كما يوجه اطلاق الذي لو حود العهد الدهن والحاصل أنه ليس المراد بقى العهد مطلقا بل خصوص العهد الخارجى لوجود العهد الدهني كما قدمه في قوله باعتبار عهديته في الدهن فلا تنافي بين قوله حيث لا عهد وقوله قل ذلك باعتبار عهديته في الدهن فلو فرض أن هناك عهدا خارجيا بل كان هناك سوق واحد كانت آل العهد الخارجى

(١) هنا زيادة في بعض النسخ نصها يؤخذ من هذا أن دلالة أعني مدخول الحقيقة مطابقة على فرد ما وفيه تأمل كتبته مصححه

وهذا يقرب في المعنى من السكرة ولذلك يقدر يسمى وصفا للشم لاحتلال

(قوله وأحاف أن يأكله الدب) أي فرد من أفراد الحقيقة للعبة في الدهن وليس المراد حقيقة الدب من حيث هي لانه لا يأكل ولا الحقيقة في ضمن جميع الافراد وحاصل ما في المقام أن العرف بلام العهد الذهني موضوع للحقيقة المتعددة في الدهن وإنما أطلق على الفرد الوجود منها باعتبار الحقيقة موجودة فيه لا باعتبار أنه فرد والالكان محارا فحق التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوصف (قوله وهذا) أي العرف بلام العهد الذهني وقوله في المعنى كسكر (أي باعتبار العربية لان المراد به بعد اعتبارها فرد منهم أم قبل اعتبارها فليس كسكر) وهو موضوع للحقيقة المعنى الدهن (قوله وان كان في اللفظ) أي والحال انه تجري عليه أحكام المعارف بالسطر للفظ المعنى غائبا مائلا في وقوله باعتبار العربية اندفع ما في هذا الكلام بقصبي أن احراز حكم المعرفة عليه ليس بحسب المعنى نظرا الى أنه في المعنى سكره وليس كذلك بل العرف بلام العهد الذهني معرفة بحسب اللفظ والمعنى لانه موضوع للحقيقة المعينة ومنعمل فيها وحيثما احراز أحكام المعارف عليه بحسب لأم من جميعها (قوله من وقوعه متدا) نحو الدب في دارك وقوله وهذا حال نحو رأيت الدب حار حار من ذلك وقوله (٣٣٦) وصفا للمعرفة نحو رد السكر مذكور وقوله وموصوفا بها نحو السكر م الذي

هل كذا في دار صديقك
(قوله ونحو ذلك) أي
كقطعه يسا من المعرفة
والعكس نحو رد السكر
عندك والسكر مريد عندك
وكيفية اسم كان ومعمولا
أول اللفظ نحو كان السارق
الذي سرق متاعك في محل
كذا وعبثت السرق هانكا
(قوله وهو أن السكر) أي
نحو ادخل سوقا معاها
أي الوصفي وقوله من جهة
الحقيقة أي من جهة أفرادها
والا فالحقيقة لا شحرا
(قوله وهذا) أي العرف
بلام العهد الذهني نحو
ادخل السوق وقوله معناه
أي الوصفي (قوله كالدحول)
أي هاته إنما يتصور في

ومثله قوله تعالى وأحاف أن يأكله الدب (وهذا في المعنى كسكر) وان كان في اللفظ يجري عليه
أحكام المعارف من وقوعه متدا وحال وصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك وإنما قال كسكر
لانه من جهة تفاوت ما هو في السكره معها بعض غير معين من جهة الحقيقة وهذا معناه بعض
الحقيقة وإنما تستعد المعية من القرينة كالدحول ولا كل فيما مر فالمراد ودو اللام بالسطر
القرينة سواء ما سطر الى أمهما محلمان ولكونه في المعنى كسكره قد يامل معاملة السكره
فمقول له ما أتت فلا يصح له هذا ولكن ادخل السوق نسي للجارفة وانتدب الجاردا بالسوق بقرينة
الدحول للأمور فرد من أفراد حقيقة السوق فلما أن عرفت باللام التي لم يتقدم للفرد المستعملة هي
فيه عهد كالتأشير الى تلك الحقيقة فكأنك تقول ادخل فردا من أفراد حقيقة السوق المعهودة لك
وقد استعمل العرف باللام الحقيقة في فرد باعتبار حقيقة الوجود فيه الصادق لفظها عليه
فالقرينة صرته فردا مطلقا واللام عرفت باعتبار حده فهو مع السكر باعتبار القرينة متساويان
وباعتبار ما يتبعه لام الحقيقة من الاشعار بعبثها بها المصاحب لذلك الاطلاق مختلفان ومثل هذا
قوله تعالى وأحاف أن يأكله الدب فليس المراد كل ديب ولا حقيقة الدب ولا ديب معين بل فرد من
أفراد حقيقة الدب وهذا المعنى قوله (وهذا في المعنى كسكر) بمعنى باعتبار القرينة لا باعتبار معاد اللام
لذا ادعى القرينة الموحدة للتكبر حررت عليه أحكام السكر ويراعى فيه كثير امعاد اللام فتجري
عليه أحكام المعارف بفتح متدا وصاحب حان ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كقطعه بها
ورواه المحترق في حماسه ولقد مرت لا يقال كل ما يقع في الوجود متشخص لا ما يقول لو نظر لدب
لما كان العهد معارفا لأداء قال وهذا في المعنى كسكره ولذلك يقدر يسمى وصفا للشم لاحتلال

ان

الافراد الخارجية ولا يتصور في الحقيقة (قوله فالمراد) أي من اللام نحو سواها وقوله

ودو اللام نحو السوق وقوله بالنظر الى القرينة فيبقى دي اللام فقط اد المراد استمائه في الفرد لا يتوقف على القرينة (قوله سواء) أي
في أن المراد من كل بعض غير معين (قوله محلمان) أي لان لسكر معناه بعض غير معين من أفراد الحقيقة والمعنى معناه الحقيقة
المعينة الدهن وإنما أطلق على الفرد للقرينة باعتبار وجود الحقيقة في قاعدة المعية في الفرد ما يوصف في دي اللام القرينة وهذا
الفرق الذي ذكره الشارح بناء على أن السكره موضوع للفرد المنتشر فان قلنا انها موضوعة للمساهية فالفرق أن تعيين المساهية
وعمديتها معتري مدلول المعرف بلام العهد الذهني غير معتري مدلول السكره وان كان حاصل الفرق بين المعرف بلام العهد الذهني
والسكره كالفرق بين اسم الجنس المنكر كأسد وعلم الجنس كاسامة وذلك لانه في القول بأن اسم الجنس اسكر موضوع للفرد
المنتشر فالفرق بينهما ما قاله الشارح وان قلنا موضوع المساهية فالفرق ما قلناه واعلم أن السكره سواء قلنا انها المفهوم أو للفرد المنتشر
انما تستعمل في الفرد المنتشر وإنما الخلاف فيما وصفت له

(قوله ويوصف الجملة) الاولى التعرّيع بالفاء (قوله ولقد أمر على التميمي) تمامه فصحت تحت قلت لا يعني في عدل الى المصارع في أمر قصدا الى الاستمرار وقوله فصحت تحت قلت أي فأمر في ثم أقول لكن (٢٢٧) عدل الى الماضي دلالة على التحقق فكأنه قال

أمر دائما على لثيم عادته

سبي ومواظب على سبي

بأنواع التثنية فأمر في ولا

أثنت اليه ولا أشتمل

علامة وأعرض عنه صوتا

لما الوحاتم أقول جماعة

الجلال انه لا يعني وثم

حرف عطف اذا لحقتها

علامة التأنيث اختصت

بمط الجدل وقوله

لا يعني أي لا يريدني بل

يريد عبرى من عاه اذا

قصده ويحتمل أن المراد

لا يهمني الاشتغال به

والاستقام منه من عاني

الامر اذا أهمل والشاهد

في قوله يسي فان الجملة

صفة لهم لان الشاعر يريد

لثيم مبيضا ليس فيه

اظهار ملكة الحلم المقصودة

بالمدح بها ولا المساهة

من حيث هي بقرينة المرور

ولا الاستعراق لعدم تأتي

المرور على كل لثيم من

المثام بل الحس في ضمن

فرد منهم فهو كالسكره فلذا

جعلت الجملة صفة لاحالا

قال ابن يعقوب ولم تجعل

سك الجملة حالا لان العرص

أن التثنية دأبه السب ومع

ذلك عمله القائل وأعرض

عنه وليس الغرض تقييد

السب بوقت المرور فقط كما هو مقصود

لان التثنية من قوله قلت لا يعني أنه قال ذلك في حال سماع السب ولو في غير حال المرور انتهى

و يوصف بالجملة كقوله * ولقد أمر على التميمي

من العرفه والعكس وكونه اسم كان ومعمولا ولا ظن وشبه ذلك ولهذا قال كالسكره لا سكره حقيقة ومن معاملة معاملة السكره وصفا بالجملة التي هي في معنى السكر كقوله:

ولقد أمر على التميمي * فصحت تحت قلت لا يعني

في سبي نعم التثنية والمراد به فرد باعتبار عهديه حقيقة المقدرة فيه ولم يجعل سبي حالا لان العرص أن التثنية دأبه السب ومع ذلك عمله القائل وأعرض عنه لا يقييد السب بوقت المرور فقط الذي هو مقصود كونها حالية اذ هي مشروطة بالحدوث في أصلها كدافل ولكن المناسب لقوله

فصحت تحت قلت لا يعني * كونها حالية واعمالنا انفس الخ لان التثنية تناسل نفس السب المعية فلذا لا يسميه فمدا اظهار دوام السب ولان قوله لا يعني انما يصادر منه في حال سماع السب حال المرور لأنه قاله فيمن دأبه السب ولو في غير حال المرور تأمله

أن التثنية عالم تكن الاداة فيه معنى يعرفه المحطت صارت ثمة تحت الظاهر فهو من معاملة السكره وصح وضعه وان كان معرفة بسبي وان كان سكره ولو عومل معاملة العرفه لحمل حالا والحال في المعنى غير مقصود لان الحال يدل على الاستعمال وليس ذلك مقصودا هنا ومن حيث اللفظ أيضا لا يصح ان يكون في حكم السكره على ما سقى وسبق في الكلام على ذلك في الكلام على الحال ومنه في القرآن كثير كقوله تعالى وآية لهم الليل نسلح منه النهار وهو في معنى الاستعمال في أن لا يستطيعون حيلة فان قلت لا شيء فصل يصف بين هذا وما قبله من التمسك بالحق وان كان هذا اول عهد بين فلان وهذا وان كان عهدا فهو من حيث شياعه في الظاهر كالخمس وحمل بعد ذلك لان فيه شبهة من كل منهما ولك أن تقول أقرب من هذا القسم شياعا بالسكرات ما اشتمل على الاداة الخفية التي لتعريف الحقيقة فان شياعها في نفس الامر وشياع ما نحن فيه في الظاهر فقد فكأن أو أن يعاند معاملة السكرات في الوصف وغيره ولا شك ان الامر كذلك لكن ظاهر عبارة المصنف خلافه وقد يجب بأن مدلول الحقيقة هو الحقيقة من غير نظر لافرادها وهي حادثة عن صفة لكن بك أن قول حيث ثمة الذي أفاضته هذه الاداة (تنبيه) نسبة ما نحن فيه من الوسط (١) بين امهال النحوي والحسي المهود والحسي فان العهد قد يكون محصيا كقوله تعالى فمضى فرعون الرسول وقد يكون حسيبا بمعنى ارادة حسن هونوع لما فوقه كقولك ارحل نزل به فردا من افراد الرحال المحض بين دون عهدهم وهذا يقع كثيرا في الكلام ولعل منه قوله تعالى أولئك الذين آتاهم الكتاب فان المراد حسن كتب الله فيكون صالحا للتوراة والانجيل والزبور التي أوتوها من نعم ذكرك من الانبياء صلى الله عليه وسلم تسليما فاللام فيه عهديه حسية وكذا قوله تعالى ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر وللانكة والكتاب قال الرخشي أي حسن كتب الله التوراة ونصير هذه الالف واللام عهديه حسية استعراقية وعلى هذا فيسمى أن يجعل وليس الذكر كالاتي من هذا القسم فان المهود الذكور الذي قام بذبحها كعبه المطاوعة وحدث معهود حسية لاشخصي كما سبق في ولقد أمر على التميمي * الثالث أن يكون للاستعراق واليه الإشارة بقوله

(١) قوله سبي ما نحن فيه الخ هكذا في الاصل وحرر العارة فاعل فيها غير ما كتبه مصححه

وقد يفيد الاستراق وذلك اذا اشتمح على غير الافراد وعلى مضى دون مضى كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا (قوله وقد يفيد الاستراق) أى لجميع الافراد وهذا هو القسم الثالث من أقسام لام الحقيقة ثم ان ظاهر السنف أن اعرف بلام الحقيقة موضوع لأم من الحقيقة وجميع الافراد وأنه يفيد عملاً لا إطلاقاً عليه ما وليس كذلك بل هو موضوع للحقيقة المتحددة في الذهن فقط وإفادتها للاستراق إنما هي من حيث تحقق الحقيقة في جميع الافراد وأحباب الخارج عن نظير هذا فيما سبق وحاصل الجواب عن ذلك أن يقل ان المراد أن المعرف بلام الموضوع للحقيقة المتحددة في الذهن قد يطلق على جميع الافراد من حيث تحقق الحقيقة فيها وذلك عند قيام القرينة الدالة على أنه ليس المقصد الحقيقة من حيث هي ولا من حيث وجودها في فرد كي في الحمل على الاستراق وحوادث القرينة المارفة عن ارادة الحقيقة من حيث (٣٢٨) هي ومن حيث وجودها في نفس الافراد ولا تتوقف على وجود القرينة

المعية للاستعراق بخلاف
الحمل على وجود الحقيقة
في فرد فانه يتوقف على
القرينة الدالة على البعسية
فالقرينة فيه أقوى (قوله
بدليل الخ) هذا يقتضي
أه لا بد من قرينة معينة في
هذا النوع أصا كالذي
قله وألحق خلافه لانه اذا
لم تقع قرينة على ارادة
الحقيقة ولا على العرد
التبر المعين حمل على
الاستعراق كما هو المأخوذ
من كلام الكشاف وقد
يجاب بأن الشارح قصد
التعريض على اراد وجود
الدليل قرره شيخنا العدي
(قوله الذي شرطه دخول
الخ) أي ودخوله فيه
فرع عن العموم والعموم
يدل على الاستعراق ثم
ان ما ذكر شرط بالنسبة
للاستثناء المتصل لا مطلقا
وحاصل ذلك الدليل أن
المستثنى منه كالإنسان
يجب أن يكون المراد به كل

على مصدرية وهو عطف على تعريف (قوله هي لام الحقيقة) أي هي من أفراد لام الحقيقة (قوله حمل) أي مدحولها وقوله على ماد كرا أي من الحقيقة في ضمن فرد غير معين في الأول أو في ضمن جميع الأفراد في الثاني فالخامس أن لام الحقيقة هي الأصل لكن تارة يقصد من مدحولها الحقيقة من حيث هي وتارة يقصد منه الحقيقة من حيث تحققها في بعض الأفراد وتارة يقصد منه الحقيقة من حيث تحققها في جميع الأفراد فالسبب في الحقيقة في الكل دون بعض الأفراد أو كلها وأصل المبدأ الخارجي فهي قسم برأسها أصل لكل خارج كما تقدم للمصنف واعتراض بأن هذا محكم ولم لم يجعل التي للمبدأ الخارجي من أفراد لام الحقيقة بحيث قال فيها أن الإشارة لتلك اللام للحقيقة من حيث تحققها في فرد معين في الخارج لتقدم ذكر اصراحة أو كناية أو علم الخطأ به ويمكن الجواب بأنه إنما جعلت فيها لكون التعيين فيها أشد من التعيين في لام الحقيقة وجعلت فيهم كل واحد أصلا مستغلا على حدة وبعصم حمل الكل فرع التي للحقيقة وبعصم حمل لام المبدأ الخارجي أصلا لكل فاعادها من فروعا وهذا الخلاف لا يدل تحت ود كرا الحيد أنه إن قد ان السكرة موضوعة للفرد المنتزح كانت أن التي للمبدأ الذهني هي الأصل لاسيما أنها مدحولها على حاله وإن كانت موضوعة للماهية لا بقيد الاستحصار كانت لام الحقيقة هي الأصل وما عداها من فروعا وذلك أن معنى اللام الإشارة إلى معنى ما دخلت عليه فظهر لك أن حجة الأقوال حمسة (قوله والغريبه) عطف نصر على (٣٣٩) ماقوله (قوله ولها) أي ولأن كون لام المبدأ الذهني ولام الاستغراق من فروع لام الحقيقة (قوله عائد إلى العرف باللام الخ) أي وليس عائدا على العرف باللام مطلقا لعدم إعادته أن هذين الفرجين من أفراد لام الحقيقة وبما يدل على أن المصدر عائد على العرف بلام الحقيقة كما قال الشارح لا إلى العرف بطاق اللام تعبير المصنف الأسلوب حيث قال وقد يأتي وقد يفيد ولم يقل أو للإشارة إلى واحد معهود في الدهن أو للإشارة إلى الاستغراق تأمل (قوله ولا بد الخ) اعلم أن اسم

هي لام الحقيقة حمل على ماد كرا بحسب انعام والعريضة ولها ان الصبر في قوله ودياني وقد يبعد عائد إلى العرف باللام المشار بها إلى الحقيقة ولابد في لام الحقيقة من أن يقصد بها الإشارة إلى الماهية باعتبار حضورها في الدهن

والخارجي أما الأولان فالفرق بينهما أن المحلى وضع للحقيقة مع الاستغراق بوجودها في الدهن واسم الجنس موضوع لها من غير اعتبار اشعار بالدهن فالدهن في اسم الجنس مصاحب لا وضع غير معتبر الاشعار به وعدم اعتبار الدهن في اسم الجنس لا يقتضي عدم مصاحبة الوضع بالدهن لأن عدم اعتبار الشيء ليس اعتدرا لعدمه فالتكادام معتبر بذا أي لم تراعه لم يترجمه استغراقه عنك أي عن محلك وإنما انتفت مراعاته وإن اعتبرت عدمه وبعه لم انتفت عنه محلك هذا على القول بأن اسم الجنس وضع للحقيقة وأما على القول بأنه وضع لا وحدة الشائفة فلا يحتاج إلى هذا الفرق لظهوره بادرالك القول نعم يحتاج إلى هذا فيما انفق من أسماء الأجناس على وضعها للحقيقة مثل المصدر كالرحمي ورحمي والفرقي وقرني وأما الفرق بين المبدأين فهو أن الخارجي مشار فيه إلى حصة من الحقيقة واحدة أو اثنين أو جماعة ثم العلم بها والذهني مشار فيه إلى نفس الحقيقة ومفهوم السمي وهذا الفرق بين المبدأين انهو باعتبار معرفتهما وهما الشخص والحقيقة وأما الفرق بينهما باعتبار أنفسهما أعني إعادة كون المشار إليه في الجملة معهودا فهذا لم ينشأ بدولكنه غير محتاج إليه إلا من جهة اعتداده به وهو معرفتهما بأمل

وكذلك خلق الإنسان صعيحا ثم قال ان الاستغراق على قسمين • أحدهما حقيقي نحو عالم الله والشهادة فان معناه كل عيب وكل شهادة وفي حمل هذا من هذا القسم تحت سباني ان شاء الله

(٤٢ - شروح النجاشي - أول)

لوصفه لها كد كرى وشرى ورحمي كما أن اسم الجنس للعرف يدل عليها فاعلم ان عر راع فهما وإن كان اسم الجنس للسكر غير مصدر كأسد ورجل ففيه نزاع قيل انه موضوع للفرد المنتزح وقيل موضوع للماهية اذا علمت ذلك فيردسوار حاصبه أن لام الحقيقة الداحلة على اسم الجنس ما أن يقصد بها الإشارة إلى الماهية من حيث هي أي من غير اعتبار تعيها وحضورها في الدهن وإنما أن يقصد بها الإشارة إلى الماهية باعتبار تعيها وحضورها في الدهن فان فاعلم بالأول لم عدم الفرق بين اسم الجنس للعرف والسكر المصدر يعود كرى والذكرى ورحمي والرحمي فان كلامهم موضوع للماهية والقول بعدم الفرق باطل لضرورة الفرق بين العرف والسكر وإن قلتم بالثاني لزم عدم الفرق بين العرف بلام الحقيقة ولام المبدأ الخارجي المعنى لأن كلامهما إشارة إلى حاصر معين في الدهن وهذا البحث أورده صاحب المفتاح على هذا المقام وأشار الشارح لحوانه بقوله ولا بد الخ وحاصله ما تختار الثاني وهو أن لام الحقيقة الداحلة على اسم الجنس يقصد بها الإشارة إلى الماهية باعتبار حضورها في الدهن ولا سلم لزوم عدم الفرق بين العرف بلام الحقيقة والعرف بلام المبدأ الخارجي العلمي وذلك لأن المشار إليه بلام الحقيقة هو الحقيقة الحاصرة في الدهن والمشار إليه بلام المبدأ المذكور حصة من أفراد الحقيقة

بوالاستمراق صرح من حقيقى كقوله تعالى عالم العيب والشهادة أى كل عيب وشهادة وعرفى كقولنا جمع الأمير

معينة فى الدهن وفريق بين الحقيقة والحصة منها (قوله لينمى) أى اسم الجنس المسمى بالمعروف من المقام وهو بالياء التحنية (قوله عن أسماء الأحاسيس السكرات) أى من الإشارة بها إلى الماهية لا باعتبار كونها حاصرة فى الدهن وإن كانت حاصرة فيه ضرورة أنها موضوع لها ولا يصح لواضع بقطع معنى إلا إذا كان حاصرا فى ذهنه فالحضور حرة المسمى بالنسبة للإمام الحقيقة دون أسماء الأحاسيس السكرات وهو ملاحظ فى ذوق على سبيل الحرمة ومصاحفى الثانى وهذا معنى على المشهور من أن المراد بالدهن ذهن الواضع وأما على ما عليه شيخنا العلامة السيد البليدى فى حواشى الاشتقاق من أن المراد بالدهن ذهن الخطاب فيكون الحضور فى ذهنه معتبرا فى الأول على سبيل الحرمة والثانى الثانى فهو غير معتبر ولا مصاحب ثم إن المراد بقول النارج لينمى عن أسماء الأحاسيس السكرات أى المصدر لا السكرات غيرها فلا يقل ما هذا مخالف لما مر من أن السكرات موضوعة لبعض غير معين من أفراد الحقيقة لأن هذه النسبة للسكرات التى هى غير مصدر والدليل على أن المصادر موضوعة للماهية إطلاقه محردة عن الوحدة أن قولك صرنا صرنا لا إشعار له بالوحدة فإن أردت الوحدة أثبت التاء فقلت صرنا أو بالوصف فقلت صرنا واحداً يدل ذلك أيضاً أن المصادر لا تنفى ولا تجمع فإن اقتاداً كان اسم الجنس المسمى بشاره للحقيقة باعتبار الحضور صار عبره علم الجنس فانه أيضاً موضوع للماهية بقيد الحضور فكل مهم ما عتبر فيه الحضور الدهنى حرة من الموضوع له فالمرق بينهما فقلت المرق أن الواضع اعترى فى دلالة اسم الجنس على الحضور والتعريف فقرة خارجة رائدة على اللفظ الدال على الجنس وهى أن فسكان الواضع قال وصعد ارحمى للدلالة على الماهية الحاصرة فى الدهن بشرط إقراره بأن محلا علم الجنس كاشافاً (٣٣٠) لم يعتبره ذلك بل محله موضوعاً للماهية الحاصرة فى الدهن ولم يعتبر فى

دلالتهم على التعيين والحضور فريقة خارجة بل محله معيّن بذلك كقوله اللفظ وحده أن علم الجنس يدل على التعيين والحضور الذى هو حرة المسمى كقوله اللفظ واسم الجنس المسمى يدل على ذلك بالآلة (قوله السكرات) اعترضه السيمى بأنه كيف وصف

لينمى عن أسماء الأحاسيس السكرات مثل الرحى ورعى وإذا اعترى الحضور فى الدهن فوجهه متباعد عن تعريف العهد أن لام العهد إشارة إلى حصة معينة من الحقيقة واحداً كان أو اثنين أو جماعة ولأن الحقيقة إشارة إلى نفس الحقيقة من غير نظر إلى الأفراد فليتنامل (وهو) أى الاستمراق (صرنا حقيقى) وهو أن راد كل فرد بما يتناول اللفظ بحسب اللغة (بحسب عالم العيب والشهادة أى كل عيب وشهادة وعرفى) وهو أن راد كل فرد بما يتناول اللفظ بحسب متفاهم العرفى (بحسب جمع الأمير (وهو) أى الاستمراق (صرنا) أحدهما (حقيقى) وهو أن راد كل فرد بما يتناول اللفظ لغة (بحسب قوله تعالى (عالم العيب والشهادة أى عالم (كل عيب وكل شهادة) الآخر من الاستمراق (عرفى) وهو أن راد كل فرد بما يتناول ذلك اللفظ بحسب ما يتطاه فيه أهل العرفى (كقولنا جمع الأمير

والثانى عرفى كقولنا جمع الأمير

الجنس بالكرة عتد من يرق بمهما وحاب بأن المراد من قوله السكرات التى ليس فيها أ (قوله مثل الرحى) الصاعقة مثال للمعرف بلام الحقيقة وقوله ورعى متساو لا أسماء الأحاسيس السكرات (قوله وإذا اعترى الحضور فى الدهن) أى فى العرف بلام الحقيقة (قوله فوجه امتياز) أى تعريف لأم الحقيقة (قوله عن تعريف العهد) أى الخارجى العلمى (قوله إلى حصة معينة من الحقيقة) أى فى الدهن والخارج معلومة للخطاب (قوله ولأن الحقيقة) أى من حيث هى فاللفظ المرق بين لأم العهد الخارجى العلمى والقسم الأول من أقسام لأم الحقيقة كما هو مفاد كلام النارج فى الطول لا الفرق بين لأم العهد الخارجى بأتسامه ولأن الحقيقة بأقسامها كإفيل (قوله وهو أى الاستمراق) أى من حيث هو لا فى خصوص السند إليه فلا يرد عليه أن العيب فى المثال الأول محرور والصاعقة مفعول به فى المثال الثانى (قوله وهو أن راد كل فرد بما يتناول اللفظ بحسب اللغة) فيه نظر لأنه يقتضى أنه إذا أريد كل فرد بما يتناول اللفظ بحسب وضع الشرع أو بحسب العرف الخاص لا يكون الاستمراق حقيقياً وليس كذلك بل إذا أريد بالصاعقة جميع أفرادها نظراً إلى وضع الشرع أو بما عاين جميع أفرادها نظراً إلى وضع الحاجة يكون الاستمراق حقيقياً فالأولى أن يقول بحسب الوضع يدل قوله بحسب اللغة وقد يحجب بأنه إنما اقتصر على اللغة لأنها الأصل فلا ينافى ما قلناه وليس المقصد الاحتراز عما ذكرناه والحاصل أن ذكر اللغة إنما هو على طريق التمثيل والمراد بحسب اللغة أو الشرع أو الاصطلاح أعم من أن يكون بحسب المعنى الحقيقى أو المخاى اه عبد الحكيم (قوله أى كل عيب) أى كل غائب عنا وكل شهادة أى كل مشاهد لنا (قوله بحسب متفاهم العرف) أى بحسب فهم أهل العرف العام وأما ما كان بحسب العرف الخاص فهو داخل فى الحقيقى كما تقدم

الصاعه اذا جمع صاعه
بلده أو أطراف مملكته
فقط لصاعه الدنيا

(قوله الصاعه) أصله
صوعه من الصوع تحركت
الواو وانفتح ما قبلها فلبت
ألفا والمراد ببلده بلدة التي
هو فيها (قوله أو أطراف
مملكته) عبر عن المملكة
تمامها بالأطراف على
طريق الكناية أو يقال
اذا جمع ما في الأطراف
فأولى من كان في الوسط
ومن عنده (قوله لانه
المفهوم عرف الصاعه الدنيا)
وديث لان العرف لا يعمل
الحقيقة على الحقيقة
المطبعة بل على الحقيقة
المقيدة بقيد تقصيره
القرائن الحالية فيكون
الحكم فيه على كل فرد من
أفراد الحقيقة المقيدة
لا على كل فرد من أفراد
الحقيقة المطلقة كما في
هذا المثال المذكور فان
الصاعه بحسب حقيقتها
شاملة لجميع صاعه الدنيا
لكن القرائن خصتها بالصاعه
بلد الامير أو صاعه مملكته
اد بعم القيل أن الامير
لا يقدر على جمع صاعه
الدنيا فتعين أن أفرادها
الصاعه الموحدة في بلدة
أولى مملكته حيث جمع
لامر صاعه بلدة أو مملكته
وقد جمع الامير الصاعه

الصاعه أي صاعه بلدة أو (مملكته) لانه المفهوم عرفا لصاعه الدنيا

الصاعه جمع صانع وهو العالم بحر فصياعه الخلق وشبهه (أي صاعه بلدة أو) أطراف (مملكته) لان هذا
هو المفهوم عرفا وهو المراد عند الإطلاق العرفي لصاعه الدنيا والصاعه ان تسمى فيه التحديد ولم
يشعر بالحدوث كالمؤمن والكافر والمافل والجاهل فاللام فيه للتعريف لاموصلية لان صلة
الموصلية يجب أن يكون فيها من الحدوث لبيانها عن الفعل الذي هو الاصل في الصلة فصاعه الخليل
به للعموم باللام وان روي فيه معنى الحدوث كانت اللام فيه موصولية فلا يصح الخليل به المطلق

الصاعه أي صاعه بلدة أو مملكته والحق وهذا أنه عام أيضا ولكنه مخصوص بأفضل كقوله به على
حائق كل شيء ثم جعل ذلك استعرافا عرفيا فيه نظر لانه يقتضي أن العرف يقتضي عمومته وليس كذلك
من العرف يقتضي تخصيصه ببعض أفرادها والظاهر أنه يريد بالاستعراق العرفي أن ذلك في العرف
يعد مستغرقا وليس بمستغرق لجميع ما يصلح له بل لبعض أنواعه (تنبيه) اعلم أن كون
الالف واللام للعموم أولا مسئلة مهمة يحتاج إليها في علوم الماني وأصول الفقه والحدود ولم أر من
المصنفين في شيء من هذه العلوم من حررها على التحقيق وهذا أنا إذ كرر قواعد يتهد بها المقصود
ويبنى عليها ما بعدهما والله التوفيق ﴿الاولى﴾ الف واللام إما أن تكون اسما موصولا أو حرفا
فان كانت اسما فليس كلاما فيه لانه حينئذ داخل في نواصولاته حكمها في العموم بجميع أحواله
وهذه فائدة جليلة يستفاد منها أن علم ما يستدل به من لأخصيه عددا من الأنظمة في اثبات العموم أو
بعبارة من المشتقات المعروفة بالالف واللام مثل فافعلوا المشركون الرابية والرائية والبارق والبارقة
ليس من محل النزاع في شيء وإنما النزاع في الف واللام الحرفية بشرط ستأتي وليتمة لفائدة جليلة
أيضا أهمها السجاء أو أكثرهم وهو أن أصلا في الف واللام الدخلة على المشتقات موصولة لا يصح
لأنها انما تكون موصولة حيث أريد بها معنى الفعل من التحديد أما اذا أريد بها التثنية فلا يخرج
بذلك أسماء العاقلين وأسماء العقولين اذا قصد بها التثنية وخرج بذلك أقول الدهصيل وخرجت
الصفة المشبهة منها يقصد بها التثنية وذلك قال ابن الحارث في بحوقوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين
ان لالف واللام هي المعرفة نواصولة فلا حاجة لتقدير عامل وهذا يعلم أن إطلاق أهل الماني أن الاسم يدل
على التثنية والاستقرار ليس ما شاع في عمومهم الثانية ما تدخل عليه الف واللام الحرفية التي ليست
شيئا مما سبق أقسامه الا ان جمع تصحيح وملحق به غير العدد أو جمع تكبير لفظة أو الكثرة سواء كان
له واحد من لفظه أم لا نحو الربدن والعالمين والارحل والرحل وأنابل وكذلك الدخلة على صيغة الاعلام
بعد تكبيرها ما قصد التثنية على رأي الرخشري حيث قال سجل ل على العلم للذكر كما أضاف في قوله
﴿علاز يد يا يوم النقي رأس زيدكم﴾ أو بعد ذلك ومدلول كل منها الآحاد المتممة دالا عليها دلالة
تكرار الواحد كما صرح به سر الدين بن مالك في أول شرح الالعية وهو حق ودلالة الجمع على كل واحد
من أفرادها باطاقة ويكفي في المطابق الناس على قولهم الجمع كتكرار الواحد ويكفيك أيضا قولهم
انه لا يجوز أن تقول حارحل ورحل ورحل في القياس قالوا اذا فائدة في هذا التكرار لاعتناء لفظ
الجمع عنه ولو كان دلالة الرحل على رحل بالصم لكان قولنا رحل ورحل ورحل مشتق على أعظم
فائدة وهي الانتقال من دلالة التضمن الى دلالة البطاقة كما يجوز ويحسن الانتقال من الظاهر الى
الصم ولما كان حائرا حنا وتحقيقه أن لفظ رحل في الحقيقة لفظ رحل انما تميزت هيئته فصار دالا
على آحاد ينصرف لكل منها ويصل الى كل منها انصا ما واحدا ولا يكون دالا عليه بالتضمن لانه لم يوصف

يكون الاستعراق بحسب جمع الصاعه المخصوصة لا الصاعه المطلقة اه قري

(قوله على مذهب المارئي) القائل بأن الابداحلة على اسم الماعل واسم المفعول معرفة لاموصولة (قوله والا فاللام الخ) أي وإلّا نقل
 ان المثال مسمى على مذهبه بل على مذهب الجمهور فلا يصح لأن الابداحلة على اسم الماعل وكذا اسم المفعول عندهم موصولة لمعرفة
 (قوله وفيه) أي في هذا القيل لانه قد أن الخلاف في اسم الماعل واسم المفعول مطلقا نظر (قوله لأن الخلاف) أي بين المارئي وغيره
 وقوله في اسم الماعل أي وكذا في اسم المفعول (قوله معنى الحدوث) أي ما معنى الحدوث واصافة معنى للحدوث ببيانته وهو من
 ملائمة الدال للدلول أي اذا كان مثله بالدلالة (٣٣٣) على الحدوث والردا للحدوث تحدد الحدث بأعسار رسمه (قوله دون

غيره) وهو ما إذا أريد بهما
 الدوام والثبات والاكات
 معرفة انما فاللهما حيث
 من جملة الصفة المشبهة
 كذا في المطول قال عبد
 الحكيم ولعل قوله انما
 اشارة الى عدم الاعتناء
 بقول من قال ان اللام فيه
 أيضا موصولة كما في النسخة
 (قوله نحو الخ) هذا مثال
 للغير ومثل العالم والماهل
 الصانع وحيث قد اختلف الابداحلة
 عليه معرفة انما (قوله
 لانهم) أي الجمهور وهذا
 على لكون ال في اسم الماعل
 بمعنى الحدوث موصولة
 (قوله هذه الصفة) أي
 اسم الماعل واسم المفعول
 وفي بعض النسخ هذه الصفة
 أي صلة ال وقوله فعل الخ
 أي وال المعرفة لا تدخل
 على الفعل (قوله فلا بد
 فيه من معنى الحدوث)
 أي لانه معتبر في الفعل
 علم من هذا انهما لا يكونان
 فعلين في صورة الاسم الا
 إذا فسرهما الحدوث أما
 إذا قصد بهما الدوام كانا
 اسمين حقيقة ولم يكن

قبل ان يسمي على مذهب المارئي والا فاللام في اسم الماعل عند غيره موصولة وفيه نظر لأن
 الخلاف انما هو في اسم الماعل بمعنى الحدوث دون غيره نحو المؤمن والكافر والعالم والماهل لاسم قالوا
 هذه الصفة فعل في صورة الاسم فلا يذهب من معنى الحدوث ولو سلم فالمراد بقسم مطلق الاستعراق
 سواء كان بحرف التعريف أو غيره

الاستعراق لأن الوصول بمذهب على الاستعراق نحو كرم الدين يا موك الاربد اصح التخييل بها
 لطلق العموم نعم كررنا على مذهب المارئي الذي يرى أن ال مطلقا بعبارة موصولة ولومع
 المتنق الصريح صريح التحديد للعموم باللام على كل حال فانهم تأمروا ثم أشار إلى بيان وتحقيقه في
 الاستعراق باعتبار الأفراد وغيره فقال

للمجموع الثلاثة وهو يصح اللفظ اشترك اذا استعمل في معانيه فانه يكون دالا على كل منهما باطامه
 ويصهي العام فانه دال على كل من أفرادها بالطامعة وان كان المراد في ذلك اشكال عليه دلالة حتى قال
 مرة انه بدل بالجمع ثم رجع عن ذلك فقال انه لم يتصلح له دلالة والحق ما قصدوا صاهي قول القروي
 ان دلالة الفعل على كل من حدثه وربما بالمطابقة لا يقال دلالة المطامعة هي دلالة اللفظ على تمام مسماه
 وليس رجل عام مسمى الرجال ولا الفرد الواحد تمام مسمى العالم لان قول انهم في معانيه النقص
 فاعلم ان دلالة على تمام المسمى ما يقابل الدلالة على حرته فتمام المسمى كل فيكون له في الخارج
 حرته واحد وقد يكون له جبريات كل منها تمام المسمى وهو موجود في صميمها كما ان تمام مسمى
 الحيوان المسمى المسمى الحساس المتحرك بالارادة وذلك يوجد كله في الانسان وفي الفرس وغيرهما
 من نواعه وكذلك الشريك يوجد تمام مسماه في كل واحد من معانيه ولا أعني أن يجمع كل
 بالنسبة الى معرذاته ولفظ الشريك كل بالنسبة الى معانيه من أرادت مثلا ليس لك أن تمام المسمى
 لا يعني أن يكون معه غيره ثم ان شئت انصرفت على ذلك وقلت مدلوله رجل ورجل ورجل وليس الجمع
 موصوعا بطريق الاصاله بل الوصف للفرد والعرب استعملت أوردنا بالجمع وسعت بها الاستعمال أن
 يجمع ما شاء على وزنها فلا يرد أن يقال يلزم أن يكون الجمع وصح للفرد على اطراده وعلى هذا نقول
 الجمع هو للفرد بالمادة وغيره بالصورة وان شئت قلت الجمع موصوع لكل مفرد بقيد كونه معه اثنان
 أو أكثر والدلالة أيضا على كل فردا بالمطابقة لانه ليس موصوعا للمجموع الا افراد وقرق واضح بين الوصف
 للمجموع وبين الوصف لكل واحد بشرط غيره فان قلت لو كانت دلالة الجمع على كل واحد بالمطابقة
 لكان قولك ما عدى رجال كقولك ليس عندي رجل في بني كل واحد وليس كذلك بل هو لبي
 المجموع قلت بل مدلول ليس عندي رجال ليس رجل ورجل ورجل وأنت لو قلت ذلك لم يدل على أنه
 لا رجل عندك لأن الجمع كتنكرار الواحد باللفظ بخلاف العدد فلو قلت حاتي رجال دل على كل واحد

أحدهما مطلقا في صورة الاسم (قوله وبوسلم الخ) أي ولو سلم جريان الخلاف في اسم الماعل سواء كان مسمى
 الحدوث أو النسب وأن ال في الصانع ليست معرفة على مذهب الجمهور بل موصولة (قوله فالمراد) أي قال كلام صحيح لأن المراد أي
 لأن مراد المصنف تقسيم مطلق الاستعراق وعليه فتقيد في استخدام أي والاستعراق مطلقا لا بقيد كونه بأل قسمين
 وحيث ندو مثال صحيح ولا يحتاج لغيره على القول الصحيح وهو قول المارئي (قوله أو غيره) أي كالاضافة وللوصول

والموصول أيضا بما يأتي للاستعراق نحووا كرم الذين يأبواك الاربدا واصرب القامحين الاعمرأ

بالمطابقة ولو قلت جاء في ثلاثة رجال دل على كل واحد بالتصميم ولو قلت جاء في رجال ثلاثة كنت
وتصفا للآحاد بصيغة هي للمجموع لان الآحاد في الاثنان تستلزم المجموع ولو قلت جاء في ثلاثة رجال
كان معناه كل منهم رجل وقد نارع الاحتمال فقال يركب ويحجم انه جمع * القسم الثاني اسم جمع
سواء كان به واحد من لفظه أو لم يكن مثل ركب وجمع وقوم ورهط قال بدر الدين بن مالك انه موضوع
للمجموع والآحاد وما فاته حسن لان اسم الجمع وضع في الاصل وله مدلول وهو الافراد وكل منها حرة
مدلوله كإس (١) التحتمل كان اسم الذي احراه كان مدلوله مجموعها وكان الثلاثة اسم مجموعها بخلاف
الجمع لان الوصف في الاصل للمفرد وهذا يعلم ان دلالة اسم الجمع على أحد أفرادها بالتصميم لانه حرة
المدلول به القسم الثالث اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحد ناء التأنيث وليس مصدر ولا مشتقا
منه مثل تمر وشجر وغير ذلك مما لم تدرم العرب فيه التأنيث احراز اعمال التزمته فيه كتجمع جمع نعمة
فهذا القسم ذهب الفراء الى انه جمع وسماه ابن مالك اسم جمع فانه حين ذكر أسماء المجموع عده منها
ومثله تمر وشجر وسماه ابن مالك اسم جنس لان اسم جمع كقوله الجمهور وكذلك في
أول باب أمثلة الجمع من التسهيل في بعض النسخ واحكام في مدلوله على أقوال أحدها وهو
الذي يظهر انه يصلح للواحد والتثنية والجمع لانه اسم للجنس والجنس موجود مع كل من الثلاثة وقد
حكى الكسائي عن العرب اطلاقه على الواحد وقاله الكوفيون - واء كان الواحد مدكرا أم مؤنثا
قال الراعي في معرذاته السجل يطبق على الواحد والجمع وهذا أوضح الأقوال بل لا بد من أن يقال صالح
لواحد والجمع بل يقال موضوعه الحقيقة لصدق اسم الجمع على بعض تمر واحدة لان الجنس موجود
فيه * الثاني انه لا يطلق على أقل من ثلاثة قاله ابن حنبل وسماه ابن مالك حيث قال في السلم انه اسم جنس
جمعي لا يطلق على أقل من ثلاثة * الثالث انه لا يطلق الا على جمع الكثير ونقل ذلك عن الشاويين وابن
عمير وهو مقصود كلام ابن مالك في باب أمثلة الجمع ولا محل ذلك أو رد شرح سبويه على قوله باب
علم بالكلم من العربية وقالوا انا هي ثلاث اسم وفعل وحرف ثم أحاربوا أن تحت كل واحد منها أنواعا
ولا بد من أن قال انه لا يطلق الا على الجمع أن سبويه اعاد كذا في باب الواحد الذي يقع على الجمع لانه
لم يقبل لا يقع لا على الجمع ولا يدل له أنهم عند ارادة الواحد يأبوا بالناء لان التاء يؤتى بها للتصميم على
الوحدة وإرادة احتما التعدد كما يؤتى عند ارادة جمع الفة بالناء والتاء ولا دلالة في قوله تعالى وأنحم
والشجر يستعدان على ارادة الواحد بل قد يراد الجنس وعاد صميم النية باعتبار عظمها ومعاها وقد
يراد الجمع وهو رعاية لاهتمامها * اربع انشئ محواري يدين والرحلين والصار بين والركبين وما الخ في من
نحو اثنين ودلالتهم على كل واحد كدلالة الجمع على أفرادها على ما سبق * الخامس الاسم الدال على الحقيقة
وأفراده متميزة وليس له مؤنث بالناء مثل رجل وأسد وفس فديقال انه قصد فيه الجنس مع الوحدة
مالم يفترن بماير بها من تشبيه أو محمول به جزم المراد في المستصحب والقراي واليه أشار السكاكي
عند الكلام على تعريض المسند وحرم به الكاشي وهو الظاهر ويشهد له تشبيهه وجمعه ومعه فوقك
ما عندي رجل رجلان وقولهم أن واحدا من قولك جاء رجل واحدا كيد وأما لا يصح عندي
رجل عاقول أو رجل كثير ويحتمل أن يقال انه لا علم من الواحد وغيره بدليل صحة قولك رجل خبير من
امرأة لا تريد الا الجنس وقول النحاة لا تأتي لبي الجنس في نحو لارجل ويقولون انه لبي الحقيقة
ولذلك لا يصح أن تقول رجل رحلين ولاه سكي والكلبي لا تعرض فيه لوحدة ولا تعدد ولا ان يخشري
قال في قوله تعالى ثم يخرجكم طعلا انه وحده لفظا لان الفرض الدلالة على الجنس ويحتمل بخرج كل

(قوله والموصول أيضا الخ)
من تنمة قوله ولو سلم الخ (قوله
بما يأتي للاستعراق) أي
لان للموصول كالمعرف
باللام يأتي لمعان أربعة
فالأصل فيه المهد والجنس
قاله عبد الحكيم (قوله
نحووا كرم الذين يأبواك
الخ) أي فالمراد كل فرد من
الآتين لك بدليل الاستثناء

(١) التحتمل هكذا في الأصل
عشائين بينهما معجمة
وسمى وانظر معناه كسبه
صححه

واحد منكم طعنا لا يدوحد طعنا لأن المراد الجنس لا الوحدة وهذا وإن لم يكن صحيحا في نفسه لأن طعنا لا
 يشتمل فاجمع والمفرد لغة لك استعداده أنه يرى أن نحو طعل ورجل لا يختص به الواحد
 وكذلك قوله تعالى واحطيا للصبي اماما ويشهد له أيضا أن الامام صرح في الحصول بأن الاسان
 مطلق ليس لوحدة ولا كثرة وقال الرخسري أنصاف قوله تعالى وقال الله لا تتحدوا الهين اثنين إنما هو
 الله واحد الاسم الحامل لمعنى الأفراد والشيء يدل على شيئين على الحدية والعدد والخصوص فإذا أرادت
 الدلالة على أن اسمي ههنا هو العدد شفع بما يؤكده فعل على القصد أنه لا يرى لك لو قست اسمها على
 ولم تؤكده بواحد لم يحسن وحيل أنك شئت الالهية لا الوحدة اية اه وهو كالصرح في أن محور
 يحمل الوحدة والعدد ولا ينافي هذا قولهم ان ذكر الواحد كبد لأن لفظه أن يقول للتحقق فيه
 هو الجنس وسكن المات استعملته في المفرد فصار الذهني يبادر اليه فيكون الواحد تأكيذا لأنه
 أرال احتمالا مرادها وقول المصنف فيما ساقى ان أداة العموم تدخل محردا عن معنى الوحدة قد
 يتعلق بمدعى الوحدة لأن النحر يدعى الشيء فرع الكون فيه وقد يتعلق به مكره لانه لودل عليها
 لما مر عن موضوعه بالأداة كما سلكتم عليه ان شاء الله تعالى * السادس الاسم الدال على الحقيقة
 وأفراده متميزة وهو مؤث لا ينافيهم على أن اسم الجنس ما يفرق بينه وبين واحد التاء * السابع الاسم
 الدال على الحقيقة من حيث هي هي ولا يميز بعضها عن بعض وليس لها مؤث ولا اشكال أنه لا دلالة
 فيه على وحدة ولا تعدد مثل الماء والماء في الاعيان ومثل الصرب والنوم في المصادر سواء كانت
 موضوعا بالتاء مثل الرحمة أولا * الثامن ما كان كذلك إلا أن فيه التاء من أصل الوضع مثل صرمة
 واستحراة فهما مدلولو الوحدة بلا اشكال * التاسع ما كان عددا مثل الثلاثة فهذا نص في مدلوله
 وهو موضوع لموضوعها ودلالته على أحد هاتين كانه في اسم الجمع بل أوضح ويظهر أن الملحق
 بجمع السلامة من أسماء العدد كذلك مثل عشرين إلى التثنية فيدل على أن واحداته تصنع كاسم الجنس
 وان أعطيت في الاعراب حكم جمع السلامة * القاعدة الثانية دلالة التاء على أفراده بماطابقة على
 ماسبق وبحل تفريره علم أصول الفقه * الرامة اسم الجنس يطلق بمصطلح السحاة على ما لفرق بينه
 وبين واحد تاء التأنيث أو ياء النسب على ماسبق ويطلق عند الأصوليين على جميع الأقسام
 السابقة ما عدا الجمع والتثني وسبب ذلك أن الوحدة بطروء فيما يتعلق بالألف والاصوليون أكثر
 نظرهم في المعاني فيطلقون الجنس على كل من السكيات السابقة يصون بالجنس ما لا يمنع نفس تصور
 معاه من وقوع الشركة فيه حسا كان أم نوعا أم فصلا أم خاصة أم عرصا عاما أم صفا وقد توسعوا في
 ذلك فان حقيقة الجنس في الاصطلاح للقول على كثير من مختلفين بالدواع في جواب ما هو وما اصطلاحوا
 عليه يقع أيضا في كلام السحاة ألا تراهم يقولون الألف واللام الجنسية يصون جميع ذلك *
 الخامسة اذا دخلت الألف واللام المذكورة على شيء مما ذكر غير منتهى صار عاما على الصحيح في الجمع
 مما سلكه من الشروط لا يقال كيف يتم نحو جلسة مع أنها للوحدة لما ساقى أما ان كانت جمعا
 فالاصوليون كالسلفيين عليه الاثردمة بسيرة وأما ان كان اسم جنس وما أشبهه في الدلالة على الحقيقة
 فكذلك على الصحيح وهو الذي ذكره أصحاب الشافعي رضي الله عنه وعضهم وعولوا عليه واختاره
 ابن الحاجب والأكثر وقيل ليس عام لاقرية وهو رأي الامام فخر الدين في أكثر المواضع وقيل
 ان كان اسم جنس يعرق بينه وبين واحد التاء وكان لا يوصف بالوحدة كالماء والذهب فهو عام وإن
 كان يتميز بالشخص كالرجل والديار فليس عام لاقرية كقولنا الديار أفضل من البرهم علم
 العموم فيه بقرينة التسمية قاله العزالي في الاستمقي واختاره الشيخ تقي الدين القشيري والمريسي
 وحل الاستدلال لذلك أصول الفقه وأما اسم الجمع فهو أقرب من المفرد إلى الجمع فهو رتبة بينهما وأما الشيء
 فلم أر من تعرض له الا القرافي فإنه قال انه كالجمع في العموم ومن المعجب أنه قال لا يقيم العموم من إضافة

الشبهة في شيء من الصور سواء كان المراد به أم لا إذا قال عبد الله حران فلا يقال الأعيان وكذلك لو
 قال ما لا شيء فالمهم يبدو عن العموم في الشبهة حدا بخلاف الجمع والمفرد اهـ والاصافة والتعريف في
 ذلك على السواء فكلامه الأول لا يجمع مع الثاني وفي كل من الاطلاقين نظروا الحق التعميل فان ما ذكره
 في عبد الله حران صحيح بحسب القول بثله في قوله العبدان حران لان المراد به لا ارادة الحقيقة وصلاحيه
 المفرد لها والجمع يعم صلاحته لاستيعاب الافراد والشبهة وان صلحت لاستيعاب كل اثنين فالعدول
 اليها مع محاوره المفرد والقصور عن الجمع قد لا ارادة اثنين معهودين لكن قد توجد الشبهة حاله عن
 القرينة الصارفة للعموم أو مشتقة على قرينة ارادة ولا تكاد تجد ذلك الا في اثنين بينهما تواصل ما
 ويمكن الاستدلال له بقوله تعالى والذان بآبائهما منكم وقوله صلى الله عليه وسلم اذا اتى التقي المؤمنان
 سمي بينهما يعم كل اثنين ومؤمنين وهذا وان لم يكن بما نحن فيه لاسيما موصولان لكن بشهاد
 ما نحن فيه من ثمة ما فيه الاثبات والحرية وكذا قوله تعالى فاصلحوا بين أخوكم ثم اجمعوا على كل
 أخوين وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم السعان بالخيار وكذلك رحلان عما في الله هو وان لم يكن عام
 اللفظ فهو عام المعنى وأما محوليت ودوايك فقال أبو عبيدة انه عرفه بالشيء عن الجمع والذي اختاره
 الوالد فيه أنه كشيء فيه أول العدد كقوله لو عد قروقر كنت أكرمهم * وعلى كل هذا قسم
 آخر يمكن ادعاء عمومها لاصافة وان كان شيء في اللفظ * السادسة دلالة العموم على كل من هذه
 الاقسام كلية بمعنى أن الحكم على كل فرد بها كان أم اثنا وان كان في النبي لا يرتفع الحكم عن
 كل فرد بخلاف الانثى على ما يأتي تحقيقه في عموم السلب وسلب العموم بخلاف ما ذكره من
 قولهم ان الحكم في النبي على المجموع * السابعة ادانت العموم في هذه الاقسام على سبيل الكلية
 فكل منها يعم بحسب مدلوله فالادارة الداخلية على اسم الجنس وكل ما يصلح للواحد وعبره على السواء
 كالرحل ان قلنا لا يدل على الوحدة يعم رب الآحاد لا التزام فيقع الحكم فيه على حقيقة الجنس التي
 ليست واحدة ولا متعددة مع ملاحظة وجوده في الحزبيات ويعم من الحكم عليها الحكم على كل فرد
 من حزبياتها فادانته لما يروى الا لغيره فقد حكمت على مطلق الماء الوجود في ضمن الحزبيات
 ويلزم من الحكم عليه الحكم على أفرادها وهذا لا ينافي فساد دلالة العموم كلية لان ذلك أعم من أن تكون
 كليتها باللازم أو غيره وكذلك الصلاة مطبوعة في وقت الكراهة والابان في خسر الا تؤمن ان
 لم يحمله للوحدة أو جعلها لما أول كنه تحدد منها عند ارادة العموم وهذا مما لا يشبه أجزاءه كالماء أو صبح
 منه في الميز كالابان والعرس وهو في المصادر أو صبح منه في غيرها فان قلت اذا كان شمول الأفراد
 لازما للحكم على الجنس لم أن تكون الارادة الجنسية تساوي الاستغرافية في استيعاب الافراد لاسيما
 الجنس الذي لا يفارق شيئا من حزبياته فليست منها نوهم كثير أن التكرار في سياق الانثى للعموم
 ونقل ذلك عن الجنسية ولذلك نوهم ان جنى أن أسماء الأجناس لا تستعمل غالبا الا بخارج لعدم إمكان
 استيعاب أفراد الجنس بالمولد وكذلك لا يقال الجنسية حر وقصد لتكلم فيها الى الجنس ولم
 يلاحظ الأفراد واستلزام الجنس للأفراد لا ما يدل عليه التكبير من التقييد بوحدة أو غيره من معاني
 التكبير وأما الاستغرافية فالاسم يدهى الدلالة على الجنس لم يعمه مانع والحكم عليه غير مقصود
 لذاته بل للأفراد وهو يشاء الكناية في أن الحكم فيها على شيء وللغصود من رومه اذا تحرر هذا فعموم
 اسم الجنس المعرف بالألف واللام أقوى من عموم الجمع لانه ادعاء الشيء بدليله كذا كره البيانيون في غير
 موضع وعموم الجمع ادعاء تحول الاسم للأفراد بدليله وبتلخيص أن عموم المفرد أقوى عند البيانيين
 لان دلالة الالتزام عندهم أقوى وعموم الجمع أقوى على ما تنص فيه قواعد الأصوليين لان دلالة المطابقة
 عندهم أقوى ودلالة العام في الجمع مطابقة لكن يحدش فيه ما سألني عن امام الحرمين وسيأتي تحقيق

هذا الموضع عند قول المصنف واستعراق للعرد أشمل والداخل على الجمع من نصيره آحادا أو نصير
 حريثات العام مفردات أو نعم فرب الخوع السائلة ان كان جمع سلامة والكسرة ان كان جمع
 تكسرية خلاف مشهور وعليه ينبغي التحصيص فعلى الاول يجوز ان يبقى أول ذلك والداخل
 على الثاني كالدخول على الجمع والداخل على اسم الجمع ان قلنا ان أداة العموم تستعرق مرتب الخوع
 ولا نصيره آحادا فاسم الجمع الدال على الهيئة الاجتماعية أولى وان قلنا ان أداة العموم تقبل الجمع
 آحادا فلا يبرم القول بمثله في اسم الجمع لان الجمع على ما سبق مدلوله الآحاد يدل على كل منهما عمده
 دون صورته (١) فليس فيه ادخاله أداة العموم عبر طائل بخلاف اسم الجمع فان لكل واحد من
 حريثاته هيئة اجتماعية ذات أحرار وكذلك الدخول على لاعداد مثل العشرة فيهم حريثات العشرات
 وأسماء الخوع بالمطابقة عبرتها يدل على أحرار كل عشرة واسم جمع بالنص من وحاصله ان نحو العشرة
 والركب مع الآحاد مصما وبمع الخوع والاعداد مطابقة والجمع مع الآحاد مطابقة فثبت حكم
 الخلاف في ان صفة العموم تقبل الجمع آحادا أولا فاما كان مدلول الجمع آحادا استويا فثبت بخلاف وان
 قلنا ان الجمع يدل على الآحاد بالمطابقة فلا يحل كالأحاد من كل وجه فان رجلا أحاد كل رجل دلالة
 عبرة مطابقة من مصمم بها اجتماعية مع غيره سواء قلنا ان الجمع وضع لذلك أم من هذا وطبيعة المستعمل
 بخلاف رجل ورجل فان كل واحد من المحكوم عليهم لا يصر من نصيره حريثات قولنا ان
 لا رجل سلب معنى الجمع معناه أنه صار المحكوم عليه على كل اسنان مختلفة وقولنا انما على معنى الجمع
 معناه أنه حكم فيه على كل اسنان مع غيره ولذلك لا يجوز الجمع من الى الواحد ورجل فثبت على ذلك
 هو أن أحدهم محلي لم أصول الحق وأما الدال على الوحدة كما صرح به وكما رجحنا ان قلنا انما موضوع يقيد
 الوحدة وكما لزمه والفرقة فيهم الوحدات ولا يبقى ذلك العموم إذا قلنا الصرح به يؤلم كان معناه كل صرح به
 واحدة تؤلم وانما يبقى العموم ان لو كان معناه واحدة من الصرعات يؤلم وليس كذلك وإذا انضح لك
 ذلك فيها صرح في الوحدة فانه مما هو ظاهر فيها يكون أوضح كقولك الرجل يشعر بعيب وسبب في
 الكلام على هذا البحث فان لمصنف ذكره وإذا حققت هذا التحليل كل ما تشكك على من لا أحصيه عدد
 من الألفاظ المتعدية والمتأخرين من أم كيف يحتج العموم مع جمع العدة والاول يستعرق الأفراد والثاني
 لا يحاور العشرة لا يباين أنه يحتج مع ما يتجاوز الواحد فاحتج العموم مع ما لا يتجاوز العشرة وأصبح فاما
 فت أكرم اربدين فمعناه أكرم كل واحد يحتج مع نعمة أو دوسها الى اثنين بخلاف أكرم الرجال
 فمعناه أكرم كل واحد منهم منضم الى عشرة فأكثر ويجوز التحصيص في نحو الصرعة الى أن يبقى
 واحد في نحو لربدين الى أن يبقى ثلاثة في نحو الرجال الى أن يبقى أحد عشر ان فرعا على حوار
 التحصيص الى أن يبقى فرد من أفراد العام وفرعا على أن معنى الجمعية باق * الثامنة بشرط في عموم
 الاسم الذي تدخل عليه هذه الأداة أن تكون مادته غير صارفة عن العموم كالعص والحزب والسمك
 والثمن بالنسبة الى الدقيق فادافات أخذت البعض من البراهم وأكملت الثالث من الرغيف لا يتحيز
 أحدا فيهم الاخاص والاثلاث وان كان دافعا في إطلاقهم وانما يعلم لان هذه الكامة انما تستعمل
 على الارادة عند الاستيعاب ولذا احتاجوا الى تأويل قوله وان يثبت صدقا بصكم بهص الذي بعدكم
 وقول الشاعر لولا الحياء ولولا الدين عشتكما * بعض ما في كتابه ادعيا عورى

١ قوله فليس فيه الخ هكذا
 في الاصل وفي الكلام
 نقص فيه حرر كته
 مصححه

من قائل هو على سبيل التبريل ومن قائل هي فيه بمعنى كل ولم ير أحدا أظن أن هذا اسم أصيب فيهم
 جميع الاخاص فان قلت قد قال المعلقون ان الحريثة السورة بعض لانها صدق الملكية
 لصحة بعض الانسان حيوان فأت ونحن لا ندعي امتناع الصدق وانما ندعي العلية نعم البعض والحزب
 والثمن فديهم كغيره من الاسماء كقولك الثلث أكرم من الربح والبص لا يطلق على الكل وكذلك

(قوله واستغراق الفرد أشمل الخ) هذه مسئلة مستقلة وفائدة جديدة لمناق (٣٣٧) بمقتضاها وحصلها أن اسم الجنس المرد اذا

(واستغراق الفرد)

(واستغراق لمرد) في مدلوله المحقق اداة العموم من حرف التعريف أو غيره كالتي

اذا أراد العموم في أمثاله من ماهية أخرى كقوله صلى الله عليه وسلم التث كثير أي كل سال فثنته في الإيضاح كثير وادق بل البعض فبعض فتارة تكون معقوفة به يمكن معها القول بالعموم كقولك البعض من هؤلاء يحب الله بعض قال تعالى وأنؤمنون وللؤمنات نصفهم أي كل واحد ولي الآخر وتارة تكون معقوفة به في العموم كقوله تعالى ولقد قسمنا بعض النبيين على بعض ادلا يمكن بعض كل منهم صلى الله عليهم وسلم على لا خير بل البعض لأول البعض جميعهم الا واحدا أو جماعه مستويين والثاني البعض عليهم أجمعين الا النبي محمد صلى الله عليه وسلم والمراد البعض الأول التي صلى الله عليه وسلم والثاني من عداؤه وقد أطلقا في هذه المسئلة لفظ البعض والكل تما لكثرة الاستعمال وإن كان الاكثر من معواد حول الأنف واللام عليهما وما يستحق البعض في الاستثناء من العموم في بعض المواد لفظ الأنف لانه لا يصل التعدد ولا عموم فيهما اذا قلنا ان الأنف واللام فيه للمعصور كما هو رأي الشيخ أبي حبان فإنه قد رآه فليست بما نحن فيه في شيء من الناحية يستثنى من اداة المد كقوله الأنف واللام التي في النبي والنبي وفروعهما على القول الضعيف أنها للتعريف فإنه لا يطرقة الخلاف في الأنف واللام المداحله على اسم الجنس بل الوصول الذي هو الذي والي مقص للعموم وهو في العموم أقوى من عموم الجمع العرفي والقائل به أكثر من القائل بعموم الجمع ويشترط فيهما أن لا يكون عهدية ولا عهد بها مجرد الجنس ولا رائدة ولا عوضا من مضاف اليه مصحوبا بها ان حوزة ولا هي للجمع الصفة ولا للصفة وذكرنا هذا الأخير وان كانت الاداة فيه عهدية على المشهور لان من الناس من قال انها غير عهدية * الناحية نقرر أن الأنف واللام للعموم عند عدم العهد وليست للعموم عند قرينة العهد لكن هل الأصل فيه العموم حتى يقوم دليل على خلافه أو الأصل أنها موضوعة للعهد حتى يقوم دليل على عدم ارادته فيه نظر وكلام الأصوليين فيه مضطرب ومن أحد نظواهر عباراتهم حكى ذلك قولين ويظهر أثرهما في ادانهم قرينة على ارادة عهد وشككا في أن العهد مراد أولا هل عمله على العموم أولا والظاهر الأول فان قلت اذا كانت القرينة تصرف الى العهد ونعم من الحمل على العموم فهلا جعلتم العام بالالف واللام مصروفا الى العهد بقرينة السبب الخاص وقام ان العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ قلت تقدم السبب الخاص قرينة في أنه مراد لا أن غيره ليس مراد فحين يعمل هذه القرينة فيقول دلالة هذا العام على محل السبب قطعية ودلالته على غيره حجة اذ ليس في السبب ما يشتهى ولا ما ينفيها * الحادية عشرة ما كان دالا على الحقيقة كما ذكرنا ينبغي أن يعلم أن مدلوله الحقيقة لا يقيد ولا يقال هو موضوع للجمع أو الواحد أو التثنية قال الامام في الرهان قال بعض من حوم على التحقيق ولم يرد مشرعه ان المصدر صالح للمجموع وهو في حكم اللفظ المشترك بين مسميات فهو يصلح لاحادها على البدل وهوزل ودعوى عن مسرك الخ في ود كر كلاما مناه أن المصدر موضوع للحقيقة لم يوضع لاستعماله في الواحد أو الجمع أو التثنية على البدل ولم يلاحظ فيه شيء من الثلاثة ونقل عن سيبويه في قول القائل ضر ضر ما كثيرا ان كثيرا صفة والموصوف لا يشر بالصفة ولو كان الموصوف يشر بالصفة لاستغنى عنها وحررت بحري التأكيذ ص (واستغراق الفرد)

دخلت عليه اداة الاستغراق كان شموله للأفراد وسأوله لها أكثر من شمول الشيء والجمع الداحل عليهما اداة الاستغراق ومراده بالمرد ما هو مفرد في المعنى سواء كان مفردا في اللفظ أيضا أولا كالجمع المحلى باللام الذي يطلق فيه معنى الجمعية نحو لا أزواج النساء فان المراد واحدة من النساء والمراد بالجمع ما كان جمعا في المعنى سواء كان جمعا في اللفظ أيضا أولا نحو قوم ورهط واعترض بأن هذا مقتضى نقولك لا يرفع هذا الحجر العظيم كل رجال فانه أشمل من قولك لا يرفعه كل رجل لانه يلزم من كونه لا يرفعه الجمع أنه لا يرفعه الواحد بخلاف العكس ونقولنا هذا الحجر يشبع كل رجال فانه أشمل من قولنا هذا الحجر يشبع رجل لانه يلزم من كونه يشبع الجمع أن يشبع الواحد بخلاف العكس فلا ينبغي أن يطلق القول بأن استغراق الفرد أشمل بل تارة يكون استغراقه أشمل وتارة يكون استغراقه غيره أشمل كما في التاليين التاليين وأجيب بأن

(٤٣ - شروط التحصيل - أو) المراد الانتمية بحسب الوصف والظن الى المدلول المطابق والاشتمالية في التاليين التذكور بالالتزام لان الحكم على الكل يلتزم الحكم على كل واحد على أن الكلام في الاستغراق العاد بالمفرد أو بالجمع واللفيد للاستغراق في التاليين لفظ كل الواقع قبل المفرد وقبل

أشمل من استعراق الجمع بدليل أنه لا يصدق لارحل في الدار في بي الحس اذا كان فيها رجل أو رجلان و يصدق لارحل في الدار

الجمع واعلم أن هذا اعتمد على انصاف ساء على حمل قوله واستعراق المفرد أشمل قضية كلية كما هو المتبادر من كون موضوعها ممددا مصافا أما على حطها حزئية أي فديكون أشمل فلا يتوجه عليه شيء من ذلك (قوله سواء كان تحريف التعريف) أي سواء كان المفرد ملتصبا بحرف التعريف وهو ما نحن بصدده وقوله أو غيره كحرف النفي في السكرة ولا أجل هذا التعميم لم يقل للصفة واستعراق المفرد المثل باللام (قوله يتناول كل واحد) أي سواء كان مفردا أو من أجراء التثنية أو الجمع فالحكم على الواحد يستعرق اتحاد التثنية واتحاد الجمع وذلك لترتكب كل واحد منهما من أحاده (٣٣٨) وهي حرآن وأجراء هي اتحاد المفرد التي استقل كل واحد منهما بالحكم

بمخلاف التثنية والجمع
فالتثنية يتناول كل اثنين
اثنين فلا يسلط الحكم
عليه على حرثهما وهو مدلول
المفرد والجمع يتناول كل
جماعة جماعة فلا يسلط
الحكم عليه على حرثهما
الذي هو المفرد واتصاح
ذلك أنك اذا قلت لارحل
في الدار فقد بعيت الحقيقة
باعتبار تحققها في فرد سواء
كان الفرد مفردا أو من
أجراء التثنية أو من أجراء
الجمع فلا يصح لك أن تقول
حيثما بعد لارحل
أورجال وأما قولك لارحلي
أورجال في الدار فقد بعيت
الحقيقة باعتبار تحققها في
اثنين اثنين أو ثلاثة ثلاثة
وهذا لا ينافي وجودها في
فرد باعتبار التثنية أو فرد أو
فردين بالطريق للجمع فتحصل
من ذلك أن استعراق للمفرد
يشمل كل واحد واحد
واستعراق التثنية يشمل كل
اثنين اثنين ولا ينافي خروج
الواحد واستعراق الجمع

سواء كان بحرف التعريف أو غيره (أشمل) من استعراق التثنية والجمع معنى أنه يتناول كل واحد
من الأفراد وشئ ما يتناول كل اثنين اثنين والجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة (بدليل صحة
لارحل في الدار اذا كان فيها رجل أو رجلان دون لارحل) فإنه لا يصح اذا كان فيها رجل أو رجلان
(أشمل) من استعراق التثنية والجمع في مدلولها وذلك أن المفرد يتناول كل فرد فرد فيستعرق حكمه
اتحاد التثنية والجمع لترتكب كل واحد من أحادهما من حرآن وأجراء هي اتحاد المفرد التي استقل كل
واحد منهما بالحكم بمخلاف التثنية والجمع فالتثنية يتناول كل اثنين اثنين فلا يسلط حكمه على حرثهما
وهو مدلول المفرد والجمع يتناول كل جماعة جماعة فلا يتناول حكمه جرأه الذي هو مدلول المفرد وهذا
ينعقد (بدليل صحة لارحل في الدار اذا كان فيها رجل أو رجلان) لأن الذي فيه إنما يسلط على
الحس المفيد بكونه في صنف جماعة من أفراد فالتثنية للحس من حيث الجمعية ولا يسلط ذلك بقاءه
من حيث الفردية فيصح التي المذكور (دور لارحل) لأن الذي فيه يسلط على الحس في الجملة
ولا يتحقق فيه وفي الدار رجل أو رجلان وكذا يصح قولنا لارحلي اذا كان فيها واحد مثل ما قرر
في الجمع ولا ينبغي أن هذا إنما يظهر كل الظهور أن قلت ان اسم الحس السكرة موضوع للحقيقة
وأنما ان قلنا وصح فلو حدة الشائعة فيقال فيه أنصاف التي يسلط على الحس في صنف الوحدة فلا ينافي

أشمل بدليل صحة لارحل في الدار اذا كان فيها رجل أو رجلان) ش هذا الكلام هو الذي دعانا إلى
تقديم تلك القواعد السابقة وهذه المداورة من المصنف سبقه إليها الكافي والظاهر أنه أحد ذلك من
قول الرضا عن عبد السلام على قوله تعالى كل آمن بالله وملائكته وكتبه وفرأى ابن عباس وكتبه
بريد القرآن أو الحس وعنه الكتاب أكثر من الكتب فإن قلت كيف يكون الواحد أكثر من
الجمع قلت لأنه اذا أرادنا واحد الحس والجمعية فأنه في وحدان الحس كلها لم يمح محم شيء، وأما
الجمع فلا بد من تحت الا مافيه الجمعية من الجموع اه قلت لا شك أن قول استعراق المفرد
أشمل تارة بمعنى أن المفرد دل على فرد رائد لم يدل عليه الجمع وتارة يعني أن مجموع حريثات المفرد
أكثر عددا من مجموع حريثات الجمع وتارة يعني أن دلالة المفرد على الشمول أقوى من دلالة الجمع
عليه اذا تقرر ذلك فقول المفرد والجمع أحوال الأول أن يكونا متشبهين فاقول بأن استعراق
المفرد في هذه الحالة يشمل ان معنى أنه يدل على فرد لم يدل عليه الجمع وليس يصحح قطعاً أن قولك
حاء الرحال استوعب جميع أفراد الرحال فليس في قولك قام الرحل زيادة عليه وأما ما يستحيل من أن
الأعراب والعالمون والذين مجموع وهي أعظم من العرب والعالم والذي يصحح لان الأعراب جمع للعرب

انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد ولا اثنين (قوله والتثنية

انما يتناول كل اثنين اثنين) أي وهذا لا ينافي خروج الواحد (قوله والجمع) انما يتناول كل جماعة جماعة) أي وهذا لا ينافي خروج
الواحد والاثنين وإنما كان استعراق الجمع يتناول كل جماعة جماعة لأن الاستعراق عبارة عن شمول أفراد مدلول اللفظ ومدلول
صفة الجمع جماعة وكذا يقال في التثنية (قوله بدليل صحة الخ) المراد بالصحة الصدق أي بدليل صحة كل رحال حاوئ مع تخلف رجل
أورحلي دون كل رحل حاوئ

الثاني هذا في الجمع التكرار وثما الجمع العرف بلام الاستعراق فآخذه أو ادقولا واحدا وحاب بعضهم بحواب آخر حاصله أن كلام
النس مخصوص بالسكره النقية بدليل قوله بدليل صحة الخ فالاعراض مدفوع من أصله وعلى هذا فتعميم التارخ كلام المتن بقوله سواء
كان بحرف التعريف أو غيره في حيز الجمع (قوله وقد أشعنا الكلام في هذا المقام) أي أراد الأمثلة والشواهد الدالة على أن جمع
العرف باللام مساو للمرد في الاستعراق وإن كان بينهما فرق من حيث أن الفرد المستغرق لا يستثنى منه إلا الواحد فلا يجوز أن يقول
الرجل رفع هذا الحجر إلا باليدين معا أو الأثلاثكم معا أو أقوله تعالى إن الإنسان لبي حسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات لا يحد من
الذين آمنوا بخلاف الجمع العرف بلام الاستعراق فيصح استثناء الواحد والثني والجمع منه بحولفت العلماء الأريذ أو الأثر بدين أو الأثر بدين أو الأثر
الريدين وذلك لأن الجمع المحلى باللام في مثل (٣٤٠) هذا الموضع يستعمل بمعنى متكرره صاف إلى كل فرد غيره فبمعنى لقيت العلماء

الآز يدا أي كل عالم وكل
عالمين وكل علماء فإداه عند
الحكيم قال العلامة
اليعقوبي وأما حمل الجمع
العرف بلام الاستعراق
في استعراقه على استغرق
الفرد لانه إن حمل على
استعراق آحاد المجموع الذي
هو مقتضى أصل دلالة
لم في مصمونه التكرار
وأن لا يكون آحاد متميزة
لأن الثلاثة مثلا من آحاده
فإذا ز بد عليها واحد كانت
أربعة وكان المجموع من
آحاده فيدخل الآحاد الأول
في الثاني وإذا ز بد واحد
وكان خمسة لم فيه دخول
الأربعة في تكرره في كل
فرد مع ما بعده إلى غير النهاية
بل مجموع الأفراد حيث
موجب لتكرره جمع
ما قبله لانه جماعة يدل
عليها الجمع حيث لا يتحقق
للمجموع آحاد فيها بحري
العموم كما جرى في الفرد

وقد أشعنا الكلام في هذا المقام في التشرح فليطالع

فرد وهو في ذلك أقوى من المعرد فلا يقبل أن يحب للمسيح الأريذ فالمراد كل فرد دلا كل جمع ولا
قيل في الاستثناء لا الجمع الهلالي وليست دلالة في ذلك أصعب من قولنا أن أحب المسلم وقد صرح
بذلك المحويون وأهل اللغة وصرح به أئمة التفسير في كل ما وقع في القرآن الكريم من هذا القبيل نحو أعلم
عبي السموات والأرض وعلم آدم الأسماء وأدقنا للأشياء والله يحب المحسنين وغير ذلك مما لا يحصر
وأما حمل الجمع في استعراقه على استعراق الفرد لانه إن حمل على استعراق آحاد المجموع الذي هو مقتضى
أصل دلالة لم في مصمونه التكرار وأن لا يكون له آحاد متميزة لأن الثلاثة مثلا من آحاده فإداه بد عليها
واحد كان أربعة وكان المجموع من آحاده فيدخل الآحاد الأول في الثاني وإذا ز بد واحد وكان خمسة
أو بد على العي الثالث ويكون معنى كونه أكثر أن دلالة على الاستعراق أقوى كما سبق ولا يتبع
أن يقال ما ز بد أكثر من مال عمرو إذا كان مال زيد أحسن وأبرك وإن استويا في الكمية ومن امتنع
ذلك حقيقة لم يتبع محمرا في الحالة الثانية فيكون الفرد والجمع معنيين بذكرتين من مباحات في ربح
ومباحات في ربحان فاستعراق الفرد في مثله أشمل على كل من المعاني الثلاثة السابقة فاعلم أن المراد أنه
يدل على ما يدل عليه الجمع فلا أن ما جاء في رجل يسي لواحد ومباحة في ربحان لا يسي على الواحد ولا
الاثنين لأن مدلوله سواء كان مجموع الرجال أو رجل ورجل ورجل هو سلب العموم لا عموم السلب
كما سياتي في تقريره في موضعه وإن أراد بكونه أشمل أن أفراد مباحة ربح أكثر من أفراد مباحة ربحان
فعلى ما سبق في حال الانبات وإن ز بد بكونه أشمل قوة دلالة الفرد على الاستعراق فكذلك لأن
المنقضي لذلك في الأنات هو الأفراد وكذلك هو في النفي في الثلاثة أن يكونا مسبيين معنيين بالانف
والادام فالمراد أيضا أكثر استعراقا فاعشار قوة الدلالة باعتبار كثرة أفرادها على ما سبق فيه من البحث
وأما دلالة على أكثر محال عليه الجمع فيبني ذلك على أن أداة العموم تجمع أفراد الجمع آحادا أولا
فإن قلنا أن معنى الجمع باق معها فالمراد بضمي ما لم ينفه الجمع من الواحد والاثنين وإن قلنا أنها سدنية
وصار للجنس استويا ويتفرع عليه لو حلف لا يزوج النساء أو لا يشتري العبيد فن قل سبي معنى الجمع
يقول لا يبحث إلا ثلاثة وهو مدحها كما صرح به الرازي في الطلاق محافظة على الجمع ولم يطرأ أي
كونه جمع أكثر حتى لا يبحث إلا بعد عشر ولما منع أن يجمع الفرق بين الأكل والرجل ولا أكلم الرجل

إذا

فلذلك حدث آحاده آحادا للمرد التي لا يدخل بعضها بعض

استثنى كلامه وإصاحه أن الثلاثة مثلا جماعة فتسرج في الجمع نفسها لكونها من آحاده وجرء من الأربعة والخمسة وما فوقها التي هي
من آحاد الجمع فتكون الثلاثة مدرجة في الجمع في صحتها فالأمر إلى أن الثلاثة مدرجة تحت الجمع مرتين مرة من حيث أنها
من آحاده ومرة من حيث أنها جزء من الأربعة والخمسة مثلا التي هي من آحاده ضمن الجمع العرف في استعراقه على الجمع
موجب للتكرار وأيضا الكل من حيث هو كل جماعة فواعتر في استعراق الجمع كل واحد واحد منها كان تكرار المحصول ذلك ترى
الأئمة يصرون الجمع المستغرق إما بكل واحد واحد أو بالجميع من حيث هو مجموع

(قوله وما كان ههنا) أي هذا الموضع وهو قوله واستعراق للفرد أشمل (٣٤١) وقوله مظنة اعتراض أي موضع

اعتراض مظلون وحاصله أنه ينبغي أن لا يجوز ادخال أداة الاستعراق على اسم الجنس للفرد لأن الاسم لكونه في مقابلة التثنية والجمع يدل بغيره على وحدة معناه بمعنى أنه لا يكون آخر معناه مثله وأداة الاستعراق

الداخلية عليه تدل على تعدده وأن مع آخر مثله ويمتنع أن يكون الشيء الواحد واحدا متعددا في حالة واحدة لتناقضهما وحقيقة بطل كون للفرد مستعرقا فقول الشارح وهو أن أفراد الاسم أي الاسم للفرد وقوله والاستعراق أي وذو الاستعراق وهو الأداة يدل على تعدده وقوله وهما أي الوحدة والتعدد متساويان وساق واقع بين المدلولين فقول المصنف ولأساق بين الاستعراق الخان جعل باقي على ظاهره كان عبر ما سبب لانه جعل التناهي بين الاستعراق ابدى هو مدلول حرف الاستعراق والأفراد ابدى هو الدال على الوحدة والأساق بين التناهي اما بين الدالين وهما حرف الاستعراق الدال على التعدد والأفراد الدال على الوحدة واما بين المدلولين وهما الاستعراق والوحدة قيل هذا الاعتراض إنما يظهر على القول بأن اسم

ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو أن أفراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستعراق على تعدده وهما متساويان أحاط به بقوله

لرم فيه دخول الأثر في تكرره في كل فرد مع ما دعه إلى النهاية بل مجموع الأفراد حيث هو موجب لتكرره في جميع ما قبله لانه جمعة يدل عليها الجمع حيث لا يستحق للجمع آحاد يحرى فيها العموم كما جرى في الفرد وكذلك جعلت آحاد الأفراد دال على لا يدل على بعضها في بعض فاقم هو بردها ما أورده القرطبي من أن الأعم أما أن يكون موضوع لجميع الأفراد حقيقة أو مجازا أو بعضها أو بعضها والقسمه حاضرة فإن وضع للجمع كان كل فرد مدلولاً بالتصميم ونتم نقولون بالمطابقة وإن وضع للعض فلا عموم أوليهما إذا كانت الأداة فيهما استعراقية ويقول لا بحث في واحد منهما إلا بتكليم الجميع فاهما يقتضيان سبب العموم لا عموم السبب ويشهد له ص الامام الشافعي رضي الله عنه على أنه لو حلف لا يقرأ القرآن لا بحث لا بجميعه ولو حلف لا يقرأ قرآنا بحث معناه عني أن القرآن اسم يقع على كله ونصه وقد حسم القرآن بالألف واللام في التي المندموع في بحثه لا قراءة الجمع وإن كان مفردا ويشهد لذلك قول أصحابنا لو حلف لا يشرب ماء البحر لم يثبت الا بكاه ولا يرد عليه قول أصحابنا لو حلف لا يشرب الماء بحث ثلاث ولو حلف لا يشرب الماء بحث معناه لأن العرف صرف هذه الألف واللام عن الاستعراق إلى الحدية ولم يصرف لا يشرب ماء البحر فإن لاصافة أدنى على العموم من الألف واللام كما صرح به الامام جعفر الدلس في تفسيره فيم يقو العرف لما تضمنها به وبعده أن انتهت هذه القاعدة على التحقيق فيدرج عبارة المصنف بقوله استعراق للفرد أشمل الظاهر أنه يريد أنه يدل على ما لا يدل عليه الجمع بدليل ما ذكره من الدليل وليس إطلاقه صحيح كما سبق وقوله بدليل صحة لارحال اذا كان فيها رجلان بما يدل على أن استعراق السكر للفرد في التي ألغى من استعراق الجمع المكروه وكلامنا اعما هو في الألف واللام في نفسه في الألف واللام عند الكاكي على ما صرح من تأمل كلامه اعما هي لتعريف العهد الذي حاصره وأما الحدية والاستعراقية والهدية عهدا خارجا فكلما داخل تحت العهد الذي والذى الحاد ذلك أنه ورد في الأحكام أن قولهم الألف واللام نعت للحقيقة لا يجوز أن يراد به نفس الحقيقة إذ لو كان كذلك لكانت أسماء الأسماء من غير دخول الأداة عليها معارف لدلالة على نفس الحقيقة ووضعها بذلك لا حجاج لا يقال لبيدانه على نفس الحقيقة قد اللام بل دالة على الوحدة لأن ذلك ان صح في نحو رجل وفرس لا يصح في الصادر كذا كل وصرب فانه ليس موضوعا للواحد من جنسه لكن هاتين معارف احمد ما وثق كانت معارف لكات اللام تأكيذا ولا يجوز أن يراد بكونها للتعريف أن مرادها الفرد المعين وهو العهد الخارج عن غير المعين وهو العهد الذي إذا لو كان كذلك لم يبق فرق بين الحدية والهدية لأن الحدية هي التي يحصر معناه في الدهن ولا يجوز أن يكون المراد الاستعراق لأن حقيقة الاستعراق غير تعريف الحقيقة ولانه يلزم التناقض لدلالة الاستعراق على التعدد والاسم على الوحدة وذكر السؤال الذي سألني وأورد عليه قط الدلس مع الملازمة ومع دليلها وهو قوله ان تعريف العهد ليس ثبت غير الفصل في الحاصر في الدهن فان مرها طاهر اثنى القصد إلى شخص من أفراد الحقيقة حاصر في الدهن والقصد إلى الحقيقة من حيث هي هي واعتراض عليه بأن الحقيقة اذا أعدت حاضرة في الدهن تكون فردا من أفراد الحقيقة المطلقة والمراد تعريف العهد ليس فردا حاصلا في الدهن بل أعم من ذلك وفي الأعراس بظن والخطيب يبرر لأن ذلك يرجع إلى اصطلاحين لا مشاحة فيهما قال المصنف في الايضاح فالخلاص أن المراد باسم الجنس العرف باللام إما نفس الحقيقة لا ما يصدق عليه من الأفراد وهو نعت للجنس والحقيقة ونحوه علم

المدلولين وهما الاستعراق والوحدة قيل هذا الاعتراض إنما يظهر على القول بأن اسم

ولاننا بين الاستغراق وإفراد اسم الجنس لان الحرف اعم بدخل عليه مجردا عن الدلالة على الوحدة والتعدد

الجنس موضوع للفرد المنتشر أما على القول بأنه موضوع للماهية فلا يظهر لانه لا ساقى بين الماهية والتعدد لانها كما تتحقق في ضمن الفرد تتحقق في ضمن الجماعة وعارة ابن يعقوب قوله ولا نناقى الخ دفع لبحث يرد وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه لان اسم الجنس المتكسر ان قلنا بوضعه للفرد الشائع لدلالته على الوحدة ظاهرة وان قلنا بوضعه للحقيقة فالعرض منها ما يتحقق به وأقله ما يتبادر من الاستعمال وهو فرد واحد فكان افراد الاسم مقتضى للوحدة على كلا المذهبين والاستغراق ساقى ذلك اه وانما كان العرض منها ما يتحقق به لان أكثر الأحكام للتعامل في اللغة والصرف حرية على الماهيات من حيث اسمها من فرد لاعلمها من حيث هي (قوله لان الحرف الخ) حاصل ما ذكره جوامع أولها ان اسم الوحدة ساقى التعدد وتبينهما مع تباينهما وحاصل الثاني ان اسم الوحدة ساقى التعدد لان معنى الوحدة (٣٤٣) عدم اعتبار احتياج مفرأ حرمه والمفرد الدال على أداء الاستغراق معناه كل فرد

فرد بدلا عن الآخر بحيث لا يخرج فرد من الافراد التي يصدق عليها اللفظ حقيقة أو عرفا وهذا لا ينافي الوحدة لاتصاف كل فرد بهاد كل فرد لم يتبرر به معنى شئ آخر معه وليس معنى المفرد الدال على أداء الاستغراق مجموع الافراد حتى يحصل التناقى لان مجموع الافراد كل فرد مع اجتماعه مع آخر وهذا ينافي الوحدة وهي عدم اجتماع أمر آخر معه وحاصل الجواب الأول سلمنا التناقى بينهما لكن أداء الاستغراق المفيدة للتعدد دائما فدخل عليه عدم تحريمه عن الوحدة كما أن علامة التثنية والجمع انما يدخل عليه بعد تحريمه عن الوحدة وهذا الجواب

(ولاننا بين الاستغراق وإفراد الاسم لان الحرف) الدال على الاستغراق كحرف السقي ولا م التبرير
(انما يدخل عليه) أى على الاسم المفرد حال كونه (مجردا عن) الدلالة على (معنى الوحدة)

فالدلالة التامة وأتم لا تقولون بها فخرجت دلالة العام عن جميع الدلالات وحواله مذكور في غير هذا المحل نعم يمارق الجمع بعد ادراك كل منهما عن درجة العموم بان المفرد ينتهي في ذلك النثر الى الواحد والجمع ينتهي الى الجمع وقوله (ولاننا بين الاستغراق وإفراد الاسم لان الحرف اعم بدخل عليه مجردا عن معنى الوحدة) دفع لبحث يرد وهو افراد الاسم يدل على وحدة معناه لان اسم الجنس المتكسر ان قلنا بوضعه للوحدة الشائعة لدلالته على الوحدة ظاهرة وان قلنا بوضعه للحقيقة فالمفيدة مفردة والعرض منها ما يتحقق به وأقل ما يتبادر ما يستعمل فيه فرد واحد فكان افراد الاسم مقتضى للوحدة على كلا المذهبين والاستغراق ساقى ذلك فأجاب ان لانا لان الحرف لذل على الاستغراق سواء كان حرف تدرى بحد أو غيره انما يدخل على الاسم مجردا عن معنى الوحدة التي وضع لها أو التي اقتضاها ما يتبادر في أصل استعماله على ما بنا كما أنه مجرد عن معنى الكثرة فجا الحرف مع هذا مع الاسم للاستغراق

الجنس كاسمته وإفراد معنى وهو العهد الخارجي وحواله المخصص كريد وإفراد غير معنى وهو العهد الذهني وحواله المتكسر كرحل وإما كل الافراد وهو الاستغراق وحواله لفظ كل مصافا الى المتكسر كة ول كل رحل وقد شكك السكاكي على تعريف الحقيقة والاستغراق بما خرج لحواب عنه ما ذكره اه قال السكاكي ولم يخرج الحواب عن شك السكاكي بما ذكره ولا يرى كيف خرج منه حواب شكه (قلت) لانه فرق بين العهد الذهني والحسي كما فعل قطب الدين فكيف يظهر له حواب قطب الدين ولم يظهر له حواب الاصحح والأول داحض في الثاني من (ولاننا بين الاستغراق وإفراد الاسم لان الحرف اعم بدخل عليه مجردا عن معنى الوحدة) ش هذا حواب عن سؤال مقدر أورده السكاكي وهو ان افراد الاسم ينافي أن تكون الأداء لداحض عليه للاستغراق لان الافراد يدل على الوحدة والاستغراق على التعدد فأجاب بان الحرف اعم بدخل عليه أى عدا اراء الاستغراق مجردا عن الوحدة والتعدد

معنى على أن مدلول الاسم المفرد بوحدة معنى اعتبار عدم أمرا حرمه وهو الظاهر لانه في مقامه شئ والمجموع كما ص اعتبر فيهما أن يكون حرمه كدليل على الفرد لا يكون حرمه واما الحواب السابق فمضى عن أن لوحة معنى عدم اعتبار أمرا حرمه لأنها اعتبار عدم أمرا حرمه وادعاه ذلك أن لاولى للمذهب تقديم الحواب الثاني على الأول لان الأول بالتقديم والثاني بالجمع والثأن عند المناظرة فيهم منع على التسليم قرره شيخنا المددوى (قوله مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة) أى فيصير محتلا للوحدة والعدد لانه قصده الجنس ويدخل حروف الاستغراق تعين للتعدد ثم ان تحريمه عن الدلالة على الوحدة بسبب عدم ارادة تلك الدلالة وهذا اندفع به ل ن دلالة المفرد على وحدة معناه بحسب الوضوح ادقنا بوضعه للفرد المنتشر فانتقل الذهني عن المفرد الى الوحدة روي بالدلالة على الوضوح فامضى تحريمه المفرد عن الدلالة على معنى الوحدة مع أنه يدل عليه بالوضوح كما أجاب شيخنا المددوى وأجاب العري بأن في كلام انصف حذف مضاف أى مجردا عن اعتبار الدلالة على الوحدة ولا يترجم من عدم

ولانه بمعنى كل الافرادى لا كل المجموعى أى معنى قولنا الرجل كل فرد من أفراد الرجال لا مجموع الرجال ولهذا امتنع وصفه بمقتضى الجمع وللحفاظة على التنا كل بين الصفة والوصف أيضا فالخاصل أن المراد باسم الجنس المسمى باللام اما من الحقيقة لا بما يصدق عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة وهو علم الجنس كاساسه واما فرد معين وهو العهد الذهبى وهو العهد الخارجى وهو العلم الخاص كزيد واما فرد غير معين وهو العهد النكرا كرجل واما كل لافراد وهو الاستغراق وهو علم كل صفة على النكرا كقولنا كل رجل وقد شكك السكاكى على تعريف الحقيقة والاستغراق بما خرج الجواب عنه مما ذكرنا ثم احتار بساء على ما حكاه عن بعض أئمة أصول الفقه من كون اللام موضوعا لتعريف العهد لا غير أن المراد بتعريف الحقيقة بربطها بمركب العهد بوجه من الوجوه الخطائية إما لكون الشيء حاضرا في الذهن لكونه محتاجا اليه على طريق التحقيق أو اليه كونه عظيم الخطر معقود به الهمم على أحد الطريقين واما لانه لا يثبت عن الجنس على أحد الطريقين لو كان معهودا وقال الحقيقة من حيث هي لا واحدة ولا متعددة لتحقها مع الوحدة تارة ومع التعدد أخرى وان كانت لا تنفك في وجود عن أحدهما (٣٢٣) فهي صالحة للتوحد والنكرا فكون

وامتناع وصفه بمقتضى الجمع للحفاظة على التنا كل لافردى (ولانه) أى لفرد الداخل عليه حرف الاستغراق (بمعنى كل فرد لا مجموع لافراد ولهذا امتنع وصفه بمقتضى الجمع) عند الجمهور

ولا يمتنع لزوم إظهار على القول بأن استكره موضوعه معنى الوحدة دون الآخر ولا يمتنع أيضا لزوم استعمال لفرد في يستعمل فيه الجمع حيث هو وهو جميع الافراد ولهذا قد انعدم وصفه بمقتضى الجمع للتنا كونه لافردية وهذا مما يقع في وجه الفرق بين المفرد والجمع فانه لم يأت إلى تعليل آخر يدفع به البحث أي بقول (ولانه) أى المفرد العام بدخول الحرف (بمعنى كل فرد لا) بمعنى (مجموع لافراد) اد لا مانع من أن يستعمل في اللفظ مجموع مع الاستغراق باستقلال وحده كل فرد عند اللفظ بالحكم اد ليس المراد به أن معناه فرد واحد لا غير بل مطلق المفرد الواحد كان مع غيره أم لا فادعاء حرف العموم أفاد مع اللفظ أن مدلوله المحكوم عليه ذلك المفرد مع ذلك المفرد ومع ذلك المفرد إلى آخرها لا مجموعها من غير اشتراط بالوحدة التي كانت في الأصل (ولهذا) أى ولا حل أن معناه كل فرد لا مجموع الافراد (متنوع وصفه) أى المفرد العام (بمعنى الجمع) عند الجمهور وان حكاه البعض في الديار الصغرى والدرهم اليسى وذلك لان مقتضى الجمع انه هو للمجموع لا للذاتية اعتراف كل فرد وهذا علة ما يتناول في

ص (ولانه) بمعنى كل فرد لا كل الافراد ولهذا امتنع وصفه بمقتضى الجمع) ثم هذا جواب ثان وهو أن الافراد والتعميم ليس بينهما تناف لان معنى الافراد بق وأداة العموم تنفك أشخاص ذلك المفرد واستوعبتها لان مدلولها كل رجل لا كل الافراد أى لا مجموعها لان دلالة العموم كلية لا كل ولهذا امتنع وصفه بمقتضى الجمع فلا يصح أن يقول الرجل المفلون وفيما قاله نظر فقد سمع من كلامهم أهلك الناس الديار الحرة والدرهم اليسى وحوره اس لك وغيره ولا يشهد له قوله تعالى أو أظعن الذين لم يظفروا على عورات النساء ولا دلالة فيه لان الطفل يستعمل بأصل الوضع للجمع كما سبق بل لو كانت الالف

الحكم استغراقا أو غير استغراق الى مقتضى المقام فاذا كان خطايا مثل المؤمن عر كرم والفاجر حب لثم حمل المرف باللام مفردا كان أو جمعا على الاستغراق بطله ايهام أن الفصل الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد التناوين وإذا كان استدلالا حمل على أقل ما يحتمل وهو الواحد في الفرد والثلاثة في الجمع

اعتبارها الخ لا عنها لان اللفظ يدل عليها بالوضع (قوله) وامتناع وصفه بمقتضى الجمع) أى بحيث يقال جاء في الرجل المفلون والرجل الطوال وهذا جواب عما يقال حيث حرد

عن معنى الوحدة وصحة حرف الاستغراق دون على متعدد وحيث يدل على متعدد مقتضاه أنه يجوز وصفه بوصف الجمع مع أنه ممنوع وحاصل الجواب أن السجدة اعترضوا من ذلك لزوم الحفاظ على المشاكسة اللفظية وفي هذا الجواب نظر لان ذلك الاسم مفرد في اللفظ وجمع في المعنى وما هو كذلك يجوز فيه مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى بل مراعاة المعنى أولى بمقتضى القياس ومنه قوله تعالى أو أظعن الذين لم يظفروا على عورات النساء بالحفاظة على التنا كل اللفظي لا بعد الامتناع المذكور فالأولى للشارح أن يقول وعدم اطراد وصفه بمقتضى الجمع للحفاظة على التنا كل اللفظي والمراد بضم الافراد عدم الكثرة وان كان الوصف بالذكور قياسا كما مر (قوله ولانه) الأولى أن يقول أولانه ناوالتى لاحد الشبنتين لانه جواب ثان أى اما أن يجاب بالأول للمقتضى سلب الوحدة أو بهذا الثانى المقتضى نقادها (قوله بمعنى كل فرد) أى وكل فرد لا يباى الوحدة التي هي عدم اعتبار شيء لذلك المفرد بل هو متصف بها ولا يباى التناى الاول كان معنى المفرد الداحلة عليه أداة الاستغراق مجموع الافراد لا باعتبار ضم شيء لفرد وهو فرد ثان وثالث فالخاصل أنه لا يباى الوحدة الا مجموع الافراد دون كل فرد لا يباى بها (قوله ولهذا) أى ولا حل كون المفرد الداخل عليه أداة الاستغراق معناه كل فرد امتنع وصفه بمقتضى الجمع بأن يجعل الجمع نقالة

وإن كان بالإضافة فاما لانه ليس للتكلم الى احصائه في ذهن السامع طريق أحصرها كقول
هوأي مع الركب الخدين مصعد * حبيب وجاني عكة موثق

(قوله وان حكاة الاحفش) عن بعضهم في قوله "هذه الناس الذين الصغر والبرهم اليسن نظرا لكون الالحسن ومدحها بصدق
بالجمع لتحققه (قوله لاسي) أي (٣٤٤) بالإضافة بمعنى لعرفها أحصر طريق طاهرة أنها أحصر طريق العرف

وان حكاة الاحفش في نحو الديار الصغر والبرهم اليسن (وبالاضافة) أي تعريفا مستداليا بالإضافة
أي شيء من معرف (لاسي) أي بالإضافة (أحصر طريق) أي احصائه في ذهن السامع (نحو هوأي)
نقر رهد الحواب وقد علم صافته لما قبله لاد صافته ومعنى الوحدة وقضاء الأول سلسها فكان
الأولى أن يقول أولا لانه الخ نواله هي لاحد التثنية ثم ردها بقول الدلالة على ما ذكرنا يكون
بعد الوصف له حقيقة أو محار ضرورة استغناءها عن الوصف حيث ان وضع الركن مثلا في قصد
عمومه أولا لانه لكل فرد على ادمية عاد الى المجموع كوضع الجمع وان وضع على الدلالة كما قبل ولا
وجهه اذا لمعموم حيث ان وضع بعد ذلك لم يفهم حتى يحكم عليه فطلت الغيبة في قوله معنى الوحدة
لأن هذه المعاني متعددة وكلامنا في دلالة بعض واحد على تلك المعاني فأمثل في هذه المقام
(وبالاضافة) أي تعريفا مستداليا بالإضافة الى بعض اعراف وقد علم أن مرة واحدة هي مرتبة
مأخوذة منه يكون (لاسي) أي بالإضافة (أحصر طريق) يمكن احصائه في ذهن السامع
والاحصاء باسم اتمام (نحو هوأي)

واللام فيه وفيما بعد الاحشايين السامعين وهو أن اسم الحسن اذا كان سكرة وأريده بالطلاق لا يدل
على الوحدة فيمكن أن يصلح حوار رعاية معاه فيجمع باعتبار منحت تلك الحقيقة من الافراد وهذا
المعنى أشهر في قولهم "هذه الناس الذين الصغر والبرهم اليسن" قال ابن مالك من كون الاداة فيه للاستمرار وقد
ثبت القول على ذلك في منتهى الغفاني الشرعية في شرح المختصر وعلم أن الحواب الثاني في كلام
الاصف أولى من الأول لأن الأول يقتضي أن الاداة دخلت على الحقيقة فاستغرقتها وهي حقيقة
واحدة لا تعدد فيها والعموم شأنه الافراد للتعدد والحواب الأول يقتضي أن مدلول العالم الحقيقة
والثاني يقتضي أن مدلوله الافراد هو الحق ويحور أن يكون قوله ولانه معنى كل فرد حوبا عن سؤال
مقدر كأنه يقول لو كانت الاداة تفيد العموم لصح الوصف بالجمع فأجاب بأنها التفصيل (تنبيه)
ملخص في الألف واللام على أقسام أحدها جسمية فقط كقولك الرجل جبر من المرأة أي حقيقة
الرجولية جبر من حقيقة الأنوثة التي عهدية عهدا خارجيا كالرجل لمعين الثالث عهدية ذهبا
ومعنى بالخارجي ما كان السامع يعرفه والذهني ما انفرد للتكلم بمعرفة والا فالعهد لا يكون الا في
الذهن الرابع عهدية جسمية كقولك "هذه الناس الذين الصغر والبرهم اليسن" حوا من قال حصر
محاربي الحسن كذلك وهو معهود ذهني لا خارجي كالثال المذكور حيث لم يكن في جواب السادس
استغرافية جسمية مثل ان الرجل الحامل جبر من المرأة السابع استغرافية جسمية عهدية كالثال
المذكور مراد به المحاربي الثامن كذلك والمعهود ذهني التاسع جسمية ولكن يراد به ذلك الحسن
لا اعتبار العموم بل يكون المدلول الحقيقة كلها وهو معنى العموم المجموعي ويسمى أن يجعل منه
قوله تعالى علم الغيب والشهادة ليعيد علم الافراد والمجموع معا فان المجموع في الاشياء يستلزم
الافراد فلذلك قلنا ان جزم اللفظ بأن الاداة فيه استغرافية فيه بحث من (وبالاضافة الخ)

وبس كذلك اذا لا يظهر
الأحصائية الا بالنسبة
للموصول وإنما العلم والضمير
والمعنى الاشارة والمعنى
باللام فالامر بالعكس
وأجيب أن المراد انها
أحصر الطرق في احصاء
المستداليا في ذهن السامع
مستداليا الوصف لدى قصده
اشتراك لاحصائه في ذهن
السامع من حيث ذاته
الاربي أن هذا اشتراك
في الذات المذكور احصائه
يوصف كونه هو بالاحشايين
الافادير يده التحسرو وهو
الذي أهواء أو من أهواء
أو الذي يميل اليه في مع
الركب اليامين الخ كان
طريقا مفيدا المقصود
للتكلم الا ليس أحصر
من الاضافة ووثق به اسم
اشارة أو ضميرا ش قبل
هذا مثلا أو هي مع الركب
اليامين الخ لا يفيد عرص
للتكلم اذا لا يعلم كونها
محمولة أم لا ولو قيل هذا
محمول أو محمول على كان
غير أحصر وان كان مفيدا
لعرض التكلم ووثق به
معرفا باللام لم يعد عرصه
الابواب الجار والمحرور

نحو المحسوس وفيه طول بالنسبة للصف (قوله نحو هوأي) أي نحو قول جبر بن عتبة الخارجي وهو مسعود حين قبل واحدا
من بني عقيل بمكة فسيجن بها ثم انه كان يومئذ في مكة ركب من اليمن وفيه محبته ثم ان الركب عزم على الرحيل فأشدها وسده
عجبت سيراها واثق تحاصت * الى وباب السجن دوى معق ألت حيث ثم قامت فودعت * فلما تولت كادت النفس تزهرق

وإما لأعانتها عن تفصيل معتذراً أو مرجوح لجهة كقولها
قوى هم قتلوا أئمة أحي * فإذا رميت بصينتي سهمي
وقوله
وإما لتضمنها تعظيماً

ولا تحسبي أنني تحت يدكم * لشيء ولا أتي من الموت أفرق
ولا أن قلبي يزدهيه وعيدهم * ولا أتي بالشيء في القيد أفرق
ولكن عرتني من هواك ضيافة * كما كنت أتي منك إذا أنا مطلق
(قوله أي مهوي) ثلاثاً يا آت الأول من نفس الكلمة والأولى (٣٤٥) مهمات من وأومع قول إذا أصله مهوي

احتمت الواو والياء وسقت

أحداها بالكون فلبت
الواو ياء وأدغمت الياء في
الياء والثانية لام الكلمة
والياء الأخيرة ياء المتكلم

أصعب الياء الاسم بعد
الاعلال السابق (قوله
وتحذرك) أي كمن أهواء
أو الذي يميل إليه قلبي
(قوله والاحتصار مطلوب)

أشهر هذا إلى أن احتضاره
في ذهن السامع بأخصر
طريق أنما يقتضي
تعريفه بالاصافة إذا كان
الاحتصار مطلوباً وإلا فلا

يقتضيه (قوله وفرط
السامة) أي شدتها وهو
عطف على معالول
(قوله على الرحيل) أي
عالم على الرحيل (قوله
مع الرك) اسم جمع
لراك (قوله الجبابرة)

جمع يمان بمعنى عني وأصل
يمان يمانى أعل اعلال
قاص ويمان مخفف يمي
ياء مشددة نسبة لليمن

أي مهوي وهذا أخصر من الذي أهواه وبحو ذلك للاختصار مطلوب لصيق المقام وفرط السامة
لكونه في السحن والحبيب على الرحيل (مع الرك الجبابرة) أي محددهم في الأرض وعامه
* حبيب وحناني بمكة موني * الحبيب المحبوب المستنع والحنان النحوص والمونق للقيد والفظ
البيت حذر ومساء تأسف وتحسر (أو لتضمنها) أي الاضافة (تعظيماً)

أي مهوي ومعلوم أن هذا أخصر ما يمكن في المقام في اختصار المسد إليه كالذي أهواه أو محب
أهواه أو نحو ذلك والاحتصار في هذا المقام مطلوب لصيق الصدر وفرط التحسر والسامة كونه في
السحن والحبيب على الرحيل منوحيه لزيادة المد للموجب لتحذر التوصل (مع الرك الجبابرة
معد) أي مسد داهي في الأرض يقال أممدهم في الأرض وأمد بهم فلول الله تعالى إذا قصدون
ولانوار على أحد وعام هذا البيت قوله حبيب وحناني بمكة موني * والحبيب المحبوب المستنع
والحنان الحميم والتحصن والنون هو بعيد نوناق من قيد أو غيره ولذا التحوير والعرض منه
التحسر والتحرر وإظهار الأسف (أو لتضمنها) أي الاضافة (تعظيماً)

ش التعريف بالاصافة يكون لأحد أسباب * الأول أن لا يكون لاحتصاره في الدهن طريق أخصر من
الاصافة وينبغي أن يفيد ما إذا كان المقام مقام احتصار كما صبح في اللغاح كقول جعفر بن عتبة
حين حلس بمكة

هواي مع الرك الجبابرة معد * حبيب وحناني بمكة موني

فانه لا طريق أخصر من ذلك وإنما هذا مقام احتصار لأن حال المحسوس حال صريح وبعد
هذا البيت عشت لسراها وأني تحلست * إلى وباب السحن دون مقام
وأورد عليه أن التحدب منصب على قوله وأني تحلست ويترجم أن يكون معمولاً لقوله حبيب ولا يصح فإن
الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وأحسب بأن الاستفهام ضمن معنى التعجب فلا حاجة لجعله معمولاً
للمعجب * الثاني أن يتضمن التظيم لشأن المصاف إليه أو المصاف أو غيرها فلهذا كقولك عبيد
الخليفة قادم فأكرمه وما عني ما يتضمن تعظيم المضاف وإن لم يكن مسنداً إليه
لأنه عني الأبا عبيدا * فانه أشرف أسباني

وقوله تعالى إن عبادي ليس لك عليهم سلطان والمصاف إليه كقولك عبيد عمل كذا تريد تعظيم شأن
نفسك بأنك ذو عدو وتعظيم شأن غيرها كقولك عبد السلطان عند فلان تراد بالاصافة الأولى

(٤٤ - شروح الناحية - أول) حذف إحدى الياءين تحفيها ونحوها الالف المتوسطة ثم حذف الياء الثانية
لأعلاله اعلال قاص كما مر (قوله معد) تكسر العين خبر هواي وهو مأخوذ من أمد في الأرض معنى فيها لعله محدودة قريبة
المقام وقوله أي مبدع تكسر العين مأخوذ من أمد اللارم معنى بعد أي انه بعد الاسعار فهو بيان للمعنى المراد وقراءته بفتح العين اسم
مفعول من أمد المتعدي أي أمد العير بعد مقام اللوح خصوصاً وقد وجهه بأنه محبوس ومستنع تأمل (قوله ذاهب في الأرض)
بيان لأصل المعنى (قوله المستنع) أي الذي يبعثه قومه ويقدمونه أمامهم وهو كناية عن كون تلك المحسوسة لا يمكن إعلالها عن الرك
وتأني إليه وقوله ومساء تأسف وتحسر أي على بعد الخليفة

لشأن المصاف إليه كقولك عدى - حصر وتظم شأنك أو لشأن المصاف كقولك عبد الخليفة ركب وتظم شأن العدد أو لشأن غيرها كقولك عدد السلطان عدد فلان وتظم شأن فلان أو تحقيرا نحو ولد الحجام - حصر وإلا اعتبار آخر مناسب

(قوله لشأن المصاف إليه) أى تعظم شأن المصاف إليه الذى أصعبه المسد إليه وأما قدمه على مصاف مع أنه مؤخر فى اللفظ نظرا تقدمه فى الاعتبار لأنه منسوب إليه فهو (٣٤٦) أنشأ علف المصاف فيه وإن كان مقدما فى اللفظ سكنه مؤخر فى الاعتبار

لشأن المصاف إليه أو المصاف أو غيرها كقولك فى تعظيم المصاف إليه (عدى حصر) تعظيما لك شأنك عدد (و) فى تعظيم المصاف (عبد الخليفة ركب) تعظيما لعدد شأنه عبد الخليفة (و) فى تعظيم غير المصاف والمصاف إليه (عبد السلطان عدى) تعظيما لانتكلم بأن عبد السلطان عدى وهو غير المسد إليه الذى وغيره أصعب إليه المسد إليه وهذا معنى قوله أو غيرها (و) لتضمنها (تحقير) للذى (نحو ولد الحجام حاصر) وأنشأ فى إليه نحو صارت ربه حاصر أو غيرها نحو ولد الحجام حاصر ربه أو لا عايتها عن تعيين متعذر

لشأن المصاف إليه أو (شأن المصاف أو) لشأن (غيرها) أى غير المصاف إليه والمصاف (كقولك) فى تعظيم المصاف إليه (عدى حصر) فى أصعبه المسد إلى الباء تعظيم انتكلم به أنه أن به عدد (و) كقولك تعظيم المصاف (عبد الخليفة ركب) فى أصعبه المسد إلى الخليفة تعظيم العدد شأنه عبد الخليفة من الصدر هو ويشرف بشر مولاه (و) كقولك فى تعظيم غير المصاف والمصاف إليه (عبد السلطان عدى) فى الاحتمال بعدة عبد السلطان تعظيم انتكلم أن العدد المصاف إلى السلطان لديه وبه المسكاهما ولو كانت مصافا إليها لكانت ليست مصافا إليها المسد إليه مع أن المصاف إليها ما أوجب لها التعظيم بلا باطراد لى هو المسد إليه المصاف للسلطان وكون مائت له التعظيم ليس مسدا إليه مصافا ولا مصافا إليه المسد إليه هو المراد بقوله أو غيرها ولا يريد غير المسد إليه المصاف إليه فى الجملة بل بقيد كقول المصاف مبهمة مسدا إليه كإسناد (أو له) مصافا إليه أى هو المسد إليه (نحو ولد الحجام حاصر) تحقير الأول الذى هو مسد إليه بأن ولد الحجام وأما المصاف إليه فكأنه من ربه حاصر تحقيرا ليدان له مهيب وإما غيرها نحو ولد الحجام حاصر ربه تحقيرا ليدان حادسه ولدا حجام وليس مسدا إليه مصافا ولا مصافا إليه المسد إليه وقد يعرف المسد إليه بالاصافة لا عايتها عن تعيين متعذر نحو اتقى أهل الحق على كذا لتعذر تسميه جميع أهل الحق أو عن تعيين متعذر نحو أهل تعظيم فلان عند كور فى الاصافة الثانية وهذا المثال فمدا بالاصافة فيه تعظيم المصاف إليه فى الاصافة والاحتمال أن يمثل بعد السلطان رار فلانا * والثالث أن يراد بها التحقير كقولك عدد الحجام حاصر هذا ما ذكره فى الكتاب وفى الأساطير ذكر بعد الطريق الأول قوله وإلا اعتبارها عن تعيين متعذر أو مرحوح كقوله * سو مطر يوم اللقاء كأنهم * أسود لى عيل حقان أشبل وقوله قوى هم قتلوا أميم أخى * فإذا رميت يصيبني سهمي فإنه لو عمدهم لظال ومنه

أولاد جفنة حول قبر أبيهم * قبر ابن مارية الكريم المفضل

وهذا تركه المصنف لانه داخل فى قوله أحصر طريق راد الكفاكى * يكون حيث لا يكون لا يكون لا يحصر فى ذهن السامع طريق سواها أصلا كقولك غلام زيد بن لا يعرف غير ذلك (١) لكن الاضافة أحصر ولعله

لانه منسوب واعتراض على الصنف بأن هذا التضمن قد يوجد فى غير صوره الاضافة كإلى قولك الذى هو عبد السلطان عدى أو الذى هو عدى أو عبد الخليفة حاصر فأنوجه أن الاضافة لا يرحح على غيرها فإدعاءه من أحد كور إلا انصاف الاحتصار إليها كذا قد وفيه أنه يقدم أنه لا يشترطى السكينة أن تكون محنة باطراد المؤداه لاولا أن تكون بها أولى من يلقى محردا نسبة بينهما ومن كانت تلك السكينة يمكن تأديتها بطريق آخر فأمل (قوله وفى تعظيم المصاف) أى الذى هو مسد إليه (قوله تعظيما للمسكاهم بأن عبد السلطان عدى) أى وفيه تعظيم للمصاف أيضا لكنه غير مقصود ولا ملاحظ (قوله وهذا معنى الخ) جواب عما يقال أن هذا لا يخرج عن تعظيم المصاف إليه لأن المسكاهم مدلول الباء المصاف إليها عند فهو مصاف إليه وحاصل

أعوان أن أرادنا معنى كلام المصنف عن مسد إليه المصاف وعمره ما أصعب إليه المسد إليه وهذا لا بدى كونه ركة مصاف إليه لكن عند ذلك وليس المراد بقوله أو غيرها غير المصاف إليه مطلقا وغير المصاف مطلقا حتى يراد أن ماد كره من المثال الثانى ليس غير هائل مهما (قوله أو تحقيرا للمضاف) أى الذى هو مسد إليه وقوله أو المصاف إليه أى الذى تضمنه إليه المسد إليه لأن الكلام فيه (١) سكن لاصافة حصر هكذا فى الأصل وبطريق ما معنى الاستدراك وليس فى الصدر منسقطا ونحوه يماوحر ركة مسجحة

(قوله كَوْنُهُ أَهْلُ الْحَقِّ) أَيُّ فَانَهُ يَتَعَدَّرُ تَعْدَادُ كُلِّ مَنْ كَانَ عَلَى الْحَقِّ كَمَا أَنَّهُ يَتَعَدَّرُ تَعْدَادُ أَهْلِ الْبَلَدِ فِي الْبَلَدِ (قوله أَوْلَاهُ) أَيُّ الْحَالِ وَالشَّأْنِ (قوله مَثَلُ قَدِيمِ الْعَصْرِ) أَيُّ الْوُدِيِّ ذَلِكَ إِلَى صَافَةِ وَحَقِّدٍ أَوْ نَحْوِهَا (قوله أَيْ عِبْرَ ذَلِكَ مِنَ الْإِعْتِبَارَاتِ) كَمَا لَوْ كَانَ الْمَقْصُودُ النَّصْرُ بِحِجَابِ الْبَلَدِ وَالْإِهَانَةُ لِلْإِسْدَالِيَّةِ نَحْوَ عِلْمَاءِ الْبَلَدِ فَعَلُوا كَذَا مِنَ الْأُمُورِ الْقَبِيحَةِ فَانَ فِي هَذَا نَصْرٌ بِحِجَابِ بَلَدِهِمْ بِخِلَافِ لَوْ قِيلَ فَلَانَ وَفُلَانَ فَعَلُوا كَذَا مِنَ الْأُمُورِ الْقَبِيحَةِ فَانَهُ عِنْدَ النَّصْرِ بِحِجَابِ بَلَدِهِمْ الْعِلْمُ بِمَكْنِهَا كَنَصْرِهِمْ بِاللَّوْمِ عَلَيْهِمْ لِأَنَّ اللَّوْمَ لِلَّوْمِ وَالدَّمُ وَصْفُهُمْ بِالْعِلْمِ وَهُوَ لَا يَنْتَقِي إِلَّا بِالْإِصَافَةِ وَكَأَعْيَادِ الْإِصَافَةِ عَنْ تَعْدِيلِ تَرْكِهِ أَوَّلَى لِحُجَّةِ كَيْفَ كَوْنِ الْعَصِيدِ يَقْتَضِي ذِمًّا أَوْ إِهَانَةً أَوْ خَوْفًا وَأَنْ أَمَكْنَ اسْتِغْنَاءُ التَّعْصِيلِ كَقَوْلِهِ قَوِي هُمْ قَالُوا أَمِيمٌ أَحَى (٣٤٧) فَاذَا رَمَيْتَ يَصِيبِي سَهْمِي

يَقُولُ يَا أَمِيمَةُ قَوْمِي هُمْ
الَّذِينَ جَمَعُونِي بِقَتْلِ أَحَى
فَاذَا رَمَيْتَ الْإِتِّصَارَ مَعَهُمْ
عَادَ ذَلِكَ عَلَى الْبَالِكَايَةِ فِي
نَفْسِي لِأَنَّ عَرَّ الرَّجُلِ
أَشْبَهَتْهُ وَلَوْ فَصَلَ قَاتِلِي
أَحْيَهُ لِحَقْدِهِ وَهَرَوَا عَنْهُ
وَلَا فِي الْعَصِيلِ نَصْرٌ لَهَا
بِذَمِّ قَوْمِهِ وَعَدَدِ مَعِيهِمْ
بِخِلَافِ تَرْكِهِ (قَوْلُهُ وَأَمَّا
تَكْبِيرُهُ أَيُّ تَكْبِيرِ الْمُسْنَدِ
إِلَيْهِ) أَيُّ إِبْرَادِهِ مَكْرَةً
سَوَاءً كَانَ مُفْرَدًا أَوْ مُتَشَبِّهًا
بِجَمْعٍ (قَوْلُهُ فَلَا فَرَادَ) أَيُّ
فَلَا كَوْنِ الْمَقْصُودِ بِالْحُكْمِ
فَرَادَ عِبْرَ مَعْنَى مِنَ الْفَرَادِ
الَّتِي يَصْدُقُ عَلَيْهَا مَفْهُومُهُ
فِي الْجَمْعِ الْمَقْصُودِ بِالْحُكْمِ
فَرَدَمِنْ مَعْنَاهُ وَهُوَ جَمَاعَةٌ
بِمَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ مَفْهُومُهُ
وَالَّتِي لَمْ يَنْقُصُودَ بِالْحُكْمِ
فَرَدَمِنْ مَعْنَاهُ وَهُوَ أَثْنَانُ
بِمَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ مَفْهُومُهُ
فَرَدَمِنْ مَعْنَاهُ وَهُوَ أَثْنَانُ

نَحْوَهُ أَهْلُ الْحَقِّ عَلَى كَذَا أَوْ مُتَعَدِّرٌ نَحْوُ أَهْلِ الْبَلَدِ فَعَلُوا كَذَا أَوْ لَانَهُ يَجْمَعُ عَنِ التَّعْصِيلِ مَتَاعٌ
مَثَلُ قَدِيمِ الْعَصْرِ عَنِ نَحْوِ عِلْمَاءِ الْبَلَدِ حَاصِرُونَ إِلَى عِبْرَ ذَلِكَ مِنَ الْإِعْتِبَارَاتِ (وَأَمَّا تَكْبِيرُهُ) أَيُّ
تَكْبِيرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ (فَلَا فَرَادَ) أَيُّ لِقَصْدِ إِلَى فَرْدٍ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْجِنْسِ

الْبَلَدِ فَعَلُوا كَذَا لِأَنَّ رَحِيَّةَ أَهْلِ الْبَلَدِ لَوْ أَمَكْنَ مُتَعَدِّرٌ أَوْ عَنْ تَعْدِيلِ مَتَاعٍ مَتَاعٌ وَلَوْ لَمْ يَتَعَدَّرْ كَثُرَ
يَكُونُ فِي التَّسْمِيَةِ قَدِيمِ نَحْوِهِمْ عَلَى نَحْوِ وَهُوَ يَحِيطُ بِمَعْنَى عِلْمَاءِ الْبَلَدِ فَعَلُوا كَذَا وَلَوْ قِيلَ فَلَانَ وَفُلَانَ
كَانَ فِيهِ نَحْوُهُمْ عَلَى نَحْوِ بَاتِقَدِيمِ وَقِيَّةً عِظَامَةً عِنْدَهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ كَثُرَ يَكُونُ فِي التَّسْمِيَةِ
دَمِيمٌ وَهَاتِهِمْ صَرِيحًا بِالنَّصْرِ بِحِجَابِ مُتَعَدِّرٍ نَحْوِ عِلْمَاءِ الْبَلَدِ مَقْصُورُونَ فِي إِطْهَارِ الْحَقِّ أَوْ لَتَصْمِنَ
الْإِصَافَةِ سَتَعَطَّ فَكَقَوْلُهُ تَعَالَى وَكَسْرٍ فِي عِبْرَ صَافَةِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ لَانَصْرُ وَالذَّمُّ نَوَادِيهَا وَلَا مَوْلُودَ لَهُ نَوَادِيهَا
فَانَهُ لَانَهِيَ كُلِّ مَنْ رَجُلٌ بِالرَّثَةِ بِنِ الْمَارَةِ نَصِيبُ الْوَلَدِ لِكُلِّ مَعْنَاهُ اسْتِغْنَاءُ لَهَا عَلَيْهِ أَنْ لَا يَصْدُرَ
مَعْنَاهُ صَرِيحًا بِنَاصِحِهِ يُوَدِّي وَلَدَهُ إِلَى عِبْرَ ذَلِكَ مِنَ الْإِعْتِبَارَاتِ (وَأَمَّا تَكْبِيرُهُ) أَيُّ أَمَّا إِبْرَادُ
الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مَكْرَةً (فَلَا فَرَادَ) أَيُّ لِقَصْدِ إِلَى مُفْرَدٍ أَمَّا إِذَا قِيلَ أَنَّ السَّكْرَةَ مَوْصُوعَةٌ لِلْوَحْدَةِ الشَّائِعَةِ
فَدَلَالَةُ السَّكْرَةِ عَلَى الْمُرَدِّ ظَاهِرَةٌ وَأَمَّا أَنْ قِيلَ أَنَّهَا مَوْصُوعَةٌ لِلْحَقِيقَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ عَادَةٌ الْفَرَادِ
بِاعْتِبَارِ الِاسْتِغْنَاءِ الْأَصْبَحِيِّ لِأَنَّ الْحَقِيقَةَ يَكْنَى فِي تَحْقِيقِهَا مُفْرَدٌ وَاحِدٌ وَهَذَا هُوَ الِاسْتِغْنَاءُ الْعَالِي فِي
السَّكْرَةِ كَمَا تَقَدَّمَ وَقَوْلُهُ الْفَرَادَ يَكْنَى لِأَنَّ الْمَقَامَ لَا يَبَاسُهُ عِبْرَ الْمُرَدِّ بِمَا لَانَ الْحُكْمَ الْمُرَادِي فِي الْمَقَامِ لَيْسَ
تَرْكُهُ نَاصِحًا كَمَا سَاءَ تَكْرَارُ الْإِتِّصَارِ وَقَالَ أَيْضًا سَاءَ قَدَمٌ مِمَّنْ لَطَفًا عَارِيًا كَقَوْلِهِ

إِذَا كَوَّكُ الْخَرْقَاءُ لَاحَ سَجْرَةٌ سَهِيلٌ أَدَاعَتْ عِزَّهَا فِي الْعَرَابِ
الْخَرْقَاءُ الْحَقَاءُ وَسَهِيلٌ يَدُلُّ مِنْ كَوَّكِبٍ وَهُوَ حَمِيمٌ يَطْلُعُ فِي الشَّامِ فِي السَّجَرِ فَأَصَابَ الْكَوَّكُ إِلَى الْخَرْقَاءِ
يَكْنَى أَهْلُهَا إِلَى أَنْ يَطْلُعَ سَهِيلٌ وَقَدْ صَبَحَ فَتَعْرِقُ عِزَّهَا عَلَى الْعَرَابِ قَالُوا وَنَ يَكُونُ لِمَرْصٍ
مِنَ الْأَعْرَاضِ مِثْلُ مَنْ يَقُولُ مَحْكٌ عَلَى النَّابِ يَرْفَعُهُ لِأَنَّ لَهُ نَبِيَّةً عِجْمًا مِنْ أَهْلِ هَذَا الشَّأْنِ
كَيْفَ لَمْ يَدْكُرُوا إِرَادَةَ الْإِسْتِغْنَاءِ مِنْ أَسْبَابِ الْإِصَافَةِ وَهِيَ مِنْ أَدَوَاتِ الْعُمُومِ كَمَا أَنَّ أَدَاةَ التَّعْرِيفِ
كَدَمَكٍ عُمُومِ الْإِصَافَةِ أَمَّا كَمَا سَقِوْهُمُ تَعْرِصُوا لِمَادًا حَلَالًا ذَلِكَ عَنْ إِعْتِبَارَاتِ مَعْنَاهُ وَأَرْحُو أَنْ تَنْجِعَ
الْوَقْتُ تَنْظُرِي ذَلِكَ سَهِيلٌ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ (وَأَمَّا تَكْبِيرُهُ فَلَا فَرَادَ)

فَرَدَمِنْ مَعْنَاهُ لَانَهُ وَقَوْلُهُ حَقٌّ فِي رَدِّ أَيُّ مُفْرَدٍ مِنْ مَصْدَقَاتِ الْجَمْعِ وَالْمُرَدِّ فِي الْأَوَّلِ نَحْوِ وَالثَّانِي جَمَاعَةٌ وَقَوْلُهُ فَلَا فَرَادَ أَيُّ وَالْحَقِّ
أَنْ يَتَقَامَ لَا يَبَاسُهُ إِلَّا الْمُرَدُّ يَكُونُ الْحُكْمُ الْمُرَادِي فِي الْمَقَامِ لَيْسَ لِمَعْنَاهُ فَالْعَدُولُ لِمَعْنَاهُ خُرُوجُ عَمَّا يَبَاسُهُ الْمَقَامُ وَالزِّيَادَةُ عَلَيْهِ زِيَادَةُ
عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ وَهِيَ مِنَ الْعَدْوِ وَأَعْلَمُ أَنَّ دَلَالَةَ السَّكْرَةِ عَلَى الْمُرَدِّ ظَاهِرَةٌ أَنْ قِيلَ أَنَّ السَّكْرَةَ مَوْصُوعَةٌ لِلْمُرَدِّ الْمَشْتَرِكِ وَأَمَّا أَنْ قِيلَ أَنَّهَا
مَوْصُوعَةٌ لِلْحَقِيقَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ دَلَالَتُهَا عَلَى الْمُرَدِّ بِاعْتِبَارِ الِاسْتِغْنَاءِ الْعَالِي لَانَهُ الْعَالِي لَانَهُ السَّكْرَةَ تَحْمِلُ عَلَى
الْعَالِي الَّذِي هُوَ الْمُرَدُّ بِتَقْرِيبِهِ نَقِمَ أَهْلُ سَمِ

كقوله تعالى وحده رجل من أقصى المدينة يسعى أي فرد من أشخاص الرجال أو النوع كقوله تعالى وعلى أنصارهم عشاوة أي نوع من الاعطية غير ما يتعارفه الناس وهو عطاء النعماني عن آيات الله ومن تكبير غير المسد اليه للأفراد قوله تعالى صرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متساكبون ورجلا لها رجل وللوعية قوله تعالى ولتحدثهم أحرض الناس على حياة أي نوع من الحياة مخصوص وهو الحياة الزائدة كما أنه قيل ولتحدثهم أحرض الناس وإن عاشوا عاشوا على أن يردادوا أي حياتهم في الماضي والحاضر حياة في المستقبل فإن الإنسان لا يوصف بالحرص على شيء إلا إذا بكى ذلك الشيء موجودا له حال وضعه بالحرص عليه وقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء بمحمل الأفراد والوعية أي خلق كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه

(قوله وحده رجل) أي رجل واحد لا رجلا (٣٤٨) ولا رجلا والمراد بذلك رجل مؤمن آل فرعون وقوله من أقصى المدينة أي

(بحو وحده رجل من أقصى المدينة يسعى أو النوع) أي له صدق أي نوع منه (بحو وعلى أنصارهم عشاوة) أي نوع من الاعطية وهو عطاء النعماني عن آيات الله وفيه إصباح الله العظيم

له (بحو) قوله تعالى (وحده رجل من أقصى المدينة يسعى) فاد كان الحكم لمفرد فيقول له غيره حرو ح عما يناسب المعام والمادة عليه رايه على وجه الحاجة وهي من المعوم ومن هنا كان السبب في التكرار عن المفرد من باب البلاغة ولا يدل دلالة التكرار على المفرد أمر لغوي وقد تقدم مثل هذا وأما ثبت عن الأفراد عرص آخر يناسب المقام يتضح عند الاستعمال ودخل في الأفراد أفراد النسي كقوله تعالى رجلا من أي فرد من ماصدقات النسي وأفراد الجمع كقوله تعالى رجلا من أي فرد من ماصدقات الجمع (والوعية) أي بكر المسد اليه لاهدة النوعية لأن النوع فرد باعتبار سائر الأنواع والما يشترط النوعية عرص من الاعراض اما الانباء الى أن هذا نوع غير متعارف والاشارة الى أن الحكم من أحكام النوعية لأمس أحكام الحسية أو الفردية بحقيقة توهم ذلك ويبدو أن نفسه لكون احدى التكرار كما هو عموما في أمرائ والمعام واما بعد ذلك ويحجب التكرار النوعية المشار بها الى نوع غير متعارف (بحو) قوله تعالى (وعلى أنصارهم عشاوة) أي نوع من الاعطية وهو عطاء النعماني عن آيات الله تعالى واما في النعماني للاشارة الى أنهم يعرفون حقيقة الآيات ويظهرون خلاف ذلك الخاص منهم النعماني لا المعنى الذي هو عدم ظهور الآيات لهم أصلا وفيه أن

من آخرها وأما المدينة مدينة فرعون وهي ممتد كما في الخلائق وليس المراد بمحمل التعدد المشهور الآن بل منه كانت ماحية الحيرة فحزمت بدعوه موسى عليه السلام وهي الحرب من المدينة المعروفة عينة رهيبه فاقلم الحيرة (قوله) أي له صدق أي نوع منه أي لكونه موصودا بحكم نوعا من أنواع الحكم المسكر وذلك لأن التكبير كما يدل على الوحدة شخصا يدل عليها نوعا ولعل الشارح أحد القصد من ياء المصدر بجمله مصدر المتعدي أي الجعل نوعا والجمع بالقصد وقد تقدم نظير ذلك في قوله وبالعمية (قوله عشاوة) أي ليس المراد فردا من أفراد العشاوة لأن الفرد الواحد لا يكون

من وحده رجل من أقصى المدينة يسعى الخ) ش التكبير يكون لاحد أمور * الأول للأفراد وحده رجل من أقصى المدينة يسعى أي رجل واحد فإن قلت سبق أن التكرار لا يبين للوحدة أعني التكرار الجارية وهي انكم عليها قلت هذا يصدر ماسبق لانهون التكبير ملزم للوحدة ما كانت الوحدة أحدهما عني الآن يقال قد يلزم الوحدة وإن لم تكن مقصودة للتعامل في بعض الاحوال * الثاني أن يراد به نوع مخالف للأنواع الممودة كقوله تعالى وعلى أنصارهم عشاوة أي نوع غريب من المساواة لا يتعارفه الناس بحيث يعطى ما لا يعطيه شيء من المساوات ولك أن تقول يحتمل أن يكون اعاسكر للتعظيم وبذلك حزم السكاكي ومثل في الإصباح بالمسدة الى غير المسد اليه من تكبير الأفراد

بالانصار المتعددة بل المراد نوع من جنس العشاوة وذلك النوع هو عطاء النعماني كما قال الشارح واما قوله

لم يذكر الشارح بالمعنى اشارة الى تكلمهم المعنى عن الآيات لا بالنسبهم معى حقيقة بل يعرفون الآيات ويصحبوها ولكن يظهر من أنهم لا يعرفونها فالحاصل أن النعماني تكلف المعنى والمراد به الاعراض عن آيات الله فاصافة العطاء للنعماني من اصافة السبب للسبب لأن العطاء القائم بالقلوب الذي يصرف الانصار عن النظر في آيات الله سبب في تعاضدهم واعراضهم عن آيات الله (قوله أي نوع من الاعطية) الاولى نوع من النشاء لان النشاء جنس تحت نوعان نوع متعارف وهو النشاء بالمعنى والمعنى الثاني غير متعارف وهو العطاء الذي يصرف الانصار عن النظر في آيات الله لاجل الاعتناء واما الاعطية فهو جمع تحت أفراد وكلامنا في الأنواع (قوله وفي المفتح الخ) أي والاول ذكره الزمخشري في الكشف

أولت عظيم والتحويل أول التحقير أي ارتفاع شأنه أو انحطاطه إلى حد لا يمكن معه أن يعرف كقول ابن أبي السمت
له حاجب في كل أمر يشبهه * وليس له عن طالب العرف حاجب
أي له حاجب أي حاجب وليس له حاجب ما

(قوله أي عشاوة عظيمة) أي لكونها محض انصرافهم بالكيفية وتحول بينها وبين ادراك لأدلة الموصلة لمعرفة ما لولي أي ومقاله في
الافتتاح أولى لأن انقصود بيان بعد حطهم عن الادراك والعظيم أدل عليه وأولى تأديره وقد بينا في كلامنا نصف وبلغنا
لأن العشاوة العظيمة نوع من مطايع العشاوة فراد نصف بقوله نحو وعلى (٣٤٩) أنصافهم عشاوة أي نوع من العشاوة وهو العشاوة

العظيمة وذلك النوع هو
عطاء التمام فتأمل
(قوله أو العظم أو التحقير)

أي عشاوة عظيمة (أو العظم أو التحقير كقوله له حاجب) أي مانع عظيم (في كل أمر يشبهه) أي
يعنه (وليس له عن طالب العرف حاجب)

السو بين الآيه الكريمة للعظيم أي وعلى أنصافهم عشاوة عظيمة وهو أنصافها من بيان بعد
حطهم عن الايمان دون النوعية وغير أن العظم هو النوعية أما لأن العشاوة العظيمة نوع
من العشاوة وفيه شيء لأن الراد النوعية ما بعد الحدية والعظمة نفس التحقير فهو من
حيث هو محض النوعية ولو صح عشاوة مطلق النوعية به لطرأ عليه من الخصوصية وبذلك أن
المعنى في العظم النوعية دون النوعية أنه كما يصح وجوده مع النوعية يصح وجوده مع الفرد
فلا شاعر بأحد مما حل في الأشعر بالآخر نعم أن أراد أن النسوس يفهمها مع حلالها لأن
الأداة أحدهما نفس أداة الآخر فيعبر بهيد (والعظيم أو التحقير) أي سكر السداليه لأداة العظم
معناه أو تحقيره مناساة المقام ذلك (كقوله)

فني لا سأل المدحون سورة * إلى ما أن لا نصي الكواكب

(له حاجب في كل أمر يشبهه * وليس له عن طالب العرف حاجب)

فالسكبر في حاجب الأول للعظيم وفي الثاني للتحقير لأن مقام للمدح يقضي أن الحاجب أي مانع

بقوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلطا لرجل وللعشوية بقوله تعالى
وتشجد لهم آخر من الناس على حياته ولا بد أن يكون تلك الحياة مستقيمة لأن الحرص لا يكون على
الماضي ولا الحاضر ولك أن تقول حار أن يكون للعظيم أو التكنير قال وقوله تعالى والله خلق كل دابة
من ماء بمحتما لها النوعية بمعنى خلق كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع الماء أو كل فرد من
أفراد الدواب من فرد من أفراد الطيف فإن قلت أي دلالة كل على الأفراد فكيف يدل على النوعية
قلت الأفراد أعم من أفراد الأنواع وأفراد الأشخاص فإن قلت كيف تختلف أنواع المياه وهي الطيف
قلت أحيب عنه بأنها تختلف باختلاف أنواع ما اتصلت به * الثالث أن يسكر للعظيم بمعنى أن السد
إليه أعظم من أن يمين ويعرف وفي الايضاح للعظيم أو التحويل وهو قريب * الرابع أن يكون
التحقير بمعنى انحطاط شأنه إلى حد لا يمكن أن يعرف ومثل في الايضاح للعظيم والتحقير بقول ابن
أبي السمت وهو مروان بن أبي حفصة

له حاجب في كل أمر يشبهه * وليس له عن طالب العرف حاجب

تعالى العرف الحوهر ونسب أيضا في أوروبا وهي المعاشة والمناة والمعدة فإن دوت أن العرف بهذا المعنى يميل إلى الفصاح الدينية
والدينية فكيف تكون مانعة عن تلك الأمور أوجب بأن ميلها لذلك بالنظر لذاتها وأما إذا حفتها الساية الإلهية صارت مائلة إلى
التطهير فتسبب ذلك من كل ما يشبه (قوله أي مانع عظيم) أخذ هذان كونهن مقام مدح أي أنه إذا أراد أن يرتكب ذمرا
فببجائنه مانع حصين عظيم بالمعنى المنظمة إلى حيث لا يمكن تعينه وإذا طلب منه انسان معروفا واحسانا لم يكن له مانع حقير فضلا
عن العظيم عنده من الاحسان اليه فهو في غاية الكمال ولم يقم به نقص (قوله يشبهه) من الشين وهو الفصح (قوله وليس له عن طالب العرف)
أي العرف والاحسان ثم ان الحاجب يستعمل من بالنظر للمعنى الثاني وأما الأول فيصل إليه بنفسه قال تعالى كلا هم عن ربهم يومئذ

أي يذكر السد إليه
بكرة لأداة تعظيم معناه
والتحقير وأنه بلغ في ارتفاع
الشين أولى الانحطاط
مسلما لا يمكن أن يعرف
لعدم الوقوف على عظمه
في الأول وعدم الاعتداد
به ولاتنهاب إليه في الثاني
(قوله كقوله) أي قول
ابن أبي السمت بكسر السين
وسكون اسم وهو من
قصيدة من الطويل وقيل
البيت

فني لا سأل المدحون ساره *
إلى ما أن لا نصي الكواكب
يهم عن العشاوة حتى كأنه
أداد كرت في مجلس القوم
عاب
له حاجب الخ والراد
الحاجب هنا بنفسه
الاساية التي هي لطيفة
ربانية لها تعقير بالقلب
الاحسان الصنوبري الشكل

المؤمنين وانؤمنات جنت تجري من تحتها الانهار خالدين فيها وما كن طبيعى حات عدن والجن ان شيئا من الرضوان اكبر من ذلك كله ووصف الرضوان بانقله محارا باعتبار تزييل الرضا مرة لاعدودات نظر التعداد متعلقاته كعدم الفصيحة في الموقف والامن من العذاب والخلود في دار السلام والا فالرضا يصح لا يقبل الثقلة والكثرة حقيقة لانه صفة واحدة وانما كان الرضوان ولو قل متعلقه اكبر واعظم من مجرد دخول الجنة ومن كل ما فيها من النعيم لان المراد بالرضوان اعلامهم ولا شك ان اعلامهم به ووقع أدنى متعلقه اكبر من مجرد نعيم الجنة دون الاعلام به وسماعه لاداة النفس شرف كونها مرسية عند الملك العظيم اكبر من كل لذة ولو كان ذلك قليل المتعلق افضاه اليه قنوى اول وكل ما سواه من ثمراته قيد ان التكبير في ورضوان للتعظيم وعلى هذا فرضوان مبدء حذف خبره واكرصفه والجله عظم على حمده وعد الله المؤمنين في دهرهم رضوان عظيم من الله تعالى اكبر من ذلك كله زيادة على تلك العم قال العسارى وهذا أولى لان فيه دلالة على حصول الرضوان لهم صريحا بخلاف ما ذهبوا اليه ولان المقام مقام امتنان نعم الوعد وبيان عظم نعم الجنة فجميع شئ من الاشياء عليها نظر بن القدر لا يناسب المقام وان كان رضوان (٣٥١) قليل من الله تعالى اكبر من ذلك كله في نفس الامر وفي عدم

والفرق بين التعميم والتكثير في الرضوان للنعيم وهو مستأدب جنة واكرصفه في دهرهم رضوان عظيم من الله تعالى اكبر من كل ذلك زيادة على نيت النعم قيل انه المناسب لان المقام مقام الامتنان نعم الوعد فتناسب التعميم وعلى الاول فالنعم في الرضوان بقدرية ما عار السبق ابدى هو حقيقة فيه وان اول متعلقه واقفا بالخلود في السلامة من العذاب وانما كان الرضوان ولو قل متعلقه اكبر من مجرد دخول الجنة ونعيمها لان المراد بالاعلام بارضوان وهو مع أدنى متعلقه اكبر من مجرد نعيم الجنة دون سماع الرضا لان لذة النفس شرف كونها مرسية عند الملك العظيم اكبر من كل لذة ولو كان ذلك قليل لمعلق فافهم والفرق بين التعميم والتكثير ظاهر لان التعميم راجع الى رتبة الشأن وعزله القدر والكثرة راجعة الى الكميات في المقادير والاعداد وكذا الفرق بين يقللهم او يحلهم والتقليل الاول يرجع الى الامتنان ودماة القدر والثاني الى فيه الافراد والاحكام اما حقيقة كافي فوليها ان رب عبيدة واستغفر كافي فوليها فديكون بعلان رضوان عن اهل عداوته وانما عرف منها لان بعض الناس توهم ان اعداد التعميم والتكثير والتعظيم والتقليل وانما كماله نعم فديستلزم احداهما صراحة سبحانه الذي امرى بعباده لئلا اى قديلا اى بعض ائب وأورد عليه ان التقليل رد الحسن الى فرد من افراد لا تنقص فردا الى جزء من حرانه وفيه نظر لان التعظيم لوعى مفرد لكان هو تكبير الافراد الدال على الوحدة واعدا التفتين اعم من لافراد لان التقليل صدق على الثلاثة لئلا الى المائة وما قوله ان التقليل لا يرد النى الى جزء حقيقة فصحيح ان لا يرد ان التقليل حقيقة في جميع الالباب كجزء من حرته يسمى لئلا عبر عن اطلاق بعض التقليل على قوس بيا ليس بظاهر فان كل بعض فيه دليل فلا يتصور الا ان يقال بعض الذين يسمى لئلا باعتبار نفسه وبعض لئلا باعتبار الابل كاهم لئلا قليلا

الحكيم ان حمل التنوين في قوله تعالى ورضوان من الله اكبر للتقليل كما قال المصنف أولى من جعله للتعظيم ونسب المعنى ولهم رضوان عظيم من الله اكبر من ذلك كله لعدم حصول الرضوان العظيم لجميع المؤمنين والمؤمنات ولان جهة التقليل يشير الى كمال كبريائه والوعد لا بطريق الحزم كما هو شأن الملوك اشارة الى انه غنى عن العاين (قوله والفرق الخ) انما فرق ردا على من لا يفهم الفرق فاعتصر عن المنع ما لا حاجة الى ذكر التكثير والتقليل بعد ذكر التعظيم والتعظيم لان التكثير هو التعميم والتقليل هو التفتين

وحينئذ ففي كلام المصنف تكرار (قوله بحسب ارتفاع الشأن) اى فهو راجع للكميات وقوله وعلا الطنقة اى للرتبة مرادى لما قبله (قوله باعتبار الكميات) اى المقصود كافي لاعدودات فاما ندوة بقلها اكبر من الحسبي باعتبار الكم الذي هو العدد العارض لذلك لاعدود (قوله ويصدر) اراد به الكميات لئلا كالتطول والعرض والعمق وذلك فيما عدا ااعدودات كالمكيات والوروثات والعشرة رطاب من السم من لا يقبل انها اكبر من ثمانية باعتبارها من الكم المتصل وكذا يعال في العشرة اراد من القمح وانما ثمة منه كذا فقره شيئا العنودى (قوله كافي لرضوان) اى كارب فهو معنى من المعاني فيقدر ثله افرادا باعتبار متعلقه الكميات ولقد ادير فيه اعمدهى باعتبار متعلقه لئلا باعتبار نفسه وحسب الكميات والكميات فيه تقديرة لسكن في كلام الشارح شئ وهو ان كلام الشارح في التكثير والرضوان ذكره المصنف مثلا للتفتين وحسب فلا يناسب قوله كافي الرضوان الا ان يقال ان التقليل به من حيث ان الكميات والمقادير فيه تقديرة فلا يباى ان التنوين هو للتقليل كما حصل المصنف او يقال ان جملة مثلا للتكثير باعتبار الكميات فدير الاباى كونه في الآية للتفتين فليس المراد بقول الشارح كالرضوان الرضوان الواقع في الآية

وقد جاء التعظيم والتكبير جميعا كقوله وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك أي رسل ذوو عدد كثير وآيات عظام وأعمال
هوية وبحوديث والسكاكي لم يفرق بين التعظيم والتكبير ولا بين التحقير والتفيل ثم جعل التكبير في قولهم شر أهر دابات للتعظيم
(قوله وكذا المحقر والحقايل) أي فالأول برحمته لكيفيات لانه عبارة عن انحطاط الشأن ودون المرتبة وهو يرجع للامتياز ودناه
المدر والثاني برحمته لكيفيات لانه عبارة (٣٥٢) عن قوة الافراد والاحراء اما تحقيره كقوله وان رب عبيدة وامانفس راكبا

في قولك قد يكون لعل
رصوان عن أهل عداوته
(قوله وللأشياء الخ) أي
لان العظم يقتضي المعايير
وقوله أي أن بينهما أي بين
التعظيم والتكبير (قوله
أي ذوو عدد كثير) فيه
أن الكثرة مستفادة من جمع
الكثرة وهو رسل وكيف
يقتضي بهذه الآلة لا فائدة
التكبير للتكبير وقد يجب
أن المراد بالتكبير المنة
في الكثرة لأصلها الاستفادة
من صيغة الجمع والكثرة
مقوله «تذكرك فلأخود
من التكبير خلاف
أخذ من صيغة الجمع
(قوله وآيات عظام) لم يقل
رسل عظام مع أن مقتضى
كون التوابع للعظم أن
يكون العظم وصفا لهم لا
لآيات لان كون آياتهم
عظيمة يستلزم أن يكونوا
عظما فهو من الكفاية
أطلق المردوم وأراد الألف
وهي أبلغ من الحقيقة
لان محصلها إثبات الشيء
بالدليل (قوله وقد يكون
للتحقير والتفيل) أي فكما
أن التعظيم والتكبير قد

وكذا التحقير والتفيل ولا يشار إلى أن بينهما فرق (وقد جاء) التكبير (للتعظيم والتكبير نحو
وان يكذبوك فقد كذبت رسل) من قبلك (أي ذوو عدد كثير) هذا مظهر إلى التكبير (و) ذوو
(آيات عظام) هذا مظهر إلى التعظيم وقد يكون التحقير والتفيل معا نحو حصل من شيء أي حقير
قبيل (ومن سكر غيره) أي غير المسند إليه (للافراد أو النوعية نحو والله حفي كل دابة من ماء)

وقد أشر لمصنف إلى أن بين التعظيم والتكبير فرقا قوله (وقد جاء) أي التكبير (للتعظيم والتكبير
نحو) قوله تعالى (وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك) فتكبير رسل هذا ياسب التكبير
(أي ذوو عدد كثير) فأعاد كثرة عدد الرسل وياسب التعظيم أيضا (و) ذوو (آيات عظام) فان
عظم آية الرسالة يندرج على عظمه شأن الرسول في رسالته فالأول مظهر إلى التكبير والثاني مظهر إلى
التعظيم والعرض عليه صلى الله عليه وسلم في عدم من الكثرة ومرة الناسى عن قوله في عدم
لما لا يسمهم والاسم عليهم ولا يقتضي هذا كون من فيه عظمه ولا أن الآية لمن فيه أعظم من
آيته لان المراد هذا الذي فعل معك من الاسكار وعدم التصديق شأن الكثرة مع لا يبداء فتأس
هم بالعرض حتى يأتي الفتح ثم وصف الأبناء عظمه عنه في نفس الامر من الكثرة وظهور الآيات
للاشارة إلى أن مثل هذا التكذيب قد وقع من الكثرة كثيرا ليس فيه دلالة على أنهم أعظم منك
ولأن يسمهم أعظم من آيتك من الناسى يكون محمول مثل الواقعة في الجملة ولا يلزم من ذلك كون
صاحب الواقعة أعظم من الناسى به والا توجه كون الكلام حينئذ عتادا كانه على هذا التقدير يقال
كيف لا يصح وقد صرح هو أنه من مك ولست هذا الذي لا كرم محمل لهذا الخطاب ولا ماسد لهذا
العتاب ولو كان لللك الأعلى أن يقول مشاء انحطته به إلى كاه صواب فادحق له لعله العليا
وأوحى له فصلا وكرما في الدنيا والآخرة المحل الاسي كان المعنى الامر بالافتداء عن قوله التكبير
والنسي عن معنى وكفر به مع ظهور دليله لان ذلك وصف من قبله لا يرفع في ذلك عن هذه والحاصل
أن التولية بالرسول مع وضعهم عظمه عليه في نفس الامر لا يقتضي أنهم أعظم من الله عليه وسلم
فليعظم وقد يكون التكبير لمقابل التعظيم والتكبير وهما التفيل والتحقير كقولك حصل لي من
فلان شيء أي حقير قليل حيث يقتضي المقام ذلك * ثم لما مثل صاحب افتتاح بأشياء من غير المسند
إليه في هذا المقام ونوهم بهم أهمثال المسند إليه فاحتاج إلى تكلف التأويل أشار المصنف إلى أن
مراده التفيل كغيره لثلاثتهم اختصاصه بالمسند إليه فقال (ومن تكبير غيره) أي غير المسند إليه
(للافراد أو النوعية) لماسبة كل منهما المقام الذي ورد فيه ذلك التكبير (نحو) قوله تعالى (والله
حفي كل دابة من ماء) فيصح فيه كل فرد من أفراد الدواب من فرد طعمة معينة لآيه هذا إذا أريد

بالاعتبار الأول وبعض ليل بالاعتبار الثاني ثم قال ان التكبير قديما أي لعينين فقد جاء للتعظيم والتكبير
في نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل أي عظيمون ذوو عدد كثير ثم قال المصنف ان من التكبير للافراد
والنوعية واقفه حافى كل دابة من ماء وقد سبق وانما حرا المصنف ذلك عن محله لانه قصد أن يذكر المتردد

بمختمان وقد يعترفان فكذلك التحقير والتفيل (قوله ومن تكبير غيره الخ) لما مثل صاحب الافتتاح في
هذا المقام بأشياء من غير المسند إليه ونوهم بهم أهمثال المسند إليه فاحتاج إلى تكلف التأويل فأعاد المصنف أن مراد السكاكي
التفيل لتكبير غيره لثلاثتهم اختصاص تلك الامور بتكبير المسند إليه فقال (ومن تكبير غيره الخ) (قوله أي غير المسند إليه) أي لان دابة
مجرد بالاضافة وماء مجرد عن

وفي قوله تعالى ولئن مستهم نفقة من عذابك لخلافه وفي كلامناظرأما الاول فمما سيأتي وأما الثاني فلأن خلاف التنظيم مستفاد من البناء المارة ومن مع الكلمة لاها ما من قولهم نفقت الریح اذا هبت أى هب أو من قولهم نفح الطيب اذا فاح أى فوح كما يقال شمة واستعمله هذا المعنى في الشراستارة اذا فله أن يستعمل في الخير يقال له نفحة طيبة أى هبة من الخير وذهب أيضا إلى أن قوله تعالى ياأبني أعافى أن عذب عذاب من الرحمن بالتكبر دون عذاب الرحمن بالاصافة اما فهو بل أو خلافه والظاهر أنه خلافه واليه ميل الرعشى فإنه ذكر أن ابراهيم صلى الله عليه وسلم لم يجعل هذا الكلام من حسن الادب مع أبيه حين لم يصرح فيه أن العذاب لاحقه لاصق به ولكنه قال في أعافى أن عذب عذاب من الرحمن وذكر الخوف والنس وسكر الدواب وأما التنكير في قوله تعالى ولستم في الفصا ص حياة فيحمل الوعية والعظيم أى ولستم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حياة عظيمة لئلا يعمها كانوا عليه من قتل جماعة بواحد منى اقتدر وا أو نوع من الحياة وهو الحاصل بالمقتول والمائل بالارتداع عن القتل للعلم بالاقتصاص فان الانسان اذا هلك بالقتل تذكر الاقتصاص فارتدع فسم صاحبه من العن وهو من القود ففتت الحياة بعين ومن تكبر عبر المند اليه للوعية وأما طرأ عليهم مطرا أى وأرسلنا عليهم نوحا من لطر عجبيا يعنى الحجارة ألا ترى الى قوله تعالى فساء مطر المنذر ين

(قوله تعالى على فردا) حاصل التفسير الاول ان حاق اشخص من الشخص وانسكب في دابة وما للوحدة الشخصية وحاصل التعبير الثاني ان حاق النوع من النوع وانسكب في دابة وما للوحدة النوعية او رد على التفسير الاول آدم وحواء وعيسى وكذلك العرب والبرعوث والغرب والافار والادود على ما صرحوا به من انها تتعلق من الدابة (٣٥٣) وأحب أن هذا حكم للسنتي وسكت

عن استئصالها الشجرة أمرها
وقيل ان الكلام محمول
على العالم فهو من قبيل
تبريد الاكثر منزلة الكل
أو ان قوته من ماء متعلق
محدود صفة لاداة لاصلة
لحلقه وحينه فلا يرد شيء
من ذلك وإنما عدل
الشارح عما قاله انبيءاوى
من أن الممي خلق كل فرد
من أفراد النواصب من ماء
هو جزء مادته مع أنه لم يرد

أي كل فرد من أفراد الدواب من بطنه معبىة هي بطنة^١ بها عذمة^٢ وأو كل نوع من أنواع الدواب من
نوع من أنواع النباه وهو نوع اسطعة التي تختص بذلك النوع من الدواب (و) من تكبير غيره (للتعظيم
بحو فأدوا بحرب من الله ورسوله) أي حرب عظيم

الماء انطلقه ولكن تحت حينئذ محمداً على اسكنبر والخن الخروح آدم وعيسى عليهما السلام ويحتمل أن يراد بالماء المراد الذي هو حره مادة ذلك الحيوان لأن الحيوان من انراب الماء والهواء والبر وهذا على ارادة المردية وأما على النوعية فيكون المراد كل نوع من أنواع الدواب من كل نوع من أنواع المياه وهو نوع الطلقة التي يحصل بذلك النوع والنوع يصح - خلفه والخلق منه باعتبار أفراده لكن ليس المرص الاشعار بالنوعية بل النوع في ضمن المراد ولا بد من الاستثناء على هذا التفدير (ع) (د) من سكين غيره (لنعتد به) نحو فأبوا بحرب من الله ورسله) أي حرب عظيم لأن الحرب القليل يؤذن بالساهل فيه وحده وقصداً بقوله ليس مسند إليه وقد حصل من سكين اساطير فأبوا بحرب من الله ورسله

(٢٥ - شروح الناحص - أول)
عنه هذا الاشكال المتقدم لان ما لا يمتنع على مذهب الحكماء من تركيب كل حيوان من العناصر الاربعه وهى اناء والماء والهواء والتراب (قوله وهى بطعمه ابيه) اراد بالباء مطلق الاصل التامل لكل من ابيه واهله على طريق الحمار الرسل من اطلاق اسم الخاص وارادة التام فادفع بما قبل ان حلقه من بطمة ابيه يتوقف على مخالطة بطمة امة لبطمة ابيه فكان الاولى ان يقول والبطمة الممزجة من ماء ابيه او يقال يحصص الالب بالذكر وان كان مخلوفاً من بطعنى الالب والام لكونه ممسوما اليه (قوله او كل نوع الخ) هذا الاحمال هو المناسب للتفصيل بمد ذلك وهو قوله فبهم من يعشى الخاد هو تفصيل للاصناف وحمله على الافراد فكيف قاله ابن قاسم ان قلت ان النوع امر كلى لا وجود له فى الخارج ولا يتعلق به ولا منه اوجب بان الحكم تخلفه والخلق منه باعتبار تحققه فى الافراد والحاصل ان المراسى على الاحمال الاول الافراد وعلى الاحمال الثانى النوع لكن من حيث تحققه فى الافراد فهما مختلفان من جهة الملاحظ اولا وبالذات (قوله من نوع من انواع المياه) اعترض بان هذا يقتضى ان كل نوع من انواع المياه لا يتخلق منه الا نوع واحد من انواع الحيوان مع انه قد يتحقق من النوع الواحد من المياه نوعان من الدواب كالخار والبعل فانهما يختلفان من ماء النار واوجب بان المراد بنوع الماء الممزج من ماء النار وماء البحر مع ماء الفرس غيره مع ماء الحمارة هذا وتركه الشارح حمل التنكير على الاول على النوعية والثانى على الفردية والعكس له سمح ذلك لانه لم يتخلق نوع من الفرد ولا فرد من النوع وان كان ذلك ممكنا عقلا لكن لم يقع ولا استحالة فى شئ منها خلافا لما ذكره بعضهم من استحالة خلق نوع من شخص من الماء ولا وجهه ادلا يبعد ان يتخلق نوع من شخص من ماء (قوله وهو نوع النطفه) اى فالمعنى خلق كل نوع من الدواب من نوع من النطفه (قوله اى حرب عظيم) اما جم التذكير هنا لانه تنظيم لان الحرب القليل يؤذن بالانها فى النهى عن

وللتحقير ان نطن الاظا

موجب الحرب الذي هو الرأى هو غير مناسب للمقام لان التقدم مقام صغير عنه فيناسب له حمل الحرب على العظيم لانه على أن الهوى
عن موجب الحرب أكيد جدا ويحتمل أن تنكسر حرب السوعية أى نوع من الحرب غير مافى وهو حرب جند العيب (قوله ان نطن)
أى بالساعة (قوله للسوعية) أى مع التوكيد وقوله لا للتوكيد أى للتوكيد المجرى عن افادة السوعية ولا فاعل السوعية والظن لا يفسد
عن التوكيد وإنما لم يكن للتوكيد المجرى عن افادة السوعية تلازم استثناء الشيء من نفسه والتناقض لان الظن الذى أى أولاه ولى
أنت شيا (قوله وهذا الاعتراض) أى جعل المفعول المطلق لها مسبباً للسوعية لا غير التوكيد وهذا جواب عن اشكال يرد على مثل
هذا التركيب وهو أن المسئى الفرع بحال (٣٥٤) بسببى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المسئى فيخرج بالاستثناء

وليس مصدر نطن محتملا
غير ان نطن مع الظن حتى
يجرح الظن من نفسه
وحينئذ يلزم استثناء الشيء
من نفسه مع التناقض وما
ذكره الشارح ينحل
الاشكال ولا حاجة لما
ذكره بعض النحاة من حمل
الكلام على التقديم
والتأخير أى ان نطن الا
نطن ظنا وكذا يقال فى
نظائره (قوله مفرغا) أى
استثناء مفرغا مفرغا صحت
لمصدر محذوف وهو مصدر
نوعى ولا يصح جعله حالا
من الاستثناء لفقدها
شرط معنى الحال من
انصاف اليه اعتبر عند
النحاة (قوله على أن يكون
المصدر لتأكيده) أى وأما
على حمله مسبباً للسوعية أى
ضربا كثيرا أو قليلا
فيصح فلا فرق بين قولك
ما ضربت الاضربا وبين

(وللتحقير محو ان نطن الاظا) أى صاحبها ضعيفا اذ الظن بما يقبل الندة والندم والمفعول
المطلق هو بالسوعية لا للتوكيد وهذا لا اعتراض صح وقوعه عند الاستثناء مفرغا مع امتناع نحو
صرت الاضربا على أن يكون المصدر لتأكيده لان مصدر صرت لا يحتمل غير الصرب والمستثنى
منه يجب أن يكون متعددا يحتمل المسئى وغيره وعدم أنه كأن التوكيد الذى فى معنى التوكيد بهيد
التعظيم وكذلك صرح لهظه الدهن كما فى قوله تعالى وروى عنهم درجاة أراد محمدا صلى الله عليه
وسلم فى هذا الابهام

فى الهوى عن موجب الحرب فكان استثناء فى المقام الحرب العظيم (و) من تكبير غيره (وللتحقير
نحو) قوله تعالى (ان نطن الاظا) أى حقيرا ضعيفا اذ الظن بوصف بالقوة والندم بوصف
بالحقارة والاعتراض وما كان الظن هنا في تقدير الوصف صح استثناءه عن وجه التمرع بما هو لان
الاستثناء الفرع بحال يكون فيه مصدر المسئى أعم منه فمطلق الظن هنا أعم من الحقير ومن غيره
فصح التمرع وأما لو أراد مجرد الظن كان المعنى ما نطن الا الظن والنس لا يحتمل غيره فلا يستثنى
من نفسه كما لا يصح ما صرت الاضربا لأن الاستثناء الفرع بحال يكون من مقدر عام كما بدأ
وعلى هذا لا يحتاج الى تأويل أن الاصل ما نحن الا نطن ظنا ونحو ذلك مما قيل وقد يكون التوكيد
نابع من التعريف كقوله

اذا سمعت مهيده يمين * لظون اخل بدله شيلا

اذ لو قال يمينه لكان فيه اسم السائمة الى يمين المدحج فمكرر ذلك فمكرر وقد يكون قصد السكرة
وللتحقير ان نطن الاظا وجهه السكاكى للتعظيم وفيه نظر وكان حمله للتفصيل أو التحقير أو صرح وعند
السكاكى من أسباب التوكيد لا يعرف من حقيقة ذلك وعدمه أن يفصل التحمل وأنت لا تعرف
الاشحمة كقولك هل لك على صورة اذ ان تقول كذا وعنه من محال اسكمار ما حكاه الله
عنه من قولهم هل يدرككم على رحى يشكم كاشهم لا يعرفونه وقد يقال ان هذا ما سألته في كسرهم وقصد
للتحقير ويكون دخل فى اسم اربع باعتبار رعمهم الباطل (و) وقد نقي تكبيره فى النسي لارادة
العموم لأن السكرة فى سياق اسى للعموم فان قلب الامر كدلك لا نكاد نقول لا تسكروا الرحمن افاده هذا
قلت انما يفيد سلب العموم لا عموم السبب وسأى فى قول وأما أنه لا طريق لك الى نمرى فاسمع أكثر من

ذلك

قوله تعالى ان نطن الاظا أى ان أر يد مصدر هيده بيان السوعية صح

الاستثناء وان أر يد مجرد التأكيده امتنع لاروم استثناء الشيء من نفسه والتناقض (قوله والمسئى منه محب الخ) أى للتلازم استثناء
الشيء من نفسه ويلزم التناقض لأن ما ضربته مثلا يقتضى بى الصرب والا صربا يقتضى استثناءه (قوله الذى فى معنى البعصية)
وهو المراد به نوع من الجنس وقوله بهيد التعظيم أى والتحقير أو التوكيد أو التبعيض وذلك لان التوكيد للتويع وكل من التعظيم
والتحقير والتكثير والتفصيل نوع (قوله وكذلك صرح لهظه البعض) أى بهيد التعظيم من باب أولى وكذلك قد يفيد بهيد التحقير
والتفصيل فمثال التعظيم ما ذكره الشارح ومثال قصد التحقير ما قولك هذا كلام ذكره بعض الناس ومثال قصد التفصيل قولهم كفى هذا
الامر ببعض اهتمامه وهذا مثل يقال لمن رأى شخصا فى حمة عظيمة لاجل أمر قليل فبعض مفيدة لقلة الأمر أى أن هذا الأمر لقلة

من تفخيم فضله واعلاء قدره مالا يحق

والجمل بالمسمى كما في قوله تعالى او اطرحوه ارضاي مسكورة محمولة وكما أن التكبير الذي هو في معنى العصبية لأن الفردية بعض منهم من الحقيقة بعيد التعظيم بالطريق السابق كذلك لفظ البعض لاهتمامه ودلائله على أن المعبر عنه بلعظ البعض أعظم في رفته وأجل من أن يصرح به فاشترك التكبير والعصبية في اغادة التعظيم من طريق الابهام ويصيح أن يعيده أحدهما علاسته واستأزاه فلا حرج وذلك كقوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات أراد بالعص محمد صلى الله عليه وسلم وفي اهتمامه بالتعبير عنه البعض من تعظيم قدره واعلاء فضله واعراضه مالا يحق والدوق السليم شاهد صدق على ذلك مع القرائن الدالة على المراد

ذلك والسكاكي حلت التعميم بالتكبير والتحقيق بالتفصيل والذي حصل للصنف أصوب لاه لا يلزم بينهما قال المصنف وحمل السكاكي التكبير في قولهم شرأهرداب للتعظيم وفي قوله تعالى ولئن مستهم بضعة من عذاب ربك لخلافه وفي كلهما نظر أما الأول فلما سبأني وشأ الثاني فلأن خلاف التعظيم مستفاد من انباء المرأة ومن نفس الكرامة لاهتمامهم بقولهم ومحدث الرمح إذا هتأى هه أو من قولهم بفتح الطيب إذا فاح أي فوحة كما يقال شمة واستعماله بهذا المعنى في اشترائه دأمله أن يستعمل في الخير يقال له بضعة طيبة أي هه من الخير وذهب إليه إلى أن قوله انتأني أحاف أن عسك عذاب من الرحمن بكر العذاب لله للتهويل أو خلافه والظاهر أنه خلافه واليه مال الرمح شري فانه ذكر أن ابراهيم عليه الصلاة والسلام لم يحل هذا الكلام من حرج الأدب مع الحديث لم يصرح فيه أن العذاب لاحق له لاصق به لكنه قال انتأني أحاف أن عسك عذاب من الرحمن فذكر الخوف والسوكر العذاب اه كلامه وهو صميم وأما قوله وسبأني فاستكلم عليه في موضعه وأما قوله أن خلاف العظم مستفاد من المرة فجمع دلالته مرة على التحقير فانه ملازمة بين الوحدة والتفصيل لئلا يصدق ما موصوف من وحدة وأما التفصيل فيحتمل أن يقال لا يستفاد من المرة بل المستفاد من المرة الافراد وهو غير التقليل فالشيء العظيم الواقع مرة واحدة لا يهمل له قليل وقوله أنه مستفاد من نفس الكرامة ذكره الرمح شري وليس له في كرامة الصبح وفيها ما يدل على ذلك بل هو مستفاد من المس ولا بد أن معنى فاح وهو شمع وضعة وضعة وشمة بل الأعم من ذلك وإنما الذي قد يقال أنه يدل على الوحدة هو الضعة وقوله أنه استعاره لاهلنا يستعمل في الخير محتاج لقل ذلك عن أهل الأمة وأكون التكبير للتهويل أو خلافه ينسب عليهما استعمال الرحمن فعلى الأول تكون الحكمة فيه لاشارف إلى أن من هو كثير الرحمة لا يعذب الا عذب عظيم لا محال للمعصية وعلى الثاني يكون ذكره للتأطاف ^{في} تنبيهان الأول ما تقدم في تنكير الوحدة والتقليل والعظيم والتحقيق ليس مع كل مسكرة صفة محدودة فإذا قلت أكرم رجلا تريد واحدا فقد أطلقت الرحل وأردت تقييده بالوحدة وليس في اللفظ صفة واحد وقد حدث اكتفاء عنها بالموصوف وإنما نهيت على ذلك لأن من النجدة من جرح المسوع للاكتفاء بالسكرة في قولهم شرأهرداب أن تقديره شر عظيم فالمسوع الصفة المحدودة وليس كذلك الثاني قال ابن الرمح كافي وعبره عن السكرة في الاتبات فذلكم للعموم لسياق امتنان أو غيره أحد من قول السبائين أن السكرة تأتي فتكثير وظن أن التكبير هو التعميم أو بلارمه وليس كما ظنه وليس بين التكبير والتعميم اتحاد ولا ملازمة لأن استعمال السكرة في سياق الامتنان للتعميم محتمل وفي كلام الشيخ نقي الدين القشيري ما يقتضيه قاعدة تتعلق بالتعريف والتكبير كثيرة النفع في كل علم إذا ذكر الاسم مرتين فإن كانا معرفتين أو الثاني معرفة الأول مسكرة فالثاني هو الأول وإن كانا مسكرتين فالثاني عبر الأول وإن كان الأول معرفة والثاني تنكرة

يكفيه بعض ذلك الاهتمام
(قوله من تفخيم فضله الخ)
أي لا لاهتمامه بدل على أن
المعبر عنه أعظم في رفته
وأجل من أن يصرح به
يصرح به والدوق السليم
شاهد صدق مع القرائن
الدالة على المراد اه يعقوب

فقولان فالاول والثاني كالسر والسر في قوله تعالى فان مع السر يسرا ان مع السر يسرا ولذلك
ورد لن يعلب سر يسرين والثالث كقوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا فقصي فرعون الرسول

والرابع كقوله عفوونا عن بني ذهل * وقلنا القوم اخوان

عسى الايام أن يرجعن قوما كالذي كانوا

وقال ابن الحاجب في أماليه في قوله تعالى عدوها شهرور واحشا شهر العائدة في إعادة لفظ الشهر الاعلام
بمقدار زمن العدو وزمن الرواح والالفاظ التي تأتي مبدية للتقدير لا يحسن فيها الاصل ولو أصغر فاصح
أما يكون لما تقدم باعتبار خصوصيته فإذا لم يكن له وجه العدول عن انصر الى الظاهر ألا ترى أنك
لو أنك كرمته رجلا وكونه كانت الصارعة أنك كرمته رجلا وكونه ولو أنك كرمته رجلا وكونه غيره
كانت الصارعة أنك كرمته رجلا وكونه رجلا فحينئذ هذا ليس من حمل الظاهر موضع الضمير لانه لو
أتى بالضمير لم يستقم وشرط الطيبي في هذه القاعدة أن لا يقصد التكرير بوجه من جعل من قصد التكرير بقوله
تعالى وهو الذي في السماء إله وفي الأرض له من في سكرين والثاني هو الاول وأجاب عنه أنه باب
التكرير لا بطله أمران ويدل عليه تكرير ذكر الرب فيما قبله من قوله سبحانه وتعالى سبحانه رب
السموات ورب الأرض رب العالمين والذي استدعى هذا التكرير بمقام ترميه عروجه عن نسبة تولد
اليه وهذه القاعدة يكثر ذكرها في كتب الحنفية قال في الهداية من قال سددس على لخلان ثم قال في ذلك
الحسن أو غيره سددس على لخلان فله سددس واحد لان السددس ذكر معرفة بالاصفة والمعرفة متى
أعيدت براد الثاني عين الاول هذا المهودى اللمة وقال في النهاية من كنتم أياها فبها يقال أنت صادق
نصف تطبيقه وربع تطبيقه السكر اذا أعيد منكرا فالثاني غير الاول وان قال أنت صادق نصف
تطبيقه وثلثها أو سدسها انطلق الا واحدة للاصافة وفي شرح المنار لحافه الدين السكر اذا أعيدت
معرفة كانت الثانية الاولى دلالة العهد ~~في~~ وهذه القاعدة الظاهر أنها غير محررة والسحقيق
أن يقال ان كان الاسم عام في الموصوفين فالثاني هو الاول لان من ضرورة العموم أن لا يكون الثاني
غير الاول ضرورة استيفاء عموم الاول للأفراد وسواء كانا معرفتين عامتين أم سكرتين عامتين
كوقوفهما في حيز انسي أما اذا كانا عامين وهما معرفة وسكرة فبما في وان كان الثاني فقط عاما فالاول
داخل فيه ضرورة استعراق العام لذلك انفرد سواء كان معرفة أم منكرا وسواء كان الاول معرفة
بالانف واللام العهدية أم سكر أو يلتحق هذا الاسم في دخول الاول في الثاني اذا كانا عامين والاول سكرة
كقوله تعالى لا يملكون لكم رزقا فانتمواعند الله الرزق أي لا يملكون شيئا من الرزق فابتعوا عند الله
كل رزق وكذا عكسه وان كانا خاصين بأن يكونا معرفتين بأداة عهدية فذلك بحسب القرينة
الصارفة الى المهود فان صرفتها اليه انصرفت وان صرفت الاول منهما فالظاهر أن الثاني مثله وان كانا
مشتملين على الالام والالام الحسبة فالاول هو الثاني لأن الحسن لا يقبل التعدد قال السوخى في
قوله تعالى ان مع السر يسرا اما كان دمي السر واحدا لأن الالام طبيعية والطبيعية لاثاني لها معنى
أن الحسن كلي والكل لا يوصف بوحدة ولا تعدد وان كانا سكرتين فالظاهر أن الثاني غير الاول لأنه
لو كان إياه لكان إعادة السكر وصفا للظاهر موضع للسر وهو خلاف الأصل ويحتمل خلافه ولأجل
الاحتمالين ورد في حديث الاستسقاء ثم جاء رجل من ذلك الباب فأعاد ذكر الرجل منكرا كما بدأ به
منكرامع تردده في أنه الاول أو غيره كما ورد مصرحاً في الرواية الأخرى حيث قال ثم جاء رجل ولا أدري
الاول أو غيره وان كانا معرفتين بأداة جسمية فالثاني هو الاول لان الحسن غير متعدد وان كان الثاني
خاصا والاول عاما فهو داخل في الاول ضرورة اشمال العام على الخاص كما يشتمل الاخص على العام

هذا هو التحقيق فيها وبوشينا على اطلاق القعدة لورد عليهم ما يصير حوائج ذلك ما يرد على قولهم
 اذا كان معرفتين فالثاني هو الاول وهو قوله تعالى هن حزاء الاحسان الا الاحسان فاهما معرفتان
 والثاني الثواب والاول العمل والثاني عسير الاول لاهما عهدتان لمعهودين او حستان وقوله
 تعالى حتى اذا اتيا هن قرية استظما اهلها سأكلم عليهم وضع الظاهر موضع الصمر وقوله تعالى
 وما أرى نفسي ان النفس لأماره بالسوء معرفتان والثاني عام والاول خاص فالاول داخل في الثاني
 وقوله تعالى وكنت اعلهم فيها ان النفس بالنفس هي العاقلة يقتضيه وقوله تعالى الحر بالحر الآية وقوله
 تعالى شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن ثم قال فمن شهد منكم الشهر فليصمه فهم وان احتلها يكون
 الاول خاصا والثاني عاما متفقان بالخس وكذلك ان يسمون الا الظن وان الظن لا يبي من الحق شيئا
 ولذلك استدلل بها على أن الاصل العام ان الظن مطلق ومن ذلك ما يرد على قولهم اذا كان الثاني معرفة
 فالثاني هو الاول وذلك قوله تعالى فلا جناح عليهما أن يخالجاها صلحا والصلح حر فان الناس
 مطعون على الاستدلال بالآية استحباب كل صلح فالاول داخل في الثاني وليس عيبه وكذلك وما
 يتبع كثرهم الاظان الظن لا يبي من الحق شيئا وكذلك ويؤيد كل ذي فصل فصلا وصل الاول العمل
 والثاني الثواب وكذلك وردكم فوقنا فوبكم وكذلك لردادوا معاهم وكذلك رداهم عدنا
 فوق المذاب فربة أن لم يرد غيرنا بد عليه وكذلك ولا راد في الصلاة انظر الصلاة ومن ذلك ما يرد
 عليهم في السكريين قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير فان الثاني هو الاول
 الا أن يقال أحدهم يحكي من كلام الله والثاني يحكي من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وأما
 الكلام في وقوعهما من منكم واحد وكذلك الله الذي خلقكم من صم ثم جعل من بعد صم
 قوة ثم جعل من مدقوضفا وشنة يحكي ما شاء ومن يحكي الثاني نكرة قوله صلى الله عليه وسلم
 الدب من الدب كمن لا دبله فامر اذ انت من كل دب كمن لا دبله ولا يستقيم أن يراد الثاني
 من دب كمن لا دبله الا أن يراد بالدب الثاني الخصوص خاصه أنه لا بد من تساويها عموما
 وخصوصا في هذا المثل وقوله تعالى فانه احدهما غشي على منجيه بعد قوله تعالى فاب احدهما
 يحتمل أن يكون الاولى هي الثانية وأن لا يكون وقد تقوم فربة على أن الثاني غير الاول كقوله تعالى
 ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون بالشواء غير ساعة وكذلك قوله تعالى يسألك هل الكتاب أن نزل
 عليهم كتابا من السماء وأما قوله تعالى وهو الذي في السماء الاولى الأرض فليس الخواب عنه ما فيه
 الطيب بل ان له معنى معمود الاسم المشتق مما يقصد به ما صم من الصفة فأت اذا قلت زيد صارب
 عمر او صرب بكر الايجيل أن الثاني هو الاول وان أحدهما عن ذات واحد وان المذكور بالحقيقة
 اما هو الصرب ان لا يصرب ولا شك أن اصربين مختلفان ومن مثله اعادة المعرفة مكرة وقد آتينا
 موسى الهدى وأورثنا بني اسرائيل الكتاب هدى قال الرحمن للرازي هدى جمع ما آتاه من الدين
 والمعجزات والشرائع وهدى الارشاد وأنشد في الاساس

دع عنك سلمي قد آتى الدهر دوما * وليس على دهر لشي معول

ومنه يذ اذا الناس ناس و زمان زمان * وما نحن فيه قوله صلى الله عليه وسلم لا تنسوا الدهر فان
 الله هو الدهر فيل الثاني غير الاول ودعا هو مصدر عني الفاعل أي الله هو الدهر للتصرف وقال
 الراعي معناه الله فعل ما يصنف أي الدهر فاداسمته الذي تعتقدون أنه فاعل ذلك فقد سمعتم الله تعالى
 والحق أن المراد لا تنسوا الفاعل الحقيقي الذي تعتقدون أنه الدهر فان الله هو الفاعل الحقيقي فيشتد
 الدهر في الموصفين واحد فهو على اعادة وهذا الذي قاله الراعي حسن الا أن الجمع بينهما بين قوله
 صلى الله عليه وسلم حين ناله سب المشر كبر له اهم يسون مذمما وأما محمد يحتاج الى تأمل ومما أعيدت

فيه المعرفة معرفة والثاني غير الاول بالمرتين قوله تعالى وكذلك ازلنا البكت السحاب فالدين آيتهم
السحاب يؤمسون ومن ذلك قوله تعالى قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتسحب اليه ثوبه الله
العدل لا يمكن أن يكون نفس ملكه وقد احتلوا وهم عرفان لكن يصدق أنه اياه باعتباره أصل الاشتراك
في الاسم كما صرح سبحانه في قوله تعالى قل ان الفصل بيد الله يؤتيه من يشاء فقد أعاد الضمير في الفصل
لاستغرق باعتبار أصل الفصل وما ذكرناه بسم أن قول بعض اليايين أن تؤتي الملك من يشاء لا يمكن
أن يكون من وضع الظاهر موضع الضمير لا لتحقيق له وبظهورها قوله تعالى يؤتيه من يشاء عند فهم المعرفة فإن
المرأة كلها إلا أن المرأة الأولى نظر الملك الثاني والمرأة الثانية بطريق الملك الاول وأما قوله تعالى في
سورة البقرة ما عرفت وقوله تعالى فيه أيضا من معروف فهي من إعادة السكرة معرفة لأن من معروف
وان كان في التلاوة بعد المعرف فهو في الازل متقدم عليه وهذه القاعدة تعرض لها الأصوليون في
محوصل ركعتين صل ركعتين هل يكون أم من والثاني تأسيس أولا وفيها خلاف مشهور وبما يبنى
على هذه القاعدة ادعاء ان رأيت رجلا فانطلق وان رأيت رجلا فبقي حرا الظاهر أنه لا يجب
أن يكون الثاني غير الاول بل دارت رحلتهما في العلق والطلاق ولو عذبت رؤى رجل بين التعليقين
ثم وعذبت رؤى ذلك الرجل بعد التعلق الثاني عني العدد لا يوقف ذكر الفرع على الوالد في بعض
تعاليقه وبما يجب التمسك به أن المراد ذكر الاسم مرتين كونه كور في كلام واحد أو كلامين بينهما
تواصل بأن يكون أحدهما معطوفا على الآخر وله معنى ظاهر وناسب وأصح فإن قلت لم يزل قوله
تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا بيمانهم ظلم حرب الصحابة رضي الله عنهم وقالوا أين لم يلبسوا ففسره
النبي صلى الله عليه وسلم بالشرك وفرأ أن الشرك اظلم ظلمات في كلامين متعاضدين
وفسر أحدهما بالآخر فهو يفتض قولكم ان الشركين يكون أحدهما هي الأخرى ويقتض قولكم
ان من شرط كون أحدهما الأخرى في العرفين أو في السكرة مع المعرفة أن يكون في كلام متضاد
بعض بعض قلت المكرنان في كلامين متعاضدين لا مع أحد أن يراد أحدهما الأخرى بدليل يقوم عليه
وهذا الحديث دليل على أن المراد بأحد الظهين الآخر مما يدعى ههنا السكرتين المتواصلتين دون
قرينة صرف أحدهما لغير الأخرى أما المتعاضدان فلا يحكم بينهما أن أحدهما هي الأخرى أو غيرها
الادليل ههنا عند الإطلاق أما الظلم ولم يلبسوا به عام دلت السعة على تخصيصه بالآية الأخرى ويسمى
أن تنسب إلى أن هذا التفسير النبوي قطع مادة النظر فليس لسائل أن يسأل عن دليل لعظمى في إحدى
لآيتين حصص الأخرى ولا أن يقبس على ذلك ويقول في محول بضرر حرام مع كرم الرجل أو رجلا
يريد بدا أن المراد الاول بل فقط ولأن يقول في قوله تعالى لا ظلم اليوم ان امراد الشريك وان كان ورا
ولم يلبسوا إيمانهم بظلم ولا أن يقول في محول انسان حيوان انه يقتضي أن كل حيوان انسان بل القرآن
يفسر بعضه مصاحبت لا عارض والسعة دلت على ذلك اما موسى أو دليل لعظمى فليست له وكان خطر
لي قديما أن في الآية السكر بعبارة ما يشير إلى أن المراد بالظلم فيها الكفر وقوله تعالى ولم يلبسوا لان الذي
يلبس الايمان هو الشرك فانه كالمعارض له فان عادة الله ايمان وعادة غيره ظلم بخلاف الظلم بالمعصية
غير الكفر فيها لا عتج ولا تلبس بالايمان وعرضت هذا المعنى على والذي يدرس الشامية بدمشق
فارتضاء وفرح به وما يتعلق بما عني فيه قوله تعالى ان تصل أحدهما فتذكر أحدهما الأخرى فان
كانت أحدهما الثانية مععولا فالاسم الاول هو الثاني على قاعدة المعرفين وان كانت فاعلاهما واحد
باعتبار الجنس كما سبق وأكثرت البهجة على أن الاعراب اذ لم يطر في واحد من الاسمين تعين أن يكون
الاول فاعلاهما لحد كره الرجاء في قوله تعالى فإرالت تلك دعواهم وقد رأيت لابن الجاحظ في
أماله كلاما في ذلك على حسن وفي بعض مشاحة وهما أن أد كره له فاعتره قال قوله تعالى أن تضل

احداهما فتذكر احدهما بالآخرى فيه اشكالان أحدهما أن قوله أن صدق ذكر تعليل لا استشهاد
 المرأتين موضع رحل ولا يستقيم في الظاهر أن يكون الصلال تعليل لا استشهاد وأما العلة المذكور
 والاشكال الثاني قال فتذكر احدهما الأخرى وقاس الكلام في مثل ذلك أن يقال فتذكرها الأخرى
 لانه قد تقدم الذكر فلم يحتاج إلى إعادة الظاهر والجواب عن الأول أن التعليل في التحقيق هو التذكير
 ومن شأن لغة العرب إداد كرواعته وكان للغة علة قدموا ذكر علة العلة وجعلوا العلة معطوفة عليها
 بالقاء لتخصص الدلائل معاصرة واحدة كقولك أعدت الخشنة أن يميل الحائط فأدعمها بالأدعام هو
 العلة في إعداد الخشنة والبلل هو سبب الأدعام فذكر علة كرواعته فبين أن يميل الحائط فأدعمها
 وبوقيل أن يميل في الشال والصلال في الآية هو السبب لم يكن ذلك بعيد لأن الصلال المعلوم من احداهما
 يكثر وقوعه فصيح أن يكون علة في استشهادهما مقام رحل وإنما يحى الناس ههنا إذا تروهم أن وقوع
 الصلال هو السبب فيؤدي إلى أن يكون مقصودا ووقوعه باستشهادهما وليس التعليل واحدا فيه
 أن يكون مقصودا ووقوعه بل العلة هي المقصودة بذلك المعلوم لا ترى إلى قولك قدمت عن الحرب
 من حل الخوف فالحوف ههنا ليس مراد وقوعه في قصد المسكلم حتى يكون سدا للقيود وكذلك
 ههنا المقصود أن الصلال المعلوم هو السبب المقصود في المعنى استشهادهما في موضع رحل وذلك
 مستقيم على هذا التأويل وكذلك يمكن أن يقال في ميل الحائط انه أيضا هو السبب على الوجه الذي
 ذكرناه في الآية وهذا الوجه الثاني يصلح أن يكون الأول ليحيى الثاني بعده بعد تقديم التسليم وأما
 الجواب عن الاشكال الثاني فهو أن يقول أصل الكلام على الوجه الأول أن تذكر احداهما الأخرى
 عند صلاتها فقدم على ما ذكرناه فبقي أن يذكر احدهما الأخرى على ما كان عليه (١) الثاني هو أن
 لا يستقيم في المعنى الا كذلك لا ترى أنه إذا قال أن نصل احداهما فتذكرها الأخرى وجب أن يكون
 صمبر المفعول عندنا على الصلة متعينا كما إذا قلت جاءني رجل وصرته يتعين أن يكون الجاني هو
 المصروب وذلك محل المعنى المقصود لانهما قد يكون الصلة الآن في الشهادة وهي الذكرة فيها رمان
 آخر فالذكرة هي الصلة فإذا قيل فتذكرها الأخرى لم يعد ذلك لتعين عود الصمبر إلى الصلة وإذا
 قيل فتذكر احداهما الأخرى كان مضمنا في كل واحدة منهما فلو صلت احداهما الآن ودكرتها الأخرى
 قد كرت كان داخلان لم لو انعكس الأمر والشهادة مضمنا في وقت آخر ادرج أيضا تحته لوقوع قوله
 فتذكر احداهما الأخرى غير مضمين ولو قيل فتذكرها الأخرى لم يستعم أن يكون مدرجا تحته الا
 التقدير الأول فعم أن الدالة هي التذكير من احداهما الأخرى كيفما قدر وان اختلف وهذا المعنى لا يقيده
 الاماد كرواعه فوجب لذلك أن يقال فتذكر احداهما الأخرى وهذا الوجه الثاني هو الذي يصلح أن
 يكون حاريا على الوجهين المذكورين أولا وأنه في التحقيق هو الذي وجب لانهما محييتهما ظاهرين
 وأما الوجه الذي فيه فلا يستقيم الاعلى التقدير الأول لأن التقدير الثاني حمل الصلال هو العلة فلا يستقيم
 مع ذلك أن يقال أن أصل الكلام أن تذكر احداهما الأخرى عند صلاتها مع القول بأن الصلال هو
 العلة فثبت مما ذكرناه من المعنى الصحيح وجوب معنى الآية على ما هي عليه وأنه لو غير إلى المصمر
 اختلف المعنى المقصود واحتص بمعناه وفيه نظر والقول الذي ذكرناه أولا وما أحاط به عنه من
 أن المعطوف عليه ذكره للوطئة ثم عطف عليه المقصود ببيان في قوله تعالى ما كان لبشر أن يؤتيه الله
 الكتاب والآية وقوله تعالى وادكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فأبناء الله الكتاب لم يقصد فيه
 وكونهم كانوا أعداء لم يقصد عدمه من النعمة وأما المعنى ما كان لبشر أن يقول لا بأس بذلك وقد آناه الله
 الكتاب وادكروا نعمة الله عليكم إذ ألف بكم بعد العداوة ومن هذه الادة أيضا قوله تعالى أنتم هم
 الناس بل ونسبون أنفسكم المراد نسبون وأنتم تأمرون بالامر لا يصلح أن يسكنوا في محاشق بما

(١) قوله الثاني الخ هكذا
 في الأصل وحرر العبارة
 كتبه مصححه

وأما وصفه فذلك كون الوصف تفسير له كاشعا عن معناه كقولك الجسم الطويل

(قوله وأما وصفه) فهم من التوابع الوصف لانه اذا اجتمعت التوابع يندأ منها بالعت (قوله أى وصف للسندالية) أى سواء كان معرفا أو مذكرا فالوصف من جملة أحوال السندالية مطلقا (قوله قد يطلق الخ) قد لا يتحقق هو فيها بعد (قوله وهو أنسب ههنا) أى بالنسبة لأن الذى يعلل إياها هو لأحداث الألفاظ (قوله وأوفق بقوله وأما بانه وأما لأندال منه) أى فإن الغالب استعمال هذه الصار في المعنى المصدري أى تعقبه بالتابع المخصوص وأما التابع المخصوص فالتابع فيه عطف بيان وبدل (قوله أى أما ذكر البتة له) هذا تعبير للوصف بالمعنى المصدري (قوله بمعنى المصدر) أى ذكر الصفة (قوله الأحسن أن يكون) أى الوصف الذى عاد عليه الصمير بمعنى العت لأن المبتدأ والكاشف للسندالية إياها هو الوصف بمعنى التابع لادكره وإعلاء يقر والصفات لانه يمكن صحة المعنى المصدري أى ويكون الذى ذكر بالوصف مبيها بواسطة البتة لكن لما كان العت مبيها وكاشفا أولا وبالذات والمعنى المصدري أى يتصف بماتأبيا ومارض كان الأول أحسن (قوله على أن يراد) أى وهذا الوجه معنى عن براد بالفظ كالوصف أحد معيبيه كالمعنى المصدري وقوله معناه لآخر أى (٣٦٠) كالوصف بمعنى التابع في الكلام استخدام فان قد يفسر عن ذلك جعل

الضمير راجعا للصفة المبهومة من الوصف لانه بمعنى ذكر الصفة فهو متضمن للصفة على نحو اعدلوا هو أقرب بقوى قلت رجع الشارح احتمال الاستخدام لانه من الصانع اللطيفة المحسنة للكلام (قوله مبيها) أى موضحا له (قوله كاشعا عن معناه) أى عما يعنى منه ويقصد كان ذلك المعنى حقيقيا أو محملا أو هو سبيل المراد من قوله مبيها لأن تبيينه قد يكون بيان لارم له أو صفة مع أن المراد كشف معناه فأقرب به إشارة إلى أن بيانه من حيث كشف

(وأما وصفه) أى وصف السندالية والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يطلق على المصدر وهو أنسب ههنا وأوفق بقوله وأما بانه وأما لأندال منه أى مذكرا البتة له (فكونه) أى الوصف بمعنى المصدر ولأحسن أن يكون بمعنى البتة على أن يراد بالصفة أحد معيبيه وضميره معناه لآخر على ما سيجي في الدبيع (مسألة) أى السندالية (كاشعا عن معناه) كقولك الجسم الطويل (وأما وصفه) أى لانه السندالية بالوصف أى هو البتة وليس هو البتة ولذا يراد من الوصف الذى هو البتة اد لا بسبب التعليل الآتي بعد لأن العطف فعل انت كالمعنى هو الاين بالوصف لا نفس الوصف ولا توافق فيه ما تقدم وما يأتي في قوله وأما مذكرا مثلا وقوله وأما بانه (فكونه) أى الاين بالوصف أى هو البتة ولكن الوصف نفسه وهو الأولى لانه هو الوصف عرفا بالبيان الآتي بعد والكتف وغير ذلك مما يذكر ولو كان لا بسببه قد توسع بذلك أيضا على الأول يكون الصمير قائما على ما تقدم غير المختار من معناه السابق فكأن من باب عدى درهم وصفه وهو الاستخدام لآتي في الدبيع ان شاء الله تعالى (مبيها) أى السندالية (كاشعا عن معناه) وهو سبيل به نبيه أو يرم الد نيات والاعلام يقضى التفسير لجمل الخصب تحقيقة للسندالية أو لتزيله منزلة الجاهل (كقولك) في خطاب من لا يعلم معنى الجسم وقد يكون ذلك سببا لاسكار الحكم (لجسم الطويل) سبق قوله تعالى «مهلكوا هذه القرية» ان أهمها كانوا ليس وقوله تعالى حتى دأيا أهل قرية استطعنا أهلها وسأنا في الكلام عيبه في وضع الظاهر موضع الضمير ص (وأما وصفه الخ) ش يأتى للسندالية موصوفا وذلك لأحد أمور ثلاثة الأول أن يكون يحتاج إلى كشف معناه أو زيادة كشفه كشافا كقول الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فرع زيادة وقوله يحتاج حصر جسم وهذا

معناه لامن حيث نفسه ويحتمل أن المراد مبيها في حد ذاته كان

الوصف

هناك سامع أولا وكاشعا عن معناه بالنظر للمع فهم متعبران وأوصفا اذا كان مبيها نهاية الموصوف وكاشعا عما كان متصفا لعربيه لأن بيانه له وكشفه عما ابتدأ بانه كما في انشأ أو عريضات لازمة لها كما في البتة بعده كما يأتي بيانه ثم انه لا يجب في الكشف أن يبلغ النهاية حتى يكون مطهرا للكتف أو غير ذلك عن جميع ما عداه بل يكفي الكشف ولو بوجه أعم كذا كتب شيئا خفى (قوله الجسم الطويل الخ) اعلم أن كل واحد من الثلاثة أعنى الطول والعرض والعمق وصف كاف في الكشف والبيان للجسم بعلمت أنه يكفي الكشف ولو بوجه أعم واما كان قول الشارح فان هذه الأوصاف الخ يشير لذلك وان احتمل أن المراد فان مجموعها ولا ينافيه قول الضعف وأما وصفه فكونه الخ لأن الإضافة للجسم المصدق بها واحد والتعدد وقيل وهو الظاهر ان الوصف الكاشف هو المجموع ويصدق عليه أنه صفة واحدة بحسب المعنى وان كان متعدد بحسب اللفظ والاعراب كما أن حلو حامض خبر واحد في الحقيقة لانها بمعنى مز وكذلك الأمور الثلاثة هنا في تأويلها تمتد في الجهات الثلاث كذا قال بعضهم وقيل الوصف الكاشف في الشئ هو

الامى الذى يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمع

حكى أن الأصمى سئل عن الامى وأنته ولم يرد وكذا قوله تعالى أن الانسان خلق هلوعا أدامه الشر جزوعا وادامه الخير موعا قال الرمحسرى الملع سرعة الخرج عديمس المكره وسرعة البيع عديمس الخير من قولهم باقه هلاوع سرعة السير وعن أحمد بن يحيى قال لى محمد بن عبد الله بن طاهر ما الملع قلت قد فرسه الله تعالى انتهى كلام رمحسرى

فان الوصف الاول مبین للوصف بذاته واما الوصف الثاني مبین للوصف لازمه كما يأتى بيانه (قوله قوله) أى قول أوس بن حجر فتشج الحمار وصمها وسكون الخبيث مرئى (٣٣٢) فصر من كاده فتشج فاء فصانة وشر كاف كاده وسكون لامه أو فتشج الكاف

واللام وأول هذه امرئى :
أيتها النفس أجلى جزعا
لن الذى تحذر بن قدوقما
الى ان قال ان اسى جمع
الخ (قوله الامى الخ)
من اسرح وأحرأه
مستعمل مفعولان متعلين
مرئى (قوله ادى بن
الخ) هذا تفسير للامى
باللام لان لامى معناه
الذى يتوقد القطة
ومن لوازمه أنه اذا ظن
بكضا كان ظنه موافقا
لواقع لان متوقد القطة
اذا وجده عقبه نحو شىء
ليحترقه أدرك من حاله ما
هو عليه وكان ظنه لذلك
صوابا موافقا لواقع كأنه
رأى موحده ان كان من
التهديدات وسمعه ان كان
من السموعات فوصف
هنا مبین للوصف لازمه
(قوله الذى يظن) يحتمل
أن مفعولى يظن محذوفان
أى ادى يظنك متصفا

(قوله) الامى الذى يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمع

فالامى معناه الذى للتوقد والوصف بعده بما يكشف معناه ويوضحه

الوصف مسيد لان الوصف فى الشاهد غير اسد اليه (قوله)

ان ادى جمع السباحة والجمدة والر والنقى جمع

(الامى) وهو حمر بن عبيد وقوله (الامى يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمع) تفسير للامى لازمه
عن الأصمى عنه لم يرد على انشاد هذا البيت وهو مسد لاسد اليه واما قد لا لزمه لان
الامى هو الذى لا يوجد القطة ومن لازمه أنه اذا وضع عقبه على شىء ليجتره أدرك من حاله الحكم

ابن كادة الامى الذى يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمع

قال الكاكي قال المحورى لامى مصوب فعل مقدم وحوار أن يكون بدل لان قوله

أيتها النفس أجلى جزعا * ان الذى تحذر بن قدوقما

ان الذى جمع الشجاعة والنجدة والر والنقى جما

الامى الذى من لك الظن كأن قد رأى وقد سمع

المخلف للتلف للرزأ لم * يختمه ضمفول بمحطبا

والمراد بالمخلف السلب منه بالمد والرزأ فى ماله بالكرم والاعلم أقوى انطمع وحبر ان قال الاحفش
هو محذوف بقدر دمت واسبت مذكور فى احكام المردور أيت هذه الايات فى ديوان أوس
نحط على س فى اتمح بن حى وكتبه فان ما تحذر بن وكتب ان الذى جمع السباحة ووسط خطه
الامى بالرفع وقال يظن لك الظن وسط الرزى تكسر الزاى وكتب لم يجمع بصعب التاء شاة من فوق
مفتوحة وقول المصنف يحوه غتمد أن يكون لانه من عمر باب اسد اليه ان كان مصوبا فاعمل وقد
يكون لان هذا الوصف ليس كاشفا عن حقيقة الامى بل ينصن لازمه فان الامى هو الذى
اسوقد كما قال فى اصحاح وذلك يستلزم هذا الوصف وعارة الايصاح ونحوه فى اسكف قال فى
الايصاح وكذا قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا ادامه الشر جزوعا وادامه الخير موعا قال الرمحسرى
الملع شدة الخرج عديمس المكره وسرعة الخرج عديمس الخير من قولهم باقه هلاوع سرعة السير وعن أحمد
ابن يحيى قال لى محمد بن عبد الله بن طاهر ما الملع قلت قد فرسه الله تعالى اه وهذا نص من غير باب اسد اليه

الثانى

وصفة ويحتمل أنه رله منزلة اللازم وقوله بك بيان لموضع الظن

(قوله كأن قد رأى الخ) كأن محفة من الثقيلة اسمها صير الشأن والحلة حال من فاعل يظن أى يظن فى حال كونه مشها لرؤية
والسمع أى لدى الرؤية والسمع أو برأى والسمع ويصح أن يكون حالا من الظن أى حالة كونه مشها لرؤية شخص راء وسمع
شخص سامع أو صفة للظن أى ظنا كاشف للرؤية والسمع ولا يقال الحار والمحذور عند المعرفة حال لاصفة كالحلة لان أل فى الظن
العهد الذهبى والمعرف بها كالمعرف بلام الحسن فى حوار الحلية والصفة فى الحار والمحذور اذا وقع بعدها (قوله التوقد الخ)
كناية عن شدة فهمه فشمها بالار الشاة (قوله يكشف معناه) أى بالار وم

أولكونه مخصصا

(قوله لكنه ليس محصيا) أعاده توطئه لمساعدته والافقد تقدم ذلك (قوله لانه مرفوع الخ) توفى لانه جبر من كان محصيا لكنه أتى به لمقابلة قوله بعد أو منصوب صفة لاسم ان أو تقدير أعنى تأمل (قوله على انه حيران) الذي يساعده السوق أن الخبر قوله بعد عدة أبيات

أودى فلا تنفع الاشاحة من * أمر لم يمحاول البسعا

فالأولى جعله منصوب صفة لاسم ان أو تقدير أعنى كإلالت النارج بعد ذلك إلا أن يجعل قوله أودى على الأعراب الأول مستأنفا وأودى بمعنى هلك والاشاحة الحذر والبدع جمع بدعة بمعنى الأمر المريب بمعنى لا يسمع طالب الأمور العربية كدوام وجود شخص أو غيره الحذر من أشرار كائن لا محالة فيه وهو الموت (قوله والبدعة) أي القوة والشحاحة (قوله جمعا) بوجه اللزوم فله فهو بمعنى جميعا (قوله أو محصيا) العرق منه وبين الوصف ليس أن العرص من المحصص (٣٦٣) محصص اللفظ بالمراد ومن الذين كشف المعنى

(قوله أي مقلدا اشتراكه)

أي مقبلا للاشتراك الواقع

فيه إذا كان فكرة وأراد

بالاشتراك ها الاشتراك

المعنى والمشارك المعنوي

ما وضع معنى واحد مشترك

بين أفراد عقل رجل سائر

عندما سائر فليس الاشتراك

في رجل لانه يشتمل سائر

وعنه لانه موضوع للذكر

الناح المقول من أي آدم

وقد اشترك في ذلك المعنى

السائر وغيره وانراد

تقليل الاشتراك وتقليل

معقضي الاشتراك وهو

الاحتمال والا فاشتراك

اللفظ بين أفراد مفهومه أو

بني مفهوماته لا يسدع

شيء (قوله أو افعا

احتماله) أي رافعا

للإحتمال الواقع فيه اذا

كان معرفة والبراد

لكنه ليس محصيا لانه مرفوع على أنه حيران في البيت السابق أعنى قوله

ان الذي جمع الشحاحة والنجد * عدة والبر والنقي جمعا

أو منصوب صفة لاسم ان أو تقدير أعنى (أو) لكون الوصف (محصيا) للسند اليه مقبلا

اشتراكا أو افعا احتماله

الواقع فيه كان ظنه صوابا كانه رأى موحه أو سمعه ان كان كما سمع و يحتمل أن يكون الالهي

منصوب صفة لاسم ان والخبر هو قوله بعد أودى فلا تنفع الاشاحة الخ أي هلك أو منصوب تقدير أعنى

وعلى كل حال فليس محصيا اليه (أو محصيا) أي توفى بالوصف للسند اليه لكون الوصف محصيا

أي مقبلا له بتقليل الاشتراك في السكرات فان قلت جاء في رجل كان لكل فرد دوح في الرحوية

لاشتراك الأفراد في معناه فاذا قلت عالم أخرجت الجاهل فبطل الاشتراك لخروج حسن الجاهل

أو رفع الاحتمال في المعارف التي لا اشترك في استعمالها فاذا قلت جاء في زيد احتمل أن يكون

المراد به فلان أو آخر عما يفرض له الاشتراك في البسمة فاذا قلت السائر خرج المتهتم الآخر وانما

قلنا في المعارف التي لا اشترك في استعمالها ليخرج يعرف بلام الحس والمشار بها أي فرد ما

باعتبار عمدية حسه فان قومنا تقليل الاشتراك كالمسكرة ويذهب في كلام المصنف المسكرة المسكرة

كالعين ويقلل اشتراكها بالوصف المقيد فاذا قيل عدى عين حارية فقد قدما اشتراكها في

مميزتها بالوصف بالحارية فالخصيص على ما مر عليه لمصنف شامل لما ذكر وأما في عرف الجوهري

فالتخصيص مخصوص بتقليل الاشتراك في السكرات وأما رفع الاحتمال في المعارف فهو مخصوص

بالتوضيح وينبغي أن يحمل كلامهم على أن المراد بالاشتراك الاشتراك المعنوي وأما لو حملناه على

اللفظي فدخل الدلم المشترك فتخصيص المشترك بالسكرات يكون تحكما وعليه يبرم أن التفتيد محو

الحارية في العين فيما تقدم لا ينبغي تخصيصها لاحصائه بالاشتراك المعنوي ولا توصيها لاحصائه

* الثاني أن يقصد تخصيصه بصفة تميزه

بالاحتمال الاحتمال الذي يقتضيه الاشتراك المعنوي والمشارك المعنوي فكثر ما وضع متعددة كريد ما وضع للشخص

السائر والمفقيه مثلا فعنه فذلك السائر رافع لاحتمال العقبة فتحصل من ذلك أن الشخص يدخل المعارف والسكرات وأن

للتخصيص فردين بتقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وهذا اصطلاح الباسيين بخلاف الجوهري فان الشخص يعنى بتقليل الاشتراك

في السكرات فقط وأما رفع الاحتمال الكائن في المعارف فتزاله بوضع لا تخصيص ورد عليهم الوصف في قولنا عين حارية فلا يصح

أن يكون مخصصا لأن الاشتراك فيه لفظي ولا موصفا لانه مسكرة وأجيب بأن المراد بالاشتراك عند الحاجة ما بين المعنوي واللفظي

فيكون التبع في هذا المثال من قبيل التخصيص لا الوصف وذلك لانه قلل الاشتراك في عين برفع مقصدي لاشتراك اللفظي وعين معنى واحدا

فهم يبق في عين حارية الا الاشتراك المعنوي بين أفراد ذلك المعنى أعاده القرمي

محور بذات الحر عندما أولكوه مدحا له كقولنا ما ر بد العالم حيث يتبع فيه ز بد قد كرا العالم ويحوه من غيره قوله تعالى اسم الله الرحمن الرحيم وقوله تعالى هو الخالق الباري المصور أولكوه ذما له كقولك ذهب ر بد العاسق حيث يتبع فيه ز بد قل ذكر العاسق ويحوه من غيره قوله تعالى فاذ قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم

(قوله التحصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في السكرات) هذا صاهر ان كانت السكرة موضوعة لمفهوم الكل لان المفهوم الكل في اشتراك حقيقة وان كانت موضوعة لامرر استثنى الاشتراك من حيث صدق السكرة على كل فرد فرد على سبيل البدل اذ لا يتعين في مفهوم السكرة بحيث يجمع من الاشتراك لان لا يبين الذي فيه بمعنى انه فرد لرحل لا فرد الأثنى لا معنى له بمعنى شخصه لا لخصه بقاله ليس (قوله الحاصل في المعارف) سواء كانت أملا أو غيرها ثم ان الاحتمال في المعارف ان كانت مشتركا اشرا كما اظها في اساس الى معانيه بحسب الأوضاع المتعددة فبذلك يكون (٣٦٤) الاحتمال باثنا عشر اللفظ على ما ذكره فان ز بد اذا كان مشتركا بين أشخاص

وي عرف النجاة التحصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في السكرات والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف (محور بذات الحر عند) هو وصفه بالحر برفع احتماله بالحر وغيره (أو) يكون الوصف (مدحا أو مدحا يحو حان ر بد العالم أو الجاهل حيث يتبع الموصوف) أي ر بد (قبل ذكره) أي ذكر الوصف

بما يعرف فانه لا تحصى في المعارف (محور بذات الحر عند) فان وصفه بالحر برفع احتمال الداجر وغيره ومثاله في السكرات ما تقدم وكذا قولنا في رجل صالح فوصف الرجل بالصالح برفع دخول غير الصالح (أو) يكون الوصف (مدحا أو مدحا يحو حان ر بد العالم) فيما الوصف فيه المدح (أو) يكون ر بد (الجاهل) فيما الوصف فيه مذم واما يكون الوصف للمدح في الأول وللمذم في الثاني (حيث يتبع الموصوف) وهو ر بد فمهما فبذلك كره أي ذكر الوصف فيه ما دلوا لم يتعين كان لرفع الاحتمال فيكون تخصيصا ويبنى ان معنى مرادهم هذه المدح أو المذم وحده والا فلا يحق

كمولا ك ر بد الناحر عندما فاشترى به عن غيره بهذا الوصف وفي هذا الشئ بطر لان المذم متميز بصفة لا يتحمل غيره معناه وقد يجب ان يقدح به الاشتباه لكونه عاما على غيره ايضا أو ينادى به اذا قصد بوصفه التحصيص بغير مسكرا أو بغير مسكرا لا يمكن كسر الاعلام لكن لو صح هذا لكانت صفة السكرة وليعرض ذلك فيما لم يكن ثم ر بد آخر هو آخر فان كان حينئذ يحتاج الى وصف آخر ومن هذا النوع الفصول المذكورة في الحدود والبدل اذ هو أهم من الثاني ولدى ذلك ان صفة السكرة لا تحصى بصفة المعرفة للبيان ان الثابت ان يوصف بالمدح أو المذم كقولك ر بد العالم أو الجاهل حيث يكون ر بد قد فهم المراد منه فبذلك كره الصفة والصفة ان يكون الوصف فيه أو يخص أو مدحا أو ماذما وكان ينبغي ان يقول أو ماذما أو ماذما أو يقول بغيره أو يخصه ويحوه من غيره قوله تعالى اسم الله الرحمن الرحيم وقوله تعالى هو الخالق الباري المصور ويحوه في المصور ويحوه في المصور فاستعذ بالله من

كان محتملا لان يطلق على كل واحد من تلك الأشخاص لكونه موضوعا لراه موصوفة كل منها وليس هناك معنى كلي يحتمل ان يتحقق في جميع كل منها الا أن يؤولر ر بد بمعنى يزيد فيكون حيث تدق حكم السكرات وكذا احتمال سائر المعارف من أسماء الاشارة والموصولات وغيرها تدق من اللفظ فان المعرف بلام العهد الخارجي كالرجل وكذا اسم الاشارة والوصول يصلح لان يطلق على كل فرد من المفردات الخارجية والشارية بها وما حكم عليه ماسة اما لانه موضوع لباراء تلك الافراد وضما عاما واما لانه موضوع لمعنى كلي

الشيطان

يستعمل في حرثاته وأيا ما كان فلاحتمال قاشي من اللفظ وان لم يكن بأوضاع ثم ان

ما ذكره النارج لا يتأتى في المعرف بلام الجنس لان مدلوله الجنس وفيه الاشتراك لصدقه على كثير من فوصفه لا يوضحه بل يخصه كالسكرات ولا في المعرف بلام العهد الذي لصدقه على كثير من على سبيل البدل فوصفه لا يوضحه أيضا بل يخصه فاعلم مرادهم بالمعارف ما عدا هذين قاله سم وعبارة اليعقوبي رفع الاحتمال في المعارف التي لا اشتراك في استعمالها ليحرج المعرف بلام الجنس والشار بها الى فرد ما باعتبار عهدة جنسه فان فيها تقليل الاشتراك كالسكرة (قوله أولكون الوصف مدحا أو ماذما) أي ماذما أو ماذما أو ماذم وانه جعل الوصف مدحا أو ماذما مالمقة (قوله حيث يتعين الموصوف قبل ذكره) أي اذا كان يتعين الخ فالجينية للتفديد والتعين إما لكونه لا شريك له في ذلك الاسم أولكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف

أول كونه ناكدا له كقولك أمس الدار كان يوما عظيما أو لكونه بيانا له كقوله تعالى لاتتخذوا الهين انبياءا هو به واحد قال
الرحشري الاسم الحامل معنى الافراد والتثنية دال على شيئين على الحسية والعدد المخصوص فاذا اُرِيت الدلالة على أن المعنى به مبهما
والذي يساق له الحديث هو العدد شفع عاين كده قبل به على الفصالية والعناية به ألا ترى انك لو قلت انما هو به ولم تؤكده بواحد
لم يحسن وحيل استثنت الالهية لا الوحدانية

(قوله لكان الوصف مخصصا) فيه نظر لأنه يقتضي أن الموصوف اذا لم يبين فيذكر الوصف وحبى الوصف أن يكون مخصصا مع
أنه ليس كذلك بل يصح أن يكون للدم أو الدم أيضا بحسب قصد التكلم وأحيى أن المراد أن الظاهر منه ذلك عند عدم البين وان صح
أن يراد منه الدم أو الدم (قوله أول كونه ناكدا) ليس لمراد التوكيد الاصطلاحي لا المعطى ولا المسمى بل أراد به المقرر وذلك فيما
اذا كان المسد اليه متصفا لمعنى ذلك اوصف فيكون ذلك اوصف مؤكدا ومقررا لذلك للسد اليه (قوله أمس الدار الخ) أمس
متدا معنى على الكسر والدار بعث مؤكدا له مرفوع نظر لاجل وحمله كان خبره (٣٦٥) (قوله ما يدل على الدور) أي للصي

قوصه بالدار تأ كيد ثم
ان كان الامر الواقع في
الامر بما يسر فالعرض
من دلالة الباء كيد التأسف
على ذلك الوصف أعني
الدور والمضى وتبقى بقائه
وأنه ليته ماذر وان كان
الواقع فيه بما يكدر كان
العرض من ذكره لاشارة
الى المرح بدور ومضيه
والحاصل أن الوصف
بالدور وبمحوه مامو مؤكدا
انما يكون من البلاغة اذا
كان لا مرفق اقضاء المقام
كالاغراض المذكورة والا
لم يكن من البلاغة في شيء
كذا ذكره شيخنا الحنفى
(قوله لبيان المقصود) أي
من المسد اليه وقوله
وتعبيره عطف بتعبير فاذا

والا لكان الوصف مخصصا (و) كونه (نا كيدا نحو أمس الدار كان يوما عظيما) فان لفظ الامر
ما يدل على الدور وقد يكون الوصف ليس المقصود وتعبيره

ان الدم والحمل بعيدان ادح والدم ولومع التحصيل حيث لا يبين الموصوف أيضا (أول كونه) أي
الوصف (نا كيدا) باعتبار اعادة موصوفه معناه لاننا كيدا اصطلاحيا (نحو أمس الدار كان يوما
عظيما) لان لفظ الامر يدل على الدور والمضى لمساء وروحه بالدور اقضاء المقام كذا يشار به الى
تد كبير معنى بقائه والتأسف على مضيه ان كان ماضيه محمدا واوله ليت ماذر أو نذكره من الشكر على
مضيه وبما كبر من العصر والتعجب من عليه امعاء العوارض ان كان ماضيه غير محمدا وأما ان لم
تكن مكتفى ذلك الباء كيدا يمكن من البلاغة في شيء فافهم وقد يكون المقصود من الوصف بيان معنى
الاحتياط في الموصوف وتعبير بعض ما يراد الا على وجه التحصيل سبق للاشراك ولا على وجه
المسرح حقيقة الموصوف بأجرائها أو اوارمها للحمل به كما تقدم ر على وجه بين بعض احتمالات
الاستعمال وهو الذي فيه محمول لا محذور فاذا كان اللفظ قد بينه ل عرفا في معنى جار أن يوصف

الشيخان الرحيم (٣٦٥) الرابع أن بعيد التأ كيد كقولك أمس الدار كان يوما عظيما ويمكن أن يكون
معنى غير باب المسد اليه ولا طائر يطير بحاجته قال السكاكي ذكر لان المقصد الى الحسن قال
الرحشري معناه زيادة التعمم والاحاطة وهو قريب من كلام السكاكي وكذا به ريد زيادة التعمم
قوة العموم لا يستلزم أفرادا له تعالى وقال الله لاتتخذوا الهين انبياءا فقال الرحشري الاسم
الحامل معنى الافراد والتثنية دال على شيئين على الحسية والعدد المخصوص فاذا اُرِيت الدلالة على
ان المعنى به مبهما والذي سبق له الحديث هو العدد شفع عاين كده قبل به على الفصالية والعناية به
ألا ترى انك لو قلت انما هو به ولم تؤكده بواحد لم يحسن وخيل انك تثبت الالهية لا الوحدانية قلت

به أن المراد بيان المقصود افرام وغيره عن غيره ثم ان كلام الشرح يقتضي أن الوصف ليس المقصود معارف الوصف لئلا يكون كقول الوصف
الكاشف والوصف المخصص مع أن كلاهما أتى به لبيان المقصود وتعبيره فيحتاج الى الفرق بين الامور الاربعة فافرق
بينه وبين الوصف المؤكدا أن المؤكدا لا يلاحظ فيه بيان المقصود الأصلي بل الملاحظ فيه مجرد التوكيد والتقوية في بيان المقصود به حاصل
غير مقصود بخلاف هذا الوصف فان الملاحظ فيه بيان المقصود والفرق بينهما وبين الكاشف أن العرض ه ابيان أحد المحتملين
لفظ أو المحتملات به بأن محتمل اللفظ معين فأكثره في الوصف لبيان المراد من تلك المحتملات كما في الدلالة في المثال لاحتمالها المراد
والحسن بخلاف الوصف الكاشف فان المقصود به اصباح للمعنى لا بيان أحد المحتملات والفرق بينهما وبين المخصص أن العرض من
الدين للمقصود بيان أحد محتملات اللفظ ورفع غيره من محتملاته والعرض من المخصص بيان أحد أفراد المعنى ورفع غيره من الافراد
فاذا قلنا حل تاجر عندنا ارتفع الوصف الفقيه مثلا وهو أحد أفراد معنى الرجل فانه موضوع للذكر البالغ وهو أمر كلي نختمه أفراد
الفقيه أحدها

وأما قوله تعالى وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجحاحيه فقال السكاكي شمع دابة في الأرض وطار يطير بجحاحيه لبيان أن
 القصد بهما إلى الحسنيين وقال الرازي معنى ذلك زيادة العميم والاحاطة بأنه قبل وما من دابة قط في جميع الارضين السبع وما من
 طائر قط في جوار السماء من جميع ما يطير بجحاحيه * واعلم أن الجملة قد تقع صفة للذكره وشرطها أن تكون خبرية لاها في المعنى
 حكم على صاحبها كالحرفه مستقيم أن تكون انشائية مثله وقال السكاكي لا يجب أن يكون انشكافه بل تحقق الوصف للوصف لان
 الوصف انما يؤتى به لغيره الوصف بمعاينه وتبين السكك شيئا من شئ ما لا يعرفه محال فلا يكون عنده محققا للوصف يمنع أن
 يجعله وصفا له بحكم عكس القیص ويصمون الحمل الطلبه كذلك لان الطلب يقتضي مطلوبا غير متحقق لا منعا طلب الحاصل فلا
 يقع شئ منها صفة شئ والتعليل الأول أعم لان الجملة الانشائية قد لا تكون طلبية كقولنا نعم ارحل ريد ولسن صاحب عمرو و رعا
 يفهم بكر وكم علام ما كنت وعسى أن يحس بشر وما أحسن حالنا وسبح العفود نحو نص واشتریت فان هذه كلها انشائية وليس
 شئ منها طلبيا ولا منع وقوع الانشائية صفة وحرفا قيل في قوله * جاءه واعدق هل رأيت الدابة قط * تقريره جاءه واعدق
 مقول عنده هذا القول أي عدي بمحذر انبه أن يقول إن ريد وصفا له هل رأيت الدابة قط وهو من هذا النوع لا يراد في حيل الراي
 بون الدابة لورفته وفي مثل موسى ريد (٣٦٦) اصره أولا بصره بقدره مقول في حقه اصره أولا بصره

كقوله تعالى وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجحاحيه حيث وصفه بنوعه ثم انا هو من خواص
 الحسنيين أن القصد بهما إلى الحسنيين دون الفرد وهذا لا عار

يوصف لسان أن المراد منه غير ما يراد به عرفا من مخصوص فيميد أن المعنى عام فلا يكون هذا الكلام
 سكرار مع ما قدمه وذلك كقوله تعالى وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجحاحيه فان الذكر في
 سياق النفي للعموم لكن العموم ريد يكون عريف فحينئذ يراد به عرفا فلو لم يوصف الطائر والدابة
 بوصف جنسهما فارتفع أن المراد الدابة والطائر اللذين العرفيين لأن عموم العرف يجب ما يفهم
 فيه وهو ما يجري في الدواب والارواح فكل منهما يوصف جنسه فادى الأول أن المراد بالدابة
 جنس الدابة لوصف الحس الذي هو الكون على الأرض عرفة كاس أو غيرها وأما الثاني

قوله لو كذا لا معنى الاصطلاح الذي هو أحد أنواع الدابة المعنوية المعنوية وله أنه ريد أنه ريد
 مؤ كد مثل سمكة واحدة والسكاكي جعل اثنين عطفا بيان وفيه نظر لان عطفا البيان كالصفا فادا
 امتنع أن يكون أحدهما كاشفا لهذا المعنى امتنع الآخر ومن جهة أن عطفا البيان غالب لا يكون الا
 عن معرفة والمبين ذكره ولان اثنين ليس أشهر من اثنين وعطف البيان عند الجمهور يكون دائما أشهر
 الا أن يقال هو أشهر في العدد من الشبهة لان عطفا البيان لا يكون الا معرفة على قول مشهور وسيأتي
 الكلام على ذلك شاملا له وقد بقي من أساليب الوصف أمور ذكرها في السهل منها الترحم مثل ريد
 السكين وهو قرف من معنى الدم والدح وكذلك الاسهام مثل صدقة كسرة أو صخرة وفيه نظر

ان قلت التبع المخصص
 كما رفع به أحد أفراد المعنى
 الواحد بين به أحد احتمالات
 اللفظ ورفع به غيره من
 احتمالاته كما في ريد الناحر
 عند ما يفرغ أن يكون
 الوصف للمبين المقصود
 أحد فمضى المخصص فب
 رفع المخصص للاحتمال
 مخصوص بأصناف والوصف
 المبين لافسود انما يكون
 للسكراب وحينئذ فالأردم
 المذكور بموع (قوله
 وما من دابة في الأرض)
 أي سواكم بقربة قوله
 أمثال السكك لان المائل غير
 المائل أفاده في الأطول

(قوله حيث وصف) أي لا يوصف الخ فهذا لغة الكون التبع هاسما المقصود من السداليه وبيان ما ذكره الشارح لان
 أن السكره في سياق النفي بعد العموم والاستعراق لاسما اذا افترت بين الرتبة لكن يجوز أن يرادها الاستعراق العرفي بأن يراد
 دواب أرض واحدة وطيور جو واحد فكل الوصف المختص بالحس دون الجنس بطائفة ليدع على أن المراد دواب أي أرض
 كانت من الأرض السبع وطيور أي جو كان فقد أفاد الوصف بهذا الاعتبار زيادة العميم وأن المراد الاستعراق الحقيقي فيتناول
 كل دابة من دواب الأرض السبع وكل طائر من طيور الآفاق والأطوار المتعلقة (قوله بما هو من خواص الحس) أي وهو الكون في
 الأرض بالنظر لدابة والطيور بالجحاحين بالنظر بطائر فان هذا يستلزم إلى جميع أفراد الحس على السواء ولا يختص به فرد (قوله
 إلى الحس) أي متوجه إلى الحس فهو متعلق بمحذوف والمراد متوجه إلى الجنس للتحقق في كل فرد (قوله دون الفرد) فيه أن
 الفرد هنا ليس بمحتمل أصلا حتى يحتاج فيه بل المحتمل طائفة من الدواب وطائفة من الطيور فكان الأولى أن يقول دون طائفة من
 الأفراد مخصوصة وأجيب بأن مراده بالمراد مطلق العدد الذي يفار به الاستعراق العرفي (قوله وهذا الاعتبار) أي اعتبار أن الوصف
 لبيان أن القصد إلى الحس

✽ وأما توكيده فللتقرير كما سيأتي في باب تقديم الفعل وتأخير.

(قوله أفاد هذا الوصف زيادة الخ) أي بحسب تحقق الجنس في جميع الأفراد فلا تنافي بين قصد الجنس وإفادة التعميم الذي في الأفراد (قوله زيادة التعميم) أي وأما أصل التعميم والاحاطة فحاصل من وقوع السكره في سياق التي مفرقة عن وقصد الشارح بهذا الكلام أي قوله وهذا الاعتبار الخ بيان أن ما ل توجيه صاحب الكشاف للآيتين بالوصف في الآية وتوجيه السكاكي واحد من احتشاده وتوضح ذلك أنه احتج بكلام الكشاف والفتاح في تقرير الآية الكريمة وهو بيان معنى زيادة قوله في الأرض ويطر بحاجته فقال في الكشاف معنى ذلك زيادة التعميم والاحاطة كونه قبل وما من دأبه قط في جميع الأرضين السبع وما من طائر قط في حوالها من جميع ما يطير بحاجته الأهم أمثالك محفوظه نحو المغير من أمثاله وإن ذلك في السكره في سياق التي بعيد العموم لكن يجوز أن يراد به دواب أرض واحدة وطيور حرة واحدة فكون الاستغراق عرفيا بدلول من الأفراد ما هو المتعارف وكروصف يستوي نسبته إلى جميع دواب أي أرض كانت وطيور أي جو كان فيكون الاستغراق حقيقة يتناول كل دأبه من دواب الأرضين السبع وكل طائر من طيور جميع دوابه فقد أفاد ذكرهما زيادة التعميم والاحاطة بتعيين كون الاستغراق حقيقة وقال في الفتح ذكر في أرض مع دأبه واطر بحاجته مع طائر ليس أن القصد من لفظ (٣٦٧) دأبه ويطر حرة بما هو إلى الحسنيين وتقريرهما وتوجيه ذلك أن اسم الجنس حامل لفظ الجنسية والفردية فإذا أصيب إليه ما هو من خواص الجنس عمّن القصد به إلى الجنس وذلك كاللانة والطائر في الآية إذ كورة فانه لم يوصف إليه ما هو من خواص الجنس تعيين أن القصد أنه هو إلى الجنس وتقريره فيعيد عموم كل فرد يصدق عليه الجنس دون الفرد وليس القصد إلى الجنس مع الوحدة ولا خفاء أن مؤدى كلامهما مختلف

فأفاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة (وأما توكيده) أي توكيده بالسند إليه (وتقرير) أي تقرير بالسند إليه

أن أراد ناظر الجنس الذي لوصفه بوصف الجنس الذي هو مطابق الطائر بالخاص متعارفا كان أولا ولهذا أفاد الوصف فهمهم بدعمهم بتعيين الفرق بين هذا وبين ما تقدم (وأما توكيده) (والتقرير) أي توكيده بالسند إليه يكون لأراض منها التقرير بالسند إليه أرا فتصلي إتمام ذلك ومعنى تقريره جعله في ذهن السامع مقفرا وذلك حيث يخاف أن يكون السامع غافلا عن سماعه أولا فيكرره لسمعه ثابتا فتقرر ويبلغ الحكم إلى السامع كما ذكره كذلك حيث يخاف بعد سماعه أن يحمله على غير معناه غلط أو يحورا فيعمل مثله في رد يد دأبه لا أحد المديري والذاتي منهما ولو كان يستلزمه دفع توهم التحور لكن فيكون الذي حط في مال الحكم ورآه ماسا للعدم لأن الإسهام حاصل من الوصف وكذلك التعميم من أكرم الناس الرجال والنساء وفيه نظر لأن التعميم حاصل قبل الوصف ولهذا أهمل المصنف ذلك كله وأرد كره الناس قوله ص (وأما توكيده الخ) من تعقبات المسند إليه أن يوكده وذلك لأحد أسباب الأول إرادة التقرير نحو قبالت وأنت قتتوسيا في باب تقديم الفعل أو تأخيره إن شاء الله تعالى وهذا من أمثالك كماله في التأكيد الذي هو من النواع وهذا من أمثالك كماله وقد عترض هو على السكاكي

لأن صاحب الكشاف جعل الوصف من أول الأمر للتعميم والسكاكي جعله لبيان الجنس وتقريره لأن السند واحد وهو إفادة زيادة التعميم والاحاطة وذلك لأنه على تقدير جملة على من الجنس وتقريره كما قال السكاكي يكون الاستغراق بسبب وقوع السكره في سياق التي وشهادة من الاستغراقية عليه ويكون معنى الآية حينئذ وما من جنس دأبه من أحاسن الدواب والاحسن طائر من أحاسن الطيور لا أهم أمثالك لكن يجوز أن يراد بها ما هو انتفاعهم في العرف من دأبه وهي دوات القوائم الأرض ومن طائر الطيور التي يعتبرها الناس ويسدون بها كطائر الذي يصيد مثلا ولعظمة من الامة حرافية وإن دلت على استغراق الحسنيين لكن لا رفع توهم مالكية الحوار أن يراد لاستغراق العربي فذكر في الأرض ويطير بحاجته وإن كان لبيان أن القصد إنما هو إلى من الحسنيين وتقريرهما لكنه لا ينافي زيادة التعميم والاحاطة على التعميم للقاء من من الاستغراقية فقد ظهر لك أن ما ل الكلامين واحد وإلى هذا أشار الشارح بقوله وهذا الاعتبار أفاد الوصف زيادة التعميم والاحاطة وليس مراده بيان أن كلامهما متحد أفاده القرصي بقى شيء آخر وهو أن تلك السكره الواقعة في سياق التي أن قلنا للراد منها كل فرد كما قال صاحب الكشاف أو كل نوع نوع على ما قاله صاحب المفتاح فلا يصح الإخبار عنها بقوله أهم أمثالك لأن كل فرد لا يكون نوعا وكذا كل نوع لا يكون نوعا لأن كل نوع أمة واحدة لأهم وأحيب أن السكره هي محمولة على المجموع أي مجموع الأفراد والأبواب من حيث هو مجموع وإن كان خلاف الظاهر بقريسة

الخبر (قوله أي تحقيق مفهومه) أي وليس المراد استقراره بمراد كرهه أولاً ثم ذكر ما يقرر به ويشتهر أن هذا شامل لبحر أناسيت في حاجتك وهو غير مرادها ثم إن المفهوم عبارة عن المعنى الحقيقي والمطلوب هو ما يدل عليه اللفظ سواء كان حقيقة أو مجازياً بحسب ما يرى الأستاذ نفسه وحيث قطع المطلوب من طبع العام وأتى به بعد الخاص إشارة إلى أنه مراد (قوله أعني الخ) لما كان شوبهم من قوله تحقيق مفهومه من مفهوم محققاً وثباتاً في نفسه بمرألة الخفاء عنه وهذا غير مراد بل التشرح المراد بقوله أعني الخ وبخط العينة قوله بحيث الخ وحاصله أن المراد بتحقيق مفهومه إرادة احتمال الغير بأن يحضر ذلك المفهوم محققاً وثباتاً في ذهن السامع بحيث لا يظن السامع أن المراد من ذلك اللفظ غيره كدأور شجب المنوي (قوله أعني حمله) أي جعل ذلك المفهوم وقوله مستقراً أي قاراً في ذهن السامع وقوله محققاً ثباتاً في ذهنه (قوله لا يظن) أي السمع وقوله في نفسه وبذلك والمراد بظن ما يثبت من التوهم (قوله ادأص) أي يقين ذلك إذا ظن الخ فهو مدعى المحسوس (قوله عن سماع لفظ السداليه) أي لتباعل شغل سمعه (قوله أو عن حمده في معناه) أي وظن التكلم عطفه السامع عن حال التكلم له على معناه أو عن حمد السامع له على معناه الحقيقي لوجود مدعى من فهم المعنى فباعل الجمل أما التكلم والسمع مثلاً إذا قلت جاء أسد وطمث أن السامع عقل عن كون حمله على معناه الحقيقي بأن من أو اعتقد أنك حمته على خلافه قلت ثانياً أسد وتعبده أن مرادك به الحيوان لا الفرس (٣٦٨) لا الرجل الشجاع وكذا إذا صفت أن السامع عقل عن حمده على معناه الحقيقي فتقول له

أما أسد فهدده أن
المرء الحيوان البهيم
ويقرر به أسد وقوله أو عن
حملة على معناه لا يحق أن
هو هذا المرص كما يؤدي
بأسا كد للعقل يؤدي
بالمعنى كما يعيده كلام
الشيخ - أرح في القول فان
قلت اذا كان المراد بالقرء
ماد كركان عبي قول
انصبه الآتى أو دفع بوجه
النحو اذ انكم انا بأنى
بالنوكا بلدهم بوجه النحو
اذا طن عهله السمع عن
حملة على معناه الحقيق فقد
يجاب أن المراد بها عهله
السامع عن التوجه الى ما اراد

[illegible]

به حقيقة أو محاربان من المسكلم أن السامع لم يحمله على معنى أصلا أو يحمله على معنى غلط والراد بما في عقله السامع مع
 عن حمله على معناه الحقيقي أن يحمله على معناه المجازي وإنما لم يقل فرق بين قصد التقرير المرد عن ملاحظته دفع التوهم وبين قصد
 دفع التوهم فالأول المقصود منه أولا وبالذات التقرير ودفع التوهم وإن كان حاصله لكن من غير قصد الثاني بالسكس أي بقصد منه
 أولا وبالذات دفع التوهم والتقرير حاصل من غير قصد وقرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد (قوله وفيل المراد الخ) هدامه ما
 لقوله أي تقرير السند إليه وحاصله أن الشارح يقول إن مراد المصنف بقوله فالتقرير أي تقرير السند إليه فقط وهذا القول يقول بس
 مراد المصنف تقرير السند إليه فقط بل تقرير الحكم أو المحكوم عليه الذي هو السند إليه ومثل تقرير الحكم بأن عرفت ومثل تقرير
 المحكوم عليه بقوله أنا سمعت في حاجتك وحدي أو لا عبري ورد عليه الشارح بالنظر للثاني الأول بأن تأكيده السند إليه لا يمد تقرير الحكم
 وتقرير الحكم في أنا عرفت أنا حاصل من تقديم السند إليه لا يقتضي تكرار الاسناد لأن تأكيده السند إليه دليل أنه لو أكد السند إليه
 مع كونه مؤخرًا كما في سمعت أنا في حاجتك لم يحصل لذلك الحكم تقرير وتقوية ورد عليه النظر للثاني بأن تأكيده غير صحيح لأن قولك
 أنا سمعت في حاجتك وحدي أو لا عبري ليس هذا من تأكيده المحكوم عليه لأن وحدي ولا عبري تأكيده للتخصيص الحاصل من التقديم

فلا اعتراض على هذا القائل بالنظر للثنائي الثاني انه هو من حيث المثال (قوله نحو ان عرفت) فقرر الحكم في هذا المثال من حيث تكرر الاساد وذلك لانه اسد المعرفة التي هي الحكم مرتين لتفسير اللذين هما للتكلم فمما سدت مرتين فكأنها كرت مرتين في اللفظ فحصل لها ذلك تقرير وتوقيف ومما سدت به الحكم الا بواسطة ما كيد للسد اليه لان الصبر الذي مؤ كيد للاول (قوله وحدي اول اعبري) أي قدا كد المحكوم عليه وهو انما وحدي ولا اعبري لا فائدة من ربه (قوله لانه) أي ما ذكر من المثال الاخير ليس الخ وهذا رد لقوله أو المحكوم عليه نحو انما سبت الخ وحاصله اننا لنسلم اننا سبت في حاجتك وحدي ولا اعبري من ثا كيد للسد اليه لان وحدي سار ولا اعبري عطف على السد اليه وسما من الثا كيد الاصطلاحى كما هو المراد على انه لو سلم ان المراد بالثا كيد هما ما هو اعم من الاصطلاحى فلا سلم وجود ثا كيد للسد اليه في المثالين بل الوجود فهمنا كيد التخصيص المتعادم من التقديم للسد اليه لرد على المخالف و رعه ان معك مشترك في السعي وأن السعي عرك وسمى الاول قصر اورد والثا في قصر قلب فالخالف ان حمل هذا البعض القدر على تقرير المحكوم عليه صحيح لكن يفسد ما كد (٣٩٩) السد اليه ليعيد لتقريره انما سبت في حاجتك

وحدي عر صحيح (قوله) و ثا كيد السد اليه لا يكون الخ) هدارد اموله ارادنا تقريره بر الحكم وحاصله ثا لا سلم ان ثا كيد السد اليه يهد تقرير الحكم لان تقرير الحكم في نحو انما عرفت اعما هو من تقديم السد اليه المستدعى بكونه الاساد لان ثا كيد السد اليه والا ما اختلف الحال بتقديم السد اليه وتاخره مع أنه لو احر فقل عرفت أنا وعرفت أنت لم يقد تقرير الحكم بل تقرير المحكوم عليه بالاجماع وظهر من هذا ان ثا كيد السد اليه لا يكون لتقريره نفسه وانه لا يصح ان يمثل

نحو انما عرفت أو المحكوم عليه نحو سبت في حاجتك وحدي ولاء يرى وفيه نظر لا ليس من ثا كيد السد اليه في ثا كيد السد اليه لا يكون تقرير الحكم قط وسيصرح بالصف هذا في بيان وحدي وحدي وحدي عطف مع انه لا سلم وجود ثا كيد للسد اليه في الوحي بل ما كد التخصيص الذي سدا من التقديم للرد على المخالف في رسم المشاركة أو العبري و سبت الاول قصر افراد والثا في قصر قلب على ما يأتي ان شاء الله تعالى فالخالف ان ثا كيد الحكم كافي بعرفت ليس من ثا كيد للسد اليه فطما كان ثا كيد السد اليه لا يهد الحكم فضلا عما لم يهد به تقديم السد اليه على العمل بغير الاساد مرتين كما يأتي في كلامنا صواب والثا كيد هو وحدي ولا اعبري ليس من التا كيد الاصطلاحى ومع ذلك فهو مبر ثا كيد السد اليه من لاس ثا كيد السد اليه وقد فهم

مع ثا كده وكذلك فحدث انك كلهم ان كان الاستثناء مفعلا وان عرفت في جوابه ان ثا كد مقدر حصوله بعد الاحراج فالتا كد اعما هو غير الخارج ورد نحو قوله تعالى واعد آياتا كالا ولا تتراق فيه سدا لان آيات الله تعالى لا يداهي بعد ان كيد ذلك عتباته مفعولا قال الامام في البرهان يجرى في القولون عن لا شعري منه انه ارضيه المصمم مع القرائن في مبردة وهذا وان صح يحمل على توابع العموم كالصحيح أو كده اه فقد صرح ان ثا كيد لا يرفع اجمال الخصوص لكن وحدت ما قبله لا يلاوه وهو قوله مالي يقولون هل لاس الام من شيء قل ان الامر كله في قراءة من نصب كانه لا يولد له عموم لما قبله من لاس الامر من شيء وهذا يدل في الجواب لان التخصيص محقق قال السكاكي ومعه كل من عارف وكل لاس جواب ورد عليه في الاصح ان كل هذه للتأنيس لالسا كيد فانها معيدة للشعور بخلافها في قام الناس كلهم من العموم سدا من غيرها وذلك فادت ثا كيد وهذا الذي قاله صحيح الا ان كلام السكاكي اعلمه شر الى ما قبله من ان يخط كل وارأ كد للسد اليه لاتبى ارادة التخصيص بل بعدد لاسا صريح في العموم بخلاف عطف الناس

(٤٧ - مروج التلخيص - أول) لسا كيد السد اليه هو ثا كيد السد اليه في حاجتك وحدي ولا اعبري بل يمثل له عتاقاله الشارح به واعلم ان هذا الردمى على ان ثا كيد هما بالعمى الاعم من الاصطلاحى فان أريد به مطلق ثا كيد للسد اليه الداحل فيه نحو انما عرفت لكر يلزم منه ان يكون في قوله وسيصرح بالصف هذا مسامحة لان الصف ما صرح به في التا كيد الاصطلاحى الا ان يقا ان يعلم من غيره فالمراد انه سيصرح به علمه هذا (قوله لا يكون لتقرير الحكم قط) اعترض بأن قط طرف سامعى لالسا يستقبل بخلاف عوصها طرف للسعد وحده فلا يعمل في عوص الاقل مستقيل في قط الاما ص وقولهم لا كده قط عدوه من الخطأ فيه من التفاضل لان قط طرف للامضى من زمان فلا يصح عمل المستعمل فيه وحيث قد قول الشارح لا يكون لتقرير الحكم قط لحن ورده ان جماعة ثا غاية ما فيه استعمال اللفظ في غير ما وضع له فيكون محارقال الشيخ يس وفيه نظر ولعل وجه النظر ان يحمل كون استعمال اللفظ في غير ما وضع له حاثرا اذ لم يخالف استعمال العرب والا فلا يجوز ان كان هدا مراده فيقال له الحق ان المحار

أول دفع توهم التحوير أو الهجو

لا يشترط سماع شخصه لسماع النوع كافي تمامل قرره شيئا العدى عليه سبحانه الرحمة والرصا (قوله أول دفع توهم التحجور)
 أي أول دفع توهم السامع أن التكلم تحجورى السلام وإنما عدل عن الظن إلى التوهم لأن ذلك ليس بداليل لا يوجب ظن التحجور أو غيره
 غاية التوهم فإن قيل جعل دفع توهم التحجور وتطيره معاً لا للقرى بدل على أنه لا يرى في هذه الصورة دفع أن التأكد مانع بقرر أمر
 للنوع في نفسه أو الشمول وقت التقرى وإن كان لازماً للتوكيد الآن القصد إلى مجرد التقرى بمصداق القصد إلى الأمور المذكورة
 والمراد بقرره فيما في وقت تقرى أي في المصداق إلى مجرد التقرى بركاستي (قوله أي التكلم بالخير) أي التكلم بالمسديله على وجه المحارلان
 توكيداً مسديله أعاد دفع توهم التحجور منه ولا بدفع توهم التحجورى للسبب أعاد دفع التحجور فيه بركاستي وأعلم أن المحارل مشتركين
 العقلى والاهوى والتأكد يدفع توهم إرادته كل منهما كما فاده بعض المحققين بل يدفع توهم إرادة محارل القصد أيضاً فقول الشارح أي
 التكلم بالخير مراده ما هو أعم (قوله أوسع نوعيه) أشار إلى أن كلام التأكد للعقلى والاهوى يدفع توهم المحار (قوله أملا
 توهم ح) أي يقال ذلك يدفع توهم الحائى ويبرهن من (٢٧٠) التأكد يدفع التوهم المذكور قرر المسديله أنه حاصل غير

مقصود وقوله لا توهم
الح أي فكور التأ كيد
دافه لتوهم الحذر المعدي
أي أو لا توهم أن المراد
بالامير بعض عصفانه بخارا
يعوي والامير لا يشبه
في ساق الفصح بكل من
حيث ن أحدهم أسر
والآخر منه شر أو لا
-وهم ن في الكلام بخارا
مخوف لأن التأ كيد
يدفع توهمه أيضا ثم إن
أمر بدفع التأ كيد لتوهم
الحذر أصح لأنه لا توهم
والاحتمال لا دفعه بالسر
ولا يصح في السلافة
تعدد التأ كيد فتمل (قوله
أول دفع توهم (السر) أي

(ولم يسمع بهم الحضور) أي الكلام، فحار كخوداج الماص الأمير الأمير أو نفسه أو عينه ثلاثاً وهم أن
استاد القاطع إلى الأمير محار واما القاطع بعض علمانه (أو) لدهم بهم (السهمو) نحو حادي
ر بدر ثلاثاً بهم، فخاني غير بدوي، كرر بدعي سليل السهو

(أو لدفع بوجه التحور) نى تكون التوكيد لدفع بوجه السمع أن يكلم بحور نى - كالمخار فيقول
انتكلم مثلا قطع الاصل لامر الامير فوعده أو عبه للالين هوهم أن القاصع بعض عباده واما السند
القطع الى دط لامير محارا فاعلناه على المعاص من اطلاق السب الامر على السب ولاشك ان دفع
بوجه التحور الى السند اليه فيعبر عنه - حتى لا يظن به غيره كما تقدم في الفقر راسكن ذكر كذا تقدم
احد الف الفصد بالاعتذار منها وأن العرض وكون هو من التقرير لدفع ما يتاقيه من العقلة في
السمع أو الخطا في غير وقد يكون دفع خصوص بوجه التحور (و) لدفع بوجه (السهو) بأن يحشى
المتكلم أن خفة السامع في اعتماد كرم السند اليه سهوا وأن صاحب الحكم غيره فقول جاء في ريد
ر يد لدفع بوجه السامع أن الحديث غير ريد واعاد كرم المتكلم ريد اسهوا فالسهو المذكور في التقرير
سهو السامع عن - جامع السند اليه وعفته عنه واند كور هاسهو المتكلم في اثبات الحكم لغير من هو له
المؤ كدها فكانه يقول هاداة الناس كلهم العموم كاهذه كل انسان في العود وان كانا فاعين للتخصيص
فكانها للعموم المؤ كدها كذا يقال رانا كيد الانبات أو يقل راد انهما مؤ كدها لدلالة الذكر على شاع في جده
وان افادت الاستعراق فان اسد ادال على قيم ريد حل هادفل كل اسان نا كدت الدلالة على الواحد
لاسهوا ووجوده مع كل فرد من أفرادها التي دل اللفظ عليها أو ريد ان كل هذه اصلها كل الواقعة نا كيدا

لکھ

لادفع نوبهم الى اجمع ان اسكلم سبهي د كمر بدملا (قوله لا سبهم) في نقل ذلك لدفع

توهم السامع (قوله واعد كرر يد) أي واعد د كرر الكلام ر يد سهوا فقول الشارح على سبيل السهو اصابته بياية ثم انه يؤخذ من
 هذا مثال والذي قبله أن التوكيد المذموم يكون لدفع نومه التحور ولدفع توهم السهو بخلاف المعصية فإنه يكون لدفع توهم التحور
 دون السهو وهو كذلك لأنه دقل جاء في ر يد بنفسه احتمله راد أن يصح جاء في عمرو وعنه وسهوا فلفظ ر يد ممكن عمرو وبي التوكيد
 على سهوه بخلاف توهم التحور فإنه يدفع ر يد كذلك الشارح في الطول وبحثه من الأفاضل بأن التوكيد المعصية لما
 حذوا الكلام عن توهم التحور كان متبعا على مر يد الاحتياط ومع ذلك التكم عن ملة السهوية وحيث فلا يثنى ساء التوكيد في
 سهوه ولأنه يثنى ما حقي من أن التأكيدي قول جاء في الرحا لا كلام ليس لدفع توهم عدم التمول لأن المثنى نص فيه بل لدفع
 توهم أن الحائي واحد سهوا والاسد اليهم وقع سهوا وهذا ما عاركة لخصف دفع توهم النسيان لعدم الفرق بين السهو والنسيان لفة
 وجمع في المعتاد بينهما جريا على اصطلاح الحكماء من التفرقة بينهما وحمل السهو على الزوال صورة الشيء عن الإدركة دون الحافظة
 حتى لا يحتاج في حصولها إلى تحصيل ابتداء بل يكفي الاستحضار والنسيان استلزال صورة الشيء عن الحافظة والإدركة معا حتى

كقولك عرفنا وعرفت أنت وعرف ريدز بدأ وعدم الشمول كقوله عرفني الرجلان كلاهما والرجال كلهم السكاكي ومنه كل رجل عارف وكل انسان حيوان وفيه نظر لان كله كل تارة تقع تأمسا وذلك اذا اُخذت الشمول من أصله حتى لو لا مكانها لمعقل وبارة تقع تأكيداً وذلك اذا لم تقدم من أصله بل تمنع أن يكون اللفظ مقتضى له مستعملا في غيره أما الاول فهو أن تكون مضافة الى نكرة كقوله تعالى كل حزب غالب عليهم فرحون وقوله وكل شيء فعلاء تفصيلا وقوله وهم من كل حسب ينسلون وأما الثاني فماعدادك كقوله تعالى فسعد الملائكة كلهم وهي في قوله كل رجل عارف وكل انسان حيوان من الاول لا الثاني لانهما لو اُخذت معهما لم يفهم الشمول أصلا

يحتاج في حصولها الى تحصيل ومعاينة (قوله أو لدفع عدم الشمول الخ) أي لدفع توهم السامع عدم الشمول وليس المراد يكون التوكيد معيدا للشمول أنه يوحى من أصله وأنه لولا ما فهم الشمول من اللفظ والالم سمنا كيداً بل ان أراد أنه يسمع أن يكون اللفظ مقتضى للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومنحور فيه وقوله عدم الشمول أي في المسدالية أو في الدسنة أي الاسناد وقد نشر الشارح الى الاول بقوله الا أنك لم تعتد بهم والى الثاني بقوله أو أنك جعلت الخ فيبدرج التحور العقلي والعموي كلامه (قوله لم تعتد بهم) أي وأنت أطلقت القوم على التعيين منهم من اطلاق اسم الكل على البعض (٣٧٨) فالجواب المدفوع على هذا العموي (قوله أو أنك جعلت

الشمول الواقع من البعض كالواقع من الكل سواء على أنهم في حكم شخص واحد وذلك معاً وسواء في

فعل بعضهم على رصا كلهم بحيث كانوا في حكم الشخص الواحد ولا دعاوى في أن يمس الفعل الى بعضهم أو في كلهم وحينئذ فيكون اسناد الفعل الواقع من البعض للكل محمداً عقداً فعلي الاحتمال الاول يكون لنا كيداً ما اتوهم المحرر العموي وعلى الثاني دافعا لتوهم المحرر العقلي وما

(أو) لدفع توهم (عدم الشمول) محو حاد في القوم كلهم أو اجموعين فلا يتوهم أن بعضهم محيى لا أنك لم تعتد بهم أو أنك جعلت انفعال واقع من البعض كالواقع من الكل سواء على أنهم في حكم شخص واحد كقولك بنو فلان قتلوا زيدا أو ما نقله واحد

وهذا اسم لا ينفقه لنا كيد العموي اد لو قال حاد في ريدز معاً احسن أن يكون المراد عمر ونفسه فيمهد كره يدا مكان عمرو واعلم أن كيد المسدالية أن يقرر أن المراد اللفظ مدلوله لا عبرة بحار أو أنه لا يعموي اطلاقاً لا يباي كون الاسناد اليه محارفاً اذ قيل حاد في زيدا بدأ ونفسه لا يتوهم أن المراد غير ريدزها وأن المراد به علمه محارفاً كيد تحقيق أن اراد به مصداقاً لم يبق صح أن يكون الاسناد اليه محارفاً لكونه سدائى محيى المعنى ولكن هذا المعنى بعده الاسماء لا سيما في النكيد العموي واعدهوا احتمال عقلي وما نفينا كذلك لان اسنادهم من قوسا حاد في ريدز بدأ ونفسه دفع توهم التحور في اسناد الفعل لغير من هوله لا دفع توهم التحور في اطلاق اللفظ على غير مصداق كان هو الذي قررنا به دفع توهم التحور يبطا في ماد كره من حوار التحور في الاسناد ففهم (أو) لدفع توهم (عدم الشمول) هو كيد المسدالية بكل وأحمين وما في مسامحة لأن انك كيدولو كان أصله الدلالة على العموم يحور في اسكنها قدمت وفيه نظر ومن مثي به ذلك في انصافه جمع في محو كل ارجال في الدار لا يعموي له في انصافه معد كره مثل كل رجل في الدار لا يعموي ليس أصله رجل كاهي الدار لا يمنعنا كيد الكره والامان

يقال ان الاظهر أن يقال سواء على أن البعض عبره المجموع مد قوله سواء على أنهم في حكم شخص واحد في باب اسناد المحرر العموي وقد ذكره أولاً واعتصر على الشارح أن الاول حذف قوله أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل لا مبرين في الامر الاول أنه يقتضي أن توهم عدم الشمول في السددون السند اليه وكلام المصنف اعماهو في توهم عدم الشمول في السند اليه فلا معنى لذكره في الامر الثاني أنه يقتضي أن التوكيد بكل وأخواته يدفع توهم المحرر العقلي مع أنه اما يدفع توهم المحرر العموي وذلك أنه اذا أر بد باسم الكل البعض كان في الكلام محرر العموي من باب اطلاق اسم الكل وارادة البعض وادار بدأ الفعل المسدالي الشكل الفعل المسدالي البعض كان في الكلام محرر عقلي والتوكيد بكل وأخواته اما يدفع المحرر العموي دون العقلي لأنك اذا قلت حاد في القوم كلهم فهم منه الشمول في اتحاد القوم قطعاً وادفع المحرر العموي ولا يبرم من ذلك شمول ذلك لملك لا حاد لا محال أن يكون الفعل المنسوب الى الجميع صادراً عن بعضهم في الواقع وينسب لكل فرد على سبيل المحرر العقلي وقد أجب عن الامر الاول بأن كلامه لما في ليس خاصاً بتوهم عدم الشمول في السند اليه بل يصح أن يحمل متبوعاً لتوهم عدم الشمول في الدسنة أيضاً وقد أشار السوما الشارح فأشار الى الاول بقوله الا أنك لم تعتد بهم وأما الى الثاني بقوله أو أنك جعلت الخ فيبدرج التحور العموي والعقلي في كلامه ويدفع كل من التحور بن بذلك التأ كيدو على هذا فقول المصنف أولاً ولدفع توهم التحور أي العموي أو العقلي مفيد من المحرر العقلي والعموي في الشمول وأجيب عن الامر الثاني بأننا لانعلم أن كل وأخواته لا يثو كدسها لدفع توهم المحرر العقلي بل يؤكد بها لذلك

برأيه البعض بخبرنا من سلامي اطلاق الكل على البعض لان من لم يصدر منه الحكم في حكم المدم
فيتوهم عدم شمول المدم اليه في نفس الامر لجميع الافراد فندفع ذلك بأن يقال جاء القوم كاهم أو
أجمعون أو برأيه الكل على اتصاله ولكن الحكم بما صدر من البعض من المصادر من البعض كاصدر
من الكل لاصاهم به وموافقهم عليه وبعضهم فيه فكانه صدر من الكل كما يقال مثل هو فلان بن فلان
ولو كان القائل والمفتول واحداً هينوتوهم أن الحكم في نفس الأمر لم يشمل الكل وإنما أسند الى الكل
هذا الدرع بخبرنا اسناداً ويدفع ذلك لتوهم الكل فيه بالمثل ولأنه فلا وقد علم أن
دفع توهم عدم الشمول لا يخفى من دفع توهم التحور لأن ذلك المتوهم يحتمل أن يكون من الخبار
المرسل بالتأويلين الأول أو من الخبر في الاسناد بالتأويل الثاني لكن لما كان الفرض نفس دفع توهم
عدم الشمول لا من دفع توهم الخبار ولو كان هو مصدر عدم الشمول ذكر للتخصيص عن أعيان
الماتر في مصدره لا يذهب عنك ما عدم من أن أمثال هذه الاشياء ولو كانت ذكرت في الخبر
تعتبر مذكرة للمراجعة مناسبه المقام فافهم وورد هذا أن كيد كل بعد قصد الاحاطة في دلالة
الماطلوع كدواذ كان الخبر في نفسه الحكم في ذلك الكل صحيح مع ذلك التأكيد فلا يدفع التأكيد بكل
ذلك المحور فانت اذا قدت كلامك ولم تكن كذا متى حيث أعظم عليه صحيح هذا التحور في الدنيا مع وجود
التأكيد بكل ما يكون لدى احراء فاذا أردت نقولك رحل كما في الدار آخره الرحل الواحد وهو معنى
غير المعنى في قولك كل رحل في الدار ثم قال اصعب ان يحل كونهما للتأسيس اذا أصعب لذكره من كل
حرب عليه من فرحوه وهو يفسى بها لو أصعب لمعرفه لا يكون مؤسفة لغائده التعميم
مثل كل الرحل قام ونس كما قال بن في الموموم مطاعاً في حريثات مادخلت عليه ان كان نكرة أو في
أحرانه ان كان معرفة هـ في محو قولك كل رحل بدلاً عما يحول الرحل فهو نقول الألف واللام هنا
تعبد العموم وكل تأ كيد لها وليان الحقيقه وكل تأسيس فيه احتمالان ذكرهما الوالد في نصيب له
في مسنة كل ثم قال ويمكن أن يقال ن الألف واللام تعبد العموم في مراتب مادخلت عليه وكل تعبد
العموم في أحراره كل من تلك لمراتب فاذ فلت كل الرحل أفادت الألف واللام استعراق كل مرتبة من
مراتب جميع الرحل وأفادت كل استعراق الأحاد كما قيل في أحراره العشرة فيصير لكل منهما معنى
وهو أولى من التأ كيد ومن هذا يلزم أن لا تدخل على المرد المرفى بالألف واللام اذا أراد بكل منهما
العموم وقد نص عليه ابن السراج في الاصول ومن هنا كثر دحوها على المصمر وقد أذخوها على
ما فيه الألف واللام لعله القائدة فيه والتم التأكيد ولصمر سالم من ذلك لأن مدلوله الجمع فاذا
دخلت كل عليه أفادت كل فرد قلت ومن دحوها على الاسم المرفى معرفة معددا قوله تعالى كل الطعام
كان حلالاً اسرائيل وقوله صلى الله عليه وسلم في سن الترمذي كل الطلاق واقع الاطلاق المقنونه
العلوب على عقله في نفسه في الخبر في محو قام زيد ثلاثة أقسام أحدها في الحدث بأن
تكون أطلقت قام وأردت مقدمات القيام الثاني في الزمان بأن تكون أطلقت قام وأردت يقوم في
الاستقلال الثالث فيهما بأن تطلقه على أنه سبغاطي أسباب القيام وفي أسنده الى فاعله الخاص
الامر اذا احتمال محار رابع وهو أن يكون الاسناد محاراً وفيه ان كان عاماً احتمال محار خامس وهو أن
يكون أريد الخصوص فالخبرات الثلاثة الأولى لا يدعها التأ كيد بالنفس والعين لانهما تأ كيدان
للماعل لا للمدل اعما يدفع الأول المصدر المؤكد كما صرح به ابن عسكور وغيره على بحث فيه ويدفع
الثاني فيما يظهر الظرف وأما النفس والعين فاعا يدفعان الرابع هو الخبر الاستدادي والخامس اعما
يدفعه كل ويحوها فليحمل كلامه على ذلك فاذا أردت دفع الخبرات الخمسة فقل قام الناس كاهم

ولا سلم أن الشمول في
آحاد القوم لا يستلزم شمول
النسبة لتلك الآحاد اذا انفاظ
الشمول للتأ كيد بها فنقض
أن يكون ما نسب اليه
عاماً لأحراره شاملاً لها
بخلاف قولك جاء كل القوم
فانه اعما يفيد الاحاطة
والشمول في آحاد القوم
لا في النسبة لأنه العلامة
عبد الحكيم

وأما بيانه وتفسيره فلا يصاح به باسم مختص به كقولك قدم صديقك خالد

(قوله وأما بيانه) لراد ناسيان هنا المعنى للصدرى أى كشعه وإبصاحه ولراد كشعه يعطف السان برة المعام فقول الشارح أى تعقيب المسند اليه يعطف السان برة المعنى وليس للراد ناسيان فى كلامه المعنى الاسمى أى التبع المخصوص لانه لا يعقل الا الألف (قوله فلا يصاح به) لراد إبصاحه مع الاحتمال فيه سواء كان معروفاً أو مكرراً ولا يلزم كون التسويع فيه معرفة لانه على الصحيح يكون فى الكرات محو من ماء صديق ولعل الإصحاح ليس كالوصيغ مخصوصاً برفع الاحتمال فى المعرفة ولا عرى الحاجة يعطف البيان أنه تابع عرصة بوضوح متنوعة مع تخصيصهم التوضيح بالمعارف اهـ (قوله محص به) أى عدوله (قوله نحو قدم صديقك خالد) اعلم أن كل موصوف آخرى على صفة يحصل أن يكون يعطف بيان وأن يكون بدلاً وأما المراءى فى الأحسن منهما فاختار الشارح يعطف السان لأن الإصحاح له مراداً خاصاً به واختار صاحب الكثاف كونه بدلاً لأن فيه تكرار للمعنى حكماً وتفرغ عنه تأكيد النسبة وكأن المصنف رجع احتمال كونه يعطف بيان مثله (قوله ولا يلزم الخ) هذا شروع فى اعتراض ثلاثة على المصنف فى قوله فلا يصاح به الخ والجواب عن كل من الثلاثة أن كلام المصنف مسمى على المثال (قوله ولا يلزم أن يكون الثانى أوضح) أى كابدله قول سنويه فى ياهندا دا احمه ان دا الحقة يعطف بيان مع أن الاشارة أوضح من انصاف لى الاداء خلافاً لظاهر انصاف المفتضى اشترط كونه أوضح وهذا الاعتراض انما توجه على المصنف اذا جعلت البدل فى قوله باسم للمعنى وأما اذا جعلت للسيد فلا يتوجه هذا الاعتراض (قوله لجوار أن يحصل الإصحاح من اجتماعهما) (٣٧٣) نحو جوار بد أبو عبد الله اذا كان كل واحد

من الاسم والكسبة مشتركا كما لو كان بد مشركا بين شخص لم يكن أى عبد الله منهم الا واحد كذلك الكسبة مشتركة بين أشخاص ليس فيهم أحد اسمه بد الا واحد ففى ذكر واحد من الاسم والكسبة منفردا عن الآخر كان فيه خفاء ويرتفع ذلك الخفاء بذكر الثانى مع الاول ان قلت ان الثانى حينئذ عر محص بالاول قلت الاختصاص نفسى أى بالنسبة لمن لم يكن به والحال أن اسمه زيد (قوله وقد

(وأما بيانه) أى تعقيب المسند اليه يعطف السان (فلا يصاح به باسم محص به نحو قدم صديقك خالد) ولا يلزم أن يكون الثانى أوضح لجوار أن محص الإصحاح من اجتماعهما وقد يكون يعطف السان به باسم محص به كقوله

مدبول كل فإماله (وأما بيانه) أى وأما ايراد يعطف البيان للمسند اليه (فلا يصاح به) أى لا يصاح بالسند اليه (باسم مختص به) أى بالمسند اليه أى بمعدده سواء كان الإصحاح بذات الاسم الثانى أو به مع امته به أولا ولهذا لا يجب أن يكون الثانى أوضح ولا محص من الاول بل يجوز أن يثبت الاختصاص والإصحاح مجموعهما فأعرب الثانى منهما يعطف بيان (نحو قدم صديقك خالد) فيما يكون الثانى أحص اذا فرض أنه لا يسمى من الأصدقاء بخلاف الاول فمكون

أقسامهم أمس فيما قبله لذلك من (وأما بيانه الخ) من يؤى يعطف السان على المسند اليه لقصد إبصاحه باسم محص به نحو صديقك خالد جوارى وحمل الكاكي من ذلك لا تتحدوا المصنفين اثنين وفيه نظر لا سبق وأما قدس هو يعطف السان بكرا اسم محص باسم اليه واثنين ليس محصا بال اثنين وان الحدب يرى أن اثنين من اثنين اثنين صفة وقولك خالد ليس متبينا ليعطف البيان لجوار أن يكون بدلاً وقوله باسم محص به معكوس وصوابه باسم مختص به للسند اليه الا أن يجعل الصمير فى محص للمسند اليه

يكون يعطف البيان باسم مختص به) البى موصوف على الاختصاص به أى قد يكون يعطف البيان باسم غير مختص به أى وحينئذ فما كان المصنف ليس على ما ينبغي فهذا اعتراض ثان على المصنف (قوله كقوله وانؤمن الخ) ليس هذا المثال من بيان المسند اليه فهو مشترك يحصل به البيان والظاهر أنه غير مختص بالاول وان كان ذلك الاول غير مسند اليه والتواؤى والتواؤى من واو القسم والمراد بالتواؤى من ابوى سبحانه ونهى ما حوود من الأمان أى والله الذى آمن من العائدات جمع عائدة من المودود وهو الالتجاء والطير يعطف بيان على العائدات أى والله الذى آمن الطير للتحفة بالحرم والسالكه فلا من من الاصطاد والاحتذ وقد حصل ادلا يجوز لأحد أخذ هائل الركنان تسجحا ولا تعرض لها والعيل يفتح العين وسكون الياء والسند يفتح العين والنور موصوف فى حاب الحرم فهما لاء والعائدات يحتمل أنه معمول للتواؤى فيكون مصوفاً بالكسرة ويكون الطير مائة باعتار اللفظ وهذا هو الظاهر ويحتمل أن التواؤى مصافى والعائدات مصاف اليه فيكون مجرورا بالكسرة ويكون الطير مائة باعتار الحذف لأن الإضافة من قبل إضافة الوصف الى معموله وجواب القسم ما أن أتيت الخ فى البيت بعده وهو ما أن أتيت شئ ما أتت تكرره * اذا قرأت صوتا الى يدي وقوله فلا رفعت الخ دعاء على نفسه

(قوله بمسحها ركن مكة) أي الركن القاصدون مكة المارون بين العيل والسد وقوله بمسحها أي مسح عليها أي مسحوها من غير ايداء لها ولو بالغير ولا كان المسح حراما (قوله مع أنه ليس اسمها بمسحها) لأن العائدات صادق على الطير وغيره كما يعود بحرم و يلتجئ اليه من سائر الوحوش والطيور صادق بالعائدات بحرم و نمره ويمكن قد حصل مجموعهما البيان (قوله وقد عني عطف البيان لغير الايضاح) أي خلافا لظاهر المصنف وهذا اعراض عن التعميم (قوله للدخ) أي لأن فيه اشتراكا اعتبار الوضع التركيبي الى كونه محرما في الفضل والتعرض عن البحث اليه (٢٧٤) وان كان ههنا مستعملا في معناه المعنى ولذا حصل المجموع عطف بيان لما

ويؤمن العائدات الطير بمسحها • ركن مكة بين العيل والسد

فان الطير عطف بيان للعائدات مع أنه ليس اسمها بمسحها وقد عني عطف البيان لغير الايضاح كما في قوله تعالى حمل الله الكعبة البيت الحرام فيما للسند كمر صاحب الكعبة البيت الحرام عطف بيان للكعبة حتى لا يلدح لاللايضاح كما نحيء الصفة لذلك (وأما الابدال منه) أي من المداييه (في زيادة التقرير)

بيان للأول ونحو قوله

ويؤمن العائدات الطير بمسحها • ركن مكة بين العيل والسد

فما حصل الاحتصاص والايضاح بمجموع الأول والثاني فيعرب الثاني بيان وذلك لأن العائدات صادق على الطير وعلى غيره كما يعود بالحرم ويؤمنه الله تعالى فيه من سائر الوحوش والطيور صادق بالعائدات بحرم ويؤمن ونمره حصل من مجموعهما البيان وأنه قسم يارب الذي من الطير التي عادت بحرم الله تعالى حتى لا تدعى بمسحها الركن ولا يتعرضون لها بمكره والعيل والسد موصوفين ههنا ما بالحرم وهذا المثال ليس من العطف بالسند اليه بل هو مثال دطابق ما يحصل السند بمجموعهما وقد يكون عطف بيان للدخ كما نعت كما قيل في قوله تعالى حمل الله الكعبة البيت الحرام ان البيت الحرام عطف بيان للدخ لا للبيان لأن الكعبة أظهر من يارب على علم وإنما كان للدخ لأن هذه دلالة على أن هذا البيت موصوف بالخربة وسعوت بعظم الاحرام واسع من كل مساهة وإسهاك وما يحصل عطف بيان لأن البيت ليس مشتقا ولكن هذا الوجه ينافي قولهم في مسير عطف البيان هو الذي يوضح متنوعة الأثر إذا أن ذلك أصله (وأما الابدال منه فزيادة التقرير) أي يبدل من اسمها اليه ليراد على العرض الذي يستعمله الكلام تقرير أوله زيادة التي هي التقرير فالإضافة على الأول على أصلها

من (وأما الابدال منه الخ) أي لا بدال من اسمها اليه يكون زيادة التقرير وعبارته في الايضاح زيادة التقرير والايضاح والظاهر أنه يراد به ما صرح به صاحب المفاتيح من تكرار الحكم وهذا ما يصح إذا قلنا أن العامل في المدل من مفسر أو إذا قلنا أن العامل فيه هو العامل في المدل منه فلا تكرار ثم قد ورد عليهما أنه إذا سلم أن المدل على ية تكرار العامل وأن المراد بذلك تقدير عامل فالتقرير حينئذ للحكم فلا يحمل من أحوال استداليه وبحسب ما نكرار الحكم بحصل الاقتويته بالسند اليه ولم منه تأكيد النسبة فان قلت قد حصل المصنف كلا من عطف البيان والدل للتوضيح لانه في

قيل انه يجوز أن يكون البيت متصا موطئا للحرام كما جعل فرائدا حلا موطئة لغير بيان صير أركانه ليس بشيء كما أن جعله بدلا كذلك لانه على به تكرار العامل وليس المقصود تكرار نسبة الحكم اليه وليست النسبة الى الثاني مقصودا أصليا فأفاده عطف الحكيم (قوله لا لا ايضاح) أي لأن الكعبة اسم محض نسبت الله لا يشترك فيه شيء فان قلت ان السجاء جمعوا عطف البيان بعد المعرفة لا ايضاح قلت هذا بالنظر للعاسب أو يقان المراد بقوله لا لا ايضاح بمعنى التحقيق فلا ينافي أنه لا ايضاح التقديري وحينئذ فلا ينافي حصل النجاة عطف البيان بعد المعرفة لا ايضاح وما يبدل لذلك ما ذكره المصنف في الاطول من أن الايضاح لا يرم له عطف البيان الا أنه اما تحقيق أو

الايضاح

تقدرى وذلك اذا كان المسوع لاسهام فيه نحو الاموال العادوم هو مفهوم هو بيان له مع كونه علما محصا

هم لاسهام فيه أتى به لدفع الاسهام التقديري اما من بقدر اشراك الامم بينهم وبين غيرهم وامان حوار اطلاق اسمهم على غيرهم شاركتهم اياه فيما اشغروا به من التور والفساد فان وقت حمل عادهما على قوم هو مختص بهم بما فيه قوله تعالى وأنه أهلك عادا الأولى فانه يفيد أسهما عاد ان قلت معنى الأولى أي القدماء أي المتقدمون في الهلاك بعد هلاك قوم نوح فلا دلالة للآية على التعدد (قوله وأما الابدال منه) حمله المدل منه هو الاستداليه بحسب الصورة وان لم يكن الاسناد اليه مقصودا بالذات بل المقصود بالذات الاسناد للبدل (قوله فإذ زيادة التقرير) أي تقرير الاستداليه

(قوله من اضافة المصدر الى المفعول) اعلم أن الزيادة على مصدر أو بمعنى الحاصل بالمصدر وعلى الأول فلاضافة لازمة الى الفاعل أو الى المفعول لأن الزيادة لازمة ومتعدية وعلى الثاني فلاضافة بياضية بقول الترخ من اضافة المصدر الى المفعول أي ان جعلت الزيادة مصدر راد وكلام الشارح صادق بأن تكون من اضافة المصدر الى فاعله أو الى مفعوله أي ان يقرر بالمسألة أو لا يقرر بالتكلم بقر بالمسألة ولصدق المفعول به دون المفعول فان قلت حمل

(٣٧٥)

من اضافة المصدر الى المفعول ومن اضافة البيان أي لزيادة التي هي التقرير وهذا من عادة افتنان صاحب المفتاح حيث قال في تأكيد التقرير وهن الزيادة التمرير ومع هذا فلا يخلو عن نسكه

وهي من اضافة المصدر الى المفعول وعلى الثاني بياضية وعلى كل حال في الكلام على هذا التمرير ايراد الى ان المقصود الاصل من الدلالة وقصد التمرير بالمسألة زيادة على ذلك والاشارة لهذا المعنى عند صاحب المفتاح في التأكيد بالمرير وهو ان التمرير وانما اهاد التقرير لان مصدوق البدل والبدل واحد له ولو حسب مفهومهما على ما ينبغي ان كان مطابقة وان كان بعضا أو اشتمالا فمعد كقولنا لا اله الا الله كذا أو ههنا لا يا فطر من هذا البدل مقصود بالحكم فليس انه هو حقيقة والبدل منه واسطة ووصلة له وفيه شيء لانه لازم ان يكون التمرير هو الثاني لا الأول له أي هو المسند اليه لان ما في به غيره فهو دمع مقرر سري والواقع في نفس الأمر التمسك من الدل هو التمرير للمدل منه وحواله ان المراد من الثاني هو الذي تمت به فائدة الكلام وحصل به تمام العرض فصار كأنه المقصود حقيقة حيث لم يتم المراد الا به لانه هو المقصود بالذات حتى يكون الأول مقرر له بل هو التمرير للأول وبدل على ذلك ان الكلام قد يكون تحت لاصح رخص الأول ولا يتم المعنى لا به وهذا يتم ان معنى قولهم للبدل منه في به الفارح أنه في به الفارح عن المصدر الذي يتم به العرض لأنه مرفوض بالكلية فان من هذا يستتبع أنها معا مقصودان بالحكم والبدل يدل على المعنى المراد بالمدل منه ولا معنى عند انطب الحكم للفظين معا معا واحد لان الحكم عليه في التحقيق هو المعنى كما ان المحكوم به هو المعنى واللفظ واسطة بحيث ان أراد الحكم على الثاني من حيث مفهومه وخصوصه وغطا في الأول أو نسي فأق في كان الثاني بدل غلط أو نسي وان قصد الأول كان الثاني اضربا وذا قلت قصد الأول والثاني مع توجه عظم القصد الى الثاني لا ينافيه اتحاد المعنى فقد يكون العرض المتميز بهما معا ان قصص المقام اعتبار ما شعر به كمن مهمما كأن يكون الأول علة وقصص المقام تعين المعنى به والثاني مقصفا وقصص المقام مضممة من استعطاف أو ترهيب أو نحو ذلك كقولنا ساءك ريدأحوك أو أقر ريدأحوك والاصراب والنداء في محبي المصدوق متساوي المعنى فالبدل يراعى فيه نسبة الحكم الى المسألة بكل من اللفظين والثاني بالقصد أولى لان بهتم القصد في الاستدلال الأول كالموضوع فهذا هو العرض الاصل في الدل ثم زيادة التمرير عرض حاصل مقصود بالنسبة بخلاف عطف البيان فله مجرد التعبير بالقصد الحكم بواسطة اللفظين وكذا التوكيد

الا يصح ان الابدال يكون زيادة التمرير والتوضيح فاعتد قلت انما جعل عطف البيان لتوضيح خاص وهو التوضيح باسم محض وهو جعل البدل لتكرار الحكم المصدر لطابق الايصاح ثم قسمه المصنف الى أقسام بدل كل من كل ويقال شيء من شيء واليه أشار بقوله نحو ما ريدأحوك وبدل بعض من كل أشار اليه بقوله نحو ما القوم أكثرهم وبدل اشتمال أشار اليه بقوله سلب عمر وثوبه وهو مثال سقه اليه

وذلك لان التقرير يحصل بذكر الشيء مرتين والزيادة تحصل بشيء آخر بعد ذلك مع ان المسألة لم يذكر مرتين حتى يقرر ويكون البدل بعد ذلك لزيادة التقرير فقام مراد المصنف أن الدل يؤتى به لاجل أن يكون تقرير المسألة أمرا رائدا على شيء وهو النسبة للبدل المقصودة وليس المراد أن الابدال يردى التقرير بأن يكون التقرير حصل بغيره وزيادته حصلت بالبدل والحاصل أن الابدال يحصل به تمرير المدعى فائدة النسبة المقصودة وذلك الأمر الرائد هو تقرير المسألة اليه (قوله أو من اضافة البيان) أي ان جعلت الزيادة بمعنى الحاصل بالمصدر (قوله أي الزيادة التي هي التقرير) فيه أن قولهم المبدل منه في بية الطرح والرى وانظرو له البدل يقتضي أن المبدل منه لم يقرر ولم يحصل بالبدل تقريره قلت التقرير حصل من حيث

ان مراد مهمما واحدا وهذا لا ينافي أن البدل منظور له من حيث المراد به التي فيه فكونه لتمرير لا ينافي كونه مقصودا بالنسبة فتأمل قرره شيخنا العدوي واعلم أن قولهم المبدل منه في حكم السقوط ليس بكلي كما قال الرضي بدل عود الضمير اليه في بدل المعص والاشتمال وأيضا في بدل الكل قد يمتد الأول في اللفظ دون الثاني اه فإرى (قوله وهذا) أي التمرير هاهنا بهذه العبارة (قوله من عادة افتنان) أي تعنى والاضافة بياضية (وقوله ومع هذا) أي النقص أي ارتكابه فينظر يقتضي في التعمير

بحو حائي ر بدأ أخوك وجاء القوم أكثرهم وسلب عمر ونوه

(قوله وهي الاعاء) أي الإشارة إلى أن البدل هو المقصود بامتناع أي وادخل منه وصلة وهو هذا الإبقاء بما حصل به كراهية فانه يشتر
أن التقرر ليس مقصودا من البدل بل أمر رائد على انقصود منه فان قلت (١) كون البدل منه وصلة للبدل أن يكون المقرر هو
الثاني لا الأول الذي هو السند اليه لأن ما في به لأجل غيره فهو الراجع المقرر بغيره وبواقع بالعكس فان البدل هو المقرر للبدل
منه أحجب من الثاني هو الذي تمت به فائدة الكلام وحصل به تمام العرص فصار كأنه انقصود حقيقة حيث لم يتم المراد لانه لا أنه هو
المقصود بلادات حتى يكون الأول مقررا له بل هو المقرر للأول وبدل لذلك أن الكلام قد يكون بحيث لا يصح رفض الأول ولا يتم معنى
الانه ومن هذا تعلم أن قولهم البدل منه في هذا الطرح (٣٧٦) وأرى معاد أن في هذا الطرح عن العبد الذي يتم به العرص لانه

مرفوض بالكتابة فاده
السلامة البقوتى فان
قلت حيث كانت محاجة
السكاكي في العبد لسكته
لم يكن ذلك نصا لانه لم
يتحد أفراد من المراد
ولا يكون هذا الأول بعد
المراد منهما فالجواب أن
حمل تلك الصلة لا يشمل
التمس بالنظر لدى الرأي
فصل ظهور تلك السكته
وان كان في الحقيقة ليس
هناك نص أو يقال ان
حمل ذلك نفسا بالنظر لما
قصده السكاكي وهذه
السكته غير مقصودة له فاده
شيحنا العلامة العدوي
(قوله تحصل تصد) أي
عسب أصل الكلام فلا
ينافي أن يبلغ بقصد
ذلك (قوله نحو جاءني
أخوك زيدى بدل الكل)
الأحسن أن يسمى هذا
النوع من البدل بدل
الطابق كما جاء بذلك ان

وهي لا بعاء إلى أن العرص من البدل هو أن يكون مقصودا بامتناع والتقرر ر زيادة تحصل معا وحما
تخلاف النأ كند فان العرص منه نفس التقرر والتحقيق (بحو حائي أخوك زيدى) في بدل الكل
وتحصل التقرر بالتكر (وجاء في القوم أكثرهم) في بدل البعض (وسلب زيد نوه) في بدل
الاشتمال وبيان التقرر فمما أن المتوسع يشمل على الجميع احتمالا حتى كأنه مذكور

المراد به مجرد التحقيق ورفع الاحتمال لأن ذلك هذا اعتبارا بعمليه حقه كيف صح بناء قاعدة
عينة عيبها وما للبدل على أن العرب لها هذه العصور وهذه التقر يفت التي سمع عليها أن هذا بدل
وهذا عطف بيان وهذا يؤكد على حكم العربية ومن كان سابقه أدنى من هذا والمحمون على
التقرر وهذه الاشياء أسماء على فهم مقاصد بانها رسة وسع التراكيب ومقصودها ودقائق الجواهر
على هذا بخط بانه لم يشار إلى أمته بواقع البدل قول (بحو حائي أخوك زيدى) هذا بدل المطاعة
وقد حصل منه التقرر بدكر مادن على مصدر في الأول وبواختلف مفهومهما (وجاء في القوم أكثرهم)
هذا بدل البعض وقد حصل فيه التقرر بدكر ما شمل عنه الأول بالدلالة السكته فان الأ أكثر
القوم ولا تغفل بدل البعض من أن احتمالي وبوصح المقصود (وسلب زيد نوه) هذا بدل اشتمال
وقد حصل فيه التقرر من جهة أن الكلام السابق يفسر احتمالا وشمر به في الجملة بمعنى أن البعض قد
ذكره تنشؤا لشيء بظنه الكلام السابق ويشمل عليه ما يقتضي وسوع من الاستمرام قد ذكره بعد
نحوه بفسلا فيكون كأنه ذكر احتمالا ثم بفسلا وهذا الإقصاء هو المراد بالاشتمال لأن يكون

الجرحائي ومن التحري في الحر الأول من أمانيه ثم السكاكي ثم سر الدين ابن مالك في روض لا ذهان
وفيه نظر لأن سلب معنى لمعولين بقول سر بدائنه قال الله تعالى ومن أسلمهم الله ما شئت فقال
أنوا بقاءه وبغيره سلب ينحلي المعولين وشئت هو الثاني وقال الجوهري في كل من الاستلاب والاختلاس
انه لا حرو صرح في المحكم تصحيح لمعولين فقال هو استلته اياه واختلته اياه اه فادابته للمعول
فقلت سلب زيدى يعني أن تقول ثوبه منصوبا فان قلت سلب زيدى يعني أن يكون ثوبه مرفوعا على
بدل الاشتمال صار معنى الكلام سلب ثوب زيدى فمضاج حفته معول ثان واصير بمعنى سلب ثوب زيدى
بباصه مثلا وهو معنى لا يبطق على قولنا سلب زيدى ثم ان المشتمل في بدل الاشتمال هو الأول لا الثاني
والثوب مشتمل على زيدى لا بالعكس فلا يصح نعم ان ثوب ان سلب يستعمل متعديا لمعول واحد معنى
أخذ صحت ذلك ولاولى المشتل بولك أعجىر بدعته فان قلت هذا ذكر بدل العطف و بدل الداء قلت

لاهما

مالك في ألصقه لا بدل الكل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو لي صراط الله عز وجل فليس قرأ بالحر

فان المتبادر من الكل السميع والنحور وذلك مجموع هما فلا يبتقى هذا الاطلاق بحسن الأدب وان حمل الكل على معنى آخر (قوله
ويحصل التقرر) أي في هذا النوع وهو بدل الكل بالتكرير أولان المراد من الأول ومن الثاني واحد غاية الأمر أنه اختص التعبير
عنه فأولاه غيره بزيد وعمر عنه ثانيا بأخوك فقد تقرر زيد من حيث معناه حصل التقرر (قوله وبيان التقرر راجع) مقابل لقوله
وبحصل التقرر بالتكرير وقوله فهما أي في بدل البعض والاشتمال (قوله أن المتوسع يشتمل الخ) يؤيده أن في بدل البعض
اشتمالا وإعلاء لم يسم أيضا بدل اشتمال فرقا بين القسمين وإنما جعلت التسمية بذلك لبدل الاشتمال لاحتياج الاشتمال فيه للتسمية

(١) قول الدسوقي كون للبدل منه الخ هكذا في الأصل ولعل في العارة سقطا والأصل مقتضى كون للبدل منه الخ كتبه مصححه

عليه لعدمه بخلاف الاشتغال في بدل البعض فانه ظاهر جنى (قوله أما في البعض) أي أما اشتغال التسويع على التام اجمالا في بدل البعض
 عاظم (قوله عاظم) أي لأن السكك اشتمل على البعض وذلك كما في المثال فان القوم مشتملون على أكثرهم فقد حصل بلا تكرار
 في الذكر فحصلت التقوية والتقرير (قوله وأما الاشتغال) أي وأما اشتغال التسويع على التام اجمالا في بدل الاشتغال فعنه أي ذلك
 الاشتغال اجمالا (قوله لا كاشتغال الطرف على للطرف) أي فقط من تارة يكون اشتغاله عليه كاشتغال الطرف على الطرف كما في
 شرب الاناء مؤوه وبألوانك عن الشهر الحرام فدل فيه فان الشهر الحرام طرفه قال والاناء طرفه لانه وتارة لا يكون اشتغاله عليه
 كاشتغال الطرف كما في سرق زبد نونه والحاصل أن الاشتغال الطرف غير مشروط بقول الشارح لا كاشتغال الطرف الخ أي لا يشترط
 خصوص ذلك بل ما هو أعم وليس المراد أن ذلك لا يكفي (قوله بل من حيث) أي بل أن يشتمل المدل منه على المدل
 من جهة هي أن يكون المدل منه مشعرا بالمدل اجمالا أي (٣٧٧) لا من حيث خصوصه كما في سلب زيد فانه اذا قيل

ذلك أشعر بأن السلوب
 شيء له تعالى زيد ما ثوب أو
 عمامة أو مال اذا لذات
 لا تسلب فان قيل نونه علم
 ذلك الامر الذي حصل
 الاشعار به فصار الثوب
 متكررا من حيث انه ذكر
 أولا ضمنا وثانيا صريحا
 وكذا يقال في بألوانك
 عن الشهر الحرام فدل فيه
 وفي أشرب الاناء مؤوه ثم
 ان اشعر المدل منه بالمدل
 اجمالا من حيث تعلق
 المدل به لا من حيث ذاته
 كما عرفت بما قلناه (قوله
 ومتفاسيا) أي مفيدا له
 بوجه ما أي وهو العموم
 (قوله متطرفة له) تعبير
 لما قبله (قوله وبالجملة)
 أي وأقول قولا متبعا
 بالجملة أي الاحتمال أي
 وأقول قولا محتملا (قوله
 المتبوع فيه) أي في بدل

أما في البعض عاظم وأما في الاشتغال فالان معناه أن يشتمل المدل منه على المدل كاشتغال الطرف
 على الطرف بل من حيث كونه مشعرا به اجمالا ومقتضيه له توجه ما بحيث تنفي النفس عدد كرا المدل
 منه مشدقة في ذكره مسطر له وما لا يخفى أن يكون التسويع فيه بحيث يطاق ويراد به التام نحو أعجى
 ريدا أعجى ثم بخلاف صرنا اذا صرنا حمارا لم يصر حمارا بل صرنا حمارا في ريدا حمارا

مشملا عليه كاشتغال الطرف على الطرف ولو كان قد يتفق فيه كقوله تعالى بألوانك عن الشهر
 الحرام فقال فيه فان اشهر الحرام طرف للمدل الذي هو بدل اشتغال من الشهر وإذا علم هذا علم أن
 بدل الاشتغال مع المدل منه لا بد أن يكون بحيث يصح افاده المعنى بكل منهما في التركيب ولو كانت
 الافادة بالاول على وجه الاحتمال لأن ما يقتضي الشيء قد يستعمل به عنه وهذا معنى قولهم بحيث يصح
 اطلاق الاول على الثاني لاقطع بأن ليس المراد زيد من قوا سرق زيد نونه نفس الثوب والسكن
 لوفيق سرق ثوب يدصح لمعنى هذا لا يكون قولنا في صرنا ريدا علامة بدل اشتغال لأن
 صرنا اعلام لا يشعر بصرنا بدولا يصح استعماله مكانه وقد علم من تقريره وتثبيل بدل البعض
 والاشتغال أهم ما لا يخفى من شأن هذا الحال ويصير مدلا عموم كما تقدم فصار المدل منه بدل
 انطاعة قد يكون كذلك كما قيل في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم فان
 الصراط الذي يدل عليه بيان أن الصراط المستقيم هو صراط المأموم عليهم بالآثار والارصوان والهدى
 من كل صراط وكان من حق المصنف أن يقول لزيادة التقرير والابحار كما قال غيره فان قلت قد قررت

لأنهما كالمتقايين بأنفسهما مع المدل منه فلا سعة بينهما ما ينسلكهما على أن في ثبوت بدل العطف في
 كلام العرب خلافه فقولنا يصحح فليس من موضوع هذا العلم ومن الدل في غير اسند اليه
 اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم وهذه أقسام الدل لا غيرها بالاستقراء وما يتوهم
 منهم من أن ثم قسما يقل له بدل كل من بعض في نحو رأيت القمر فلكنه وهم فان وقع شيء من ذلك في
 كلام معتزله هو بدل كل من كل عاينه أن الدل اشتمل على زيادة معنى ليس في المدل وذلك لا يساق

(٤٨ - شروح التمهيد - اول) الاشتغال (قوله بحيث) أي متفاسيا معناه وهي صحة أن يطاق ذلك المتسوع ويراد
 به النافع ولا يكون التسويع ملتصقا بهذه الحالة الا اذا كان الاول مقصدا للثاني ومشعرا به لأن ما يقتضي الشيء قد يستعمل به عنه (قوله
 ويراد به النافع) ليس المراد أنه مستعمل في النافع حتى يكون مجازا بل المراد أنه مشعر بالنافع أي سوعه وأنه يفهم منه بواسطة نسبة الفعل
 اليه أن المراد نسبة الفعل الى النافع غير أن المتكلم لم يصرح بذلك (قوله نحو أعجى زيد الخ) أي لأن الذات لا تعجب من حيث هي ذات
 وأما اعجازها من الاوصاف فالمتسوع مشعر بالنافع على سبيل الاحتمال (قوله بخلاف صرنا ريدا الخ) أي لأن ذات زيد تضرب
 فقوله صرنا ريدا لا يشعر بصرنا حمارا وحيد فاضربت زيدا حمارا من بدل الفل فليس شرط بدل الاشتغال ومشله رأيت
 زيدا عمامة أو نونه وهذا بخلاف ركبت زيدا حمارا فيما يظهر لأن اسناد الركوب الى زيد يقتضي غيره بما يناسب أن يسند اليه
 الركوب كالحمار فهو بطله اجمالا (قوله ولهذا) أي ولاجل قولنا عاظم الخ

ومنه في غير قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الدين ائمت عليهم السلام وأما العطف

(قوله بدل عطف) أي يدل سمي العطف بأن كان قصدا للفظ بالاح فاسقت ساه لذكر زيد عطفاً على مقصوده بعد ذلك (قوله لا يدل اشتغال) أي لا التسويع ليس مشعراً بالتابع ادلایصح أن يظن ويراد أخوه أي ولا يصح أن يكون بدل كل لاشتغاله على صير المدل منه ومثل حاد في زيد أخوه في كونه بدل عطف لا يدل اشتغال صيرت زيداً لعلامة لأن صيرت بدلاً لاشتهار له بصيرب علامة وكذا قتل الأمير سبانه وبي الأمير وكلاؤه وذلك لأن بدل الاشتغال شرهه لا يدل ماد المدل من المدل منه تعييناً لا بد وأن تبقى النفس مع ذكر الأول متوقفة على البيان فلا محذور فيه ولا حرج في الأول لها اذ يفهم عرفاً من قولك قتل الأمير أن القاتل سبانه وكذا يقال في الباقي (قوله كإرغم بعض النحاة) راجع للثني ولما أراد بعض من الحجب زحور النعمان في أطوله أن يكون الشرط المتقدم شرطاً لاعتبار بدل الاشتغال عند المدح لاحتججه (قوله ثم بدل الخ) مرادة لأعراض عني لئلا أنه كان من حقه أن يقول كما قال غير زيادة الضرير والاصح ويجوز أن التقرير بغيره لا يصح فهو ليس مقصود بل حصل نفعاً بقصوده لئلا وهو زيادة التقرير بخلاف عطف البيان فإن نفعه ودمه بالذات لا يصح أو ما حدى محرمه (قوله لا يخلو عن اصباح) أي لانه من التخصيص بعد الاحتمال وقوله وتفسير فيه من التفسير بعد الاصطلاح (٣٧٨) كذا في أطول قول العلامة السيد محتمل أنهما معني واحد ويحتمل أن

يدل الأول أي سقطين بعد لاجل إشارة إلى بدل العطف من السكك حمليه الأحرار والأعويل

يدل الأول أي سقطين بعد لاجل إشارة إلى بدل العطف من السكك حمليه الأحرار والأعويل

من حاد الضرير بين عطف البيان والبدل أن الأول لا يصح والآخر لا يستند بغير من الاعراض مع زيادة التي هي الضرير وقد أفتى كذا الأمر إلى نوعين من البدل لا يتناول من اصباح والثالث قد يكون فيه أثر فهدى رافع وتنفقت فالت فرق أن عطف ليس من الا لا يصح أو ما يحرم محرمه وابدل اصباحه مع فلاستدور زيادة الضرير وامن هو عطف بالذات محتمل كما في عطف البيان فأنزل في هذا المقام والله أعلم هذا كله في بدل المطاوعة والعطف والاشتغال وأما بدل الداء فحكمه حكم المظوف بل فاد من اعتباره فيه وأما بدل عطف فلم يقع في فصيح الكلام ولم يصر له (وإنما العطف) أي أو ما حمل شيء مخطوطة على ما دأبه

أردنية وهذا اسخرج حسن من جملة على بدل العطف وحكم المصنف أن حاد بدأ حوك من وثن حاد صدق بدل عطف بيان مع صلاحية كل منهما في غير ولا يصح الاعتدال بأن صدقك عام فكان الخاص بياناً وإذا عكس لم تنجح البيان لأن العام في هذا الشأن أوسع من الخاص ولا يمنع أن يقع للعام إرادة الخاص بدلا من الخاص ومدا منه من (وإنما العطف الخ) شريد عطف بدلي ويكون

لاحد

قوله تعالى هذا الصراط المستقيم صراط الذين أئمت عليهم من الصراط الثاني بدل وفيه بيان أن

الصراط المستقيم هو صراط الدين أئمت عليهم بالإيمان والرضا والهدى من كل ضلال (قوله ولم يصرص لبدل العطف الخ) أي للبدل لاجل العطف أو بدلك العطف أو بدس المقطوع وهو البدل منه فله عبد الحكيم أي ولم يصرص لبدل الداء أنها وهو أن تدكر البدل منه عن قصد ثم يبدل ذلك كذا البدن فتوهم أنك عطف وهذا يمتدحه الشعراء كثيراً من لغة ونصا وشرطه أن يرتقي من الأدنى إلى الأعلى كقولك عذرهم بدر أو بدر شمس فكأنك أو كنت متعمداً في الأول ذكر الحتم ناطع عطفك وتريد أنك لم قصد الاشتباه بالنادر لأن حكمه حكم المظوف بل فاد من اعتباره فيه قوله ابن يعقوب (قوله لانه لا يقع في فصيح الكلام) أي انه لا يقع فيه إذا كان عن عطف حقيق وإنما إذا كان عن عطف أن ردك عمداً صورة العطف فلا مع من وقوعه في التصحيح وهو بدل الداء المتقدم وفي العساري قد يفسر في عدم وقوع بدل العطف في فصيح الكلام بأنه بدلك العطف وأنه لا ينافي الفصاحة المعنى البقي فهو كقنوت حاد في ريد من عمرو نعم لا يقع في كلام الله لا يفسر عدم الفصاحة بل لعدم حوار وقوع العطف عليه سبحانه وتعالى وقد يفرق بقوة المظوف من سبب تعلق القصد أولاً بالمظوف عليه وصاحب بدل العطف بسبب عدم تعلق القصد به مثل (قوله شريد الداء أي العمود الذي يصح عطفه ولذا لم يقل جعل شيء وأشار بقوله جعل إلى أن أراد بالمطاف المعنى المصدري لا التام المخصوص لانه لا يملك إلا الأحداث فإن وقت جعله المذكور من وصفه الخافل لامن أحول السدالة قلت إيراد من جعل المذكور لارمه اذ يفهم من جعل الشيء

مطوقا على السند اليه كون السند اليه مطوقا عليه (قوله وتفصيل للسند اليه) أي فليكون القصور تفصيل للسند اليه أي جعله مقصلا بأن يذكر كل فرد من السند اليه مطوقا مع الاختصار والحال أن اللقاع مقتض لذلك أن أولم يعطى لحي بلفظ يشابهها كما في حاة في رحلان أو ثمان من بني فلان فيقولون السند

ولم يقل مع اختصاره لأن الاختصار ليس راجعا للسند

اليه (راجع للكلام) (قوله من غير دلالة على تفصيل الفعل) أي لأن

الواو انما هي لطلب الجمع

(قوله بأن المجرىين الخ)

تصوير لتفصيل الفعل

(قوله مع مائة) متعلق

عربين وائمة بضم الباء

(١) وفتحها معناه التراجيح

(قوله مع أنه ليس من

عطى السند اليه)

الواضح أن يقول بس من

اعطى على السند اليه

أي الذي كلامه فيه كما

قال حاتم أي جعل شي

مطوقا على السند اليه بل

هو من العطف على الجزية

والحاصل أن العلة في

العطف على السند اليه

مجموع أمرين التفصيل

للسند اليه والاختصار في

قوت حاة في ريدو حاة في

عمرو ولم يوجد الاختصار

لكرار العامل وان وجد

التفصيل فالنالم يحل ذلك

من العطف على السند

اليه هذا وكان المناسب

للإشارة في التعبير أن

(قوله من أنه)

(وتفصيل السند اليه مع اختصار نحو حاة في ريد وعمرو) فان فيه تفصيلا للعامل بأنه ريد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بأن المجرىين كانا معا أو مرتين مع مائة أو مائة واحترز بقوله مع اختصار عن نحو حاة في ريدو حاة في عمرو فان فيه تفصيلا للسند اليه مع أنه ليس من عطى السند اليه بل من عطى الخ وما يقال من أنه اختصار عن نحو حاة في ريدو حاة في عمرو من غير عطف فليس شيء د ليس فيه دلالة على تفصيل السند اليه

(وتفصيل السند اليه) بأن يذكر كل فرد منه بما يخصه (مع اختصار) وذلك (نحو حاة في ريد وعمرو) هو كلام من السند اليه المالم يعطى أحدهما على الآخر أن ذكر اللفظ بحكمهما كأن يقال حاة في رحلان من القوم القلابيين أو اناس من بني فلان كان في ذكرهما اجمال واشتراك نحو الا في ذكرهما باء عطف وفيه تفصيل لهما في ريد وعمرو وهو مع اختصار اختصار به عما يبيده هذه السكينة وهي تفصيل السند اليه بذكر كل فرد أو ريد به لفظ ياصله عن غيره مع تطويل نحو حاة في ريدو حاة في عمرو فان فيه تفصيل السند اليه إلى أن ريد وعمرو ولكه ليس من عطى السند اليه من عطى الخ ونحو هذا ولو كان جازعا يكون الكلام مقصور في عطى السند اليه وهذا من عطى الخ لكن الاختصار هو انوح بالعرف بين العطفين في السكينة وما ذكره في الاختصار للاختصار من مكنة التفصيل خاصة في نحو حاة في ريدو حاة في عمرو فلا تتم الحاجة اليه الا ان كان من لازم هذا الكلام تفصيل السند اليه وليس ذلك من لازمه لحوار كونه للاصرار على أن التكلم أصرب عن محي ريد إلى الاختصار عن محي وعمرو فلا يكون ريد مسندا اليه لئلا يكون مصروبا عن الحكم عليه فلا يكون ثم تفصيل للسند اليه نعم أن ريد الاختصار محي ريد ومحى عمرو وحال المحترز عنه عما فيه تطويل مع التفصيل وهذا يعلم أن النبي عن مثل هذا هو تأكيد الحاجة إلى الاختصار لا مطلق الاختصار عنه فهو موجود أصح وجود تفصيل فيه مع تطويل وقد علم مما قرر أن تفصيل السند اليه مرجعه إلى التعبير عن كل مسند له بلفظ يفصله عن الغير ولا يتضمن تفصيل السند الذي هو الحكم به ان أن يلفقه أحد السند اليها أو اليهم كان قبل غيره أو بعده مع مبهمة أو بدو بها فان هذا أمر آخر رائد على مطلق الجمع بين السند اليها في الحكم الذي يفيد العطف بالواو فاذا أراد المعنى الرائد عطف محرف آخر وي أن العطف قد يفيد تفصيل السند

لاحد شياء في الأول أن يفيد تفصيل السند اليه مع الاختصار نحو حاة في ريد وعمرو ويكره في الثاني أن يفيد تفصيل السند مع اختصار نحو حاة في ريد وعمرو ولا يعطى لهما يقضى اسناد فليكن هما هكذا

قال عن مبدويه وينبغي أن يسمى هذا تعدد السند اليه والسند معا ويلزم من تعدد السند اليه تعدد السند في حاة ريدو عمرو ولا شك أنها محبتان لاستحالة صدور الفعل الواحد من فاعلين الا داخل التعاون فيه مثل حمل الصخرة ريدو عمرو ويكره على تكلف فيه فان كل واحدا بما حمل نصه لكن يصدق أن حملها قبل صدر من جماعة اشتركوا فيه فأما قول مبدويه في نحو صدرت ريدو عمرو انه ضرور

يقول فانه وان كان فيه تفصيل السند اليه لكن لا اختصار فيه ولا يمكن من العطف على السند اليه حتى يتم الاختصار (قوله من أنه)

أي قوله مع اختصار

(١) وفتحها ليس فيما يبد منه من كتب المامد كرا لا تعجب من الهلة بوزن عرفه فقط حرر كته مصححه

أولهم رجل السدم مع اخته ابن خوخار بدوهم و أولهم عمرو وأوجاء القوم حتى خالد ولا بد في حتى من تسريع كما ينبغي^١ عنه قوله
و كنت فتى من جند إبليس فارغى * في الحال حتى صار إبليس من جندي

(۳۸۰) عن الکلام (۱۰) ای حکماء کہ یہ مذکور ہوئے الحکم وہ مرجوعا علیہ فلم یبق لہ احد (قوله بل یعمل ان یکون اصرا)

بل محتمله ان يكون اصرار عن الكلام الاول نص عليه الشرح ودلائل الاعمار (أو) تفصيل (المسند)
انه قد حصل من أحد المدكوبين أو لا ومن الآخر بعده مع ماله أو بلا ماله (كذلك) أي مع احتصار
واختصار قوله كذلك من محو حاشي ريد وعمره بعده يوم أوسمة (محو حاشي ريد وعمره) ثم عمرو
أوحاشي القوم حتى حاله) فانه لانه شريك في تفصيل المسند الآن الله تدل على التعقيب من غير تراخي
ونتم على التراخي

الذي هو الحكم اذا كان سببا او التي هي مجموع اطلاق اشار بقوة (والتعريف المسند) وذلك ان
معاد العطف قد يكون هو مجرد الاجتماع في الزمان واحدة كقمار بدو قعد فقد افاد العطف فيه اجتماع
القمار القعود في ذاتهم غير موصى لاريد من ذلك اولى وصف واحد كذلك كدة مر بدو عمرو
فان فيه اجتماع ذاتهم بدو ذات عمرو في وصف واحد هو القمار اولى او جود كذلك كقام ريد وقعد
عمرو فان فيه اجتماع قام بدو قعد عمرو في الوجود وذلك في عطف الجمل وقد يكون مع افادة
خصوصية اخرى من ان ذلك الاجتماع كان باصطحاب او بان احد المتضمنين كان قبل الآخر
او بعدة غيره او بدوها كما عدم واحدة هذه الخصوصية في الجملة اما تطويل او احصاء واما افادة
التطويل لا يجب ان يخص بالاعتدال بكون ريد قعدا بادل عام واما افادة الاحصاء هي افادة
بالعطف الى هذا اشار بقوة (كذلك) في كفاية في المصطلح المسند اليه من كون ذلك لا احصاء
واحد من ذلك عن نحو جاء بدو عمرو قعدا او بدو قعد او بشهرا او نازره فقد افاد هذا الكلام
ان اوصاف احد المسند اليه بالجملة لا تحو عن لا تحو او بدو قعد او بدو قعد او بدو قعد او بدو قعد
لكن تلك الافادة برادة القلة واحدة نسبة او شهر والار بقدر هو تطويل فادار بدو افادة تلك
بالاحصاء في نحو العطف اعلان على ذلك (نحو جاء في بدو عمرو) فان العطف بالفاء يفيد ان
تسبق الحكم الثاني بعد الاول بلامهلة وهو تعصيل (او) جاء في زيد (ثم عمرو) فان العطف بثم
يفيد التعبدية مع الملهة (و) نحو (جاء في القوم حتى جالد) اذا كان جالد اولى القوم و قد فهم فان
العطف بحتى يفيد ان معطوفها غاية لما قبلها في الزمان كانت الناس حتى الانبياء او في الدلالة كعادت
الناس حتى النساء وقد تميز المصطلح بالربط الكائن في العطف وثم واما الكائن في العطف بحتى
فهو وهمي تقديرى بمعنى ان المعطوف فيها لا بد وان يكون معها لما قبله ولا بد مع ذلك ان يكون
ما قبله بحيث اذا التفت اليه توهم بحذفه من الاحكام فاما ريد سبب التفاوت بالوصف والقوة
اي ان يسهل الى قواها او اذناها وهو المعطوف في العطف بها ترتيب وهي بحسب استحقيق
واحد منهما بخلاف مرت ريد وعمرو فسمي في القاعلى واحدا فيمكن فيه ذلك وقد بينا ذلك اذا قلت
قامر بدو عمرو فقد حذرت من قيامها حقيقة كلية واحدة احدثتها ولذلك كان العامل في المعطوف
عليه هو العامل في المعطوف ولا يصح هذا المعنى في العطف في العاد لان الترتيب يفسى ارادة الحقيقة
الكلية وان كان يمكن القول بها في محرم الاعيان وريد بها يشمل التقييمين معا وكذلك يشهد المسند اذا
كان العطف ثم او حتى غير انه لا بدنى حتى من تدرج قال المصنف كما يبي عن قول الشاعر

اليه مستندا اليه وحيد
فهو خارج من قوله
فبتفصيل المستند اليه واد
كان خارجا منه فكيف
يحتجز عنه بما يده أي
ويحتمل أن يكون العاطف
ملاحظ، وفيه وسكون
تفصيلا للمستند اليه سكن
ليس فيه احتصار فيصح
الاحتراز والحاصل أن
جعل هذا المثال متبرعا
للإحتراز لا مباح، وفيه من
الاحتجالات، إذ امراد الشارح
وفيه أنه حينما جعله ذلك
المتبرع احترازاً كان نائب
كلامه على ملاحظة
العاطف ولا شك أنه متى
لوحظ العاطف كان الكلام
مفيد التفصيل المستند اليه
لكن لا مباح احتصار
وحينئذ فيكون كلامهم
صحيحا لا عار عليه فرده
شيخنا العلامة العدي
عليه سبحانه الرحمة (قوله
بأنه قد حصل) تصوير
لتفصيل المستند أي المصور
بمصوله من أحد الخ (قوله
واحتزر بقوله كذلك عن
نحو ما في الخ) أي ما هو
أفاد تفصيل المستند من
حيث تعلق الفعل بأحد
المدكورين، ولا وبالأخر

بعدة يوم أو سبعة لأنه لا حاجة صار فيه وأما ما يدعى الحقد فاد المثال تعصيه

مع الاحتياط لعدم تعدد العامين وهو فائد العطف في مثال وقوله يوم أو سنة لم يرددهما، نصيب للسدة من المهلة فكانت قال بعده بمهلة (قوله
ثلاثة) أي بالخروج الثلاثة وقوله شريك في تعصيل المسئلة أي في حصوله من أحد المذكورين أو لا من الثاني معه

وقت

بعدة يوم أو سبعة لأنه لا حاجة صار فيه وأما ما يدعى الحقد فاد المثال تعصيه

(قوله على أن أجرا، ما قبلها) أي ما قبل حتى وهو التنوع مترتبة في الذهب من الأضعف إلى الأقوى أي الأشرف نحو
 * فخرناكم حتى السمكة * فيتغير أي يلاحظ في الذهب أن القهر تعلق بالمخاطبين واحدا بعد واحد مبتدأ من الضميمة إلى أن تعلق
 بالسمكة من حتى للترتيب الذهبي بخلاف الماء ونحوه فالترتيب الخارجي وقوله أو بالعكس نحو قدم الحجاج حتى الشدة فيلاحظ في
 الذهب تعلق القدم بالحجاج واحدا بعد واحد متبعا من الزمان إلى الشاه ثم ان العرص للأحرار فرص مثل لا لا يحصر إذا لم يفتقر
 حتى كما في معنى وعمره أن يكون معطوفا معصا من جمع قلبه كقوله الحجاج حتى الشاه أو حر امن كل نحواً كانت السمكة حتى رأسها
 أو كالحجر نحو أعجبتني الحارثة حتى حديثهم وبالجملة فالشرط فيها أن يكون تنوعها متعدداً لجهة حتى تحقق فيه نقص ولو اشترطت
 الحرثية بخصوصها لا احتيج إلى تأويل فوب مات كل ثلثي حتى آدم بأن المراد مات ثلثي حتى آدم أي فري ويمكن إدراج الامصاص وما
 كالأحرار في عبارة الشارح بأن مرد الأحرار ما يشمل الأحرار الحقيقية (٣٨١) والتعريفية والامصاص (قوله فيها) أي في حتى

(قوله أن بعض) أي
 يلاحظ في الذهب (وقوله
 نطقه) أي المسد (قوله
 من حيث أنه) أي التامع
 أقوى أجزاء التنوع أي
 أشهرها كما في المثال الأول
 وقوله أو أصعبها كما في
 المثال الثاني (قوله ولا
 يشترط فيها الترتيب
 الخارجي) أي وإنما الشرط
 فيها الترتيب الذهني سواء
 طابقه الترتيب في الخارج
 أولا وذلك بأن كانت
 ملاسة الفعل بما بعدها
 قبل ملاسته لأجزاء
 ما قبلها نحو مات كل أسلم
 حتى آدم فيتعقل أن الموت
 تعلق بكل أسلم من آياته أولا
 ثم بآدم ثانياً ولا شك أن
 هذا مخالف للترتيب الواقع

وحتى على أن أجرا ما قبلها مترتبة في الذهب من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس بمعنى دليل السد
 فيها أن يعتبر بصفه بالتنوع أولا و التامع ثانياً من حيث أنه أقوى أجزاء التنوع وأصعبها ولا يشترط
 فيها الترتيب الخارجي فان قلت في هذه الثلاثة أيضا نقصا للسند اليه ولم يبق لأصله صليها ما عدا فرق
 بين أن يكون الشيء حاصل من شيء أو من أن يكون مقصودا ونقصا للسند اليه في هذه الثلاثة وإن كان
 حاصل لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لأجله لأن الكلام قد اشتمل على فيدرا تدعى مجرد الاندفاع والشيء
 الانصاف باعتبار القوة أو الأضعف لا بحسب ما في نفس الأمر فيجوز الاصطحاب في الحكم فيه كقولك
 جاءني الآن سوعى حتى جلد و يجوز كون المعطوف قلبا كقولك مات كل ثلثي حتى آدم أو ثانيا
 كقولك مات الناس حتى الأبداء أو ما حر ما عدا ذلك مات كل أسلم حتى أي عمرو وإن تأخر موته عن
 الجميع وهما سكة وهو أن التعصیل في الحكم لا يخلو عن تفصيل السند اليه أي بما يتعلق بالحكم
 على الوجه المخصوص فتدبر كل مسداليه بلاط بعينه فكان الأحقى على هذا أن يقول انصف
 أوله تفصيل السند اليه والصف الثاني لم يفسد ذلك لأن الخصوصية هي وحدت في الكلام انصرف اليه
 والاثبات لها عاهاها لما وحدت الخصوصية التي هي كون حكم هذا قبل هذا أو بعده عهولة أولا
 كان العرض تلك الخصوصية بعينها ولا يفتقر في العطف حتى يكون مطابق الانصاف بالحكم معلوما وما

وكنت فتى من حند إبليس فارمى * في الحال حتى صار إبليس من حدى
 فلو مات قلبى كنت أحدث بعده * طرائق فسق إبليس بحسبها بعدى

وأورد على المصنف أن حتى هذه ليست عاطفة بل قلت لا يعني على المصنف ذلك لكنه أراد أن يمثل
 لدلالة حتى على التدرج وهي تدل عليه عاطفة كانت أم عبر عاطفة ولهذا قال كأي شيء معقوله ولم يقل
 ومعه قوله أو يكون ساء على أن حتى تعطف المحل لكن فيه بدلان أرني في الحال لا يستقل بمعنى الكلام
 في الثالث أن يقصد السامع من الخطأ أي المصواب كقوله جاءني زيد لا عمرو ولم اعتقد بحج وعمرو فقط

في الخارج أو كانت ملاسة الفعل لما ساء في أثناء ملاسته لأجزاء ما قبلها نحو مات الناس حتى الأبداء فيتعقل أن الموت تعلق بكل واحد من
 الناس ثم بالأبداء ولا شك أن هذا خلاف الواقع إذ الواقع تعلق الموت بهم في أثناء تعلقه بالناس أو كانت ملاسة الفعل لما قبلها وما بعدها
 في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خلدوا إذا حوذك جميعا ويكون حاله أقواهم أو أضعفهم (قوله فذات فرق الخ) يعني أنهما قد يقصدان معا إلا
 أن يجاب بأنه ترك ذلك لعله عاذ كره لانه إذا بين ما يكون لتفصيل السند اليه وما يكون لتفصيل السند علم ما يكون لتفصيلهما معا وهو
 مجموع ما لتفصيل السند اليه وما لتفصيل السند فله سم (قوله بين أن يكون الشيء) هو ما تفصيل السند اليه وقوله من شيء وهو هنا
 المعطف وقوله حاصل من شيء يعني من غير قصد (قوله في هذه الثلاثة) أي الأمثلة الثلاثة (قوله وإن كان حاصل) يعني من العطف (قوله هذه
 الثلاثة) أي بهذه الحروف الثلاثة وقوله لأجله أي لأجل تفصيل السند اليه (قوله على فيدرا) القيد هنا هو الترتيب بين الجيبين مثلا بجملة
 أو غيرها فقولك جاءني زيد فعمرو القيد الزائد على إثبات الجبي زيد وعمرو الترتيب بين الجيبين من غير جملة وكذلك هو القيد الزائد على
 التثني في قولك جاءني زيد وعمرو

أورد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب كقولك جاد في بدلا عمرو لمن اعتقد أن عمر أحاك دون بدأو وأنها ما آك جميعا وقولك
ما حاك في بدلا لكن عمرو لمن اعتقد أن يدا حاك دون عمرو

(قوله فهو المرض الخاص) أي فيصحب النقي والاثبات على ذلك العبد ويكون هو المقصود من الكلام (قوله في تأمل) أسرها لتأمل إشارة
إلى أن هذه القاعدة أعليه لا كناية كظاهر كلام الشيخ إذ فيكون الذي داخل على مقيد بقيد ويكون مصاعلي الحق في حده
أو على القيد والمقيد معا بواسطة القرينة (قوله وهذا بحث) ليس المراد به الاعتراض بل المراد به المسئلة المبحوث عنها والمفحش
عليها وهي أنه فرق بين الخاص المقصود والخاص من غير قصد ويحتمل أن المراد بها كون الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد
الاثبات والتي هو العرض الخاص والمقصود من الكلام (قوله أورد السامع إلى الصواب) لا بد من تقدير الزائد كقولنا مع احتصار
ليخرج عنه ما حاك زيد ولكن جاء عمرو فانه وإن كان فيه رد السامع للصواب لكن لا احتصار فيه فدل على أن من العطف على
السبب اليه من من عطف الجمله على الجملة (٣٨٢) (قوله عن الخندق الحكم) المراد بالحكم المحكوم به كما يدل عليه قول الشارح

في الطول بعد ذكر المثال
فقد سمي الحكم عن السامع
بما يتبعه للتبوع والخطأ
في المحكوم به من حيث
نسبته إلى المحكوم عليه
فالحكم عني المحكوم به
موصوف بالخطأ والصواب
في النسبة وأما الحكم عني
الايقاع فمعه خطأ أو
صواب إذا عمت هذا
فقول من قال الصواب أن
يقرر الخطأ والصواب في
المصعب بالاعتقاد التبرير
المطابق ولا اعتقاد المطابق
لأنهما قسمان للحكم وأن
يهدف الشارح قوله في
الحكم لأنه بشر بأن الخطأ
والصواب صفتان للحكم
لا قسمان له لم يتدبر حتى
التدبر أقاده عبد الحكيم

وهو العرض الخاص المقصود من الكلام في هذه الأمثلة فصل السامع إليه كانه أمر كان معلوما
وأما سيق الكلام ليس أن يحكي أحدهم كان هذا الآخر فليأمن وهذا البحث عما أوردته الشيخ
في دلائل الاعتجار ووصي الخطأ عنه (أورد السامع) عن الخطأ في الحكم (أي الصواب نحو حاك في
بدلا عمرو) لمن اعتقد أن عمر أحاك دون بدأو وأنها ما آك جميعا ولكن أصل المراد بالصواب
الكلام مثلا والرابع في الحكم على وجه كذا وعلى وجه كذا ولو كانت التي لم يسطر أعليها هذا
قال أنه من ما حاك بدو عمرو فالحق خصوص كون محكي عمرو عطف محكيه بدو لا حصوله في الجملة
فلهذا لم يصر أو نقص بينهما نعم إذا فهمنا على وجه الدور أي في العطف المذكور لتفصيلهما وأما قوله
والله أعلم (أورد السامع إلى الصواب) أي يكون العطف على السامع إلى رد السامع عن الخطأ الواقع
في اعتقاده إلى الصواب والمراد بالاعتقاد هنا الظن فما فوقه ولا غيره بالوهم في الرد بالعطف وكذا
الثبوت على حده عارضا لمصعب لانه لا حظا منه حتى يرد إلى الصواب فقصر التفسير على هذا الظاهر
لا يحري في العطف وسيأتي أن شاء الله تعالى عني ذلك وأما يحري فيه قصر أفراد أو قصر قلب (نحو
حاك في بدلا عمرو) رد على من عمن عمر أحاك دون بدو عمرو أي الصواب (سألت أن الأمر) لا يمكن
ويسمى هذا قصر قلب على ما سيحكي بحقه أن شاء الله تعالى أورد على من عمن أنها ما آك معافرة
أومشار كنه ليد كذا فانه وفيه نظر لأن من اعتقد محكيه عمرو فقط حصص رد عن الخطأ بقولك حاك
بدو وقولك ما حاك في بدلا لكن عمرو لمن اعتقد محكيه بدو دون عمرو وكذلك العطف بل في الرابع من
قصر النسبة والتشكيك نحو حاك بدو عمرو أو يمار بدأو إما عمرو أو يمار بدأو إما عمرو وادى الإصحاح
أو أن يصدقاهم نحو وانا أو انا كم لم يلى هدى أي في صلال مسين ولك أن تقول هذا قريب من التشكيك
أو لاداحه أو التحجير والعرق مهمان لا حاجة لا مع كلامهم مثل جالس الحسن أو من سمرين والتجوير

(قوله لمن اعتقد) أي يقال ذلك لمن اعتقد أي أو من أو نوهم أن عمر أحاك دون بدو فيكون حينئذ مصر
القلب فالمراد بالاعتقاد ما يتناول الظن الصحيح الذي هو الوهم العمد كانه السيد والعري وعدد الحكم (قوله وأنهما حاك جميعا)
أي فيكون بقصر الأفراد والحاصل أن العطف لا يستعمل في قصر لأفراد والقلب وخلاف في الأول الشيخ عند الفاهر في دلائل
الاعتجار وذكر أن العطف لا يمكن استعماله في قصر القلب فقط ولم يذكر الشارح قصر التبيين لأنه لم يحكي له شيء من حروف العطف
وذلك لأن المخاطب فيه شك لا حكم عنده لا على جهة الاعتقاد ولا على الظن حتى يرد عن الخطأ إلى الصواب لأن الخطأ والصواب إنما يقالان
في الأحكام وإذا كان المخاطب في قصر التبيين لا يتأتى رده عن الخطأ إلى الصواب فلا يحري في العطف فيه شيء آخر وهو أنه يفهم من كلام
الشارح في بحث القصر أن العطف لا يخاطب به من اعتقد محكيه أحد مما من غير تعيين لكنه حينئذ ليس رد السامع عن الخطأ إلى الصواب
بل لخطئه عن الخطأ فليكن هذه نكتة أخرى للعطف والحاصل أن العطف لا يلحظ كونه لخطأ جاز استتماله في قصر القلب والأفراد
وإن لوحظ كونه لخطأ السامع عن الخطأ جاز استتماله لقصر التبيين فتأمل

ولصرف الحكم عن محكوم له الى آخر نحو حاء في زيد بل عمرو وما جاء في زيد بل عمرو

(قوله الا أنه) أي لكن ذكر باعتبار كونه حرفا وأي هذا الاستدراك دعما لما يتوهم أن لكن مثل لام من كل وجه (قوله لا يقال لنفي الشركة) أي بحيث يكون قصر لافراد (قوله اما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو) أي وهو اقصر القلب (قوله لا لمن اعتقد أنها جاءك جميعا) أي بحيث يكون لقصر الافراد (قوله وفي كلام النحاة الخ) اما جعلوها لقصر الافراد لانهم جعلوها للاستدراك وعرفوه أنه رفع ما يتوهم من الكلام السابق كما في نحو ما جاء في زيد فتوهم بني محمدا وعمرو أيضا لما بينهما من المشاركة والاصطحاب فيقال سكن عمرو فهذا يدل على أن التوهم الاشتراك في النفي والعرض من نقل كلام النحاة المعارضة بينه وبين ما قررناه قبله لان حاصل ما قررنا أولا أن لكن لقصر القلب فقط وحاصل مدعى عن النحاة أن لكن لقصر الافراد أي نفي الشركة في الانتفاء والذي قررناه أولا كلام الفصح والاصح وقد قررنا في الجواب ان الأول اصطلاح لأهل هذا الفن وحينئذ فلا يفترض باصطلاح على غيره * وعلما أنه حيث جعلت لكن عند اثبات هذا الفن لعصر القلب علم أنه لا استدراك فيها عندهم لان المخاطب في قصر القلب يعتقد العكس أو يتردد فيه فليس بين المطوف والمهلوف عليه اتصال في اعتقاده (٣٨٣) وهو من التوهم الذي يستدرك عليه بلكن

ولا استدراك حيث اتفقت

منشأ التوهم وبهذا

يبدفع الاشكال الوارد على

قوله تعالى ما كان محمد أبا

أحد من رجالكم ولكن

رسول الله وحاصل

الاشكال أن لكن

للاستدراك ومعنى الآية

ليس بموهم لنفي الرسالة

لعدم الاتصال والعلاقة

بينهما في زعم المخاطب

وكيف يتحقق الاستدراك

وحاصل الجواب أن لكن

لمجرد قصر القلب من غير

استدراك فالشركة لثبوت

الله عليهم كانوا يعتقدون

فيه لا نوة زيد ونفي الرسالة

فقلب المولى عليهم اعتقادهم

(قوله اما يقال لمن اعتقد

ان جاء المحمدي عهما جميعا)

الا أنه لا يقال لنفي الشركة حتى ان نحو ما جاء في زيد بل لكن عمرو واما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو لان اعتقادهما جاءك جميعا وفي كلام النحاة ما يشعر بأنه اما يقال لمن اعتقد ان جاءك محمدي عهما جميعا (أو صرف الحكم) عن محكوم عليه (الى) محكوم عليه (آخر نحو حاء في زيد بل عمرو أو ما جاء في زيد بل عمرو) فان بل لا صواب عن التسويع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاصرار عن التسويع أن يجعل

الى الصواب بيان الضرر بدعوى دون عمرو ويسمى هذا قصر افراد ويأتي هذا أيضا ان شاء الله تعالى هناك وما يستعمل لارد الى الصواب من حروف العطف لكن فهي في قصر القلب كالألف لأنها تماكب في الاستعمال فلا ينبغي بعد الاثبات كما تقدم في نحو حاء زيد لا عمرو ولكن للآثار بعد التي كما حاد زيد لكن عمرو وداعلى من زعم أن زيدا جاءك دون عمرو وأما استعمالها لقصر الافراد فلا فائدة في الاحتجاج فلا يصح أن يقال حاد زيد لكن عمرو بمعنى أن لحاق زيد بوجهه دون عمرو وداعلى من اعتقد اشتراكمهما كما لا يصح في الاثبات لقصر القلب كما تقدم من أنها تماكب في استعمالها لا وأما في السلب فهي كلام المحويين ما يشعر باستعمالها فيه بل اختصاصها به وقد ما جاء زيد لكن عمرو لمن اعتقد بني محمدي عهما فكذا يقال زيد ما جاءك محمدي عهما فكذا يقال زيد ما جاءك محمدي عهما (أو صرف الحكم) عن محكوم عليه (الى) محكوم عليه (آخر) سواء حكم على الأول بالاثبات (نحو حاء في زيد بل عمرو) قبل لما كانت الاصرار أفاد صرف الحكم الذي هو المحمدي عن زيد ونفي التوهم ويكون زيد في حكم المسكوت عنه تحت الملازمة الأولى وهذا هو المشهور وقيل بحذف بني الحكم عن زيد (أو) حكم عليه بالسلب (نحو ما جاء في زيد بل عمرو) فتفيد الى التي أيضا صرف الحكم الذي هو بني المحمدي عن زيد

يجمع نحو حاد من مالي درهم أو دينار أو سكك هذه الأخت أو هذه وفيه نظر سند كره في باب الأمر * واعلم أن لحروف العطف السابقة استعمالا آخر مد كورة في غم الحوز كساها لا نأخذ كره في هذا العلم

أي وحينئذ فهي عندهم لقصر الافراد ليس الا ولا تستعمل بقصر القلب ثم ان الخلاف بين النحويين والبيانين في كون لكن لقصر الافراد أو القلب اما هو في النفي واما كونها لقصر الافراد أو القلب في الاثبات فلا فائدة كما قلناه في لطول لان المعلوم من كلام النحاة اختصاص لكن العاطفة بالنفي كما أن لا اختصاص بالاثبات قل في الخلاصة * وأول لكن نفيًا أو نفيًا * والنهي في معنى الذي فتحصل من كلام الشارح أن لا تستعمل في بعد الاثبات لقصر الافراد والقلب وأما لكن فتستعمل للآثار بعد التي لقصر القلب فقط عند البيانين أو بقصر الافراد فقط عند النحاة ولكن تخالف في الاستعمال من حيث ان لا اعما تستعمل بعد الاثبات ولكن اعما تستعمل بعد الذي ومن حيث ان لا تستعمل لكل واحد من القصرين ولكن اعما تستعمل لاشدهما وتوافقها من جهة أن كلا منهما يرد به السامع عن الخطأ الى الصواب (قوله اما يقال لمن اعتقد انتفاء المحمدي عهما جميعا) أي وأما أنه يقال لمن اعتقدا أنهما جاءك على أن يكون قصر افراد فلم يقل به أحد وذلك لانه يحصل رد اعتقاد الشركة بالمطوف عليه فذكر الاثبات الذي قد لكن لمو ان كونه معلوما للمخاطب (قوله أو صرف الحكم) أي المحكوم به (قوله فان بل لا صواب عن التسويع) أي للاعراس عنه

أولئك فيه أو التشكيك نحو حاد في رد أو عمرو أو أواز بد أو عمرو

وقوله وصرف الحكم الخ عطف لآدم على ما زعم (قوله في حكم المسكوت عنه) أي عند الجمهور (قوله خلافاً لهم) هو ابن الحاجب فإنه صرح بذلك في الأمالي كما قال الفساري فقول العلامة السيد معترفاً على الشارح أن هذا لم يوجد في كنه الشهرة وإنما للوجود فيها موافقة الجمهور فيه بطرئ أنه على تفسير الأصرار بما قال الجمهور مخرج العطف بين عن تعريف العطف بأنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لا على ما ذكره ابن الحاجب لأن كلامه التامع ولتنوع مقصوداً منه وإن كان أحداهما بالاثبات والآخر بالنفي كما في العطف بلا ولكن (قوله في المتن) أي في العطف بل في الكلام المثبت طاهر لأن التسويع فيه إمامي حكم المسكوت عنه وتحقق النفي على الخلاف الذي ذكره فلهذا قلنا حاد في رد من عمرو وقد أثبت المحقق عمرو قطعاً وصبراً في حكم المسكوت عنه في نفس الأمر وصار محييه على الاحتمال هذا عند الجمهور وأما عند ابن الحاجب فقد أثبت المحقق عمرو تحقيقاً وبهينه عن رد تحقيقاً وعن كل حال فيصدق أن الحكم قد صرف (٣٨٤) عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر (قوله وكذا في الذي) أي وكذا

صرف الحكم في العطف
بسر في الكلام المعنى
ظاهر أن حملاً للصرف
معنى الحكم عن التامع
واستبوع في حكم المسكوت
عنه كما هو قول الرد
وقوله أو متحقق الحكم
له أي لا يسوع كما هو مذهب
ابن الحاجب فإن قلت إن
ابن الحاجب لم يقل أنه معنى
تحقق الحكم للتسويج
وأما قال أنه معنى الحكم
عنه قطعاً قلت هو إمام
صرح بماد كفي في الإيجاب
وحينئذ فيعلم بطريق
القياس أن صرف الحكم
عن التسويج في المعنى حمل
الحكم محققاً له (قوله
ومحيته على الاحتمال)
أي على مذهب الرد وقوله
أو محيية محقق كما هو مذهب

في حكم المسكوت عنه لأن معنى حكم الحكم قطعاً خلافاً لهم ومعنى صرف الحكم في مثبت طاهر وكذا في الذي إن حملناه معنى نفي الحكم عن التامع والتسويج في حكم المسكوت عنه أو متحقق الحكم له حتى يكون معنى ما حاد في رد بل عمرو ونعمام محيية وعدم محيية رد ومحبيته على الاحتمال أو محبيته محقق كما هو مذهب الرد وإن حملناه معنى ثبوت الحكم للتامع حتى يكون معنى ما حاد في رد من عمرو نعمام حاد كما هو مذهب الجمهور وفيه اشكال (أولئك) من التكلم (أو التشكيك للسامع) أي إبقاعه في الشك

وثبت ذلك المعنى بعمرو ويكون رد حكم المسكوت عنه أو محيية المحيية على سبيل ما تقدم في الإثبات وهذا مذهب الرد وعليه يجري كلام الصنف وأما على مذهب الجمهور وهو أن مباد ما حاد في رد بل عمرو وتحقيق المحيية لعمرو مع رد محيية بل رد أو احتمال عنه أو تسويجه ليد ولا يصح كلام الصنف في المعنى إلا صرف الحكم الذي هو المعنى لقرره أو بقاء أمره محلاً مع ثبوت صدق التامع وهو ظاهر الإلهام إلا أن يراد الحكم المعنى وهو نعت (ولاشك) أي يكون العطف على المسند إليه لاشك من استكمال كقولك حصل لي عشرة أو اثنا عشر إذا شككت في الحاصل (أو التشكيك للسامع) أي ويكون لشكك التكلم السامع أي إبقاعه في شك كقولك من اعتقد أن يسر له لا ربح يثبت لربح أو الخسارة فإن العادة حاربه بكل ذلك ويكون أبعده للإيهام أي أحدها الواقع عن السامع من غير قصد أي إبقاعه في شك وشبهة بل لم يرد أحدها الواقع من غير قصد أي قطع الجحاح

ما يتعلق بمعاني الحروف لا ما يتعلق بحروف المعاني فإن أحكام الحروف واستعمالاتها من موضوع علم النحو وأيضاً ما ظهر أن تلك الاستعمالات غير فصيحة

ابن الحاجب فقول الشارح كما هو مذهب الرد لا بد أن يرد على قوله أو محيية محقق (قوله كما هو مذهب الجمهور) ص راجع لقوله وإن حملناه معنى ثبوت الحكم فصار الحاصل أن الرد يقول إن الثاني صرف عنه الحكم ولا بد وأما الأول فيجوز ثبوت الحكم له وبهينه عنه وأما ابن الحاجب فيقول إن الثاني نفي عن الحكم قطعاً والأول أثبت له الحكم قطعاً فعلي كالأقويين من ثبوت حكم ما قبلها لما بعدها وأما الجمهور فيقولون إن الثاني ثبت له الحكم تحقيقاً وأما الأول فيجوز ثبوت الحكم له واتخاذ عنه فعلي هذا بل نقتضيه ضد حكم ما قبلها لما بعدها وصيرت ما قبلها كالمسكوت عنه ولم يكن الحكم حينئذ مضافاً عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر وإمام الذي صرف صدق ذلك الحكم هذا خاص بالاشكال الذي أشار له الشارح ويمكن أن يجاب عن هذا الاشكال بأن يقال المراد من صرف الحكم تغيير المحكوم به من حيث سببه ولا شك أنه هذا سبب المحيية إلى الأول فعياً ثم صرف أي غير بأن سبب الثاني إثباتاً وبمعنى الأول في حكم المسكوت عنه (قوله أو التشكيك للسامع) أي وإن كان للتكلم غير شك (قوله أي إبقاعه في الشك) أي

أولادهم كقوله تعالى وإنا أوياكم على هدى أو في ضلال مبين أو الإلحاح والتحجير وهو أن يبعد ثبوت الحكم لأحد الشئين أو الأشياء حسب ما فيها قولك ليدخل الدار ريد أو عمرو والعرق بينهما واضح فإن الإلحاح لا يمنع من الإتيان بهما أو بها جميعا * وأما توسط الفصل فهو بين المسد

في أصل الحكم (قوله تعالى ريد أو عمرو) هذا مثل صالح للشك والتشكيك لأن التكلم إن كان غير عام بالحقاني منهما فالعطف بالشك وإن كان عاميه ولكن قصد إيقاع المخاطب في الشك في الحقاني منهما كان العطف للتشكيك (قوله أو لإلحاح) هو إخفاء الحكم عن السامع لمرص كقطع الإلحاح والعرق بينهما وبين التشكيك أن القصد من إتيان إيقاع المخاطب في الشك وإيقاع الشبهة في قلبه والقصد من الأول إخفاء الحكم عن السامع وترك التعيين له من غير قصد إلى إيقاعه في الشك وإن كان ذلك يحصل له إلا أنه غير مقصود وفرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد والحاصل أن أو موضوعه لأحد الأمرين أو الأمور والداعي لإيرادها إمامتك لتكلم في الحكم أو تشكيكه للسامع أي إيقاعه في الشك أو إخفاء الحكم على السامع من غير قصد لإيقاعه في الشك الخ (قوله وإنا أو ياك) إن حرف يؤكد واسمها مدغم فيها وقوله أو ياك عطف على اسم الذي هو مسد إليه وهو محل الشاهد وقوله أو ضلال مبين عطف على هدى من عطف المردات فقد اشتمل الكلام على إتمام في المسد إليهما والسند معاً فكأنه قيل أحد ما نأت له أحد الأمرين الهدى أو الضلال وهما بحث وهو أن السكاكي ضمن هذه الآية من قبل إتيان المخاطب الحق على وجه لا يشترعهم وهو أن يترك تخصيص طائفة بالهدى وطائفة أخرى بالضلال لسطر وإيائهم (٣٨٥) فؤودهم النظر الصحيح إلى أن يترقوا أنهم هم السكاكون في الضلال المبين

السكاكون في الضلال المبين
فإنما أن يمثل هذه
الآية للتشكيك لا للإلحاح
لأن الموصوف بالخجل
المركب لا يتأني منه النظر
كما يوصف المسلم البقير
كما صرح به في المواضع
وبغيره حتى جعل بعضهم
الشك من شرائط النظر
فصار إذا دعاهم من ورطة
الجمل المرتكب هذاهم
إلى طريق الشك ليتأني
منهم النظر الصحيح الموصول
إلى الحق (قوله أو لا يخير

(نحو حاء في ريد أو عمرو) أو لإلحاح محو وإنا أو ياك على هدى أو في ضلال مبين ولا تخير أو الإلحاح
محول من الدار ريد أو عمرو والعرق بينهما أن في الإلحاح يجوز الجمع بينهما بخلاف التحجير (وأما
فصله) أي تعقيب المسد إليه بصير الفصل وإدخاله من أحوال المسد إليه لا يقتضيه ولا

ويكون المخاطب لا يوضح من المسكلم أو كونه براد بعد الصريح أو بخلاف ذلك كقوله تعالى وإنا
أو ياك على هدى أو في ضلال مبين حري مستغلب وفيهما لا يتوحد في الخبر كان الإلحاح في
أو ياك وكن الكلام محسناً كأنه يقال أو ياك على هدى وإنا أو ياك على ضلال مبين
والخبرين متلازمان وإن كانت في الموصوفين أمي واحد وإمام من عطف المردات على الكلام على
إلحاح في المسد إليهما والسند معاً فكأنه قيل بعد ما نأت له أحد الأمرين وهذا أحد إماما
والله أعلم وقد يكون لا تخير كقوله لا تسكن لك هدى أو إلهاد أو قول الإلحاح كقولك ليدخل الدار
ريد أو عمرو والعرق بين التحجير والإلحاح أن الأول لا يصح معه الجمع بين التماطين والثاني يصح
معه الجمع بينهما (ومنه) أي الإتيان بهما المسد إليه بصير الفصل وإدخاله من أحوال المسد
ص (وأما الفصل فتعقيب المسد) ش المراد فصل المسد من الخبر بصير الفصل وحصل

(٤٩ - شروع السامع - أول)

التحجير أو الإلحاح وذلك إذا وقع بعد الأمر ولذا يابون الإلحاح والتحجير إلى الأمر وقد يتسوسهما إلى كلمة أو وأما ترك النصف ذلك
لأن كلامه في الخبر (قوله محول داخل الخ) هذا المثل صالح للتحجير والإلحاح والعارض بينهما أعلاه القرينة فإن دللت على طلب أحد
الأمرين فقط كان العطف لا تحجير والإلحاح (قوله يجوز الجمع) أي بقرينة جارحية لأن مدلول القسط ثبوت الحكم لأحد الأمرين
مطلقاً فإن كان الأمر بينهما لم يسمع استبعاد التحجير وعدم حوار الجمع والا استبعدت الإلحاح وجواز الجمع (قوله بخلاف التحجير) أي فلا
يجوز فيه الجمع إن قلت إن أو في آية كفارة البهي للتحجير مع أنه يجوز الجمع بين تلك المقاطعات قلت الجمع بينهما إن كان على أن
الجميع كفارة واحدة فهو مجموع لأنه استظهار على الشارع وإن كان الجمع بينهما على أن أحدها كفارة والباقي صدقة أو تطوع فهذا
لا رد لانه يقال حيث أنه جمع أقسام الكفارة فتأمل (قوله أي تعقيب الخ) أشار بذلك إلى أن الفصل في كلامه للنصف عني ضمير الفصل
لأنه المصدرى وأنه على حذف عني أي إيراد الفصل وأما قال النارج أي تعقيب الخ ملاحظة للنصف المعدر فهو بيان لحاصل المعنى
(قوله وأما جعله من أحوال المسد إليه) أي حيث ذكره في مبحثه ولم يجعله من أحوال المسد مع أنه ملاصق لهما ومقترن بهما
(قوله لا يقتضيه به) أي افتراضاً أو لا يقتضيه قبل ذكر المسد لا يترك المسد إليه أو لا يقال ريد ويذكر ضمير الفصل ثانياً فيقال

فلتخصيصه به كقولك زيد هو المنطوق أو هو أفصل من عمرو أو هو حيرته أو هو يده

هو وبذكر المستدلنا يقال القائم فقد افترق ضمير الفصل بالمسند إليه أولا قبل إقراره بالمسند (قوله ولأنه في معنى عبارة عنه) فهو في قولك زيد هو القائم نفس زيد (قوله وفي اللفظ مطابق له) أي في الأفراد والشيئية والجمع نحو زيد هو القائم والزيدان هم القائمان والزيدون هم القائمون إن قلت أنه يتوهم من مطابقته للاول مطابقته للثاني إذ لا بد من مطابقة الخبر للمسند فقلت لا نسلم لزوم خواز أن يكون الخبر أقل تفصيل وهو لا يجب مطابقته للمستدل نحو زيدان هما أفصل من عمرو فقوله وفي اللفظ مطابق له أي مطراد كخلاف المسند فيه فلا يطابقه ثم إن ذكرنا الشارح من أن ضمير الفصل عبارة عن المسند إليه في المعنى كما يأتي في القول المرحوح من أن ضمير الفصل اسم وله مرجع وأنه يعرب إمامتاً أو بدلاً عنه وله الحق أنه حرف حيي به على صورة الاسم وليس ضمير ولا مرجع له وإنما يسمى ضميراً على سبيل الاستعارة والملافة المشبهة في الصورة كما يأتي من أن أمثاله الضرورية من علاقات الاستعارة وحملها العلام من علاقات الخبر المرسل إن قلت (٣٨٦) مدد كذا شارح من توجيه كونه من أحوال المسند إليه يعارضه انتماءه بالام

الاتداء في نحو إن زيداً هو القائم إذ افترق ما يدل على أنه من أحوال المسند وقائم مقامه فثبت دخول الامام عليه لكونه توطئة وتعبيراً للمسند لا لكونه عبارة عنه وقائماً مقامه بدليل أن من أعرب به أعربه مبتدأ أو بدلاً عما قبله (قوله فلتخصيصه بالمسند) ربما أو هم كلامه اختصار مكانه في التخصيص المذكور مع أنه قد يكون لعبير ذلك كالتعبير بين كونه ما بعده خبراً أو مبتدأ وكالتأكيده إذا حصل المحصر بعينه كما إذا كانت الجملة معرفة الطرفين فيها ضمير فصل نحو إن الله هو الرزاق فيحمل كلام المصنف على

ولأنه في معنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له (فلتخصيصه أي المسند إليه) بالمسند) معنى قصر المسند على المسند إليه لأن معنى قولنا زيد هو القائم أن أيامه مقصور على ريلانية جواره إلى عمرو وبناء في قوله فلتخصيصه بالمسند مثلهما في قولهم جعلت الصلاة كذا

إليه لأنه يقصر به وبنيته وهو في اللفظ مطابق له ولا بد على القول بذلك من أن الأعراب وإنه ضمير حقيقة عبارة عن المسند إليه وأما على القول أنه صورة ضمير ولا يحسن فلا تحذف هذا لفظ لا فتر به باللام في نحو قولنا إن زيداً هو القائم ثم يدل على أنه من خبر المسند لا من قول نحو الامام عليه لكونه توطئة للمسند لا لكونه عبارة عنه بل لأن من أعرب به أعربه مبتدأ ولا بد من معرفة صورة ولا يناسب الخبر له في الأصل فيه أن يكون مكرة (فلتخصيصه بالمسند) أي تعقيب المسند إليه ضمير الفصل اختصاصه أي المسند إليه أن يريد أو ما أياها ضمير الفصل والاصل هو صور ضمير وهو بين استدا والخبر أو ما أصابهم كماله وهو الذي يسميه الكوفيون عماداً و«صهم» بسميه دعامة والضمير بول صلا وانطقون رابطة وله أحكام يطول ذكرها وفائدته كما ذكره المصنف أداة اختصاص المسند إليه بالمسند فإذا فتر زيد هو القائم معناه أنه لا قائم غيره وقد مرشح به الرخصي عند قوله تعالى وأولئك هم المفلحون واستدل له السهبي بما أتى في كل موضع ادعى فيه ذلك المنهى إلى غير الله تعالى ولم يؤت به حيث لم يدع وذلك في قوله تعالى وأنه هو أسحق وأسكى في آخر الآية وذكر نحوه التوحي غير أنه حمل الضمير للتأكيده ولم يذكر المحصر وفيما لا يلاحظ في قوله تعالى وأنه هو أمات وأحيا مع قوله تعالى وأنه حاق الروحين الذكر والآن في الأحياء خلق وإن كان الخلق لم يدرسه أحد ضمير فله تعالى فقه أتى فيه بضمير الفصل في قوله سبحانه وأنه هو أمات وأحيا على خلاف ما زعمناه وإن كان الأمانة والأحياء قد سماهم الله تعالى كما صممه قول لخروء آ، أحيي وميت فقوله تعالى وأنه حاق الروحين لم يؤكده بالاصل مع أنه من مبالغة ليس صحيح لأن هذا الضمير لا يباح إعرابه فصلاً لأن الفصل لا يقع قبل

أن التخصيص من مكانه (قوله بمعنى ضمير الخ) ما كانت العبارة بوجه من الداء حذفت عن المقصور عليه بن الشارح خبر
أما داخله على المقصور من قصر الصفة على الموصوف لأن المسند صفة للمسند إليه و«واعلم أن دخول الباء بعد الاختصاص على انقصوره والاسباب في الاستعمال عند الشارح وحالعه السيد جعل الثالث دخولها على انقصور عليه مع اتفاقهما على حوار الأمرين لغة والبراع بينهما إنما هو في العتاب في الاستعمال اهـ مع وقوله وحالعه السيد الخ ناقش فيه يس لأن للنسبي حواشي الكشاف للسيد وحواشيه على المطول موافقته للشارح حيث قال دخول الباء بعد التخصيص على المنصور أكثر في الاستعمال سواء على أن يخصيص شيء بآخر في قوة تعيين الآخر به عن بظاهره فاستعمل فيه على طريق إظهار الشهور حتى صار كأنه حقيقة فيه أو على طريق التبيين وإن كان التخصيص بحسب مفهومه الأصلي يقتضي دخولها على المنصور عليه فيقال اختصاص الخود زيد أي صار الخود مقصوراً على زيد لا يتجاوز إلى غيره وهذا عريف جيد الآن الأكثر في الاستعمال دخولها على المقصور كما بين (قوله مثلاً في قولهم الخ)

أى ذكره دون غيره كأنك جعلته من بين الأشخاص مخصا بالذكرة أى مفرادته والمعنى ههنا جعل
المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه

بأنه مسند بمعنى جعل المسند محصا بالمسند اليه بحيث لا يتعداه الى مسند آخر كقولنا يريد هو الساعى في
حادثه وذكر صير الفصل فيفيد أن المسند هو الساعى بخصوص بالمسند اليه وهو زيد بحيث لا يتعداه
الى أن يكون غير زيد ساعيا لانه دخلت ههنا على القصور لاعلى القصور عليه ولو كان الاصل دخولها

غير هو فعل ماض وقد توحد دلالة الفصل على الحصر من مواضع من القرآن منها قوله تعالى فلما
توفيتى كنت أنت ارقب عليهم لانه لو لم يكن للحصر لاحسن لان الله لم يرل ريبا عليهم وان الذى
حصل تنويعه انه يربى لهم ريب غير الله تعالى وينبى لهذا ان يبين اعرانه فصلا وسها قوله تعالى
لاستوى صحاب الدى وتحدث الحجة أصحاب الحجة هم المؤمنون فيه ذكر لبيان عدم الاستواء
ودلك لا يحسن الا بان يكون الصبر للاختصاص وهذا نعين اعرابهم ههنا فصلا لا كيدا ولا مسندا

ثانيا لأن بقولى ههنا كانه ان الحصر يحصل من تعريف الحصر ومنه فى الاصح نقولك يريد هو
يقوم وليس تصحيح لانه ليس بفصل لان بعده فعلا مضارعا وأما الصنف والديون فاسموا فيه
الحرجاتى فانه ذكر ذلك فى شرح الاصباح والجمهور على خلافه وما يدل على الحصر أيضا قوله
املى ان شاذك هو لانه وقوله تعالى أم تحمدوا من دونه أولياء الله هو الولي لان الامكار فى الآتى
لا يحصل الا بالحصر بنسبه كقائده الحصر غير منحصرة فى التحصيص بل بهيد اليه الكيد

كما صرحوا به ويبدأ هذا الدلالة على ان ما بعده محلا لصفة على حدش فى ذلك محله علم التحولان ههنا
الفائدة من حظ السجوى لامن حظ البياض وهذه العوائد الثلاث ذكرها الرخصى عند الكلام على
قوله وأوتيتهم هم الملحقون بنسبه كقائده الحصر فى شرح الفصل ان الفصل صير
مؤكد لما قبله وقال فى أمليه ان صير الفصل ليس تأكيد لانه لو كان قائما ان يكونا مطبا أو مغنويا
لا حذر ان يكونا مطبا لان الله على عادة اللفظ الأول مثل يريد أو معناه مثل قت أنا والفصل
ليس هو اسند اليه ولا معناه لانه ليس مكسبا عن اسند اليه ولا معناه هو لا حذر ان يكون مغنويا
لان المشوى التأكيد بالاعاد محصورة كالس واليمين كقائده وما قبله من كون الفصل لا يعود
ما قبله حسن دقيق ولا سيما اذا قلنا ان الفصل حرف غير انه قد يتخش فيه أنه يشترط مطابقة له فى

فراد وتثنية وجمع الا أن يقال حفوظ على المطابقة الصورية وأما قوله انه ليس تأكيدا فيه نظر
ولا يعلم أن التأكيد منه حصر فيما ذكره لان التأكيد الذى ذكره هو التأكيد الذى تكلم عليه الحاجة
فى باب التبع ولكسبه تأكيدا بصلاح الاصوليين وأهل المعاني وهذا كما أن التأكيد يكون بان واللام
وكانه توهم أن المراد ان الفصل تأكيد للمسند اليه وليس كذلك بل هو تأكيد للحملة كما قدمنا فى
أوائل هذا الشرح ومحموع ماد كرام وما ذكره اس الحاجب انما اشكال فى قول الحاجة ان الفصل
لا يجمع مع التأكيد فلا يقال يريد به هو القائم لا ما نقول بهه تأكيدا للتأكد لا للحملة لم يجمع
تأكيدا ان على شئ واحد ثم ما المانع من اجتماع التأكيد والفصل وأنت تقول حاز يد بهه عيه
وحاء زيد نفسه ولا حاجة بعد ثبوت كلين فى استعناين الى معانها من العرب محتمتين ولهذا نقول
حازا يريدون كلهم أحصون أكتعون أصحون أنعمون من غير توقف على ورود السماع بها تحتملة
يجوز العلم أن الفصل اتفق جمهور السجاة على انه حرف لاسم والقائلون انه اسم اكثرهم على انه لا عمل له من
الاعراب والقائلون بان له محلا منهم الكسافى قال ان محله باعتبار ما قبله والعراء قال ما بعده فها
ذكرناه من أنه تأكيد للحكم واصح عن قول الجمهور انه حرف أو اسم ولا موضع له وان قلنا ذهب

أى فى كونها داخلة على
القصور (قوله أى ذكرته
دون غيره) أى فالذكر
مقصود على فلان (قوله
كأنك الخ) كأن للتحقيق
أى معنى أنك جعلته وقوله
من بين الأشخاص متعلق
بمحضا مقدم عليه (قوله
من بين ما) أى من بين
الافراد التى يصح أى يمكن
عقلا (قوله بكونه مسندا
اليه) أى لتلك المسند
المخصوص

مختصان يثبت له السند كما قال في اياك تبعد

على المقصور عليه لان أهل العرف يدخلونها كثير على المقصور يقال حصصتك هذه الحاجة أي جعلتها لاتعتمدك الى غيرك وليس للمعي حصصتك أنتما فلا تعتمدها الى حاجة أخرى ومن هذا الاستعمال قوله اياك امد أي بمحكك بالمادة أي بمحل عبادتنا لاتعدي الى غيرك لأثر تختص بها قلنس لك من الاحوال والاوصاف غيرها وإذا قرر ان ما استعمله المصنف موجودا عرفا لم يرد أن الكسائي انه اسم محمول اعراضا فله فقد قال ابن مالك في شرح المسهل انه يحمله تأكيذا مافله وانه باطل والذي أفهمه من هذا القول انه اسكار تخفية الفصل في كذبة وادعي أن ما يسميه غيره مفلا نوع من أنواع التأكيد اللفظي وأنه يؤكد لظاهر بناصر ولذلك كان باطلا لان غيره لا يحبرنا كيد الظاهر بالمضمر وإذا كان كذلك لا يرد علينا حديثه مذهب الكسائي لانه اسكار لفصل ولم يثبت ان من انت الفصل وحمله تأكيد السداليه فلم يبق الا قول القراء انه اختار ما بعده وهو مذهب شاذ لا عليا مبه وليس يلزمه من اعطاه اعتبار مافله أن يكون تأكيد كذبة له فليتأمل وأما قول الخطيب في شرح المفتاح ان الفصل تأكيد للسداليه لان اعراضا عن اعراب السند اليه على المختار فليس صحيحا واختياره ذلك لا يرجع اليه فيه **قوله** في قول المصنف تخصيص السداليه بالسند وهو هذه العبارة هي الصواب وأما قول الكسائي في المفتاح تخصيص السند بالسداليه فهو سوسومه فليتأمل وقد القابى في البيان العمل لتخصيص السند بالسداليه او عكسه وهو وهم أيضا والظاهر أنه واحد كلا من العارفين في كلام المصنفين فجمع بينهما فهو أنهم مذهبنا لأن يريدنا كرماد من تخصيص الاول بالثاني بكل حال ونسب بالسند اليه الاسم الجامد وبالسند انشئ تقدم أم تأخر فتولت بذهو افتقار تخصيص السداليه وهو بذهو افتقار وهو السد لان معناه ما القائم الار بذهو قولك القائم هو بذهو افتقار السند وهو افتقار بالسداليه وهو بذهو افتقار لان المخصص أبدا هو الاول والمخصص به هو الاخير لكن القول بان الصفة هي السند تقدم أو تأخرت خلاف قول الجمهور وارجح أن الساقى من العرفتين مبتدأ والا حق خبر **قوله** رتب على عبارة الكسائي وهو قوله ان الفصل لتخصيص السند بالسند اليه فساد وهو أن الشارح ناصر الدين الترمذي وشمس الدين الخطيب وعبد الدين الكاشي أوردوا في ترويحهم للمفتاح سؤال وهو ان الفصل اذا كان تخصيصا بالسند بالسداليه فهو صفة السند لا السند اليه لان تخصيص السند بصفة السند ثم اخذوا في جوابه فأجاب الترمذي بأن الفصل يقتدرن أولا بالسند اليه ثم بواسطة افتقاره بمحل تخصيص السند ورد الخطيب هذا الجواب بالان لا لم أن افتقاره بالسند اليه بحسب المعنى الذي هو التخصيص بل افتقاره بحسب التخصيص هما على السواء وأما افتقار بالسند اليه أولا بحسب اللفظ ولا اعتبار للافتقار اللفظي وأجاب الكاشي بأن فائدة الفصل بالذات موضوعية للسند اليه بالسند دون غيره ويلزم منه تخصيص السند بالسند اليه ورد الخطيب بأن فائدة الفصل بحسب اللفظ أن يعلم أن ما بعده خبر وبحسب المعنى تخصيص السند على التقديرين فأنذته ترجع بحسب الذات الى السند وان قوله فائدة الفصل موضوعية للسند اليه بالسند عموم ولم لا تكون فأنذته كون السند صفة للسداليه دون غيره اه وأجاب الخطيب المشار اليه بان العمل عبارة عن السداليه ومؤكده لانه في المعنى تكراره واعراضا عن اعراب السداليه على المختار ويدل على أن السداليه معنى يوحد فيه السند ولا يوجد في غيره فذلك جعل الفصل من الاعتناء الرابع الى السداليه **قوله** قد سوا هذا السؤال على طبعهم صحة قول الكسائي فائدة الفصل تخصيص للسند بالسند اليه وقد ذكرنا انها فائدة ولا محل للسؤال بالكلية ولم يسه فساد الاحوة اساقفة

(قوله بأن يثبت له السند)
أي ذلك للسند مخصوصه
وحاصله أن ذلك السند
بخصوصه يصح عقلا
استداه الى أفراد عدة فادا
أسند لواحد وآتى بضمير
الفصل كان ذلك للسند
مقصورا على هذا السند
اليه بخصوصه وقوله بأن
ثبت الخ على صيغة المعلوم
من الثبوت لا على صيغة
المجهول من الاثبات لان
الاستداه من ضمير الفصل
هو القصر في الثبوت لا
الاثبات والفرق ظاهر
اه فاري

معناه محض بالعبادة لا بمدح غيره (وأما تقديمه) أي تقدم السند اليه (فلكون ذكره أهم)

المدح معقولة وهو ظاهر والله أعلم ولا يذهب عنك أيضاً أن هذه الشاحات المذكورة في العطف والفصل وبوقوت في السجود تذكر في البيان باعتبار استعمالها لمناسبة الحال والمحافظة عليها في مقاماتها أما إحداهما لأن المعنى لا يفيد فيه غيره، أولاً عراض يترتب عليها وقد تقدم نحو هذا عبر ما مره (وأما بعده فلكون ذكره أهم) أي يقدم السند اليه على السند لأن ذكر السند اليه أهم والمراد بالتقديم هنا أن لا يحول عن مرتبته أن يطبق به أولاً لأن له مرتبة التخيير فتقدم عليها كالمفعول باعتبار الداعل وكثيراً ما يطبق التقديم على المعنى الأول وهو لارادها ثم كون الذكر أهم لا يكتفي في غاية التقديم له به لأن الأهمية معها حكم، فيقرر إلى عبه توجهاً إذا الأهمية في الشيء هي الاعتناء به والاعتناء لا يبدله من سبب فذلك يقول هذا أهم من ذلك كان هذا القائل يصدق أن يدل للمدح كان أهم ومن أي وجه كانوا أعنى فذلك قدس وجه الأهمية على حسب ما آتت كافي في الحال فقال

فأهم من غيره في كلامهم السابق فلو كانت من قول الخطيب أن الافتراض لا يعطى لا أثر له في جعل المعنى من حوال السند اليه وليس كما قال من الافتراض لا يعطى بأحد الطرفين إذا كان المعنى مدحاً اليوم على السواء يرجح به ويرى أن قولك القائل يصدق أن يكون القائل هو المتدبر والسند اليه ليقفه لفظ أن الخطيب أقص هذا الكلام في بحثه مع الكاشي واعتبر قول المتدبر أن فائدة الفصل بيان ما بعده محذر وذلك اعتباراً على أنها ومنها قول الخطيب الفصل عدده عن السند اليه ومؤكد كدله وسكراً له واعترافه اعترافه كل ذلك مجموع (قوله وبدل على أن السند اليه معنى (١) يوجد في السند ولا يوجد في غيره معارض بأن يقال هو معنى يوجد في السند اليه ولا يوجد في غيره كما مر في جواب الكاشي سواء سواء وإذا غرر فاد هذا السؤال وجوابه فليذكر عن السؤال على التحقيق ما يمكن من ذكره ونقول الأولى أن يجعل الفصل من الاعتبارات الراجعة إلى السند اليه أو إلى السند أو إلى الاسناد ولا شك أن هذا يلتزم (٢) عن أن تأكيد الفصل للجدولة أو للمرد يقتضي ما سبق أن يقال للفصل ثلاث فوائد التأكيد والتخصيص وأن ما بعده محذر فإن نظرنا بالفائدة الأولى فالأولى أن يجعل من اعتبارات الاسناد لأنه يؤكد الحكم كما جعل التأكيد من اعتباراته ودخوله في وسط الكلام لا ينافي ذلك كما أن لام الابتداء تدخل بين السند اليه والسند والتأكيد هما من اعتبارات الاسناد كما سبق وأن نظرنا إلى فائدة التخصيص فالأولى أن يجعل من اعتبارات السند اليه لأن الفصل يخص السند اليه بالسند والفصل يخص بالسكر والسند اليه يخص بالفصح والسند يخص به فأن الفصل معنى تعدى منه إلى السند اليه وأما ما بعده محذر فليعلم أن سنده إلى السند اليه أولى ولما كان الصنف وعبره من أهل هذا العلم دعا عولوا على أن فائدة الفصل التخصيص ولم يمولوا على التأكيد كما جعلوا من أحوال السند اليه وأن نظرنا إلى الفائدة الثالثة وهي أن ما بعده ليس ناساً صريحاً أن يجعل من أحوال السند اليه لأنه يسرع إعطاء خبره وصح أن يجعل من أحوال السند لأنه بين خبريته من (وأما تقديمه فلكون ذكره أهم الخ) ش تقديم السند اليه يكون لاحداً مور * الأول أنه الأصل ولا مقتضى للدول عنه (قلت) يريد بتقديم المعنى فإن السند اليه محكوم عليه والمحكوم عليه متقدم في الذهن على المحكوم به وإن أراد التقديم المعطى فذلك يختلف فإن الأصل في السند اليه التقديم إن كانت الجملة اسمية والتأخير إن كانت فعلية إلا إذا قلنا أن الداعل فرع والبتداء أصل فإنه حينئذ أصل التقديم فاد ذكره الصنف لا يأتى على القول بأن الداعل أصل * الثاني أن يتمكن الخبر من دهر السامع لأن في المتدا تشويقاً له كقول

• وأما تقديمه فلكون ذكره أهم

(قوله معناه محض بالعبادة)

أي وليس معناه أبلغ من

بالعبادة ومقصود عينا

فليس لك من الأحوال

والأوصاف غيرها (قوله

وأما تقديمه الخ) المراد

بتقدمه إرادته ابتداء أول

الخطب فادفع اعتراض

الطويل بأنه كيف يطلق

التقديم على السند اليه

وقد صرح صاحب

الكشاف بأنه إنما يقال

مقدم أو مؤخر للإزالة عن

مكانه لا للقرار في مكانه

وحاصل الجواب أن لفظ

التقديم هنا تجاوزاً والمراد

ما عرفت (قوله فلكون

ذكره أهم) أي فلكون

ذكره أهم من ذكر السند

ومعنى كون ذكره أهم

أن العناية به أكثر من

العناية بذكر غيره

(١) يوجد في السند

الخ كذا في الأصل

وتتحرر هذه العبارة مع

عبارته السابقة اه

(٢) يلتفت عن الخ هكذا

في الأصل ولعل يلتفت

بحرفي وتأمل كتبه مصححه

(قوله ولا يكتفى في التقديم) أي في بيان سكة التقديم مجرد الخ أي لا يكتفى صاحب علم للمعاني أن يقتصر في بيان سكة التقديم على الاهتمام بحيث يقول قدم السند إليه مثلا للاهتمام بل يدعى أن بين سنده نعلم النظم الكاسب للاطلاع الجهات البترة عند العلماء المختصة للاهتمام والا فيكتفى أن يقال في التقديم الواقع من اللفظ أنه للاهتمام إذ لا حفاء في أن مادعا للاهتمام أمر مستمر في السلاعة (قوله ونأي سب) العظم تفسيري (قوله ولدا فصله) أي بينه والصبر لوحده الاهتمام وسنده (قوله أما لانه) أي وتنتد الاهتمام لانه كره اما لكون تقديمه الأصل أي الخارج في نظر اواسع وقوله أما لانه أي تقدم السند إليه معنى اللفظ وقوله لانه محكوم عليه أي السند إليه معنى للمعنى في كلامه استخدام (قوله ولان من تحققه قبل الحكم) اعترض بأنه أن يريد وقوع السعة أولا وقوعها فهو مسسوق لتحقيق السند إليه والسند معاني (٣٩٠) الدهن ضرورة أن السعة لا تعقل الا بعد تعقلها لكن لا يلزم من ذلك

ولا يكتفى في التقديم مجرد ذكر الاهتمام بل لا بد من بين أن الاهتمام من أي جهة ونأي سب ولدا فصله بقوله (أما لانه) أي عدم السند إليه (الأصل) لانه محكوم عليه ولان من تحققه قبل الحكم فقصودا أن يكون في الذكر أيضا مقاما

(أما لانه) أي تقدم السند إليه (الأصل) من جهة المعنى والى الخارج معنى أن السند إليه المحكوم عليه من شأنه أن يكون ذاتا خارجية ولا يصح خروجها عن ذلك في بعض الصور كالتصديق الذهبية والمحكوم به من شأنه أن يكون وصفا ومن شأن الذات العروضة التفرقة قبل الوصف العارض ولا يصح الخروج أيضا عن هذا الأصل في بعض الصور كالأوصاف اللازمة وأما حمله على أن تعقل الذات المحكوم عليه سابق عن تعقل الحكم فلا يصح دلالة قسم السند إليه على السند في التعقل لان تعقل الذات من حيث هي لا يحسب سعة على تعقل الوصف من حيث هو فلا يوجب ذلك تقدم أحدهما على الآخر والتعقل من حيث الحكم هو فيه سواء لان السعة الحكمية تنوقف عليها معا فلا يوجب ذلك تقدم أحدهما على الآخر وإذا كان الأصل تقديم السند إليه على السند ليدى بالتقديم المذكور على التقديم المعنوي فالحافظة على ما يوافق الأصل تقتضي أهمية الذكر ولكن الجري على الأصل إنما هو عند انهما سب السند لانه معنى الاصل هما كونه الشيء متمسكا به عند انقضاء جميع الموارد

الفرى والذى حارت الحرية فيه في حيوان مستحدث من حماد قال الطبيبوسى في شرح سقط الرمد معناه مقصوده الاسان والخيرة الواقعة فيه من قبل اتصال النفس بالجسم اذ الجسم جوهرية والجسم عرصى فذلك عدم الجسم الحية اذ اطارفته النفس والخيرة الواقعة في بياضها وقيل معناه ان الله خلق طائرا في بلاد الهند اسمه فقس يصرب به النمل في البياض وله مقدار طول وهو حسن الانحاش يعيش الفسنة ثم يلهمه الله الموت فيجمع الخطب حواله ويضرب بحاجبه الخطب فتخرج نار فيشتعل فيحترق فيخلق الله من رماده دمنة مثله وهذا القول الثاني لعير الطبيبوسى وقيل أراد آدم صلى الله عليه وسلم وقيل أراد ناقة صالح وقيل عصا موسى صلى الله عليه وسلم ومثل ذلك السكاكي يقولك صديقك الفاعل الصانع صدوق ترد بالفاعل الصانع معناه من صفات

ما هو المطلوب أعني تقديم السند إليه على السند وان أراد بالحكم المحكوم به فلا نسلم أنه لا بد من تحقق المحكوم عليه في الدهن قبل المحكوم به لانه يمكن تعقل المحكوم به قبل تعقل المحكوم عليه نعم لو كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به الوصف كان الأولى أن يلاحظ قبل المحكوم به وأما أنه يجب فلا هذا اذا أراد بتحقيقه قبل الحكم تحققه في الخارج وان أراد بتحقيقه في الخارج فلا نزاع فيه اذا كان المحكوم عليه من الموجودات الخارجية الا أن ترتيب الالفاظ للأدوية المعاني بحسب ترتيب تلك المعاني في التعقل لا في

الخارج وأجيب بأنه أصبح أن يراد بتحقيق قبل الحكم التقديم في التعقل ويراد بالحكم المحكوم به ويراد بالوجوب الأخوذ من قوله لا بد بالوجوب الاستحسانى وهو الأولوية لا الحقيقة ولا شك أن تعقل الذات قبل الوصف هو المناسب وان أمكن العكس وأن ترتيب اللفظ على ترتيب المعنى أمر لا يفتق فصيح التعليل به لتقديم السند إليه وحاصله أن السند إليه لما كان محكوما عليه كان السند مطلوبا لا مجله فالأولى أن يلاحظ قبله ويصح أن يراد بالتحقق المذكور التقدم في الوجود الخارجى ولو جوب حينئذ تحقيق ومختص بالموجودات الخارجية وترتيب اللفظ هنا على ما في الخارج ترتيب له على ما في الدهن لان ما في الخارج مدلول ما في الدهن ومدلول اللفظ يدل على ما في الدهن وما في الدهن يدل على ما في الخارج

مدح

ولا مقتضى للعدول عنه وأما لينمكن الخبر في ذهن السامع لأن في المبتدأ تشويقا إليه

(قوله ولا مقتضى للعدول عنه) أي والحال ليس هناك سكتة تقتضي العدول عن ذلك الأصل أمالو وحديث سكتة من نكات الناحير
فلا يقدم لأن الأصل نكتة صعبة غير حرج عليها بحمد هاهنا (٣٩١) هذه الجملة حال من المصدر ليست من أن

وممولىها والتقدير لتكونه

الأصل في حال عدم

المقتضى للعدول عنه قيل

ولا يصح أن تكون حالا

من خبر أن وهو الأصل

لما يلزم عليه من عمل أن

في الحال لأن العامل في

الحال هو العامل في صاحبها

وإن عدل صعب لأنه عامل

معنوي وفيه نظر لأن

المصدر المعنوي إنما يتمتع

عمده في الحال وتؤخر الامتداد

هل في الخلاصة

وعامل مصدر معي الفعل لا

حروفه وتؤخر إن بمحلا

فالحق حوار ذلك الوجه

أيضا ويصح أن تكون

الجهة عطفا على خبر أن

وهو الأصل (قوله فإن

مرتبة العامل التقديم على

المعمول) أي لانه لما ذكر

فيه رجع حاشا عليه

بالتقديم ولأن العامل

عليه في المعمودية والملة

مقدمة على المملول (قوله

لأن في المبتدأ تشويقا

إليه) أي منه من الوصف

الموجب لذلك أو الصلة

كذلك كقوله حارت في

المثال والحاصل أن في

قوله حارت البرية تشويقا

للفنن إلى علم الخبر فذا

(ولا مقتضى للعدول عنه) أي عن ذلك الأصل إذا لو كان ثم يقتضى العدول عنه فلا يقدم كأي العامل
فإن مرتبة المأمول التقديم على المعمول (وأما لينمكن الخبر في ذهن السامع لأن في المبتدأ تشويقا إليه) أي
في الخبر (كقوله

كما تقدم ولهذا قال (ولا مقتضى للعدول عنه) أي عن ذلك الأصل الذي هو التقديم كأن يكون المسند
إليه مبتدأ كقولنا يريد قائم وأما لو كان المسند إليه فاعلا لوح نأخذه عن الفعل أو ما يجري
محرا لوجب تقديم العامل عن المعمول وكذا إذا اسوجب المسند التقديم لكونه له المصدر كأن يريد
وكيف عمرو فإن قلت أما كون المسند استفهاما فقد يتجه كونه مقتضيا للعدول لأن الفرض مما فيه
الاستفهام من استهم عنه فمادل عليه فهو بالتقديم أحق وأما كونه فعلا فتعليل اقتضائه العدول
بكونه عاملا بعليل اعتبار اصطلاح لا بدق في العرب لا بدركون أن موجب تقديم الفهم على
الفاعل كونه عاملا والتعليل في هذا الباب محتمل أن يكون مما يقتضيه السامع بالسابقة فإن غيرهم
لا يفتقر إلى الاستفهام فكيف اصبح جعله للعدول عن التقديم قلت الأمر كذلك لكن قولهم
يتقدم بكونه عاملا راء وإشارة إلى أن العرب استعملوه كذلك ولو لم يعرف تقديم العامل لحسب على
المعمول ووجب تقديمه عليه وإسهم اعتبروه كالسبب في اتحاد ما بعده لم يرتكب إلا لا على الفعل
بالمقصود تاييده عليه وسد له وفقد قيل لا حصار في الجهة العمية الأهم من العمل وما بعده لم يؤت
به إلا ليدفعه إلى الكرى عندهم كالمسح على نامل (وأما لينمكن الخبر في ذهن السامع)
أي تحقيق أهمية تقديم المسند إليه لأن في ذلك التقديم ما يوجب تمكن الخبر في ذهن السامع لا شغل
المسند إليه على تطويل ما بحيث يوجب التشويق إلى الخبر والحاصل عند الشوق أنه يمكن في النفس
وهو معنى قوله (لأن) تقدم (المبتدأ تشويقا إليه) أي إلى الخبر لما معه من الوصف الموجب لذلك
(كقوله) أي الخبري فإن أمر لاله واختلاف الباء من وداع إلى صلال ويهدى

مدح تدكر لا يريد هذا اللفظ فإنه يستعمل على ما تدكر كما أشار إليه الخنصري ولا يرد على السكاكي
فإن هذا المثال بغيره يقال إن التشويق بها إنما هو للمبتدأ من ذكر الصفات قال السكاكي
إن التشويق إلى الخبر إنما يحصل من كون المبتدأ موصولا وهو واضح لأن الصلة وهي جرة البرية فيه
شوق إليه فاستدعت موصولا يجري عليه والصفة حمل في الإصحاح هذا القول خلافا للأولى
وفيه نظر ولم يرد السكاكي حصر الشوق في كون المبتدأ موصولا بل كونه موصولا يقتضي ذكر صفة
تشوق النفس بها إلى المسند * الثالث أن قصد تعجيل لسرعة أن كان في ذكر المسند إليه تعاؤل نحو
سعد في دارك أو لسانه أن كان فيه ما قد يتغير مثل السباح في دار صدقك وإن شئت فقل السباح في
دار عدوك لتعاؤل وسعد في دار عدوك للتغير والسباح لقب عبد الله بن محمد أول خلفاء بني العباس
يقال سمعت منه أي سمعته وقول المصنف تعجيل السرعة أحسن من قول المفتاح لأنه يتعامل به لأن
التعجيل هو المماس للتقديم لا التعاؤل لأنه يحمل آحراما أيضا * الرابع إيهام أن المسند إليه مسك على
ذكر الألباب عن خاطرك كقوله لا تفر في هذا الخناس إيهام أنك تستلذ بكثرة ولا تقدم غيره عليه (قوله
وأما كونه ذلك) قال المصنف في الإصحاح قال السكاكي وأما لأن كونه متصفا بالخبر هو المطلوب لأن

قيل حو أن تمكن في النفس لأن الحاصل عند الطلب أعز من السابق لأن كونه للمبتدأ مشوقا لا حرجا إنما يدعى إلى التقديم
لا بكونه أهم أم أطول

كقوله

والذي حاربت البرية فيه * حيوان مستحدث من حماد

وهذا أولى من جعله شاعدا لكونه استداليا موصولا كما قبل السكاكي

(قوله حاربت البرية فيه) أي في أي يد أو لا يد أي (٣٩٢) احتجبت فيه البرية فأطاق السوروم وأراد الألف لان الحيرة في الشيء

يأزمها الاختلاف فادفع

ما يقال إن الفريق القائل

باعت حارم به والنقص

أنه سكرله حارم بدمه وإذا

كان كل من أهل المذهب

حازما بدمه فبأن الحيرة

أو يقال إن الاختلاف

من مجموع من حيث هو

مجموع أثر حيرته وإن كان

كل واحد حازما بدمه

أو يقال إن مذهب الهادي

لما كان يحتاج إلى دفع

الشبه وكذا مذهب الصادق

ودفع الشبه لأصله على

عن حيرة فيكون إطلاق

الحيرة وأراد على نفسه

فسكر به قال والذي وقع فيه

تجبر أولا ولم يقع استقرار

على حاله إلا بعد دفع الشبه

معاد حيوان الخ (قوله

حيوان) أي معاد حيوان

وقوله مستحدث من حماد

أراد به المظنة بناء على أن

المراد للحاد ما ليس بحيوان

وإن أعمل عنه أو أن

المراد مستحدث من حماد

باعتبار أصله وهي طينة

آدم بناء على أن المراد

بالحاد ما ليس بحيوان ولا

مفصل عنه أو أراد

بالحيوان الأقسام الخارجة من

العمور وهي مستحدثة من

والذي حاربت البرية فيه * حيوان مستحدث من حماد

يعني تجبرت الخلائق في إفساد الحسباني والنشور الذي ليس بهباني

(والذي حاربت البرية فيه * حيوان مستحدث من حماد)

فكون استداليا موصولا بحيرة البرية فيه بوجه الاشتقاق أي أن الحيرة منه وهو وقوته حيوان

مستحدث من حماد حير مسوقا للتشويق إليه فيمكن في ذهن السامع وأحال قد أوصى مزيد

اهتمام بمسكته في أذهان السامعين لإحراج المهر عن الضلال فيه وزداد إلهادي وهدي ولكونه

أمر أعجيباني فبعضه تفرع القوس إلى التهمم شعوره والإيعاف عليه والمراد باستحداث الحيوان

من المجدد للعتق والعدل للأحسام الحيوانية يوم العامة وبذلك على قوله إن أمر الاله الخ مع ما تقدم

وأخبر عنه وقبل إيراد الحيوان المذكور هناك موسى على منسا وعليه أقصى الصلابة واللام وقبل

بأنه صالح وقيل دم عنه السلام وقيل طائر بالهدى من طو ولا هذا انتهى أحده دخل عث وفتح

فيه فتحدث في القش أصوات مطربة فيعثر في القش عثر يحدث حينئذ ويحترق ذلك الطائر في

النفس حتى يصير رمادا ثم يحرق الله تعالى من ذلك الرماد ذلك الطائر من آخرى ثم إذا انتهى أحده من

مثل ما هو أولا وهم حرا ولا احتمالات غير لأول صيغة وحيرة البرية إما بمعنى الاضطراب والاختلاف

لأن الحيرة في الشيء بمرمها للاختلاف في بعض الصور فيكون من إطلاق لزوم على اللزوم وأما معنى

أن مذهب الهادي يحتاج فيه إلى دفع الشبه وكذا مذهب الصادق ودفع الشبه لا يتصور عنه من حيرة

فيكون إطلاق الحيرة وأراد على نفسه فسكر به قول ولدي وقع فيه غير أولا ولم يقع استقرار في أمره إلا

بعد دفع الشبه من معنى هذا الأثران به الوداستر العام على مذهبين فلا حيرة بأمره

الحركة إذا قيل لك كيف راهاه يقول إن هذا شرب يطرب وأرد عليه أن قوله لا من الحيرة يشرب

يتصور أن يكون أصوب بالحيرة الحيرة نفس الحيرة وهو باطل لأن نفس الحيرة تصور لا يصدق والطوب

بها إنما يكون صدقاً وإن أراد بذلك وقوع الحيرة مطلقاً فعبر صحيح لأن السارة عن مثله لا ينصرف

فيها إلى ما هو مستد إليه كقولك وقع الغمام في قلبك وما ذكره صعب لأن السكاكي لم يرد أن

نفس الحيرة معك عن الحكم مقصود حتى يقول هو تصور وأما قبل في كلامه أن الرد أن المستد إليه

يستدعي مستداه غير معين فادع المقصود في الأحارعه بل الأحارعه بأمر مستعرب خلاف ما في

الذهن فقدم المستد إليه ليعطى حال الناطق أن استدليس استداليا فيكون ذكره بعد ذلك أوقع في

النفس لعرايته ولذلك مثله وذلك إراهاه يشرب لأنه يستعرب الحكم على إراهاه بذلك ولو قلت يشرب

إراهاه ليسرى الذهن إلى أن استداليا ليس زهدا وقيل مراده أن يقصد الانصاف الدائم لا مجرد وقوع

الفعل فإن قوله إراهاه يشرب يشترط الحالة الدائمة بخلاف قوله يشرب إراهاه لا يعطى إلا مجرد الفعل

كذلك قيل وفيه نظر لأن شرباً بضم السين يعطى التكرار لكونه موصفاً كما سبق في الأثر يقال إن دلالة

المصارع على التكرار إنما هي إذا وقع حراً كما هو ظاهر كلامه لا محشراً ويبدو أن مثل قولك يشرب

إراهاه دلالة الحالة الاسمية على التثبوت والعملية على التحدث ويحتمل كلامه وحجاً ثالثاً وهو أن يكون أراد

أنه

حماد وهو الرباب الذي ثبت عنه (قوله في المعاد الحسباني) أي في العود المتعلق بالأجسام وكذا

بالأرواح (قوله والنشور) أي انتشار الخلق من قبورهم وتفرقهم في الذهاب إلى المشرق وقوله الذي ليس بنفساني أي الذي ليس متعلقاً بالنفس

فقط بل متعلق بالنفس أي الروح والجسم معاً

وإما لتعجيل المسرة أو إساءة لكونه صالحا للتناول

(قوله بدليل ما قبله الخ) أي أن المراد بالحياوان المستحدث من حماد سوادهم والذي تحيرت البرية فيه معاده وشوره بدليل ما قبله وليس المراد بالحياوان المستحدث من حماد تحيرت البرية فيه ناقة صالح أو ثعبان موسى كما قال بعضهم فإن الأولى مستحدثة من الصخرة والثاني مستحدث من العصا وقد اختلف فيهما الناس فقيل ذلك ضلال وسحر وقيل أمر حق ومعجزة لصالح وموسى وقال بعضهم المراد طائر ما تهدد يقال له الفقس يصير به النمل في الياس له مقدار طويل فيه ثلاثمائة وستون رقعة على عدد أيام السنة إذا صوت يخرج من كل واحد منها صوت حسن يبيش نفسه وإذا انتهى أحدها وألحقه الله ذلك دخل عنه ونفع فيه فيحدث في العشب أصوات مطربة فيحترق العشب سار تحدث حينئذ وتحترق ذلك الطائر في العشب حتى يصير مادام يخلق الله من ذلك الرماد بعد ثلاثة أيام ذلك الطائر مرة أخرى ثم إذا انتهى أحدها من مثل ما فعل أولاهم حرا لكن أنت خير بأن هذا البت وحده لا يدل على ادعاء من أن المراد بالحياوان المستحدث من حماد سوادهم والذي تحيرت فيه البرية معاده لصدفه صالح وعصا موسى أم بيات القصيدة من أولها تدل على ذلك فالأولى أن يقول بدليل السياق وذلك لأن هذا البيت الذي ذكره المصنف لاني الملاء للعرى من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا ومطلما :

عبر محمدي ملي واعتقادي * نوح ناك ولا ترم شادي

وشبه صوت النعي اذا فقس بصوت البشير في كل ناد

أنتك بلسم لحمة أم عمت على فرع عصنها المباد

(٣٩٣)

صاح هدى قصور ناعلا الرح

ب فأن القصور من عهد عاد

خفف الوطء ما ظن أديم ال

أرض إلا من هذه الاجساد

وقبيح بناوان قدم العم

دهوان الآباء والاحداد

سرايا اسطمت في الهواء

رويد

لا احتيالا على رفات العباد

رب الحد قد صار لحد امرارا

ضاحك من نزاحم الاصداد

(١) وهي طويضة ومنها ما

بدل على كون امرئ فقيها حنفيا وهو قوله

بدليل ما قبله بان امرأ الاله واحتب الناس فداع الى صلال وهادي

يعني بعضهم يقول بالمعادو بعضهم لا يقول به (واما لتعجيل المسرة أو إساءة للمساءلة)

(واما لتعجيل المسرة أو إساءة) أي يحصل الاهتمام بتقديم المسند اليه لما في تقديمه من تعجيل

المسرة أو تعجيل إساءة وذلك (المسرة) فيه يد تقديمه تعجيل المسرة للسامع

أنه إذا علم صدور المسند في الحجة ولكن يعلم المسند اليه قدم المسند اليه ولما دلف لانفس الخبر فان الخبر

معالم لوقوع وإساءة قصدية على شخص خاص قال السكاكي أيضا يقدم لانه يفيد زيادة تخصيص

كقوله متى تهررت في فطن نعدهم * سيوفاني عوانتهم سيوف

جالوس في محاسنهم رزان * وان سيف لم فهو خفوف

والخفوف جمع حاف بمعنى خفيف ورزان جمع رزين فان اسميهم خفوف قال المصنف في مطابقة

الشاهد للتخصيص هو لما ساقى من أن ذلك مشروط بكون الخبر ملبيا فان قلت القمعي أعظم من الفعل

(٥٠ - شروح التخصيص - أول)

وقفيها أفكاره شمن للثمان مالم يشده شعر رباد

فسياق القصيدة في رثاء شخص مات بعد أن يكون لاراد بالحياوان غير الأدعيين وبين أن الذي وقعت الحيرة فيه معاد ومحد بمعنى

مغن ونفع والشادي من الشدو وهو رفع الصوت (قوله بان امرأ الاله) أي ظهر بالأدلة بالنسبة لمن دعي الى الهدى (قوله وهادي)

عطف على داع (قوله بعضهم يقول بالمعاد) أي وهو الهادي كما يدل عليه قوله بان امرأ الاله حيث جعل الحشر من أمر الله وقوله بعده

واللييب اللييب من ايس ينسبر بأن مصيره للفساد (٢)

أي فساد المراح وعدم المعاد (قوله لتعجيل المسرة) أي السرور لانه يحصل بتمام اللقطا المشعر بالسرور سرور وكذا يقال فيما بعده

(١) الى أن قال تعب كلها الحياة فما أعجب الامن راعب في ارباد

ان حزنا في ساعة الموت أضطاف سرور في ساعة الميلاد

(٢) قوله بان مصيره هكذا في الاصل ولا يستقيم الورد بذلك ولا المعنى والمعروف الموحود في معاهد التسميع بكون مصيره للفساد

بتنوين لفظ كون ورفع مصيره على الابتداء كتب مصححه

أو التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صدقت وأما لاهم أنه لا يروى عن الخطر أو أنه يستلذه هو إلى الذكر أقرب وإما لنحو ذلك (قوله عنه تمحيل المسرة) أي ما عجلت المسرة للسامع لاجل أن يتعامل وعجلت المساءة لاجل أن يتطير وذلك لأن السامع إما يتفاد أو يتطير بأول ما يقتنع به الكلام فإن كان يشعر بالمسرة تعادله أي تبادر لفهمه حصول الخبر وإن كان يشعر بالمساءة تطير به أي تبادر لفهمه حصول الشر (قوله سعد في دارك) المراد به العلم والام بحر الاستدانة لانه نكرة بلا مسوع والشاهد فيه أنه قسم المسد اليه لكون ذكره أهم لاجل تمحيل المسرة لا المسرة أدهى حاصلة مع التأخير وإما عجلت المسرة لاجل تعادل السامع أي تبادر حصول الخبر لفهمه بخلاف السفاح في دار صدقت فالقديم فيه لتعادل المساءة وعجلت المساءة لاجل تطير السامع وهو أن يتبادر إلى فهمه حصول الشر والمراد بالسفاح ههنا ما لوصف وهو سفاح الدماء أو العلم وهو في الأصل لقب لأول حليمة من بني العباس (قوله وأما لاهم الخ) أي وأما لاجل أن يقع السكلم (٣٩٤) في وهم السامع أنه لا يروى عن الخطر حتى إن الدهن إذا التفت بخر عنه

لم يجد أولى منه أي والثبات أن ما لا يروى عن الخطر يقدم أولاً في الذكر عن غيره والمراد بالخطر القلب لما خطر وحل فيه وهو الهاجس فهو محاز مرسل من انطلاق اسم الحال وإرادة الحمل فإذا قيل الحبيب جاء فقدم المسند اليه فيه لاهم أنه لا يزول عن الخاطر وإنما عبر بالاهم لأن عدم زواله عن الخطر أمر غير ممكن بحسب العادة لأنه يزول في بعض الأوقات كوقت النوم (قوله وأنه يستلذه) أي إيهام الاستلذاده والمراد باللذة الحسية ولذا عبر بالاهم إشارة إلى عدم تحقق ذلك (قوله اظهار تعظيمه) نحو رجل فاضل

عنه لتعجيل المسرة (أو التطير) علة لتعجيل المساءة (نحو سعد في دارك) تمحيل المسرة (ولسفاح في دار صدقت) تمحيل المساءة (وأما لاهم أنه) أي استدل به (لا يروى عن الخطر) لكونه مطلوباً (وأنه يستلذه) لكونه محمواً (وأما لاجل ذلك) مثل طهار تعظيمه وتحقيره

(أو) ما فيه من (التطير) فيعيد تقديمه تمحيل المساءة ولا لاجل هاتين الايتين كان لذكر المسد اليه للتفيد لاجل ما يزيد اهتمام القائل وهو ما فيه تمحيل المسرة للسامع لاجل التفاؤل (نحو سعد في دارك) ولا ينبغي ماق لفظ سعد من التفاؤل (و) الثاني وهو ما فيه تمحيل المساءة فالتطير نحو (السفاح في دار صدقت) ولا ينبغي أيضاً ماق لفظ السفاح الداء على سبغ الدماء من التطير لاشعاره بالقتل والاهلاك (وأما لاهم أنه لا يروى عن الخطر) أي يحصل لاهم بتقديم المسد اليه لما في التقديم من إيهام أنه لا يروى عن الخطر حتى إن الدهن إذا التفت بخر عنه لم يجد أولى منه فهو داهية إلى الخطر كاللزم بالمسرة إلى اللزوم وذلك لكونه مطلوباً والمطلوب لا يفارق تصويره الدهن كقولك العدو أولى ما يسر بقتله ولا يفعل عن أمره وإنما قل لاهم لأن عدم رواه عن الخطر أمر غير ممكن عادة وإما الحاصل إيهام عدم الروي ويدل على عدم الروي على وجه الإيهام كون المذكور مطلوباً بمرعوب بالان المرعوب من شأنه لا يروى عن التصور (أو) إيهام (أنه يستلذه) لكونه محمواً كقولك ليسلي أشهى ذكراً (١) من كل كما ولقد اكرر اسم الحبيب لالذاد ذكره ويخبر عنه بالاداة فيقال ليس أنه في ذكره من المل وليس هذا تكرار مع ما قلناه داهية كل مطلوب محمواً (وأما لنحو ذلك) أي يحصل

فستكلم عليه إن شاء الله قل وقوله هم حموف نهير الشيء بأعادة لفظه (قوله) أي أريد تفسير معنى لكن على كل تقدير ما قاله السكاكي فيه نظر لانه أن أفاد ذلك فعدته تخصيصاً لازماً بتخصيص وقد جوز بعضهم في كلام السكاكي أنه يريد تخصيص اسم المسد بالمسد اليه لا تخصيص المسد اليه بالمسد معناه أن يكونوا الاحفافا بقرب من زيادة التخصيص لأن الحقة لا رارة معها فلو قيل فهو ادل على

في

عندى وقوله أو تحقيره نحو رجل جاهل عندك واعرض عن هذا العرص الذي هو اسهر التعظيم

أو التحقير يحصل مع التأخير وليس حاصلاً لتقديم حصول كل منهما بالوصف الدلوصف لم يستفد شيئاً منها أصلاً فقدم المسد اليه وأحر فلادخل لتقديمه في شيء من ذلك وأجيب بأن في الكلام حذف مضاف أي مثل تمحيل اظهار تعظيمه الخ ولا شك أن تمحيل اظهار حاص بالتقديم هذا حصل ماق العاري وتعه يس ومم وفي عدم الحكيم قوله مثل اظهار تعظيمه أي التعظيم للسفاد من جوهر لفظ المسد اليه نحو أبو الفضل أو من الاضافة نحو ابن السلطان حاضر أو بوصفه نحو رجل فاضل فالتعظيم حاصل بلفظ المسد اليه لكونه مشعراً واطهاره يحصل بتقديمه لانه يدل على أن الكلام سيق له نفسه وكذا الحال في التحقير إذا كان للسند ليه لفظاً مشتملاً على التحقير فيكون تقديمه لاطهاره ولذا إذا لفظ الاظهار ولم يقل تعظيمه أو تحقيره اه وهذا تعلم أنه لا حاجة لما

(١) من كل كما كذا في النسخ وانظر معنى التركيب وحرر اه كتيبه مصححه

قال السكاكي وإما لأن كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لاعتبار الخبر كما إذا قيل لك كيف الراهد فتقول الراهد يشرب ويطرب
وأما لانه بعيد زيادة تخصيص كقوله متى تهز ربي فطن تخدعهم * سيوفاً في عواتقهم سيوف
جالوس في مجالسهم رزان * وإن ضيف ألم فهم خفوف

والمرادهم خفوف وفيه نظر لأن قوله لاعتبار الخبر يشعر بتحوير أن يكون المطلوب بالحجة الخبرية نفس الخبر وهو باطل لأن نفس الخبر
تصور لا تصديق والمطلوب بها عما يكون تصديقاً وإن أراد ذلك وقوع الخبر مطلقاً فهو صحيح أيضاً ما سيأتي أن العبارة عن مثله لا تعرض
فيها إلى ما هو مسد إليه لقولك وقع القيام ثم في مطابقة الشاهد الذي أشده للتخصيص نظراً لما سيأتي أن ذلك مشروط بكون الخبر فعلياً
وقوله والمرادهم خفوف نصير للشيء ما عدا ما عطف وقد يقدم المسند إليه بعد تخصيصه بالخبر العلي

قاله آراء الجواثي من التكليف السابق (قوله أو ما أشبه ذلك) أي كالأحترار عن أن يحصل في قلب السامع غير المحكوم عليه
كقوله لا بد قائم أدل وقيل قائم يذهب عما تخيل من أول وهلة أن المراد ما تقدم عبر زيد والعرض بقى ذلك التخييل لانه مطبوعة العقدة عن
تحقيق المراد (قوله قال عبد القاهر) فسر الفعل إشارة إلى أن عبد القاهر فاعل لمعل محذوف وفيه أن هذا ليس من المواضع التي
يحدث فيها الفعل فالأولى جعله مستنداً والخبر محذوف كما فعل في الطول (٣٩٥) حيث قال عبد القاهر أو رد كلاماً حاصلها ما أشار

إليه المنصف بقوله (قوله

وقد يقدم الخ) هذا مقابل

للأهتام الذي كور سابقاً

في ابن لأنه من جملة مكانه

(قوله بالخبر العلي) أي

بغنى الخبر انه من فهو على

حذف مضاف بدليل قوله

ان ولي الخ وأيضاً المقصور

على المسند إليه المقدم في

لأن الذي ذكره في القول

وأما الفعل الذي هو القول

فهو ثبات تغيره فالخاصل

أن المسند إليه مخصص

بنفي الخبر العلي والمخصص

بالخبر العلي إما هو غير

المسند إليه فلا بد من

تقدير إمامي آخر الكلام كما

أوما أشبه ذلك قال (عبد القاهر وقد يقدم) المسند إليه (ليفيد) التقديم (تخصيصه بالخبر العلي) أي
قصر الخبر العلي عليه (ان ولي) المسند إليه (حرف النفي) أي وقع بعدها لافصل

الأهتام يذكر المسند إليه لحدوث ذلك فيجب تقديمه كتمجيد اظهار تعظيمه بخور حسن فاصل عدداً أو
تخثيره كرحل جاهل عدداً وما قلنا محذولاً من صهار التعليل والتحقير حاصل ما أخبرنا به المخصص
بالتقديم تعجيز الاظهار أو شبه ذلك كالأحترار عن أن يحصل في قلبه تخيل غير المحكوم عليه كقوله لا بد
قائم أدل وقيل قائم يذهب عما تخيل من أول وهلة أن المراد ما تقدم عبر زيد والمراد بنفي ذلك التخييل لانه
مطبوعة العقدة عن تحقيق المراد قال الشيخ (عبد القاهر) في كتابه دلالات الاعتبار (وقد يقدم) المسند
إليه (ليفيد) ذلك التقديم (تخصيصه) أي تخصيص المسند إليه (بالخبر العلي) يعني به
بمعنى أداة أن معنى الفعل مخصوص بالمسند إليه على الوجه الذي أثبتته المذهب ان أثبتناه أما الداعي
تخصيص المسند إليه معنى الفعل الثالث عام فيقتضي ثبوت ذلك المعنى المميز عما فينت تخصيص
المسند إليه بالسلب والعبر بالاثبات على الوجه الذي (١) وان أثبتناه كما يدل على أن المراد التخصيص
بالسلب قوله (ان ولي) المسند إليه (حرف النفي) أي وقع المسند إليه بعد حرف النفي بلا فصل

في الزيادة فصار المسند إليه تأكد ذلك الاختصاص وذكر السكاكي من أساليب التقديم أن يكون
ضمير الشأن أو قصة وتركه المنصف لانه يخل في إرادة التشويق من (عبد القاهر وقد يقدم) ليعيد
تخصيصه بالخبر العلي الخ) ش عبد القاهر المحرر في قال قد يقدم المسند إليه ليعيد تخصيصه بالخبر

قد انوى وله أن يقال ليعيد التقديم تخصيص غيره بالخبر العلي المهم إلا أن يراد بالخبر الاحرار أعنى مضمون الجملة لا خبر البتة ولا شك
أن مضمون الجملة في مثل في القول وسيند فلا حاجة لحذف المضاف أو يقال مراده بالمسند إليه غير المذكور لانه مسند إليه في الكلام
صمنا ذلك كل كلام اشتمل على الخبر كان مشتملاً على اثنين من المسند إليه أحدهما صحتي والآخر مصرح به لانه يشتمل على حكمين
البحاني وسلبي وسكلي منها مسند إليه والمراد بالخبر العلي ما في أوله فعل وكان فاعله ضمير المسند إليه لا المتضمن لمعنى الفعل لنصريحه
بأن الصفة المشبهة في قوة تعالى وما أتت بغيرها من ليس خبراً فعلياً قاله المعري وفي الأطول ان الاشتقاقات كلها مشتركة في سبب
إعادة التخصيص كما في قوله تعالى وما أتت بغيرها من ليس خبراً فعلياً قاله المعري وفي الأطول ان الاشتقاقات كلها مشتركة في سبب
في الخروج في الثانية تحت مسند إليه وهو الكفار والخروج منها ثابت لغيرهم (قوله أي قصر الخبر العلي عليه) أي قاله داخله
على انقصور (قوله أي وقع بعدها) أثبت الصبر المائد على حرف النفي نظراً إلى أنه أداة أو كلمة (قوله بلا فصل) ليس فيها ما
وإما أن لا اعتباره في حقيقة الولى اصطلاحاً وإن لم يشر في حقيقته بصدق الولى لانه مع العاقل ولا يضر الفصل بعض للعمليات
مستلحاً كما يريد ناصر من وما إلى الدار أنا جلست وكقولك ما ان أفلتت ليدفع هذا كله عما لا يفيد التخصيص ولهذا لم يجعل الشارح

(١) وان أثبتناه كما هو كداني الأصل ولعل في الكلام سقطاً غرر كتبه مصححه

كقولك ما أنا قلت هذا أي لم أقوله مع أنه مقول فأفاد بهي الفعل عليك وثبوتك غيرك فلا نقول ذلك إلا في شيء ثبت أنه مقول وأنت تريد في كونه قائلاً له ومنه قول الشاعر
وما أنا أسقمت جسمي به * ولا أنا أصرمت في القلب سرا
اد اعني أن هذا السقم الموحود والصرم الثابت ما نأجلها فالقصد إلى بي كونه فاعلا لها لا إلى غيرها

صورة الفصل المذكور من جهة الصور الدارجة تحت قوله الآتي وإلا كما سبغ عليه كذا قررته سبحانه العدوى (قوله ما قلت هذا) أي قائل متداً وقب حمر وقدم المسد إليه في هذا الكلام لأجل اعادة اختصاصه بآشياء هذا القول عنه أي أن اتقاء هذا القول مقصور على وثابت مبري وهذا المبر الذي ثبت له ذلك القول ليس كل غير بل غير مخصوص وهو من يوجه الخطاب شركته معك أو انفرادك به دونه كما في السارح (قوله مع (٣٩٦) أنه مقول مبري) فيه أن الخطاب قد سبب الفعل إلى المتكلم من غير تعرض لغيره فيقول له المتكلم ما أنا

(بحوما أنا قلت هذا أي لم أقوله مع أنه مقول مبري) فالتقديم يفيد بهي الفعل عن المتكلم وثبوتك لغيره على الوجه الذي يفيد من العموم أو الخصوص ولا يلزم ثبوتك لجميع من سواك

بهمما لأن أصل الولي الأصم وذلك (بحوما أنا قلت هذا) فهذا كلام مع من يعتقد أن هذا القول صدر منك فقط أو منك مع غيرك أن سمعت ثبوت أصل القول وخطأ في كون الفاعل أنت فقط إذا اعتقد التخصيص فيكون قصر فاب أو أنت مع المشاركة إذا اعتقد المشاركة فيكون قصر أفراد فإراد هي الفاعل عن القائية بوحدة أو المشاركة على حسب اعتقاد المخاطب دون هي أصل القول وقول ما أنا قلت هذا القول (أي لم أقله) أنا دون غيري إذا ادعى الخطاب الانفراد أو لم يشاركه مبري إذا ادعى المشاركة (مع أنه مقول مبري) أي لم أقله كما ترجم بها الخطاب على الوجهين ولكنه مقول مبري دوني فاختصت بالحق فالأول قصر قلب والثاني قصر أفراد ولا يلزم من هذان ثبوتك لكل من سواك بل يكفي في اختصاص التي عند الثبوت لغير أن يكون على حسب اعتقاد المخاطب أن اعتقد أن الغير أشرك أو لم يرد ثبوتك على الفعل معي كان الأنث لمعين أو غير معي كان الأنث له فقد تحقق بهذا

الفعل وذلك فحينئذ أحدهما أن يكون متبادراً فساداً له وإن أخرها لصف لان عايناً سبب حاله التي فيكون مبري على قول الخرج إلى أن يكون للسند اليه معرفة أو نكرة فإن كان معرفة فأنشأ يكون للسند أيضاً متبادراً ومعي أن كان متبادراً فإن الأول أن يراد به التخصيص بخلاف ثبوتك ما سمعت في حديثك معناه ما قام أنا وأنا في حديثك مبري فهو يدل على نسبة الفعل إليه بالسطوق وفيه عن غيره بالمعوم وقد يستدل لهذا بقوله تعالى بل أنتم هديتكم بمرحون فإن ما قلها من قوله تعالى أعديون عال واعظ من الشعر بالاصراب يقضي أن المراد من أسم لا غيركم فإن المقصود من الآية الكريمة إنما هو في فرح صني الله عليه وسلم بالهدية لأنثى للمرج لهم هديتهم فليتنا من وهذا قد يأتي رداً على من رعم مشاركة غيره فيه ويؤكده حينئذ سجو وحدي أو فقط وقد يأتي رداً على من زعم انفراد غيره ويؤكده حينئذ لا غيري غير أن التقديم في الأول حصل به الرد والتقديم في الثاني حصل الرد بغيره فكان رد عليه ورا هذا طاهر عبارة المصنف ويحتمل أن يقال إن كان التخصيص عاماً حصل من الرد فاعلم أن يكون التخصيص في الأولى والصورة الثانية لا تخصيص فيها لحصول الرد بدونه وإلى الأول قال المصنف إنما اختص كل بوجه من التأكيذ لأن حدوى التأكيذ

لغيره فيقول له المتكلم ما أنا فعلت لفي مارعاً الخطاب فكيف يكون التقديم مفيداً لثبوت الفعل لغير مع أن ذلك الغير ليس ملاطفاً أصلاً كد بحث السيد الصموي وقد يقان ما في المتن هو الأصل وقد يحال لقريضة كذا أحاب بعضهم لكن قد يقان مقتضى قول السارح في المطبول ولا يقال هذا الكلام أغنى ما أنا قلت هذا إلا في شيء ثبت عند المخاطب أنه مقول لغيرك وأنت تريد بهي كوكك القاش فقط لا بهي القول مطاقد لا نزاع فيه بل في قائله أن هذا البحث لا يرد وأن المخاطب إذا سبب الفعل إلى المتكلم من غير تعرض لغيره لا يقول له ما أنا فعلت بل أنا ما فعلت فأنامل (قوله فالتقديم يفيد) أي بالسطوق وقوله وثبوتك أي

اماطة

و يفيد بالمعوم ثبوتك (قوله على الوجه الخ) معق ثبوتك وثبوتك وقوله الذي بي أي الفعل وقوله عنه أي عن التكلم وكان الواجب أن يريد قوله عليه بعد عنه بأن يقول على الوجه الذي يفيد عنه لأن غائد الموصول أو موصوف الموصول إذا كان محروراً لا يحدف إلا بشرط مه أن يكون الموصول موصوفه بجر وراعي جراً المائد وأن يتحد متعقهما معي أولهما ومعني ولم يتحداهما متعلقاً لأن متعلق أحدهما ثبوتك ومتعلق الآخر بهي كاهوظا هرفنا مل (قوله من العموم أو الخصوص) بيان للوجه فإذا كان النفي عاماً وأخصاً كان الثبوت كذلك ومثال العموم قولك ما أنا رأيت أحداً فإن الذي يفيد عن الاستدالي رؤية كل أحد والذي أثبت لغيره رؤية كل أحد ولا شك أن كل أحد عام ومثال الخصوص ما أنا قلت هذا فقد يفيد عن الاستداليه قول هذا بخصوصه وأثبت لغيره قول ذلك بخصوصه فالعموم والخصوص بالنظر للعمول (قوله ولا يلزم الخ) لما كان قوله وثبوتك لغيره يوجه

ولهذا لا يقال ما أنا قلت ولا أحد عبري لمناقضة مطلق الثاني مفهوم الأول بل يقال ما قلت أنا ولا أحد عبري ولا يقال ما أنا رأيت أحدا من الناس

أن المراد كل عبري دفع ذلك التوهم بقوله ولا يلزم الخ (قوله لأن التخصيص إنما هو بالنسبة إلى من توهم الخ) أي لأن التخصيص المستفاد من المثال المذكور إنما هو بالنسبة إلى من توهم الخ فهو قصر أصلي لا بدلية لجميع الناس حتى يكون حقيقيا وقوله إلى من توهم الخ أي فيكون قصر فراد وقوله أو أفرادك به أي فيكون قصر فلت ثم إن هذا (٣٩٧) يشهد بالتردد كما في قصر التعمين لأن التردد يجوز الانفراد والشركة

لأن التخصيص إنما هو بالنسبة إلى من توهم الخطاب اشتراكا معه أو بمرادك به دونه (ولهذا) أي ولأن التقديم يفيد التخصيص وعلى الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير (لم يصح ما أنا قلت) هذا (ولا عبري) لأن مفهوم ما أنا قلت ثبوت قائمة هذا القول بغير التكلم ومنطوق لا عبري ففيها عموما متافعا (ولما أنا رأيت أحدا) لأنه يقتضي أن يكون إنسان غير للتكلم قدر رأى كل أحد من الناس لأنه قد نفى عن التكلم الرؤية

أن اختصاص المصريح به اختصاص بالشيء وفي صمته اختصاص الغير بالانكشاف (ولهذا) أي ولأن التقديم مع موالاه الذي يفيد التخصيص على معنى الحكم عن المذكور وثبوته للغير على وجه العموم أو الخصوص (لم يصح) أن يقال (ما أنا قلت هذا ولا عبري) لأن في صمته ما أنا قلت هذا أن الغير قاله ليتحقق الاختصاص بالنفي والتصریح بأن الغير لم يقله بخاصة لا يختص السند إليه بالنفي حينئذ (ولا) صح (ما أنا رأيت أحدا) لأن أحدا سكرة في سبق النفي فهو في قوة ما أنا رأيت زيدا وعمرا وحالدا الخ واختصاص السند إليه بسلب الرؤية للثبوت بجميع الأفراد يقتضي أن ثم من رأى جميع الأفراد ويشد اختصاص السند إليه بالسلب لأن العمل في هذا الباب بسلب كما أثبتته الخطاب انعاما فعام وإن خاصا خاص لكن هذه للادة عبر صحيحة في نفسها وهو أن يكون ثم من رأى كل أحد فاستعمل هذا اللفظ ليقبها عن بعض الناس وانكشافها للحض فاسد ولو قيل ما أنا رأيت رجلا لم يصح أيضا لاقتضائه أن ثم من رأى كل رجل ولو مثل المصنف قولنا ما أنا رأيت كل أحد كان أصح لأن الصيغة الأولى في أحاديثها المعنى نوع حفاء حتى وقع فيها الغلط لكثير من الناس وذلك لأنهم سوا بين ما تقدم فيه للسند إليه على حرف السلب وما تأخر وحملوا قول القائل أما ما رأيت أحدا كقوله ما أنا رأيت أحدا وليس كذلك بل الأول خطاب مع من اعتقد أن عبرك فقط ما رأى أحدا وقصدت الرد عليه

إدعاء الشبهة الواقعة في قلب السامع وكانت الشبهة في النية أن العمل صدر من عبرك فحاسب أن يقال لا عبري وكانت في الأولى أنه صدر منك ومن عبرك ومعناه لم تسمع به وحدك فحاسب أن يقال وحدي لأن التأكيذ مما يدل على المقصود ما يطابقه لا لا لئلا ومنه قوله تعالى لا تعلمهم عن نعمهم أي لا يعلمهم إلا عن به القسم الثاني أن يراده تقوية الحكم بحووه يعطى الخزيل لا ير بدان عبره ليس كذلك بل أن يقوى في ذهن السامع أنه يفعل ذلك وعلى الصفة تقوية الحكم بأن التبتدأ من حيث كونه مستندا يستدعي أن يستداليه شيء فإذا جاء بعده ما يصلح أن يستداليه صرفه إلى نفسه فينقديسهما حكم ور بما استمر ذلك أو يتبين فساد كقولك زيدا مقام أبوه فان زيدا يصرف إلى نفسه قبل أن يسمع قوله أبوه فلا شك أن المستدأ يصرف ما بعده إلى نفسه ثم إذا كان فيه ضمير صرف ذلك الضمير إليه ثانيا

الذي نفى عن التكلم فلا بد من اعتبار هذا في الله لنوقف انتاج عدم صحة التباين الآخرين على ذلك (قوله لم يصح) أي إذا قصد التخصيص وأما إذا قصد الاحبار بمجرد دعوى المعنى صح ذلك وكان قوله ولا عبري فريضة على ذلك (قوله ولما أنا رأيت أحدا) أي لا يصح هذا المثال أيضا بناء على ما ينادر منه وهو الاستمرار في الحقيق وإن أمكن تخصيصه بحمل السكرة الواقعة في سياق النفي على الاستمرار العرفي بأن يحمل الواحد على الواحد الذي يمكن رؤيته (قوله قد رأى كل أحد من الناس) أي وهو باطل وقوله لأنه أي للتكلم وقوله قد نفى عن التكلم اظهار في محل الاضمار أي قد نفى عن نفسه

ولما أناصر بت الأريدا بل يقال ما رأيت أو ما رأيت أنا أحدا من الناس وماضرت أو ماضرت أنا الأريدا لأن السبق في الأول رؤية الواقعة على كل واحد من الناس وفي الثاني الصرب الواقع على كل واحد منهم سوى زيد وقد سبق أن ما يعيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو مانع عن المذكور فيكون الأول مقتضيا لأن أساء غير المتكلم قسراً أي كل الناس والثاني مقتضيا لأن أساء غير المتكلم قد ضرب من عداوتها (قوله على وجه العموم) متعلق بسعي الأريدا كما يدل عليه قول الشارح سابقاً فاستقديم يعيد بمعنى الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي يعي عنه من العموم أو الخصوص وقوله في الفعل صفة للعموم أي لأن الرؤية بقاء المتكلم عن نفسه على جهة العموم الكائن في الفعل لأن الكرة في سيق النفي نعم (قوله ليتحقق الخ) علة لقوله ويجب أن ثبت لغيره على وجه العموم واعتراض على هذا التعليل بأن تحقق تخصيص المتكلم هو (٣٩٨) الذي لا شوق في الثبوت لغيره على وجه العموم بل هو حدمع ثبوت رؤية غيره ولو كان ذلك

الغير واحداً فقط وذلك لأن قولك ما أرايت أحداً سلب كلي معناه هي الرؤية الواقعة لكل فرد من أفراد الناس فيفيد عموم المعنى وتخصيصه بالمتكلم يقتضي أن يكون غيره ليس ملتبساً بهذه الصفة أي اتفاده الرؤية لكل فرد وهذا لا يقتضي أن يكون قد رأى كل أحد بل يكفي فيه أن يكون رأى واحداً لأن السلب الكلي يرتفع بالإيجاب الجزئي وحينئذ فيصح هذا المثال أعني ما أرايت أحداً فالتعليل المذكور يقتضي صحته مع أن المراد عدم صحته فالخلاص أن التعليل المذكور منتج لخلاف المطلوب وأجيب بأن التركيب المفيد لتخصيص المتكلم بالنفي إنما يقال في

على وجه العموم في المفعول فيجب أن ثبت لغيره على وجه العموم في المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا المعنى (ولما أناصر بت الأريدا) لأنه يقتضي أن يكون أساء غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد اختصاصاً بأكثرتهم ولو واحداً ويتحقق ذلك بأن العبد وثراً أي ولو واحداً والثاني حذفت مع من اعتقد أنك فقط رأيت كل أحد فالحال له نفس الفعل وحظته في الفاعل وبيته غيرك عني أن الذي رأى كل أحد غيرك هدى في قصر القلب فيها ومثله يعني في قصر الأفراد فهمها ووجه الفادة ما أنا رأيت أحداً ما ذكر أنه في قوة ما أرايت زيدا ولا عمراً ولا حامداً ولا كذا إلى آخرها كما تقدم وهذا يعلم أن صيغة المعنى لا يجب أن يسلط المعنى بها على صيغة الأثبات وقد نبين الفرق بين المصدرين وأن معاد الأولى وهي ما أرايت فيها السلب الاختصاص بالسلب العموم يكفي في ذلك الاختصاص الثبوت في الحقيقة للغير وأن معاد الثانية الاختصاص بالسلب المتعلق بالنسب العام أو الخاص ولا يكفي فيه إلا ثبوت ذلك العام بمضمونه أو ذلك الخاص بمضمونه لغير الخاص ما عني والشاهد على الفرق استعمال البلغاء هكذا حرر هذا المثل والحق أن فادة الاختصاص بالسلب لتعلق الأثبات العام بما يتقادر بحكاية صيغة الأثبات كأن يثبت ما أرايت كل أحد وأما ما رأيت أحداً ففادته ما ذكر بعيد عن الطبع ولو تقول ما ذكر لأن القضية فيه من باب الكفاية وكفي في بقائها لوحدها للاختصاص بالسلب ثبوت جزئية بأن يرى الغير البعض نعم لو تعلقت الرؤية بالسلب العام وعني لم يقص منها المختص إلا ثبوت المجموع لصبر ورته كالمردد الواحد فتأمل (ولا) صح أيضاً (ما أرايت) لأن الاستدانة يقتضي أن قبله مقدراً عاماً فيكون معنى الكلام ما أنا رأيت أحداً الأريدا وهو في وقتها ما أرايت عمراً ولا حامداً عني أنه قوي الدلالة على صفة اليه وحامله أن المصدر يعني ما كل من عمراً وما يدل على فادة التأكيد أن هذا يأتي فيما سبق فيه أسكار محو أو بقول الرجل لسي في علم هذا فتقول أنت تعلم أن الأمر كذلك وعليه قوله تعالى و يقولون على الله الكذب وهم يعصون وفيها اعتراض به أنك محو أو يقال كذا أنك لا تعلم ما صح فلان فتقول أنا أعلم وفي تكذيب مدح محو وإذا حذوكم قالوا أما وقد دخلوا إلى الكفر وهم قد حرموا به وهو من الأول وكثيراً ما يستعمل ذلك في الوعد والوعيد والمدح والافتخار وقد علم من ذلك أن كل واحد من قسمي الاختصاص والثأ كيد غير متميز عن الآخر إلا بما فيه الحال وسياق الكلام

اصطلاح البلغاء لمن اعتقد وقوع الفعل على الوجه الذي وقع عليه المعنى من العموم أو الخصوص وأخطأ في تعيين المعاد كما شهد بذلك الدوق والسليقة السليمة فمع ذلك ما يقال يمكن أن يقال لمن اعتقد رؤية غير المتكلم لبعض الأفراد كفاية ذلك في تحقق اختصاص المتكلم بهذا المعنى غير ما هو وتخصيص أن هذا المثال وهو ما أنا رأيت أحداً ان قبل جواباً لشخص اعتقد وقوع رؤيتك لكل أحد غير صحيح باعتبار استعمال البلغاء لأن التركيب المفيد لتخصيص المتكلم بالمعنى إنما يقال في عرفهم لمن اعتقد وقوع الفعل على الوجه الذي وقع عليه المعنى من العموم أو الخصوص وأخطأ في تعيين فاعله وإن قيل جواباً لمن اعتقد رؤيتك لبعض الأفراد مخطئاً في وقوع هذه الرؤية منك فهو صحيح (قوله ولما أناصر بت الأريدا) أي لأن هذا يفيد بمنطوقه أن نفي الصرب لكل أحد غير زيد مقصور على المتكلم ويفيد مفهومه أن يكون أساء غيره ضرب كل أحد غير زيد وهو باطل لعدم

منهم وكلاهما محال وعلى الشيخ عبد القادر والسكاكي امتناع الثاني بأن نقض الشيء لا يقتضي أن يكون القائل له قد ضرب زيداً وإلا لم يجرى حرف الشيء يقتضي أن لا يكون صريحاً وذلك لا يقتضي وفيه نظر لا ما لا يلزم بل لا بد من السند بحرف الشيء يقتضي ذلك فإن قيل الاستثناء الذي فيه مفعول وذلك يقتضي أن لا يكون ضرب أحد من الناس وذلك يستلزم أن لا يكون ضرب زيداً قلت إن لم ذلك فليس التقديم لزيداً في غير صورة التقديم بل كقولنا ضربت الأريداً (٣٩٩) هذا أولى السند إليه حرف الشيء ولا مانع

كان معرفة كقولك أما
فمت كان القصد إلى
القاعين وينقسم قسمين
أحد هما ما يفيد تخصيصه
بالسند للرد على من زعم
انفراد غيره به أو مشاركته
فيه كقولك أما كتبت في
معنى فلان وأما سميت في
حاجة

ثاني ذلك (قوله لأن السند
فيه) أي في هذا المثال
(قوله مقدر عام الخ) أي
فإن كان السند منه
يقدر خاصاً صح الكلام
كما في نحو ما قرأت إلا
الفتحة فإنه يبعد أن
اسما غيره قرأت كل سورة
إلا الفتحة وهذا صحيح
(قوله على وجه الحصر) أي
كما هذا لأن ما لا يفيد أن
الحصر (قوله أن لا يكون
الخ) أي ما إذا كان حرف
الذي مقدره لأنه معصوم
من السند إليه وهو
داخل تحت قوله وإلا
بالنظر لقوله أولاً أي وقع
بدها فلا فصل وكان على
الشارح زيادة ذلك وقد
يجاب أن مراد الشارح

لأن السند في مقدر عام وكل ما عساه عن اند كور ذي وجه الحصر يجب ثبوته بغيره تحقيقاً لمعنى
الحصر إن عامه من وجه خاص وفي هذا التمام ما بحث فيه وشجنا هو الشرح (والأ) أي وإن
لم يكن السند إليه حرف الشيء بأن لا يكون في الكلام حرف معنى أو يكون حرف الشيء متاخراً عن
السند إليه (فقد يأتي) التقديم (بالتخصيص) رد على من زعم انفراد غيره أي غير السند إليه المذكور
(هـ) أي بالحرف المعنى (أو) زعم (مشاركته) أي مشاركة الغير (فيه) أي في الحرف المعنى (نحو ما سميت في
حاجة) لم زعم انفراد الغير بالشيء فيكون قصره أو زعم مشاركته في الشيء فيكون قصره أو زعم
أنه لا قرأت ما سوى زيد وقد عدم أن الشيء في هذا السند يسلط على المتن لم لا مخاطب ثبوته
بغيره ويخطأ في ثبوته بالسند إليه على الوجه الذي ثبت من عموم وخصوص ذممت على هذا التقدير
هو رأيت كل أحد إلا زيداً وعلى سبط المعنى وهذا المعنى يسلط على وجه الحصر لأن المعنى
حيثما احتضنت سبطاً لرؤية سبطه بكل أحد إلا زيداً وعبري أحسن ثبوت رؤية كل أحد
الأريداً لا كما عرفت مرشدي لأن المعنى عامه من وجه خاص وخصوصاً ما عساه عن الانصاف به وهو
ولهذا قيل ما قرأت سورة إلا الفتحة صح لأن غاية أن ثم من قرأ كل سورة إلا الفتحة وهو صحيح
فلينأمل (والأ) بل السند إليه لعدم على المعنى حرف معنى وهو قدق بأن لا يكون في الكلام حرف معنى
أصلاً أو يكون ولا يكتفى بتأخر عن السند إليه (فقد يأتي) لعدم السند إليه على الفعل الذي هو السند
(للتخصيص) أي لتخصيص مضمون الفعل بالسند إليه (رد على من زعم انفراد غيره) أي غير السند
إليه (هـ) أي يعمون ذلك الحرف المعنى (و) رد على من زعم (مشاركته) أي مشاركة الغير
للسند إليه (فيه) أي في مضمون الحرف المعنى ويسمى الرد على الأول ذلك التخصيص قصره كما
تقدم وسيأتي أيضاً إن شاء الله تعالى ويسمى الرد على الثاني بقصره أو ذلك (نحو ما سميت في
حاجة) معنى ما احتضنت المعنى في حاجة فإن كان خطأ تابع من زعم أن الغير هو الساعي دوت
الكلام في القسم الثاني من قسمي السند إليه المتن المرفقة أن يكون السند فيها نحو أن
لا يكذب ما يقع المعنى الكذب من قولك لا تكذبون من قولك لا تكذب أنت لانه تأكيد المحكوم
عليه لا الحكم عليه قوله تعالى والذين هم برهم لا يشركون فإن فيه من التأكيد ما ليس في والذين
لا يشركون برهم أو والذين هم برهم لا يشركون وقوله إلى فهم لا يشركون وهذا يفيد التأكيد
والتقوية قطماً وهو بعيد التخصيص عند الشيخ فيه ما سباني وقولهم في مثل هذا تخصيصه بالحرف
العمل لا يقل عليه إنما حصل تخصيصه معنى الحرف المعنى لأن السند المعنى فاما نقول العباد الخبير به مثلاً
فبعد فيه وقد تغير ثابتاً وكلاً مما حذر على في القسم الثاني من قسمي السند إليه أن يكون سكرة
نحو رجل حادى وهو لتخصيص عبد النبيخ وذلك على حاشين أحدهما أن يراد به تخصيص الجنس
كما إذا كان المخاطب عرباً أو قدامك أت وهو لا يدري جلدته فتقول رجل حادى أى لأمراً والثانية
أن يراد به تخصيص واحد من الجنس بأن يكون عرباً من جنس الرجال ولا يدري وحدته فتقول

في تقدمه كالتبيين عدم الفصل بغير مفهوم أى في الاصطلاح لا بغير المراد إذ أراد قوله سابقاً أو في السند إليه حرف المعنى وقع بعدها
كان بينهما فاصل أولاً ولما أسقط هذا القسمها وقد عدم ذلك وقوله وإلا شرط حر أو قوله فقد يأتي الخ ومجموع الشرط والجزاء
مطلوب على مجموع قوله وقد يقدم ليعيد تخصيصه بالحرف المعنى (قوله فقد يأتي للتخصيص) أي وبإزائه التقوى وإن
كان غير مقصود وغير ملحوظ (قوله رداً) مفعول لا جملته عامه يأتي أو التخصيص (قوله فيكون) أي التخصيص قصره

ولذلك اذا أردت التأكيـد قلت لراعم في الوجه الأول أنا كتبت في معنى فلان لا عبري ونحو ذلك في الوجه الثاني أنا كتبت في معنى فلان وحدي فإن قلت أنا قلت كما وحدى في قوة أنا فقلت لا عبري فلم أخص كل منهما بوجه من التأكيـد دون وجه قلت لأن جدوى التأكيـد لما كانت اطماعة شبهة خالفت قلب السامع وكانت في الأول أن الفعل صدر من غيرك وفي الثاني أنه صدر منك شركة الغير أكدت وأطمت الشبهة في الأول بقولك لا عبري وفي الثاني بقولك وحدي لأنه محرم ولو عكست أحلت ومن اليقين في ذلك أن مثل أن علمني بصدا بآخر شئ وعبدية قوله تعالى ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم إلا عمن ولا يطالع على استمرارهم غير الانطباع الكفرى سواء بدوا أو قلوا بهم * الثاني ما لا يعيد لنقوى الحكم وتقرر في ذهن السامع وعكسه

(قوله ويؤكد) أي السداليه (قوله على تقدير كونه) أي كون التحصيل (قوله سحولا عبري) أي لا عبري ونحو وليس المراد بمن لا عبري ولا يؤكد بلا عبري أو قل سحولا (٤٠٠) لا عبري كل ما دل صراحة على بي صدور الفعل عن الغير فيجوز

النحو عن المماثلة فيكون من قبيل الحجاز المرسل وعلاقته الإطلاق فيصير متنا ولا عبري ولا سوى ولاز يدولا عمرو (قوله مثل لاز بدالح) بيان لسحولا عبري (قوله لانه) أي نحولا عبري وهذا قوله ويؤكد وقوله الدال صريحا أي وان كان وحدي بدل عليه التزاما وقوله على نفى شبهة الخ أي والشبهة تدفع بالصريح (قوله شبهة أن الفعل الخ) الاضافة بيانية أي على معنى شبهة هي أن الفعل صدر عن الغير كما يطلع المخاطب أو المراد بالشبهة الظن وعنى هذا فالمراد بالنفي الانتفاء (قوله لانه) أي لان وحدي وقوله الدال صريحا أي وان كان لا عبري بدل عليه

(ويؤكد على الاول) أي على تقدير كونه رداعلى من رعم المراد الغير (سحولا عبري) مثل لا يريد ولا عمرو لان سوى لانه الدال صريحا على بي شبهة أن الفعل صدر عن الغير (و) يؤكد (على الثاني) أي على تقدير كونه رداعلى من رعم الشاركة (سحولا وحدي) مثل سعردا ومتوحدا وغير مشترك لانه الدال صريحا على لانه شبهة اشترك الغير في الفعل والتأكيـد انما يكون لدفع شبهة خالفت قلب السامع (وقد يأتي نقوى الحكم) وتقرر في ذهن السامع دون التحصيل

كان قصر قلب وان كان خطأ سامع من رعم أن الغير مشترك لك في الـهـي كان قصر اعراد (ويؤكد على) التقدير (الاول) وهو أن يكون الكلام لرد على من رعم المراد الغير باسمي دونك (سحولا عبري) ولا سوى ولاز يد ولا عمرو ولا من رعم وعودك لأبدال ما نطقه على بي الحكم عن الغير الذي حمل من قوله دونك والدلالة على معنى عدم عداوته أي لاشبهة وأدفع لظن القاصد المخالف للقب (و) يؤكد (على) التقدير (الثاني) وهو أن يكون الخصب لرد على من رعم مشاركة الغير للسداليه في الحكم (سحولا وحدي) وهو عردا وغير مشترك وليس معنى عبري وعودك لأن الافراد المدلول بذكر معنى الاشتراك التوهم ادلا واسطة بينهما وما يقتضيه معنى المشاركة بالروم اليقين نسب في الاستعمال لان العرض على النسبة المخالفة أي المخالفة لقلب السامع وما هو في دفعها أصرح كالامراد أولى ما لا كيد به بخلاف ما هو في الاول وحدي وفي الثاني لا عبري ولو كان ذلك بعيدا ماد كرفليس كما ذكر في الصراحة (وقد يأتي) بمعنى (لنقوى الحكم) هو مقول قوله قد يأتي لا تحصيل ومعنى نقوى الحكم تقريره الفعل الذي هو المحرم في ذهن السامع وتحقيقها فيه دعما لتوهم كون

رجل حاد أي لا رجلا ان ثم ادافع السد في هذا القسم معينا كان كرفوعه معينا في القسم قبله * القسم الثاني من القسمة الاولى أن يكون السداليه قد ولي حرف النعي نحو ما ناقلت هذا وهو القسم الاول في كلام الصنف أي لم فله مع أمقول فأفاد هي اعدل عنك وثبوتك لغيرك فلا قول ذلك الا في شئ ثبت أنه يقول بقرينة كونه قائل له ومنه في اسم العاقل قوله تعالى وما أنت عينا بمزير وفي العمل قول النبي صلى الله عليه وسلم ما نأخذكم وإكن الله محمكم وقال النبي

وما

التزاما (قوله على ازالة) أي على بي (قوله والتأكيـد) كيدا ما يكون لدفع شبهة خالفت

أي خالفت قلب السامع أي والعرض دفعها وما هو في دفعها أصرح أولى أن يكون تأكيـدا بخلاف ما لو قيل في الاول وحدي وفي الثاني لا عبري فانه وان كان بعيدا ذكر بالروم لكنه ليس كما ذكر في الصراحة (قوله والتأكيـد) كيدا ما يكون الخ) هذا من تنحية التعليل وهو راجع لهذا التعليل والذي قبله أعنى قوله لانه الدال صراحة على بي شبهة أن الفعل صدر عن الغير ويحتمل أنه حمذه من الاول لدلالة هذا الثاني عليه (قوله وقد يأتي لنقوى الحكم) أي ولا يلزمه التحصيل وأشار بقوله وتقرر في ذهن السامع أي تشييته الى أن المراد بالنقوى التقوية

كقولك هو يعطى الحريل لأثر يداً غير لا يعطى الحريل ولأن تعرضاً بالإنسان ولكن يداً تقرر في ذهن السامع وتحقق أنه يفعل إعطاء الحريل وسبب تقو به هو أن يلتزم استدعي أن يستداليه شيء فإذا جاء بعده ما يصلح أن يستداليه صرفاً إلى نفسه فيعتقد بينهما حكم كان جالياً عن ضميره نحوور بعلامتك أو متضمناً نحواً ناعرف وأنت عرفت وهو عرف أوز يدعرف ثم إذا كان متضمناً لصميره صرفه ذلك لصمير إليه ثانياً فيكتسب الحكم قوة وما يدل على أن التقديم يفيد التأكيد أن هذا الصرب من الكلام يحى في سابق فيه أسكار من مسكر نحو أن يقول الرجل ليس لي علم بالذي تقول فتقول أنت تعلم أن الأمر على ما أقول وعليه قوله تعالى ويقولون على الله الكذب وهم يهادون لأن الكاذب لا سيما في الدين لا يعترف بأنه كاذب فيمنع أن يعترف بالعلم بأنه كاذب وفيما اعترض فيه شك نحو أن تقول للرجل كأنك لا تعلم ما صنع فلان فيقول أنا أعلم وفي تكذيب مدع كقوله تعالى وإذا حوكم قالوا آمنا وقد حوكموا بالكفر وهم قد حرجوا به فان قولهم آمنا دعوى منهم أنهم لم يخرحوا بالكفر كما حوكموا به وفيما يقتضى الدليل أن لا يكون كقوله تعالى والذين تدعون من دونه لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون فان مقتضى الدليل أن لا يكون ما يتخذها مخلوقاً وفيما يستمر كقولك ألا تعجب من فلان يدعى العظيم وهو يعيا باليد وفي الوعد واليمين كقولك للرجل أنا أكفيك أنا أقوم بهذا الأمر لأن من شأن من تعده وتضمن له أن يعترضه الشك في انحرار الوعد والوفاء بالصمان فهو من (٤٠١) أحوج شيء إلى التأكيدي والندح والافتخار لأن

(نحو هو يعطى الحريل) قصداً إلى تحقيق أنه بمعنى إعطاء الحريل وسبب ذلك عقيق معنى التقوى (وكذا إذا كان الفعل منفي)

المنتهى مظهره التي وكوها بما يرى من غير تحقق ولا يلزم من هذا التقوى وجود التحصيل ادليس في تحقق المنتهى على الوجه المذكور ما يقتضى انتفاء ما عن غير السداليه وذلك (نحو) قول القائل (هو يعطى الحريل) عني أن إعطاء الحريل أمر محقق من السداليه وأما إذا زيد التقرر لأن السدأ طالب للبحر فإذا ذكر الفعل بعده صرفه لنفسه فينتله ثم الخبر لما كان فعلاً ينصرف لصميره التصمير له وهو عائد على المنتهى فيثبت له مرة أخرى فصار الكلام بمثابة أن يقال يعطى زيد الحريل يعطى زيد الحريل هذا إذا كان الفعل مثبتاً (وكذا إذا كان الفعل منفياً) بحرف مؤخر عن المسد

وما أنا أسقيت جسمي به • ولا أنا أضربت في القلب نارا

التي أنه ليس الحال للقيم غير جله ولذلك لا يصح ما أنا فعلت ولا أحد عيرى لما قصة مطوق الثاني مفهوم الأول ولا يقال ما أنا رأيت أحداً من الناس ولا أنا أضربت الأريدا بل يقال ما رأيت أنا أحداً من الناس وما ضربت أنا الأريدا لأن المسمى في الأول الرؤية الواقعة على كل واحد وفي الثاني الصرب الواقع على سوى زيد وقد سبق أن ما يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو ما عني عن المذكور فيكون الأول مقتضياً لأن اسماً غير للنكاح قد رأى كل الناس والثاني مقتضياً لأن اسماً

(٥١ - نروح التحصيل - أول)

المعمل على الاسم قوله تعالى ان ولي الله الذي نزل الكتاب وهو يولى الصالحين وقوله تعالى وقالوا أساطير الأولين اكتنهها هي على عليه نكرة وأصيلاً وقوله تعالى وحشر لسليمان جنوده من الجن والانس والطير فهم يوزعون فانه لا يعني على من له ذوق انه لوجي في ذلك بالفعل غير مستي على الاسم لو حذر اللفظ قد ناعن المعنى والمعنى قدرل عن الحال التي ينبغي أن يكون عليها وكذا إذا كان الفعل متفياً

(قوله نحو هو يعطى الحريل) إنما كان التقديم في هذا المثال ونحوه من كل مثال تقدم فيه للسنداليه على فعل مسند إلى صميره اسناداً تاماً مفيداً للتقوى لأن السدأ طالب للبحر فإذا كان الفعل بعده صرفه لنفسه فينتله ثم يصرف ذلك الفعل للضمير الذي قد تضمنه وهو عائد على البتة فينتله مرة أخرى فصار الكلام بمثابة أن يقال يعطى زيد الحريل يعطى زيد الحريل هذا حاصل ما يأتي للشارح (قوله قصداً) أي يدل ذلك للقصد إلى تحقيق الخ لا لقصد أن غيره لم يعمل ذلك (قوله أنه يفعل إعطاء) فيه أن الإعطاء فعل فكيف يعمل الفعل وأجيب بأن الفعل الأول عام والثاني خاص ويصح تعلق العام بالخاص أو أن العمل الأول بالمعنى للصمير والثاني بمعنى الحاصل بالمصير (قوله وسبب ذلك) أي في مبحث كون المسد حجة خبرية (قوله وكذا إذا كان الفعل منفياً) أي بحرف في مؤخر عن السنداليه كما هو فرص للسئلة وهو عطف على محذوف أي فقدياً في لكذا وكذا إذا كان الفعل مثبتاً والشار إليه لكذا

من شأن اللاحق أن يمع السامعين من الشك فيما يمدح به ويبيدهم عن التهمة وكذلك الفتحرأما المدح فكقول الخامس هم يقرشون الله بكل طمرة وقول الخامس • هما يلبسان الحد أحسن لسة • وقول الخامس • فهم يصربون الكش يبرق بيمة • وأما الافتخار فكقول طرفة • نحن في الشتاة ندعوا الحفل • وما لا يستقيم المعنى فيه الأعلى ما جاء عليه من ماء

كقولك أنت لا تكذب فإنه أشد لنفي الكذب عنه من قولك لا تكذب

البيان المذكور في أماسيت وفي هو يعطى الجرد والعمى وكذا الخيل التي فيه الفعل مثبت الخيل إذا كان الفعل مفعلاً (قوله قديماً في التقديم الخ) هذا نصير لمعنى التثنية في قول المصنف وكذا أن كان الفعل مفعلاً يمكن قول المصنف وكذا إذا كان مفعلاً مستفاد من قوله السابق والالخ لشموله كان يكتبه هاء كرا لا منه فقط لما إذا كان الفعل منفياً وما عاد كراهه يذهب التوضيح اه سم (قوله نحو أنت ماسيت الخ) مثله أنا ما قلت هذا ولقد في هاء مديد للتخصيص فهو مثل ما أنا قلت هذا كما مر مع به ترفاً من جهة أن ما قلته اه يبقى من اعتقده ثبوت القول وأصاب في ذلك ولكنه أخطأ في سببه للتكلم اما انفراداً أو على سبيل المشاركة وأما ما قلته فإنه يأتي من اعتقده عدم القول وأصاب في ذلك وسببه لغير التكلم ولكنه أخطأ في ذلك (قوله قصداً إلى تخصيصه بعدم السعي) أي وإن أتت السعي لغيره (قوله بقوى الحكم السعي) لأولى معنى لأن الحكم الذي هو الكذب وليس المراد بقوى التوكيد الكذب الذي وأما انفراداً بقوى بهي الكذب يدل لذلك قوله المصنف أنه أشد لنفي الكذب الذي هو قول بقوى الحكم السعي وحذف السعي كان صحيحاً لأن المراد بالحكم (٤٠٣) حذف السعي الكذب وكذا القول بقوى بهي الحكم لأن المراد بالحكم حذف

المحكوم به وهو الكذب إلا أن يجب أن مراد الشارح المفعول من حيث فيه لا يحفظ حيث فيه لادته (قوله أنه أشد) هذا تعليل لكون أنت لا تكذب مفعلاً لا بقوى وقوله أشد أي أقوى ثم إن أقص ليس على به لأن لا تكذب ليس فيه شدة لمعنى الكذب بل مفعول بهي الكذب (قوله لما فيه من تكرار الاسناد) أي لأن الفعل في أنت لا تكذب مسند مرتين مرة أي استدا ومرة أي الصمير المستتر وهو عامة أن حال أنت لا تكذب أنت

قديماً في التقديم للتخصيص وقديماً في لا تعوى فالأول نحو أنت ماسيت في حاجتي قصداً إلى تخصيصه بعدم السعي والثاني (نحو أنت لا تكذب) وهو بقوى الحكم السعي وتقريره (فإنه أشد لنفي الكذب من لا تكذب) ما فيه من تكرار الاسناد انفعول في لا تكذب وقصر المصنف عن مثل البقوى ليعبر عليه التفرقة بينه وبين تأكيد السند إليه كما أشار إليه بقوله

إليه قديماً في أماسيت للتخصيص وقديماً في لا تعوى قصداً إلى تخصيصه نحو أنت ماسيت في حاجتي إذا قصد التكلم بتخصيص الخطب بعدم السعي في حاجته وإن عبره هو السعي في حاجته وتقديم بقوى (نحو أنت لا تكذب) حيث لا قصد التكلم بتخصيص الخطب بعدم السعي الكذب بمعنى أن عبره هو الكذب وهو من قصد تقرير الحكم وتحقيقه لما فيه من الاشتغال على الاسناد مرتين على ما تقدم (وه) حيث يقصد انه يعوى دون التخصص (أشد لنفي الكذب) عن توهم السامع (من) قول القائل (لا تكذب) ياريد لأن الأول قد اختلف على الاسناد مرتين أحدهما إلى المتدا والآخر إلى الفاعل على ما تقدم بخلاف الثاني فلم يشتمل إلا على اسناد واحد وهذا المثال ولو كان صالحاً للاختصاص يمكن العرض به هو البقوى يفرع عليه بيان الفرق بين التأكيد للسبب والتأكيد غير اسكلم صرب عبر يرد وكلاهما محال (فقلت) وفيه نظر لأن ما اقتضاه ما أنصرت أحداً من عدم ضرر به العام وأصح لأن أحداً سكرة في سياق السعي لكن قصده لأن عبره صرباً أحداً ثبتت فأنكره بدسمة إليه في حجب الثبوت وليست عامة بل تقتضي أن عبره ضرب شخصاً ما لأن نقص السبب الكلي استأثرني وسؤال آخر على عبارة الأيضاح فإنه قال إن السعي بالاول الرؤية الواقعة

لا تكذب قال العلامة البقوى وقد فهم من بيان غلة البقوى أن التخصص لا يعنى عن البقوى لأنه مشتمل على

على لاسناد مرتين لكن فرق بين أن يكون الشيء مفعولاً بالذات وأن يكون حاصله بالذات (قوله واقتصر المصنف على مثال البقوى) أي ولم يذكر مثال التخصص أيضاً مع أن السعي يحتاج لمثلين (قوله ليعبر الخ) قديماً لأن التفرقة المذكورة متأت مع ذكر مثال التخصص أيضاً بأن يذكر مثال التخصص ثم مثال البقوى ثم يفرع عليه ذلك لأن يقول قصد المصنف الاقتصر على احدهما لئلا يختار لأنه معلوم من أول الكلام أن السعي يأتي في لهما فلهذا ذكر الأمرين ذكر أحدهما اقتصر على مثال البقوى ليعبر عليه وحيث قد قول الشرح واقتصر الخ معناه واقتصر على مثال البقوى أي ولم يصر على مثال التخصص وليس معناه ولم يذكرهما جميعاً في شيء آخر وهو أنه قد يقال إن هذا المثال الذي ذكره المصنف مثالاً للأمرين لصلاحيته لذلك لكن المصنف اقتصر فيه على بيان البقوى حيث قال فإنه أشد لأجل أن يفرع عليه الفرق بين البقوى وتأكيد السند إليه لأنه محض افتراء باعتبار أن كلا فيه دلالة على عدم الكذب ومحتوى على صمير الخطأ مرتين وترك بيان حال الآخر وهو التخصص لظهوره إذا جاءت ذلك قول الشرح واقتصر الخ أي أنه لم يبين التخييل إلا بالبقوى باعتبار قوله أنه أشد الخ وليس المراد أنه لم يورد مثال التخصص لما علمت أن المثال المذكور صالح لهما

وكدامن قولك لا تكذب أنت لا تكذب المحكوم عليه لا الحكم وعليه قوله تعالى والذين هم برهم لا يشركون فانه يفيد من التأكيد في بني الاشراك عنهم ما لا يفيد قولنا والذين لا يشركون برهم ولا قولنا والذين هم برهم لا يشركون وكذا قوله تعالى لقد حق القول على أكثرهم فهم لا يؤمنون وقوله تعالى فعميت عليهم الأنبياء يومئذ فهم لا ينسألون وقوله تعالى ان شر الدواب عند الله الذين كذبوا وهم لا يؤمنون هذا كله ادنى الفعل على معرف فان نفي على منكر أفادت تخصيص الجنس أو الواحد بالفعل

قرره شيخنا العدوي (قوله وكدامن لا تكذب أنت) أي وكذا هو أي أنت لا تكذب أشد نفي الكذب من لا تكذب أنت (قوله مع ان فيه) أي في لا تكذب أنت تأكيدا أي للسداليه (قوله أولان لا تكذب أنت لنا كيد الخ) أي باعتبار اشتغاله على أنت وحيدته فالاحتلال الأول أولى (قوله بأنه ضمير المخاطب) متعنى تأكيد وصمير أنه المحكوم عليه أي بسبب أن المحكوم عليه ضمير المخاطب (قوله لعدم تكرار الاسناد) أي الوحشة تأكيد الحكم وتأكيد الحكم أقوى من تأكيد المحكوم عليه والعرق بين الأمرين أن تأكيد الحكم لمفيد للقوى أن يكون الاسناد مكررا على أي كيد المحكوم عليه (٤٠٣) فان الاسناد فيه واحد وفائدته دفع توهم تجوز أو غلط أو نسيان فلو قيل

(وكدامن لا تكذب أنت) يعني أنه أشد نفي الكذب من لا تكذب أنت مع نفيه تأكيدا (لأنه) أي لان له أنت أولان لا تكذب أنت (سأ كيد المحكوم عليه) بأنه ضمير المخاطب تحقيقا وليس الاسداليه على سبيل السهو أو السحور أو النسيان (لا) لنا كيد (الحكم) لعدم تكرار الاسناد هذا الذي ذكر من أن التقديم للتحصيل نارة والقوى أخرى ان نفي الفعل على معرف (وان نفي) الفعل (على مسكر أفاد) التقديم (تخصيص الجنس أو الواحد) أي بالفعل

للمحكوم عليه كما أشار الى ذلك قوله (وكذا) أي وكان أنت لا تكذب أشد نفي الكذب من لا تكذب وهو أيضا أشد نفي الكذب (من) قول أنه نفي (لا تكذب أنت) وانما كان أشد منه مع ان فيه التأكيد في الجملة (لأنه) أي لان مفيد التأكيد وهو له أنت من لا تكذب أنت انما سبق (لنا كيد المحكوم عليه) ونقر به حتى لا يتوهم أنه غير ضمير المخاطب وانما استدل الحكم بضمير تجورا أو سهوا أو نسيانا (لا) لنا كيد (الحكم) لعدم اشتغاله عن تكرار الاسناد على الوجه السابق وانما فيه تقرير السداليه ثلاثتهم أن المحكوم عليه غير دولس فيه التعرض للسداليه هي الحكم الا مرة واحدة وقد فهم من بيان علة التقوى أن التحصيل لا يحل عن التقوى لانه مشتمل على الاسناد مرتين لكن عرق بين أن يكون الشيء مفصودا بالذات وأن يكون حاصله لتعريفه وهو أن ما لم يقدم فيه حرف الدعي على السداليه مرة بعد التقديم فيه التحصيل و مرة بعد التقوى بحسب قصد التمسك بما هو اداسي الفعل على معرف مصدر كان أو مظهرا (وان نفي) الفعل (على مسكر) أي أخبر به عن مسكر (أفاد) التقديم حيث (تخصيص الجنس) بالخير القلي دون الجنس الفال الجنس السداليه (أو) أفاد تخصيص (الواحد) من ذلك الجنس (به) أي بالخير القلي دون اثنين أو

على كل واحد من الناس وفيه نظر لان معنى رؤيه كل الناس حرفي لا كلي لانه صلب عموم لاسيما في ولما تقر في المطلق من ان ليس كل من أسوار السالة الحرة نوعا من الخواب فان هذا مشاحة في العبارة

للتخصيص جزوا وللتخصيص نارة ولا تقوى أخرى (قوله

ان نفي الفعل على معرف) أي ان كان السداليه معرفة سواء كان سببا ظاهرا أو ضميرا (قوله وان نفي على مسكر أفاد الخ) أي سواء ولي المسكر حرف النفي أولا (قوله تخصيص الجنس) أراد به الجنس المعنوي وهو ما دل على متعدد ويشمل النوع والنصف (قوله أو الواحد) أو مائة خلا فتجوز الجمع كما اذا كان المخاطب حازما محصورا في الحبيء ولم يعلم هل الخائن من جنس الرجال أو النساء وعلى تقدير كونه من جنس الرجال هل هو واحد أو أكثر فيقال رجل جاء في أي لا امرأة ولا رجلان أي أن المحبي مقصور على الواحد من ذلك الجنس ثم ان قول المصنف أو الواحد مراده به العدد العيني من اطلاق الخاص وإرادة العام أو هو من باب الاكتفاء والاصل أو الواحد أو الاثنين أو الأكثر واقتصر على الواحد لانه أقل ما نوح فيه الحقيقة ويقوم غيره بطريق العاية فاندفع قول بعضهم انظر لم سكت عن الاثنين والجمع (قوله تجوز رجل جاء في) المحور وقوع السكرة مستدا كونها فاعلا في المعنى لان المعنى ما جاء في الرجل وكان على النصف أن يريد ما رجل جاء في ورجل ما جاء في على ما تقدم في العرفة

كقولك رجل حائى أى لامرأة أو لارجلان وذلك لأن أصل النكرة أن تكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا كان المخاطب بهذا الكلام قد عرف أن قد أناك أتولم يدركه رجل هو أم امرأة أو اعتقد أنه امرأة وتارة الى الوحدة فقط كما اذا عرف أن قد أناك من هو من جنس الرجال ولم يدركه رجل هو أم رجلا أو اعتقد أنه رجلا

(قوله بحور حل جاء في أي امرأة) أي أن المحرم مقتصور على هذا الجنس دون هذا الجنس الآخر وكون الذي جاء واحدا أو أكثر ليس منظور إليه (قوله فيكون تخصيص جنس) أراد به الصف فلا يقال إن الرجل والمرأة كل منهما ليس جنسا بل صنفان من النوع أو المراد الجنس العمومي وهو ما دل على كثيرين (قوله وذلك) أي ويان ذلك الاحتصاص (قوله حامل للمعنيين) أي محتمل لهما ومشعر بهما عند استعماله في الماصقات سواء قلنا أنه موصوع للحقيقة أو نفرد منها مضموم فإذا كان اسم الجنس معردا كان فيه الجنسية والوحدة أو مثني فيه الانثوية والجنس أو جمعاً فيه الجمعية والجنس وحيث كان حاملا لهما وحكم عليه بفعل على وجه تخصيصه به فيحوز أن يصرح بالتخصيص إلى الجنسية فيكون (٤٠٤) ما في عنه القمل هو الجنس المقابل للحكم عليه بفعل في المفرد من جنس واحد.

أى لامرأة وفى المنفى
رحلان جاأى أى
لامرأتان وفى الجمع رجال
جاء وفى أى لانساء اذا كان
اعتقاد المخاطب أن الحائى
من جنس المرأة فقط ويكون
التخصيص قصر قلب أو
هو من جنس الرجل والمرأة
فيكون قصر افراد ويحوز
أن ينصرف الى العدد
فيقلق المفرد رجل جاءنى
أى لا انسان ولا جمع أو
رحلان جاءنى أى لا واحد
ولا جماعة أو رجال جاءنى
أى لا واحد ولا انسان اذا
كان اعتقاد المخاطب عديدة
شخصية دون غيرها
والواقع بخلافه ويجرى
فيه قصر القلب والافراد
على حسب الاعتقاد كما مر

(مخوّر- رجل- ما في أي امرأة) فيكون تخصيص حسن (أو لا رحلان) فيكون تخصيص واحد وذلك أن اسم الجنس- حامل لمعين الجنسية والمعد المعين أعني الواحد ان كان معددا والاثني ان كان مثني واور اندعاه ان كان جمعا

ثلاثة من ذلك الجنس وذلك (نحو رجل جاء في أي لامرأة) حيث يقصد التكلم ان الجائي من جنس الرجال لا من جنس النساء فيكون من تخصيص الجنس (أو) نحو رجل جاء في (لارجلان) حيث يقصد ان الجائي واحد من جنس الرجال لا اثنان منه فيكون من تخصيص الوحدة وما يصح التخصيصان فبما فيه البناء على منكر لان اسم الجنس مشعر بجمعين عند استعماله في الماصقات سواء قلنا انه موضوع للحقيقة أو لغير ذمهم منها الجنسية والعقدان كان مفردا فيه الجنسية والوحدة أو مشي فيه الانثوية والجنس أو جملا فيه الجنسية والجنس فادأحكام عليه على وجه تخصيص الفعل به فقد ينصرف التخصيص الى الحديثة فيكون ما اتى عنه الفعل هي الجنسية المقابلة للحكوم عليها فيقال في المفرد رجل جاء في أي لامرأة وفي النفي رجلان جاء في أي لامرأتان وفي الجمع رجال جاء في أي لاساء اذا كان اعتقاد المحاطب ان الجائي من جنس المرأة فقط فيكون التخصيص قصر قلب أو هو مع جنس الرجل فيكون قصرا افراد وقد ينصرف الى العدد فيقال في المفرد رجل جاء في أي لا اثنان أو رجلان جاء في أي لا واحد ولا جماعة أو رجال جاء في أي لا واحد ولا اثنان اذا كان اعتقاد المحاطب عديدة مخصوصة دون غيرها والواقع بخلافه ويجري فيه قصر القلب والافراد على حسب الاعتقاد كما تقدم الان ظاهر عبارة المصنف ان الفعل متى نفي على منكر نسين فيه التخصيص والذي يشر به كما

وانما اراد ان النفي بالاول الرؤية الواقعة على أحد وعمل الشيخ عبد القاهر والسكاكي امتناع الثاني بان نفس النفي بالاية تسمى أن يكون القائل قد ضرب زيدا وابلاء الصمير حرف النفي يقتضي أن لا يكون قد صر به وهو تناقض قال المصنف وفيه نظر لان ايلاء الصمير لا يقتضي ذلك قال قبل الاستثناء

الذي

واعايدنا بقولنا عند استعماله في المصادفات لان افاده النكر للمددا عامي عند

ذلك الاستعمال وأما عند استعماله في الحقيقة بناء على وضع النكر لها فلا يتأتى تخصيص العدد قال قلت انه متى استعمل في المصادقات لم يحل عن افادة العدد وحينئذ فالخصر الحسى والعددى لا يترقان وظاهر الصنف اقرارهما قلت فرق بين أن يكون الشيء مقصودا وبين أن يكون موحودا من غير قصد فالخصر الحسى وإن كان لا يتخلو عن العدد بهذا الاعتبار لكن المقصود بالذات الاشعار بالتخصيص الحسى للرد على المخاطب والتخصيص العددى موحود غير مقصود بالذات وكذا العكس (قوله أعنى) أى بالعدد للعين الواحد من الجنس أى من أفراده وجملة الواحد عند اعتبار الفرق وإن كان لا يقال له عدد عند الحساب (قوله إن كان) أى اسم الجنس مفردا (قوله والاثنيين) أى فإنه عدد معين كما أن الواحد كذلك وأما الجمع فإنه معين باعتبار أنه لا يتناول الواحد والاثنيين فتعيينه أصابى والا فالجمع لا يدل على عدد معين لأنه لا نهاية له (قوله وإلا راند عليه) أى على الاثنى وأفراد الضمير لتأويلهما بالعدد

(قوله فأصل السكره الخ) القاء فاء المصباح أي إذا أردت محقق القدم وقول لأصل السكره الخ ولست تهرية اذ لم يتقدم ما يتفرع عليه هذا لا غاية ما يفيد هـ الأول أن اسم الجنس محقق لمعين يصح أن يراد منه هذا وأن يراد منه هذا وكون أحدهما الأصل لم يعلم كذا قرر شيخنا العدوي وقوله فأصل السكره أي اسم الجنس السكر المفرد وقوله أن تكون واحدا من الجنس أي أن تستعمل في واحد مذكور فيه الجنس بحيث تكون دالة على الأمر الواحد والجنس وإن كانت موصوغة للمعوم (قوله وقد يقصد به) أي بالسكره المفردة وذكر باعتبار أنها اسم جنس وقوله الجنس وعط أي ولا يقصد الواحد فاعلم به كقولك رجل حائفي لمن كان غلاما بأن الحائفي واحد ولم يعلم من هو من جنس الرجال أو النساء (قوله وقد يقصد به الواحد) أي من غير أن يقصد به الجنس لأنه لم يقصد به كقولك رجل حائفي لمن كان غلاما بأن الحائفي واحد كان غلاما بأن الحائفي من جنس الرجال يشترط أن يكون واحدا أو كثر وقدر يقصد به الجنس والواحد كما وكان المخاطب غلاما بحصول الجبى لكن لا بد من هل الحائفي من جنس الرجال والنساء وهل هو واحد أو أكثر فادا (٤٠٤) قبله رجل حائفي كان الغبي الحائفي واحدا من هذا الجنس لا امرأة ولا

فأصل السكره المفردة أن تكون واحدا من الجنس وقدر يقصد به الجنس فقط وقد يقصد به الواحد فقط والذي يشعر به كلام الشيخ في دلائل الإجماع أنه لا فرق بين المعرفة والسكره في أن البناء عليه قد يكون للتحصيل وقد يكون للتقوى (ووافقه) أي عبد القاهر (السكاكي على ذلك) أي على أن التقديم بهيد التحصيل لكن حاشا

فيل كلام الشيخ في دلائل الإجماع حاشا حريز التقوى فيه كالمعرفة وقد علم من هذا التقرير أن العبارة الشاملة يراد أن يقدر بدل الواحد العدد وقد يقصد به عددا مستمرا في المصادقات لأن إفادة السكر للعدد عند ذلك الاستعمال وما عد الاستعمال في الحقيقة ما على وضع السكره فلا يتصور تخصيص العدد فإن قلت متى استعمل في المصادقات لم يحل عن إفادة العدد في قول من يستعمل في الصدوق أقصاه حق القصر بعيد القصر باعتبار العدد وظاهر العبارة أن الحصر أعني الجنس والعددي يفرقان قلت فرق بين أن يكون الذي مقصودا وبين أن يكون موحودا فانقصر الجنس ولو كان لا يتصور عن العددي بذلك الاستعمال لكن المقصود بالاثبات الأسماء بالتحصيل الحائفي لا بد على المخاطب والتحصيل العددي موحود غير مقصود بهاتين وكذا العكس وقد تقدم مثل هذا قبلنا (ووافقه) أي الشيخ عبد القاهر (السكاكي على ذلك) أي على أن التقديم بهيد الاختصاص لكن حاله في معنى الذي فيه مفرع وذلك يقتضي أن لا يكون صرنا أحدا من الناس قد ان لم ذلك فليس التقديم لحريه في عرصوه التقديم أيضا كقولك ماضى بالاربع (٤٠٥) انس الذي قاله السبأ أولا واضح لأن إيلاء الأسماء بما يقتضي معنى ما عدا السنن وقوله بعد ذلك قال قول كلام سابط وقوله بعد ذلك ان لم لأدرى ما أراد وكيف بعيد يرفع الاستثناء عدم ثبوت الحكم للسنن ص (ووافقه) (السكاكي الخ) ش وصار السكاكي في انس إليه لتقدم فقال ما أن يكون لا يجوز تقريره في الأصل فاعلاؤه حرا في المعنى لا لعل ثم قدم مثل يقدم فانه لا يجوز أن يقدر فاعلاؤه المعنى فقط أن

رجلان (قوله والذي يشعر الخ) هذا اعتراض على المصنف حيث اقتضى صنيعة أن الفعل متى نفي على مكر معين فيه التخصيص ولا يحصى به التقوى مع أن الذي يشعر به كلام الشيخ صحة حريان التقوى فيه كالمعرفة فاذا قيل رجل حائفي فالمعنى أنه غلام ولا بد وهذا لا ينفي أن المراد صحت أيضا إذ ليس المقصد التخصيص فالمصنف قد سبب للشيخ عبد القاهر شيئا لم يقل به صراحة ولم يشعر به كلامه لكن نحن إفادة تقديم اسكر للتحصيل أو التقوى أن يقصد باسم الجنس أو الواحد اما ان لم يقصد شيئا مسميا بأن

حمل التنوين على التعظيم والتهويل وغير ذلك لم يعد انهوى ولا التحصيل بالوصف المستفاد من التكثير المصحح للإبتداء أي لا يك اداجعلت التنوين في رجل للتعظيم فهو المقصود بالجنس ولا الواحد (قوله في أن السبأ عليه) أي في أن بناء الفعل على المسد إليه معرفا أو مكررا فيكون للتحصيل وقد يكون للتقوى وحاصل مذهبه العوين على حرف المعنى وأنه ان تقدم على المسد إليه أفاد التقديم التحصيل سواء كان المسد إليه سكرة محمولا على حال هذا أو معرفة ظاهرة محمولا على بدل هذا أو صيغة محمولا ما قلت هذا وان لم يتقدم حرف المعنى لم يكن أصلا وكان متأخر فتارة بعد التقديم التحصيل وتارة بعد التقوى من غير فرق بين سكرة ومعرفة ظاهرة أو مضمرة فصور الاحتمال عنده ست وصور تعين التحصيل ثلاث فالجهة نسبة قول الشارح في أن البناء عليه قد يكون للتحصيل الخ لا ينافي ما قلناه لأن قد قد صادف مع تعين بعض الأقسام للتحصيل (قوله أي على أن التقديم بهيد التحصيل) انما لم يقل والتقوى لأن التحصيل محل الراجح منهما وأما التقوى فموجود في جميع صور التقديم وان كان عبره ليعطى في بعضها

(قوله في شرائط) هي ثلاثة الاول جواز تأخير السند اليه على أنه فاعل في الشيء فقط والثاني تقدير كونه كان أو حرا في الأصل فتقدم لاعادة الاحتصاص والثالث أن لا يمنع من التخصيص مانع فلهذا الشروط لا يقول بها عبد القاهر اذا لم يدار عندده على تقدم حرف النفي فتنى تقدم حرف النفي على السند اليه كان التقديم للتخصيص (قوله وتفاصيل) هي ترجع الى ثلاثة ما يكون للتقوى فقط وما يكون للتخصيص فقط وما يحتملها وقد أشار إليها الشارح بقوله ومذهب السكاكي الخ وفيه أن عبد القاهر يقول بالتفصيل الثاني والثالث فلن المراد أنه حاله في مجموعها أولى بعضها أي أن السكاكي قال بتفصيل لم يقل بها كلها عند القاهر (قوله فان مذهب الشيخ الخ) حاصل مذهب على ما ذكره الشارح أن السند اليه مسكورة وامسرفة ظاهرة أو صمير فلهذا ثلاث وفي كل منها اما أن يتقدم على السند اليه حرف النفي أولا أن لا يمكن حرف بمعنى أعلا أو أخرا في الجملة تسعة فتنى تقدم حرف النفي على السند اليه كان التقديم مفيدا للتخصيص كان السند اليه مسكورة أو مسرفة ظاهرة أو لم يكن بمعنى أصلا أو كان ولكن تأخر عن السند اليه كان مسكورة أو مسرفة ظاهرة أو مسرفة فتنية يكون للتخصيص وتارة يكون للتقوى فصور الاحتمال ست وهذا حاصل مذهب اداعت هذا تعلم أن قول الشارح بصرا كان الاسم أو مظهر امعرا أو مسكرا راجع لمقتل الاول بعدها على ما ذكره الشارح سابقا قوله والذي يشعر به كلام الشيخ وقوله مشتبا كان العمل أو مسفيا راجع لما لا فقط (قوله وان كان مسكورة فهو) أي التقديم للتخصيص جزما أي سواء تقدم حرف النفي أو تأخر أولم يكن يعني أصلا فوافق السكاكي عبد القاهر في صورة من هذه الثلاثة وهي ما اذا تقدم حرف النفي وحاله فيما اذا تأخر أولم يكن نفي لاسم عند عبد القاهر من صور (٤٠٦) الاحتمال واما كان تقديم المسكورة بعيد التخصيص عند السكاكي في

الاحتمال الثلاثة احوال الشرطين الاتيين في كلام المصنف في كل منكر (قوله فان كان مظهرا) أي سواء تقدم حرف النفي أو تأخر أولم يكن نفي وهو مخالف لعبد القاهر في هذه الصور الثلاثة لأن الاول عنده من صور التخصيص جزما والاخيرين عنده من صور الاحتمال واما كان تقديم المعرفة الطاهرة

في شرائط وتفاصيل فان مذهب الشيخ أنه من ولي حرف النفي فهو للتخصيص قطعا والافضل يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى مضمرا كان الاسم أو مظهرا مرفعا أو مسكرا مشتبا كان العمل أو مسفيا ومذهب السكاكي أنه ان كان مسكورة فهو للتخصيص ان لم يجمع منه مع وان كان معرفة فان كان مظهرا فليس الا للتقوى وان كان مضمرا

التخصيص وفي حوار التقوى فان الشيخ عبد القاهر معني التخصيص عنده هو تقديم حرف النفي من غير تفرقة بين معرف ومنكر ولا بين مظهر ومضمور وغير ما تقدم فيه حرف النفي يحور فيه التقوى والتخصيص والسكاكي معني التخصيص عنده هو كون السند اليه يحور تأخير على أنه فاعل معني مع تقدير انه تقدم عن تأخير مع شرط ان لا يمنع من التخصيص مانع استمالي أو عقلي ان كان السند

لو كان مؤخرا لانه لو تأخر لكان فعلا لفظا فهذا لا يبعد الاحتصاص (قلت) وقد تقدم عن السكاكي في الكلام على ذكر السند خلاف هذا وكذا صرح رخصري أنه بعيد الاحتصاص ذكره

في

عند السكاكي للتقوى فقط لانشاء أحد الشرطين الايين وهو جواز تقدير كونه مؤخرا على أنه فاعل معني فقط (قوله وان كان مضمرا) أي سواء تقدم حرف النفي أو تأخر أولم يكن يعني فوافق عبد القاهر فيما اذا تأخر حرف النفي أولم يكن وخالفه فيما اذا تقدم لانه عنده للتخصيص من غير احتمال فصار الحاصل أن صور موافقة الشيخين ثلاثة الاولى ما راجل قال هذا فانه يفيد التخصيص جزما عند الشيخ فتقدم حرف النفي وعند السكاكي لتسكير السند اليه وتاثيرها والتاثيرا أنما قلت هذا وأنا قلت هذا فانه محتمل للتخصيص والتقوى عندهما لوفوع السند اليه مضمرا ولم يسبق نفي وصور اختلافهما الستة الباقية * احداها الضمير الواقع بعد النفي نحو ما أنا قلت هذا فالتقديم فيه معني للتخصيص عند الشيخ لتقدم النفي محتمل عند السكاكي ليكون للسند اليه ضميرا * ثابته الاسم الطاهر المعرفة الواقع بعد النفي نحو ما يريد قال هذا فهو متعين للتخصيص عند الشيخ ومتعين التقوى عند السكاكي * ثالثها المسكورة الواقعة قبل النفي نحو راجل ما قال هذا فهو متعين للتخصيص عند السكاكي محتمل عند الشيخ * رابعها الاسم الطاهر الواقع قبل النفي نحو ما يريد ما قال هذا فهو محتمل عند الشيخ متعين التقوى عند السكاكي * خامسها المسكورة الواقعة في الاثبات نحو راجل ما قال هذا فهو متعين للتخصيص عند السكاكي ومحتمل عند الشيخ في سادسها المعرفة للطهارة الواقعة في الاثبات نحو ما يريد ما قال هذا متعين التقوى عند السكاكي ومحتمل عند الشيخ وعلم من هذا أنه ليس عند الشيخ قسم يتعين فيه التقوى بل حاصل مذهب التفصيل الى ما يجب فيه التخصيص والى ما يجوز فيه التقوى والتخصيص وشرطه في الاول تقدم النفي فقط وحاصل مذهب السكاكي التعميل الى ما يجب فيه التخصيص والى ما يجب فيه التقوى والى ما يجوز فيه الامران وشرط في الاول جواز تأخير السند اليه على أنه فاعل في المعنى فقط مقدر التقديم عن تأخير مع كون المسكورة خالية من المانع الذي يمنع من التخصيص

فانه لا يفيد الا تقوى الحكم واستثنى السكر كما لا يجوز حين جاء في ان قدر أصله جاء في رجل لا على ان رجل فاعل جاء في بل على انه يدل من الماعل الذي هو الصمير المستتر في جاء في

(قوله أي يقدر انه كان في الأصل مؤخرًا) ! يدل على أنه فاعل معنى فقط نعمه عامر (قوله سواء جار تقدير التأخير) أي على أنه فاعل معنى فقط وهذا مفهوم الشرط الثاني وقوله ولم يقدر أي ولم يلاحظ التقدير (قوله أولم يحترق التأخير) أي وب قدر مؤخرًا فاعل جعل بالقيود وهذا مفهوم الشرط الأول فهو لفظ وشرط وشوش (قوله لما سكره) أي عند قوله بخلاف امرى من أنه يكون إذا آخر فاعل لفظا لا معنى فبهم - على كون أصله من فاعل من يد تقدم فاعل المعنى وهو لا يجوز (قوله وب كان مقتضى هذا الكلام) أي قوله والا فلا يفيد الا تقوى الحكم فانه يدل على أن لا يجوز تقديره مؤخرًا على أنه فاعل في المعنى لا في اللفظ تقديمه التقوى وهذا صادق بالسكر مثل رجل جاء في ادلائك تقديره مؤخرًا على أنه فاعل معنى لا بل رقت جاء في رجل كان رجل فاعل لفظا لا معنى فاقم - يد وحيث لمقتضاه أن يكون تقديمه التقوى فقط (٨٠٨) لا لا يحصى فآخره من ذلك الحكم (قوله أن لا يكون يجوز حين جاء في)

أي أن لا يكون التقديم في يجوز حين جاء في مفيدًا للتخصيص في الكلام حذف والمراد يجوز حين جاء في كل مسكر إذا أخر كان فاعلا لفظا لا معنى (قوله فهو فاعل لفظا) أي ومعنى وقوله لا معنى أي فقط فادفع ما قاله به بزم من كونه فاعلا في اللفظ أن يكون فاعلا في المعنى فلا وجه لذلك التمسك (قوله وأخرجه من هذا الحكم) عطف تفسير على قوله استثناء إشارة إلى أن المراد بالاستثناء التمسك التقوى والمراد بالحكم القاعدة من اسلاق الجزء على الكل وهي كل ما لا يجوز تأخيرها على أنه فاعل معنى لم يفد تقديمه التخصيص

أي يقدر أنه كان في الأصل مؤخرًا (و لا) أي وان لم يوجد الشرط (فلا يفيد) التقديم (لا معنى الحكم) سواء (جار) تقدير التأخير (كما مر) في نحو (وم يقدر أولم يحترق) تقدير التأخير أصلا (مخبر بدقام) فانه لا يجوز أن يقدر أن أصله هم بدقدهم ما سكره ولما كان مقتضى هذا الكلام أن لا يكون يجوز حين جاء في مفيدًا للتحقق ص لانه إذا أخر فهو فاعل لفظا لا معنى فبهم السكاكي وأخرجه من هذا الحكم أن عمله في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل في اللفظ لا في المعنى فبهم السكاكي (و استثنى) السكاكي (مسكر)

(والا) (١) يحترق تقديره مؤخرًا على أنه فاعل معنى أو جار ولم يخص ذلك التقدير فسادا وعمله (فلا يفيد) التقديم حيث (لا تقوى الحكم) كما مر من استثناء على الاستثناء من تقوى معنى استثنى أحد الأمرين من غير (سواء جار) تقدير التأخير على أنه فاعل معنى (كما مر) في نحو (أولم يحترق) (الأنه لم يقدر) ذلك التأخير (أولم يحترق) تقدير التأخير على أنه فاعل معنى (مخبر بدقام) فانه لا يجوز أن يقدر أن أصله هم بدقدهم ما سكره ولما كان مقتضى هذا الكلام أن لا يكون يجوز حين جاء في مفيدًا للتحقق ص لانه إذا أخر فهو فاعل لفظا لا معنى فبهم السكاكي وأخرجه من هذا الحكم أن عمله في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل في اللفظ لا في المعنى فبهم السكاكي (و استثنى) السكاكي (مسكر)

القسم الأول ما إذا كان المسد بالسكره مخبر حين جاء في فاعل به لا يفيد الاحتصاص وان كان لا يمكن تقديره عند التأخير فاعلا مع وجوده فقط ولو تأخر لكان فاعلا لفظا لا معنى فبهم السكاكي (و استثنى) السكاكي (مسكر)

كذا قرر ويصح أن يراد بالحكم امتناع التخصيص حيث لم يحترق تقدير كونه في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معنى فقط ذلك ويقدر ذلك اه سم وإد اخرج السكر من هذا الحكم كان تقديمه مفيدًا للتخصيص (قوله أن جمعه) أي سداً جعله وهو متعلق بأخرجه (قوله على أنه فاعل معنى) أي فقط (قوله أن يكون بدلائل) أي ولا شك أن البديل من الماعل فاعل في المعنى فقط فان قلت على جعل السكر بدلا من الصمير الواقع فاعلا بزم عود الصمير على متأخر لفظا ورسا وذلك ممنوع قلت أجازوا ذلك في مواضع منها البديل كمره حالدا (قوله واستثنى السكاكي السكر) أي استثناء من قوله ان لم يوجد الشرطان فلا يفيد التقديم لا التقوى وأورد عليه أن الاستثناء فرع الدخول وهذا المستثنى غير داخل في المستثنى منه أي قوله والا فلا يفيد الا تقوى لان المستثنى منه المذكور لم يوجد فيه الشرطان بخلاف هذا فقد وجداه على ما قررهما السكاكي لانه إذا أخر كان فاعلا معنى عده لانه يدل من الصمير وحيث فلا وجه للتعبير بالاستثناء وأجيب بأن التعبير بالاستثناء نظرا لظاهر من أن الفعل عند التأخير للسكر يكون مسدا للظاهر لا للصمير وان كان في الحقيقة ليس استثناء أصلا اد السكره موجود فيها الشرطان (١) قوله ولا يجوز هكذا في المسح والماسب والايحز لا لا يحق اه مصححه

كما قيل في قوله تعالى وأسرنا النجوى الذين ظلموا ان الذين ظلموا بدل من الواو في أسروا وافرقت بينهما وبين الفرق بأنه لو لم يقدر ذلك فيه اتى تخصيصه لاسبب تخصيصه سواء ولو اتي في تخصيصه لم يقع منه بخلاف الفرق لو حوّل شرط الانتداء فيه وهو التعريف

غاية الامر ان تأويل ثم ان المراد بالسكر احدى استثناء السكاكى لسكر لذي لا يرد الحكم عليه حال سكره وهو الخالي عن موع الانتداء لانه المحتاج الى اعتبار التخصيص واما السكر الذى يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير نحو اقرة نسكمت وكوكب انقص الساعة ووجوده بمقتضى الضرر للاجاجة لا اعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا سيره (قوله محذوف من باب وأسرنا النجوى الخ) أى محذوف من باب الذين ظلموا في قوله تعالى وأسرنا النجوى الذين ظلموا أى أى محذوف منه لأنه فى أنه بدل من الصبر (قوله على القول بالاندراج) أى أنه محذوف عن أحد القولين في اعراب الآية (٤٩) وهو أن الذين بدل من الواو وأما على القول بأن الذين ظلموا مبتدأ وأسرنا

محذوف من باب وأسرنا النجوى الذين ظلموا أى أى فى القول (بالإبدال من الصبر) أى قدر أن أصل رجل حادى حادى رجل على أن رجل ليس بفاعل بل هو بدل من الصبر فى حادى كاد كرى قوله تعالى وأسرنا النجوى الذين ظلموا أن لو وقع والذين ظلموا بدل منه وأما محذوف من هذا الباب (ثلاثة فى التخصيص لاسبب له) أى التخصيص (سواء) أى سوى تقدير كونه وحرارى الأصل على أنه محذوف معنى ولو لا أنه محذوف لما صح وقوعه مبتدأ (بخلاف الفرق) فإنه يجوز وقوعه مبتدأ

التقوى فقط والحكم فى السكر وجوب تعمق التخصيص بالتقديم (و) لذلك (حذف) أى لسكر لاسبب إليه فعل (من باب) ما يربطه وحرارى أنه فاعل معنى فقط لا لفظا أما التعمق الفرق منه وبين ما يفيد التقوى وذلك كقوله تعالى (وأسرنا النجوى الذين ظلموا) فإن فيه تعريف فاعل الذين ظلموا مبتدأ وأسرنا النجوى حادى وقيل فاعل أسرنا والواو علامة التخصيص فالذين ظلموا على هذا فعل لفظا وقيل بدل من الصبر موصحاله فيكون على هذا القول فاعلا معنى لا لفظا وعلى اعراب هذا يقول الأخير يقع اخلاق السكر على فعل معنى فقط وهذا معنى قوله أى على القول (بالإبدال) أى ابدال الذين ظلموا (من الصبر) فى وأسرنا واما محذوف من هذا الباب الذى أنه دال على من باب وأسرنا النجوى الذين ظلموا على القول بالبدال الذين ظلموا من الصبر (ثلاثة فى التخصيص) عن الكلام الذى انتهى فيه بالسكر محذوف عما هو لا يلزم يكن كذلك فى عنه التخصيص (الاسبب له) أى التخصيص (سواء) أى سوى تقدير التقديم عن محذوف كان فى التامى لا لفظا لكن التخصيص لا بد منه فوجب مراعاة موحه الذى هو تقدير التقديم المذكور لانه لا يخلو لاسبب بالسكر فى وجود ذلك التركيب الا ذلك التخصيص لتوقف على تقدير كونه مؤجرا على أنه فاعل معنى (بخلاف الفرق) المحذوف عنه بالفعل فإنه يجوز وقوعه مبتدأ من غير رعاية التخصيص فتوقف على ذلك الوجه القمى لى هو تقدير كونه مؤجرا على أنه فاعل معنى باحراره على طريق وأسرنا النجوى الذين ظلموا كما عدم فهم ذلك فى المعرفة بخبر زيد قام عدم الواو لانه فى رجل فاعلا على تقديره متحررا عند لاحصص يسكون مسوع الانتداء بالكررة فى زيد قام لاحصص لك فلو قدر لك كان مديرا لادبى عليه قلت ود حوزان يقدرى أنطام التأخير مع كونه لادبى عليه ثم مد كروه يؤدى الى حوزان الانتداء بالسكر فى

(٥٢ - شروح السجيص - قول) نأى انتداء التخصيص على تقدير عدم العلم من الباب المذكور لخصوا التخصيص بعد هذا التقدير كالتعظيم والتحقير والتعليق والتسكير وتاميل (قوله ولو لا أنه) أى رجل حادى محض ما صح وقوعه مبتدأ أى قال السكاكى مضطرا الى التخصيص فى السكر لاجل صحة الانتداء ولو لا أن فى التخصيص الانتداء من أسرنا النجوى الذين ظلموا لأن يجعله من ذلك الباب يحصل الشرطان المحملان للتخصيص هنا حاصبه وقد نقل اردنا التخصيص المسوع للانتداء بالسكر تقييد الافراد والشيوخ لانهى اثبات الحكم المذكور ونفيه عن غيره مبدى كلاما فيه فقد انفس عليه الحال انه نصر برشيخ العدوى (قوله بخلاف الفرق) ظاهر لما نصت أن له مناسواه ولا يحصل لهذا الكلام ادلا شيوخ فيه حتى يخص ولما حاول الشارح تاليف عبارة للتصنيف بجعل قوله بخلاف الفرق محذوف معلوم من الكلام السابق

(قوله من غير اعتبار التخصيص) أي لانه لا شوع في العرف حتى يخص بل هو مبين معلوم (قوله فلزم ارتكاب هذا الوجه العبد) أي وهو جعل الضمير فاعل الفعل ثم ابدال الظاهر منه فبقي في كلامهم قل عند الحكم وأورد على التارح أن ابدال الظاهر من الضمير الواقع فاعلا واقع في القرآن بلا ضرورة كما في وأسر والحقوى فكيف يكون بعدد الجواب أن هذا الوجه غير متعين في كلام الله لحواز وجوده أحر لا شبهة فيها قد علمنا كذا قال سم وأصحاب الضمير في الآية ما زال الناس معه على أنه لا ضرر في هذا الالاس لأنه في أمر غير محقق ادلة مقدر (قوله فان قيل الخ) هذا الـ قال مع جوابه يوحى امض السح وحاصره أن مقصدي كون السكره بقدر تأخيرها على أنها بدل من الضمير أنها اذا أحررت بالعدل وكانت مشاء أو جمعا بحسب اراد ذلك الضمير في الدليل لأن ضمير التثنية والجمع يجب ابرار مع أن الاستعمال بخلافه اد قولك حامى رجلان أو رجل أحص من حاتى رجلان وجاءوا في رجال والحاصل أن مقصدي كون رجلان حاتى في تقدير أن أصله التأخير على أنه بدل أن يحسب الاراد في حاله التأخير كما يرى في حالة التقديم باتفاق مع أن الاراد في حالة التأخير (٤١٥) محاب للاستعمال في الضمير سواء جعلت الالف مفعلا وحدها الاعلى التثنية

من غير اعتبار التخصيص فلزم ارتكاب هذا الوجه العبد في السكر دون العرف فان قيل فيلزمه ابرار الضمير في مثل حاتى في رجلان وجاءوا في رجال والاستعمال بخلافه فلا بد من مراده أن المرفوع قولنا حامى رجل دل لفاعل فيه مما لا يقول به فاعل وصلا عن فاصل بل اراد أن في مثل قول رجل حامى يقدر أن الاصل حامى رجل على أن رجلا دل لفاعل في مثل رجل حامى يقدر أن الاصل جاءوا في رجال فليتنامل

رعاية ذلك الوجه العبد في السكر ليصح الانتداء دون العرف اصح الانتداء دون ذلك ومعنى حمل السكر من هذا الباب أن قول القائل رجل حامى في مثل يقدر فيه أن الاصل حامى رجل على أن رجلا فاعل معنى عمله دلا من الضمير انقدر استلزامه في جـ كما أن الدبر ظاهرا على ذلك القول بدل من الضمير في أسروا وهو فاعل معنى لكونه دلا من الفاعل الخ في ثم عرس ثم لم يرد أن مراده أن هذا التركيب أي رجل حامى مد وجوده على هبته يقدر أن الاصل فيه كون رجله وحررا على أنه فاعل معنى كما يقدر السحجات لأنه يقع وحررا على فاعل معنى فقط ادلائل بأن رجلا في نحو حامى رجل فاعل معنى الارام ابرار الضمير في نحو رجلان جاءوا ورجل حامى عند التأخير أن يقال حاتى في رجلان وجاءوا في رجال ولا قائل يوجب ابرار الاعلى لعدا كلوني العرايت وهذا التقدير ولو ادعى ما يتوهم من حوار وقوع تأخير مد على أنه فاعل معنى لكن رد عليه أن التخصيص ان كان يستبعد تقدير الحال الذي لا يوجد أصلا فلا مانع من اعتباره في العرف عند عرض مقام ارادة التخصيص والتفرق بين النكر والعرف بأن السكر يقدر في الانتداء به الى هذا التقدير لغير التخصيص لا يوجب منع التقدير في العرف لأن الخوض في الحقيقة الى ذلك التقدير في السكر اعما هو كون انقام مقدم جميع الاحوال وما لا يدل على حوار رجل حامى من غير قرينة نهى عن السكا في الكلام على هل الاستهامية ما يقتضي القول بالتخصيص في مثله وان كان الانتداء بالسكره مسوع وهو الاستهامة

وحاصل الجواب أنه ليس مراد السكا في المرفوع في قولك حامى رجل دل لفاعل حتى يلزم وجوب ابرار في حاتى في رجلان وجاءوا في رجال ويحصل رجلان ورجل يدعي دل مراده أنه يقدر في قولك رجل جاء في أن الاصل حامى رجل على أن رجلا دل لفاعل ولا يلزم من تقديره ذلك في رجل حامى في انقول بالبدلية بالفعل في حاتى رجل الذي أحره ناسكر أعطا ومعنى حتى يلزم القول بالبدلية بالفعل وجوب ابرار في حاتى في رجلان وجاءوا في رجال أيضا والحاصل أن الذي قاله السكا في أنه في صورة تقديم السكر يقدر أن السكر مؤخر في

الاصل وأنه فاعل معنى فقط بدل لفظا في مثل رجل حامى يقدر الاصل حامى رجل على أن رجلا بدل لفاعل في رجلان حاتى في حاتى رجلان كذلك وفي رجال جاءوا في رجال كذلك كل ذلك على سبيل الاعتبار والتقدير ولا يلزم من ذلك القول بالبدلية بالفعل فيما أحره ناسكر لفظا ومعنى بل هو عند التأخير بالفعل فاعل حقيقة وحينئذ فلا يلزم ابرار ضمير التثنية والجمع عند التأخير (قوله فيلزمه) أي السكا في أو الوجه العبد والمفرع عليه محذوف أي حيث حمل السكره دلا من الضمير على تقدير تأخيرها فلزم ابرار الضمير أي استلزام ابراره عند التأخير بالفعل في مثل الخ (قوله دل) أي حقيقة (قوله لفاعل) أي دل هو فاعل لأن نبي التي اثبات (قوله فانه) أي القول بالبدلية بالفعل عند التأخير (قوله فصلا عن فاصل) أي اتفق قول الباقر بزيادة عن في قول الدامل (قوله يقدر أن الاصل الخ) أي فهذه الاصلية تقديرية كما يقدر الحال وحينئذ فلا يلزم منها وقوع أحره على أنه فاعل معنى فقط بل دل لفظا (قوله يقدر أن الاصل جاءوا في رجال) أي ولا يلزم من كونه يقدر أن الاصل ذلك عند التقديم أنه يقال ذلك عند التأخير بل يقال جاءوا في رجال على أن رجال فاعل (قوله فليتنامل) اعما

ثم قال وشرطه أن لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني أي لا امرأة ولا رجلا ن دون قولهم شرأهرداناب أما على التقدير الأول فلا يحتاج أن يراد المهر شرأهرداناب وأما على الثاني فلكونه ما يبا عن مكان استعماله

قال ذلك لأنه مجرد اعتبار لانه بالعمل اه بوي (قوله ثم قال السكا كي الخ) ثم هنا الترتيب في الذكر والاحبر أي ثم صدمانقسم عن السكا كي أحبرك بأن السكا كي قال الخ وليست للترتيب الزماني وأن القول الثاني بعد الأول في الزمان لأن قول السكا كي إذا لم يمنع مانع متصل ببيان التخصيص والاستثناء اه عبد الحكيم (قوله من هذا الباب) أي أب وأسر وأه الجوى وقوله واعتبار التقديم الخ من عطف السبب على السبب (قوله أن لا يمنع الخ) هذا توطئة لسان استعماله (٤١١) التخصيص وقولهم شرأهرداناب وبيان وجه

التوفيق والا فكون التخصيص مشروعا بعدم المانع منه أمر جلي لا يحتاج لبيان (قوله مانع) هو انتفاء فائدة القصر من رد اعتقاد المخاطب في قيد الحكم مع تسليم أصله اه أطول (قوله كقولك رجل جاءني) أي فانه ليس فيه مانع من التخصيص فهو مثال للنفي (قوله شرأهرداناب) المهر بصوت السكا كي عند عجزه عن دفع ما يؤديه أي شرأهرداناب السكا كي دا التاب مهرا أي مصونا ومفزعاً (قوله لأن للمهر) أي الأمر المهر السكا كي والوحد تصويته لا يكون الاشرأ لان حصول الحجر للسكا كي لا يهره ولا يهره وإذا كان كذلك فلا ينوهم أحد أن الاهرار يكون بالحجر حتى يرد عليه بالحصر لان معنى الشيء عن الشيء فرع عن إمكان ثبوته له هذا حاصل كلامه وفيه نظر لان التخصيص

(ثم قال) السكا كي (وشرطه) أي وشرط كون السكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير فيه (أن لا يمنع من التخصيص مانع كقولك رجل جاءني على ما مر) أن معناه رجل جاءني لا امرأة أولا رجلا ن (دون قولهم شرأهرداناب) فان فيه مانعا من التخصيص (أما على التقدير الأول) يعني تخصيص الجنس (فلا يحتاج أن يراد المهر شرأهرداناب) لان المهر لا يكون الاشرأ (وأما على التقدير الثاني) يعني تخصيص الواحد (فليس هو عن مظان استعماله) أي ليس هو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الاستثناء انفيده للتخصيص والعرف والسكر فيه سواء فليتأمل ثم لما افضى جعل السكر عند الاستثناء من شرط في ذلك ما يكون مقدما عن العملية المصوية كون كل منكر محرم عنه بالعمل للتخصيص وعبد السكا كي أن بعض الحرثيات منه حارحة عن ذلك لما عاين أشار إلى تفيد السكا كي في المانع بقوله (ثم قال) أي السكا كي (وشرطه) أي وشرط كون السكر التسدالي العمل مقدر التقديم عن الأخير الذي يكون على أنه فاعل معنى لافادة التخصيص (أن لا يمنع من التخصيص مانع) من معنى الكلام في مقام استعماله مثلا واللام رنك في ذلك الوجه التحديد لا الموحى به قصد التخصيص المصحح للاستثناء عن ما سطر فيه من البحث وذلك (كقولك رجل جاءني على ما مر) من أنه يجوز أن يكون تخصيص الجنس فيكون معناه رجل جاءني لا امرأة أولا فردا فيكون معناه رجل جاءني لا رجلا ن مثلا وهذا مثال ونحوه لافادع فيه من التخصيص (دون قولهم شرأهرداناب) فان فيه مانعا من التخصيص (أما) اندع من التخصيص (على التقدير الأول) وهو ارادة تخصيص الجنس (ه) لانتفاء فائدته لانه لم يمانع من كل عاقل فلا يرده أحد (لا يحتاج أن يراد للمهر) أي الحامل للسكا كي وهو دوالتاب على المهر ير (شرأهرداناب) ادمس المعلوم أنه لا يهره الا الشرأ دون الحجر والحصر لا يكون الا فيا يمكن فيه الاسكار دون المعلوم لكل أحد وفيه نظر لان التخصيص قد يكون في المزل مرة المجهول وقد يكون لمرة التأكيد (وأما) المانع (على) التقدير (الثاني) مقام استعماله اد لا يستعمل هذا الكلام في مقام تخصيص الوحدة (لسوء) أي لا يرتفع تخصيص الوحدة (منه) (عن مظان استعماله) أي عن مواضع استعمال هذا الكلام فانه لو استعمل فيه كان معناه المهر شرأ واحد لا شرأ ن فيكون كلاما مقتضا للاحرام في اتخاذ الخذر من مهر السكا كي حيث كان شرأ واحد لا شرأ ن وهذا الكلام أصبه أن يستعمل للاحد الحزم في الخذر والتهو للحفاظ فلا يستعمل في معنى

س (ثم قال وشرطه أن لا يمنع من التخصيص مانع الخ) ثم شرط السكا كي في افادته التخصيص أن لا يمنع مانع مثل جاءني رجل فان منع مانع لم يجز مثله قولهم شرأهرداناب لا يمكن أن يكون للتخصيص

قد يكون في المرة المجهول وقد يكون لمرة التأكيد فاحتماس الشرأ بالمهر ير وان كان معلوما لكل أحد فيجوز أن ينزل منزلة المجهول ويستعمل فيه القصر أو أنه يستعمل فيه على سبيل التأكيد أو لفظة المخاطب عن كون للمهر لا يكون الاشرأ بل يستعمل معناه أن يكون خيرا أيضا وقد يحاب بأن الأصل في التخصيص أن يكون فيما يمكن فيه الإنكار واستعماله فيما ذكر خلاف الأصل فيه تأمل ان قلت كون للمهر لا يكون الاشرأ انما يقتضي عدم الاحتياج للتخصيص لا مناسه كما ادعاء المصنفات الا لازم وان كان عدم الاحتياج فقط الآن لا يحتاج له تنوع عند البلاء الذين كلامهم موسوع الفن (قوله فليست به) أي هذا التقدير عن مظان أي موارد استعماله

واذ قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أوردنا من الاشارة الى تفتيح شأن الشر بتكثيره كما سبق هذا كلامه وهو مخالف لما ذكره الشيخ عبدالقاهر لان ظاهر كلام النسخ فيما يبيح حرف النفي القطع بأنه بعيد التخصيص مصمرا كان أو مظهرا معرفا أو منكرا من غير شرط لكنه لم يمتثل الا بالضمير وكلام السكاكي صريح في أنه لا يبيده الا اذا كان مصمرا أو منكرا بشرط تقدير التأخير في الأصل فنحو ما يزعم يقدم بعيد التخصيص على اطلاق قول الشيخ ولا يبيده على قول السكاكي مضمرا كان أو مظهرا لكنه لم يمتثل الا بالضمير وكلام السكاكي صريح في أنه لا يبيده الا بالضمير فمحذور يقدم فبيده الاحتصاص على اطلاق قول الشيخ ولا يبيده عند السكاكي

(قوله لا يبيده) وذلك لان هذا الكلام (٤١٣) انما يقال في مقام الحث على شدة الحرمة لدفع هذا الشر والتحريض على قوة

الاعتناء بدفعه لهظمه
وكون المهر شر لا شرين
بما يوجب آسافل الخاطب
في دفعه وقلة الاعتناء
وحديثه فلا يصلح قصده من
ذلك الكلام (قوله) واذ قد
صرح الأئمة الخ الطرف
متعلق بمحذوف أي ولم
طلب وجه للتخصيص
وقت نصح الأئمة الخ
حيث تأولوه أي لا هم
تأولوه أي شر أوردنا
أي فسروه (قوله) بما أوردنا
ذاتنا بالشر أي ولا شك
أن ما والا يبيده ان
الاختصاص (قوله) فلو
يحوز ان تكون الفاء
للتفريع على متعلق
الطرف الذي قدرناه وأنه
أجرى إذ يجري ان لموافقة
إياه في الحركة والسكون
وعدد الحروف فأدشله

الكلام لا يبيده أن المهر شر لا شرين وهذا ظاهر (واذ قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أوردنا من الاشارة الى تفتيح شأن الشر بتكثيره) أي وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وقولنا مانع من التخصيص (تفتيح شأن الشر بتكثيره) أي جعل التكثير للعظيم والتحويل ليكون المعنى شر عظيم فطبع أوردنا بالشر حقير فيكون تخصيصا نوعيا

شر لا شرين ولو كان هذا المعنى مما يمكن أن يحتمل لكن ليس مما يمكن أن يقصد لان المرص خمس الشر الصادق القليل والكثير لا أرادوا الا كان ذكر الفرد الواحد مدعيا عن الحدركا ذكرنا وهو ظاهر هذا اذا أراده مرة مخصوصة وهي هريرة تكون عند رؤية الكتاب ما يباديه على قرب ساحة أربابه وتكون مقدمة لساخه وإنما أراده المهر مرة التي هي صوته لرد أصاهه وإدائه باله عند عجزه عن دفعهما كما قيل ان ذلك مما هاله عالم بها شر باعشار الكتاب أمر ضروري فيكون مانع حينئذ كما تقدم في اوجه الأول وقد تقدم ما فيه وعلى كلا الاحتمالين فهو كلام مصرع مثلا لوجود دليل الشر به ثم قال السكاكي (واذ قد صرح الأئمة الخ) أي ولا حل أن أئمة البيان صرحوا (بتخصيصه) أي ما فادته التخصيص (حيث تأولوه) أي بدوام عاده (قوله) ان معناه (بما أوردنا بالشر) فلا يبيده ابداء وجه يقع به الجمع بين حكمهما مانع تحصيل الجنس والعرفية وحكمهم بوجوه التخصيص باننا من السابق (والوجه) في ذلك (نقطع شأن الشر) أي جعل شأن الشر مدلولاً على طاعته وشأنته (تكثيره) لان التكثير بعيد التعظيم والتحويل فذا كان المراد وصف الشر بالمظنة كان التقدير شر عظيم أوردنا بالشر حقير فيكون في هذا الكلام التخصيص النوعي المستفاد من الوجه المصحح للاشياء

لان التخصيص اما لرد أو لحسن لا حائر أن يكون للحسن لا يبيده بتقديره بما أوردنا بالشر فيكون فيه نفي الأهرار عن الخير وذلك لا يفتة فيه فلهذا أصبح شئ من النفي حتى يصح اصفاؤه ولا جائز أن يكون للواحد لا يصير المعنى بما أوردنا بالشر واحد وذلك غير مقصود غير أن الأئمة قالوا ان التقديم في شر أوردنا بالشر للاختصاص فليجمع بين الكلامين بأن يقال المراد وعبر من أنواع

القضاء في جوابه كما قالوا في قوله تعالى واد لم يأثروا لشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون ويحمل معنى التمام أن السكاكي ذكر أن في شر أوردنا بالشر مانع من التخصيص والتحويلون تأولوا هذا الكلام بما أوردنا بالشر ولا شك أن ما والا يبيده ان الاختصاص بين الكلامين ناقص فأشتر المصنف أي الجمع بين الكلامين بأن التخصيص الذي به السكاكي تخصيص الجنس أو الفرد وما قاله الحاجة تخصيص النوع فلا ممانع لعدم توارد النفي والإيجاب على شئ واحد (قوله أي وجه الجمع الخ) في الحقيقة الوجه المطلوب انما هو لافادة المثال التخصيص وان كان يلزم ذلك الجمع بين الكلامين قرره شيخنا القدوسي (قوله) وقولنا بالمانع من التخصيص أي قول السكاكي ذلك لان قوله واذ قد صرح الخ من كلامه (قوله) تكثيره أي سبب تكثيره أي ان تفتيح شأن الشر وتعليقه جاء من تكثيره أي من حسن تكثيره للعظيم (قوله) يكون المعنى شر عظيم الخ أي فيصح قولهم بما أوردنا بالشر أي الاشر فطبع أي عظيم لا شر حقير لان القيد بالوصف في الحكم عماء كما هو طريقة بعض الأصوليين (قوله) فيكون تخصيصا نوعيا أي ليكون المخصص نوعا من الشر لا الجنس ولا الواحد

ثم فيما احتج به لما ذهب إليه نظر اذا العاقل وتأكيده سواء في امتناع التقديم مادام الفاعل فاعلا والنا كيدنا كيدا

(قوله والنا مع انما كان من تخصيص الخ) أي انما كان يمنع من تخصيص الجنس أو الواحد وحيداً فلا منافاة بين قول السكاكي ان فيه مانعاً من التخصيص وبين كلام القوم للعبد أن فيه تخصيصاً لأن كل واحد ناظر لجهة فالتقوم ناظرون للتخصيص النوعي وهو الصحيح لا ابتداء وهو غير متوقف على تقدير التقديم من تأخير والسكاكي ناظر لتخصيص الجنس والمرتد الذين لا سبيل لهما الاتقدير كون للسند اليه مؤخر في الأصل ثم قدم قال العلامة البعقوني ولا يخفى ما في هذا الكلام من التحكم حيث انتمز تقدير الساجد في الأصل في تخصيص الجنس والمرتد دون النوع من اعتبار تقدير الوصف ليتحقق حوار (١٣٤) الابتداء مع التخصيص النوعي هو المعنى عن تقدير التقديم فيه ونحوه

والنا مع انما كان من تخصيص الجنس أو الواحد (وقبه) أي فيما ذهب إليه السكاكي (نظر اذا العاقل المعطى والمسمى) كالنا كيد والبدل (سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما) أي مادام الفاعل فاعلا والتابع تاما بل امتناع تقديم التابع أولى

من غير حاجة إلى تكلف تقدير التقديم والنا مع انما كان من تخصيص الجنس والمرتد الذين لا سبيل اليهما لا تقدير التقديم ولا يخفى ما في هذا الكلام من التحكم في التزم تقدير التقديم فهو مادون النوعي فان اعتبار تقدير الوصف ليتحقق حوار الابتداء مع التخصيص الوصفي هو المعنى عن تقدير التقديم في النوعي دون ما يتجوز الابتداء يمكن تقدير الوصف أو الوصف فيما أيضاً أن يكون المعنى في الأفراد مثلاً رجل واحد في وفي الجنس مثلاً واحد من جنس الرجال في وسياً في ما يستلزم هذا المعنى في كلام المصنف ومع ذلك فلا يمداد كرتو في كلام السكاكي والأئمة فلان حصل كلامه بيان تخصيص يسوع به الابتداء وعلى تقدير وجود معنى المحصر فيه فمن مفهوم الوصف الذي يكون مع التقديم والتأخير أيضاً وكلام الأئمة صريح في أن تخصيصه تخصيص التقديم المطابق للمحصر تاماً ولا كما ذكر السكاكي حكاية عموم فتأمل (وقبه) أي فيما ذهب إليه السكاكي (نظر اذا العاقل المعطى والمسمى سواء) أي متساويان (في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما) من الفاعل المعطى هو ما يكون تأكيده أو بدلاً عما تأخّر فيكون تدماً والتابع مادام تاماً كالفاعل مادام فاعلاً بل امتناع التابع مادام تاماً أولى لان المراد بالتقديم هنا التقديم على العاقل وتقديم الفاعل انما فيه التقديم على العامل فقط وتقديم التابع فيه التقديم على المتنوع وعلى العامل في المتنوع الذي هو الحقيقة عامل في التابع فان

الشر أهرداباب فيصح حيثذ ويمثل بعد هذا المثال لما قام به ما مع جمعه من الاختصاص إلى على أو خارجي من (وقبه نظر) ش كل ماسبق هو من كلام السكاكي وقد تضمن كلامه محاضرة عبد القاهر فان ظاهر كلام عبد القاهر فيما يلي حرف التي الاختصاص بكل حال بخلاف السكاكي فانه يقتضي أنه لا يقيد الامصر بمقدار التأخير أو منكره محو ما يقدم بعد التخصيص عند الشيخ لا عند السكاكي ونحو ما أتت به مده مطلقاً على قول عبد القاهر وبشرط التقديم على رأى السكاكي فظاهر كلام الشيخ أن المعروف اذا لم يقع بدالتي وجبه منعت أو منى قد يفيد الاختصاص صراحة كان أم مظهراً لكنه لم يمتد إلا بالمحصر وكلام السكاكي مصرح أنه لا يفيد الامصر فمحوز يقدم قد يفيد عند الشيخ لا عنده هذا كلام المصنف (قلت) وقبه نظر أم اقوله ظاهر كلام الشيخ فيما يلي حرف التي الاختصاص بكل حال فصحيح ثم يحتمل أن يصلح للتخصيص لا يفيد الامصر موضوع التخصيص حتى اذا استعمل في

كالنا كيد والبدل) من المعطى فالنا كيد كما في أناتق والبدل كما في رحر جاء في (قوله سواء في امتناع التقديم) أي على العامل (قوله أولى) أي من امتناع تقديم الفاعل ووجه الأولوية أنه اذا قدم التابع بدون المتنوع الذي هو الفاعل فقد تقدم على متنوعه وعلى ما يمنع تقديم متبوعه عليه وهو الفعل فلا متناعه جهتان بخلاف ما اذا قدم الفاعل في جهة واحدة وهو تقديمه على عامله ولان التابع لا يجوز تقديمه اتفاقاً مادام تاماً بخلاف الفاعل فمما جاز بعض الكوفيين تقديمه ولا الفاعل اذ افشخ عن العلية وقدم بخلافه ضميره بخلاف التابع اذا قدم فانه لا يختلف شيء واحترز لوصف بقوله ما بقيا على حالهما مما اذا فسحاً ولم يبقيا على حالهما فانه لا امتناع في تقديمهما

(قوله فتجوز تقديم الخ) أي فتجوز السكاكي تقديم المصوى مع بقائه على التابعية دون الاعطى مع بقائه على العاعلية تحكـم هذا ما يقتضيه التعرّيع وكان الأولى للمصنف أن يقول فامتنع تقديم الفاعل الاعطى دون المصوى تحكـم لئلا يمتنع تقديمه إذا لم يمتنع في الامتناع ولو قال (٤١٤) سواء في نحو المصغ فتجوز الخ لسكان مناسباً أيضاً وتصبح ذلك أنه يؤخذ

من قول السكاكي أن حاز تأخيره في الأصل على أنه فاعل معنى فقط جواز تقديم الفاعل للمصوى وهو التابع ويؤخذ من قول المصنف على لسان السكاكي أول محرر كافي في مقام امتناع تقديم الفاعل الاعطى فيقال له الفاعل للمصوى والاعطى سياتي في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما وسيان في حوازه أن مسحا ولم يبق على حالهما فالحكم بجواز تقديم المصوى وامتناع تقديم الاعطى هذا تحكـم (قوله تحكـم) أي بل فيه ترجيح للرجوح على ما أفاده الخارج بقوله فلا امتناع الخ (قوله وكذا تجوز الفسخ في التابع) أي عن التابعية وقوله دون الفاعل أي من العاعلية وهذا رد لما يقال جواباً عن السكاكي وحاصله أنه إنما جاز تقديم الفاعل المصوى لأن المصوى لو أحرر كان تابعا بدلا أو تأكيـدا والتابع يجوز فسحه عن التسمية فلنقسم

(فتجوز تقديم المصوى دون الاعطى تحكـم) وكذا تجوز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكـم لأن امتناع تقديم الفاعل إنما هو عند كونه فاعلا والا فلا امتناع في أن يقال في يجوز يد قام أنه كان في الأصل قام زيد فتقدم زيد

كان أولى بالمتن فذاك وإن لم يكن أولى فهما متساويان في التبع (فتجوز تقديم المصوى دون الاعطى تحكـم) أي تحكـم بلا موجب وزجيج بلا مرجح وهو محل وأنريد أن التركيب بينهما في أصل الأخير فاما لا وقوعاً فلامانع من اعتباره في الاعطى أما هذا إذا كان يقدم على أن يبقى على إعرابه مؤحراً ككونه بدلاً أو توكيـداً أو يكون معنى تقدم الفاعل تقديمه فاعلاً وأنريد أن التابع يجوز تقديمه

غيره كان مجازاً كما يشعر به قوله قد لا تشمل على الأقل لا يؤخذ أن يراد به حقيقة في التحصيل حيث ورد وأما ما يشعر به فممن عدم الروم فهو عائد أي التقديم لا في اللاحقة لاختصاص معناه أنه قد يقدم وقد لا يقدم وإذا قدم كان تقديمه معيداً للاختصاص بدلاً لا مجازاً وهذا أظهر ويشبهه ما سياتي في وقوله أن ظاهر كلام الشيخ أن العرف للثبت هو خبره فمعيد الاختصاص وقديـد التقوية فتصبح ثم يحتمل أن يراد بذلك بسند ضرورة الاختصاص وأخرى التقوية مطعناً يحتمل وهو ظاهر كلامه أنه إن قصد الرد على من رعم المراد خبره أو مشاركة كان للاختصاص حرماً والا كان للتقوية جرماً وقوله أن ظاهر كلام عبد القاهر في المعرفة للثبت إذا كان خبراً مسبباً أنه قديـد للاختصاص فيه نظر لأن الشيخ قال في المتن هو خبره أنه قديـد للاختصاص وقديـد التقوية ثم قل وكذا إذا كان العمل معيلاً أنت لا تكذب فانه أشد من الكذب من قولك لا تكذب ومن قولك لا تكذب أنت لا لنا كبد المحكوم عليه لا الحكم وعليه قوله مالي وأنت من هم لا يشركون به فهو كالصريح في أن قوله وكذا الخبر الذي هو بدلي أنه يقدم لا تقوية لأنه يكون كاشفاً عنه للاختصاص ودارة التقوية وإن كان الذي يظهر من جهة المعنى أنه لا فرق وأما ما يفعله المصنف عن السكاكي فعليه أيضاً نظر فإن السكاكي لا يفتي الاختصاص عن يجوز يد قام بل يحده ويقول العاد عليه إرادة التقوية فقط والطبيـع انصب فقل عن السكاكي أن هذا لا يحدد التحصيل أصلاً كره في سورة الرد وكذلك في حاشي التي أطلق أنه إذا ولي للسداليه حرى التي أفاد التحصيل ولم يفرق بين معرفة وسكرة ولا بين مضمهر ومظهر وإن كان اعامل بالمرحى كإفعل المرحى غير أن الفرق الذي فرق به بين الظاهر والمضمهر والمعرفة وسكرة يقتضي هذا الفرق فذلك تكام الصف من فآورد عليه أن الأصل الاعطى والمصوى سواء في امتناع التقديم كما تنصع بد قام على أن يكون بد قام لا يمنع فثبت على أن يكون أنا تأكيـداً كيداً كلاًهما مادام أن لا تأكيـداً تنصع التقديم فإن حرجاً من ذلك جاز تقديم كل منهما فتجوز تقديم أحدهما دون الآخر ترجيح من غير مرجح (فت) للسكاكي أن يفرق بأن الفاعل المصوى إذا قدم لا يفتي العمل لا فاعل ولا يشعر عن حاله بخلاف زيد قام إذا قدم في العمل لا فاعل فاحتاج إلى ضمير

وأجيب

كأن جرد قليفة وأحلاق نبات ولؤلؤ من المائيات الطير فان الأصل طبيعة جرداء أي مجرودة بمعنى بالية أو سلخاء لا وير فيها وثيار أحلاق ولؤلؤ من الطير المائيات فقد تمت المعمة على موصوفها وأضحت إليه بخلاف الفاعل الاعطى فانه لا يجوز فسحه عن العاعلية فلم يقدم وحاصل الرد أن يجوز الفسخ في التابع دون الفاعل الاعطى تحكـم بل كل منهما يجوز فيه الفسخ والتقديم لأن العاعلية غير لازمة لذات الفاعل كالتبعية (قوله والادلامتناع) أي والا فقل أن امتناع تقديم الفاعل إنما هو عند كونه فاعلاً بل قلنا بالمنع مطلقاً فلا يصح لاه لا امتناع في أن يقال الخ

(قوله وجعل مبتدأ) أي وحصل ضميره فاعلا بدله وهذا مثال لتقديم الفاعل بعد انبلاخه عن الفاعلية وقوله كما يقال الخ مثال لما اذا قسم التابع بعد انبلاخه عن التسمية (قوله وامتناع تقديم الخ) هذا رد لما يقال جوابا عن الكاكي وحاصل ذلك الجواب قولكم ان تحوير التقديم في المستوى دون الفاعل المعطى تحكم متوع لان التابع يجوز تقديمه باقيا على تبعيته بل هو واقع كافي قوله ألا يا غفلة من ذلك عرق * عليك ورحمة الله السلام

فان قوله ورحمة الله تعالى على الالام فقد قدم التابع على التسوع باقيا على تبعيته في العطف فيقاس عليه التوكيد والبديل اذ لا فرق بخلاف الفاعل المعطى فلا يجوز تقديمه على أنه فاعل لقول بالتحكم مردود وحاصل ما أشار له الشارح من رد هذا الجواب أن الحاجة أحدها على امتناع تقديم التابع مادام تابعي الاختيار وموقع في هذا البت فهو ضرورة وحيد فمع امتناع تقديم التابع مادام تابعا مكاررة أي عداد ودعوى لا دليل (قوله الا في العطف في ضرورة التسمي) أي كما في البيت السابق في أنه قد قدم التوكيد أيضا للضرورة كقوله

ثبت بها قبل الحاق بليلة * فكان محاقا كله ذلك الشئ

فان كانه توكيد للشئ وقدم عليه ولم يزل النارج أمقط ذلك لاحتمال التأويل في ذلك البت به تدوير كونه بما يشهد به بحسن كانه تأكيد للمصدر المستتر في كان المأندى في الشئ وهو وان لم يتقدم له ذكر الكس (١٥٤) بدل عليه قوله قدس الحاق فقد تقدم مرصه

حكما وقوله ذلك الشهر

دل من ذلك الصبر ونفسه

له وانما فلما بعد ثبوت الفع

لان هذا البيت من جملة

أبيات تنسب للعالي هجوا

في امرأة عجزوز زوجها

غرة لها رآها محلاة ثم

اكتشفت صوتها بعد

التزوج وهو غير عربي

وأول

محوز تمت أن تكون فتية

وقد بس الحسان واحد وب

الظهر

زوج الى الطائر في شبابها

وهل يصاح الطائر ما أفسد

الدهر

وجعل مبتدأ كما يدل في جرد فطيمه ان جردا كان في الاصل صفة تقدم وحمدا صافا وامتناع تقدم التابع حال كونه تابعا دائما لجمع عليه النجاة الا في العطف في ضرورة التسمي فمع هذا مكاررة والقول أنه في حالة تقديم الفاعل يحتمل مبتدأ يلزم خلو الفاعل عن الماعل وهو محال

مفسوح النامية أن صبر مبتدأ فتحوير المصح فيه دون نحو زه في الماعل أن يكون هو حال التقديم مبتدأ دائما كما كان حال التأخير تحكم أيضا ادلا ماع من أن يدعي أن أصله بد مقام قام ز بد مقدم فصار مبتدأ كما قبل في سجن عمامة أن أصل سجن الضية تقدم فصار مضافا مبتدأ أو غيره واعاقب بالاولوية في الجمع في التبع لان ثبوت التقاد الامناع على مع تقديم التابع غير المطروح محقق ولم يتحقق ثبوته في الماعل لان الكويعيين صرحوا بخوار كذا قيل لكن يجب تقييده بتقديم التابع حتى على عامل التسوع ومأندون التقديم على عامل بل على التسوع فقط قدسكي في الدل والتأكد كما وقع في العطف ضرورة فتدبره ومن اقتصر لرجح النع في تقديم الماعل على المع في تقديم التابع بأن التقديم في الماعل عن العمل ملزوم لخلو الماعل حالة التقديم عن الصبر وهو محال بخلاف التابع فليس في تقديمه الخلو عما يستحيل الخلو عنه كما في تقديم الماعل لا عبرة باعتباره المحصى وتقديره للمروض لان الاشارات الوهمية المحصاة لا تحرى في الاحكام

وأجيب عنه أن الماعل المنوي له حجتان جهة التسمية وجهة الماعلية المعنوية فتقدم باعتبار احدي الحجتين دون الاخرى وفيه نظر لان الماعل المعطى له حجتان فاعلية معنوية ولطية تقدم باحداها

وما عرى الا الحساب نكها * وكحل مديها وانوابها الصبر

ثبت سافل الحاق النع في شئ تسم وهو أن اماحان ذكر في الارشاف أن بدل البعض والاشتغال بتقديم نحو أسلمت تلك الرعيه وأعصني حسه زيد لكن الاحسن الامانة نحو أسلمت تلك الرعيه وأعصني حسن زيد وهذا وارد على الشارح اللهم الا أن يكون الشارح لا يعلم ذلك أو أن الاجماع الذي ذكره الشارح كافي الطول في التقديم على التسوع والماعل جميعا وهو مما يقل به أحد في السعة لاق التوكيد ولا في البديل وأما تقديمها على التسوع فقد حكى فالحاصل أن قول الشارح بما أجمع عليه النجاة يجب أن يقيد بما اذا تقدم التابع على كل من للتبوع وعمله وأما التقديم على التسوع فقط دون عمله فقدسكي في البديل والتوكيد وهو غير مري (قوله والقول بأنه الخ) أي والقول في معنى التحكيم بأنه الخ وهذا رد الجواب عن التحكم من طرف الكاكي وحاصل ذلك الجواب أن قولكم يجوز التقديم في المستوى دون المعطى تحكم متوع وذلك لان المستوى في الاصل تابع وتقديم التابع ليكمل مبتدأ لا يلزم عليه محذور اذ غاية ما يلزم عليه خلو التسوع من تابع وهذا لا ضرر فيه فلذا قيل بخوار تقديمه بخلاف الفاعل المعطى فان تقديمه ليحمل مبتدأ يلزم عليه خلو الماعل في المحظة انني وقع فيها التحويل وهو محال ويلزم عليه أيضا الاخلال بالجملة وخروجها عن كونها جملة فلذا قيل بامتناع تقديمه ففرق بين الأمرين وحيد فلا تحكم

ثم لاسم انتفاء التخصيص في صورة النكر لولا تقدير أنه كان في الأصل مؤخرًا فقدم لجواز حصول التخصيص فيها بالتهويل كما ذكر وغير التهويل

(قوله بخلاف الخلو عن التاسع) أي فليس محالا (قوله فاسد) غير القول أي إن هذا القول باعتبار ما تضمنه من الفرق فاسد لأن هذا الخلو غير محال حتى يحس الفرق اه سم وعلى هذا القول الشارح لأن هذا أي المسخ من كونه فاعلاق الأصل ومبتدأ لأن الملام عليه الخلو المذكور اعتبار محض أي اعتبار وهي محض لا بحسب الواقع وحيث فلا يضر ذلك الخلو لأنه ليس أمرا تحقيقيا والمصرأي هو خلو العمل عن الفاعل في التركيب المعطى ويحتل وهو المتبادر أن هذا القول فاسد باعتبار ما تضمنه من الفرق وذلك لأن حيز العمل عن الفاعل حالة التحويل اعتبار محض غير لازم إذ يمكن إبداءه باعتبار أن الصمير مقارن لاعتبار المسخ ثم يحل الفعل عن فاعل في لحظة من اللحظات وحينئذ فلا فرق بين التاسع وبين الفاعل المعطى في حوار المسخ فيها (قوله ثم لاسم الخ) عطف على مدخول إذ بحسب المعنى كأنه قيل وفيه نظرا لاسم حوار تقدم الفعل الموصى ثم لاسم انتفاء الخ كذا في الصمير وهذا مع لقول السكاكي ثلاثين في التخصيص إذ لا سبب له سواء (قوله لولا تقدير التقديم) الأولى لولا تقدير التأخير إذ المفرد التأخير لا التقديم والحجاب أن المراد بالتقديم ما هو متبادر منه وهو (٤١٦) ما يكون في الأصل مؤخرًا ثم قدم ولا شك أن فرض هذا التقديم بما هو لفرض التأخير

بمخلاف الخلو عن التاسع فاسد لأن هذا اعتبار محض (ثم لاسم انتفاء التخصيص) أي نحو رجل حاق (لولا تقدير التقديم لمصولة) أي التخصيص (بعبارة) أي بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي من التهويل وبعبارة كان حقير والتكثير والتقليل والسكاكي وإن لم يصرح بأن لا سبب للتخصيص سواء لكن لم ذلك من كلامه حيث قال أما تركب ذلك لوجه دعيه عند المبر

المرية للسبب على القواعد الاستقرائية العطفية دون الاعتبارات الوهمية فبدعي أن امتناع حيل العمل عن الفاعل إنما هو عند التركيب المعطى والخلو في هذه الحالة غير لازم لاعتناء التقدير الوهمي فانه لا يسبب الأحكام على أنها لاسم الخلو لاطئة ما بل في لحظة السحو ير يحصل وجود الصمير كما في لحظة وجود الممكن عند انتفاء عدمه إن كانتا تزل لمدة الاعتبارات فلا يبرح على مثل هذا النقل (ثم لاسم انتفاء التخصيص) لوقوف على حوار الانتفاء عند السكاكي في نحو رجل جاء في (لولا تقدير التقديم) عن رتبة الفاعلية الممنوعة في تركب ذلك الوجه الدعي في الانتفاء بالنكرة والانتفاء له (لمصولة) أي حصول التخصيص (بعبارة) أي بغير تقدير التقديم عن الفاعلية الممنوعة (كاد كره) السكاكي في بيان وجه دون الأخرى ثم قال المصنف ثم لاسم انتفاء التخصيص لولا تقدير انتفاء أي في رجل قام خلواز أن يكون المصنف للانتفاء بالنكرة لقوية كاد كره السكاكي في شرأه دأب على رأيه (قلت) وحواله

أفاده عبد الحكيم (قوله لولا تقدير التقديم) جواب لولا محذوف دل عليه ما قبله أي لولا تقدير التقديم لانتفى التخصيص (قوله لمصولة بعبارة) سد للتع ولا يخفى أن سند اللع إنما يؤتى به بنحو لجوار كذا ولا يحزم فيه شيء والأصار للمانع مذهبيا ولزم المصنف (قوله كاد كره السكاكي) أي في كتابه في قوله شرأه دأب وقوله من التهويل بيان للغير

أي وحيث كان التخصيص يحكم هذه الأمور كما يحصل بتقدير التقديم فيجوز أن يقال إن رجل جاء في فيه تخصيص باعتبار التهويل أي التعاطي أو التحقير لا باعتبار التقديم وحينئذ لقول بانتفاء التخصيص فيه لولا اعتبار التقديم لا يسلم وقد يجب أن مراد السكاكي بقوله لولا اعتبار التقديم فيه لانتفى عنه التخصيص تخصيص مخصوص لا يحصل بدون اعتبار التقديم وهو تخصيص الجنس أي رجل لا امرأة أو الواحد أي لرجلان والتخصيص من هذا الذي يتوقف على هذا الاعتبار المبدول يحصل بعبارة كتقدير النوعية أو التعظيم أو التحقير أو غير ذلك إن قيل هذا الجواب ينافي ما تقدم من أن الاحتياج إلى التخصيص إنما هو لصحة الانتفاء بالنكرة فانه يدل دلالة ظاهرة على أن المراد مطلق التخصيص لأن صحة الانتفاء لا تتوقف على تخصيص الجنس أو الواحد بل على التخصيص بوجه ما ولو تقدير النوعية أو غيرهما فالجواب أن المراد من قوله فيما تقدم الاحتياج إلى التخصيص إنما هو لصحة الانتفاء أي مع كون العرض والمطلوب تخصيص الجنس أو الواحد وهو يتوقف على ذلك الاعتبار لعدم حصول المطلوب مع مطلق التخصيص اه سم (قوله سواء) أي سوى تقدير التقديم (قوله لكن رم ذلك من كلامه) أي قول المصنف فيما سبق نقلا عن السكاكي إذ لا سبب له سواء باعتبار ما لم من كلام السكاكي وليس نقولا عليه بما لم يقل وهذا إشارة لجواب اعتراض على المصنف بلم تقريره بما قلناه (قوله حيث قال) أي لأنه قال (قوله إنما يرتكب ذلك الوجه البعيد) أي تقدير كونه مؤخرًا في الأصل على أنه فاعل معني ثم قسم

(قوله لغوات شرط الابتداء) أي بالنكرة وذلك الشرط هو التخصيص أي لقواته عند عدم ارتكاب هذا الوجه البعيد فان هذا يفهم منه أنه لا سبب للتخصيص في النكر سواء علم بما قاله هنا وبما قاله الشارح عه سابقاً من أن التخصيص يكون سببه أنه قد وقع في كلام السكاكي تناقض اكن باعتبار الجواب السابق عنه يتدفع ذلك التناقض (قوله ومن العجائب) من هنا إلى قوله فافهم يوجد في بعض النسخ دون بعض ولم يدر في الأصل حاشية لا من أصل الشارح اه يس (قوله ومن العجائب الخ) لا يخفى أن الذي من العجائب هو زعم بعضهم أنه عند السكاكي بدل الخ لأن السكاكي إنما ارتكب ذلك الوجه البعيد فبإذ كر لما ذكر فكان حق العبارة أن يقال ومن العجائب زعم بعضهم أن النكر في مثل رجل جاء في بدل مقدم عند السكاكي لا مبتدأ وأن الجملة فعلية لاسمية مع أن السكاكي مصرح بأنه مبتدأ حيث قال إنما ارتكبت ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ (٢١٧) نكرة محضة وقد عجب بأن قوله لو بعضهم يقرأ

بأنصب عطفاً على السكاكي ويجعل الذي من العجائب هو المجموع والحاصل أن ذلك البعض يقول إن النكر في مثل رجل جاء في بدل مقدم عند السكاكي لا مبتدأ والجملة فعلية مع أنه عند السكاكي مبتدأ والجملة اسمية لأن السكاكي نفسه قال إنما ارتكبت هذا الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة فقد سبب هذا القائل للسكاكي شيئاً لم يقل به (قوله نكرة محضة) أي خالية عن السوغ (قوله) ويتمسك في ذلك أي ويستدل على ذلك القول (قوله من كلام السكاكي) صفة لا يجب أي تمسك بأسرار من كلام السكاكي بعيدة من حتمها قوله إن حار قدر كونه مؤخر في الأصل على أنه فعل معنى

لغوات شرط الابتداء ومن العجائب أن السكاكي إنما ارتكب في مثل رجل جاء في ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة وبهم يزعم أنه عند السكاكي بدل مقدم لا مبتدأ وأن الجملة فعلية لاسمية ويتمسك في ذلك تناقضاً محضاً من كلام السكاكي وعاوفاً من السهول للشرح العلامة في مثل زيد قام وعمر وقعد أن المرفوع محتمل أن يكون فعلاً مفعلاً أو بدلاً مقدماً ولا يثبت أي تصرح بأنهم بامتناع قديم الوجود

الخصوص في قولهم شره ذات من السهول والقطع ومنه لنحفر والكثير والنفيد فإذا كان التخصيص يحصل بتقدير الوصف لغير التخصيص نوعاً وبكفي في صحة الابتداء مثله يتصور في تخصيص الجنس والواحد كما تقدم فيكمي ذلك عن ارتكاب ذلك الوجه البعيد في النكر ثم إن ارتكاب التخصيص بالوجه المذكور أن لم يحمل عليه إلا التوصل للابتداء بالنكرة معلوم بالضرورة مكانه بوجوه فاقامة ما ولو لم يكن من طريق التخصيص أصلاً مع ذلك والتخصيص اعتباراً رائد على أصل المراد يجب في مقامه بعد صحة الابتداء الذي هو أصل المراد وعلى تقدير تسليم كون المقام قد يقتضي ابتداء بالنكرة مفعلاً إلى وسيلة بالخصوص فهو أمر جزئي لا يجب رعايته دائماً ومع ذلك لطلاق الخصوص يحصل بتقدير التقديم كما ذكرنا ثم ليت شعري لو افتقر إلى الابتداء بالنكرة مع حصر الوسيلة إليه في التخصيص المصري فلا شيء أوقف على تقدير التقديم عن الفاعلية المسوية حتى يرتكب فيه ماد كرس من محله ما يحصل به تقدير المطلق والآن كان من العجائب أن السكاكي ارتكب ذلك الوجه البعيد للابتداء بالنكرة وأعجب من هذا أن بعضهم قد نصريح السكاكي بما يؤخذ من كلامه أن لا سبب للتخصيص سوى تقدير التقديم والتخصيص بمفعله للابتداء بالنكرة يفهم مذهب السكاكي في محور رجل جاء في أي أن رجلاً بدل مقدم لا مبتدأ وأن الجملة فعلية قدم فيها الدل ويتمسك في ذلك بأشياء بعيدة على ما ذكر من كلام السكاكي وعاوفاً من السهول للشرح العلامة في نظير هذا من الكلام الذي تقدم فيه لعرف محرابه بالعبس كرس بدقه وعمر وقعد (١) فإنه فيه احتمال كون زيد وعمر وبدلاً مقدماً للدلالة صير مستغنى الفعل كما يدل من واو وأسروا السجوى ولم إن إرادة الاهتمام لا تطرد كما أنه ليس في كل صفة تنافي القطع للدخ كائن عليه سببه به

(٥٣ - شروح التخصيص - أول)

فقط وقد رد ذلك البعض في هذا الكلام إشارة إلى أن المرفوع بدل وأن الجملة فعلية ووجه البعد أن هذا الكلام إنما يفهم أنه أمر تقديري لأنه بدل حقيقة مقدم (قوله وبما وقع) أي ويتمسك بما وقع أي أن ذلك البعض يتمسك بالتلوينات البعيدة والسهول الشارح العلامة وترك نصريح السكاكي بقوله لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة فافهم في كون المقدم مبتدأ وأن الجملة اسمية والمراد بالشارح العلامة القطب الشيرازي شارح المفتاح ومحل التمسك قوله أو بدلاً مقدماً (قوله أن المرفوع) أي من أن المرفوع وهو بيان لما وقع (قوله محتمل أن يكون فعلاً مقدماً) قد وقع هذا الكلام من الشارح العلامة على وجه السهول ولا يعارض قوله الآتي أن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه (قوله ولا يلتفت) أي ذلك الراعي وهذا عطف على قوله يزعم أي يزعم ويتمسك بما ذكر ولا يلتفت الخ (١) قوله فإنه فيه احتمال الخ المناسب فإنه طرق فيه احتمال الخ كما يظهر كتبه مصححه

(قوله حتى قال الخ) غاية في السهو والسهو في هذا من حيث تفرقه بين الفاعل والتابع وتجويزه المعنى في الثاني دون الأول فهذا أيضا سهو ويحتمل أن يمحكون غاية في تصرفاتهم فيكون محال الاستشهاد بقوله وأما على طريقة الفسخ الخ (قوله وأما التوابع الخ) هو من جملة كلام الشارح العلامة (قوله فافهم) من كلام شارحنا أشار به للتناقض الواقع بين كلامي العلامة حيث قال أولا يحتمل أن يكون فاعلا مقدما وقال ثانيا أن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه وحيث قال أولا بدلا مقدما وقال ثانيا وأما على طريقة الفسخ فيمتنع تقديمها فتأمل ومن المعلوم أن غاية الشيء إما أعظم منه أو أدنى وهما أعظم أي أنه سها حتى أنه قال هذه المقالة الشيعة وهي أن الفاعل لا يتقدم بوجه ما ولا شك أن هذا الكلام سهو منه وهو لب للصواب والصواب أن الفاعل مثل التابع قررره شيخنا المدوي (قوله ثم لاسلم الخ) هذا دلالة على السكاكي من أسماء

حتى قال الشارح العلامة في هذا المقام أن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه وأما التوابع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ وهو أن يصح كونه ناسبا ويقدم وأما على طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضا لاستحالة تقدم التابع على المتبوع من حيث هو تابع فافهم (ثم لاسلم

يلتفت ذلك العاهم لهذا الخطأ أي نصريح النحويين بمنع تقدم التابع مادام ناسبا ولا يلتفت إلى تصريح الشارح المذكور بنقيض ما طرق من الاحتمال حيث قال تقديم التابع مباح في التسمية يمكن كإحدى قطيعة وتقديم الفاعل مباح لا يجوز كإحدى قطيعة لا يفسخ وأما تقديم التابع وهو على حاله فلا يجوز قطعا لاستحالة تقدم التابع من حيث هو تابع على متبوعه من لأن العرض حينئذ كونه ناسبا وتقدمه يريل التسمية ويصير في حكم المتبوع ويكون الشيء ناسبا في حكم المتبوع بالتقدم متنافعا وقد علمت ما في قول الشارح بمنع تقدم الفاعل مباح دون التابع من التحكم في التأمل (ثم لاسلم

ثم قال المصنف ولا سلم أنه يمتنع أن يقال المهر شر لاجبر وأحبب عنه بأن نسبة الأهرار إلى الخبر إذا استعملت محارفة به عن كذا وفي نظره قد ظهر مما ذكره من المسد إليه أقسام أربعة سكرة وليت حرف إلى فيعيد لاحتصاص عند الجميع بكل حال الثاني صمد إلى حرف النبي فيعيد الاحتصاص دائما على الحرفاني والمصنف يشترط تقديره مؤخر أعيد السكاكي الثالث اسم ظاهر إلى حرف النبي فيعيد لاحتصاص دائما عند الحرفاني ولا يعيد أبدا عند السكاكي على ما نقله المصنف الرابع مثبت صمد والمسد غير منفي فيعيد لاحتصاص تارة والقوية أخرى عند الجميع الخامس مثبت سكرة فيعيد لاحتصاص دائما عند الحرفاني والسكاكي والمصنف السادس معرفة وهو اسم ظاهر مثبت والمسد غير منفي فلا يعيد دائما إلا التقوية عند السكاكي وعند الحرفاني والمصنف يعيد تارة دون أخرى الباع أن يكون متبوعا لظاهر معرفة والمسد منفي فلا يعيد عندهما إلا التقوية على مقتضى ما فهمناه وعلى ما فهمه المصنف يكون عند المصنف تارة ولا تقوية أخرى الثامن مثبت والخبر منفي ولا يعيد إلا التقوية عند الحرفاني على ظاهر عبارة الناحية من القول عنه وعلى ظاهر عبارة الإيضاح يعيد عنده التحصيل تارة والقوية أخرى عند السكاكي فيعيد التحصيل تارة والتقوية أخرى التاسع مثبت سكرة والخبر منفي فيعيد التحصيل عند السكاكي وعند عبد القاهر ولا يرجع حينئذ إلى عبارة المصنف بقوله عبد القاهر أي عبد القاهر قائل قد يقدم أي المسد إليه ليميد تقديمه تخصيصه أي تخصيص المسد إليه المسد وقوله بالخبر التالي يدخل فيه الخبر الذي هو فعل مثل أياقت أو صفة مثل وماتت عينا سرير وأما أحلها الصفة لأن الخبر إذا كان وصفا صرق عليه أنه على أنه يعمل عمل الفعل فان قلت قد قال المصنف فيما سبق أن ذلك مشروط بكون الخبر فعليا ورد به على قول السكاكي أنه لا يخصيص في فهمه وفي ذلك وهم لا اشكال وبكفي في تعليله أنه مثل ههنا بقوله تعالى وما أنت عليا سرير وما أنت في عبارة المصنف وقوله أن ولي حرف النبي فيخرج ما دل عليه فانه قد يعيد التحصيل وقد لا يعيد كما سيأتي ودخول في إطلاق المسد إليه سكرة كان أم معرفة صميرا أم ظاهر أسواء كان للمسند معينا أم متبوعا لم يشأ إلا بالصمير (قوله نحو ما نقلت هذا أي لم أقوله مع أنه يقول) الأحسن التمثيل بقوله عليه الصلاة والسلام ما لنا حملكم وإسكن الله حملكم وثالث أن تقول أنا قلت يقتضي مجموع أمرين إثنان القول منه ونفيه عن غيره والذي إذا ورد على مجموع التبيين كان أعم من فهمهما معا في كل منهما فقط من أين دل ما أنا قلت على نفي قوله وإثبات قول غيره ومدلول قوله ما أنا قلت ليس مختصا بالقول وذلك صادق بقوله وقول غيره وعدم قول واحد منهما

امتناع أن يراد الله شر لاجبر قال الشيخ عبد القاهر إنما قسم شر لأن المراد أن يعلم أن الذي أهر ذاتا هو من جنس الشر لأن جنس الخير فحري مجرى أن تقول رجل جاءني تريد أنه رجل لامرأة وقول العلماء أنه إنما صلح لانه بمعنى ما هو ذاتا ب الشر بيان لذلك وهذا صريح في خلاف ما ذكره ثم قال السكاكي ويقر من قبيل هو عرف

(قوله كيف وقد قال الخ) أي كيف يكون عموما والخا أن الشيخ الخ (قوله لا من جنس الخير) أي فقد نفى الأهرار عن الخير فيعيد ثبوت الأهرار له ولكن الحق مع السكاكي لأن المحصر لا يكون إلا لرد على منزههم لأن الشيء إنما ينفي إذا توهم ثبوته ومعلوم أن المكاب إذا حصل له الخير لا يحصل منه أهرار فلا يتوهم (٢٠) ثبوت الأهرار منه وحينئذ فيصح المحصر وقول منزههم أن من عادة المكاب

امتناع أن يراد الله شر لاجبر (كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لأن المعنى أن الذي أهره من جنس الشر لأن جنس الخير (ثم قال) السكاكي (ويقر من) قيل (هو قدام زيد قائم

امتناع أن يراد الله شر لاجبر) الذي هو متعصب بجنس الخير (الشيخ عبد القاهر وهو قسوة المن صرح بذلك فقال إن المعنى أن المراد من جنس الشر لأن جنس الخير وذلك لأن هذا الكلام إذا استعمل على ظاهره فلا مانع عقلا ولا فلا أن يكون مخاطب معتقدا لكون الله حريرا باعتباره المكاب فيقال له الله شر لاجبر أو ينزل منزلة الخا هل ويقصد محمدا كيد كما في سائر الأحبار بالمعلوم ثم صرح سوي التبريل وإن استعمل مصرورا مائلا فيجوز أن يحمل الخطاب ويستفاد امتناع الشر فيما قام دليله فيضرب له هذا الكلام مثلا وهو ظاهر (ثم قال السكاكي) مستقرير التقوى في نحو هو قدام لما فيه من الاسناد منين (ويقر من) قول القائل (هو قدام) الوصف المخبر به عن مبتدأ نحو (زيد قائم

أن الذي مبتدأ خبره هل هذا المعنى يقولون هل هذا عارة التبع أي حين وفيه نظر لأن هذا عارة عن حذف الخبر وإبقاء مفعوله لأن حل هل هذا خبرا السادس أنه فاعل هل مشتق مما سبق التقدير أسرها الذين ظلموا السابع أنه جبر مستد محذوف أي هم الذين التاء من أنه منصوب على التبع فانه الرجاء التاسع أنه منصوب على أصبار أعني العاشر أنه محذور معناه للباس من قوله تعالى اقرب للباس فانه المراد وكثير من هذه التحاريج تأتي في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثر منهم (قوله واستثنى للسكر) أي قال أنه يفيد الاختصاص واستثناءه من كون ما ليس بفاعل معنوي مفيد الاختصاص فمحذور رجل قام ليس بفاعل معنوي فقط ادلوا آخر لكان «علانية طيا لا معنويا ومع ذلك أفاد الاختصاص عنده وعدم كونه «علانية معنويا فقط امال كونه «علانية طيا مثل رجل قام وأمالا أنه لا يكون فاعلا لانه طولا معنى مثل رجل قام أبوه فلا يرد عليه فيه ما أوردناه عليه في القسم الأول مع رده عليه أن يقال هو يقول أن الاختصاص في رجل قام لأنه يقدره مؤخرًا بدلا فهو فاعل معنوي فقط ولا يصح الاستثناء (قوله) لئلا ينفي التخصيص إذا سب له سواء) قد تقدم ما يرد عليه (قوله وشرطه) أي شرط أفادة التقديم الاختصاص (أن لا مع مانع) عليه مؤاخذه لعلية لأن عدم المنع ليس شرطا كما هو مقرر في علم الجدل (قوله لا امتناع أن يراد الله شر) تقدم ما عليه وقوله ثم لا سلم استثناء التخصيص لولا تقديم أي في للسكر والضمير غيرهما وقوله لمصولة خبره كما ذكرنا من التهوريل (قوله ويقر من هو قدام زيد قائم

أن يهردون أهله ويذب عنهم من يقصدهم بسوء فالمرير حينئذ لأجل الخير اعني إيقاف أهله مردود لأن المتبادر من قولهم شر أهر ذاتا كون الشر بالنسبة إلى ذلك المكاب فيكون الخير أيضا معتبرا بالنسبة إليه لا إلى غيره كذا قرر شيخنا العدوي وفي عبد الحكيم التحقيق أن صحة القصر وعدمها مبنية على معنى المهرير فإن كان معناه النباح التعبير للعتاد فلا صحة له إذ من المعلوم عند العرب أنه من أمارات وقوع الشر وإن كان معناه مطلق الصوت كما في مقدمة الرعشري فهو قد يكون خيرا وقد يكون شر فيصح القصر (قوله ثم قال الخ) عطف على قال الأول أو الثاني وكلمة ثم للترتيب في الذكر والأخبار والمعنى بعدما أخبرتك عن قول السكاكي

التقديم يفيد الاختصاص بشرطين أحدهما عن قوله ويقر الخ فلا يرد أن

حديث القرب في المفتاح مقدم على حديث الاختصاص فلا وجه لكلمة ثم كذا في يس وفي عبد الحكيم أن ثم في جميع تلك المواضع مجرد الترتيب في الذكر والتسريح في مدارج الارتقاء ولا يلزم أن يكون الثاني بعد الأول في الزمان بل ربما يكون مقدما كما في قوله إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده

فلا يرد أن قوله ويقر الخ مقدم على بيان التخصيص في كلام السكاكي وأما ما قيل أن ثم للترتيب في الأخبار فلا يقبله الطبع السليم ادلة فائدة في ذلك

في اعتبار تقوى الحكم زيد عارف وانما قلت يقرب دون ان أقول نظيره لانه لما لم يمتد في التكلم والخطاب والغبية في أنا عارف وأنت عارف وهو عارف أشبه الخالي عن الصمير

(قوله في التقوى) أي اقتصر عليه ولم يقبل والتخصيص لغير شرطه عدم في هذا المثال ونحوه وهو جوار تقدير كونه في الأصل مؤحرا على أنه فاعل معي فقط لانه لو أحرعني كونه مبتدأ عند من يشترط في رفع الوصف الاسم الظاهر الاعتماد وفاقا لالفاظ عند من لم يشترط الاعتماد فهو نظير قوله زيد قام ومثله لا يفيد الا التقوى كما تقدم وحاصل ما أراده بقوله ويقرب الخ أن هو قام فيه تقوى من غير شبهة ويريد قائم فيه تقوى مع شبهة عدمه فيكون قريبا منه في عادة التقوى ولو قال ويقرب من زيد قام زيد قائم لم يحتاج الى قوله في التقوى لان زيد قام لا يشمل الا التقوى بخلاف هو قام فانه محتمل للتخصيص ان لوحظ انه كان مؤخرا في الأصل على أنه تأكيد للضمير المستتر ومحتمل للتقوى ان لم يقدر مؤحرا فان قلت لم قال من هو قام ولم يقل من زيد قام مع أنه للناسب لظا وهو ظاهر ومعنى لأنه نص في التقوى عنده فاعتبار القرب اليه أولى من اعتبار القرب الى ما هو محتمل للتخصيص أيضا لانه (٤٢١) يوهم ان زيد قام محتمل للتخصيص قلت انما قال ذلك لان المذكور في

في التقوى لتضمنه أي لتضمن قائم (الصمير) متقدم فيه يحصل للحكم تقوى (وشبهه) أي شبه السكا كي مثل قائم التضمن للصمير (الخالي عنه) أي عن الصمير (من جهة عدم تعبره في التكلم والخطاب والغبية) نحو ما قامم وأنت قائم وهو قائم كما لا يتغير الخالي عن الصمير نحو أن رجل واسترجل وهو رجل وسهوا الاعتبار قال يقرب ولم يقل نظيره في بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم

في التقوى) أي في تقوى الحكم لما اشتمل على صمير مبتدأ وقد أسد اليه وفيه الاسناد مرتين قال السكا كي وانما قلت يقرب ولم أقل هو كقوى التقوى لانه يشبه الخالي عن الصمير في أنه اذا حبر به في التكلم والخطاب والغبية لا يختلف فيقال أنا قائم وهو قائم وأنت قائم كما نرجل وأنت رجل وهو رجل والعمل يختلف في اساده الى الصمير مع هذه الاحوال فتحملة الصمير تدل في مطلق التقوى كالعمل حالة الاخبار لما فيه من الاساد مرتين ولشبهه بالخالي فيبدأ كقرب من الفعل ولم يلحق درجته وهذا معني قوله (تضمنه الصمير وشبهه الخالي عنه من جهة عدم تعبره في التكلم والخطاب والغبية) فقوله وشبهه محذور بلفظ على مدحول اللام لم يبدع في علم بلوعد درجة الفعل في التقوى كما قررنا في بعض النسخ وشبهه بشد الباء مفتوحة بصيغة الماضي وهو استثناء لبيان ما ذكر

في التقوى) يعني اسم الفاعل قريب من الفعل وهذا ما قلناه في الاشارة ومعني كلامه ان السكا كي قال ويقرب زيد قائم من هو قام في التقوى لان للتدأ نوضه يستدعي الحر والصمير بصرفه وهذا المقدر موحود في الخبر وقال ولم أقل مثله لانه يشبه الخالي من الصمير من جهة انه لا يتغير بالتكلم والخطاب والغبية وصارت التقوى الخاصة بالصمير الذي يصرفه للبندأ صيغة لعدم ظهورها تقول زيد عارف وانما عارف وأنت عارف

التقوى هذا على صبط شبه بصيغة الماضي كما هو ظاهر الشارح اما على صبطه بصيغة الاسم فهو وشبهه الخ تعليل لاحد الامرين السابق لافي قوة التعليل له (قوله مثل قائم) أي قائم وأمثاله (قوله بالخالي عنه) أي بالاسم الجامد الذي لا يتحمل ضميرا البتة (قوله من جهة عدم تعبره) الصمير تقدم (قوله وهذا الاعتار) أي وهو شبهه بالخالي قال ويقرب وحاصله ان قائم بالتضمن للصمير له جوهتان جهة يشبه بها الفعل وهي جهة تحمله للصمير وجهة يشبه بها الاسم الجامد وهي عدم تعبره في الحالات الثلاثة فكأنه لا يصير فيه فبالجهة الاولى قرب من هو قام في تقوى الحكم وبالثانية مدعنه فلم يكن نظيره فلا حل هذا جعله فر ياولم يحمله نظيرا (قوله وفي بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم الخ) أنت خير بأن هذا اللفظ لا يختلف حاله الرسمي على التقديرين فلا معنى لنسبة أحدهما لبعض النسخ والعروف عند المصنفين في مثل هذا أن يقال قوله وشبهه محتمل أن يكون بصيغة الفعل الماضي وأن يكون بلفظ الاسم الميس وقد يقال مراد الشارح وفي بعض النسخ وشبهه بمصوب بالفلم بلفظ الاسم وحيد فلا اعتراض على الشارح كذا قرر شيخنا المدوي (قوله بلفظ الاسم) أي بفتح الشين المعجمة والباء للوحدة مصدر مضاف لفاعله بمعنى المائلة لا تكسر الشين وسكون الباء كما توهمه بعضهم لانه بهذا الضبط بمعنى مثل وهو لا يتعدى بالياء

ولذلك لم يحكم على عارف بأنه حمزة ولا عموم معاملة باقي النساء حيث أعرب في نحو رجل عارف رجلا عارفاً رجل عارف وأثمة في حكم
 الأفراد نحو رجل عارف أموه بمعنى أسع عارف عرف في الأفراد إذا أسند إلى الظاهر مجرداً كان أو مني أو مجموعاً قال ومما يفيد
 التحصيل ما يحكيه علي كاشغري عن قوم شبيب عليه السلام وماتت عليها امرأة أي العريز عينا شبيب رهاطك لا أنت تسكونهم من
 أهل ديننا ولذلك قال عليه السلام في حواشهم أرهطى أرهطى عليكم من الله أي من بني الله ولو كان معناه معنى ما عرفت علياً لم يكن مطافاً
 وفيه نظر لأن قوله وماتت عليها امرأة من باب أن عارف لا من باب أسندت والحدث بالحواش ليس شيء الحواش أن يكون عليه السلام
 فهم كون رهاطاً أغز عنهم من قولهم وولا رهاطك لرحمتك قول الرخصي دلالة على صيغة حرف التي على أن الكلام في القاعد لا في
 الفعل كأنه قيل وماتت عليها امرأة من رهاطك هم لا عريز عينا وفيه نظر لأن اللفظ ليس إلا الصيغة حرف التي إذا لم يكن الخبر فعلياً
 (قوله محروراً) أي لا منصوباً عن أنه منصوب معه لأنه مقصور على الجمع عند من يوجه وجه النسب الذي ذكره في الطول كما
 أجاده القميري ورد العلامة عدداً للحكم بأن اس مالك ذكر في السهل وكذا غيره أن الصحيح أن المفعول معه قياسي فلا يظهر أن يكون
 هذا وجهاً للنسب ووجه النسب المذكور (٤٣٣) ثمور كافي فانه لا يحدث منه كونه في حاشية العلامة عند كور (قوله وليس

محروراً) أي لا منصوباً عن أنه منصوب معه أي أن قوله يغيره من أن هو شئ من التقوى وليس من التقوى في ريد
 قدم فالاول نعمة الصمير والثاني شبهة بالخالي عن الصمير (وهذا) أي واشبهه بالخالي عن الصمير
 (لم يحكم بأنه) أي مثله قدم مع الصمير وكذا مع فاعله الله عز أيضاً (حملة ولا عوه) قائم مع
 الصمير (معاملتها) أي معاملة المحرم (في النساء) حيث أعرب
 (ولها) أي ولاجل شبهة بالخالي عن الصمير (لم يحكم بأنه) أي فاقه وشبهه (حملة) مع الصمير في نحو
 ر فتم ولا مع الصمير في نحو ر يذوقه أموه الخ فالأول رافع الصمير يكون الباب واحداً ولو
 كان رافع الظاهر يشبه المسمى في عدم المبر في أحوال الخطأ والندك والبيعة الكائنة في المسند
 إليه وإنما الحكم عند من مرفوعة حملة ولو كان معناه معهما إذا كان صلة لأن أو وقع موقع ما
 أعني عن الخبر وقع موقع ذلك وموقع مفعول مفعول المفعول والجملة شذوذاً في الأصل صبه والأصل فيها
 الجملة وشبهها فهو مسمى في صورة الاسم بكرة هبة دخول ماصور به حصة بالاسم على صورة الفعل
 والفعل مع الفاعل حملة نامة وفي الثاني في موضع يحسن السكوب عليه مع فاعله بخلاف ماذا أحمر
 به مع فاعله الظاهر والصمير هو في محل انفراد (ولا عوه من معاملتها في النساء) أي ولهذا أصلها بمعاملة
 معاملتها في النساء أعرب كتحراه الجملة لا كصفتها ووصف الجملة بالنساء لا بخلو عن معاملتها فاعلم
 (قوله ولهذا) أي ولأنهم ظهور الصمير فيه لم يحكم عليه بأنه حمزة ومن كان له فاعل ولا عوه من معاملتها الجملة
 في البناء يعني أن الخلل من شأنها أن تكون مبنية لا يظهر فيها أعراب وهذا يظهر في فصول عامة في راجع

مثل التقوى) أي وليس
 ذلك الشيء الذي فيه من
 التقوى مثل الج (قوله
 فالاول) أي فالتقوى الذي
 فيه لاجل نعمة الصمير
 فتضمن الصمير علة الاول
 (قوله والثاني) أي كون
 التقوى الذي فيه ليس
 مثل التقوى في هو قدم
 لاجل شبهة بالاسم الحامد
 الخالي عن الصمير كرجل
 فاشبهه بالحملة علة الثاني
 (قوله وكذا مع فاعله الظاهر
 أيضاً) أي كور من قدم
 أموه فقام أموه ليس حملة ولا
 معاملة معاملتها واعتصم
 على الشارح في جعله هذا
 في سبيل التعليل بقوله

ولهذا مع أن هذا التعارض لا ينافي في نسمائه على ادراج المذهب كما عرفت في أن كلامهم لا يباغوت عارف
 عند الاسناد للظاهر وأما وجه الحكم على قائم مع فاعله الظاهر بالأفراد حملة على المسند للصمير كما أوضح ذلك في الطول والخاص
 أن قائم ادراج الصمير حكموا له مع فاعله بالأفراد لاشبهه بالخالي من جهة عدم مبر في الخطأ والبيعة وإذا رجع إليها صاهراً حكموا
 عليه بالأفراد حملة على ماذا رجع صميراً ومسطراً والكوه كفضل لا يباغوت عند الاسناد للظاهر حتى يكون مع فاعله جملة ويستثنى
 من كون الاسم المنسق مع فاعله عريضاً صورتهان وهما ماذا وقع من فاعله ليدخل سدسها في نحو أقام الزبدان أو وقع صبه للأصول
 نحو جاء القائم أموه لأنه يقدر بفعل كذا ذكر السيد في شرح لبفتح وفي من العريز في النحو أن صلة أموه حملة لا حملة فتأمل (قوله
 ولا عموم قائم مع الصمير) أي وكذا مع فاعله الظاهر فيه حذف من الثاني لدلالة الاول (قوله في النساء) فيه نظر لأن الجملة من حيث هي
 لا تستحق أعراباً ولا بناءً وحاصل الخواص أنه ليس المراد بالنساء النساء الاصطلاح بل عدم ظهور أعراب متشعبة عليها أي أنهم بمعاملة
 معاملة الجملة في عدم ظهور أعراب للنسوة عليها من حيث كانت له ظهور أعراب للنسوة عبيد دون الجملة فثبت لها ذلك وهذا لا ينافي
 أن الجملة قد تكون معرفة بخلاف أعراب النساء أعانها بالنظر للفظها

في مثل رجل قائم وزحلا فاما ورجل قائم

لاتوصف اصطلاحاً من حيث هي بأعراب ولا بناء. نعم في محل ما صرف أو يبنى ولكن العصبان أصل
العصيان البناء لتسميه في الأصل نسبة إلى مة مع فاعله فصار في غاية الانقصار والارتباط. داعله فصي في
الأصل لأن الانقصار من أسباب البناء بحل محل المشتق فيه شبه الخالي عن هذه النسبة وهذا يسرع
ما يتوهم من أن الجملة الخادمة المخرّجة هي في النسبة آكد مما يه منشق فكيف يحكم بأن المشتق
أقوى في البناء كيد لأن الرادش نسبة إلى نسبة أقوى كانهل بحل محل المشتق في المدحهم ومستهل والأكيد والوجود
في حتمته من جهة كون معناه وصفاً دالياً أو لارادى الأصل للمحذر عنه لامن جهة كونه وضع

عارف و رأيت رجلا عارفا وصرفت برح عارف ولا هو كان محب لوقوع حمله لك لا يقع الانقذير مستندا
فله في ذات **ف** وذلك أن تقول لم يظهر لعارف في حار حل عارف في مجموع اسم الفاعل و فاعله ومجموعهما
هو ابدى يشبه الحجة في عارف فقط و عارف هو لم يظهر فيه اعراب فالأولى أن يقال لو كان حمله لما تغير
حرفه وانما العمل لا يتغير برؤياه حول العامل عليه قال ابن الخاحب في أماليه لم يتغيروا في من اسم
فاعل وامم افعول والصفة المشبهة مع انصهر استعمل لا صيرب أحدهما ان الخليلي التي تستند
بالأفادة وهذه است كذا في أن وضعها أن تعبد معنى في ذات تقدم ذكرها فاد استعملت مستندا
خرجت عن وضعها ولذلك لما خرج بعد ما عن هذا المعنى وحصل المعنى الفعل شرط متى ما يكون
كالعوض عما كان يستحقه من الاعباد أو كالدل على احراجه عن وضعه الاصل حار أن يكون مع
مرفوعة حمله مثل أقام زيد والذين يحامون في زيد صارب علامه ويحامون صارب علامه حجة وليسوا
بالحامون في الذي ذكره بل الخلاف في أنه هل ثبت ان صارب علامه مثل صارب اريدان أولا فن
حوزه أخرج الصفة عن موضوعها لأصل واستعملها استعمال الفعل اه **هـ** واطمأن السكاكي يريضان
اسم الفاعل يعرب من المعنى في أفادة اسقوية التي هي أعم من التحصيل والصفة يوههم أنهما يشيد
اسمويه فذلك يدل على أن السكاكي ما عترض عليه وهو أنه أد كره مبداه في قول الصنف ما كيان
السكاكي وما يبيد انحصار ما عكبه تعالى عن قوم شبهت عليه الصلاة والسلام وما أنت عليه من
أي المعرب علما رهطك لأنت ولذلك قال عليه السلام رهطى أعرابكم من أقدى من نبي لله ولو كان
المراد ما ربت عليهم يكن مطلقا قول الصنف وفيه طرلا في قوله ما أنت عليه من نبي ما أنا عارف
لأن ما أنا عرفت **هـ** قلت **هـ** وهذا هو الذي يريده السكاكي وما أنا عارف وأنا عرفت شيء واحد
وقد صرح السكاكي في أصل القصر فادنا أنا عارف لا حصر قال والنحسك الخواب ليس شيء خوار أن
يكون هم كون رهط أعرابهم من قولهم ولولا رهطك لرحمك قال وقال الرخنري دل بلاء ضميره
حرف المعنى أن اسكلام في افعال لا في افعال كانه قول وما أنت عليه من نبي بل رهطك هم الأعره عليه
وبه نظر لا لا اسم ان ايلان اسم حرف المعنى اذالم يكن الخبر فعليا بهيد الحصر **هـ** قلت **هـ** والخبر
فعلي لأن المعنى أعم من الفعل واسم الفاعل كما سبق وأما يريده الرخنري بلاء الصمير حرف المعنى مع كون
المسند فعليا نعم في النفس وقفة من أن السكاكي اشترط في أفادة الاختصاص أن يكون فاعلا معويا
لأنه طيبا بتقدير التأخير وما أنا عارف لو تأخر فيه الصمير لكان فاعلا طيبا لا يصير وضعه ما عارف أو هو
فاعل لفظي لأن يقال يري به حيث بدأ مؤجرا ولاستند فاعل معوي لكن كيف يقال حيث بدأ
كان مؤجرا ثم قدم والعرض أن تقديمه الآن هو الأصل لا ما أعرابه مستندا فهو بتقدير تأخير في قولنا
ما عارف أنا متأخر عن محله فاد اقسما أنا عارف فليس ذلك تقديم بل وضع الشيء في محله وتقدير تأخير
على خلاف الأصل بخلاف الفاعل المعوي لأن كذا مثل قلت أنا فانه بتقدير تأخير يكون واقعا

عبيكم من الله فقال
الكاكي معناه من نبي
الله فهو على حذف المضاف
وأجود منه ما قال
الرحماني وهو ان تهاونهم
وهو بى الله تهاون الله
حين ارسلهم رهطه دونه
كان رهطه اعرسهم من
الله الا ترى الى قوله تعالى
من يطع الرسول فقد اطاع
الله ويحوز أن يقال
لاشك أن حمرة الاستعلاء
هنا استعلى ما سئل به
الاسكار فانوبخ فيكون
معنى قوله ارهطى اعر
عبيكم من الله اسكار أن
يكون ما منهم من رحمة
رهطه لانسان اليهم دون
الله انلى مع انسان اليه
أي اى ارهطى اعر عبيكم
من الله حتى كان امتناعكم
من رحمة سب انسى
اليوم انهم رهطى ولم
يكن سب انسى الى الله
انلى انى رسوله والله اعلم

(قوله في مثل رجل قائم
ورجلا قائما ورجل قائم)
أى فان الوصف قد أعرب
مع تحمله للصبر في هذه
الاحوال أى أجرى عليه
اعراب المشبوع لفظا ولو
فيل رجل قائم ورجلا قائم
ورجل قائم لكأن تلك
الجملة الواقعة صفة مبنية
اعراب المشبوع لفظا لمحلا

وما يرى تقديمه كاللزام لفظ مثل اذا استعمل كناية من غير تراض كما في قولنا مثلك لا يسجل ونحوه مما لا يراد بلفظ مثل غير ما نصيف اليه ولكن أر يد أن من كان على الصفة التي هو عليها كن من مقتضى القياس وموجب العرف أن يفعل ما ذكر أو أن لا يفعل ولكون المعنى هذا قال الشاعر
 عليه قوله مثلك ينبي الحزن عن صوته * ويسترد لدمع عن عريه
 وكذا قول القمبغري للحجاج لما توعده بقوله
 لأحملك على الأدهم مثل الأبري يحمل على الأدهم والأشهب أي من كان على هذه الصفة من السلطان وسطة اليد ولم يقصد أن يجعل أحدا مثله وكذلك حكم غير إذا سلك به هذا السلك فقل عري يفعل ذلك على معنى أني لأفعله فقط

(قوله وما يرى) على صيغة المتكلم للمعادل أو العائلي للجهول كذا في الأطول وفيه أيضا أن قوله وما يرى تقديمه كاللزام الخ هذا الحكم لا يعمى أن يخص بلفظ مثل وغير ولا بالكناية بل يجري في المخارضا في تقديم المسد اليه في مقتضى تقديمه وحلا وتوخر أخرى كاللزام لكونه أعون على الراد وهو اراد (٤٢٢) الحكم على وجه أن لا يجرأ مع من الحقيقة (قوله كاللزام) حال من

(وما يرى تقديمه) أي ومن المسد اليه الذي يرى تقديمه على المسد (كاللزام يعط مثل وغير) اذا استعملنا على سبيل الكناية (في نحو مثلك لا يسجل وغيرك لا يحود

طالما يقصود اليه فاشتق قوياً من هذا المعنى لشيء ما فعل فالحامد التوت فيه من جهة المدلول فهو خارج عن قاعدة التفوية باعانة ومع العطف والنأ كيدى اشتق باعانة دلالة اللفظ لا بعبس مدلوله مدانه كما في الحامد فليتامس (ومع) أي ومن المسد اليه الذي (رى تقديمه) على المسد من غير قصد ارادة التخصيص حال كون ذلك التعدم (كاللزام لفظ مثل و) لانه (غير) اذا استعمل المعطوف على سبيل الكناية في انبات الحكم وذلك في (نحو) قولك (مثلك لا يسجل وغيرك لا يحود) حيث يقصد ان مثلك الكائن على أحسن وصفك لا يتصف بالحال من غير ارادة مثل معين فيلزم اتصافك بنفي الحال لان لارم اذن لارم لماله فيكون مثلك لا يسجل كناية عن انبات حكم نفي محله لا وضع الصبر المؤكد النأ جبر عن المؤكد فليطرد ذلك في تنبيهه فان الرحشري في قوله تعالى وما هم بحارجين من النار هم هاجرين لها في قول الشاعر * وهم يفرشون اللحد كل حمرة * في دلالة على قوة أمرهم لا على الاختصاص اه وهي دسيسة اعتزال لانه لو جعلها هنا للاختصاص لزمه تخصيص عدم خروج الكفار فيلزم خروج أصحاب الكبائر من المسلمين كذهب أهل السنة والرحشري أكثر الناس أحدا بالاختصاص في مثل هذا وغيره من قواعد البيانيين فاداعارمه الاعمال فرع من قواعدهم اليه (قوله وما يرى تقديمه كاللزام الخ) يريد أنه اذا استعملت كلمة مثل كناية من غير تراض كقولك مثلك لا يسجل ونحوه مما يراد به مثل غير ارادة الحكم بالوصاف اليه وما يريد أن مقتضى القياس ان من كان بهذه الصفة التي هو عليها يكون غير فاعل لهذا العمل وعليه قول الشاعر ولم أقل مثلك أعني به * سواك يا فردا بلا مشبه
 وكذلك حكمك غير اذا سلك بها هذا السلك فتقول سيري يفعل ذلك أي لأفعله فقط

تقديم أي حالة كون ذلك التقديم مماثلاً للتقديم اللزام في القياس كتقديم لارم المدارة فتقديم هذا ليس بالزعم في القياس بل مثله من حيث أنه لازم في الاستعمال ولذا لم يقل لارما وقال كاللزام والحاصل انه انما لم يقل وما يرى تقديمه لازماً لفظ مثل وغير اذا استعملنا على سبيل الكناية اشارة الى أن القواعد لا تقتضي وجوب التقديم ولكن يعنى اهمها لم يستعمل في الكناية الا مقدمين فأشبهها بما اقتضت القواعد تقديمه حتى لو استعملنا بخلافه عند قصد الكناية نأ قيل لا يسجل مثلك ولا يحود غيرك كان

كلاماً منبذوا لطلعا ولو اقتضت القواعد حواراً

من (قوله لفظ مثل وغير) حصصاً بالذكر لاسمها استعمالاً في كلامهم والقياس يقتضى أن يكون ما هو بمصاحها كالمائل والمعاير والشبه والنظير كذلك قاله عبد الحكيم وكذلك الامانة للكافي امتداداً من كذا مثلي أو مثله وعبري وغيره كذا قرر شيخنا المصنوي (قوله على سبيل الكناية) أي من اطلاق اسم اللزوم و ارادة اللزام و بيان ذلك انك اذا قلت مثلك لا يسجل فقد صيغت الجدل عن كل مماثل للمخاطب أي عن كل من كان متصفاً بصفاته والمخاطب من هذا العام لانه متصف بتلك الصفات فيلزم أنه لا يسجل للزوم حكم الخاص لحكم العام فقد أطلق اسم اللزوم وهو نفي الجدل عن المائل وأريد باللازم وهو نفيه عن المخاطب وكذا اذا قيل غيرك لا يحود لانه اذا نفي الجود عن الغير عن وجه العموم في النفي انحصر الجود فيه لان الجود صفة وجودية لا بد لها من محل تقوم به ويحلها اما المخاطب أو غيره وقد نفي قيامها بكل فرد غير المخاطب فان لم قيامها به فقد استعمل اللفظ في الذي للوضع له وهو نفي الجود عن كل مغاير وأريد لارمه وهو انبات الجود للمخاطب (قوله مثلك لا يسجل الخ) المحور لوقوع مثل وغير مبتدأاً تحميمهما بالاصافة وان لم يتعرفا بها تنوغلها

من غير ارادة التعريض بالإنسان وعليه قوله * غيرى بأكثر هذا الناس يتخذ * فانه معلوم أنه لم يرد أن يعرض بواحد هالك فيصفه بأنه يتخذ بل أراد أنه ليس من يتخذ وكذا قول أي عام * وعبرى بأكل العروى سحنا * ويشعب عنه بعض الأيادي فانه لم يرد أن يعرض شاعر سواء غير عم أن الذي عرف به عبد المدوح من أنه هجاء كان من ذلك الشاعر لانه لم أراد أن يوق عن نفسه أن يكون ممن يكفر النعمة ويقوم لا غير واستعمال مثل وغير هكذا مركوز الطماع وإذا نصفحت الكلام وحدهما يقدمان أبدا على العمل إذا محي هما محمودا كراهه ولا يستقيم المعنى فيهما إذا لم يقدما * والسرفى ذلك أن تقدمهما يفيد تقوى الحكم كما سبق تقريره وسيأتى أن المطلوب للكيفية في مثل قواما مثلك لا يحل وعبرك لا يجوز هو الحكم

في لاسهام قاله العري (قوله معنى أنت لا سح) وأنت محمودك وشعر مرتب (قوله من غير ارادة تعريض بعبر المحاطب) أي من غير ارادة التعريض بعبر المحاطب وهذا حال من يحول مضاف الى السابق ولعل من رتب الأتباع تنصيصه التي لانه في قوة لامع ارادة تعريض بعبر المحاطب ومفهوم كلامه أنه لو أراد التعريض بأن يريد بالإنسان والعبراسان معين لم يكن تقديمه كاللازم وذلك لان التقديم أي كان كاللازم عند انكسار الكساية لكونه أعون على اثبات الحكم بالطريق الأبلغ وهو طريق الكساية وإذا أراد التعريض فلا كساية (قوله أن يراد بالمثل) تصور للمعنى وهو ارادة التعريض إذا قلت مثلك (٤٣٥) لا يحل مراد من المثل شخصا معينا حوادا

مما لا للمحاطب أو فوات عبرك لا يجوز مراد بالمثل بالتعريض بغير معينا كان الكلام من قبيل التعريض لامن قبيل الكساية لانه يلزم من في محل شخص معين مما لا للمحاطب أي تحله ولا يلزم من في الخوذة عن واحد معين ثبوت الخوذة للمحاطب لانه يتحقق في شخص آخر معبر لذلك للمعين والمحاطب ثم ان جعل هذا تعريضه نظر إذ لا تعريض في الكلام المذكور بذلك الإنسان بل الكلام موجه نحوه

معنى أنت لا سح وأنت محمود من غير ارادة تعريض بعبر المحاطب) بأن يراد بالمثل والتعريض بالإنسان آخر مما لا للمحاطب أو غير ما ل بل المراد من السح على طريق الكساية لانه إذا سح عن كان على صفته السح عن المحاطب (معنى أنت لا سح) ويصدق من انصف تعريضك على وجه العموم من غير تعيين لمعبر معين لا ينصف بالوجود والانتفى الخوذة عن انصف تعريضك والوجود لا بد من محل لوجوده لم انصفك أنها محاطب به فيكون عبرك لا يجوز كساية عن اثبات حكم الخوذة للمحاطب ويكون معنى (أنت محمود) وكون المركبين للكساية التي هي على ما سيجي أن يعبر بالزوم ويراد باللازم مع صحة ارادة ذلك اللازم وقد تبين معاهاتيهما على ما قررنا أعاد ذلك أرا أن يلفظ المثل والعبر مطلق المائل وإنما يراد في الجملة أي من انصف بأحد هاتهما (من غير ارادة تعريض) بالإنسان معين (غير المحاطب) وما إذا أراد التعريض أي الإشارة بالاحتمال الأمثل الى مثل معين كقولك من قال لك من أعطاك هذا الفرس مثلك أعطابه مراد حوادا مثلك وإلى غير معين كقوله * عبرى حتى وأما انصف فيكم * فان مراده غير معين بل يكن تقديم لفظ لثل والعبر حينئذ لارما إذا ليس

من غير ارادة التعريض بالإنسان وعليه قول المتن * غيرى بأكثر هذا الناس يتخذ * لم يرد أن يعرض بواحد يصفه بأنه يتخذ بل أراد أنه ليس ممن يتخذ واستعمال غير ومثل هكذا قال المصنف أنه مركوز الطماع ويقدمان أبدا على العمل إذا قصد هذا والسرفى أن تقدمهما يفيد تقوى الحكم

(٥٤ - شروح النحوي - أول)

فيل التعريض إذا قصد وصف المحاطب بالسحل وأما على ما ذكره الشارح من ارادة واحد معين بالمثل والعبر فالتركيب ليس كساية ولا تعريضاً واجباً بأنه ليس المراد بالتعريض الاصطلاحى الآتى في الكساية وهو الإشارة الى معنى يفهم من عرض الكلام وحاسه بل المراد التعريض المعنوي وهو الإشارة على وجه الاحتمال والاسهام وعدم التصريح ولا شك أنك لم تصرح بالمرض به بل أحسنه وأهمته وبهذا الجواب يدفع أيضاً ما يقال التعريض من قبيل الكساية فيلزم أن يكون الكلام كساية وغير كساية وهو باطل وأجيب عنه أيضاً أن التعريض لا يلزم أن يكون نوعاً من الكساية بل هو أعم من ذلك إذ قد يكون كساية وحجازاً وحقيقة (قوله إنسان آخر) أي معين وقوله مما لا للمحاطب راجع لقوله بالمثل (قوله أو غير ما ل) بالإضافة راجع لقوله والتعريض (قوله بل أراد) أي تقول مثلك لا يحل وعبرك لا يجوز وقوله بقى السحل عنه أي عن المحاطب وهذا اضرب على فوه من غير ارادة تعريض الخ وقوله على طريق الكساية لم يجعل على طريق المحذور من ذكر الزوم واردة اللازم لحوار ارادة المعنى الحقيقي أيضاً (قوله لانه إذا سح الخ) هذا توجيه للكساية فيه وبان للزوم المحقق لها وقوله لانه أي السحل وقوله عن كل من كان على صفته أي عن كل من كان على صفة المحاطب لان معنى مثلك لا يحل من كان على الصفات التي أنت عليها لا يدخل والمحاطب من هذا العام لانه متصف بتلك الصفات فيلزم أنه لا يدخل لان الحكم على العام

وان الكناية أبلغ من التصریح فمما قصدناه ان كان تقدمها أعون للمعي الذي حصلنا إليه

يسحب على كل فرد من أفرادها (قوله من غير قصد أي عند اختلاف ما إذا أريد بذلك معنى أي إنسان آخر غير المخاطب لا يقال العليق ناشق يؤذن عليه المشتق منه والاشتق منه موجود في الخطاب فيلزم أنه لا يبخل لادعوى الحكم على العموم من غير ملاحظة تماثل معي يفهم منه في العرف عليه الوصف وهو المأثباته بخلاف ما إذا أريد بذلك معنى أي إنسان آخر غير المخاطب ولم يرد العموم فلا يفهم عرفاً منه عبدة الوصف فلا يلزم فيه أن يكون المخاطب لا يبخل لأن العرض حينئذ محدد للتعبير عن ذلك المعنى كما يظهر ذلك لصاحب الذوق السليم اه سم (قوله وإثبات الخلود) عصف على في الجدل لأعني قوله فيه عه أي والمراد من غيرك لا يوجد ثبات الخلود للمخاطب سم فيه الخلود هو ما وجدناه (٤٣٦) للكناية في التركيب الثاني وسألتهم المحقق لها وقوله من غيرك أي عن

من غير قصد إلى مثل ررم فيه عه وإثبات الخلوده بغيره مع اقتضائه محلاً يقوم به وإنما يرى التقديم في مثل هذه الصورة كاللارم (لكونه) أي التقديم (أعون على المراد بهما) أي هذين التركيبين لأن الفرض منهما إثبات الحكم بطريق الكناية التي هي أبلغ والتقديم

الكلام على طريق الكناية بل على طريق الحقيقة وهذا يعلم أن المراد بالتعريض هو التعريض بالاجمل الآتي الذي هو من أنواع الكناية أو المأثبات أو الحقيقة بل المراد بالتعبير عن الشيء بطريق الاجمل الموجود في أصله نظراً لمثل وغيره ولهذا فسرنا التعريض قولنا الإشارة بالأحمال الخ فلا يرد أن يقال التعريض من الكناية وأول الكلام يدل على أن الاعتراض الثاني ليس فيه كناية وأخره يخفى التعريض الذي هو من الكناية ولم يسمهم كذا ذلك احتياجه إلى تكلف الجواب بما يراه كذا كلامنا صاف وإنما كان التقديم كاللارم ادسبق الكلام على وجه الكناية (لكونه) أي ذلك التقديم (أعون) أي أشد اعانة (على المراد بهما) أي التركيبين للوجود فيهما ما عدا مثل ولفظ غير وذلك لأنه كان العرض مهما أثبت الحكم بطريق الكناية التي هي أبلغ من الحقيقة لأن فيها الانتقال من اللارم إلى اللارم فإثبات الحكم بها كإثبات الدعوى بالدليل على ما يأتي أن شاء الله تعالى كان التقديم الذي فيه تقوية الحكم وتأكيد ذلك الإثبات المسمى فهو أعون على التقرر والتثبت على وجه التأكيد الخاص بطريق الكناية وإنما قال كاللارم ولم يقل لارم مع أنه لم يسمع التأخير إذا أريد بهما التركيبين معنى الكناية إشارة إلى أن القواعد لا تقتضي وجوب التقديم ولكن اتفاق عدم الاستعمال إلا مع التقديم فأشبهه

وهما كره من اشتراط التقديم بهم عدم صحة التأويل على قوله تعالى لنس كذبه شيء ويعلم منه فساده قول الطيبي في قول الشاعر * فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب * اه من هذا الباب * واعلم أنه يقع في عبارة كثير أن مثلك لا يدل معناه لا تفعل وفيه تاسيح والتحقيق أن مثلاً في هذا لا يراد بها الذات بل حقيقة أنها لا يكون بغيرها من الذات بطريق برهاني كدائر الكنايات ثم لا يشترط على هذا أن يكون له ذات المدحوة مثل في الخارج حصل الذي عنه ل هو من باب التخيل الذي يأتي في الاستعارة وقوله ولم أقل مثلك أعني به سوك لا ينافي ما قلناه من معناه لم أعني إعادة الحكم على سواك بل عني إعادة الحكم عليك مريداً الاستعمال في سواك وهذا المعنى لا يوجب لك إذا تأملت ما ستراف في باب الكناية فإن قلت إنما يكون مثلك لا يفعله كذا يعياله عن الخطاب بطريق برهاني أن

كل معار له بخلاف ما إذا أريد به معنى فإنه لا يلزم انحصار الخلود في الخطاب لأنه يستحق في شخص آخر غير الخطاب وقوله مع اقتضائه محلاً من محله الدليل ووجه الاقتضاء أن الخلود صفة موجودة في الخارج وكل ما هو كذلك فلا بد له من موصوف أي محل يقوم به ثم أنه ليس له إلا محال الخطاب والتعبير فإذا اتى عن الغير تبين أن يقوم بالخطاب (قوله في مثل هذه الصورة) كان الظاهر أن يقول هاتين الصورتين كما لا يخفى إذ التماثل من كماله أن قوله مثلك لا يبخل وعبرك لا يجسود تركيب واحد وكلام القسم صريح في أنهما تركيبان (قوله أعون على المراد بهما) الباء بمعنى من إن فأتان

التأخير لأعانة فيه على إيراد أن التقوى الذي يحصل به الإعانة على إرادتها تأتي بالتقديم حينئذ ولا وجه للتعبير بأعون لو ثبت أصل ليس على أي لكونه معينا وقوله لأن العرض عدا لكونه معينا (قوله إثبات الحكم) أعني الخلود وأتينا بالخطاب وفي هذا إشارة إلى أنهما من الكناية لاطلوبها نسبة لاطلوبها صفة ولا لاطلوبها غير صفة ولا نسبة بل كان لاطلوبها من الأوصاف ومثال لاطلوبها صفة قولك طوبى بل الأجناد من لاطلوبها طول القامة ومثال لاطلوبها صفة وغير نسبة قولك حتى مستوى القامة عريص الاظفار في الكناية عن الإنسان فإن غير نسبة وعبر صفة (قوله أبلغ) أي من التصریح لانهما من باب الدعوى الشيء ببيئة لا وجوده المزوم دليل على وجود اللارم فقوله فلان كثير الزماد في قوة قوله فلان كرم لانه كثير الزماد وكذلك هما قوله عيرك لا يوجد في قوة أنت تجود لأن عيرك لا يوجد فالجمل أن لا يوجد من التركيبين إثبات الحكم على وجه أبلغ

(قوله لا عادة التقوى) علة لقوله أعون مقدمة عليه أي والتقديم معين على ذلك لا عادة التقوى وإنما كان معياله لانه من حاجته لان الكتابة تفيد ان الحكم نظري أبلغ وكذلك التقرير (قوله على ذلك) أي على اثبات الحكم بالطريق الأبلغ (قوله أنه كان مقتضى القياس الخ) أي وذلك لان المطوب وهو ثابت الخوذة للمطوب وانتفاء البحث عنه بحسن الكتابة وهي حاصلة مع التأخير كالتقدم فكان مقتضى القياس أنه يجوز التأخير لحصول القصد معه (قوله لا على التقدم) أي فأنه ما اقتضت القواعد تقديمه حتى لو استعمل غير مقدم عند قصد الكتابة بأن قيل لا يصلح مثلك ولا يجوز غيرك كان كلاما مسودا طمعا وإن اقتضت القواعد حواراه (قوله قبل وقد يقدم الخ) فأنه إن مالته وجماعة وأعد صفة للصف حيث عبر بصيغة التريض وهو قيل للبحث في دليله ولا فالحكم مسلم كما يأتي (قوله وقد يقدم) انوار من حمله المحكي وهي إبداء العطف على ما قبله في كلام (٢٧) الفان أو للاستشاف وما قبله معطوف على مقول قول عند القاهر

لا عادة التقوى أعون على ذلك وليس معنى قوله كاللارم أنه قد يقدم وقد لا يقدم بل المراد أنه كان مقتضى القياس أن يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال إلا على التقديم نص عليه في دلائل الاعجاز (قيل وقد يقدم) للسند اليه السور بكل على السند المقرون بحرف النقي

ما اقتضت القواعد تقدمه كالمصور بالا حتى لو استعملت خلافه عند قصد الكتابة وقلت لا يسحب مثلك ولا يجوز غيرك كان كما قال الشيخ عند القاهر كلاما مسودا طمعا وأما اقتضت القواعد حواراه (قيل وقد يقدم) السند اليه اذا كان غير حرفي وسور بالسور الكلي على السند المقرون بحرف لو كانت أي أنه يستدعي التسوي في الصفات الدتية وغيرها من الأفعال فان صدق الشخص بالذات لا يستلزم اتحاد أفعاله فليس يراد بالمثل هنا المصطلح عليه في العلوم العقلية بل المراد من هو على مثل حاله في الصفات المناسبة ما سبق الكلام له ولا يقول معناه من هو مثلك في كل شيء لان بعد مثل لا يستدعي الشبهة من كل وجه كما يجب في تحقيقه في علم البيان (نسيه) بقى من الكلام على تقديم الاختصاص فوائده كرها عند الكلام على تقديم المعلوم ان شاء الله تعالى ص (قيل وقد يقدم الخ) ثم ذهب كثير من أهل هذا العلم الى أن تقديم السند اليه فديكون لا عادة العموم فقوله قد يقدم لانه يعني لان التقديم دليل على العموم نحو كل انسان لم يعم به بعيد هي الحكم عن كل واحد بخلافه يقيم كل انسان فانه بعيد هي الحكم عن جملة الأفراد أي عن مجموعها لانه كل فرد أي لا يعمها عن كل فرد أي يعمي المجموع وهو يصدق على فرد واحد فالدليل على أن كل انسان لم يعم به معناه كل واحد هو قولنا انسان لم يعم به لانه مسورة وهي موحدة معدولة الممول والموحدة المعدولة الممول المهمة في قوة السالبة الجزئية المستمرة هي الحكم عن جملة دون كل فرد أي لا يدل على هي الحكم عن كل فرد لا سيما يدل على عدمه وادا كانت دلالة على المعنى عن الجملة كانت في قوة الجزئية لان معناه ليس كل انسان قائم فلا كانت كل انسان لم يعم به لا بعيد هي الحكم عن الجملة كانت لا كيد فيلزم ترجيح التأكيدي على التأسيس وأما الثاني فلان قولنا لم يعم به انسان وهي سالبة مهمة في قوة سالبة كلية وهي لا شيء من الانسان قائم وهي تقتضي معنى الحكم عن كل فرد ولو كان

على مقول قول عند القاهر عطف تلقين كما يقال سأكرمك فتقول وربذا أي قل وربذا فليس شيء اد لا معنى لتلقين القائل للشيخ هذا الكلام وأيضا لا يطرأ في قول عند القاهر وقد يقدم بعبارة تخصيصه فانه لا يمكن أن يكون فيه لعطف التلقين (قوله السور بكل) فيه ميل لذهب الناطقة القائلين الموضوع هو العطف اليه لفظة كل وأما هي فهي دالة على كمية الافراد والا فالساعة يحصلون كل هي السند اليه وقوله السور بكل أي أو ما يجري مجرا في اعادة المعلوم لجميع الأفراد كإن الاسترقاقية واعط جميع واعما اشترط أن يكون مقرونا بكل لانه لو لم يكن كذلك لم يجب تقديمه

محمور يدم يقيم ولم يقيم زيد لعدم هوات العموم ولا عموم فيه وكذلك اذ لم يكن السند مقرونا بحرف النقي لم يجب تقديمه نحو كل انسان قام وقام كل انسان لعدم هوات العموم فيه بالتقديم والتأخير لحصوله مطلقا قدم السند اليه أو أخر و بقى شرط ثالث وهو أن يكون السند اليه بحيث لو أخر كان فاعلا بخلاف قولك كل انسان لم يعم به فانه لو أخر كل انسان لم يعم به أو كل انسان لم يكن فاعلا فاعلا نظريا لأخذ السند فاعله فلا يجب التقديم في تلك الحالة لعدم هوات العموم لان العموم حاصل على كل حال سواء قدم السند اليه أو أخر بقى شيء آخر وهو أن الكلام في بيان أحوال السند اليه مطلقا وحيتن فن أن أحد الشارح تقييده بما ذكر وقد يقال أحد الشارح ذلك من قرينة السياق وفي كلام بعضهم أن الصمير في قول المصنف وقد تقدم ان جعل راجعا للسند اليه في الجملة كانت كلمة قد للتغليل لان هذا التركيب قليل بالنسبة لغيره وان جعل الصمير راجعا للسند اليه للتقيد بما قاله الشارح بقريضة سياق الكلام كانت التحقيق

لانه دال على العموم كما
تقول كل انسان لم يقم

(لانه) أي التقديم (دال على العموم) أي على نفي الحكم عن كل فرد (بحو كل انسان لم يقم)

النفي (لانه) أي التقديم على الوجه المذكور (دال على العموم) أي على عموم السلب وشمول النفي لكل فرد من أفراد الموضوع وانما يقتضي ذلك (بحو كل انسان لم يقم) فان تقديم كل انسان على لم يقم يفيد سلب القيام عن كل فرد فرد وذلك معنى عموم السلب

دحول كل محل الحكم على كل فرد لزم أن يكون لنا كيد فيجعل كل نفي الحكم عن جملة الأفراد ليعيد فائدة تأسيسية ههنا صمون ما نقله المصنف وهو من كلام بدر الدين بن مالك ولم يمنع المصنف شيئاً من هذا الحكم بل يارح في صحة التعليل فقال وفيه نظر وقد كررنا مرة أخرى أن النفي عن الجملة في قولنا انسان لم يقم أعاد ههنا الاسناد إلى انسان فإنا أصيب إليه كل انقلب الاسناد إليها فالنفي عن ذلك فيكون النفي الوارد على الأفراد مستعاد من كل لامن الانسان لانه حينئذ غير المسد اليه والنفي عن كل فرد المستعاد من لم يقم انسان أعاد من الاسناد إلى انسان فإذا دخلت كل وجعلت داله على كل فرد كانت دلالتها حينئذ تأسيسية لروال لاسناد إلى انسان حينئذ فيكون تأسيساً معاً على التقديرين وأجيب أن المسد اليه في انسان لم يقم وفي لم يقم انسان هو الانسان وكذلك السد اليه في كل انسان لم يقم وفي لم يقم كل انسان أعاد مختلف التعبير فكل انسان لم يقم إذا كان معناه جملة الأفراد كان كيداً لانه غير نكل عن انسان وهذا كيد لاننا كيداً أن يصير ملغط عن شيء عبارة تقتضي التقوية (قلت) وهذا يدعي على أن المسند اليه في الكلية هو المصاحف أو المصاحف اليه وقد ذكر جماعة من المفسرين أنه ناصف اليه وهو انسان لا كل فان قد صدق فواضح لان الاسناد إلى انسان في لم يقم كل انسان باقي للنفي فهو مستمر للعموم لكانت كل كيداً وان لم نقل به وهو الحق وقد حققناه في شرح مختصر ابن الحاجب والذي قاله المحيبي لاشك أنه مراد هذا الفاعل فيكون لم يقم كل انسان إذا جعل النفي عن الأفراد كيداً باعتبار أنه عبر عنه بلفظ وكيداً كان يمكن أن يصير عنه بغيره لكن لاسم له حينئذ تأسيساً بالاسم غير أن كيداً خبر من التأسيس باللفظ المؤكد لان ما ذكره المحيبي ينحل إلى أنه صيغة تأسيسية تأسيسية كيدية حينئذ يصح اعتراض المصنف الثاني أن لم يقم انسان إذا اقتضى النفي عن كل فرد فقد اقتضى النفي عن جملة الأفراد فإذا دخلت عليه كل فهي لتأسيس كيداً أيضاً وأجيب عنه بأن دلالة لم يقم انسان على عدم قيام الجملة بالانفراد ودلالة لم يقم كل انسان على نفيه عن الجملة بالمطوق (قلت) لمن يارح ابن مالك ويدعي أن لم يقم كل رجل للنفي عن كل فرد فرداً مع أن دلالة لم يقم كل انسان على نفي القيام عن الجملة بالمطوق بل دل على نفي القيام عن كل فرد فرداً يصير كما نك فلت لم يقم كل فرد فرداً أيضاً وعموم سلب ويزم منه نفيه عن الجملة بالانفراد أيضاً فتسوي أن ابن مالك قدم أن كل انسان لم يقم لو لم يكن للعموم لكان تأسيساً كيداً لان اسناداً بغيره نفي الحكم عن الجملة باعتبار استمراره فقد تضمن هذا الكلام أن كل انسان لم يقم لو لم يكن دالاً على الأفراد وكانت دلالاته أعاد على المجموع لكانت دلالاته على الجملة مطابقة ودلالة انسان لم يقم على نفي الحكم عن الجملة التامة وجعل الأول تأسيساً كيداً الثاني فكذلك ههنا يزعم أن يكون لم يقم كل انسان كيداً بالنسبة إلى لم يقم انسان وان كان نفي الحكم عن الجملة في الأول مطابقة وفي الثاني التامة الثالث أن قوله ان لم يقم انسان في نفي الحكم عن الجملة لا يصح لانه ادعم كل فرد فرد كانت سائلة كلية لاني فوترها وأجيب عنه بأن اصطلاح المفسرين أن السالبة الكلية ما كان مسوراً بلا شيء وعهوه لا كل قضية يكون السلب فيها عاماً لكن ذهب كثير من الأصوليين إلى أن عموم النكره في سياق النفي معناه أن النفي فيها مطلق الحقيقة فاستلزم نفي الأفراد فيحسن على هذا أن

(قوله لانه دال على العموم) أي على عموم النفي وشموله يعني أن المسند اليه إذا كان مستوفياً للشروط المذكورة وكان للتكلم قصده في تلك الحالة إعادة العموم فانه يجب عليه أن يقدم المسند اليه لأجل أن يفيد الكلام قصده إذا لو آخر لم يطابق مقصوده لانه لم يفد العموم حينئذ فالعرض من قول المصنف لانه دال الخ بيان الحال التي لأجلها ارتكب التقديم لاستدلال عقلي إذ هذا أمر نقلي والواجب اثباته بدليل ولبعض الأفاضل قول للمصنف لانه دال الخ أي من دلالة المقتضي بالفتح على المقتضى بالكسر فهي غاية مترتبة على التقديم وان أراد الدلالة على قصد العموم كان على باعثة (قوله) أي على نفي الحكم أي المحكوم به وقوله عن كل فرد أي من أفراد ما أصيب إليه كل (قوله بحو كل انسان لم يقم) أي كل فرد انصف بضم القيام ومحكوم عليه به ولا يقال الضمير في لم يقم عائد على كل انسان فيكون العموم واقفاً في جز النفي فيكون هذا التركيب من سلب العموم لاننا نقول مراعاة الاسم الظاهر أولى من مراعاة ضميره وأيضاً يلزم على مراعاة الضمير أنه لم يتحقق عموم السلب أصلاً ولا فاعل بذلك

فيقدم ليعيد في القيام عن كل واحد من الناس لان الوجبة للعدولة للمهمة في قوة السالبة الجزئية المستلزمة في الحكم عن جملة الافراد دون كل واحد منها فاداسورت بكل وجب أن تكون لافادة العموم لالتأكيدي الحكم عن جملة الافراد لان التأسيس جبر من التأكيدي ولو لم تقدم فقلت لم يتم كل انسان كان ميبا للقيام عن جملة الافراد دون كل واحد منها لان السالبة المهمة في قوة السالبة السالبة المقصية سلب الحكم عن كل فرد لورود موضوعها في سياق الثاني فاداسورت بكل وجب أن تكون لافادة في الحكم عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التأكيدي على التأسيس

(قوله فانه يعيد في القيام عن كل واحد) الحار والمحرور متعلقين في لافالقيام أي فانه يعيد أن اسما القديم ثبت لكل واحد وانما قلنا ذلك لان الحكم في عموم السلب يلاحظ مطلقا وان متعلق الثاني فيه الافراد (قوله بخلاف مالو آخر) مرائدة كما في قوله تعالى مثل ما أسكنهم تنطقون ولو شرطية حراؤه فاقوله فانه يعيد في الحكم الحان حار وقوع الحلة الاسمية حوايا للوكا في المعنى ومحدود ان لم يحرك كما في الرضى أي لم يدل على العموم وقوله فانه تحليل له وانما لم يقل بخلاف التأخير نصيصا على بيان محاجة التقديم والتأخير (قوله فانه يعيد في الحكم) أي المحكوم به كالقيام في المثال وقوله عن جملة الافراد أي عن الافراد المحملة أي التي لم تفصل ولم يبين بكونها كلا أو بعضا بل أبقيت على شمولها للاسرين (قوله لافعن كل فرد) أي فقط فلا ينافي أن رفع الانتخاب السلكي يصدق بالي عن كل فرد كما سيأتي وايضا مقام أن يقول ان عموم السلب وسلب العموم النظر فيها انه هو الافراد للخدمة أعني الهيئة الاجتماعية وانما الفرق بينهما من جهة كون كل فرد متعلق بالي أو متعلق بالي فان كان الاول فهو عموم (٤٢٩) السلب وان كان الثاني فهو سلب العموم فادانقت كل انسان لم يتم فعاد القيام اسما عن كل فرد من افراد الانسان فالقيام ملحوظ على وجه الاجمال والاسمى نهني بالافراد بعد تصفه بالقيام وانما حده وادانقت لم يتم كل انسان فمما ان قيام كل انسان اتففى فالقيام ليس ملحوظا على وجه الاجمال بل ملحوظ متعلق بكل فرد ثم ان اتففى قيام الكل يتحقق عدم حصوله من حصص دون حصص وعدم حصوله من كل واحد لانه رفع للايجاب

فانه يعيد في القيام عن كل واحد من افراد الانسان (بخلاف مالو آخر) محو لم يتم كل انسان فانه يعيد في الحكم عن جملة الافراد لافعن كل فرد) فالتقديم يعيد عموم السلب وشمول المعنى والتأخير لا يعيد الاسلب العموم ومعنى الشمول (وذلك) أي كون التقديم معيدا للعموم دون التأخير (لئلا يلزم ترجيح التأكيدي) وهو أن يكون لفظ كل اخر في المعنى الحاصل منه (على التأسيس) وهو أن يكون

(بخلاف مالو آخر) السلب اليه في هذا التركيب (محو) قولك (لم يتم كل انسان فيه) أي التأخير فيه (يعيد في الحكم) الذي هو القيام (عن جملة الافراد) أي عن مجموعها الصادق بالسلب عن البعض وهو المحقق فيحصل عليه معنى التركيب تفريقا بين التقديم والتأخير فيكون المعنى السلب عن البعض (لا عن كل فرد) كما في التقديم فبرتك ذلك التأخير ليعيد السلب عن البعض اذا اقتضاء لتمام وقوله وقد يقدم ان أعيد الصبر على السلب اليه المعين في المثال بدليل قوله بخلاف مالو آخر كانت قد فلتتحقق وان أعيد على السلب اليه في الحلة فهي للتفصيل لان هذا التركيب باعتبار غيره قليل وانما كان التقديم فيها دكر لعموم السلب وشمول المعنى والتأخير لسلب العموم ومعنى شمول المعنى فقط أي لبيان أن هذا المعنى لم يتم جميع الافراد ولا شمولها جميعا بل البعض (لئلا يلزم) لو انعكس المقاد بالتقديم والتأخير بأن يكون مقادا الاول في شمول ومقاد الثاني شمول المعنى (ترجيح التأكيدي على التأسيس) ومعلوم يقان لم يتم انسان ليس سالبه كلية لافعظا ولا معنى وليس عامانا بالوضع بل استلزم العموم بخلاف كل وقد

السلكي ورفعه يتحقق بكل من السلب السلكي والحرفي ونما كان يحقق السلب الحرفي ولذا تراهم يقولون ان سلب العموم من قبيل السلب الحرفي لانه هو المحقق وادانقت ماد كراهه ظهرك أن قولنا للصف فانه يعيد في الحكم عن جملة الافراد عن فيه بمعنى على أي يعيد أن الحكم على جميع الافراد الثاني والمراد بحلة الافراد المحملة التي لم يبين بكونها كلا أو بعضا الهيئة الاجتماعية فتأمل (قوله يعيد عموم السلب) أي معنى الحكم عن كل فرد (قوله وشمول المعنى) نصير لما قلناه لان العموم معناه الشمول والسلب معناه المعنى (قوله لا يعيد الاسلب العموم) اعنا أي بأداة الحصر في الثاني دون الاول لان عموم السلب يستلزم سلب العموم لان عموم السلب من قبيل السلب السلكي وسلب العموم من قبيل السلب الحرفي والسلب السلكي مستلزم لسلب الحرفي لان انتفاء الحكم عن كل فرد يستلزم انتفاءه عن بعض الافراد فلذا لم يأت فيه بأداة الحصر لئلا يقتضي أن التقديم انما يعيد عموم السلب دون سلب العموم مع أنه لا ريب له بخلاف سلب العموم فانه لا يستلزم عموم السلب لاحتمال الثبوت لبعض الافراد فلذا أتى فيه بأداة الحصر وما قلناه من أن سلب العموم لا يستلزم عموم السلب لا ينافي ما مر من أن سلب العموم يتحقق عند عدم حصول المحكوم به من بعض وعند عدم حصوله من كل فرد كما هو ظاهر فتأمل (قوله وذلك) أي وانما كان ذلك أي تقديم السلب اليه السور بكل على السند للقرون بحرف المعنى مفيدا لعموم السلب وتأخير عنه معيد السلب العموم ولم ينعكس الامر لاجل أن يقتضي لزوم ترجيح التأكيدي على التأسيس الحاصل عند

اسكنس المفاد وحاصل ما ذكره المصنف من الدليل أن نقول لو لم يكن التقديم مفيد للعموم النفي والتأخير مفيد للنفي العموم بل كان الامر بالعكس لزم ترجيح التأكيد على التأسيس لكن اللزوم باطل لان التأسيس خبر من التأكيد لان حمل الكلام على الافادة خبر من حمله على الافادة فاللزوم شبه فقول الشارح مع أن التأسيس الخ إشارة للاستثنائية وقوله وما لروم الخ بيان للضرورة والشرعية وحاصله أن تقديم المسد اليه المنكر بدون كل نحو اسان لم يبق لمسلم العموم ونفي الشمول وتأخير نحو لم يبق اسان للعموم السلب وشمول النفي فبعد دخول كل يجب أن يحس هذا لتكون كل للتأسيس الراجح لالتأكيد كبدل للرجوح فان قلت افادة التقديم للعموم النفي وافادة التأخير لسلب العموم أمر لمؤى (٤٣٠) والامور المعوية اعانت بالسمع لانه استدلال فقول ذلك القائل للضرورة الخ دليل

لافادة معنى حديث مع أن التأسيس راجح لان الافادة خير من الافادة وبيان لروم ترجيح التأكيد على التأسيس أما في صورة التقديم فلان قولنا اسان لم يبق

أن التأسيس الذي هو اثاء معنى لم يكن حاصلًا قد أرحح من التأكيد الذي هو افادة ما قد حصل وانما رجع التأسيس على التأكيد كحديث يحملها العام وأما ان عين للعلم أحد هما من لأجل المقام لانه والكلام في الترجيح الذاتي واللفظ الذي هو معروض افادة التأكيد والتأسيس هما لفظ كل لا يقال فيمنه بدل أصل استعماله للتأكيد خبر رجح فيه خصوصاً لأنما قول التأسيس لانه أرحح على كل حال ولا يقاومه استعماله وظ كل حيث لا مانع من التأسيس والتأسيس أرحح جرمالان الافادة خير من الافادة والاشاء في طريق الاخير خبر من ارسكان سبيل التكرار وهذا الوجه من هذا القائل لبيان السر بعد تحقق الاستعمال والافادة لانت الاستدلال العقلي وبيان اللزوم في التقديم أن قولنا اسان لم يبق مهمة موحدة معدولة أما اهمالها فظاهر لان المراد من اللزوم مصدوقه لاحقية حتى تكون ذهنية كقولنا الاسان نوع واذا كان المراد بالصدق في الجملة من غير أن يوجد سور بدل على كيتها كانت مهمة من السور الدال على الكمية وأما عدوله فلا في المحمول اقترن بحرف السلب والرافعة قبله اذ لا يمكن تدويرها سلم لمدة ارتباطها بالفعل فكانت معدولة المحمول واذا كانت كذلك كان معها السلب عن جملة الافراد من غير تعرض لكيتها ولا

تقرر عما ذكرناه أن الاعتراضين الاولين على ابن مالك صحيحان لكن قديقل ان لم يبق كل اسان وان كان معيه عن الجملة تأكيداً لما دل عليه لم يبق اسان من نبي الجملة فهو تأسيس باعتبار أنه لال مادل عليه لم يبق اسان من نبي القيام عن الافراد لان لم يبق كل اسان لم يتعرض للحكم على الافراد سوى ولا اثبات ويرد على هذه القاعدة مع ذلك أمور مهان قوله ان الهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الحرفية مع نوع لان الحكم في الهملة ان كان على الطبيعة كما ذهب اليه بعضهم فلهمة ليست في قوة الحرفية ولا يلزم التأكيد لان مدلول اسان لم يبق الطبيعة من حيث هي ومدلول كل اسان لم يبق الافراد وان كان الحكم في الهملة على الافراد كما ذهب اليه معهم فقديمال ليست في قوة الحرفية لانه ان أراد أن معنى السداليه فيها واحد فمتنوع لان السداليه في السالبة الحرفية (١) مثل كل اسان قام بمحتمل نبي

باطل لا يفيد شيئاً أجيب بأن ذلك القائل متمسك في أصل دعواه أن المسد اليه ليس بكل تقديمه يفيد عموم السلب وتأخيرها يفيد سلب العموم باستعمال السقاء لذلك والاستعمال دليل اللمة وأما قوله لتلا يلزم ترجيح التأكيد الخ فهو بيان لسلب الساعت على هذه الطريق وللأساسة بين التقديم والعموم وبين التأخير وسلب العموم (قوله لافادة معنى حديث) أي لم يكن حاصلًا قبله (قوله لان الافادة خير من الافادة) فيه نظر لان الافادة قد تكون متعينة فيما اذا اقتضى الحال التأكيد كما اذا كان مخاطب منكراً وليس معه ما يزيل انكاره فانه يجب التأكيد والافادة واجب بأن كون الافادة خيراً من الافادة بالنظر

الحكم

للقالب أو بالنظر لعكس الامر وقطع النظر عن المقامات واعراض اداصل عدم الاعتداد بمعارض

فمن قلت ماد كره من أن الافادة خير من الافادة معارض بأن استعمال كل في التأكيد كثر فاجل عليه راجح قلت كثرة استعمالها في التوكيد مع نوع لأن استعمالها فيه مشروط باصافها للصير وعدم تجردها عن العوامل اللغوية اه عند الحكم (قوله وبيان لروم ترجيح الخ) أي لو اعكس المفاد القديم والتأخير بأن كان معاد التقديم نفي العموم والشمول ومعاداسأ خبر شمول اسمي وبيان مبتدأ خبره محذوف أي يذكره لك أو ظاهر (قوله أما في صورة التقديم الخ) أي أما لروم الترجيح المذكور في صورة التقديم لو اعكس المفاد بالتقديم والتأخير (قوله فلان قولنا اسان لم يبق) أي في المثال الأول قل دخول كل

(١) قوله مثل كل الخ هكذا في الاصل وفي الكلام حمل ظاهر خرره كنبه مصححه

(قوله موجبة مبهمة) كلامه يقتضي أنه بين فيها ذلك ولا يصح أن تكون سالبة وليس كذلك بل يصح فيها ذلك أن قدرت الرابطة بد حرف السلب على حذف قولهم في الانسان ليس بكتاب اسم موجبة معدولة أن قدرت الرابطة قبل حرف السلب وجعلت حرف السلب جزءا من المحمول وسالبة أن قدرت الرابطة بد حرف السلب فتكون معيدة لسلب الربط وأجيب بأن الرابطة لا يصح تقديرها بما بد حرف السلب لأن لم شديدة الاتصال بالعمل فلا يجوز الفصل بينهما فتعين أن تكون موجبة معدولة (قوله لأن حرف السلب وقع حرفا من المحمول) أي فهي موجبة معدولة لمحمول وهذا الذي ذكره الشارح وحاصله نظى للفرق بين المعدولة والدالة لكنه حار في لم يقيم انسان أيضا مع أنه سالب على ما سبق والتحقق أن الحكم أن كان سلب الربط فهي سالبة وإن كان ربط السلب فهي معدولة فالحكموم به في انسان لم يقيم ثبوت عدم القيام الى العاقل فهي معدولة وفي لم يقيم انسان سلب ثبوت القيام عن الانسان فهي سالبة انظر عند الحكميم (قوله مع أن الحكم صحيح) هذا تنمة الدليل على أنها مبهمة ولولم يذكره لوردت الطبيعية كالانسان نوع فانه لم يذكر فيها ما يدل على كية الافراد **(٤٣١)** ليس الحكم فيها على ما صدق عليه الانسان من الافراد بل الحكم فيها على الطبيعة وحصل الفرق بينهما أن المبهمة يذكر فيها ما يدل على كية الافراد مع كون الحكم فيها على الماصدق أي الافراد وأما الطبيعية فهي وإن كان لم يذكر فيها ما يدل على كية الافراد مع كون الحكم فيها على الماصدق أي الافراد

موجبة مبهمة أما الإيجاب فلا نه حكم فيها ثبوت عدم القيام لانسان لا يفي القيام عنه لان حرف السلب وقع جزءا من المحمول واما لا محال فلا نه لم يذكر فيها ما يدل على كية افراد الموضوع مع أن الحكم فيها ماصدق عليه لانسان واذا كان انسان لم يقيم موجبة مبهمة يجب أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد (لان الموجبة المبهمة المعدولة المحمول

لحرثتها ولحقق منها السلب عن البعض كالحرثية فماده معد الحربية وى هذا اشار بقوله (لان الموجبة المبهمة) من لسور (معدولة المحمول) كما في قولنا انسان لم يقيم بخلاف معدولة الموضوع كقولنا لا قائم قاعدة لا بحث لاعتبار لانهاى الحكم الموجبة الحقيقية فماده كل منها كماده فيها

الحكم عن بعض الافراد وى استمول اعم من السدى والجموعى أو من الجموعى والمستداليه في المبهمة لا يمتثل كل واحد والبعض دون البعض حينئذ لانسان يمتثل كل فرد والجموع واسان لم يقيم يمتثل البعض ويمتثل الافراد ولا يمتثل الجموع فقد استل كل احتمال البنى عن الجموع فقد صارت للتأسيس وإن لم تكن عامة في كل فرد فرد (فوت) وفيه نظر لانسان لم يقيم أعداد الحكم على الجموع أيضا من قال انسانا لا ادرم قلنا فكل انسان لم يقيم أعداده باللعط ونقل الدلالة عن اللازم الى موضوع اللفظ تأكيد كما في * ومنها أن قوله دلالة كل رجل لم يقيم على العموم بما كان لأن التأسيس خبر من التأكيد فلا يكون ذلك موضع كل وهو مبدى والذي يظهر أن كلالا على ذلك بالوضع * ومنها أن ما ذكره من نفي قولك ما انسان الا قائم فانه لى كل فرد ولو فات ما كل انسان الا قائم كان كذلك لى كل فرد كما ساقى * ومنها أن هذا ان مثنى لم فى السكرة لا يمتثل في المعرفة مثل كل ذلك لم يكن فان تقدير المدكور لم يكن وهو عام يفيد كل فرد دون كل فهي التأكيد أيضا

قيام الجملة يصدق عدم حصوله من * من * عدم حصوله من كل واحد وأيضا كان يصدق انتهاء القيام عن البعض فهو الحق قول الشارح لأن كل فرد أى فقط فلا يفي قوله الآن اعم من أن يكون جميع الافراد أو بعضها ثم ان الأولى أن يقول يجب أن يكون معناها ثبوت نفي القيام عن جملة الافراد بوافق ما قدمه سابقا حيث قل حكم فيها ثبوت عدم القيام والأفعى القيام عن جملة الافراد ليس معنى الوجبة المبهمة المعدولة لمحمول نعم هو لازم لمساها الذي هو ثبوت عدم القيام لجملة الافراد لانه يلزم من ثبوت عدم القيام انتفاءه وأجيب بأن في الكلام حذف * أى يجب أن يكون محصل مساها ولراد يجب أن يكون مساها أى اللازم لا لالط في واختار التعبير بذلك لانه وروم ترجيح التأكيده على التأسيس على هذا البيان أفاده عبد الحكميم (قوله لأن الموجبة الخ) علة لزوم ترجيح التأكيده على التأسيس لانعكاس المعاد بالتقديم لكن بالوساطة التي ذكرها الشارح (قوله لأن الموجبة المبهمة) أي وهي التي تشمل على ما يفيد كون الحكموم عليه * من الافراد أو كلها وقوله المعدولة المحمول أي التي جعل حرف النفي جزءا من محمولها كقولنا انسان لم يقيم

(قوله في قوة السالبة الحرية) أي وهي التي ذكر فيها ما يدل على أن السلب عن البعض نحو لم يقيم بعض الإنسان (قوله عند وجود الموضوع) دفع هذا ما يقال إن السالبة الحرية أعم من الموجبة للعدولة المهمة لأنها تصدق عند وجود موضوعها في الخارج وعند عدمه بخلاف الموجبة المهمة فإنها لا تصدق إلا عند وجوده وحيث فكيف يكون في قوتها وحاصل الدفع أن المراد أنها في قوة السالبة عند وجود موضوع السالبة كما في هذه التي مثلها لمصغوب هذا لا ينافي أنها عند عدمه لا تكون في قوتها بل أعم (قوله معنى أنها متلازمان) أي أن معنى كون الموجبة المهمة للعدولة المحمول في قوة السالبة الحرية أنها متلازمان في الصدق أي التحقق فكما تحقق معنى أحدهما تحقق معنى الآخرى ثم إن ما ذكره الشارح من تلازمها في الصدق بيان للواقع والافريقي في ثبوت المدعى استبرام الموجبة للعدولة للسالبة الحرية فقط (قوله نحو لم يقيم بعض الإنسان) منار السالبة الحرية فعند سلب القيام عن بعض أفراد الإنسان وهذا المعنى يصدق عند انتفاء القيام عن بعض الأفراد دون بعض وعدا انتفائه عن كل فرد (قوله لأنه قد حكم في المهمة بنفي القيام) الأول أن يقول ثبوت عدم القيام لما تقدم من أن الحكم فيها ثبوت نفي القيام لا معنى القيام ويمكن أن يحاط أن المراد بالنفي الانتفاء أي حكم فيها بانتفاء القيام (٤٣٣) على أن المعنى مصرح به للمعول وانتفاء القيام عبارة عن ثبوت عدمه أو أن السالبة قوله

نفي ليست داخلية على المحكوم به بل معنى حكم فيها بطريق نفي القيام فالحكم من حيث هو عام للنفي والاثبات أي أنه تحقق في ضمن هذا النفي الحكم الذي هو ثبوت عدم القيام أفاد ذلك العلامة العساري (قوله عما صدق عليه الإنسان) أي عن الأفراد التي يصدق أي يحكم عليها الإنسان من مواطاة (قوله نعم من أن يكون) أي ذلك المصدق (قوله وأيا ما كان الخ) ما رائدة وكان تامة والتوحي

في قوة السالبة الحرية) عند وجود الموضوع نحو لم يقيم بعض الإنسان مع نفي أهم متلازمان في الصدق لأنه قد حكم في المهمة معنى القيام عما صدق عليه الإنسان أعم من أن يكون جميع الأفراد أو بعضها وإنما كان يصدق معنى القيام عن البعض وكلما صدق معنى القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الإنسان في الجملة فهي في قوة السالبة الحرية (لما تضمنه معنى الحكم عن الجملة) لأن صدق السالبة الحرية للوجود الموضوع إما معنى الحكم عن كل فرد أو نفيه عن البعض مع ثبوته

للبعض

(في قوة السالبة الحرية) أي المعدولة لمذكوره في قوة السالبة الحرية (المنعزعة) معنى الحكم عن الجملة قطعاً وذلك لأن مفهوم الحرية السالبة سلب الحكم عن بعض الأفراد كقولنا ليس بعض الإنسان قائم وهذا المعنى يصدق عند انتفاء الحكم عن بعض الأفراد دون بعض وعدا انتفائه عن كل فرد وأيا ما كان يصدق المعنى عن جملة الأفراد أي عن مجموعها على طرفي السلب لابطال على الاثنان الكلي (سببه) إذ عرفت ذلك فاعلم أن مقدماء من الفرق بين سلب العموم ولم يقيم كل رجل وعموم السلب في كل رجل لم يتم حق لا إشكال فيه واحذف في الاستدلال عامه على أن أحدهما مقدماء عند كره المصنف وقد عشت ما فيه الثاني أن المعنى متوجه إلى الشمول دون أصل الفعل وهو قريب من الأول الثالث قول النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن فإن معناه لم يكن واحدهما وكذلك قول أني الحكم قد أصبحت أم الحارث تدعى به على ذلك كما لم أصنع

وسب

عوض عن اضطرار إليه أي في حال ثبوت وهو كون المصدق المعنى عنه القيام بجميع الأفراد أو

بعضها يصدق الخ الأثر على التقدير الأول يكون التضمن وعلى الثاني يكون مواطاة وقوله يصدق معنى القيام عن البعض أي وهو مدلول السالبة الحرية فظهر من هذا ملازمة السالبة الحرية للمهمة (قوله وكلما صدق الخ) بيان للملازمة المهمة للسالبة الحرية فقوله معنى القيام عن البعض أي الذي هو مدلول السالبة الحرية أي كلما تحقق ذلك للدلول وقوله صدق نفيه عما صدق عليه الإنسان أي الذي هو مدلول الموجبة المهمة للعدولة المحمول وكأما قال صدقت أي تحققت للموجة المهمة المعدولة المحمول وقوله في الجملة أي بخلاف من غير مرض سلبية أو نصية (قوله فهي في قوتها الخ) يرجع على الدليل شقيه أي فظهر من هذا البيان أن الموجبة المهمة المعدولة المحمول في قوة السالبة الحرية معنى أنها متلازمان في التحقق (قوله التزام) صفة للسالبة الحرية وقوله عن الجملة عن معنى على منطقتي الحكم والمراد بالجملة الأفراد مجتمعة قطع النظر عن كليتها وأصبيتها أي التزامه لكون المحكوم به على جملة الأفراد مستقيماً وأن على حاصلة أنه أي للستمر لكون المحكوم به مستقيماً عن جميع الأفراد فاستلزامها لذلك على طريق رفع الإيجاب الكلي كما يشير به تقرير الشارح وليس المراد أنها تستلزم نفي الحكم عن الهيئة الاجتماعية لأنها قد تتحقق من غير المعنى عن الهيئة الاجتماعية ألا ترى إلى قولك بعض الرجال لا يحمل الصخرة العظيمة فإنها سالبة جبرية صادقة ولا تستلزم نفي الحمل عن الهيئة الاجتماعية ففرده شيخنا المدوي (قوله لأن صدق الخ) دليل لقول المصنف للستمر نفي الحكم الخ

(قوله عن حملة الافراد) أي عن الافراد المملة بقطع النظر عن كليتها وخصيتها (قوله دون كل فرد) أي دون النفي عن كل فرد (قوله) وإذا كان انسان لم يتم النسخ مرتبط بقوله سابقا وإذا كان انسان لم يتم موجبة مهمة يجب ان يكون معناه نفي القيام عن حملة الافراد لاعتبار كل فرد (قوله معناه نفي القيام) الأولى أن يقول ثبوت عدم القيام (٤٣٣) عن الافراد محله الا ان يقول في الكلام حذف مصاف أي محصل معناه

وأما ما كان يلزمها أي الحكم عن حملة الافراد (دون كل فرد) لحوار ان يكون مسميا عن البعض فاما البعض وإذا كان انسان لم يتم بدون كل معناه نفي القيام عن حملة الافراد لاعتبار كل فرد ولو كان بعد دخول كل أخصام معناه كذلك كان كل لنا كذلك على الأول فيجب أن يحمل على نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل تأسيس معنى آخر ترجيحها للتأسيس على التأسيس كيدوا في صورة التأسيس لأن قول المبرم ان من سائلة مهمة لاسور فيها (والسائلة المهمة في قوة السائلة الكلمة المعصية المعنى عن كل فرد) نحو لاشي من الانسان قائم، لما كان هذا محال ما بعدهم من أن مهمة في قوة الحرنة

وأما قال المبرم لأن مفهوم المعنى عن البعض الذي هو معد الاله الحرنة خلاف مفهوم المعنى عن الحملة وإنما هو في نفسه عن حملة الافراد أي عن مجموع المخارج مما يكون على طريق تبسيط المعنى على حكم المجموع كقول كل أهل البلد لا يحملون الصخرة فليس من السلب عن حملة الذي يكون في قوة الحرنة بل هو في حكم الشخصيه ولا تعريفه كلية ولا حثية ولو كانت الشخصيه في حكم السالبة من وجه آخر قد سبق في غير هذا المحل وإذا حقق ان المعنى في الحرنة من بزم المعنى عن الحملة وقد علم فيما مر أن مهمة له حاصل ثبوت السلب لما صدق عليه الموضوع ان وجوده لأن الموضوع مطلقا فمعنى وجوده موضوع فمعد وجوده هذا الموضوع كما في هذا المثال لا مران أي الحرنة الاله والوجه المهم المدولة المحمول لانه كلما صدق السلب عن البعض الذي هو مفاد الحرنة السالبة صدق ثبوت السلب للصدق في الحملة الذي هو مفاد الاله وكما صدق ثبوت السلب للصدق في الحملة صدق السلب عن البعض وإنما يكون السالبة الحرنة لعدم دام رخص وجود الموضوع أصده في عدم الموضوع دون الوجه المدولة لانه في اصطلاح الحكماء ومعنى وجود الموضوع فيتحقق هذا أن الوجه المدولة المدولة كقول انسان لم يتم السلب عن الحملة لاعتبار كل فرد فمعد وجود كل على موضوعها يجب أن يكون الكلام المعنى عن كل فرد لاعتبار الحملة فكأن لفظ كل مفاد المعنى محدد فكأن السالبة المدولة الكلام المدولة والى عن الحملة كان لفظ كل مفاد المعنى الحاصل قبلها فكأن تأكيد أو التأسيس خبر من التأسيس كدلالة الافادة خبر من الافادة كما تقدم هذا وجه لزوم ترجيح التأسيس على التأسيس ان يند تقدم كل في هذا التركيب عموم السلب وأما وجه لزوم التأسيس في التأسيس السلب المعلوم ونفي التمول الا ان اولها لم يتم انسان مهمة سائلة اما سلبها فظاهر لأن حرف السلب متقدم عن الموضوع فلا عدول فيها حتى تكون موجبة وأما الاله فلهذا وجود السور الدال على كفة الافراد مع كون الموضوع كلها وإذا كانت هذه الفصيه مهمة سائلة (والسائلة المهمة في قوة السائلة الكلمة المعصية المعنى عن كل فرد) فقولنا لم يتم انسان

ومما دلل ان الحكم على كل فرد وقبل سائله في الحديث أن السؤال عن أحد الأمرين اطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما فإجابته بالتعيين أو نفي كل منهما وأن ذا الذين قال قد كان مع ذلك وللوجه الحرثية نقيض السالبة الكلمة في البيت أن الشاعر عد عن السلب التصريح الى رجع الذي هو ضرورة عند سيبويه وغيره مع عدم الضرورة وليس هذا لاندك هذا ماد كروه والتحقق في ذلك ما ذكره النولد في تصنيفه في أحكام كل وهما ناد كره محصا قال لا بد من تقديم مقدمة وهو أن قولنا بدقائم حكم على

أو المراد معناه الا لزمي لا المطلق ادهو ثبوت عدم العلم ويلزمه نفي القيام (قوله فيجب ان يحمل الخ) قد يقول ان الصبر راجع الى السكرة مكررة كما صرح به ارضي وحشد الصبر الذي في انسان لم يتم في المعنى مكررة واقعة في سياق المعنى فتكون معبده لمعوم السلب فهو كان الكلام بعد دخول كل فرد لم يتم ترجيح التأسيس على التأسيس وأوجب بان عموم الصبر يستلزم مخالفة الراجع للرجح وحيث أنه فلا يكون ذلك الصبر عما نحو هذا رجحان لم يشأ الصبر في بزم عائد على الرجل السابق وليس التضمين في بزم معنى كره من أفاده الصلاة عند الحكمين (قوله وأما في صورة التأسيس) أي وأما بيان لزوم ترجيح التأسيس لو عكس المقاد التأسيس والتقدم في صورة التأسيس (قوله لاسور فيها) غير بقوله مهمة (قوله القضيصة المعنى عن كل فرد) اعلمها باللقضية وهما مر بالمشاركة لأن السالبة

(٥٥ - شروح التلخيص - أول) الجزئية يحمل على الحكم عن كل فرد وتحتل به عن بعض وثوبه لبعض وعلى كل تقدير وتلتزم على الحكم عن حملة الافراد فإشار لفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فإشارتها تقتضي صريحها على الحكم عن كل فرد فلذا عرفت في جانبها بالقضيصة للشعر بالصراحة بخلاف الاستلزام (قولنا لما كان هذا) أي الحكم بان السالبة المهمة

في قوة السالبة السككية وقوله تعالى العالم انهم أي لما تقررو عندهم وقوله تعالى الحسان لما عدهم وهذا إشارة إلى ما حجة تعليل هذا الحكم بقوله بورود موضوعها في سبق النقي وعدم تباين كون المرحلة تابعة لمذولة المحمول في قوة السالبة الحزنية (قوله تعالى) أي ذلك الحكم بقوله تعالى فيكون هذا محمداً (٢٣٤) لقولهم المرحلة تابعة في قوة الحزنية فمعهدهم من أساليب السالبة

في قوة الحرثية اما هو
غير ما موضوعها في ساق
الشيء وهو سكرة غير مصدرة
بكل وهذا صادق بصور
ثلاث ما اذا ن موضوعها
معرفة نحو الاسان لم يقم
أو سكرة لم تقدمه في نحو
اسان لم يقم وتقدمه في
ولكن كانت السكرة مصدرة
بكل نحو لم يقم كل اسان
فانهم في ذلك في هذه
الصور في قوة الحرثية واما
لو كان موضوعها سكرة غير
مصدرة بكل وانما في
سياق الشيء فانها تكون في
قوة السالبة السكائية نحو
لم يقم اسان (قوة لورود
موضوعها في سياق الشيء
حال كونه سكرة غير مصدرة
لفظ كره) أي وكل سكرة
كذلك فهي مصدرة للعموم
الشيء وأشار اشراح بقوله
حال كونه سكرة الخ الى
أن حكم المصنف بأن ورود
أو ان موضوعه في حيز الشيء
عموم السلب مقدم قيدي
ثم يكون الموضوع سكرة
وأن لا يصدر لفظ كل والا
كان مفيدا لسلب العموم
(قوله قد يفيد) أي

یعنی بقولہ (لو رود معصومہ) کی موجودگی (یعنی سبقت) کی حالت کو کہہ کر معصومہ کے لفظ
 کے ساتھ یہ معنی الحکم عن کلمہ و دوار کاں کہ یہ تمام ان بدوں کی ہے اللہ تعالیٰ سے کل یہ دلو کاں
 بعد از حوالہ کل یہ کہ ایک کلمہ کاں کی حالت میں اس کے اذیل و تحت کے معنی علی ہی القیام عن حوالہ
 الہ ادانکوں کے لئے اس سے معنی آخر و ذلك لان اعطى کل فی ہاں ہاں لایستلزم لایستلزم معنی
 بعد از ہاں ہاں ہی ثبوت الایستلزم و

[illegible]

ر بله القيام وهي موحدة محصنة وقولنا بله انس فانه حكمه عدم القيام وهي موحدة معدولة
وشترط في القسمين وجود موضوعها وقولنا بله انس فانه مائة محصنة وليس معها الحكم على بله
عدم القيام والا ساوت لموحدة واحدة لم تكن معها بله ماحكمت به في اوحدة المحصنة ولانك
تصدق مع وجود الموضوع وعدمه والسالبة المحصنة تقبض اوحدة لمحصله وعم من الموحدة المعدولة
ومدلول السالبة المحصنة بعض مدلول لموحدة المحصنة ان يقرر ذلك حتما لعم صاف قد لم يقم كل انسان

السكره في سباق النسي أو الموصوع السكره في سباق النسي (قوله وذلك) أي وجوب الحذر على بني القبايل عن حملة الأفراد سامة
 سيكون كد الشبيس نمت لأن كل الخو دفع النار حهنا ما يقال أنه لا يفر من بني أحد هديس العيسين نوت أسي الآخر حوار
 أن يشت معنى آخر غيرهما عند دخول كل وحاصل الدفع أنه لم يوجد في هذا المقام معي آخر غير هديس حيث اتقى أحدهما دخول
 كل نمت الآخر معها (قوله في هذا المقام) أي مقام دخولها على نسيه اليه السكر مقدا أوه وحر أو الحال أن المسد مقرون بحرف النسي
 وقوله هديس العيسين أي بني القبايل عن كل فرد وميه عن حملة الأفراد

وفيه نظر لان النسخ عن حالة الافراد في الصورة الاولى اعني الموجهة للعنونة المهمة كقولنا انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية
اعني البلية المهمة كقولنا لم يقم انسان ما افاده الاسناد في انسان ما اصعب كل الى انسان وحول الاسناد اليه فافاد في الصورة
الاولى في الحكم عن جملة الافراد وفي الثانية عن كل فرد من كل كذا لان التأكيد كدعوى بميد تقوية ما يبيده فقط
آخر وما نحن فيه ليس كذلك

(قوله في التقديم) أي للسند اليه مسكر بحرف ن لم يقم وقوله السند العموم أي للسند الحرقي (قوله التحير) أي للسند اليه مسكر
كقولنا لم يقم انسان وقوله للعموم السند أي للسند الكلي (قوله وفيه نظر) (٢٣٥) أي فيما فيه ذلك القائل نظر من حيث الدليل

أعني قوله لا يلزم ترجيح
التأكيد على التأسيس
فالمصنف لم يمنع شيئا من
الحكم الذي ادعاه ذلك
القائل وانما راعى جهة
دليله ولذا رجع عنهم صمير
فيه لقوله لا يلزم الخ
وحاصل ما ذكره المصنف

والحاصل في التقديم بدون كل السند العموم يعني الشمول والآخر للعموم السند وشمول السند
دحول كل محتمل معكس هذا ليكون كل التأسيس لرايح دون التأكيد المرحوح وفيه نظر لان
السند عن الجملة في الصورة الاولى يعني الموجهة المهمة للعنونة المحمول نحو انسان لم يقم (وعن كل فرد
في الصورة الثانية) يعني البلية المهمة كقولنا لم يقم انسان (لما افاده الاسناد في ما أصعب اليه كل)
وهو ما حظ انسان (وقدر ان ذلك) الاسناد ادعى بهذا المعنى (بالاسناد اليه) أي الى كل لان انسان صار
مضافا اليه ولم يبق مسندا اليه (فيكون) أي على تقدير ان يكون الاسناد في كل أصعب اليه المعنى الحاصل
من الاسناد الى انسان يكون كل (بأسناد لا كذا) لان التأكيد

ثلاث موعات الاول مشترك
بين الصورة الاولى والثانية
وهذا النوع قد أبطله
الشارح وأما المتيان
الآخران فحاصل ما صورة
الثانية (قوله يعني الخ)
غير ما حباه في الوصوعين
لكون المصنف مبرهما
سبب تصور الصورة الاولى
والصورة الثانية في
انرادهما أو أنه أتى لعمامة
هذه الصورة الاولى في
كلام المصنف محتملة لجمع
كل وندوها والمراد الثاني
وذا قال يعني وكذا يقال
فيما بعده (قوله الى ما
أصعب اليه كل) أي في
التركيب الآخر الذي لم

الكلام السند العموم ون اعتبر كل ما افاد على السند كل للعموم السند والآخران لا بد من سلب
أحد المعنى الآخر وجوده في حكم واحد (قوله وفيه نظر) أي وفيما ذهب اليه هذا القائل من توجيه
افاده بتقديم كل وتأخره لاحتمالين نظريين لم يلزم أصعب لم يعرض الحكم في اعتراض التعديل
على ما يظن في كلامه ووجه السلب انما بعد العلم ان المهمة الموجهة كقولنا انسان لم يقم يقيد
الشيء عن الجملة والسند المهمة كقولنا لم يقم انسان بعد الذي عن كل فرد يقول لا يلزم من افاده
الاسناد الى كل المعنى الاول في الاولى والمعنى الثاني في الثانية كقولنا كذا كيد عبدوروده في الجائنين
فقد تم ترجيح التأسيس على التأسيس وذلك (لان السند عن الجملة في الصورة الاولى) وهي لموجهة المهمة
المعنونة المحمول التي هي نحو انسان لم يقم (و) المعنى (عن كل فرد في الصورة الثانية) وهي البلية
المهمة التي هي نحو لم يقم انسان (لما افاده) أي لما افاد المعنى المذكور في الصورة من ضرور
كل (بالاسناد الى ما أصعب اليه كل) وهو في المثالين اعط انسان (وقدر ان ذلك الاسناد) الكائن الى
ما أصعب اليه كل اصعب للمعنى المذكور في الصورة من (بالاسناد اليه) أي ان الاسناد الى ما أصعب
اليه كل بالاسناد الى كل ودارل (و) حيثند (يكون) افاده يعني بالاسناد آخر الاسناد
الاول ولو كان المعنى للمعاد واحدا وانما كذا بعد افاد محقق ما في لفظ آخر وجوده في اسناد واحد
ويمكن كل مفيدة بهذا الوجه ولا يكون تأكيدها يكون (بأسناد) لانه فاد معني اسناد آخر ليس فيه
الارحاح اعدال متيسرين على الآخر لا ترجيح لنا كيد على التأسيس وهذا مع متجه ان يريد التأكيد
سأله محضه معناه فيص معنى لموجهة المحضه وهي عام كل اسناد حكم على كل فرد بالقيام فيكون
المحكوم به في البلية المحضه بقص قيام كل فرد بعص الكلي حرقي فيكون مدلوله سلب التمام عن

يؤثر فيه بكل (قوله وقدر ان ذلك بالاسناد اليه) لانه عائد على كل وانه سيكون لمراد اللفظة ولأنها بالكامة أو الاداء أي بشرط
التوكيد أن يكون الاسناد واحدا وما في اسنادان لان فوما انسان لم يقم غير كل اسناد لم يقم واعتراض ان هذا ارد لا بأس فوجد
المتفقيين لان الموضوع عندهم ما أصعب اليه كل واعط كل سور فقط وحيثند نفسها اسنادان وعليه فتكون كل تأكيدها ان حمل
الكلام على المعنى الاول قبل دحولها أو تأسيها ان حمل على خلافه لان الاسناد واحد وقد يحجب ان المصنف بي كلامه في النظر على
اصطلاح المحويين مسكن التحير بأن السند في كلامه عن اصطلاح الماطقة الأثرى لا يقدم في صدر الحديث من قوله قد يقدم السند
اليه المقرون بكل قرر شيئا العلامة العدوي (قوله لان التأكيد) أي الاصطلاح في حذف المعنى لانه ما

وأن سبعا أنه يمتد ما كيدا فقول لم يغم انسان اذا كان مقبدا للشي عن كل فرد كان مقبدا للشي عن جملة الافراد لا محالة فيكون كل في
لم يغم كل انسان اذا حمل مقبدا للشي عن جملة الافراد كيدا لا تأسيسا كما قال في كل انسان لم يغم فلا يلزم من جملة للشي عن كل فرد في جميع
التأسيس على التأسيس ثم جملة قول لم يغم انسان سائلة مبهمة في قوة سائلة كاي مع القول بمفهوم موضوعه في لورود ذكره في سياق التي خطأ
(قوله لفظ بعيد تقوية ما بعده لفظ آخر) أي في تركيب واحد واساد واحد كجاء القوم كلهم فقط كلامهم عند تقوية ما بعده القوم وما
هاليس كذلك (قوله وهذا) أي ادط كل ليس كذلك (قوله لان هذا المعنى) أي وهو المعنى عن كل فرد في الصورة الثابتة والمعنى
عن الجملة في الصورة الاولى وقوله حيث أدى حين (٤٣٦) حول الاساد الى لفظ كل (قوله) حاصل هذا الكلام أي البطر بالاسلام

انه لو حمل الخ أي لانه ليس
هناك لفظان في تركيب
واحد اكد أحدهما
الاخر بل الموجود
استنادان استناد الى كل
واساد الى انسان فلا
نأ كيد حتى يلزم ترجيحه
على التأسيس (قوله ولا يخفى
أن هذا) أي المنع المشار له
يقول المصنف وفيه نظر
(قوله أما لو اريد بذلك)
أي ما توكد (قوله كان
حاصلا بدونه) أي سواء كان
الاساد واحدا أو متعددا
(قوله فاندفاع المنع) أي
الذي هو حاصل نظر
المصنف (قوله وحيث)
أي وحين اذ كان المنع
الذكر مندهما (قوله
يتوجه) أي عليه ما أشار
اليه بقوله أي فقط دون
البحث السابق فمحط العائد
ذلك المندوف وهو قولنا
فقط (قوله فقد أهدت)
أي لزم أهدتها المعنى عن
الجملة الصادق المعنى عن كل
فرد والمعنى عن بعض الافراد
ووجه القزوم أن الخاص

لفظ بعيد تقوية ما بعده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان هذا المعنى حيثما أعاد الاساد الى لفظ
كل لا شيء آخر حتى يكون كل ما كيداً له وحاصل هذا الكلام ان الاسلام انما لو حمل الكلام بعد كل على
المعنى الذي حمل عليه كل كان كل لئلا كيد ولا يخفى أن هذا المعنى يصح على تقدير أن يراد بالأساد كيد
الاصطلاحى أما لو اريد بذلك أن يكون كل لا بد من معنى كان حاصلا بدونه فاندفاع المنع ظاهر وحيث
يتوجه ما أشار اليه بقوله (ولان) الصورة (الثانية) معنى الساتم به يحول لم يغم انسان (اذا أهدت
المعنى عن كل فرد فقد أهدت المعنى عن الجملة فادامحت) كل (على الثاني) أي على هذه المعنى عن جملة
الافراد حتى يكون معنى لم يغم كل انسان معنى القيام عن الجملة لا عن كل فرد (لا يكون) كل (تأسيساً)
بل تأ كيداً لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه وحيثما أعاد الاساد الى لفظ كل انسان بمفهوم الساتم لم يغم
انسان لم يلزم ترجيح التأسيس الى التأسيس فلا يلزم من جميع جملة كيد على الآخر
ماد كروهو لاصطلاحى بان يكون لفظ أهدت تحقق ما بعده لفظ آخر في اساد واحد دون اريد بدأ كيد
لفظ لوسط عن المركب أهدت الكلام الاساد الى غيره ما عدا الاساد اليه فلا يتصور كون الاساد
الى كل اساد لا يوسط واسد الى ما صيغت اليه أهدت الكلام ذلك المعنى منه فلا يكون الاساد كيدا
بهذا الاعتبار ولكن حيث يتوجه ما أشار اليه بقوله (ولان) الصورة (الثانية) وهى الساتمة المهمة
يحول لم يغم انسان (اذا أهدت المعنى عن كل فرد) لورود موضوعها ذكره في سياق المعنى على مقدم
(فقد أهدت المعنى عن الجملة) أي عن المجموع ابدى اءا تحقق فيه المعنى عن البعض وذلك لان
السا عن كل فرد من ضمن الساتم عن البعض (فادامحت) كل (على) المعنى (الثاني) وهو المعنى
عن الجملة الصادق البعض فكان معنى لم يغم كل انسان معنى القيام عن الجملة الذى تحقق فيه المعنى عن
البعض لا معنى القيام عن كل فرد (لا يكون) كل في هذا المحل (تأسيساً) لان

بعضهم ولذلك نقول انهم يطعنون ليس كل انسان قائم سائلة حرثية وقولنا كل انسان لم يغم موحدة
ممدولة مع ماها الحكم بعدم القيام على كل فرد وقد قرر ان مدلول كل انسان كل فرد فيكون مع ماها
الحكم بعدم القيام على كل فرد لا ماص هذا قول المطبقين كل انسان ليس قائم سائلة حرثية لا هم اما
قالوا ذلك من اعتقادهم من كل مجموع وعن واثنتا ان مدلولها عند العرب الافراد فالحكم بالمعنى على
كل الافراد فهذا هو الفرق بين كيد ذلك لم يكن ولم يكن كل ذلك واستقام به كلام الاعوين
والمدحوبين وكلام المدحوبين وظاهر ان العرب أدركت مقولها السالبة وطاعها الصحيحة ما تنص فيه
اليونان دهرهم بل رادوا عليه في بحر ردلائ كل والحقه لى وقصاصهم ذلك اه كلامه وقد روى

يستلزم العام (قوله فادامحت كل) أي بمدح حولها (قوله حتى يكون) أي بحيث يكون حتى
للمعنى (قوله نأ كيدا) أي لا يخفى انما مدطرى القزوم (قوله لان هذا المعنى) أي معنى القيام عن الجملة (قوله كان حاصلا بدونه) أي بدون
كل (قوله وحيث) أي وحين كان هذا المعنى وهو المعنى عن الجملة حاصلا بدون كل (قوله لم يلزم ترجيح التأسيس على التأسيس)
أي كما ادعاء صاحب القيل السابق (قوله لا تأسيس أصلاً) لان لفظه كل لئلا كيد على كل حال (قوله لم يلزم ترجيح أحد التأسيسين)
أي ومما نأ كيد المعنى عن كل فرد نأ كيد المعنى عن الجملة وحاصلها اذا كان كل من المعنى عن كل فرد والمعنى عن الجملة معاً فادامحت حول

كل فعد دخول كل فكون لتأ كيد سواء كانت للشي عن كل فرد أو عن جملة الأفراد فإن حملها للشي عن كل فرد هو عموم السلب
لزم ترجيح أحد التا كيد شي وهو أن كيد الشيء عن كل فرد على التا كيد الآخر وهو الشيء عن جملة الأفراد وإن حملها للشي عن جملة
الأفراد هو سلب العموم لم ترجح أحد التا كيد شي وهو الشيء عن جملة الأفراد على التا كيد الآخر وهو الشيء عن كل فرد وحيث قد لا يصح
قول استدل أنه يحسن أن يحمل على الشيء عن الجملة لأنه لو حمل على الشيء عن كل فرد لزم عليه ترجيح التا كيد على التأسيس إذ لا تأسس
أصلا (قوله وما يقال) أي من طرف ابن مالك حوانا عن اعتراض المصنف عليه وحاصل اعتراض المصنف أن لا سلم أنه لو حمل كل على الثاني
وهو الشيء عن الجملة يكون تأسيسا هو كيد وحاصل ذلك الجواب أن لم

(٤٣٧)

يقم انسان مدلوله المطابق لشي

الحكم عن كل فرد وأما

الشيء عن الجملة فهو لا يرم

لأن السلب الكلي يستلزم

رفع الاعتراض الكلي فلو قلنا

مدلوله مد كل الشيء عن

الجملة كان مدلوله مطابقا

للشيء عن الجملة مد كل

مدلول مطابق والتميز

فلهما وحيث فلا يكون

حسبهم رقم كسان على

شيء الجملة كيد لعدم اتحاد

الدلائل (قوله ادنو اشتراط

الح) حاصل ذلك الرد أن

اشتراط اتحاد الدلائل في

التا كيد وان مع هذا يمكن

ذكر عليه ماسوق فلم يكن

حاجبا دة الشبهة بالكلية

وبوصيحه أن ذلك القائل

يقول أن انسان لم يقم لشي

الحكم عن الجملة فادادحت

كأن يحسن أن تكون لشي

الحكم عن كل فرد ولا تحمل

لشيء الحكم عن الجملة مثل

انسان لم يقم ادنو حمل مثله

للمرجح التا كيد على

التأسيس فلو كان هذا

وما يقال ان دلالة لم يقم انسان على الشيء عن الجملة طريق الالتزام ودلالته لم يقم كل انسان عليه بطريق
المطابقة فلا يكون تأ كيدا مهمية نظرا لدنو اشتراط في التا كيد اتحاد الدلائل لم يكن كل انسان لم يقم
على تقدير كونه لشيء الحكم عن الجملة كيد لان دلالة انسان لم يقم على هذا التا كيد

التأسيس مهمية الاعط الذي لو سقط عن الجملة لم يسبق فيها مدعى ولا شك أن كلا على تقدير افتاده
الشيء عن الجملة في هذه الصورة النامة لو سقط اتحاد ما نصبت اليه الشيء عن الجملة ضمنا أيضا فيكون
كل ما كيد على كل حال فلا يكون في الحمل المذكور ترجيح تأسيس على كيد كما قال ذلك القائل بل
ترجح تأ كيد على كيد لان كلاهما ثابت الشيء عن كل فرد وقد سمحت وقده مدعى صراحة تكون
المسألة في سيرة في سيرة الشيء وتكون كيدا وان في الشيء عن الجملة مدعى افتاده مدعى
ضمنا لان الشيء عن كل فرد في الشيء عن الجملة فيكون كيدا أيضا ولا يخرجها عن التا كيد كون
الافتاده في عدم تمكن كل صفة وفيما اذا كانت مطابقة لان حاصله اختلاف الدلائل ولو اعتبر ذلك
في تحقق التأسيس وعلى التا كيد كان كل انسان لم يقم اذا حمل على الشيء عن الجملة استدلنا الى قولنا
انسان لم يقم لتعريف الشيء عن الجملة كيد وانما لان وجه الدلالة يختلف لان الأول فيه محقق الشيء عن
الجملة صريح والثاني مدلوله الشيء عماد في عليه ان صريح مدعى لشيء عن الجملة
وعليه يكون كل انسان لم يقم على تقدير دلالة على الشيء عن الجملة تأسيسا لاختلاف الدلائل
ولا يقول ذلك القائل وتب حيزه مع الأول لردودهم الصورتين والتميز الثاني يخص بالنسبة
ونقابل أن يقول ليس هذا تأ كيد على كل حال وانما هما المدلول عن اطراف وطويل أي
ايحار ادبها واحدة يستفاد منها مدون كل ما افتاد منها معه فاد أن يجمع كل كانت
طويلا أو مدوها كانت ايحارا والمعنى واحد وليس هذا لفظان يؤكدها أحدهما الآخر لا افرادا ولا
تركيبا ولو صور في مثل هذا كيد كان كل أطويل كيدا ولا يقول به أحد فليس هذا استنادا لكل
زالها ولا كان لغيرها مع خاتمة مؤكدة وهذا ساد الرد الأول بل معنى عدم عدم ما يطعن أن
التأسيس هو ما نصبت اليه كل وعلى كل حال فليس هذا استنادا وسنكون كل إما تأ كيد أو
تأسيسا لان الاستاد واحد فلينا ملتم أشار الى بحث آخر وهو صميم في نوحه هذا القائل فقال
ذلك هو وتدخل ما نحن فيه وعلم ما سأذكر في هذه المسألة هو من كلامه ذلك

القائل يشترط في التا كيد اتحاد الدلائل لورد عليه أن انسان لم يقم معناه المطابق لثبوت الشيء عن انسان ما أي عن بعض منهم ويبرمه
الشيء عن الجملة دلالة انسان لم يقم على شيء الحكم عن الجملة طريق الالتزام ففي فرض لو جملنا كل انسان لم يقم لشيء الحكم عن الجملة
لم يلزم ترجيح التا كيد على التأسيس لان دلالة كل انسان لم يقم على هذا المعنى وهو الشيء عن الجملة المطابقة لا بالالتزام فيلزمه أن يكون
ليس هداما بل التا كيد مع أن هذا القائل جعله من باب التوكيد فدل هذا على أن ذلك القائل لا يشترط في التا كيد اتحاد الدلائل (قوله لم
يكن الخ) أي وقد جسد فيما سبق كيد هذا الجواب وان معناه لا يسمه فيما تقدم (قوله لشيء الحكم) أي لثبوت شيء الحكم عن الجملة
(قوله على هذا المعنى) أي الشيء عن الجملة وقوله الالتزام أي لان مدلوله المطابق لثبوت الشيء عن انسان ما ويلزمه الشيء عن الجملة

لان النكرة في سياق النفي اذا كان المعموم كانت النافية محذورة من كونها سالبة كلية فكيف تكون سالبة مبهمة ولو قال
 لو لم يكن الكلام المشتمل على كلمة كل بعيدا لخلاف ما عده الخالي عنها لم يكن في الاثنان بها فائدة ائت مطلوب به " ورة الثانية دون
 الأولى لحوار أن يقال فانه فيها الدلالة على نفي الحكم عن جملة الأفراد في نطاقه واعلم ان ما ذكره هذا القائل من كون كل في النفي
 مبهمة للمعموم تارة وسالبة مبهمة أخرى مشهور وقد تعرض له الشيخ عبد القاهر وغيره قال الشيخ كلمة كل في النفي ان ادخلت في حيزه
 (قوله ولان النكرة الخ) هذه مسألة بعبارة مع صاحب الفيل في التسمية وعطوا عرض عليه معناه اصطلاح القوم والمناقشة واردة
 على قوله لان السالبة المبهمة في قوة السالبة الكلية لورود موضوعها الخ وحاصله ان النكرة للمبهمة دأمت كانت القضية المحتوية عليها
 سالبة كلية لامهمله فحينئذ ذلك القائل لها مبهمة لا يصح لمحض نفيه الصورة الثانية سالبة مبهمة فقوله كذا في هذا القائل
 راجع للنفي (قوله لا قد بين فيها) أي في القضية التي وقع موضوعها نكرة مبهمة عامة وقوله من الأفراد أي من أفراد الموضوع
 أي وكل قضية كذلك فهي سالبة كلية لامهمله (٢٣٨) (قوله والبيان) أي بان أن الحكم مسلوب عن كل فرد وقوله لا بدله من

(ولان النكرة سالبة اذا عصب كان قولنا لم يعم سان سالبة كلية لامهمله) كذا ذكره هذا القائل لانه
 قد بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من الأفراد والبيان لا بدله من بين ولا حاجة هي ثانی، يدل
 على أن الحكم فيها على كلمة أفراد الموضوع ولا نفي ما سوسى هذا وحينئذ يدفع مقيل سها
 مبهمة باعتبار عدم الدور وهل (عبد القاهر بن كات) كلمة (كل داخله في حيز النفي
 (ولان النكرة سالبة اذا عصب) سوسى دورها في سياق النفي فلا مانع من التعميم مع قوله به ان كان
 قولنا لم يعم اسان) الذي سها ذلك انة ان سالبة مبهمة (سالبة كلية) لمعموم حكم السلب فيها (لا سالبة
 مبهمة) كما سها ذلك القائل وذلك لان امهمله في اصطلاح ما تحتمل التعميم والتخصيص والمحقق فيها
 التخصيص وعليها تحتمل في العقول ولها يدل امهمله في قوة الجزئية وهذا القائل بين عدد كرم من ورود
 موضوعها في سياق النفي عمومها ومضى وحده ما قد العموم ولو قرينه حال كان ذلك ان في سوسى العموم
 اد لا يختص بلط مخصوص انما فلا يعمه الخوار بأن سها مبهمة باعتبار عدم وجود الدور
 الخصوص فيها اد لا يختص الدور نفي من كل ما فاده العموم ولو كان عزم مبهمة دائما فهو سوسى وأب
 حيز بان هذا بحث في التسمية و تحول التحور فيه كما أنشأنا اليه فيما تقدم فهذا البحث اعطى لاهموى
 فلنأمل ثم أشار الى كلام عبد القاهر في نفي ر معاد كل مع النفي وهو يشمل متقدم ويتضمن محتم
 حكما ولو بحث سلبا فقال (عبد القاهر) نفي من عبد القاهر (ان كات) نقطة (كل داخله) أي
 موحودة (في حيز النفي) وذلك

ص (وقال عبد القاهر الخ) نفي هذا الكلام اسفل عن عبد القاهر موافق في الحكم لما قاله من مالك
 الا انه محله في الاستدلال وانما أحرم المصنف لئلا يبين انه عارذ فيما تقدم الدليل ولم يرد للدلول ثم
 في كلام عبد القاهر نحرير وهو أن كات في حيز النفي بان أحرت عن أداة النفي كانت النفي
 التمول لالنفي كل فرد مثل قوله

سبين نصيبه اسم الفاعل
 وقوله ولا محالة أي وقطعا
 ههناشي يدل الخ أي وهو
 وقوع النكرة في حيز النفي
 وقوله سوسى هذا أي سوسى
 النفي الدال على كية
 الافراد لا خصوص لاشي
 ولا واحد مثلا في السب
 الكلى بل المراد الدور ما
 يشمل قرينة الحال ووقوع
 النكرة في حيز النفي وقول
 بعض الناطقة ان الدور
 هو اللفظ الدال على كية
 الافراد فهو إما يعرف
 لسوسى الاعطى أو مراده
 اللفظ المذكور وما يقوم
 مقامه (قوله وحينئذ)
 أي وحينئذ أردنا بسوسى
 ما يدل على كية الأفراد
 وان لم يكن نطقا يدفع ما
 قيل اعتذارا عن صاحب

ما

الفيل في تسميتها مبهمة وحاصله ان قول ان تعرض وهو المصنف هذه القضية أعنى لم يعم

اسان قد بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من أفراد الموضوع وكل ما هو كذلك فهي سالبة كلية لامهمله كراهة موعودة اذا لاسلم
 أن ما بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل فرد من أفراد الموضوع سالبة كلية بل لا تكون كذلك الا اذا كان فيها لفظ يدل على ذلك ولم
 يوجد لها لفظ دال على ذلك فتسميتها مبهمة لعدم الدور وحاصل دفع ذلك الاعتراض أن لا لاسلم أن القضية التي بين فيها أن الحكم
 مسلوب عن كل واحد من أفراد الموضوع لا تكون سالبة كلية الا اذا وجد لفظ يدل على ذلك لان الوجود في كتب القوم أن للمهمله
 هي التي يكون موضوعها كلية وقد أهمل فيها سان كية أفراد الموضوع أي لم يبين فيها أن الإيجاب أو السلب لكل أفراد الموضوع
 أو بعضها والكلية هي التي بين فيها أن الحكم على كل أفراد الموضوع سواء كان البيان بلفظ دال على ذلك أو غيره كوقوع
 النكرة في سياق النفي (قوله وقال عبد القاهر) عطفا على قوله قبل وقد يقدم ان قلت ما ذكره الشيخ عبد القاهر هو عين ما ذكره

أن قدم عليه لفظ كقول أي الطيب * ما كل ما يتعنى المرء بذكره * وقول الآخر * ما كل ما رأى القتي يدعو إلى رشد
صاحب القبل السابق وحيد نفسه فإنه أعاده وبه فائدة ذلك الإشارة إلى أن ما ذكره صاحب القبل السابق حق وأن السائل دليله
وأنه لا يبرهن من بطلان الأدب بطلان العلول كما أحب في ذلك الخواب نظر لأن هذا معلوم من تخصص الأدب بل بالأعراض على أنه
يمكن التمسك على ذلك سارده مخضرة بأن يقول واليه ذهب عبد الله بن وهب وهو صحيح ولاولى الخواب ما ذكره الشيخ محمّد بن
صاحب القبل لأن تقديم النعي على كذا كافٍ في بقم كذا من رقيب النعي عن الجهة عند صاحب القبل وهو صادق بالنعي عن كل فرد
وبالنعي عن البعض فقط ويعمل النعي عن بعض الأفراد والثالث من الآخر عند الشيخ كما أن فيهم ما العموم والخصوص فلا يرد
السؤال من أصله على أن في كلام الشيخ عند القهر بعضيات ونقصانها ومثله استثنى كلام صاحب القبل السابق إذا كان صاحب
القبل السابق فيها دكا كمن مسد إليها وكلام الشيخ عند القهر نعم من ذلك كما سفت منه فلو سلم عدم الحاجة كان في أعاده هذه
العوائد الآية (قوله من حديث) أي لفظ أو سنة وقد مثل المصنف للثاني (٢٣٩) وفيه أني عرته كل درهم لم أحد
(قوله أولا) أي بأن كانت

أن أحررت عن ذمه سواء كانت معموله لأداء الشيء أولا وسواء كان الخبر فعلا
(بحر) ما كل ما يمتد إلى امره بذكره * بحري الرياح * لا تسمى الشمس
وغيره من نحو قولك ما كل منسج امره حاصل (أو معموله لغيره بالنهي) الظاهر أنه عطف على داخ
وغيره من الدخول في خبر الذي شمل له
(بأن أحررت) عطف وحكما (عن ذمه) أي أداء الشيء وشبهه أداء الشيء ما يصح عنهم في كذا كما
الحذرية وما لا يصح كأم وأر وسواء جند كاستمدا وخبرها قول (بحر) قوله
(ما كل ما يمتد إلى امره بذكره) * بحري الرياح * لا تسمى الشمس أو كانت مبتدأ وخبرها اسم
كقوله ما كل ما يمتد إلى امره حاصل بالرفع والنصب في عمله وهو المفعول في نظر الثاني في الدخول
دليل على ما دعاه في الأول من كون أرباب السفن يشتهون حرمان الرياح منهم مع السلامة معلوم
وربما دعاه في الرياح محبة كهم بحري ما يمتد إلى امرهم ومثله فلم يذكر كوا جميع ما يشتهون وبكس
ما معنى قوله بحري الرياح لا يشتهون حرمانهم بحري ما يمتد إلى امرهم لأن حرمانهم ما يمتد إلى شيء
مخالف لشهوتهم فلا يراد أنها بحري مع إخاله إلى مخالف شهوتهم وهي كوسها ذاهنة بهم إلى عكس
للمراد فليقهم (أو) كانت كل (معمولة للامتناع) إذا من ذوات أعي ويشمل عمل الفاعل عمله
فيها على أنها فاعل أو مفعول مقدما ومؤخر عن الأداء ويؤكد لاجتماعه لأن العامل في أنؤكد
تدلى الثاني كيد على أنها عند ذلك ككوسها بحر ورد أو ما يمتد إلى مثله بعض هذه الأقسام

ما كل ما يمتد إلى امره بذكره * بحري الرياح * لا تسمى الشمس
هذا على تقدير رواية الرفع وقد جوز فيه ابن جني النصب على إظهار فعل على شريطة التعدير على هذا
يكون من انقسام الآخر وستكام عليه أن شاء الله تعالى وكذلك إذا كانت معموله للامتناع وذلك أن

معمولة لا بداء (قوله ما كل
البحر) بحتمل أن تكون
ما حذرية وأن تكون
عامة وفي الأول تكون
كل معموله لأداء الشيء لا على
الثاني لأنها عليه معموله
لعملها وهو الابتداء
وهذان صورتان أعني
ماذا كانت معموله لأداء
الشيء وعمر معموله وعلى كل
حال الخبر فمض (قوله
بحري الرياح الخ) هذا
دليل على ما دعاه في الشطر
الأول وذلك لأن كون
أرباب السفن يشتهون
حرمان الرياح منهم مع
السلامة معلوم ورى دعاه
الرياح مخالفة لشهوتهم
لأنهم ما يمتد إلى امرهم

أو مشتهر فلم يذكر كوا يشتهون لأن قوله بحري الخ بهذا حرمانهم شيء مخالف لشهوتهم مع أن المراد أن حرمانهم لا يكون مخالفا
لشهوتهم الحرمان مع السلامة وحيد فلا معنى لقوله بحري الرياح بما لا تسمى الشمس قلت أراد أنها بحري مع إخاله إلى مخالف
شهوتهم وهي كوسها ذاهنة بهم إلى عكس ما أراد فإليه معنى مع وما وقع على حاله ثم إن إسدال الشهود لا عن محار على أي أهل السفن
يعتبر أن قوله بحري الرياح قضية مهمة في هذه الحزبية وقد وقع ما قبل أن هذا من عموم اللفظ وهو مخالف لما بعده قوله ما كل الخ
فلا يصح أن يكون دليلا فتأمل (قوله حاصل) بالنصب على أن ما حذريه هو صحيح الرفع على أنها عمدة والخبر على كل حال اسم فاعل
صورتان أعني ماذا كانت معموله لأداء الشيء أو عمر معموله والخبر فيهما اسم (قوله أو معموله للامتناع) أي أو الوصف بدليل ما يأتي
(قوله الظاهر) أي التبادر وأما كان هذا مسادا لانه عطف صفة على مثلها (قوله وليس بديد) أي نافية من عطف الخاص على
العام أو وهو مجموع (قوله لأن الدخول في خبر النفي شامل لذلك) أي ولا يصرف في شموله لذلك تفسيره بقوله بأن أحررت عن أدائه
والحال أن للمعمولة لبعض قد تكون متقدمة على العمل وعلى الثاني لما تقدم أن المراد بالتأخير ما يشمل التأخير الحكمي أي الرضي

وقولنا ما جاء القوم وما جاء كل القوم ولم آخذ الدراهم كلها ولم آخذ كل الدراهم أو تقدرا بأن قدمت على الفعل المنفي وأعمل فيها لأن العامل يرتفع التقديم على المفعول كقولك كل الدراهم لم آخذ

(قوله وكذا لو عطفها الخ) أي ليس ببدء أصا (قوله عني أو جعلت معموله) يحتمل أن المراد أن معموله عني جعلت معموله فهو واسم يشبه الفعل معطوف على فعل ويحتمل أن جعلت المقدر هو المعطوف حذف وتبقى معموله وهو الذي صرح به في الطول مقتضرا عليه لئلا يرد على هذا الثاني أن فيه مسادا آخر وذلك لأن حذف العامل المعطوف وإبقاء معموله من خواص أنواع كما في قول الشاعر عني عني عني وما باردا كما ذكره في الخلاصة بقوله وهي انعدت نطق عامل الخ (قوله شامل له) أي لأن تأخيرها عن أداة التي صادقت بأن تكون معموله للعامل ليس في أوله لاول نحو ما (٤٠) أدت كل الدراهم والثاني نحو ما كل متمى المرء حاصل (قوله اللهم الخ)

أي وعلى هذا يصح عطفه على كل من داخله وأخرت (قوله بما دام تعدل الاداة على فعل عامل في كل) أي والله أن أخرت عن أداة التي المبرر الداحلة على الفعل العامل فيها أو جعلت معموله للفعل الذي هذا على تقدير عطف معموله على أخرت والله عني على تقدير عطفها على داحلة أن كانت كل داحلة في خبر النفي بأن أخرت عن أداة التي المبرر الداحلة على الفعل العامل فيها أو كانت معموله للفعل المنفي وإذا خص التأخير فقد خص الدخول لانه نحو رددت دخول (قوله وتو كيدا) أي لأن العامل في اسوع عامل في التابع الا في اسدل (قوله أو غير ذلك) أي ككونها محرورة أو ظرافة ما مررت بكل

وكذا لو عطفها على أخرت عني أو جعلت معموله لأن التأخير عن أداة التي أيضا شامل له اللهم لأن يخص التأخير بما إذا لم يدخل الاداة على عامل في كل على ما يشعر به المثال والمفعول أعني من أن يكون فاعلا أو مفعولا أو توكيدا لاحدهما أو غير ذلك (نحو ما جاء القوم كلهم) في ما كيدا للعامل (وما جاء كل القوم) في الفاعل وقدم التأخير على الفاعل لأن كلا أصل فيه (أولم آخذ كل الدراهم) في المفعول لتأخير (أو كل الدراهم لم آخذ) في المفعول التقديم وكذا لم آخذ الدراهم كلها أو الدراهم كلها لم آخذ

في كلام المصنف ونحن نثبت بالتأخير معموله على هذا المبرر معطوف على قوله داخله ويحتمل أن يكون على تقدير فعل محذوف معطوف على قوله أخرت والتقدير أو جعلت معموله للعامل وعلى كل تقدير فهي الكلام بداحر مع ما في الوجه الثاني من السكاف في عطف عامل محذوف مع فاعله واما فننا فيه الداحل لأن لرا كذا في التأخير بظنه وحكا كونه معموله لا يخرج عنها وأما حمل الكلام الأول على ما لا يكون فيه العمل عاملان شهادة المثال السابق فإن الفعل فيه ليس عامل في كل وعلى ما يكون فيه التأخير فاعلا فاعلا ليدخل في خبره بدلان المثال لا يخص والتأخير الحكمي حكمه حكم الإلهي ولو اندفع التداخل عما ذكر لم يرد تداخل أي لا مكان اندفاعه عند ذلك التأويل فاما كونه معموله للفعل الذي مع كونه ناكيدا للعامل (فتحو) قولك (ما جاءني القوم كلهم) أما كونها فاعلا فكقولك (ما جاءني كل القوم) أما كونها معموله فكقولك (لم آخذ كل الدراهم أو) فقولك (كل الدراهم لم آخذ) الأول في المفعول الآخر والثاني في التقديم وأما كونها ناكيدا لأحد المفعولين فكقولك لم آخذ الدراهم كلها أو الدراهم كلها لم آخذ وأما كونها محرورا أو ظرفا فكقولك ما مررت بكل القوم أو ما مررت كل اليوم وقدم تبيين ناكيد الفاعل لأن الأصل في لفظ كل ورودها لئلا يبد مع كون الفاعل عمدة ومثل بل يتأني التقديم عنده معها كان ولا يخلاف ما

تقول اذا كانت معموله للفعل كانت في خبر النفي فلا يسمى أن جعل فاعلا أو كونه معموله إما على جهة الفاعلية نحو ما جاء كل القوم وعد القاه أو جهة ما جاء القوم كلهم وفيه نظر لأن كلا است معموله

للعامل

القوم أو ما مررت كل اليوم (قوله وقدم التأخير) أي قسم المصنف المثال

الذي فيه كل توكيد على المثال الذي فيه كل فاعلا مع أن المناسب لتقديم المثال الذي وقع فيه كل فاعلا لأن الكلام في مثيل كون كل معموله والفاعل الإلهي عمل الفعل فيه أظهر من عمله في التأخير (قوله لأن كلا أصل فيه) أي في التأخير كيد لافي الفاعل وهذا لا ينافي أن الفاعل أصل في همه وإن غير كل من أدوات التأخير أصول فيه أيضا فاندفع ما يقال إن ظاهره يقتضي أن كلا أصل في التأخير كيد وإن غيرها كائما في فرع عنها وليس كذلك (قوله أو كل الدراهم لم آخذ) هذا نحو لا ينافي قوله السابق بأن أخرت عن أداته بناء على قول الشارح السابق اللهم الخ لأنه حينئذ يكون مثالا لقول المصنف أو معموله وأما على البناء على غير هذا التوجيه فالمراد التأخير الزني لا المعنى (قوله وكذا لم آخذ الخ) أشار إلى أن المصنف ترك منأى التأخير أعنادا على فهمها مناسق

توجه النفي الى الشمول خاصة دون أصل الفعل وأفاد الكلام ثبوته لبعض أو تعلقه ببعض

(قوله توجه الخ) جواب الشرط في قوله ان كانت داحلة الخ فقول النارج في جمع الخ حل معنى لاحد اعراب (قوله وأفاد ثبوت الفع) أي ثبوت مدلوله وكذا قوله أو الوصف نحو ما كل البراهم مأخوذة في الكلام توسع بافادته الدال مقام للدلول ما قدم ما قبل ان أراد بالشمول الفعل المصطلح عليه فلا ثبوت له الا على طريق التحور وان أراد به الحديث فلا حجة لقوله أو الوصف ثم ان افاده ثبوت الفعل بطريق مفهوم مخالفه وهو المنع عنه بدليل الخطاب في كلام النارج الآتي وبقول الصنف وأفاد ثبوت الحكم بدل قوله الفعل أو الوصف اسكان أولى لشمول ما كان الخبر اسما حاداً نحو ما كل سوداء مرة وما كل بيضاء شحمة لان مرة وشحمة يصدق على كل ما يحكم به ولا يصدق عليه أنه فعل أو وصف (قوله في المعنى فاعلاً) أي سواء كانت في اللفظ أم لا أو كانت بتركيبها في اللفظ والفاعل (قوله وأفاد تعلقه الخ) اطلاق الثبوت على نسبة الفعل (٤٤٦) أو الوصف للفاعل والتعلق على نسبة أحدهما للشمول اصطلاح شائع كما

في جميع هذه الصور (توجه المعنى الى الشمول خاصة) لاني أصل الفعل (وأفاد) الكلام (ثبوت الفعل أو الوصف لبعض) مما أضيف اليه كل ان كان في المعنى فاعلاً للفعل أو الوصف لاندكور في الكلام (و) أفاد (تعلقه) أي معنى الفعل أو الوصف (ب) أي بمعنى مما أضيف اليه كل ان كان في المعنى مفعولاً للفعل أو الوصف وذلك بدليل الخطاب وشهادة اللفظ والاستعمال والخى ان هذا الحكم أكثرى لا كفى بدليل قوله تعالى والله لا يحب

(توجه المعنى) جواب لان أي ان كان كل على الوجه السابق توجه المعنى (أي الشمول خاصة) بمعنى ان المعنى هو شمول الفعل اسكلاً ما يثبت له وليس اسقى أصل الفعل بل يفيد الكلام حينئذ ثبوته لبعض ومثله عن البعض والى هذا تشر قوله (وأفاد) الكلام الذي فيه الفعل أو الوصف مع كل (ثبوت) ذلك (الفعل أو) ذلك (الوصف لبعض) مما أضيف اليه كل كما أفاد ما سألته عن بعض ما أضيف له ضرورة ان الكلام منتهى على حله الشمول (وأفاد) الكلام (بمعناه) أي بغير ما تقدم من الفعل أو الوصف (ب) أي بعض ما أضيف اليه كل كما أفاد ما سألته عن بعض ما أفاد ثبوت الفعل أو الوصف ومما قد كانت كل في معناه معنى أو لفظاً للفعل أو الوصف كدلالة الفاعل الادنى لها ما حصل كل التمثي وما حصل كل التمثي في المعنى لهما كل المعنى يحصل أو ما كل المعنى حاصل وما

للفعل المعنى بالاصالة بل بالسعة وهي ههنا كذا والذي أفاد على الشمول هو المعنى عن القوم أو كان على جهة المعنوية مثلاً أحد كل البراهم وعلى ما مثله عبد القاهر في الفاعل بمعنى أن قول ههنا أحد البراهم كالمعنى (و) ذكره البعض من التفسيرين الوصف كدلالة قولنا من أحد كل البراهم ليس المقام كل الرجال والمراد الفعل الذي عمل فيه سواء كان متقدماً أم متأخراً وقسمته قوله كل للبراهم لم تحذويه نظر لما سألته في آخر الكلام فلما راجع وقوله للمعنى الذي هو في المجموع وقوله خاصة في لالكل واحد (قوله وأفاد ثبوت الفعل أو الوصف) ان شمل لم أحد ولو كانت أحد أو إشارة لما قلناه من أن الوصف كالمعنى وقوله لبعض أي أفاد الكلام ثبوت الفعل لبعض الشمولين في جهة الفاعلية بخولهم كل الرجال ثبت فيما مضى (قوله أو سألته) أي في جهة المفعولية بخولهم أصرب

للمعنى اصطلاح شائع كما في ان يعقوب (قوله ان كانت كل في المعنى مفعولاً الخ) أي سواء كانت مفعولاً في اللفظ أم لا أو كانت بتركيبها في اللفظ للمعنى وقوله أو الوصف نحو ما أما أحد كل البراهم (قوله وذلك) أي ثبوت الفعل أو الوصف ونهاتهما بالمعنى بدليل الخطاب أي مفهوم مخالفه مثلاً ما جاء القوم كالمعنى مطوقة المعنى عن الكل فيهم منه ثبوت معنى البعض بطريق مفهوم المخالفة (قوله والحق ان هذا الحكم) أعني توجه المعنى للشمول وثبوت الفعل أو الوصف لبعض عند وقوع كل في حيز النفي (قوله لا كفى) أي لانه قد يتوجه النفي عند وقوع كل في حيزه الى

الفعل ويكون المقصد بعبه عن كل فرد بدليل الخ وقد يقال

(٥٦ - شروح التلخيص - أول)

ان كلام الشيخ عبد القاهر معني على أصل الوصف وافادة هذه الآيات لشمول النفي ليس من أصل الوصف وانما هو بواسطة القرائن والأدلة الخارجية وهي تحريم الاحتال وتحريم الكفر وتحريم اطاعة الخلف المهي بالآيات مصروفة عن الظاهر بهذه الأدلة الخارجية لان محل العمل بمفهوم المخالفة عالم يمارسه معارص حتى انه لو لم يلاحظ الدليل كان معادها سلب العموم على أنه قد يقال ان هذه الآيات لا دلالة فيها على أن وقوع كل في حيز النفي قديم في الفعل عن كل فرد لحوازان يعتبر فيها دخول كل سدائني لاقوله فيكون قديماً في النفي لا في المعنى فيكون من شمول النفي لان القيد اذا لوحظ به النفي كان قديماً فيه لا في المعنى فيكون النفي قديماً لا في المعنى قديماً بل في المعنى

وان أخرجت من حجره بأن قدمت عليه لفظا ولم تكن معموله للعلل التي تروحه النبي إلى أصل الفعل وعم ما صيغ اليه كل كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليمين أقصرت الصلاة

(قوله كل محتال) أي متكرر معجب وقوله محذور أي كثير المنع على الناس بغير حق (قوله كل كفار) أي حادته متعزيم الزنا وقوله نيم أي كثير الأثم كذا في المصنف (قوله كل خلاف) أي كثير الخلاف في الحق والباطل وقوله مهين أي قبيح الرأى والمخير ذو حقير عند الناس لأجل كذبه كذا في المصنف (٤٤٢) وأورد الشارح هذه الآية وإن تكن من قدر النبي الذي للكلام فيه إشارة إلى أن

النهي كالنفي في الحكم السابق (قوله بأن قدمت على النبي الخ) فيه إشارة إلى أن النفي المستفاد من لفظه والا متوجه إلى القيد أي الدخول في خبر النبي فيفيد وجود النبي في الكلام مع تقدم كل عليه ولا رد أن اتقاء الدخول في خبر النبي قد يكون بانتفاء النبي من الكلام أصلا فلا يصح حينئذ بقاء قوله عم النبي على خلافه (قوله ولم تقع معمول الخ) قيد به ليخرج كل الدارهم ثم أحذفها مقدمة على النبي لكونها معموله للفعل الذي ولو زاد وترتبة بدقوله لفظا لاستحي من قوله ولم تقع الخ تأمل (قوله اسم رجل الخ) المراد بالاسم لقب أي أنه لقب لرجل من الصحابة اسمه الخرق أو الرماح بن عمرو وهو بكسر الخاء في الأول واليمين في الثاني وأما لقب بنى اليمين لطول كان في يديه وقيل لأنه

كل محال خور والله لا يحب كل كفار أثم ولا يطع كل خلاف مهين (ويلا) أي من لم يكن داحية في خبر النبي بأن قدمت على النبي لفظا ولم تقع معموله للفعل النبي (عم) التي كل فرد ما أصيب اليه كل وفادتي أصل الفعل عن كل فرد (كقول النبي عليه الصلاة والسلام ما قاله ذو اليمين) اسم رجل من الصحابة (أقصرت الصلاة)

واقوده سبق الفعل أو الوصف فعليا إذا كانت كل معموله لفظا أو معنى لها كقولك في المفعول للهبطي لها ما يدرك الإنسان كل المي أو ما لا ينسب مترك كل المي وفي المصنف لها ما كل ما تسمى له يدركه أو ما كل ما تسمى الإنسان متركه وصادق النوب على سنة أحد هما للفاعل والتعلق على سببه للمفعول اصطلاح شائع والدليل على إفادة الكلام بالوجه السابق اثبت وألحق للمعص وسامع مع المعص موارد الاستعمال ودأب خطاب وهو انسمى بمفهوم الجماعة فذلك إذا قلت ما يدرك الإنسان أي كله كان مفهوما أنه يدرك بعضه وإن وقت شاهد صدق كما في ذلك وسكن الحق كما في قول الحكم أكثرى لا كفى فقد وردت كل التي في خبر النبي لشمول النبي كقوله النبي والله لا يحب كل كفار أثم والله لا يحب كل كفار نيم ولا يطع كل خلاف مهين فإن أراد فاعلماني محبة كل كفار وكل محتال لا في محبة المعص وإنما في بعض وكذا المراد لا يطع كل خلاف مهين عن ادعاء كل فرد فرد من أفراد الخلاف المهين لا هي عن اطاعة المعص وإنما لا طاعة للمعص والنهي هنا كاسي وما يقال من أن الحكم كلي مع من أراد معناه في هذه الخلل مانع شرعي أو مع تقديره دخول كل بعد البسط على أصل الفعل فكان مدلول كل وهو العموم وهذا في المعنى الحاصل فأورد بعد مقدما أنه عام فكان من باب المعنى القيد بالعموم لاسي باب سلب قيد العموم الذي هو أصل مدلول كل بعد المعنى فيرسد لاسي حاصل الأول ابتداء الدليل على عدم صحة إرادة المعص ولا يمنع ذلك إرادة خلاف الأصل بذلك التركيب المحكوم عليه أنه ابتداء قيد المعص وحاصل الثاني ابتداء علة إرادة العموم بالتركيب ولا يقتضي ذلك أن التركيب الأول الذي عن بعد بيان ما يراد منه لا يصح ابتداء إلا للمعص تأمل (والا) سكن كل في خبر النبي بأن قدمت على النبي ولم تكن معموله للفعل النبي (عم) التي كل فرد من أفراد ما أصيب له كل فتكون القضية التي فيها سادسة كلية (كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما) أي حين (قال) له (ذو اليمين) وهو رجل من الصحابة سمي بذلك لطول يديه (أقصرت) بصم الصاد (الصلاة) فاعل قصرت

كل رجل أفاد بلفظ الصرب بمعصم وكذلك في الوصف مثل ليس القائم كل رجل لست الصارب كل أحد **قلت** وإفادة ذلك النوب للمعص فيه نظر وإن ثبت ذلك فهو تعميم الصفة لاسي نفس موضوع اللفظ (قوله والاعم) أي إن لم يكن كل في خبر النبي عم الأفراد كقوله صلى الله عليه وسلم

كان أصعب أي عمل بكتا يديه على السواء (قوله أقصرت الصلاة) أي الطهر أو العصر كما في رواية مسلم والبخاري والقول كل تأمها إحدى المشايخ وهم تأمن لفظ الحدث حدث وقع فيه إحدى صلاتي الغشاء والمراد إحدى صلاتي وقت الغشاء وهو من الروايات للعروب ولفظ الحديث من رواية أبي هريرة صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي الغشاء في الحضر وسلم من ركعتين فقام ذو اليمين وقال أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال كل ذلك لم يكن فقال ذو اليمين بعض ذلك قد كان فأقبل النبي صلى الله عليه وسلم على القوم وفيهم أبو بكر وعمر فقال أمتي ما يقوله ذو اليمين فعلا نعم فقام عليه الصلاة والسلام وآتم الصلاة ثم سجد سجدتين للسهو

ثم نسبت لرسول الله كل ذلك لم يكن أي لم يكن واحدا منهما لا العصر . لا الدين

(قوله رفع) أي لا بأس بعمل أقصر كما كرم فاعله ضمير أنسي (قوله من) أي لا ينافي بحسن قصر مبدأ المحمول واد
أي من هذا الصنف مما يتوهم أن الصلاة معقول أو غير متعبد كما كرمت لما سئلته لقوله أم بعد وأجاب فاعل محمل أقصر
للمعقول وهذا لم يثبت في الشارح رواية (قوله كل ذلك لم يكن) وهو دليل على أن من حال باسيا م ومن كان قد دفعه عنه كاذب لأن
الأناسي ليس صدق ولا كذب قاله الكماي أن فيه لاحتر أن يكون المراد كل ذلك لم يكن في نفس الأمر لا في نفس الكذب في حقه
عليه الصلاة والسلام لأن ما قد كان في نفس الأمر والكذب عليه لا يجوز وأن أرادني ظني لم يصح رد دي الدين عليه بقوله
بعض ذلك قد كان وذلك لأنه لا اطلاع له على ما في ظن أنسي حتى يقول له بعض ذلك قد كان في عين فتعين أن المراد من بعض ذلك
كان في نفس الأمر وإذا كان المراد ذلك فلا يحسن أن يكون كلام دي الدين رد لقوله كل ذلك لم يكن في غي لعم التحمل لأن المحمول
أنسي في كلام أنسي الكون في ظنه والمحمول أنسي في كلام دي الدين (٣٤٣) الكون في نفس الأمر وإذا لم يتحد المحمول

فلا تناقض فلا يصح الرد
وأجيب بأن المراد كل ذلك
لم يكن في نفس الأمر
بحسب ظني وفي دي الدين
أن انظر لم يطابق من
الأمر واعتبر بأن ظن
الخطأ نقص ولا يجوز
عليه الصلاة والسلام
وأجيب بأن ظن الخطأ
وكذلك النسيان إنما
يكونان نقصا في حقه إذا
كانا سبب اشتغال القلب
بأمور الدنيا وأما إذا
كانا سبب تشتت
من الله لأجل تبين الأحكام
للأمة فلا يكونان نقصا
وأي هذا يشير قوله عليه
الصلاة والسلام في الحديث
أي لأنسي ولكن أنسي
لأن أي أبس من ظني
أنسيان كما هو طبع من

بالرفع فاعل أقصرت (أم نسبت لرسول الله كل ذلك لم يكن) هذا قول أنسي عليه الصلاة والسلام
والمنع من يقع واحدا من القصر والسيان على سبيل شمول أنسي وعمومه لو جهل أحدهما أن جواب أم إنما
تعيين أحد الأمرين أو تعيينهما جميعا تحطه لاستعهم لا يسمي الجمع منهما لأنه عارف بأن الكائن أحدهما
والذي يماري نعم قال أنسي عليه الصلاة والسلام كل ذلك لم يكن قاله دي الدين بعض ذلك قد كان
ومعلوم أن ثبوت لبعض ما عارضه أنسي عن كل فرد

(ثم نسبت) لرسول الله (كل ذلك لم يكن) فقوله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن لم يكن لم كانت كل فيه
حارجه عن خبر أنسي أحد من النسيان والقصر معا فهو في قوله أن يقال لأنني من ذلك الواقع كما
ورد في بعض الخطب لم أنس ولم قصر وبدل على أن المراد عموم النسيان بادة على هذا الوجه الوارد
أن السائل اعترض عن تعيين ما اعتاده ثبوت أحد الأمرين المراد بينهما في السؤال فالحجوب
الخطب في أسئلة تعيين أحد الأمرين ولم يورد في الحديث أو معنى كل من الأمرين تحطه لاستعهم وهو
الموجود في الحديث وأما حمله على أن المجموع لم يقع بل وقع أحدهما من غير تعيين فقتضى
كون الجواب لم بعد اسئال إذ لم يدل على رند على ما عساه وكذا يدل على أن المراد العموم
قول دي الدين بل بعض ذلك وقع لأنه فهم عموم النسيان لكلا الأمرين فذلك قال بعض ذلك وقع
وهذا عر في فهم مدلول الخطاب كما هو متحقق مما ذكر أن الحديث عموم الالب
كل ذلك لم يكن وقد تقدم الكلام عليه ونسب من كلامه ضرورة تقدم فيها كل وهو سبب عموم سقند
لما عرنا (نسيه) إذا قلت أنسي كل رجل أو كل رجل منكم أو عيت كل رجل منكم وهو حاصل
ويكون المعنى بكل واحد لأنه منوحي على معنى كل وهو كل واحد لا الاستعراق والاستعراق الذي
أدناه كل شمول المحكوم به أصيغت إليه كل فادق كل رجل قائم فالعام متعرق لكل فرد

لا يتحفظ شعب الفكر بأمور الدنيا ولكن أنسي شعب الفكر لأنه لا شرع في ذلك شيئا العلامة العدوي عليه سبحانه الرحمة
والرصا (قوله هذا قول أنسي الخ) هذا يصح فإن كونه قوله عليه الصلاة والسلام معلوم من قوله كقول أنسي الخ (قوله لو جهل) غيبة
لكون المعنى لم يقع واحدا من القصر والسيان وبذلك على هذا المعنى أيضا ورد في بعض الطرق لم أنس ولم تقصر وخبر ما فسر بما لو ارد
(قوله أو تعيينا جميعا) أي وليس في جوابه صلى الله عليه وسلم تعيين لأحد الأمرين فإزعم أن مراده في كل منهما (قوله تحطه لاستعهم)
أي في اعتقاده الثبوت لأحدهما (قوله لا يسمي الجمع منهما لأنه) أي الستهم عارف أي معتقد ثبوت أحدهما وإذا كان كذلك فلا يصح أن
يحبب لأنه لم يهده فائدة والحاصل أنه إذا قيل أن يذوق أم عمرو فإنه يجب تعيين أحدهما بأن يقال قام عمرو أو سبي كل منهما بأن يقال
لم يهدهما واحدا منهما ولا يجب سمي الجمع بأن يقال لم يقوم معا بل القائم أحدهما لأن هذا الجواب لا يهيدال بل ثبت لأنه عالم أن أحدهما قائم
ولا يهدهما فكذلك هذا لا يصح أن يكون مراد أنسي لم يهدهما أي بل الواقع أحدهما لأنه لا يصلح جوابا (قوله أن ثبوت لبعض) أي
الذي هو موجبة حرية وقوله لا بأس في أي يافض المعنى عن كل فرد أي الذي هو الالكالية

وقول أبي النعمان قد أصبحت أم الخير تدعى (٤٤٤) * على ذنا كله لم أصنع ثم قال وعلة ذلك أنك إذا بدأت بكل كسفت قدسيت

النفي عليه وسلطت الكلبة
على النفي وأعملها فيه
وأعمال معنى الكلبة في
النفي يقتضي أن لا يشد شي
عن النفي فأعرفه هذا لفظه
وفيه نظر وقيل إنما كان
التقديم مفيد للعموم دون
التأخير لأن صورة العديم
تفهم سلب لحقوق العموم
للموصوع وصورة التأخير
تفهم سلب الحكم من
غير تعرض للعموم سلب
أو انبات وفيه نظر أيضا
لاقتضائه أن لا تكون ليس
في محققات ليس كل أساس
كأنما مفيدة لنفي كانت
هذا أن حمل كلامه على

(قوله لا النفي عن المجموع)

أي عن الهيئة الاجتماعية
التي هو سلب جزئي
وحيث تدعو اليدين أعمال
للنفي بل بعض ذلك قد كان
لعله أن النبي صلى الله عليه
وسلم مراده في كل واحد
من الأمرين فلو كان ليس
مراد النبي في كل فرد لم
يصح أن يكون قول دي
اليدين بل بعض ذلك قد
كان رد له وما يقال أنه
يمكن أن مراد النبي النفي
عن المجموع وفي المجموع
صادق معنى كل واحد
ومعنى أحد الأمرين مع
ثبوت الآخرين دا اليدين
قد أخطأ في فهمه مراد
النبي عليه السلام ففهم
أنه أراد في كل فرد فلذا قال بعض ذلك قد كان الدال عليه أنه عليه السلام أراد في كل فرد وهو بعيد غاية البعد

لا النفي عن المجموع (وعليه) أي على عموم النفي عن كل فرد (قوله) أي قول أبي النعمان
(قد أصبحت أم الخير تدعى * على ذنا كله لم أصنع)

وهذا الحديث الشريف ورد فيه اشكال وهو أنه قال صلى الله عليه وسلم أحق ما يقول ذو اليدين وما
تحقق أنه وقع بعض ذلك وهو خلاف القصر كل صلاته فسجد بعد السلام فلم يحس الظاهر أن قوله
صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يقع حيث دل على عموم السلب لم يطابق ما في نفس الأمر وهذا
الاشكال لا يرد على مذهب من يحول الخلاف في القول الذي ليس من باب الإلزام الوحي وهو مذهب
عمر ماضي وأما على مذهب من لا يحول الخلاف في القول وهو قد أجاب بأن النسيان النفي بهذه
الكلية هو النسيان الذي يقاد عن نفسه صلى الله عليه وسلم في غير هذا الوطن حيث قال في
لأنسي ولكن أنسي لأنسي أي ليس من طبع الإنسان كما كان من طبع من لا يتحفظ لشغل الفكر
أمور الدنيا ولكن أنسي تنكر الفكر بالله تعالى لأنسي الكلام حينئذ صدق والنسيان المعنى هو
الذي دل عليه ظاهر كلامه أسان وهو النسيان لعدم الحصول بشمل القلب بأمور الدنيا أو المعنى
لنسيان تأديا وانتهت بقوله صلى الله عليه وسلم أحق ما يقول السائل هو للممكن ثبوته الذي
لا إله إلا الله كلام السائل وهو النسيان الطبيعي السامد (١) أو المعنى كلف الإنسان تأديا فكأنه على هذا
يقول لم يقع معنى ما هو ظاهر له تلك من النسيان الطبيعي الذي يورث ومن لفظ النسيان الثاني فلا بد وقوله
صلى الله عليه وسلم أحق ما يقول ذو اليدين رجوع للحقيقة وهو وجود مطلق النسيان الذي
يكون بالنسيان الصحيحة في حق صلى الله عليه وسلم رجوع إلى المعنى وركب سوء الأدب الذي هو المعنى
عنه لينتزع على المعنى ما شرع فيه وبسبب الرجوع إليه في ذي اليدين لأن معناه ولونهي عن ظاهره
يقبل حمله على المراد بأن يكون التقدير أم سبب بالنسيان فيكون قوله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم
يقع زجرا عن الظاهر وقوله صلى الله عليه وسلم أحق ما يقول رجوع للمعنى الممكن وجوده في النفس
الأمري الذي لا ينفك كلام السائل عن الماهية بحسب الدامن والتأويل فتأمل وأجيب أيضا بأن نفي
الإنسان ما عدا الاعتقاد في طي لسان ولا قصر فقط في الظن في القصر دون النسيان وهذا
ولو هي الخاف في القول ولكن بمعنى حوار الخلاف في الظن وعسى ذلك إلى حوار الخلاف في الأخبار
الطبية والصواب التربية للعلم الأعظم عن كل ذلك فالوجه الجواب الأول وقد أجيب به مرارا بما هو مذكور
في محله (وعليه) أي وعلى عادة التقديم عموم النفي (قوله) أي أبي النعمان

(قد أصبحت أم الخير تدعى * على ذنا كله لم أصنع)

فقوله كما مر فروع بالبناء وعدل عن نفسه بقوله لم أصنع ليخرج عن حيز النفي فيفيد عموم السلب

فالمحكوم به مستغرق أي اسم ما على ومدلول كل مستغرق أي اسم بمفعول وسواء كان المحكوم به اسمانا
أم ميا كالأبحار المدلول بحوله ومن هنا كان كل ذلك لم يكن للعموم لأن معناه اشتمل كل ذلك فالنفي
محكوم به على كل فرد منهم جميع أفرادها وفي قولك لم يقع كل رجل دخل النفي على قام كل رجل وقام
هو المستدرك كل رجل مستداليه فقل دخول النفي دل قام على شمول القيام معناه النفي لسلب الشمول
فوالاستغراق المحكوم به وهو انقيام كأنك قلب استغراق كل فردم بوجه في نفيه على علم بما سبق
التفصيل بين أن تكون كل معمولة للنفي أو لا فلو قال كل لم أصنع برفع أو كل لم أصنع بالصبر فهو سواء
في استغراق كل فرد ولو نصب على الاشتغال فكذلك قال الوالد لا نيك بيت الكلام على كل وحكمت
بالنفي عليها لأن لم أصنع في معنى تركته كأنك قلت ترك كل لم أصنع فإن قدرت منصوب بتركته
متقدمة على كل أو متأخرة أو لم أصنع متأخرة محدوفة أو لم أصنع للطوق وهو عموم سلب وان قدرته

معمولا

معصوما

(١) قوله أو المعنى لفظ النسيان تأديا بهذه الملاحظة مكررة مع صير العبارة كما ترى كتبه مصححه

لم يكن قال له ذو الدين مض ذلك قد كان (٤٤٦) والاعراب الحرني فبعضه السلب الكلي وبقوله أني الحكم ما أشار إليه النسخ

ولافادة هذا المعنى عدل عن النصب المتعدي عن الاصطلاح الى الرفع المتعدي الى أي لم أصعبه

هو ما مدغم السلب فقط من عوارض يكون عدوله في ترفع لعدم صحة نصب كل مضافة للعمير الا وهي بأ كيداد لا مان رأيت كاسم على الصحيح وعلى هذا نحو أن يكون النصب مفعولاً للعموم كالرفع الا في لدار (فرع) قد علم حكم كل مع التي فاحكمها مع الشرط واندي تظهر أن تقدم كل على الشرط كتقدمه على التي فيكون الشرط عاماً لكل فرد فادخلت كل رجل من فام فاصره وكل عدلى ان حجب فهو حر من حجب منهم عني ولو تقدم الشرط فقاتل حجب كل عدلى من عدلى فهم أحرار لا يعق أحدهم - أي حجب محمدهم ولو كان ان حجب كل عدلهم وحر من حجب منهم عني ومن هذا الباب قوله تعالى وان روا كل آية لا تؤمنوا بها (نبيه) ينحصر في هذا الفصل مثله لاول قوله لا يفي النصب دال على العموم يقتضي أنه منس بالوضع فيستدل بالعموم فيؤيدهم كل رجل ولا من خلافه في الثاني قوله ثلاثين من حجب النبا كيد على الناس يقتضي أيضاً ان العموم انما هو ما بهذا ان حجب لا يوضع وهو خلاف اجماعهم على أن كل عامه * الثالث قوله لا يدرى من حجب النبا كيد على الناس وما ساءها أن الناس را حجب على النبا كيد حجب النبا كيد ليس فيه معنى رائد وأما الناس بصفة مؤكدة فهو حجب من الناس دونها مثل ان يدرى فام فهو حجب وان لم من بصفة والواقع هاهنا النبا كيد وهو هذا النوع لذلك في الرابع من ذلك وهو مدغم كل ان في ذلك كل ذلك لم يكن فحول كل حينه يكون كدومه لان معنى ذلك ان كور وكذلك كل ان في ذلك كل ان في ذلك لا يدرى من بعد الناس في محل مصدر في قوله * الخامس قوله ان الباطنة الحرة ستلزم في الحكم عن اجماعه كدش فيه قوله بعض الاسان لا يحسن الصخرة المطيعة فانه صادق ولا يلزم منه في الحكم عن كل فرد فرد لانه صدق ان كاهم لكن مراده ما خله اجماعه ما يدرى كل فرد فرد لا اجماعه ما يدرى عنى القوم وهذه الاشكالات على كلام ابن مالك * السادس قول المصنف ان في تمام اسناد اهاد الذي عن كل فرد فقد اهاد الذي عن اجماعه معنى فيكون لم يعم كل اسان ما كيد ان صاعون عاين اسناد ذلك فدرهم كل اسان اهاد رفع لدلالة على كل فرد وهذه فائدة ايجابية ولا بد ان اهاد انما ساراً كيد الا يكون حيرا من لغيره اسما فقط وهذا كقولك أكرم الزمان الطوان لا يدرى رفع لدلالة على ان لا يدرى لا يقول فيكون في رفع الدلالة على الافراد فائدة ايجابية تدل على قيام البعض بالمعنى وعدم ذلك من القوائد وهذا على رأي عد القاهر أوضح لانه يرى أن لم يعم كل اسان يدل على قيام البعض في النسخ قوله ان الباطنة الكاية مفضية ان في الحكم عن كل فرد قد ينفع ويقال انها اقتضت نفي الحقيقة من حيث هي هي واستلزم ذلك في الحكم عن كل واحد وعن الجملة وقد صرح جماعة بذلك في أصول الفقه كما قد مره وحينئذ فلا يكون كل نأ كيد ان دل على معنى آخر وهو نفي الحقيقة المستلزم لبق الافراد وهذا ورد على المصنف وعلى ابن مالك في الثامن قوله ان الكبره ايجابية سائلة كية لا يصح لانه خارج عن اصطلاح القوم بل هي في حكمها * التاسع قول ابن مالك والمصنف وعد القاهر ان اهاد مدم التي كانت سلب العموم بدخل فيه ما اذا تنقص التي نحو ما كل رجل لا قائم وهو عموم سلب كما سبق في العاشر مثله في القوم كاهم ليس بجيد لان كاهم ههنا لا مد ولا مد الى بل نأ كيد ولكن سلب العموم ههنا في الالف واللام في القوم * الحادي عشر في كل لداره م آحاد عموم سلب فيه نظر لانه ان يكون ذلك اذا كان معمولاً بعمل محسوف فيه فان كان معمولاً لعمل محسوف بعده أو لهذا العمل كد كور فقتضى كلامه سلبية في عموم السلب كما سبق في الثاني عشر انه يستثنى لو قلت صبح كل دسم يكن كان عموم سلب وان كانت كل متقدمة في الثالث عشر على قول عد القاهر ان

عبد القاهر وهو ان الشاعر فصيح والصحيح الشائع في مثل قوله نصب كل وليس فيما يكسر له وزن وسيقا كلامه أنه لم يأت بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة ولو كان النصب مفعولاً لذلك والرفع غير مفعول لم يعدل عن النصب الى الرفع من غير ضرورة ومما يجب التنبيه في فصل التقديم

(قوله ولا فادة هذا المعنى الخ) علة لقوله عدل مقدمة عليه وقد رد بأن عدوله الى الرفع لا يتبع أن يكون لافادة عموم السلب بل يجوز أن يكون عدوله الى الرفع لعدم صحة نصب لفظ كل اذ لو نصبها كانت مفعولاً وهو مجموع لان له طه كل اذ انصب الى الضمير لم تستعمل في كلامهم الا نأ كيد او مبتدأ ولا تقع فاعلاً ولا مفعولاً ولا مجرورة فلا يقال ما في كاسم ولا صرت كاسم ولا مررت بكلم وقد تعجب بأن ما ذكر من أنها اذا كانت مضافة للعمير لا تقع مفعولاً محمول على الاكثر الغالب وليس بكلي ففي المعنى حواز وقوعها مفعولاً نية بدليل قوله

في مصدر عما كنه وهو باهله وادالم يكن الحكم كد كور كما يابل حاز ان يكون مفعولاً كان عدول الشاعر عن

النصب الى الرفع انما هو لافادة معنى كد كور الذي هو عموم السلب لان النصب لا يعيده وانما يفيد سلب العموم

أصل وهو أن تقديم الشيء على الشيء صريح من تقدم على بية التأخير وبحث في كل شيء أفرغ القدم على حكمه الذي كان عليه كتحديد الخبر
على استدلاله للمعنى على الفاعل كقولك قائم يد وضرب عمرار يد فان قائم وعمرار لم يحترجا تقدم عما كانا عليه من كون ١٠٥ ما
ومرفوعا بذلك وكون هذا معهود ومضموما من ١٠٥ وتقديم لا على بية التأخير ولكن أن يقول الشيء عن حكمه إلى حكمه ويحس له
اعراب عرابه كإلى اسمين يحتمل كل منهما أن يجعل مبتدأ والآخرة له فقدم مرة هذا على هذا واحد وهذا على هذا كقولنا
رشد المصلح والمطهر يد فان اسقطت ثم تقدم على أن يكون متر وكأعلى حكمه الذي كان عليه مع التأخير فيكون خبر مبتدأ كما كان بل
على أن يقول عن كونه حرا إلى كونه مبتدأ وكذا القول في تأخير يد ١٢٧ وأما (١٢٧) تأخير فلا قضاء لمقام ثم استبد

هذا كله مقتضى الظاهر

(وأما تأخير) أي تأخير الاستدلال به (فلا قضاء لمقام تقديم الاستدلال) وسبب (هد) أي الذي ذكر
من الخلف وأما كروا لأخبار وغير ذلك من مقامات المذكورة (كلامه حتى الظاهر) من الخلف
وأيضا عن ملاد كرسا من (وأيضا خبره) أي استدلاله (فلا قضاء لمقام تقديم الاستدلال) وسبب
شأن الله تعالى ما ما يقتضي تقدم استدلالهم بحرا استدلاله وفي هذا الشعر أن تأخير من من
مقتضى الحال بل هو لا مقتضى وعليه معنى أن لا تأخير من له في مقدمه عند ذلك باب الاحوال
والخطاب سهل (هد) محمول وهو لا شور أن يكون إشارة إلى ما تقدم من اليد كروا الخلف والأخبار
وعبر ذلك من مقتضى الاحوال ويكون قوله (كلامه) ناكيدا وقوله (مقتضى الظاهر) خبره
ويحتمل أن يكون على تقدير أي الأمر هذا وكون قوله كلامه مقتضى الظاهر حجة وعلى كل
لهم كل رخصه مقتضى فيه المعنى وأن كذلك من كونه مقتضى ولا يلزم في قوله أي والله لا يجب كل
محمول وجوز وعونه كذلك في نحو ولا قضاء لهم إلى حرة الله لا خلق في الزرع عشر من قولهم
في الحكم عن كل فرد فرد هذا المعنى عن حجة وقول الخلفي أنه لا مقتضى له ومما لا يلزم من
يمنع ويقال الثاني عن الأفراد في بعض الأمور لا يلزم منه الثاني عن الجملة لأن قولنا من كل حرة
تكون الصحرة الطحمة في بعض الأوقات كادبنا عن حجة مقتضى المعنى عن الأفراد ولم يصح
عن المجموع فلهذا عن الأفراد لا يستلزم الثاني من حجة خلاف المعنى عن الأفراد فلهذا يلزم من حجة
الخامس عشر أن قول عابدين هو أن يكون في حرة المعنى وهو هو المقصود من حجة
مما لا يلزم إذا كانت معمولة للمعنى أي كاس في حرة المعنى وقد تكرر عن أن حرة المعنى محبة
وهو المعنى فقط والكثرة ليست أقوى في الدلالة على العموم من الكثرة في صيغة المعنى وبذلك قال
الأمدي في أنكار الأفكار من الكثرة في سياق المعنى لا هو من الكثرة المعنى من (وأيضا خبره)
فلا قضاء لمقام تقديم الاستدلال) أي تأخير الاستدلال به يكون مقام من مقتضى تقديم الاستدلال
وسبب في ذكر أسانه من شاء الله تعالى من (هذا كله مقتضى الظاهر

(قوله وأما تأخير) أي عن

استدلال الكلام

(قوله فلا قضاء لمقام

تقديم الاستدلال

أقوله المقدم ذلك لو خود

تكتنه من الدلائل لمقتضى

لقد عاكس كونه عملا أوله

الصدارة للام لا المصلحة

و نصح أن يكون المعنى

عدد ومحبة أن الدلائل

التي هي من الاستدلال

الآية في قول من

هي الدلائل المقصودة

لأن خبر المبدء التي بداتها

لأن خبرها من وقت قد

تقدم ما يؤخذ منه بركة

التأخير وهو قاعدة سبب

العموم قلت أن ما تقدم عبر

واق فلذا أحال هنا على

يأتي فان فت هلا في ما سكاتها وأما في ما ما ويكون حاله على معلوم بخلاف ما سلكه فانه حاله على غير معلوم فالجواب
ماؤه العلامة من نفاذ الأطول أن المصنف إنما فعل ذلك إشارة إلى أن التأخير للاستدلال به ليس من مقتضيات أحواله وإنما هو
من ضرورياتها ولو أمروا بمقتضى الحال إنما هو التقديم للبد وقد يقال هذا مجرد دعوى وهذا محل التأخير مقتضى الحال والبد
للمسند لأمره (قوله الذي ذكر الخ) فيه إشارة إلى أن أفراد أهم الإشارة مع أن الإشارة المهمة لتأويله منه كقولنا ما عصب
المصنف حيث صدر بحث خلاف مقتضى الظاهر عما هو خلاف مقتضى الظاهر حيث وضع أهم الإشارة موضع المصدر والفرد موضع
الجمع نسبها على أن جعل الاحوال المقدمة بحس البیان ولطف اللوح واحدا وهبة الإيضاح كالحسوس وعدل عن صيغة البدع وهي
ذاك إلى صيغة القرب إيماء إلى أن مقتضى الظاهر قريب ولك أن يجعل هذا محل الخطاب وما بعد كلاما من مبتدأ (قوله في المقامات)
متعلق بذلك وفي معنى مع أنها الظرفية الحارة إذ أراد بالمقامات الاحوال المائعة على الذكر وعبر عما ذكره المصنف ومقابله
المقامات بالذكر والخلف والأخبار وغير ذلك من مقابلة الجمع بالجمع فتقتضي القسمه على الآحاد فيشكل واحد بعد ذكر مقام (قوله
كلام مقتضى الظاهر من الحال) به بإيراد كلامه ناكيدا أو مبتدأ على أن أشار إليه متعدد في وأعلم أن الحال هو الأمر الداعي إلى

وقد نخرج المسد على خلافه فيوضع النضر موضع الظهر كقولهم انداء من غير جري ذكر لفظ أو قرية حال نعم رجلا زيد
و بش رجلا عمرو مكان نعم الرجل و بش الرجل

أراد الكلام مكيفاً بكيفية ماسواً، كان ذلك، لأمر الداعي ناساً في مواقع أو كان توثقه بأسطر لما عبد التكلم وصاهر الحال هو الأمر الداعي إلى أراد الكلام مكيفاً بكيفية محصورة شرط أن تكون ذلك الأمر ناساً في الواقع فقط فعلم من هذا أن طاهر الحال أحص من الحال وحيت، ويكون مقتضى طاهر الحال أحص (٤٤٨) من مقتضى الحال وكل مقتضى ظاهر حال مقتضى حال ولا

يعكس الآخر "يا واعرض
عني المصنف في" كيد
هنا بكل مقتضى كون كل
فرد مما تقدم مقتضى
إظهار الحال مع أن من
جملة ما تقدم ما ليس
مقتضى ظاهر حال كتحوجه
الخطاب لغير معين وكثير
غير المكر منه المكر
وعكسه وأحيى أن
هذا الذي قدم أثاره في
الأساسي الخري وإسكلام
في المسند أنه ولم يقدم
تحرره على خلاف
مقتضى الظاهر فلا سمح
في التأكيد قبل وفيه
أنه تقدم فيه توجيه الخطاب
لغير معين وهذا خلاف
مقتضى الظاهر (قوله
وقد عرج إسكلام) أي
وقد يورد إسكلام ملتبساً
تجانب مقتضى ظاهر الحال
وأي كلمة قدم المصارع
إشارة لقلة ذلك بالنسبة
لما قبله (قوله لا فضاء) حال
إياه (أي لا اقتضاء باطن
إسكلام إياه لعروض اعتبار
آخر ألفاظ من ذلك

(وفد يخرج الكلام على خلافه) أي على خلاف مقتضى الظاهر لأفشاء الخلل فيه (فيوضع المصدر موضع الظاهر كقولهم نعم رجلاً) يريد (مكان نعم الرجل) لأن مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الأظهار دون الاستدلال لعدم عدم ذكر المصدر لعدم ضرورة تدليل عليه

حال ظاهر ان اسم الاشارة خلاف مقتضى الظاهر لان المقدم متعدد والعدل من صيغة الجمع وهي ذات
الى صفة الغريب وهو هذا التاليف الى ان مقتضى الظاهر قريب من لا تخلو في التاكيد بكل مقتضى
لكون كل فرد مقدم مقتضى الظاهر من الجمع لان من جهة مقدمه ليس من مقتضى الظاهر
تكون الخطأ بغيره وكثيرا من السكر كغيره وبغير ذلك ومقتضى الظاهر ان مقتضى الحاصل
ان كل مقتضى ظاهر مقتضى الحاصل ولا يعكس الاخرنا لان مقتضيات الأحوال مقتضى باطن
الحاصل والى ذلك اشار بقوله (وقد تخرج الكلام) أي جرى (على خلاف) أي خلاف الظاهر لاقتضاء
الحاصل بذلك الخلف بغير اعتبار آخر أظاه من ذلك ظاهر (وموضع المصدر) سبب ذلك
(وموضع المصدر) ومعلوم ان الأصل وضع كل من المصدر وظاهر مكانه (كقولهم نعم رجلا) فان قيل
نعم بغير مصدر رجلا ولم يسم له معاد ولذا في القربى عليه حتى يكون حاربا على من مقتضى
ظاهر هذا الكلام (موضع) (مكان) أي موضع (نعم الرجل) ومقتضى هذا ان معنى المصدر في اسم
رجلا هو معنى المظهر في اسم الرجل وقد احتج في اللام في الرجل هي للاشارة الى معهودها في
صفتها فرد ما مهم الوجود على حدها في ادخل الدوق حيث لا عهد خارجي فيكون معنى قولهم اللام
في ما نعم لا يحسن ان فما الاشارة الى الجنس اليهودي فلهذا في صفتها فرد ما و يؤيد هذا بانه
مخصوص معين واثني والجموع أو هي للاشارة الى الجنس بقصد المصلحة في اندح يكون مخصوص
هو الجنس الجامع خارج الافراد عليه بحسب عن تخصيصه معين ان الجامع من التخصيص معين ارادة
الجنس حقيقة لا ارادة ادعاء الذي هو المقصد هو وعن تخصيصه بالثني والجموع بان اراد جنس المثني
وحسن الجموع الا الجنس اهرد وعلى الاول يكون اممي ان الممدوح فرد من افراد الجنس اليهودي
الدهن وعلى الثاني يكون اممي ان الممدوح هو الجنس اليهودي والدهن الجامع لجميع الافراد مصلحة
ود كرا مخصوص فيهما من اتيان بعد الاتهام اساسا موضع بان نعم لان المقصد منه اندح أو ندم العام
من غير تخصيص بمصلحة وما الهم نفسا صغير سكرة في قولهم نعم رجلا مع كونه للثقل
وقد تخرج الكلام على خلافه فموضع المصدر موضع المظهر الخ) ش أي ما ذكرناه من هذه الأمور هو
الجارى على مقتضى الظاهر أي مقتضى القياس الوصفي وقد تخرج اسم الله على خلافه في موضع
المصدر موضع المظهر والمراد بموضع المظهر ان تقدمه يعود عليه كقولهم نعم رجلا يذهب في كفة صمرا

الظاهر (قوله كقولهم) أي العرب استدامن عبر حري وكراسد اليه لفظاً أو قد مر (قوله نعم رحلا وكان مكان نعم الرجل) أي ونعم رحلي مكان نعم الرحلان ونعم رحلا مكان نعم الرجال (قوله وعدم فريضة ندى عليه) أي خصوصه وفيه إشارة إلى أن الموجب للأصهار أحد أمرين إما تقدم المرحع أو فريضة ندى عليه فإذا كان مقتضى الظاهر الاتين بالاسم الظاهر لا بالصغير فمقام نعم الرجل مقام اظهار لعدم وجود الأمرين اللذين يقتضيان الأصهار فإذا قلت نعم رجلا يريد بأصهار السد اليه كان الكلام مخرجا على خلاف مقتضى الظاهر لعروض اعتبار آخر أظف من ذلك الظاهر وهو حصول الإبهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب للدخ والتم العامير أي من غير تعيين حصة

(قوله عائد في متعلق معهود في الدهن) أي إلى شيء معقول في الدهن منهم باعتباره وجود فهو معنى شيء صادق بأن يكون رجلا أو أكثر أو امرأة أو أكثر فإذا أتى رجل مثلا الذي هو تعبير ومصدره علم محس ذلك المتعلق دون شخصه فإزال لاهام حاصل في الجهة فإذا ذكر المخصوص بتدليلك تعين شخصه وبتدليلك في ذلك المتعلق كونه منهم، أدخل أن محس لاهام ثم التعبير المناسب لوضع هذا الباب أعني باب نعم وقوله عائد إلى متعلق الخ في كلام غير واحد من النحاة كالدمامي عائد على التخيير وغيره فيكون تأثير مصدره بلا واسطة وعلى كلام النحاة يكون تعبيره له بواسطة تعبيره لمجموعة (قوله معهود في الدهن) أي لافي الخارج وهذا أحد قولين في الصمير والقول الثاني أنه لا محس والقولان مبدآن على القولين في كل من قولنا نعم لرجل واقع فاعلا نعم الجنس محس الصمير فقبلها لا محس وقيل بها للجنس واعتبر القول بأن الصمير للجنس ثلاثة أشياء الأول أن الجنس لاهام فيه فلا يناسب تعبيره الثاني أن الجنس لا ينبغي ولا يجمع مع أنه يقان مع الرجلان زيد نعم وعمرو بنس رجلا (٤٤٩) أو بدون الثالث أنه مخصوص بعين كزيد مثلا وهو

وهو الصمير، عائد في متعلق معهود في الدهن والرم تعبيره مسكرة يعلم محس المتعلق وأما يكون هذا من وضع المصدر موضع الظاهر (في أحد القولين) أي قول من يجعل المخصوص حرة متداخلة وأما من يجعله مبتدأ ونعم رجلا آخره

دها بشرائيه بالانف واللام لان المسكرة كاي في الاشعار وهو موصوفه بغيره انما هو الذي لا يتخصص بمحالة وكذا وحدها فإلا العرص في انما عليه ملحقا لكن ما يقرر من أن نعم رجلا زيد مثلا اوضع فيه المصدر موضع الظاهر انما يتحقق (في أحد القولين) وهو القول بأن المخصوص خبر مبتدأ محذوف وأما القول الآخر وهو القول أن المخصوص مبتدأ والخبر محذوف نعم رجلا فيجوز أن يكون الصمير على هذا القول في نعم عائد على المخصوص فيكون الصمير في محله ويجوز الكلام على مقتضى الظاهر ولكن على هذا الاحتمال وهو كون الصمير عائد إلى المخصوص يرمي شبهة ان كان ينبغي كسرها رجلا زيدان وحده ان كان جمعا كعمو ورجلا زيدان ولا بد الا لعمدة وبما عن هذا بأن فعل هذا الباب لمجود وعدم تصرفه حتى ادعت فيه الاسمة الحادثة في خواص فيجوز أن يكون من خواصه بمراد الصمير وهو ظاهر وانما قد تحتمل لا يمكن أن يدعى على هذا القول أيضا ان الصمير عائد على متعلق دهنه ومعنى اسم الجنس ويكون الرابطة بين الجنس والمخصوص حاصل لا يكون ذلك المتعلق صادقا على المخصوص ويكون الكلام جاريا على خلاف مقتضى الظاهر ما لكن عليه يكون من باب جعل المصدر العائد على غير معين مكان العائد على معين لامن باب وضع المصدر موضع المظهر فليتهم

وكان صبه نعم الرجل وزيد خبره مبتدأ في هو زيد مبتدأ محذوف خبره أي زيد وهو ما إذا قلنا زيد مبتدأ ونعم الرجل خبره فليس من هذا الباب لان الصمير يعود على متقدم في الرتبة وهذا الذي ذكره هو مثال في كل صمير يعود على ما آخر في اللفظ والرتبة كذلك مثل ضرب علامة زيد اذا حورياه وكالحور ورجل

عبر الجنس وأحيط بأن من جملتها للجنس أراد الجنس الادعائي لاحقية وحيدته فالاهام موجود كافي للمعهود الدهني وصح تعبيره بمعين وأما نعم الرجلان ونعم الرجل فلما أراد به جنس الثنية وجنس الجمع ولا اشكال لانه في أولا وجمع ثم عرف بالام الجنس (قوله والرم تعبيره مسكرة) أي لاهامه وما في صحيح مسام من حديث حار من أن ليس يضع عرشه على الماء ثم يمشي سراياه وساق الحديث الى أن قال ثم يحسب أحدهم فيقول ما تركته حتى فرقت بينه وبين امرأته قال فيدبه منه ويقول نعم أنت فيخرج

(٥٧ - شروح النحويين - اول)

مخدة وفيه يدعيها السياق أي نعم فاسا أو نعم شطابا وأنت هو المخصوص بالمدح (قوله يعلم محس المتعلق) أي فقط دون شخصه فيحصل الاهام فإذا أتى بالمخصوص بتدليلك تعين شخصه وذلك لان المسكرة انما تعيد بين الجنس ولا تعيد اليه بين الشخص في خلاف المعرفة فانها بغير شخص المتعلق كما يعلم حبه فيقول لاهام ثم التعيين كذا قيد وناداه (قوله وما يكون هذا) أي نعم رجلا (قوله في أحد القولين) أي انما هو من فلا ينبغي أن هناك قول آخر وهو جعل المخصوص مبتدأ خبره محذوف (قوله أي قول الخ) بتفسير لا أحد القولين لا بقولين (قوله أي قول من يجعل الخ) أي وكذا على قول من يجعله مبتدأ خبره محذوف والتقدير زيد للمدح في المخصوص أقوال ثلاثة في إعرابه (قوله خبره متحذوف) أي لانه لما تقدم ذكر الفاعل مهما قدر سؤال عنه عن هو فاحيط بقوله هو زيد

ليتمكن في ذهن السامع ما يقبضه من السامع متى لم يفهم من الضمير معنى يقي منتظر الدقي الكلام كيف نكون فيمكن السمع بعينه
في ذهنه فصل تمكن وهو السر في الترام تقديم ضمير الشأن أو الفاعل قال الله تعالى قل هو الله أحد وقال انه لا يفتح الكاهرون وقال
فانها لا تعني الاضمار

فالمصلا (قوله محرقيس) أي فليس على قولهم هي هذه ليحجة بجميع عود الضمير في كل إلى الفاعل محرقدين لاستعمال السامع وحده
ولا يصح قول المصنف وقولهم الخ بمعنى أن ذلك مجموع (قوله في المتن) (٢٥١) أي بفتح و بضمير الشأن (قوله

ليتمكن ما يقبضه في ذهن

السامع) ان قلت هذا

التمكن الحاصل في ضمير

الشأن يحصل بقوة

الشأن بدعالم من غير

الترام خلاف لظاهر فلا

يخص الاضمار بالشوق

قلت هذا مجموع ان السامع

متى سمع الاسم اظهر فهم

معه مسبوقه ولو اجمالا بخلاف

الضمير الذي فانه لا يفهم

معه الا ان له مرجعا في

ذهن السامع وأما ذلك

لمرجع فهو فلا يفهم من

نفس ذلك الضمير بحسب

الوضع فلم يشتد الإيهام

في الاسم اظهر مثل الضمير

وحديث فلم يصدق فيه

الذوق ثم ما عاينوا به

يتمكن من الاضمار

والشوق انما يتحقق عند

وقوع موهبه بين ذكر الضمير

ومفهومه مثله ولا يقل بان

مفسر الاضمار قبل الذكر

يقوم على السكوت بعد

ذكر الضمير وبه يعلم ان هذه

ملحوظة في مرجعاتها

محرق قياس ثم عن وضع الضمير موضع يظهر في المتن بقوله (يتمكن ما يقبضه) أي يقبض الضمير
أي يحيط به على عقبه (في ذهن السامع) أي السامع (دعه يفهمه) أي من الضمير (معنى اضره)
أي اضر السامع ما يقبضه الضمير يفهمه معنى ويمكن بدور دعه فصل تمكن لان الحصول عند
الطلب أعز من الطلب في ذاته ولا حتى نهد لا تكس في باب نعم لان السامع

نه يمكن اظهر (يتمكن ما يقبضه) أي يتمكن ما يحيط به على عقب الضمير (في ذهن السامع) وأما
افحص الاضمار في ذكر تمكن (لانه) أي لان السامع (دعه يفهمه) أي من الضمير (معنى اضره)
أي اضر السامع ما يقبضه الضمير يفهمه معنى ويمكن بدور دعه فصل تمكن لان الحصول عند
الطلب أعز من الطلب في ذاته ولا حتى نهد لا تكس في باب نعم لان السامع
و قد جاء الفاعل عند سماعه من غير مدح و فوجت في وجب لتمكن من كسب باب نعم ولا
باضمار وما به من الشوق قد يدل على ان الضمير بضمير مفسره مع انه يستقيم لان العربية ان داب
على موهبه وذلك علم ان الضمير فهو مقتضى انه هو ولا بد من تحقق دلالتها وانما اخص الاضمار
بالشوق لانه يهامة خلاف نحو الشأن كذا قد يفهم منه دله ووجوبه في نفسه لا يهامة كذا
الضمير هم سحوق متشوق ثم ان مقتضى ما ذكر من الاستدلال والشوق في تحقق موهبه
بين ذكر الضمير ومفهومه مثله ولا يقل بان مفسر الاضمار قبل الذكر توقف على السكوت بعد ذكر
الضمير وبه يعلم ان هذه ملحوظة في مرجعاتها ولا يمكن ان يحصل ذلك من مرجعها
الذائق يكفي فيه كمال وجوده وعلى كل حال فلا بد من كسب لضمير في حقاير يتمكن في النفس اهاد
ولا يخفى هذا الاعتبار في كونهم دله بالذوق ولا في كونه هو كسب لضمير في حقاير يتمكن في النفس اهاد
غرض مطابقا لمقتضى الحال وهل هو من الأعراض الراجعة إلى الكلام والسمع والهمما فلو
يكون في حفظ مفسر الضمير أو عظيمه صلاح السكوت وتخطب وتكليمها فيكون مقام مقام
التمكن فافهم ثم أشار إلى عكس ما تقدم فقال

أو قل علامة آتيت في مرجع تأمته باعتبار الفاعل على يد كبره باعتبار الشأن وبمقدور من ذلك ان
يتمكن من ذهن السامع ما يقبضه الضمير لا بما يفهمه من موهبه والشوق هو في معنى ذلك الحاصل بعد
الطلب أعز من الطلب في ذاته ولا حتى نهد لا تكس في باب نعم لان السامع

ولو لم يحصل بعد وفوجت من هذا ان ما راعه البليغ كفى كمال وجوده (قوله أي يحيط به على عقبه) أي يحيط به على عقبه
لا شعاع على شدة اللصوق لانه لا شعاع ولا شعاع والتمكن وبيان ذلك ان بعض حال حرها على لست طرفا راسم على الآخر والطرف
فالصق على آخره وطرفه فيصعد على اتصال الشعاعين والاضمار وانه لا فاصل بينهما بخلاف ما ذكرناه وان أشعر بالصوف يمكن
لا يشعر شدة (قوله فصل يمكن) أي تمكن فصلا أي رائدا (قوله لان الحصول) أي لان الحصول والحاصل (قوله عز من
المساق بلائب) وجه لأعربة أن فيه ضربين لدة المم ولده دفع أم الشوق بخلاف المساق اللائب فان فيه الأول فقط ولائب
أن المدة المستمدة على دفع الأم حتى من المدة الموجودة بدون (قوله ان هذا) أي التعليل وقوة في باب نعم أي وكذا في ضمير الشأن
المستتر نحو كان زيد قائم

وقد يعكس في موضع الظاهر موضع الضمير فإن كان المظهر اسم إشارة فذلك إما لكمال العناية بتمييزه لاختصاصه بحكم مديع كقوله (قوله مالم يسمع للصر) أي إن السامع مدة عدم سماعه للصر لم يعلم أن فيه ضميرا لأنه قبل سماعه للصر يجوز أن العاقل اسم ظاهر يأتي به التكلم بعد ذلك فاداسم التغيير علم حسن الصمير فلا يشق ولا يتطرق لشيء لأنه حصلت له معرفة جنس الصمير ابتداء (قوله فلا يتحقق فيه التشويق الخ) أي وحيد ففعلين وضع الصمير موضع المظهر في بابهم عاكره من السان عرس سديد وقد يحاب بأن مراد المصنف لينه في دهن السامع ما يفهمه بعد العلم بالصمير والعلم بالصمير لا يخصص في سماع المفسر لحوار أن يعلم بالقرينة ولعله لذلك لم يقل الشارح لا يصح في بابهم كذا في عند الحكم (قوله فلكمال العناية) أي فلا حل لفائدة أن المسكلم اعني تسمير المسند اليه اعتناء كاملا حيث أبرزه في معرض المحسوس (قوله لاختصاصه) أي وانما اعني اسكلم اعتناء كاملا بتمييزه لاختصاصه أي لاختصاص مدلوله أي لكون مدلوله مختصا في العارة بحكم أي بأمر يحكموم به عليه مديع أي عجيب (قوله كقوله) أي قول أحمد بن يحيى بن اسحق الراوندي فتح الواو به الى راوند فتح الواو قرية من قرى ساسان قرية من أصهان والأكثر عن أنه كان رديقا فقد كان يعلم اليهود الخليل والنسبة اعق أنه أحد منهم ألبديار وألف لهم كتابا رديف على القرآن وسماه الدامع لافرق وقيل انه كان من الأولياء أهل الدلال على الله وإن ما نقل عنه من تعلم (٤٥٣) اليهود والنسبة وعبر ذلك لم يصح كمال الصمير وقيل اليت المذكور

سبحان من وضع الأشياء

موضعها

و فرق العر والادلال

تريفا

ومن قبل كلام ابن

الراوندي قول بعضهم

أعطيتني ورقا لم تعطني

ورقا

قل لي بلا ورق مانع

الحكم

فجد من العلم شطرا واعطيتني

ورقا

ولا تنكأني اني من حوده

عدم

مالم يسمع للصر لم يعلم أن فيه ضميرا فلا يتحقق فيه التشويق والاسطر (وقد يعكس) وضع الصمير موضع المظهر أي بوضع المظهر موضع الصمير (فإن كان) المظهر الذي وضع موضع الصمير (اسم إشارة فلكمال العناية بتميزه) أي بتميز السند اليه (لاختصاصه بحكم مديع كقوله كم عاقل عاقل)

(وقد يعكس) ما تقدم وهو وضع الصمير موضع المظهر وعكسه هو أن يوضع المظهر موضع الصمير (فإن كان) ذلك المظهر الذي وضع موضع الصمير (اسم إشارة) فيكون وضعه موضع الصمير (لكمال العناية بتميزه) أي يكون اسم إشارة لأن التكلم في عية الاعتناء بتميز اسم اليه واسم الإشارة يعيد ذلك التميز وانما كان التكلم في عية الاعتناء بتمييزه (لاختصاصه) أي السند اليه (بحكم مديع) أي عجيب فيقتضي الحال تميزه لأن السليقة السليمة تنسارع الى تميز المعجب الحكم فيكون الجواب بذلك مناسبا للإدراحة من التشويق اليه ماهو وذلك (كقوله) أي ابن الراوندي (كم) (١) عاقل عاقل (ووصف العاقل بالمائل ليعيد كماله فإن تكرار اللفظ لقصد الوصفية، فبعد ذلك وبو الجوامد

من (وقد يعكس الخ) ش أي فدي بوضع المظهر موضع الصمير فإن كان ذلك المظهر اسم إشارة فعائدته كمال العناية في ترك مقتضى المظهر الى غيره ومنه قول ابن الراوندي
سبحان من وضع الأشياء موضعها * و فرق العر والادلال تريفا

ولما قال هذا القائل ما ذكره سمع هاتفا يقول له

لو كنت احكم لم تعرض حكما * عدلا خيرا له في خلقه قسم * هلا نظرت بعين العكر معتبرا * في معدم ماله مال ولا حكم
وقدر العلامة عبدالرحمن عبداللة والدين على ابن الراوندي بقوله

كم عاقل عاقل قد كان ذا عسر * وجاهل جاهل قد كان ذا عسر

تخير الناس في هذا فقلت لهم * هذا الذي أوجب الايمان بالقدر

كم من قوى قوى في ثقله * مهنب الزأرى عه الرزق مسحور

كم من ضيف ضيف في قلبه * كانه من خليج البحر يتفرق

هذا دليل على أن الاله له * في الخلق سر خفي ليس ينكشف

وليعصم في هذا المعنى

وليعصم * كم عالم يسكن بيتا بالكر * وجاهل له قصور وقرى لما قرأت قوله سبحانه * عن قسمنا بينهم زوال المرات (قوله كم عاقل الخ) كم خبرية مبتدأ وعاقل للمضاف اليها بمر لما وعاقل الثاني مبتدأ أول بمعنى كامل العقل لأن تكرار اللفظ لقصد الوصفية يفيد الكمال ولو في الجوامد كررت برجل رجل أي كامل في الرحولة والخبر جملة أعيت

(١) قول ابن مقرب كم عاقل في بعض النسخ زيادة من بين كم وعاقل وكذلك في وكم جاهل الآتي والمعنى مستقيم عليهما ككتبه مصححه

كم عاقل عاقل أعيت مداهبه * وحاهل جاهل تلقاه مرزوقا

هذا الذي ترك الاوهام حائرة * وصير العالم السحر بر رنديقا

(قوله هو وصف) أي وليس تأكيداً لمطابقا يسقى الى الوهم اذا لم يحل لنا كيد هالكا بما يكون يدفع توهم سهواً أو يحور ولا يتأقنى من ذلك هتائم ان معارضة لا توصف بحسب الاسهام المسفد من التكسير على السكامل وكأنه قيل كم عاقل كامل العقل (قوله أي أعيت) أشار بذلك الى أنه يستعمل متعبداً وقوله وأعجرت عطف نفسه على ما قبله من الاقليل وقوله وأعيت عليه أشار بذلك الى أنه يستعمل أيضاً لارما فهو محتمل لان يكون متعبداً ولا رما (قوله وصعبت) صير لها (قوله وحاهل جاهل) أي وحاهل كامل الجمل وفي ايضاه حاهل جاهل مقادير لا سافل عاقل مع أن العقل لا يوافق حقيقة المحسوس والحق والحاهل العالم اشارة الى أن العقل بلا علم كالعدم وأن الجمل يفرمه الحسوس فاعاقل يدعى له أن يحل بالمعروف ويحور عن الجمل الا لا يمتنع عقله والجاهل محسوس لا يمتنع عن اكتساب الكمالات فالدفع ما يقال كان الاولى أن يقول في الاول كم عام عاقل وقول في الثاني ومحسوس محسوس (قوله هذا) أي الحكم السابق وهو كون العاقل محسوساً وحاهل مرزوقا

هو وصف عاقل الاول معنى كامل العقل متدبر فيه (أعيت) أي تعبه وتعجرت أو أعيت عليه وصعبت (مداهبه) أي طرق معاشه (وحاهل جاهل) مداهبه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام حائرة * وصير العالم السحر بر (أي نفس من يحور الامور عليها) (رنديقا) كافر «في الصانع العدل الحكيم» وقوله هذا اشارة الى حكم سابق عبر محسوس وهو كون العاقل محسوساً والجاهل مرزوقا فكان القيس فيه الاصح وهو دل الى اسم الاشارة

كما يقال مررت برجل رحى أي كامل في الرحولية (أعيت مداهبه) أي أعيتته طرق معاشه فلا يزال منها الاقليل أو أعيت عليه مداهبه فلا يبرح تحير فاعيت به جعل متعبداً ولا رما (و) كم (حاهل جاهل) تارة مرزوقا الوصف الثاني للسكامل كما تقدم وكم فيه التكسير ولما كان هذا الحكم وهو وحدها كامل العقل محسوساً وكامل الجمل مرزوقا مختصاً بحكم يدعي عبر عنه اسم الاشارة لكامل العادة متمسكاً ولو كان انضمامه لم التعبير عنه صعباً لتقدمه فعل (هذا) الحكم الثاني وهو وحدها العقل محسوساً والجاهل مرزوقا هو (الذي ترك الاوهام) أي العقول وعبر عنها بالاوهام لان تحير النفس من علة التقاضا لوهية عينية (حائرة) ادلم تفهم السرى ذلك لان مقتضى لما ساءه ادرك ذي التدبير والعقل اراد دون العكس (و) هذا الذي (صير العالم السحر بر) أي النفس لا تعلم من غير العلوم أنعمها وعبر عن الانعان بالبحر الذي فيه رهاق النفس وتظهر المحسوس من الفصائل لان العلم في العلم في العلم من الشكوك والشبهات (رنديقا) أي كافر «في الصانع العدل الحكيم» فائلا ذلك الاسم لو وجد كان من

كم عاقل عاقل أعيت مداهبه * وحاهل جاهل تلقاه مرزوقا

هذا الذي ترك الاوهام حائرة * وصير العالم السحر بر رنديقا

ان قسداً كان هذا الامر يصير لاوهام دوات حيرة فمأية امر العالم أن يتحير فمن أين يصير رنديقا أي حارماً أي الصانع قلت لزيدوه لا يتوقف على الحرم سقى الصانع بل تحصل ما تردده الارم لذلك التحير عسا (قوله وصير العالم الخ) قبل أراد بالعالم ورنديقا منه وقد أخطأ في الاول وأصاب في الثاني أم في الاول فلا مفسى كونه عالماً أن لا يمتنع عليه تعالى فاه العالم عاقل على العباد التصرف في ملكه بما يريد ولأنه لو كان عالماً بحر را ما عترض على الله بذلك وعقل عن كون الرزق حسياً ومعسوماً وأن الثاني أوصل لا تدرق العلوم والمعارف والحكم وأما في الثاني فلا رنديقا ملحد أنه وفيه نهدابه قوله سبحانه من وضع الاشياء موضعها الخ فائدة تضي أنه غير رنديقا فمعه أراد غيره (قوله من غير الامور علماً) غير محمول عن العقول والاصل بحر علم الامور أي أنه فعله كما فعل بقوله تعالى وحجرنا الارض عيونا ثم ان السحر في الاصل هو الحكمة على وجه مخصوص فمفهومه بالانها محر علفه المشاهي في الرغابة الضرر فان الله سبحانه يزيل الدماء والطوبى التي في الحيوان والانعان ريل الشكوك والشبهات (قوله افا الصانع) قائلاً لو كان له وجود لما كان الامر كذلك وكان على الشارح أن يريد مكر الآخرة لقول القاموس الرنديقا هو من لا يؤمن بالآخرة والربوبية ويعد الشارح اقتصر على ما ذكره وترك اسكار الآخرة لانه يلزم من في الصانع اسكار الآخرة (قوله اشارة الى حكم سابق) أي الى أمر محكوم عليه سابق (قوله فكان القياس في الاصحار) أي بأن يقال مما مثلاً وأما كان القياس الاصحار لتقدم ذكره مع كونه غير محسوس

وإلا للتهكم باسم كذا إذا كان فاقده البصر أو لم يكن ثم مشار إليه أصلا

والإشارة حقيقة في المحسوس (قوله كمال العناية الخ) أي لافقه لأعساء الكامل بتسميته حيث أثره في معرض المحسوس (قوله إن هذا الشيء) أي لادى هو كونه العالم محروما والجاهل مرروا (قوله وهو جعل الخ) الصبر للحكم المعجب وفيه إشارة إلى أن المراد به ترك الأوهام حائرة حمله كذلك (قوله فالحكم الدبيع هو الذي أنت) أي هو جعل الأوهام حائرة وأثار ذلك رد قول بعضهم أن الحكم الدبيع هو كونه العاقل محروما والجاهل (٤٥٤) مرروا فاعلم احتصاص المداليه بحكم بدبع على هذا القول كونه

عنده عبه وهى كون هذا الحكم به ما أنه صد ما كان يسمى وهذا اسم لانه يرم عبه اختصاص الشيء نفسه بالحق ما قاله الشارح من اختلاف المسند اليه المعبر عنه باسم الإشارة والحكم الدبيع المختص به واسند اليه هو كون العاقل محروما والجاهل مرروا والحكم الدبيع المختص به أى أنت له حمله الأوهام حائرة والعالم رديقا (قوله عطف على كمال العناية) أى لا على قوله لاختصاصه لا فادنه أن التهكم عن لا يصير له يقتضى كمال العناية بتسميه المسند اليه كمال اختصاصه بحكم بدبع يقتضى ذلك مع أن تهكم عن لا يصير له إنما يقتضى إيراد المسند اليه اسم إشارة سواء قصد كمال العناية بتسميه أولا قال عطف الحكم وفيه تعريض لصاحب الفتاح حيث حمل التهكم داخل تحت كمال العناية مبالا للاختصاص بالحكم

لكمال العناية بتسميه لادى السامعين أن هذا الشيء التميز لتعين هو الذى له الحكم المعجب وهو جعل الأوهام حائرة والعلم الحرير رديقا فالحكم الدبيع هو الذى أنت المسند اليه المعبر عنه باسم الإشارة (أو التهكم) عطف على كمال العناية (باسم كذا) كان (السامع) (فاقده البصر)

حكيمته رزق العاقل لما عرفت على ررره من المصاح دون الجاهل فالحكم الدبيع الذى اختص به المشار اليه وهو كونه العاقل محروما والجاهل مرروا هو تركه الأوهام حائرة وتسميه العالم الحرير رديقا وأما حمله على أن الحكم الدبيع هو كونه الجاهل مرروا والعاقل محروما واختصاص المسند اليه به كونه عارة عنه فهو نفسه لانه كاختصاص الشيء به وإنما دبر من الحكم خلافه وبذلك حرم أن الحكم الدبيع هو ترك الأوهام حائرة وتسميه العلم الحرير ررره بقا أما كون المشار اليه ترك الأوهام حائرة فهو ظاهر وتجب على عطف المسند بالحكم وخفاء حكمته عن القول حتى لم يسمع في استغده أرقه عطف لب ولا حيلة أرب ولا أدرك المواضع في فهم الحكم انصرف بين الخلاقى بوحده بعيد ولا قرىب وإنما تسميه العلم الحرير ررره بتدكر والأمر ولو حصل التوفيق ولكن فى كون العالم محروما والجاهل مرروا مما يدل على وجود المانع العدل الحكم وأنه لا يقع العطف فى أمره ولا يصير لمنه في فصله تسمية هذا القائل أنه لم يرد في عطف على حكمه وحيدى عنه وقد اوفقى عنه وكرمه ادلالا في الحرير بالحكمه عن الصنيع مدكر وإنما يتصور الذى من الداطر في نادى الشبهة على ما قررنا أولا ولا يكون حينئذ عطف على ما يدل على ثبوت المانع مدكر ومن أنتم يثبت حكما بادل وما أفاد اسم الإشارة مدكر لأن الإشارة به فى الأصل إلى محسوس ففى التسميه به عطف ظاهر فى صورة المحسوس فكان به قول هذا المعجب لادى صدر كالمحسوس بشار اليه هو المختص بهذا الحكم الدبيع فبهم (أو التهكم) هو معطوف على كمال العناية (باسم كذا) أى يكون وضع اسم الإشارة موضع المصدر لكمال العناية وللهكم بالسامع (كذا إذا كان) السامع (فاقده البصر) فيقال له مثلا استهزاء به وتهكما بأمره عند قوله مثلا من ضرر بي هذا صار مثلكان هور بدمثلالا المقام مقام الصبر لنقدم معاده ما تقدم الدوال وسواء كان ثم مشار اليه حسا أو لم يكن أصلا فيقال له ذلك مشبرا للحلا مثلا واعتقلا معطوف على كمال العناية لثلاثتهم عطفه على قوله لاختصاصه فيتهمهم أن التهكم علة لكمال العناية وأنه متى أثر بدانتهم لا بد من كمال العناية كما اقتضاه كلام اصباح ادمن المعلوم أن التهكم يخص اسم الإشارة من غير شرط كمال العناية ولو كان يرداد للتهكم يرد يد كمال العناية بتسميه أنه من أصله هو أى ما تقدم ذكره من اعياء مذهب العاقل ورزق الجاهل (قوله وأما لاراده اسمك بالسامع) أى الاستهزاء بأصل التهكم فقلت كذا كان السامع أعنى أو ضعيف البصر فتشير إلى شيء موضع الاستهزاء تهكما ما ولا يكون ثم مشار إليه

أو

الدبيع فانه قال إذا كلف العناية بتسميه أماله اختصاص بحكم بدبع عجيب

الثان وأمالاه قصد التهكم بالسامع (قوله كذا إذا كان السامع الخ) كمال لعل لك الأعنى من ضرر بي فقلت له هذا صر بك فكان مقتضى الظاهر أن يقال له هور يدقدم نارحى السؤال لكه عدل عن مقتضى الظاهر وأنى لأسم الظاهر محل التميز قصدا للتهكم والاستهزاء به حيث عبرت به وهو موضوع للمحسوس بحاسة البصر فله مرة البصر تهكما

وأما الادعاء على كمال بلاده أنه لا يدرك غير المحذور ومن بالنصر أو على كمال قطائنه أن غير المحذور بالنصر عنه كالمحذور عند غيره
وأما الادعاء أنه كل ظهوره حتى كأنه محذور بالنصر

(قوله أولاً يكون الخ) هداماً من المحذور وأصله سواء كان ثم مشار إليه محذور أو لم يكن ثم مشار إليه أصلاً أي محذور فالسبب المشار
إليه المحذور لا المشار إليه مطلقاً كما يقال لك الأعمى من صر بني فقلت له هذا صر بك مشيراً للحلاء مثلاً استهزاء به مكان هور يد
لتقدم المرحع في السؤال كذا قرر بعض الأشباح وقرر شيخنا العبدوي أن قوله أولاً يكون مقابل لقوله فاقد النصر أي أولاً لم يكن فاقد
النصر سكت لم يكن ثم مشار إليه أصلاً أي محذور كما دافع لك العبدوي من صر بني فقلت هذا صر بك مشيراً لا ثم عدي كالحلاء وإي
كان التعبد باسم الإشارة معدداً لهمكم والاستهزاء لأن الإشارة إلى الأمر الذي أشار به إلى المحذور ما يدل على عدم الاعتناء
بتلك الشخص وقد علم من هذا أن كون المشار إليه غير حاضر حلاً لا يمنع من كون المقام مقام أصابع لتقدم المرحع في السؤال وهذا
ان دفع ما قبل إذا لم يكن ثم مشار إليه أصلاً لم يكن هناك مرجع للنصر فلا (٤٥٥) يكون المقام للنصر لتوقعه على المرحع فلا يصح
جعل ذلك من وضع الظاهر

أولاً لا يكون ثم مشار إليه أصلاً (أو الادعاء على كمال بلاده) أي بلادة السامع بأنه لا يدرك غير المحذور
(أو) على كمال (قطائنه) بأن غير المحذور عند غيره المحذور (أو ادعاء كمال ظهوره) أي ظهور
المستند إليه

تخير ولا نصر في وضع اسم الإشارة موضع الضمير عما إذا جاز في السمع أو ليس من شرط الوضع
أنه كونه نفاً حيز النصر كما هو وقد علم مما قررناه أن كون المشار إليه غير حاضر حلاً لا يمنع من
كون المقام مذهب الأصبر وقد يثبت به أن السامع يقول لك الأعمى على وجه التقرير أو يشهد أن
صر بني فتقول لي وجه التهمك به ذلك لدى تراه في ذلك الحيز صر بك مكان قولك ثم هو صر بك
وقد نجد الخبر في المنين في هذا المثال فليعلمهم (أو الادعاء) أي ويوضع اسم الإشارة مكان النصر لادعاء
أي للبيان (والسبب على كمال بلاده) أي السامع لا ي في اسم الإشارة انتهى منه أن يكون محذور
إعلاء أي أن السامع لا يدرك إلا المحذور فادخل مثلاً من عام البلد وقوله ذلك يريد مكان هور يد
للاشارة إلى كمال بلاده (أو) الادعاء أي التسمية (على كمال قطائنه) أي السامع يستعمل اسم
الإشارة الذي أصبه المحذور في معنى الماضي أعاد إلى أن السامع لم يكن حارث المقولات لديه
كالمحسوسات وهذا عند المدرس بعد تقريره مثله عذبة يقول وهذا عند فلا ناهي مدحاً فلا ن
وأمر إذا غيره مكان وهو ظاهر (أو ادعاء كمال ظهوره) أي يوضع اسم الإشارة مكان النصر
في باب السند إليه لادعاء كمال الظهور عند السامع أو التسمك ولو لم يكن ظاهراً في نفسه ومنه قول
القائل عند الحدال وتقرير مسألة أنكرها الخصم وهذه ظاهرة أو مسجلة مكان وهي ظاهرة أو
أو الأعلام كمال لادته أو قطائنه كما سبق أي لأنه لا يدرك غير المحذور أولاً أنه من قطائنه يكون
الأشياء باسمه إليه كالمحسوسة فيشار لها وأدعاء أنه كمال الظهور فلا ينبغي ومنه من غير ما السند
إليه قول عبد الله بن الدمية

جعل ذلك من وضع الظاهر
موضع النصر (قوله
أصلاً) تمييزاً عن اسم
كان أي أولاً يكون أصل
إشارة إليه نفاً (قوله أي
الادعاء) عطفاً على التهمك
أي يوضع اسم الإشارة
موضع النصر لأجل الادعاء
أي الأعلام والتسمية على
بلادة السامع وذلك لأن
في اسم الإشارة الذي أصبه
أن يكون المحذور إيماء
إلى أن السامع لا يدرك
إلا المحذور فإذا قال قال
من عام البلد مثلاً فقول
ذلك يريد كان ذلك القول
مكان هور يد لأن المحذور
للتصغير لتقدم المرحع
فلا يبين باسم الإشارة
حذف مقتضى الظاهر
وعدل لذلك الخلاف إيماء

أي كمال بلاده ذلك السائل (قوله أو على كمال قطائنه) أي السامع وحاصله أن التسمك يستعمل اسم الإشارة الذي أصبه المحذور في
الشيء الماضي الخي أعاد إلى أن السامع لم يكن حارث المقولات عند كالمحسوسات وذلك كقول المدرس بعد تقرير مثله عذبة
وهذه عند فلا ناهي مدحاً وهو أمر إذا غيره مكان مقتضى الظاهر أن نقل وهي ظاهرة عند فلا ناهي مدحاً لكنه عدل عن
مقتضى الظاهر خلافاً لتسمية على كمال قطائنه ذلك السامع وأن المقولات حارث عند كالمحذور (قوله أو ادعاء كمال ظهوره) أي
يوضع اسم الإشارة مكان النصر في باب السند إليه لادعاء كمال الظهور عند التسمك حتى كأنه محذور بالنصر ولو لم يكن ظاهراً في نفسه
ومن ذلك قول القائل عند الحدال وتقرير مسألة أنكرها الخصم هذه ظاهرة أو مسجلة مكان مقتضى الظاهر أن يقال وهي ظاهرة
لكنه عدل إلى خلاف مقتضى الظاهر ادعاء كمال الظهور

ومنه في غير باب السند الى قوله

تعاليت كي أشحى وما لك علة * تريد في قتي قد ظفرت بذلك

(قوله وعليه) حرمة دم وتعاليت استدأمر محر وفوه من غير هذا الداحل من تعاليت (قوله تعاليت الخ) هو من كلام عدنان بن دمية من قصيدة مظلما

قبي قد وشك البين ما سلك * ولا حرمي نظرة من حالك

وبعد هذا البيت اند كور تعاليت الخ وبعده

ووشك البين قرب الذمق والخطاب المحبوبة (قوله أي أظهرت العلة) أي لان التعاليت يستعمل في اظهار ما لم يكن كتمارج أي أظهر العرج ولم يكن به عرج (قوله أي آخرن) لما طعت عليه من التوحيح ليهوم عتث وان كان التوهم فاسدا (قوله لامن شحا العظم) هو الفصح واما لم يكن أشحى هاما حودامه لعدم العلة (قوله تشبى حقه) تكسر الشين أي وقف العظم في حلقه (قوله وما لك علة حال من الباء في تعاليت مؤكدة لان المراد وما لك علة في الواقع ولا شك انه يتهم من التعاليت عدم العلة في الواقع (قوله تريد في قتي) أي باظهار العلة وهي حال من

(٤٥٦)

الهاء في تعاليت أي أو يدل اشتهال من تعاليت أو استشفاف وكان

الظاهر أن يقول أردت الا أنه عبر بالمصارع ارادة الحكاية الحال الماضية (قوله قد ظفرت بذلك) مستأنف استئناف بياني حواليا عما يقال قد ظفرت بذلك المراد وهو قتلك ولا فأجاب بقوله قد ظفرت بذلك وانما صح ترتيب قتلته على اظهار العلة مع جرم المقتول بان تعاليت لا يدعي موته بتوهم العلة ولو كان التوهم فاسدا لم يتصورها فكيف به لو حققت العلة وهذا من الطرافة عكس (قوله كان مقتضى الظاهر أن يقول به لأنه) أي القتل ليس بحسوس أي وأصل الاشارة أن تكون لحسوس وقوله لانه ليس بحسوس أي

(وعليه) أي على موضع اسم الاشارة موضع المصدر لادعاء كان الظهور (من غير هذا الباب) وهو باب السد اليه قوله (تعاليت) أي أظهرت العلة والمقصود لان التعاليت يستعمل في اظهار ما لم يكن كتمارج اذا ظهر العرج ولم يكن (كي أشحى) أي لا آخرن سم عتثك لما طعت عليه من التوحيح ليهوم وحك وهو من شحى تكسر الخيم أي حزن لامن شحا أي آخرنه أو شحا به عظم تشبى حقه تمنع الحليم فحما إذا لا يناسب أحدهما (وما لك علة) في نفس الأمر (ريدس) باظهار العلة (فتي قد ظفرت بذلك) المراد وهو قتي ومعلوم ان الحد محل أصبار لبقم العاد فالأصل قد ظفرت به وعدل إلى اسم الاشارة لادعاء ظهور القتل وانه في غاية الوضوح بحيث لا يشك فيه ويحتمل أن يكون مع ذلك أشار به الى قد قتلته عن غيرها وظفرت به هي واصحابه بعده في نفسه عن غيرها وانما صح ترتيب قتلته على اظهار العلة مع جرم المقتول بان تعاليت لا يدعي موته بتوهم العلة بل تصور هو ولو كان التوهم فاسدا فكيف به لو حققت العلة وهذا من الطرافة عكس (قوله كان قتيهم) (وان كان) الظاهر الذي وضع موضع المصدر (غيره) أي غير اسم الاشارة (و) وضع ذلك المظهر مكان المصدر يكون (لزيادة التأكيد) يحتمل أن يكون الاضافة فيه لسان أي للزيادة التي

تعاليت كي أشحى وما لك علة * ريدس قتي قد ظفرت بذلك

وقد قلت لعماد كيف تزوه * فقالوا قتيلا قلت أسرها لك

فقتضى الظاهر أن يقول قد ظفرت به ص (وان كان غيره فزيادة التأكيد الخ) ش أي ان كان

الظاهر

ولكونه متقدما والحاصل أن المثل للضمير لتقدم الرجوع وللمكون العند غير محسوس

(قوله بعد الى ذلك) تكسر الكاف أي الى لفظ ذلك (قوله اشارة الى أن قتلته قد ظهر ظهور المحسوس) اعترض بأنه كان الأولي أن يقول قد ظهر كمال الظهور المحسوس لا محل أن يطابق قول المصنف أو ادعاء كمال ظهوره ورد بأنه لا حاجة لذلك لان كمال ظهور المعاني كالقتل أن يكون كالحسوس فظهورها ظهور المحسوس كمال في ظهورها غاية الأمر أن هذا الكمال الذي هو ظهور المحسوس له مراتب متفاوتة وليس في قوله أو ادعاء كمال ظهوره أعلى مراتب الكمال بل حاصله اعتبار نفس الكمال الصادر في كل مرتبة من مراتبه (قوله اشارة الى ان قتلته الخ) أي ويحتمل أن يكون اما عدل الى لفظ ذلك اشارة الى بعد القتل لانه كمال شجاعته يبعد عن قتلته كل أحد وهي قد ظفرت به بمجرد التعاليت (قوله أي غير اسم الاشارة) أي بأن كان علما أو معرفا بال أو بالاصافة (قوله لزيادة التأكيد) أي فوضع ذلك المظهر موضع للضمير يكون لزيادة التأكيد

وإما نحو ذلك وإن كان الظاهر غير أهم إشارة فالدول إليه عن الصبر أما زيادة التحكين كقوله تعالى قل هو الله أحد الصمد ونظيره من غيره قوله وبالخلق أرثاء وبالخلق رل وقوله فدل الذين ظلموا قولاً غير الذي قيل لهم فأرلنا على الذين ضلوا وقول الشاعر
 يا أن تسألوا الحق سبط الحق سائله بدل بسطكم إياه

(قوله أي جعل المسند إليه متمكناً عند السامع) لم يقل أي جعل المسند إليه رائداً في التحكين عند السامع إشارة إلى أن إضافة زيادة التحكين بيانية أي زيادة هي التحكين أي قوة الحصول في ذهن السامع وبين ذلك أن المسند إليه يقيد فهم معناه في الجملة وكونه مظهراً في موضع الصبر يقيد زيادة على ذلك وهي التحكين وهذا وجه تسمية التحكين زيادة ووجه أفادة الظاهر التحكين دون المصدر أن المصدر لا يحلو عن إيهام في الدلالة بخلاف الظاهر لاسيما ما يقطع الاشتراك من أصله كالم فاد التي السامع مالا إيهام فيه تحكين من دعه أولان الظاهر ما وقع في غير موقعه كان كحدث شيء غير متوقع فأن في النفس تثير إيهام (٢٥٧) وتحكين مهارة زيادة يمكن أولان في الاظهار

أي حصر المسند إليه متمكناً عند السامع (بحوقل هو الله أحد الله الصمد) أي الذي يصمد إليه ويقصد في الخواص لم يقصد هو الصمد لزيادة التحكين (وبغيره) أي نظير قل هو الله أحد الله الصمد في موضع الظاهر موضع الصبر لزيادة التحكين (من غيره) أي من غير باب المسند إليه (وبالخلق) أي بالحكمة المقننية للأرل (أرثاء) أي القرآن (وبالخلق رل) حيث يفرض رل

هي التحكين أي جعل المسند إليه متمكناً في ذهن السامع أو تكون على أصلها لأن المصدر لا يحلو من تحكين معناه في ذهن السامع في طه والظاهر أقوى في التحكين وعلى الأول يكون نسبة التحكين زيادة لأن المسند إليه في الجملة يقيد فهم معناه وكونه مظهراً في موضع المصدر يقيد زيادة على ذلك وهي ذلك التحكين واسم الإشارة ولو كان معيداً للتحكين أيضاً لكان ينبغي أن يذكر من أمراره ما يخص به كمال الصبية كما تقدم ثم إن هذا أمر على أنه يقال ما وجه أفادة الظاهر دون المصدر تحكيمياً وما مقام التحكين أما الأول فبما إن الصبر لا يحلو عن إيهام في الدلالة بخلاف الظاهر لاسيما ما يقطع الاشتراك في أصله كالم وأما الثاني فكأن يكون العرض من الخطاب تعظيم المسند إليه وإفراده بالحكم فيكون المقام مقام التحكين لأن ما قد عمل بالعلم والتعظيم لاسيما التعظيم والافراد وذلك كما في النمل وهو المشار إليه بقوله (بحوقل هو الله أحد الله الصمد) فإن العرض اعتمد عظمة المسند إليه وإفراده بالصمدية فاقصى المقام الإيهام بدلائل الأصهار الذي هو الأصل في قوله الله الصمد إذ لو قيل هو الصمد كان في الأصهار إيهام ما و الظاهر أدل على التحكين لاسيما وهو علم واسم التحكين بسبب التعظيم والافراد بالصمدية كما بينا فليفهم (وبغيره) أي ومثل قل هو الله أحد الله الصمد في كون الأصهار فيه في موضع الصبر لزيادة التحكين لاقتضاء المقام إيهاماً كان ذلك نظير (من غيره) أي من غير باب المسند إليه قوله تعالى (وبالخلق) أي وبالأمرائات المحقق وهو بالحكمة المقننية للأرل من هداية الحق وبحق حقيقة السعادة والشقاوة (أرثاء) أي القرآن وبالخلق وثلث الحكمة (رل) فمقتضى الظاهر الطاهر الظاهر غير اسم الإشارة فيؤثر به بدلائل الصبر لزيادة التحكين أي التفرير والتشيت حتى يكون مستحصراً لا يرول عن الدال بحوقل هو الله أحد الله الصمد في إعادة لفظ الحلاله هذا المعنى ونظيره من

من التعظيم والتعظيم ما ليس في الصبر وأعم أن المقام الذي يقتضي التحكين هو كون العرض من الخطاب تعظيم للمسند إليه وإفراده بالحكم ولاشك أن ما لا يحل بالعلم والتعظيم يستلزم ذلك بخلاف ما قد عمل بذلك فلا يستلزم التعظيم والافراد (قوله الله الصمد) عرف الصمد لأفادة لخصر المطلوب ولعلم المخاطبين بصمدية وكره أحد منهم علمهم بأحدثيه أنه يرى ولم يوثق بالتعظيم بين الخلقين سكال الأرواح بين الخلقين فإن الآية كاستمالة للأول (قوله ويقصد في الخواص) تفسير لما قبله (قوله لم يقل هو الصمد) أي مع أنه مقتضى الظاهر لتقديم المرحم (قوله زيادة التحكين)

(٥٨ - شروح التلخيص - أول) أي لا يلو قول هو الصمد لكان فيها استحصال الدلائل بالصبر لكن لم يكن فيه تمكين وتقرر لأن في الصبر إيهاماً ما بخلاف الظاهر فله أدل على التحكين لاسيما إذا كان علماً لا مقامه للإشارة من أصله أي والتحكين يناسب التعظيم والافراد بالصمدية للذين هما العرض من هذا الخطاب (قوله وبغيره) مبتدأ وقوله وبالخلق خبر وقوله من غيره حاله أي حال كون تلك الآية من غيره وهي حال مؤكدة إذ كونه من غيره معلوم من كونه نظيراً (قوله أي بالحكمة المقننية الخ) وهي هداية الخلق لكل خير وصلاح معاشهم ومعادهم وسمى هذه الحكمة حقاً لاسيما أمرائات محقق (قوله أرثاء) أي أردنا أرثاء (قوله حيث لم يقل وبغيره) أي مع أنه مقتضى الظاهر لتقديم الرجوع وكون هذا من قبيل وضع الظاهر موضع الصبر إذا كان المراد من الخلقين معنى واحداً كما يدل عليه قاعدة إعادة للمعرف معرفة وأن المعنى وما أردنا أن أرل القرآن الأمرونا بالحكمة للمقننية لأرثاء

واما ادخال الروح في ضمير السامع وثرية المهابة واما تقوية داعي الأمور مثلهما قول الخلفاء أمير المؤمنين بأمره فكذا

ومارل الامتياز بالحكمة أي الهداية لكل خير ولما كان إرادة الامر ملتبسة بالحق لاستلزام مصاحبة الحق في العرول لوجود أن يمرص حال حال العرول أ كد كد كرو بالحق نزل وتقدر الخار والمحروور في الموصفين لاهله الحصر أما اذا كان المراد منهما معنيين فلا يكون معنيين بصدده أعني وضع الظاهر موضع للضمير لعم بعدم للرجوع وذلك كالأول في الحق الثاني على الأمر والنواهي كما قيل والمعنى وأمرنا بقراءة الحق أي الحكمة المقصدة لا بالهوى والأوامر والنواهي رل أو أريد به جبريل عليه السلام كما قيل أيضا قيل انه لاحاجة لهذا الاشتراط لانه اذا احلف معاهم كان القياس الايمان بالصبر أيضا ليسكون من باب الاستعداد ورد بأن هذا الاستعداد خلاف الظاهر فلا يكون من وضع انصر موضع الظاهر والكلام في (قوله أو ادخال الروح) بفتح الراء الخوف وأما بالصبر فهو القلب وقوله بدل في صبر (٤٥٨) في روح كان حسن لدفعه من الحواس المحرف (قوله صبر السامع) أي في نفسه

فأطلق ادخل وأراد ادخل
(قوله وثرية المهابة) أي
ريادتها ودعا عطف بالواو
المعينة للجمع بين الأمرين
إشارة إلى قوة ذلك الداعي
والساعة وذلك لأن الخوف
حشية لحوق الضرر كالحالة
التي تحصل للإنسان من
مخاطبة الملوك والمهابة
التعظيم والاحلال القلي
الناشئ من الخوف كالحالة
التي تكون في قلوب
الناظرين للملوك والسلاطين
والجمع بينهما أبلغ في
المقصود (قوله هذا
كأن كيد) أي لأن حشية
لحوق الضرر من شيء يلزمها
اجلاله وتعظيمه في القلب
فهو من عطف اللزوم وهو
بمعزله التنا كيد لانه يدل على
اللزوم ولذا قال الشارح
كأن كيد ولم يقل بأ كيد

(و ادخال الروح) عطف على زيادة التحسين (في ضمير السامع وثرية المهابة) عطفه هذا كأنه كيد
لادخال الروح (أو تقوية داعي الأمور مثلهما) أي مثال التقوية وادخال الروح مع الترية (قول الخلفاء
أمير المؤمنين بأمره فكذا)

أن يقال و بهرل فدل على انه الظاهر زيادة التحسين لأن المقام مقام تعريض حكمة الاراء لئلا يهمل
عن كون روله لما ورد لتوهم زوله لغيرها سبب كونه من غير الله تعالى كما هو مذهب الكافر وهذا
ظاهر أن ريد بالحق في الخلق معنى واحد كما هو ظاهر من تعريضه في موضعين وأما أن ريد بالثاني
خلاف الأول كائن براد الأول اقامه الحق والثاني الأمر والنواهي والمواظبة مثلا فالكلام على
مقتضى الظاهر لأن وضع انصر حينئذ موضع الثاني لا يسع الاعني طريق الاستعداد وهو خلاف
الأصل فافهم (أو ادخال الروح) هو معطوف على زيادة التحسين أي يكون وضع ظاهر غير اسم لإشارة
موضع ضمير لصدادح الروح أي الحرف (في ضمير السامع وثرية المهابة) أي تحديد الاحوال
والروح أي الخوف من الشيء يسلم الاجلاله فير ينضم ادخال الروح ولو كان ظاهرا لاول ابتداءه
والثاني دوامه ولقرب الاول من الثاني عطفه عليه بالواو وهو كعطف البائل فيكون كأنه كيد لاول
(أو تقوية داعي الأمور) على امتثال الأمر ولما كانت تقوية داعي الأمور قد توحد من غير ادخال
الروح كما لو حدادح الروح بدون التقوية كأن يكون العرض ادخال الروح فاللهاب وكسر القلب
مثلا كما قد يجمعان عطفهما بأو (مثلهما) أي مثال حتم التقوية وادخال الروح الصادق بالرية (قول
الخلفاء أمير المؤمنين بأمره فكذا) فان مقتضى الظاهر أن أمره فكذا لأن المقام للتكتم ومعلوم أن
غير الله داله وبالحق أمرنا بالحق رل ان كان الحق الثاني هو الحق الاول وقد يؤتى بالظاهر لادخال
الروح في ضمير السامع وثرية المهابة أو تقوية داعي الأمور ومثلهما قول الخلفاء أمير المؤمنين بأمره
فكذا والأصل أن أمره (قوله ومن غيره) أي غير المسد اليه على وضع الظاهر موضع انصر لتقوية داعية
للمأمور بالروح فاداعرت فتوكل على الله أي على قول المصنف ومثلهما أن عطف وثرية المهابة

بالواو

كدا قيل وفي حمل العطف من عطف اللزوم على لزوم نظر لان معطوف

الترية لالمهابة وثرية المهابة عبر لارمة لادخال الخوف اما اللزوم نفس المهابة بأمل (قوله أو تقوية داعي الأمور) لما كانت تقوية
الداعي قد توجد من غير ادخال الروح عطف بأو واصافة داعي الأمور من اصافة اسم العاقل لمعوله أي تقوية بما يكون داعيا لمي أمرته
شيء إلى الامتنان والايان به وذلك الداعي حالة نفسانية تقوم بالأمور كظن الانتقام منه عند مخالفته فذات الخبيثة مثلا مقتضى
الداعي المذكور والتعريضها بأمير المؤمنين الدال على السلاطة والتكس من فعل للكروه بالأمور يقوى ذلك الداعي كذا فقرر بعضهم
وقرر شيخنا العلامة الهدوي أن المراد بالداعي نفس الأمر وحيد فالمراد بتقويته كون تلك الذات قوية متصفة بالصفات العظيمة
أي أن الاسم الظاهر عبر اسم الإشارة فديوضع موضع المصير لا جيل الدلالة على قوة الذات الآمرة للشخص بالأمور شيء (قوله أمير
المؤمنين بأمره فكذا) أي فاستناد الأمر إلى لفظ أمير المؤمنين دون الصبر الذي هو بموجب لدخول الخوف في قلب السامع لدلالة لفظ
الامير على السلطان والتعريض بالخوف منه وأنه يهلك العاصي بقوته وموجب لزيادة المهابة الحاصلة من رؤيته ومشافهته

وعليه من غيره فإذا عزمت فتوكل على الله وأما الاستعطاف كقوله • إلى عبدك العاصي أنا • وأما نحو ذلك

وموجب لتقوية داعي الأمور فذات الحقيقة تفصي حاله بمسابقة تدعو للأمور على الامتنال والتعير عنها بأمر المؤمنين الدال على السلاطة والبطش بأشور لو خالف يعوى ذلك الداعي هدا على أن مراد بالداعي حالة نهائية وأما على أن المراد بالداعي نفس الأمر فقول ابن لفظ أمير المؤمنين يدل على قوة ذلك لداعي أي الأمر وأنه ذات عظيمة لاتصافه بذلك الوصف الدال على القوة بخلاف أنا أمرت فإنه لا يدل على أن تلك الذات الأمرة عظيمة (قوله مكان أنا أمرت) أي الذي هو مقتضى الظاهر لأن اللغاة للتكلم (قوله لتقوية داعي الأمور) أي دون ادخال الروح وذلك لأن التعير بالتوكل لا يوجب الروح من اللطمأن اليه وأيضاً لو كان المراد أن الآية من قبل تقوية الداعي وادخال الروح لقال المصنف وعلمهما والحاصل أن امراد صير عليه ورجوعه (٢٥٩) لأحد المذكورات مع كون سياق

الآية لا تعيب في التوكل

مسبب لتقوية داعي الأمور

دون ادخال الروح (قوله

فإذا عزمت) أي بعد

المشاورة وظهور الأمر (قوله

لم يقل على) أي مع أن اللغاة

يفتضيه لأن اللغاة مقام

تكلم (قوله لما في لفظ الله

الح) حاصله أن الذات

العلية تقتضي الداعي أي

تقتضي حالة نفسانية قائمة

بإثني داعيته على امتثاله

الأمر بالتوكل والأوصاف

المدلول عليها باللفظ الجلالة

تقوي ذلك الداعي أو تقول

الشيء أمور بالتوكل والداعي

له على ذلك هو الذات العلية

وقد عبر عن تلك الذات

بالاسم الظاهر الدال على

قوة تلك الذات وعظمتها

لأن لفظ الجلالة موضوع

لذات الموصوفة بالقدرة

وسائر الكمالات بخلاف

صير المتكلم فإنه لا يدل على

قوة الذات المدلول عليها

لأنه موضوع لكل متكلم

(قوله العطف) بفتح العين

مكان أنا أمرت (وعليه) أي على وضع المظهر موضع المصير لتقوية داعي الأمور (من غيره) أي من غير باب السند إليه (فإذا عزمت فتوكل على الله) لم يقل على لما في لفظ الله من تقوية الداعي إلى التوكل لذلك على ذات موصوفة بالأوصاف الكاملة من القدرة البهية وغيرها (أو الاستعطاف) أي طلب العطف والرحمة (كقوله • إلى عبدك العاصي أنا •) • مقرا بالذنوب وقد دعا كما •

أسان لا مراءى فقط أمير المؤمنين دون الصير الذي هو واجب لتقوية الداعي على الامتنال ولا ادخال الروح حيث دل لفظ الأمر على السلطان والقهر فشر بالخوف منه وأنه مهلك العاصي بقوته والداعي إلى الامتنال موحود في كل دال على الذات الامامية ولفظ الأمر يتقوى بذلك الداعي (وعليه) أي على وضع المظهر الذي هو عبر اسم الإشارة موضع المصير لكن لتقوية داعي الأمور على الامتنال فقط دون ادخال الروح حيث كونه ذلك المظهر (من غيره) أي من غير باب السند إليه قوله تعالى (فإذا عزمت فتوكل على الله) ومقتضى الظاهر أن يقال فتوكل على لأن المقام لا تكلم فعدل عن صير المتكلم إلى المظهر وهو لفظ الجلالة لما فيه من تقوية الداعي على امتثال أمر التوكل لما فيه من الاعلام بمدلوله الذي هو الذات الموصوفة بأوصاف الألوهية الكاملة من القدرة والارادة وغيرها والتوكل على من هو كذلك يجب وإن قل ودون ادخال الروح لأن الاطمئنان بالتوكل لا يوجب الروح من اللطمأن اليه (أو الاستعطاف) عطف على قوله (لزيادة التمسك) أي وبوضع المظهر عبر اسم الإشارة موضع المصير للاستعطاف وهو طلب العطف أي الرحمة (كقوله • إلى عبدك العاصي أنا •) أي أتى باب توبتك وهو الرجوع عن معصيتك إلى طاعتك أو أتى باب سؤالك حال كونه (مقرا) أي معترفا بالذنوب وأنه لاحتج له ولا عذر في ارتكابها (وقد دعا كما) أي سألك عمرائها وبعده • فإن ترحم فأت ذلك أهل • وإن تطرد فنرحم سوا كما • وسكن برحم الشاكر لضرورة اللزوم معاملة الموصوف لمعاملة الوقف ومقتضى الظاهر أن يقال أنا أبيتك عاصيا وبحكم عدل إلى الظاهر الذي هو لفظ العبد لما في

بالأمر وتقوية الداعية بأدليل أنه يوهم أن الروح ولها قوة واحدة وليس كذلك بل الروح والعز والهبابة الاجلال قال

أهلك إحساناً وما بك قدرة • على ولكن مل عين حبيبها

وقد يقصد به الاستعطاف كقوله

إلى عبدك العاصي أنا • مقرا بالذنوب وقد دعا كما

فإن نعمت فأت لك أهل • وإن تطرد فنرحم سوا كما

والرحمة عطف تعبير (قوله أنا •) أي أتى باب توبتك وهو الرجوع عن معصيتك إلى طاعتك أو أتى باب سؤالك (قوله مقرا) حال من

فاعل أنا • أي حال كونه معترفا بالذنوب ولا عذر له في ارتكابها (قوله وقد دعا كما) أي سألك عمرائها وبعده هذا البيت

فإن تنفر فأت لك أهل • وإن تطرد فنرحم سوا كما

وهذا البيت الثاني موجود في بعض النسخ وقوله فأت لك أي التفران المفهوم من الفعل وقوله فنرحم من استعظامية مبتدأ

وجملة يرحم خبر ونسكن الفعل للوقف المقدرا إعرافا للوصل بحري الوقف على حذف إعراف الحسن ولا تخفى تشكيك السكون في الوصل وأنه

م. يقل أمانا في لقط عبدك من التجمع

الأشعار السعودية للنسوة لرؤية المسئول من رغب الرحمة واستحقاق العطف والتفقه من
للوصوف بال رؤية لأن من حق السيد عند تحمض العدل للسوابه ورجوعه له أن يتعطف عليه

أصهنا أنيتك ونعائ أن يقول في هذا اللال وكبير عاسق بل في هذا الباب كاه هلا جعل ذلك من باب البحر بدفلا يكون الظاهر مودونا موضع ناصر فال معنى التسميه هو الحرد منه ومعنى الظاهر الحرد وها محتفان قطعا بقى عن المصنف من أساب هذا القسم أن قصد التوصل بالظاهر الى الوصف نحو فآموا بالله ورسوله الى الاخرى بعد قوله انى رسول الله وطمع الأمر مثل أولم يروا كيف يبدأ الله الخلق ثم يعيده ان ذلك على الله سر قل سيروا فى الارض فانظروا كيف بدأ الخلق أو التنبه على العلية قال تعالى فمدن اديب صلوا فولا عبر ادى قيل لهم فأرنا على الذين صلوا ومنه ولو أنهم بد طعوا أنفسهم حادوا لا شفعوا والله واستعتر لهم الرسول لأن شفعه من اسمه الرسول من الله عكان (في تنبيهه) ر بما كان وضع الظاهر سير لفظ الاو من مثل ما بود الدين كمروا من أهد الكتاب ولا المشر كين أن يرل عليكم من خير من ركم والله يحص ر حخته من ث لان ارا ان الحزم من اسالار بوبية واده لفظ الله لان تخصيص الناس بالخبر دون غيرهم مناسب للاهليه (في تنبيهه) أسكر بعض اليبين أن يكون قوله تعالى قل اللهم مالك الملك من وضع الظاهر موضع التسميه وقد قدمنا الكلام فيه عند الكلام على التسميه المستد اليه فليراجع (في فائدة) نعتق وضع الظاهر موضع التسميه مثل عها والذى رحمه الله وأجاب فأجبت ذكر السؤال والجواب بنصيبهما أما السؤال وهو نظم الشيخ العلامة صلاح الدين القصبى شيدنا قاضي القضاة ومن اذا بدا وجهه استحيائه القمرا

أسيدنا قاضي القضاة ومن اذا * مداوحه استحياه القمر
 ومن كفه يوم الندى وراعه * على طرسه بحمران يلتقيان
 ومن ان دعت في المشكلات مسائل * جلاها بفكر دائم المعان
 رأيت كتاب الله أكبر معجز * لأفضل من يهدي به الثقلان
 ومن جملة الاعجاز كون اختصاره * بإيجاز ألفاظ وسط معاني
 ولكنني في الكهف أبصرت آية * بها العكر في طول الزمان عناني
 وما هي الا استطاع أهلها فقد * ترى استطاعهم مثله ببيان
 فما الحكمة القراء في وضع حاهر * مكان ضمير ان ذاك لناس
 فأرشد على عادات فضلك حبرني * فلما لي بها عند البيان مدان

وأما الجواب فهو الحمد لله قوله استطعم أهلها متعين واجب ولا يجوز مكانه استطعمهم لأن استطعم صفة
لقرية في محل جاف على غير من هي له كفوفك أتيت أهل قرية استطعم أهلها لو حدثت
أهلها بها وحملت مكان صغيرا لم يحرف كذلك هذا لا يوسع من جهة العربية شيء غير ذلك إذا حملت
استطعم صفة لقرية موصوفة لقرية ممتنع عربي لا ترد الصاعقة ولا المعنى بل قول إن المعنى عليه أما
كون الصاعقة لا ترد فلا يثبت ليس فيه الاوصاف مكررة محملة كما نوصف سائر المكورات بنزول الجبل
والتركيب محمل لثلاثة أعريب أحدها هذا والثاني أن تكون الجملة في محل نصيحة لا أهل
والثالث أن تكون الجملة جوابا للأعريب المكنة متحصرة في الثلاثة لأربع لها وعلى الثاني
والثالث يصح أن يقل استطعمهم وعلى الأول لا يصح لما قد ساء فهم بتأمل الآية كما تأملها من أن
الظاهر وقع موضع الضمير أو محو ذلك وعاب عنه المقصود ونحن نحمد الله ونعني الله المقصود ونحيا
نمين الاعراب الأول من جهة معنى الآية ومقصودها وإن الثاني والثالث وإن احتملها التركيب

سكنه فلورن لما ذكر وافي
كتب الحق وأنه مقدر رفع
الحرف الصحيح فالضرورة
كقوله
اليوم شرب غير مستحق
أشما من الله ولا واغل
وسوا كاظرف نصب على
الحال أي كائنا مكانك في
الرحمة (قوله إيقن أنا) أي
أنا العاصي أتيتك على أن
العاصي بدل من ضمير
المتكلم كما هو مذهب
الاحمشر والجمهور بأنون
بدال الظاهر من ضمير
المتكلم وانما هو مستدلين
بأنه يلزم أنقصية البدل عن
البدل منه وهو لا يجوز ورد
عليهم بحوار ابدال المعرفه
باللام من ضمير الغائب
بالاجماع مع كون اعراف
باللام أنقص من الصمير
مطلقا وعلى كلامهم فيقال
ان مقتضى الظاهر في
البيت أنا أتيتك عاصيا
وعارة الشارح هنا وافي
كلام من المذهب

بعيدان عن مفزاها أما الثالث وهو كون الجملة جواب ادعائه قصير الجملية الشرطية معاها الاخبار باستطاعتها عند انبائهما وأن ذلك تمام معنى الكلام ويحل مقام موسى والخضر عليهما السلام عن تجرب بقصد هما وأن يكون معطوف أو هو حلق طعنة أو شيء من الامور الديوية بل كان القصد ما أراد بذلك أن يبيع اليتمان أشدهما ويستخرج كبرها رحمة من ربك واطهار تلك العجائب لموسى عليه السلام فحوا به ادعائه قال لو شئت الى تمام الآية وأما الثاني وهو كونه صفة لأهل في محل وصفه نصير العناية الى شرح حال الاهل من حيث همهم ولا يكون للقرية أثر في ذلك ونحن نجذب بقية الكلام مشيرا الى القرية نفسها لا نرى الى قوله فوجدناها ولم نجد عندهم وأن الجدار الذي قصد اصلاحه وحفظه وحفظ ما تحت حرمه من قرية مدموم أهلها وقد تقدم منهم سوء صبيح من الالباء عن حق الضيف مع طلبة والبقاع تدبير في الطبايع فكانت هذه القرية حقيقة بالافساد والاضاعة فقوست بالاصلاح فخر الطاعة لم يقصد الا العمل الصالح ولا مؤاحدة عمل الاهل الذين منهم عدو رائخ فلذلك قلت ان الجملة يتعين من جهة المعنى حملها صفة القرية ويحب معها الاظهار دون الاصحار ويوصف الى ذلك من العوائد أن الاهل الثاني يحتمل أن يكونوا هم الاول أو غيرهم أو منهم ومن غيرهم والغالب أن من أتى قرية لا يجد جملة أهلها دمه يرفع نصره أولا على نفسه ثم قد يستقر بهم فعل هذين العبدتين الصالحين لما نبأهم قدر الله لها لما باطهر من حسن صديقه استقرأ جميع أهلها على التبريح لينسب به كمال رحمته وعدم مؤاحدته سوء صبيح بعض عبياده ولو أعاد الضمير فقال استطاعهم تعين أن يكون المراد الاولين لا غير وأنى ما ظهر اشعارا بنا كيد المومنين وبها لم يترك أحد من أهلها حتى استطاعوا وأنى ومع ذلك فإلهم بأحسن الخراء فاطر هذه المعاني والامرار كيف عانت عن كثير من المعسرين واحتجت تحت الاسترخاء حتى ادعى بعضهم ان ذلك نأ كيد وادعى بعضهم غير ذلك وترك كثير المعرض لذلك رأيا ويلمى عن شخص أنه قال ان اجتماع الصميرين في كلمة واحدة مستثقل فذلك لم يقل استطاعهم وهذا شيء لم يقله أحد من السجاء ولا له دليل والقرآن والكلام الفصيح معنى بخلافه وقد قال تعالى في بقية الآية يصيغونها وقال تعالى وحدها وقال تعالى حتى اذا جاء آخر قراءة الحرمين وابن عامر وألف موضع هكذا وهذا القول ليس شيء وليس هو قول حتى يحكي وانما ما قيلت عن رده ومن تمام الكلام في ذلك أن استطاعهم اذا حمل حواها فهو متأخر عن الايان واداء عمل صفة احتمل أن يكون انفق قبل الايان هذه المرة ودكر تعريفها ونسبها على أنهم يحملها على عدم الايان لقصد الخير وقوله فوجدنا معطوف على أنيا * وكنت في ليلنا ثلاثا ثالث ذى القعدة سنة خمسين وسبعمائة يدمشق ثم بعد ذلك استحصرت آية أخرى وهي قوله تعالى انماهلكوا أهل هذه القرية ان أهلها كانوا ظالمين وان كانت هذه حملتين ووضع الطاهر موضع الصمير انما يحتاج الى الاعتذار عنه اذا كان في جملة واحدة ولكن مثل عن سبب الاظهار هنا والاصحار في مثل قوله تعالى الى فرعون وملئه انهم كانوا قوما فاسقين وخطرت في الجواب أنه لما كان المراد من مدائن لوط اهلاك القرى صرح في اللوحيين بذكر القرية التي يهلكها الهلاك كأنها كانت الطم منهم واستحققت الاهلاك معهم ولما كان المراد من قوم فرعون اهلاكهم صفاتهم حيث كانوا ولم يهلك بلدهم أنى بالصبر العائد على دواتهم من حيث هي لا تختص بمكان ولا يدخل معها مكان وقد قلت

لأمرار آيات الكتاب معاني * ندق فلا نبدو لكل معاني
وفيها لمرناض لبيب عجائب * سنى برقها يضو له القمران
اذا يلق منها قلبي قد بدا * هممت قرير العين بالطيران
سرورا وإيها وصولا على الملا * كأن على هام السجك مكاني

قال السكاكي هذا غير مختص بالسند اليه ولا بهذا القدر

(قوله واستحقاق الرحمة) عطف مسبب على سبب وكذا قوله ويرى الاستعطاء المدكور في ثمن واما اشارة السارح الى الجمع واستحقاق الرحمة لبيان سبب الاستعطاء بلطف العطف يظهر توافق كلامي لمصنف والشارح (قوله أعني نقل الخ) هذا التفسير موضح في كلام السكاكي ولولا ذلك لا يمكن جعل اشارة الى مطلق العقل دون السامع الا في الشارح نقل عبارة السكاكي وبصيرته وله قال أعني ولم يقل يعني وفاد هذا التفسير أن الاشارة فيهم (٤٦٢) صمد من اراد قوله تعالى فوكل على الله وقوله تعالى عني عبدك المعاصي أنا كاذب

واستحقاق ارحمه ويرى اشعة قال (السكاكي هذا) أعني نقل الكلام عن الحكاية الى العلة (غير محص بالمسند ولا) اسفل مطلق محص (هذا القدر) أي

ومقام الاول من نصي كل ما لوحظ له صفة ثم كان من محض يقوده بظهور مقدمه صمد اسكام كما تقدم في الامثلة ويسمى اسكام اصطلاحا حكما واضحا من باب العينة ونقل الكلام من اسكام الذي هو الحكاية الى اظهر الذي هو صمد اسكام سمي القيد وكان الالتفات لاخص صمد عن الحكاية أي عينة فقط من كل من الخطب والصفة والحكمة في الآخر صمد اسكام اشار الى ذلك حكما له عن السكاكي سمي عن مخالف فيه اسكام في مشهور في حديث فضل قول (السكاكي هذا) الاشارة الى مدلول الامثلة من نقل كلام عن الحكاية أي هي اسكام في اظهر الذي هو صمد اسكام (غير محص بالمسند) أي على اسكلاه عن الحكاية الى العلة لاخص بالمسند اليه كما قدم في قول الخفاء أمير وممن يأمرك الله وقوله تعالى عني عبدك المعاصي كذا في بحر في غيره كالحرور كما قدم في قوله تعالى ودر من فوكل على الله وهذا مدلول وهو غير محص بالمسند اليه غير محتاج اليه في هذا المقام لأن قوله تعالى فوكل على الله من نقل الكلام من الحكاية الى العلة من غير بالمسند وقد تقدم ولا يحتاج الى عده ما دل عليه (ولاهذا القدر) أي هو نقل الكلام عن الحكاية الى العلة

مثالا لوضع الظاهر موضع المصنف فانه يتضمن نقل الكلام من الحكاية الى العلة (قوله عن الحكاية) أي اسكام لأن اسكام يحكي عن صمد (قوله الى العلة) أي استعداده من الاسم اظهر لانه عددهم من قبيل العينة (قوله غير محص بالمسند) أي بل الله كونه في المسند كما مر في قوله تعالى عني عبدك المعاصي أنا كاذب وفي قول الخفاء من المؤمنين يأمرك الله وقوله تعالى عني عبدك المعاصي وأنا آمرك بكذا ونارة يكون ذلك النقل غير اسكام اليه كما مر في قوله فوكل على الله مكن فوكل على فوكل كما من الاسماء عند السكاكي وواعلم أن قوله غير مختص بالمسند اليه غير محتاج له لاق كلام المصنف ولا في كلام السكاكي لانه قد علم بما سبق

وهاتيك منها قد ابحث كما ترى • فنكرنا لمن أولى بديع بيان وان حياتي في غوج أجهر • من العلم في قلبي تمتد لساني وكم من كس في حمالي غمر • الى أن أرى أهلا ذكي جنان فيصدمني ما يطيق افصاه • وليس له ما يشاركت به من مساى سليم بهن • يصاروني • بكل علوم الخلق دو لسان وذاك الذي يرجى لا يساح مشكل • ونقص للحرر عند عيان وكم لي في الآيات حسن تدر • به الله دو اعقل لهطم حياتي نجاه رسول الله قد ملت كل ما • أتى وسباني دائما ناش فصرى عليه الله ماذر شارق • وسلم ما دامت له الملووان

اه كلام الوالد من حظه عليه من (السكاكي هذا غير محص بالمسند اليه ولا بهذا القدر الخ)

في التمثيل عدم الاختصاص ثم لوعده جاء السمر مع كان يظهر اهكذا اعبر من أرباب الخواشي وأحاب العلامة عند الحكيم بأن المفهوم صريح بما تقدم في كلام المصنف والسكاكي عدم اختصاص وضع الظاهر موضع المصنف بالمسند اليه لعدم اختصاص نقل الكلام من الحكاية الى العلة وان كان ذلك معهودا صمد والتصرع ما علم صمد ليس من التكرار (قوله ولا بهذا القدر) ظهره أن المعنى وليس النقل من الحكاية الى العينة محص بأن يكون من الحكاية الى العينة ولا يحصى فإداه لاستزاده سلب اختصاص الشيء نفسه لأن محصه أن اسفل لذكر لاخص صمد بل يوحى غيره ومحال أن يوحى نفس الشيء على غيره وهذا حاصل السامع الذي العبارة وحاصل الجواب الذي أشاره الشارح بقوله ولا النقل مطلقا أسعد النقل الأول عن فيده أي أن النقل حال كونه مطلقا عن التقيد يكون من التكميل الى العينة غير مختص بهذا القدر أعني اسفل من التكميل الى العينة بل يكون النقل في غيره ككونه من الخطاب الى اسكام أو العينة أو من العينة الى اسكام والخطاب أو من التكميل الى الخطاب (قوله ولا النقل مطلقا) أي عن التقييد

بل التكلم والخطاب والعبية مطلقا ينقل كل واحد منها الى الآخر و يسمى هذا النقل التناقل عند علماء المعاني

فكونه من الحكاية الى العيبة ومن كان التقييد مظهر العارة ويدل على هذا المراد قول المصنف بل كل من التكلم الخ (قوله بأن يكون الخ) هذا تفسير لهذا التقدير (قوله ولا تحلو العارة) أي عبارة للمصنف عن تسامح أي نقل التأويل السابق وأما بعده فلا (قوله أي سواء كان الخ) لا يعكز على تفسير الاطلاق مما ذكره قوله بعد عند علماء المعاني لانه من جهة مقول السكاكي بحسب زعمه وقومه عن علماء المعاني (قوله واردا في الكلام) أي بأن عبر به أولا كما في الأمثلة الآتية وقوله أو كان الخ أي كما في الأمثلة التي مضت (قوله ستة) أي وان ضرت هذه الستة في الحالين وهما أن يكون قد أورد كل منهما في الكلام (٤٦٣) ثم عدل عنه أولم يورد سكون كان مقتضى

الظاهر إرادته صارت أي عشر قسما فإن صرنا في السداليه وغيره صارت أربعة وعشرين (قوله) حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين (أي من نقل كل واحد من الثلاثة الى الآخرين) فالثلاثة هي التكلم والخطاب والعبية والاثنان باقي من الثلاثة بعد اعتبار أحد واحد منها متقولا الى غيره (قوله) بحسب ما علم من مذهبه (أي من أنه لا يشترط تقدم التفسير ولا اختصاصه بالسداليه وان كان عدم الاختصاص به على مذهب الجمهور أيضا) (قوله بالنظر الى الأمثلة) لانه مثل ما سدد اليه وغيره ما سبقه فغيره وما لا فسوله بالنظر الى الأمثلة متعلق به وفي بعض النسخ والنظر عطف على بحسب أي بحسب ما علم من مذهبه أنه لا يشترط

بأن يكون عن الحكاية الى العيبة ولا تحلو العارة عن تسامح (بل كل من التكلم والخطاب والعبية مطلقا) أي سواء كان في السداليه أو غيره وسواء كان كل منها واردا في الكلام أو كان مقتضى الظاهر إرادته (ينقل الى الآخر) فغير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين ولهط مطلقا ليس في عبارة السكاكي لكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه في الالتفات بالنظر الى الأمثلة (و يسمى هذا النقل عند علماء المعاني التناقل)

واظهار عطفه على قوله بالسداليه فيكون التقدير ان نقل الكلام عن الحكاية الى العيبة عبر بمختص بهذا القدر الذي هو نقل الكلام عن الحكاية الى العيبة لان هذا هو القدر المتقدم فيكون مدلول الكلام أن هذا النقل لا يختص به بل يوجد في غيره ولا معنى له ولهذا وجب أن يحمل على معنى أن النقل في الحقيقة لا يختص بهذا القدر الذي هو نقل الكلام عن الحكاية الى العيبة بل يكون النقل في غيره كمنقله من الخطاب الى التكلم أو العيبة ثم من العيبة الى التكلم أو الخطاب أو من التكلم الى الخطاب ولهذا كان في الكلام تسامح حيث ضمن العطف ما هو كالاستئناف ويدل على هذا ما أشار اليه بقوله (بل كل من التكلم والخطاب والعبية مطلقا ينقل الى الآخر) فالاقسام المتصورة هي ستة من ضرب ثلاثة في اثنين لان كلاما من الثلاثة ينقل بالاثنتين الباقيين له ادلا يصح نقل كل لفظة والمراد بالاطلاق أن النقل يجري في الثلاثة في باب المسند اليه وفي غيره وأما بغيره حيث مضى التعبير بأحد الثلاثة ثم عبر بالآخر وحيث اقتضى المقام ذلك الاحد ولم يمر به ثم عبر بالآخر ولا يبعد أن ادخال لفظي الأول في الاطلاق عبر بمحتاج اليه بعد قوله عبر بمختص بالسداليه ولكن إنما يحتاج اليه بالنسبة الى نقل الكلام عن الحكاية الى العيبة ولا يقال كلام السكاكي ليس فيه التصريح بهذا الاطلاق فكيف حكاها المصنف عنه لانه علم من مذهبه اعتبار معناه فصيح بسنته اليه (و يسمى هذا النقل) بحسب اقسامه (عند علماء المعاني التناقل) أحدا من التناقلات الانسان يحيا وتلاوه بالعكس فان قلت لا في وجه حصص تسميته

في الإشارة بقوله هذا إما الى نقل الكلام عن صميم للتكلم الى اسم ظاهر كما سبق في قول الخليفة أمير المؤمنين بأمرك تكدا أو الى كل واحد من التكلم والخطاب والعبية مطلقا أي سواء كان مسندا اليه أم غيره وسواء كان من متكلم أم غيره و يسمى هذا النقل التناقل قال ابن الأثير في كثر البلاغة و يسمى

تقدم التعبير بالنظر الى لأمثلة حيث مثل بالسداليه وغيره وبما تقدمه العبير وما لم يتقدمه فيكون الاطلاق مأخوذا من مجموع الأمرين ما علم من مذهبه والأمثلة (قوله و يسمى هذا النقل) أي نقل الكلام من كل واحد من الثلاثة الى غيره منها مطلقا التناقل (قوله عند علماء المعاني) اعترض بأن فائدة الالتفات كما يأتي أنه يورث الكلام طرافة وحسن طريقة أي تحديد واتداع في معنى اليه لطرافته وابتداعه ولا يكون الكلام بذلك مطابقا لمقتضى الحال فلا يكون البعث عنه من علم المعاني بل من علم البديع وحيث قد الذي يسميه بهذا الاسم أهل البديع لا أهل المعاني وأجيب بأنه من مباحث علم المعاني باعتبار اقتضاء المقام لعدده من طلب مزيد الاصعاء لكون الكلام سؤالا أو مديحا أو إقامة حجة أو غير ذلك ومن مباحث علم البديع من جهة كونه يورث الكلام طرافة فتسمية ذلك النقل بالالتفات عند علماء المعاني لالتناقل تسميته بذلك أيضا عند غيره

كقول ربيعة بن مفروق

فالتفت كما ترى حيث لم يقل وأحلفتني وقوله

بانت سعاد فأمسى القلب معمودا * وأخلفتك أساة الحر للواعيد

نذكرت والذكرى تهيجك ريذا * وأصبح باق وصلاه قد نقصا

وحل بعلج بالأنازل أهلا * وشطت غلت غمرة فثقتا

فالتفت في البيت

(قوله مأخوذ) أي منقول من التفت الانسان الخ أي ان اعطى التفت نقل من التفت الانسان من عينه الى يساره الى اليمين عن معنى طريق بعد التعبير عنه بطريق آخر (قوله وبالعكس) فيه نظر لانه يقتضي أن الالتفات الحسي لا يدعيه من تحويل يده عن الحالة الأصلية الى جهة يمينه ثم الى جهة يساره وأن الالتفات الاصطلاحي لا يدعيه من انتقالين ولا يتحقق ذلك الا بثلاث تعبيرات مع أنه يمكن في الأول تحويل واحد (٤٦٤) وفي الثاني انتقال واحد فلا أولى أن يقول أو بالعكس ويحجب أن أو او بمعنى

أو (قوله قول امرئ)

القبس) أي في مرآة أبيه

(قوله خطابا لنفسه) أي

لذاته وشخصه قبس

الخطاب على حقيقته انه لم

يرد بالخطاب من يفاخره بل

أراد ذاته أي فهو بكسر

الكاف لان الشائع في خطاب

النفس التانيث ويصح

الفتح نظرا لكون النفس

شخصا أو بمعنى المكروب

الأنزى أي قوله ولم ترفد

بالندك وقوله التفت أي

على جهة الالتفات أي

ان لم يحول تحريرا والالم

يكن التفتا اذ سني التحريد

على العايرة والالتفات على

اتحاد المعنى هدا هو التحقيق

حلا فلن قال لاسافة

بينهما (قوله ومقتضى

الظاهر ايلي) أي لان

المقام مقام تكلم وحكاية عن

نفسه (قوله بالآمد) وبه

مأخوذ من التفت الانسان من عينه الى مثاله وبالعكس (كقوله) أي قول امرئ القيس (نظاير
ليلك) خطابا لنفسه المعاناه مقتضى الظاهر لى (بالآمد) بفتح الميم وضم الميم موضع

لعماء المعاني مع أن عدد الالتفات من البديع أقرب لان حامل ما فيه على ما يأتي في أبيه الكلام
ظرافة وحسن نظرية فيصير اليه نظرافته وانتداعه ولا يكون الكلام بمطابقة مقتضى الحال فلا يكون
من علم المعاني فصلا عن كونه يختص بهم فبسموه بدون أهل البديع قلت أما كونه من الأحوال التي
نذكر في علم اللغوي فصحيح كما اذا اقتضى المعاني فأنه من طلب مراد الاصماء لكون الكلام سؤالا
أو مديحا أو إقامة حجة أو غير ذلك فهو من هذا الوجه من علم المعاني ومن جهة كونه متناظرا فبما سبغا
يكون من علم البديع وكثيرا ما يورد في المعاني مثل هذا فليعلمهم وأما تخصيص علماء المعاني بالتسمية فلا
حرج فيه والله أعلم بذلك (كقوله) أي امرئ القيس (نظاير ليلك) بفتح الكاف خطابا لنفسه
ومقتضى الظاهر لى لان المقام للتكلم فمراد به الى الخطاب وقد تقدم أن من الالتفات عد السكاكى
أن يكون المقام لاحد الطرق الثلاثة فيبدل عنه أي غيره ولو لم يقدم التعبير بغير المذكور فهذا الشاهد
يطابق مذهب السكاكى وقوله (بالآمد) بفتح الميم وضم الميم مكان وعنه * وبالم الحلى ولم
ترفده ولا شك ان مذهب اليه السكاكى من عدم اشتراط تقدم تعبير آخر يتحقق فيه معنى الالتفات من
جهة التكلم لانه اللفظ من مقتضى المقام لى غيره لكن المائدة المذكورة على وجه العموم لا يلتفت
وهي أن الكلام اذا نقل من أسلوب الى غيره كان أكثر انقباضا للاصماء اليه لا يظهر فيها اذا لم يتقدم
تعبير آخر فان التعبير الأول يرد على الأقل ارتفاع ما يصاح للمقام فلا يتحقق تحديده ما لا يرتفع فيسأل

شجاعة العرب انه ومهم من يحمل الالتفات نقل الكلام من حاله الى أخرى مطلقا وحمل منه ابن
القبس في طريق المصاحبة التعبير عن الصارع بالمصاحبة وعكس وجعل غيره منه الانتقال
من خطاب الواحد الى الاثنين أو الجمع لغيره وهو أقرب شيء فالالتفات المشهور مشتمله على الانتقال من
أحد صائب ثلاثة آخر وفي انضمامه الى ستة أقسام وسفره بالذكر وفسر السكاكى الالتفات بنقل
واحد من التكلم والخطاب والقبس الى الآخر يعني أنه التعبير ما أدى هذه الطرق عما غيره أو كان

والم الحلى ولم ترفد وباتوا سلة ليلية * كليله دى العذر الأزمد وذلك من سعادى * وحرته عن أنى الاسود من
واعلم أن هذه الأبيات الثماتين باتفاق بات لدولة الى القيمة بعد الخطاب ولى حادى لدولة سدا الى التكلم وأما قوله نظاير
ليلك فالسكاكى يحمله الثماتان من التكلم للخطاب ان لم يكن تحريرا وأما الجمهور فيتمين عندهم أن يكون تحريرا اذ لم يقع قبله التعبير
طريق التكلم وقوله نظاير ليلك كناية عن السهر وقوله وبات تامة على أقام بلاورل بهام أول يوم فلا يبقى لم ترفد واثباتا فصة
وله خبرها أو تامة وله حال وعطف ما ت على بات من عطف المسابى على اللابى من حيث اللفظ ومن عطف القيد على اللابى من حيث
الغنى والحلى هو الخالى عن الهم والحزن والعائر بمهلة ومهرة فدى الدين ومن لاشاء الغاية أو لتعطيل والباء خبرية فائدة عظيمة
متضمنة لعم أوطن فهو أخس من مطلق الخبر

والشهور عند الجمهور أن الالتهات هو التعبير عن معنى طريق من الطرق الثلاثة بعد التبرع عنه طريق آخر منها

(قوله وللشهور الخ) هـ من كلام المصنف مقابل لقول السكاكي (قوله أي عن ذلك المسمى) هـ هذا صريح في أنه لا بد من اتحاد معنى الطريقين والمراد بالاتحاد في المصادق فيدخل فيه نحو أن يريد و يحتاج إلى إخراج ما قيد الذي ذكره الشارح (قوله ويرقبه) أي ينتظره عطف على قوله يقتضيه من عطف الكلام على المألوم وقوله بشرط أن يكون على خلاف ما يقتضيه الظاهر أي ظاهر الكلام أي ولو كان موافقا لظاهر المقام كما في قوله تعالى وما يدريك لعلهم كي فانه خطاب موافق لظاهر المقام الذي هو مقام الخطاب لكنه مخالف لظاهر الكلام لأنه عرعه أولا بالعبارة في قوله تعالى عمن وتوئى أن حاء الأعمى على خلاف مقتضى ظاهر المقام لأن مقتضاء الخطاب في الواو صير فانه صير بالخطاب المناسب لإقام بالأصالة الالتهات لأنه مخالف لظاهر السوق وذلك ظاهر والسري المدول عن الخطاب إلى العبارة أولا تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم لما فيه من التلطف في مقام الغتاب (٤٦٥) المدول عن المواضع في الخطاب (قوله ولا بد

من هذا القيد) أي وهو قوله بشرط أن يكون الخ وإنما ترك المصنف له من المقام لأن كلامه في حراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اهـ مم (قوله ليخرج مثل قولنا أماريد وأنت عمرو) أي لأنه وإن كان يصدق على كل منهما قد عرفه عن معنى وهو أدلت طريق العبارة في التبرع عنه طريق آخر وهو أن السك في لأول والخطاب في الثاني إلا أن التبرع به يقتضيه ظاهر الكلام ويرقبه السامع لأن السك إذا قال أماريد وأنت عمرو السامع أن ما أتى بعده باسم ظاهر حراجه لأن الاحرار عن التبرع إنما يكون بالاسم الظاهر والاحرار بالاسم

(واشهور) عند الجمهور (أن الالتهات هو التعبير عن معنى طريق من) الطرق (الثلاثة) التسمك والخطاب والعبارة (بعد التعبير عنه) أي عن ذلك المسمى (ما حرمها) أي طريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويرقب السامع ولا بد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا أماريد وأنت عمرو * عن اللدول صحوا المصاحف * وقوله تعالى

(واشهور) عند علماء البيان خلاف هذه السكاكي وهو (أن الالتهات) عندهم (هو التبرع عن معنى) من المعاني (طريق من) الطرق (الثلاثة) وهي التسمك والخطاب والعبارة (بعد التعبير عنه) أي الالتهات هو التعبير عن معنى هذا التعبير عن ذلك المسمى نفسه (أطريق) أي طريق (آخر منها) أي من تلك الطرق الثلاثة كان يعرعه أولا بالعبارة ثم يعرعه ثانيا بالخطاب كما يأتي في لأمته ولكن لا يكفي في تحقق الالتهات مجرد تغير مخالف صبرا آخر عن المسمى لأن ذلك قد يكون على حسب ما يناسب سوق الكلام فلا يكون من الالتهات في شيء بل لا بد منه بحالة التعبير الثاني للأول مع اتحاد المعنى من كون الثاني حاريا على خلاف ظاهر سوق الكلام بأن يكون على خلاف ما يقتضيه السامع ويخرج عن معنى الالتهات ما جرى على ظاهر ما يسمى في سوق الكلام مثل قولنا أماريد وأنت عمرو فإن الاحرار بالظاهر وبو كان من قبل العبارة عن صير التسمك أو الخطاب حاريا على ظاهر ما يسمى في الكلام ولم يجر على خلاف ما يقتضيه السامع لصحة الاحبار بالظاهر عن الصبر مطلقا فلا يكون

من مقتضى الظاهر أماريد عنه غيره والمشهور أن الالتهات التعبير عن معنى الطريقين الثلاثة مدله بغيره بطريق آخر وهو أن من الأول لأن نحو قول الخليفة أمير المؤمنين بأمرك بكذا الالتهات عند السكاكي دون غيره وقول السكاكي خلاف الظاهر أعني من أن يكون بحالة الظاهر لفظية لا معنوية كقوله تعالى والله الذي أرسل الرماح فصرح بما يقتضيه ظاهره على وفق الظاهر معني لأنه جاء على الأصل وعلى خلاف الظاهر لفظا لأن لفظ الالتهات فيه أو يكون بحالة الظاهر معنوية لا لفظية مثل أمر المؤمنين بأمركم أو معنوية ولهظة مثل أماريد أعطيكم الكون فصل لربك وأمر

(٥٩ - شروح التلخيص - أول) الظاهر وإن كان من قبل العبارة عن صير التسمك أو الخطاب لأنه حار على ظاهر ما يستعمل في الكلام (قوله وعن اللدول الخ) أي وقد أسفل من صير التسمك وهو نحو إلى العبارة وهو اللدول لأنه يقتضيه الظاهر لأن الاحرار بالظاهر وإن كان من قبل العبارة عن صير التسمك أو الخطاب حار على ظاهر ما يستعمل في الكلام ولم يجر على خلاف ما يقتضيه السامع فلو لا هذا الشرط لحكم بأن الالتهات وقوله صحوا حار على مقتضى الظاهر لأن اللدول اسم عبادة فأنطأ له العبارة والظاهر أن الصاحب صرح بجزء معنى صحواتا كيد من صحبه إذا أنا صحاو يجوز أن يراد الاتيان بالطلاق تقريرة الصاحف فمعه في الوجهين على الطريق ويحتمل أن يكون الصاحف معولا مطلقا لصحوا من قبل أمانا وتقبل نقبلا ومفعول صحوا محدود أي صحوهم وعدم اليقين * يوم التخييل مرة ملحاها * والتخييل بضم النون والحاء اسمحه موضع بالشام والعرة اسم مصدر نصب على التعليل أي لأجل الإغارة والملحا صيغة مبالغة من الإلحاح اهـ فترى

(قوله وإياك نستعين) أي فانه وان عمر عن النبي وهو الذات العلية بطريق الخطاب بعد التعبير عنها بآخر وهو العيبة في قوله مالك الا
 أن هذا التعبير عن مقتضى الظاهر لان الالتفات حصل أولا بقوله إياك بعد والثاني وهم وإياك نستعين أي على أسنويه كما قال الشارح
 (قوله فان الالتفات بمحور إياك بعد) أي لانه انتقل من التعبير عن معنى بالعبية وهو مالك يوم الدين إلى الخطاب في قوله إياك بعد وأما
 قوله وإياك نستعين فليس فيه الالتفات لانه (٤٦٦) استعمال من خطاب وهو إياك بعد إلى خطاب آخر وهو وإياك نستعين فكل

واحد من قوله وإياك
 نستعين واهدنا وأعمت
 اذا نظرته مع قوله مالك
 يوم الدين يصدق عليه
 أنه اسفل من طريق إلى
 طريق آخر لكنه ليس على
 خلاف مقتضى الظاهر
 ر. حار على مقتضى الظاهر
 لانه التفت لخطاب صر
 الاسلوب له فهو خارج
 بهذا القيد وان دخل في
 كلام المصنف (قوله
 والذي حار على أسنويه)
 أي عني طريقة به بعد
 وان صدق عليه أنه تعبير
 عن معنى بطريق بعد
 التعبير عنه بطريق آخر
 لكن ليس على خلاف
 مقتضى الظاهر لانه ما
 التفت لخطاب صر
 الاسلوب له (قوله التفات)
 أي لان الذين هو المبادئ
 في الحقيقة فهو مخاطب
 واستدله آتمم (قوله
 على ما يشهد به كتب النحو)
 أي من أن عائد الموصول
 قياسه أن يكون بلفظ
 اسية لان الموصول اسم
 ظاهر فهو من قبيل العيبة

وإياك نستعين واهدنا وأعمت فان الالتفات إنما هو في إياك بعد والذي حار على أسنويه وهو من رزم ن في
 مثل أيها الذين آمنوا التفات والقياس آتمم فقد سها على ما يشهد به كتب النحو
 من الالتفات ولو صدق عليه ان التعبير الثاني صادق على معنى غيره بطريق آخر قوله وسكن في الحاحه
 إلى زيادة قيد كونه على خلاف ظاهر سوق الكلام لأجرا هذا اشر بطريق كفايل لان المراد بالمحمول
 المفهوم والموضوع المصدق فلم يمر ما شاق في هذه القضية عن نفس ما عرعه دلال فلم صدق عليه
 حد لاسمات حتى يحتاج لأجرا ما يقيد بظن إلى اتحاد المصدق وكذا يخرج عن معنى
 لالتفات نحو قوله لا يكون صاحبوا الصالحين إعادة المصير من الصلة إلى الموصول لكونه اسما
 ظهرا الأصل فيه أن يكون بطريق العلة ولو عر عن مصدوقه أولا بطريق التكلم وهذا هو المقرر
 في قواعد النحو ولهذا كان قول العائل ان في مثل أيها الذين آمنوا التفات وان الأصل أيها الذين
 آتمم فهو بدلان كون المصير للتكلم بدالدا كفي قول العائل ير بدقم: فهو في غير الصلة التي يتم
 الموصول لان ما يعود من العلة إلى الموصول كما تقدم من باب العيبة ويخرج أيضا عن معنى
 الالتفات قوله تعالى وإياك نستعين واهدنا وأعمت لانه وقع الالتفات قبل في قوله تعالى إياك بعد
 شري بعده على ما رقبه السامع لكونه على أسلوب ما قبله وبحث هذا أن الصلة ان حوت
 على الاتمالية لم تحتاج إلى هذا القيد لأجرا ما ذكر لان اوجوده بعبية الاتصال فلا يصدق عليه
 بهذا الاعتبار أنه عر عن معنى هذا المصير عنه معنى آخر لان العيبة الأصل فيها الاتصال ولم يردحولا
 بحسب صفت هذا البحث وقول في هذا القيد خلاف ظاهر سوق الكلام اشارة إلى أن التعبير الثاني يكون
 التفات بمعنى حالف ما رقبه السامع ولو كان واقفا لأصل ظاهر المعنى كما في قوله تعالى وما يدريك لعله
 يركي فانه خطاب موافق لأصل ظاهر المقام الذي هو مقام الخطاب لكنه مخالف لظاهر الكلام لانه
 عر عنه ولا يعبى في قوله تعالى عمن ونولي أن جاءه لا تعنى على خلاف مقتضى الحال فباسب آخره
 على مقتضى العلة والتعبير بالخطاب المناسب للمقام الاصلية التفات لانه تخالف ظاهر سوق الكلام
 وذلك ظاهر والسر المدلول عن الخطاب إلى العيبة أولا بتظيم الثاني صلى الله عليه وسلم لما فيه من
 والكافي لم يصرح بما أراد بقوله خلاف الظاهر هل يريد بحسب اللفظ أو المعنى لكن ذلك على ان
 ذلك مراده جعله في آيات امرى العن التي ستأتي ثلاث التفات لكن مخالفة الظاهر في المعنى لاقى
 اللفظ شرط كونهما التفاتا ان لا يوفق لفظا متافان واقفه فليس التفاتا خاصه ان الاسماء عند
 السكاكي ارباب الكلام على أسلوب مخالف لأسلوب سابق مطبقا أو لم يسمعه غيره والمعنى يقتضي
 خلافه وقد قدموا الالتفات إلى ستة أقسام الاول الالتفات من التكلم إلى الخطاب ومثله بقوله تعالى
 وما لي لأعبد الذي فطرني وإليه ترجعون الأصل إليه أرفع فاعتقت من التكلم إلى الخطاب ففت وفيه

وان عرض له الخطاب بسبب الداء وجبته فما صوابا حار على مقتضى الظاهر كما ان حق الكلام بمقام المبادئ يكون
 بطريق الخطاب نحو ما يردقم ونايها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة وأقبل عامه فقه العيبة والصلة متممة للمبادئ الذي هو الموصول
 فهي كالجزء منه فلا يرعى في الكلام حكم الخطاب العارض بالداء الا بعد عامه ولا يرد قول الشاعر وهو سيدنا على
 أنا الذي سمعتني أي حينه • أكيلكم بالسيف كيل السيف
 لانه قبيح كما في المطول لكن في المعنى في بحث الأشياء التي تحتاج إلى رابط أن نحوأت الذي فعلت مقبيل لكنه قيل اه لكن مقبيلته

وهذا أخص من تفسير السكا كي لانه أراد بالنقل أن يعبر بطريق من هذه الطرق عما عرعه بهيره أو كان مقتضى الطاهر أن يعبر عنه بغيره منها فكل التفتات عندهم التفتات عنده من غير عكس مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب قوله تعالى وما لي لأعبد الذي فطرني وإليه ترجعون

على هذا القول لا تاتي كونه خلاف مقتضى الطاهر لان قلته بعد كونه خلافه (قوله أخص منه) أي من نفسه (قوله لان النقل عنه) أي المسمى بالالتفات (قوله من غير عكس) أي لهوى بحيث يقال كل التفتات عند السكا كي (٤٦٧) التفتات عند الجمهور والمراد من غير عكس

لهوى عكسا صحيحا وما عكسه

عكسا منطقيا وهو بعض

الالتفات عند السكا كي

التفتات عند الجمهور وهو

صحيح (قوله وما لي لأعبد

الح) هذا حكاية عن حبيب

الحجار موعظة لقومه

لتركهم الايمان (قوله

ومقتضى الطاهر أرجع)

حاصله أن الشارح ذكر

قوتين في تقرير الالتفات

في هذه الآية الأول منهما

أن المصدرين للتكلم

واسكنه عن ثانيا عن الذات

التكلمة يصير مخاطبين

ففيه التفتات ومقتضى

الطاهر أرجع وحاصل

القول الثاني أن المصدرين

للمخاطبين فكان مقتضى

الطاهر أن يقال وما لكم

لا تعبدون الذي فطركم

وإليه ترجعون فعدل عن

مقتضى الطاهر في الأول

ووقع صير التكلم موقع

صير الخطاب ثم عرعه

صير التكلم يصير الخطاب

وقد أجمع المفسرون

(وهذا) أي الالتفات بتعبير الجمهور (أخص منه) تكلم السكا كي لان النقل عنه أعم من أن يكون قد عرعه بطريق من الطرق ثم بطريق آخر أو يكون مقتضى الطاهر أن يعبر عنه بطريق فترك وعدل الى طريق آخر فيتحقق الالتفات بتعبير واحد وعند الجمهور مخصوص بالأول حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد فكل التفتات عندهم التفتات عنده من غير عكس كما في تناول ليلك (مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب وما لي لأعبد الذي فطرني وإليه ترجعون) ومقتضى الطاهر أرجع والتحقيق

الناطظ في مقام التفتات بالمعول عن الموازنة في الخطاب (وهذا) التفسير الجاري على مذهب الجمهور للالتفات (أخص) من تفسير السكا كي له لانه شرطوا تقدم التعبير وهو لم يشترط كما يفيد ما تقدم الا اقتضاء الطاهر خلافه فيصدق عنه بالتعبير الواحد حيث يكون مقتضى الطاهر خلافه كما في قوله طحايا قلب ولا يصدق عند الجمهور الا في التعبيرين فكل التفتات عندهم التفتات عند السكا كي ولا يعكس الا حريا وهو ظاهر ثم شرع في منة الأقسام الستة المصورة في الانتقال من أحد الطرق الثلاثة الى الطريقين المعبرين به وبدأ بمشالي النقل من التكلم الى غيره ثم مشالي النقل من الخطاب الى غيره ثم مشالي النقل من اللفظة الى غيره على حسب ما نصيبه الاعرفة في مقامات التعبير فقال (مثال الالتفات) أي النقل (من التكلم الى الخطاب) قوله تعالى حكاية عن حبيب الحجار في موعظة قومه في الايمان (وما لي لأعبد الذي فطرني) أي ما لكم لا تعبدون الذي فطركم أي حفيكم فليس (١) اسكار ترك العبادة بغيره ثم يرضى بالمخاطبين وإشارة الى أنه لا يرضى بالامير بدلهما وان ما يلزمهم من اسكار ترك العبادة يلزمه في حملهم على تقدير تركه لها وهو من اللامعة في الخطاب ولما عدل عن الخطاب المعرص به لأحد هذا الى التكلم باسم احراء الكلام على طريق التكلم فعول وإليه أرجع ليكون الكلام حرا على سبيل واحد فلما عدل الى الخطاب فقال (وإليه ترجعون) كان التفتات على الدهنيين في آخره والفتا على مذهب السكا كي في أوله وإذا اعتبر هذا التحقيق وهو أن المراد بقوله وما لي لأعبد ما لكم لا تعبدون عطف أن هنا خطايا عرعه أولا بطريق وثانيا بآخر فتتحقق الالتفات فلا يرد ما يقال من أنه لا الالتفات هنا لان المراد ثانيا بالمخاطبين والمراد أولا بالتكلم فليس ههنا معنى واحد عرعه بطريقين لا يقال فالخطاب على هذا التحقيق حرا على أصله فلا الالتفات لاما بقول الالتفات لا ينافيه موافقة لاقام واما نافية موافقة ظاهر سوق الكلام كما تقدم ولا يقال لمراد الأول قطعا التفتات والخطاب مما أريد بطريق التعريض الثالث بالبروم فلم يصدق وجود تعبيرين عن معنى

نظر لحوار أن يكون أراد بقوله ترجعون مخاطبين ولم يرد معنى أو بده صير الجمع ولو أراد نفسه لقال يرجع وعلى قول السكا كي محتمل أن يكون المراد وما لكم والثاني في ترجعون لان وما لي محال

للاظهار معنى وترجعون محال للظاهر اذ لو قدمنا أن محال للظاهر بأنها كان التفتات واعلم أنه ينبغي

واحتجفت العبارة صير أولا بطريق الكلام ثم عرثا بطريق الخطاب وهذا التفتات وهذا القول هو التحقيق كما قال الشارح وذلك لان قوله وما لي لأعبد الح تعريض بالمخاطبين لان المقصود وعطهم ورحمهم على عدم الايمان بهم المقصودون بالذات من ذلك القول وعلى هذا التحقيق في قوله وما لي التفتات على مذهب السكا كي فقط لانه تفسير على خلاف مقتضى الطاهر وفي قوله وإليه ترجعون التفتات على لدهنيين كذا قيل ولا وجه لتخصيص السكا كي بل في قوله وما لي التفتات عند الجمهور أيضا اذ قد سبق طريق الخطاب في قوله أنبعوا بالرسولين اتبعوا من لا يسألكم أحرا وأما معنى خلاف التحقيق في الكلام التفتات واحد على لدهنيين في قوله وإليه ترجعون

(١) قول ابن يعقوب فليس اسكار وقوله بعده من اسكار هكذا في النسخ ولا حاجة الى لفظ اسكار في التوضيح

ومن التكلم الى العيبة قوله تعالى إنا أعطيناك الكوثر فصل لك واعمر ومن الخطاب الى التكلم قول علقمة بن ععدة
طحاك قلب في الحسان طروب * بعيد الشاب عصر حان مشيب

(قوله أن المراد مالكم لا تميدون) أي لأن التكلم حبيب الجار وهو من المؤمنين فالعبادة حاصلة منه بالفعل لأنه أقام نفسه مقام
المخاطبين فاستترك العبادة الى نفسه بصرياً بالمخاطبين إشارة الى أنه لا يريد لهم إلا ما يريد مدلفه وأن ما لم يهتم في ترك العادة يارمه
في جملتهم على تقدير تركه لها وهو من اللطافة في الخطاب فالعبادة المختصة بموقع هذا الالتفات التعريض والاعلام بأن المراد المخاطبون
من أول الكلام ثم أن كون الكلام من باب التعريض بالمخاطبين لا ينافي الالتفات ادلائه شرط فيه التعبير باللطافة بل يصح بالروم
أيضا كما في التعريض والتعريض عند المصنف والشارح بما حار أو كناية وهي ما حار لامتناع إرادة الموضوع له فيكون اللفظ مستعملا
في غير ما وضع له فيكون المرع في الأسلوبين واحداً من على ما حققه العلامة السيد من أن المعنى التعريض من منسجعات التركيب واللفظ
ليس يستعمل فيه بل اللفظ بالنسبة الى المعنى (٤٦٨) للستعمل فيه إباحة حقيقة أو مجهر أو كناية يرد أن اللفظ ليس مستعملا في

أن المراد مالكم لا تميدون لكن لا يعرفهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق إجراء في
الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه الى طريق الخطاب فيكون التقاء على النهجين (و) مثل
الالتفات من التكلم (أي العيبة إنا أعطيناك الكوثر فصل لك واعمر) ومقتضى الظاهر لنا (و)
مثل الالتفات (من الخطاب الى التكلم) قول الشاعر (طحا) أي ذهب (بك قلب في الحسان طروب)
ومعنى طروب في الحسان

واحداً من غير اللطافة لأننا نقول المقصود لأهم الخطاب والتكلم وسياق ونس من شرط الالتفات
وحدود التعبير باللطافة بل يصح بالروم أيضاً فليدبرهم (و) مثال الالتفات من التكلم أيضاً (أي العيبة)
قوله تعالى (إنا أعطيناك الكوثر) أي الخير الكثير أو سهر في الخفة يسمى الكوثر وهو من الخير الكثير
(فصل لك واعمر) فقوله إنا أعطيناك تكلم وقوله لك عيبة لأن الاسم الظاهر من قيل العيبة فهو
التمتاز من عيبة والأصل فصل لنا (و) مثال الالتفات (من الخطاب الى التكلم) قول الشاعر (طحا)
أي ذهب (بك قلب في الحسان طروب) أي ذهب بك قلب الوصف بأن له طرباً أي شاطئاً
وفرحاً في طلب وصال الحسان وفي مرادة الطمر من ومعنى ذهب القلب به أنه عيبة وألمعه عن غير
طلب الحسان والكاف صمير الخطاب وأراد به نفسه وفيه التماس على مذهب السكاكي لأن انقمام

على كون الآية المذكورة فيها التماس سؤال وجواب عند الكلام على أدوات الشرط الثاني التماس
من التكلم الى العيبة كقوله تعالى إنا أعطيناك الكوثر فصل لك واعمر كذا قالوه فلت وفيه نظر
ساد كره في آخر الكلام الثالث التماس من الخطاب الى التكلم ومنه قول علقمة بن ععدة الشاعر
صاحب امرئ القيس المروفي سلقمة المعجل وليس ععدة بفتح الهمزة غير
طحاك قلب في الحسان طروب * بعيد الشاب عصر حان مشيب

المخاطبين فلا يكون المعنى
المرع في الأسلوبين
واحداً فلا التماس أقاده
عند الحكم (قوله إنا
أعطيناك الكوثر) أي
الخير الكثير أو سهر في
الخفة يسمى الكوثر (قوله
ومقتضى الظاهر لنا) أي
لأن أعطيناك تكلم وقوله
لك عيبة لأن الاسم
الظاهر من قيل العيبة كما
مروءة الالتفات الى الآية
أن في لفظ الرب حنا
على فعل المأمور به لأن من
يريك يستحق العبادة وفيه
إزالة الاحتمال أيضاً لأن
قوله إنا أعطيناك الكوثر
ليس صريحاً في إفاة
الاعطاء من الله وإضا كلمة
إنا تجعل الجمع كما يحتمل

الواحد المظم به فلما التفت بقوله فصل لك وان هذا الاحتمال اه فإرى (قوله قول الشاعر) تكلفني
هو علقمة بن ععدة العجلى من قصيدة يدح بها الحرف من حلة العاني وكان امرأته فإفرا له يطلب فكه وبعاليتين

تمتعة ما استطاع كلامها * على بابها من أن تزار رقيب
إذا غاب عنها العلم نض مره * ورصى إياب البعل حين يؤب
فإن تسألوني بالنساء فإني * خير بأدواء النساء طيب
إذا شاب رأس المرء أو قل ماله * فليس له في ودهن نصيب

(قوله أي ذهب بك) الهمزة تعدية على حد ذهب بزيد أي أذهبك وأطعك قلب طروب في طلب الحسان والكاف مفتوحة وإن كانت
لخطاب النفس باعتبار أن نفسه المخاطبة ذاته وشخصه ومقتضى الظاهر أن يقول طحاك قلب فقيه التماس عند السكاكي وفي الأطول
جوار فتح الكاف وكسرها

نكافى ليل وقد شطولها * وعادت عواد ينسا وخطوب

(قوله أن له طربا في طلب الحسان) أى في طلب وصالحين وأشار الشارح بذلك إلى أن قوله في الحسان متعلق بطرب وأن في الكلام حذف مضاف لا متعلق بطحا وحيد فتقديم المفعول لأداة الحصر وقوله طرب وصفة لقلب والطرب حجة تغري الإنسان لشدة سرور أو حزن أى أذهني وألفني فاب موصوف بأن له طربا وشاطا في طلب (٤٦٩) وصال الحسان دون غيرهن (قوله وشاطا في

مراد تهنين) عطف تفسير على ما قبله فشاطا تعبر طربا تعبر مراد وقوله في مراد دهن أى مطا تهنين بالوصل تعبر بقوله في طلب الحسان (قوله بعيد الشباب) طربا طربا (قوله أوطاها (قوله تقرب) أى للدلالة على أن رما أدهاه أو طرب منه قريب من رما أدهاه شابه (قوله أى حين ولى الخ) فيه طرب لأن قوله حين ولى يقتضى أن الشاب ذهب بالمرّة وقوله وكاد يتصرم أى يقطع يعصى أنه في منه قيمة وأن المراد بقول الشاعر بعيد الشباب يريد معظمه فيه نساق وأحيب أن قوله حين ولى بين أظاهر المعنى وقوله وكاد يتصرم بين المراد فيكون قد جعل بعيدا لا أكثر بعيدا لكما ورل دهاب العاب مرله دهاب الخمر والقريبه على ذلك قوله عصر حان مشب وهذا اعما يحتاج له اذا اعبر أن الشاب والشاب متصلا بلا فصل زمن الكهولة وجعله من الشباب كاديب

أن له طربا في طلب الحسان وشاطا في مراد تهنين (بعد الشاب) تعبر به تقرب أى حين ولى الشاب وكاد يتصرم (عصر) صرف مضاف إلى الحمة الفعلية أعنى قوله (حان) أى قرب (منيب بكافى بيل) فيه التمتع من الخطاب في بك إلى التكلم ومقتضى الظاهر يكافى بك فاعل بكافى محير القلب

للتكلم والاصل أن يقار طحاى (بعد الشاب) تعبر به من بعد وهو متعلق بطرح وقوله عصر بدل منه وما عصره للإشارة إلى أن ذلك الوقت قرب من عه وان الشاب والحقيق أن ذلك الوقت أدرك أو آخر الشاب فالمراد بعده المدح وفرب انصرام الشاب بدل عليه قوله عصر حان فى قرب الشباب وهذا المعنى ظاهر فى معنى البيت أن جعلت الكهولة من الشباب والا فاصدية حقيقة ويكون المراد بالظرف الكهولة وتعبر به لادعاء القرب من الشباب ولم يعبر به من الخطاب عن التكلم باسم أن يحاق الكلام بطرب من الخطاب إلى آخره ولما عدل عنه إلى التكلم في قوله (كافى) ذلك القلب (ليل) والاصل أن نقول بكلمك كان النعناع على لدهين وقوله بيل مفعول بكافى أى بارمى طلب وصلها وروى: بكافى بالعوضه والنعناع هو ليل فيكون المفعول محذوف أى بكافى شادته فراهوا تخمين على هذا أن يكون الخطاب للقلب أى تكافى باول فيكون البعثا آحر من البية التى هي مقتضى القلب لانه ساهر وهو من فضل البية إلى الخطاب وعلى كل من كون الفاعل بيل (١) أو مفعوله يكون

نكافى ليل وقد شطولها * وعادت عواد ينسا وخطوب

فالتفت في قوله نكافى عن قوله بك من الخطاب إلى التكلم وهذا ما حلف فيه الظاهر اظا لاعمى وى هيس عبد السكا كى النعناع أحد ههناك لخاصة الظاهر معنى والذى نكافى لخاصته به طرب وقد قيل أن رواية بكافى بالناء والسمير للقلب وليبى مفعول فلا التفت في به التكلم لأن الظاهر أن بكافى حينئذ وصفة للقلب وكون من تمام الخلة الاولى والالتفات لا يكون إلا في محليين مستغنيين كما سيأتى ويجوز أن يكون بالناء وخطوب فيه نكافى حينئذ النعناع أحد ههناك لخاصة الظاهر لانه الله عن أسلوب البية التى فى قوله قلب والذى فى بيا التكلم لتقل اليها عن ذلك رابع من الخطاب إلى العبة كقوله تعالى حتى اذا نسفم الملك وحر من هم فقد البعث عن كنم إلى حر من هم وفيه خروج عن الظاهر لفظ ومعنى الخامس من البية إلى الخطاب كقوله تعالى مالك يوم الدين ايك بعد فقد التفت عن البية وهى مالك إلى الخطاب وهو انك بعد وفى ايك خروج عن الظاهر لفظ ومعنى وعلى قول السكا كى يكون فيه الدعاءان وستكلم عليه السادس من البية إلى التكلم كقوله تعالى والله الذى أرسل الرباح فتشيعر سحابا فسقناه وفى التخييل به نظر لما سيأتى وفى فسقناه خروج عن الظاهر لفظ ومعنى وقد وقت التفتات فى قول امرئ القيس

نطاول لملك لا بعد * وبام الخلى ولم ترقد * وبات وبات له ليلة * كنه ذى العائر الارمد

إليه نص هذه العادة والمعنى تقدير الفصل بذلك وجعله واسطة كما هو مذهب الجمهور فلا يحتاج إلى هذا الاعتبار بل يحمل الكلام على التبادر منه وهو أن المراد بعيد الشباب رما أدهاه بالمرّة ونصرمه بالكهولة ورمن هذه البدية هو رمن الكهولة ولا يافه قوله عصر حان منيب لأن رمن الكهولة قريب من رمن للشباب وعلى هذا فقول الشارح وكاد يتصرم عبر بظاهره لا ولى حذفه فتأمل (قوله عصر) بمعنى رما أو حين بدل من قوله بعيد (قوله إلى السكا) أى لأن بيا بكافى التكلم فلا التفت من المحرور الذى في بك إلى المفعول

(١) أو مفعوله هكذا فى النسخ والاحسن فى المسارفة على كل من كون ليل فاعلا أو مفعولا الخ كنيه مصححه

الذي يكافئ (قوله وليي مفعول الثاني) أي بتقدير الياء وللمفعول الاول الياء وانما قلنا بتقدير الياء لان كلف لا يتعدى للمفعول الثاني بنفسه بل بالياء يقال كلفتم ريذا يكداوا لي تهدير هاتين قول الشارح والمعنى يطالبني الخ كما أنه يشير الى أن في الكلام حذف مضاف وأن التكليف على هذا المعنى معنى الطلب فالمعاني على غير ما بها (قوله وروي نكافئ) أي وعليه فالانتماء حاصل أيضا من الخطاب الى التكلم اذ مقتضى الظاهر تكافئ لي على هذه الرواية فالتكليف معنى التحميل (قوله والمفعول محذوف) أي المفعول الثاني وأما الاول فهو الياء وقد يقال حيث كان تكافئ مسندا قليل لا نسب أن يكون بين تكافئ وشط سار ع في وليها ويكون المعنى بكافئ لي أي حيا المرط ولها وقد شط وليها ولا حذف (قوله أي شدا تدفرا في) أي أنها تحمله الشدا تدفرا عن فراقها (قوله أو على أنه خطاب للقلب) أي وللمفعول على هذا فيصلي أي وصل ليلى والتكليف على هذا الثالث بمعنى الطلب (قوله فيكون التبعات آخر) أي غير لغير رأ ولا فيكون في البيت (٤٧٠) على هذا الاحتمال الاخر التبعاتان وقوله من العسة الى الخطاب أي

لانه غير أولا عن القلب طريق العسة حيث عبر عنه بالاسم الظاهر وثانيا طريق الخطاب حيث عبر تكافئ أي أنت يا قلب وهذا غير الانتماء السابق من الخطاب في ذلك الى التكلم في تكافئ وهذا تفرع على قوله أو على أنه خطاب للقلب واحاصل أنه على رايه يكلفني بالياء التحية ليس فيه الالتفات واحد عند الجمهور والسكا في من الخطاب الى التكلم وكذا على رواية تكلفني بالياء العوقية ان جعل الفاعل ليلى وأمان جعل الفاعل صميم القلب كان فيه التبعاتان متفرقي الجمهور والسكا في أحدهما في الكاف في ذلك مع ياء

وليلى مفعول الثاني والمعنى يطالبني بالياء ويصل ليلى وروي نكافئ بالياء العوقية على أنه مسند الى ليلى والمفعول محذوف أي شدا تدفرا في أي على أنه خطاب للقلب فيكون الياء آخر من العسة الى الخطاب (وودشط) أي بعد (وسها) أي فرها (وعادت عواد بس وخطوب) قال للرووي عادت يحوز أن يكون فاعلت من العدة

قوله (وودشط) حالا أي والحال ان ليلى قد شط أي بعد (وليها) أي فرها اعوان أو حبت بعديل وصالحا حسا ومعنى ويحي وجه المفعول (وعادت) بحتمل أن يكون فاعلت من العدة أو من عاد يعود (عواد) أي شدا تدفرا في حاة (بس وخطوب) أي ومور عديمة وعلى الاحتمال الاول يكون المعنى عادسا عواد أي صيرت العوادى الحداثه بسا أعداء فاعلت تلك الخطوب بلمع ومعنى الثاني يكون المعنى رجعت العوادى الى محول بساى ما كانت عليه ولان الحياولة

وذلك من بدأ جاني في وخبرته من أبي الاسود

فصل فيه ثلاث لفظية في كرسف واحد وهذا ظاهر على قول السكا في من فست يدعى أن يكون فيه على قوله كرسف ذلك لان في ثم ترفد التبعات في الاول التبعاتان قلت وقد سألنا عن حية على خلاف الظاهر معنى اذا كان موافقا لظاهر لفظا لانه يرسم ردعية أنه يمكن أن يقال ان في الثالث التبعاتين أحدهما في ذلك والثاني في وحده فيكون في الاليت الثلاثة ربع التبعات وم أقل والآخر في حدة في سياى ولا حل توهم هذا القول ذهب بعض الناس الى أن في الاليت سبع التبعات ليلك وترقدو مات وله وذلك وحام في وخبرته وقيل أرسه وهي ليلك وذلك وحام في وخبرته وأما على رأي المصنف فلا التبعات في البيت الاول وفي الثاني التبعات واحد فتعين أن يكون في الثالث التبعاتان فقبلهما في قوله حاء في أحدهما باعتبار انتقاله عن العسة والثاني باعتبار انتقاله عن الخطاب وفيه نظر لان الالتفات اما يعتبر بالنسبة الى الاسلوب الذي يليه وقبل أحدهما في قوله ذلك والآخر في قوله حاء في قال المصنف وهذا أقرب قلت بعد أن رأيت هذا العلم شرطوا أن يكون الالتفات في جملتين

ولا

التكلم في تكافئ ثانيهما في قلب مع فاعل تكافئ المقدر بأن يتأقرب وي

البيت التبعات غير ما ذكر عند السكا في على كرسف الاحتمالات في قوله طحاك فان مقتضى الظاهر طحاك في قلب أي أدهنى وأضاني قلب موصوف بأن له طرا وشاعا وفرحا في طلب وصال الحسان وانما جعل الخطاب في طحاك للحبيبة أي ليلى أي ذهب بك قلب حتى يكون في قوله يكافئ التبعات من الخطاب الى العسة لانه مخالف للاستعمال الشائع وهو طحاك قلبه فانه العبرى (قوله قد شط وليها) جملة حالية من ليلى سواء كانت فاعلا أو مفعولا ليكافئ وقوله وليها أي أيام وليها (قوله أي فرها) أي أيام القرب منها أي وقد صارت أيام القرب من وصال ليلى سيدة لا مور أو حدة ذلك ويحي أسباب المدة بقوله وعادت الخ (قوله عواد) جمع عادية وهي ما يصرفك عن الشيء ويشدك عنه كما في القاموس (قوله وخطوب) جمع حط وهو الأمر العظيم وعطف الخطوب على العوادى مرادف لان العوادى والموارف والخطوب اللفظ مترادفة معاها واحد وهو ما ذكر (قوله أن يكون فاعلت) أي بروزها في الاصل فأصل عادت عادتو تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفا ثم حذف الالف لالتقاء الساكنين فالفصل محذوف اللام فورنه الآن فاعلت (قوله من المعادة)

ومن الخطاب الى القصة قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجريتم من فوقه الى التكلم قوله تعالى والله الذي ارسل الرياح فتنسج
سحابا فسقاه ومن القصة الى الخطاب قوله تعالى مالك يوم الدين ايالك بعد وقول عبد الله بن عيسى

ما ان تراليد زيدا في نفوسهم * كابر انهم كور ومرهوب
ان سألوا الحق يعطى الحق سائيه * والدرع يحفه والسيف مقروب

واما قول امرئ القيس * تطاول ليديك بالاعتد * وبان الخيل ولم ترعد * وبان ومات لهيلة * كناية على العاثر الارمد
وذلك من نبي جاءني * وخبرته عن أبي الاسود

فقال الرحمن في ثلاث اللغات وهذا ظاهر على تفسير السكاكي لان على تفسيره في كل بيت اللغات لا يقال اللغات عسده من
خلاف مقتضى الظاهر فلا يكون في البيت الثلاث اللغات لوروده على مقتضى الظاهر لان جميع انحصار اللغات عسده في خلاف
المقتضى لما تقدم واما على الشهور فلا لغات في البيت الاول وفي الثاني (٢٧١) اللغات واحدة فيعين ان يكون في الثالث

البيتان فحينئذ في قوله

ما في احداهما باعتبار
الانتقال من الخطاب في
البيت الاول والاخرى
باعتبار الانتقال من القصة
في الثاني وفيه نظر لان
الانتقال انما يكون من
شيء حاصل ملتبس به واد
قد حصل الانتقال من
خطاب في البيت الاول
الى القصة في الثاني لم يبق
الخطاب حاصلًا ملتبسًا به
فيكون الانتقال الى التكلم
في الثالث من القصة وحدها
لامنها ومن خطاب جميعها
ولم يكن في البيت الثالث الا
القصة واحدة وقيل
احدهما في قوله وذلك
لانه انتقلت من القصة الى
الخطاب وانما في قوله
جاءني لانه اللغات من

كان الصوارف والخطوب صارت ساديه وبحسب كون من عاد يعود في عاد عود وعواني
كانت تحول بسا الى ما كانت عليه قبل (و) مثال لانفت من الخطاب (اي القصة) قوله تعالى (حتى
اذا كنتم في الفلك وجريتم) والقياس كم (و) مثال لانفت (من القصة الى التكلم) قوله تعالى
(والله الذي ارسل الرياح فتنسج سحابا فسقاه) وفيه من الصاهر في أي ساق الله ذلك السحاب
وأجره (الى بلد) ميت (و) مثال لانفت من القصة (الى الخطاب) قوله تعالى (مالك يوم الدين ايالك
بعد) ومقتضى الظاهر اياه

(و) مثال لانفت من الخطاب (اي القصة) قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجريتم) وقد عذر
بطريق الخطاب في قوله كنتم ثم طريق القصة في قوله كنتم فعبارة لانفت على ادهين (و) مثال
الانفت (من القصة الى التكلم) قوله تعالى (والله الذي ارسل الرياح فتنسج سحابا فسقاه) وقد عذر ولا
بامم الحلاله موصوفاً بموصول وعاد عليه ضمير القصة فكان الاصل ان ياتي الكلام على طريق
القصة فيقال فساقه أي فاق قد ذلك السحاب الى المدمية فاجابه ثم عدل عنها الى التكلم فقال
فسقاه فكان اللفظ على ادهين (و) مثال لانفت من القصة (الى الخطاب) قوله تعالى (مالك يوم
الدين ايالك بعد) فقوله مالك يوم الدين وصف ظاهر وهو من قبيل القصة وانوصف بظاهر أيضا
فانصت الصاهر سوق الكلام على طريق القصة ثم عدل الى خطاب في قوله ايالك بعد ومقتضى
الظاهر ان يقال بانه بعد فكان اللفظ على ادهين أيضا ثم انشأ الى الصاهر العام لاستعمال اللغات
ولا يكون في جملة واحدة واما في قوله لانفت في جملة واحدة لان في ان كان خبر ذلك فواضح
والاقوم معمول لما قبله وقد ردها بأنه لا ممر من اللغات في جملة واحدة لان ذلك خطب وجاء في
تكلم فترم اللغات في جملة واحدة بكل حال وستكلم على حوار الاسباب في جملة واحدة فان قلنا
بحور ان يكون اللغات الثالث في قوله عن في الاسود فانه يعني انه قال لفت عن التكلم الى القصة

الخطاب الى التكلم وهذا أقرب * واعلم ان الالتفات من محاسن الكلام

أي مأخوذ من المعادة التي هي معاينة من الحاديين (فرله كأن الصوارف والخطوب) تفسير للعودى والمراد بها العواني وقوله
تصاديه هذا لا يعيد المعادة الآن يقال تركها من حاد القائل لظهورها من الاصل ساديه وهو تصديها فتحقق الفاعلة من الحاديين
والعنى على هذا الاحتمال عادتنا عواد أي صارت العوادى الحاديه يسو بينها أعداء لنا فمعنا من الوصول اليها (قوله) ويجوز أن يكون
من عاد أي مأخوذا من مصدر عاد بمعنى رجع وهو العود على الرجوع وعلى هذا فلا حدى فيه ووربه ففت وأصله عودت عكرت
الراو وانفتح ما قبلها فليت ألفا لالف مسددة عن واوهى عين الكامة (قوله أي عاد عواد) أي رجعت العوادى التي تحول بسا
الى ما كانت عليه أولا من الحيولة فقوله الشارح الى ما كانت تنطق بقوله عادت وقوله قبل أي من الحيولة بسا (قوله والقياس الخ)
تعبيره نارة بقوله ومقتضى الظاهر ونارة بقوله والقياس تعبى (قوله مالك يوم الدين) هو وصف ظاهر وهو من قبيل

ووجه حسه على ما ذكر المحشى هو أن الكلام اذا نقل من أسلوب الى أسلوب كان ذلك أحسن نظره

المعية وللوصوف ظاهر أيضا (قوله أى وجه حسن الالتفات) أى فى أى تركيب كان وأشار الشرح بتقدير حسن الى أن فى كلام
للمصنف حذف مصاف ثم ان قوله ووجهه مرتب على محذوف والاص والالتفات حسن ووجه حسه أن الكلام الخ (قوله اذا نقل) أى
حول من طريق كانهية الى طريق آخر كالحطاب وهذه الفائدة فى غاية الظهور بالنسبة للنقل الحقيقى كما هو مذهب الجمهور وكذا فى
النقل التقديرى كما هو مذهب السكاكى لان الجمع (٤٧٢) اذا سمع خلاف ما يعرفه من الأسلوب حصلت له زيادة شانه ووقور

ورغبة فى الاصماء الى الكلام
الآن هذه الفائدة التى
ذكرت للالتفات لا تنطبق
على مادة يكون المخاطب
فيها حصرة البارى حد
وعلا كما فى اياك بعد
لنزهة عن النشاط والبقاء
والاصماء فلو ذكر المصنف
فائدة غير هذه تصلح حتى
بأسبغ فى حقه تعالى
لكان أحسن وقد يقال
المراد أن الكلام الالتفاتى
أبنا وقع صالح لان براديه
هذه الفائدة بالنظر بعينه
مع قطع النظر عن
الموارض الخارجية
ككون المخاطب له لاولى
سمجانه أو غيره (قوله
أحسن نظرية) التطرية
بالهمز الاحداث من طرأ
عليهم أمر اذا حدثت وبالياء
للمشاة التحية التجديد من
طربت الثوب اذا عملت به
ما يجعله طريا كأنه جديد
اذ اعتمد ذلك لجمع الشارح
بين الجديد والاحداث فى
مادة الياء حيث قال أى
تجديدا واحدا من طربت

(ووجهه) أى وجه حسن الالتفات (أن الكلام اذا نقل من أسلوب الى أسلوب كان) ذلك الكلام
(أحسن نظرية) أى تجديدا واحدا من طربت الثوب

فى جميع مواضعه فقال (ووجهه) أى وجه حسن الالتفات (أن الكلام اذا نقل) أى حول (من
أسلوب) أى طريق (الى أسلوب) أى طريق (كان يعد من طريق التكلم الى الخطاب مثلا) كان (أى ذلك
الكلام) (أحسن نظرية) مصدر طربت الثوب بالياء أى ثبت به حددا أو طرأ بالهمزة أى
أحدثت فجمع بينهما عمادة الياء خلاف النقل

قلت لأن أنا لا سود عم وضافوا الاسود لم يقع موقع التكلم فى قوله أى من موقع الاسم اصاب
الياء وهو أب ولاحسن أن يحل الالتفات الثانى فى ذلك وانما فى وجهه من (ووجهه من الكلام اذا
نقل من أسلوب الى أسلوب الخ) شىء أى وجه الالتفات أن الكلام اذا نقل من أسلوب لآخر كان
أحسن نظر به أى انتهى لقلب لان بدأت العوس فى التقلب لما حذمت عليه من الصحر ويكون ذلك
أكثر اصعاء وفان فى مثل السائر فى قول الرحشى بن الالتفات يحصل له العار من ابدل لا يصح لأن
الكلام الحسن لا أن ورده صاحب الهلك الدثر بأن المستند قد على أكثره من وره الخ من مواضع
أى مواضع وقوعه بطائفة كمال الفائدة فان العداد كرا لله على وجهه ثم كرسدته التى كل صفة
منها كانت على شدة الاقبال والمخاطب يحسن به حاملا لا يغفر على دفعه ويحط به من هذه صفة به
متعبا على قضاء مهماته وقد ذكر فى الالتفات فى ياك لطائف غير هذه (تنبيه) اعلم انى لم أر من
أوضح المارة عن حقيقة الالتفات وره منهم قوم شبهوا على ما أشكل الخير بين حقيقة وحقيقة
التحرر بدو حقيقة وضع الطاهر وضع الضمر وعكسه فى كونه حقيقة أو محارفا للكلام فى أربعة أمور
الاول فى كشف الغطاء عن حقيقة اعلم أى الالتفات على الكلام من أسلوب لآخر كما سبق وهو نقل
معسوى لا يعطى فقط وشرطه أن يكون الصمير فى النقل اليه عائدا فى نفس الأمر أى الالتفات عنه
يحتر عن مثل أكرم ريدا أو أحسن اليه فصير ألت الذى هو فاعل أكرم غير الصمير الى اليه وليس الالتفات
واعمالا فى نفس الأمر لانه طريق الادعاء بعد لغيره غير اذا كان الصمير الاول فى محله واعتبار
الواقع فى نفس الامر فقلت انى أحاط بك فأحب المخاطب كنت أعدت الصمير فى الخطاب وهو صمير
عينة عن نفسك وليس ذلك وصفا الصمير العائب موضع صمير اسكلم بل خردت منك مثل نفسك وأمرته
بأن يحبه صمير العيبة واقع موقعه وكذلك ومالى لأعدا لى بطريق واليه ترجعون خرد من نفسه
حقيقة مثلها وحاطها وفى قوله طحا بك على رأى السكاكى خرد من نفسه حقيقة مثلها وحاطها بالصمير
واقع فى محله فهو التفات ويحرد على رأى غيره هو تحرد فقط وفى قوله بكلمتى التفات على القولين
ولا يقول به أعاد الضمر على غير الاول فيلزم أن يكون الصمير ان وهما السكاكى والياء ليشين أن أعاده

الثوب خلافا للنقل كذا اعترض وهو ظاهر على النسخة التى فيها الواو فى قوله واحدا وفى بعض النسخ أو احداثا
على
يأو وهذه ظاهرة لان المراد من التطرية التجديد ان قرئت بالياء والاحداث ان قرئت بالهمز لكن قوله بعد ذلك من طربت الثوب
راجع لقوله تجديدا وهو ما قبل أو فقط ولو قال من طربت الثوب أو من طرأ عليهم لكان ذلك أظهر هذا حصل ما ذكره أرباب الخواشى
وفى عبد الحكيم ان قوله تجديدا بيان للضى العوى وقوله واحدا نبيان للراد فان احداث هيئة أخرى لارم لتجديد الثوب ولم يذكر

انشاط السامع وأكثر ايقاظا للاصغاء اليه من احرائه على أسلوب واحد وقد تختص مواقفه لطائف كافي سورة الفاتحة فإن العدد اذا افتتح حمد مولاه الحقيقي، الحمد عن قلب حاصر ونفس ذاكرة لما هو فيه بقوله الحمد لله الدال على اختصاصه بالحدود وأنه يحقق به

الشارح هنا أحده من طرف بالهمز عمي ورد لأن ساء الظرف به من طرفاً محرد فياس غير مدكور في الكسب المشهورة من اللغة (قوله لانشاط السامع) الاذم للتعبيل أي كان ذلك الكلام الذي فيه الفعل المذكور أحسن نظرية لأحسن نشاط السامع أي محريك سروره وحاصله أن الكلام عند الفعل من طريق إلى أخرى حسن تحديد ما ليس فيه فعل وإن كان في إيراد كل كلام تحديد لا يسمع وإنما كان أحسن تحديد لأحسن نشاط السامع أي محريك سروره (قوله وكان (٢٧٣) أكثر ايقاظاً) أي وكان أكثر الكلام بسببها

(قوله للاصغاء) أي

لأجل الاصغاء أي الاستماع

اليه وهذه العادة أعنى

الاصغاء معبرة لله في الأولى

أعنى النشاط في المعلوم

لكم ما متلارمان لأن

النشاط للكلام يلزمه

الاصغاء اليه (قوله لأن لكل

جديد الخ) علة لعادة أي

وإنما كان السامع يحصل

له نشاط واصغاء للكلام

عند التقدير المذكور لأن

الخ (قوله على الإطلاق)

أي في كل موضع سواء

كان في العبادة أو غيرها

(قوله وقد تختص الخ) قد

للحقيق وتختص بصيغة

المجهول أو المعلوم لأنه

يستعمل لازماً ومتعدياً

يقال اختصه فاختص

أفاده عبد الحكيم وقوله

موقفه أي مواقع لانتفات

أي للواضع التي تقع ويوجد

فيها الالتفات واختصاص

(لانشاط السامع و) كان (أكثر ايقاظاً للاصغاء اليه) أي إلى ذلك الكلام لأن لكل تحديد لعدة وهذا وجه حسن لانتفات على الإطلاق (وقد تختص مواقفه لطائف) غير هذا الوجه العام (كافي) سورة (الفاتحة) فإن العدد ادراك الحقيق، الحمد عن قلب حاصر

(انشاط السامع) أي استحضاره للكلام واللام بالاعتدال منه في النظرية أي يكون الكلام في إيجاد الشاهد وتحديد حساس من ذلك الفعل ولو كان في إيجاد كل كلام تحديد في الجملة للسمع والنشاط له وما للتعبيل أي يكون الكلام عند التقدير أحسن تحديداً مما ليس فيه الفعل ولو كان في إيجاد كل كلام تحديد يسمع وإنما كان أحسن تحديداً من أحد أن التقدير فيه نشاط السامع بخلاف غيره (و) كان ذلك الكلام (أكثر ايقاظاً) أي بسببها (للاصغاء) أي الاستماع (اليه) أي إلى ذلك الكلام ومعلوم أن الشاهد للكلام يلزمه الاصغاء اليه في تحديد انشباط يلزمه الايقاظ في العبادة بطويلاً وإنما كان في من الكلام تحديد انشباط وكثرة الايقاظ لما علم من ولوع النفس بكل حديث وتبديدها بكل طرف وهذا الوجه عام في كل الصب وهو ظاهر على مذهب الجمهور وقد قدم أن وجوده على مذهب السكاكي فيما لا تقدم فيه لمصر صحتهم لروم ارتقاه التعبير بأسلوب مخصوص ثم هذا الوجه في توجيه الكلام من نص في حقه الايقاظ والنشاط واضح وثامن لا يصح في حقه ما ذكر كافي حق الباري تعالى فالالتفات بالنسبة اليه لا لزوم هذا الوجه كإظهار الرعية لأمول الكلام أو لوجه حر فافهم وذكر الالتفات في علم المعاني صحيح لأن المقام قد يقتضي كثرة الاصغاء إلى الكلام واستحضاره فيتوصل إلى ذلك الالتفات فإن أريد محرد تحيين الكلام من غير مراعاة لطائفة كان من الدبيع وقد تقدم نحو هذا ثم أشار إلى أن الالتفات قد يكون فيه مع هذا الوجه لطائف أخرى فقل (وقد تختص مواقفه) أي قد تختص بعض مواضع الالتفات (لطائف) أي بحسن ودقائق أخرى زيادة على هذا الوجه لا توجد في غيرها وجمع اللطائف باعتبار تعدد المواضع لأن المراد أن كل موضع يختص به لطائف عديدة عند ذلك الوجه فالكلام على وجه التوريع مع عدم (كافي) أي كاللطيفة (في) سورة (الفاتحة) فإن العدد ادراك الحقيق) لا سورة الفاتحة لقصد التعبد بها والدعاء فيها إذ ذلك هو القصد من ردها (ذكر) في أولها (الحقيق) أي الحدير (بالحمد عن قلب حاصر) ولا محالة

على الأول مدعي أنه غير الثاني فإن الحقيقة المحردة هي باعتبار الحقيقة عين المحردة عنها واعتبار التعبد بها غيرها فذلك الذي حرده في قوله بك هو في نفس الأمر نفسه فالتفتله بهذا الاعتبار وهذا عندنا أن

(٦٠ - شروح التلخيص - أول) مواضع كتابه عن اختصاصه هو كما يشتر إليه كلام الشارح في المطول (قوله لطائف) أي

محاسن ودقائق وجمع اللطائف باعتبار تعدد المواضع فهو من مقابلة الجمع بالمجم وتفصي القسم على آحاد أي أن بعض المواضع التي يقع فيها

الالتفات تارة تختص بلطيفة رائدة على اللطيفة السابقة وتلك اللطيفة رائدة تختص باختلاف المواضع وليس المراد أن كل موضع يقع فيه

حملة من اللطائف ولا أن كل موضع يقع فيه لطيفة رائدة والا لا وجب ذلك أن لاكتفي في الالتفات بالسكنة العامة كدليل يمكن قد يقال

أي مانع من أن يكون لكل موضع سكنة تختص به وسكنة غيره ثم إن السالك في قوله بطائف داخل على المقصور (قوله كافي سورة)

أي كالاتفات الذي الخ أو كاللطيفة التي في سورة الخ (قوله إذا ذكر الحقيق بالمجد) أي إذا ذكر المستحق للحمد وهو الله بقوله الحمد وأحد

الحقيق من اعتبار كون اللام في الله الاستحقاق (قوله عن قلب) أي ذكرنا من انشباع قلبه لا ذكرنا مجرد اللسان

وحد من نفسه لا محالة محركا لا لاقبال عليه فإذا انتقل على نحو الافتتاح إلى قوله رب العالمين الدال على أنه مالك للعالمين لا يخرج منهم شيء عن مسكونته وورثته قوى ذلك المحرك ثم إذا انتقل إلى قوله الرحمن الرحيم الدال على أنه معهم بأنواع النعم حلالها ودافعها تصاعفت قوة ذلك المحرك ثم إذا انتقل إلى جامعة هذه الصفات العظمى وهي قوله مالك يوم الدين الدال على أنه مالك للأمر كله يوم الحزاء تهاوت قدره (قوله بذلك العدد) أنه مد من اسم الإشارة وقوله من نفسه ظرف لغو متعلق بيجد أو مستقر حال من قوله محركا الذي هو صفة محدوف أي معنى محركا للاقبال كأن ذلك المحرك من نفسه (قوله وكما أجرى عليه) أي على المستحق للحمد أي وكلما وصف بصفة من تلك الصفات العظمى التي هي قوله رب العالمين الخ وإنما كانت تلك الصفات عظيمة لأفادته الأولى أنه يتولى لترتيب جميع العالمين وتدبير أمورهم ولا فائدة الثانية أنه المد مع جميع النعم الدنيوية والأخروية ولا فائدة الثالثة أنه مالك جميع الأمور يوم الحزاء (قوله أي أن يقول) أي إلى أن ينتهي الأمر أي أمرا حرا (٤٧٤) الصفات أو أمر العبد وحاله ولو قال حتى يقول الخ لكان أولى وذلك

لأن تصاعف المحرك أي حصل من أمراء الصفات وأمرها واحد بحسب إكونه حاصل بالقرآن لا بالتصاعف تدبر بحسب لادبي وحتى تدبر على التدبر محذوف أي أفاده السري (قوله أي جامعة تلك الصفات الخ) أعرض بأنه إن أراد الصفة العنوية فالأمر ظاهر وإن أراد الصفة المعنوية فلا يتم بالظن مالك يوم الدين لأنه يدل من لفظ الجلالة ولا يصح جعله صفة لأن مالك وصف عامل ولا يعرف بالصفة فلا يكون مضافا للمعرفة وجب أن المراد من ذلك الوصف الثبوت والاستمرار كالصفة المشبهة بالأحداث وحينئذ فيتعرف بالصفة لأن

يحمد ذلك العدد (من نفسه محركا للاقبال عليه) أي على ذلك الحقيق محمد (وكما أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظمى قوى ذلك المحرك إلى أن يقول الأمر أي جامعة تلك الصفات يعني مالك يوم الدين) (المعنى أنه) أي ذلك الحقيق محمد (مالك الأمر كله يوم الحزاء) لأنه أصيب مالك إلى يوم الدين على طريق الأساطير والمعنى على الظرفية أي مالك في يوم الدين والمعول محدوف

(يحمد ذلك العدد من نفسه) معنى (محركا للاقبال عليه) أي على ذلك الحقيق محمد وإنما قال الحقيق بالظن لأن الاسم في الله لا يستحق (وكما أجرى عليه) أي على ذلك الحقيق محمد (صفة من تلك الصفات العظمى) المعنى أنه يتولى تدبير جميع العالمين وورثته النعم الدنيوية والأخروية وأنه مالك جميع الأمور يوم الحزاء (قوى ذلك المحرك) مع تلك القوة الحزاء (التي أن يقول الأمر) أي الحزاء تلك الصفات (التي جامعة) أي جامعة تلك الصفات هي قوله تعالى مالك يوم الدين (المعنى أنه) أي ذلك الحقيق محمد (مالك الأمر كله يوم الحزاء) وقد تقدم في صفة ذكر الصفات ذكر معنى هذه الخاتمة وإنما أفادته تلك الأمور كلها لأن معمول مالك محدوف والمحدوف عيب المعلوم وليس يوم الدين معمول لأن هو ظرف أصيب إليه الوصف على وجه التوسع ونحو الظرف مرة المعول كقوله صياح النهار أحسن من أكل الدائد وإنما فسأني وجه التوسع لأن الإضافة إلى الظرف المعنى أن هو على حاله بكل ما ساءه التي هي مانع من اعتبار الحقيقة وقولنا إن المحدوف يبعد المعلوم فيه توسع ولا فالمعوم من معوم المقدور للدلول للقرينة بعد بعد الاعتدال فيهم وصف المعرفة بمالك مصافحان الإضافة إلى مالك على رأي السكاكي توسع من الإشارات إلى في سكتي على قولها إلا أن ذلك حروجا عن صيرورتكم إلى شيء لا وجوده أسكنه في نكلمتي خروج عن الحقيقة لجرده إلى الحقيقة لجردهم فهو عدول إلى الأصل وملك عدول إلى العرع والدوب إلى لفرع مانع من العدول إلى الأصل وقوله تعالى حتى إذا كسفت العتمة وحرسهم حردية من الخطيئة مثلهم عاد الصمير عليهم فهو نحر مد والصفات

الاصميران

الصفة المشبهة عبد المحققين تعرف بالصفة صحت يعرف بها (قوله على طريق الأساطير) المعنى

بمحدوف أي وحمل اليوم نحو كما على طريق الأساطير أي التوسعة في الطرف فاهم وسعوه وحبور واهبهم ما يحرك في غير حيث ترواه مرة المعول هي قوله يوم ما شهد به صبيها وعامرا به أو المراد الأساطير الخار العقلية وهو ما وقع في الدنيا الإضافة حيث أصيب اسم الفاعل إلى الطرف وحققه أن يضاف للمعول لكن لا كان بين الطرفين والمفعول به لا يسهل بل الطرف مرارته فظهر ذلك من هذا أن الإضافة على معنى اللام وإنما جعل حقيقة على معنى كضرب اليوم لأجل تحصيل عرص له بالغة لأن قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان مانع من قولك مالك الدهر وصاحب الزمان أن قلت حيث جعلت الإضافة بمعنى اللام فلم تحمل حقيقة قلت أحابوا عن ذلك بأن اليوم أمر اعتسري لأنه عبارة عن مقارنة متعده وهو لم يتحدد معلوم إراده لا زمام الأمور الاعتسرية لا تتعلق بها قدرة اللول ولا يكون اليوم مملوكا بل يقع فيه فاداه شيئا المدوي (قوله ونلقى) أي الحقيق على الظرفية فاعلم أن التوسع في محذوف في (قوله والمفعول محذوف) أي وهو الذي قدره المصنف بقوله لا مركه

وأوجب الإقبال عليه وحطاه تخصيصه بعبادة الخسوع والاستعانة في المهمات وكما في قوله تعالى ولو أنهم إذ دعوا أنهم ساءوا فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لم يقبل واستغفرت لهم وعمل على طريق الالتفات تمجيدا لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم ونظما الاستغفاره وتندبا على أن شعاعة من اسمه رسول من الله فكان ود كركاكي لالتفات امرئ القيس في أبيات الثلاثة على تفسيره وجوها أحدها أن يكون قصده هو بل الخطاب واستعظاؤه فيه في التفتاة الأولى على أن معه وقب ورود ذلك التندبا عينا ولغت وله التكللي فأقام مقام المصاب لدى لا ينسلي بعض التندبا الاستعانة للترك له وتحزيمهم عليه وخطبها تناول ليلك نسلية أو على أنها لعطاة شأن السأ أيدت فلما شديدا ولم تنصر فعل الموك فلك في أنها عسة فقام مقام مكروب وحاطها بذلك تسليه وفي الثاني على أنه صادق في التحزيم حاطب أولا وفي الثالث على أنه بر مدغسه أوسه في الأول على أن السأ لشده وكه حائرا ففطن معه لمقصي الحل جرى على لسانه ما كان لعه من الخطاب الدائر في محاري أمور الكبار أمرا وسما وفي الثاني على أنه بعد الصدمة الأولى أفاق شيئا فلم يجد النفس معه في الكلام على العيبة وفي الثالث على ماسق أوسه في الأول على أنها حين لم تتندت ولم تنصر عطفه ذلك فأقامها مقدم لمحقق للعباس حاطبها على سبيل التوبيخ والعيبر بذلك وفي الثاني على أن الحاصر على خطاب والعتاب كان هو العيظ والعصب وسكت عنه العصب للعتاب الأول وفي عيب الوجه وهو بدسم فائلا (٢٧٥) ويات ويات له وفي الثالث على ماسق

هذا كلامه ولا يخفى على

المصنف ما فيه من التعصب

(قوله دلالة على التعميم) إيا

علة لحذف المفعول أي

حذف المفعول دلالة على

التعميم لأنه يتوسل

بالإطلاق في مقام الخطاب

أي العموم للإيثار والرحيم

الامر جمع كما يأتي وأورد

عليه أنه بوقار مالك الأمر

كله حصلت الدلالة على

التعميم وأجيب بالنسب

مستند باحتمال حمل الأمر

دلالة على التعميم (في بند يوحى) ذلك المحرك لساقيه في القوة (الافعال عليه) أي افعال العبد على ذلك الحقيق بالحمد (والخطاب تخصيصه بعبادة الخسوع والاستعانة في المهمات) فالأمر في تخصصه متعلق بالخطاب يقين خاصته بالدعاء اذ دعوت له مواجعة وعية الخسوع هو معنى العبادة وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول نستعين والتخصيص مستفاد من تقديم للمفعول

إضافة الوصف في الظرف معبوية ولا الوصف للثبوت لا للحدود وهو ظاهر (في بند) أي خص انتهى العبد في آخره تلك الصفات العظام على الحقيق بالحمد عن فحاصلها إلى جامعها المقيدة مد كمر أي في حين مد كمر (يوحى) ذلك المحرك لساقيه في القوة (الافعال عليه) أي الاقداس من العبد على ذلك الحقيق بالحمد (و) يوحى (الخطاب) أي خطاب العبد ذلك الحقيق بالحمد (تخصيصه) متعلق بالخطاب وقوله (عبادة الخسوع) متعلق بالتخصيص وعية الخسوع هي العبادة والدعاء فمهما للتعبدية يقال حاطته تكدا اذا كانت مواجعة (و) يوحى الخطاب تخصيصه (بالاستعانة في) جميع (المهمات) وذلك في قوله إياك نعبد وإياك نستعين فمن تقدم للنسب فيها استفيد فالصمد في نفس الأمر شيء واحد وبالدعاء شئين وقوله تعالى والله الذي أرسل رباح واطف

على المعبود والتكيد لكل نسبة لذلك المعبود ولو لم يرد ذلك في التعميم مع الاختصار وأما قوله أضيف على طريق الانساع لأنه اذا جعل الزمان موقوف عليه اليك فادشمول ذلك لكل ما فيه بالدلالة العقلية بحيث لا يقبل التخصيص بخلافه رافق ذلك لأمر كله في يوم الدين (قوله في بند) أي حين فائدة الخاتمة أنه مالك الأمر كله في يوم الحراء أو حين اريد اذ فوه المحرك (قوله وخطاب) أي ويوجب ذلك المحرك أن يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد لا يبدل على تخصصه بعبادة الخسوع (قوله والاستعانة) أي وحطاه مما يبدل على تخصصه بالاستعانة وأورد على التخصيص الاستعانة كثيرا ما يقع بعبادة تعالى وأجيب بأوجه أحدها أن الحصر أصح بالنسبة للأصنام ويحوى والثاني أن المراد بالاستعانة طلب تحصيل الأسباب وتبذرها وكل من التيسير والتخصيص يخص به سبحانه وبه إلى والثالث أن القصد بالاستعانة إنما هو لله تعالى وإن حصلت بغير صورة حتى إن موطئها باقلا أعني عبادة يأتى الله أعني بواسطة والآن وأما الاستعانة بأسمائه تعالى في قولهم باسم الله على تقدير الباء الاستعانة فاما أنه استعانة به تعالى لأن كل حكم ورد على لفظ فهو ورد على مدلوله وأما أنها استعانة ترك لأنها استعانة بقصد ما يحصل الأسباب وقول المصنف في المهمات التقيد بذلك للاهتمام لا للاحتراز عن غيرها لا فرق (قوله متعلق بالخطاب) أي كما أن الباء في عبادة متعلق بالتخصيص (قوله يقال الخ) قصده بذلك الاستدلال على كون الخطاب يتمدى بآباء (قوله وعية الخسوع الخ) أي وحشده على يوجب ذلك المحرك أن يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد لا يبدل على تخصصه بأن العبادة هي عبادة الخسوع والتذلل له لا غيره وأن الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره (قوله هو معنى العبادة) الإضافة بآية (قوله من حذف مفعول نستعين) أي حذف مفعوله الثاني

(قوله فاللطيفة المختص بها الخ) أي فاللطيفة الداعية للانتفات في هذا الموضع وهو العاتجة التنبية على أن العددا إذا أخذ في قراءة العاتجة يجب أن تكون قراءته الخ أي بدأ كدعليه ذلك (قوله أن فيه تنبها) أي من الله تعالى وقوله يجب أن يكون قراءته على وجه أي مشتملة على وجه وهو حضور القلب والتفان لمستنجد الخ لا محل أن يجد من نفسه ذلك المحرك هذا حاصل كلام الشارح وفيه أن للأحوذ من كلام ابن أن اللطيفة الداعية للانتفات في (٤٧٦) هذا القائم قوة المحرك الحاصلة من احراء الصفات عليه لالتنبية على أن

القارئ يسعى أن يكون قراءته كذلك ود كر العلامة عبد الحكيم أن الشارح أشار بقوله فاللطيفة الخ إلى أن ما ذكره ناقص قاصرا لا حاصله من احراء تلك الصفات موجب لوجود المحرك الذي موجب أن يخاطب العبد ذلك الحقيق ولا مهم مكنة الخطاب الذي وقع في كلامه تعالى فلا بد من صم مقدمة وهي أن العبد مأثور بقراءة العاتجة فعليه تنبيه على أن العبد ينبغي أن تكون قراءته بحيث يتجدد ذلك المحرك لتكون قراءته بالخطاب واقعة موقعها (قوله ولما احراز الخ) أشار الشارح بذلك إلى أن قول النصف ومن خلاف الخ كلام اضطرر إلى ذكر في غير محله لمناسبة وذلك لأن كلامه كان أولافي أحوال السد إليه على مقتضى الظاهر واحراز الكلام على خلاف مقتضى الظاهر في السد إليه فأورد عدة أقسام منه وإن لم تكن من المسد إليه (قوله أورد عدة أقسام) هي ثلاثة باقي

فاللطيفة المختص بها موقع هذا الانتفات هي أن فيه تنبها على أن العددا إذا أخذ في القراءه يجب أن تكون قراءته على وجه يتجدد من نفسه ذلك المحرك ولما احراز الكلام إلى خلاف مقتضى الظاهر أورد عدة أقسام منه وإن لم تكن من مباحث المسد إليه فقال

التخصيص ومن حدى معمول الاستعانة استبعد التعجب مع قربه المحررى كل مهم مع الحاجة إليه وقدره المؤول عليه مع هاية كرمه ويحتمل أن يكون المستعان عليه حس المادة بقربه تغارتهما فاللطيفة المختص بها هذا المحل كون الاسفات الذي يحتمل من العدد وهو العلى وأما اللطيفة فلا بد من له إلى تحريكه فلا بد من المدفوع وحسنه عند اللطيفة قوة المحرك الحاصلة بالحضور وذلك مطلوب لأن الأدب في الخطاب مع الحضور لاعم العلة ويحتمل أن يكون اللطيفة كون الخطاب بالتخصيص تنبها منزلة الإشارة إلى محسوس مشمرا بأن موحه كون الخطاب تلك الأوصاف العظام وعبره بها عاية التنبير وأنه يسعى أن لا يروى عن الخاطر والشهود لأجل ذلك وعلى أن اللطيفة أحد الأمرين يبقى كلام انتهى على صاهره فلا يحتاج إلى حمل اللطيفة فيه هي أن فيه تنبها على أن العددا إذا أخذ في القراءه ينبغي أن يكون على وجه يقع منه ذلك المحرك وهو الحضور لأن المقصود التفت السد حال القراءة الحاصلة به وهو حيث لا يقصد تنبها على أنه يسعى أن يكون القراءة على الوجه المحصور ولا يطلب منه ذلك بل المطلوب منه نفس الحضور لالتنبية على أنه يسعى أن يحضر وهذا إذا روى الانتفات من العددا إلى كما قرنا وأما أن يروى من الملل للصورة فلا يكون اللطيفة مدد كعدم صحة المحرك في حده وعدم صحة الاسفات إلى التخصيص عاية المحصور وعليه فيقاع صورة الانتفات بعد احراء الأوصاف للتنبية

الخلاصة منه على رأي السكاكي التفت ونحوه على رأي غيره غير بد فقط وقوله تعالى فسماء السمات على رأيها لانه عائد على الله تعالى حقيقة والكلام فيه كالسكاكي في تكافؤ لبي وقوله تعالى الحمد لله السمات على رأي السكاكي ونحوه وذاك التفت لا تحريده على بحث فيه وسيأتي في حق الكلام عليه إن شاء الله تعالى * الثاني في الفرق بين التحريد والانتفات وقد علم بما سبق أن بينهما عمومًا وخصوصًا من وجه فيوجد التحريد دون الانتفات كقولك رأيت من أسدا ومثل اطاول ليدك على رأي الجمهور والانتفات دون التحريد كقولك رأيت من أسدا ومثل اطاول ليدك على رأي الجمهور * الثالث في وضع الظاهر موضع السمر وعكسه بالنسبة إلى الانتفات فعد السكاكي قد يجتمع وضع الظاهر موضع السمر مع الانتفات في نحو والله انى أرسل الرياح وأمير المؤمنين بأمره كذا وقد يعزى الانتفات نحو اطاول ليدك وليس فيه وضع الظاهر موضع مصر من وضع مضمرة موضع مصر وقد يعزى وضع الظاهر عن الانتفات كقوله تعالى ان أبانا لبي صلال مدين فان أصدناه لتقدمه في قوله أحبال أيبا وأما وضع السمر موضع الظاهر فيسرد عن الانتفات في نحو هم رحلا يدور به رحلا لان الصبر والظاهر كلاهما على أسلوب التنبية ويتفرد الانتفات عنه كثيرا نحو أياك بعدو نحو * ويا ربنا ليلته * ويحتمل أن في حق قول الحقيقة هم الرحمن أمير المؤمنين وأما على رأي السكاكي فوضع الظاهر موضع السمر والانتفات قد يحتمل أن مثل فصل لك وقد يتفرد

الانتفات

الخاطب غير ما يعرفه والتعبير عن الاستقبال بلعظ الماضي والقلب وأما قوله أو البائل

الخ فهو من جهة باقي المخاطب فمطعمه عليه من عطف العاض على العام (قوله وإن لم يكن من مباحث المسد إليه) أي ولذا قال ومن خلاف القصى ولم يقل منه وفي تعبيره عن إشارة إلى أن أقسامه لا تنحصر فيما ذكره فان الجاز والكتابة أيضا من خلافه

على أن العبد يسعى له أن يكون منه المحصور ليقع الالتفات العلى مطافاً للعقل لأن ذلك هو الادب وذلك ظاهر فتأمل في هذا بلباق فانه من السهل للمتبع الاستوفيق الله تعالى * ولما انجز الكلام في أحوال المسئلة الى بيان حال ذكره على خلاف مقتضى الظاهر ذكر من خلاف مقتضى الظاهر في الحجة فساماوان لم تكن من مباحث المسئلة فقال

الالتفات وهو العالب مثل انك بعد وفدي بمرء وصم الظاهر مثل الحمد لله ومحو والله الذي أرسل الريح ووضع الصمر موضع الظاهر لا يجتمع مع الالتفات لأن الالتفات لا بد فيه من صير سابق يلتفت عنه ومع ذلك فلا موقع للظاهر ولكن بفرد وضع الضم في ضم رجلا ريد وبفرد الالتفات في غير ذلك * الرابع في أن الالتفات حقيقة أو مجاز اذا تأملت ما سبق علمت أنه حقيقة حيث كان معه تجريد وحيث لم يكن فنكلم ان شاء الله على كون التجريد حقيقة أو لا في موضعه واذا تأملت ما حقه فبما وعرفت لك فيه وقفة فراجع ما ذكره البكاكي من أسباب الالتفات في آيات امرئ القيس يتضح لك ما قلناه وقد صرح في أثناء كلامه بسقط التجريد وصرح الخطيب في باب التجريد أن الالتفات تجريد والتحقيق ما تقدم من التفصيل * ونسب * فهو لا يكون الالتفات الا في حالتين وقد صرح بذلك الرعشمري في أوائل تفسيره والظاهر أهم أنما يريدون بالحالتين الكلامين المستقلين حتى يمتنع الالتفات بين الشرط وحواه مثلاً وكلام السبايين في إيجاز الحدف وغيره يعني أنهم اعم يريدون بالحالة الكلام المستقل به فاما قول الشاعر

أنت الحلالي الذي كنت مرة * سمعنا به والارحبي اللطيف

فليس من لأن الصميرين أحدهما على اللفظ والآخر على المعنى وشبهنا أبو حيان توهم أن ذلك من الالتفات لانه لم يحقق معنى الالتفات وظن أنه ضمير لطيف وكذلك ظن ان من قراءة من قرأ اياك بعد ما لباه مصبومة في بسند وليس من والظاهر أنها مبنية على حوار أنما قام القياس على حوار بارحى قام ولا يصح هذا القياس لأن شرط ذلك أن يقدم ما عطه لفظ العيبة من موصول أو موصوف ثم قد ظهرت في القرآن الكريم عوامع قد يقال ان الالتفات فيها وقع في كلام واحد وان لم يكن من جزأى الحجة منها قوله تعالى والذين كفروا بآيات الله وقلناه أولئك يتسلوا من رحمتي ومنها قوله تعالى وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمهر رسولا يتلو عليهم آياته ومنها قوله تعالى وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ليعقوله اماناً مما لك التقدير ان وهبت امرأة نفسها للنبي أحلكها لك وجملة الشرط والحراء كلام واحد فان قلت قد وقع الالتفات أيضاً في الشرط والجواب في قول كثير

أسبغى ما وأحسنى لاملومة * لدينا ولا مقلية ان تقلت

قال الجوهري خطبها ثم غاب قلت لانتم أن هذه التفتات لم يروى فيه لفظ مقلية جاء على النسيئة كقولك أنت رجل قام وأنت مقلية تقلت كما تقدم في قوله * أنت الحلالي الذي كنت مرة * سمعنا به وقول الجوهري انه خطبها ثم غاب يمكن حمله على ما قلناه ولئن سلمنا أنه التفت فقول ليس قوله لاملومة جواب الشرط بل دليله على مذهب الصريين ولا يمتنع اختلاف الجواب ودليله في الخطاب والعينة ولو امتنع ذلك أو قلنا انه جواب على مذهب الكوفيين فالجواب أن الالتفات وقع بقوله لاملومة والتقدير لاهي ملامة ومنها قوله تعالى ويوم نحشرهم وما يعبدون من دون الله فيقول ومنها قوله تعالى إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً لتؤمنوا بالله ورسوله بل فيه التمانان أحدهما بين أرسلنا والحالة الثانية بين الكاف في أرسلناك ورسوله وكل منهما في كلام واحد ومنها قوله تعالى سائق في قلوب الذين كفروا الرعب بما أشر كوا بالله ومنها قن تمك منهم فان جنهم جزاؤكم حور

الرخصى فيه أن يكون صير حراً كما يعود على التامين قال على طريق الالتفات وهو يسأل ما تقدم عنه وعن غيره ومنها قوله تعالى واشتروا يوماً يرجعون على قراءة آلياء قال الرخصى على طريقة الالتفات وهو أيضاً ما تقدم ثم كان الرخصى مستعياً عن ادعاء الالتفات بأن يعيد الصيرى ترجعون إلى من الناس فلا يكون الالتفات وماذا التسوخي في (١) الأقصى القريب أن الواو في وعتامهم اثني عشر تقيداً وأول حال يرميه وقوع الالتفات في كلام واحد ومنها ما في لأعسد لدى فطري واليه رجعون لأن فطري ويرجعون كلام واحد قال كان الفتش أن الالتفات لا يكون في جملة واحدة يعني به جملة طرفها مفردان في محور وقوعه بين حملتين لها محل واحد معولتين لشيء واحد أو بين حملتين متعلقين بالمقصص كلامه شيء مما سبق **نسيه** قوله تعالى الحمد لله وقوله إياك بعد انفقوا على أنه التفت واحد وفيه نظر لأن الرخصى ومن تبعه على أن الالتفات خلاف الظاهر مطلقاً بل منهم من كان التقدير قولوا الحمد لله فمبه التمدان أعني الكلام اسماء بقره أحدهما في إعط الخلاله من الله تعالى حاصر فاصله الجدك وأثنى إياك بحيث عني خلاف الأسلوب السابق وإن لم يقدر قولوا كان في الحمد لله التفت عن التكلم إلى الله من الله سبحانه حمد لله ولا يكون في إياك بعد التفت لأن قولوا مقدره مما أقطعا وأحد الأمرين لأمر الرخصى والكافي إذ أن يكون في الآله التمدان أو لا يكون في التفت بالكلية هذا الأمر على رأي الكافي وهو مقصص كلام الرخصى لأنه حمد في آيات امرى النفس ثلاثاً وان مر على رأي جمهور ولم يقدر قولوا الحمد لله فلا التفت لأن التقدير قولوا إياك بعد وان قدر قولوا قبل الحمد كان في التفت واحد في إياك و نظر قول الرخصى أن في آيات امرى النفس ثلاث التفت (نسيه) ما تقدم يقصص أن أسلوب العبارة لا فرق فيه بين أن يكون فيه صير عابث ولا بد بل غلبهم كما سبق بقوله تعالى والله لدى أرسل الرماح قد جعلوا لفظ الخلافة مدعاة وهذا كثير في كلامهم وفيه نظر يدعي أن يمدل بين أن يكون الاسم الظاهر مشتملاً على صير عابث ولا في كان مشتملاً على صير مستر أو كان في الكلام صير عابث فيكون ذلك أسلوب عبثة والنقل عنه واليه التمدان وإن كان في الكلام اسم صير لا صير فيه فأبى أسلوب العبثة وسنة لاسم الحامد إلى تنكلم والمخاطب والعاشق على السواء والتميز بينهما من قول الشخص عن الله ونحوه فعل ريد في غير تنكلم والمخاطب لفظة لا محتمل ولأن المدون عن الصير الصريح في الكلام وأخطأ إلى الاسم الحامد بغير دواعية من الإغلاط ومعهما إذا كان للتصير والذي يحتاج للتصير عليه هو صير فان صير لا يستدل لاحتياجه إلى مفسر وأما عود صير العبثة على العلم فلا تنقيح أن يقول الشخص عن صير بغير مدلول فيه من التفسير ولذلك تمسح رعاية المعنى في جملة أخرى فيقول الشخص عن الله ريد قام وقعت رعاية المعنى لا لا فاب فانس تغير التكلم عن الله أو مخاطبه باسم لا وضع الظاهر موضع التصير عن هذه اصطلاحات لا مشاحة فيها **نسيه** ذكر السوحي في الأقصى القريب وكذلك أن الأثر في كبر البلاغة وأن البعس في طريق الصراحة نوعاً من الالتفات وهو بناء العمل للمعول بعد حطاط فاعده أو تكلمه فيكون التفتان مع كقوله تعالى عرأصوب عليهم بعد أمنت قال المعنى عرأصوب عليهم عصب عليهم وفيه نظر ونحن إذا كنا نوقفاً في أن الانتقال إلى الاسم الحامد التفت فهو هذا أولى لأن المعنى في العصب مثلاً لم يذكر بالكلية فكيف يدل انطباعه على من الالتفات وان صرح ذلك فعلى رأي الكافي يلزمه أن تكون جميع الأفعال الممية للمعول في الالتفات **نسيه** توهم بعضهم أن في نحو قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أركبوا السفانا وليس كذلك لأنه إذا أراد التفت أركبوا عن آمنوا لم يصح لأن الصلة يأتي صيرها عائداً وإن كان المراد المخاطب لم يصح لأن لها لفظاً ومعنى كما تقول

(١) هكذا في الأصل
والذي في كشف الظنون
أقصى القرب في صناعة
الأدب للشيخ زين الدين
محمد بن محمد السوحي
كلمة مصححة

ومن خلاف مقتضى ما ساء السكاكي الاسلوب الحكيم وهو تلقى المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده نسيها على أنه الاولى بالقصد أو بالنسب بغير ما يتطلب تنزيل سؤاله مرة غير نسيها على أنه الاولى بحاله أو للمهم له أما الاول فيكقول القسري للحجاج لما قال له متوعدا بالقيء

(قوله تلقى مخاطب) بفتح الطاء فيه وفيما بعده أى تلقى التسليم بالكلام الثانى مخاطبه وهو التسليم بالكلام الاول والتلقى الواحده يقال بقاء بكاء واحده به (قوله بغير ما يترقب المخاطب) أى بغير ما ينظره المخاطب من التسليم (قوله والباء بغير الخ) دفع به ما يقال ان فى كلامه لمصنف تعلق حرقى حرمتحدى اللفظ والمعنى بعبث واحد وهو مجموع وحاصل ذلك الدفع أسهما بخلافهما فى البنى فلا اعتراض وبوفش هذا الجواب بأنه ان أراد التعديه العامة وهى يصل معنى المعدل الى العمول فهذا الاسم معنى مستقلا وان أرادها الخاصة وهى بغيره جوده لان شرطها ان يكون محروجا مما معمولاً به فى (٢٧٩) المعنى والتلقى ان يتعدى لواحده ولا يتعدى للثنى لا يسميه ولا بالحرف وأجيب بأنه ضمن التلقى معنى الواحده وهو يتعدى للثنى بالحرف (قوله على خلاف مراده) فتراد الحجاج وهو المخاطب بالادهم القيد وحالاه هو العرس الادهم (قوله نسيها) أى من ذلك التسليم (قوله ذلك الغير) أى للمهد الذى كرى أى على أن ذلك الغير الذى هو خلاف مراده ولو عبر به كان أوضح لأنه السوان المذكور فى تامل وان لم يشترط فى العهد الذى كرى اتحاد العنوان وإنما حملنا الغير على خلاف مراده ومحملة على غير ما يترقبه المخاطب كما هو التبادر ليوافق قول الشارح فيما بعد فنبه على أن الحمل على العرس الادهم هو الاولى بأن يقصده الامير لادلائه

(ومن خلاف مقتضى أى مقتضى الظاهر (بأنى المخاطب) من اصافه المصدر الى المفعول أى باقى التسليم اعطى (بغير ما يترقب) مخاطب والباء فى بغير للتعديه وفى (بحمل كلامه) للتعديه أى انما بقاء بغير ما يترقب سمى أنه حمل كلامه على الكلام الصادر عن المخاطب (على خلاف مراده) أى مراده للمخاطب وانما حمل كلامه على خلاف مراده (نسيها) للمخاطب (على أنه) أى ذلك الغير هو (الاولى بالقصد) والارادة (كقول القسري للحجاج وقد قال) أى الحجاج (له) أى للقسري حال كون الحجاج (متوعدا بإياه)

(ومن خلاف مقتضى أى مقتضى الظاهر (بأنى المخاطب) هو من صافه المصدر الى المفعول أى ومن خلاف مقتضى الظاهر تلقى التسليم اعطى (بغير ما يترقبه) ذلك المخاطب من ذلك التسليم يقال بقاء بكاء اذا واحده به (بحمل كلامه) أى كلام ذلك المخاطب (على خلاف مراده) أى مراده ذلك المخاطب والباء بغير و يحمل متعلقان بالثانى والاولى للتعديه والتعديه نسبة كما بهم من التقرير وانما يحمل التسليم كلام المخاطب على خلاف مراده فتقاء بغير ما يترقب حيث راعى مقتضى الحال (نسيها) من ذلك التسليم لذلك المخاطب (على أنه) أى على أن ذلك الغير الذى لا يترقبه المخاطب من التسليم هو (الاولى بالمصدر) أى ذلك الغير هو أولى أن يقصد ويراد دون ما يترقب وذلك (كقول القسري للحجاج وقد قال له) أى والحال أن الحجاج قال للقسري (متوعدا بإياه) أى حال كون الحجاج متوعدا

أنت الذى قام وأنت الذى كنت وان أراد الساعات اركبوا عن الدين فان الدين أسلوب غيبة والمادى أسلوب غيبة لم يصح لان لمادى مخاطب فى المعنى فان الانتقال عليه بالبناء كد كرم صيره ولقد يجوز أن تقول يا نعيم كلتم وهذا قريب مما توهمه شيعاء أبو الحسن فى قوله * أنت الهلالى الذى كنت مرة * سمعناه (بغيره) ما هو قريب من الالتفات وليس منه اد ليس فيه انتقال من أحد الاساليب الثلاثة لغيره الانتقال من أحد اساليب ثلاثة وهى التثنية والجمع والافراد الى الآخر وأقامه كالالتفات ستة من أسلوب لأسلوب وسيأتى الكلام عليه ان شاء الله تعالى من (ومن خلاف مقتضى تلقى المخاطب الخ) ش هذا هو الذى ساء السكاكى الاسلوب الحكيم وساء الشيخ عبد القاهر معالطة

على أن السه على كونه أولى بالقصد هو الحمل على العرس الادهم الذى هو خلاف مراده الحجاج وهو معار لغير ما يترقبه كما يفهم من حسن الشارح من الكلام على خلاف المراد سبب لتلقى المخاطب بغير ما يترقب فأصل (قوله والارادة) عطف تفسير (قوله متوعدا بإياه) أى لان القسري كان جالساً سنان مع جماعة من احواله من الحصرم أى القنب الاحصر وقد كرر بعضهم الحجاج فقال القسري اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسقني من دمه فاعلم ذلك الحجاج فقال له أنت قلت ذلك فقال نعم ولكن أردت السبب الحصرم ولم أردك فقال له لأحملك على الادهم فقال القسري مثل الامير يحمل على الادهم والاشبه فقال له الحجاج ويك انك لا تريد ان يكون حديداً فقال الحجاج لا أعوانه احموه فلما حموه قال سبحانه الذى سخر لنا هذا الآية فقال اطرحوه على الارض فلما طرحوه قال منها حقناكم وفيها نعيدكم فسمعهم الحجاج فقد سخر الحجاج بهذا الاسلوب حتى تجاوز عن جريمته وأحسن اليه على ما قيل والقسري كان

لا حملك على الادهم مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب فانه أوز وعيده في معرض الوعد وأراه بالطلب وحده

من رؤساء العرب واصحابهم وكان من جملة الخوارج الذين خرجوا على سيدنا علي كرم الله وجهه وقوله اما أردت اللعب المحصرم أي والمراد تشويده وجهه استواؤه ونقطع عقه قطعه ويذمه الخمر لخدمته (قوله لا حملك على الادهم) ان قلت كان للمامب معرض الحجاج أن يقول لا حملن الادهم عليك لان القيد (٤٨٠) يوضع على الرجل لا العكس قلت هذا الاستعمال والتعدي مروي

يقال حمل على الادهم أي قيد به ولو سلم فليكن من قبيل القلب كما ستعرفه أو أنه شبه القيد بمركوب عمامع الممكن في كل على طريقة الاستمارة بالسكاية واثبات الحمل تحصيل هذا وقرر شيخنا العلامة العدوي أن معنى قوله لا حملك الخ لا حملك الى القيد أي إلى أن نصير مقيدا به فعلى معنى لا ولا قيد ولا شيء وهذا غير الوجه الاول (قوله يعني القيد) أي يعني الحجاج في هذا القول بالادهم القيد الجديد (قوله وعيده الوعد) أي في صورة الوعد بالحمل على الادهم الذي هو الفرس (قوله وتلقاه) أي وواجهه مع ما يترقب يحور أن يهر ما يترقبه الحجاج يرفع العقوبة كما في سيم والظاهر أن المراد بما يترقبه الكلام الخال على العقوبة وترك العقوبة به لان الذي يترقبه الحجاج مراحمته في الحمل على القيد

(لا حملك على الادهم) يعني القيد هذا قول قول الحجاج (مثل الأمر يحمل على الادهم والاشهب) هذا قول قول القمري وأر وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه أمير ما يترقب أن يحمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم أي الذي علب سواده حتى ذهب الباص

للقمري (لا حملك على الادهم) يعني الحجاج في هذا القول بالادهم القيد الذي هو الجديد (مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب) هذا قول القمري كما أن ما قبله قول الحجاج القمري أبرر وعيد الحجاج الحمل على الادهم الذي هو القيد في معرض الوعد والحمل على الادهم الذي هو الفرس وتلقاه في ذلك نصير ما يترقب حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم وهو الذي علب سواده حتى ذهب بياضه وكذا ذلك الحمل مما سابه من ذكر الاشهب وهو الفرس الذي علب بياضه حتى ذهب سواده ونزك مراد الحجاج بالادهم وهو القيد تنسبها على أن الحمل على الفرس الادهم هو الاوى أن يقصده مثل

وهو من خلاف أقصى باسحق أي مقتضى الظاهر وهو صبيان * لاون بلقي الخاطب بالكسر بدير ما يترقب وذلك يكون يحمل كلامه على خلاف مراده نديها على * لاوى * بقصد اليه واعاقبا تكسر الطاء ليهود الصمير في كلامه البهلاء لا يصدق عليه فنقده لاسو مع أنه محاط بالفتح حقيقة كقول القمري للحجاج وقد فراه الحجاج متوعده بالصل لا حملك على الادهم مثل الامير من حمل على الادهم والاشهب فأراد الحجاج أن يقيدته وتلقاه القمري مع ما يترقب من فهمه التوعيد بالطلب وجه مشيرا إلى أن من كان منه من السلطة بما سابه أن يعود أن يحمل على الادهم والاشهب من الخيل ويكون حذرا بأن يصعد صم الساء أي يعلى لأن يصعد فتعده أي تشويرون وكذا قوله حين قال في الثانية * جديدا لأن يكون جديدا جبر من أن يكون وليدا وهذا القسم قريب أو هو من تعجل العارف بزيادة إشارة إلى سعة رأي الخاطب وهو قريب من القول بالموجب وسيايان في السديع والقيد يسمى أدهم سمي بذلك لسواده قال * أوعدي باسحق والادهم * وقال حرب

هو القين وان القين لا قين منه * لقطع المساحي أو لحمل الادهم

قل ان سيده كسروا كسيرا لاسماء وان كان في الاصل صفة لانه علب عليه الاسم ومن هذا قوله

أنت تشكي عندي مزاوله القري * وقد رأيت الضيفان يحون مبرلي

فقلت كأني ما سمعت كلامها * هم الصيف جدي في فراهم وعجلى

كدا حمله المصنف به وجه نظر (سبه) صمد عني أو ثقي وأصعد عني أعطى خلاف الغالب من الغالب استعمال الرباعي والخماسي في الشر والثني في الخير إما حراما أو على راحح ومرجوح مثل وعدني الخير وأوعدي الشر وشني كدا على قول وقوي الساء اذا اشتد وأقوى اذا اهدم وحررت الرجل أخرته وأخفرت تركته وكبوا كئيبا قال الله سبحانه وبما لي لها ما كئيبا وعليها ما اكنئت وحمل واحتمل قال

أعنت

الجديد والمراد بمره الكلام الدال على مدح الامر (قوله بأن حمل الادهم) الساء للديه (قوله)

الذي علب سواده الخ) أي انه يولد وفيه شماتة من ثم يكثر الشعر الاسود حتى يعلب على الابيض ويذهب الابيض بالمرارة أن يقلب البياض سوادا ولا مانع من ذلك كما أن السواد يقلب بياضا في مثل الشعر ويحتمل أن المراد ويذهب البياض في رأي العين وبأي الرأي اقتله

أن من كان على صفته في السلطان وبسطة اليد خذير أن يصفى ولا أن يصفى وكذا قوله لما قال له في الثانية انه حديد لأن يكون حديد آخر
من أن يكون ليديا وعن سلوك هذه الطريقة في جواب الخطاب عبر من قال مفتحرا

أنت تشككي عندي مزاوله القرى * وقد رأيت الضيفان ينحون منزلي

فكنت مكثي ما سمعت كلامها * هم الصيف جدي في قراهم وعجلي

وسماه الشيخ عدد القاهر معاطة

(قوله وصم اليه الأشهب) أي فريه على أن مراده هو بالآدم الذي يحمله عليه الفرس لا القيد (قوله أي القلة) أشار إلى أن المراد
بالسلطان السلطة (قوله أي الكرم) تعير لسلطة اليد فالمراد بسطة اليد سعتها أي الكرم وقوله والمال والنعمة عطف على السلطان
لأن نية التفسير وذكر النعمة بعد المال من ذكر العام بعد الخاص (قوله من أصفى) أي مأخوذ من أصفى وكذا ما بعده فأصفى يدل
على الخبر لانه من الصفاء التحريك وهو الاعطاء بخلاف صفى فإنه يدل على (٤٨١) النثر لانه من الصفاء بالكسر وهو ما

يوتق به وهذا عكس وعد
وأن وعد والتسكة في ذلك
أن صفى للقد وهو صيق
فاسب أن تغلق حروفه
الدالة عليه وصفى للاعطاء
الاطلاق المطالب فيسه
الكثرة فاسب فيه كثرة
الحروف ووعد للحبر والخبر
سهل مفعول للأشعب
فاسب فله حروفه ووجه
نظفه وأوعده للشر وهو
صعب شاق على الفوس
فاسب نقل له نظفه بكثرة
حروفه (قوله أو السائل)
الفرق بين باقي السائل
ولقي الخطاب أن تلقى
السائل معنى على السؤال
بخلاف باقي الخطاب
(قوله غير ما يتطلب) في
الصحيح الطلب هو الطلب
مرة بعد أخرى فالأولى غير

وصم اليه الأشهب أي فريه على أن مراده هو بالآدم الذي يحمله عليه الفرس لا القيد فيه على أن الجمل على الفرس
الآدم هو الأروى بأن يصفى بالأمير (أي من كان مثل الأمير في السلطان) أي القلة (أو بسطة اليد)
أي الكرم والمال والنعمة (خذير بأن يصفى) أي يعطى من أصفى (لا أن يصفى) أي يفيد من
صفى (أو السائل) عطف على الخطاب أي باقي السائل (غير ما يتطلب تنزيل سؤاله مرة غير)
أي غير ذلك السؤال (نسبها) للسائل (على أنه) أي ذلك الغير (هو الأولى بحاله أو المهم له

الحجاج (أي من كان مثل الأمير في السلطان) أي القوة والعلية (أو بسطة اليد) أي وسعة اليد والكرم
والمال (خذير) أي خبيث (بأن يصفى) أي يعطى مأخوذ من أصفى غلب المدة أعطاء (لأن
يصفى) من صفى ثلاثيا أي يفيد (أو) ينفي (السائل ما يتطلب) فالسائل معطوف على الخطاب
واعيان باقي السائل غير ما يتطلب (نثر ين سؤاله مرة غير) أي مرة غير سؤاله وذلك بأن يحاج غير
سؤاله (نسبها) من المسائل (على أنه) أي على أن ذلك الغير الحجاج هو (الأولى بحاله) أي هو
الأنسب أن يكون عنده لا السؤال عنه (أو) نسبها على أنه (المهم له) فهو أولى بالسؤال عنه وكونه هو
المهم يستلزم كونه أولى بحاله دون العكس لأن الشيء فديكون أولى بحاله على تقدير التوجه لطفه أو
غيره ولا يكون في نفسه من حمله لاهتمامه التي بنا كدطلبها ثم مثل الأول بقوله

أعلمت يوم عكاظ حين يقيني * تحت المعراج فما شفقت عباري

أما أقسمنا حطينا بيننا * فحملت مرة واحتملت فحار

ومطر في الشر ومطر ما عليهم مطرا ومطر في الخير قال ابن سيده الثلاثي للأعم وحاء على العكس رب
إذا افتقر وأترأ إذا استغنى عن قول وحسنه عن حاجته واحتسب العرس في سبيل الله وقسط إذا
حار وأفسد إذا عدل ص (أو السائل الخ) ثم القسم الثاني من هذا الباب باقي السائل غير
ما يتطلب وذلك نثر ين سؤاله مرة غير نسبها على أنه الأولى بحاله أو المهم وعندي أن هذا من القسم

(٦١ - شرح التدخيص - أول)

ما يتطلب لأن ذلك التلق لا يختص بمن يبالغ في الطلب وكأنه غير به لأجل حسن
الازدواج بين يتطلب ويرغب فراجع رعاية جانب اللفظ على جانب المعنى أو أنه غير به إشارة لمزيد الشوق الحاصل عند السائل فكان
ذلك السائل لمزيد الشوق الحاصل عنده كالتأليب للحواص مرة بعد أخرى بقي شيء آخر وهو أن الجواب يجب أن يكون مطابقا لسؤال
وإذا أحيب السائل غير ما يتطلب يكن الجواب مطابقا لسؤال وأحيب بأن السؤال ضربان جدلي وسيمى والأول يجب أن يطابقه
حواله والثاني يعني الجيب فيه جوابه على الأمر الثاني بحال السائل كالطبيب يفتي علة على حال المريض دون سؤاله فمحور الخلق
فيه والسؤال عن الأهلة والنقمة من هذا القبيل لانه من السليمين للشيء (قوله نسبها) أي من الجيب للسائل (قوله أي ذلك الغير)
أي غير سؤاله فالصحيح راجع لأمير الأول وقوله الأولى بحاله إما لعدم أهليته لجواب ما يسأله أو لعدم الفائدة فيه بالنسبة اليه (قوله أو
المهم له) الأولى الأهم له لأن السائل له سؤالان أحدهما ما سأل عنه ولم يجب عنه والآخر ما لم يسأل عنه وأحاله الجيب عنه وكل من
السؤالين للسائل اهتمام به لكن اهتمامه بالأول أقوى فإذا أجيب عنه غير ما يتطلب علم أن الأولى أن يكون الأهم عنده هو

* وأما الثاني فكقوله تعالى يسألونك عن الأهلة قل هي موافيت للناس والحج قالوا ما بال الأهلة يبدو دقيقا مثل الحيط ثم يثرا بدقيلا قليلا حتى يغتلى ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا

الثاني لا الأول انتهى سأل عنه وأما استمادهذا المعنى من التخيير بالأهم وعطف المهم على ما قبله من عطف المألوم على اللازم لأن كونه هو المهم يستلزم كونه أولى أى أنسب بحاله دون العكس لأن الشيء قد يكون أولى بالحال على تقدير التوجه بطلبه أولا ولا يكون في نفسه من جهة المهمات التي تنبأ كدطلها (قوله كقوله تعالى يسألونك عن الأهلة) مثال للتنبيه على أنه الأولى والأولى بالحق والآية الآتية أى يسألونك ما يدافعون الخ مثال للتنبيه على أنه الأهم بدليل قوله في شرحه للتنبيه على أن المهم في كلامه نشر على زنبق اللب (قوله سألوا عن سبب اختلاف الحج) المراد الجمع ما فوق الواحد فقد روي أن معاذ بن جبل وربعة بن عام الأنصاري قالوا يا رسول الله ما بال الأهلة يبدو دقيقا مثل الحيط ثم يزيد حتى ياتى ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا وهذا بظاهره سؤال عن السبب وقد أحسبوا بيان (٤٨٢) النمرة والحكمة المبررة على ذلك في قوله هي موافيت للناس وذلك لأن

كقوله تعالى يسألونك عن الأهلة قل هي موافيت للناس والحج) سألوا عن سبب اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه فأجيبوا

(كقوله تعالى يسألونك عن الأهلة قل هي موافيت للناس والحج) سألوا عن سبب اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه فقد روي أن معاذ بن جبل وربعة بن عام الأنصاري قالوا يا رسول الله ما بال الأهلة يبدو دقيقا مثل الحيط ثم يزيد حتى يغتلى ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا وهذا بظاهره سؤال عن السبب وقد أحسبوا بيان العرصة أى العائدة لما آتية في ذلك في قوله قل هي موافيت للناس والحج وهو أن ذلك الاختلاف يخفى به نهاية كل شهر فينمى كل شهر عما سواه ويختص من ذلك اثنا عشر شهرا هي مجموع العام ويتميز كل عن الآخر باسمه وحاسته فيتميز به وقت للحج وانصيام ووقت الحارث والآحاد وغير ذلك ولم يحاولوا بالسبب الذي هو أن القمر جرم أسود مظلم وبوره مستمد من نور الشمس فاداسمت القمر الشمس لم يظهر في ذلك السطح شيء من نور الشمس وإذا انحرف القمر عن الشمس فادس شيء من طرف نصف الدائرة كالنفس نور الشمس فيبدو فيه نورها ولذلك يرى دقيقا منقطعا كالقوس ثم كلما ازداد العدد ازدادت المعادلة فيعظم النور حتى يقابلها جميع نصف الدائرة فيرى أنور فيها جميعا ثم إذا أخذ القمر في القرب من الشمس في سيره في فلك البروج كان الانقصاص بمقدار الزيادة حتى يامتدأ فيصغر حل جميعا ثم لا يزال كذلك تدير الحكيم الخبير وأعلم بحجوبها بذلك لعدم تعلق العرصة به مع أن تعلم الاطحة به فيه تكلف اذهو من أسرار علم الهيئة والاطلاع الأول الآن في سؤاله فأحص من هذا الوجه وأعم باعتباره ليس فيه من الكلام على غير ظاهره فهو هذا الاعتبار أحسن بأن يمثل له لا الذي قبله قوله أنت تشكى البينين وحاصله يرجع الى العدول عن الجواب الى غيره وذلك كقوله تعالى يسألونك عن الأهلة قل هي موافيت للناس والحج لما قالوا ما بال

الاختلاف يتحقق به نهاية كل شهر فينمى به كل شهر عما سواه ويختص من ذلك اثنا عشر شهرا هي مجموع العام ويتميز كل واحد عن الآخر باسمه وحاسته فيتميز به وقت للحج وانصيام ووقت الحارث والآحاد وغير ذلك ولم يحاولوا بالسبب الذي هو أن القمر جرم أسود مظلم وبوره مستمد من نور الشمس فاداسمت القمر الشمس لم يظهر فيه شيء من نورها لحيولة الأرض بينهما فادانحرف القمر عن الشمس فادس شيء منها فيبدو فيه نورها ولذا يرى دقيقا منقطعا كالقوس ثم كلما ازداد العدد من السمتة ازدادت المقابلة

الحلال

فيعظم النور ثم إذا أخذ القمر في السير في فلك البروج كان الانقصاص بمقدار الزيادة حتى يامتدأ

فيصغر حل جميعا (قوله سألوا عن سبب اختلاف القمر) أى عن السبب القاعلى في اختلافه ان قلت لم يحمل السؤال الواقع منهم على أن السؤال عنه فيه السبب القاعلى ولم يكن الكلام من تلقى السائل غير ما يطلب قلت ان تصديرهم السؤال بما بال يدل على أن السؤال عنه السبب القاعلى لانها لما تستعمل في السؤال عن ذلك لاقى السؤال عن السبب القاعلى كذا ذكر بعض أرباب الحواشى وعبارة عبد الحكيم اعلم أن ما يسأل بها عن الجنس فالمسؤول عنه ههنا حقيقة أمر الأهلة وشأنه وهو اختلاف تشكيلاته النورية ثم عوده لما كان عليه وذلك الأمر للمسؤول عن حقيقته يحتمل أن يكون غائبا وحكمته وأن يكون سببه وعلته فسدب النزول لاختصاصه بأحدهما وكذا نطق القرآن اذ يجوز أن يقدر ما سبب اختلاف الأهلة وأن يقدر ما حكمته اختلاف الأهلة فاختر صاحب الكشف والاعب والقاصى أنه سؤال عن الحكمة كما يدل عليه الجواب اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر لانه الأصل واختار السكاكى أنه سؤال عن السبب لما أن الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب من الأسلوب الحكيم اه ويرد على السكاكى أنه حيث كانت الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب لم يكن الأولى بحال السائلين السؤال عن الحكمة فكيف علل العدول الى الجواب بالحكمة بالتنبيه

وكقوله تعالى يسألوك ماذا يعقون قل ما نعق من حبر فقلوا الدين والاقر بين واليتامى والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما يعقون فأجيبوا ببيان المصروف

عني أن السؤال عنها أولى بحاطم (قوله ببيان المصروف) أي العاية والعائدة للآية والحكمة المترتبة على ذلك فاندفع ما يقال أن كبر القمر وصغره وزيادة بوزنه ونقصه من أفعال الله وهي لا تطل بالاعراض عندنا وحاصل الجواب أن الشارح شبه الحكمة بالعرض باعتبار أن كلا منهما مترتب على طرف العمل وأطلق عليها اسم على جهة الاستعارة وقوله ببيان المصروف أي لا ببيان السبب والافيل مثل ما تقدم (قوله معلوم) أي علامات وقوله بوقت أي بين الناس الخ (قوله وبحال الديون) أي زمن حالها (قوله وغير ذلك) أي كدرة الحبل والخيط والعاس والمعدة (قوله وذلك) أي إحاطتهم ببيان العرض والحكمة لا ببيان السبب العائلي للتنبيه الخ (قوله عن ذلك) أي عن العرض والحكمة المترتبة على ذلك الاختلاف (قوله لانهم ليسوا) (٢٨٣) الخ فيه أن السائل بعض الصداقة وهم لذلك هم

يطلبون على ذلك ويدفع هذا بقول الشارح بسهولة أي أنهم ليسوا بمن يطلبون على ذلك بسهولة أي لعدم تحصيل الآلات لاها ليست موجودة عندهم لا نقص في طاعتهم أو يقارن بالاطلاع على دقائق علم الهيئة بسهولة إما يكون بالوحى والوحى إما يكون للأنبياء (قوله وكقوله تعالى يسألون ماذا يعقون الخ) محل كونه هذه الآية من قبيل سقى السائل حبر ما يتطلب إذا كان السؤال عن المصروف فقط أما إذا كان السؤال عن المنفق وعن المصروف معا كما قيل إن عمرو بن الجوح جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو شيخ كبره مال عظيم

ببيان المصروف من هذا الاختلاف وهو أن الأهمية بحسب ذلك الاختلاف معلوم بوقت بها الناس أمورهم من المزارع والتاجر وبحال الديون والصوم وغير ذلك ومعلوم الصحيح يعرف بها وقتها وذلك للتنبيه على أن الأولى والأولى بحاطم أن يسألوا عن ذلك لانهم ليسوا بمن يطلبون بسهولة على دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به عرض (وكقوله تعالى يسألوك ماذا يعقون قل ما نعق من حبر فقلوا الدين والاقر بين واليتامى والمساكين وابن السبيل) سألوا عن بيان ما يعقون فأجيبوا ببيان ما صرف تنبيه على أن عليهم هو السؤال عنها لأن النفقة لا تعقد بها

عنه بسهولة وهو الاطلاع بالوحى ليس إلا لانهما ليسوا بمن يطلبون في الجواب بالمصروف تنبيه على أن الأولى بحاطم أن يكون عندهم هذا المصروف وهذه العائدة لأن يسألوا عن السبب نفس الامر وهذا ساء على أن المسئول عنه هو السبب الواحد لا الوقوع وهو السبب العائلي ولو كان المقصود عاذا وأما أن حمل على أن المسئول عنه إنما هو السبب العرضي والعائدة لم يكن الكلام من تقي السائل بهر ما يتطلب وهو ظاهر فليهم ثم نشأ للثاني بقوله (وكقوله تعالى يسألوك ماذا يعقون) وهذا يدل على أن المسئول عنه هو نفس المنفق والسؤال محتمل أن يكون عن مقدار المنفق أو عن حصة أو عن كليهما فكان الطائفي على هذا أن يقال نعموا كذا وكذا كذا وكذا وكان لا يخفى أن كل حبر يعق منه أو كل ما يعق منه مفعول قل أو كثر أجيبوا ببيان المصروف في قوله تعالى (قل ما نعق من حبر فقلوا الدين والاقر بين واليتامى والمساكين وابن السبيل) تنبيه على أن الأهم هو السؤال عن المصروف لأن النفقة إذا انحطت بحاطم اعتد بها كداد كروا ولكن يرد ههنا الحلال يسدو دقيقتهم بترديد حتى يستوى ثم يمتص حتى يسود كدادا وكقوله تعالى يسألوك ماذا يعقون قل ما نعق من حبر فقلوا الدين والاقر بين الآية والسبب في هذا تنبيه السائل على أنه كان الاخرى أو الأهم أن يسأل عما وقع الجواب عنه وقد ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه جاء عمرو بن الجوح وهو شيخ كبره مال عظيم فقال ماذا تنفق من أموالنا وابن ضمها فنزلت قولي هذا ليست هذه الآية مما نحن

فقال ماذا تنفق من أموالنا وابن ضمها فربا هذه الآية فلا يكون الآية من تلق السائل بهر ما يتطلب بل من قبيل الجواب عن البعض وهو المصروف مراحة وعن البعض الآخر ضمالا في ذكر الخبر إشارة إلى أن كل مال يوقع يعق منه (قوله عن بيان ما يعقون) يحتمل أن المراد عن بيان مقدار ما يعقون ويحتمل أن المراد عن كليهما (قوله فأجيبوا ببيان المصروف) أي لا ببيان المنفق ولو أنهم أجيبوا ببيان المنفق كدادا أو ببيان المصروف كدادا وكذا كدادا وكذا (قوله لأن النفقة لا يستدعيها الخ) اعترض بأنه إن كان المراد بالنفقة صدقة المصروف أشكل ذكر الوالدان لأنه تحب نفقتهما ولا يجوز دفعهما لمن تحب النفقة عليه وإن حلا على من لا تحب نفقتهما فمعه بعدله موم القبط وعموم الخطاب وقد يجب أن المراد بهما من لا تحب نفقتهما واللفظ وإن كان عام لكنه يخص بالقواعد الشرعية وإن كان المراد بالنفقة صدقة المنفق أشكل في الاعتداد اذ هي معتد بها مطلقا إلا أن تحمل الصدقة على صدقة المنفق ويراد في كمال الاعتداد

ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبها على تحقق وقوعه وأن ما هو المتوقع كالواقع كقوله تعالى و يوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله وقوله و يوم نسير الجبال وترى الأرض بارزة وحشراهم فلم يعاد منهم أحدا وقوله تعالى ونادى أصحاب النار وقوله تعالى و نادى أصحاب الأعراف جعل للواقع الذي لابد من وقوعه عملة الواقع ومن حسن أن اسمه عند الرحمن اسمه رنور وهو عند فعاء اليه يكي فقال له يا بني مالك قال اسمي طوير كأنه ملتصق في بردي حرة تصم إلى صدره وقال يا بني قد قلت الشعر

(قوله الآن تقع موقعها) أي لا يتبدل بها في جميع الأوقات إلا وقت وقوعها في موقعها أي في محبتها بأن صرفت مصادرها فهو استثناء مفرغ في الطرف فإذا وقعت موقعها كانت معتد بها قليلة كانت أو كثيرة وإذا لم تقع في موقعها إلا بعدد ما كان ككثرة بخلاف المصدق فإنه معتد به إذا وقع في محله سواء كان (٤٨٤) قليلا أو كثيرا عابثا لا مراه إذا دفع دون الواحد عيبه في صدقة العرص

لا تتركه دونه مطلقا بل ما دفعه وبقى الباقي في دونه مع إخراج ما دفع قطعاً (قوله التعبير عن المستقبل) أي وكذا عكس هذا وهو أن يعبر عن الماضي بلفظ المضارع أحضارا للصورة العجيبة وإشارة إلى تعددها شافشا كقوله تعالى والله الذي أرسل أرياح فتثير سحابا أي فأثارت وقوله تعالى وانبهوا ماتلوا الشياطين أي صالت ثم إن التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وعكسه يحتمل أن يكون من الحجاز المرسل والملاقة بينهما من التضاد لأن الضد أقرب خطورا بالبال عند ذكر صده فيهما منه المجاورة لتقاربا غالبا في الخيال لكن هذا الاحتمال لا يعيد المألوفة

الا أن تقع موقعها (ومنه) أي من خلاف مقتضى الظاهر (التعبير عن) أي (المستقبل بلفظ الماضي تنبها على تحقق وقوعه نحو و يوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض) أن يقال أن كان السؤال عن صدقة التطوع فليس لها مصرف إذا أخذت لم تقبل لأن في كل ذي كد رطبه أجرا فكيف فإن هذا بين مصرفه الأهم إذا أن براد مصرفها على وجه الكمال وإن كان عن صدقة العرص فحس المصدق منه ومقدار استحقاقه كبد فيهما إذا جرى أقل الواجب منهما كما لا جرى من غير حسن ما وحت فيه مع أن مصادرها لا تختص بتادكر والوالدان عند كراقة لا جرى فهم الوحوب إلا حقة عليهم أنهم مصرف العرص أهم من مقدار المصدق لأن كل ما يصدق به وحت منه أجرا عن قدره والذي يتعلق بالدمه فأنزل وهذا كله إذا كان السؤال عما إذا كره فقط وأما ما كان السؤال عن استحقاق مصرفه مع كفايل أن عمرو بن الحو ح سأل ما يصدق وأن لم يصدق فيه فبرئت الآية فليست من بقي البئر يعبر به بطلب من الجواب عن العرص صراحة وهو أن مصرف وعن العرص الآخر صملا لأن في ذكر الخير إشارة إلى أن كل ما يقع يصدق معه وهذا يعلم أن التيق على الاحتياط الأول باعتبار المصريح به وأن التضمن مطلق فليهمهم (ومنه) أي ومن خلاف مقتضى الظاهر (التعبير عن) أي (المستقبل بلفظ الماضي تنبها على تحقق وقوعه) لأن لفظ الماضي مشعر بتحقيق الوقوع وذلك كقوله تعالى (و يوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض) فالمرع يقع في المستقبل وعبر عنه بصيغة الماضي كما رأيت تنبها على التحقق والاصح فيمرع من في فيه لأن السائل لم يبق يعرفه بطلب بل أحجب عن بعض مسائله ومن ذلك نحوه موسى عليه الصلاة والسلام لمرعون قال فرعون وما رب العالمين قال رب السموات والأرض إلى آخرها وآية الأهل منال كان السؤال فيه وقع عما لا حاجة لهم إليه مع ترك ما هم محتاجون له إشارة إلى أنه كان من حقهم أن يسألوا عن مواقيت الحج لاعتد كراهة الحلال وصعده إذا لا فائدة تحته وآية الاتفاق مثال لما سألوا عنه وكان مهما الآن غيره أهم منه كذا قالوه وفيه بصرص (ومنه التعبير عن المستقبل الخ) ش من خلاف المقتضى التعبير عن المستقبل بلفظ الفعل الماضي كقوله تعالى و يوم ينفخ في الصور

المقصودة وهي الإشارة بتحقيق الوقوع وأن هذا المستقبل كالماضي لأن إخراج المرسلات كانت الدلالة فيه انتقالهم يكن فيه أسعية وأما هو كدعوى الشيء صيغة على ما يأتي ويحتمل أن يكون من حجاز اقتضيه ووجه التشبه بتحقيق الوقوع في كل منهما بالنسبة للتعبير عن المعنى الاستقالي بالماضي وأما وجه التشبه في عكسه فهو كون كل نص العيين مشاهدا وهو في الماضي أظهر لمروره إلى الوجود وهذا الاحتمال يفيد للمألوفة السابقة فقول المصنف تنبها الخ يشير إلى أن التعبير عن المستقبل بالماضي على وجه الاستعارة نسب تشبيه المستقبل بالمضي في تحقق الوقوع وهذا وإن كان من وظيفة البيان لكن من حيث أن الداعي إليه التشبه المذكور من وظيفة علم الماضي ولا يحى أن الاستعارة في الفعل بتعبئة استعاره المصدر كما هو مشهور أن فأت من مصدر الماضي والمستقبل واحد فكون الاستعارة سعية يؤدي إلى تشبيه الشيء بنفسه فلما اختلف المصدر بالتقيد بالماضي والمستقبل لكن لا يخفى أن هذا استعارة في المشتق باعتبار الهيئة ولم يذكره القوم في مباحث الاستعارة لكن قواعدهم لا تأباه

ومثله التعبير عنه باسم الفاعل كقوله تعالى وان الذين لواقع وكذا اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس وذلك يوم مشهود (قوله معنى يصق) أى فالصق معنى يقع في المستقبل وعبر عنه بالمضى تنبيها على عطف وقوعه ثم ان قول الشارح معنى الخ ساء على ما وقع في نسخ المان يوم يصق في الصور فسمى لكن نظم المثل فصرع والموضع الذي فيه فصق نظمه وصق في الصور فصق والشاهد موجود في كل من الآيتين وذلك لان كلاما من الفرع والصق معنى استقبل في عصره فصق الماضي على خلاف مقتضى الظاهر تدبها على تحقق وقوعه لان الماضي يشعر بتحقيق الوقوع فقد ظهر لك ان ما في المتن تحذف انظم القرآن قال العبري وقد يقال ان مراد المصنف محذوف المثل لا على أنه من القرآن ولذا لم يقل عوف قوله تعالى (قوله ٤٨٥) ومثله المصراع (٤٨٥) والثانية من حيث التعبير عن المعنى المستقبل بغيره لا بالماضي

وهذا لعدم حكمه فسميها عن قبلها كذا في عروس الافراح وفي نص الحواشي أن فهاها عفا فسميها لما فيها من الاشكال الذي ذكره الشارح واعماله الثاني عن الاصل بلطف نحو اشارة الى اختلاف معنى الموصي في الآيتين (قوله وان الذين لواقع) أى ومن الجراء لحاصل فقد عبر باسم المفعول وهو وظ واقع مكان يقع لان وقوع الذين أى الجراء استغنى هذا ان أراد الجراء الاخرى وهو يحصل في يوم القيامة وما ان أراد الديوى أمكن كون المصير على أصله في ان يحصل الآية عبر مستقيم لان هو التعبير باسم الفاعل لقرون الام الاشياء عن احوال ولا من الاشارة بخصوص المصراع القدر هذا لاجل ان المعنى على قدر يقع وحيث

معنى يصق (ومثله) التعبير عن المستقبل بلطف اسم المفعول كقوله تعالى (وان الذين لواقع) مكان يقع (وعوه) التعبير عن المستقبل بلطف اسم المفعول كقوله تعالى (ذلك يوم مجموع له الناس) مكان يجمع وهما تحت وهو ان كلاما من معنى الفاعل والمفعول قد يكون معنى الاستقبال ومن لم يكن ذلك تحت أصل الوصف فيكون كل منهما ههنا واقعا في موقعه واردا على حسب مقتضى الظاهر والجواب أن كلا منهما

السموات ومن في الارض وكذا عكس هذا وهو ان يعبر عن المضي بلطف انصراع احصاء صورته و اشارة لتحديد شيا فثبت كقوله تعالى والله الذي ارسل الرياح فشرعنا بآية وقوله تعالى وانما نزلنا السحابطين أى ما نزلت ثم التعبير عن المستقبل بلطف الماضي يحتمل أن يكون من الجراء المرسدين والملافة ما بينهما من التماسد والشد أقرب خطورا بالبال فيتم مشبه المجاورة فسرهما عائلي الخال وعلمه فتسمى بالملافة صورة وهى الاشعار سحق الوقوع وان هذا المستقبل كالماضي لان الجواز المرسل يس فيه الانسية كون التعبير فيه لما كالتدليل عليه استعانة صار كدعوى الشيء بدليله على ما سيأتي ويحتمل أن يكون من محار التنبيه ووجه التنبيه تحقق الوقوع في كل ما هو المعنى أظهر لروحه الى لوحد فيعبد الله ما ساقه لكن اليهود في العمل أن اسما منه نعية فيكون التنبيه في المصدر وهو لى الماضى والمستقبل واحد في الحد والشمه وعكس أن يجب أن المصدرين الواقع التنبيه فيهما مصدر مقيد بالوقوع في الماضى ومصدر مقيد بالوقوع في المستقبل وتكون النعية في محذوف التعبير بالماضي فيكون الرمان والحصول داخلين في التنبيه ويدعى أن لا يماره الحقيقة تحرى في الاعمال ولا يحترق الاصطلاح فتأمل في هذا المقام (ومثله) أى ومثل التعبير عن المستقبل بلطف الماضى في كونه تعبرا عن المستقبل بلطف غيره التعبير باسم الفاعل عن المستقبل وذلك كقوله تعالى (وان الذين لواقع) فقد عبر باسم المفعول وهو لفظ واقع مكان يقع لان وقوع الذين أى الجراء اشارة الى ان أراد الجراء الاخرى وان أراد الديوى أمكن كون التعبير على أصله (وعوه) أى ويحتمل تقدم في كونه تعبرا عن المستقبل بلطف غيره التعبير عن المستقبل بلطف اسم المفعول كقوله تعالى (ذلك يوم مجموع له الناس) فقد عبر بمجموع مكان يجمع لان الجمع استغنى ولما كان الاصل أى الحقيقة معنى اسم

ففرع من في السموات الآية وفي نسخ النجيب فصق وهو من طبعان العلم وفي آية ترمو صح في الصور فصق وكذلك يوم تشر الحبال وترى الارض باردة وحشرناهم وقوله تعالى ونادي أصحاب الاعراف

بأن لام الابتداء هنا الآية لجرد التأكيد كما أشار الشارح بقوله مكان يقع فهي هنا كهي في قوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم ويسب التأكيد وتخليص المضارع لاجل وان كانت بعيدا عما يجب أصلها أقامه المحكم (قوله فيكون كل منهما الخ) تفرع على قوله قد يكون بمعنى الاستقبال أى واذا كان يأتي بمعنى الاستقبال يكون الخ (قوله واردا على حسب الخ) أى وحينئذ دخل المصنف التعبير عن الماضى الاستقبال باسمى الماعل والمفعول على خلاف مقتضى الظاهر لا يسم (قوله والجواب الخ) هذا جواب ما سبق لقوله فيكون كل منهما الخ وحاصله أما لان لم أنه اذا استعمل أحدهما معنى الاستقبال على خلاف أصل الوصف يكون واقعا موقعه وهو واقع على خلاف مقتضى الظاهر

(قوله حقيقة فيما) أي في زمن تحقق فيه وقوع الوصف وهو الحال اتفاقا ونالسي عند مجهم واعترض هذا الجواب بأنه يعيد أن كلاما من اسمي الماعل والمفعول مدلوله الزمان (٤٨٦) ولا فائز بذلك وأجيب بأن في الكلام حذف الأصل حقيقة في ذات

حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف وقد استعمل ههنا في تحقيق محاربا سبعا على تحقق وقوعه (ومنه) أي من خلاف مقتضى الظاهر (القلب) وهو أن يحمل أحد أحرار الكلام

الماعل وأسم المفعول اطلاقهما على ما تحقق فيه الحدث إما حالا اتفاقا وإما صيا على المشهور وإطلاقهما على ما لم يتحقق فيه الحدث محاركا العبر ههنا عن الحدث المستقل خلاف مقتضى الظاهر لانهما محار فيه ولو كانا يستعملان فيه أيضا ولا يلزم من كونهما حقيقة فيما تحقق فيه الحدث دخول الزمان في مفهومهما لأن الزمان لارم المحصور أو المسمى عند التحقيق لانه فيدفع ما يقال من أن كونهما حقيقة في الحال أو المسمى يقتضي دلالتهما على زمان معين هو الحال أو المسمى وذلك لا ينافي قول مدلولهما حدث متحقق فقط كما قرر بالزمان ولولم الزمان ثم يلزم على هذا أن كل تعبير محاربي يكون من خلاف مقتضى الظاهر ادلا فرق وهم لا يقولون بمثل هذا يلزم في التعبير عن المستقبل بالمسمى فيسأمل (ومنه) أي من خلاف مقتضى الظاهر (القلب) وهو أن يحمل أحد أحرار الكلام مكان لآخر

ودخل عبدالرحمن بن حبان عليه وقد سمر سور وهو طم ففس وهو كى لسمى طو ير كانه مذهب في رددي حرة فسمه الى صدره وقال يابى فسمت الشعر و اعلم أن ما ورد من ذلك على قسمين تارة يحمل المتوقع فيه كالأوقع وبؤنى بالأمر المستقل يصيحه الفعل الماضي مراداه المسمى نرى لا للتوقع مرة ما وقع فلا يكون تعبيرا عن مستقبل بل هو ماضى مبركون فيه حمل المستقبل ماضيا ومنه قوله تعالى آتى أمر الله ولا تستعجلوه وادى أصحاب الجنة ونحوه ههنا أن يريد أن ت مقدماته فيكون التحور حصص في الفعل باعتبار الحدث لا باعتبار الزمان وإما أن يريد بالدعاء أن الانبياء المستقبل وقع في الماضي وهو منع من الأول وسره بمر عن استقبال الماضي مراداه المستقبل وهو محار اذ طوى وحصل التحور في هيئة الفعل من غير أن تكون أردت وقوعه في الماضي وذلك ههنا مرحوح في نحو وادى وإن كان مشهورا فال مسمى على الأول أمكن وأنصح ونعني للمسم الثاني نحو يوم يسخ في الصور ومزع لا يمكن أن يراد به المسمى لما في لغة يسخ لى هو مستقبل في الواقع في الإرادة ويحمل أن يراد أنهم لما درتهم التفعي المسمى كأن صمهم ماض عن زمن التفع على سبيل المالمه وطرا لا بالسكرية قوله تعالى ونرى الظالمين لما رأوا العذاب يقولون وى مثل هذا النوع يكون فائدة التعبر بالمسمى الإشارة الى استحصال التحق وأنهم شأنه كتحققه أن تعبر عنه بالمسمى وإنهم رد مضاء والقسم الأول محار وهذا القسم نفس فيه محار الأمن حبة الملم فقط (قوله ومثله) أي ومثل التعبير عن المستقبل بمبر له طه اسم الماعل وأسم المفعول اعتبار المستقبل كقوله تعالى وإن الذين سواهم وقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس وذلك يوم مشهود فال اسم الماعل ليس حقيقة للاستقبال فهو من خلاف مقتضى (قلب) وهذا ليس مثل ما سبق فال فيه التعبر عن المستقبل عاملا على الحال لا بمجهول المسمى فيحمل كلام المصنف على أنه مثله في التعبير عن المستقبل بمره لا بالمسمى فال اسم الماعل حقيقة في الحال اتفاقا محار في المسمى على الصحيح والقسم الثاني في الفعل يأتيان في اسم الماعل قد يقصد به الاستقبال وقد يقصد به وقوع الفعل في الحال أو في الماضي من (ومنه القلب) نحو عرضت الناقة على الخوض (الح) ش اعدم أنه لابد من تقديم مقدمتين أحدهما أن القلب نارة نبي به قلنا لفظيا فقط ونارة

متصلة بوصف واقع في زمان تحقق فيه وقوع ذلك الوصف وهو الحال أو هو والنالسي بقوله بعد وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق الخ لابد فيه أصا من تقدير ولا صل وقد استعمل ههنا في ذات متصلة بوصف واقع فيما أي في زمان لم يتحقق أي لم يحصل وهو المستقبل والحاصل أن معنى قولهم اسم الماعل حقيقة في الحال أي في الذات المتصلة بالحدث المبر الحاصل بالمحمل سيجعل بعد ذلك إذا كان الحدث متحققا حصل بالفعل كان الوصف حقيقة لأن الزمان حاصر بل لأن الحدث متحقق وإن لرم حضور الزمان وهرق بين الزمن والتعبر في مفهوم والارم للفهوم وإذا لم يكن الحدث حاصلًا ناعا من كان الوصف محار لا لكون الزمان مستقبلا بل لعدم تحقق الحدث وعدم حصوله بالفعل في الحال فظهر من هذا أن اسمي الماعل

معمويا

والمفعول اما وصلا وقع في الحار والمسمى لأنهم موضوعان مع ادخل ونالسي وشتان ما بين

الأمريين وحيتند فلا تنقص تعريف الاسم والفعل حراد ومثما (قوله محاربا الح) أي والمحار خلاف مقتضى الظاهر هذا مراده وفيه أنه يقتضى أن كل محار خلاف مقتضى الظاهر وهو لا يلزم بل فيكون المحار مقتضى الظاهر إذا انفصاه للقام كذا بحث أرباب الحواشي

كقول العرب عرضت الناقة على الخوض

وقى عبد الحكيم نقلا عن الشارح في شرحه على المفتاح أن كل محار خلاف مقتضى الظاهر لأن مقتضى الظاهر أن يعبر عن كل معنى بما وضع له (قوله مكان الآخر مكانه) أي مع انبثاق حكم كل لا آخر لا مجرد تبديل المكان كما في عكس القضية وذلك كما في المثال فإن الناقة والخوض اشتراك في حكم وهو مطلق العرض إلا أن الحكم الثابت للخوض هو العرض بلا واسطة حرف الحر فيكون معروضا والحكم الثابت للناقة هو العرض بواسطة حرف الحر فيكون معروضا عليها وقد قلب ذلك وأثبت لكل حكم الآخر فصار ما كان حكمه العرض بلا واسطة حكمه العرض بلا واسطة وبالعكس وخرج بقولنا (٤٨٧) مما أثبت حكم كل لا آخر بعض قريش العكس

مكان الآخر والآخر مكانه (محو عرضت الناقة على الخوض) مكان عرضت الخوض على الناقة

والآخر مكان ذلك لأحد على وجه يثبت حكم كل منهما لا آخر وهو قدس ما يكون موحده تصحيح حكم مطلق ولولا ذلك الحكم لا بدع القلب لأن المعنى يصح به الكلام على ظاهره كأن يكون ماهو في موضع المبتدأ نكرة وما هو في موضع الخبر معرفة كقوله لا يلبث موقف منك أوداعا به فانه لو مكر أوداع صح المعنى على ظاهره ولا عرفه وهو في موضع الخبر ومكر موقف منك وهو في موضع المبتدأ جعل من باب القسمة تصحيح مقتضى الأصل من تعريف الأول ونسب الثاني فيكون المعنى أي أن الأصل لاخبار بالأول عن الثاني لا تغدير ولا يكن موقف أوداع موقفا منكم وما يكون موحده تصحيح المعنى وأحراره على محبة (نحو) قولهم (عرضت الناقة على الخوض) وأدحت الفلسفة الرأس وأدحت الخاتم الأصبع والأصبع والأصل عرضت الخوض على الناقة وأدحت الرأس الفلسفة والأصبع الخاتم أما الأول فالأصل المروص عليه هو الذي يكون له ميل لسؤل المروص وما بعده فلا أن الطرف هو المدخول والمظروف هو الداخل والسبب في حرمان نحو هذا القلب أن الأصل أن يحاط بالمروص إلى المروص عليه وأن يقع المظروف إلى الطرف وهما نفس الطرف وهو الفلسفة والخاتم إلى المظروف وهو الرأس والأصبع وحى بالمروص عليه وهو الناقة إلى المروص وهو الخوض فاعتبر ذلك قبل أحدهما مرة الآخر وقولنا على وجه يثبت حكم كل منهما لا آخر ليجرح به نحوى الدار زيد وصرب عمرار بدتقديم المفعول فإن كلا ولو جعل في محل الآخر ناق على حكمه ويدخل في هذا القلب العكس المسترعى عندنا مطقة وذلك عند تحقق أن القصد إلى الإخبار بالأصل

معنوي ما قبل الأول قطع الثوب المسماة تسمى به أن الثوب مفعول وزعمه والمسماة فاعل ونصبه وكل منهما ناق على ماهوله من فاعلية ومفعولية ومثال الثاني قطع الثوب المسماة تريد أن الثوب هو لبدرته بالقطع كأنه هو الذي قطع المسماة فمما قبل معنوي لا يك تحل الفعل وأما من الثوب على المسماة وأسدت له على سبيل المحار وكذلك أدرك الأسد كبريد مرة بقصد أن يدا منسه والأسد مشبه به وأما أدحت على التشبيه على المشبه فلما عطفنا انصح هذا التركيب لهذا المعنى وتارة تريد أن تجعل الأسد مشبه به المعنى فيكون قسما معويا المقدمه النائية أن القلب تارة يكون بين الفاعل والمفعول مثل قطع الثوب المسماة وتارة بين المفعولين مثل جعلت الحرف طبيا وتارة يكون بين المبتدأ والخبر مثل الأسد كزبد وتارة بين مفعول صريح وعمره مثل عرضت الناقة على الخوض وأدحت الفلسفة في أسى وتارة بين الشرط وحواله كما سيأتي في قوله إلى فادقرات القرآن فاستعد

المستوى وقولنا في الدار زيد وصرب عمرار بدتقديم المفعول لم يثبت حكم كل لا آخر من كل منهما ناق على حكمه وأما هذا من باب التقديم والآخر وخرج أيضا ضرب عمرار بالناس للمفعول لانه وان جعل للمفعول حكم الفاعل وجعل في مكانه لكن لم يجعل للفاعل حكم المفعول ولم يجعل في مكانه قال ابن جماعة وانظر هل القلب حقيقة أو مجاز تركيبة وهل هو من مباحث المعاني أو البديع أو يفرق بين المعنى منه والمعنى له والظاهر أنه من الحقيقة لأن كل كلمة مستعملة فيما وصفت له ولم يرد من التركيب شيء آخر غير ما أراد من الكلمات نعم بما يدعى أنه من قبيل المجاز العقلي وأنه من مباحث المعاني والبديع باعتبارين مختلفين كما يأتي (قوله مكان عرضت الخ) أي لأن المروص عليه يجب أن يكون ذا شعور

واختيار لا أجل أن ميل للمروص أو محجم عنه والسبب في هذا القلب هو أن المبتدأ أن يوثق بالمروص للمروص عليه وهما لما كانت الناقة يوثق بها الخوض والخوض ناق في محله نزل كل واحد منهما مامزلة الآخر فحملت الناقة كأنها مروضه والخوض كأنه مروض عليه ومن نظر هذا فوهم أدخل الخاتم في الأصبع والفلسفة في الرأس فانه كان أدحت الأصبع في الخاتم والرأس في الفلسفة وذلك لأن المدخل هو الأصبع والرأس فالطرف هو المدخول فيه والمظروف هو الداخل والسبب في ذلك القلب أن العادة أن المظروف ينقل إلى الطرف وهما نقل الطرف وهو الخاتم والفلسفة إلى المظروف وهو الرأس والأصبع فقبل أحدهما مرة الآخر

ورده مطلقا قوم وقوله مطاعا قوم منهم السكاكي والحق أنه ان تضمن اعتبار الطيف قبل

(قوله أشهره عليها) على معنى اللام أي أشهره (٢٨٨) لها معنى أي أنها إياه (قوله مطاعا) أي سواء تضمن اعتبار الطيف أم لا (قوله

أي أظهرته عليها لتشرق (وقوله) أي القلب (السكاكي مطلقا) وقال ابن يورث الكلام ملاحه (ورده غيره) أي غير السكاكي (مطلقا) لأنه عكس للطلوب ونقيض لنقصود (والحق أنه ان تضمن اعتبارا لطيفا) غير الملاحه التي أورثها نفس القلب (قبل كقوله ومهمه) أي مقارزة (مفجرة) أي مملوءة بالمعبرة (أرحاؤه) أي أطرافه وبواحيه جمع الرخاء فصورا (كان لون أرضه سهاؤه) على حذف الناصب (أي لونها) أي لون السهاه والمصراع الأخير من باب القلب والحقى كأن لون سهاهه لعبرتها لون أرضه والاعتبار اللطيف هو الملاحه في وصف لون السهاه ما عبره حتى كأنها صار بحيث يشبهه بلون الأرض في ذلك

(و) هذا القلب (قوله السكاكي مطلقا) لأن ابن يورثي يحوج إلى التنبه للأصل وذلك يورث الكلام ملاحه فان قصدنا لطيفة كان من فن العاني والإصح أن يعد من فن آخر لذلك يوجد هذه اللعب في التنبه للعكس وهو من مبادئ علم البيان وفي علم التديع والسرقات الشعرية على مبادئ إن شاء الله تعالى وظاهره قبوله عند السكاكي ولو أنهم خلاف المراد كقوله

ثم انصرف وقد أصيب ولم أصب * جدد الصبره قارح الأقدام
نقال فلان جدد اذا كان حديث السن وقارح اذا كان قد جدد جروح الصبره هي كوك القدر لم يحرب الامور وقروح الأقدام كونه مقدمات قدم هذا المعنى والقدم والعالى يمكن انصافه بالأصبر وهو عكس المراد لأن انقصود وصفه بصدور القارح وإقدام الجدد لأن ذلك هو المنسج وذلك يتمسح بأقدم امرور أي احرب بالأصل على هذا أن يقال ثم انصرف قارح الصبره جدد الأقدام والحال أي أصبت أي حرحت ولم أحرح فهو فوفت بهم خلاف المراد ويحمل أن يكون جدد الصبره وقارح الأقدام متعقبي بقوله ولم أصب بمعنى لم أؤد فيكون الكلام على ظاهره ثم أي أؤد وهو صوفه متعقوع الصبره وقروح الأقدام من حديثه كس (ورده) أي القلب (غيره) أي غير السكاكي (مطلقا) أي سواء تضمن اعتبارا لطيفا أو لا على مجرد ملاحه القلب المحوج للتنبه أول يتصمها أوهم خلاف المراد لأن الكلام اعاد وضع لاهاده ما يصح لاهاده ما يصح (والحق) أي المختار عندنا (أه) أي القلب (ان تضمن اعتبارا لطيفا) رائدا على مجرد ملاحه القلب العامة (قبل) وذلك (كقوله ومهمه) أي ورب مهمه أي مقارزة (مفجرة) أي مملوءة بالمعبرة (أرحاؤه) أي أطرافها وبواحيها والارده جمع رجا بالهصر (كان لون أرضه وسهاؤه) فقد شبه لون أرضه للمهمه بلون

بالله وغير ذلك اذ انقرر هذا بقول حكى الجاهلي أفعولا أحدها ان ذلك محوري الكلام والشرا تسماع بهم المسمى كقوله تعالى ما ان دعاكم لتؤمنوا بالعصه التي لتسوء العصه بها وكقوله تعالى وحرما عبيد المرابع من قبل وكقولهم عرست الذافعة على الخوص وأدخلت الفلاسوة في رأسي وقول الشاعر
كانت فرصة ما تقول كما * كان الرأء فرصة الرجم

والبه ذهب أبو عبيدة وأخار ما أبو على في قوله تعالى فعصيت عليهم أي (١) فعصيت عليها الثاني أنه لا يجوز لجرد الضرور الثالث أنه لا يجوز الضرورة وتضمن الكلام معنى يصح معه القلب الرابع أنه لا يجوز في غير القرآن ولا يجوز أن يحمل القراء على هذا ماد كره النحاة وأما البيهقيون فقد قال للمصنف ان السكاكي قبله مطلقا ورده غيره مطلقا والحق أنه ان تضمن اعتبارا لطيفا قبل كقوله ومهمه معبرة أرحاؤه * كأن لون أرضه وسهاؤه

أنه ما يورث الكلام ملاحه أي لأن قلب الكلام مما يحوج إلى التنبه للأصل وذلك ما يورث الكلام ملاحه ثم أنه ان قصدنا لطيفة لمقتضى الحال كان من مباحث فن العاني والإصح أن يعد من فن آخر ولذلك يوجد هذا القلب في التنبه للعكس وهو من مبادئ علم البيان وفي علم التديع (قوله ورده غيره) أي وحمل ما ورد من ذلك على التقديم والتأخير (قوله كقوله) أي رؤية بين الصالح (قوله ومهمه) أي ورب مهمه (قوله أي مقارزة) هي الأرض التي لاهاد فيها ولايت سميت مقارزة لها ولا بأن السهاه فيها يفوز بمقصوده أو بالنحاة من المهايك والا فهي مهلكة (قوله بالمعبرة) بفتح العين أي التراب (قوله جمع الرجا) المناسب للجمع أن يقول جمع رجا وقوله مقصورا أي بمعنى الناحية وأما الرجا بالمد فهو تعلق القلب بمغرور يحصل في المستقبل مع الانحياز للأسباب (قوله على حذف الناصب) أي لانه لاهاسبة بين لون الأرض

وذات السهاه حتى يشبهها فله شبهه محدود هو لون السهاه (قوله والاعتبار اللطيف) أي الزائد على لطافة مجرد القلب (قوله حتى كأنه) أي لون السهاه صار بحيث أي متلبسا بحاله هي كونه يشبهه بلون الأرض في ذلك أي في العبرة (قوله أي فعصيت عليها) هكذا في الأصل وفي العارة خلل ولعل المناسب أي فعصوا عنها كما هو ظاهر كنهه مصححه

والإرداء الأول فكقول رؤية ومهمه معرفة أرحاؤه * كان لون أرضه سبؤه أي كان لون سبائه لمعبرتها لون أرضه فمكس التشبيه للسانه ونحوه قول أبي عام يصعب فلم للمدوح * لأب الأفاعي القاتلات لها * وأرى الجنى اشتارته أيد عواسل وأما الثاني فكقول القطامي * كاطيت بالقدن السباع * وقول حسان * يكون مزاجها عسل وماء * وقول عروة بن الورد * قدبت نفسه نقبي ومالي * وقول الآخر * ولايك موقف منك الوداع

(قوله مع أن الأرض) أي لون الأرض وقوله أصد فيه أي في ذلك التشبيه حقه أن يحمل منها به ولون السباع مشبها بأن يقال كأن لون سبائه لون أرضه واعترض بأن هذا لا ينبغي إجراء الخلاف فيه لأن قلب التشبيه متفق عليه كيف وقد ورد في القرآن إنما البيع مثل الربا والأصل إنما الربا مثل البيع فقلب مبالغة فالأولى للمنصف أن يمثل بقول الشاعر

(١) رأيت شيخا قد تحنى عليه * يحنى فيقص أو يكب فيحتر

أراد أو ينثر فيكب والقص حروح المدر ودخول الظهر عند الحلب والاكبات السقوط على الوجه والعترة الذلة أي رأت القواني شيخا منحنيا قد صار أحدا مشى تكلف مشية الأقص خوف السقوط أو ينثر فيكب في القلب تخييل أنه من غاية ضعفه يسقط على وجهه قل عثارة * من القلب التضمن لاعتبار لطيف قوله سالي * يوم يمرض الدين كمر واعي النار فالأصل * يوم يمرض النار على الدين كمر واعي من أن يمرض عليه لا بد أن يكون له ادراك يميل به إلى العروض ووجه الاعتبار اللطيف في الآية الإشارة إلى أن الكمار متهورون فكأنهم لا خيار لهم وانار متصرفه فيهم وهم كالتناع (٤٨٩) ابدى ينصرى فيه من يمرض عليه (قوله أي

وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا) أي زائدا على مجرد لطافة القلب (قوله يتعد بها) أشار بذلك إلى أن الملاحظة التي يوجهها القلب عبر معتد بها على هذا القول (قوله) أي قول القطامي عمرو بن سليم الثعلبي من قصيدة يمدح بها زفر بن حارث الكلبي وقد كان أسيراه فأطلقه وأعطاه ماله وزاده مائة من الإبل ومطلع القصيدة

مع أن الأرض أص فيه (ولا) أي وإن لم يتضمن اعتبارا لطيفا (رد) لانه عدول عن مقتضى الظاهر من عبرة كنهه (كقوله) ولما أن جرى سمن عليها (كا طيت بالقدن) أي القصر (السباع) سبائه أي حوله والأصل كأن لون سبائه لون أرضه لأن الأرض هي الأصل في المبره فهو لاشبهه وقد تضمن هذا التشبيه للقول اعتبارا لطيفا زائدا على لطافة مجرد القلب وهو الاشتار بكثره الفرة في سبائه حتى صار هو الذي يدعى أن يكون مشبها به فيكون أصلا والأرض هو المشبه فيكون هو الفرع (والا) أي وإن لم يتضمن ذلك القلب اعتبارا لطيفا (رد) ولم يقبل لانه عكس المراد وعدول عن القدر المستطاع بقوله (كقوله) وهو يصعب الناقة بالسمن (فلما أن جرى سمن عليها) كما طيت بالقدن السباع) فقد شبه الناقة في سمنها بالقدن وهو القصر اللطيف بالسباع وهو اللطيف المراد أنه مانع في المار حتى صار لون الأرض كاللون السباع من شدة السار وكان الأصل كاللون سبائه أرضه وإن لم يتضمن فلا كقوله وهو القطامي فلما أن جرى سمن عليها * كاطيت بالقدن السباع

(٦٢ - شروح التلخيص - أول) في قبل التفرق ياسعا * ولايك موقف منك الوداع

قوي وأقوى أسبرك أن قوي * وقومك لأرى لهم اجتماعا * ومها أكرمنا بعدد اللوت عني وهو بعد عطائك المائة الزناع والالف من صاعا للإطلاق وهو مريح ضاعة اسم بنت صغيرة للمدوح (قوله فلما أن جرى) أن رائدة وجرى بمعنى ظهر وفي الكلام استعارة بالكناية حيث شبه اللبن بالماء الحار وأنته شينا من حواصه وهو الحار وقوله سمن بكسر السين وفتح اللام مدحزال ومالي قوله كاطيت مصدرية وحواب لما في البيت الواقع بعده وهو أمرت بها الرجال ليأخذوها * ونحن ظن أن لن نستطاع وقوله ليأخذوها أي محل الانتقال والضمير في قوله عليها أي يأخذوها الناقة فان مضى أبيات القصيدة صرح في أنه يصف ناقة وهو قوله

فلما أن همت ثننانا عنها * وصارت حقة تلعو الخذاعا عرفنا ما يرى البصر فيها * فإليها عليها أن تباعا

وقلنا مهلوا تشبها * لكي نرداد السمر اطلاعا فلما أن جرى سمن عليها * كاطيت بالقدن السباع

ومعاد كرم أن قول بعضهم أن قصد الشاعر وصف حمة غلوة بالرمد للدهن وإن قوله سمن بفتح السين وسكون اليم غلط فاحش أفاده الثعلبي (قوله السباع) بفتح السين وكسرها

(١) قوله رأيت شيخا قد تحنى ورأيت بالواو ليتوافق للصراع ويكونا من الكامل وليحرر كنهه مصححه

وقد ظهر من هذا أن قوله تعالى وكف من قرية أهلكتها غداها بأسا ليس واردا على القلب إذ ليس في تقدير القلب فيه اعتبار لطيف وكذا قوله تعالى ثم دافقني وكذا قوله تعالى أذهب بكاني هذا لغة اليهم ثم تول عنهم فانظر ما دبر جموع فأصل الأول أردب أهلها كما غداها بأسا أي أهلكتها وأصل الثاني ثم أراد الدنوم ثم دافقني فتعلق عليه في الهواء ومعنى الثالث تمنع عنهم إلى مكان قريب تتوارى فيه ليكون ما يقولونه مسمع منك فانظر ما دبر جموع فيقال أنه دخل عليها من كوة فألقى الكتاب إليها وتوارى في الكوة وأما قول حداثي * ونشق الرماح بالصياطرة الحز * فقد ذكره سوى القلب وحدها أن يجعل شقاء الرماح بهم استعارة عن كسرها بقطعهم بها والثاني أن يحمل (٤٩٥) نفس قطعهم شقاء لها تخفيرا لشأهم وأنهم ليسوا أهلا لأن

يطعموها كما يقال شق الحز بحسم فلا إدام يكن أهلا لله وقيل في قول قطري من المعادة :

ثم انصرفت وقد أصبت ولم أصب

خضع البصيرة قرح الاقدام

(قوله أي الطين بالبن) أي

المخلوط بالبن وهذا المعنى

الذي ذكره الشارح هو ما في

المصاحح والاساس أن

السياب بالسكسر ما يطيب

به أي الآلة وأما ما فتح فهو

الطين (قوله والمعنى الخ) أي

المراد فيكون العرص

تشبيه الناقة في سمها

بالعدن وهو القصر الطين

بالسياب أي الطين المخلوط

بالبن حتى صار متينا

ألمس لاحفرة فيه ولا

وهن وقد قلب الكلام

ولم يتضمن هذا القلب

مبالغة كما تضمنها في قوله

كان لون أرضه ساءه

(قوله يقال طيب الطح

والبيت) أي أصلحه

أي الطين بالبن والمعنى كما طيبت العدن بالسياب يقال طيب الطح وليت وقيل أن يقول :
يتضمن من اسامة في وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمنه قوله طيبت العدن بالسياب لانهما أن السباع
قد بلغ من العظم والكثرة إلى أن صار

بالبن فصار متينا ألمس لاحفرة فيه ولا صعب وقد عكس فجعل الطين هو السباع وهو الطين والطين
هو العدن وهو القصر ولم يتضمن مسامة كما في المصراع الثاني في البيت الأول سكن يمكن تحقيق
المبالغة ههنا أيضا لأن حمل الطين هو الطين بالعدن فتعصى الهابة والسمعة في كثرة الطين حتى كأنه

يصف بصفه بالسمن والعدن القصر والسياب الطين بالبن أصبه كما طيبت بالسياب العدن فليس في القلب
معنى لطيف ويرى نطت كدار أي في المصاحح للحجوري وحلية المحاصرة بالمعنى والتوسعة لأن
السكيت وحمله قدامه طر لانه يحور ثم بدأ به حمل القصر طانة لاطين لا بداحه فلا قلب وكل

ما كان صهارة لغيره كان المعبر طانة له وبعد أن كتبت ذلك رأيت في حلية المحاصرة أن الأصمعي قال
ليس هذا فلما تأملته (١) أن الحافرك لحيل ومعه أن يخرج من البدأ أو لرحل قلب وبدي يظهر أن
الخلاف أن كان في القلب المعطى فهذا يتعلق بأسحاء لا ليا بيني والظاهر حيث بدأه ضرورة بل لا بدعي

حكاية الخلاف فيه بل لا شك أنه دليل لانه ما من محل يدعى فيه ذلك لاحر أن يكون القلب فيه
معصوبا وإن كان الخلاف في القلب المعصوب فيسمى القطع عواره ولا شمة لمعه ومن يمنع الحار مع العلاء
أوضحه الامن شد وظاهر كلام النحاة حرمان فويين بالسمن والحوار مطبقين وأن القول الثالث أن

معصوب بين المعطى فيمنع والمعصوب فيحور والظاهر أنه لا تحقيق له وأن الخلاف مدلل على حالته
وكذلك القول إلى حكاها بالصف فيها نظر فانه لا يكاد أحد يجمع ذلك مطلقا وكيف يمكن قلب التشبيه
وقد حرم به أصف كما سياتي وقد وقع في قوله تعالى فمن تخنى كمن لا تخنى وقوله تعالى ذلك بأنهم قالوا

أعنا البيع مثل الربا وقوله تعالى لئن كنا نحن النساء أنقيت وقال ابن السكيت في قوله تعالى على حلق
الاسن من عجل معاء حلق المعسل من الاسن ثم في صحيح البخاري في قوله تعالى فادفأت الفرس
هاستمدان اسمي اذا استمدت فافرا وقوله تعالى أفرأيت من اتخذ إلهه هوا وسيا في الكلام على هذه

الآية الكريمة في باب قلب التشبيه من علم السان (تدبير) قوله تعالى و يوم نعرض الدين كفر وأعلى النار
جمعهم ربحن من القلب مثل عرصت الناقة على الخوص وأكبره شيخنا أبو حيان وقال لا بدعي
حمل القرآن على العباد الصحيح أنه ضرورة وإذا كان المعنى محييا دونه فما الحامل عليه وليس في

فولهم عرصت الناقة على الخوص ما يدل على القلب لأن عرص الناقة على الخوص والخوص على
وسميته بالطين (قوله انه) أي القلب في هذا البيت (قوله لانهما) أي القلب بالسياب الخ لا يقال هذا الاعتبار لاحسن فيه ولا الناقة
اعتداده وذلك لأن كثرة طين القصر لا تطفئ الوصف له لا نقول هو وإن لم يكن فيه لطف بل يمكن فيه لطف بالسمن المقصود

المرتب عليه وهو إعادة المبالغة في وصف الناقة بالسمن كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله انه يتضمن من المبالغة الخ وبيان ذلك أن القلب
يدل على عظم السباع وكثرته حتى صار كأنه الأصل وسمن الناقة مثله بالسياب فيدل القلب حيث تد على عظم السم من حتى صار التشحم
لكثرته بالنسبة للأصل من العظم وغيره كأنه الأصل (١) أن الحافرك الخ لعمري العبارة تحريص فلتحرر كتبه مصححه

وإيه من باب القلب على أن لم أصب بمعنى لم أخرج أي قارح الصيرة جذع الاقدام كما يقال إقدام غرور أي مجرب وأجيب عنه بأن لم أصب بمعنى لم ألق أي لم ألق بهد الهدى بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح الصيرة على أن قوله جذع البصيرة قارح الاقدام حال من الضمير المستتر لم أصب فيكون متعلقا بقرب مذكور ويؤيد هذا الوجه قوله فيه

لا ركنن أحد الى الاحجام * يوم الوغى متحوقا لحام

ولقد أراي للرماح دريئة * من عن يميني مرة وأماي

حتى حصت بما تحدر من دى * أكشف سرحي أو عان لحني (٤٩١) فان الحصاب بما تحدر

من دعمه دليل على أنه جرح

وأبضا خوي كلامه أن

مراده أن يدل على أنه جرح

ولم يمت اعلاما أن الاقدام

غير علة للمعجم وحشا على

الشجاعة ومنه الفرار

(قوله عمره الاصل) فيبدل

على عظم سها المشبه

بالطين حتى صار النسخم

لكثرة بالنسبة لانه من

العظم وغيره كانه الاصل

واعلم أن هذا الابرار الذي

ذكره الشارح لا يرد على

المصنف الا على ما ذكره

الشارح من انما يحتاج من

أن السباع هو الطين

الخالط بالطين وأما على ما

ذكره المحشي في الاساس

من أن السباع بالكسر

الآلة التي يطين بها فلا يرد

ولا يتأتى أن يكون في القلب

المذكور معنى لطيف

فيحتمل أن يكون المصنف

حرى على ما في الاساس

وحينئذ فلا اعتراض عليه

تأمل * (حاشية) قد أهمل

بغزلة الاصل والقدن بالنسبة اليه كالسباع بالنسبة الى القدن

الاصل والقدن هو العرع ودا كان المشبه في هذه البرقة من الساحة اعترت السابعة الى النافذة حيث شئت بقدر مطبق بالسبع العظيم الذي يلعب في قوته ببرقة المدن وهو طاهر فليهم

النافذة صحیحان قلت لم يورد المحشي عن محمد عرفت النافذة على الخوص مقول ما دل ذكره المحشي وغيره وحكمته ان العروص ليس له اختيار والاختيار اما هو لعروض عليه فله فديقه وقد يرد عرض الخوص على النافذة لا طرفة لانها قد تقبله وقد ترده وعرضها عليه مقابله لبطا وعرض الكفار على البار كما قال ابن عباس رضي الله عنهما وهو الذي يظهر ليس مقابله لبطا لعمى الذي أشربا اليه وهو أن الكفار مفعولون فكأنهم لا اختيار لهم والبار منصرف فيهم وهم كاسماع الذي ينصرف فيه من يعرض عليه كما قالوا عرضت الحارية على السبع وعرفت العادل على السيف والخالى على السوط فالبار لما كانت هي المتصرف في المودعين عرضت المودع على البار وهذا الذي قلناه غير ما قاله شيخنا وغير ما قاله المحشي وحاصله ان الذي والآية قلب معنوي ولا شذوذ فيه والذي في عرضت النافذة قلب لفظي وهو شذوذ والحق ما قلناه ان شاء الله تعالى على أن ان الكيف قد في كتاب التوسعة في كلام العرب تقول عرضت الخوص على النافذة واما هو عرضت النافذة على الخوص وهذا يقتضي ان عرضت النافذة على الخوص غير مقابله وان العارة الشهيرة عكس كلام العرب فقد حالف غيره نقلا ومعنى * (نسيه) قال الخفاحي في سر الفصاحة ان قوله تعالى ما ين معناه لسوء المعصية ليس من القلب في شيء والمراد والله تعالى أعلم ان المعانع * (نسيه) بالمعصية أي قيامها وقلة عن الفراء وغيره قال وكذلك وانه لحب الخير لشديد ليس المراد أن حبه لا يحير لشديد بل انه لحب المال لشديد والشدة البخل واه لا قلب في قول في الطيب

وعذات أهل العشق حتى ذقتهم * فعبجت كيف يموت من لا يشق

ليس معناه عذبت كيف لا يموت من بعث بل معناه كيف النية عبر العشق أي الامر الذي تقررى القوس أنه أعلى مراتب الشدة هو الموت ولما دقت العشق وعرفت شدته عذبت كيف يكون هذا الصعب العشق على شدته غير العشق وكيف يحور أن لا يعم علة حتى تكون سايال الناس كلهم به وقال أيضا في قول أبي الطيب الذي سنكلم عليه في علم البيان * نحن قوم ملحن في ردى ناس * انه استعارة كما قال غيره وان حتى حمله على القلب وان للمنى نحن قوم من الانس في ردى الحن * (نسيه) أهمل

المصنف أمورا كثيرة من حلال مقتضى الظاهر منها الاسفال من حطاب الواحد والانيب أو الجمع لحطاب الآخر بحوقله تعالى قالوا اجثنا ثلثا فسا عمار وجدنا عليه آباءنا وكون لسكنا الكبرياء في الارض يا أيها النبي ادا طلقتم النساء فئنر بكما يا موسى وأوحيا الى موسى وأحياه أن تسوا لقومكما عصر بيونا واجعلوا بيوتكم قلة وأقيموا الصلاة ونشر المؤمنين يا معشر الحن والانسان استطعت الى قوله فبأي آلاء ربكم أنكم تدان ووجه صرح هذه الاقسام ما ذكرى الاتعالت لانها قريبة منه ومنها التفسير الواحد من الفرد والمشي والمجموع والراد الآخر وهذا بخلاف الاول لان الاول فيه استعمال كل في غير معناه وفي هذا استعماله في غير معناه محو * اذا ما التقارظ العزى آبا * وانما هما التقارظان وقمانيك والقياني جهنم وحنانيك وأخواته

أصعب أمورا كثيرة من إتيان الكلام على خلافه معي الظاهر كل مهايلح أن يكون من أبواب
إسحاق إذا اعتبرت فيه نكتة طليعة * مهايلح الكلام من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع لخطاب
الآخر ذكره التنوخي وابن الأنير وهو ستة أقسام: الأول الانتقال من خطاب الواحد لخطاب الاثنين
نحو قوله تعالى قالوا أحب لنفسنا عما وجدنا عليه آباءنا وتكون لكما الكبرياء في الأرض الثاني الانتقال
من خطاب الواحد إلى الجمع كقوله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء الثالث من الاثنين إلى الواحد
كقوله تعالى قال من ركبكم يا موسى الرابع من الاثنين إلى الجمع كقوله تعالى وادع إلى الله وادع
أن تنزلوا لقومكم مصر بيوتنا وأحلامنا ونسكنهم قلة الخالص من الجمع إلى الواحد نحو وأقيم الصلاة
وشر المؤمنين السادس من الجمع إلى التنبيه كقوله تعالى يا معشر الجن والانس إن استطعتم إلى قوله
تعالى فأي آلاء ربكم أنكرتم ووجهه ما سبق في الالتفات وهذا القسم قريب من الالتفات لأن فيه
الانتقال من أحد أساليب ثلاثة إلى آخر وأقسامه كالالتفات ستة وليس الالتفات إلا الانتقال
من أحد الأساليب الثلاثة السابقة وهي السكوت والخطاب والعبارة إلى غيره * ومنها التمييز بواحد من
المفرد والثنائي والجمع واما أراد الآخر والفرق بين هذا والذي قبله أن الأول لم يفرق فيه بمفرد عن جمع
أو تنبيه ولا عكسه بل استعمل كل في معناه ثم اتفق عنه لغيره وما نحن فيه عرويه بأحد الأساليب الثلاثة
وأريد غيره وهو أقسام الأول التمييز بالمفرد وإرادة التنبيه وجعل منه الخاتمي في حليته المحصورة قول
الاعتنى فرحى الخير وانظري بي * إذا ما القدر العري

و بما هما قارطان من غيره وانما قالوا كذلك لأنهما صارا كالشئين للذين لا يسمي أحدهما عن الآخر
فإنهما يميز عنهما بصفة المفرد في السند كقولهم عيبه حسنة أو في الاستدالة كقولهم عيبه
حسنتان وجعلوا من هذا الباب * قد سأل الحيات منه التماسا * على رفع الحيات أي القدمين على
أحد الأعراب ومعه:

ومية أجمل الثقلين جيدا * وسالفة وأحسه قدالا

وقد ورد ذلك بين الشئين وإن لم يكن بينهما شدة اتصال مثل قوله.

ولكن هما ابن الأثر بين تاجت * أنا يبه مردي حروب على بعد

أشده العارسي مع أنه كان يمكن أن يقول أنا وذهب ابن مالك إلى أن ذلك يقاس ومعه غيره ووجهه
الإشارة إلى أن الشئين أمرا جازا كالثاني الواحد الثاني التمييز بالمفرد وإرادة الجمع ووجهه ما سبق
أشده الخاتمي: وديان قدرنت بأقدامها السبل * وحسن منه استعانة من الموصولة الجمع
وبرافقه قول ابن مالك أنها في المعطى مفرد مذكر وفيه نظر والظاهر أن لفظها ليس فيه أفراد ولا جمع
فلا يصح وصفه بواحد منهما قل وأنشدوا:

كلوا في بعض بطنكم نعموا * فإن رماكم من حميص

ومعه وان الذي حات طليح دماؤهم * هم القوم كل القوم بآم حاله

على أحد الأقوال. الثالث التعبير بالثنائي عن المفرد ووجهه إرادة التأكيد تقسيم الشيء إلى شئين
ونسبة كل منهما باسمه والاشارة بإرادة تكرار الفعل وإن الفعلين متفرعا وصور حضور أحدهما
حضورا فلا آخر وجعلوا منه:

أطعمت العراق ورافديه * فرار يا أحديد القميص

يريد رافده لأن العراق ليس فيه إلا رافد واحد وأشده الخاتمي:

عشية سال المربطان كلاهما * عجاجة موت بالسيف الصوارم

وهو عرب لثا كیده بكلاهما ومنه قول الجعاج يا حرمي أصر ماعقه ومنه قفاك ومنه التيقاق

جهنم على أحد الأقوال الثلاثة ومنه

فإن رجلا من بني عمان أُرْجِرَ * وإن تركاني أحم عرصا عما
الرائع التعبير بالثنى عن الجمع وحمل النجاة من حسابك وأحواله الخامس التعبير بالجمع عن
المفرد مثل قولهم شئت مفارقة وقول امرئ القيس

برل القلام الخصب عن صهراته * ويؤى ثواب الصيف المنفل

ومنه ومثلك معجبة بالشبا * بصال البعير بأحيادها

ومنه على قول قال رب ارحموني السادس التعبير بالجمع عن التثنية ووجهه ماسق إلا أنه يجوز أن
تكون قصيدة المعلقة تنقسم كل من الشئين إلى أشياء أو أن تكون فصلت المعلقة في أحدها
تنقسمه دون الآخر لأن الجمع يحصى ثلاثة ومنه إنك وإرافق والحواجب وإمماها مكان
ويقاس من كل شئين بسمها تراصل مثل أن تنوما إلى الله فصدت فوسكا وجمع على التعبير بالجمع
عن التثنية أنه معكم مستمعون وادنسور والحرا بوقد دعت طائفة من الناس إلى أن الجمع يطلق على
الانثى حقيقة من وقيل على الواحد ولا يربع عندهما وغالب ماسق من الشواهد يمكن تأويله بما
لا يكاد يحصى ومنه بد كبراثوث وعكسه فالاول صحيحه كقوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه وقد ذلك
يجوز تدكير كل مؤث محرى ومنه بد ولا أرض أنقل انقلها بد لأنه أراد بصحيم الأرض عصر عنها
بمعبر به عن المكان وذلك يسحق لأنه لا شدودى هذا البيت لأنه ما يكون شادا إذا أريد بالصبر
المؤث وبعود عليه صبر المائب مدكرا على الصحيح خلافا لاس كيسان في مؤث الحارثي أملاذا
نحور مؤث الحارثي عن مدكر فانه يعود عليه ضمير المائب مدكرا فليتأمل والثاني لارادة تسمية
كل جزء منه باسمه كما سبق ومنه جادته كتابي فاحتقرها أشار إلى أنه جاءه منه كتاب في معنى الكتب
المتعددة والنجدة يقولون أنه على ارادة الصحيحة وقد يقال أحد اللامطين المترادين كيف يراد بالآخر
إنما يراد المعنى سواء كان المعنى لفظا مثل لفظ الكلمة أو غير لفظ مثل زيد نعم قد يعطى أحد اللامطين
حكم اللفظ الآخر وعلى ذلك نحمل قولهم أنه على معنى الصحيحة والافعى الصحيحة هو غير معنى
الكتاب وعلى هذا المعنى تحمل هذا الباب الواسع في العربية وهو إعطاء إحدى الكلمتين حكم الأخرى
فليتأمل ذلك فانه حسن دقيق. ومنها في الأحص والرادى الاعم وعكسه ولو فتحنا هذا الباب ل

ولكن ذكرنا ما أشار إليه أهل هذا العلم (سيه) لملك تقول غالب ماسق

أو كلمة من أنواع المأروءة علم البيان كإسائي فالجواب أن الأمر كذلك

ولكن جرت عادة أكثرهم بذكر هذه الأنواع في هذا العلم

فتبينهم وتداخل علم البيان وعلم

اللعاني كثير والله تعالى

أعلم

تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني وأوله أحوال السد

﴿ فهرست الجزء الأول من شروح التلخيص ﴾

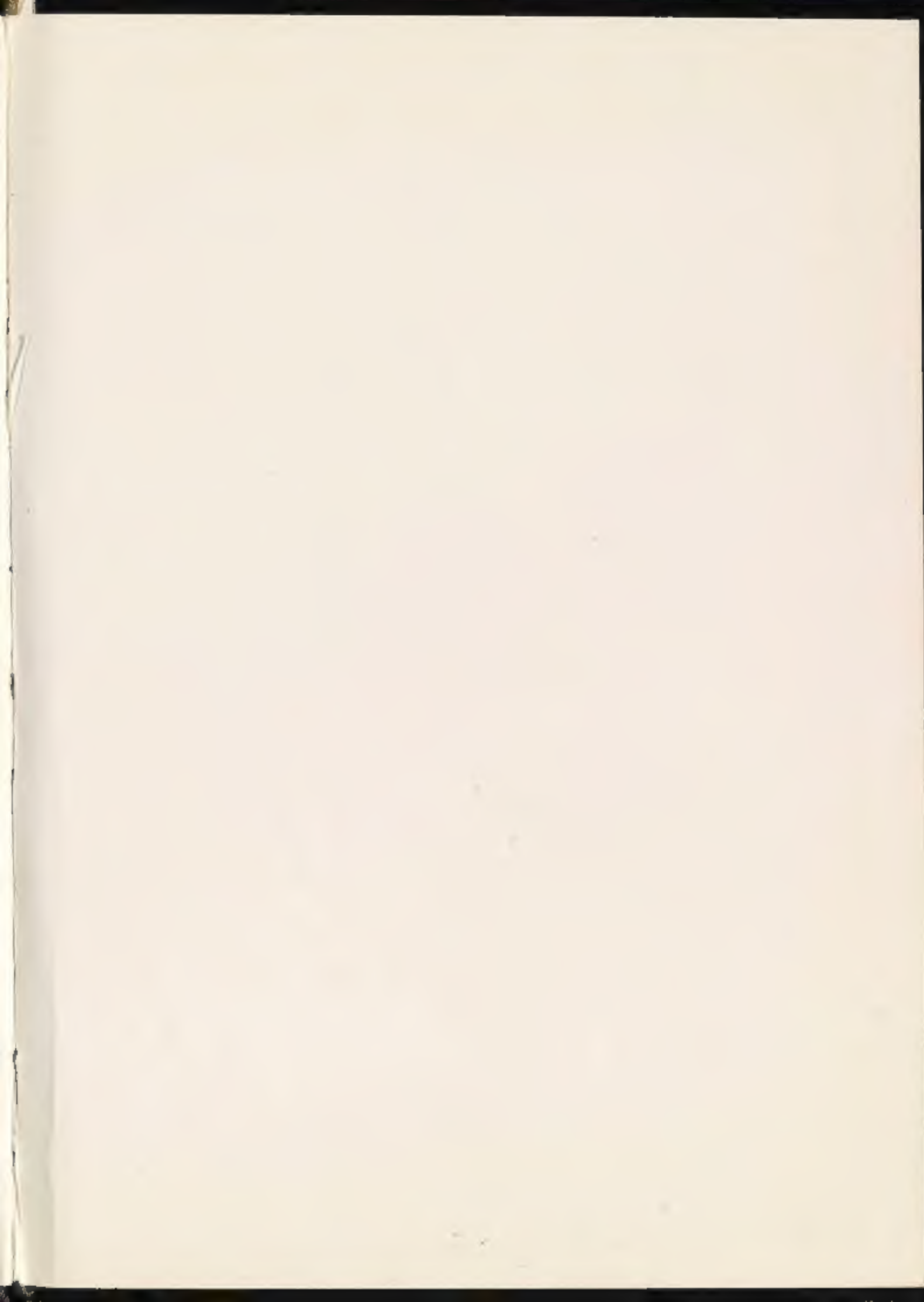
صفحة	صفحة
٢٤٨ أقسام المجاز العقلي	٢ خطة الكتاب
٢٧٢ أحوال السند اليه	٦٥ المقدمة
٢٧٣ مبحث حذفه	٧٠ مبحث الفصاحة والبلاغة
٢٨٢ مبحث ذكره	٧٥ تعريف الفصاحة في المفرد
٢٨٧ مبحث تعريفه	٩٥ تعريف الفصاحة في الكلام
٣٤٧ مبحث تنكيره	١١٧ تعريف الفصاحة في التكلم
٣٦٠ مبحث وصده	١٢٢ تعريف البلاغة في الكلام
٣٩٧ مبحث توكيده	١٤٢ تعريف البلاغة في التكلم
٣٧٣ مبحث بيانه	١٥١ الفن الأول علم المعاني
٣٧٤ مبحث الابدال منه	١٦٣ مبحث الخبر والانشاء
٣٧٨ مبحث الطعنه	١٧٣ تنبيه على تفسير الصدق والكذب
٣٨٥ مبحث فصله	١٩٠ أحوال الاسناد المجرى
٣٨٩ مبحث تقديمه	٢٢٤ تقسيم الاسناد الى حقيقة عقلية ومخارج عقلية
٤٤٧ مبحث تأخيرها	٢٢٥ تعريف الحقيقة العقلية
	٢٣١ تعريف الممار العقلي

﴿ تمت ﴾











بای دوره ۲ جلدی ۳۰۰ تومان